

# الكلمة داليا

بين البنية والتركيب  
والسياق



أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

دراسات لغوية

# الكلمة دلاليًا

بين البنية والتركيب والسياق

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

بطاقة الفهرسة  
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة  
لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشؤون الفنية

بركات، إبراهيم إبراهيم  
الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق / إبراهيم إبراهيم بركات.  
الطبعة الأولى .  
١- اللغة العربية - النحو

حقوق الطبع : محفوظة للمؤلف

تاريخ الإصدار : ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

رقم الإيداع : ٢٠١٨/١١٤٢٨م.

الترقيم الدولي : ١-٤٢٥٥-٠٩-٧٧٩-٨٧٩ ISBN

تحذير : لا يجوز نسخ أو استعمال أى جزء من هذا  
الكتاب بأى شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من  
الوسائل ( المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد  
مستقبلاً ) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على  
أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات  
واسترجاعها دون إذن كتابى من المؤلف.



إن المجتمعات الإنسانية لها مجتمعات لغوية في المقام الأول، وغاية اللغة بناء جملة صحيحة مفهومة تتماسك مع غيرها من الجمل الصحيحة لأداء المحصل الدلالي الكلي، وبناء الجملة هو الدراسة النحوية، من هنا كانت أهمية النحو وقيمه ومكانته. فالنحو هو الضابط الدقيق والمنظم الصحيح للعلاقات المعنوية بين الوحدات اللغوية في الجملة الواحدة، وبين عدة الجمل في النص؛ للوصول منها إلى المحصل الدلالي النهائي المقصود.



## تقديم الطبعة الثانية

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

فهذا المؤلف قائم على أكتاف مؤلف سابق عليه ، وهو: "وظيفة البنية في تحديد دلالة الكلمة" (١٩٨٨م) ، وقد كنت - في بدء الأمر - أعتقد أنه سيكون طبعة ثانية له ، فيها تنقيحات وإضافات ؛ لكنني وجدت أن ما أضيف لا يفي به عنوان المؤلف السابق ؛ فكان علي أن أنظر في عنوان آخر ، يحتوي ما به من أفكار ، وفي يتعددها ، واتساع موضوعات كانت سريعة المآخذ؛ كان اختيار العنوان - حقًا - محيرًا ومثيرًا للأخذ والرد ، إلى أن استقر على "الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق" فقد ظننت أن هذا العنوان أكثر ملاءمة لما حواه هذا المؤلف ، وهو وإن كان امتدادًا لسابقه ؛ فهو يتسع ، ويمتد ، ويتشعب عما هو عليه ، كما أنه يصل إلى آراء لغوية جديدة ، قد تكون أساسًا للنظرية اللغوية العربية ، أو قد تكون مستنيرًا وحافزًا للتفكير فيها.

وقد أفادت هذه الطبعة مما سيره المؤلف طوال عقدين من الأبحاث والمناقشات والمؤتمرات المحلية والدولية ؛ مع التأكيد على إرادة التطور البحثي ، والشغف بالتقدم العلمي في مجال التخصص.

كما أفادت من الاطلاع على ما له علاقة مما ورد في الموسوعة اللغوية، تحرير: أ.د.ن.ي كولنج ، ترجمة د. محي الدين حميدي، ود. عبد الله الحميدان . الفصل الثالث : اللغة شكل ونمط، القواعد وأصنافها د. ج. أليرتن.

وحرصت على أن يكون كثير مما ورد في هذا المؤلف مثيرًا لأفكار الباحثين؛ فيفتح لهم آفاقًا واسعة للبحث اللغوي؛ ولذلك أنبه فيه إلى الفكرة ، وأذكر لها مثالًا واحدًا أو أكثر قليلًا، وقد لا يذكر ، وأترك للباحث المرید الشغوف أن يسبر أغوارها ، ويلم شملها وشتاتها ، ويدلي فيها بدلوه.

وأرجو من الله تعالى أن يمهد هذا المؤلف طرقًا متشعبة للبحث اللغوي في ظواهر اللغة العربية ربطًا للتركييب بكل أنواعها وعناصرها اللفظية والدلالية ، جزئية ومجموعة ، ودراسة النص

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

كلًا متكاملًا من حيث : الربط الجملي المتناسق المتنامي لأداء المقصود الدلالي، والقائم على وسائل الربط اللفظي والمعنوي، وهي تتشعب وتتعدد، والتركييب الإفرادي بأنواعه وأساليبه وكيفيات تكونه وتناميهِ ؛ ليؤدي وظيفته المطلوبة في مواقعه من الجملة ، مع كل متعلقاته ومحاوره الدلالية مما يسبقه أو يلحق به ، وبنية الكلمة الواحدة في الجملة ، وما تكتسبه من دلالاتٍ من بنيتها وصرفها وعلاقتها بما قبلها وما بعدها ، وما تُكسبه غيرها من الكلمات من جانب دلالي ؛ فالكلمة في التركييب يختلف معناها عمّا هي عليه خارج التركييب؛ لأنّها خارجة كلمةً واحدة ، أداؤها الدلالي محصور في كيفية بنيتها ، وما تتضمنه من مورفييمات (وحدات صرفية) ، كلّ منها يؤدي جانبًا من الجوانب الدلالية المختلفة للكلمة خارج التركييب.

أمّا الكلمة داخل التركييب فإنّها تُكسب غيرها من العناصر اللفظية الأخرى المكونة للتركييب دلالات متآخية؛ كما أنّها من طريق هذا التآخي في التركييب تكتسب دلالاتٍ أخرى لم تكن عليها خارجه.

هذه أفكارٌ في البنية اللغوية التي ترتبط بما تحقّقه من جانب دلالي ، ونظراتٌ تعتمد على الواقع اللغوي من خلال نصوص مختلفة عبر المجتمعات اللغوية ، إلى جانب اعتمادها على نظرات اللغويين ، وأقصد بهم المشتغلين باللغة دراسة وتحليلًا من خلال نصوص ، أو إثبات قواعد لجوانب الدراسة اللغوية المعهودة .

وكنت أودُّ ألا أنظرها أو أبحثها بمفردٍ ؛ وإنّما أردتُ - حينما أتحت لي الفرصة فعدت إلى المنصورة معقلي العلمي- أن أعرضها على الزملاء وطلاب الدراسات العليا ذوي الفكر البكر الثائر المتمرد الذي ينشد مكانة له بين النظريات العلمية والإبداعات الفكرية ، والذي يكمن بداخله الفكري تساؤلاتٍ محيرة ، واستهداءاتٍ شافية ، وقلقٌ فكري ، واستزاداتٍ علمية.

وقد لمست أن كثيرًا من طلاب الدراسات العليا بفرعيها - اللغوي والأدبي- كانت لديهم رغبة ملحّة لعقد جلساتٍ علمية ذات مناقشاتٍ لغوية ، وتساؤلاتٍ دفيينة ثائرة ، وقد عقدتُ العزم على تلبية هذه الرغبات الملحّة ؛ وأنا فرح شغوف بذلك ؛ فقد كنت في شوق أكثر من تشوقهم إليه. لكنّها الثقافة البحثية لدى أساتذة جامعاتنا - في الأغلب الأعم - التي تقوم على : عدم الإيمان



بالمشروع البحثي ، عدم التخطيط العلمي الجمعي إلى غير ذلك ، مما يندى له جبين العلم والبحث العلمي ، كما يندى له جبين الكيف العلمي الهادف إلى التقدم والتطور والإبداع والابتكار ، ويزين تاج هذه الثقافة البحثية ما يغلفها من جوانب نفسية تتناقض مع الفكر العلمي الذي لا يثرى ثراءً نافعاً مجدياً إلا بالعمل الجمعي .

هذه النظرة موجهة إلى الأبحاث في مجال الدراسات الأدبية واللغوية وغيرها من دراسات الكليات النظرية ؛ فالمجال البحثي بناءً متراكبٌ متنامٍ يلحق المُقَدِّم عليه بسابقه ، ويبني على ما بنوه وشيدوه، كما أنه يحتاج إلى فريق جماعي لإنجاز مشروعاتٍ بحثيةٍ مجديةٍ .

ولا أودُّ أن أخوض في هذا المجال كثيرًا ، فمعظمه مرارةٌ وتسولٌ وتهاونٌ ومجاملاتٌ، ومضيعةٌ للوقت والجهد، ونتيجته سالبةٌ لا تحافظ على الثبات فضلًا عن عدم تحقيقها أدنى تقدمٍ أو تطورٍ ، وإنما معظم المستحوزين على الكرسي الأعلى فيها هم من ينقلون أفكارًا غريبةً ويحاولون تطبيقها في مجال الدراسات العربية تطبيقًا منقوصًا ؛ لأنها ليست من بنات أفكار باحثين عرب، وإنما هي تقليدٌ ومحاكاة .

فما جاء في هذا المؤلف يجمع بين الخواطر والمقروءات والنظرات والاستشارات، والأضابير، والملحوظات والتنبيهات وغيرها مما كان مكونًا للأفكار المودعة فيه ، وما الهدف منها إلا تحفيز عقول شباب الباحثين في اللغة لطرق أبوابها ، والولوج إليها ، والغوص في أعماقها لإعداد أبحاثٍ جديدة ، واستثارة أفكارٍ نائمةٍ تائنه نهمه ، تؤدُّ اليقظة فالثورة البحثية فالإنتاج هو العلمي الحق ، وما لها إلا أمل واحد ، هو إبراز النظرية الموجودة ؛ لكنها مظلمة محجوبة لم يدركها أصحابها .

وأشير مرةً أخرى إلى :

- ما يحتويه هذا المؤلف إنما هي معلومات وأفكار لغوية سريعة المآخذ والتناول ؛ توجه أفكار الباحثين إلى دراستها من خلال الواقع اللغوي ، أي من خلال نصوص مختلفة الأغراض والنظم ، والمستوى اللغوي ، وذلك في صورة أوسع وأشمل وأدق وأعمق .



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- توجيه الأفكار إلى بعض الجوانب الدلالية الغامضة أو المفقدة في الجانب البنيوي بنوعيه الكلمة ، والتركييب بأنواعه وكلاهما من خلال الجذر اللغوي وأدائه في السياق بأنواعه المختلفة والمتضامنة - غالبًا - .
- قد تكون الأفكار متداخلة الموضوع ، متنقلته ، فيجوز تبادل الأفكار الجزئية والأفكار الكلية أو الجامعة ، كما يجوز التناقل بين الأفكار بعضها وبعضها الآخر، كما يجوز أن تجمع فكرة جزئية مع أخرى.
- لذلك فإن تقسيم الكتاب إلى فصول فيه كثير من النظر، قد يصل إلى الانتقاد ، وإثارة التساؤلات في وضع عنوان ما جانبي تحت عنوان ما وسطي.
- قد تستدعي فكرة كلية ما أن تتضمن داخلها بعض الأفكار الجزئية التي ذكرت سابقًا ضمن فكرة أخرى، فيتكرر ذكرها ؛ سواءً أكان إشارة ، أم تفسيرًا لجوانبٍ علاقتها بالفكرة المذكورة فيها.
- قد يوجد بعض النقاط أو الأفكار مفسرةً تفسيرًا كافيًا ، وممثلًا لها بأكثر من مثل ، وقد يوجد أخرى مشارًا إليها دون تفسير أو شرح كاف ، وهذا يعود إلى طبيعة الفكرة من حيث البديهية أو اليسر أو المعرفة العامة ، أو سرعة الاستيعاب والتذكر ، أو عدمه.
- وقد يكون بعض هذه راجعًا إلى المزاج التأليفي آنذاك!!
- لا أدعي أنني أقدم الفكرة كاملة البحث ، أو متعمقته ، وإنما أنبه إليها لتبحث في نطاق أبحاث علمية لغوية من خلال الواقع اللغوي الذي يتمثل في المنطوق أو المكتوب.
- كما لا أدعي أنني قد أحطت بكل ما هو جديرٌ بالبحث اللغوي ؛ لأن هذا لا يكون إلا من تصافر جهود عدةٍ متنوعةٍ رأسيًا وأفقيًا ، زمنيًا وبشريًا ؛ فالعلم لا حد له ؛ لأننا ما أوتينا من العلم إلا قليلًا ، أوذ من الله - تعالى - أن نكون قد حُزنا شيئًا منه.
- ليس ما ذكر من أفكار في هذا المؤلف ذا آراء نهائية غير قابلة للنقاش والمراجعة والتفنيد والرد، فليس هذا من طبيعة أي بشرٍ أو فطرته ، وإنما هي أفكارٌ للتحفيز والإثارة وتوجيه الأنظار والأفكار.



وكان عليّ أن أنوّه إلى أنّ كثيرًا من طُلاب الدراسات العليا قد كان لهم فضلٌ تنظيم هذه المعلومات في الحاسب الآلي ، بعد أن كان لهم فضل إثباتها فيه ، وتصويب مکتوبها ، والتتويهِ إلى ما غمض منها ، أو ما يحتاج إلى تدقيق ، وعليّ أن أذكر خاتمهم؛ لأنّه ختام مسك، وهما الدكتور عبد الرحمن صبري عرفات والدكتور صامد هزاع الرديعات ؛ فقد قاما ببحثين قيّمين في المكانة العلمية الرائدة في المكتبة اللغوية النحوية ، وقد حصلتا بهما على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى ، مع إصرار أعضاء لجنة مناقشة كل منهما على منحهما التوصية بالطبع والتداول ؛ فقد كانا يتركان بحثيهما ليسدداً مكان فكرة مضافة إلى هذا البحث طارئة أو مكملة أو غير ذلك في الحاسوب . فجزاهما الله عن هذا المؤلف خير الجزاء.

وأرجو من الله ﷻ أن يجعل هذا المؤلف شاهداً لنا لا علينا ، وفي ميزان حسناتنا، فالحمد لله على فضله ومنه وهديه وتوفيقه.

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

المنصورة ٢٠١٦م

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## المقدمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وتابعيه إلى يوم الدين .

فإنَّ اللغة لا تتم إلا من خلال الجملة ، أو عدة الجمل المترابطة المتتامية ، ذات المعنى الكلي المراد إيصاله ، والمتمثل في فكرة ما مرسومة أو متخيلة في ذهن المتحدث ، وكل من طرفي اللغة قد يكون متحدثًا مرة ، ومتلقيًا أخرى ، وذلك على التتابع والتداول .

وتتكون الجملة من كلمتين أو أكثر ، بينهما علاقات متألّفة ، سواء أكانت علاقات معنوية أم كانت لفظية تركيبية يتطلبها النظام النحوي .

فإذا كانت الجملة علاقات ؛ فإنَّ هذه العلاقات إنّما تتكون بين الكلمات المكونة لها ، وتنشأ هذه العلاقات من الجهات الدلالية المتنوعة للكلمة ، ويتداخل هذه الجهات الدلالية أو تضامنها أو تشابكها تكون العلاقات القائمة .

والمعنى العام أو المعنى الكلي - وأقصدُ به الناتج النهائي للمعنى في كلام ما - إنّما يكون بتشابك دلالات الكلمات ، ولا جدال في أنّ كلمة ما ربّما يكون لها إحياء في موقع ما ، لا تؤدّيه في موقع آخر ، كما لا تؤدّيه كلمة أخرى في موقعها هذا .

فالكلمة جزءُ الكلام أو الجملة أو اللغة ، والمعنى الكلي الذي نريد إيضاحه أو إيصاله إنّما يكون بتضامن دلالات الكلمات المنشأة والمترابطة ، ولو أنّ كلمة نذت عن زميلاتها في جهة دلالية من جهاتها لانعكس ذلك على المحصول الدلالي المتمثل في الجملة .

فالكلمة هي المحور الرئيس للكلام أو اللغة أو الجملة ، وتتطوي على جهات دلالية عديدة ومختلفة ، تُكتسب من أصواتها - في بعض البنى - ومن بنيتها ذات الأبعاد العديدة ، ومن التركييب الذي وضعت فيه ، وهو يتفرع إلى فروع عديدة ، ومن المعجمية التي توارثناها ، وقد تكتسب الكلمة جهة دلالية من المجازية التي أريدت لها في التركييب ، ومن الموقف الذي



لفظت فيه ، وربما تكتسب الكلمة دلالتها من وضعها الاجتماعي ، وقد تستمد من الحال التي يكون عليها المتلقي إلى غير ذلك من الأمور التي تُكسب الكلمة جهة دلالية أو أكثر .

والكلمات في الجمل بمثابة الحجرات في البيت - إن جاز التشبيه - وكل حجرة تستمد ماهيتها من جدرانها ، وألوانها ، وأبوابها ، ونوافذها ، وشكلها ، ومحتواها ، ونظرة ساكنيها لها ، وعلاقتها بعدد الحجرات الأخرى ، ومكونات البيت فكذاكم الكلمات في الجملة أو الكلمة تستمد دلالتها من جهات دلالية متنوعة، لها نظرات خاصة متزامنة ومترابطة مما وضعت فيه من تركيب ؛ بل مما وضعت فيه من نص .

ويتم فهم دلالة الكلمة حين يتم فهم تضامن الجهات الدلالية لها ، والدلالة النهائية للكلمة في موقعها من التركيب - وتكون معقدة ومركبة - إنما هي مجموع جهات دلالية ، تتضامن وتتآلف؛ لتكون المحصل الدلالي النهائي ذا الإحياء المؤثر في موضعه من الكلام ، ولتبرز فيه بلاغته وفصاحته، إلى جانب معناه الكلي ؛ لأداء المقصود منه على وجه أكمل .

إنني أرى أن النص إنما هو مجموع كلمات تتناسق تركيبياً بواسطة محدثها، وتمتد وتتعلق وتتنامى؛ لتتضامن وتترابط لفظياً ومعنوياً مكونة جملاً مترابطة ومتماسكة ومتنامية ومتعلقة لتتلاءم مع مراده الفكري، ويبدع في كيفية هذا التناسق مع كيفية الانتقاء؛ ليكون في النهاية ما يُحكم به على النص، وعندئذ يتجول النقاد على مختلف توجهاتهم؛ كما يتجول أصحاب النظريات اللغوية على تباعد آرائهم أو تقاربها، لكي يبحثوا وينظروا وينتقدوا؛ سواء أكان ذلك من خلال الجزء أم من خلال مجموع النص، وأساس كل ذلك إنما هو التناسق والتراتب والانتقاء والترابط .

ولقد حدد بعض علماء الأسلوبية<sup>(١)</sup> ثلاثة أبعاد متشابكة ذات علاقات متبادلة يؤثر بعضها في بعضها الآخر، وهي أدوات مهمة لإبراز فروق الاستعمال اللغوي التي لا يمكن التعرف عليها من خلال الفروق اللغوية واللهجة ، وهي: المجال والكيفية والطابع.

(١) علم الأسلوب، د/ صلاح فضل، ١٨٧ .

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومجال القول لنص ما يتعلّق بموضوعه وبالملاح اللغوية التي يمكن أن تترايط معه. أمّا عن كيفية القول؛ فهي الفروق اللغوية الناجمة عن الاختلاف بين أول منطوق، وآخر مكتوب، وهناك يفرقون بين خصائص اللغة المنطوقة وخصائص المكتوبة. أمّا عن طابع المقال فهو ما يتعلّق بمدى الصيغة الشكلية، التي تعكسها اللغة في الموقف ويتوقف على العلاقة بين مصدر اللغة وتلقيها قارئًا أم مستمعًا. "الدراسة المستقصية للأسلوب ينبغي أن تعتمد على النصوص ذات العلاقات المتبادلة فيما بينها"<sup>(١)</sup>.

"المقارنات المبدئية للأسلوب تتزايد صعوبتها كلما كانت نصوصها شديدة التشابه، أو بالغة التخالف"<sup>(٢)</sup>.

ولا بدّ أن نتخيل أنّ الدلالة الكلية إنّما هي معقدة غاية التعقيد، لكنّها تنتج من طريقين رئيسيين متضامين:

أولهما: الوحدات الصرفية بمفهومها الأشمل، ليتضمّن كلّ جانبٍ يثري الأداء الدلاليّ للكلمة. والآخر: التراكييب بمفهومها الأوسع؛ لتتضمن المزاوجات، والمصاحبات والمفارقات والجمل والفقرات التي تكون النص، مع عدم إغفال تأثير الجانب المذكور أولاً في تكوين هذه التراكييب، فما هي إلا مجموع وحداتٍ صرفيةٍ متضامةٍ متشابكةٍ الدلالات.

وحسنُ التآليف، وجودةُ الانتقاء، وإحكامُ الترابيط، وقوةُ العلاقات القائمة بين العناصر اللفظية، وتنامي المجموعات الدلالية، وتراكبها مع وضع الغرض الدلالي العام، كلّها سبل لإحكام النص، وإحكام السياقات المتلائمة دلاليًا.

(١) علم الأسلوب، صلاح فضل، ١٨٢.

(٢) المرجع السابق



وعبر العصور المتنوعة تختلف النظريات التي تقوم عليها الدراسات اللغوية، كما تنتوع أسماؤها ومصطلحاتها، وتتباين أهدافها والفلسفات التي توجهها، ولكنها جميعا لا تستطيع أن تتجاوز الكلمة عنصرًا أساسيًا في التحليل ، ولا تتجاوز في النهاية المجموع الكلي للجملة، فالفقرة ، فالنص .

وإنني أرى أنّ كل هذه الدراسات اللغوية إنّما أغفلت من قريب أو بعيد الفكرة التي يقوم عليها هذا البحث في نظريته إلى الكلمة من خلال بنيتها المتشعبة ، ومن خلال تضامنها وتشابكها في صورة مركبة معقدة مع غيرها من الكلمات المكونة للجملة ، وما قد تتصاعد إليه من نصوص، أو مقصود كلامي، أو قد أغفلت بعضها - إن قلّ أو كثر- .

وهذا لا يعني عدم الإفادة من كل الدراسات اللغوية السابقة، أو عدم تضامن هذه الدراسة معها، لكنني أريد أن أوضح أن الكلمة يجب أن تدرس في بيئتها التي وجدت فيها - إن شئت الدقة- التي ولدت فيه؛ فإنني أعتقد أنّ كلمة وجدت في جملة ما، أو تركيب ما... إلخ إنّما هي كلمة مولودة في هذا الموقع من النطق أو التدوين ، وتكتسب أبعادًا دلالية غير ما تكون عليه في موقع كلامي آخر .

ولقد دأبت الدراسات اللغوية القائمة على التفكير البحثي، فتدرس الكلمة من خلال أفكار متنوعة في بحث واحد، قد يكون سببًا فحبيًا، فأحالةً، فتناصية... إلخ ؛ من خلال وسائل مختلفة تؤدي معياري السبك والحبك، وكيف يتحقق أيّ منهما من خلال هذا التفكير البحثي، وكل عنوان منهما دليل على الترابط الذي يكون فيه معنى الكلية أو الجمعية.

فالنص - مهما كان طوله أو قصره - إنّما هو مجموع أو كلّ متماسك لا محالة من عناصر لفظية - مهما كان حجمها أو اتساعها - تتألف وتترابط وتتناسق وتتنامي، وتتشابك؛ لتعطي جوهراً دلاليًا جديدًا مهما كانت جدته ، ومجموع هذه الجواهر اللفظية الدلالية تبذع النص وتنشئه.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

إذن يعنى هذا البحثُ بدراسة آثار جانبي البنية في الأداء الدلالي للكلمة في سياقاتها التي وضعت فيها جبرًا أو اختيارًا، ومدى تفاعلها من خلال امتزاجها.

ويُقصدُ بالبنية في هذا البحث فرعاها، وهما بنية الكلمة التي يعنى بها علم الصرف، وهي ما يطلق عليه مصطلح (Morphology)، حيث تكتسب الكلمة عدة جهاتٍ دلاليةٍ بأثر هذا الجانب من البنية، يحاول هذا البحث أن يتطرق إليها، وأن يحدد احتمالية الجهات التي تستمد منها الكلمة جوانب دلالتها.

أمَّا الفرع الثاني من البنية؛ فهو الجانب التركيبي، أو جانب بناء الجملة، وهو ما يطلق عليها مصطلح (Syntax)، ويتمثل في بناء الجملة، أو العلاقات التركيبية بين الكلمات في الجملة، ويختص بهذا الجانب علمُ النحو؛ بما فيه من قوانين التركيب، وقواعد الإعراب وأثر كل منهما في إمداد الكلمة بجوانب جهاتها الدلالية المكتسبة، والتي تؤديها في مواضعها من النظم، من خلال آثار علاقاتها بالكلمات المجاورة.

فالبنية لها محوران: محورٌ يختص بالكلمة في ذاتها ولفظها، والآخر يختص في علاقاتها غيرها في النظم أو التركيب، وإنني لأحتسب أن الكلمة في دلالتها من حيث البنية قائمة على هذين المحورين، تستمد من كل منهما جهاتٍ دلاليةٍ معينة، هذا إلى جانب المحاور الأخرى التي عدتها في بداية هذه المقدمة.

ومصطلح (المحور) يوحي بمدى أهمية هذا الجانب أو ذلك في إمداد الكلمة بجهاتٍ دلالية، كما أنه يوحي بأنه لا غنى عنه في احتساب دلالة الكلمة، ذلك أنه إذا كان للشيء محور واحد؛ فإنَّ كلاً من هذه الجوانب يحتسب جزءًا لا غنى عنه من المحور؛ فكل منها بمثابة محورٍ دلالة الكلمة.

وإن شئت القول: إنَّ محور دلالة الكلمة له عدة جوانب لا غنى عن أي منها في إيضاح المحصل الدلالي لها، هي هذه الجوانب أو المحاور، فكل منها محورٌ قائم بذاته، يدور مع غيره من المحاور في كل اتجاه، بحيث إنه لا تتخالف هذه المكونات المحورية ولا تتناقض ولا



يهمل أحدها ؛ بل تتداخل كلها وتتآلف ، وتتشابك في صور معقدة تبرز دلالة الكلمة ، أو جهاتها الدلالية المتشابكة.

وكلُّ محورٍ يتشعب إلى العديد من الشُعبيات ، وهي - بدورها - تتضامنُ ، وتتآلفُ، وتنبثُ دلالات في كل كلمة ، وفي الحال ذاتها تتأثر ، وتؤثر ، وتتشابك متداخلة مع شُعبيات محاور الكلمات الأخرى المكونة للجملة ، أو التركيبي ، أو النظم ، أو النص .

وسأنحّي مصطلح المحور في هذا البحث ؛ لكنني سأستعمل الأفكار المكونة له ، وأشير إليها من خلال ذاتيتها ، وإنما أردت الإشارة إليه ؛ لإلغاف النظر والفكر نحوه .

أما الدلالة التي يقصدها هذا البحث ؛ فهي العلاقات المعنوية القائمة بين اللفظ أو الكلمة أو الدالة والمدلول الذي وضعت له في نطاق السياق الكلي الذي وضعت فيه هذه الكلمة ، وما أكسبته هذا السياق من دلالات متضامنة مع غيرها؛ فالكلمة وظيفة دلالية في المقام الأول .

ويفترض هذا البحث أن هذه العلاقة إنما هي علاقات تتعدد بتعدد الجهات الدلالية الملحوظة في اللفظة، وهي تكتسبها من خلال المحاور المذكورة في بدء هذه المقدمة، ويكون هذا البحث مهمومًا بما يؤديه جانبًا البنية من أثر في توضيح ما يخصهما من الجهات الدلالية للكلمة، وكيفية تضامنها لأداء المجموع الدلالي المقصود، وكلُّه ممزوج بالسياق غرضًا ومقصودًا، وتآلفًا ممزوجًا، وترابطًا محكمًا، ومجموعًا دلاليًا مرادًا.

ومن خلال إرادتي معايشة قارئتي فكرت طويلًا وعديدًا في احتواء هذه الأفكار في عدة كتب تصل إلى ثلاثة أم جمعها في كتاب واحد يضمُّها ؛ فيجعلها متقاربة المآخذ ، فيكون النظر فيها في موضع واحد أيسر وأمكن وأحكم ، وكانت الفكرة الثانية بعد طول فكر، وعديد تردد.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وأقف أمام فكرة أخرى أكثر عناءً ، وأقسى حكمًا ، وأطول تفكيرًا ، وهي : ما العنوان الذي يمكن أن يجمع هذه الأفكار وما قد يجد عليها ، وهو غير منته ؟ ، فكلما مرت الساعات أو الأيام ، أو القراءات ، أو المناقشات ، أو الاستماع إلى نص لغوي ، أو التمعن فيه جدت فكرة لغوية تستحق الإشارة والبحث ، فإن تذكرتها - وهذا نادرٌ جدًا - فإنني أقيدها ، وألحقها بهذا البحث ، وإن لم أتذكرها - وهو الأغلب - فإنني أظل أفكر وأفكر ، وأنتهي إلى الندم لعدم قيدها حال التفكير فيها .

تعددت المقترحات عنوانًا لهذا البحث ، كان أبرزها :

- وظيفة البنية والسياق والدلالة .
- الدلالة بين الكلمة والبنية والسياق .
- دلالة الكلمة بين البنية والسياق .
- خواطر لغوية في الكلمة والبنية والسياق .
- الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق .
- أفكار في البنية اللغوية ، أو خواطر في... أو نظرات في...
- أفكار في البناء اللغوي .
- أفكار في المنتج اللغوي .

وكان المختار : "الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق" ، كي يجمع العنوان بين الكلمة في محوريها المؤديين المكسبين سماتها اللفظية والدلالية ، وعلاقتها التشابكية بما يجاورها سابقًا عليها ، أو لاحقًا بها ، وأثر كل ذلك سياقياً ، أو نصياً ، أو مجموعاً دلاليًا .

وقد حرصت على ذكر هذه العنونات المقترحة ؛ لأعيّن قارئني معي ، وهو المراد من هذا المؤلف ، وأعايشه في قراءته ومقترحاته .

ولأنّ الكلمة هي أصغر عنصر لفظي مكون للمعنى الكلي ؛ ولأنّها لها دلالتها أو مدلولها الخاص بها ، والمتغاير بعلاقتها المتشابهة مع صويحيباتها ؛ ولأنّ النصّ أو البنية اللغوية -



مهما صغرت أو كبرت، قصرت أم طالت، بسطت أم اتسعت- إنَّما هي مجموعة من الكلم ذات النظم المعين ذي القدرة المحدودة أو الفائقة؛ فقد كانت المحور الأساس في البحث اللغوي، وقد كانت المركز الأساس في هذا البحث، وفي أفكاره المتشعبة المتعددة، فالكلمة في بنيتها مع الأخريات في بنيتها هنَّ موضعُ البحثِ البنيوي، والتحليل اللغوي، وهنَّ المكوناتُ للسياق في شكله وهيئته وتماسكه... ودلالاتهن المتشابهة الناشئة من كيفية بنيتها هي المكونة للدلالات السياقية، سواءً تلاعبًا واتساقًا وتوابعًا؛ أم لم يكن ذلك. فالحكم كلُّه يبنى على تحليل كل هذه الجوانب اللغوية للكلم المعبر به، والمنتظم في هيئة النص وشكله ونظمه.

لذا؛ كان اختيار هذا العنوان، وأرى أنَّ فيه روحًا من جميع العنوانات المقترحة المذكورة، وكلُّها متضامنة، تعبر عن روح أفكار هذا البحث، أو تعبر عن مضمونها.

لذا؛ فالكلمة -وهي جزءُ الكلام- رأيتُ أن أفرد لها جزءًا من هذه الدراسة؛ ذلك لأنَّها محورها، والبنية والدلالة يخصَّانها؛ فالبنية لها، والدلالة لها، والسياق لها.

وكثيرًا من أفكار هذه الدراسة وردت متناثرة في كتب دارسي علوم القرآن الكريم، وهي قائمة على دراسات بنيوية، سواءً أكانت صرفية أم تركيبية، وربما كان بعضها مجتمعًا في كتب اللغويين، من أمثال ابن جني، أو مجتمعًا في فكر اللغوي البياني عبد القاهر الجرجاني، أو الزركشي والزمكاني، ولقد أفدت منهم جميعًا إفادةً تربو على ما أفدته من اللغويين المحدثين، من أمثال: ستيفن أولمان، والدكتور إبراهيم أنيس وغيرهما.

هذا إلى جانب الإفادة من كتب النحويين والصرفيين، فمنها تستمدُّ قوانينُ البنية الصرفية والتركيبية، وعليها توضح كيف تستمدُّ كلمةً جهةً أو جهاتٍ دلاليةً منها.

ولا يفوتني أن أنوه إلى ما تتضمنه كتبُ الأوائل من عنواناتٍ تفيد في مثل هذه الدراسات، من أمثال كتاب: أدب الكاتب لابن قتيبة، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي... وغيرها.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

- تنقسم أفكار هذه الدراسة أو خواطرها إلى:
- تقديم، فمقدمة، فتمهيد، فخمسة فصول ذات مباحث مختلفة العدد، كلٌّ من هذه الأقسام له قيمته في إبراز الفكرة أو الأفكار التي يهدفها هذا البحث، وإن كانت سريعة المآخذ في معظمها.
- فالتمهيد -مثلاً- يتضمن فكر: اللغة وحدات، النظام اللغوي، في الإحداث اللغوي؛ فتعقيب في مقدرة اللغة العربية.
- أمّا الفصول الخمسة؛ فإنها على النحو الآتي:

## الفصل الأول: في بنية الكلمة والدلالة:

- يتضمن أربعة مباحث:
- المبحث الأول: الكلمة وحدودها.
- المبحث الثاني: المحور الصرفي ودلالة الكلمة.
- المبحث الثالث: في الوحدات الصرفية.
- المبحث الرابع: التغيرات الصوتية والدلالة.

## الفصل الثاني: إشارة إلى القوانين اللغوية والمعنى (من قوانين اللغة والمعنى):

- يحتوي على أربعة مباحث:
- المبحث الأول: من القوانين الصوتية والمعنى.
- المبحث الثاني: من قوانين بنية الكلمة والمعنى.
- المبحث الثالث: من قوانين التركيب والمعنى.
- المبحث الرابع: مراتب الدلالة من طريق بنية التركيب.

## الفصل الثالث: النحو والقيم الدلالية.

- يتضمن مبحثين:
- المبحث الأول: النحو والتركيب والمعنى.
- المبحث الثاني: من القيم الدلالية في التركيب.



#### الفصل الرابع: النظم والتركييب والسياق:

- يحتوي على ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: النظم.
  - المبحث الثاني: التركييب.
  - المبحث الثالث: السياق.

#### الفصل الخامس: أفكار سياقية للبحث:

- يتضمن ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: في الحرف والسياق.
  - المبحث الثاني: في السياق والكلمة والتركييب.
  - المبحث الثالث: في السياق والجانب الإعرابي.

ولا أزعُم أنّ هذه الدراسة جامعة مانعة، بل إنّها توجه الأفكار، وتلفت الأنظار إلى دراسة ما ورد فيها من أفكارٍ دراسةً وصفيةً مستقاة، أو دراسةً ما يكون قد أغفله هذا البحث من القضايا الفكرية اللغوية التي تفتح آفاقَ البحث أمام الدارسين اللغويين العرب، والمكتبة العربية في حاجةٍ إلى الدراسة الوصفية من خلال النصوص لمثل هذه الأفكار، ولا بد من تضافر الجهود الدراسية وتعاونِ العقول اللغوية في مجال الوصول بالدراسات اللغوية إلى ما يجب أن تكون عليه من تطورٍ وتجدد.

وإذا كانت هذه الدراسة نظريةً في بعض جوانبها؛ فإنّها قد حاولت أن تكون تطبيقيةً في جوانب أخرى، كالتعريف والتتكير والترتبة والحذف، وأنوه إلى أنّ هذا التطبيق ليس همّ هذه الدراسة بقدر ما تهتمّ بتوجيه الأنظار والأبحاث إلى الأفكار الواردة فيها، أو التي لم ترد وتتفق أفكار هذه الدراسة معها، ولذلك كان ما ورد بها من دراسةٍ تطبيقيةٍ ليست جامعة للظاهرة اللغوية المدروسة بقدر ما هي مثالٌ لكيفية التطبيق، فما التطبيق إلا أمثلةٌ قريبةٌ المأخذ محدودةٌ جدًا، ومحصورةٌ لبيان الفكرة؛ لتُبحث في نطاقٍ أوسع من خلال النصوص؛ ولذلك فإنّ الأمثلة في هذا البحث محدودة؛ لأنّه لا يُقصدُ بها التدريب، وإنّما الاستشهاد للفكرة موضع التمثيل لها.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

والاهتمام في هذا الكتاب بالعنوانات المتعددة التي يزخر بها، من عنواناتٍ محددةٍ ضيقة، وعنواناتٍ جامعةٍ لعددٍ منها، وعنواناتٍ أكثرَ شمولًا وتجميعًا؛ لأنَّ الهدف الأساس منها إنَّما هو فتحُ أبوابٍ عديدةٍ للبحث اللغوي، بعضها كانت مغلقة المصراع، وبعضها الآخر كان مغلق المصراعين. لذلك؛ فإنَّك تجد أنَّ العنوان الواحد ربما يتضمن مثالًا واحدًا للدراسة، أو ضعفه مرةً أو مرتين فقط؛ لأنني لا أقصد أن يكون العنوان جامعًا شاملًا؛ فهذه مهامُّ الباحثين الجادِّين المستجدين.

ولا بد أن أُشيرَ إلى أنَّه كلما عاودتُ قراءةَ أفكارِ هذا الكتاب، رأيتُ زياداتٍ ما، سواءً كان حجمها: مفسرةً أو إضافةً... أو غير ذلك، وما فتحت صفحة ما، ووقع ناظري على سطرٍ أو جملةٍ ما إلا حدث تغييرٌ ما؛ أظنُّ أنه يكون ضرورةً في هذا الموقع من الكلام.

كما أنَّه لم يمرَّ بي يومٌ أو أكثرٌ إلا قفزتُ فكرةً جديدةً تحتاج إضافتها في موضعٍ ما ملائمٍ من هذا البحث -إن قدر لها ذلك- ولا أستمعُ في إمعانٍ نظرٍ إلى آيات قرآنيةٍ أو غيرها إلا وقد هدتني إلى فكرةٍ لغويةٍ تحتاج إلى أن تُضمَّ لتُبحث؛ هذا يدلُّ على أنَّ هذه الأفكار ليست نهائيةً في رأيي، وإنَّما هي توجيهاتٌ ومقترحاتٌ مبدئيةٌ لأبحاثٍ لغويةٍ يجب أن تتَّمَّى - فيما أراه-.

فهذا الكتاب في أفكاره وآرائه إنَّما هو جزءٌ أو أجزاءٌ من أساس لغويٍ وُجد ليبنى عليه، ويكملُ أساسه؛ فهو توجيهٌ لتوجيه أفكار الباحثين اللغويين، وتوجه نظراتهم، وجهودهم البحثية والفكرية للخوض في هذا المضمار، وما يخرج عنه أو يوسعه.

فالهدف من ذلك الخروجُ بالبحث اللغوي العربي إلى آفاقٍ جديدةٍ قديمةٍ، معاصرةٍ تراثيةٍ، مع إرادة الإبداع في حقيقة النتائج والبحث اللغويين.

وأرى أن يُقبلَ المهتمُّون بأمور الترجمة على هذا المؤلف فيترجموه إلى لغاتٍ أجنبيةٍ أخرى، كما أودُّ ذلك.



والله أسأل أن يجعلَ هذا العملَ مخلصًا لوجهه تعالى فالإيه القصدُ، وبه العونُ والهدى،  
ومنه السدادُ والتوفيقُ.

إبراهيم إبراهيم يركات

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## تمهيد

## اللغة وحدات

لَمَّا كانت اللغة أصواتًا يعبر بها كل قوم عن أغراضهم -كما ذكر ابن جني- ولمَّا أمعنا الفكر في المفهوم الكلي لهذا الحدِّ -وهو في رأيي جامع مانع- واستحضرنَا فكرة أنَّ الناتج اللغوي قد يكون جملة، أو جملاً تكوُّنُ فكرة أو فقرة، أو فقرات تكون نصًّا قصيرًا أو متوسطًا أو طويلًا معقدًا؛ فإننا ندلي بفكرة، وهي أن مكونات اللغة يمكن أن تتكون من:

## ١- الرموز الصوتية الأساسية:

وهي الأصوات اللغوية؛ فهي اللبانات التي تتكون من الكلمات بجذورها، أو جذوعها ووحداتها الصرفية، وكلُّها محدداتٌ لجهاتها الدلالية المتنوعة؛ فالرموز الصوتية أنماط صوتية اعتبارية متفقٌ على مُثلها وسماتها الصوتية، أو أنماطٌ مرئيةٌ في اللغة المكتوبة.

## ٢- الوحدات اللغوية:

ويقصد بها تلك الوحدات التي تتكون منها اللغة؛ فتعطي مدلولًا مقصودًا مفهومًا، يمكن أن يستقلَّ بذلك استقلالًا منقوصًا، أو استقلالًا تامًا، وأرى أنَّ هذه يمكن أن تقسم إلى أربع:

أ- وحدة لغوية ذات معنى في نفسها، أو ذات معنى، وهي الكلمة بكل أقسامها:

الاسم والفعل والحرف، ويدخلُ في ذلك الحروف، فمن طبيعة اللغة العربية أنَّ الحروف إمَّا كلمة مستقلة، وإمَّا أصواتٌ سابقة أو لاحقة، وهي وحدات صوتية (مورفيمات) لها معنى محددٌ في ذاتها، موضوعةٌ له تؤديه في غيرها من القسمين الآخرين، وهما: الاسم والفعل.

وغالبًا ما أعبر عن هذا القسم من الوحدات اللغوية بالعنصر اللفظي، وأقصد به أصغر مكون لفظي له مدلوله الخاص؛ فلفظه يكون لمعنى، فهو الدالة التي لها مدلولها.



ب- وحدة لغوية تؤدي معنى مقصودا يمكن السكوت عليه:

وهي الجملة بنوعها، وقد تؤدي معنى يكون فكرة تامة مقصودًا بها المعنى الكلي من الكلام، وقد يكون جزءًا من فكرة، فتتضمن مع زميلاتها من الجمل لتكوين الفكرة المقصودة.

ج- وحدة لغوية تؤدي فكرة:

وتكون عدة جملٍ تترايط وتتألف لتمثل فقرة، أو عدة فقرات، تتضمن عنوانًا جزئيًا، أي مشتملا عليه.

د- وحدة لغوية كلية:

وهي النص كاملاً، سواء كان طولُه أم قصرُه، ويكون -غالبًا- معقد الأفكار مترابطها ومتناميها، وتختلف سماته من نصّ لغوي إلى آخر، طبقًا لنوعه اللغوي والأدبي.

مما سبق يمكن أن نحدد الوحدات اللغوية التي يمكن أن تخضع للتحليل النحوي

اللغوي، والدراسات البحثية، وهي:

- الوحدة العليا: سواءً أكان نصًا كاملاً، أم نصًا مجتزأً من جهة الدلالة، أو الموضوع، أو الشخصية، أو غير ذلك.
- الوحدة الوسطى: هي الجملة، سواءً أكانت عامة أم خاصةً بدلالةٍ معينة: الفعلية، الاسمية، الشرطية، العذاب، الجنة... أم خاصةً بباب قاعدي معين: الحال، المفعولات، الحروف العاملة.
- الوحدة الصغرى: وهي الكلمة، وهذه تكون دراسةً صرفيةً في المقام الأول، ومن الأفضل أن تُصحب بدراسةً دلالية، وهي مختلفة الهدف والوسيلة، فمن موضوعية إلى حقول دلالية إلى معجمية.

وهذه يلزمها دراسة الوحدات الصرفية (المورفيمات)، وهي أصغر وحدات قاعدية دلالية.

وأرى أن هذا النوع عند بحثه؛ يجب أن يربط لفظه بدلالاته المعجمية، والصرفية، والسياقية بكل أنواعها السياقية، لا أن يبحث من خلال وضع معاجم تتضمن اللفظ ببنيته،



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومقابلها الدلالي القائم في النص، كما فهمه الباحث، دون تحليل لغوي، ودون سند بحثي مؤيد للمدلول الذي ذكره.

كما أنّ هذا الجانب الدراسي يحتاج إلى النظر في التراكييب التي تكون أنماطًا قاعدية: كالعبارات، وأشباه الجمل، والجمل حتى يصحّ التحليل من خلال وضع الكلمات في السياق الدلالي والتركييب.

- الوحدة الرمزية الصوتية، أو إن شئت القول: الوحدة الخلوية من الخلية، ويجوز أن نجعل الوحدة خلية: وهي الأصوات، وتتسع دراسة الأصوات إلى حد كبير، كما أنها تعتمد على آلات تقنية حديثة، تتطور عامًا بعد الآخر، ولم تصل في هذا الجانب إلى شيء ملموس؛ إلا ما يعتمد على التجارب الشخصية غير العملية، والملاحظات وما يعتمد على الظن والتخيل.

وما هو موجود لا ينتمي إلى دراسة الأصوات دراسةً بحثيةً عمليةً، وإنما ينتمي إلى تعليم اللغات.

## تعقيب مهم: ليست اللغة رموزًا صوتية فقط:

الأداء اللغوي لا يتم من خلال الرموز الصوتية فقط، وإنما يحتاج لضمان الصحة الدلالية اللغوية- إلى جوانب أخرى تساعد في تحديد هذه الرموز الصوتية، وهذه تحتاج إلى فكر علمي وحصر، لكنني أنبه إلى جانب منها، وهو: الحضور: وذلك لتحديد ضمائر التكلم: أنا، نحن، ياء المتكلم، نا المتكلمين، وصلاحياتها للتذكير والتأنيث، وصلاحيته: (نحن، نا) للمثنى والجمع، كما أنه سمة فارقة في تحديد المشار إليه.

ونجد أنّ اللغة العربية قد لجأت إلى طرق تعبيرية خاصة، لمعالجة جانب الحضور، منها: أسلوب الاختصاص، والتوابع.



وعلينا أن ننظر إلى دلالة الحضور على أنها من المورفيئات الصرفية الدالة على السمات الدلالية؛ وتشمل المتكلم والمخاطب وعدم استعمالها للغائب؛ لأنه ليس حاضرًا، فعدم استعمالها معه يدل على الغياب.

فإذا كان ضمير الحضور يتعذر معه حضور كل من يرجع إليه، أو يتعذر وجودهم؛ فإن اللغة العربية قد لجأت إلى أسلوب الاختصاص؛ لإدراك ذلك ومعالجته؛ كي يتحدد المدلول المقصود. تقول: نحن - العربي - لا ندرك قيمة الوحدة.

هذا إلى جانب ما يُذكر عند اللغويين من النبر، والتتعيم، والإشارات، والإيماءات.

وفي الجانب التدويني تبرز علامات الترقيم وسيلةً من وسائل الأداء اللغوي؛ لذلك لا مفر من التوافق المعجمي اللغوي على مدلول هذه الأمور، كي تؤدي دورها في الأداء اللغوي، وهذا يكون من خلال عقد مؤتمرٍ جادٍ للباحثين اللغويين المهتمين بقضية التدوين للاتفاق على مقترح موحد لكيفية التعبير عن كل الجوانب التدوينية والملبسة والمتخالفة.

هذا إلى جانب ما يُذكر في كتب علم اللغة والقصص والروايات السردية من أوصاف للأشكال الجسدية بكل ما تتضمنه من حركات وألوان، وتغير في القسمات، وإشارات، وتحركات وإيماءات... إلخ.

ومن هذه الكثير المذكور في الحديث النبوي الشريف، والمأثورات التراثية من الكتب وغيرها.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## النظام اللغوي:

ولنا أن نوجز النظام اللغوي في اللغة العربية فيما يأتي:

أصوات أو رموز صوتية



كلمات = لها دلالات ومدلولات معجمية وسياقية وقواعد صرفية دلالية.



جمل = فيها علاقات معنوية أو دلالية تنشأ من:

- دلالات جذور الكلمات.
- دلالات الوحدات الصرفية (المورفيمات)
- الترتيب والرتبة.
- التزاوج (المزاوجات، والمصاحبات، والمفارقات...).
- العلامات الإعرابية.
- التنغيم: النداء، الإخبار، الاستغاثة، الندبة، السؤال، الإغراء، التحذير.
- التوسيع الدلالي من خلال المركبات الإفرادية بمختلف أنواعها، والتعبير عن المكان أو الزمان أو التعليل، أو غير ذلك من الموسعات الدلالية للجملة.
- الروابط المختلفة ذات الدلالات المقصودة، والإيماءات المميزة.
- تنوع الأسلوب بين الخبر والإنشاء والطلب.
- الجمل الاعتراضية ذات الدلالات المحددة المساعدة على إبراز المعنى السياقي.
- وما قد يلحظ من وحدات صرفية أخرى من خلال هذه الدراسة.

فلا جدال في أن اللغة في أساسها - جملة، قد تنتمي إلى جمل مكونة فقرات، فموضوعات ففصولًا فنصًا فنصوصًا متنوعةً في جميع فنون الكلام وأصربه.



والجملة كلمة وكلمة، وهي دالة لمدلول، ولا أثر لها لغويًا إلا من خلال ارتباطها بغيرها، ولقد أدرك اللغويون العرب ذلك؛ فقدروا المحذوف الذي يكمل المنطوق في تكوين حدود الجملة المنتجة معنىً مفهومًا، كتقدير المبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل، وهي عمْد إنشاءً للجملة.

ومنه نستطيع أن نقرر أن الإنتاج اللغوي وعناصره، أو إن شئت القول: إن الإحداث

اللغوي يتضمن العناصر الآتية:

- أ- الرموز الصوتية أو اللغوية.
- ب- الوحدات اللغوية ذات المعنى في نفسها، وهي الكلمات، ومنها الحروف؛ فلكل حرف معناه القائم في لفظه، وإن كان يؤديه فيما يلحق به.
- ج- الوحدات اللغوية التي تؤدي معنى مقصودًا من الإحداث اللغوي؛ قد يكون فكرة، وقد يكون جزءًا من فكرة، وهي الجملة.
- د- الوحدات اللغوية التي تؤدي فكرة متكاملة، وهي عدة الجمل المترابطة التي تمثل فقرة أو عدة فقرات متماسكة.
- هـ- الوحدة اللغوية الكبرى المعقدة، وهي التي تتمثل في مجموع النص.

وتقرأ في هذا البحث في مواضع أخرى مصطلحات غير هذه تتصل بها، أو بجزء كبير منها، من نحو أنواع التراكييب.

**فكرة في الإحداث اللغوي:**

- إحداث اللغة يكون بين طرفين.
- أصغر وحدة لغوية لكل من الطرفين الكلمة بكل جوانبها الدلالية المكتسبة، وهو ما أطلق عليه في مواضع كثيرة بالعنصر اللفظي.
- أصغر وحدة لغوية للطرفين مع الجملة بحدودها التي تتنوع بين أنواع الجملة، ومدى الطول والقصر، وتوجيهها الأسلوبي: الإنشائي - الخبري - العلمي - الأدبي - الشعري - الخطابية.... إلخ، وكيفية تكوينها من عناصر لفظية معينة ذات ترتيب معين، لا يغفل التوجه الدلالي لها الرتبة التركيبية المتوارثة أو الدراسية.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- لا ننسى العلاقات القائمة بين هذه العناصر في تركيب الجملة.
- هل لنا أن نجعل الهدف من الجملة الإخبار أو الاستخبار أو الإنشاء؟!.
- ثم نجعل الهدف من ترابط الجمل وتناميها وتراكبها هو إظهار فكرة ما؟!.
- وتتوالى العلاقات بين الأفكار لتكوين النصوص: قصيرها وطويلها....
- يذكر الفخر الرازي: "فقولنا: (أعوذ بالله) لا يمكن تحصيل به العلم - كما ينبغي- إلا بعد معرفة الاسم والفعل والحرف أولاً، وهذه المعرفة لا تحصل إلا بعد ذكر حدودها وخواصها، ثم بعد الفراغ منه لا بد من تقسيم الاسم إلى الاسم العلم، وإلى الاسم المشتق وإلى اسم الجنس، وتعريف كل واحد من هذه الأقسام بحدّه ورسمه وخواصه... يجب البحث أيضاً عن ماهية الكلمة، وحدّها، وخواصّها..."<sup>(١)</sup>.

وتتطرق بعد هذا إلى ضرورة معرفة حقيقة الأصوات وكيفية حدوثها<sup>(٢)</sup>.

## تعقيب في مقدرة اللغة العربية:

لا يفوتني في هذا السياق أن أشير -في إيجاز- إلى فكرة تثار دائماً، وهي: مدى مقدرة اللغة العربية على مسايرة العالم المعاصر بكل مستحدثاته ومخترعاته وعلومه. وتكون الأحكام ممزقة بين متعصب عاطفي غير موضوعي مناصر لمقدرة اللغة العربية، وآخر معارض ورافض لمقدرتها معتمداً على الواقع اللغوي، دون الدراسة الموضوعية والتخصّصية للغة العربية، ومردداً ما يُشيعه القسم الثالث المذكور من: ثالث معادٍ حاقِدٍ على الجنس ولغته؛ ولذلك فإنّ وصفه القبيح يكون لهما معاً، ورابع يذهب إلى أنّ المحكوم عليه بكل مثلب إنّما هم مستخدمو اللغة دونها.

ولكننا إذا أمعنا النظر في هذه الفكرة؛ فإننا نستطيع أن ننبه إلى عدة قواسم تحدد الإجابة

عنها، حيث:

(١) التفسير الكبير، ومفاتيح الغيب ١٨/١-١٩.

(٢) المرجع السابق.



- متحدثو اللغة العربية لم يستخدموا من إمكاناتها وقدراتها سوى ما يقرب من ٨ % فقط وهذا -في اجتهادي- أقصى تقدير، لكن هذه تحتاج إلى دراسة دقيقة. مع التنبيه إلى أن هذه الدراسة يمكن أن تقوم على حصر الصيغ التي تُتاح للبناء عليها من الجذور المختلفة، ولو كانت غير مستساغة<sup>(١)</sup>. ومنه أعتقد أن ما يزيد على ٩٠% من إمكانات اللغة مهملٌ غير مفاد به.
- متحدثو اللغة العربية غير متقدمين صناعيًا أو حضاريًا حضارةً حديثة في كل جوانبها، وإنما هم تابعون لكل ما هو حديث، واللغة والمتحدثون بها مرأتان متقابلتان، يرى كلُّ منهما نفسه في الآخر، كما أن كلاً منهما ينعكس على الآخر.
- وقد كانت اللغة العربية سيدة اللغات في عصور الازدهار الحضاري الذي سبقت به الدول الأخرى، واستوعبت بها كل الجوانب الاجتماعية -حضاريةً وغير حضارية- لهذه الدول؛ دون تعالٍ أو تسامٍ أو تسييدٍ عليها؛ فلا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى.
- اللغة العربية اشتقاقيةٌ؛ وبذلك تتيحُ لمحدثيها ابتداعَ الكلماتِ والجملِ كما يشاءون، وبما لا حصر له، ولا عدٌّ فيه؛ حيث يكون إلى ما لا نهاية من بناء الجمل.
- أوقف معظم اللغويين فترة الاستشهاد -وبالتالي الإبداع اللغوي- عند زمنٍ سابق، يحدد بالثلث الأخير من القرن الثاني الهجري تقريباً<sup>(٢)</sup>؛ وكأنَّ اللغة العربية في إبداعاتها وتولُّداتها وراثتها اللغوي ونمائها في مفرداتها يجب أن تقف عند هذا الزمن، فلا تنمو ولا تتطور، ولا تساير ما تجدد، ولا تستجيب لما يستجدُّ، وكأنَّها قد خلقت لذلك الزمان دون ما بعده.
- دائماً ما تكون اللغة -أي لغة- أداةً طيبةً لمحدثيها للوفاء بحاجاتهم اللغوية، وسدَّ ما يجدُّ عليهم من ظروفٍ حضارية، لكنَّ الأمر يكمن في مقدرتهم على الإفادة منها في مجالات التجديد والتطور والتغير والابتكار الحضاري، وهو ما يحتاج إلى مقابل لغوي مستجد.
- ويقف عائقاً أمام اللغة كسلُّ المتحدثين بها في إرادة البحث عن هذه المقابلات اللغوية.

(١) لقد بدأت في هذه المحاولة مبتدئاً بكتاب لغوي من كتاب الفصح.

(٢) حيث يجعلون الشاعر إبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ على الأرجح) آخر من يستشهد بشعره.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وفي هذا المجال أشيرُ إلى أنَّ اللغة العربية قد امتُحنت عدة مراتٍ عبر التاريخ في هذا الجانب، وكانت وفيه كلُّ الوفاء؛ فاستوعبت كلَّ الحضارات التي انصوت تحت الراية الإسلامية بكلِّ ما فيها من حياةٍ اجتماعية وطبيعية وعلمية وثقافية... إلخ؛ وذلك لأنَّ القائمين على الأمور وجهوا جهودهم لتحقيق ذلك؛ فأمدتهم اللغة بما يحتاجونه.
- والحقيقة أنَّ أهل اللغة العربية يجذُّون في هذا المجال، وعقدوا له عدة مؤتمراتٍ في دول عربية مختلفة، واقتُرحت حلولًا يمكن أن تخفف من وطأة غزو اللغات الأخرى ميدانَ اللغة العربية بلا حروبٍ ولا مكائد؛ وإنَّما من طريق العرب أنفسهم<sup>(١)</sup>، ولكنَّها مؤتمراتٌ للحديث والتنقيصِ غالبًا وللاستعراضِ والتظاهرِ أحيانًا، وتنتهي إلى وضعها في بؤرة النسيان، وفي أقصى حسن نية؛ وتنتهي إلى وضعها في دائرة أداء الواجب الذي يذرُّ الرمادَ في العيون، وهذا يسايرُ ما دأبَ عليه معظمُ معاقلِ البحثِ العلمي: التفرد والتشردم، وعدم وضوح الهدف الإنساني، وإنَّما يكون البحثُ لهدف ذاتي، يموتُ بتحقيق النفع الذاتي من ترقيةٍ أو غيرها.
- فإذا كانت جوائزٌ علميةٌ فإنَّما هي للفخر والافتخار، وتوضع في غير موضعها - أحيانًا كثيرة - وتكون غير موضوعيةٍ في استحقاقها غالبًا، والنفقُ مظلمٌ في هذا المجال.

(١) يرجع في ذلك إلى بحث "التعريب والتعليم الجامعي" زليتين - ليبيا، ١٩٩٣م، للمؤلف، وبحث "اللغة والفكر" ألقى بمركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨م، للمؤلف.



## الفصل الأول

### في بنية الكلمة والدلالة

- يتضمن أربعة مباحث:
  - المبحث الأول: الكلمة وحدودها.
  - المبحث الثاني: المحور الصرفي ودلالة الكلمة.
  - المبحث الثالث: في الوحدات الصرفية.
  - المبحث الرابع: التغيرات الصوتية والدلالة.



الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

---

## المبحث الأول الكلمة وحدودها



الكلمة هي المحور الرئيسي في الكلام:

يذكر أولمان أن: "الصوت والكلمة والتركييب النحوي هي الوحدات الثلاث للكلام المتصل، وهذه الوحدات تدخل في النظام اللغوي الخاص بكل عضو من أعضاء الجماعة اللغوية بعد أن تُسَخَّلَص من أحداثٍ كلامية لا حصر لها، سواء أكانت هذه الوحدات مسموعةً أو منطوقةً. وفي الموقف المناسب يستحضر المتكلم هذه الوحدات، ويتعرف عليها السامع بسرعة انعكاس الضوء واطراده"<sup>(١)</sup>.

وإذا تعمقنا هذه الفكرة توصلنا إلى أن الصوت ليس إلا سبيلًا لبناء الكلمات، وأن أول مكون للكلام المتصل إنما هو أول ركن يؤدي معنى، ونهايته إنما هو مجموع ما يؤدي فكرة، فيكون أفكارًا، تكون موضوعًا أو نصًا، أو كلامًا متبادلًا. وكل من هذه كلام متصل، يُدرُس ويحلل ويبحث كلاً متكاملًا، وإن أول ما يؤدي معنى من الوحدات اللغوية إنما هو الكلمة.

وليس أي صوت أو كلمة أو تركيب نحوي يمكن أن يشترك فيما يسمى بالكلام الذي يراود به معنى مقصود، وإنما يجب أن يكون كل من هذه مرتبطًا بالمعاني، أو ما يؤدي المعاني المصطلح عليها، ولا جدال في أن الكلمة هي أول ركن يحقق هذا الاتجاه.

أما التركيب النحوي فإنه ينشأ من خلال ظواهر هذا التركيب، وما تدل عليه من مدلول، كظواهر الإعراب الدالة على الموقعية، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والاتصال والانفصال وظواهر التركيب النحوية من تركيب أفراد، وتركيب إسناد، وهي تتعدد إلى غير ذلك من ظواهر التركيب والقضايا النحوية، والقواعد الخاصة بارتباط الكلم بعضها ببعض الآخر.

وما تنشأ هذه المدلولات للتركييب النحوية ولا تتضح إلا من خلال العلاقات القائمة بين الكلمات في الكلام المتصل.

فكل كلمة تؤدي مدلول علاقة من علاقات التركيب الدلالية من خلال كيفية ارتباطها بما يسبقها أو يلحقها من كلمات في التركيب، مع مراعاة جوانبها الدلالية في ذاتيتها أو بنيتها.

(١) دور الكلمة في اللغة، ترجمة د: كمال بشر: ٣١.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وما الابتدائية والإخبارُ والفاعليةُ والمفعوليةُ والحاليةُ والعطفُ والبدليةُ والتوكيدُ والنعتُ والحذفُ والتقديمُ والوصلُ والفصلُ إلا علاقاتٌ بين الكلماتِ، ولا تفهم هذه المعاني إلا من خلال الفهم الجيد لموقعية الكلمة، أي: بالعلاقاتِ المعنويةِ بينها وبين زميلاتها.

والكلمة الواحدةُ يجوزُ لها أن تتداولَ هذه المواقعَ، أو بعضها، حسبَ موقعها في الكلامِ، وحسب ما تؤديه من معنى ومدلول، وحسب نوعها الكلمي.

أما الصوتُ أو الظواهرُ الصوتيةُ بمفردها فإنها لا تؤدي معنى أو مدلولًا، وأقصد بمفردها: وجودها مستقلةً عن غيرها، أي: وجود الصوت وحدة مستقلة في ذاتها، لكنه يؤدي دلالةً من خلال تألفه مع غيره. إلا إذا عبّرَ به عن ذاته، أي: كونه وحدةً لغويةً: (كلمةً) لها وجودها ومدلولها.

وليس من قضيتنا هذه ما لوحظ من التفرقة بين الاسمية والحرفية عن طريق الإمالة في الحروف التي تبتدئُ بها بعضُ سورِ القرآنِ الكريم<sup>(١)</sup>. والتفرقة هنا ليست في المعاني والدلالات، وإنما هي في المجموعاتِ النحوية، فالراءُ مثلًا هي الراءُ في مدلولها، إذا أميل ما بعدها من حركةٍ أم لم يُمل. أما الظواهرُ الصوتيةُ الأخرى -كالمماثلة والمخالفة والقفلة والترقيق والتفخيم والإمالة وحذف بعض الأصوات وظواهر الإعلال والإبدال- فمن المفروض أنها لا تؤثر في المعنى والدلالة.

يذكر الزركشي: "وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسرارهِ النظرُ في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلّها، ككونها مبتدأً أو خبرًا، أو فاعلةً أو مفعولةً، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تكبير، أو جمع قلة أو كثرة، إلى غير ذلك"<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر في ذلك: سيبويه، الكتاب: ٤-١٣٥، المبرد، المقتضب: ٣-٥٢، السيوطي، الهمع: ٦-١٩٨، ابن البادش، الإقناع:

١/٣٢١:٣٢٣، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢/٦٦، ٦٩.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١-٣٠٢.



ولما كانت التراكييبُ النحويَّةُ قائمةً على العلاقاتِ بين الكلمات؛ ظلت الكلمةُ هي المحور الرئيسي في الكلام.

وإذا تأملنا النظامَ اللغوي وجدناه يتكوَّن من خمسةِ جوانبٍ، لكل جانبٍ أهميَّته ووظيفتهُ وسماته، منها ثلاثةٌ جوانبٍ لفظيةٍ، وجانبانِ دلاليان، وهي:

**الأول:** الأصوات، وهي محدودة ومعهودة، وتكون من الوحداتِ الصوتيةِ الصامتة، والحركاتِ طويلها وقصيرها، وما يحدث من نبر، أو تنغيم أو ظواهر صوتيةٍ أخرى.

**الثاني:** الكلمات، وهي الأصواتُ المترابطةُ بنظامٍ عرفي لتؤدي مدلولًا في المجتمع، أي: الدالات.

**الثالث:** مدلول الكلمات المعجمي، أو الاجتماعي، أو المجازي، أي: المدلولات.

**الرابع:** الجملُ التي تتكوَّن من الكلمات، وأقلها الكلمتان، فإذا كانت كلمةً واحدةً فلها احتسابُ الحذفِ لكلمةٍ أخرى، تتمم معناها، وتقدرُ من السياق.

**الخامس:** العلاقاتُ المعنويةُ التي تنشأ بين الكلماتِ من خلالِ الجملةِ أو الجملِ، وهي تنشأ من:

- دلالات الكلمات المعجمية، أو الاجتماعية، أو المجازية، وهو ما يسمى بدلالةِ الجذر، وهو أساسُ بنيةِ الكلمة، وأساسُ دلالتها.
- دلالة المورفيمات أو الوحداتِ الصرفيةِ اللاحقة أو السابقة أو المحشاة، وهي بالإضافة إلى ما يكون المشتقات ما يدل على: التوكيد، والعدد، والنوع، والتعيين، والتصغير، والنسب، والنفي إلى غير ذلك، هذا إلى جانب ما تدل عليه الصيغ الزائدة في الأفعال، وهو ما يمكن أن نسميه بالمفردات الدلالية للكلمة الجذر أو الجذع أو الأساس.
- دلالة الرتبة.
- دلالة العلاقة الإعرابية.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- دلالة التراكيب الإفرادية، من: نعت، وبدل، وتوكيد، وعطف بيان، وإضافة، وإشارة، وموصلات إلى غيرها، وهو ما يمكن أن نجعله من المورفيمات، فمعناها أو مدلولها في غيرها، إما محدد وإما موضح وإما مخصص... إلخ.
- الدلالة الصوتية، من: بنية جذر الكلمة، ودلالة أصواتها إن التمسّت، ودلالات التنغيم التي تتمثل في: النعت أو الإخبار، والوقف والوصل، والتحذير، والإغراء، والسؤال، والتعجب، والاختصاص، والنداء، والاستغاثة، والندبة، والشرط وما قد يُستخدَم من نبر أو إطالة صوتية.

وإذا كانت غاية اللغة هي النص المتصل أو الكلام المتصل الذي يؤدي المعنى العام المقصود؛ فإن هذا لا يتم إلا من خلال الجملة، سواء أدى ذلك الغرض جملةً واحدة، أم عدة جمل مترابطة متشابكة من طريق الأدوات الرابطة، أو من طريق الربط المعنوي، وهو ما يمكن أن يُسمى بالسياق.

ومنه فإنه لا جدال في أن الجملة هي غاية اللغة، حيث لا يكون اللغة إلا من خلال جملة على الأقل، ويقصر اللغويون الجملة على النحو، وأنها غايته.

ويمكن لنا مما سبق أن نجعل الجملة جسمًا حيًا متكاملًا، يتكون من أعضاء وخلايا؛ إن جاز لنا هذا التشبيه. والخلايا إنما هي الأصوات بحركاتها وصوامتها، وكلُّ خلية لها خصائصها الحيوية، وتحيا بالحركة التي تربطها بالأخرى.

والأعضاء إنما هي الكلمات، وكلُّ له خصائصه الفسيولوجية، وعن طريق الأداء المتكامل للأعضاء وما بينها من علاقات يكون تكامل الجسم.

فالكلمة وحدة الجملة، ومن ثمَّ كانت هي النواة التي دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية<sup>(١)</sup>.

وقد "وقع اختيار النحاة على الكلمة دون الصوت المفرد، ودون المقطع، ودون المتلازمين؛ لأن الكلمة -بحكم تعريفها- لفظ مفرد، وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد.

(١) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: ٢٣٨.



وهكذا يبدو أن فكرة الإفراد هي التي أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل، أضف إلى ذلك أنها نواة صيغة مفردة، وأن اللواصق والزوائد تلتصق بها، وأن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بالكلمة، فالإعراب عنهم أثر ظاهر أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة.

وإذا كان أواخر الكلمات تختلف بحسب المعنى، فلا شك أن الكلمة تصلح لأن ينسب إليها استقلالاً في بنية اللغة، لا يمكن أن ينسب مثله إلى المتلازمين؛ لأن الإعراب لا ينسب إليهما معاً، ومن ثم لا يصلحان معاً - في رأى النحاة - أن يكونا وحدة تحليلية قائمة بذاتها، ثم إن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها وتأخيرها، ويمكن أن تضام الكلمات الأخرى، أو تتفصل عنها، وبذلك كله يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية<sup>(١)</sup>.

ومنه يتضح لنا أن الكلمة هي المحور الرئيسي في اللغة، فالأصوات التي تسبقها في التكوين اللغوي هي التي تكونها، أو هي المادة الخام التي تُصاغ منه الكلمات، وما الجمل إلا عدة كلمات ذات انتقاء أو اختيار معين، لكى يكون الأداء اللغوي السليم، وما العلاقات التي تنشأ في الجملة إلا علاقات خاصة بالكلمات، ولكن هنالك علاقات دلالية ثابتة في الكلمة تنشأ من الصيغة التي بُنيت عليها، وعلاقات أخرى متغيرة بتغير وضعها في الجملة أو التركيب، لكن هذه العلاقات - أولاً وأخيراً - إنما هي تختص بالكلمة.

والمعنى اللغوي الذي تحققه اللغة؛ وتتحقق به اللغة؛ ويكون مفيداً؛ لا يكون إلا بواسطة عنصرين أو أكثر، مع الاعتداد بتلك الكلمات التي تنوب عن عنصرين أو أكثر: كحروف الجواب، أو النفي، أو المبتدأ ذي الخبر المحذوف، أو غير ذلك.

وفي النهاية، فإنه من المحقق أن المعنى اللغوي لا يتحقق إلا بواسطة عنصرين أو أكثر، وهذا المعنى لا يكون إلا علاقة أو علاقات، والعلاقة لا تكون إلا بين طرفين أو أكثر، ولكن العلاقات تتجاوز ما نتصوره ونرسمه، مع الملاحظة أن الكلمة المركبة تمثل عنصراً

(١) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: ٢٣٨.

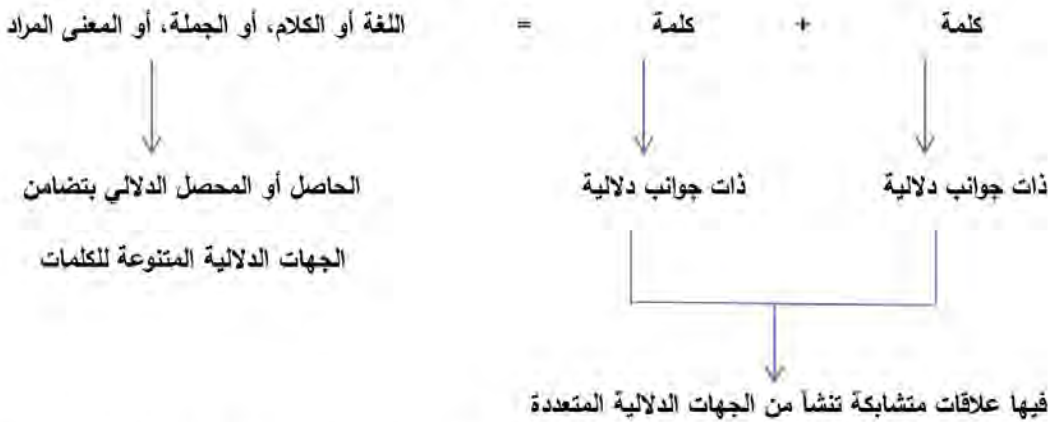
## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

واحدًا، أو طرفًا واحدًا.

فإذا افترضنا أن اللغة أو الكلام أو هذا المعنى الذي يمثل علاقة قائمة بين المتحدث والمستمع كلٌّ؛ فإن هذا الكلّ عبارة عن أجزاء أو عناصر تحقق كلَّ جزءٍ منه الكلمة بمدلولها أو جوانبها الدلالية المختلفة والمتعددة التي ذكرناها سابقًا.

لذا كانت الكلمة العنصر الأساس في دراسة دلالة التركيب أو التراكييب.

## ويمكن لنا إيجاز ذلك فيما يأتي



ومنه يتضح أن الجهات الدلالية المتنوعة للكلمات بتضامنها وكيفية تراثيها ونطقها... إلخ هي التي تؤدي في النهاية إلى الأداء الدلالي العام، أو المحصل الدلالي النهائي، ويقدر نجاح تضامن الجهات الدلالية للكلمات يكون نجاح المعنى العام، والعكس بالعكس.

ولنتصور الكلمة مفردة وفي الجملة، وليكن مثالاً كلمة: (رفيق)، فكلمة: (رفيق) علمًا تدل على شخص معين في المجتمع، والدلالات التي يكون عليها في المجتمع، غير ما يكون عليها في الجملة مقترنًا بكلمة أخرى.

فإذا كان: (رفيق) في المجتمع يدل على شخص في مواصفات خاصة به، أو عامة مع



غيره فإنه في قولنا: رفيقٌ طويلٌ، اكتسب دلالةً أخرى، وهي طولُه، أو: ذاكرٌ رفيقٌ، فإنه يكتسب دلالةً أخرى في هذا التقييد من الكلام، تفيّدُ مذاكرته، التي تدل على أنه طالبٌ، أو باحثٌ، أو مهتمٌ بالعلم، أو غير ذلك.

ويمكن أن تتشعبَ هذه الدلالاتُ إلى ما يحتاجُ إلى مهارةٍ دقيقةٍ وشاملةٍ في التحليل اللغوي. وهكذا تكتسب الكلمة دلالاتٍ في الجملة مما يجاوزها من كلماتٍ لا تكونُ عليها إذا احتسبت بمفردها.

هذا؛ إذا لاحظنا أن الكلمة يمكن أن تخرجَ من معنى العَلَمِيَّةِ، إلى معنى الصفاتِ المشتقةِ، وحينئذٍ يمكن أن تتخذَ مسارًا آخرَ من الدلالات، وجانبًا آخرَ من التراكييب، ويبيّنُ كلُّ ذلك من خلالِ علاقةِ الكلمةِ بما يجاوزها من كلماتٍ.

لذا كانت دلالةُ الكلمةِ مرتبطةً بالمعنى العام، وينبعُ المعنى العامُ من الجهاتِ الدلاليةِ المختلفةِ للكلمةِ.

ولنتذكّرُ أن الغرضَ الأوّلَ والأخيرَ من اللغةِ هو أداءُ مجموعِ المفهومِ الدلالي، أي: تحقيقُ أو إيجادُ أمرٍ مفهومٍ لدى المنشئِ اللغوي له دلالةٌ معينة، وينبرى هذا المفهومُ الدلالي على الإخبارِ والاستخبارِ أو الإنشاءِ، وأوّلُ وحدةٍ لغويةٍ ذاتِ مفهومٍ دلالي هي الكلمةُ، ومنه يتضحُ لنا مدى أثرها في الإنشاءِ اللغوي، ولكن هذا لا يبيّنُ لنا إلا إذا تعمقنا في الأداءِ الدلالي المتشعبِ المتكاملِ للكلمة، ويكون من خلالِ دراسةِ المحاورِ الدلاليةِ المتنوعةِ للكلمة.

وأنوه إلى أنه ربما يعترضُ معترضٌ على هذا بأن اللغةَ تتحقّقُ من خلالِ التركييبِ أو الجملةِ أو الكلامِ، كما ذكرنا آنفاً، ولكنه يرد على هذا بأن كلاً منها لا يتكوّنُ إلا من خلالِ الكلماتِ ذاتِ العلاقاتِ الدلاليةِ المتشابكةِ، والجهاتِ الدلاليةِ المترابطةِ، فالأساسُ هو الكلمةُ في التركييبِ بما يحيطُ بها، أو يتشعبُ منها من جهاتٍ دلاليةٍ ذاتِ مطالبٍ دلاليةٍ معينةٍ، تفرضُ اختيارًا معينًا ومنظّمًا من الكلمات، وعن طريقِ هذه الفرضيةِ أو الإخبارِ في الاختيارِ المحكمِ المنتظمِ يتكوّنُ التركييبُ أو الكلامُ أو الجملةُ، أو غير ذلك من المصطلحاتِ اللغويةِ الأكبرِ في



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

مدلولها .

وإذا تيقنًا سويًا من أن الغرض من اللغة هو أداء مجموع مفهوم دلالي؛ تبين لنا أن التركيب -بمعنى أشمل، يحتوي الكلام والجملة وما إليها- إنما هو أداء مفهوم دلالي؛ لأنه جزء اللغة، والغرض منها إنما هو مجموع الغرض منه، وعليه فإن الوحدات اللغوية الأصغر المكونة للتركيب، وهي الكلمة أو الكلمات، لا تبين علاقاتها التركيبية إلا من خلال الجانب الدلالي، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية اللجوء إلى استعمال هذا الجانب في تعليم النحو.

## هل للكلمة حدود صوتية في الكلام؟

يشير اللغويون مشكلة استقلال الكلمة<sup>(١)</sup>، "فعلماء الأصوات لا يرون في الكلام المتصل حدودًا تميز بين كلمة وأخرى؛ فلا يستطيع السامع تحليل الجملة أو العبارة إلى مجاميع صوتية؛ كل مجموعة منها تنطبق على ما يسمى بالكلمة إلا حين يستعين بالدلالات التي تتضمنها الجملة أو العبارة.

فكلمات الجملة متداخلة متشابكة، يرتبط بعضها ببعض في أثناء النطق ارتباطًا وثيقًا. وكما يذكرون؛ ليس في الكلمة عنصر صوتي يحدد بدءها أو نهايتها حتى تكون في الكلام المتصل"<sup>(٢)</sup>.

ومع أن "الكلمة ليست دائمًا وحدة صوتية للكلام المتصل، ولكنها مع ذلك تحتفظ بذاتيتها الصوتية في ذهن السامع ضمن الإطار العام لنظام اللغة"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة د: كمال بشر، ٤٥.

(٢) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ: ٣٩ .

(٣) يرجع إلى: أولمان دور الكلمة في اللغة: ٤٧. ويذكر المترجم د/ كمال بشر في الهامش: يتضح في كلام المؤلف هنا أنه يربط مسألة كيان الكلمة واستقلالها أو عدم استقلالها بمبدأ لغوي مهم عنده، وعند من نهجوا نهجه، ذلك المبدأ هو التفريق بين ما سموه (الكلام) speech وما سموه (اللغة) language، فهو يرى أن الكلمة في الكلام، أي: الأحداث الصوتية الصادرة بالفعل من المتكلم المفرد، قد تفقد أحيانًا ذاتيتها واستقلالها الصوتيين، ولكنها في اللغة تحتفظ دائمًا بصورتها الصوتية المخزونة في ذهن الجماعة اللغوية.



مع ملاحظة أن العرض الوصفي لا يعتمد على ذهن بل على الصورة<sup>(١)</sup>، وأرى أنه قد يعتمد على التخيل، وإذا كان الدكتور إبراهيم أنيس ينتقد علماء اللغة الأوائل في تعريفهم للكلمة منطلقًا من فكرة إمكان استقلالية الكلمة، فيذكر: "ولم يخطر في أذهانهم أن الأفراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوّره إلا بالسكنات أو الوقفات على مجموعات صوتية من هذا الكلام فإنه يعودُ فيقول: ومهما يكن من اختلاف وجهات النظر بين المحدثين في تحديد الكلمات أو تعريفها؛ فإنهم يشيرون في كتبهم إلى اختبارٍ دقيقٍ يمكن أن نتبين منه معالم الكلمة أو حدودها، وذلك بأن يمكن أفرادها بالنطق، وحذفها من الكلام، أو إقحامها فيه أو الاستعاضة عنها بأخرى"<sup>(٢)</sup>.

ولا جدال في أن اللغة -كما ذكرنا- عدة مدلولات متعلقة بعضها ببعضها الآخر، ومتراصة لتكون مدلولًا أو مفهومًا أو معنى نهائيًا، يتمثل في المحصل النهائي لجمله ما، ففكرة ما، ففكرة ما، فموضوع ما، فكتاب ما... إلى غير ذلك، وما هذه المدلولات المتشابكة المترابطة إلا مدلولات الكلمات؛ وكي تتضح هذه وتتحدد علاقتها؛ لابد من إيجاد حدود فاصلة بينها لفظيًا؛ حتى تتحدد الفواصل بينها دلاليًا، ولكي تتحدد معالم العلاقات الدالية بينها؛ لذا كان لابد من افتراض وجود حدود فاصلة للكلمات في الكلام المتصل.

ولا يتحدد المدلول إلا من خلال تحديد الملفوظ.

### كيف تكتسب الكلمات دلالاتها؟

ذكرنا أنه يجب أن ننظر إلى الكلمة دلاليًا من خلال منظورين مختلفين: أولهما: وهي مفردة لغوية لها دلالاتها المتشعبة من بنائها صوتيًا، وهو ما يُسمى ببنية الكلمة، وما يكون عليه جذورها من معنى لغوي... وهذا كله وحدات صرفية تبني منها الكلمة.

والآخر: وضعها في التركيب، فتتعلق دلالاتها مع دلالات صواحيبها مما يجاوزها من كلمات

(١) من تعليق الأستاذ الدكتور تمام حسان على هذه الدراسة أثناء عرض الفكرة على سيادته في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٢) دلالة الألفاظ: ٤٣، ٤٢.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

مهما كان نوعها، ومهما كان موقعها وترتيبها في الجملة أو الكلام.

وهنا يتدخل السياق بكل أنواعه ووسائله ومكوناته ليكسب الكلمة جوانب دلالية، كما أنها معه كذلك.

والكلمة تُشعُّ دلالاتها في الجملة باجتماع هذين المنظورين أو الجانبين، وأشير إلى كل منهما:

## الأول: اكتساب الكلمة دلالاتها من بنيتها الصرفية:

حيث تُبنى الكلمة في اللغة العربية من الجذر، وهو الأصوات التي تتكون منها الكلمة، فلا يجوز أن يسقط منها صوت إلا من خلال القوانين الصوتية الجائزة في اللغة: كقوانين الإعلال والإبدال والوقف والإدغام والإمالة.

والجذر للكلمة بمثابة الهيكل العظمي للجسم -إن صحَّ التعبير والتشبيه- يُكسي بسائر الأجهزة واللحم كي تدب الحياة فيه، والكلمة تكون حياؤها من خلال طرق عديدة للبناء، تكسبها مقامها ووظائفها وأثرها في الدلالة الكلية، وهذه الطرق منها ما هو أساس في كيفية البناء، ومنها ما هو عارض لا علاقة له بالدلالة.

فلو افترضنا أن الجذر مفردة معجمية؛ فإن ما يضاف إليها لاستكمال بنائها من أصوات زائدة أو وحدات صرفية سابقة أو لاحقة؛ يجعلها كلمة مناسبة قابلة للتعلق الدلالي مع كلمات أخرى.

فهذه الملحقات أو الإضافات الاشتقاقية تهيي الجذر فتجعله لفظة مبنية لأداء دلالي مقصود.

"ويمكن للمورفولوجيا الصرفية أن تتطلب قواعد خاصة بها، وتتصل بال نحو اتصالاً وثيقاً؛ لأن الزوائد الصرفية تقوم بخلق الروابط مع كلمات أخرى"<sup>(١)</sup>.

(١) الموسوعة اللغوية ١-٨٧.



من الوسائل الأساسية لبناء الكلمات:

١- الإلباس بالحركات: فالأصوات التي يراد تكوين كلمة منها بترتيب معين مصطلح عليه لا تظهر قيمتها أو اتجاهها إلا من خلال إلباسها بالحركات، والحركات في اللغة العربية ست: ثلاثٌ قصارٌ، وهي الضمة والفتحة والكسرة، وثلاثٌ طوالٌ من الثلاثة القصيرة السابقة، فتكون الضمة الطويلة (واو المد)، والكسرة الطويلة (ياء المد)، والفتحة الطويلة (ألف المد).

وذلك مثل: فَهَمَ. نَزَلَ. حَسَنَ. أَسَرَ. فَهَمَّ. نُزِلَ. حُسْنٌ. عَلِمَ. قَالَ.

٢- تغاير الحركات: الجذر الواحد المُلبَسُ بالحركات ليتكون المعنى الأساسي قد تتغاير فيه حركته فيعطي معنى جديدًا زائدًا عما كان عليه، كأن يتحول إلى: - المصدرية أو الفعلية، نحو: فَهَمَ فَهَمًا، عَلِمَ عَلِمًا.... أَكَلَ أَكَلًا، شَرِبَ شُرْبًا، لَعِبَ لَعِبًا.

ومن ذلك بعضُ الأسماء التي تتحول إلى المصدرية -على الوجه الأكثر شيوعًا- بتحويل حركة فائها من الفتح إلى الضم، نحو: قَبُولٌ (بالفتح اسمًا) وَقَبُولٌ (بالضم مصدرًا)، وكذلك: الولوع، والوضوء، والطهور. ويقال منه: الوقود، والوزوع، وقرئ: لَعُوبٌ وَلُغُوبٌ.

- بناء الصيغ المختلفة الدالة على المعاني، نحو: مُصْعَدٌ، مُصْعِدٌ، مُصْعِدٌ.
- الجمع، نحو: أَسَدٌ أَسَدٌ، رَجُلٌ رِجَالٌ.
- البناء للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله، نحو: قَرَأَ قَرِيءٌ، فَتَحَ فَتْحٌ، ضَرَبَ ضَرْبٌ، سَأَلَ سَائِلٌ، حَسِبَ حُسْبٌ.
- ما هو زائدٌ في بنيته من مضارع الأفعال الثلاثية، نحو: خَرَجَ يَخْرُجُ (بفتح الياء)، ولكن أخرج مضارعه (يُخْرِجُ) (بضم الياء)، ومنه: يَفْقُدُ، وَيُقَدِّمُ، يَسْعُدُ وَيُسْعِدُ، يَجْمَعُ وَيُجْمَعُ، يَصْدِرُ وَيُصَدِّرُ، يَقْبَلُ وَيُقْبَلُ... إلى غير ذلك.

والفكرة فيها الكثير من التشعب والأمثلة، ومذكورٌ منها في هذه الدراسة.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

٣- السوابق: حيث يسبق الأصوات الأساسية للكلمة أو ما يكون جذورها أصوات تعطي دلالات خاصة بها، نحو: سَبَقَ يَسْبِقُ، فتدلُّ الياءُ على المضارعة، وهي تعطي الزمن الحالي أو الاستقبالي مع الدلالة على أن الفاعل مفردٌ مذكرٌ غائبٌ.

فإذا أصبحت: (تَسْبِقُ) فإن السابقة التاء تدل على المضارعة الدالة على الزمن الحالي وعلى أن الفاعل مؤنثٌ غائبٌ، أو مفردٌ مذكرٌ مخاطبٌ، ويفرق بينهما بالحضور والمشاهدة أو الغياب.

رجل. الرجل: السابقة (أل) تدل على التعريف، الذي يدلُّ على دلالة معينة تستقى وتحدد من السياق، وتختلف بين العهد الذهني والعهد الذكري أو غير ذلك. وتتعدد السوابق على هذا النحو في الكلمات مكسبة إياها دلالات مختلفة، ولنلاحظها في كلٍّ من: أسبقُ، نسبقُ، أخرجُ، أكبرُ.

والسوابق التي تؤثر في دلالة الكلمة يمكن أن نجعلها قسمين من حيث بنيتها مع الكلمة الأساس:

أولهما: سوابق متصلة، أو متطفلة وطفيلية - إن جاز هذا التعبير - وهي التي لا تكون كلمة مستقلة، وإنما تكون معتمدة في نطقها على الكلمة الأساس، إلى درجة جعلت الصرفيين يعدونها من الكلمة ذاتها، على أنها كلمة زائدة، وهي كذلك، حيث إنها زائدة بهذه السوابق الصرفية.

ومنها حروف (أنيت) سابقة الفعل الماضي، وهمزة (أفعل)، والميم التي تسبق الصفات المشنقة والمصادر الميمية واسمي الزمان والمكان ومصادر الهيئة والمرة، وغير ذلك.

والآخر: سوابق منفصلة أو انفصالية أو مستقلة صوتياً، وهي التي تكون كلمة ذات وظيفة صرفية أو نحوية دلالية خاصة.

ومنها: حروف الجزم، وحروف نصب المضارع... وغيرها.

٤- اللواحق: حيث تلحق بعض الوحدات الصرفية بأصول الكلمات الدالة على معنى؛ لتكسيبها معنى زائداً عما هي عليه، يكون له أثره في التركيب والمجموع الدلالي، من ذلك: فهم



فَهَمُوا: فتدُلُّ الواوُ - في علمي الصرف والنحو العربيين، أو الحركة الطويلة للضمّة في علم اللغة الحديث - تدل على أن الفاعل جماعة الذكور الغائبين.

فإذا ما تغيّرت معها الدلالة، كما إذا أصبحت: فَهَمَنْ، تدلُّ النونُ على أن الفاعل جماعة إناثٍ غائباتٍ.

ولنلاحظِ التغيّرَ الدلاليَّ الحادثَ بتغيّرِ الوحدةِ الصرفيةِ اللاحقةِ في كلِّ من: فَهَمَنْ، فهِمْتُ، فهِمْتِ، فهِمْتَا.

٥- قد تدخل الكلمة أكثر من وحدة صرفية، وكلُّ منها يوجهُ جانبًا من أدائها الدلاليِّ في التركيبيِّ. نحو: يفهمان. دخلها السابقة الياء، واللاحقتان الألف والنون، لتدلَّ على المضارعة والفاعل المثني المذكر الغائب، ورفع الفعل.

ويمكنُ استنتاجُ تعددِ الوحداتِ الصرفيةِ في الكلمةِ في كلِّ من: يفهمون، تفهمين، تفهمن، يفهمن، تفهمون، تفهمان، يفهمن، تفهمين، تفهمان، يفهمان، تفهمنان، تفهمن، تفهمان. وكذلك: لم يفهما. لن تفهمي. لنفهمن.

ومنه: يتفهمان (دخلها سابقتان وحاشيةٌ ولاحقتان).

يفهمان (دخلها سابقةٌ وتغيّرٌ في الحركاتِ ولاحقتان).

يفهمان (دخلها سابقةٌ وحاشيةٌ وتغيّرٌ في الحركاتِ ولاحقتان).

٦- الكلمات التي يكون معناها في غيرها: أرى أن يكون من الوحدات الصرفية تلك الكلمات التي ليس لها معنى مستقلٌّ في ذاتها، أي: لا تدلُّ على شيءٍ خاص؛ وإنما دلالتها تكون في غيرها، وإنما كانت في اللغة لتقييد كلمة ما، أو تحديدها، أو تحجيمها وتحديد كميتها، أو غير ذلك....

ومن هذه الكلمات: كل، بعض، معظم، منتهي، غاية، شديد... إلخ. وأرى أن يكون من

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

هذه كلُّ الكلمات التي تُلزِمُ إضافةً، مثل: أمام، عقب، بعد، بين... إلخ، أي: الكلمات المبهمة في اللغة العربية<sup>(١)</sup>.

أما ما يحدث في بنية الكلمة من عوارض فإنها لا تكون وحداتٍ صرفيةً، وإنما تكونُ بأثر القوانين الصوتية<sup>(٢)</sup>.

## والعوارض الصوتيةُ يمثلها:

- الحذف: قل، استقم.
- والقلب: أيس، جبد.
- والإعلال والإبدال: بناء، صحائف، رياض.
- والتعويض: صيارفة، استقامة.

## والآخر: اكتساب الكلمات دلالتها من خلال التركيب:

حيثُ تكتسبُ الكلمةُ دلالةً على غير ما تكونُ عليه معجمياً من خلال وجودها في التركيب، فيؤثّر في دلالتها ما يجاورها من كلماتٍ فيها مصاحبةً، أو مفارقةً، أو مزوجةً، أو مجازً، أو إضافةً ونسبً، أو رتبةً، أو حذفً وذكّرً، أو تعلقً أو إشارةً، أو موصولً، أو تابعً، أو إسناداً أو غير ذلك مما يكسبُ الكلمةَ دلالةً بارتباطها به. وهذا ما نوضحُ كثيراً منه في أبحاثٍ لاحقةٍ - إن شاء الله-.

ولأضربٍ مثلاً واحداً لكلمةٍ واحدةٍ في التركيب، ولبيان كيفية تعدد دلالاتها، ومصادر اكتسابها هذه الدلالات من التركيب.

## لنتلخّظُ دلالةَ (الخروج) في الجمل الآتية:

١- خرج من الحجرة.

٢- خرج إلى الكلية.

(١) يرجع إلى: كتاب الإبهام والمبهمات في النحو العربي للمؤلف.

(٢) للمؤلف بحث في: القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيبويه، منشور بمجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة ١٩٨١م.



- ٣- خرج من جاذبية الأرض.
- ٤- خرج من مسار القضبان الحديدية.
- ٥- خرج عن طاعته.
- ٦- خرج إلى مهادنته.
- فالخروجُ في (١) يدلُّ على بداية حدثٍ، فهو إخبارٌ.
- والخروجُ في (٢) له هدفٌ ونهايةٌ، وربما يثيرُ تساؤلاتٍ أخرى عن الكيفية وغيرها.
- والخروجُ في (٣) يدلُّ على مدى قوته وطلاقته وعلميته، حيثُ يغمض على كثيرٍ من البشر...
- والخروجُ في (٤) يدلُّ على انزعاج واستثارة مشاعرٍ وتخوف....
- والخروجُ في (٥) يدعو إلى أسى وحزنٍ واشمزازٍ أو نقيض ذلك تبعاً للمتحدث وعلاقة ما يعودُ عليه الضميرُ في (طاعته) به.
- والخروجُ في (٦) يدلُّ على الهدوء والاستكانة وما يخفي وراءها من لينٍ ورقة....

يذكر الزركشى: "وقوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (آل عمران: ٢٦)، فالملك الذي يؤتیه الله للعبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه، فقد اختلفا، وهما معرفتان؛ لكن يصدقُ أنه إياه باعتبار الاشتراك في الاسم..."<sup>(١)</sup>.

فالكلمة الواحدة تكتسب جانبًا من دلالتها من خلال التركيبي الذي وُضعت فيه، وينبُع هذا الجانب من خلال علاقاتها المتشعبة غيرها مما يجاورها من الكلمات، فليست الكلمة معجمية على الإطلاق، وإنما إلى جانب معجميتها يجب أن ينظر إلى علاقاتها غيرها في التركيبي.

هذا إلى جانب ما يذكر لاحقًا من أفكارٍ في هذا المجال مرتبطًا بإكساب الكلمة دلالاتٍ

(١) البرهان في علوم القرآن ٤-٩٥.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ما من خلال التركيب، مركزًا ذلك فيما نطلق عليه: (التركيب الإفرادي) بكل وسائله اللفظية المختلفة والمتعددة، وما قد يجدُّ من أفكارٍ تصاف.

## حد الكلمة:

يحرص النحاة العرب في تعريفهم للكلمة أن يبرزوا جوانب أربعة<sup>(١)</sup>، سواء أكان ذلك من خلال المتن النحوية، أم من خلال شروحيها.

وهذه الجوانب الأربعة، أو العناصر الأربعة للكلمة، هي:

## ١- الجانب الصوتي:

يُحرص في حد الكلمة على إبراز تكوينها من الأصوات، سواء أُعبر عن الأصوات بمصطلح: القول أم اللفظ أم الصوت، فكلها أفاظٌ تدلُّ على توافر الجانب الصوتي في تكوين الكلمة، والجانب الصوتي في الكلمة يشمل المستعمل والمهمل منها، ويلحظ أن أصوات الكلمة ربما كانت إنسانية عامة، لكنها تشيع بين أبناء مجتمع ما عن طريق كيفية نطقها وترتيبها واستخدام الحركات الطويلة أو القصيرة بها، ويكون ذلك بالوضع الذي يتحول إلى وراثته أو تراثٍ تنتقله الأجيال، دون النظر إلى ما يحدث من تغيرات صوتية عبر القرون والأجيال المتعاقبة.

## ٢- الجانب الاجتماعي:

أقصد به جانب الوضع والاصطلاح، ويبدو في شقى الكلمة الرئيسيين:

- الأصوات وانتظامها، وقد بينتها سابقًا.
- ما يقابله من دلالة، وستتضح فيما بعد.

ويختص المجتمع اللغوي بأبنائه المتحدثين المستخدمين للغة بهذا الجانب، فالوضع والاصطلاح نابعان منهم.

وقد ذُكر سابقًا أن الوضع والاصطلاح يصبحان إرثًا متوارثًا لأبناء المجتمع اللغوي عبر

(١) يرجع إلى ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩/٢٠، ابن هشام، شرح شذور الذهب: ١١-١٢، ابن عقيل، المساعد: ١-٤، السلسلي، شفاء العليل: ١-٩٥.



القرون والأجيال المتعاقبة، ويتأتى ذلك من خلال اكتساب الأبناء ما ورثه الآباء من ثروة لفظية.

ويرى ابن يعيش أن هذا الجانب احتراز من الكلمات التي تدل على معنى بالطبع لا بالوضع، كقول النائم: (أخ)، أو قوله عند السعال: (أح أح)، ولكنه لا ينفي دلالة اللفظة عليها. كما يتحرز بالوضع مما يصحف من كلمات، وكذلك التسمية بالجمل، وهي بعد التسمية بها كلمات مفردة بالوضع<sup>(١)</sup>.

ويعلق الدكتور تمام حسان على هذه الأصوات بأنها ليست من الكلمات، وهي كذلك؛ لأنها ليست كلمات بالاصطلاح والوضع، ولكن يمكن القول: إنها أصوات قد تكون فطرية ركبت مع بعضها، وسادت اجتماعيًا، لتؤدي مدلولًا يدل على معنى مفهوم، سواء أكانت أصواتا طبيعية الحدث، أي: تصطحب الحدث بحكم طبيعته، كما يحدث عند السعال، أم أكانت غير ذلك، كقول النائم السابق، وهو يختلف من حالة إلى أخرى ومن شخص إلى آخر.

### ٣- الجانب الدلالي:

حيث توضع الأصوات بانتظامها واتساقها المتفق عليهما للدلالة على معنى معين، أو مدلول أو مسمى معين، ويجعلون المعنى ممثلًا لقسمين<sup>(٢)</sup>:

- لأشياء موجودة في العيان، إن كان من المحسوسات ك: زيد وعمرو.
- وأشياء موجودة في الأذهان إن كان من المعقولات، ك: العلم والإدارة.

وعلينا أن نفهم أن ما هو موجود في الأذهان يشتمل على: المشاعر والعواطف، والنزاعات... إلخ.

- وقد تكون لأشياء تقف في الخيال بمصادره المختلفة، أي: متخيلة.

(١) شرح المفصل: ١-١٩.

(٢) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر: ٣٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## ٤ - الجانب العددي:

فإذا كان النحاة العرب يصفون الكلمة بصفة الأفراد، فإنهم لا يعنون به هنا الجانب الصوتي، وإنما يعنون به الجانب المعنوي، حيث تكون الكلمة لفظاً دالة على معنى مفرد بالوضع<sup>(١)</sup>.

واحتساب ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له، فقد تكون الكلمة الواحدة صوتياً تمثل دلاليًا كلمتين أو أكثر تدل على مثل مدلولها، كما إذا سُمي شخص بالاسم: (أحمد)، وآخر بالاسم: (عبد الله)، أو: (فتح الله)، وكما نلمسه في الكلمات المنحوتة، وهي تؤدي معنى كلمتين أو جملة.

وليس ذلك أن تكون الكلمة أو الكلمتان دالة بالضرورة على مسمى واحد، أو مدلول واحد فقد تكون كذلك، ولكنها تتضمن معنيين، "تحو: الرجل واللام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام، فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرف، وهو من جهة النطق لفظاً واحدة، وكلمتان إذا كان مركباً من الألف واللام الدالة على التعريف، فهي كلمة؛ لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى"<sup>(٢)</sup>.

أما علماء اللغة المحدثون فلهم مذاهب شتى في تعريف الكلمة تتباين باختلاف نظرتهم أو دراستهم لها.

ويشير (أولمان) إلى هذه النظرات وما ينبج عنها من تعريفات للكلمة عند هؤلاء المحدثين في قوله: "الكلمة كما رأينا هي أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة، بيد أنه ليس هناك تعريف وحيد، أو تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجردة، فهي مصطلحات يصعب تعريفها، وإن كان من السهل عادة التعرف عليها".

ولقد اقترحت عبارات فنية شتى يقصد بها إلى بيان بعض الجوانب الأساسية للكلمة.

(١) يرجع إلى: ابن يعيش، شرح المفصل: ١-١٩.

(٢) يرجع إلى ابن يعيش، شرح المفصل، ١-٩١.



فهناك من العلماء من يهتم بوظيفتها بوصفها وحدة المعنى، ومنهم من يعدها أصغر صيغة حرة، وهذه عبارة: (بلومفيلد)، ويعني هؤلاء بذلك - كما صرح ل. ر. بالمار: "أنها أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدورٍ نطقٍ تام".

ومدرسة فكرية ثالثة تفضل وصف الكلمات بأنها مقابلات استبدالية (substitution) (subst counters) وهذا رأى ج. ز. فيرث، وفي هذه الحالة يكون تناظر الأصوات هو الفيصل في الأمر، وتوضيح ذلك مثلاً: "أن استبدال الأصوات ذات الصفات المميزة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدي إلى وجود كلمات جديدة"<sup>(١)</sup>.

ومجموع هذه التعريفات يمكن أن يكون مثاليًا لتعريف المصطلح اللغوي للكلمة.

وكما ذكرنا سابقًا؛ فإن النحاة العرب قد راعوا في تعريفهم للكلمة جوانبها المختلفة، الشكلية أو النبوية منها، والدلالية، والوظيفية... إلخ.

### الكلمة واللفظ:

أشير هنا إلى أن الكلمة أخص من اللفظ في الدراسات اللغوية العربية، حيث يكون اللفظ مشتقًا من لفظ الشيء، ومجّه من الفم<sup>(٢)</sup> فكل صوت لفظ، سواء عبّر عن مدلول وكان له معنى، أم لم يكن.

أمّا الكلمة - كما سبق - فهي الصوت الذي يرتبط بمدلول ومعنى، فكل كلمة لفظ، وليس كل لفظ كلمة<sup>(٣)</sup>.

فاللفظ جنس يشمل المستعمل من الكلمات التي اصطلح على معناها، كما يشمل المهمل منها، والذي يدل على القدرة اللغوية للغة، كما أرى أنه يشمل كل كلام خارج من الفم، فهو ملفوظ؛ واللفظ مصدرٌ بمعنى اسم المفعول، أي: الملفوظ.

(١) أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د: كمال بشر: ٤١.

(٢) يرجع إلى: الصحاح، ولسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة: (لفظ).

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١-١٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ويتحدثُ الفخرُ الرازي<sup>(١)</sup> عن الحكمةِ في وضعِ الألفاظِ للمعاني، ويربط ذلك بنقلِ الإنسانِ ما في ضميره إلى غيره، ولهذا طرقَ كثيرةً، منها: الكتابةُ والإشارةُ والتصفيقُ باليدِ والحركةُ بسائرِ الأعضاء.

وأسهلُها وأحسنُها التعبيرُ بالألفاظِ، فهي تحدثُ بالأصواتِ من غيرِ كلفةٍ ومعونةٍ، وهذه الأصواتُ تفتى في الحال، وتحصلُ عند الاحتياجِ إليها، وكما أنها تتولدُ بتعددِ المخارجِ وأوضاعِ أعضاءِ النطقِ، فيتولدُ منها كلماتٌ تكادُ أن تصيرَ غيرَ متناهيةٍ؛ لهذا فإن أحسنَ التعريفاتِ لما في القلوبِ هو الألفاظُ.

## صورتا الكلمة:

يجعلُ علماءُ اللغةِ المحدثونِ الكلمةَ ككلِ العلاماتِ والرموزِ، لها صورتانِ في الوجودِ: وجودٌ بالقوة، ووجودٌ بالفعل.

فكل كلمةٍ تُسمعُ أو تتنطقُ تتركُ في أثرها مجموعةً من الانطباعاتِ في ذهنِ كل من المتكلمِ والسامعِ، انطباعاتِ الأصواتِ، وانطباعاتِ حركاتِ أعضاءِ النطقِ<sup>(٢)</sup>. وهم بذلك يربطون بين اللغة والكلام والكلمة في هذا الجانب.

## لكن؛ ما مدى الحيزِ الدلالي للكلمة أو اللفظة في اللغة؟

يذكر الفخر الرازي: "لِلأَلْفَافِ دَلَالَاتٌ عَلَى مَا فِي الْأَذْهَانِ لَا عَلَى مَا فِي الْأَعْيَانِ"، ولهذا السببِ يُقَالُ: الألفاظُ تُدَلُّ على المعاني، لِأَنَّ المعاني هي التي عَنَاهَا العاني، وهي أُمُورٌ ذَهْنِيَّةٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا جِسْمًا مِنَ البُعْدِ وَظَنَّنَاهُ صَخْرَةً قُلْنَا: إِنَّهُ صَخْرَةٌ، فَإِذَا قَرَّبْنَا مِنْهُ وَشَاهَدْنَا حَرَكَتَهُ وَظَنَّنَاهُ طَيْرًا قُلْنَا: إِنَّهُ طَيْرٌ، فَإِذَا ازدَادَ القُرْبُ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ، فَقُلْنَا: إِنَّهُ إِنْسَانٌ،

(١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ١-٣٣.

(٢) ينظر: أولمان، دور الكلمة: ٢٨.



فَاخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اخْتِلَافِ التَّصَوُّرَاتِ الذَّهْنِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَدْلُولَ الْأَلْفَاظِ هُوَ الصُّورُ الذَّهْنِيَّةُ لَا الْأَعْيَانُ الْخَارِجَةُ.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّفْظَ لَوْ دَلَّ عَلَى الْمَوْجُودِ الْخَارِجِيِّ لَكَانَ إِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: الْعَالَمُ قَدِيمٌ، وَقَالَ آخَرُ: الْعَالَمُ حَدِيثٌ؛ لَزِمَ كَوْنُ الْعَالَمِ قَدِيمًا حَدِيثًا مَعًا، وَهُوَ مُحَالٌ، أَمَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةِ كَانَ هَذَانِ الْقَوْلَانِ ذَالَيْنِ عَلَى حُصُولِ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ مِنْ هَذَيْنِ الْإِنْسَانَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَتَنَاقَضُ<sup>(١)</sup>.

### الكلمة والأصوات عند السهيلي:

أفهم من السهيلي أنه يوجد رابطة ثلاثية بين الكلمة وأصواتها ومدلول هذه الأصوات، وعلينا أن نثبت عباراته في هذه الفكرة، إذ يقول: "اللفظ المؤلف من: (ألف الوصل والسين والميم) عبارة عن اللفظ المؤلف من: (الزاي والياء والدا) مثلًا، واللفظ المؤلف من: (الزاي والياء والدا) مثلًا، عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان، وهو المسمى، واللفظ الدال عليه الذي هو: (الزاي والياء والدا) هو الاسم، وقد صار أيضًا ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو: (ألف الوصل والسين والميم) عبارة عنه"<sup>(٢)</sup>.

فالسّهيلي يفصل بين الاسم والمسمى، ولكنه يجعل لفظ الاسم دالا على أصوات، وهذه الأصوات دالة على مسمى في الوجود، ولا علاقة مباشرة بين المسمى والاسم، ولكن المسمى يعود إلى الأصوات الموضوعية دالة عليه، وهي بدورها تعود إلى لفظة الاسم. فالرابطة الثلاثية بين الاسم -لفظًا- وبعض الأصوات ومسامها تسير من أول الثلاثة إلى نهايتها تبعًا لهذا الترتيب، كما أنها تعود إلى أولها من نهايتها بهذا الترتيب أيضًا، دون وجود دائرة متتالية التتابع أو مكتملة المحيط.

فكلمة: (زيد) لها فرعان: أولهما الأصوات، وهي اسم من منظورها، والآخر الشخص الذي دلت عليه، فهو مسمى من حيث منظوره.

(١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٢١-١.

(٢) نتائج الفكر، لسهيلي، تحقيق: د. محمد البنا: ٣٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ويكون للزاي والياء والذال علاقةً أخرى بمصطلح الاسمية، حيث إنها أصواتٌ مؤلفةٌ، فهي مسمّاةٌ لأنها أشياءٌ، فينطبق عليها مصطلح المسمى من حيث هذا المنظور، ومسمّى بها كلمةٌ لها دلالتها، أو دالةٌ، ولكن هذا ينطبق على كل كلمات اللغة أثناء تكوينها، أو إنشائها.

فزيدٌ مُسماه الشخص الموجود المعنيُّ به، وهو مدلوله، كما أن الاسمَ مسماه الأحرفُ زيدٌ؛ فالاسم اسم لزيد، وزيد اسم للشخص - كما يرى السهيلي -.

ولنا أن نتجاوزَ بهذه الفكرة الاسمَ إلى الكلمةِ بأقسامِها الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، فكل منها دون النظر إلى ما يحدث منه معنوياً بمثابة الاسم، فإذا قلت مثلاً: (يفهم) فعل مضارع، أو: (في) حرف جر، فكلٌّ من: (يفهم) و(في) ينتقل من الفعلية والحرفية إلى الاسم، وهذه هي الأسماء المحكية بالنقل<sup>(١)</sup>.

وهنا يمكن القولُ بأن: الكلمةُ هي أصوات: (يفهم)، وهذه الأصوات تدل على المعنى المفهوم منها، وبالتراجع إلى العكس الترتيبي نقول: إن المعنى الذي يقصد به: (فهم) في زمن الحال من مفردٍ مذكّرٍ غائبٍ هو أصوات: (يفهم)، وهذه الأصوات تمثل كلمة.

والفكرة تتضح في الحرف، كما هي عليه في الفعل والاسم.

نجد من اللغويين المحدثين من أوجدوا علاقةً أخرى بين الكلمات ومدلولاتها متعاقبين جانب الصوت، أو يمكن القول بأنهم أدمجوا الجنس وهو الكلمة مع الأصوات التي تكون اللفظ المقابل للمدلول، جاعلين إياهما: (الكلمات)، وهم في الوقت ذاته يوجدون طرفاً ثالثاً آخر، فليست هناك علاقةً مباشرةً بين الكلمات والأشياء، ومن ثم وضعت النقط: (ذلك في مثلث أوجدن وريتشاردز) لتدل على علاقةٍ مفترضةٍ، إذا لا يوجد طريقٌ مباشرٌ قصيرٌ بين الكلمات والأشياء التي تدل عليها هذه الكلمات، فالدورة يجب أن تبدأ عن طريق الفكرة أو الربط الذهني، أي: عن طريق المحتوى العقلي الذي تستدعيه الكلمة، والذي يرتبطُ بالشيء<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١، ود. إبراهيم بركات، الجملة العربية: ٣٥-٣٦.

(٢) دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر: ٧١.



ولكننا نرى أن الدلالة هي العلاقة القائمة بين المدلول واللفظ أو الكلمة، وقد ذكرنا أن هذه العلاقة تتعدّد وتتوّع جهاتها باعتباريات عديدة.

رأى في حد الكلمة:

• من مجموع ما سبق من:

- ١- أن الكلمة هي المحور الرئيسي في الكلام.
- ٢- وتربط الكلمات بعضها ببعضها الآخر في الكلام المتصل.
- ٣- إلى جانب أن اللغة لا تتم إلا من خلال الجملة، وبدوره فإن الكلام لا يتم إلا من خلال جملة، والجملة لا تكون إلا بواسطة إسناد بين كلمتين أو أكثر، يحسن السكوت عليهما، ويؤديان معنى إخباريًا أو استخباريًا أو إنشاءً وطلبًا.
- ٤- وأن الصوت بمفرده لا علاقة له بالمعنى إلا إذا كانت الكلمة مبنية من وحدة صوتية بتأثير الوضع، ك: همزة الاستفهام، وباء الجر، أو بتأثير التغيرات الصوتية، وإن شئت التغيرات الصرفية كما في: (ع)، أو: (ق) فعلي أمر، وإذا استثنينا كذلك ما تؤديه الأصوات من وظائف صوتية في بنية الكلمات، وهي الوظائف الصرفية، وتبدو في المشتقات، وفي تعبير دلالة الكلمات بإبدال صوت، أو زيادته، أو حذفه<sup>(١)</sup>.
- ٥- و: "الأصوات ليست رموزًا مستقلةً استقلالًا تامًا، أي: أنها ليست ذات معنى خاص بها، فالأصوات المفردة: الفتحة والباء واللام -مثلًا- لا تعني شيئًا بنفسها، وإنما وظيفة هذه الأصوات هي أنها تكون وحدات أكبر"<sup>(٢)</sup>.
- ٦- وأن الكلمات إنما هي الموضوعات في اللغة للدلالة على المعاني، والعلاقات بين الكلمات هي التي تؤدي إلى العلاقات الظاهرة والباطنة، أو العلاقات المتصححة والكامنة، أو العلاقات الحقيقية والمجازية، والتي تؤدي في النهاية إلى المجموع المعنوي للجملة، أو الفقرة، أو الموضوع، أو الكلام، أو الكتاب، أو القصة، أو غير ذلك من فنون الكلام.

(١) يرجع إلى: د. تمام حسان، اللغة للعربية بين المعيارية والوصفية: ١١٤/١١٧-١١٨.

(٢) أولمان، دور الكلمة: ٣٠.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

والمعنى: "علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول، وهي علاقة مباشرة واضحة في أبسط المواقف، أي: حين تكون بين لفظٍ واحدٍ ومدلولٍ واحدٍ".

أما في المواقف التي تتصف بالتعقيد فإن هذه العلاقة تتضمن أكثر من مدلول.

هناك -إذن- نموذجان أساسيان للمعنى اللغوي:

- معنى بسيط.

- ومعنى متعدد.

ويتصف المعنى البسيط بمجموعةٍ من الخصائص التي تتعلق باللفظ، أو بالمدلول، أو بهما معًا.

وأبرزُ هذه الخصائص:

- تقليدية اللفظ، وغموض المدلول، وما يكتنف كلاهما من العناصر العاطفية والانفعالية<sup>(١)</sup>.

- والحقيقة أن المعنى المتعدد يكون مقابلًا لألفاظٍ أو كلمات متعددة، ويكون ذلك من طريق ما ذكرناه سابقًا من الجملة أو الفقرة أو غيرها من فنون الكلام.

- ولا يمثل المعنى البسيط كلامًا أو لغةً إلا باستحضار معنى بسيطٍ آخرٍ مسندٍ إليه ليكون معنى الجملة، أو أكثر.

هذا إذا وافقنا: (أولمان) على أن معنى الكلمة يمثل المعنى البسيط.

ولكننا نرى أن معنى الكلمة لا يمثل كلامًا أو لغةً إلا بجانب غيرها، حيث لا تمثل غايةً مفهومةً من المنطوق، وقد أشرنا إلى الكلمات المفردة التي تغني عن أكثر من كلمة باعتبار الحذف، أو سبق الذكر، أو غير ذلك من عوارض التركيب.

(١) دور الكلمة: ٧٢.



لذا فإنني أرى أن:

"الكلمة هي مجموع الأصوات التي تبني الوحدة اللغوية الأساسية الموضوعة لمدلولٍ أساسيٍ يحتاج إليه المجتمع".

وهذا التحديد لمصطلح الكلمة ينبع من النظر إليها من خلال:

• منظور البناء:

حيث تكوئها من رموز صوتية، سواء أكانت وحدات صوتية صامتة، أم كانت حركاتٍ بقسميها.

• منظور طبيعتها:

فكونها وحدة لغوية يمثل عدّها اللبانات الأساسية لتكوين اللغة والكلام وهي -حقيقة- أصغر وحدة لغوية، إذا تمثلنا أن هناك وحدات لغوية أخرى. ولكنني أرى أنها الوحدة اللغوية الأساسية، حيث تكون الجملة، ويمكن أن تمثل الجملة كلاً، كما يمكن بدورها أن تمثل لغة؛ لهذا فإن الكلمة هي الوحدة اللغوية دون غيرها.

• منظور المعنى:

حيث توضع الكلمة وتبنى لتشير إلى مدلول كائن أو كامن أو متخيل، فكل كلمة يقابلها ما تدل عليه، وهذا المدلول يدل على أنه أساس بناء الكلام بكل ما يتضمنه من أنواع وأقسام.

• منظور الحاجة الاجتماعية:

حيث إن هذه المدلولات التي تشير إليها الكلمات إنما هي حاجات اجتماعية، فالتفاهم والتواصل بين أبناء المجتمع يستوجب التعبير عن المحيط والكامن لهؤلاء الأفراد، كما أنهم من حقهم أن توفيهم اللغة بحاجاتهم من هذه الدالات التي تقابل ما حولهم من مدلولات، وما يلجئون إليه من متخيلات.

فالثروة اللفظية تخضع للحاجة الاجتماعية.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## • منظور الوضع:

حيث إن الكلمات موضوعة اصطلاحياً بين أبناء المجتمع اللغوي، وهذا ما يعنون به "اعتباطية اللغة"<sup>(١)</sup>، فلا يمكن لنا أن نتصور وجود علاقة بين الأصوات في انتظامها واتساقها وتداخل حركاتها بما تدل عليه من موجود عيني أو معنوي.

يذكر الدكتور تمام حسان أن العلاقة بين الرمز والمعنى تتنوع بين العلاقة الطبيعية والعلاقة المنطقية، والعلاقة العرفية، والأخيرة أهم من سابقتها لوجودها في الدلالات اللغوية، "العلاقة بين الاسم والمسمى غير طبيعية ولا منطقية، ولكنها عرفية، ونتيجة من نتائج الوضع، وإن العرف ليختلف باختلاف المجتمعات، وباختلافه تختلف اللغات"<sup>(٢)</sup>.

كما يُذكر أن العلاقة بين الكلمة ومدلولها شغلت المفكرين في كل زمان، واتخذت لنفسها أحياناً صورة القضايا الدينية، وأحياناً أخرى صورة المجادلات الفلسفية أو الأدبية أو اللغوية.

ولا يدل ذلك على أن الكلمات في بنيتها ومقابلها الدلالي خاضعة لمحض اختيار أي متكلم في الوضع، وإنما يكون هذا أمراً جماعياً، لا يستقر إلا باتفاق المجموع اللغوي.

كما أن "الاستعمال العرفي الذي ارتضاه المجتمع بعد أن تعارف عليه، حتى إنه أصبح عادةً أو ما في حكمها، هذا الاستعمال لا ينبغي العدول عنه إلى استعمال شخصية، لا صلة لها بالتعارف، سواء أكانت هذه الاستعمالات الشخصية ممثلة في إطلاق الرمز أو في فهم الدلالة من جانب الذي يخاطبه الرمز..."<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة الكرايين: ١٢٦، ١٣٣، ترجمة الرمادي وآخرين: ١١١-١١٢.

(٢) د. تمام حسان، اللغة للعربية بين المعيارية والوصفية: ١٠٨.

(٣) السابق: ١١١.



وإذا كان (دي سوسير) يستثنى من اعتبارية اللغة الكلمات المحاكية للأصوات، وتلك التي تدل على صيغ التعجب، وهي قريبة جدًا من الكلمات المحاكية للأصوات<sup>(١)</sup>، فقد أشرنا سابقًا إلى أن ابن يعيـش قد سبق في هذا المضمار<sup>(٢)</sup>.

ويذكر لغويو الغرب أنه: "مما تجدر الإشارة إليه أن الكلمة لا تعيش منعزلة في نظام اللغة، ولكنها تندرج تحت أنواع شتى من المجموعات والتقسيمات التي يرتبط بعضها ببعض بوساطة شبكة من العلاقات المعقدة غير المستقرة المتوغلة في الذاتية:

- علاقات بين الألفاظ، وعلاقات بين المدلولات.
- علاقات أساسها التشابه، أو بعض الصلات الأخرى.

وهذه العلاقات الترابطية إنما نشعر بها عن طريق آثارها ونتائجها<sup>(٣)</sup>.

- ولما كانت الكلمة بمدلولها الذاتي لا تعطي قيمتها اللغوية إلا من خلال الجملة.
- ولما كانت الجملة علاقات بين الكلمات.
- ولما كانت الكلمة هي الوحدة اللغوية الأساسية للكلام.

لذا كان لا بد من دراسة المحاور الدلالية للكلمة في الجملة من خلال ذاتيتها من جانب، ومن خلال الجملة وما ترتبط به الكلمة فيها غيرها من الكلمات من جانب آخر، ومن خلال النظام التركيبي للجملة، وما تكتسبه الكلمة منه من دلالة إضافية، ومن خلال المكون البنائي للكلمة، وهو الأصوات بمراعاة طبيعة بعض أصواتها، وكيفية تكريرها، أو ترتيبها، أو غير ذلك، ومن خلال الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالاستعمال اللغوي، سواء أكان من طريق المجاز، أم من طريق المدلول الخاص، أم من طريق التوارث، أم غير ذلك، ومن خلال الأحوال التي يكون عليها منشي الحديث، أو مبدعه، وهي تتعدد بتعدد المؤثرات في الإنسان، من بيئية وثقافية

(١) د. تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية: ١١١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيـش: ١-١٩.

(٣) أولمان، دور الكلمة: ٦٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

واجتماعية وشخصية وبيولوجية وغير ذلك مما يكوّن فروقًا بين الأفراد، ومن خلال الموقف الذي ينشأ من أجله الكلام أو النص، إلى غير ذلك مما قد يكون له أثر في الإبداع اللغوي، وهذا البحث يحاول أن يوضح جزءًا منه يتمثل في جانبي البنية كما أشير إليه.

## وأنوه إلى أن البنية تتضمن جانبين:

• الجانب الصرفي أو المورفولوجي (Morphology): وهو الذي يتمثل في بناء الكلمة، بما يتضمنه بناؤها من: جذر، ووحدات صرفية: سوابق أو لواحق أو حشايا، أو تغاير في الحركات، أو غير ذلك.

مع الاهتمام بالربط بين هذه القوانين والقواعد الصرفية والجانب الدلالي الذي تؤديه الكلمات بما لها من جهات دلالية متنوعة بتنوع هذه الوحدات الصرفية.

• الجانب التركيبي، أو بناء الجملة (Syntax): وهو الذي يتمثل في بناء الجملة، أو العلاقات التركيبية في الجملة، وهو ما يختص به علم النحو، لكن هذا المبحث يهتم بالربط بين ما هو شائع من قوانين التركيب، أو قواعد النحو ودلالات الكلمات، وأثر كل منهما في الآخر، عن طريق إثارة عدة قضايا وأفكار توضح هذه النظرة، كما توضح أثر الجهات الدلالية المتنوعة للكلمة في تحديد العلاقات المعنوية أو الدلالية للكلمات في الجملة أو التركيب، وجهات إثرائها.

وهذا الجانب من البناء اللغوي يمثل مجموعًا دلاليًا أصغر متشابهًا معقدًا؛ ربما لا ينتهي مجموعُه الدلالي بانتهائه البنوي أو النطقي، وإنما يتشابك ويترابط مع ما يسبقه، أو يلحق به من مجموعات دلالية أخرى.

وهو في ذلك -بالضرورة- متشابك ومرتبطة ومتعاون، بحيث يثري كل مجموع دلالي غيره من المجموعات الدلالية الأخرى؛ وذلك لتحقيق الدلالة الكلية من الموضوع أو النص.



## تعقيب:

- القيمة المعنوية للكلمة: أو كيفية إثبات الجوانب الدلالية للكلمة. في هذا المجال نرى أن الكلمة تستمد جوانبها الدلالية من خلال منظورين: أولهما: وضعها الإفرادى: وهذا يعتمد على المعاجم والتراث اللغوي وقوانين البنية الصرفية؛ بمراعاة تضامنها مع المنظور الآخر (السياقي). والآخر: وضعها السياقي: وهذا المنظور تتعدد مصادره وملتبسائه؛ ولذلك فإن الجوانب الدلالية التي تكتسبها من هذا المنظور تتعدد إلى ما لا يمكن قصره وحصره؛ إلا من خلال متمرس موهوب واع قادر. والكلمة في السياق تكتسب دلالاتها من خلال تزواجها بكلمة ما، أو أكثر في التركيب، أو الجملة، أو السياق، ولا بد من دراسة الدوافع إلى هذا التزواج بخاصة. ويمكن دراسة الفكرة من خلال نص ما.

وبادئ ذي بدء فإن ما يؤثر في هذه الدلالات عوامل عديدة، منها:

- موضوع النص: فهو الإطار الدلالي العام الذي وضع فيه الكلمات، وكل من الكلمات وموضوع النص يعكس وجه الآخر، ويرى نفسه فيه، فالكلمات الموحية أرقى وسائل التعبير عن الجانب الدلالي.
- ثقافة المبدع أو المتحدث أو الكاتب، من: أخلاقيات: صدق، كذب، نفاق، رياء، تزلف وقرى، معتقدات، فكر سائد، تطرف ومغالاة، تسامح، تفكير منطقي وعلمي، خداع، سفسطة، تزييف.

وهذا يساير إما روح العصر، وإما السائد في البيئة، وإما مدهنة النظام، وإما إغلاق الذهن والفكر والتفكير لمناصرة اتجاه معين مهما كان نوعه، وإما إلغاء الشخصية الذاتية تأثرًا بأخرى أو بشخصية جماعة ما، وإما. مع ملاحظة أن الثقافة السائدة في المجتمع تؤثر إلى حد بعيد في ذلك؛ وهي تختلف من عنصر إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

ومن ذلك: الاستهانة بالمجتمع وبالشارع وبالعادة والتقاليد، أو احترام لها، واحترام الذات والاعتزاز بها، أو فقدان الثقة فيها، والانتماء لفكر معين، أو....

• استعداد الكاتب أو المتحدث: من موهبة فطرية، أو صنعة، أو خيال، أو غير ذلك من ميل إلى التقليد، أو الابتكار، أو....

• البيئة المحيطة من: طبيعة، تلوث بيئي، أزمات سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو أمنية، أو غير ذلك من كبت وضغوط سياسية من خلال النظام والحكم، وحرية...إلخ.

• التحكم اللغوي، أو طبيعة قوانين اللغة، وما يحكمها من إجبار لغوي، أو استدعاء.

وهذه الأفكار وأكثر منها ابتكارًا- تحتاج إلى دراسات لغوية جادة من خلال النصوص، فهي القادرة على الوقوف على حقيقة العصر، وهي المرأة التي تعكس كل ما فيه.

التركيب الإفرادي:

يقصد بالتركيب الإفرادي المركب الذي يطلق لمدلول واحد، قد تسميه الكلمة المركبة، أو المفرد التركيبي، أو غير ذلك، لكنه يجب أن يتضمن الدلالة على الأفراد مدلولًا، والتركيب دالةً ولفظًا.

فالتركيب الإفرادي بمجموعه كلمة -كما أرى-؛ حيث إن الكلمة أصغر وحدة مستقلة دلاليًا وقاعدية<sup>(١)</sup>.

والمركب الإفرادي في اللغة العربية قد يكون:

- مركبًا إضافيًا، نحو: عبدالله.
- مركبًا جمليًا، نحو: تأبط شرًا.
- مركبًا تركيبًا مزجيًا، نحو: حضرموت، بعلبك، بورسعيد.
- مركبًا تركيبًا نحويًا، نحو: الحوقلة، البسمة، الحمدلة.

(١) ينظر: الموسوعة اللغوية ١-٨٥.



- مركبًا تركيبًا أعجميًا، نحو: سيبويه، خمارويه.

كل الوحدات الصرفية المتضامة مع نوعي الكلمة: الاسم والفعل تتحد لتضفي إلى الكلمة المصاعغة من الجذر جانبًا دلاليًا ليس فيها، أو لتحول جانبًا دلاليًا منها إلى غير دلالاته في الكلمة، أو غير ذلك مما يمكن أن يلتقطه الباحثون الجادون.

من ذلك مثالًا:

- الفعل وسوابقه، وملحقاته، وحواشيه.
- الاسم وما يسبقه، وما يلحق به.
- التركيب الوصفي، أو التوكيدي، أو البدلي، أو العطف في بعض صورته، وهو ما يُسمى بالتوابع.
- الجمل الواقعة مواقع الأسماء في محال الرفع والنصب والجر.
- التراكيب الواقعة مواقع المصادر: المصادر المؤولة.

وتتعدد طرائق بنية التركيب الإفرادي بتعدد بنية التراكيب المتضامنة في الجملة وتشابك عناصرها اللفظية لأداء الدلالة على حقيقة واحدة متعددة جوانبها الدلالية.

تلحظ أن التركيب الإفرادي إنما هو تركيب كلمة مع كلمة أخرى، أي: كل كلمة دخلتها الوحدات الصرفية اللازمة، وكل جذع يمكن أن يستقل دلاليًا في سياقات أخرى، ويمكن أن يقصد لفظه بمفرده دلاليًا؛ لكنه ركبت الكلمة مع كلمة أخرى أو أكثر؛ ليدل المجموع على مفرد واحد دون قصد مدلول أي من الكلمتين في هذا السياق القائم فيه المركب الإفرادي، فالمركب الإفرادي مفردات أو كلمات مختلفة دلاليًا عن مدلول جذورها أو جذوعها، وإنما تترابط الكلمتان أو أكثر؛ لتدلاً سويًا على حقيقة واحدة نشأت من تضامن المعنيين وتداخلهما.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## ملحوظة:

التركييب في اللغة العربية قسمان: تركييب إفرادي<sup>(١)</sup>، وتركييب جملي.

## معايير التحليل الكلمي:

يجب أن يُنظر إلى الكلمة أو اللفظة عند إرادة تحليلها لغويًا إلى أربعة معايير تكون متضامنة أثناء التحليل النصي، أو أثناء تواصل الكلام، وقد تكون أكثر من ذلك، وهذه إشارة إلى تلك المعايير:

## ١- الكلمة معجميًا:

حيث جذر الكلمة وما يتشعب إليه من جوانب دلالية متقاربة - غالبًا ومتباعدة - قليلًا، وما يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع السياق والموضع والتركييب والكلمات المجاورة.

## ٢- الكلمة صرفيًا:

وما هي عليه في النص من وحدات صرفية ذات أداء دلالي يتلاءم مع الموضع.

## ٣- الكلمة نحويًا، (تركييبًا)، جمليًا:

وهذا هو المجال الأوسع والأكثر تعقيدًا، والمحتاج إلى بدهة سريعة، وتمرس شديد؛ حيث العلاقات المتشابكة مع ما يجاوز الكلمة من مختارات كلمية، وما عليه كل كلمة من بنية صرفية، وما تؤديه الكلمة من وظيفة موقعية ذات أداء دلالي متشابك ومتشعب، وما يمكن أن تؤديه من تنام دلالي في الفكرة القائمة خصوصًا، وفي النص عمومًا.

وأول ما يُنظر إليه في هذا الجانب أو المعيار حدود الكلمة تركييبًا؛ حيث نستحضر هنا ما عمقنا البحث فيه من التركييب الإفرادي، فلا يُعد المنعوت أو المبدل منه أو المؤكد أو المعطوف عليه كلمة، وإنما كل منه في التركييب جزء من الكلمة المركبة تركييبًا إفراديًا، فيجمع معه نعته، أو البديل، أو ما أكده، أو ما عطف عليه. وهكذا كل ما كَوّن مع غيره مفردًا مركبًا من نحو: المركب الإشاري، الموصولي، الإضافي، التمييزي، الحالي، التعريفي، المركب من

(١) للمؤلف بحث في التركييب الإفرادي في سورة: (فاطر)، منشور بمجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة ٢٠١٢.



الأحوال والظروف والأعداد، والأسماء... إلخ، وكذلك ما تضام مع الأفعال من أحرف نصبٍ أو جزمٍ أو توكيد... إلخ.

مع مراعاة ما ذكر سابقًا من الموقعية والعلاقات القائمة بين الكلمات مفردة ومركبة- بعضها وبعضها الآخر.

#### ٤- الكلمة نصيًا:

لا جدال في أن الكلمة قد تخرج -غالبًا- من موقعيتها في الجملة التي ذكرت فيها إلى جملة أخرى في الكلام المتواصل، وقد يكون ذلك بلفظها أو بما يدلُّ عليها من وسائل إحالية: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمرادف... إلخ. وفي كلِّ موقع تؤدي الكلمة دلالةً قد تختلف عما هي عليه في موقعٍ آخر، إما بالزيادة أو النقصان أو المخالفة، أو غير ذلك.

وقد تكون الكلمة الواحدة بالوسائل الإحالية محورًا لنصٍّ طويلٍ واحدٍ أو متجزئ.

فالكلمة -سهما كان نوعها- لبنةٌ في تكوين النصِّ وبنائه، ويجب أن يكون البناء متماسكًا مترابطًا.

وعلينا أن ندرك أن الكلمة في النصِّ تخضع للواقع اللغوي الذي وُجدت عليه، وشاركت في بنائه، فترتبط -حينئذٍ- بكلِّ ما يحدد دلالتها ويشكلها في النصِّ الذي بُنيت فيه، واستدعيت له، وتختلف حدود الكلمة في النصِّ باختلاف مقدار ما احتاجت إليه من بيانٍ وإيضاحٍ لأداء مشاركتها الدالية.

وهذه تحتاج إلى أبحاثٍ نصيةٍ عديدة؛ لكنني أوجه النظر إلى شيءٍ من هذه:

- قد تحتاج الكلمة إلى ما يحددها ويضيِّق دلالتها من توابعٍ أو إضافة... إلخ.
- وقد تكون الكلمة شديدة الإبهام، فتحتاج إلى ما يوضحها من جملةٍ أو شبهها: كالأسماء الموصولة، وأسماء الشرط... إلخ.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- والكلمات المبهمة تحتاج إلى ما يميزها، وإن كانت ضمائر في بعض تراكييبها.

لكنه ما كان شديد الإبهام فإنه لا يكتفي بتمييز واحد، وإنما قد يُراد له تمييز آخر يزيل إبهام الاثنين معًا. ذلك مثل الأعداد، نقول: "خمس"، فتصلح لكل شيء في الوجود، ثم نقول: "زرعت خمس"، فيتحدد العدد: (خمس) بإسناد الفعل: (زرع) إليه؛ ليفيد هذا الإسناد أن الخمسة من المزروعات، وهما في واقعهما اللغوي هذا يحتاجان إلى تحديد أدق: فيقال مثلًا: أفدنة، أو قراريط، أو هكتارات، فيكون: زرعت خمس أفدنة.

وهذه الكلمات في ترابطها ونظمها هذا لا تفي بالمجموع الدلالي المقصود، فتحتاج إلى تمييز آخر، يزيل إبهام العلاقة القائمة بينها، وليكن: أرزًا، قمحًا، قطنًا... إلخ. وتلمس أن: "خمس أفدنة قطنًا" تمثل كلمة نصية في هذا الواقع اللغوي، وهذا من قبيل التركيب الإفرادي، ومجموعها متعلق بمجموع ركني الجملة الفعلية: "زرعت".

وقد تحتاج إحدى الكلمات من مكونات هذه الجملة إلى تحديد أكثر، فيكون مجموعها الدلالي يؤديه أكثر من كلمة، وكلها ترتبط بأحد ثلاثة مكونات لأصل الجملة، وهي: الركن الأول، والركن الثاني، والعلاقة القائمة بين الركنين؛ ذلك لتكون الكلمة النصية تكتسب مفهومًا جديدًا غير ما هو عليه الكلمة اللفظية، أو المعجمية، أو الكلمة البسيطة، أو ما يمكن أن تجود به القرائح من مصطلحات لهذا المدلول والمفهوم.

ويترتب عليه توالد ما يُسمى بالجملة النصية، وهي تعتمد على ركنين أساسيين، يُحددان طبقًا لنوع الجملة، ويمتد أحدهما، أو كلاهما، أو هما معًا متضامين إلى مدى من الألفاظ والدلالات المتعلقة قصر أم طال، ضاق أم اتسع، فالجملة النصية غير ما هي عليه الجملة القاعدية، أو النحوية، وقد تتألف النصية من عدة جمل نحوية، حسبما تقتضيه قريحة مبدع النص، أو واقع النص، أو المجموع الدلالي لركني الجملة الأساس.

## اختيار الكلمة نوعًا وبنية لتحقيق المقصود الدلالي:

المقصود الدلالي للمتحدث أو للمبدع يتحكم في اختيار نوع الكلمة وكيفية بنائها لتأكيد



دلالات مقصودة، من ذلك:

### الإخبار بالفعل والاسم:

وأما الإخبار بالفعل والاسم فبينهما فرق دلالي؛ حيث إن الإخبار بالاسم لإثبات معناه للشيء المبتدأ به، من غير أن يقتضي تجدد شيءًا بعد شيء؛ لكن الإخبار بالفعل فيه تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء.

ويضربُ عبد القاهر الجرجاني في هذا المعنى أمثلةً من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى: ﴿ وَحَسَبِهِمْ آيَاتُهَا وَهُمْ رُفُودٌ وَقَلْبُهُمْ دَاتَ اليمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَسِيطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا ﴾ (الكهف: من ١٨)؛ حيث لا يصحُّ الفعل: (ببسط) في موضع: (باسط)؛ لأن الفعل يقتضي مزاوله الصفة وتجددها في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة، وحصولها من غير أن يكون هناك مزاوله وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئًا فشيئًا<sup>(١)</sup>.

أما قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَن تَقُولُوا قَوْلًا لاَّ تَقُولُونَ ﴾ (فاطر: ٣) فلو قيل: (رازق) مكان الفعل لكان المعنى غير ما أريد، حيث يتطلب الرزق الدوام والتجدد بدوام الحياة وتجددها. وإذا قلت: زيد طويل وعمره قصير، لم يصلح مكانه يطول ويقصر؛ حيث إن الطول والقصر ثابتان في الإنسان، ولكن ذلك يجوز مع ما يتجدد فيه الطول، ويحدث فيه القصر، نحو: الشجر والنبات والصبأ<sup>(٢)</sup>.

ونلاحظ روعة اصطفاء المشتق للدلالة في قوله تعالى: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ حَسَبُوا أَنَّهُمْ مُّحِبُّوا حَقِيقَاتٍ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّيْلِ نَسُوفَةٌ فَعِظُوا رُءُوسَهُمْ وَأَهِجُّوا رُءُوسَهُمْ وَأَصْرِبُوا رُءُوسَهُمْ فَإِن أَطَعْتَكُمْ فَلَائِي غَيْرُكُمْ فَتَبِعُوا عَلَيْهِمْ سَكِينًا وَرَأْفَةً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴾ (النساء من ٣٤)؛ حيث صيغة المبالغة التي

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا ١٢٢.

(٢) المرجع السابق، ١٢٢-١٢٣.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

تفيدُ المبالغةُ وكثرةُ الفعلِ، لما للرجالِ من هذه الصفةِ على النساءِ.  
وصيغةُ المبالغةِ اسمًا هنا أكثرُ ملاءمةً من الفعلِ الذي يفيدُ تجددَ الحدثِ ودوامه، ذلك  
لأن صيغةَ المبالغةِ تؤدي مدلولَ ملازمةِ الخبرِ للمبتدأ دون حاجةٍ إلى تجددٍ يؤدي إلى الدوامِ  
والاستمرارِ، فهما أي: الدوامِ والاستمرارِ - كما نمان في معنى صيغةِ المبالغةِ في الوقت الذي  
يتطلب فيه مدلولُ الصيغةِ.

ومما تجدر الإشارةُ إليه في هذا الموضوعِ دراسةُ الملاءمةِ بين المبنى وما اختير له من  
معنى، وهذا بابٌ، وإن كان قد درس من حيثِ الصيغِ ونظمها أو صوغها وما يمكنُ أن تدلَّ  
عليه من معانٍ عامةٍ؛ فإن دراسته سياقياً يجبُ أن ينالَ اهتماماً أكبرَ مما هي عليه.  
وأشير هنا إلى ما ذكره السهيلي في صوغِ لفظِ: (الضالِّين) على اسمِ الفاعلِ في قوله  
تعالى: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ أُنْمِتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧)؛ حيثُ يذكرُ: "وأما  
ذكر: (الضالِّين) بلفظ: (فاعلين) ولم يرد بلفظِ المفعولين؛ لئلا يكونَ كالعذرِ لهم، وإنما ينبغي  
أن يخبرَ عنهم باكتسابهم ضلالهم، لا بإضلالِ الله - عزَّ وجلَّ - إياهم"<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (ق: ٣٠) الصيغةُ الصرفيةُ  
لكلمة: (مزيد) في هذا الوضعِ تحتملُ توجيهين:

أولهما: يحتملُ أن يكونَ مصدرًا ميميًّا، فيكونُ على وزن: (مفعول)، وأصله: (مزيد) بزاي ساكنة  
وياء مكسورة، حدث فيه إعلالٌ بالنقلِ والتسكينِ.

ثانيهما: أن يكونَ اسمَ مفعولٍ، مثل: (مبيع) فيكونُ على وزن: (مفعول) أيضًا عند سيبويه،  
وأصله: (مزبود)، نقلت ضمةُ الياءِ إلى الزاي الساكنةِ، فالتقى ساكنان: الواو والياءُ،  
فحذفت الواو؛ لأنها حرفٌ زائدٌ، ثم قلبت الضمةُ كسرةً لمناسبةِ الياءِ<sup>(٢)</sup>.

والمدلولُ مع المصدرِ الميميِ يعنى طلبَ جهنمِ زياداتٍ وزياداتٍ، أما المدلولُ مع اسمِ  
المفعولِ فيعنى طلبَ جهنمِ أشياءَ، وأشياءَ تزدادُ فيها.

لا جدالَ في أن الصيغَ الصرفيةَ المختلفةَ بما فيها من صفاتٍ مشتقةٍ ومراحلٍ صرفيةٍ

(١) نتائج الفكر ٣٠٦.

(٢) ينظر: دراسات تحليلية لغوية لسور قرآنية، على طلب، ٢٠٤.

يتمُّ بها الاسمُ إنما وضعت لأداءٍ دلالي، تكونُ دلالةُ الصيغةِ الصرفيةِ عنوانًا لكل اسمٍ يقاسُ عليها إلى جانبِ مدلوله الأساسي المستفادِ من جذره، ذلك على غرار ما سبق.

كما أُشيرُ إلى أن اختيارَ مبنًى دون مبنًى إنما يكونُ بسببِ ما يراودُ للفظِ في التركيبِ من معنًى؛ ولذا فإن السياقَ العامَ قد يُؤثرُ صيغةً على صيغةٍ، أو يُؤثرُ اسمًا على مشتقٍّ، أو نوعًا معيَّنًا من المجموعاتِ الاسميةِ.

والدراساتُ اللغويةُ العربيةُ قاصرةٌ في هذا المجالِ، إلا ما تناثرَ منها في بطونِ كتبِ الأوائلِ التي تتناولُ أسرارَ النظمِ في القرآنِ الكريمِ في مواضعٍ متناثرةٍ منها، يأتي ذكرها عرضًا في أحاديثهم.

من ذلك -مثلًا- ما ذكره السهيلي في سرِّ التعبيرِ بالاسمِ الموصولِ: (الذين) موصولًا بصلته في قوله تعالى: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: من ٧). وقد كان أوجزَ وأخصرَ أن يُقالَ: (المنعم عليهم)؛ إذ الألفُ واللامُ في معنًى: (الذي)، كما يُقالُ: (المغضوب عليهم)، ولم يقلُ: الذين غضبت عليهم.

فيذكر: "وأما قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ولم يقلُ: (المنعم عليهم)، فلأن ذكرَ نعمةِ المنعمِ والثناءِ بها عليه وذكرِ المنعمِ شكرًا، وإبرازَ ضميرِ الفاعلِ العائدِ لله سبحانه من قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ذكرَ الله تعالى باللسانِ والقلبِ، ولو قالَ: (المنعم عليهم) لخلا هذا اللفظُ من هذه الفوائدِ المقرونةِ بالدعاءِ، وهي الشكرُ والذكرُ، ثم يقولُ: "ولفائدةٍ أخرى، وهي أن الغضبَ صفةٌ ينبغي للعبدِ أن يشتركَ فيها مع الربِّ، فيغضبُ لغضبِ الله تعالى، فاليهودُ قد غضبَ عليهم لغضبِ الله جميعُ المؤمنين، فاستشعرَ الداعي هذا المعنى فلم يقلُ: (الذين غضبت عليهم)؛ إذ لو قالَ ذلك لأخرجَ نفسه عن أن يغضبَ لغضبِ الله، كما أخرجَ نفسه عن أن ينعمَ وأفردَ الربَّ بالإنعامِ، فقالَ: أنعمت عليهم.

وفائدةٍ أخرى، وهي أن الألفَ واللامَ في: (المغضوب)، وإن كانت بمعنى: (الذين)

فليست مثلها في التصريحِ والإشارةِ إلى تعيينِ الاسمِ...."<sup>(١)</sup>.

(١) نتائج الفكر ٣٠٤-٣٠٥.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

كما يذكر أن اختيار الاسم الموصول هنا موصولًا بصلته: (أنعمت) عليهم، وهو اسم مجمل، ولم يقل: (صراط النبيين والصالحين)، إنما هو لفائدتين: "إحداهما: نفي التقليد عن القلب، واستشعار العلم بأن من هدي إلى هذا الصراط فقد أنعم عليه، ولو ذكرهم بأعيانهم لم يكن فيه هذا المعنى.

والفائدة الأخرى أن الآية عامة في طبقات المسلمين مسيئهم وصالجهم، والمسيء لا يطلب درجة العالی؛ حتى ينال التي هي أقرب إليه، ولفظ: (الذين أنعمت عليهم) يشمل الجميع وجميع المأمورين بهذا الدعاء يطلب صراط الذين أنعم الله عليهم، وهم أصناف، كما أن السائلين لدرجاتهم أصناف<sup>(١)</sup>.

## من المؤثرات في دلالة الكلمة:

هذه أفكار غير متناسقة تعرض ما يؤثر في الناتج الدلالي للكلمة مفردة، قد تكون هذه نابعة من الوضع النبوي للكلمة في اللغة؛ سواءً أكان ذلك مختصًا بالجانب المعجمي، أم الصرفي، أم غير ذلك.

وقد يكون منها ما يختص بالجانب التركيبي القريب من الكلمة.

وهذه أفكار أولية تحتاج إلى تعميق فكر، وإمعان نظر، وميدانية بحث لتناميها، واحتوائها، واحتواء أكثر منها مما يفيد الفكرة الأساس ويوضحها.

## ١ - تضيق الدلالة واختصاصها اجتماعيًا:

قد يتدخل المجتمع اللغوي في تضيق الدلالة وتخصيصها، بسبب ما خاص بهذا المجتمع، قد يكون بيئيًا، أو دينيًا، أو بسبب شيوع المدلول.... إلخ. وهذه تحتاج إلى مجهود بحثي لغوي، لكننا نذكر من ذلك:

- القبلة: اسم هيئة صار بالتعارف اسم مكان للمكان المقابل المتوجّه إليه للصلاة<sup>(٢)</sup>.

- ومنه: الزكاة، الصلاة، الحج، الطلاق.

(١) نتائج الفكر ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) الدر المصون: ١-٣٩٤.



وهذا الجانب اجتماعي، ودواعي المجتمع في هذا التغيير اللغوي تتعدّد تبعًا للأهداف والنظرات الاجتماعية للتوافق بين الفكر الاجتماعي والمدلول اللغوي المستتب من كلمة ما.

## ٢- تعدّد دلالة الكلمة الواحدة:

قد تكون الكلمة الواحدة ذات دلالات متعددة يفرق بينها الاستعمال اللغوي، أو السياق اللغوي، أو قرائنها مما تتعالق معه من كلمات، من ذلك:

- الشَّمَال: قد تدلُّ على:

١- اليد اليسرى.

٢- كيس يُجعلُ في صِرَعِ الشَّاةِ.

٣- واحد الشمالِ.

٤- جمع شَمَلَة، وهو كساءٌ يُشتملُ به.

- القَلْب: قد تدلُّ على:

١- قلب الإنسان.

٢- نجم في السماء من نجوم الشتاء.

٣- مصدر: قلب قلبًا.

٤- قلب النخلة، وفيه لغات أخرى.

باء: رجع، والبواء: الرجوع والقود، ونقول: هم في هذا الأمرِ بواءٌ، أي: سواء، باء يكذا: أقرَّ به، ومنه: أبوءُ بنعمتك عليّ.

ويرجع هذا التعدّد الدلالي إلى تفرق الاستعمال اللغوي للكلمة عبر عصورٍ متتالية، ومناطقٍ مختلفةٍ متباعدةٍ أو متقاربةٍ.

## ٣- تخصيص دلالة الكلمة مع انحرافٍ محدودٍ في البنية:

قد تتحدّد دلالة الكلمة الواحدة؛ لكن استخدامها الدلالي يتعدّد ما بين المحسوسات والمعنويات، فتلجأ اللغة إلى تخصيص الاستخدام من خلال: التغيير المحدود في البنية: من



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ذلك: العمى والعمه، الأول في البصر والآخر في البصيرة.

ففي قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهَمَّ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (البقرة: ١٨) العاهات أو الأمراض كلها في الأعضاء: الأذن، اللسان، العين، فنتج عنها القصور في السمع والكلام والبصر.

وفي قوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّنْ ضُرٍّ لَّلْجُؤِ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (المؤمنون: ٧٥) نجد أن العمه في الطغيان.

## ٤- تغيّر مدلول كلمة لتغيّر بنية كلمة أخرى فتتغيّر دلالتها:

تغيّر بنية الكلمة الذي يؤدي إلى تغيّر في دلالتها يؤدي إلى تغيّر التوجيه الدلالي لما يرتبط بها في السياق من كلمات.

ففي قوله تعالى: ﴿وَأَرْزَقْنَا نَمَّ الْأَخْرِينَ﴾ (الشعراء: ٦٤) نجد أن: (أزلقنا) بمعنى (قرينا)، فيكون: (الآخرين) موسى وأصحابه؛ حيثُ قربوا من النجاة.

وقرئت: (أزلقنا)<sup>(١)</sup> بالقاف بدلاً من الفاء، فتكون بمعنى: (أذللنا)، فيكون: (الآخرين) فرعون وقومه، أي: توجيه دلالات الكلمات في السياق يكون من خلال تعالق بعضها ببعض الآخر؛ فيتغيّر المقصود الدلالي من: (الآخرين) بتغيّر: (أزلقنا) إلى: (أزلقنا).

## ٥- تنوع صيغة المصدر وتنوع دلالاته لفعل واحد:

• مصدر (نَفَرَ) قد يكون<sup>(٢)</sup>:

- نَفُورًا: أي: نفر قلبي من الشيء نفورًا.

- أو: نَفِيرًا: أي: نفر الغازي إلى الجهاد نفيرًا.

- أو: نَفَارًا: أي: نفرت الدابة نفارًا.

- أو: نَفْرًا: أي: نفر الحاج من مئى نَفْرًا.

(١) قراءة أبيّ وابن عباس وعبد الله بن الحارث. ينظر: الدر المصون ٥- ٢٧٦.

(٢) شرح الفصيح ١٩.



• مصدر (عَثَرَ) قد يكون<sup>(١)</sup>:

- عَثُورًا: إذا اطلع عليهم.

- عَثَارًا: إذا كبا.

- عَثَارًا: إذا دلَّ عليهم.

٦- قد يخصُّ كلُّ من المترادفين دلاليًا:

من ذلك الفرقُ بين ذي وصاحب: هناك فرقٌ معنوي يستخدمُ في التركيبِ بين: (ذي) و:(صاحب)؛ يستخدمُ: (ذو) مضافًا إلى التابع لا المتبوع، فيقالُ: ذو الملك، وذو العرش، وذو القرنين، وعندما يفخَّم المسمَّى بمثلِ هذه المعاني فإنه يستخدمُ: (ذو)، نحو: ذو الشهادتين، ذو الشماليين، ذو اليمين، وما سبق مما أضيفَ إلى: (ذي).

أما: (صاحب) فإنه يستخدمُ مضافًا إلى المتبوع لا التابع، فنقولُ: أحمدُ صاحبُ عليٍّ، فيكونُ أحمدُ تابعًا، فالمضافُ إليه: (صاحب) هو المتبوعُ. ونقولُ: أبو هريرةٌ صاحبُ النبي.

وقد ورد في القرآن الكريم: (صاحب الحوت)، و:(ذو النون)، والنونُ هو الحوتُ، وكلاهما كنايةٌ عن يونسَ عليه السلامُ، وبينهما في استخدام: (صاحب وذو) فرقٌ، ففي معرضِ الثناءِ عليه عبَّرَ عنه بـ(ذو النون). وعندما أريدُ بعدمِ التشبيهِ به عبَّرَ عنه بـ(صاحب الحوت).

ولتقرأ قولهُ تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَمْرِ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ (الأنبياء: ٨٧، ٨٨).

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ لَوْلَا أَنْ نَدَارِكُهُ نِعْمَةً مِنْ رَبِّهِ لَكُنَّا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾﴾ (القلم: ٤٨، ٤٩).

(١) شرح الفصح ١٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

## ٧- اقتضاء بعض الكلمات بعضها الآخر المحدد لها دلاليًا:

قد يلزم ذكر كلمة معينة للتحديد الدلالي الدقيق لكلمة أخرى أساس في التركيب؛ ذلك لأن الكلمة الأساس تتشعب دلالتها، وتستخدم الموصوفين مختلفين، من ذلك:

- "يقولون: امرأة طاهر الحيض؛ لأن الرجل يشاركها في الطهارة"<sup>(١)</sup>، أي: يشاركها في هذه الصفة؛ لذا وجب تحديد جهة الصفة.

## • في الكلمات الاحتوائية:

عناصر الجملة التي ترتبط عن طريق الاحتواء:

- مثلًا: النعت في بعض صورته يتضمن المنعوت لفظًا.
  - الحال في بعض صورها تتضمن صاحبها.
  - التوكيد/عطف البيان/عطف التفصيل/البدل/عطف التفسير/ضمير الفصل ← احتواء
- بلا زيادة.

- بدل الجزء / بدل الاشتمال ← احتواء بعض.

- عطف النسق في بعض تراكيبه ← احتواء لغرض لفظي في الجملة.

## • الكلمات الاحتوائية:

في اللغة ألفاظٌ تحوي ما قبلها من كلمةٍ أو أكثر؛ فتكون وسيلة مهمة من وسائل ارتباط العناصر اللفظية والمعنوية في الجملة، وأشير إلى شيء من ذلك يكون قابلاً للبحث والدراسة. وللاحتواء مراتبٌ أو مساحات؛ فقد:

• تحتوي الكلمة كلمةً سابقةً عليها مع زيادةٍ على مدلولها، كما هو في:

- النعت: حيث يتضمن النعت منوعته وصفة دالةً عليها لفظ النعت، نحو: طويل، أي: رجلٌ فيه طولٌ.

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٣٠٢-١.

- الحال: تتضمن الحال في كثير من أقسامها صاحبها والهيئة التي كان عليها أثناء إحداث الحديث المرتبط به.

- وكذلك الخبر يحتوي المبتدأ المحكوم به عليه.

ويلحق بهذا الضرب الصفات المشتقة المحتوية موصوفها كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.

- وقد تحتوي الكلمة سابقتها بلا زيادة أو نقصان: وهذا متوافر في التوكيد، وعطف البيان، وعطف التفصيل بمجموعه الكلي، وعطف التفسير، وضمير الفصل، والبذل المطابق.

- وقد تحتوي الكلمة سابقتها، مع إرادة جزء منها، أو شيء ينتمي إليها انتماءً جزئيًا، ويعبر عن ذلك من خلال التركيب الإضافي كي تتحقق النسبة المعنوية بينهما. وهذا يتوافر في بدل الجزء من الكل، وبدل الاشتمال، كما يقع تحته بدل الفصيل إذا حُكِمَ على الجزء منه.

- وقد يحتوي التركيب كلمة سابقة عليه لوظيفة دلالية:

عطف النسق في بعض تراكيبه الإضافية: يتضمن المعطوف عطف نسق المنسوب إلى

ما عطف عليه لغرض معنوي، وهو تحقيق معنى نسبة اسم إلى اسم آخر لتقييده وتحديدده، كأن تقول: محمدٌ وأخوه وكتابه، وأسرته.

وأرى أنّ هذه الفكرة في أقسام الكلمة يجب أن تكون من وسائل الربط اللفظي والمعنوي

في الدراسة النصية.

#### • في السياق والصرف والدلالة:

للوصول إلى حقيقة نوع بعض الكلمات صرفيًا، وتحديد كل جهاتها التي تجعلها لبنة واضحة المعالم، محددة الجهات الدلالية في الأداء اللغوي، أو في التحليل الصرفي عدة معايير يجب أن تتزامن، أو تتعاقب، هذا غير ما يكون عليه المعايير السائدة في علم الصرف أو علم بنية الكلمة، من: صيغة أو وزن، تخضع لأصول نوع الكلمة والاشتقاق والتجرد والزيادة

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

والبناء للمعلوم أو المجهول... إلخ.

من تلك المعايير الأخرى التي يجب أن نهتمَّ بها ونفرد لها دراساتٍ وأبحاثًا خاصةً معيارُ السياق؛ حيثُ يتضحُ مما ذكر من مصطلحاتِ السياق والنظم والكلام والجملة أنَّ الكلمة تكونُ في مجموعةٍ كليمٍ مفيدٍ دلاليًا، سواءً أكانت هذه الإفادة الدلالية جزئيةً يتضحُ بها صرفيةُ الكلمة، أم كانت شاملةً كليةً، أي: لا تتضحُ إلا من خلال جملةٍ كاملةٍ موسعةٍ أو بسيطةٍ، أو عدةٍ جملٍ يتضحُ بها الاتجاهُ الدلالي العامُّ.

ومما يدلُّ على أثرِ السياقِ في بيانِ الجانبِ الصرفي للكلمةِ فالجانبِ الدلالي ما يأتي من أفكارٍ، وهي متناثرةٌ في كتبِ اللغةِ المتنوعةِ، كما أنها تحتاجُ إلى نظرةٍ بحثيةٍ جامعةٍ:

## ١ - كلماتٌ تشتركُ في أكثرَ من نوعٍ من أنواعِ الكلمة:

- **الكلمةُ: (مَلِكٌ):** تشتركُ بين الفعليةِ والاسميةِ، ولا يفهمُ جهتها الصرفيةُ إلا من خلالِ السياقِ، أو الإسنادِ، وعلى ذلك يكونُ ضبطُ نهاياتها الصوتيةِ. تقولُ: جاء ملكٌ. فتعرفُ أنها اسمٌ من حيثُ إسنادُ المجرى إليها، وحينئذٍ تنطقُ الكافُ مضمومةً في موقعها بالتنوينِ.
- وتقولُ: مَلِكٌ محمدٌ. فتعرفُ أنها فعلٌ ماضٍ، من حيثُ إسنادُها إلى محمدٍ، وتنطقُ الكافُ مبنيةً على الفتحِ.
- هذا خلافُ ما إذا قلتُ: الملكُ، فتعرفُ أنها اسمٌ من خلالِ سبقها بأداةِ التعريفِ.
- فإذا قلتُ: محمدٌ ملكٌ؛ فإنَّ تحديدَ نوعِ الكلمةِ: (ملك) يعتمدُ على نطقِ نهايتها الصوتيةِ، بين البناءِ على الفتحِ، فتكونُ فعلاً، والضمُّ المنونِ، فتكونُ اسمًا.
- فإذا نطقها المتحدثُ مستخدمًا قوانينَ الوقفِ فإنَّ نوعَ الكلمةِ يعتمدُ على أساليبِ أخرى: كالجملِ السابقةِ، أو الفضلاتِ، أي: السياقِ بوجهٍ عامٍ.

ومنه كذلك:

- **(في):** تنتوعُ (في) بين الحرفيةِ، فتكونُ حرفًا دالًّا على الظرفيةِ والاسميةِ، فتكونُ ما دلُّ على الفمِّ معاملةً معاملةً الأسماءِ الستةِ.



- (إنَّ): بين الحرفية والفعلية الدالة على الأمر من الأئين.
- (أَنَّ): بين الحرفية والفعلية الدالة على الماضي، وهذه الكلمة فيها تصريفات أخرى عديدة.
- (قَدَر): بين الفعلية والاسمية، وكذلك: يَحْيَا، أَشْفَى، أَبْقَى، أَقْوَى.
- (على، علا): بين الحرفية والفعلية، وإن كان التدوين مختلفًا؛ فالنطق واحد.

ومثل هذه الكلمات تحتاج إلى دراسة علمية مستقلة، وهي كلمات يظهر فيها العضوية المتعددة في أكثر من صنف من أصناف الكلمات. أو هي منقسمة الصنف - كما سماها بلومفيلد<sup>(١)</sup>، نحو: فعل واسم، فعل وصفة، وهي موجودة بكثرة في اللغة العربية، ويوضح السياق نوعها الكلمي.

وعلىنا أن نُشير في هذا المقام إلى أن السياق فارق بين دلالتى الكلمة ذات النطق الواحد، وبذلك يكون فارقًا بين نوعيها، ويقصد بالسياق علاقة الكلمة بما يجاوزها في التركيب لأداء مجموع دلالي مقصود.

تقول: في الحجرة رجالٌ محترمون. نظر الطبيب إلى في محمدٍ لفحصه. فيتحدد حرفية الأولى، واسمية الثانية.

وقد يحدد الإعراب - أي: نطق ما بعد الكلمة - نوعها الكلمي. تقول: ما علا رأسك؟. ما على رأسك. بنصب: (رأس) الأولى، فتكون مفعولاً به للفعل: (علا)، ويجز الثانية، فتكون اسمًا مجرورًا بالحرف: (على). والفكرة طريفة وشائعة، وهي تتسع في اللغة والاستخدام اللغوي، ويواعثها تتعدد.

## ٢- اشتراك الكلمة بين المصدرية والاشتقاق:

كثير من الكلمات في اللغة تكون مصدرًا صيغيًا، ولكنها قد تدل على مشتق دلاليًا في

(١) الموسوعة اللغوية: ١- ٩٢.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

السياق، وهي في التركيب ذاته تحتل المدلولين والداليتين.  
من ذلك:

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَقْوِمِ الزَّكْرَ وَرُبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ (طه: ٨٦) تحتل: (وعدًا) أن يكون مصدرًا مؤكدًا، وأن يكون بمعنى: موعود. وبين المدلولين يختلف الناتج الدلالي من تآلف كل منهما مع ما يجاوره.

ومنه:

- كتاب بمعنى مكتوب، أو المصدر.
- الخلق بمعنى المخلوقات، أو المصدر.
- ولد بمعنى مولود.
- منهم من يرى مجيء المصدر على مثال: (مفعول)، ويجعلون من ذلك: المعقول: أي: العقل، الميسور: بمعنى اليسر.
- المعسور: العسر. ومنه: المكذوب، المفتون، المشهود، المخلود، ويختلف النحاء فيما بينهم في ذلك<sup>(١)</sup>. ومنه أن تقول: رجل رضى، أي: مَرْضَى، وقد يكون على معنى: راضٍ.

ومن ذلك إقامة المصدر مقام اسم الفاعل في نحو: رجل عدل، أي: عادل. وبنو فلان سلم، أي: مسالمون، وحرب، أي: محاربون<sup>(٢)</sup>. وذلك على أحد التأويلات في مثل هذه التراكيب.

## ٣- دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من دلالة عديدة:

الكلمة: (فُلُك) دالة على المفرد والجمع، وهذا الفرق يمكن أن يعرف من خلال السياق. فقد يبين السياق أيًا منهما من خلال الارتباط الدلالي، إلى جانب ما قد يلمح من صفات ذات دلالة. ومنه: جُنُب، عَدُو، ضيف.

وما قد يكون في الكلمات من مثل: زيدون، عبدون، حسنين، محمدنين، آمال، حسنات،

(١) ينظر: الكتاب ٤-٩٧، المفصل ٢٢٠، شرح الشافية ١-١٧٤، الدر المصون ٤-١١٠.

(٢) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٣٣١.



أنبار، كلاب، فرحات... إلخ.

٤- اختلاف اللفظة الواحدة بين أكثر من جهة صرفية تدخل تحت نوعها الكلمي:

كثير من الألفاظ المنطوقة ذات البنية الصرفية الصحيحة تشترك بين أكثر من جهة صرفية، وكلها تدخل تحت نوع واحد من أنواع الكلمة.

من ذلك اشتراك الاسم بين الدلالة على شيء ما - ذات أو معنى - والدلالة على المصدرية نحو: (عمل) في القول: العمل واجب، عمل عمل الصالح؛ حيث الأول دال على اسم الجنس والآخر دال على المصدرية. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر: ٦٥) تجد أن: (عمل) إنما هو اسم ذات.

من ذلك: طلب، ولد، لعب. ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَئُ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (يوسف: ٥)؛ حيث: (كيداً) إما مصدر مؤكّد للفعل، وإما اسم ذات، أي: أمرًا يكيدونك به وقد جاء اسمًا في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَىٰ﴾ (طه: ٦٤).

وكلنا يعلم اشتراك الصيغة بين الدلالة على اسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي، وذلك من كل ما زاد على الثلاثي من الأفعال، ويكون السياق هو المحدد لدلالة الصيغة دلالة محددة.

ويشترك مع الدلالات السابقة الدلالة على اسم الفاعل في بعض الصيغ، وتتحصر فيما جاء على صيغة: (انفعل) من الثلاثي المضعف، مثل: انهدّ من: (هدّ)، وما جاء على صيغة: (افتعل) من الثلاثي الأجوف، مثل: اختار من: (خار)، ومن المضعف الثلاثي، مثل: ارتدّ من: (ردّ)، وما جاء على صيغة: (افعلّ)، نحو: اعوجّ، احمرّ.

أما صيغة: (فعليل) في اللغة العربية؛ فهي تشترك بين الدلالة على اسم الفاعل، واسم المفعول، والمبالغة، والصفة المشبهة، والمصدر.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## ٥- دلالة الكلمة بين المصدرية والجمع:

من ذلك: حُضُور، فالكلمة قد تدلُّ على المصدرية، نحو: حَضَرَ حُضُورًا، وقد تدلُّ على جمع: (حاضر)، نحو: حُضُورُ الاجتماعِ يَعُونُ موضوعه، إلى جانبِ جوازِ جمع: (حاضر) على: حُضَّرَ، وحُضَّارَ، ويفرقُ السياقُ بين القصدِ الدلاليِّ لكلِّ.

ومنه: بُورَ، فقد يكونُ مصدرًا، وهو البوار، وقد يكونُ جمعَ بائِرٍ، نحو: عانِذْ وَعُوذْ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَتَاكَ قُتُونًا﴾ (طه: ٤٠)، (فتونًا): تحتلُّ المصدرية كالقعودِ

والجلوسِ، وتحتلُّ أن تكونَ جمعًا لـ (فَتَنٌ أو فِتْنَةٌ)، ومنه:

- نبات: تحتلُّ المصدرية، واسمًا للنابتِ ويسمى بالنابتِ كذلك، ويستوى فيه الواحدُ والجمعُ.
- النهي: يحتلُّ معنى المصدرية كالهَدْيِ، وقد يكونُ جمعَ نُهيَّةٍ، كعُرفِ جمعِ غرفةٍ، وما قد يكونُ في الكلماتِ من مثل: زيدون، عبدون، حسنين.

## ٦- الكلمة بين الماضي والأمر:

قد تكونُ الكلمةُ مشتركةً بين الفعلِ الماضي وفعلِ الأمرِ دونَ تغييرٍ في أصواتِها أو حركاتِها أو سواكِنِها، من ذلك:

- (وَادَّ) مسندًا إلى واو الجماعة، تقول: لقد وادَّوهم. فتكونُ ماضيًا. وتقول: وادَّوهم، فتكونُ أمرًا، والسياقُ والتنغيمُ يفرقان بينهما، من ذلك: حاضَّوهم، تحاضَّووا، تحابَّووا، ارتدَّووا، اهترَّووا.

## ٧- خروج بعض الصيغ إلى دلالاتٍ صيغٍ أخرى:

من ذلك:

- صيغةُ فَعِيلٍ بمعنى مفعول: مثل: ذبيحٌ بمعنى مذبح. أسيرٌ، قتيلٌ، جريحٌ،... بمعنى: مأسورٌ، مقتولٌ، مجروحٌ.
- صيغةُ فَعُولٍ بمعنى فاعل: مثل: ضروبٌ بمعنى ضاربٌ، وصبورٌ بمعنى صابرٌ، وطهورٌ بمعنى طاهرٌ.
- صيغةُ مَفْعَالٍ بمعنى فاعل: مثل: مضاربٌ بمعنى ضاربٌ، منحارٌ بمعنى ناحرٌ، ومنه: مهذارٌ، معطارٌ، معطاءٌ.

وهذه الصيغ الثلاث الأخيرة لا تدخلها التاء تفرقةً بين المؤنث منها والمذكر، فهي بدون تاء تكون لهما على السواء.

- صيغة: (فعل) بمعنى مفعول: مثل: سُئِلَ بِمَعْنَى مَسْئُولٍ، أَكَلَ: مَأْكُولٌ، خُبِرَ: مَحْبُوزٌ.
- صيغة: (فعل) بمعنى مفعول: مثل: قَبِسَ بِمَعْنَى: مَقْبُوسٌ، قَبِضَ: مَقْبُوضٌ، نَقَدَ: مَنْقُودٌ، نَقَضَ: مَنْقُوضٌ.
- صيغة (فعل) بمعنى مفعول: مثل: الفلق (بالكسر) بمعنى المفلوق، النَّكثُ: المنكوث، النَّقْضُ: المنقوض.
- صيغة (فاعل) بمعنى مفعول<sup>(١)</sup>: نحو: سر كاتم، أي: مكنوم. ومكان عامر، أي: معمور ﴿قَالَ سَتَأْتِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَقِينَ﴾ (هود: ٤٣)، أي: معصوم، في بعض التأويلات، ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق: ٦)، أي: مدفوق. ﴿فَهَوِّ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةً﴾ (الحاقة: ٢١)، أي: مرضية.
- ومنه: ﴿حَرَمًا آمِنًا﴾ (القصص: ٥٧)، أي: مأمونًا..... إلخ.
- صيغة: (مفعول) بمعنى فاعل: نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ (مريم: ٦١)، أي: آتيا. ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ (الإسراء: ٤٥)، أي: ساترًا.

#### ٨- بعض الصيغ التي لا تخضع للقوانين الصرفية في معاملة المؤنث:

وهي ما يُسمى بالمؤنث المعنوي دون اللفظي، فهي صفات تكون للمؤنث؛ لكنها لا تحمل علامة دالة عليه<sup>(٢)</sup>، وهي كثيرة ومتنوعة، ومنها ما يكون للمؤنث والمذكر بلا علامة فارقة.

ومن ذلك تلك الصفات التي تكون للمؤنث والمذكر على حد سواء، فلا يدخلها علامة التأنيث فارقة، وهي: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَقَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَمِفْعِيلٌ، وَمِفْعَلٌ، وَمِفْعَالٌ.

(١) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٣٣٠.

(٢) يرجع إلى: كتاب التأنيث في اللغة العربية للمؤلف.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومنه أحوالُ اسمِ التفضيلِ المخالفة؛ حيثُ التزامُّها الأفرادَ والتذكيرَ، وذلك إذا ألحقَ به (من)، أو أضيفَ إلى نكرةٍ، وإذا أُضيفَ إلى معرفةٍ في وجهٍ.

ومنه الصفاتُ التي تخصُّ الأنثى دون الذكرِ، نحو: حامل، مرضع، طالق، حائض، مُطْفَل.

ومنه الأسماءُ التي تُطلقُ على الأنثى، وهي لا تحملُ علامةَ تأنيثٍ، نحو: أتان، رَجُل، فرس،... إلخ.

ويناقضُ ذلك ما تحمله بعضُ الألفاظِ الدالةِ على المذكرِ علامةَ المؤنثِ، من ذلك:

- ما يكونُ في الأعلامِ من مثل: طلحة، معاوية، ومنه: رجل ربعة، علامة، نسابة، راوية، محذامة: (السريع القطع للشيء)، مطرابة، لحانة، هلباجة: (أحمق).
- ما يكونُ مختومًا بألفِ التأنيثِ الممدودة، من مثل: أطباء، أعزاء، شهداء، رحماء.
- وما يكونُ مختومًا بألفِ التأنيثِ المقصورة، من مثل: شتى جمع شتيت. جَرَحى جمع جريح وكذلك: قتلى، أسرى، مرضى.

## ٩- تعدُّ الدلالة بين الاسمِ المضافِ إلى ضميرِ المتكلمِ والفعلِ:

قد يختلفُ نوعُ الصيغةِ بين كونها اسمًا مضافًا إلى ضميرِ المتكلمِ وفعلًا مضارعًا، وينتجُ عن ذلك الخلافُ الدلالي فيها، ولا يتضحُ إلا من خلالِ السياقِ، نحو: أجري على هذا العملِ يزيدُ على عشرينَ جنيهاً، أجري وراءَ اللصِّ في حذرٍ لأمسكَ به: (أجري) في الجملةِ الأولى اسمٌ مضافٌ إلى ضميرِ المتكلمِ، وفي الثانيةِ فعلٌ مضارعٌ، ويبينُ هذا التحديدُ من خلالِ ارتباطِ الكلمةِ بسائرِ عناصرِ الجملةِ التي تكونُ عضوًا فيها، ومن ذلك: أسري، أنفي، نقضي، نهدي. وهذه الأفكارُ تحتاجُ إلى دراسةٍ استقرائيةٍ من خلالِ المعاجمِ ممتزجةً بمهارةِ الباحثِ وقدرتهِ في التقاطِ العلاقاتِ.



١٠ - الاقتراض الداخلي للكلمات، والانتقال بها إلى مدلولٍ غير ما تؤديه في اللغة، وقد ينقلها هذا المدلول من نوع للكلمة إلى آخر:

ومثل ذلك: الألفاظ التي تطلق على أعلام، فنكون أسماء معرفة بالعلمية، وهي منقولة

من:

- الفعلية: يزيد، ينبع، يشكر، أحمد.
- المصدرية: كرم، أمل، رجاء، سعد، سعود، جمال.
- المشتقات: محمود، عادل، شريف، حاتم، حسّان، رفيق، حازم، محسن، زاهر، خالد، سمير.
- صيغ التثنية: حسنين، محمدين، سمعان.
- صيغ الجمع: زيدون، عبدون.
- ومنه: المقاولون العرب: (ناديًا أو شركة).

#### ١١ - الاشتقاق من الاسم الجامد:

لا يشتق من الاسم الجامد؛ لكنه يوجد أفعال أو غيرها أخذت من الأسماء الجامدة، وهي بهذا تعدّ خروجًا على قياسية اللغة في قوانينها البنوية العامة، وإن كنت أرى أن هذه شائعة، ولا يمتنع عقلية اللغة ومنطقها من هذا السلوك اللغوي، وتحتاج هذه الظاهرة إلى حصر وتحليل لبيان مدى شيوعها، ومدى تقنينها وجواز قياسيها. وأشير إلى شيء من ذلك<sup>(١)</sup>:

- يقال: أصحّر، إذا دخل في الصحراء. و: أقوى الرجل، إذا دخل في الأرض القواء، وهي القفر. و: أقوت الدار، إذا خلت؛ لأنها تصير قفرًا.
- ومنه: هو ألس منه، وأحنك من الحنك، أي: أكل، وأبل من الإبل، أي: أرعى للإبل، وهذا المكان أشجر.

(١) يرجع في ذلك إلى كتاب: فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج، وكتاب الأفعال لابن القوطية.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

١٢- قد يحدد التابع النوع الصرفي للمتبوع من خلال السياق:

لا جدال في أنّ المطابقة المعنوية بين التابع والمتبوع يجب أن تكون متوافرة، بحيث إنه يمكن أن يكون التابع هو المتبوع أو متضمنًا إياه. لذلك فإننا نجد أن التابع قد يتدخل في قوة- لتحديد النوع الصرفي للمتبوع إذا تعددت جهاته الصرفية، وصلحت بنيته لأنواع صرفية متعددة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَمِّينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ (النبا: ٣١، ٣٢)؛ حيث: (مفازًا) تصحّ أن تكون مصدرًا ميميًا، واسم زمان، واسم مكان؛ لكنّ التابع: (حدائق) -وهو مكان- يرجح أن يجعل البنية اسم مكان، ويؤكد ذلك حرف الجرّ الظرفي: (في) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾ (النبا: ٣٥).

ومن تلك الأفكار في صورة مجملة<sup>(١)</sup>:

- إقامة الواحد مقام الجمع.
- إقامة الجمع ويراد به الواحد.
- التعبير بالجمع ويراد به المثني.
- الخلاف بين صيغة الفعل والمراد الزمتى منه.
- حمل اللفظ على المعنى في التذكير والتأنيث.
- تناوب حروف المعاني.

ومنه كذلك:

- اللفظة بين اسم التفضيل والفعل المضارع، نحو: أشقى، أعلى، أرضى، أجهل، إلى غير ذلك مما يصل إليه الباحثون الجادون من أفكارٍ تعتمد على التقريب والبحث الجادّ الشامل.

(١) يرجع إلى فقه اللغة وسر العربية: القسم الثاني: سر العربية.



### ١٣ - الخلاف في بنية الكلمة وأثره في إعراب ما بعدها:

قد يختلفُ القراءُ فيما بيّنهم في بنية كلمة ما في موضعها، فيتأثر ما بعدها إعرابًا نتيجةً للخلاف في بنيتها.

من ذلك: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُمْ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَيَأْتِيهِمْ مِنَ اللَّهِ بَغِيرَ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (لقمان: ٢٠)؛ حيثُ الخلاف في بنية: (نِعْمَهُ) بين:

- قراءة نافع وأبي عمرو وحفص، فقد قرأوها جمعًا: (نِعْمَ) بكسرٍ ففتح، جمع: (نعمة)، فتكون: (ظاهرة) حالًا منه منصوبة.
- وقراءة الباقيين: (نِعْمَةٌ) بسكون العين وتثوين تاء التانيث، فتكون مفردة؛ لكنها اسمُ جنسٍ يرادُ به الجمع، وتكون: (ظاهرة) نعتًا لها منصوبًا.

ومن جوانبِ تغييرِ بنيةِ الكلمة، فيتأثر ما بعدها من معمولٍ لها إعرابًا ودلالةً أن تقول:

- أُقَدِّمُ نَجْدَةً.

- أُقَدِّمُ نَجْدَةً.

الفعلُ الأوّلُ مضارعُ الثلاثي المزيد بالهمزة، وهو فعلٌ لازمٌ، و: (نجدة) في موضعها معه منصوبة؛ لأنها مفعولٌ لأجله، فعلاقتها بالفعل علاقةٌ سببيةٌ.

أما الفعلُ في المثالِ الثاني فهو مضارعُ الثلاثي المزيد بالهمزة والتضعيف، وهو فعلٌ متعدّدٌ، وحدّثه وقع على النجدة، فكانت مفعولًا به منصوبًا. وأصبحت العلاقةُ بينهما علاقةً المفعولية.

والإقْدَامُ والتقدِيمُ يحتاجان طرفين، أحدهما: فاعلُ القُدومِ. والآخر: مفعولُ القُدومِ؛ مع مراعاةِ التغييرِ البنيوي للفعل. أما فاعلُ القُدومِ فهو مستترٌ وجوبًا؛ لأنه ضميرُ المتكلمِ، وهو فاعلٌ صريحٌ الفاعلية، أما مفعولُ القُدومِ فإنه لا يكونُ مفعولًا صريحًا، وإنما يكونُ مفعولًا مقيدًا

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

لتعدد الجهات الدلالية للقدوم مع تغير البنية، فهو ليس مقدّمًا وقع عليه القدوم، فكان مساحة تلاقي الفعل، وإنما الفعل موجهٌ إليه بواسطة؛ لذلك فإن الفعل يحتاج إلى حرف جرٍّ ليحدد العلاقة بين الفعل وفاعله من جهة، ومفعوله من جهة أخرى، وحروف الجرّ موضوعةٌ للمفعولية<sup>(١)</sup>، ويكون ذلك على النحو الآتي:

- أُقَدِّمُ عليه نجدةً.

- أُقَدِّمُ له نجدةً.

فاختلفت المفعولية في تطلُّبها بين حرف الجر: (على وإلى) وحرف الجرّ اللام. ذلك لأن الإقدام الأول لازم، فاحتاج إلى أحد الحرفين: (على وإلى) للوصول إلى المفعول به: (الهاء)، فهو مفعولٌ مقيد.

والعلاقة بينه وبين الفعل علاقةٌ غائية، أو اعتلالية، وفيهما معنى المفعولية؛ لأنهما للمفعول به المقيد.

أما التقديم في الثاني فهو متعدّد إلى اثنين: أحدهما: بلا واسطة، وهو: (نجدة)، والآخر: بواسطة، وتكون اللام؛ لأنه حرفٌ جرٌّ فيه معنى الملكية؛ لأن العلاقة بين الفعل والمفعول به الثاني: (الهاء) علاقةٌ الملكية.

والمنتج الدلالي للجانب الصرفي من خلال السياق، وتعدد احتمالاته، وحاجته إلى تحديد الدلالة بالتناسق والمواعمة بين البنية الصرفية والسياق يتسع إلى حدٍّ كبير، ويحتاج إلى وعي وتركيز.

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢-٨٢٤.



• الكلمات المختلفُ في أصولها وبنيتها والمتنوعة دلاليًا في السياق:

يوجدُ في اللغة كلماتٌ -أكثرها أسماء- يُختلف في أصولها الجذرية، كما يتنوع استخدامها دلاليًا في السياق، وهذه تحتاج إلى استقصاءٍ وجمع وتحليل بنيوي ودلالي، وهو اتجاه مهم مطلوب في الدراسات اللغوية.

وهذه الكلمات متناثرة في كتب الصرف، والنحو، واللغة، والتفسير منها:

- (أول): في وزن: (أول) وجذره أربعة أقوال:

أ- أنه على وزن: (أفعل)، فاؤه وعينه واو، فأصله: وؤل، وجذره: وول، ومؤنثه: وؤلى، تُبدل الهمزة من الواو الأولى وجوبًا، فتصير: أولى، حملاً على الجمع في تحرك الواو الثانية؛ فقلبت الأولى همزة: أول، وأصله: وؤل، وجمعه: أوائل وأصله: وواول، فقلبت الواو الأولى همزة، والثالثة بعد ألف جمع التوكسير همزة. يذكر سيبويه: "إذا التقت الواوان أولًا أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك"<sup>(١)</sup>.

ب- أصله: وؤل، على مثال: فوعل، أبدلت الواو الأولى همزة؛ فصار: أول، على وزن: فوعل.

ج- جذره: وأل، بمعنى: نجا؛ فيكون: أصله: أوأل؛ قُلبت الهمزة واوًا، وأدغمت في الواو، فصار: أول، جمعه: أوائل، وأوالي على القلب.

د- (أول) من: آل، يؤول، أي: رجع، أصله: أوول، على مثال: أفعل، ثم تقدّمت العين على الفاء؛ فصار: أوأل، ثم قلبت الهمزة واوًا، وأدغمت في الواو؛ فصار: أول على مثال: أعفل.

يلحظ أن: (أول) لا يتصرف منه فعلٌ لاشتقاقه.

(١) الكتاب: ٤-٣٣٣.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- (أول): دالة ودلالة يكون على ثلاثة أضرب في الكلام:
  - يكون صفة، وهو أغلب استعماله في الكلام، وقد يكون صفة مجردة من الإضافة، ومن حرف الجر: (من)، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (الأعلى: ١٨)، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ (الشعراء: ٢٦).
  - وقد يكون صفةً على تقدير: (من)، نحو: كان محمدٌ أولَ مستلمٍ جائزة.
  - إنه أولٌ من عرفَ النتيجة.
  - ﴿قُلْ أَغْبَرَ اللَّهُ أَنِحْدُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسَلَهُ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: ١٤).
  - يكون ظرفًا، نحو: أحاول أن أصل إليك أولَ النهار.
  - ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الأنعام: ٩٤). أي: أولَ زمنٍ؛ فيكون (أول) منصوبًا على الظرفية الزمانية.
  - وقد يلمس فيها معنى المصدرية والزمنية في سياقٍ واحد، كأن تقول: لقد استقبلتني بحفاوة عندما زرتك أولَ مرة. أي: أولَ زيارة، أو: أولَ زمن.
  - يكون اسمًا، نحو:
    - ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الزمر: ١٢).
    - ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء: ٥١).
  - وتلمس فيها أنها صفة غالبية على الاسمية؛ لأنَّ أصلها الصفة؛ فأصبحت اسمًا، أو صفةً قائمةً مقامَ الموصوف؛ لأنَّه معلومٌ بذكرها دون ذكره، مثل: فارس... إلخ.
  - (أول) في التركييب يلحق بـ (أسبق) اسم تفضيل مطلقًا؛ ويكون صفةً؛ فيكون فيه السمات التركيبية الآتية: يجري مجرى أفعال التفضيل مطلقًا.



فيكون في التركيبي معرفًا بالأداة، ويكون مجردًا منها، ويضاف إلى المعرفة، وإلى النكرة؛ فإنَّ عُرِفَ بالأداة فإنَّه يثنى ويجمع ويؤنث، نحو: أكرمنا الأولين والأولين، ﴿هَذَا يَوْمَ الْفَصْلِ جَمَعْتُمْ وَالْأُولَى﴾ (المرسلات: ٣٨)، ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ (الضحى: ٤).

وإنَّ جُرِدَ من أداة التعريف، أو أُضيفَ إلى نكرة؛ فإنَّه يلزم الإفراد والتذكير، نحو: لقد كنا أولَ حاضرين، وأولَ مغادرين الحفل.

ومنه: ﴿وَمَا آمَنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونَ﴾ (البقرة: ٤١)، أي: أول فريق، أو: فوج كافر به.

فإن أُضيفَ إلى معرفة جاز فيه الوجهان السابقان: مما جاء مفردًا مذكرًا قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّمَا أَن تَلْقَىٰ وَإِنَّمَا أَن نُّكُونُ أُولَٰ مَنْ أَلْقَى﴾ (طه: ٦٥)، وتؤول آية البقرة إلى: أول من كفر به.

وتقول: نحن أولُ الحاضرين، وأوائل الحاضرين.

(أول) ملازمٌ للإضافة، فإن نُوي إضافته بُني على الضم، تقول: ابدأ بهذا أول، أي: أول الأشياء المبتدأ بها.

ولا تكون هذه السمة التركيبية في اسم تفضيلٍ إلا في: (أول)، ذلك لأنَّه يكون في دلالة الأسماء والظروف المبهمة التي تكون فيها هذه السمة، نحو: قبل، بعد، عل، أول.

- إذا سُمِّيَ بـ (أول) مُنَع من الصرفِ للعلمية ووزن الفعل.
- إن خرج عن الوصفية فإنَّه يصير مصروفًا، تقول: ما له أولٌ ولا آخرٌ: (بالتنوين)، ولكنك تقول: إنَّه مبدأ أولٌ، وشرطُ أولٌ: (ممنوعًا من الصرف).

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- أثناء استعماله صفةً فإنّه يمكن أن يلحق به: (آخر) بفتح الخاء فيكون مطابقًا لموصوفه في النوع والعدد: الآخر، الآخران، الآخرون، الأواخر، الأخرى، الأخریان، الأخریات، الآخر.

- تقول: أكرمت طالبا أول وآخر. أو: وطالبا آخر.

- استقبلت الضيوف الأوائل والأواخر.

لكنّه قد يراد بالتعبير دلالة الشمول والإحاطة فتعقبه بالصفة: (آخر) بكسر الخاء؛ ليشملها المقصود الدلالي وما بينهما.

- منه ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾ (الواقعة: ٤٩ : ٥٠).

- ﴿ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (القصص: ٧٠).

- ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ (المائدة: ٦٣).

وبينهما فروق تركيبية:

- (آخر): يطابق في التعريف والتكثير. تقول: رجل آخر، المرأة الأخرى.

- (أول): يقبل الإضافة، وليس كذلك: (آخر)، تقول: أول مواطن، ولا تقول: آخر مواطن.

- يكثر في مجيء: (آخر) بلا موصوفه؛ لأنّه يكون معطوفاً على صفة سابقة مذكورة بعد موصوفها، تقول: أعجبت بإجابة كاملة، وأخرى فيها تفكير.

ولا يقتصر البحث على ما ذكر؛ وإنما يحتاج إلى دراسة وصفية تستخلص منها السمات التركيبية لما يراد بحثه من ألفاظ أو تراكييب لغوية.



- المصدر على مثال: (مفعول).

قد يأتي المصدرُ على مثال: (مفعول) أي: اسم المفعول، ويحدد السياقُ تلك الدلالة. من ذلك: معقول، معقود في القول، "ما له معقولٌ ولا معقودٌ: رأيٌّ، وليس لفلان مجلود، أي: ليس له جلد، ومثله: الميسور والمعسور. ومثله: المفتون، بمعنى: الفتون، ويفسر على ذلك من أحد الأوجه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ﴾ ( القلم: ٦)<sup>(١)</sup>، أي: بأيكم الفتون، فإنه يجب أن يؤدي وينجز. من ذلك المحلوف.

---

(١) لسان العرب، مادة: فتن.

الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

---

## المبحث الثاني المحور الصرفي ودلالة الكلمة



- المحور الصرفي:

اللغة والكلام اللذان يتم كل منهما بواسطة الجملة أو الجمل، أو مضاعفاتها، وهي بدورها لا تتم إلا بواسطة الكلمة، يحتاجان إلى تنمية مستمرة في هذا الأساس البنوي لهما، وهو الكلمة.

وإذا كانت أصوات أي لغة محدودة وغير قابلة للنمو، فإن الكلمات لابد أن تكون في نمو مستمر للوفاء بحاجة اللغوي.

يتم هذا النمو والثراء من الطريق البنوي، أو المحور الصرفي لدلالة الكلمة. والصرف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناءً للدلالة على المعاني المختلفة.

فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل والتنثية والجمع إلى غير ذلك. وموضوعه الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال.

فعلم الصرف أو المحور الصرفي يهتم بأحوال بناء الكلمة، أي: أحوال هيئة الكلمة الملحوظة من حركة وسكون وعدد حروف، وزيادة، ونقصان، إلى غير ذلك، مع ملاحظة أن هذه الأحوال أو الهيئات ترتبط بالتغير الدلالي الحادث في الكلمة بسبب التغير في المبنى، فكل تغير في مبنى الكلمة يصحبه تغير دلالي فيها يكون من اهتمام علم الصرف، وقد يكون التغير بسبب الخلاف بين اللغات.

يحدث التباس بين دارسي اللغة من حيث إجراء بعض الظواهر اللغوية ضمن النظام الصرفي، أو النظام النحوي، كظاهرة التعريف والتكثير.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

## - التصرف اصطلاحًا:

لمصطلح التصرف في النحو والصرف عدة أوجهٍ وظيفيةٍ في الاستخدام والتحليل اللغويين، منها:

- الصرف أو التصريف أو تصرف الكلمة: يقصدُ به تقلُّبُ بنيةِ الكلمةِ وتغيُّرُ هيئتها لأداءٍ دلالي خاص بالبنية أو الهيئة، ويكونُ ذلك بتحويل أصل الكلمة إلى أمثلةٍ أو صيغٍ مختلفة لأداءٍ معانٍ مقصودةٍ، من نحو: تحويل الفعل المجرد إلى مزيدٍ، والتحويل إلى اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعول... إلخ. وتحويل المفرد إلى المثنى والجمع.
- وتصريفُ الكلمةِ تغيُّرها إلى غيرِ بنيتها، أو هيئتها اللفظيةِ الموجودةِ عليها. فهذا المصطلحُ خاص بعلمِ الصرفِ، أو علمِ بنيةِ الكلمةِ.

## ومما سبق يكونُ:

تصرف الفعلِ، أي: تحوله إلى مضارعٍ وأمرٍ. ويؤتى منه الصفاتُ المشتقةُ، فيصحُّ حينئذٍ أن يكونَ فعلًا متصرفًا. وقد يكونُ ناقصَ التصرفِ، إذا لم يتصرفِ الفعلُ الواحدُ إلى الصورِ الثلاثةِ، أو لا يؤتى منه جميعُ الصفاتِ المشتقةِ، كأن لا يؤتى منه الأمرُ، أو لا يؤتى منه اسمُ الفاعلِ، أو المفعولِ، أو...

وقد يكونُ الفعلُ غيرَ متصرفٍ إذا لم يتحول عن صيغةِ الماضي إلى غيرها، نحو: ليس، نعم، بئس،... إلخ.

وإن رُبط التصريفُ في الدرسِ الصرفي بالفعلِ؛ فيشتقُّ منه عديدٌ من الصيغِ الأخرى سواءً أكانت اسميةً أم فعليةً؛ فإن جمهورَ النحاةِ يجعلون أساسَ هذه الصيغِ كلها إنما هو المصدرُ الثلاثي. ويجوزُ لنا أن نحولَ أيةَ صيغةٍ إلى أخريات.

وقد يعنى بالتصريفِ في وجهٍ آخرٍ منه: "تغيير الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، وينحصرُ في الزيادةِ والحذفِ والإبدالِ والقلبِ والنقلِ والإدغامِ"<sup>(١)</sup>.

(١) ارتشاف الضرب: ١-١٣.



فالتصرفُ أو التصريف من هذا المنظورِ يكونُ في الأفعالِ، وفي الأسماءِ، وما لم يتصرفَ منها يكونُ جامدًا، نحو: ليس، عسى، نعم، حبّ، بشّ، أفعَلْ التعجب، هبّ، تعلّم. ومن الأسماءِ: المصادر: (عند من جعلها أصلَ المشتقات).

ولنا كتابٌ في هذا المجال: أقسام بنية الكلمة، وهو في جزأين، تحت عنوان: (المدخل إلى النحو العربي)، فهو مقدمات أو مدخلات لكتاب: (النحو العربي) ذي الأجزاء الخمسة الذي يعنى بالنحو.

ودراسة التصريف أو الصرف من هذا الجانب يجعلنا نتعرض لمصطلحاتٍ أخرى يتضمنها، من نحو:

- الزيادة وأحرف الزيادة ومحالها، الاشتقاق وأنواعه، الأوزان أو الصيغ التي يكونُ عليها الفعل، وتلك التي يكونُ عليها الاسم، وتصرف كلِّ منها إلى الأخرى، والمعاني التي تكون عليها، والحذف من بنية الكلمات وعللها ومحالها وعلاقتها بالمحافظة على المعنى أو الدلالة، والإلحاق وشروطه، والبدل والنقل والإعلال ومحال كلِّ منها، والتضعيف والإدغام، والتصغير بكل جوانب دراساته، والجمع بأنواعه المختلفة وكيفية بنائه من المفرد، وما يعتريه من ظواهر صرفية سابقة.

- وأبنية المصادر، والتنثية، وكيفية بنائها وما يعترها من ظواهر صرفية سابقة، والتنثية وكيفية بنائها وما يعترها من ظواهر صرفية، وأبنية المصادرِ سماعيةً أو قياسيةً وأنواع المصادر وكيفية بنية ما كان منها قياسياً، والمشتقات بأنواعها ومبانيها ومعانيها، والمقصور والممدود، والإمالة، والمقصور والمنقوص والممدود بأنواعه، والتذكير والتأنيث، وما يميز الاسمَ المؤنث من المذكر بعلامات لفظية، وقد تكون معنوية، والنسب وكيفية بنائه، وما يطرأ عليه من تغييرات صرفية، ومنه نونا التوكيد وأحكامها...إلخ.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- تصريفُ الأسماءِ المتمكنةِ المكناة:
- الأسماءُ تنقسم إلى معربةٍ ومبنيّةٍ، والأسماءُ المعربة هي: الأسماءُ المتمكنةُ، وتنقسم هذه الأسماءُ إلى قسمين:
- متمكنة مكناة، وهي التي تظهرُ في أواخرها علاماتُ الإعرابِ أصليةً أو فرعيةً، ظاهرةً أو مقدرَةً.
- أما المتمكنةُ غيرُ المكناةِ فهي التي تظهرُ في أواخرها علاماتُ الإعرابِ في مواضع، وتُعرَّبُ في مواضعٍ أخرى بغيرِ العلامةِ الإعرابيةِ الموضوعية لهذا الموضع، كالممنوع من الصرف.
- والصرفُ هنا -في أرجحِ الآراء- يعنى التتوين، فعندما يقال: الأسماءُ الممنوعة من الصرف؛ فإنه يعنى بها الأسماءُ التي لا تتَوَّن، أي: لا يدخلُها التتوين في حالِ تركيبٍ معينٍ ممثِّلٍ في ألا يدخلُها أداةُ التعريفِ، وألا تكونَ مضافةً. عندئذٍ ينسحبُ الصرفُ إلى الأسماءِ المتمكنةِ المكناةِ التي تقبلُ التتوين، ويُمْنَعُ من التتوين كلُّ اسمٍ يدخلُ ضمنَ الأسماءِ الممنوعةِ من الصرفِ. وتكونُ الأولى أسماءً متصرفةً، والأخرى ناقصةً التصريفِ.
- أما المجموعةُ الثالثةُ فهي الأسماءُ غيرُ المتمكنةِ، وهي الأسماءُ المبنيّةُ، فتكونُ غيرَ متصرفةٍ من حيثُ العلاماتُ الإعرابيةِ. فإذا كانت الأسماءُ غيرَ متمكنةٍ بقسميها فهي المبنيّةُ.
- يُلاحظُ ما يأتي:
- بين البناءِ والتصريفِ والإعرابِ تداخلٌ، كما هو في الفعلِ المضارعِ، والضمائرِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولة: (عدا ما كان من الأخيرين للمثنى)، وأسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الشرط: (عدا "أي" في الأخيرين على الوجه الأرجح)، وما كان مصغرًا.
  - قد يجعلون بعضَ الأفعالِ: قلَّ، طالَ، كَثُرَ... غيرَ متصرفةٍ إذا لحقت بها: (ما)، فلا تحتاجُ إلى فاعلٍ، ولنا رأيٌ مخالفٌ لهذا في كتاب: (النحو العربي)<sup>(١)</sup>.

(١) النحو العربي: ٢-٢٣.



• ما هذه إلا إشارات وإفادات سريعة، يمكن أن تُتَمَّى وتتسع وتعمق وتكون جامعة مانعة من خلال البحث.

وأستاذنا الدكتور تمام حسان يضع النظام الصرفي في العربية في أنظمة فرعية ثلاثة، تتمثل في<sup>(١)</sup>:

- أقسام الكلم: (أسماء وأفعال وحروف).
- المطابقات: (العدد، والنوع، والشخص، أي: المتكلم والمخاطب والغائب، والتعيين، أي: المعرفة والنكرة).
- الاشتقاق: (نظام الأصول - نظام الزوائد).

ولكن أحد هذه الأنظمة، وهو قسم المطابقات يُدرس من خلال منظورين:

- منظور الكلمة في ذاتها: من خلال أحد جوانب المطابقة السابقة، وهذه دراسة صرفية بحتة؛ لأنها تكون مختصة بدراسة هيئة الكلمة أو مبناها الذي يقابله دلالة يكون لها اعتبارها، من حيث استخدام هذا المبنى أو ذلك.
- منظور الكلمة من خلال علاقتها بلاحتها أو سابقها: تبعًا لما يتطلبه النظام النحوي أو قوانين التركيب، وهذه دراسة نحوية تركيبية، تختص بوضع شروط التركيب الإفرادي أو الإسنادي.

ويلحظ أن هذا القسم الذي يحدث فيه التباس بين الدارسين اللغويين يختص بهيئة الكلمة، والزيادة السابقة عليها، أو اللاحقة بها، والتي يصحبها أثر دلالي.

ولا تختص ظاهرة التعريف والتنكير بإعراب الكلمة، قد يقال: إنها تختص ببنائها من حيث أنواع المعارف المبنية، ولكن هذا منقوض بأن هذه الأنواع مبنية دائمًا دون إعراب فلا تكون مبنية تارة في تركيب، ومعربة تارة أخرى في تركيب آخر.

(١) انظر: مقالات في اللغة والأدب: ١١٣، ٢٥٦، ٢٥٧.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وقد يقال-كما قيل- إنَّ أداة التعريف تُذهبُ التتوين، ولكن هذا ضرورة، ويجيبُ على ذلك كلُّ النحاة؛ حيث لا يجتمعُ الضدان، فالتعريفُ الذي علامتهُ أداته، والتكثيرُ الذي علامتهُ التتوين لا يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ.

وربما التبسَ هذا الأمرُ على هؤلاءٍ نظرًا لدراسةِ النحويين للمعارفِ من خلالِ دراستهم للأبوابِ النحويةِ، لكنه يلحظُ أنهم إنما فعلوا ذلك -ليس من خلالِ الأبوابِ النحويةِ كما يُعتقد- وإنما يكونُ ذلك مصاحبًا لأقسامِ الكلمة، أو تاليًا لها، كما أنَّ هناك قضايا تركيبيةً تُدرَسُ من خلالِ المعارفِ، نحو: أحوالِ ذكرِ الضميرِ وحذفه، جملةِ الصلةِ، الضميرِ العائدِ إلى غيرِ ذلك، ويلزمُ دراستها في دراسةِ التركيبِ أو الجملةِ، وهو علمُ النحو.

ويلحظُ أن أداةَ التعريفِ ليست مؤثرةً في الإعرابِ، كما أن التتوينَ ليس بذِي أثرٍ فيه، وكلُّ منهما ذو أداءٍ دلاليٍّ بحتٍ، ولا يكونُ إلا من خلالِ سبقه أو لحاقه بغيره من الأسماءِ التي تحتتملُ ذلك، أي أنه يتعلّقُ بصورةِ الاسمِ وبهيئته، فالفرقُ بين: (رجلٌ) بالتتوينِ، و:(الرجلُ) إنما هو في الهيئَةِ أو الصورةِ، ويصحُّ هذا الفرقُ تغيّرَ في المعنى أو الدلالةِ، وهو جانبٌ صرفيٌّ بحتٌ.

وبسائرِ هذا قضايا العددِ والنوعِ وأقسامِ الفعلِ إلى غيرِ ذلك، وكلُّ منها تدخلُ ضمنَ الدراسةِ الصرفيةِ، مع عدمِ إغفالِ أن هذه الأقسامَ والقضايا الصرفيةَ تتأثّرُ من جانبِ آخرَ بالدراسةِ التركيبيةِ أو النحويةِ؛ حيث يحدثُ بها تغيّراتٌ بسببِ الجملةِ أو التركيبِ.

ويبدو أنه يجبُ علينا أن ننظرَ في تقسيمِ الكلمةِ في اللغةِ العربيةِ إلى معربةٍ ومبنيةٍ، أهذا يختصُّ بالدراسةِ الصرفيةِ؟ أم يختصُّ بالدراسةِ النحويةِ؟.

وإن كان الإعرابُ والبناءُ مصدرينِ مصطلحينِ يختصانِ بدراسةِ أواخرِ الكلماتِ دراسةً نحويةً؛ لأنهما لا يكونانِ إلا من خلالِ التركيبِ، فإنهما يختلفانِ اختلافًا بيّنًا عن مصطلحيِ المعربِ والمبنى اللذينِ يختصانِ بأقسامِ الكلمةِ، فكما أنَّ أقسامَ الكلمةِ من حيثِ اسميتها أو



فعليتها أو حرفيتها، وأقسام الفعل، وأقسام الاسم من جوانبه المتعددة دراسةً صرفيةً، فكذاك يجب أن يكون قسما الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وهما: المعربة والمبينة.

والفرق بين الإعراب والبناء من جانب والمعرب والمبنى من جانب آخر - كما ذكرت - ينشأ من خلال الفرق بين الجملة والكلمة.

فإذا قلنا مثلاً: إن الرجل معربة، فهذا يختص بنوعها صرفياً، ويكون حكماً واحداً عليها، وهو صفتها من حيث الإعراب، ولكن جهات إعرابها هو ما يختص به علم النحو لأن الكلمة ذاتها، والتي حكماً عليها بأنها معربة، قد تكون من حيث الحكم الإعرابي مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً، منونةً وغير منونة، وكل حكم إعرابي له علاقته الدلالية المختلفة التي تساند هذا الحكم من خلال موقعية الكلمة في جملة تامة؛ بل ما تفرضه من فاعلية ومفعولية وإضافة أو غير ذلك، كما أن له علاماته الإعرابية التي تتعدد بتعدد الأقسام الاسمية.

أما المبينة وهو حكم صرفي عليها؛ فإنها تتخذ كذلك مواقع إعرابية ذات حكم إعرابي دون علامات إعرابية؛ لأن قسمها الصرفي مبني، لا يتغير آخره في الكلام.

فتغير الآخر وعدم تغيره يختص بهيئة الكلمة، وإن كان ينشأ من العلاقات التركيبية؛ فهو يختص بهيئة الكلمة أو مبناها من حيث وضعها اللغوي، فالكلمة من حيث هذا المعيار إما معربة وإما مبينة وإما مترددة بينهما، وأثر ذلك يظهر في التركيب. فالبناء والإعراب يسريان على كل أقسام الكلمة.

#### ملحوظة:

لا جدال في أن القوانين الصرفية العامة تحدد - إلى حد بعيد - نوع الكلمة، والتصنيف الخاص الذي تنتمي إليه.

وأذكر بأنه كان للصرفيين العرب باع طويل في هذا المجال، وقد حدوا أصناف الكلم العربي حدًا دقيقًا؛ إلا ما خرج منه عن هذه القواعد والقوانين. وما السمات التي تتركز فيما ذكره من صيغ متنوعة إلا خير شاهد لهم.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## التوليد من الجذر:

النظام الصرفي في اللغة العربية محكمٌ ودقيقٌ؛ لأنها لغةٌ اشتقاقيةٌ، يدلُّ جذرُ المادة الثلاثي أو غيره على مدلولٍ متوارثٍ، فهو معجمي، وعن طريقِ هذه العلاقةِ بين الجذرِ والدلالة، وعن طريقِ القوانينِ الصرفيةِ يمكنُ أن تُولَدَ عديدٌ من الكلماتِ تبعًا للأبوابِ الصرفيةِ التي ترتبطُ بدلالةٍ عامةٍ حدَّدها علمُ الصرفِ.

## • تسييرُ جهةِ التوليدِ في اللغةِ العربيةِ في اتجاهينِ أساسيين:

- أولهما: اتجاهُ الاسم:

حيثُ يمكنُ توليدُ المصدرِ-سماعيًا أو قياسيًا- والمصدرِ الميمي، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، وصيغِ المبالغةِ، والصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ، واسمِ التفضيلِ، واسمِ الزمانِ، واسمِ المكانِ، واسمِ الآلةِ، والمصدرِ الصناعي، وما يمكنُ أن يؤنَّثَ من هذه الأبوابِ إلى جانبِ المذكرِ منها، وما يمكنُ أن يثنى وأن يجمعَ منها، إلى جانبِ ما دلَّ على الواحدِ منها، وما يمكنُ أن يعرفَ إلى جانبِ النكرة. هذا إلى جانبِ ما يمكنُ أن يُصعَّرَ منها، وما يمكنُ أن ينسبَ إليها إلى غيرِ ذلك.

وكلُّ جذرٍ في اللغةِ العربيةِ -تقريبًا- من حقِّه أن يلجَّ هذه الأبوابِ، وأن يلبسَ ثيابها وأن يعطى مدلولها. فكلُّ بابٍ صرفي له مدلولٌ عامٌّ، وكلُّ الجذورِ تندرجُ تحت هذا المدلولِ، ما دامت قد جاءت على هذا البابِ. والاسمُ الواحدُ من الأبوابِ الصرفيةِ السابقةِ يدلُّ على عدةِ جوانبٍ دلاليةٍ؛ حيثُ:

- دلالة الجذر.
- دلالة الصيغة ذاتها.
- دلالة العدد.
- دلالة النوع.
- دلالة الإعراب أو الموقعية.
- دلالة التعيين: (التعريف أو التنكير).



- دلالة النسبية.

- دلالة التصغير، وغيرها مما قد يحدث من دلالات تدل عليها البنية والصيغة، كدلالة المبالغة من خلال دلالة الصيغة، أو زيادة التاء، أو غيرها من الدلالات الصرفية<sup>(١)</sup>.

فكلمة: (صادق) تدلُّ على فاعلِ صدقٍ مفردٍ مذكرٍ نكرةٍ، يتسمُّ بالعلامةِ الإعرابيةِ التي تنطقُ بها، والتي تدلُّ على دلالةِ الموقعيةِ في الجملةِ.

ويتغيَّر جانبٌ من الدلالةِ فيما إذا نُطقت: (صِدِّيق)؛ حيث تزدادُ دلالةُ الفاعليةِ إلى درجةِ الكثرة؛ لتدلُّ على المبالغةِ في الصدقِ.

وتتغيَّر كلُّ الجوانبِ الدلاليةِ السابقةِ فيما إذا نطقنا: (فضليات). فكلُّ تغيُّرٍ في مبنى الاسمِ يقابله تغيُّرٌ في أحدِ جوانبِهِ الدلاليةِ المتعددةِ المتشابكةِ، لا يقتصرُ أثرُه على الاسمِ، بل يتعدى ذلك ليؤثِّر في المجموعِ الدلاليِ الأقربِ إليه، والذي هو عنصرٌ أصغرٌ من مجموعِ عناصره اللفظيةِ.

**والآخر: جهةُ الفعل:**

حيث يتغيَّر جانبٌ من الجوانبِ الدلاليةِ للفعلِ عن طريقِ ما يسمى في علمِ الصرفِ بأحرفِ الزيادةِ، فتتكوَّن عدَّةُ صيغٍ، كلُّ صيغةٍ يكونُ لها عدَّةُ مدلولاتٍ، تضمنتها كتبُ الصرفِ. فإذا كان الفعلُ: (خرج) يدلُّ على خروجٍ من مفردٍ معلومٍ مذكرٍ غائبٍ في زمنٍ ماضٍ فإن جانبًا من هذه الدلالةِ يتغيَّر فيما إذا أصبحَ: (يُخرجُ)؛ حيث يتغيَّر الزمنُ الماضِي إلى زمنٍ حاليٍّ، ويتغيَّر جانبٌ آخرٌ من دلالاتِهِ إذا أصبحَ الفعلُ: (يُخرجون)؛ حيث يدلُّ على: خروجٍ من جماعةٍ ذكورٍ غائبينَ معلومينَ في الزمنِ الحاليِّ، والفعلُ لم يُسبقْ بناصرٍ ولا بجازمٍ.

(١) انظر: المقطضب: ٤-٢٦٢، شرح ابن يعيش: ٢-٩٨، المزهري: ٢-٢٠٥-٢٠٦، شرح التصريح: ٢-٢٨٨، التأنيث في

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وهكذا يمكن أن تدلَّ صيغةُ الفعلِ أو مبناه على عدةِ جوانبٍ من الدلالات:

- دلالة الجذر المعجمية: (دلالة الحدث الحادث).
- دلالة عدد المسند إليه الفعل، وهو الفاعل.
- دلالة نوع المسند إليه.
- دلالة معلومية المسند إليه أو عدمها.
- دلالة تشخيص المسند إليه: (غياب أو حضور أو تكلم).
- دلالة الزمن.
- دلالة الإعراب.
- إلى جانب دلالة الحروف الزائدة، التي تزداد على الجذر.

وقد تنتشعب دلالة المسند إليه، ودلالة تشخيصه، فيما إذا سبقه الفعل ولم يذكر، لكنه يمكن الحدسُ بهما طبقًا للقواعد الصرفية.

ويحار بنا الأمر في تصنيف الدلالة بين النطقين في: يَخْرُجُ، ويُخْرَجُ، بفتح الياء في الأول وضمها في الثاني، وضمّ الراء في الأول، وكسرهما في الثاني، أهي بسبب دلالة الصيغة؟، أم بسبب دلالة التغير الحركي أو الخلاف الحركي؟.

والنظام الصرفي في اللغة العربية يقوم على هذين العنصرين اللفظيين من أقسام الكلمة؛ حيث إن اللغة تثري بهما من خلال التغيرات الحادثة في بنى كل منهما، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إثراء في الجانب الدلالي الكلي.

ولا نغفل ما يتدخل في توجيه الناتج الدلالي للكلمة؛ حيث:

- القسم الثالث للكلمة، وهو الحروف؛ لأنها إما أن تكون في اسم، وإما أن تكون في فعل أو له أو تكون مع أي منها.
- الموقعية اللفظية دون الموقعية الإعرابية، وأقصدُ بها: موقع الكلمة في الجملة نطقًا، أي: ترتيب نطقها بالنسبة للعناصر اللفظية المجاورة لها: سابقة ولاحقة.



- الجوانب الأخرى المذكورة سابقًا من السياق، والموقف، والحال وغير ذلك. فكل ذلك يجتمع في الكلمة ويوجه لإعطائها دلالتها المقصودة.
- التركيب الذي تكون فيه الكلمة عنصرًا لفظيًا من بنائياته، وعلاقتها المتشعبة والمتنوعة والمنتامية أو المقصورة بما يلحق بها أو يسبقها، وموقعياتها المحتملة فيه إلى غير ذلك من واقع تركيبها في النص.

وتتعرض أفكار هذا الكتاب إلى كثير من هذه، وليست كلها، فهذا متروك للباحثين الجادين.

### نماء الألفاظ اللغوية:

تتنامي الألفاظ في اللغة العربية وتتكاثر من خلال عدة طرق، يخضع معظمها للطبيعة الصوتية والتكوينية للغة، فاللغة العربية اشتقاقية غير تركيبية في المقام الأول، أو أراد لها أصحابها المحدثون ألا تكون تركيبية تركيبًا مزجيًا في صورة واسعة؛ تمسكًا بالتراث اللغوي التقليدي؛ ذلك على غير إرادات أصحاب لغات اشتقاقية أخرى، أثرت أن تستعين بالتركيب المزجي في توليد الألفاظ، والتعبير عن المدلولات المستحدثة.

لكن اشتقاقية اللغة العربية متميزة بعدة أمور، تتمثل في الدقة الواسعة من خلال عدة طرق، منها - في إشارات -:

- قواعد بناء الكلمة بكل جوانبها الشكلية والدلالية؛ حتى إنه لا يشد عنها إلا كلمات محدودة، يخضع معظمها للهجات لبعض القبائل، فتكون بذلك استعمالات لغوية خاصة، وهذان الجانبان يحتاجان إلى دراسة شاملة وعميقة.
- إحكام النطق بالتنوع المحدود للحركات: فهي ليست كالحركات الخفية والأمامية... إلخ. فإنني أرى أنها غير محكمة، كما أنها غير دقيقة، ويكون اختلافها بينًا من شخص إلى آخر. وإن كان تأثر الحركة أو الصامت بما قبله - غالبًا - أو بما يلحق به قليلًا يولد أصواتًا صامتة أو صائتة على غير السمات التي تميز كل رمز صوتي.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- سعة وسائلها المحكمة الدقيقة في بناء الألفاظ أو الدالات اللغوية؛ فالثروة اللفظية في اللغة العربية تتنامى من طريق<sup>(١)</sup>:

- القياس.
- الاشتقاق، والقلب، والإبدال، والإعلال، والنحت، والوضع والارتجال، والاشتراك اللفظي، والترادف، والتغير الدلالي بوجه عام.
- الاقتراض، والتعريب.

ويذهب الدكتور تمام حسان إلى إثبات وظيفة للصوت: (الحرف) في تكوين الكلمات؛ حيث تتغير المعاني.

فيذكر: "للحروف معانٍ وظيفية، تتضح حين تستخرج حرفًا من الكلمة، أو نضيف إليها حرفًا، أو نحل حرفًا فيها محل حرف منها، فنجد المعنى يتغير مع كل من هذه الإجراءات.

فإذا أخذنا كلمة مثل: (ثار)، وأضفنا إليها همزة في البداية تغير معناها من اللزوم إلى التعدي، وأصبحت الكلمة: (أثار)، فإذا أحللنا محل الثاء جيمًا أصبحت الكلمة (جار)، وهلم جرا.

المسئول عن تغير المعنى في كل حالة هو تغير حرف من حروف الكلمة، وهذا يدلنا على أن الحرف يؤدي قسطًا من المعنى العام، هو وظيفي في طبيعته، ومعنى ذلك ببساطة أن الحرف يؤدي وظيفة معينة بوجوده في صورة الكلمة<sup>(٢)</sup>.

ولقد ذكرت هذه الفكرة في الجانب الصرفي؛ حيث لا يوجد فيها تقابل بين طبيعة الصوت والمعنى، ولكنها تشير إلى وظيفة الصوت في بناء الكلمات. فهي فكرة صرفية محضة.

(١) ينظر في ذلك: الخصائص لابن جني: الجزء الثاني والأول، فصول في فقه اللغة: د. رمضان عيد النواب، دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، عوامل تنمية اللغة العربية: د. توفيق شاهين.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١١٨.



وكلُّ تغييرٍ صرفيٍّ في الكلمة يقابله تغييرٌ دلاليٌّ؛ حيثُ تنتشعبُ دلالةُ الكلمة الواحدةِ إلى عدةِ دلالاتٍ تتنوعُ تبعًا لبنيتها الصرفيةِ.

والتغيراتُ الصرفيةُ الحادثةُ في الكلماتِ تتمُّ باستخدام:

- السوابق: نحو: الرجل، أستخرج، أنزل.
- الحشايا: نحو: كاتب، تقائل، سميع، أكل، طُقيل.
- اللواحق: نحو: مسلمون، يفهمون، مسلمة، مؤمنات، مصري.
- المخالفة بين الحركات: قد تكونُ للتنوع بين الأفعال صيغةً ونوعًا، نحو: أفهم، وأفهم (بالبناء للمعلوم في الأول، والبناء للمجهول في الثاني)، ولا تُنكحُوا، ولا تُنكحُوا.

وقد يستخدم الخلفُ بين الحركاتِ في تنويعِ الكلمة بين الاسميةِ والفعليةِ، من ذلك:

- خَلَقَ: (ماضٍ مبنيٍّ للمعلوم)، خُلِقَ: (ماضٍ دال على الثباتِ واللزوم).
- خُلِقَ: (ماضٍ مبنيٍّ للمجهول)، خُلِقَ: (اسمُ جمع).
- خَلَقَ: (مصدرٌ)، خَلَقُوا: (ماضٍ مبنيٍّ للمعلوم مسندٌ إلى جماعة ذكور).
- كَاتِب: (اسمُ فاعلٍ)، كَاتَبَ: (فعلٌ)، سَاعَدَ وسَاعَدَ.

وقد يُستخدمُ لتنويعِ الأسماءِ بين مجموعاتٍ مختلفةٍ ذاتِ دلالاتٍ مختلفةٍ، نحو التنوع

بين:

- الجمعِ والمصدرِ: نحو: أعطال وإعطال، أقران وإقران، أضواء وإضواء، أعمال وإعمال، أعداد وإعداد، أعراض وإعراض، أطلال وإطلال، أدبار وإدبار، صُبُر وصُبُر.
- الجمعِ والمفردِ، نحو: أسدٌ وأسَد.
- اسمين مختلفي الدلالة، نحو: فُلُك وفُلُك.
- الصيغِ والمعاني: نحو: مِفْتَح (بكسر الميم) لاسم الآلة، مَفْتَح (بفتح الميم) لموضع الفتح. ومنه: مِقْصٌ: للآلة، ومَقْصٌ للموضع الذي يكون فيه القَصُّ<sup>(١)</sup>، ومِبْرِدٌ ومَبْرِدٌ.

(١) يرجع إلى: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١-٣٠٢.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- الحذف، نحو: عرب، روم، زنج، صرب، تُرك، إنجليز، روس.

حيثُ يفرقُ بين الواحد وجمعه بحذفِ الياءِ؛ إذ مفردُ كلِّ مما سبقَ: عربي، رومي، زنجي، صرّبي، تركي، إنجليزي، روسي.

وكذلك: تمر، ورد، نخل، زهر؛ حيثُ يفرقُ بين جمعه وواحدِه بحذفِ التاءِ؛ إذ المفردُ على الترتيب: تمرة، وردة، نخلة، زهرة.

- تقصير الحركة، أو إطالتها، وذلك كما في: ارم، وارمي.

حيثُ يُؤمَرُ المذكرُ بالأولى، والأخرى يُؤمَرُ بها الأنثى، والفارق الصوتي بينهما هو تقصير الحركة في الأولى، وإطالتها في الأخرى، وهي حركة الكسرة؛ حيثُ يعبرُ عن تقصير الحركة في علم النحو بحذفِ الياءِ، ويعبرُ عن إطالتها بياءِ، وهو ضميرٌ يدلُّ على المخاطبة، ويكون كلمةً في محلِّ رفعٍ؛ لأنها الفاعلُ.

ومثل ذلك: كَتَبَ وكتَبَا؛ حيثُ يدلُّ الأولُ على الإسنادِ إلى المفردِ المذكرِ، ويدلُّ الثاني على الإسنادِ إلى المثنى المذكرِ، والفارقُ اللفظي الذي يدلُّ على الجانبِ الصرفي يبدو في تقصير الحركة في الأول، وإطالة الحركة في الثاني.

وفائدة التصريفِ حصولُ المعاني المختلفةِ المتشعبةِ عن معنى واحد، فهو نظرٌ في ذات الكلمة<sup>(١)</sup>، يذكرُ ابنُ فارس: "من فاته علمه فاتته المعظم؛ لأننا نقول: (وجد) كلمةً مبهمَةً، فإذا صرفناها اتضحت فقلنا في المالِ: (وَجَدًا)، وفي الضالةِ: وَجَدَانَا، وفي الغضبِ: مَوْجِدًا، وفي الحزنِ: وَجَدًا..."<sup>(٢)</sup>.

ومنهُ ما يقال للطريقِ في الرملِ: (خَبَّة)، وللأرضِ المخصبةِ والمجدبةِ (خُبَّة)، ومن ذلك الكثيرُ في اللغةِ، وألَّفَ الأوائلُ في ذلك الكتبَ: المتلثات، والفروق، والفصيح وغيرها.

(١) يرجع إلى: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١-٢٩٧.

(٢) الصاحبي: ١٦٢.



• ملحوظات أخرى في بنية الكلمة:

١- من البنى المحصورة:

ما جاء على: (فَعَلَى) (بضم ففتح ففتح طويل) تسع كلمات<sup>(١)</sup>.

- فعَلان: بفتح فسكون: بابه أن يجيء من فَعِل: (بفتح فكسر) يَفْعَل: (بفتح فسكون ففتح)،

نحو: غَضِبَ يَغْضَبُ فهو غضبان، رَجُلٌ يَرْجُلُ فهو رَجُلان، عَطِشَ يَعْطِشُ فهو عطشان.

٢- قد يأتي الجمع على وزن (فَعْلَاء): من ذلك: شجرة شجراء، قصبه قصباء، طرفة طرفاء،

حَلْفَةٌ حَلْفَاءٌ؛ وقيل: هذه الأخيرة دالة على المفرد والجمع.

٣- جمع: (فاعل) على: (فواعل): قد يجمع (فاعل) وصف المذكر العاقل على (فواعل)، وهو

محفوظ، نحو: فوارس، ونواكس. وقيل منه: ﴿وَأَن تَسْكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ (الممتحنة: ١٠).

وفيه أقوال.

٤- الاشتقاق من الأسماء الجامدة: سمع الاشتقاق من بعض الاسماء الجامد، نحو: مَسْبُوعَةٌ،

مأسدة، مأذبة للأرض التي يكثر فيها السبع أو الأسد أو الذئب.

ومنه ما يخرج عن شروط صوغ باب صرفي ما، نحو: أَلَصَّ: اسم تفضيل من (اللس).

وهذه قضية تحتاج إلى جمع هذه الكلمات مع تصنيفها لبحثها ودراستها وتحليلها صرفيا.

وهل يجوز لنا الاشتقاق من الأسماء الجامدة بلا قيد السماع؟.

ومما يسمع في ذلك اجتماعيا:

- بَوِّتَ الكتاب: من الباب، أي: جعلته بابًا بابًا.

- جَرَسَ الباب: من الجرس.

- رَبَّعَ الثلاثة: أي: جعلها أربعة.

(١) ينظر: خزنة الأدب ٢-١٨٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وقد اشتقَّ من الاسم الجامد الأعجمي:

فَقِيلَ: تَفَرَّعَ الرَّجُلُ: إِذَا عَتَا وَتَجَبَّرَ، وَهُوَ مِنْ: (فِرْعَوْنَ) لِقَبِّ لِمَنْ مَلَكَ الْعِمَالِقَةَ، أَوْ:

لِلْمَلِكِ الْمِصْرِيِّ.

## ٥- بنى خاصة للمصدر:

يتطلب المصدر الثلاثي في اللغة العربية أبحاثاً متنوعة تتلاءم مع تنوعه وتشعبه وعدم

نهجه في اللغة نهجاً مطرداً.

وفي هذا المقام أشيرُ إلى عدة ملحوظات في صوغ المصادر:

أ- وقوع المصدرِ موقعِ المشتقِ دلاليًا: قد يقع المصدرُ موقعِ المشتقِ دلاليًا في اللسانِ

العربي، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُمِيتُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُعْتَمُونَ﴾ (البقرة: ٣)

أي: بالغائب، أو بالمغيب.

ب- المصدر على وزن (فاعل): قد تؤدي صيغةُ اسمِ الفاعلِ على وزن: (فاعل) دلالةً

المصدرية؛ بل إنهم يجعلون ذلك من قبيل صوغ المصدرِ على وزن: (فاعل)، من

ذلك<sup>(١)</sup>:

- الحاقَّة، الصَّاحَّة، العافية، نافذ، يقال: نَفَذَ الشَّيْءُ نَافِذًا: بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ.

- ومنه: (قارئ) في قولِ مالكِ بنِ الحارثِ بنِ تميمِ الهذلي:

شَنَاتُ الْعَفْرِ عَفْرَ بَنِي شَائِلٍ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِيئِهَا الرِّيحُ<sup>(٢)</sup>

أي: لقارئتها؛ ويلحقُ بهذه ما يستخدمُ في درجِ الكلامِ الاجتماعي من القولِ: خاصَّةً

بمعنى: خصوصاً.

(١) يرجع إلى: شرح ابن يعيش: ٦-٥٢، شرح الشافعية: ١-١٧٥.

(٢) شرح أشعار الهذليين: ١-٢٣٩، تهذيب اللغة: ٩-٢٧٣، شرح الفصيح: ٥٨.



ج- مصدر الثلاثي المضعف:

كل ما كان من باب المضعف الثلاثي فإن مصدره يجوز فيه: الفَعَالِ والفَعَالَةُ<sup>(١)</sup>. من ذلك: كَلَّ كَلَالًا وكَلَّالَةً، لَذَّ لَذَاذًا ولَذَاذَةً، جَلَّ جَلَالًا وجَلَّالَةً، ضَلَّ ضَلَالًا وضَلَّالَةً. كما أن: (فَعَلَّة) يكثر في مصادر المضعف، نحو: كِلَّة، قِلَّة، عِرَّة، ذِلَّة، شِدَّة، رِدَّة. مصادر: كَلَّ، قَلَّ، عَزَّ، ذَلَّ، شَدَّ، رَدَّ.

د- فُعَل: (بضم ففتح) مصدرًا من المعتل:

لم يأت المصدر على وزن: (فُعَل) من المعتل إلا في: سُرَى، هُدَى، نُقَى، بُكَى، نُهَى.

هـ- المصدر على وزن: (تَفْعَال) بكسر فسكون ففتح طويل:

لم يأت من المصادر على وزن: (تَفْعَال) إلا لفظتان: تَبَيَّان، تَلْقَاء؛ ولكن بالفتح جاء كثيرًا، نحو: تَطَوَّاف، تَجْوَال، وجاء منه من الأسماء كثير، نحو: تَمْسَاح، تَمثال.

و- المصدر على وزن فَعُول: (بفتح فضم طويل):

المشهور أن وزن: (فَعُول) فتح الفاء منه يجعله اسمًا، وبالضم تكون مصدرًا، لكنه جاء بفتح الفاء مصدرًا في كلمات محدودة، نحو: الوَلُوع، القَبُول، الوَضُوء، الطَّهُّور، وقيل: الوَقُود، وقيل: الوَزُوع، وقُرئ: لُغُوب.

ز- مجيء مصدر الثلاثي على وزن غير الثلاثي:

هل يمكن لنا أن نبحث في مصادر الثلاثي-وهي مسموعة- فنحدّد منها ما جاء على

مثال غير الثلاثي في المعاجم، ثم نربط بين ذلك ودلالة الجذر؟.

فمثلاً: المصدر من: (حَذَرَ) حَذَرًا وحِذَارًا، هل كان المصدر: (فِعَالًا)؛ لأن الحَذَرَ يحتاج إلى

طرفين: حاذر ومحذور منه.

(١) يرجع إلى: شرح الفصح: ٣٠.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ح- اختلاف دلالة المصادر من جذرٍ واحد:  
هل يمكن لنا من خلال البحث العلمي الجاد أن نقننَ لمجيء المصدر من جذرٍ واحد على صيغ متعددة؟

فمثلاً: عدا المصدرُ منه: عدواً، عدواناً، والفكرة مطروحة للبحث والباحثين في اللغة.

## ٦- في الأفعال:

## أ- من خواص الأفعال حلقية العين:

كل ما كان من الأفعال حلقى العين أو اللام وماضيه على مثال: (فعل) (يفتح ففتح) فإن مضارعه يكون مفتوح العين ومكسورها، والمفتوح أكثر، ذلك نحو: نَحَت يَنْحِت وَيَنْحِت...، ويحتاج ذلك إلى حصرٍ بحثي.

## ب- (انفعل) مطاوَعًا: لا يجيء: (انفعل) مطاوَعًا من: (أفعل) إلا ما جاء من:

- أَعْلَقَتِ الْبَابَ فَانْعَلَقَ، أَطْلَقَتِ الرَّجْلَ فَانْطَلَقَ.

- أَدْخَلْتُهُ فَانْدَخَلَ، أَجَلَّتُهُ فَانْجَالَ.

## ج- بين التعدي واللزوم:

- (أضاء): لازم مرة، ومتعد أخرى، تقول: أضاء محمدٌ الحجرة، أضاءت الحجرة.

- (اتَّبَع): بالتشديد يتعدى إلى مفعولٍ واحد.

- (اتَّبَع): يتعدى إلى مفعولين، تقول: اتَّبَعْتُ مُحَمَّدًا عَلِيًّا فِي دِرَاسَتِهِ، اتَّبَعْتُ مُحَمَّدًا فِي

دِرَاسَتِهِ.

## د- إتباع الأفعال المتعدية بحروف الجر:

بعضُ الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعولها قد تتعدى إليه بحرف الجر، ويكون ذلك لأداءٍ دلالي يتأتى بدخول حرف الجر، نحو: أمسكتُ الثوبَ، وأمسكتُ بالثوبِ. فالباء أدى معنى البعضية، أو شدة الإمساك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ



فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّرُونَ ﴿النحل: ٤٣: ٤٤﴾.

٧- الأبواب الصرفية التي تردُّ حرفَ العلةِ إلى أصله: الأبواب التي ترد الأشياء صرفياً إلى أصولها ثلاثة: التصغير، وجمع التكرير، والتثنية. هذا في الأسماء، تقول: حال: حويلة، أحوال، فتى: فتيان، باب: بويب، أبواب، عصا: عصوان.... إلخ.

٨- في التصغير:

أ- يبدو أن القاعدة في تصغير ما هو معتلُّ الآخر قلبُ حرفِ العلةِ إلى ياءٍ، وإدغامها في ياء التصغير.

تقول: فَتَى: فَتَى، عَصَا: عُصْبَة، هُدَى: هُدَى، هُدْيَة.

ب- ليس في المصغرات مؤنثٌ معنوي، وإنما ينقلبُ إلى مؤنثٍ لفظي بالتاء.

عنز = عُنْزَة. عين = عُنْبَة، أُذُن: أُذْيَة، يد: يُدْيَة.

٩- بين اسم المعنى واسم الهيئة:

- اسم الهيئة: ما كان له مكانٌ يمكنُ أن يحسَّ أو يوجد فيه. إنسان - حيوان - نبات...

- اسم المعنى: شيء مخلوقٌ لا يتحقق وجوده إلا من خلال ارتباطه بالزمن؛ ليبدلُ بهذه

الصيغة الجديدة على الإيجاد، علم، إيجاد، فعل، استمساك.

قد يتحول اسم المعنى إلى اسم ذاتٍ في نطاق الأسماء المحكية بالنقل.

١٠- التغيير في أصل الجذر لإحداث تغيير دلالي:

قد تنطق الكلمة فعلها الماضي نطقاً مشتركاً مع كلمة أخرى فيظنُّ أنهما كلمة واحدة

بدلالة واحدة، أو دالتين متشعبتين؛ لكن الأمر أو الخلاف يعودُ إلى الجانب الصرفي، ويظهر

في التغيرات الصرفية فيما يتشعبُ عن الكلمة من صيغ أخرى، فيكون الفرقُ الدلالي.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

من ذلك: (قلا)، فيه قلا مضارعُه: يقلو، ومصدرُه: قلوا، فيكون بمعنى شوى، ومنه: قلا اللحم قلوا.

وفيه: قلى، مضارعه: يقلى، ومصدره: قلى، فيكون بمعنى: أبغض، ومنه: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى: ٣)

## ١١- قد يميز المصدر لزوم الفعل الواحد وتعدّيه:

قد يكون الفعل لازماً ومتعدياً في سياق واحد، لكن ما يفرق بينهما هو المصدر. وبذلك لا يميّز اللازم من المتعدي إلا بذكر المصدر، أو بالرجوع إليه. ومنه:

- خسأت الكلب خسئاً، أي: أبعثته. خساً الكلب خسوءاً، أي: بعد، فالأول مخسوء، والثاني خاسئ.

- رجعت فلاناً رجعاً، ورجع فلانٌ رجوعاً، فالأول مرجوع، والثاني راجع.

- صددته صدأً، فهو مصدود، وصدأ هو صدوداً، فهو صاءً.

تلحظ أن مصدر اللازم كان على مثال: فَعُول، ومصدر المتعدي كان على مثال: فَعَل.

## من العلاقة بين الصرف والدلالة عند اللغويين:

يشير ابن جنى في كتابه الخصائص من خلال: (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)<sup>(١)</sup> إلى عدة أمور صرفية تربط بين مبنى الكلمة وما وضعت له من دلالة، من ذلك:

- (صر): لصوت الجندب، كأنهم توهموا في صوته استطالة ومدًا، فقالوا: صر، باختيار الصاد والراء المضعفة.

- (صرصر): لصوت البازي، كأنهم توهموا في صوته تقطيعًا، ويبدو ذلك من تكرير صوتي الصاد والراء على صيغة المضعف الرباعي المجرد.

(١) الخصائص ٢/١٥٢-١٥٧.



- المصادر التي جاءت على الفعلان: تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران، (الوثب صعدًا)، والغليان، والغثيان.
- المصادر الرباعية المضعفة: تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقة، والصعصة (التحريك والقلقلة)، والجرجرة، والقرقرة.
- مثال (الفعل) في المصادر والصفات: يأتي للسرعة، نحو: البشكى، والجمزي، والولقي.
- وزن (استفعل): إنما يأتي في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمراً، واستصرح جعفرًا.

ويفسر ذلك بأن الحروف في هذا الباب رُتبت على ترتيب الأفعال، جاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وُضعت للتماس والمسألة.

- تكرير العين في المثال: جعلوه دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسر، وقطع، وفتح، وغلق، ويفسر ذلك بأنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما، ومكونة بهما، فصارا كأنهما سياق لها، ومبدولان للعوارض دونها.

فلما كانت الأفعال دليلاً المعاني، كرزوا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل، فهذا أيضاً من مساوغة الصيغة للمعاني.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- إِتْبَاعُ اللامِ العَيْنِ: وذلك إذا كررت العَيْنُ لأداءِ مدلولِ المبالغةِ، في نحو: دَمَكَمَكَ، وصَمَحَمَحَ، وعَزَكَزَكَ (قوى غليظًا)، وعَصَبَصَبَ، وعَشَمَشَمَ. ويفسرُ ذلك بأنَّ الموضعَ للعَيْنِ، وإنما ضامَّتْها اللامُ هنا تبعًا لها، ولاحقةً بها.

ويقرنُ ذلك بما جاءَ للمبالغةِ في نحو:

- اخلُوقَ، واغشوشبَ، واغذوذَنَ، واخموَمَى، واذلُولَى، واقتوطَى.

وكذلك في الاسمِ في نحو:

- عثوثلَ، وغدوذَنَ، وخفِيدَدَ (السريعُ في وصفِ الظليمِ)، وعقنقلَ، وعبئبلَ: (الضخمُ الشديدُ)، وهجنجلَ.

- مضاعفةُ اللامِ للمبالغةِ: في نحو: عثُلَ، وصمُلَ، وقمُدَ، وحرقَ.

ويؤكدُ ابنُ جنى علاقةَ هذا التكريرِ بالمعنى حالَ ذكرِ ما ضَعَفَ للإلحاقِ من نحو: أفعنسسَ، واسحنككَ؛ حيثُ لا يكونُ التكريرُ لغرضِ التوكيدِ والتكريرِ؛ لأنَّ ذا إنما ضَعَفَ للإلحاقِ.

ويعلقُ ابنُ جنى على النوعينِ السابقينِ من الزيادةِ بأنَّ الزيادةَ في النوعِ الأولِ، وهو ما تكونُ فيه للمبالغةِ والتوكيدِ إنما هي طريقٌ معنويةٌ.

أما في النوعِ الثاني: وهو ما تكونُ الزيادةُ فيه للإلحاقِ إنما تكونُ طريقًا صناعيةً.

فوصفَ أحوالَ بناءِ الكلمةِ في النوعِ الأولِ بأنه من الطريقِ المعنويةِ، وهذا يوحي بربطِ الصيغِ، وما فيها من صنعةٍ لفظيةٍ، من تكريرِ وزيادةٍ، بالمعنى الذي أُخْتِيرَتْ له هذه الصيغةُ. وتكونُ الصيغةُ بهذه الزياداتِ علمًا لِمَا يأتي على مثالها من كلماتٍ، والعلاقةُ الرابطةُ بين المعنى وما صيغَتْ عليه من تكريرِ أصواتٍ أو زياداتٍ.

ويتلاءمُ مع هذه الفكرةِ ما ذكره ابنُ جنى تحت عنوان: "بابٌ في قوةِ اللفظِ لقوةِ المعنى"<sup>(١)</sup>، ويلحظُ في العنوانِ أن ابنَ جنى في هذا الموضعِ من: (الخصائصِ) يربطُ بين اللفظِ

(١) الخصائص: ٣/٢٦٤-٢٦٩.



والمعنى، وباستقراءنا للباب نلاحظ أن قوة اللفظ لديه تُبنى على فكرة المبنى وما يعنيه، إذ يجعل بعض الصيغ الصرفية تدلُّ على معنى أقوى من الأخرى.

وهو في هذا الموضع يعرض أربع صيغ صرفية:

• **فَعَلَ، وَأَفْعَوْلَ: (بضم العين في الأولى).**

- نحو: حَسَنَ، وَاحْشَوْشَنَ، فَمَعْنَى: حَسَنَ دُونَ مَعْنَى: احْشَوْشَنَ، وَيَعْلَلُ لَذَلِكَ بِتَكَرُّرِ الْعَيْنِ وَزِيَادَةِ الْوَاوِ.

- وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَعْشَبَ الْمَكَانَ، فَإِذَا أَرَادُوا كَثْرَةَ الْعُشْبِ فِيهِ قَالُوا: اعْشَوْشَبَ، وَمِثْلُهُ: حَلَا وَاحْلَوْلَى، وَخَلَقَ وَاخْلَوْلَقَ، وَغَدَنَ وَاغْدَوْدَنَ.

• **فَعَلَ وَافْتَعَلَ (بفتح العين في الأولى):**

- نَحْو: قَدَرَ وَاقْتَدَرَ، فَاقْتَدَرَ أَقْوَى مَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: قَدَرَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَلِمًا فَاخَذْنَا مِنْهُمُ اخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ (القمر: ٤٢)، فَمُقْتَدِرٌ هُنَا أَوْفَقُ مِنْ قَادِرٍ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَوْضِعُ لِنَفْخِيمِ الْأَمْرِ وَشِدَّةِ الْاِخْذِ.

وَمِنْهُ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (٢٨٦).

• **فَعَالٍ (بضم الفاء وتضعيف العين):**

يَقُولُونَ: رَجُلٌ جَمِيلٌ، وَوَضِيءٌ، فَإِذَا أَرَادُوا الْمَبَالِغَةَ فِي ذَلِكَ قَالُوا: وَضَاءٌ، وَجَمَالٌ، فَزَادُوا فِي اللَّفْظِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَزِيَادَةِ مَعْنَاهُ. وَمِنْهُ: حَسَنٌ وَحُسَانٌ.

وَيُرْبِطُ ابْنُ جَنِي تَضْعِيفَ الْعَيْنِ فِي ذَلِكَ بِتَضْعِيفِهَا فِي صَيغَةٍ: (فَعَلَ)، مِثْلُ: قَطَّعَ، وَقَوَّمَ، وَمَوَّتَّتِ الْإِبِلُ، وَفِي الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِوَصْفٍ، نَحْوُ: قُبَّرَ: (جَمْعُ قُبْرَةٍ)، وَثَمَّرَ: (جَمْعُ تَمْرَةٍ، وَهُوَ طَائِرٌ أَصْغَرُ مِنَ الْعَصْفُورِ)، وَحُمَّرَ: (جَمْعُ حَمْرَةٍ، وَهُوَ طَائِرٌ).

وَمَا يَلْحَقُ بِالصِّفَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ: حُطَّافٌ: (فَهُوَ مَوْضِعٌ لِكثْرَةِ الْاِخْتِطَافِ بِهِ). وَيُرْبِطُهُ كَذَلِكَ بِمِثْلِ: سَكَّيْنٌ، فَهُوَ مَوْضِعٌ لِكثْرَةِ تَسْكِينِ الذَّابِحِ بِهِ، وَكَذَلِكَ: الْبِرَّازُ، وَالْعَطَّارُ،

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

والعَصَّار: (فهي لكثرة تعاطى هذه الأشياء، وإن لم تكن مأخوذةً من الفعل)، وكذلك: النَّسَّاف، لطائرٍ يكثرُ نسفه بجناحيه. والخَضَّاري، للطائر، وقيل له ذلك لكثرة خضرته. والحَوَّاري لقوة حوره، وهو بياضه. وكذلك: الرُّمْل والرَّمَيْل والرُّمَال، إنما كُرِّرَتْ عينه لقوة حاجته إلى أن يكونَ تابعًا وزميليًا.

## • فَعَال: (بضم الفاءِ وتحريكِ العينِ بالفتحةِ الطويلة).

نحو: طُوَال، وعِرَاض، فهما أبلغُ معنَى من طَوِيل، وعَرِيضٍ، وكذلك: خُفَاف أبلغُ من خَفِيف، وقَلَال من قَلِيل، وسُرَاع من سَرِيع، ويربطُ ابنُ جنِي بين الصيغتين والمعنى بأنه: وإن كانت: (فَعَال) أخت: (فَعِيل) في بابِ الصفةِ، فإنَّ فَعِيلًا أخصُّ بالبابِ من فَعَال، ألا تراه أشدَّ انقيادًا منه، تقولُ: جميلٌ، ولا تقولُ: جَمَال، فلمَّا كانت: (فَعِيل) هي البابِ المطردُ وأريدت للمبالغةِ، عُدِلت إلى فَعَال، فصارعت فَعَال بذلك فَعَالًا، بدونِ تضعيفِ العينِ في الأولى، وبتضعيفِها في الثانيةِ، والمعنى الجامعُ بينهما خروجُ كلِّ واحدٍ عن أصله، أما فَعَال: (بتضعيفِ العينِ) فبالزيادةِ، وأما فَعَال: (بدونِ تضعيفِ العينِ) فبالانحرافِ به عن فَعِيل.

وابنُ جنِي فيما سبق ربط بين الصيغةِ أو المبنى وبين المعنى، فجعلَ تضعيفَ العينِ دليلًا على المبالغةِ، ومثله الانحرافُ عن الصيغةِ الأصليةِ. ونجعلُ من ذلك ما ذكره ابنُ جنِي من أنَّ ازدحامَ الدالِ، والتاءِ، والطاءِ، والراءِ، واللامِ، والنونِ، إذا مازجتهم الفاءُ على التقديمِ والتأخيرِ، فأكثرُ أحوالها ومجموع معانيها، أنها للوهنِ والضعفِ ونحوهما<sup>(١)</sup>.

تلك الملحوظةُ في بناءِ الكلماتِ وما تدلُّ عليه من معانٍ لا تندرجُ تحت الصيغةِ والمعنى، وإنما تكونُ في مقابلةِ اجتماعِ الأصواتِ لمعنى معينٍ، ولكنها لا تفسرُ على أساسِ طبيعةِ الأصواتِ للمعنى، ولهذا جعلتها في هذا الموضعِ، ويذكرُ في ذلك ابنُ جنِي الكلماتِ:

الدالفُ: (للشيخِ الضعيفِ)، والشيءُ التالفُ، واللطيفُ، والظليْفُ: (وهما للأخذِ بغيرِ ثمنٍ)؛ حيثُ لا يكونُ له عصمةُ الثمينِ، والطنْفُ: (لما أشرفَ خارجًا عن البناءِ، وهو إلى الضعفِ)،

(١) يُرجع إلى: الخصائص ١٦٦/٢-١٦٨.



والنَّطْفُ: (العيب)، والدَّنْفُ: (المريض)، والتتوفُّة: (لأنَّ الفلاةَ إلى الهلاك)، والترَّفَةُ: (لأنها إلى اللين والضعف)، والطرفُ: (فالطرفُ أضعفُ)، والفردُ: (فالمفردُ إلى الضعفِ والهلاك)، والفَرْتَنِي: (الفاجرة)، والفراثُ: (الماءُ العذب، وإذا عَذَبَ الشيءَ مِيلَ عليه ونيلَ منه)، والفَنُورُ: (الضعفُ)، والرَّفْتُ: (للكسر)، والرَّدِيفُ: (لأنه ليس له تمكُّنُ الأولِ)، والطَّفَلُ: (لضعفه)، والطَّفَلُ: (للرخصِ)، والتَّغْلُ: (للريحِ المكروهةِ)، والدِفلِي: (لضعفه)، والدَفْرُ: (للتثنِ)، والفَلْتَةُ: (لضعفِ الرأي)، وفَنُّنُ المِعْزَلِ: (لأنه تثنٍ واستدارةٌ، وذلك إلى وهي وضعْفَةٌ)، والفَطْرُ: (الشق، وهو إلى الوهن).

وفكرةُ ابنِ جنِي وإن كان مبالغًا فيها فإنه ليس في كلِّ جوانبِها. ولا جدالَ في أنَّ الفتلَ -مثلاً- إنما يكونُ للتقويةِ، لا إلى الوهنِ والضعفِ.

وأنبه في هذا الموضعِ إلى فكرةِ ابنِ فارسٍ في نحتِ الكلماتِ الرباعيةِ والخماسيةِ؛ حيثُ يقسمُه إلى ثلاثةِ أقسامٍ<sup>(١)</sup>:

- ١- نحتٌ عن طريقِ الإدماجِ بين كلمتين، فتحت منهما كلمةً واحدةً، تكونُ آخذةً جميعًا منها بحظ.
- ٢- نحتٌ عن طريقِ زيادةٍ، وهو ما يجيءُ على الرباعي، وهو من الثلاثي، لكنهم يزيدون فيه حرفًا لمعنى يريدونه من مبالغةٍ.
- ٣- أما الثالثُ فهو ما وُضِعَ وضعًا.

والنوعانِ الأولُ والثاني هما اللذان يلائمان الجانبَ الصرفي؛ حيثُ ترجعُ الكلمةُ المنحوتةُ في النوعِ الأولِ إلى أصلِ المعنيين في الكلمتين المنحوتِ منهما.

فالبعتقةُ: (خروجُ الماءِ من الحوضِ) من: بعق: (تفتح)، وبتق، وبتحتر: (تبديدُ الشيءِ) من: البحث، والبتر. والبزقش: (طائرٌ) من: رقس، وبترش: (اختلافُ اللونين)، والبزجد: (كساءٌ

(١) يُنظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣٢٨/١-٣٢٩، ٣٣٢.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

مخَطَّطٌ) من: البجاد: (وهو كساء)، والبُرْد، وتَلَطَّح: (إذا ضرب بنفسه الأرض) من: بطح، وأبَلط: (إذا لصق ببلاط الأرض)<sup>(١)</sup>.

وهكذا يستمرُّ ابنُ فارسٍ في مقاييسه يرجع المعنى الواحدَ إلى معنيين متقاربين، وهو يجمعُ بينهما، والأصلُ في ذلك الجمعُ بين شيءٍ من أصواتِ اللفظين المقابلين للمعنيين في اللفظِ المنحوتِ.

أما المعنى الثاني فيكونُ بزيادةٍ على الأصلِ الثلاثي، وهذه الزيادةُ تدلُّ على معنى مضافٍ إلى المعنى الأصلِ، فهو مقابلةٌ بين الأصلِ والزيادةِ في الأصواتِ والأصلِ والزيادةِ في المعنى.

وليس لطبيعةِ الأصواتِ تحليلٌ لغويٌّ في إحداثِ المعنى المقابلِ. فالبلعومُ، وقد تكونُ البلعمُ، أصلُها: (بلع)، وزيدت الميمُ عليها لجنسٍ من المبالغةِ في معناه، ومن هذا القبيل: ابنم، زرقم.

ويظل ابنُ فارسٍ يبيِّنُ اللفظَ ومدلوله، ويبينُ أصله الثلاثي ومدلوله، ثم يذكرُ حرفَ الزيادةِ دون توضيحٍ لمُدلولِ الزائدِ فيه، ولكنه يفهمُ من معاني الرباعي في هذا القسم أنه للمبالغةِ في المعنى الأصلي<sup>(٢)</sup>.

فالبرجمةُ، غلظُ الكلامِ، والراءُ زائدةٌ، وإنما الأصلُ: البَجْمُ: (السكوتُ من عِي أو هيبية).

ويَلَسَمَ الرجلُ: كَرِهَ وجهه، فالميمُ فيه زائدةٌ، وإنما هو من المبلِسِ، وهو الكئيبُ الحزينُ المنتدمُ.

والبحظلةُ: (القفزُ قفزانِ اليربوعِ)، فالباءُ زائدةٌ، والحاضِلُ الذي يمشى في شقه.

(١) يُنظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ١/٣٣١-٣٣٢.

(٢) يُرجع إلى السابق ١-٣٣٢ وما بعدها.



يلحظ أنَّ كلَّ كلمةٍ لها ما يقابلها من مدلولٍ خاصٍّ بها، هذا إلى جانبِ مراعاةٍ معنى المبني.

لكنني أنبئه إلى ما يأتي:

بعضُ المجموعاتِ الاسميةِ تخرجُ عن القاعدةِ العامةِ السابقةِ لمدلولِ الكلماتِ، ومنها:

- أسماءُ الإشارةِ: حيثُ تُستعملُ لأداءِ مدلولِ الإشارةِ إلى مشارٍ إليه، إذن فهي ليس لها مدلولٌ خاصٌّ بها، وإنما يكونُ مدلولها مستمدًّا مما أُشيرَ إليه بها. ولذا فإنه يلزمها إيضاحٌ لما تشيرُ إليه، فهي مبهمَةٌ من أجلِ حاجتها إلى هذا الإيضاحِ، وبسببِ أنها يمكنُ أن تنتقلَ بين كلِّ المدلولاتِ، فكلُّ الأشياءِ يمكنُ أن يشارَ إليها بها.
- الضمائرُ: فهي ليس لها مدلولٌ في ذاتها، وإنما يكونُ مدلولها في غيرها فيما تعودُ عليه من أسماءٍ، وإنما تُستعملُ في الكلامِ للتكنيةِ.
- الأسماءُ الموصولةُ: إذا احتسبتْ بألفاظها، فإنها لا تدلُّ على شيءٍ، وإنما تكتسبُ مدلولها مما يُذكرُ بعدها من صلةٍ، سواءً أكانت جملةً، أم شبه جملةً.

وهذه المجموعاتُ الاسميةُ<sup>(١)</sup> يكونُ مدلولها متعلِّقًا بالجانبِ التركيبي؛ حيثُ يحتاجُ مدلولها إلى أكثر من كلمةٍ.

- الأعلامُ: ألفاظُ الأعلامِ التي تُطلقُ على أعلامِ البشرِ، والأماكنِ، أو المواضعِ، والبلدانِ والحيواناتِ إلى غيرِ ذلك في معظمها تكونُ أسماءً منقولةً، وأقصدُ بالنقلِ هنا عدمَ الاختصاصِ، أي أن الاسمَ العلمَ يكونُ مأخوذًا من: صفةٍ أو اسمٍ آخرَ، أو علمٍ آخرَ، أو مشتقٍّ، أو فعلٍ، أو مركبٍ إضافيٍّ أو إسناديٍّ أو مزجيٍّ أو غيرِ ذلك.

فلا توجدُ العلاقةُ القويَّةُ الرابطةُ بين اللفظِ اللغويِّ ومدلوله، أي: ما يُطلقُ عليه، فليس ما يُسمَّى بحسنٍ يكونُ حسنًا في كلِّ أحواله وهكذا.

(١) هذه المجموعاتُ الاسميةُ: أسماءُ الإشارةِ، والضمائرُ، والأسماءُ الموصولةُ معالجةً من حيثُ هذا الجانبِ في بحثٍ بعنوان:

(الإبهام والمبهمات في النحو العربي) للمؤلف.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

"ولقد جاء في العبارة المأثورة لجون ستيوارت من أن أسماء الأعلام تُنبئ، ولكنها لا تعنى، فهي تعين الأفراد، وتدلُّ على شخصياتهم، إنها تُخبرك مَنْ هُمْ حاملوها، ولكنها لا تعطي أية معلومات خاصة بهم، إنها لا تعدو أن تكون علاماتٍ أو وسائلٍ للتعريف على الشخصية، ويمكنُ مَقرنتها -من حيثِ الوظيفة- بخطوطِ الطباشير التي كان يصنعها لصوصُ ألف ليلةٍ وليلةٍ للتعرف على ضحاياهم المقبلة من المنازل التي كانوا يرغبون في السطو عليها"<sup>(١)</sup>.

- الأفعال: يُفهم من بعضِ النحاة أنَّ الفعلَ يدلُّ بما صيغَ عليه من أصواتٍ على عمومٍ أو خصوصٍ. يذكرُ السهيلي: "أنَّ الفعلَ يدلُّ على الفاعلِ بعمومه أو خصوصه، نحو: فعلَ زيدٌ، وعملَ زيدٌ، وأما الخصوصُ فنحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، ولا تقول: فعلَ زيدٌ عمرًا، إلا أن يكونَ الفاعلُ هو الباري سبحانه"<sup>(٢)</sup>.

العلاقة بين الفعلِ والفاعلين والفعلِ والمفعولين دلاليًا في اللغة العربية تحتاج إلى دراسةٍ جادة. فليست كلُّ الأفعال تتلاءم تركيبياً دلاليًا مع كلِّ الأسماء، وكذلك النقيض، والفكرة مطردة مع الأفعال والمفعولين. هذا إلى جانب ما ذكرناه من دلالة الزوائد في الأفعال.

وعلينا أن ننبة إلى أن بعضَ النحويين يذكرون أنَّ صيغةَ الفعلِ بمفردِها تدلُّ على فاعلٍ عامٍّ ومفعولٍ عامٍّ، فإننا إذا قلنا: ضربَ، فإنها تدلُّ على: ضاربٍ ومضروبٍ<sup>(٣)</sup>.

ولكنه يجبُ ألا نفهم من الفعلِ السابقِ إلا مدلول: إحداثِ ضربٍ، أو وقوعِ ضربٍ، إلا أنه من حيثِ المعنى العامُّ أو المعنى الاجتماعي فإنه يُفهمُ أنَّ كلَّ فعلٍ له فاعلٌ ومفعولٌ بواسطةٍ أو بدونها، وبالتالي يستلزمُ أي فعلٍ وجودَ زمانٍ ومكانٍ وعلَّةٍ إلى غير ذلك، وبه فإنَّ الفعلَ يتضحُ دلالاته مما يتعلَّقُ به من كلماتٍ في الجملة المُنشأة.

(١) أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة: د. كمال بشر ٦٨.

(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي: ٣٨٧.

(٣) السابق ٣٨٨.



- الحروفُ: قسمٌ كاملٌ من أقسامِ الكلمةِ الثلاثة، وهو قسمُ الحروفِ، يجعلون تعريفَ مصطلحِه: ما دلَّ على معنى في غيره، ولكنهم في الوقتِ ذاته يُقرون كلَّ حرفٍ بما يدلُّ على معنى عامٍّ وظيفي.

ومهما اجتمعت آراءُ النحويين واللغويين على هذا الاتجاه؛ فإنه مما لا جدالَ فيه أن كلَّ حرفٍ له مدلولُه الخاصُّ به، فالفاءُ تدلُّ على الترتيبِ والتعقيبِ، أما: (ثمَّ) فإنها تدلُّ على الترتيبِ والتراخي، و: (لا) تفيدُ النفي، وهذا مع استثناءِ أحوالِ تناوبِ الحروفِ محالًّا بعضها. ولهذا فإنَّ كتبَ معاني الحروفِ أو حروفِ المعاني تتعددُ من هذا الأساسِ الدلالي.

وتنقسمُ الحروفُ عند الزمخشري وشارحِ مُفصَّلِه<sup>(١)</sup> إلى مجموعاتٍ باحتسابِ الدلالةِ أو المعنى تارةً، وباحتسابِ الجانبِ النحوي تارةً، ولكنهما في حالِ احتسابِ الجانبِ النحوي يُقرنان الحرفَ بدلالته، فعندما يذكرُ الزمخشري حروفَ الجرِّ يُثبتُ: (من) ومعناها ابتداءُ الغاية، و: (إلى) تدلُّ على انتهاء الغاية، و: (حتى) تدلُّ على منتهي ابتداء الغاية، و: (في) تدلُّ على الظرفية والوعاء، و: (الباءُ) للإصاق، و: (اللامُّ) للاختصاص، و: (زُبُّ) للتقليل، و: (على) للاستعلاء، و: (عن) للمجازة، و: (الكافُ) للتشبيه، و: (مُدُّ ومُنذُ) لابتداء الغاية، و: (كي) للعلَّة والغرض، ويذكرُ واو القسمِ وباءُه وتاءُه، و: (حاشا) للاستثناءِ أو التنزيه والبراءة.

وعندما يذكرُ الحروفَ المشبهة بالفعل يُثبتُ: (إنَّ وأنَّ) لتأكيدِ مضمونِ الجملةِ وتحقيقه، و: (لكنَّ) للاستدراك، و: (كأنَّ) للتشبيه، و: (ليت) للتمني، و: (لعلَّ) لتوقعِ مرجو أو مخوف.

وعندما يذكرُ حروفَ العطفِ يُثبتُ:

- (الواو): لمطلقِ الجمع، و: (الفاء)، و: (ثمَّ)، و: (حتى) تقتضى الترتيبَ مع ذكرِ الفروقِ الدلاليةِ بينها، فالفاءُ ترتبٌ بغيرِ مهلة، أما ثمَّ فبمهلةٍ وتراخٍ، وقد تكونُ: (حتى) كالواو والفاءِ تُدخلُ ما بعدها فيما قبلها.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨-١٥٥، ٢/٩-٥٣.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- (أو): و: (إمًا) و: (أم)، تجتمع في أن الحكم المذكور مسندٌ بها إلى أحد الاسمين المذكورين لا بعينه، أما الأولى والثانية فتقعان في الخبر والاستفهام والأمر، ويكونُ الجواب ب: نعم أو لا.

- أما الثالثة فهي: متصلةٌ بمعنى: (أي) الموصولة، وهي المعادلة لهزمة الاستفهام. ومنقطعة، وهي التي انقطعت مما قبلها خبرًا كان، أو استفهامًا، إذ كانت مقدرًا بـ(بل). وبين: (أو) و: (أم) في هذا الموضع فروقٌ دلالية<sup>(١)</sup>.

- (لا) و: (بل) و: (لكن)، يكونُ ما بعدها مخالفاً لما قبلها. فأما: (لا) فتخرجُ الثاني مما دخل فيه الأول، و: (بل) للإضرابِ بنوعيه، و: (لكن) للعطفِ والاستدراكِ إذا دخلت عليها الواو، ولمجردِ الاستدراكِ إذا خلت من الواو.

وما العطفُ إلا معنًى قبل أن يكونَ بابًا نحوياً، ويتفرعُ منه معانى حروفه السابقة، كلُّ فرعٍ له معناه الخاصُّ به، وإذا ذكرت حروفُ النفي فإنها تشتركُ في هذه الدلالة العامة، وهي النفي، لكنَّ بين كلِّ حرفٍ نفي والآخر فرقاً دلاليًا من جانبٍ دلالي آخر.

فـ(ما) لنفي الحال، و: (لا) لنفي المستقبل، و: (لم) و: (لما) لنفي الماضي مع الفارقِ الدلالي بينهما من حيث انقطاع زمنِ النفي أو استمراره إلى زمنِ الحديث، وعدم توقع حدوثِ الموجبِ أو عدم توقعه.

و: (لن) لتأكيد ما تعطيه: (لا) من نفي المستقبل، و: (إن) بمنزلة: (ما) في نفي الحال.

وبعد ذلك نذكر:

- حروفُ التنبيه: (ها، وأما، وألا).
- حروفُ النداءِ بقسميها: ما هو للبعيد وما هو للقريب، وما يُستخدمُ منها للتفجعِ والندبة.
- حروفُ التصديقِ والإيجاب: (نعم، وبلى، وأجل، وجير، وإي، وإن).
- حروفُ الاستثناء: (إلا، وحاشا، وعداء، وخلا).

(١) عولجت هذه القضية في بحث: سواء في القرآن الكريم، دراسة لغوية للمؤلف.



- حرفي الخطاب: (الكاف والتاء).
- حرفي التفسير: (أي، أن)، والحرفين المصدريين: (ما، وأن).
- حروف التحضيض: (لولا، ولوما، وهلا، وألا).
- حرف التقريب: (قد) وما قد يخرج إليه من معانٍ أخرى من: التحقيق والتقليل.
- حروف الاستقبال: (سوف، والسين، وأن، ولا، ولن).
- حرفي الاستفهام: (الهمزة، وهل).
- حرفي الشرط: (إن، ولو)، إلى جانبهما: إذ ما ولولا، وأما في معنى الشرط.
- حرف التعليل: (كي)، وإلى جانبه اللام بأنواعها التعليلية.
- حرف الردع: (كلا).
- حرف الإنكار: (الكسرة الطويلة والهاء)، أو أن يوضع بين الاسم وهذه الزيادة: (نون).
- حرف التذكير: (حركة طويلة في نهاية الاسم ملائمة لما يتحرك به آخره).
- حرف الوقف والسكت: (الهاء)، وقد يكون الشين.
- حرف التوكيد: (النون ثقيلة وخفيفة).
- ثم (اللام): بمعانيها المتباينة، و: (التاء) التي تدلُّ على التأنيث، و: (التنوين) بمعانيه المختلفة التي يدلُّ عليها.

ويلحظ أن الحروف في قسمها الكبير تتخذُ المعنى الذي تشترك فيه عنوانًا لها.

ومنه نستنتج أن الحروف في اللغة العربية لها مدلولها الخاصُّ بها، وإن كان هذا المدلول لا يكتملُ إلا بما يُذكرُ بعدها، مثلها في ذلك مثلُ المبهماتِ، فالظروفُ لا تبيِّنُ إلا بما تضافُ إليه، وأسماءُ الإشارة لا تبيِّنُ إلا بالمشارِ إليه وهكذا.

#### من الصيغ الصرفية والدلالة:

يجبُ أن نشيرَ هنا إلى ما ذكره الدكتور تمام حسان من العلاقة بين الصيغ الصرفية والدلالة؛ حيثُ يثيرُ جانبَ المعنى الوظيفي العامِّ مقرونًا بالصيغِ الصرفيةِ في قوله: "الصيغُ

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

الصرفية باعتبارها نماذج لا كلمات لا يمكن أن تحمل من المعنى إلا المعنى الوظيفي العام الذي قلما يكون جامعًا أو مانعًا، ويندر أن يكون فيصلاً نهائيًا في التحليل.

أما أنه غير جامع فواضح من تعدد صيغ الاسم والفعل والوصف، بل تعدد صيغ الفرع الواحد من فروع هذه الأقسام، كتعدد صيغ المصدر والصفة المشبهة.... إلخ.

وأما أنه غير مانع فذلك أن الصيغة الواحدة قد تكون قالبًا يصب فيه أكثر من واحد من هذه الفروع.

انظر مثلًا إلى صيغة: (فعال) ترها من صيغ المصادر، كقتال وجهاد وصراع، ثم ترها كذلك من صيغ الأسماء، كغلاف وكتاب وسلاح....<sup>(١)</sup>.

والصيغة الصرفية مثال لا تؤدي جانبًا دلاليًا في الكلام المتصل إلا إذا مثلت كلمة به. وسأذكر في هذا الموضع من البحث بعض أمثلة لدراسة اللغويين العرب الأوائل لجوانب من الدلالات السابقة تكون هديًا للباحثين المحدثين.

مما يلحق بالصيغ الصرفية والدلالة تلك الحروف التي تلحق بالصيغة لتضفي إليها دلالة غير ما وضعت له مع هذه الصيغة في الأصول الصرفية؛ مع أن العربية قد ألغت هذا الأصل الصرفي مع هذه الصيغ.

فمثلًا: (الناء)<sup>(٢)</sup> تفرق في الصيغة بين المذكر والمؤنث، لكنها تلحق ببعض الصيغ ليس لذلك؛ ولكن لأداء دلالات أخرى، والصيغة بدونها توفق عليها صرفيًا للمؤنث.

- فقد تنتهي الصفة المشتقة بالناء، وليست فارقة بين جنس المذكر والمؤنث، أو بين صفة كل منهما، وإنما لتكون فارقة دلاليًا بين كونها فاعلة أو مفعولة، من ذلك: شاة أكل. فتكون كثيرة الأكل، فإذا دخلها الناء، فقلنا: شاة أكلة، كانت بمعنى المفعول، أي: مأكولة.

(١) مقالات في اللغة والأدب: ١٤٣.

(٢) يرجع إلى: التأنيث في اللغة العربية للمؤلف، ٨٣ وما بعدها.



- تدخل على الصفة الخاصة بالأنثى لا لتوثئتها؛ فهي مؤنثة بخصوصيتها لها، وإنما لتفرق بين هذه الصفة مطلقاً وكونها دالة على زمنٍ محددٍ، أي: أن تكون صفةً حادثةً الآن أو غداً أو غير ذلك، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرُؤُنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج ٢). فالمرضعة التي هي في حال إرضاعٍ ملقمةٌ تديها رضيعها، أما المرضع -بدون تاء- فهي المرأة من شأنها أن ترضع، وإن لم تباشره حال وصفها به<sup>(١)</sup>.
  - كما أنَّ التاء تلحق بالأعداد من ثلاثة وعشرة وما بينهما للفصل في المميّز بين ما هو مذكّر وما هو مؤنث.
  - وتدخل التاء لاحقاً بالاسم للتفرقة بين الواحد من الجنس ونوعه، وذلك في الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق -غالبًا-، نحو: تمرة وتمرّ، وردة وورد، نخلة ونخل، شعيرة وشعير، بطة وبط.
  - كما تلحق بالصفات للمبالغة أو زيادة المبالغة وتأكيدا، نحو: راوية، فزوقة، ملولة. وكذلك: نسابة، علامة، هيوية، مخدّامة: (كثير الفصل في الأمور).
  - وقد تلحق بالاسم لتأكيد تأنيثه، نحو: نعجة، ناقّة.
  - وقد تلحق الاسم لعوضٍ من حذفٍ فيه، نحو: (عدة، استقامة)، أو لتعريبه، نحو: (موازجة، جوارية)، أو لتأكيد تأنيث الجمع المكسر، نحو: ألوية، أرغفة، صبيّة، غلّمة، فُضاة، سَحرة، بَرزة، قِرْدة، دِبْكة، كما تدخل على المصادر، نحو: عاقبة، عافية.
- ولا جدال في أن اللغة العربية فرقت بين معاني الكلمات أو دلالاتها من خلال ما يُسمى بالصيغ الصرفية، وهي محدودة في الحقل الدراسي، ما بين أنواع الفعل من منظوراتٍ مختلفة، وأنواع الاسم من منظوراته المتباينة، وهذه تحتاج إلى تقنين أدقّ مما هو عليه.
- لكن هناك نوعاً من دراسات الصيغ لفظاً ودلالةً يحتاج إلى جهدٍ بحثي.

(١) ينظر: الكشاف ٢-٥٦.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

من ذلك:

- فِعَالَةٌ: (بكسر ففتح طويل): مثال لما يشتملُ على الشيء، نحو: غشاوة، عِمامة، عصابة.
- فُعَالَةٌ: (بضم ففتح طويل): مثال لما يسقط من الأشياء بفعل ما فيه، نحو: نُحَاطَةٌ: (بفعل النحت)، بُرَايَةٌ: (بالبرى)، بُرَادَةٌ: (بالبراد).
- صيغ المطاوعة.
- صيغ المصادر الثلاثية، وهي غير قياسية.
- صيغ معنى الثبوت وال لزوم.
- صيغ الفعل: فَعَلَ يَفْعُلُ، بضم العين في الماضي والمضارع. إلى غير ذلك من الصيغ الخاصة التي تحمل دلالات خاصة.

وقد نفيد في هذا المجال من خلال كتب الفصيح وما شاكلها.

من العدول الصرفي:

كلُّ لغةٍ تخضعُ لعدولٍ كثيرٍ من بنى كلماتها عن القواعدِ الصرفيةِ المطردة، وأذكرُ بأنَّ الصرفَ يقترنُ بالجانبِ الدلالي بالضرورة، فكلُّ صيغةٍ تتوجهُ إلى دلالةٍ معينةٍ متفقٍ عليه. وللعُدولِ الصرفي عواملٌ عديدةٌ لستُ في مجالِ بحثها ودراستها بقدرِ التنبيهِ إلى الظاهرة اللغوية، وبيانِ أثرها الدلالي. ومصطلحُ العدولِ قد يخرجُ إلى: المخالفة، أو الانزياح أو الخروج وكلها ذاتُ دلالاتٍ مقصودة.

وهاكم إشاراتٍ منها:

• من العدولِ الصرفي للتيسير اللغوي:

لا جدالَ في أنَّنا لا نستطيعُ أن نفرَّ من فكرةِ التسهلِ في الاستعمالِ اللغوي: إما للتيسيرِ على مستعملِ اللغة، وإما لطبيعةِ اللغةِ ذاتها في أصواتها وقواعدها البنيوية، وقواعدِ التركييبِ بها... إلخ. وإما لطبيعةِ مستعملِ اللغةِ وقدرتهِ المحدودةِ في أعضاءِ النطق، واستحضارِ الذاكرة... إلخ. وإما لثقافةِ المجتمعِ اللغوي التي تفرضُ عليه حدودًا في استعماله للغة، من نحو سيطرةِ فكرةِ زمنٍ معينٍ للاستشهاد، حدودِ القياس، مدى إيمانه بصحة ما لا يُسمعُ ولم يُورث من



بني لغوية يحتاج إليها، وإما لاختلاطه بمجتمعات لغوية مخالفة، وحدث ظواهر لغوية اضطروا لإقرارها والاعتراف بأكثرها على خلاف محدود... إلخ. وهذه تحتاج إلى بحث مقرون بالدلائل والبراهين والاستشهادات.

أشير إلى شيء من ذلك:

• من الجانب البنيوي:

- اسم المصدر:

يبدو أن وجود اسم المصدر في الاستخدام اللغوي إنما هو من قبيل التخفيف اللفظي؛ لذلك فإننا نجد أن أسماء المصادر تكون في الكلمات الشائعة الاستعمال، مثل: الكلام، السلام، العطاء، الوضوء، الطهر، الزكاة.

وهي أسماء مصادر للأفعال: كَلَّمَ، سَلَّمَ، أَعْطَى، تَوَضَّأَ، تَطَهَّرَ، زَكَّى.

ومصادرُها هي: تَكْلِيمًا، تَسْلِيمًا، إِعْطَاءً، تَوَضُّؤًا، تَطَهُّرًا، تَزْكِيَةً.

ومن ذلك ما جاء من المصادر على وزن: (فاعلة)، وقد نوهنا إليه في مواضع أخرى، من مثل: الصاخة، العافية، كافة.

ومنها -كما أرى- (خاصة)، فهي تؤدي معنى: (خصوصًا)، وهو مصدر: (خصّ). والأفكار في هذا الجانب عديدة متشعبة، ومنها ما هو متناثر في هذا المجموع من الدراسة والبحث، وتحتاج إلى تعميق بحث وتحليل.

• العدول الصرفي لأمن اللبس:

من وسائل حرص اللغة العربية على عدم الالتباس في مدلول المقصود من الكلم الخروج على القياس في البنية إلى البناء على غير الأصل، من ذلك تصغير: (عيد)، قياسه: عَوِيد؛ لأنه من: عاد يعود، لكن العربية تصغره على: عُنَيْد؛ كي لا يلتبس بعود الخشب مصغراً، إذ هو: عَوِيد.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## • الحذف المتوارث في بنية الكلمة:

قد يحدث حذف في بنية الكلمة العربية سادت عليه، وانتقلت به عبر الأجيال اللغوية، ليس لقواعد صرفية، ولكنه حذف متوارث. ونعطي أمثلة لهذا الحذف مقسمين إياه:

١- أسماء تحذف لامها دون تعويض: نحو: دم، يد، أخ، يعود المحذوف أثناء تثنيته، وجمعها مكسرًا، وتصغيرها، فيكون: دموان، أدماء: (أدماو)، دُمَى: (دميو)، يدان: (يديان)، أياد: (أيادي)، يديّة، أخوان، إخوة، أُخَي: (أخيو).

٢- أسماء تحذف لامها، ويعوض عنها بالتاء في نهايتها، نحو: سنة، ثبة: (الجماعة من الرجال)، قلة: (مصيدة معينة للطبي)، برة: (الحلقة توضع في أنف البعير، الخلال)، والأصل: سنو أو سنه، ثبو أو ثبي، قلو، برو أو بري.

٣- أسماء تحذف لامها ويعوض عنها بالألف في صدرها. فالتعويض عن المحذوف يكون بالمخالفة المكانية، نحو: ابن، اسم، است، والأصل: بنو، سمو، سته.

٤- أسماء تحذف فاؤها، ويعوض عنها بالتاء في نهايتها، أي: يكون التعويض عن المحذوف بالمخالفة المكانية، نحو: عدة، زنة، والأصل: وعد، وزن.

لكن هناك حذفًا أخرى تحدث بسبب الصنعة الصرفية، ويحدث عنها تعويض، نحو: استمالة، استعادة، إعادة، إفادة، والأصل: استمبال، واستعواد، إعواد، إفياد، والقضية برمتها تحتاج إلى بحثٍ أعمق وأشمل.

## • خروج الوحدة الصرفية من معناها الموضوعية له:

قد تخرج الوحدة الصرفية من المعنى الذي وضعت له؛ لتكتسب دلالةً أخرى، من ذلك: (كأن): الموضوعية في اللغة للتشبيه، وقد يذهب منها هذا المعنى، وتصير إلى معنى الخبر والتيقن، نحو: كأنني فعلت ذلك.



ومنه قولُ الشاعرِ :

كَأَنِّي حِينَ أُمْسَى لَا تَكْلُمَنِي      مَتِيماً يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً<sup>(١)</sup>

وقولُ الحارثِ بنِ خالدِ المخزومي :

وَأَصْحِحْ بَطْنُ مَكَّةَ مُفْشِعِراً      كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ<sup>(٢)</sup>

ويذكر ابنُ مالكٍ: "والصحيحُ أنْ كَانَ لَا يَفَارِقُهَا التَّشْبِيهُ"<sup>(٣)</sup>، ويذكرُ أَنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ لَا حِجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ فِيهِ يَتَبَيَّنُ بِأَدْنَى تَأْمَلِ، وَالثَّانِي يَخْرُجُ عَلَى أَنَّ هِشَامًا وَإِنْ مَاتَ فَهُوَ بَاقٍ بِيَقَاءٍ مِنْ يَخْلُفُهُ بِسِيرِهِ، وَأَجُودُ مِنْهُ أَنْ تَجْعَلَ الْكَافَ لِلتَّعْلِيلِ، فَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْأَمِّ.

#### • مخالفة القوانين الصرفية بالدلالة:

قد تخالف الصيغة بمجموع وحداتها القوانين الصرفية الدلالية، من ذلك:

- قد تجعل الهمزة الثلاثي المتعدي لازماً: الفعل الثلاثي المتعدي لوحدٍ إذا صُدِّرَ بالهمزة تجعله متعدياً لاثنتين، نحو: قرأ الكتابَ وأقرأه الكتابَ، فهمَ الدرسَ وأفهمه الدرسَ، لكنه في سياقٍ آخرَ تجعل هذه الهمزة الثلاثي المتعدي لوحدٍ لازماً، من ذلك: عرضَ، وأعرضَ. تقول: عرضَ محمدٌ عليه الأمرَ. فيكونُ متعدياً. أما قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ ( طه ١٢٤). فهي مزيدة بالهمزة؛ لكنه لازم.

- ومنه: نفضَ الرجلُ وعاءَهُ مِنَ الزَّادِ فَأَنْفَضَ، أي: أفنى زاده، وأنفضَ القومُ، أي: فنى زادهم، ومنه: كبيبته فأكبَّ.

(١) المحتسب: ٢-١٥٥، شرح ابن يعيش: ٤-٧٧، شرح التسهيل: ٢-٦٠. وفيه رواية: ذو بغية يتغى ما ليس موجوداً. ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليزيد بن الحكم الثقفي.

(٢) الاشتقاق لابن دريد: ١٠١، ٢٤٧، شرح التسهيل: ٢-٦٠.

(٣) شرح التسهيل: ٢-٧.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وقد تصلح الصيغة للتعدي واللزوم، نحو: أضاءَ محمدُ الحجرةَ، وأضاءت الحجرةُ.
- وقد يظلُّ الثلاثي اللزومُ بعد دخولِ الهمزةِ عليه لازماً، نحو: أسرعَ في مشيه، وأبطأَ في تقدُّمه، ومنه على الأرجح: فاضَ وأفاضَ.
- وقد يظلُّ لازماً؛ لكنَّ حرفَ الجرِّ المتعدي به يتغيرُ، نحو: فاعوا إلى الحقِّ، وأفاءَ اللهَ عليهم.
- ومن ذلك ما جاء من المصادر على وزن: (فاعل)، وقد نوهنا إليه في المواضعِ أخرى من مثل: الصاخَّة، الحاقَّة العافية.

## • اختلاف الصيغِ بنيويًا فاختلافها دلاليًا:

وليس نوعُ الصفةِ المشتقةِ الواحدُ يصبُ في التركيبِ دلالةً واحدةً لا يؤثرُ في الفرقِ بين كلماتها سوى الجذر، نحو: اسم الفاعلِ من: كتبَ، غيره من: سألَ، أو فهم... إلخ. لكنَّ دلالةَ الصفةِ المشتقةِ تختلفُ عن مثيلتها إلى جانبِ الخلافِ الجذري بتأثيرِ جانبِ الصيغةِ، فالفرقُ الدلالي بين اسمي الفاعلِ: الصَّالِحِ والمُصْلِحِ يؤكدُ ذلك.

فالصالحُ الذي يتصفُ بالصلاحِ لمجردِ الصفةِ، فعندما أقولُ: محمدٌ صالحٌ، أي: يتصفُ به. أما المصلحُ فإنه يدلُّ على أنه يُصلحُ غيره، وبذلك فإنه متصفٌ بالصلاحِ؛ إذن في صيغةِ المصلحِ صلاحٌ وزيادة. والفرقُ بينهما هو الفرقُ بين الفعلين: صلَحَ وأصلَحَ؛ حيثُ: (أصلَحَ) فيه: (صلَحَ) وزيادة تتمثلُ في التأثيرِ في غيره.

ونلاحظُ الفرقَ بين الاثنيْن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقَرْيَةَ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ (هود ١١٧)، و: ﴿وَأَدْخَلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل ١٩). والفرقُ بين الفعلين في: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (الرعد ٢٣). ﴿كَرَّرَ عَنْهُمْ سِتَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ (محمد ٢). وهو الفرقُ بين كلِّ من: فأهيم ومُفهِم، خَارِجٌ ومُخْرِجٌ، ناصِرٌ ومُنَاصِرٌ، سامعٌ ومُسْمِعٌ.

## • مُقَرَّنِينَ ومُقَرَّنِينَ:

- الأولى: جمعُ اسمِ مفعولٍ من مُضَعَّفِ العينِ: (قَرَّنَ).

- والأخرى: جمع اسم فاعلٍ من المزيد بالهمزة: (أقرن).
- والأولى: تدلُّ على الاجتماع والتجميع والتقييد، ومنه: ﴿وَأَخْرَجَ مُقْرِنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ (ص: ٣٨).
- والأخرى: تدلُّ على الإطاقة، من: أقرنه، أي: أطاقه، ومنه: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ (الزخرف ١٣)، وما كنا له مطيقين، أي: قادرين أن نكون قرناء له.
- كما أنه قد تخرج صيغة المصدر إلى معنى اسم الفاعل، من ذلك: العور مصدرًا بمعنى الغائر اسم فاعلٍ.

• قد تكونُ المفاعلةُ من الواحد:

المفاعلةُ توجبُ المشاركةَ بين اثنين، كالمحاكمة، والمضاربة، والمعانقة، ونحو: خاصم محمودٌ عليًّا، صادقُ الجدِّ حفيده، ساعدُ الصديقِ سائله، هذا هو القياسُ؛ لكنه يوجدُ في اللغة ما جاء على: (فاعل) من الواحد، نحو: عافاه اللهُ، قاتله اللهُ، عاقبتُ اللصَّ، طارقتُ النعلُ: (خصفت إحداهما فوق الأخرى).

ومما جاء من هذا العدولِ قولهم: فاجأني مفاجأةً، وعاليتُ الرجلَ<sup>(١)</sup>.

ومنه قولُ المتلمس:

فإلَّا تجلَّها يُعَالوك فوقها      وكيف توقَّى ظهرَ ما أنت راكبه<sup>(٢)</sup>

• قد تخالفُ البنيةُ قواعدَ الإسنادِ إلى الفاعلِ أو المفعول:

تفرضُ الدلالةُ بنيةً معينةً في الفعلِ حينَ استخدامه من البشرِ، فيكونُ مبنياً للمجهولِ، أو لما لم يُسمَّ فاعله، ليس إرادةً لما يكونُ عليه البناءُ للمجهولِ من معانٍ أو أغراضٍ؛ ولكن لأنَّ الدلالةَ أو العلاقةَ بين الفعلِ وما أسندَ إليه ليست علاقةً فاعليةً، وإنما هي مفعولية.

(١) يرجع إلى: شرح الفصح، ٦٧.

(٢) ديوانه: ١٩٧، إصلاح المنطق: ١٤٥، جمهرة الأمثال: ٢-١٥٤، المستقصى: ٢-٢٢٦، تهذيب إصلاح المنطق ٣٦٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

من ذلك: عُمِّرَ فلانٌ يُعَمَّرُ، ولكن يُقالُ: عمَّرَه اللهُ. زُكِمَ أنفُه. اضطرَّ إلى فعلٍ كذا. وقد يُقالُ: اضطرَّته الظروفُ إلى....

ومنه<sup>(١)</sup>: زُهي الديكُ: (انفَش ريشُه)، زُهي علينا: (تَكَبَّرَ)، عُنِيَ فلانٌ بحاجتِكَ: (اهتَمَّ)، حَمَّ: (أصابته الحمى)، سَلَّ: (أصابه السلُّ)، جُنَّ عقلُه: (استترَّ وغاب)، عَمَّ الهلالُ، أو الخبزُ: (احتجب أو استعجم)، فُلِحَ: (أصابه الفالجُ)، أغمى عليه: (غشى)، شَدَّ: (دهش وتحيَّرَ)، ائْتَقَعَ أو ائْتَقَعَ لوئُه: (تغيَّرَ).

## • ما لفظه يخرج عن قوانين الجمع وهو دالٌّ عليه:

من أنواع الخروج على قوانين الصوغ ما كان لفظه الواحد، وهو دالٌّ على الجمع، وهو ما ينحصر في أسماء الجمع والجنس الجمعي والإفرادي.... إلخ.

• ويثبت المرزوقي<sup>(٢)</sup> أن هذه الألفاظ لها ثلاث أحوال:

- ما صيغ للقليل بخاصة: أي: ما كان لأدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة، من هذه الألفاظ: نفر، رهط، نود.

- ما يراد به عدد معلوم، ومنه:

❖ صِرْمَةٌ: القطعة من الإبل من العشرين إلى الثلاثين، وقيل: ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو إلى الخمسين.

❖ صِدْعَةٌ: القطعة من الإبل تبلغ الستين.

❖ هَجْمَةٌ: ما بين الثلاثين إلى المائة من الإبل، أو ما بلغت الأربعين فما زاد، أو السبعين إلى المائة، أو التسعين إلى المائة.

❖ هُنَيْدَةٌ: المائة من الإبل.

❖ عَرَجٌ: ما بلغ الثمانين إلى التسعين من الإبل، وقيل: ما بلغ الخمسين والمائة وفوق ذلك، وقيل: الخمسمائة إلى الألف.

(١) ينظر: شذا العرف: ٥٣.

(٢) أمالي المرزوقي: ٢٠١ وما بعدها.



- ما يراذ به التكثر: ومنه: قوم، نساء، الجامل، الباقر، الضئيل.
- الخروج عن المعنى الدلالي للقاعدة الصرفية الشائعة:
- مما يشيع في قواعد بناء الكلمات أن الزيادة في المبني يتبعها زيادة في المعنى، فالفعل: (صرصر) أقوى في المعنى من: (صتر).  
لكن قد يكون مثل هذا البناء معبرًا عن دلالة أقل مما عليه الثلاثي، من ذلك: تجفجف الشيء: إذا جفَّ بعضه وبقي بعضُ نُدُوْتِه.

- العدول في بناء الصفة:

- ومن مجيء الصفة على غير قياس، أو على قياس الفعل، ولا يتكلمون بفعالها<sup>(١)</sup> قولهم: رجل أظفر: للطويل الأظفار، وأعين: للكبير العين، وأعناق: للطويل العنق، ورجلٌ أشعر: للطويل الشعر، وكبش أصوف.
- وقد يكون في اللغة أفكارٌ أخرى وظواهرٌ لغويةٌ أخرى تتضوي تحت هذه الفكرة الكلية؛ لكن هذا نفتت لأفكار الباحثين وعقولهم لما في اللغة من ظواهر تستحق البحث والدراسة.

• من الانحراف البنيوي الدلالي:

- قد تتحول الكلمة في تراكيب معينة وبمساعدة الحرف الملازم لها في تركيبها لخصوص ما قبلها قد تتحول عن صيغتها ودلالاتها إلى تقديرٍ صيغي آخر.
- وقد يؤدي ذلك إلى نقلها مع ما يترابط معها إلى اكتساب سماتٍ في التركيب ليست أهلًا لها، وليست من سماتها اللغوية.

- من ذلك الفعلُ أو الجملةُ الفعليةُ، يمتنع الإخبارُ عنه، أو أن يسندَ إليه؛ إذا أُريدَ به تمامٌ ما وُضِعَ له من دلالةٍ على الحدثِ والزمانِ، أما إن أُطلقَ وأريدَ به مطلقَ الحدثِ المدلولِ عليه ضمناً على الاتساعِ؛ كان كالاسمِ يُصافُ إليه، ويُسندُ إليه.

(١) أمالي المرزوقي: ١٠٥.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

يبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: 6). (أنذرتهم): وما عطف عليه بـ (أم) جملة فعلية، والجملة لا تصحّ للإسناد إليها، سواءً من طريق الابتدائية أم الفاعلية، لكننا نجد في هذا التركيب: (سواء) مصدر، يحتمل موقعين إعرابين:

أولهما: أن يكون خبر: (إن)، ولأنه مصدر بمعنى: (يستوى)؛ فإنه يجوز أن يعمل عمل الفعل، فيكون الواقع في معنى الاستواء أو السواء فاعلاً، وهو جملة فعلية مصدرية بالهمزة، ومعطوف عليها أخرى منفية بواسطة: (أم)، وهو الحرف المخصص لهذا النوع من التركيب والدلالة، ومنه: كانت الجملة الفعلية في هذه السمات اللفظية فاعلاً مسنداً إليه معنى السواء، وأجيز ذلك؛ لأن: (أنذرتهم) وما بعده في قوة التأويل بمفرد، تقديره: سواء عليهم الإنذار وعدمه.

والآخر: أن يكون خبر (إن): "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ" بتقديرها جملة اسمية، المبتدأ فيها: (سواء)، والخبر: (أنذرتهم أم لم تنذرهم)، بتقدير التأويل بمفرد، ويجوز العكس، أي: (سواء) خبر مقدم، والمبتدأ المؤخر: (أنذرتهم) وما بعدها.

وفي هذه التقديرات تكون جملة: (لا يؤمنون) خبرًا ثانيًا لـ (إن)، أو حالًا، أو مستأنفة. ويجوز أن نجعل: (سواء أنذرتهم) في التقديرات الثلاثة السابقة اعتراضية، فتكون جملة: (لا يؤمنون) خبر: (إن).

وأنت ترى أن الجملتين بعد: (سواء) قد أولتا بالمصدر: (إنذارهم وعدم إنذارهم)، وإنما عدل عن ذكر المصدر إلى ذكر الفعل في مثل هذا التركيب لحسن دخول الهمزة و: (أم) عليه لتقرير معنى الاستواء؛ حيث جردتا عن معنى الاستفهام لأداء مجرد دلالة الاستواء.

ويجعل من ذلك إضافة الجملة إلى الاسم، فيكون في قوة تأويلها بمفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ جَنَّةٌ تَبْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ



وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزَ الْعَظِيمَ ﴿ ( المائدة: ١١٩ ) .

ومنه قولُ النابغة الذبياني:

على حين عاتبت المشيبَ على الصِّبا      وقلتُ ألمَّا أصحُّ والشيبُ وازعُ<sup>(١)</sup>

يذكرُ سيبويه: "كأنه جعل: (حين) و: (عاتبت) اسمًا واحدًا"<sup>(٢)</sup>.

كما يكونُ من ذلك وقوعُ الجملةِ نائبَ فاعلٍ بعد القولِ المبني للمجهولِ، أو لمَّا لم يُسمَّ فاعلهُ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُسَيِّدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ ﴾ (البقرة: ١٣).

ومن قبيلِ انحرافِ الحروفِ عما وضعت له تجرُّدُ حروفِ النداءِ عن الطلبِ، وإفادتها معنى التخصيصِ في قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، والقول: أنتم -أيها العرب- في حاجةٍ إلى نبيِّ شردمةٍ من الحكامِ تسبحُ ضد تيار التوحدِ العربي.

#### • بين المصدر المؤول والمصدر الصريح:

المصدرُ الصريحُ كلمةٌ واحدةٌ اسمٌ يدلُّ دلالةً واحدةً يجمعُ مفرداتها اسمُ المعنى، لكنَّ المصدرَ المؤولَ تركيبٌ إفراديٌ يحلُّ محلَّ المصدرِ الصريحِ في معظمِ مواقفه في الجملةِ، ويحلُّ محلَّه في دلالاته الأساس التي وُضِعَ لها في اللغةِ، لكنه يضيفُ إليها دلالاتٍ أخرى بالعدولِ عنه إلى التركيبِ الإفراديِّ بالمصدرِ المؤولِ، وهذه الدلالاتُ بينها اشتراكٌ في كلِّ تراكييبِ المصدرِ المؤولِ وبينها كذلك افتراقٌ. وهذه تحتاجُ إلى دراسةٍ بحثيةٍ جادةٍ.

(١) يرجع إلى: الكتاب: ٢-٣٣٠، شرح ابن عييش: ٣-١٦، ١-٨١، ٤-٩١، ٨-١٤٦، شرح ثذور الذهب: ٧٨، شرح

التصريح: ٢-٤٢، الصبان على الأشموني: ٢-٢٥٦، ٣-٢٢٦، ٤-٨.

(٢) الكتاب: ٢-٣٣٠.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

لكنَّ هناك فروقًا لفظيةً وأخرى معنويةً بين المصدرِ الصريحِ والمصدرِ المؤولِ، وقد عرض النحاة<sup>(١)</sup> لمعظمها، منها:

- دلالة المصدر الصريح على الحدث مجردًا، أما المصدر المؤول فإنه يجمع إلى جانب الحديثية الدلالة على زمان الحدث بدلالة زمان الفعل المستخدم.
- دلالة المصدر المؤول على تعلق الحكم بالحدث نفسه، لا بحالة من أحوال عارضة، كسرعته، أو بطئه، أو غير ذلك، تقول: أن تفهم شاهدك، وأن تناقش إسهامك. ومنه: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ. وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٤).

ولكنك تقول: "فهمك سريع"، مناقشتك مفيدة، صومك كامل"، لكنك لا تستطيع أن تضع المصدر المؤول موضع الصريح في المجموعة الأخيرة مع الاحتفاظ بالأخبار نفسها.

- المؤول يدل على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته.
- المؤول يدل على الوقوع والتحقق، أما الصريح فلا دليل فيه على الوقوع والتحقق.
- المصدر المؤول لا يؤكد به الفعل أو الحدث بخلاف الصريح. تقول: فهمت فهمًا، واستجبت استجابةً.
- المصدر المؤول يسد مسد الاسم والخبر، في نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢١٦)، فإذا احتسب: (عسى) ناقصًا؛ فإنه يحتاج إلى اسم وخبر؛ لكنه -على الأرجح- إذا أسند إلى مصدر مؤول؛ فإن هذا المصدر يسد مسد المبتدأ والخبر،

(١) يرجع إلى: نتائج الفكر ١٢٦-١٢٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١-٩٠، ٢-٧٨٥، ٧٨٦، المساعد على شرح تسهيل الفوائد: ١-١٧١، حاشية الصبان على الأشموني: ١-١٧٦.

ويكون: (عسى) تامًا؛ لأن المصدر المؤول يكون فاعله، ولا يقوم المصدر الصريح بهذا؛ بل إنه مع: (عسى) يحتاج إلى خبر.

- كما أن المصدر المؤول يسد مسدَّ المفعولين دون الصريح. وذلك في نحو قوله تعالى:

﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ (العنكبوت: ٢)، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا

الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ

ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (البقرة: ٢١٤)، كلٌّ من المصدرين المؤولين: "أن

يتركوا، وأن تدخلوا" سدَّ مسدَّ مفعولي: (حسب)؛ لأنه فعلٌ قلبي يحتاج إلى مفعولين.

- لا يصحُّ الإخبار بالمصدر الصريح عن اسم الذات أو الجثة إلا بتأويل؛ لكنه يجوز

الإخبار بالمصدر المؤول عنه بلا تأويل. تقول: محمدٌ إما أن يأتي إلينا وإما أن يسافر، ولا

تقول: محمدٌ عدلٌ؛ إلا إذا أُولَ الخبرُ إما بالمشتق: (عادل)، وإما بحذفٍ مضافٍ: (ذو)،

فلما حُذِفَ المضافُ؛ أُقيم المضافُ إليه مقامه، واتَّخَذَ إعرابه.

- كما أن المؤول يؤدي دلالاتٍ أخرى غير الزمنِ المفادِ من صيغةِ الفعل، وهي الدلالةُ

المستفادَةُ من الحرفِ السابقِ للفعلِ أو الجملةِ المكونين للمصدرِ المؤولِ، وذلك من دلالةِ

التوكيدِ: (أَنَّ)، التمني: (لو)، التعليلِ: (كي)، أو الدلالةِ على الاستقبالِ: (أَنْ).

- ولا نستطيعُ أن نغفلَ أداءَ مهمةِ أساسِ المصدرِ المؤولِ، وهي وصلُ الجملةِ عناصرها

اللفظية بعضها ببعض؛ ذلك لأن الحروفَ المصدريةَ إنما هي لتصلَ ما قبلها إلى ما بعدها

لفظًا ومعنى، إلى جانبِ الأداءِ الدلاليِ الكامنِ في ذاتيةِ كلِّ منها.

#### • السماتِ الصرفيةِ لأنواعِ الكلمِ في اللغةِ العربيةِ:

من الأبحاثِ التي تدفعنا إلى التوجهِ في التفكيرِ فيها وسبرِ أغوارها تعميقُ السماتِ

الصرفيةِ لأنواعِ الكلمِ، فليست هذه مقصورةً على ما ذكره النحاةُ في علاماتِ الاسمِ وعلاماتِ

الفعلِ؛ ولكنها تتجاوزُ ذلك إلى البحثِ في سماتِ المجموعاتِ الاسميةِ، والمجموعاتِ الفعليةِ،

وربط كلِّ ذلك بالجانبِ الدلاليِ الذي يفرضُ علينا تلكَ السماتِ الشكليةِ ليتضحَ نطاقًا، فيُميِّزُ

سمعيًا، فيتسم دلاليًا، ويكونُ متطابقًا لكلِّ من طرفي الحديثِ.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وأنبه في هذا المجال البحثي إلى عدة أفكار:
- ما يميز الأفعال الماضية من المضارعة من الأمرية شكلاً؟.
  - ما الصيغ الخاصة بكل؟ وما الصيغ المشتركة؟ وماذا يميز بينها من خلال السياق؟.
  - ما يميز الاسم من الفعل من الحرف بنائياً؟ وما الصيغ الخاصة؟ وما الصيغ المشتركة؟ وكيف يفرق بينها سياقياً؟.
  - ما الصيغ المشتركة بين المجموعات الاسمية: المصدر، اسم الذات والعين، الصفة، أسماء المرة والهيئة؟ وما الصيغ الخاصة بكل؟.
  - ما السمات التركيبية التي تكون لحروف المعاني؟ سواءً أكانت سمات بنيوية أم تركيبية أم دلالية.
  - ويمكن أن يتسع في دراسة السمات التي تتميز بها الأسماء الوظيفية في الجملة، كأسماء الاستفهام، والشرط، والموصولة، والإشارة والظروف، مع التأكيد على الظروف ذات الاستعمال التركيبي الخاص بها، من نحو: مُدٌّ ومُنْدٌ، وبيدٌ، وسواء وسوى، ولذُنٌ... إلخ.
  - ويمكن الاتساع في هذا المجال البحثي إلى ما هو أوسع من هذه الأفكار وهذه الاستشهادات والأمثلة، ويمكن البحث من حيث هذا المجال في كل من:
  - المذكر والمؤنث.
  - العدد.
  - الإعراب: علاماته مع مجموعات الكلم المتنوعة.
  - الحضور والغيبة والتكلم.
  - البناء للمجهول والبناء للمعلوم.
  - الزمن.
  - الإخبار والاستخبار والإنشاء.

وما يفيد في هذا المجال البحثي ما عليه جمع التفسير في اللغة العربية من صيغ متعددة ومتباينة، سواءً أكان ذلك لصيغة المفرد الواحدة وجمعها على عدة صيغ من الجمع



المكسر، أو النقيض<sup>(١)</sup>. وما أسباب ذلك كأن تُبحث من خلال القبائل، أو المناطق، أو أي معيارٍ آخرٍ يقوِّدنا إلى شيءٍ من عللِ هذا التعددِ.

ويمكنُ تقسيمُ هذه السماتِ إلى:

- شكلية لفظية: تعتمدُ على القواعدِ الصرفيةِ أو بنيةِ الكلمة، وقد تحدثُ تغيراتٌ للكلمةِ عند تركيبها في الكلامِ مع أُخر.
  - دلالية: تكتسبُ من المعاجم والسياقِ وقواعدِ البناءِ، وكلها متلازمةٌ في إكسابِ الكلمةِ دلالتها.
- ونلاحظُ أن قواعدَ البناءِ توضحُ الوحداتِ الصرفيةَ المضافةً إلى الجذرِ المكتسبِ من القواعدِ المعجميةِ أو التراثِ المعجمي. والسياقُ يكسبُ الكلمةَ ما دُكرَ من التشابكِ الدلالي مع غيرها مما يسبقُها أو يلحقُ بها.

---

(١) للمؤلف اجتهادٌ في هذا المجال في كتابه: (المدخل إلى النحو العربي)؛ حيثُ ذكر صيغَ المفرد التي تجتمع في صيغةٍ واحدةٍ للجمع المكسر، ثم النقيض من ذلك؛ حيثُ ذكر صيغَ الجمع المكسر التي يجتمعُ عليها صيغةٌ واحدةٌ دالةٌ على المفرد.

الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

---

## المبحث الثالث في الوحدات الصرفية



• الكلمة مجموعة من الوحدات الصرفية:

لابدَّ أن نتفق على أن الكلمة هي أساس البناء اللغوي، حيث يتشكّل منها الجمل التي تكون هدفًا للمتحدث، أو المبدع اللغوي، لأداء دلالي حواري، أو سردي، أو إيداعي أو غير ذلك، عن طريق الترابط والتواصل والتنامي.

وللجمل قواعدٌ تُبنى عليها، فتُعطي المعنى المقصود من تراتب عناصرها اللفظية بما نطقت عليه، أو كتبت به، ودعك من أولئك الذين يرون أن القواعد خائنة؛ حيث يمكن ألا تُعطي الدلالات المقصودة مع صحتها تركيبياً؛ ذلك لأنه لابدَّ من توافر عنصرَي العقد والتركيب لصحة الجملة العربية، ولذلك فإن أول مدونٍ نحويٍّ يُذكر في بداية صفحاته ما يكون كلامًا فاسدًا بوصفه الكلام بالكذب والقيح والمحال<sup>(١)</sup>.

وتتألف الكلمات من وحداتٍ صرفية: (مورفيمات)<sup>(٢)</sup>، تتضامن باستخدام قوانين الصرف وقوانين التراكيب لإعطاء المدلول الكلمي المقصود الذي يتضامن ويتشابك ويتعقد ويتعاون فينتج المجموع الدلالي.

فإذا كانت الكلمات هي الوحدات اللغوية الدلالية الأولى في التشكيل اللغوي؛ فإن الوحدات الصرفية هي الوحدات الدلالية الأصغر<sup>(٣)</sup> التي تقيّد مدلول الكلمات، وتمنحها اتجاهاتها الدلالية المطلوبة في ذاتها، وغالبًا ما تكون هذه الاتجاهات متعددة الدلالة، ولا تتفكّ مما يجاوزها من كلمات سابقة أو لاحقة، أو جملٍ قريبة الموضع منها أو بعيدته، ومن هنا يحدث التعقيد الدلالي الذي يحتاج إلى مهارة لغويٍّ متمرسٍ ملّمٍ فطريٍّ الحسِّ وصنيعه.

ولما كان علم الصرف هو علم دراسة بنية الكلمة؛ فإن ذلك يكون من خلال دراسة الوحدات الصرفية المكونة لدلالات الكلمة، فمهمة علم الصرف أن تشرح لنا الطبيعة الدقيقة

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥-٢٦.

(٢) الموضع السابق.

(٣) الموسوعة اللغوية: ١-٧٤.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

للاتصالات بين الكلمات المتصلة ببعضها البعض<sup>(١)</sup> من خلال دراسة نماذج المورفيم ضمن الكلمة، "إسهام المورفيمات في بناء الكلمات يشكل المهمة الأساسية لعلم الصرف"<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما يتمخض عن الاتجاهات الدلالية المختلفة للكلمة، فالمورفيمات دائماً مقومات دلالية.

ولذلك فإن علماء الصرف الأوائل كانوا يربطون بين تغير هيئة الكلمة أو تغير بنيتها لتحقيق تغير دلالي؛ ليكون علم الصرف.

لكنهم -أخيراً- قد ألحقوا بها التغيرات التي تحدث نتيجة لتغيرات صوتية متمثلة في الإعلال والإبدال.

• وبعرض قريب التناول نجد أن الكلمة تتألف من جهتين بنائيتين:

أولاهما: جذر الكلمة أو جذعها، وهي الأصوات الأصلية التي تُبنى منها الكلمة وما يتولد من هذه الأصوات من كلمات عديدة بينها فروق دلالية؛ لكن المعنى الأساسي محافظاً عليه؛ إلا من خلال التركيب المجازي أو الاصطحابي العرفي أو غير ذلك. وكما ذكرنا فإن هذه الجذور أو الجذوع إنما هي مادة معجمية، وأرى أنها هي الوحدة الصرفية الأولى والأساس لبنية الكلمة.

والأخرى: ما يضاف إلى الجذور من وحدات صرفية أو مورفيمات، لها قوانينها الصرفية والدلالية، وهذه تجعل الكلمة متشعبة الدلالات متنوعتها، وهي التي تجعلها متشابهة دلالاتها مع الكلمات المجاورة.

والوحدات الصرفية متنوعة إلى حد كبير، وبها يمكن للكلمة أن تتصرف دلالاتها بتنوع هذه الوحدات.

(١) الموسوعة اللغوية: الطبعة الداخلية للغة، ٧٣/١-٧٤.

(٢) الموضوع السابق: ١-٨٠.



فالوحدات الصرفية إنما هي محددة للجهات أو المحاور الدلالية للكلمة؛ عدا محور التركيب، والكلمة مجموعة من الوحدات الصرفية، ولا يفتح هذا مجالاً للقول بأن هذا يدعو إلى تفكيكية الكلمة بدلاً من تفكيكية الجملة؛ ذلك لأننا لا نغفل التأكيد دائماً على أن الكلمة تكتسب جهات دلالية مهمة أخرى من خلال التركيب وعلاقتها بما يجاوزها من كلمات.

فالاتجاهات الدلالية للكلمة ليست مستمدة من ذاتيتها فحسب، وإنما يشترك فيها مجاورتها لغيرها من الكلمات، فالكلمة بجوار كلمة ما تكتسب دلالة غير ما تكون عليه مع أخرى، والكلمة في سياق ما تكتسب دلالة غير ما تكون عليه في آخر.

#### • نظرة في معايير أقسام الوحدات الصرفية:

نظرة متأنية في الوحدات الصرفية وطبيعتها، وبنيتها، ووظائفها الدلالية والتركيبية في اللغة العربية؛ يمكن أن نوجه الأنظار إلى الأقسام التالية، ويمكن للدارسين أن يستحدثوا غيرها.

#### • والوحدات الصرفية ينظر إلى أنواعها وأقسامها من حيث المعايير الآتية:

١- أصولها: أذكر بأن الوحدات الصرفية تتركز في نوعين من الأصول: الجذور، وما يصرف بناءها من وحدات صرفية أخرى.

٢- من حيث نوعها الكلمي: الوحدات الصرفية حروف، وقليلٌ منها أسماء، نحو: واو الجماعة، ياء المتكلم، ألف الاثنين، وتاء الفاعل.

هذا إذا لم نعد: (كان) وأحواتها وحدات صرفية، حيث إنها أفعال ناقصة.

إلى جانب ما ذكر من الجذور أو الجذوع، وكونها وحدات صرفية أساسية.

#### ٣- قد تكون الوحدات الصرفية:

- حركات: نحو: ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة، وقد يحركان في تراكيب معينة بسبب توالي الحركات، والكسرة، وألف الندبة.

- أصواتاً: أو حروفاً متحركة غالباً، وصامتة قليلاً، نحو: النون بأنواعها، اللام بأنواعها، الباء، الكاف، السين، الهمزة بأنواعها، التاء، الفاء، الهاء بأنواعها، الواو بأنواعها، الياء.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- كلمات: نحو: الجذور المكونة للكلمات ذات الدلالات المختلفة والخاضعة للقوانين الصرفية، هذا بعد أن تلبس بالحركات الموجهة لكونها الصرفي فالدلالي، وغير ذلك من الوحدات الصرفية الثابتة الدلالة والمقيدة لمعاني الجذور السابقة، والقائمة لفظيًا بذاتها دون اعتماد نطقًا على غيرها، من نحو: أدوات الاستفهام، أدوات النداء، أدوات الشرط، حروف نصب المضارع، وحروف جزمه، عدا ما يعد منها صوتًا.... إلخ.
- تغييرًا في البنية: من ذلك: الدلالة على التصغير، والتعيين، والنوع، والعدد، والموقع الإعرابي.

٤- من حيث مكانها: تكون سوابق، وحشايا، ولواحق، وتغييرًا في الحركات.

٥- من حيث تداخلها الحركي: بعض الوحدات الصرفية تعتمد في بنيتها على الخلاف الحركي مع أخرى، من ذلك: إنَّ وأنَّ. إنَّ وأنَّ. مَنْ ومِن. التاء مفتوحة ومضمومة ومكسورة، اللام مفتوحة ومكسورة.

٦- من حيث تداخلها البنيوي: قد تتضمن وحدة صرفية وحدة أخرى مع زيادة عليها، وخلاف دلالي عما هي عليه، من ذلك: لمَ ولَمَّا، أنَّ وكأنَّ، لا ولات وليس، لو ولولا. وقد يكونان كذلك لكن الدلالة لا تختلف، وإنما يختلفان في الخصائص التركيبية، نحو: عدا وما عدا، خلا وما خلا....

٧- من الوحدات الصرفية ما يكون مركبًا لأداء دلالة مقصودة خاصة، مثل: الاستغاثة، الندبة، التعجب، التوكيد في بعض التراكييب، الحصر والقصر.

٨- من الوحدات الصرفية ما يخرج في كثير من التراكييب إلى غير ما وضعت له من دلالة حقيقية، فيجعلون خروجها عن الحقيقة مجازًا، مثل: أدوات الاستفهام وخروجها إلى الإنكار أو التعجب أو النفي... إلخ، حروف الأمر وخروجها إلى معنى الدعاء، حرف النداء ومعنى التنبيه: (لو) والتمني... إلخ.



- ٩- من حيث أثرها التحويلي: منها وحدات محولة لما بعدها:
- إما إلى نوع من الكلم غير ما هو عليه، مثل: ما يحول الفعل إلى المصدر .
  - وإما يحوله عن زمنه، مثل: ما يحول المضارع إلى الماضي، أو إلى المستقبل.
  - وإما يحوله عن فرع إعرابه، مثل: ما يحول المرفوع إلى منصوب، أو مجزوم، أو مجرور، وما يحول المعرب إلى مبني.
  - وإما يحوله عن عدده، مثل: ما يحول المفرد إلى المثنى أو الجمع قلة أو كثرة.
  - وإما يحوله عن نوعه، مثل: ما يحول المذكر إلى المؤنث.
  - وإما يحوله عن إيجابه، مثل: ما يحوله إلى المنفي، والمنهي عنه.
  - وإما يحوله من تام الدلالة إلى ناقصها، مثل: أدوات الشرط، وما يشبهها؛ حيث تجعل الجملة التي تدخل عليها محتاجة إلى جملة جواب وجزاء.
  - وإما يحوله عن الإخبار إلى الاستخبار، وهي أدوات الاستفهام.
  - وإما يحوله إلى الطلب، كلام الأمر، ولا الناهية.
  - وإما ينقله من معنى الإخبار المجرد إلى معنى الحث والتحريض والتمني والرجاء...إلخ.
- وهذا المجال واسع متشعب في اللغة العربية.

١٠- من الوحدات الصرفية ما يكون له أكثر من وظيفة دلالية وتركيبية، منها: كم، لما، إما، أن، اللام، الباء، الهمزة .... ، فهي وحدات ذات تعدد دلالي وتركيبى.

١١- ومنها ما يكون خاصًا بالربط الدلالي بين الجمل، نحو: حروف العطف في أحد وجهي استعمالها في اللغة، أحرف الجواب للربط بين الاستفهام وجوابه، إذن، فاء الجزاء والجواب، حروف الشرط.

١٢- الوحدات الصرفية من حيث إعمالها وإهمالها تنقسم إلى قسمين:

- وحدات صرفية عاملة: مثل: (إنَّ) وأخواتها، حروف الجر بما فيها حروف القسم، حروف الجزم، حروف النصب، حروف النداء.....

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وأخرى مهملة غير عاملة: مثل: أدوات الاستفهام - غالبًا-، أحرف الاستقبال، ألف الاثنين، واو الجماعة.

١٣- بعض الوحدات الصرفية يختلف أداؤها اللغوي متعددًا بين الجانبين الوظيفي والدلالي، نحو: الكسرة، فهي علامة إعراب، وبناء، كما أنها تكون علامة تأنيث، ومن ذلك: ياء المد: الحركة الطويلة للكسرة، الفتحة، الضمة: (كتابه. فهمتُ)، وهذه تحتاج إلى حصر من هذا المنظور.

١٤- الوحدات الصرفية تنقسم إلى قسمين من حيث أثرها الصرفي أو التركيبي، أو أثرها في بنية الكلمة ذاتها، وأثرها في الكلمة تركيبياً:

- فمنها ما هو مؤثر في بنية الكلمة، منها: من السوابق، وإن شئت تسميتها بالسوابق الصرفية، نحو: حروف: (أنيت)، وهي للمضارعة ودلالة أخرى، أل التعريفية، همزة التعديّة،(است).

- ومن الحشايا، وهي تكون صرفيةً دائماً: تضعيف العين، ألف المفاعلة.....

- ومن اللواحق الصرفية: علامات التأنيث، علامات المثني، علامات الجمع السالم، التنوين.

• ومنها ما يؤثر في الكلمة من خلال التركيب، منها:

- من السوابق، وإن شئت تسميتها بالسوابق النحوية: أحرف الجزم والنصب والجر، أحرف النداء، الحروف الناسخة....

- ومن اللواحق النحوية: نون الرفع، حذف النون للدلالة على أكثر من جهة دلالية، منها: الإضافة، جزم المضارع ونصبه، نونا التوكيد.

ملحوظة: الوحدات الصرفية من هذا المنظور يمكن أن تكون مركبة، أو جامعةً بين

الصرفية والتركيبية.



١٥- من حيث مساحة التأثير الدلالي للوحدة الصرفية:

تؤثر الوحدة الصرفية دلاليًا في النص تبعًا لعلاقتها الدلالية بما يجاورها، فقد يكون

تأثيرها:

- محدودًا بحدود الموقف والجملة التي سيقّت فيها.
- ممتدًا امتدادًا محدودًا بحدود الموقف الممتد في عدة جمل مترابطة معبرة عنه سياقيًا.
- ممتدًا امتدادًا ينتهي بمرحلة عمرية، أو غير ذلك.
- وقد يكون تأثيرها ممتدًا بامتداد النص كله.

وهذا كله لا يظهر ولا يبرز إلا من خلال دراسة النص كاملاً، مع تتبع مواقفه وسياقاته.

ونعتقد أن ذلك يتأثر بما يأتي:

- طبيعة النص: من حيث حدوده، ومساحته، وتعدد أحداثه وشخصياته.
- علاقة الوحدة الصرفية بحدث معين إما ممتد وإما غير ممتد، وقد يكون عابراً أو اعتراضياً فينتهي بالموقف الذي ذكر فيه.
- علاقة الوحدة الصرفية بشخصية محورية، أو ثانوية تنتهي بانتهائها.
- وقد يؤثر فيها غير ذلك مما تنيره الدراسات العلمية في هذا المجال.

ملحوظة:

• مدى ثبات المورفيم (الوحدة الصرفية):

ما يشار به في هذا السياق من الدراسة والتوجيهات البحثية أن صيغة الوحدة الصرفية

تلتزم الثبات؛ حتى لا يكون هناك تناقض في الفهم الدلالي، أو التباس فيه.

وعلىنا ألا نغفل أن اللغة العربية في كثير من مواضع تعبيرها تميل إلى تغيير عديد من

صيغ الوحدة الصرفية لأغراض بلاغية أو دلالية مقصودة.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

يظهر ذلك في<sup>(١)</sup>: مواضع الالتفات، معاني التعظيم والتفخيم، التعبير عن الجمع - سالمًا أو مكسرًا - استخدام الجمع بديلاً عن المثني، التداخل بين ما يعبر به عما يعقل وما لا يعقل، إقامة الواحد مقام الجمع والعكس، التبادل الزمني بين الأفعال، دلالة المشتقات على غير ما وضعت له: كدلالة اسم الفاعل على المفعول والعكس، التبادل بين المؤنثات والمذكرات، الذم في صورة المدح والعكس، قد تكون الصيغة للمفرد وجمعه، التعبيرات المجازية، الأضداد، وما قد يثيره الباحثون النبهاء مما قد يسمى بالالتفات أو العدول أو الانحراف أو الانحياز...

## ١٦ - من حيث انفصال الوحدات الصرفية واتصالها:

علينا أن نركز في تقسيم الوحدات الصرفية من حيث كيفية بنائها والنطق بها إلى ثلاثة

أقسام، وهي:

- قسما السوابق المذكوران سابقًا، وهما:

أ- وحدات صرفية متصلة أو معتمدة: وهي ما اتصلت نطقًا وتدوينًا بالكلمة الأساس، وقد ذكر مثلها سابقًا، ومنها: السين: سأفعل، البناء: بالخلق، تاء الفاعل، نون النسوة، ألف الاثنين، واو الجماعة وغير ذلك، وهذه قد تسمى بالمورفيمات المقيدة، أو الزوائد، وهي تظهر فقط جزءًا من كلمة، تزداد بالمورفيمات الحرة، فتحور معناها المعجمي الأساسي أو تعدله<sup>(٢)</sup>.

ب- وحدات صرفية منفصلة أو مستقلة: ويمكن أن يطلق عليها المورفيمات الحرة؛ حيث إنها تكون كلمات مستقلة بذاتها؛ لكنها لا تستقل دلاليًا.

• وهذه تنقسم إلى قسمين:

أولهما: الجذور، أو الجذوع الصغرى: وهي العناصر البسيطة أو المركبة التي يضاف إليها زوائد من المورفيمات المتصلة، وهذه ترتكن إلى الجانب المعجمي؛ حيث إنها يمكن أن تظهر في كلمات مستقلة بذاتها، وهي كلمات كامنة احتمالية، ولكنها ليست كلمات

(١) يمكن الرجوع في كثير من ذلك إلى كتاب: فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، القسم الثاني: سر العربية.

(٢) ينظر: الموسوعة اللغوية: ١-٨٢.



حقيقة<sup>(١)</sup>. وقد يظهر المورفيُّ الحرُّ كلمةً مستقلةً مستخدمًا في ذلك البدائلَ الصرفيةَ

المتنوعة، كما في: عين الماء، عين الناس....

والآخر: الأدوات التي يمكن أن تستقل ذاتيًا، فهي أدوات ذات معنى وظيفي في الأصل، وتمثل

كلماتٍ مستقلةً، فكانت من المورفيئاتِ الحرة، لكنها ليست جذورًا أو جذوعًا. منها:

سوف، لن، لما، عن، أن، إن....

ج- القسم الثالث: وحدات صرفية تتردد بين القسمين السابقين، حيث تكون في تراكيب

مستقلة، وفي أخرى تكون متصلةً معتمدةً، منها: هم، هما، هن، ويتحدد ذلك بمواقعها

الإعرابية.

### ملحوظة:

#### • هل الضمانر الملحقة وحدات انفصالية أم اتصالية؟:

يلتبس في هذه الضمانر، حيث إنها تمثل كلمة قائمة بذاتها في اللغة العربية، لها موقعها

الإعرابي، كما أن معظمها يمثل عمدةً من ركني الجملة حسب موقعها في التركيب، فهل هي

تمثلُ لذلك وحدةً منفصلةً؟ أم أنها تكون وحدةً متصلةً؛ حيث إنها لا تستقل بذاتها نطقًا؟.

#### ١٧- الوحدات الصرفية والتعاقب:

الوحداتُ الصرفيةُ قد تكونُ تعاقبيةً أو استبداليةً أو اختياريةً بحسب ما يُراد لها من أداءٍ

معنوي فيما تسبقه أو تلحقُ به، ذلك على النحو الإشاري الآتي:

- قد تكون تعاقبيةً أو استبداليةً، حيث تتعاقبُ أو تستبدلُ إحداها بأخرى، لأداءٍ دلالي

مقصود، من ذلك: أداة التعريف وعلامة التنكير، إن وأحواتها، أو السين وسوف، مقابل لم

ولما، لا الناهية ولام الأمر، (أو) الواو... إلخ.

(١) ينظر: السابق ٨١.

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

- قد تكون الوحدة الصرفية اختيارية دون استبدال أو تعاقب؛ ولكن تأتي لأداءٍ دلاليٍّ معين، نحو: الاختيار بين: أحرف نصب المضارع، السين وسوف، مع تجاوز ما يقال من الفروق الدلالية بينهما، وكذلك: لم ولما، أم واو....

يختار من بين هذه الوحدات الصرفية ما يوضح علاقة العناصر اللفظية ببعضها في بناء الجملة.

- وقد تكون الوحدة الصرفية إجبارية لأنه لا اختيار بينها وبين غيرها، نحو: (من) مع اسم التفضيل، ومع التمييز حال إظهار الحرف، و(في) قبل ما يدل على الظرفية حال إرادة إظهاره، و (الواو) قبل المفعول معه... إلخ.

## ١٨- الوحدات الصرفية وأدائها الدلالي نوعان:

إذا أمعنا النظر في الوحدات الصرفية في اللغة العربية وأدائها الدلالي، فإنه يمكن لنا أن نقسمها إلى قسمين رئيسين:

أولهما: وحدات صرفية ذات أداء دلالي مستقل بذاته، حيث نجد أن الوحدة الصرفية في هذا النوع إنما وضعت في اللغة العربية لأداء وظيفة دلالية بذاتها، بحيث إنه لو وجدت كانت هذه الدلالة، وإن حذفت حذفت معها دلالتها، ومن أمثلتها:

- الضمائر المتصلة، وأذكرها هنا لأنها تعتمد في النطق على غيرها، حيث لا تمثل كلمة مستقلة من الناحية النطقية. أما الضمائر المنفصلة فهي كلمات مستقلة نطقياً.
- نون التوكيد.
- أحرف الاستغاثة والندبة والترخيم.
- ياء النسب.
- حروف التصغير.
- الدلالة على العدد.
- الدلالة على النوع.



- وكذلك الدلالة على التعيين، وقد لمسنا كيف يدور الجدُّ بين النحاة على كونها من أصل الكلمة، أم أنها قسمٌ قائمٌ بذاته، ولا جدالَ في استقلاليتها، فهي وحدةٌ صرفيةٌ قائمةٌ بذاتها، هذا إلى جانبِ الجدْلِ القائمِ في أصلها، وبنيتها إلى غير ذلك.

والآخر: وحدات صرفية غيرٌ مستقلةٌ دلاليًا، ولكن إذا رأينا أنها تؤدي دورًا دلاليًا، فهي إنما تؤديه في غيرها، ومن أمثلتها:

- علامات الرفع والنصب والجزم والخفض، هذا إذا اعتبرنا أن الرفع والنصب والجزم والخفض إنما هي معانٍ، وهي كذلك.

- ولهذا فإن النحاة عندما يعرضون بناءَ الحروف فإنهم يعللون لبنائها عدم اعتوارها ما لا تفنقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: أخذتُ من الدراهم، فالتبعضُ مستفادٌ من لفظ: (من) بدون الإعراب<sup>(١)</sup>.

- وما يمكن أن يحصرَ في هذا المجال، وهي تحتاجُ إلى تفكيرٍ في دراستها دراسةً مستقلةً، لحصرها ودراستها دراسةً علميةً.

#### ١٩- نوعا الوحدة الصرفية من حيث دلالاتها في السياق:

تنقسم الوحدات الصرفية من حيث ثبات دلالتها في السياق أو عدم ثباتها إلى قسمين:

أولهما: الوحدات الصرفية أحادية السياق<sup>(٢)</sup>:

- وهي التي يكون لها دلالةٌ واحدةٌ في السياقات المختلفة، وهذه كما اعتقدُ محدودةٌ في اللغة العربية.

- ويمكن أن نلتقطَ منها الحروف: (أنيب) دالةٌ على المضارعةِ فقط، لكننا إذا أضفنا إليها دلالتها على فاعلها فإن هذه الدلالة لا تثبت في التاء حين إثبات فعلها إلى جمع المخاطبين وجمع المخاطبات والمفردة المخاطبة.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١-٤٠.

(٢) ينظر: الموسوعة اللغوية: ١-٧٥.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- ومن الوحدات الصرفية أحادية السياق فتثبت دلالاتها في السياقات المختلفة: لَمْ، إِي، لَنْ، أَمَّا: (كلمة واحدة).
- أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة المصدرية بأداة التعريف.
- ومنها إذا عددها وحدة صرفية: ليس، كاد، كرب، أو شك.
- والأخرى: الوحدات الصرفية متعددة السياق:
- وهي التي تختلف دلالاتها من سياق إلى آخر، وهي كثيرة إلى حد بعيد في اللغة العربية، منها: أسماء الاستفهام، تتعدّد بين الاستفهام والشرط وبعض الموصول، لام الطلب: للأمر والدعاء، لا: للنفي والنهي والتبرئة.
- ومنها: أن، كي، الفاء، الباء، حتى، اللام، الواو، أو، إمّا، عدا، خلا، إلّا، لمّا، منّ، في، عن.
- والوحدات الصرفية من هذا المنظور تحتاج إلى دراسات علمية جادة.

وعليّ أن أؤكد أن هذه الفكرة من حيث المعايير التي تنقسم لها الوحدات الصرفية في اللغة العربية تحتاج إلى تفصيل وبحث وابتكار وزيادة، سواء أكان ذلك في المحور الرأسي أم في المحور الأفقي، ولا جدال في أن اللغة العربية في أشدّ الاحتياج إليها، وهي مجال واسع وشيق وجاذب للبحث اللغوي والباحثين فيه.

## • السمات التركيبية للوحدات الصرفية:

ومن الأبحاث التي يجب أن يُحتفي بها دراسة السمات التركيبية للوحدات الصرفية؛ إذ إنّ لكل وحدة صرفية أو أكثر شروطاً في التركيب، قد تذكر منفردة في الكتب، وقد لا تذكر، وقد تذكر تحت دراسة أخرى لا تشير إلى مفهوم الوحدة الصرفية.

فمثلاً: (لمّا) في التركيب: ما خصائص تركيبها؟ وما خصائص ما تربط بينه؟ وما وجهها الدلالي في كلّ؟ وما رتبتهأ حال ربطها للجمل؟ وما السمات الخلفية والوافقية بين التركيب الذي توجد فيه وما يماثلها أو يقاربها من وحدات صرفية أخرى؟ وما السمات الدلالية



لكل -حينئذ- عندما يحدث إحلال أي منها محلها؟ مثل: إحلال: (إذا)، أو: (عندما)،  
أو: (بينما)، أو: (حينما).

فمثل هذه الدراسات التي تبحث في الفروق التركيبية والدلالية من خلال استقصاء السمات الدلالية يمكن أن تدقق اللغة، وتحدد الهدف الدلالي لما نتكلم به.

ومن خلال هذه الدراسات يمكن وضع خطط لكيفية التبادل بين الوحدات الصرفية في التراكييب المختلفة، ومدى تأثير هذا التبادل في الناتج الدلالي، وبيان شروط التركيب الذي يوجد فيه وحدة صرفية ما... إلى غير ذلك مما يجد ويستحدث من نتائج لهذه الدراسات والأبحاث.

ويمكن أن يقاس على ذلك سائر الوحدات الصرفية، لا سيما الوحدات ذات الدائرة الدلالية الواحدة أو المتقاربة.

مثل هذه الدراسات والأبحاث العلمية تحدد في صورة واسعة - مواضع استخدام تلك الوحدات الصرفية في الكلمة المختارة لأداء دلالي دقيق في التركيب، وهذا يوجه أو يرشد إلى الاختيار الأمثل للوحدة الصرفية التي تؤدي أداء دلاليًا مقصودًا من مستخدم اللغة.

وقد دأب مؤلف (النحو العربي)<sup>(١)</sup> على إثبات السمات التركيبية لكثير من الوحدات الصرفية المستقلة في مواضعها، بل لكثير من الأسماء التي قد يظن بعضهم أنها خارج إطار الوحدات الصرفية. وكل هذا يساعد في الفهم الأمثل والإفهام الأمثل، فيحدث التفاهم الأمثل.

والبحث من خلال هذا المنظور للوحدات الصرفية يسهم في التحديد الدلالي الدقيق للوحدة الصرفية ذات الدلالات المتعددة؛ ذلك لأن لكل وحدة صرفية سمات تركيبية خاصة بدلالاتها المقصودة في سياقها، فالتركيب المطلوب لـ(مَنْ) شرطية غير ما يكون عليه وهي استفهامية، أو موصولة.

(١) للمؤلف، وهو في خمسة أجزاء في الطبعة الأولى، وفي سبعة أجزاء في الطبعة الثانية، حيث إضافة جزائي المدخل إلى النحو العربي.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

وتركيبٌ: (لا) نافيةٌ للجنس في اجتماع شروط تركيبها غير ما يكون عليه: (لا) نافيةٌ فاقدًا تركيبها لشرط ما، كما أن: (لو) شرطيةٌ يكون التركيب المتضمن لها غير ما هي للتمني، واللام جازمةٌ أو ناصبةٌ يكون ما بعدها غير ما تكون عليه جارةً، أو مقحمةً... إلخ، و: (أل) الموصوليةٌ تتطلب غير ما تتطلبه وهي للتعريف، وتركيبٌ: (أما) استفتاحيةٌ غير تركيبها وفيها معنى الشرط إلى غير ذلك.

والقضيةُ فكرتها واسعةٌ ومتشعبةٌ، وأرى أنها مجديةٌ للفكر اللغوي واللغة والبحث فيها.

## • من أثر الوحدات الصرفية في التوجيه الدلالي:

للوحدة الصرفية المرادة في بنية الكلمة غرضٌ دلالي مقصود، والتغير من وحدة صرفية إلى أخرى في التركيب يؤثر في التوجيه الدلالي، وسأضرب لذلك أمثلةً من خلال:

- (أو) و(إما).
- التعريف والتكثير.
- ألفاظ تنقل من الوحدة إلى الشمول.
- (أو) و(إما) وحدتان صرفيتان في تركيب واحد:

- تقول: معي جنيه أو جنيهان.

- معي إما جنيه وإما جنيهان.

يوجد فرقٌ دلالي بين الجملتين ينتج من الفرق بين: (أو) و(إما) للشك أو للشكيك، لكن مساحةً الشك الناتج من كل منهما مختلفةٌ؛ حيث تكون دلالةُ الشك مع بدء ذكر كل منهما في التركيب لذلك فإن الشكَّ في الجملة الأولى يكون عارضًا، أي: إن المتحدث معه بالضرورة مالٌ، لكنه يشك في كونه جنيهين، لكنه جنيه بالضرورة.

أما الشكُّ في الجملة الثانية فإنه يكون في وجود مال معه، وهل هو جنيه أو جنيهان إن كان معه؟.



وتقول: ضربت زيدًا أو عمرًا:

فتكون قد أخبرت بضرب زيد دون عمرو من بداية الكلام، وبعد أن نطقت داخلَك الشكَّ فقلت: أو عمرًا، لكنك ضربت أحدهما بالضرورة.  
أما إذا كنت تقول: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فإن الشكَّ قد داخلَك من بدء الحديث، أي: إنك تشك في ضرب أي من الاثنين كان.

وأنوه في هذا الجانب الدلالي إلى أن: (أو) قد تكون للشك، وقد تكون للإبهام، والفرق بينهما أن الشكَّ يكون من المتحدث، وقد يكون من المتحدث والمخاطب، أما الإبهام فإنه يكون على المخاطب فقط.

#### النكرة والمعرفة والدلالة<sup>(١)</sup>:

يحسن الإخبار بالنكرة فيما إذا كان المبتدأ نكرةً في مواضع دون أخرى، يتحكم فيها الناتج الدلالي، أو مجموعُه، وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ مجترئًا عليك.

ويعلل سيبويه لذلك تعليلًا دلاليًا، حيث يذكر: "وإنما حسن الإخبار -ههنا- عن النكرة، حيث أردت أن تتفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا"<sup>(٢)</sup> في الوقت الذي فيه يقبح أن تقول: كان رجلٌ ذاهبًا، لأنه ليس في هذا شيءٌ تعلمه كان قد جهل<sup>(٣)</sup>.

وإذا قلت: كان رجل في قوم عاقلًا، لم يحسن، لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون في قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح<sup>(٤)</sup>. ولكن سيبويه يذكر أن مثل ذلك يحسن فيما

(١) هذه الدراسة منقول أكثرها من الطبعة الأولى لكتاب: "وظيفة البنية في تحديد دلالة الكلمة".

(٢) الكتاب: ١ - ٥٤.

(٣) الموضوع السابق.

(٤) الموضوع السابق.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

إذا كان القول: كان رجل من آل فلان فارسًا...؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان، وقد يجله.

فالحكمُ بصحة استخدام النكرة في موضعي الابتداء والإخبار يكون بالنتيجة الدلالية التي تؤديها مع زميلتها الأخرى.

ولا يجوز أن تضع كلمة: (أحد) في موضع واجب، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا، فلو قلت: كان أحدٌ من بني فلان، لم يجز.

ويعلق السيرافي على ذلك بأن هذا إذا كان بمعنى العموم، وأما إذا وضعته موضع: (واحد) في العدد استعمل في موضع الواجب والمنفي، نحو: أحد وعشرون، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> (الإخلاص: ١).

فإذا قلت: أجاك رجل؟ فأنت تريد أن تسأله: هل كان من أحد من الرجال إليه؟<sup>(٢)</sup>.

فأنت إذن تسأله عن نوع معين من الجنس، وهو جنس الرجال، كما أننا إذا قلنا: أرجل أذاك أم امرأة؟، أن السؤال عن الجنس، لم ترد بمنزلة أن يقال: الرجل أم المرأة أذاك، ولكننا نعني أن المعنى على أنك سألت عن الآتي: أهو من جنس الرجال، أم جنس النساء؟<sup>(٣)</sup>.

فهذا الفرق بين النكرة والمعرفة هنا، حيثُ السؤالُ بالنكرة عن مجرد جنس المسئول عنه، وليس عن معين من الجنس.

وقد يكون السؤالُ بالنكرة عن العدد فيما إذا قيل: أرجل أذاك أم رجلان؟ كان القصدُ منك إلى كونه واحدًا دون كونه رجلًا.

(١) ينظر: الكتاب؛ ١ - ٥٤ - ٥٥، وهامشه.

(٢) يرجع إلى: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٠٣.

(٣) المرجع السابق: ١٠٣.



ويعلق عبد القاهر الجرجاني على ذلك بقوله: "وهو أنه قد يكون في اللفظ دليلٌ على أمرين ثم يقع القصدُ إلى أحدهما دون الآخر، فيصير ذلك الآخرُ بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ...."<sup>(١)</sup>.

ويضرب لنا في ثلاثة أمثلة كيف أن الكلمة النكرة قد تخرج إلى عدة دلالات، وذلك إذا قلنا: أتاني رجل، وأتاني رجل لا امرأة، أتاني اليوم رجل.

ويُفهم من تحليل سيبويه للأمثلة الثلاثة<sup>(٢)</sup> أن الكلمة: (رجل) في المثل الأول تخرج إلى دلالة العدد، حيث يقول: يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي: أتاك أكثر من ذلك.

وفي المثل الثاني تخرج إلى دلالة الجنس، حيث يقال: ما أتاك رجل، أي: امرأة أنتك.

وفي المثل الثالث تخرج إلى دلالة الصفة بالرجولة، حيث تعني كلمة رجل: قوة الرجل ونفاذه فنقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء.

يلحظ أن تحليل دلالة النكرة في كثير من الأمثلة والمواضع السابقة يعتمد على المحور التركيبي، ذلك بسبب تضامن المحاور الدلالية كلها للكلمة.

وسيوضح تفصيلًا فيما بعد.

ونجد دلالة النكرة متمثلة في أبلغ استعمالاتها في القرآن الكريم، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجَسَدِ وَاللَّهُ يُوَفِّي مَلَكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة من ٢٤٧)؛

(١) يرجع إلى: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٠٣.

(٢) يرجع إلى الكتاب: ١-٥٥.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

حيث يوحي تنكير: (بسطة) بمدى ضعف شأنها بالنسبة لما هو في قدرة الله سبحانه وتعالى في مقابل أثرها النافذ بالنسبة للبشر.

كما نجد دلالة النكرة واضحة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ (الفرقان: ٣، ٢). فتتكرر "ولداً، شريك" مع الإفراد يدل على النفي الجامع المانع.

وتتكرر "آلهة" مع الجمع يدل على مدى تفاهتها ومدى كثرتها، وشمول ما يعبدون في الصفات التالية لها، ويفيد التنكير حينئذ شمول غيرها في هذه الصفات، فلو قيل: -معاداً الله- (واتخذوا الآلهة...) لكان هناك آلهة أخرى غير التي يعبدونها يمكن ألا تنطبق عليها هذه الصفات -والله أعلم-.

وتتكرر: "شيئاً، ضرراً، نفعاً، موتاً، حياةً، نشوراً" يعطي مدلول الشمول والعموم، وحرصت الآية الكريمة على إيجاد مدلول المنع بذكر الصفة المقابلة لما ذكرت أولاً. والأمثلة كثيرة في القرآن الكريم.

وأحرص أن أثبت ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في تنكير: (حياة)، في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ (البقرة: ٩٦)، "أن المعنى على الازدياد من الحياة، لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرص عليه إلا الحي فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك صار كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس، ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياة في الذي يستقبل، فكما أنك لا تقول ههنا: أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة بالتعريف، وإنما تقول: حياة، إذ كان التعريف يصلح، حيث تراد الحياة على الإطلاق، كقولنا كل أحد يحب الحياة ويكره الموت..."<sup>(١)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز: ١٩٠.

وأرى أن تنكير: (حياة) في هذا الموضع من الآية الكريمة ومع الحرص من هؤلاء الناس يدل على عدم قوة إيمانهم بأن الأجل بيد الله، وفي علمه، كما يدل من جانب آخر على أن الحياة التي يحرصون عليها ليست الحياة الكريمة التي يجب أن يحيها الإنسان الذي يشعر بإنسانيته، وإنما يحرصون على أي نوع من أنواع الحياة، فكأنهم يريدون أن يتواصلوا حياةً فقط -والله أعلم-.

ومن جانب آخر أرى أن تنكير: (حياة) توحى بمدى تفاهتها وحقارتها ودنو شأنها، كما أنها توحى بمدى حرص هؤلاء على أي نوع من الحياة، وليست الحياة الكريمة الهادفة.

ومثل ذلك تفسيره لتتكير: (حياة) في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَنْبِيَاءِ لَمَّا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ حيث يذكر: "وذلك أن السبب في حسن التنكير وأن لم يحسن التعريف، أن ليس المعنى على الحياة نفسها، ولكن على أنه: لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قُتِل قُتِل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه، صارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفاداً بالقصاص، وصار كأنه قد حيي في باقي عمره به، أي: بالقصاص به. وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته وجب التنكير، وامتنع التعريف..."<sup>(١)</sup>، أما تفسيره لتتكير: (شفاء) في قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ كُلِّ مِنَ الثَّمَرَاتِ فَاَسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل من: ٦٩)، حيث لم يكن شفاء للجميع<sup>(٢)</sup>.

وأقول: إن تنكير: (شراب) في الآية الكريمة حيث لم يكن كل الشراب، وإنما عسل النحل من أنواع الشراب. والقرآن الكريم معين لا ينفذ لمثل هذه الدلالات التي تتلاءم مع الناحية اللفظية للكلمة.

(١) دلائل الإعجاز: ١٩١.

(٢) الموضع السابق.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ولنا أن نجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ (يوسف: ٧٧)؛ حيث تتكبر كلمة: (أخ)، وهي من الأسماء التي تحتاج إلى تخصيص في اللغة، فلا يُعرف المدلول الدقيق لها إلا من خلال الإضافة، سواء أكانت إضافةً ذهنيّةً، أم لفظيّةً، وقد خصصت في الآية الكريمة عن طريق الصفة التي هي في مقام الإضافة، حيث شبه الجملة: (له) صفة، واللام للملكية التي تعبر عن الإضافة، وكأنه لنا أن نقول: إن القول: (أخ له) يتساوى تركيبياً مع القول: (أخوه)، وليس الأمر كذلك من الناحية الدلالية، فإن التكريز المخصص بالصفة كما هو في الآية الكريمة يدل على أن إخوة يوسف أكثر من واحد، أما التخصيص عن طريق الإضافة الحقيقية فإنه قد يدل على أن له أخاً واحداً، كما أن التكريز من جهة أخرى يدل على مدى استهانتهم بهذين الأخوين اللذين هما يوسف وشقيقه (بنيامين).

ومنه نتبين روعة استعمال النكرة: (أخ له) في موضعها من الآية الكريمة، وكيف أنها تفرق دلاليًا عما إذا كان التعبير: (أخاه).

وهذا يدعونا إلى إعادة النظر فيما يقال بأن الإضافة على تقدير حذف حرف الجر، وإعادة التفكير تكون في الجانب الدلالي، فقولنا: ماء الكوب، يختلف دلاليًا عن قولنا: ماء من الكوب، أو: ماء في الكوب.

ودراسة هذه تكون في الجانب التركيبي.

ونظرة في قوله تعالى: ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (البقرة: ٤٨)، نجد أن تتكبر الكلمات الثلاث يفيد التعميم<sup>(١)</sup> والشمول، وهو مقصود لاستعراق مدلولات كل منها في الحكم المذكور، ويكون الناتج الدلالي القنوط الكلي التام، وأداء المقصود الدلالي من التركيب كلاً.

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ١-٦٠٠.

### تتحدد النكرة بالإسناد:

تتحدد النكرة إذا وقعت فاعلاً بإسناد الفعل إليها. فإذا قلت: "جاء رجلٌ، فكلمته"؛ جاز أن يعود الضمير المعرفة على النكرة: (رجلٌ)؛ لأن النكرة قد تحددت بحدثية المجيء، فبعد أن كانت النكرة اسمًا شائعًا أصبحت في التركيب محددةً مخصصةً بالمجيء، وأصبح الجائي واحدًا بعد أن كان عامًا.

وليس التخصيصُ في مثل هذا الموضع بالذکر، كما هو شائعٌ في الفكر النحوي، وإن كان ذلك مقبولًا مجازًا، أو تيسيرًا، إنما يكونُ تخصيصُ النكرة هنا بالإسناد المنسوب إليها.

والنكرة بالإسناد الحادث لها في الجملة أو التركيب تخصصٌ، سواءً أكانت مسندًا أم مسندًا إليه.

ومثله أن تتخصص النكرة بتقديم الخبر عليها، فيحدث لها جانبان دلاليان:

- أولهما: أن يسوغ الابتداء بها.
- والآخر: أن تعرف فيما بعد. ويجتمعان في قوله تعالى: ﴿الْيَصْبَاحُ فِي رُجَاةِ الرَّجَاةِ كَأَنَّا كَوْنُكُمْ دُرِّيٌّ﴾ (النور: ٣٥).

وفي مقابل التأكيد التعبير بالتعريف لإعطاء دلالة ملائمة، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء من ٢٨)؛ حيث يعرف: (الإنسان) ليعطي معنى الجنس، فيتجاوز الدلالة على المفرد، ليدل على العموم والشمول. أما تعريف: (الرسول) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (النساء: من ١٧٠)، فيعطي مدلول التعيين والتحديد، وأنه لا رسول غيره. وتعريف: (الناس) للشمول والعموم، فهو مرسلٌ إلى العالمين، وتعريف: (الحق) لإعطاء مدلول الجنس الذي يخرج إلى معنى العموم والشمول، فما جاء به هو الحق كله، ويمكن أن تدل كذلك على ماهية الشيء وحقيقته، فالحق الذي أتى به الرسول ﷺ هو الحق كله، وهو الحق وحده، وهو عينُ الحق.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

وأرى أن التعبير عن الجنس لا يقتصر على التعبير باللفظ الدال على المفرد المعرف بالأداة فقط، ولكنه يتعدى ذلك إلى التعبير باللفظ الدال على المجموع، والمراد به التعبير عن جنس مدلول مفرده، كما هو في قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ (الكهف: من ٤٦) فالبنون تشمل جنس البنين.

وكما يقال مثلاً: السيارات وسيلة مواصلات سريعة، حيث تشمل حينئذ جنس السيارات وهكذا.

وينقسم مدلول أداة التعريف إلى أقسام عدة، هي<sup>(١)</sup>:

- لتعريف الجنس، نحو قولهم: الرجل خير من المرأة. وقد يعبر عنها بالحقيقة. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ (مريم: ٦٧).
- لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب، كما أن تقول: أنفقت الدينار، وأكلت الرغيف، وشربت الشاي.
- لتعريف عهد ذكري، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٥-١٦).
- لتعريف عهد ذهني، كقوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس: ٣)؛ لأن المراد به: عبد الله ابن أم مكتوم، وقد يكون منه: أكلت الخبز، وشربت الماء، ودخلت السوق، لأن كلاً منها معهود بالذهن، كأن يقال لك: كُلْ هذا الخبز، واشرب هذا الماء، فيرد عليه بما سبق، أما العهد الذهني في: (السوق) فواضح.
- لتعريف الحضور، كقولك: هذا الرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (مريم: ٣٨)، والتقدير: هذا اليوم. ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

(١) ينظر في ذلك: الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١-٩٦، السيوطي، الأشباه والنظائر: ٢-٥٨.



الْفَلَاحَةَ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴿٦﴾ (المائدة: ٦).

- لتعريف صفة الشيء، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ (الأنبياء: من ٣٠)، وقد يعبر عنه بحقيقة الشيء.
- أن تكون بمعنى الذي: إذا اتصلت باسم الفاعل أو اسم المفعول.
- أن تكون عوضًا من تعريف الإضافة، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه.
- أن تكون زائدة في الأعلام، وهي زيادة غير لازمة، نحو: الحسن، والحسين، والعباس، والسيد.
- أن تكون تحسينية، والتعريف بغيرها، كما في: الذي، والتي...إلخ.
- أن تكون للمح، كما في: الحارث، والفضل، والسيد...إلخ.

ويلحظ أن هذه الدلالات تتباين فيما بين الأداء الدلالي، ويتمثل في الأقسام الخمسة الأولى، وبين الأداء اللفظي، ويتمثل في الأقسام الخمسة الأخيرة، وأرى أن المكتبة العربية في حاجة إلى دراسة مواطن استخدام التعريف والتكثير، ذلك من خلال دراسة التركيب، أو السياق الذي يرد فيه التعريف أو التكثير، واستنتاج قواعد لهذا الاستعمال.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنشَأْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ

طَيْرًا﴾ (آل عمران: ٤٩). حيث وردت كلمة: (الطير) مرة معرفة وأخرى نكرة.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَهَازِلِ طَعَامِ مَسَاكِينٍ﴾ (المائدة: من ٩٥)، وفي موضع آخر يقول تعالى:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (التوبة: ٦٠).

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (النساء: ١٦٣)، وفي موضع آخر يقول تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: من ١٦٤).

وهذه وأمثالها كثيرٌ استعمالها في اللغة، وتحتاجُ إلى دراسةٍ تهتم بالدلالة. كما أن التعبير عن بعض المدلولات بألفاظٍ معرفة دائماً يسترعي الالتفات، ويدعو إلى الدراسة اللغوية.

وللمؤلف بحثٌ "التعريف وأدائه في اللغة العربية"، وفيه تنوعٌ لدلالة أداة التعريف ومواقع سبقها للكلمة في سياقاتٍ دلالية مختلفة، تصل إلى ما يربو على أربعين موضعاً دلالية سياقياً مقامياً أو لفظياً<sup>(١)</sup>.

## من ذلك التعبير عن:

العرش، الكرسي، السموات، الأرض، الدنيا، الآخرة وغير ذلك الكثير مما يحتاج إلى دراسة وصفية.

وإذا كانت الدراسة قد استقرت على أن: (الإنسان) في قوله تعالى: (العصر: ٢)، إنما هي اسمٌ جنس، ودلت: (أل) فيه على تعريف الجنس، أو استغراقه، فإنه يجب أن نفكر في مثل كلمتي: (السارق والسارقة) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ (المائدة: من ٣٨)، حيث إن كلا منهما يدل على استغراق مدلوله إلا أن الفارق الدلالي بين هذين الاسمين وبين كلمة: (الإنسان) يبدو في أن الاسمين موصوفان، فدلالتهما مقيدة بالصفة، ولكننا لا نستطيع أن نشك في استغراقية كل منهما لمدلولهما، ولذلك فإنهم يجعلون: (أل) في الاسمين بمثابة الاسم الموصول، وهو مبهمٌ يدل على العموم، وهنا يختلفون في كون: (أل) هنا اسميةً أو حرفيةً.

(١) بحث منشور بمجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول.



ولكن بيد والأمر بسيطاً لو أننا احتسبنا مدلول الصفة المقيدة الفارقة، فنجعل اسم الجنس قسامين: عامًا، وموصوفًا، أو ما يشابه ذلك.

يذكر السهيلي في أسرار تعريف: (الصراط) بالألف واللام في قوله تعالى: ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (الفاتحة ٦)، "الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوف اقتضت أنه أحقُّ بتلك الصفة من غيره، ألا ترى أن قولك: جالس فقيهاً أو عالمًا، ليس كقولك: جالس الفقيه أو العالم؟ ولا: أكلت طيبًا، كقولك: أكلت الطيب؟ ألا ترى إلى قوله ﷺ: أنت الحق ووعدك الحق، ثم قال: ولقائك حق، والجنة حق، والنار حق، فلم يدخل الألف واللام على الأسماء المحدثه، وأدخلها على اسم الباري سبحانه وتعالى وما هو صفة له، وهو القول والوعد"<sup>(١)</sup>.

ثم يستطرد قوله موضحًا تنكير اللفظ في مواضع أخرى، فيذكر: "قلو قال: صراطاً مستقيماً، لكان الداعي إنما يتطلب الهداية على صراط مستقيم على الإطلاق، وقد علم أنه على صراط مستقيم وهو الإسلام، فإنما يطلب ما هو أقوم من طريقته التي هو عليها في علمه"<sup>(٢)</sup>.

ونلاحظ المقارنة بين النكرة والمعرفة، في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ (المائدة: من ١١٧)؛ حيث تنكير: (شهيذاً) لأنها تصف عيسى عليه السلام فهو شهيد، وليس كل شهيد، ولما كانت الصفة لله تعالى في كلمة: (الرقيب) جاءت معرفة، حيث لا رقيب غيره تعالى.

ولنتأمل قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (البقرة: من ١٢٦).

(١) نتائج الفكر: ٣٠٢.

(٢) الموضوع السابق.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾<sup>(١)</sup>  
(إبراهيم: ٣٥).

ونلاحظ التعبير عن مكة المكرمة فيهما بالنكرة في الآية الأولى، وبالمعرفة في الآية الثانية، مع ملحوظة أنها وصفت بالأمن في الموضعين، وعبر عنها بلفظ واحد، وهو: (بلد).

يذكر أن الفرق في المعنى بين استخدام لفظية: (بلد) نكرة ومعرفة في الموضعين أن المعرفة تدل على أنه يسأل أن يخرجها من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدها من الأمن. أما حال التوكيد فإنه قد سأل أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها، ولا يخافون<sup>(٢)</sup>.

لكنني أرى -والله أعلم- أنه تختلف الصيغة بين النكرة والمعرفة في الموضعين باختلاف مدلول الصيغة.

يبدو أن: (بلدًا) بالنكرة تدل على عدم وجود بلد حقيقي آنذاك، حيث كانت مكة وما يليها حين ذلك قفرًا لا ماء فيه ولا نبات<sup>(٣)</sup>، ولهذا فإن الآيات الكريمة تتدرج فيما بعد في الحديث عن رفع إبراهيم عليه السلام القواعد من البيت وإسماعيل، والدعاء لذريته بالإسلام<sup>(٤)</sup>، مما يدل على أن دعاءه عليه السلام كان في هذا الموضع في القرآن الكريم حين كانت مكة قفرًا لا أهل بها حينذاك.

أما: (البلد) معرفة في الآية الثانية فإنه يدل على أن مكة أصبح بها أهل وسكان؛ ولذلك فإن إبراهيم عليه السلام يدعو ربه له ولبنيه باجتتاب عبادة الأصنام، وهذا يدل على أنه كان له ذرية حينذاك.

(١) ينظر: الدر المصون ٤-٢٧٢.

(٢) تفسير ابن عطية: ١-٤٨٣.

(٣) الآيات: ١٢٧-١٢٩ من سورة البقرة.



ولما أردت الآيات الكريمة أن تعبر عن تاريخ المكان قبل وقت هذا الدعاء كان استعمال النكرة في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ (إبراهيم: ٣٧).

فكانت النكرة في: (وَادٍ) وصفاته، وكان دعاء إبراهيم عليه السلام بجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم، مما يدل على أن المكان قد خلا في بداية زمن إبراهيم من الناس.

وكان دعاؤه هنا حين استجاب الله لدعوته فأقبلت أفئدة الناس على المكان وأصبح بلدًا -والله أعلم-.

ولا أريد أن أجعل الناحية الإعرابية هنا حكمًا<sup>(١)</sup>، فالبلد في موضع النصب حال التعريف والتتكير، ولكن اختلاف الكلمة بين المفعول الأول حال التعريف، والمفعول الثاني حال التنكير يؤيد ما فسرنا به مدلول الكلمة في الحالين.

ومما يلحظ كذلك أن التعبير عن البيت الحرام في الموضعين من الآيات الكريمة السابقة كان باستعمال التعريف، مما يدل على أن البيت الحرام قديم من قبل إبراهيم عليه السلام، فبينما أُشير إلى مكة بالتعبير مرةً بالنكرة وأخرى بالمعرفة؛ يظل التعبير عن البيت الحرام بالمعرفة دائمًا، ويبدو ذلك في الكلمات: "البيت، بيتي، القواعد من البيت، بيتك المحرم".

ولست في مجال تحقيق هذا الأمر، ولكنني أردت الإشارة إلى كيفية الإفادة الدلالية من خلال ملاحظة الصيغة.

وحرص كثير من دارسي اللغة الأوائل التفريق بين استخدام الكلمة نكرةً في موضع، واستخدامها معرفةً في موضع آخرٍ لدليل يؤكد لنا مدى تدوهم الحسى للفرق الدلالي بين الموضعين.

(١) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١-١٢٧.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ففي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ تَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا بِمُعَذِّبِينَ﴾ (الأعراف: ١٣١) يذكر أن تعريف: (الحسنة) في هذا الموضع لأنها أمرٌ محبوبٌ شائعٌ حدوثه، يتمناه الجميعٌ ولذلك ذكر معها: (إذا) المحققة. ولكنَّ تنكير السيئة؛ لأنها أمرٌ مكروهٌ يحذرُه الجميعُ؛ ولذلك ذكر معها: (إن) التي تكونُ للمشكوكِ فيه<sup>(١)</sup>.

ومن الفروق بين النكرة والمعرفة في حال الإخبار بهما قولُ عبدِ القاهر الجرجاني: "اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلقاً كان لا من زيد ولا عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداءً.

وإذا قلت: زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلقاً كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره...."<sup>(٢)</sup>.

فالإخبارُ بالنكرة الحديثة لإثبات حدثٍ ما، ولكن إذا أُخبر بالحدث معرفة فأنت تتسبه إلى مصدره، وهو المبتدأ.

وأرى أنَّ الرتبة الصائبة في المثل الأخير أن يقال: المنطلقُ زيدٌ؛ لأنَّ الجملة تبتدئُ بما هو معلوم، وتثنى بما هو مجهولٌ، وهو بيت القصيد من إنشاء الجملة.

والنكرة تحتاج إلى ملحوظات عديدة مقارنةً بالجانب الدلالي، وهذه تتطلب دراساتٍ واسعةً.

من ذلك ما يلحظ من ضرورة وصف النكرة أو تخصيصها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (النساء: من ١٧١). وقوله تعالى: ﴿كَلِمًا أَوْ قَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَاها اللَّهُ﴾ (المائدة: من ٦٤).

(١) يرجع إلى: الدر المصون ٣-٣٢٧.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٢٤.



فلا يبين مدلول: (نار) إلا بالصفة، وضرورة ذلك مع كلمات معينة في اللغة مثل: كثير، كبير، كل، معظم، نفس إلى غير ذلك مما يحتاج إلى حصره.

ومنه العطف بالنكرة المخصصة على المعرفة في قوله تعالى: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ (المائدة: ٥٢).

وللأداء الدلالي لأداة التعريف في الكلام العربي أغراضٌ ومقاصدٌ أوسع مما هو مذكورٌ في كتب اللغويين<sup>(١)</sup>.

### الدلالة بين المعرفة والنكرة:

ومن أثر التعريف والتكثير في دلالة كل من الاسم المبهم والاسم المعرفة على المتلقي ما يذكره المرزوقي<sup>(٢)</sup> في الفرق الدلالي بين القولين: "خرجت فرأيت أسدًا، وخرجت فرأيت الأسد" أن السامع كان يتوقع في القول الأول أن يتبع المتحدث النكرة هنا بصفة من الصفات، فلما سكت المتكلم أدرك السامع أنه قصد إلى واحد من الجنس غير معين ولا موصوف.

أما السامع في القول الثاني فيعلم أن القصد إلى الواحد من الجنس، ولا ينتظر الصفة التي يجوز مجيئها مع النكرة.

فكل منهما مع هذا الاسم يدل على واحد من الجنس، وفيه جنس الإبهام لأنه لا يدل على معين -غالبًا-؛ لكن النكرة أشد إبهامًا، حيث إنها لم تختص بصفة أو إضافة، فتقيد دلالتها.

وأرى أن إدخال: (ألد) على: (الأسد) في هذا التركيب يمكن أن يفيد العهد، أو الذكر، أو التعيين من بين حيوانات أخرى يبحث عنها، أو تُتبع أو غير ذلك من الدلالات؛ لكنه لا جدال في أن هذا التعريف يختلف في دلالاته عما إذا قلت: رأيت رجلًا، ورأيت محمدًا.

(١) ينظر: أداة التعريف في اللغة العربية (بحث للمؤلف).

(٢) يرجع إلى أمالي المرزوقي: ١٩٥.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ونذكر أن الإخبار عن المبتدأ بما فيه أداة التعريف يفيد الحصر، أي: حصر معنى الخبر في المبتدأ، فإذا قلت: "زيد المنطلق"، أو: زيد هو المنطلق؛ فاللام في الخبر تفيده انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساويًا أو كونه أخص منه<sup>(١)</sup>.

فإن احتسبت أداة التعريف للعهد؛ فإنها تفيده نسب الانطلاق المعهود لزيد، وإن احتسبتها لتعريف الحقيقة؛ كان بوضعه مفيدًا حصر انطلاق معين، أو حصر حقيقة الانطلاق تحقيقًا أو مبالغة<sup>(٢)</sup>؛ حيث إن الثاني معين ومخصوص ومحدد، لكن الدلالة تتفق مع الأول، وتختلف مع الثاني إذا قلت: رأيت الرجل.

ويبدو الفرق دلاليًا وإعرابيًا بين الاسم نكرة والاسم نفسه معرفة في تركيب واحد في ما إذا قلت: جاء زيد راكبًا، جاء زيد الراكب؛ حيث إن الصفة: (راكبًا) اختلفت دلالتها وإعرابها بين كونها نكرة أو معرفة؛ بل إنها أثرت دلاليًا على موصوفها: (زيد) وهو في بنية واحدة في الجملتين، لكنه ليس على معنى واحد أو مدلول واحد في الموضعين.

توضيح ذلك أنك تتحدث في الجملة الأولى ذات الصفة النكرة المنصوبة الواقعة حالًا عن زيد واحد، أو أن الكلام مقصود به واحد، ولكنك في الجملة الثانية تستحضر عدة زيود، ثم تختار منهم زيدًا واحدًا، وقد حددته بالصفة: (الراكب). فالفعل أسند إلى زيد واحد، وهو الراكب منهم.

وفي هذين البنائين التفاتة أخرى تتمثل في أن الصفة المنصوبة دائمًا -وهي الحال- تتعلق دلاليًا بالفعل، فالركوب في الجملة الأولى يصف المجيء في المقام الأول، وهو منسوب إلى زيد في المقام الثاني؛ لذلك فإنك تسأل عن الركوب إذا أردت سؤالًا، وتذكر فيه المجيء بالضرورة، فتقول: كيف جاء زيد؟ أو: كيف جاء؟ أو: كيف المجيء؟.

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ١٠٩، ويرجع إلى: دلائل الإعجاز ١٨٦.

(٢) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ٨٦.



أما الصفةُ التابعةُ وهي: -النعته- فإن تعلقها المعنويّ يكون بالمنعوت مباشرة، وهو الذي قام بالفعل، لذلك فإن الصفة في مثل هذا التركيب جزءٌ من المنعوت؛ لأنها محددةٌ له، والسؤال عنها يكون بذكر: (زيد) بالضرورة، نحو: من زيد الذي جاء؟ أو: من زيد؟.

فالواجبُ أن يذكر: (زيد) الموصوف في السؤال عن الصفة، وأن يُذكر الفعلُ حال السؤال عن الحال؛ لذا نصبت الحالُ للتعلق المعنوي بينها وبين الفعل، أما النعتُ فهو تابع لمنعوته لتعلقه المعنوي به، فهو جزءٌ منه.

وبتفكير آخر: الحالُ إخبارٌ عن فعل مسند، يراد بها إكمالُ جملة تامة، أما النعتُ فإنه جزءٌ من منعوته، فهما كلمة واحدة.

#### ألفاظ تنقل من الوحدة إلى الشمول:

في اللغة ألفاظٌ أو وحداتٌ صرفيةٌ تؤثر في المفرد المقترن بها، أو الذي وقع معناها عليه، فتنقله من الدلالة على الوحدة إلى الدلالة على الشمول والعموم، منها<sup>(١)</sup>:

- (من) الاستغراقية: أو التي تفيد الشمول والعموم، وهي حرف جر زائد، يجر ما بعده لفظاً وتقع في نطاق النفي، نحو: ما من رجل في الدار، وفي نطاق الاستفهام، نحو: هل جاءك من رجل؟، لا يقع بعدها إلا النكرة، ولا يبدل مما بعدها على اللفظ من معرفة، فإذا قلت: ما جاءني من أحد إلا محمد، فإن محمداً ينصب على الاستثناء، ويجوز رفعه على المحل، بدلاً من: (أحد)، لكنه لا يجوز جره على اللفظ بدلاً.

- النكرة الدالة على الوحدة في نطاق النفي: تنقل إلى معنى الشمول والعموم، ويكون ذلك فيما إذا كان أحد ركني الجملة، ويكون دائماً إما مبتدأً، وإما فاعلاً، أو ما يشبههما، أو يقوم مقامهما.

تقول: ما رجلٌ في الدار، أي: كلُّ الرجال غير موجودين في الدار. ما جاء رجلٌ، أي: لم يجرى كلُّ الرجال، ومنهم من يرى أن النكرة في مثل ذلك تدلُّ على الوحدة، فإذا أضربت قلت:

(١) يرجع إلى: أمالي المرزوقي ١٩٠ وما بعدها.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

بل رجلان أو أكثر، وقولك: "ما أكل أحدٌ إلا الخبز؛ جارٍ مجرى قولك: كلُّ الناسِ أكل الخبز"<sup>(١)</sup>، ولكنَّ الناتجَ الدلالي من هذا التركيبِ الحصري لا يؤدي إلى ما ذكره عبد القاهر في كثيرٍ من مواضع كتاباته، ولكنه يؤدي إلى أنَّ الناسَ لم يأكلوا شيئاً من الأطعمةِ غير الخبز<sup>(٢)</sup> ومثُل ذلك أن تقول: ما كان أحدٌ في الدارِ، ما كوفئ أحدٌ، وتلاحظ الناتجَ الدلالي بين كلِّ من:

- ما بابٌ فُتِحَ، ما فُتِحَ بابٌ، ما من بابٍ فُتِحَ، ما فُتِحَ إلا بابٌ.
- (أل) الجنسية: تدخل على الاسم المفرد، فتجعله دالَّةً على مدلول يفيد الجنس، أي: يشمل كلَّ أفراد الجنس. نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ (الإنسان: ١).
- (لا) النافية للجنس: تدخل على جملة اسمية، ركانها نكرتان، فتتفي حكم الخبر عن جنس المبتدأ، أي: تنفي العلاقة بين الحكم المتمثل في الخبر وكل أفراد المبتدأ، نحو: لا رجل في الدار.
- (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول: وخصوصاً إذا حكم عليهما بحكم عام، فتكون: (أل) بمثابة الموصول، ومنهم من يجعلهما موصولاً حرفياً أو اسمياً - على خلاف - منه قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (النور: ٢) ، وقوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة: ٣٨)، والتقدير: أي زانٍ وأي زانية، أي سارق وأي سارقة.
- أفعال المدح والذم: نحو: (نعم وبئس)، حيث تدخل هذه الأفعال في أسلوب المدح والذم على اسم عام يكون فاعلاً لها، فلا يكون فاعلاً مختصاً، حيث يخص منها ما هو ممدوح أو مذموم، تقول: نعم الرجل محمدٌ.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢-٧٠٦.

(٢) دلائل الإعجاز: ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩.



- وقد تكون: (ما) الموصولة، وهي مبهمَةٌ دالة على عموم، نحو: بئس ما فعلته إيذاءً جارك، فإذا كان فاعلُهما ضميرًا فإنه يستتر، ويكون مبهمًا، ولذلك فإنه يحتاج إلى ما يميزه، نحو: نعم رجلًا الصدوق.
  - (أي) المضافة إلى نكرة: نحو: أي زائر لي فإنني أكرمه.
  - (كل) المضافة إلى نكرة: نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن: ٢٦).
  - ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر: ٥٢).
  - (أول) مضافًا إلى نكرة: نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ (البقرة: من ٤١)، أي: أول فريق كافر به، أو: أول من كفر به.
- وما قد يلحظ من ألفاظٍ أخرى تقترن بالمفرد النكرة من خلال النصوص، فنتقله للدلالة على العموم.

#### ملحوظة:

- ليس كل ما يفيد الكثرة يفيد الاستغراق، حيث يوجد في اللغة ألفاظ تدل على الكثرة؛ لكنها لا تعطي معنى الاستغراق، ولكن تنقل الاسم الدال على الوحدة إلى دال على الكثرة، منها: (رب)، و: (كم) الخبرية، والأعداد من: (١١-٩٩):
- (رب): وهي لا تدخل إلا على نكرة دالة على الكثرة، نحو: رب صديق زائر ينفعنا.
  - و: (كم) الخبرية: تفيد التكثر، نحو: كم صديق أفادنا بنصائحه.
  - و: (الأعداد من ١١-٩٩)، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوفًا﴾ (يوسف: من الآية: ٤).
  - ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَةً﴾ (ص: من ٢٣).

#### نظرة في الانحراف بين صحيح المورفيم والمقصود الدلالي:

قد يخطئ المتحدث في كيفية استخدام الصيغة بالخطأ في اختيار المورفيم المعبر ذي الوظيفة الصحيحة، وليست هذه الأمثلة المذكورة لاحقًا إلا إشارة إلى توجيه الباحثين إلى البحث

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

الميداني في هذا السبيل تقويمًا للغة الاجتماعية الشائعة، وإرادةً لعدم الالتباس المعنوي، ورفعاً لشأن لغتنا، فترتفع مكانتنا ومنزلتنا، وتسمو شخصيتنا، وتثبت ثقتنا في أنفسنا، من أمثلة تلك الأخطاء والانحرافات في استخدام المورفيم<sup>(١)</sup>:

- القول: الألعاب تلهو عن ذكر الله، والصواب: تلهي، حيث: (يلهو) مضارع: (لها)، وهو فعل مجرد لازم، فيكون فاعله ضميرًا مستترًا تقديره: هي، يعود على الألعاب.

- أما: (تلهي) فهو مضارع: (ألهي)، وهو فعل مزيد بالهمزة، والهمزة هنا للتعدية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، يعود على الألعاب، وهو يحتاج إلى مفعول، لم يذكره لإطلاق معناه، أي: تلهي الألعاب الناس عن....

- ولا سبيل إليك -أيها المؤمن- إلا بالصلاة. والمقصود: لا سبيل للذي يودُّ ذكر ربّه دائمًا إلا بالصلاة، وحرفا الجر: (اللام والياء) يستخدمان مع السبيل؛ لكن الأول يكون للذي يريد أن يسلك سبيلًا كي يصل، والثاني يكون لمن يوصل إليه، فيكون الصواب: لا سبيل لك.

ومن المظاهر العامة في أخطاء النطق أن المتحدث لا يستخدم الصيغ القاعدية الصحيحة الموائمة للمقصود الدلالي، ذلك من حيث<sup>(٢)</sup>:

- تحقيق المورفيم، نحو: استخدام الجمع غير الصحيح.
- التركيب الصرفي الصحيح للكلمات، نحو: تكرير: (بين) في غير موضعها، وعدم ذكر فاء الجواب والجزاء بعد: (أما) الجزائية، أو ذكرها في غير مواضعها.
- استخدام الفئة النحوية للكلمة، كاستخدام: (سوى) في الاستثناء ملحقة بحرف الجر ومجروره، وهي ملازمة للإضافة.
- استخدام المورفيمات الواسمة، نحو: استخدام: (غير) معرفة في غير مواضعها، أو معرفة بالأداة.
- الترتيب الصحيح للكلمات بما فيها المورفيمات، نحو: سبق الضمير لمرجعه لفظًا ورتبةً.

(١) بعض هذه الأمثلة قد ذكر من فكرة أخرى من هذا الكتاب.

(٢) الموسوعة اللغوية: ٩٦-٩٧.



وما قد يلحظه دارسو اللغة الجادون.

وإكمالًا للفائدة أذكر المثال المذكور لذلك في الموسوعة اللغوية:

- Good Mine Childs Head Teacher Treat Not .

- 1- عدم استخدام الكلمات القاعدية الواسمة، والصحيح وضع أداة التعريف: (the).
- 2- عدم مراعاة التركيب الصرفي للكلمة، حيثُ تنقصُ اللاحقة: (s) للدلالة على المفرد الغائب والصحيح: (Treats).
- 3- عدم ترتيب الكلمات هنا، والصحيح أن: (Not) تسبقُ الفعل.
- 4- عدم استخدام الكلمات القاعدية الواسمة هنا، والصحيح أن: (Doesn't) تكون سابقةً للفعل.
- 5- عدم ترتيب الكلمات، وعدم استخدام المورفيم الصحيح، والصحيح هنا استخدام: (Well) بدلاً من: (Good)، وتكون في آخر الجملة.
- 6- عدم مراعاة الفئة النحوية للكلمة، والصواب هنا استخدام: (My) بدلاً من: (Mine).
- 7- عدم تحقيق المورفيم، والصواب أن يكون الجمع هنا: (Children).

ولذلك فإن صحيح الجملة أو التركيب أن يكون:

- The Head Teacher Does Not Treat My Children Well.

التدوين وملابساته:

التدوين والكتابة هما الوجه الآخر لحفظ اللغة وانتقالها بين أبناء المجتمع، ولا جدال في أن المكتوب بطرقه المختلفة وأساليبه المتنوعة من وسائل الإعلام والاتصال أصبح شائعًا منافسًا لوسيلة التحدث والتخاطب.

والتدوين متحدث صامت، والكتابة ظلٌ للحديث غير مكتمل الملامح أو دقيقها، ومن هنا يمكن توجيه مورفيمات الكلمات الملتبسة في التدوين حسب ما يرتئيه كل متلق؛ لذا كان للتدوين التباساته في النقل الأمين للغة، من أمثلة ذلك:



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- الالتباس في معرفة أصل الكلمة إذا دُوّنت واعتمدَ على الكتابة دون ضبطٍ أو تحقيقٍ صرفي، ومنه:

❖ **أَفْضُ**: قد يُقرأ أمرًا من: (أَفْضَى)، فيكون: (أَفْضَى) بفتحٍ فكسرٍ فسكونٍ مع حذفِ حرفِ العلة.

وقد يُقرأ أمرًا: (أَفَاضَ)، فيكون: (أَفَاضَ) بفتحٍ فكسرٍ فسكونٍ، وقد يُقرأ أمرًا: (أَفْضَى)، فيكون: (أَفْضَى) بفتحٍ فسكونٍ ففتحٍ مشدد، ومن ذلك:  
أَمَل: أَمَلٌ من: (أَمَالَ)، أو: أَمَلٌ من: (أَمَلَى).  
أَعِن: أَعِنٌ من: (أَعَانَ)، أو: أَعِنٌ من: (أَعْنَى).  
أَفَد: أَفَدٌ من (أَفَادَ)، أو: أَفَدٌ من: (أَفَدَى).

أَقَل: أَقَلٌ من: (أَقَالَ)، أو: أَقَلٌ من: (أَقْلَى)، أو: أَقَلٌ من: (أَقْلَى).

اسْتَعَدَّ: اسْتَعَدُّ من: (اسْتَعَادَ)، أو: اسْتَعَدُّ من: (اسْتَعَدَى)، أو: اسْتَعَدُّ من: (اسْتَعَدَّ).

وهذا كثيرٌ في اللغة. وأنت تلتبسُ أن بين الفعلين بالأمر من كلِّ تغايرًا في الحركات، مما أدَّى إلى التغاير والخلاف في الأصل، وبالتالي أدَّى إلى الخلاف الدلالي.

ولنلاحظ ما يأتي مع مراعاة أن المجتمع يميلُ هذه الأيام إلى إهمالِ كتابةِ الهمزة في موضعها، أو حسبَ قواعدها، وعدمِ كتابةِ الشدة، أو غير ذلك:

## ● اتبعنا:

- بهمزة القطع (اتبعنا)، ثلاثي مزيد بالهمزة فقط.
- بدون الهمزة، أي: بهمزة الوصل: (اتبع) ثلاثي مزيد بالهمزة والتضعيف، والهمزة وصل: (افتعل).
- وقد يكونُ فعلٌ أمرٌ في التقديرين: اتَّبِعْ، اتَّبِعْ، اتَّبِعْ.
- ومثُلُ ذلك: أدان وأدان، أدكر وأدكر.



- اعتدى: بهمزة القطع: (أعتدى) مضارعٌ، وبدونها ماضٍ. وكذلك: أستوى واستوى، وأعتلى واعتلى.
- اعلم: بهمزة القطع: يُقرأ ماضيًا ومضارعًا، وبهمزة الوصل: يكونُ فعلٌ أمرٌ.
  - وكلُّ ما كان من أفعالٍ بهذه الصيغة.
  - والملابساتُ التدوينيةُ تنتشعبُ وتكثرُ إذا ما لوحظت وحُللت.

الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

---

## المبحث الرابع التغيرات الصوتية والدلالة



نعلم أن الوحدات الصرفية تكون لأداء دلالي مختصة به، ولكننا نلاحظ أن توالي الأصوات يمكن أن يؤدي إلى كثير من التغيرات الصوتية، لأسباب عديدة، منها<sup>(١)</sup>:

- طبيعة الصوت.
- والطبيعة اللغوية.
- والتجاور.
- وقوانين الوقف والوصل إلى غير ذلك.

ولكنني أرى أن هذه التغيرات الصوتية تحدث بحيث لا تؤثر في المحصل الدلالي للجملة؛ حيث يحافظ على الأصوات التي تكون ذات أداء دلالي مختصة به بطريق أو بآخر.

فاللغة العربية تحرص في التلفظ على التمييز النطقي للرموز الصوتية المشكلة للكلمات حرصًا على الوضوح السمعي، فيحدث تلاقي طرفي الحديث في إصدار الكلمات واستقبالها، فينتقل المفهوم الدلالي المراد كما أراده المتحدث، وكما يحلله ويؤوله المتلقي.

واللغة العربية في هذا المجال قد اعتمدت قوانين صوتية تحرص على هذا التمييز النطقي الذي يكون معيارًا أساسًا في بناء الكلمات<sup>(٢)</sup>.

وهي من خلال قوانين حذف أصوات أو زيادتها تضع المحافظة على المعنى في المقام الأول والأخير، بل إن هذين إنما يحدثان من أجل المعنى في كثير من مواضعهما.

وفي الصفحات القادمة إشارات إلى أفكار بنيوية صرفية في كلمات اللغة العربية مفردة وفي التركييب، توضح الفكرة القائمة على المعنى أو الأداء الدلالي للكلمة أثناء إحداث تغيرات صوتية بها؛ حين تجاورها لكلمات أخرى، أو إلحاق وحدات صرفية بها مؤدية معاني خاصة، وهي حال هذه التراكييب أو البنى أو التغيرات الصوتية إنما تحرص على وضوح المعنى ودقة الأداء الدلالي.

(١) ينظر: في ذلك القوانين الصوتية في اللغة العربية، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة ١٩٨٢،

(٢) السابق.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومن هذه الأفكار:

- إحكام تقنين الوحدات الصرفية لتجنب الالتباس النطقي فالدلالي:

تحرص اللغة العربية على أن تكون الوحدات الصرفية محكمة إحكامًا دقيقًا، ومقننة تقنيًا مطردًا، وهي في ذلك المضمار تسعى سعيًا حثيثًا للمحافظة على المعنى من طريق عدم الالتباس في هذه الوحدات.

ولنشر إلى هذه الفكرة من خلال أمثلة موجزة:

- حال توكيد المضارع المسند إلى واو الجماعة بالنون الثقيلة تتوالى ثلاث نونات تكون ثقيلة في النطق: (لتكتبونن)، فتحذف إحدى هذه النونات تسهيلًا للنطق: (لتكتبونن)، ولتكن نون الرفع؛ لأن رفع الفعل محفوظ بعدم وجود ناصب أو جازم، ولأن نون التوكيد جيء بها لمعنى، فلا يجوز حذفها، فيذهب هذا المعنى، فينشأ مقطع صوتي تعافه اللغة العربية، وهو المغرق في الطول، أو ما يجعلونه التقاء لساكنين، وتحاول أن تتخلص منه ما أمكن إلا في مواضع محدودة، فيكون حذف واو الجمع، مع أنها تمثل كلمة مستقلة، أو وحدة صرفية مهمة، وهي الدلالة على إسناد الفعل إلى جماعة الذكور، لكن اختير حذفها محافظة على معنى التوكيد لو حذف النون، ولأنه يبقى دليل صوتي عليها، وهو الضمة التي هي منشؤها، فيكون: (لتكتبنن).

لذلك إذا كان إسناد مثل هذا الفعل إلى ياء المخاطبة فإن الخطوات السابقة تحدث، إلا أن ياء المخاطبة المحذوفة يكسر ما قبلها؛ لأن الكسرة منشأ الياء: (لتكتبنن).

فهذا الفارق الصوتي الملموس فارق دلالي وتركيبي عميق ودال.

فإذا قلت: لَتَنْصُرَنَّ اللهُ: فإن "لَتَنْصُرَنَّ" فيها حذفان؛ لأن الأصل: لتتصرونن، حيث الفعل مسند إلى واو الجماعة، ومؤكد بالنون الثقيلة، فلما ثقل النطق بتوالي ثلاث نونات، كان حذف إحداها؛ ولو حذف إحدى نوني التوكيد لحدث لبس في النطق، ولو حذفنا لذهب معنى التوكيد، فكان حذف نون الرفع؛ لأن هناك دليلًا عليه، وهو عدم سبق الفعل بناصب أو جازم،



فعاملهما لفظي، فالنتقى ساكنان، أو تواليا، أو تكوّن مقطع مغرّق في الطول، تأباه اللغة العربية في هذا الموضوع، فكان لا بد من تحريك أحدهما، أو حذفه، ولما كان الحذف أكثر تلاؤمًا للنطق مع عدم الإخلال بالجانب اللفظي فالإيضاح السمعي، حدث الحذف، واختيرت واو الجماعة، وذلك للمحافظة على ما يدل على التوكيد، وهو معنى مقصود؛ ولأنّ هناك دليلًا لفظيًا عليها، وهو الضمة التي تسبقها.

ولهذا فإنه يحلو لعلم اللغة الحديث أن يجعل هذا التغيير الصوتي من قبيل تقصير الحركة الطويلة.

ومع ياء المخاطبة يكون: لتتصرّن، بكسر الراء، كما ذكر سابقًا.

وما يحدث مع الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة من تغيرات صرفية حال توكيده بالنون يكون مع فعل الأمر حال إسناده إليهما، تقول: افهمنّ، وأصلهما: افهموننّ، تحذف النون لبناء الفعل على حذفها، فتصبح: افهموننّ، يلتقي ساكنان فيحذف أحدهما، فيكون: افهمنّ.

وتقول مخاطبًا المفردة: افهمينّ (بكسر الميم وتشديد النون).

- مثل هذا الحذف الصوتي لدلالة لفظية عليه أو ما يسمى بتقصير الحركة ما نلمسه في: فعل الأمر الأجوف، فيحذف حرف العلة الأجوف لدلالة الضمة عليه إن كان واوًا، نحو: قلّ، صمّ.

ولدلالة الكسرة عليه إن كان ياءً، نحو: بع، استعذ.

وكلّ قوانين تأكيد الفعل بالنون يُراعى فيها المحافظة على المعنى ووضوح الأداء الدلالي لإزالة احتمال الالتباس، ويتأكد ذلك إذا استحضرنا زيادة الألف: (حركة الفتحة الطويلة) حال تأكيد الفعل المسند إلى نون النسوة، نحو: لتفهمنّان، افهمنّان.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- مصدر الفعل: يقتتلون، أو يقتلون، هو: قَتَلًا، والأصل: اقتتالًا، ولا يجوز فتح القاف؛ حتى لا يلتبس المصدرُ بصيغة المبالغة: (قَتَّل).

## من التغيرات الصوتية للاتصاح السمعي:

التغيرات الصوتية الحادثة في بنية الكلمات في اللغة العربية إنما أساسها المواءمة بين الطبيعة البشرية في أعضاء النطق وقدرتها المحدودة والطبيعة البيولوجية لبعض الوحدات الصوتية لتحقيق نطقها من جانب، والاتصاح السمعي لتحقيق الدلالي من جانب آخر، وهو يتحقق من خلال التمييز النطقي.

ومن ذلك:

- إبدال الياء الصامتة واوا إذا وقعت بين ضمة وكسرة، نحو: ييقن، يبسر، ميقر، ميسر، ونطقها: يوقن، يوسر، موقن، موسر.

- قلب الياء المكسورة والواو المكسورة همزةً بعد الحركة الطويلة بالألف في: جمع التكسير، نحو: كتائب، رسائل، صحائف، عيائل، خيائر، عجائز.

- وفي اسم الفاعل، نحو: بائع، قائل...

- وفي الاسم المنسوب، نحو: غاية غائي، راية راثي.

ذلك لتحقيق الوضوح السمعي.

وتتعدد التغيرات الصوتية في تصريف الكلمات أو بنائها، ممثلًا ذلك فيما يسمى بالإعلال والإبدال، ولهما مجالهما في الدراسات الصوتية أو الصرفية.



ومن تلك التغيرات الصوتية الزيادة الصوتية للاتضاح السمعي:

١- زيادة هاء لبيان السكت في حال<sup>(١)</sup>:

- الوقف على الأفعال المجزومة بحذف حرف العلة، أو المبنية على حذفها، فيزداد هاءً في آخر الفعل، نحو: لم يغرّه، ليرمه، لتخشه، اغزه، ارمه، اخشه.

ويعلل سيبويه لذلك بقوله: "كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعًا؛ فلما كان ذلك إخلالًا بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك"<sup>(٢)</sup>، والإخلال بالحرف يعني عدم الوضوح النطقي الذي يترتب عليه عدم الاتضاح السمعي.

- الأمر بالفعل اللفيف المفروق، فيلزم فيه -غالبًا- إلحاق هاء السكت؛ لإيضاحه نطقيًا؛ فسمعيًا؛ نحو: قه، له، عه، والأمر من الناقص مهموز العين، نحو: ره، من: (رأي).

- الحروف وأسماء الاستفهام والظروف وأسماء الفعل حال الوقف، نحو: ثمه، أينته، هلمه؟، كيفه؟، ليته، لعله.

- ومنها: (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر ووقفت عليها؛ حيث تلحقها هاء السكت تبيانًا لنطقها ووضوحًا، فتتضح سمعيًا، نحو: لمه؟، إلامه؟ حتامه؟ فيمه؟، وقد يكون هذا الإلحاق واجبًا.

٢- زيادة في الأصوات المشربة، وذلك عند الوقف عليها يحدث ما هو زيادة على مساحة الصوت كي تتضح ماهيتها سمعيًا، وذلك على النحو الآتي<sup>(٣)</sup>:

- أصوات يحدث معها قلقله، أي: صويت من جنس الصوت الموقوف عنده، وهي: القاف، والطاء، والجيم، والذال، والباء، والضاد، والتاء، والكاف، والهمزة، وما هذا الصويت الحادث إلا تحقيق للصوت الأصلي.

(١) يرجع في ذلك إلى القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيبويه (بحث للمؤلف)، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ص: ٥٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب: ٤ - ١٥٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤/١٧٤، ٤٣٣. وما بعدهما.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- أصواتٌ يُطال في الوقف عليها، وهي: الذال، والطاء، والزاي، والثاء، والراء، والهاء، والحاء، والخاء، والشين، والسين، والصاد، والفاء، واللام، والعين، والغين؛ حيث يظل استمرار الهواء خارجًا مشكلاً للصوت المنطوق نفسه، فيتضح نطقياً فسمعياً.
- هذا إلى جانب ما ذكرناه من إقحام الألف بين الفعل المضارع أو الأمرى المؤكد بالنون حال إسنادِه إلى نون النسوة.

## أثر الخلاف الصوتي في بنية الكلمة فدالاتها:

قد يكون الخلافُ الصوتي بين كلمتين نتيجة الوضع اللغوي لهما في صوتين متقاربين، وبالتالي نلمس الفارق الدلالي بينهما، وأشير إلى شيء من ذلك تنبيهًا على أن أيَّ إلباس في النطق أو عدم إقامة الصوت إقامةً صحيحةً في مثل هذه الكلمات يؤدي إلى خلل شديد في الناتج الدلالي أو المجموع الدلالي، من ذلك:

- الدوارب من الدربة، والضوارب من الضرب.
- قال من القول، وكال من الكيل.
- ومنه: قرّ وكرّ، قلّ وكلّ.
- وقد يكون ذلك نتيجة الخطأ البشري في النطق، كعدم إخراج اللسان في الثاء والطاء والذال، فتلتبس الكلمات، وتتضاربُ الدلالات، وتضيع الحقوق، من ذلك:

❖ الذليل: الخاضع، والزليل: المنزلق.

❖ ثمين سمين، ذل زل.

❖ ذمة وزمة، ذر زر.

❖ ثار سار صار، ثم سُم.

❖ إثم اسم، أثمرى أسرى.

❖ رفث رفس، ثكنات سكنات.

❖ ظليل زليل، ظهر زهر.

❖ أظهر أزهر... إلخ



وهذه إلفاتٌ تحتاج إلى عمقٍ دراسةٍ وتحليلٍ.

### التقاء الساكنين وتيسير النطق والمحافظة على الدلالة:

اللغة العربية في سبيل تيسير النطق للمتحدث وإيصال المقصود إلى السامع متضخًا تميل إلى التخلص من ظاهرة التقاء الساكنين، حيث إن توالي الساكنين إما أن يكون متعذرًا النطق، كما إذا قلت: اكتبِ الدرس، وإما أن يكون عسير النطق كقولك: في المكتبة. ولغة العربية طرقٌ في التخلص من هذه الظاهرة، توجز فيما يأتي:

#### أ - تحريك الساكن الأول:

يحرك الساكن الأول، وذلك إذا كان حذفه يؤثر في الناتج الدلالي، كما هو في: اكتبِ الدرس. فالباء لام جذر الفعل، وحذفه يضيع دلالاته تمامًا، والساكن الثاني: (اللام) جيء به لمعنى وهو التعريف، فحذفه يذهب بهذا المعنى، لذا حافظت اللغة العربية على الساكنين وحركت أحدهما المتاح تحريكه، وهو الأول.

ومنه: ﴿ ثُمَّ لَنْتَسَلَنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ (التكاثر: ٨)، ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (الزلزلة: ٢)، ﴿ وَأَفْتَحَ الْبَابَ ﴾ ﴿ وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (يوسف: ٨٢)، ﴿ لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (التوبة: ٤٨).

#### ب - حذف أحد الساكنين:

هذا في أعرف اللغويين الأوائل، لكن الدراسات اللغوية الحديثة تجعل هذا على قسمين:

#### أولهما: تقصير الحركة الطويلة:

وذلك بتحويل الحركة الطويلة إلى حركتها القصيرة، فتكون دليلاً عليها، ويمكن لذلك النطق يسيرًا. فنقول: في المكتبة، دون ما نسميه بياء المد، وإنما يكتفي بالكسرة، وهو ما يعبر عنه في كتب النحو بالحذف، دون تقصير الحركة.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ (الزمر: ٦١)، ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ (الزمر: ٤٢)، ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (الإنسان: ٢)، ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (التين: ٦)، ومنه: ما الذي حدث؟، متى الخروج؟.

والآخر: حذف أحد الساكنين:

حيث يحذف أحد الساكنين، ويكون الأول، ويكون هناك دليل عليه، ومنه: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص: ١)، ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ (الإخلاص: ٣)، ﴿ وَلَمْ يَكُنْ ﴾ (الإخلاص: ٤). لتتصرنَّ الله، لقد نَوَّوا خيرًا، ابتغوا، سعوا إلى الخير.  
الأصل فيما وجب تحريكه حال التقاء الساكنين بالكسر لأمرين<sup>(١)</sup>:

- ١- ذلك لأن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل، فحُرِّكَ أحدهما بحركة ليست من إعراب الفعل ولا بنائه، وهي الكسر.
- ٢- كما أن الكسرة حركة لا تكون علامة إعراب إلا مع التنوين أو الإضافة أو الألف واللام، فلا توهم إعرابًا، بخلاف الضمة والفتحة.

ويلحظ أنه قد يتحرك الساكن الأول إلى الفتح، وذلك في مثل: من المؤكد...، ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾ (البقرة: ٨)، وذلك لوجود الكسر قبلها<sup>(٢)</sup>؛ ولكن لما كان الفتح قبل الساكن حُرِّكَ بالكسر، نحو: غني عن القول.

ج - قلب الأول:

نحو: حبلى حبليات، كبرى كبريات.

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٢٣٩/١.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢١-١.

### المقطع المغرق في الطول والجانب الدلالي:

فإذا ألبس هذا الحذف الجانب الدلالي فإن اللغة العربية تحتفظ بهذا التوالي، وتسمح بوجود المقطع المغرق في الطول محافظةً على الجانب الدلالي، من ذلك:

ضالون: (ضال) مقطع مغرق في الطول في درج الكلام، يظل في النطق دون حذف لأحد عناصره الصوتية؛ لأن الساكن الأول: (الألف) جيء به لنقل الصيغة إلى اسم الفاعل، فلو حذف لانعدمت هذه الدلالة.

ولم يحذف الساكن الثاني: (اللام) لأنها عين الكلمة، فهو أصلٌ في معنى الجذر.

ومثله: هوام، دواب؛ حيث الألف دلالةٌ على جمع التكسير، والساكن الثاني أصلٌ في معنى الجذر.

وكذلك: ﴿وَالْمُضْرِبِ إِنْ الْإِنْسَانَ لَيْ خُسْرٍ﴾ (العصر: ١، ٢)، جاز توالي الصامتين وتكوين مقطع مغرق في الطول أثناء الوقف، حيث إن كلاً من الصامتين أصلٌ في الجذر ودلالته، وحذف أي منهما تضييع لدلالة الجذر.

ومنه: يعملون، يقلحون أثناء الوقف، جاز دخول هذا المقطع المغرق في الطول، وعدم حذف أحد الساكنين المتواليين لأن نطق مثل هذا عارضٌ في الكلام، فلا يكون إلا عند الوقف، وجاز تحسين الكلام بطول الصوت أثناء الوقف.

مع ملاحظة أن مثل هذا المقطع يغير في مواضع أخرى، مثل: لتتصرونن، حيث تحذف نون الرفع الأولى لتوالي الأمثال، وهي غير ذات معنى فلا تؤثر في الدلالة، أما دلالة رفع الفعل التي تؤديها فهي محفوظة بعدم سبقه بناصب ولا بجازم، فيكون مرفوعاً؛ فيصبح: لتتصرون، فينشأ مقطع مغرق في الطول؛ حيث يتوالي ساكنان: واو الجماعة، ونون التوكيد الأولى، فتحذف واو الجماعة مع أنها وحدةٌ صرفيةٌ كاملةٌ، ذلك لأن دليلاً عليها موجودٌ، وهو الضمة السابقة عليها، والتي نشأت منها، أما النون فإنه يؤتى بها لمعنى التوكيد فلا تحذف؛

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

لأن حذفها يؤدي إلى زهاب هذا المعنى وقد وضعنا ذلك سابقًا، ومثله: لتبعثنَّ، لتفهمنَّ، لتسألنَّ.

وأنبه إلى أن في اللغة العربية مقطعًا مغرقًا في الطول يحدث نتيجة قراءات قرآنية سبعية.

ففي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُيَمْنَ قَالَ أَمِيدُونَن بِمَالِ فَمَاءِ آتِنَن ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾ (النمل: ٣٦)، قرأ حمزة بإدغام نون الرفع في نون الوقاية لتمامتهما، فتكون النون الأولى ساكنة وقبلها واو المد، فيلنقي ساكنان، ويتكون مقطع صوتي مغرق في الطول في وسط الكلام بالضرورة، ومثله: ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ (الزمر: ٦٤).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَحَاجَّهٖ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَكِّمُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ (الأنعام: ٨٠) في قراءة حفص عن عاصم: "أُتَحَكِّمُونِي..."; حيث سلبت حركة النون الأولى، فأصبحت صوتًا صامتًا (ساكنًا)، وقبله ساكنٌ: (واو المد) وهي واو الجماعة الفاعلة، فالتقى ساكنان: أولهما طويلٌ، والآخر قصيرٌ، أي: أصبح المقطع الصوتي: جون = صامت + حركة طويلة + صامت = مقطع مغرق في الطول.

وفي المقابل فإن بعض العرب يلاحظ أنهم يتخلصون من المقطع المغرق في الطول إذا كان وسط الكلمة، من ذلك قراءة عمرو بن عبيد: ﴿ وَلَا جَانَ ﴾ (الرحمن: ٧٠). قال أبو سعيد بن أوس الأنصاري: فظننته لحنًا حتى سمعت العرب تقول: شأبة، ودأبة، فعلمت أن عمرًا لم يلحن<sup>(١)</sup>.

- ومثله: ﴿ وَكَأ الضَّالِّينَ ﴾ (الفاتحة: ٧).

(١) يرجع إلى المحتسب: ٤٦-٤٧، شرح ابن يعيش: ٩-١٣٠.



- ومنه قول الراجز:

يا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا حَمَارَ قَبَانٍ      يَسُوقُ أَرْزُبًا خَاطَمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَدْهَبَا<sup>(١)</sup>

يريد: زامها.

- وقول الشاعر:

وَبَعْدَ بَيَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ      عَلا لِمَتِّي حَتَّى اشْعَالَ بَهِيمُهَا

يريد: اشعال... وهو الكثير<sup>(٢)</sup>.

#### التخالف الصوتي والتوجيه الدلالي للكلمة:

لقد عرضنا أمثلةً من قبل للتغيرات الصوتية من طريق الخلاف بينها في الكلمات وأثر ذلك على التغير الدلالي، وأحاول في هذا الجزء التنبيه إلى مزيد من الأفكار في هذا الجانب لتوجيه جانب من الأبحاث اللغوية لم شتات فكرة الخلاف الصوتي بين الكلمات، وبيان كيف استخدمتها اللغة العربية جانبًا من الإثراء اللغوي بالتنوع الدلالي، وكلها أفكار تحتاج إلى تعميق وشمول، من تلك:

#### • الخلاف الحركي والتوجيه الدلالي للكلمة:

ذكرنا أن الخلاف الحركي قد يكون له تأثيره في الخلاف الدلالي؛ لذا فإن مثل هذه الكلمات تحتاج إلى دقة ومهارة في إحكام النطق الصحيح للحركات. والخلاف الحركي في الكلمة له أساليبٌ صرفيةٌ مختلفة، فينتج لذلك توجيهٌ دلالي، نذكر من ذلك:

(١) ينظر: الخصائص: ٣-١٤٨، سر صناعة الإعراب: ١-٧٣، شرح ابن يعيش: ٩-١٣٠، الممتع في التصريف: ١-٣٢١.

شرح الشافية: ٢-٢٤٨.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش: ٩-١٣٠.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## في الأفعال:

- حرف المضارعة بين الفتح والضم: مضارع الماضي المزيد بحرف يكون مضموم حرف المضارعة، ومكسور ما قبل الآخر، وكان كذلك ليكون مخالفاً في هاتين الحركتين مع مضارع الثلاثي المجرد، حتى يفترقا بعد أن كانا متحدي الأصوات وعددها، وبخاصة إذا كان على مثال: أفعِل، أو: فاعِل مهموز الفاء، كل ذلك محافظةً على فارق الصيغ للمحافظة على الفارق الدلالي.

## وَنُتْلِحُظَّ مَا يَأْتِي:

مضارعه	الماضي المزيد بحرف	مضارعه	الماضي الثلاثي
يُؤذِنُ	آذَنَ	يَأْذِنُ	أَذِنَ
يُكْرِمُ	أَكْرَمَ	يَكْرُمُ	كَرَمَ
يُخْرِجُ	أَخْرَجَ	يَخْرُجُ	خَرَجَ
يُنْزِلُ	أَنْزَلَ	يَنْزِلُ	نَزَلَ
يُؤْكَلُ	آكَلَ	يَأْكُلُ	أَكَلَ
يُؤْمِنُ	آمَنَ	يَأْمَنُ	أَمِنَ

واطرادًا للقاعدة الصرفية في اللغة العربية ينسحب هذا الخلاف الحركي على مضارع كل ماضي ثلاثي مزيد بحرف، وعلى مضارع كل رباعي مجرد، ويمكننا أن نجمع كل ذلك في القول: مضارع كل ماضي على أربعة أحرف يكون مضموم حرف المضارعة مكسور ما قبل الآخر.



ولتلقظ معي الماضي ومضارعه: قاتل يُقاتل، عظم يُعظم، دحرج يُدحرج، أهدى يُهدي، هادي يُهادي، عدى يُعدى، هدهد يُهدهد... إلخ.

#### جانب دلالي آخر في مضموم حرف المضارعة:

يستخدم زيادة الحرف في الثلاثي اللازم إلى تعديته، ف(أضل) يدل على من أضل غيره، ومضارعه المضموم يدل على هذا المعنى، وهذا يستلزم أن يكون الضلال صفة ثابتة في فاعل الإضلال، فمن أضل غيره فهو ضال بالضرورة، فقد ضل؛ مما يدل على أن مضموم حرف المضارعة يدل على وجوب الحدث في الفاعل، وهذا ثابت في الأفعال الثلاثية اللازمة. ولتلقظ: يُكرِم من أكرم غيره، فهو كريم بالضرورة.

كما أن هذا الاتجاه الدلالي يكون في الأفعال الثلاثية المتعدية، ولتلقظ: أعلم يُعلم فهو عالم بالضرورة، أخبر يخبره.

#### - الخلاف الحركي والتعدية:

قد يستخدم التغير الحركي للفرقة بين حالي الفعل لازماً ومتعدياً، من ذلك: شترت عينه (بكسر العين) لازماً، وشترها الله (بفتح العين) متعدياً. ويقال: إنه منه: حزن (بالكسر) يحزن حزناً لازماً، وحزنه (بالفتح)، مثل: أحزنه وحزنه (بالتضعيف) متعدياً.

#### - الخلاف الحركي في الماضي والتغير الدلالي:

قد يحدث خلاف حركي في صيغة الفعل الماضي وصيغة مضارعه فينتج عنه تغير دلالي، من ذلك: بعد (بكسر العين) يبعُد (بفتح العين) يعطي الدلالة: هلك، ضد السلامة، والمصدر: بعداً.

فإذا أصبح بعد يبعُد (بضم العين فيهما) فإنه يعطي دلالة: نأى، ضد القرب<sup>(١)</sup>.

ومن الأول قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعْدَتْ ثُمُودُ﴾ (هود: ٩٥)، أي: هلكت ثمود.

(١) الدر المصون: ٤-١٢٧.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومنه:

❖ ضاع يضيع: أهمل فلم يحفظ.

❖ ضاع المسك يضرع: فاح.

- وقد يكون التغير الدلالي للخلاف الحركي في أصول الجذر:

ومنه: أَعْطَلَتِ البَيْرُ وَعَطَّلَتْهَا: أهملت، عطلت المرأة (بكسر الطاء): حَلَيْتُ.

- ومنه الخلاف في حركة العين: نحو: عَمَدٌ (بفتح الميم) يَعْمَدُ: قصد إليه، عَمِدَ (بكسر

الميم) يَعْمَدُ البعير: إذا ركب عليه شحم كثير تحت سنامه وَعَمَدَ الثرى يَعْمَدُ عَمَدًا: إذا قبضت عليه تعقد واجتمع من نُذَوْتَهُ<sup>(١)</sup>.

- ومنه: وَثَمَ (بالفتح) الحيوان: عدا، وَثَمَتَ (بالكسر) الأرض: قل نباتها ورعيها، وَثَمَ (بالضم): اكتنز وامتلأ.

- وَجَبَ (بالفتح): لَزِمَ وَثَبْتُ، وَجِبْتُ (بالضم) الإبل: أَعْيْتُ وَتَعَبْتُ.

- وَثَقَ (بالضم) قَوِي وَثَبْتُ وصار محكمًا، وبالكسر: اتئمت.

- قَصَفَ (بالفتح) الرعد: اشتد صوته، وبالكسر للعود: صار رخوًا ضعيفًا.

- ومنه: عَوَى: (بفتح العين) يغوي، غِيًّا وَغَوِيَّةً، وَغَوِي: (بكسر العين) يغوي الأول بمعنى

ضل، وضده الرشد، والآخر يعني: يكثر الفصيل من لبن أمه حتى يَبْشُمَ: (أصابته تَحَمَّةٌ على الدَّسَمِ).

- وقد يكون الخلاف في أصل من أصول الجذر:

من ذلك قلا (قلو): للحم، وقلى (قلى): بغض الرجل، فالنطق في الفعلين بالفتحة

الطويلة (الألف) في آخر كل منهما؛ لكن للألف في الكلمة العربية دائمًا أصلًا غير الألف، إما

الواو وإما الياء، وإما أن تكون حركةً طويلة للفتحة، وفي الفعل الأول أصل الألف واو (قلو):

يقلو، وفي الثاني أصلها ياء (قلى): يقلى.

(١) ينظر: شرح الفصيح: ٢٦.

- وقد يكون التغير الحركي للتفرقة بين صيغة فعلٍ أمرٍ وفعلٍ ماضٍ:  
من ذلك، اجْتَبُوا، اجْتَبُوا:
- الأولى بكسر النون، والأخرى بفتحها، تدل الأولى على الأمر، والأخرى على الماضي. وقد عرضنا مثل ذلك سابقًا.  
✓ ومنه: اتَّخَذُوا، اتَّخَذُوا.  
✓ اِكْتَبُوا، اِكْتَبُوا.  
✓ اسْتَلَمُوا، اسْتَلَمُوا.
- ومن مثال الصيغة الأولى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْنُبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ ﴾ (الحجرات: ١٢)،  
﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُمْتَلِينَ ﴾ (البقرة: ١٢٥)، ومن مثال الصيغة الثانية: ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا  
الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ (الزمر: ١٧)، ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا ﴾ (المجادلة: ١٦).
- أو للتفرقة بين ما بُنِيَ للفاعل وما بُنِيَ لما لم يسم فاعله:  
من ذلك:
- اسْتَقَالَ (مبنيًا للمعلوم)، اسْتَقِيلَ (مبنيًا للمجهول).  
- ومنه: اسْتَعَاد اسْتَعِيدَ، كَتَبَ كُتِبَ، يَعْلَمُ يُعْلَمُ.
- والأفكار كثيرة ومتنوعة وواسعة في هذا المجال؛ لكنه يحتاج إلى أبحاث علمية جادة،  
ونذكر منه في الأسماء:
- اختلاف المعنى لتخالف الحركة للصوت الواحد في الجذر الواحد:  
قد يكون الجذر واحدًا، ثم تختلف الحركة على أحد أصوله لأداءٍ خلاف دلالي، من ذلك:
- الخلاف في حركة الفاء: من ذلك:

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- المصدر من: (عَضَّ)، إما أن يكون:
- عَضًا (بفتح العين): فيكون أخذ الشيء بالأسنان.
- عَضًا (بضم العين): فيكون علف أهل الأمصار، وربما يكون اشتقاقه هكذا؛ لأنه يعض فيؤكل.
- عِضًا (بكسر العين): الرجل الداھية يتعلق بكل شيء.
- العِئان (بفتح العين): السحاب، وبكسرهما: اللجام.
- الوقر (بفتح الواو): الثقل في الأذن، وبكسرهما: الحمل للحمار والبغل.
- الكن (بفتح الكاف): مصدر كن، وبكسرهما: ما يحفظ فيه الأشياء.
- الحمل (بفتح الحاء): حمل الأنثى، وبكسرهما: ما كان على ظهر الإنسان.
- عدل الشيء (بالفتح): مثله، وبالكسر: زنته أو نظيره.
- السداد (بالفتح): الإصابة في المنطق والفعل، وبالكسر: ما يسد به.
- خطبة (بكسر الخاء): للمرأة. وبضمها: ما يقال على المنبر.
- العِطْفَ (الميل)، العِطْفَ (الجانب).
- الغُلَّ (العطش)، الغِلَّ (الحقد)، ومنه الكثير<sup>(١)</sup>.

ومنه المصادر ثنائية نطق الفاء أو العين، أو ثلاثيتها، مثل: وَجَدًا، وَجَدًا، وَجُودًا. وهذه القضية تحتاج إلى دراسة خاصة بها.

ومنه ما يختلف بين اسم الذات واسم المرة عن طريق الخلاف الحركي في الفاء، من ذلك:

- الجرعة (بالضم): اسم لما يجرع دفعة واحدة، وبالفتح: اسم للفعلة الواحدة.
- اللقمة (بالضم): اسم لما يلتقم دفعة واحدة، وبالفتح: اسم للفعلة الواحدة.
- ومنه ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَلِيدِ﴾ (الكهف: ٩٦) بفتح الباء، أي: قِطَعَه العِظِيمَةَ الضخمة. ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ١٩٦) بضم الباء، أي: كُتِبِهِم.

(١) ينظر: أدب الكاتب: ٣٣٢، الاقتضاب: ٢-١٣٧.

### الخلاف في حركة العين:

من ذلك الكثير في اللغة، وتحتاجُ إلى حصر، وأشيرُ منها إلى:

- الكَيْد: (عضو جسم الإنسان)، والكَيْد: (المشقة والشدة).
- الكَلْب: (الحيوان ونجم)، والكَلْب: (الحرص).
- الكِنَّة: (الوقاء)، والكِنَّة: (سقيفة فوق باب الدار).
- نُب: (عقل)، ولب: (أقام).
- المَد: (جر الشيء في طول)، والمُد: (ربع الصاع).
- العَثَب: (الموجدة)، والعَثَب: (الدرج).
- ومنه: الكِبَر والكَبِير، الكَرَم والكَرَم، الكِسْفَة والكِسْفَة، الكُلّ والكُلّ، القَطْر والقَطْر، والقَطْر، العَجْز والعَجْز، العَرَض والعَرَض، العَرِض والعَرِض، العِظْم والعِظْم، العَقْد والعَقْد، العَقْر والعَقْر، العَلَق والعَلَق، العُود والعُود، والعِيد، الذُّنُوب والذُّنُوب، الرِّق والرِّق.

### طَرْف وطَرْف<sup>(١)</sup>:

الخلاف في نطق الحركات على الراء في الكلمتين، فالراء في الأولى صامتة ساكنة، وفي الأخرى متحركة بالفتحة القصيرة، وقد كان لهذا الخلاف في الحركات خلاف في دلالة كل منهما، فدلالة الأولى: (العين) أو اسم جامع للبصر، لا يثنى ولا يجمع، أما الأخرى فتدل على الجانب أو الناحية، والطائفة من الشيء.

- ومن الأولى: ﴿أَنَا أَيْنِكَ بِمِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفَكَ﴾ (النمل: ٤٠).
- ومن الأخرى: ﴿وَأَقْرَبَ الصَّلَاةَ طَرْفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلِي﴾ (هود: ١١٤).

قد يكون الخلاف الحركي للفرقة بين اسم المعنى واسم الذات:

- سَمْعًا وَسَمَاعًا: مصدر، وقد يستعمل بمعنى الاستماع، أما السَّمْع: (بالكسر) ولد الذئب من الضبع<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٣/٥٠١-٥٠٢.

(٢) الدر المصون: ١-١٠٨.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- الذبح (بالفتح): مصدر، وبالكسر: المذبوح.
- الطحن (بالفتح): مصدر، وبالكسر: الدقيق المطحون.
- ومنه: الجنوب، والدبور، الصبا، الشمال، القبول.
- بفتح الأول: أسماء رياح<sup>(١)</sup>، وبضم الأول: مصادر، تقول: جنبت الريح جنوبًا، دبّرت دبورًا، صبّبت صببًا<sup>(٢)</sup>.
- فالاسم بالفتح، والمصادر بالضم.

وقد يكون الخلاف الحركي في أكثر من موضع في الاسم فتتغير دلالاته:

- من ذلك: السهوم: (بضم فضم طويل) مصدر = التغير من حر أو سفر، (وبفتح ففتح طويل): ريح حارة، تغير لون الوجه.
- (وبضم ففتح طويل): داء يأخذ البعير، فيكثر عطشه.

## الحركة والأصول والدلالة:

يتخذ الخلاف الحركي في بنية الكلمات أثناء تركيبها مع غيرها سبيلًا إلى تأكيد الخلاف بين أصول بنى الكلمات للمحافظة على أصولها الدلالية، فلا تلتبس الكلمات أو التركيبات في أصولها ودلالاتها، من ذلك، نطق التركيبين:

## قاسوها، وقاسوها:

الأول بضم السين، فيكون ما بعدها ضمةً طويلة دالة على الفاعل: واو الجماعة، وقد ينطقُ بفتح السين فتكون الواو بعدها صوتًا لينًا ساكنًا: واوًا ساكنةً، وهي واو الجماعة كذلك. والفرق بين النطقين هو الفرق بين أصول بنية الفعل في الجملتين، حيث الأول: قاس، من القياس. أما الثاني فإنه من الفعل: قاسي، على مثال: (فاعل) من قسا قسوةً. عندما أسند إلى واو الجماعة التقى ساكنان: لام الكلمة وواو الجماعة، فحذفت لام الكلمة؛ حيث لا تتأثر

(١) شرح الفصح: ٦٩.

(٢) السابق: ٧١، وينظر الكامل: ٢-٩٥٧.



دلالة الفعل بحذفها، وبقيت حركتها القصيرةً دليلاً عليها، وهي الفتحة، فكان لا بد من نطق الواو صوتاً صامتاً، ومثل ذلك عندما يُسندُ إلى واو الجماعة:

- بال وبلى.
- جال وجلا، سار وسري، عاد وعا، اعتاد واعتدي.
- ارتاد وارتدى، قال وقلا، هاد وهدى، رام ورمى، خال وخلا، فات وفتى.

### تغير دلالة المبني للتغير الصوتي:

قد تتأثر دلالة المبني بسبب تغير صوتي، سواء أكان ذلك من طريق التغير بين الوحدات الصوتية الصامتة التي تزيد على جذر المبني؛ فالفرق الدلالي بين الجذور بسبب تغير وحدة صامتة راسخ وثابت؛ أم كان من طريق التغير بين الحركات، أي: بين حركتي وحدة صامتة تشترك في الجذر المكون للكلمتين.

لذا؛ فعلينا أن نتعامل مع المبني والدلالة بحذر، وذلك بالنظرة إلى ما ذكرناه في بداية هذا المبحث من الاشتقاق والقياس وغيرهما.

كما يجب علينا أن نتعامل معهما بدقة من حيث تلك الجوانب؛ ذلك لأن هذا التغير الصوتي قد يؤدي إلى تناقضٍ دلالي في المبني الواحد.

ومن أمثلة التغير في الوحدات الصوتية بالزيادة الجذر: (قسط)، حيث ينشأ التناقض الدلالي فيه بسبب الزائد، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَطُوا لِنَّ اللَّهِ يُحِبُّ الْمَقْسِطِينَ﴾ (الحجرات: ٩). وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (الجن: ١٥).

وهو بالهمزة الزائدة بمعنى العدل، وبدونها بمعنى الجور والظلم، فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١-٢٩٨.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومن أمثلة التغير في الحركات وأثره في الدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِرُوا لِلْمُشْرِكِ حَتَّىٰ يَأْمُرَ بِمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَىٰ عَمَّا يُنْهَىٰ ۚ وَلَئِنَّ أَكْثَرَكُمْ لَلْغَافِلُونَ﴾ (البقرة: ٢٢١).

حيث نلمس أثر الخلاف الحركي في تاء: (تتكحوا) في موضعي الفعل بين الفتح والضم، وهو يدل على أن الناكح الفاعل هو واو الجماعة التي أسند إليها، وفي الضم يدل على أن الناكح الحقيقي إنما هو المفعول به: (المشركين)، فطرفا النكاح في الأول واو الجماعة و: (المشركات)، أما هما في الثاني فالمشركون، وتقدير محذوف وهو: (بناتكم).

ويذكر الثعالبي في ذلك في صورة كبيرة من الإيجاز تحت عنوان: "فصل في الفرق بين ضدين بحرف أو حركة" قوله: "ذلك من سنن العرب، كقولهم: دوى من الداء، وتداوى من الدواء، وأخفر إذا أجار، وخَفَر إذا نقض العهد، وقَسَط إذا جار، وأقسط إذا عدل، وأقذى عينه إذا ألقى فيها القذى، وقَذاها، إذا نزع عنها القذى".

وما كان فرقه بحركة، كما يقال: رجل لَعَنَة: (بضم ففتح) إذا كان كثير اللعن، ولَعْنَة: (بضم فسكون) إذا كان يُلَعَن (بالبناء للمجهول)، وكذلك ضُحْكة وضُحْكة<sup>(١)</sup>.

ففي كثير من بنية الكلمات يكون للتغير الحركي أو الصوتي أثر كبير في التغير الدلالي، كما يكون بين المضارع المجرد والمزيد منه بالهمزة: يَفْهَم يفهم، نَعْلَم نعلم.

وقد ذكر من ذلك الكثير في بحث آخر<sup>(١)</sup>.

والفكرة تحتاج إلى دراساتٍ وصفية جادة.

(١) فقه اللغة وسر العربية: ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) يرجع إلى: المحور الصرفي ودلالة الكلمة.



### من الالتباس في النطق:

قد يحدث التباس في الناتج الدلالي، فلا يصل إلى السامع كما يريدُه المتحدثُ بسبب التباس ما في النطق، ويكونُ من طرقٍ عديدة، منها:

١- النبر: النبر من مظاهر الدلالة الصوتية، فقد تتغير الدلالة باختلاف موقعه من الكلمة<sup>(١)</sup>. يذكر أنه إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة فإنَّ النبر يقع على المقطع الأول<sup>(٢)</sup>، نحو: نزل، فهم.

وليست الفكرة مطردة مع كل ثلاثة مقاطع قصيرة متتالية، لأن اطراد القاعدة يوجد التباسًا بين المقاطع الثلاثة المكونة لكلمة واحدة، والمكونة لكلمتين، من ذلك:

#### - وقوع النبر على الواو في كلمة: وهن، أي: ضعف.

فإذا كانت الكلمة نفسها مكونةً لكلمتين: واو العطف و:(هن)؛ فإن وقع النبر يتغير إلى الهاء، ويكون النبر على الهاء أثقل من وقعه على الواو (حرف العطف). ومثله: النبر على الذال في: وذروا: أي: ودعوا، والنبر على الواو في: وزنوا، وعلى الزاي في: وزنوا.

والنبر القوي على العين؛ والأوسط على الفاء؛ يجعل الفاء حرفَ عطف، أما النبر على الفاء دون غيرها فإنه يجعل الأصوات كلها كلمة واحدة.

النبر على النون في: قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ (المزمل: ٦)، والقول: إننا شئنا

ذلك.

في الموضعين يتوالى ثلاث نونات: ساكنة، فمتحركة حركة قصيرة، فمتحركة حركة طويلة، ويكون النبر أوضح على النون الثانية المتحركة حركة قصيرة في الموضع الأول، أما هو فيكون أكثر قصرًا في الموضع الثاني، وفي الوقت نفسه يكون أوضح على النون الثالثة

(١) دلالة الألفاظ: ٤٦.

(٢) د، كمال بشر علم الأصوات: ٥١٣.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

المتحركة حركةً طويلةً في الموضع الثاني، لكنه يكون أكثر قصرًا في الموضع الأول، ذلك لأن الموضع الأول فيه: (نا) صدرُ كلمةٍ مستقلة عن: (إن) فيجب أن تتفصل.

أما الموضع الأول ففيه: (نا) ضمير معتمد على: (إن) ومنفصل عما بعده، فيكونان نطقًا واحدًا.

ولتلاحظ طول النبر وقصره في المواضع الآتية:

- (استطعن): النون للنسوة، فإن طال النبر على النون تحولت إلى: (نا) المتكلمين.
- ومثل ذلك: تكلمن، علمن، استفهمن.
- يعظكم: النبر على الياء غير دلالة النبر على العين.
- الأصوات (كتب) ملتبسة بالفتحة القصيرة تمثل فعلًا ماضيًا مجردًا دالًا على إسناد إلى مفرد مذكر، تلاحظ أن النبر يكون على التاء، فإذا نقل النبر ثقيلًا على الكاف فإن البنية تتغير فتصبح على مثال: (فاعل)، وتتحول الدلالة من إحداث النزول من مفرد مذكر إلى إحداث المشاركة.

ولابد أن أعترف أن الفكرة تحتاج إلى علمية وبحث علمي سليم أوفر من ذلك، لكنني أود التنبيه إلى النظر والبحث لا غير.

## ٢- الخطأ الشائع في نطق بنية الكلمة:

كأن تضعف: (الياء) في الكلمة: (علانية)، فتنتقل الدلالة إلى كلمتين: أولهما: حرف جر، والأخرى: نية، أي: على نية.

٣- الخطأ الشائع في نطق تاء الفاعل بين المتكلم: (مضمومة)، والمخاطب: (مفتوحة)، والمخاطبة: (مكسورة).

الإدغام والمحافظة على المعنى:



لا يدغم المثلان إذا كان الأول ضميرًا بارزاً<sup>(١)</sup>؛ ذلك لأن الإدغام قد يفقد الضمير معه شخصيته النطقية أو الصوتية، ولا يكون دليلًا عليه، ونطقه متحركًا غير ساكن هو المشهور، حيث إن الحرفين المدغمين ساكن فمتحرك.

من ذلك: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَذَبْتَ تَرَكَنْ﴾ (الإسراء: ٧٤)، ﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ تَرْبًا﴾ (النبأ: ٤٠)، ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَلُومُنَّ قَبْلَهُ﴾ (العنكبوت: ٤٨)، ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ (يونس: ٤٢).

فلو أدغم المثلان لما تبين الضمير للمخاطب أم للمتكلم أم للمخاطبة، وبعضهم لا يدغم الكافين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزِنُكَ﴾ (لقمان: ٢٣)، وأرى أن هؤلاء محقون، حيث لا يبين الضمير للمخاطب أم للمخاطبة مع الإدغام.

وبعضهم لا يدغم في قوله تعالى: ﴿سُبْحٰنَكَ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الزمر: ٤)، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءٍ أَنَّهُمْ مِن قَوْلِ اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ (آل عمران: ١٨٠).

وإذا كان الضمير مشهورًا استتاره أو حذفه، بحيث يُعرف التركيبي بدونه، أدغم المثلان، ذلك نحو: ﴿يَا قَوْمِ مَا لِي﴾ (غافر: ٤١)، ﴿يَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي﴾ (هود: ٣٠).

كما يجوز الإدغام إن لم يكن أحد المتلين ضميرًا، نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: ٨٥)، ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ (يوسف: ٩).

وقد وردت: (تاء الفاعل) للمخاطب والمخاطبة في القرآن الكريم سابقة للجيم والتاء والسين والطاء والشين غير مدغمة غالباً<sup>(٢)</sup>، منها:

(١) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى: ٨١-٨٢.

(٢) يرجع إلى: الإقناع في القراءات السبع: ٢٠٤/١.

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

- ﴿ فَآكْرَتُ جِدَانَا ﴾ (هود: ٣٢)، ﴿ فَلَبِثْتُ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدِينٍ ﴾ (طه: ٤٠)، ﴿ لَقَدْ جِئْتَنَا شِينًا مِّمَّا كُنَّا نَعْتَقُ ﴾ (الكهف: ٧١).
- ولا يدغم ﴿ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ (العنكبوت: ٥٠) إذا حذف الألف<sup>(١)</sup>.
- واختلف في إدغام الواو من الضمير: (هو) في مثله بعده<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالزَّيْرَبَاءُ آمَنُوا ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ (طه: ٩٨)، ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَى اللَّهِ فَلَيْتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (التغابن: ١٣).
- ولكنهم يدغمون - غالبًا - كاف المخاطب والمخاطبة في مثلها، نحو: ﴿ كَذَلِكَ كَانُوا ﴾ (الروم: ٥٥)، ﴿ وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا ﴾ (آل عمران: ٤١)، ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ (يوسف: ٢٩).

وتدغم كثيرًا مع ما تدغم فيه من حروفٍ بعدها، نحو:

- ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ (الفرقان: ٥٤)، ﴿ أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ (الجمعة: ١١).
- كما يدغمون نون: (نحن) في مثلها مما يأتي أولاً فيما بعدها، نحو: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ ﴾ (البقرة: ٣٠)، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ﴾ (الإنسان: ٢٣).

وهذه الظاهرة تحتاج إلى أبحاث صوتية بنوية دلالية.

(١) المرجع السابق: ١ / ٢٢٩.

(٢) يرجع إلى: الإقناع في القراءات السبع: ١ / ٢٣٢.

## الفصل الثاني

### في القوانين اللغوية والمعنى

يتضمن:

- أولاً: من القوانين الصوتية والمعنى.
- ثانياً: من قوانين بنية الكلمة والمعنى.
- ثالثاً: من قوانين التركييب والمعنى.

الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## إشارة إلى القوانين اللغوية والمعنى

أو: من قوانين اللغة والمعنى:

لا جدال في أن اللغة بوجه عام بمنتوجها معقدة تعقيدًا لا حصر له ولا حدًا، وتحكمها قوانين متعددة ومتباينة، أو يتحكم المنتج اللغوي فيها، ولا تُحد نتائج الحكم بهذه القوانين تحديدًا واحدًا، وإنما قد يتباين من متلقٍ إلى آخر، ومن مجموعة متلقية إلى أخرى، ويتدخل في نتائج الحكم عوامل كثيرة، أهمها يرجع إلى القوانين العامة للتكوين اللغوي، وأهداف المتلقي وأغراضه الإيديولوجية، سواءً أكانت معتدلة أم سوفسطائية أم مريدة للتغالط والمغالطة لمناصرة تيارٍ فكري معين، أم غير ذلك مما يدور في الأوساط الاجتماعية من جدالٍ ذي أغراضٍ خاصةٍ مقصودة، كما يكون دائرًا بين من يسمون بالنخب، أو من يسعون لمغالبة شعبيةٍ قصدًا اكتساب انتخابات، أو تحقيق أهداف قائمة على الخداع والمخادعة، وما الاتجاه السوفسطائي عبر العصور الاجتماعية والسياسية والدينية المختلفة المتتالية إلا خير دليل على ذلك، أي: استخدام اللغة من خلال المغالطة، وتزيين الباطل، وإخماد الحق، وتخطيء الصواب، وتصويب الخطأ، وخداع المتلقين، واللعب بأفكارهم فمشاعرهم وعواطفهم، فالتحكم في توجيههم وسلوكياتهم وأفعالهم.

وأقصى أمر في حياة الإنسان أن يتحكم في عقله ففكره فسلوكه وأفعاله، ولا يكون ذلك إلا من خلال التلاعب باللغة، وقد تستغل المقدسات الدينية في هذا المضمار؛ ذلك لأنه قد يكون منتج اللغة عالمًا بأسرارها وبنائياتها، وتوجهها الدلالي، أو مستمعًا أو ناقلًا عن مثل هؤلاء؛ فإما أن يكون أحد هذه العناصر أمينًا في تفهمه وإفهامه أو نقله، فيكون المقصود اللغوي والدلالي للنص المقدس، وإما أن يكون غير ذلك؛ فيكون النقيض، وينتهي الأمر إلى استبعاد العقول والأفكار، وتكون التوجيهات الإيديولوجية الذاتية التي قد تكون على غير إرادة النص المقدس؛ بل تتحرف إلى نقيضه بما يجعل كثيرين لا يصدقون أن يكون هذا مقدسًا، فالمقدس من لدن الخالق البارئ الرحيم الغفور ذي الأسماء الحسنی. وهذا المجال واسع المعاني والأفكار بما يجعل كثيرين ممن يقحمون أنفسهم في هذا المضمار أو الحقل الفكري يفكرون أن يرتدعوا، وألا يعرضوا أنفسهم وغيرهم لمهاوي التهلكة؛ حيث ينصبون من أنفسهم متحدثين باسم الخالق



الأعلى بكلِّ ثقةٍ واجترأً وتجرؤً، ناسين أو متناسين عمدًا أن من فعل سيئةٍ فعله وزرُّها ووزرُ من عمل بها إلى يوم القيامة، لا يُنقص ذلك من أوزارهم شيئًا، فأصبح هؤلاء يفهمون ويحللون الجهادَ والقتالَ والسمعَ والطاعةَ والخلافةَ والولاءَ إلى غير ذلك لتوجيه معين، وإيديولوجية خاصة، ربما تسيء إلى هذه المقدساتِ وأحكامها، ونسوا أو تناسوا أن هذه الشرائعَ من لدن ربِّ العالمين جميعًا، والأمرُ يطول، وليس هذا مجاله.

لكنني أريدُ أن أؤكد أن اللغةَ أخطرُ وسائلِ الاتصالِ بين بني الإنسانِ على اختلافِ أجناسهم وألوانهم، وطبقاتهم، وعلاقاتهم الإنسانية والاجتماعية، ومنهم من يكونُ أمينًا عليها، وكثيرٌ منهم يتلاعبُ بها لأغراضٍ دينيةٍ غير إنسانية. وليوفِّقنا الله تعالى لبيان ذلك بالدلائل اللغوية من مظانها ومصادرها مقدسةً ولغويةً، فالتحليلُ اللغويُّ الصحيحُ الواعي بالأمور اللغوية أقوى دليلٍ على الأفكارِ الموجهةِ إلى بني الإنسانِ، وخيرُ سبيلٍ للفهم الصحيحِ لأمرٍ الدين والدنيا.

لذلك فإنه كان من أهم الشروطِ وأوائلها التي تشترطُ فيمن يتعرضُ للأمور المقدسة تفسيرًا أو حكمًا وفقهاً... إلخ أن يكونَ عالماً باللغةِ نحوها وصرفها وشعرها وأدبها... إلخ.

في هذا الموضوع من هذا المؤلف أوجهُ الأفكارِ والأنظارِ إلى شيءٍ من القوانين اللغوية تحفيظًا للبحث فيها، وقتًا لكيفية هذا البحث العلمي اللغوي، وما هذا إلا غيضٌ من أفيضِ قوانين اللغة العربية.

لكن لا مفرَّ لنا من توجيهِ النظرِ والفكرِ إرادةً لتتامي البحثِ اللغوي العلمي إلى أن القوانين اللغوية يُنظرُ إليها من خلالِ خطئين متوازئين للإنتاج اللغوي:

- القوانين اللغوية اللفظية.

- والقوانين اللغوية الدلالية.

وهما مرأتان متعاكستان، يرى كلُّ منهما نفسه في الأخرى، وهذا ما أشبه به دائمًا اللغة والمتحدثين بها، أو اللغة ومجتمعها اللغوي، وإذا كانت القوانين اللفظية هي قوانين الشكل والمادة

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

والجسم والجنّة والدالة؛ فإن ما يقابلها من القوانين الدلالية هي قوانين المعنى والروح والدلالة، والمجموعتان تتلاقيان وتتطابقان وتتوافقان، وتدل كل منهما على الأخرى.

والهدف أو المغزى يكمن في الجانب الدلالي، والطريق المؤدي إليه والكاشف عنه إنما هو الجانب اللفظي، والقوانين اللفظية في اللغة العربية تحرص كل الحرص على الوضوح النطقي ليؤدي إلى الاتضاح السمعي إرادة لصحة التلقي الدلالي.

وأرى أن كل القوانين اللفظية في اللغة العربية تحرص على صحة المعنى وأدائه الكامل.

ولابد أن نؤكد على أن القوانين اللفظية إنما هي لإبراز المعنى أو النتاج الدلالي؛ لأنه - كما ذكرنا ونذكر - كل وحدة صرفية إنما تنتظم في الجانب اللفظي لأداء دلالي مقصود يبرزه الجانب الصرفي والتركيبي والثقافي والاجتماعي وكل الجوانب التي تؤثر في دلالة الوحدة الصرفية، وكلها جوانب تستحضر المنظور الدلالي دائماً.

فقليل من علماء اللغة ومحليها ودارسيها يغفلون أن الجانب الصرفي لابد أن يوازيه إرادة دلالية، وقوانين دلالية حتمية، إن لم يسعها قوانين الصرف وبنية الكلمة، كأن أدى ذلك إلى التباس وتداخل، فإن هناك وسائل أخرى تساعد في ذلك، أعلاها السياق بكل أنواعه، ويعتقدون أن الجانب اللفظي معزول عن الدلالي والمعنوي؛ لذا توالى النظريات اللغوية، وتنامت إلى أن وصلت إلى هذه - على استحياء - ومجموع هذه الجوانب الصرفية يعطينا الناتج الكلي لمفهوم النص أو غيره.

وأوجه الأفكار والأنظار إلى أمثلة لهذه العبقرية اللغوية للعربية.

بادئ ذي بدء تنفرغ القوانين اللفظية إلى ثلاثة أفرع: الصوت، والكلمة، والتركييب، وسأضرب أمثلة لكل وأثرها في المحافظة على المعنى في المقام الأول، وأترك سائرهما للبحث اللغوي من قبل الدارسين والباحثين الجادين.



### تذكرة بالنظام اللغوي:

لا تثريب إذا عدنا إلى النظام اللغوي للاطلاع في إيجازٍ شديد على ما يمكن أن ينظر إليه في هذا المضمار -القوانين اللغوية-؛ فالنظام اللغوي والقوانين متضامنان، وكلُّ منهما يدعو الآخر ويستدعيه، وقد ذكر النظام اللغوي فيما قبل؛ لكننا لا نستطيع إلا أن نذكر به في هذا المقام من البحث، وهو ما يتطلبه.

اللغة ما هي إلا كلمات مترابطة بكيفية تجمع بين الإيجاز والاختيار، يتحقق بها المنتج الدلالي المقصود، مع عدم إهمال وجود طرفي اللغة: المتحدث والمتلقي، والمتحدث يكون مباحًا له جوانب الاختيار، ومفروضًا عليه جوانب الإيجاز، أما المتلقي فهو إما أن يكون مستقيم الطوية، وإما أن يكون مثيرًا للفتنة اللغوية، والأمر يطول.

ولا تكون اللغة إلا من خلال جملة تامة، وكلما كانت كاملةً مكتملةً كانت أكثر اتساعًا في نتائجها الدلالي.

والجملة جسمٌ حي متكامل يتكون من أعضاء وخلايا، أما الخلايا فهي الوحدات الصوتية المكونة للكلمة، بصوامتها وصوائتها، وكل خلية لها خصائصها الحيوية، وتحيا بالحركة التي تربطها بغيرها، وتحيا كذلك بأداء وظيفتها الحيوية أو الفسيولوجية، وكذلك الرموز الصوتية اللغوية.

أما الكلمات فإنها تتكون من هذه الرموز الصوتية، تكون الصوامت موادًا خاما جامدة، ترتبط ببعضها بالصوائت، فتحيا وتؤدي المقصود منها في اللغة، وترتبط الكلمات بعضها ببعضها الآخر لتؤدي وظيفتها في الجملة ارتباط أعضاء الجسم بعضها ببعضها الآخر، فتؤدي وظيفة متكاملة من خلال طبيعتها في الجسم، فكل عضو له وظيفته الخاصة به، يؤديها كما خلق لها، والكلمات لا تؤدي مدلولاتها أو دلالاتها بهذا اليسر والسطحية، فلا مقارنة بين الخالق والمخلوق، والأداء الكلمي من فعل المخلوق وإرادته، وإنما يتجمع هذا الأداء من عدة عناصر تتوافر في الكلمة تستخلص من كيفية بنائها، ودلالات ما بُنيت عليه، كما أنه لا يغيب عنا أن الكلمة تستمد جانبًا من دلالتها مما ارتبطت به في الجملة من كلمات، ورتبة، وموقعية... إلخ.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

وتكون الجملة هي المقصود الأساس من البناء اللغوي، وهي كلمات مترابطة، تكون بسيطة أو متسعة؛ لكنها في النهاية تتكون من ركنين أساسيين، قد يُكتفي بهما مجردين، وقد يُنَّسَجُ في أحدهما، وقد يكون الاتساع في كليهما، وقد يتسع الموسع، فيمتدُّ الاتساع إلى حدٍّ كبير؛ لكنه مهما كان الاتساع في الجملة فإنه -كما أرى- يرجع إلى أحد ركنيها، أو إلى العلاقة بينهما.

وعليه فإن النظام اللغوي يوجز في:

- الرموز الصوتية: صوامت وصوائت.
- الكلمات: تبنى من الرموز الصوتية بقسميها، وهذه بدء المحاسبة الدلالية في الحساب اللغوي، وتتشأ دلالة الكلمة من ثلاثة معايير: المعيار المعجمي، والمعيار البنيوي، بما يتضمنه من مورفيمات (وحدات صرفية) ذات دلالات معينة، ثم المعيار التركيبي سواء أكان تركيبًا إفراديًا، أم تركيبًا جمليًا، وهو ما يمكن أن يكون المعيار السياقي.
- الجملة: وهي المقصود الأساس من البناء اللغوي؛ لأنها تحمل نتائجًا دلاليًا يتضامن مع غيره ليكون المنتوج الدلالي الكلي، سواء أكان كليًا نهائيًا؛ أم كانت جزءًا من العملية التداولية. والجملة إنما هي علاقات معنوية متشابكة متداخلة مترابطة متضامنة متنامية متسعة وممتدة، تنشأ من عناصر تحليلية عديدة، منها: دلالات الكلمات معجميًا وتركيبًا بمراعاة: دلالات المورفيمات المساعدة، من: التعيين، الجنس، العدد، الحروف المختلفة، الاشتقاق، الجمود، التوكيد بصوره المختلفة، التركيب، التصغير، النسب، وسائل التقيد والتحديد... إلخ، الرتبة، النفي، التزاوج من: المزاوجات والمصاحبات والمفارقات، الموقعية والعلامة الإعرابية، النبر، التنعيم في بناء: النعت، الوقف، الوصل، الفصل، التحذير، والإغراء، السؤال، التعجب، النداء، الإخبار، الاختصاص، الاستغاثة، الندبة، الإطالة... إلخ.



ولا نغفلُ ما يمثله السياقُ وتراؤبُ الجملِ والظروفُ الملائسةُ للإنشاءِ اللغوي إلى غير ذلك من أثرٍ مهم في الناتجِ الدلالي، فالمعنى اللغوي الذي تحققه اللغةُ وتتحققُ به ويكون مفيدًا لطرفيها لا يكونُ إلا بواسطةِ جملةٍ يُراعى فيها كلُّ ما سبق.

وقد رأيتُ أن كلَّ خلجةٍ وسكنةٍ في التحليلِ اللغوي إنما تنشأُ من خلالِ تحليلِ الكلمة؛ لأنه إذا افترضنا أن البناءَ اللغويَّ كلُّ، فإن هذا الكلُّ يتكونُ من أجزاءٍ، وهذه هي الكلماتُ بكل جوانبها الدلالية في التركيبي، وليس بمفردها خارجَ التركيبي.

ومجموع الجملِ المكونةِ لفكرةٍ مقصودةٍ تمثلُ تركيبًا أكبرَ مقصودًا، وهو النص، سواء قَصُرَ أم طال، بأن كانَ جملةً ممتدةً، أم فقرةً، أم أقصوصةً، أم مقطوعةً، أم قصيدةً، أم روايةً أم غير ذلك.

**وما هذه إلا الإلقاءُ نظرةً على النظامِ اللغوي، تحتاجُ إلى تعميقٍ وبحثٍ وتضافرِ أفكارٍ وجهودٍ.**

### **أولاً: من القوانين الصوتية والمعنى:**

إذا كانت الكلماتُ مبنيةً من أصواتٍ مترابطةٍ بكيفياتٍ معينةٍ مصطلحٍ عليها، أو شائعٍ بين مستخدميها؛ بحيث يفرقُ كلُّ صوتٍ عن الآخر في سمةٍ صوتيةٍ أو أكثر حتى لا تلتبسَ الأصواتُ ببعضها فتتداخلُ الكلماتُ نطقياً فسمعياً، فتتوه الدلالاتُ وتلتبس؛ فإن هناك قوانينَ صوتيةً أخرى، وإن شئتَ القول: ظواهرَ صوتيةً أخرى، تشيعُ بين المتحدثين، وتعترف بها اللغةُ، ويدرسها اللغويون، تساعدُ على جلاءِ النطقِ الصوتي، فيتضح الجانبُ السمعي، أو: التلقي السمعي؛ كي تكونَ الأدواتُ والمظاهرُ المعبرةُ عن الدلالاتِ واضحةً جليةً بين طرفي اللغة.

من هذه الظواهرِ الصوتيةِ في إشارات-<sup>(١)</sup>:

(١) ينظر في ذلك: القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيوييه، بحث للمؤلف، مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة مايو ١٩٨٢م.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## ظاهرة القفلة:

لإبراز السمات الصوتية لأصوات معينة، إذا نطقت بسماتها الصوتية الموضوعية عليها؛ أو المبنية عليها؛ فإنها لا تبرز صوتيًا حال سكونها بروزًا كاملًا، وإنما يكون فيها نوع من إضعاف الصوت أو إنهاكه، فيقلل كي يتضح صوتيًا، فيتضح سمعيًا. وهذه أصوات الطاء والقاف والباء والجيم والdal إذا سكنت.

## ظاهرة التنغيم:

اللغة منطوقة، وليست مكتوبة -في المقام الأول-، لذا؛ فإن اللغة بمساعدة الطبيعة الإنسانية تجعل الناطق يحدث تنغيمًا خاصًا أثناء نطقه، يميز به الاستفهام من الإخبار، والتعجب من غيره، ويعبر عن المشاعر الإنسانية كما تحملها الألفاظ، ويبدو ذلك جليًا في الإلقاء المسرحي والأداء التمثيلي، والمنازعات، والمشاكسات، ولحظات الجدل مع اختلاف درجاته.

## ظاهرة الإدغام وعدمه:

إذا توالى صوتان متماثلان في بنية الكلمة -في المقام الأول- فإن اللغة العربية تميل إلى إدغامهما، بحيث يصمت أو يسكن أولهما، ويتحرك ثانيهما، ذلك تسهيلًا للنطق، وإيضاحًا للسمع، فتوالي المتماثلين نطقًا في كلمة واحدة يحدث إجهادًا وإرباكًا في النطق، وإلباسًا في السمع، فتأثيرًا سلبيًا في الدلالة؛ لذلك فإن العربية تجتنب -قدر الإمكان- البعد عن التماثلات والمتشابهات في بنية الكلمة، من ذلك: شدَّ شدًا، هرَّ هرًا، امتدَّ... إلخ، لكنه ليس كلُّ متماثلين متوالين يخضعان لظاهرة الإدغام، فإذا كان أحد الصوتين المتماثلين جيء به لمعنى أي: وحدة صرفية، وكان الآخر أساسًا في بنية الكلمة فإنه لا يحدث إدغام، من ذلك: للقوة، أكتب؟ بديء، ككلهم، فوق... إلخ.

وللإدغام قوانينه التي تساعد على اختزال الجهد النطقي، والإيضاح السمعي، والمحافظة على الأداء الدلالي.



### ظاهرة التخلص من توالي ساكنين:

الفكرة في تحديد المقاطع الصوتية هي البدء بصامتٍ مع حركةٍ، فإذا تُلِّي في النطق بمثله فإن كلاً منهما يمثلُ مقطعًا صوتيًا مستقلًا، أما إذا تُلِّي بصامتٍ أو صائتٍ فإن كلاً منهما يدخلُ في بناء المقطع السابق، فإذا تُلِّي بصامتٍ آخر فإنه يدخلُ مع سابقه في بناء المقطع الصوتي.

إن؛ فالمقطع الصوتي قد يكون: ب، با، بت، بات، بتث.

واللغة العربية لا تعرف المقطعين الأخيرين في وسط الكلمة، وهما مغرقان في الطول؛ ذلك لأنهما يحدثان جهدًا في النطق، والتباسًا في دقة السمع، ولكنه يسمحُ بهما فيما إذا كان ما بعد الحركة الطويلة في المقطع الأول صوتين مدغمين، أي: متماثلين، وفي حال الوقف؛ وفي مواضع أخرى عارضة جائزة؛ وذلك حرصًا على اكتمال الأداء الصوتي فيصحَّ الأداء الدلالي؛ حتى لا يتأثر المجموع الدلالي.

وتتخلص اللغة العربية من توالي ساكنين أو مما يسمى بالمقطع المغرق في الطول

بطريقتين:

- إما بالحذف، وهو في الحقيقة تحولٌ حركي، أي: تحويلُ الحركة الطويلة إلى حركتها القصيرة. ذلك مثل: (لَمْ يَقُولْ، وَلَمْ يَبِيحْ) يحولان إلى: لم يَقُلْ، ولم يبيعْ، ومثل: جرى اللاعبُ، بتقصير الحركة الطويلة الأخيرة في: (جرى)، ومنه مواضع أخرى في البنى الصوتية، من نحو: رمثٌ، تسعينٌ، مصطفونٌ، مصطفينٌ... الخ.

- وإما بالتحريك، أي: تحريك أحد الساكنين، ويكون الأول، ذلك مثل: انتهوا، تقول: انتهوا اليوم، أفهم الدرس، تنطق: أفهم الدرس.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ظواهر الوقف وقوانينه<sup>(١)</sup>:

عندما يقطع المتحدث كلامه بسبب ما فإنه يقفُّ على الوحدة الصوتية الأخيرة، ويكون ذلك بصمتها، وهنا قد تتعرض للضياع السمعى، فيترتبُ على هذا تغيُّرٌ في الكلمة، وتغيُّرٌ في مدلولها، وبعض الوحدات الصوتية تكون أكثر عرضةً للضياع السمعى إذا انتهت بها الحديث؛ ذلك لأن طبيعتها الصوتية الهوائية واتساع مخرجها يساعدُ على هذا، فقد تكون شفويةً، وقد تكون انفجاريةً، وقد تكون غير ذلك مما لا يتضح سمعًا إذا وقفَ عليها.

فكان أن تضمنت اللغة العربية قوانين خاصةً بالوقف، تساعدُ على الاكتمال النطقى للأصوات فالوضوح السمعى لها، فأدائها البنيوي في التعبير عن الجانب الدلالي المقصود، ومن تلك القوانين الخاصة بالوقف:

- ١- الوقف على ما آخره تاء: إما بالهاء، وإما بالتاء، ولكلٍّ غرضٌ في الإفصاح الدلالي.
- ٢- الوقوف على ما هو متحرك: إما بالسكون، وإما بالروم، أو بالإشمام، وإما بالتضعيف، وذلك بازدواج في الصوت الأخير عن طريق صويتٍ ناشئٍ منه.
- ٣- الوقف على ما هو مسبوق بصامتٍ مجردٍ من الحركة، مثل: بكر.
- ٤- الوقف على أصوات القلقة: وذلك بإحداث صويتٍ منه لشدة ضغط الصوت المقلقل.
- ٥- الوقف على أصوات معها نفخة: الذال والطاء، ومعها الراء، وأرى أن يلحق بها الناء.
- ٦- الوقف على أصوات الهمس: وذلك بإحداث النفخة، أو: تطويل الصوت.
- ٧- الوقف على ما هو قليل في عدد أصواته: من نحو: الأفعال المجردة المعتلة الآخر المجزومة أو الأمر منها، الحروف، أسماء الاستفهام، الظروف، أسماء الفعل، وهذه تلحقها هاءُ السكت، إلى غير ذلك مما هو مذكورٌ في قوانين الوقف.

(١) ينظر: القوانين الصوتية في اللغة العربية، بحث للمؤلف، ص: ٥٠ وما بعدها.



وما هذه إلا أمثلةٌ يشارُ بها إلى كيفية الجمع والبحث والتدليل في هذا الاتجاه من البحث اللغوي.

### الحذف الصوتي في التركيب وأمن اللبس:

الفعل المضارعُ المسندُ إلى واو الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ حالَ توكيدهِ بالنونِ فإنه يحدثُ به حذفانِ بنيويَّانِ، وقد يكونُ المحذوفُ ثلاثةً إذا كان معتلًّا الآخرِ بالواو أو الياءِ، وكلُّ حذفٍ مراعى فيه أمنُ اللبسِ فلا يؤثرُ في الناتجِ الدلالي، حيث:

أ- تحذفُ نونُ الرفعِ لتوالي ثلاثِ نوناتٍ، ولم تحذفُ نونُ التوكيدِ؛ لأنها جاءت لمعنى، فحذفُها يزيلُ معنى التوكيدِ، واختير حذفُ نونِ الرفعِ لوجودِ دليلٍ عليه، وهو خلوُ الفعلِ من حروفِ النصبِ وأدواتِ الجزمِ، فلم يكنُ فيه إلا الرفعُ.

ب- بعد حذفِ نونِ الرفعِ يلتقي ساكنانِ، أو يتواليانِ، فيلزمُ ذلك حذفَ أحدهما، فيكونُ المحذوفُ واو الجماعةِ الفاعلِ، ذلك لأن حذفَ النونِ فيه ذهابٌ للتوكيدِ، وهو معنى مطلوبٌ في الفعلِ، أما واو الجماعةِ فإنها تُحذفُ لدليلٍ عليها، وهو ضمُّ ما قبلها، والضمُّ والواو من جنسِ صوتي واحدٍ، أو تحذفُ ياءُ المخاطبةِ لدليلٍ عليها، وهو كسرُ ما قبلها، والكسرةُ والياءُ من جنسِ صوتي واحدٍ؛ ذلك لأن عينَ الفعلِ تكونُ مضمومةً حالَ إسنادِهِ إلى واو الجماعةِ، وتكونُ مكسورةً حالَ إسنادِهِ إلى ياءِ المخاطبةِ.

ج- وإذا افتقدت العينُ الضمةَ أو الكسرةَ؛ لأن الفعلَ معتلُّ الآخرِ بالألفِ، فتحذفُ الألفُ لالتقاء الساكنينِ، أو تواليهما: الألفُ والواو أو الياءُ، فيلزمُ الألفُ فتحةً قبلها لنطقها، فإن الفتحةَ تبقى، وتظلُّ واو الجماعةِ منطوقةً بسكونٍ فوقها، كما تبقى ياءُ المخاطبةِ دونَ حذفِ منطوقةً بسكونٍ فوقها، مع ملاحظة حذفِ الألفِ حالَ الإسنادِ إليهما، ذلك نحو:

- لتتصرَّنَ: لتتصروئنَ.

- لتتصرينَ: لتتصريئنَ.

- لتسعونَ: لتسعوينَ = لتسعوينَ.

- لتسعينَ: لتسعينَ = لتسعينَ.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

د- فالحذف في المواضع البنيوية التركيبية السابقة إنما كان لتوالي الأمثال فيتيسر النطق، ولتوالي ساكنين فيتخلص من المقطع المغرق في الطول؛ لكن ما يبيح ذلك أساسًا وأصلًا إنما هو أمن اللبس، فيدق المعنى.

ه- ويبدو الحذف لأمن اللبس فيما إذا أسند الفعل المضارع المرفوع إلى ألف الاثنين المؤكد بالنون، حيث تحذف نون الرفع لوجود الدليل على رفعه تخلصًا من توالي الأمثال مع أمن اللبس.

- نحو: لتتصران: لتتصرانين.

لكنه عندما لم يؤمن اللبس إذا حذف الصوت، حيث إن حذفه يضيع معنى مهمًا في إسناد الفعل؛ فإن العربية تلجأ إلى حيلة صوتية أخرى، ذلك حين إسناد المضارع المؤكد بالنون إلى نون النسوة، فإنه يتوالي ثلاثة أمثال، وإذا حذف أحدهما حذف من أجله معنى، فتبقى الأمثال ويفصل بينها بإقحام ألف بينها، نحو:

- لتتصرنان: لتتصرنن.

- لتسعينان: لتسعينن.

نلاحظ كسر نون التوكيد لوقوعها بعد الألف المقحمة، وفي الفكرة جوانب بحثية أخرى كثيرة.

وما هذه الظواهر الصوتية إلا تيسير للنطق، ومسايرة لطبيعة النطق الإنسانية، وطبيعة الأصوات اللغوية الإنسانية، وتحقيق للوضوح الصوتي، مع المحافظة على الجانب الدلالي، وذلك لتحقيق الاتصاح السمعي؛ ليلتقي طرفا اللغة على أصوات محددة، مكونة كلمات محددة؛ لأداء دلالي مقصود، لذلك فإننا نجد أن أي تغيرات صوتية يراعى فيها المحافظة على الجانب الدلالي.

ويمكن تأكيد تلك الأفكار من خلال البحث في بنية الكلمات في درج الكلام وما يحدث أثناء ذلك من تغيرات صوتية: بالزيادة، أو الحذف، أو الإبدال والإعلال، أو الإدغام، أو



التحريك أو التسكين، أو غير ذلك من ظواهر صوتية.

• **الخلاف في دلالة الوحدة الصرفية، وأثره في استخدامها النحوي؛**

قد يحدث خلاف في دلالة الوحدة الصرفية، أو يتعدد توجيهها الدلالي، أو يكون لها أكثر من وجه دلالي في استخدامها، حينئذ يحدث توجه لتفسيرها البنيوي، ولقوانينها في التركييب، حيث يوجه كل قانون تبعًا بدلالاتها واسمها البنيوي، مثال ذلك: ألف التأنيث مقصورة وممدودة؛ فإذا كانت:

- زائدة للتأنيث فإنها تمنع من الصرف، نحو: عطشى، حمراء.

- زائدة للإلحاق؛ فإنها تصرف وتمنع من الصرف.

- منقلبة عن أصل لمذكر فإنها تصرف، نحو: علباء، حرباء.

• **انحراف الكلمة عن سماتها البنيوية يجعلها تتحرف عن بعض سماتها التركيبية، من ذلك:**

اسما التفضيل: شر وخير؛ فإنهما ينونان لخروجهما عن صيغة اسم التفضيل، ولكنهما يميزان مثل اسم التفضيل: بشر من ذلك مثوبة، خير مقامًا، شر مكانًا.

**ثانيًا: من قوانين بنية الكلمة والمعنى:**

اتسعت قوانين بنية الكلمة في اللغة العربية اتساعًا كبيرًا عن طريق علم الصرف، وذلك لتوسيع سبل بناء الكلمات العربية لجعلها موفيةً بحاجة المتحدث بها، وكان ذلك من خلال طرق الاشتقاق العديدة والمتباينة، والمرتبطة بأداءات دلالية للجزء الواحد متباينة ودقيقة ومحكمة؛ فيها يتحول الجذر الواحد إلى أمثلة عديدة وصيغ مختلفة الدلالات لا تحصل إلا بها، من نحو: أقسام الفعل، وأقسام الاسم، والصفات المشتقة، والدلالة على الجنس والعدد... إلخ، فكل قواعد فن الصرف تخضع لكيفيات بناء الكلمة، لإثرائها وتوسيع وجودها في اللغة.

لكن هناك أمورًا أخرى قد يعدل بها عن أساس القواعد الصرفية لأسباب مختلفة؛ لكنها في نهاية الأمر تجتمع على المحافظة على المعنى، وتوضيحه وإبرازه.

ولست في مجال دراسة هذه الظواهر الصرفية دراسة بحثية، وإنما لا أود إلا التنبيه إليها لدراستها وبحثها وربطها ربطًا علميًا بالمعنى والدلالة، من ذلك:



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- القوانين الصرفية العامة التي يعرفُ بها أحوالُ أُبنيةِ الكلمةِ لأداءِ معانٍ مقصودة، تكونُ أساسًا في الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ الواحدة، وهي قواعدُ الصرفِ الشائعةُ الخاصةُ بتشكيلِ الكلماتِ وتصريفها.
- قوانين الإعلالِ والإبدالِ التي تحدثُ في بنيةِ كثيرٍ من الكلماتِ متأثرةً بطبيعةِ عناصرها الصوتيةِ المكونةِ لها، وبخاصةٍ ما هو مكوّنٌ لجذرها، ولكلٍ من الإعلالِ والإبدالِ أصواتٌ خاصةٌ به يحدثُ فيها مع وجودها في بنيةِ الكلمة، كما أن لهما معًا أصواتًا مجتمعةً في بنيةِ كلمةٍ واحدة، والهدفُ منهما تيسيرُ النطقِ للإفصاحِ عن العناصرِ الصوتيةِ المكونةِ للكلمةِ ليتضحَ أداؤها الدلالي في سياقها من النص، والإعلالُ والإبدالُ ظاهراً صوتيةً في المقامِ الأول؛ لكنه يدرسُ في علمِ الصرفِ في المدارسِ اللغويةِ في العصورِ الوسطى وما بعدها لعلاقتها ببنيةِ الكلمة؛ إما في ذاتها، وإما في نطقها مع ما بعدها.
- ما بُني من الأفعالِ للدلالةِ على الغلبةِ في المفاخرةِ فإن عينَ مضارعه تُضَمُّ غالبًا، وقد يكونُ قياسًا<sup>(١)</sup>، نحو: سابقني فسبقتهُ فأنا أسبقُهُ، غالبني فغلبتهُ فأنا أغلبُهُ، ضاريني فضربتهُ فأنا أضربهُ. فإذا كان واويّ الفاءِ أو يائيّ العينِ أو اللامِ فإن عينَ مضارعه تكسر، نحو: واثنيني فوثبتهُ فأنا أثبُهُ، بايعتهُ فبعتهُ فأنا أبيعُهُ، راميتهُ فرميتهُ فأنا أرميه.
- الإلحاقُ أن تزيدَ في البناءِ زيادةً تلحقُهُ بآخرِ أكثرِ منه؛ فيتصرفَ تصرفه، ويؤدي معنى زائدًا: جلبب، جورب، رهوك... إلخ.
- نحتت اللغةُ العربيةُ أفعالاً من مركباتِ أداءِ دلالاتٍ كليةٍ، تدل على جملةٍ، أو تركيبٍ من أكثرِ من كلمةٍ، وهذه الجملُ أو التراكييبُ تكونُ شائعةً بين المتخاطبين، فاخترلتها تيسيرًا وتسهيلًا، وهذه تحفظُ، نحو: بسمل، حوقل، دمعز، جعفل، طلبق.
- الفعلُ الماضي الذي يُبنى لما لم يُسمَّ فاعلهُ يُضَمُّ أولُهُ ويُكسرُ ما قبلَ آخره: فهم، أعلم،

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٣٧.



أُسْتُخْرِجَ، أَسْتُخْرِجَ، لكنه إذا لم يُؤْمِنِ اللَّبِيسُ فَإِنَّ أَوَّلَ الْأَجْوَفِ الْوَائِي يُكْسَرُ إِنْ كَانَ مُضَارِعُهُ مَضْمُومَ الْعَيْنِ بَدَلًا مِنْ ضَمِّهِ، نَحْوُ: سَمِتَ، أَي: سَامَنِي الْمَشْتَرِي؛ لِأَنَّ ضَمَّهُ: (سُمِتَ) يَلْتَبِسُ بِالْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ: (لِلْمَعْلُومِ)، أَمَا أَوَّلُ الْأَجْوَفِ الْيَائِي وَأَوَّلُ الْأَجْوَفِ الْوَائِي الَّذِي يَكُونُ مُضَارِعُهُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ يُضَمُّ بَدَلًا مِنْ كَسْرِهِ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ، نَحْوُ: بُعِثَ، أَي بَاعَنِي، فَلَا يَلْتَبِسُ بِالْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ: بُعِثَ، وَكَذَلِكَ: خُفَّتَ، فَلَا يَلْتَبِسُ بِ (خُفَّتَ).

- ورد في اللغة عدة أفعال تنطق على صورة المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، منها: عُنِي، زُهِي، فُلِحَ، حُمَّ، سُلَّ، جُنَّ، غُمَّ، أُغْمِيَ، غُشِيَ، شُدِهَ، أُمْتُعَ، أُتُّعَ، وهذه الأفعال تكون مبنيةً للمجهول دائماً؛ مادامت لازمةً، ويكون الوصف منها على مثال اسم المفعول: (مفعول)، وإن دقت النظر في حقيقة العلاقة المعنوية بين هذه الأفعال وما أسندت إليه أو مرفوعها وجدتها علاقةً المفعولية، فالأول يعني أن شيئاً ما جعل الآخر معنياً بحاجتك، والثاني يعني أن شيئاً ما أكبره فجعله مزهواً، وما بعدهما يعني به: أصابه الفالج، والحمى، والسل، والجنون، فأصبح مفلوجاً، ومحموماً، ومسلولاً، ومجنوناً... إلخ.

- وفي مقابل هذه الأفعال توجد في اللغة العربية أفعال تنطق في صورة المبني لما لم يُسَمَّ فاعله: كما تنطق في صورة ما سُمِّيَ فاعله، من ذلك<sup>(١)</sup>: بُهَتَ الْخَصْمُ وَبَهَتَ، هَزَلَ وَهَزَلَهُ الْمَرَضُ، زَكَمَ وَزَكَمَهُ اللَّهُ، وَعَكَ وَوَعَكَ اللَّهُ، ذلك أن المنسوب إليه الفعل قد يكون متصفاً به دلاليًا، وهو صحيح، فيكون فاعلاً له على سبيل الاتصاف به، وقد يكون موقوعاً عليه، فيكون مفعولاً به، وهو الأصل في صحة الدلالة؛ لذلك فإن الاستعمال الفصيح لهذه الأفعال أن تكون مبنيةً للمجهول؛ أي: لما لم يُسَمَّ فاعله.

#### - التعويض في بنية الكلمة:

وذلك بالتعويض عن محذوف في الكلمة؛ من نحو: صياقلة، ومهالبة، واستقامة، وإراحة، وصيارفة، ومنه: هبة، زنة، عدة، تبة، قلة، والظاهرة هذه متسعة في بنية الكلمات.

(١) شذا العرف في فن الصرف: ٥٤.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

والأفكار في هذا الاتجاه من البحث تتعدّد لتحقيق فكرة القوانين اللغوية الصرفية في بناء الكلمات، سواءً المطرّد منها أم المنحرف عن أصلها بالزيادة أو النقصان بالحذف أو الحذف مع التعويض، أم غير ذلك مما يلحظ في قوانين بنية الكلمة.

## - الأسماء المركبة مبنية:

- إذا كان الاسمان متراكبين، فيؤديان دلالةً واحدةً، تُفهم من تضامتهما معاً، يصيران بمثابة الاسم الواحد الذي لا يتجزأ لفظه، ولا يعربُ جزؤه؛ لذا فإن اللغة تبني مثل هذين الاسمين على فتح الجزئين، والبناء للاسم الأول ليدلّ به على أنه غير منفصم عن جزئه الثاني، وغير مستقل دلاليًا أو لفظيًا بذاته، أما بناء الجزء الثاني ليدلّ به على أنه مركب مع ما قبله، ويجوز أن يستقل كلٌّ منهما في غير هذا الأداء اللغوي، أو هذا السياق، واختيار الفتح لأنه أخف الحركات - كما يلحظ دائماً - وهذه الأسماء المركبة هي: الأعداد المركبة، والأحوال المركبة، والظروف المركبة.

- أما الأسماء المركبة تركيباً مزجياً فإنها في وجه تكون من هذه الأسماء المركبة، وفي آخر تستعمل استعمال التركيب الإضافي، وفي وجه أكثر شيوعاً يكون الجزء الأول مبنياً على الفتح، والثاني يكون ممنوعاً من الصرف، وقد يكون ذلك لأن هذه الأسماء قد ثبتت على هذا التركيب في الاستعمال اللغوي، غير ما يكون عليه المجموعات الاسمية المركبة الأخرى؛ فإنها على هذا التركيب تكون عارضةً لأداءٍ دلالي عارضٍ، ثم ينفك تركيبها؛ لأن استعمال كلّ جزء بمفرده هو الأصل والأكثر شيوعاً.

## الكلمة تدعو غيرها:

أنوه في هذا المجال إلى أنه من المقابلة بين مبني بعض الكلمات ومعناها نلحظ أنها لا تكفي بمدلولها الذي وضعت له، لأن طبيعة مدلولها يتطلب غيرها.

يذكر عبد القاهر الجرجاني: "ألا ترى أنك إذا قلت: (كأن) يقتضي مشبهاً ومشبهاً به، كقولك: كأن زيداً الأسد، وكذلك إذا قلت: (لو ولولا) وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية



جوابًا للأولى<sup>(١)</sup>.

وإذا كان عبد القاهر يتخذ من هذا وسيلةً إلى تثبيت فكرة العلاقة بين اللفظ والمعنى مع مراعاة النظام النحوي؛ فإنه مما لا جدال فيه أن بعض الكلمات تتطلب طبيعتها ذكر عناصر كلامية أخرى ليتحقق مدلولها، مثل ما ذكره عبد القاهر من: (كأن، ولو، ولولا)، ومثلها كلُّ أسماء الشرط وحروفه.

كذلك الأسماء الموصولة تتطلب صلةً، والظروف تحتاج إلى إضافة، وكل المبهمات في اللغة تتطلب ما يبينها.

ومثل كلمة: (سواء) تتطلب طرفي تسوية، أو أطراف تسوية، والقول -مثلًا- يحتاج إلى مقول.

وهذه الفكرة، وإن كانت تذكر في هذا الموضع من المبحث لبيان طبيعة مبني بعض الكلمات بالنسبة لما وضعت له من معنى؛ فإنها تُذكر مرةً أخرى في موضع المحور التركيبي للكلمة.

ويتصل بهذه الفكرة ما يمكن الإشارة إليه من ضرورة وجود الصلة للموصول، والمشار إليه للمشار به، والمرجع العائد إليه الضمير.

وما يتصل بهذا من الجانب التركيبي من ضرورة وجود الخبر للمبتدأ، والفاعل للفعل، وما قد يوجد من ألوان المبيّنات أو الموضحات أو المفسرات الأخرى، وهي ما يسمى بموسعات الجملة، كالمفعولات، والحال، والتمييز والاستثناء، والمنعوت والإضافة، إلى غير ذلك، وهو ما تختص به دراسة المحور التركيبي.

ولكنه قد يستغنى عن بعض هذه الضرورات، كالاستغناء عن الرابط بين الخبر والمبتدأ،

(١) المدخل إلى دلائل الإعجاز: ١٤-١٥.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

أو حذف أي من المبتدأ والخبر، أو حذف المنعوت وقيام النعت مقامه، أو غير ذلك.

ويذكر الدكتور تمام حسان أنه: "قد تتعدد المراجع دون ذكرها لوضوح المقصود بكل منها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ١٩-٢٧).

"إِنَّهُ - أي القرآن - لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ، أي: - جبريل - ذي قوة عند ذي العرش مكين، مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ، وما صاحبكم - أي محمد - بمجنون، ولقد رآه بالأفق المبين، وما هو على الغيب بضنين، وما هو - أي القرآن - بقول شيطان رجيم، فأين تذهبون، إن هو - أي القرآن - إلا ذكر للعالمين، لمن شاء منكم أن يستقيم، وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك الحروف المختصة بدخولها على الأسماء أو الأفعال، حيث تستلزم ذكر اسم - بالضرورة - بعدها، أو ذكر فعل.

ومنها ذكر فعل بعد: (قد)، أو السين وسوف، أو أحرف الجزم... إلخ. ومنها ذكر اسم بالضرورة بعد الأحرف الناسخة، ما لم يلحق بها: (ما)، وبعد حروف الجر، وبعد الأحرف المشبهات بـ (ليس)... إلخ).

والقضية تحتاج إلى بحثٍ حصري.

فمن البدهي أن اللغة لا تتم إلا من خلال جملة، أو عدة جمل مترابطة، يتطلبها سياق قائم تلقائي، أو مفتعل مصطلح، أو يبرز فجأة في الفكر، أو غير ذلك مما يستدعي سياقاً خاصاً لفظياً.

والجملة لا تكون إلا من خلال كلمتين أو أكثر طبقاً لنوع الكلمة، يؤلفها الأسماء

(١) مقالات في اللغة والأدب: ١٩٧.



والأفعال والحروف، والجملة في المقام الأول ركنان أساسان - كما درج عليه النحاة - وهما:  
- في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر بأنواعه البنيوية المختلفة من اسم واحد، أو جملة، أو شبه جملة.

- وفي الجملة الفعلية الركنان الأساسان هما: الفعل والفاعل أو نائب الفاعل. أي: فعل واسم.  
- وبعد ذكر الركنين الأساسين قد تُوسَّع الجملة معنويًا، فتزداد لفظيًا، وذلك من خلال أحد ثلاثة طرق، أو كلها معًا، وهي:

#### - توسيع أحد الركنين:

وذلك ليتكوّن تركيبٌ إفرادي بسيطٌ أو مركّبٌ بأنواعهما المختلفة والمتصاعدة. ونذكر في مواضعٍ عدةٍ من هذا المؤلف طرقَ توسيع الكلمة، من: تعريف، وعت، وإضافة، وإتباع، ووصل بالجملة، وعطف، وتوسيع للفعل بالحرف... إلخ.

#### - توسيع الركنين معًا:

فتتوسع بذلك الجملة، وبدهي أن توسيع أحد الركنين فيه توسيع للجملة من طريق ما، أي: من طريق توسيع أحد ركنيها؛ لكن توسيعهما معًا فيه توسيعٌ مباشرٌ للجملة كلها. ولابدّ من التنويه إلى أن ركني الجملة متضامنان معنويًا، فهما متراكبان دلاليًا، والتوسع في أحدهما يؤثر دلاليًا في الآخر، فإذا توسَّع معًا فإن توسع كل منهما ينعكس على الآخر، ويوجه جوانبه الدلالية المكتسبة.

#### - توسيع الجملة:

بأخرى، أو بأخرى، وتوسيع الجملة له طرقه التركيبية المختلفة، وتبين العلاقات التركيبية بين عدة الجمل بوسائلٍ سبكيةٍ مختلفة، يمتاز بها المتحدث أو المبدع عن الآخر من خلال كيفية نظمها.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وتوسيع الجملة بجملة أخرى، أو بجملة أخريات يسير في اتجاهين دلاليين: أولهما: توسيع غرضه الدلالي يستغرق دلالة الجملة المذكورة، ويكون للتبيين أو التوضيح أو التوكيد أو التفسير أو الشرح، أو غير ذلك من أغراض دلالية. وأرى أن يكون ضمن هذا الاتجاه الدلالي ما يلمس فيه ترادف لدلالة الجملة لإبراز الإبداع اللفظي، وتملك المتحدث لزام اللغة؛ حيث إن ذلك إنما هو لتوكيد دلالة الجملة الأساس، وإقراره في النفس، وهو من وسائل الإلحاح على المستمع لمشاركة المبدع في فكرته، وهو ما يسمى بالإطناب.

والآخر: توسيع غرضه تنامي الدلالة، حيث تتراكم الجمل المختلفة الدلالات، فتنامي الدلالة الكلية للكلام أو للنص، إلى أن يصل إلى نهايته، فيتم المقصود الدلالي أو الفكرة الكلية من تأليف النص.

ولهذا التنامي الدلالي أصول أو أساليب، تختلف بين اللفظية التي تتمثل في وسائل الحبكة التقليدية وغيرها مما يبدعه المبدع؛ والمعنوية التي تتمثل في وسائل الحبكة المنعكسة من جهات السبك المتعددة التي تحررها المتحدث أو المبدع.

ومهما كان الأمر وكانت الفكرة فإن الجملة هي الأساس في بناء اللغة؛ كي يكون الكلم كلامًا، فيكون لغة.

والكلمات في بناء الجملة أو الجمل يُنظر لها من خلال معيارين:

الأول: موقعيتها، وصحة بنيتها وتصنيفها الكلمي لهذا الموقع، والحكم عليها بين الإيجاب والاختيار.

والآخر: مدلولها في ذاتها، واختيارها من بين غيرها من الكلمات، وتألفها مع ما سبقها وما لحق بها، وهو اختياري ينبنى عليه درجة الإبداع، في هذا القسم من المؤلف أود أن أنبه في إيجاز - إلى ما يمكن أن يكون إجباريًا وما يمكن أن يكون اختياريًا في تكوين الجملة أو الجمل، وهو ما يمكن أن أسميه: (نظرية الإيجاب والاختيار للغويين).



أو: (الإجبار والاختيار في البناء اللغوي):

أنوه بدءًا إلى أن كل ما يخضع لمعيار الاختيار من الكلمات والجمل إنما هو مقدّم الإبداع ومنطقه، فهو الذي يحكم به على المتحدث أو المبدع، مادام يؤدي المقصود الدلالي المراد من إنشاء هذا الكلام اللغوي.

فالبناء اللغوي الجيد، أو ما يجعلونه نصوصًا خالدة، أو آدابًا خالدة، إنما يكون الحكم عليها بهذا الحكم أو غيره من خلال كيفية اختيار ما كان واقعًا تحت قسم الاختيار من البناء اللغوي، وهذه إشارات إلى جوانب الإجبار، وجوانب الاختيار في بناء الجملة:

أولًا: بنية الجملة البسيطة:

يخضع كيفية بناء الجملة البسيطة لمعيارَي الإجبار والاختيار على النحو الآتي:

- جوانب الإجبار: جوانب الإجبار في بناء الجملة البسيطة تنحصر في:

أ- الجملة الاسمية: إذا كانت الجملة اسمية فإنه يجب:

1- أن تبدأ الجملة باسم، وتتحقق الاسمية من خلال الأسماء الصريحة، أو المصادر المؤولة، أو الأسماء المحكية بالنقل من: الأفعال، أو الحروف، أو الجمل، إلى غير ذلك مما ليس اسمًا صريحًا أو مصدرًا مؤولًا، ويعنى بالنقل نقل الفعل أو الجملة أو الحرف أو غير ذلك من مرتبته التي هو عليها في اللغة إلى مرتبة الاسمية، وذلك بإطلاق ذلك على مدلول الاسم وماهياته، أي: ما يطلق على شيء ما واقع أو مكنون أو متخيل أو مبتدع.

2- أن يكون الاسم المبتدأ به معرفة، كأن يكون ضميرًا، أو اسم إشارة، أو علمًا، أو معرفًا بالأداة، أو اسم موصول، أو مضافًا إلى أحد ما سبق، فإن لم يكن أحد ما سبق فإنه يجب أن يكون قريبًا من المعرفة، وله مواضع في ذلك تجمع بين دلالة الاسم غير المعرفة على العموم والشمول أو تقييده بتخصيص ما.

3- هذا إلى جانب ما يشترطه النحاة من شروط أخرى في المبتدأ من: المعلوماتية، وصحة



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

الإسناد إليه... إلخ<sup>(١)</sup>.

٤- المبتدأ يتطلبُ خبرًا بالضرورة: يجبُ أن يُتمَّ معنى المبتدأ لتكوينِ جملةٍ اسميةٍ تعطي معنى يحسنُ السكوتَ عليه بخبرٍ يحملُ الحكمَ المرادَ في المبتدأ، ويكونُ بمثابةَ صفته، أو زمانه، أو مكانه، أو ما يتعلقُ به، كأن يكونَ شيئًا من لوازمه، من نحو: آتته ووسيلته أو غير ذلك مما يمكنُ حصره معنويًا.

٥- يجب التآلفُ معنويًا بين المبتدأ والخبر، والصحةُ لفظيًا بينهما: وهو ما يمكنُ أن يطلقَ عليه صحةُ العقدِ والتركييب، فينتجُ عنهما معنى مقصود يمكنُ السكوتَ عليه، ويكونُ متآلفًا ومننظمًا ومتناسقًا لفظًا ومعنى.

فلا حاجةٌ للغةِ العربيةِ بجملةٍ صحيحةٍ نطقًا فاسدةٍ معنى، وإنما يجب أن تتوافرَ صحةُ الجانبين معًا، كي يكونَ الكلامُ المنطوقُ ملائمًا لما اصطُحَّ عليه اجتماعيًا من صحةِ العقدِ والتركييبِ لإحداثِ الفهمِ والإفهامِ المتبادلينِ في المجتمعِ اللغوي، فالخبرُ ضرورةٌ للمبتدأ، والمبتدأُ يجلبُ خبرًا بالضرورة، وإيجاده إجباري.

## ب- الجملة الفعلية:

كلُّ فعلٍ في الكلامِ يمثلُ جملةً فعليةً لأنه يجلبُ -بالضرورة- فاعلاً مرفوعاً، فإن افتقدَ فإنه يجب أن تتوافرَ في الجملةِ ما ينوبُ عنه، ويتخذُ رفعه، سواءً أكان مفعولاً به، أم مصدرًا متصرفًا لغير التوكيد مختصًا، أم ظرفَ زمانٍ أو ظرفَ مكانٍ شرط أن يكونَ متصرفًا مختصًا، أم جازًا ومجرورًا شرط أن يكونا تامين، أي: يجب أن يُفيدا معنى، نحو: مرَّ بالرجلِ، ولا تقول: فُتِحَ منك؛ لأنه لا يُفيد معنى، فليس تامًا.

ومنه يتضح لنا أن ذكرَ الفعلِ يكونُ إجبارًا لبناءِ جملةٍ فعليةٍ، ويجبُ أن يليه مرفوعٌ فاعلٌ في المعنى، أو ما ينوبُ منابه، ويقومُ مقامه، فجلبُ الفعلِ للمرفوعِ بعده إجبارٌ.

(١) ينظر في ذلك: النحو العربي للمؤلف، الطبعة (١)، ١-٢٤.



- بعض الأفعال تتطلب مفعولين أو ثلاثة:

لكنه لا يفوتنا في هذا المقام ذكر أن بعض الأفعال مع فاعلها تكوّن جملة فعلية غير تامة المعنى؛ ذلك لأنها ليست مقصودة من الحديث، وإنما يؤتى بها لخدمة المعنى الذي تتسلط عليه، وهي أفعال الظن واليقين والرجحان والمقاربة والرجاء والشروع وما يدور دورائها، حيث إن هذه الأفعال معانٍ في غيرها مما تتطلبه من مفعولاتٍ تمثل جملة ذات معنى تام فيما إذا استقلت.

وأرى أن مثل هذه الجمل الفعلية تمثل جملة موسعة في لفظها ومجموعها الدلالي؛ حيث إنه قد أضيف إلى مدلولها الأساس المعنى الكامن في لفظ الفعل: من ظن أو يقين أو مقارنة حدوث، أو غير ذلك.

لكن الأفعال المقرونة بهذه، وهي التي تدل على المنح والكساء، فإنني أرى أنها لا يتضمنها هذه الملحوظة؛ لأن المعنى الكامن في جملة الإعطاء والإلباس ليس معنى قلبيًا، ولا يقع على معنى يمثل جملة يمكن أن تستقل، وسواء أكان هذا أم غيره فإن كلاً من هذه الجمل إنما هي جمل موسعة، وكلها تقع تحت معيار الاختيار في دلالة مفعوليهما، والإجبار في ذكرهما.

وإذا أمعنا النظر في أي من العناصر اللفظية في كل جملة من هذه الجمل تقع في جانب الاختيار فيكون الآخر في جانب الإجبار؛ فإننا نجد أن كل جملة تنقسم إلى قسمين: أولهما: الفعل وفاعله.

والآخر: مفعولاه، كما نجد أن حظهما من الإجبار متعاكس، حيث إن الأفعال القلبية وأفعال المقاربة وما يجري مجراها إنما هي اختيارية، لكن ذكر مفعوليهما إجباري؛ لأنهما أساس المعنى، والفعلية الأولى تحمل معنى مساعدًا فيهما، مقيدًا لهما، ومخصصًا للعلاقة بينهما.

أما الأفعال المانحة والكاسية فإنها تعاكس ما سبق، حيث إنها مع فاعلها هي الإجبارية،

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومنصوباها اختياريان.

وإن شئت جعلت أول مفعولي المنح وما يجري مجراه إجباريًا، والآخر اختياريًا.

يلحظ أن الإيجار والاختيار المقصودين إنما هما في الجانب الدلالي، وأما الجانب اللفظي أو التركيبي فإن ما يذكر أولًا فهو جانب اختياري، كأنه يمثل فعلًا أو مبتدأ، وكل منهما يحتاج إلى ما يتممه، فيما يمثل في منصوبي كل فعل.

عندما تفكر في مثل هذه المعاني فإنك تسير في الخطوات الآتية:

- تريد أن تعبر عن: كرم محمد، إعطائك. فتقول: محمد كريم، أعطيت، هذان هما الأساس الفكري، أو مركز تكوين مثل هذا التفكير، أو الجملة الأساس.
- تذكرت أن معنى كل منهما ليس دقيقًا أو كاملاً كما تريد دلاليًا، لأنك تذكرت أن المعنى الأول إنما هو قلبي بالظن أو الرجحان أو اليقين.

والمعنى الثاني يحتاج إلى تخصيص؛ لأن الإعطاء أو المنح أو الإلباس والكساء لا بد لها من طرفين، معطٍ أو مانح، ومعطى أو ممنوح، فتضيف هذه المعاني، وتقول:

- ظننت محمدًا كريمًا.
- وأعطيت محمدًا.
- ثم تتذكر أن المعطى يكون طرفين: معطى أخذ من طرف الإعطاء الأول: (المعطي)، ومعطى مأخوذ من طرفي الإعطاء الأول: المعطي والأخذ، فتضيف ذلك اختيارًا منك، وتقول: أعطيت محمدًا جائزةً.

جوانب الاختيار في الجملة البسيطة:

أ- النطق بنوعي الجملة اختياري:

لابد من التنويه إلى أن النطق بجملة اسمية أو فعلية إنما هو من اختيار المتحدث؛ لأنه إن ابتدأ باسم كان اختياره جملة اسمية، ووجب عليه الإتمام بخبر عنها.



وإن ابتداءً نطقه بفعلٍ كان اختياره جملةً فعليةً، ووجب عليه الإتمامُ بمرفوعها. ويمكن له أن يبادلَ بين نوعي الجملة لغرضٍ دلالي في نفسه، أو اعتباطًا، أو جريًا على السائر في مجتمعه اللغوي.

أما إن كان المتحدثُ من ذوي الإبداع الأدبي فإن نطقه وتراكيبه تكونُ تحت مجهر التحليل اللغوي المتكامل.

#### ب- اختيار ما يمثل ركني الجملة:

ما يمثل ركني الجملة -اسمية أو فعلية- فهو اختياري، فالكلماتُ ملكٌ للجميع، يختار المنشئُ منها ما يشاء ليحقق صحةَ العقد والتأليف، أو صحةَ التركييب اللغوي والجانبِ الدلالي الذي يقصده ويحققُ مكنونه وينقلُ مراده إلى قارئه أو مستمعه: بأسلوبٍ خبري أو إنشائي، حقيقي أو مجازي، بسيطٍ أو متسعٍ ممتد، ذي كلماتٍ قريبة المأخذٍ أو بعيدته، مباشرة التعبير أو موحيته... إلخ.

وهذا الجانبُ الاختياري يظهرُ فيه مقدرةُ منشئ اللغة، وحسنُ نظمه وتأليفه، من خلاله ومن خلال غيره من جوانب الاختيار يُحكمُ عليه أوله؛ مادامت صحةُ التركييب متوافرة، كما يُفرقُ بين مبدعٍ وآخر؛ وبين نصٍّ وآخر؛ من خلال هذا الجانب.

#### ثانيًا: بُنى الجملة الموسعة:

أرى أن أيَّ توسيعٍ في الجملة إنما هو مبني على معيار الاختيار، فإذا أراد الإنسانُ أن يعبرَ باللغة فإنه لابدُّ أن ينشئَ جملةً أساسًا؛ باختيارٍ إنشائها اسميةً أو فعليةً، ثم يترتبُ على هذا الاختيارٍ إجبارُ الابتداءِ باسمٍ أو فعلٍ، وملازمةُ الاسمِ خبرًا، وملازمةُ الفعلِ اسمًا مرفوعًا فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ، وهو حرٌّ في اختيارٍ ما يمثلُ هذه العناصر.

لكن ما زادَ على هذه العناصرِ اللفظية من عناصرٍ أخرى فهي اختياريَّة، إن شاء ذكرها المنشئُ، أو لم يذكرها؛ ذلك إلا في بعضِ المواضعِ الحوارية التي تتطلبُ ذكرَ موسعٍ زائدٍ على ركني الجملة.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وسواءً كان التوسع إفراديًا، أي: اسمًا موسعًا، أم كان توسعًا في ركني الجملة معًا، أم كان في الجملة بارتباطها بغيرها مما يرتبط بها سياقياً من جمل؛ فكل هذا مبني على معيار الاختيار، ومستعمل اللغة حرًا في نظمه وتأليفه من الكلام ما يحقق جانبًا أو أكثر من الاتساع، وهو مطلق في ذلك باستخدام وسائل شتى في سياقه تحقق الربط والارتباط، وامتداد الحديث وتواصله واتصاله، مع التامى في الأفكار المعبر عنها بالألفاظ والجمال التي تحقق ذلك؛ لذلك فإن جوانب التوسع هذه بكل أطرها واتساعاتها هي منطلق الحكم والنقد والموازنة، فهي وسائل الإبداع: نجاحه أو إخفاقه أو مرتبة بين الاثنين، توفيق في اختيار، وعدم توفيق في اختيار آخر، سواء أكان الاختيار نظميًا تركيبياً، أم نظميًا تأليفيًا، أي: أكان لفظاً أم معنى.

يتصل بفكرة استدعاء الكلمة غيرها في السياق أو في البنية اللغوية فكرة الإجبار والاختيار، ومن خلال هذه النظرية يتبين لنا جهات من أهم جهات كشف الإبداع اللغوي.

## مواطن الإجبار في الجملة الموسعة:

إلى جانب ما ذكر من فكرة توسيع الجملة، وأن ما هو موسع للجملة في أحد ركنيها أو فيهما معاً؛ إنما هو مجال الإبداع؛ نلاحظ أن في بنى التوسيع ما هو داعٍ إلى الإجبار؛ حيث إن في اللغة العربية كلمات تتبئ عما بعدها، وتشتد في بنية معينة؛ إلى جانب وجوب استدعائه وذكره، ذلك على النحو الآتي:

أ- نوع الجملة يفرض ركنًا أولًا خاصًا: فالجملة الاسمية تبدأ باسم، وهو يستدعي خبرًا متممًا لمعناه متوافقًا معه، ويكون ذا بنية خاصة بالخبر، أما الفعلية فإنها يجب أن تبدأ بفعل، وهو يستدعي اسمًا مرفوعًا فاعلاً أو نائبًا عن الفاعل، وبعض التراكيب تحتاج إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة، وهذه الأفعال موسومة بدائرتها الدالية، وبنيتها.

ب- فإذا وسع التركيب أو الجملة؛ فإننا نجد كلمات تستدعي نوعًا معينًا من الكلمات بعدها، وله شروطه الخاصة به أو بالتركيب، أشير إلى كثير من ذلك:

- الضمير يعود إلى مرجع يطابقه.

- اسم الإشارة يتطلب مشارًا إليه بكيفية ما في السياق.



- الاسم الموصولُ يحتاجُ إلى صلةٍ بشروطِ بنويّة.
  - حرف الجرّ يتطلّبُ اسمًا مجرورًا.
  - حرف الجزم يتطلّبُ فعلًا مضارعًا.
  - حرف النصب يتطلّبُ فعلًا مضارعًا.
  - أداة التعريف تتطلّبُ اسمًا.
  - (سواء) تستدعي معنيين فأكثر.
  - أدوات الشرط تتطلّبُ جملتين متعالتقتين.
  - (قد) تتطلّبُ فعلًا.
  - (السين) و: (سوف) يتطلبان فعلًا مضارعًا.
  - (إن) وأخواتها: تتطلّبُ جملةً اسمية، فإن أُريد إدخالها على الفعلية ألحقت بها: (ما).
  - (كان) وأخواتها: تستدعي جملةً اسميةً.
  - القولُ لا بدّ له من مقولٍ جملة، أو ما هو في معنى الجملة.
  - أدوات الاستفهام يلزم كلاً منها إجابةً خاصةً بها.
  - فالحمزة و: (هل) يتطلبان التصديق أو عدمه.
  - وأسماءُ الزمانِ وأسماءُ المكانِ يتطلّبُ كلٌّ منها ظرفًا، و: (كيف) تتطلّبُ حالًا... إلخ.
  - بعضُ العناصرِ اللفظية في اللغة تتطلّبُ مضافًا إليها، منها ما يكون مطلق الإضافة إلى اسمٍ مفردٍ أو جملة، ومنها ما لا يضافُ إلّا إلى جملة، ومنها ما لا يضافُ إلى جملة.
  - مراعاةُ قواعدِ التتابعِ بين بعضِ التراكيب: كالتركيبِ الوصفي، والبدلي... إلخ.
  - مراعاةُ أحوالِ البناءِ والإعرابِ والمبنيات والمعربات، وقواعدِ الإضافة إليها، أو نعتها، أو النعتِ بها.
- وهذه القواعدُ تطول وتوسع وتحتاج إلى أبحاثٍ دقيقةٍ نظريةٍ وتطبيقيةٍ.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- قد يكون الاستدعاءً نابغًا من دلالة الجذر:

في اللغة كلماتٌ تطلبُ أخرى خواصَّ في دلالتها نبغًا من دلالة جذرها، وأعتقدُ أن اللغة مليئةٌ بهذه الفكرة. مثالٌ لذلك قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةٌ فِرْعَوْنِ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَبَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَبَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (التحریم: ١١).

الحدث (البناء) يتطلبُ فاعلاً معينًا، وما أركزُ عليه في هذا الموضوع هو ما يتطلبه هذا الجذر من مفعولٍ به، والبناء يتخذُ في الجانبِ الدلالي اتجاهين: بناءً حقيقيًا، وآخر مجازيًا، وهو يكون لكل شيءٍ يتنامى بفعلٍ غيره، أو بصنع كائنٍ حي متحرك، والبناء الحقيقي يُدركُ من خلال الممارسات الاجتماعية، حيثُ: المنزل، البيت، المدرسة، المسجد... إلخ، وكلها ميان محسوسة مُدركةٌ ناميةٌ في ذاتها أو كنهها أو مكوناتها، أما البناء المجازي فإنه يكونُ في كل ما يتنامى بالفعل أو الصنع ولا يكون محسوسًا ظاهرًا، كبناء العلم، والمستقبل، بناء السياسة، والاقتصاد... إلخ، وقد يدرك بظواهر محسوسة دالةً عليه.

فالجذر: (بنى) يتطلبُ مفعولًا به خاصَّ المدلول؛ لأنه يدور حول التأسيس والتنمية. منه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ (غافر: ٣٦)، ﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرُقٌ مِّنْ قَوْعِهَا عُرُقٌ مَّيْنَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ ﴾ (الزمر: ٢٠)، ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعِزَّنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَنْزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا أَتَيْنَا عَلَيْهِمْ بَنِينَ رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا ﴾ (الكهف: ٢١)، ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبُونَ ﴾ (الشعراء: ١٢٨)، ومنه أن تقول: بنى حياته، مستقبله، ومستقبل أولاده، بنى السفينة، والخباء، بنى مجده، بنى الرجال، بنى الطعام جسمه، بنى سياسته على، بنى كلامًا وشعرًا، ومن المجاز كذلك، بنى على أهله، وبأهله، أي: دخل عليها؛ ذلك لأن الرجل كان يبني على أهله خبَاءً.

والفكرة تحتاج إلى النظرِ الدلالي في جذورٍ أخرى عديدةٍ في الاستعمال اللغوي، نحو:

الضيق، الفتح، الضلال، الضمر، التضميد، الحنث، الصراخ، القيام، القص، البلع... إلخ.

ج- هناك جانب من الإيجار الصوتي، حيث اللغة منطوقة - في المقام الأول - من ذلك:

- قوانين النبر.

- قوانين التنغيم.

فإذا أردت أن تسأل يكون التنغيم غير ما يكون عليه نطق معنى التعجب أو الإخبار.

وإذا أردت أن تسأل بما يحتاج إلى جواب فيه تصديق أو عدمه؛ فإن التنغيم يتهابط، وإذا أردت السؤال بما يحتاج إلى جواب فيه إحلال أو تعيين؛ فإن تنغيم صوتك يتعالى أو يتصاعد، والتنغيم حال الوقف والسكرت يختلف عنه حال تواصل الكلام أو الجملة، وهو ما يقع فيه كثير من المشتغلين بالإعلام.

د- كما أن هناك جانبًا من الإيجار المعنوي المدلول عليه بالتركييب، من ذلك:

- المحصور بـ(إلا) مع النفي يكون بعد (إلا).

- أما المحصور بـ(إنما) فإنه يكون ثانيًا، أي: ما هو مطلوب لما بعد: (إنما).

إحاطة المعنى وتوكيده لهما وسائل عديدة في اللغة، والتعبير عنها يكون بطرق تركيبية مختلفة، فقد يكون:

- بالألفاظ الخاصة الموضوعية في اللغة لذلك، نحو: نفس وعين، كلا وكلتا، وكل وجميع... إلخ، ولابد من إضافتها إلى ضمير ما يؤكد.
- أو بالمناقض؛ فتأتي بما هو مصاد للأول، نحو: الليل والنهار، الصباح والمساء.
- أو بالتكرير اللفظي ليكون اللفظ الأول ذاته، وقد يكون بمرادفه.
- وقد يكون التوكيد باستخدام ألفاظ معينة في اللغة موضوعية لأداء هذا الجانب الدلالي، ويكون لها وضعها التركيبي الخاص بكل منها، من نحو: اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، أو غير ذلك.

والفكرة تتشعب وتتوسع وتترايد وتتنامى، وهي تحتاج إلى أبحاث جادة، قد يكون منها ما



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

هو بيني بين أفرع الدراسات اللغوية.

## التعلق سببية

تتضافر الفكرتان أو النظريتان: الاستدعاء، والإجبار والاختيار مع فكرة أثارها عبدُ القاهر الجرجاني، وأقام عليها فكرته اللغوية في: (دلائل الإعجاز)؛ وهي فكرة تعلق الكلم ببعضه ببعض. ويشارُ إلى ذلك في هذه الصفحات الموجزة.

يعرض عبدُ القاهر الجرجاني فكرة تعلق الكلم ببعضه ببعض، ذلك في قوله: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشكُّ أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك..."<sup>(١)</sup>.

فتعلق الكلم بعضه ببعض إنما هو أسبابٌ، حيث تتطلب الكلمة كلمةً أخرى، إما متطلبًا تركيبياً، وإما فردياً ذاتياً:

فالأول: ما يفرضه تركيب النحو، أي: بناء الجملة.

والثاني: ما تتطلبه طبيعة بناء الكلمة، ووضعها الدلالي في اللغة.

وكل من التركيبي والذاتي إنما هو متطلبٌ دلالي؛ ذلك لأن الدلالة هي التي تتطلب في التركيب فاعلاً، أو مفعولاً به، أو خبراً، أو غير ذلك، كما أن الدلالة الموضوعية عليها الكلمة في اللغة هي التي تتطلب غيرها من كلمات، أما تعلق الكلم ببعضه ببعض فقد دارت فكرة: (دلائل الإعجاز) حولها، ويمكن إيداع الفكرة من خلال ما ذكره عبد القاهر في المدخل في قوله: "معلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض".

والكلم ثلاث:

اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق

(١) دلائل الإعجاز: ٤٤، تحقيق: محمد رشيد رضا، ٥٥، (ت: شاعر).



اسم باسم، وتعلق فعل بفعل وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه أو حالًا منه، أو تابعًا له صفةً أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلًا أو عطفًا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافًا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعملُ عملَ الفعل، يكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل، كقولنا: زيد ضارب أبوه عمرًا، وكقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لِمَا تَقَاتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ (النساء: ٧٥).

وقوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَأِهْبَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَسْرُؤَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَاتُوكَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ (الأنبياء: ١-٣)، واسم المفعول كقولنا: زيد مضروب غلمانته، وكقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ ﴾ (هود: ١٠٣)، والصفة المشبهة كقولنا: زيد حسن وجهه، وكريم أصله، وشديد ساعده، والمصدر، كقولنا: عجبت من ضرب زيد عمرًا، وكقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (البلد: ١٤-١٥).

أو بأن يكون تمييزًا قد جاء منتصبًا عن تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة؛ وذلك بأن يكون فيه نون تثنية، كقولنا: قفيزان برًا، أو نون جمع، كقولنا: عشرون درهمًا، أو تنوين، كقولنا: راقودٌ خلًا، وما في السماء قدر راحة سحابًا، أو تقدير تنوين، كقولنا: خمسة عشر رجلًا، أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى، كقولنا: لي ملوّه عسلًا، وكقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفْرًا فَلَنْ يُبْعَلَ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٩١).

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وأما تعلق الاسم بالفعل:

فبأن يكونَ فاعلاً له أو مفعولاً؛ فيكون مصدرًا قد انتصب به، كقولك: ضربت ضربًا، ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولاً به، كقولك: ضربت زيدًا، أو ظرفًا مفعولاً فيه: زمانًا أو مكانًا، كقولك: خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك، أو مفعولاً معه، كقولنا: جاء البرد والطيالسة، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، أو مفعولاً له، جنتك إكرامًا لك، وفعلت ذلك إرادة الخير بك، وكقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ مَرَضَاتٍ أَلَّا يَفْسُوفَ تُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١١٤)، أو بأن يكون منزلًا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: طاب زيد نفسًا، وحسن وجهًا، وكرم أصلًا، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء، كقولك: جاءني القوم إلا زيدًا؛ لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام.

وأما تعلق الحرف بهما؛ فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل أنك تقول: (مررت) فلا يصل إلى نحو زيد عمرو، فإذا قلت: مررت بزيدٍ أو على زيدٍ؛ وجدته قد وصل بالباءٍ أو على، وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى: (مع) في قولنا: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم إيصاله إليه، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئًا، لكنها تعين الفعل على عمله النصب، وكذلك حكم: (إلا) في الاستثناء، فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى: (مع) في التوسط، وعمل النصب في المستثنى للفعل؛ ولكن بوساطتها وعون منها.

والثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، كقولنا: جاءني زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمراً، ومررت بزيدٍ وعمرو.

والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل



عليه؛ وذلك أن من شأن المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد أن يسند إلى شيء، معنى ذلك: أنك إذا قلت: ما خرج زيد، وما زيد خارج، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعاً من زيد ومسنداً إليه، ولا يغرنك قولنا في نحو: (لا رجل في الدار) أنها لنفي الجنس، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس، ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم المفرد لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها: (لا إله لنا، أو في الوجود إلا الله) فضلاً من القول وتقديراً لما لا يحتاج إليه، وكذلك الحكم أبداً، وإذا قلت: هل الخروج زيد؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقاً، ولكن عنه واقعاً من زيد، وإذا قلت: إن يأتي زيد أكرمه، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً، بل الإتيان من زيد، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءاً للإتيان، بل الإكرام واقعاً منك، كيف وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المحال؟ وهو أن يكون ههنا إتيان من غير آت، وإكرام من غير مكرم، ثم يكون هذا شرطاً، وذلك جزءاً.

**ومختصر كل الأمر:** أنه لا يكون كلام من جزء واحد، لأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة كأن وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلت: (كأن) يقتضي مشبهًا ومشبهًا به كقولك: كأن زيداً الأسد، وكذلك إذا قلت: (لو ولولا) وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى.

**وجملة الأمر:** أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء، نحو: يا عبد الله، وذلك أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني وأريد وأدعو، و: (يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس.

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه<sup>(١)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز: المقدمة، ص، ش (ت: محمد رشيد رضا)، المقدمة: ٤: ٨، (ت: شاكر).

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

أمّا متطلب الكلمة لكلمات أخرى فإنها تبدو في أن هناك بعض الكلمات التي وضعت أصولها اللغوية ذات دلالات تتعلق بغيرها بالضرورة. وقد ذكرنا من ذلك: الحروف.

والحروف في هذه الفكرة تنقسم إلى عدة أقسام<sup>(٢)</sup>:

- منها ما يتطلب كلمة، وتكون اسمًا، كحروف الجر، وحرف التعريف.
- ومنها ما يتطلب فعلًا، كما يكون في حروف الجزم، والنصب، وحرف التحقيق، وقد يتطلب فعلًا سابقًا عليه، كحرف التوكيد، وحرفي الاستقبال.
- ومنها ما يتطلب جملة، نحو: الحروف الناسخة: (إن وأخواتها، ولا النافية للجنس)، وحروف التثنية، وحروف العطف، ونجعل منها حروف الاستثناء، والتفسير.
- ومنها ما يتطلب جملتين متعلقتين ببعضهما، وهي: حروف الشرط، وما في معناه.
- ومنها ما يتطلب كلامًا سابقًا عليه، نحو: حرف الردع، والإنكار، والتذکر، وحروف التصديق والإيجاب.

وإذا كان عبد القاهر الجرجاني يذكر أنه: "وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلًا، ولا من حرف واسم إلا في النداء، نحو: يا عبد الله، وذلك أيضًا إذا حقق الأمر كان كلامًا بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني وأريد وأدعو، و: (يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس"<sup>(٣)</sup>.

فإنه يقصد بهذا أنه لا يكون حرفٌ وكلمةٌ أخرى من اسم أو فعل يمثلان كلامًا، ولكنني أرى أن النداء لا يحتسب بحرف النداء والمنادي، فأسلوب النداء لا يقتصر على ذلك، ولا يمثلان هذا نداءً مقصودًا، وإنما يكتمل أسلوب النداء بذكر جملة جوابه، حتى إننا لو قلنا: يا عبد الله، فقط وسكت المنادي، فإن هناك جوابًا محذوفًا لكثرة استعماله، وإرادة مدلوله في

(٢) أذكر ذلك على سبيل الأمثلة وإلفات النظر، وليس على سبيل الحصر، فهو توجيه لإجراء أبحاث في مثل هذه الأفكار. انظر في ذلك: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٥٥-٨/٢، ٥٣-٩/٢.

(٣) دلائل الإعجاز: المقدمة ش، (ت: رشيد رضا)، المقدمة، ص: ٨ (ت: شاكر).



المجتمع مقترنًا بالنداء دون ذكره، وهو: تعال، أو: أقبل، أو غير ذلك من الألفاظ الدالة على هذا المعنى، أو خروج النداء إلى معنى التعجب، ويكون ذا تنغيم مختلف.

لذا، فإنه يمكن القول: إن حروف النداء من الحروف التي تتطلب اسمًا وجملًا، فالاسم هو المنادى، والجملّة تكون فعلية أو اسمية قليلاً وهي جواب النداء.

وأنبه إلى أن، الأسماء التي تقع في نطاق الأقسام الحروف السابقة تتطلب متطلباتها المذكورة سابقًا، من نحو:

- أسماء الشرط، وتطلبها جملتين في نطاق مختلف في الرتبة في نطق التركيب.
- وأسماء الاستفهام وتطلبها مقيدًا للمستفهم عنه المجهول لدى المستخبر.
- وأسماء الاستثناء، وهي تتطلب اسمًا فقط، إلى غير ذلك.

وعلينا أن نشير إلى أن هناك بعض الكلمات في اللغة العربية التي تتطلب طبيعتها الدلالية طريقة معينة في التراكيب، وهذه تحتاج إلى دراسات مستقلة، أذكر منها:

- (سواء): وهي تتطلب التسوية بين معنيين في جملتين فعليتين أو أكثر، بينهما: (أم) المعادلة، وتسبقها همزة التسوية، ويطلب من أسلوبها التعيين، فأحد طرفي التسوية أو أطرافها قد ثبت بالضرورة، ويطلب بأسلوب: (سواء) تعيينه.

- (إما): بكسر الهمزة، وتضعيف الميم: التي يطلب بها التفصيل، ليس بعد إجمال بالضرورة، ويتطلب تركيبها: أن تتكرر بتكرر المفصلات، أو الأطراف المفصلة، وأن تُسبِقَ بواو العطف ابتداءً من بداية تكررها، أي: (إما) الثانية وما بعدها، وهي إما أن يذكر بعدها اسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٣).

- وقد يكون الاسم المذكور بعدها في صورة المصدر المؤول، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا الْقَارِئِينَ إِنَّمَا أَنْتُمْ مُنَادُونَ وَمِمَّا أُنذِرَكُمْ وَإِنَّمَا أَنْتُمْ مُنَادُونَ﴾ (الكهف: ٨٦).

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

- وقد يذكر بعدها جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ١٠٦).

- وقد تكون الجملة محذوفةً بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُهُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَقَضَىٰ الرِّقَابَ حَتَّىٰ إِذَا أَتَحْتَمَوْهُمْ فُشِدُوا لِوَتَاكٍ فِيمَا مَتَّأ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (محمد: ٤).

(أما): بفتح الهمزة، وتضعيف الميم:

كلمة فيها معنى الشرط، لذلك يلزم وجود الفاء في جوابها، وهي تُكسب الكلام فضل تأكيد، وتقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيدٌ فذاهبٌ، ويذكر سيبويه، مهما يكن من شيء فزيد ذاهب<sup>(١)</sup>.

ويتطلب وجود فاصل بينها وبين الفاء، إما أن يكون:

المبتدأ والخبر يلي فاء الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّعِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: ٧٩).  
الخبر، يلي المبتدأ فاء الجزاء، نحو: أما في الملعب فلاعبون يجيدون.

المعمول الصريح لما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا النَّسِيمَ فَلَمَّا تَهَهِزُ﴾ (الضحى: ٩)  
المفسر لمعمول بعدها، نحو: أما محمدًا فكافئُهُ، والذي أريد أن أؤكد أنه ما بعد: (أما) محكومٌ عليه بما بعد: (الفاء) مهما كان نوعهما من التراكيب أو الأقسام الاسمية.

حرف الشرط، وجملته، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾ (الواقعة: ٨٨-٨٩).

(١) ارجع إلى: الكتاب: ٤-٢٣٥، ١/٣٨٤-٣٩٠، الزركشي: البرهان في علوم القرآن: ٤/٢٤٢-٢٤٤.



الكاف، وكان، ومثل، ويشبه، ويمائل، وكل ما فيه معنى التشبيه، حيث تتطلب هذه الكلمات طرفين: أحدهما: مشبه، والآخر: مشبه به، يشير عبد القاهر الجرجاني إلى مثل ذلك، حيث يذكر: "ألا ترى أنك إذا قلت: (كان) يقتضي مشبهًا ومشبهًا به..."<sup>(١)</sup>.

(كلا وكنتا):

- وهما يتطلبان الإضافة إلى ما يدل على مثي، سواء أكان مضمراً، أم اسماً مثي<sup>(٢)</sup>.  
(كل): يلزمها الإضافة إن لفظاً ومعنى، وإن معنى فقط، وتكون منونة -حينئذ- نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْمَمْتَهُ طَائِرَةٌ فِي عُتُقِهِ وَنُخِرَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ (الإسراء: ١٣)، قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ (مريم: ٩٥)، قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَنتَوَّ دَاخِرِينَ﴾ (النمل: ٨٧)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٨٤).

- (لات): تتطلب أن يكون معمولها اسمي زمان: كالحين والساعة، والأوان<sup>(٣)</sup>.

- (لو): تتطلب معنيين ثانيهما غير واقع؛ لأن الأول لم يقع.

- (لولا): تتطلب معنيين ثانيهما غير واقع؛ لأن الأول واقع.

- (لا جرم): بتركيبها هذا تتطلب مصدرًا مؤولاً كما جاءت في القرآن الكريم، وهي تتطلب

دراسة مستفيضة من خلال التراث العربي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ يَلْعَنَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَتِ الْفَاسِقِينَ﴾ (النحل: ٢٣).

يُسْرُونَ وَمَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ (النحل: ٢٣).

(١) دلائل الإعجاز: المقدمة: ش، ت: رشيد رضا، المقدمة: ٧، تحقيق: شاكر.

(٢) للمؤلف كتاب في: (كلا وكنتا) بين التراث النحوي والواقع اللغوي وهو تحت الطبع.

(٣) ارجع إلى: د. إبراهيم إبراهيم بركات، الجملة العربية: ٣٧١-٣٧٣.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- (لَمَّا)<sup>(١)</sup>: تتطلب فعلًا مضارعًا، نظرًا لدلالاتها التي وضعت لها، حيث تنفي ما مضى إلى الزمن الحالي، ثم هي تترك فرصة لتوقع الحدث فيما بعد زمن الحديث، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوؤًا عَذَابٍ﴾ (ص: ٨)، وأمَّا: (لَمَّا) الحينية فإنها تتطلب الربط بين جملتين فعليتين فعلهما ماضٍ، فهي حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب<sup>(٢)</sup>، ففيها معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهًا فَلَمَّا نَجَّكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٧)، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا سَقْيَ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأُبُونَا اشْيَعٌ كَبِيرٌ﴾ (القصص: ٢٣)، ويرون أنها تأتي بمعنى الاستثناء إن وجدت بعد: (أَنْ) النافية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِيُؤْيِيَهُمْ أَنْوَابًا وَسُرْرًا عَلَيْهَا يُتَخَكَّبُونَ وَزُخْرَفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الزخرف: ٣٤-٣٥).

- ونتحسس مما ذكرناه سابقًا أن الفكرة لا تقتصر على ما ذكر من أمثلة، وإنما تتعدى إلى ألفاظ اللغة كلها، وإن شئت القول، تتعدى إلى المجموعات اللفظية التي يمكن أن تقسم إليها ألفاظ اللغة تبعًا لهذه الفكرة، ومن أمثلة ذلك:
- تقسيم الأفعال إلى مجموعات تبعًا لمقتضيات فاعل ذي شروط خاصة من الدلالة.
  - وتقسيمها إلى مجموعات أخرى تبعًا لمقتضيات مفعول ذي شروط معينة من الدلالة.
  - وكذلك تقسيم الأسماء التي تقع مبتدآت إلى ما تتطلبه من أخبار ذات دلالات خاصة.
- والقضية في هذا المجال تتسع وتتشعب أفكارها، لكن المحور الأساسي فيها هو: أنه ليست كل الكلمات تتلاءم مع بعضها بالتجاور أو التعلق أو الإسناد، أو غير ذلك مما يتضح به الكلام.

(١) ارجع إلى: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣٨١-٣٨٦.

(٢) ارجع إلى: الكتاب: ٤-٢٣٤، البرهان في علوم القرآن: الموضوع السابق.



### فما القوانين التركيبية الدلالية التي تحكم ذلك؟

هذا ما أريدُ أن أركزَ الانتباهَ إليه، فمن ذلك -مثلًا- ما يُذكر لدى السهيلي من أن: "علمت أصل موضوعها للمركبات، لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل، وذلك أنك تعرف: (زيدًا) على حدثه، تعرف معنى: (القيام) على حدثه، ثم تضيف: (القيام) إلى: (زيد)، وإضافة القيام إلى: (زيد) هو التركيب، وهو متعلق العلم، فإذا قلت: علمت، فمطلوبها ثلاثة معانٍ: جوهر، وهو المحل، وصفة، هو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل: الجوهر منها معروف، وماهية الصفة معروفة على حدثها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر، والصفة معلومٌ متضمنٌ ثلاث معلومات"<sup>(١)</sup>.

ثم يذكر مطبقًا على ذلك أنه لا يضاف إلى الله -سبحانه- إلا العلم، ولا يُقال فيه: عرف، ولا يعرف، لأن علمه متعلقٌ بالأشياء كلها، مركبها ومفردها، تعلقًا واحدًا، بخلاف علم المحدثين، فإن معرفتهم بالشيء المفرد وعلمهم به غير علمهم ومعرفتهم بشيء آخر، والفكرة تحتاج إلى دراسات مستفيضة مستقلة.

- (لكن): للاستدراك، حيث تتطلب معنيين متغايرين، الثاني منهما يغاير الأول، إن نفيًا وإن إيجابًا، فهي تربط بين جملتين: **أولاهما**: المعنى المراد منها منقوص بالرغم من تمامها بنائياً، ولا يتم ولا يتضح إلا بذكر الجملة الثانية، وإن لمسنا بينهما شيئاً من المخالفة المعنوية، والمتحدثُ -في الوقت ذاته- يؤكد علاقة الخير بالمبتدأ اللذين يقعان بعدها<sup>(٢)</sup>.

كما أنه لا بدُّ من التنويه والإشارة إلى أن هناك نوعًا من الكلمات تتأثر دلاليًا بما يلزمها من كلمات، كما أن دلالتها تستلزم وجود كلمة أخرى، فالكلمة لا تعد بمفردها ذات دلالة مكتملة إذا كانت تحتاج إلى ما يكملها دلاليًا لإتمام معناها، من ذلك مثلًا: كلمة: (الطالب) في قولنا: الطالب علمًا نبيل الهدف، حيث لا تعد دلالتها مكتملة إلا من خلال ارتباطها بالعلم، ثم

(١) نتائج الفكر: ٣٣٨.

(٢) ارجع إلى الجملة العربية: ١٠٣-١٠٤.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ارتباطها بما يخبر به عنها.

فكلمة: (الطالب) ذات معنى شبه عام، يحدد دلالاته من خلال معمولها، وقد يكون ذلك بالتحديد الدلالي من خلال الإضافة، فإذا قلنا: بابُ الحجرة ضيقٌ، فلا يبين مدلول اليابِ إلا من خلال ما يضاف إليه، كما قد يكون التحديدُ الدلالي من خلال الصفة.

وقد عالجتنا هذه الفكرة في كتابنا: (الإبهام والمبهمات في النحو العربي).

وفكرتُ الاستدعاءَ والإجبارَ والاختيارَ إنما هما نظرتان ونظريتان تحتاج كل منهما إلى بحثٍ وفكرٍ وإبرازٍ في عالمِ الدرسِ اللغوي؛ لذلك لم أعمقَ البحثَ في أي منهما، ولم أجعلَ منها بحثًا مستقلًا جامعًا مانعًا؛ وإنما نبهتُ الأنظارَ والأفكارَ إليها، وأتركُ إجراءَ الأبحاثِ الجادةِ فيها لشبابِ الباحثين.



## التنوين وعدم الجزم في الأسماء

لماذا لم يدخل الجزم الأسماء؟.

يذكر ابن يعيش: "وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنَّ التنوين تابع للحركة، ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيئين، أحدهما: الحركة؛ وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها، والآخر: التنوين الذي هو دليل كونها متصرفاً"<sup>(١)</sup>.

معنى إبطال الجازم الحركة، أي: ذهابها؛ وبالتالي إبقاؤه على ما يسمى الآن بالصامت.

يفهم مما ذكره ابن يعيش فكرتان مهمتان:

الأولى: لم يدخل الجزم الأسماء لأمرين: أولهما: أنَّ الأسماء متمكنة، فتعرب بالحركات ويلزمها، والآخر: أنَّ الجزم يبطل للحركة؛ فتزول، ويصبح الاسم غير قابلٍ للتنوين، وكلاهما من سمات الاسم؛ فيكونان مورفيماتٍ: (وحداتٍ صرفيةً) من محددات جهات الاسم الدلالية.

فالحركات دلائل الإعراب، والإعراب دليلٌ على المعنى؛ فهي مميزاتٍ للفاعلية من المفعولية من الإضافة... إلخ.

أمَّا التنوين فهو دليلٌ تصرفٍ، والتصرف من خواصِّ الاسم.

الثانية: تستنتج من قول ابن يعيش: "فلو جُزمت؛ لأبطل الجازم الحركة"، أصلُ الجزم ذهابُ الحركة التي تفضي إلى أصلِ الحرف؛ فيبقى ساكناً، وهو ما يجعله علمُ الأصوات صوتاً صامتاً، أي: ساكناً، ومنه يتبين في وضوحٍ أننا يجبُ أن نفهم أنَّ علماء اللغة الأوائل قد فهموا أنَّ الصوت: (الحرف) الساكن، إنما هو الصامت الذي يخلو من الحركة، وأمَّا المتحرك فهو الصوتُ الملبوسُ بحركة، فإنَّه يساوي حينئذٍ صامتاً وحركة.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٣-١.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

فعرفوا أنّ هناك فرقًا بين الصامت والحركة، والخلاف في أسماء المصطلحات. لكنهم لم يبينوا هل الحركة تابعة للاسم أم مصاحبة له؟.

قد يكون الظرف مفعولًا به لإحلاله محلّ ما أُضيف إليه

قال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٥).

قيل: (الشهر) من أوجه إعرابه أنّه مفعولٌ به، فأصله: فمن شهد منكم هلال الشهر؛ فليصمه، وهو كقولك: شهدت الجمعة، أي: صلاة الجمعة.

يقوم المضاف إليه مقام ما أُضيف إليه المحذوف، ويتخذ إعرابه: "واسأل القرية".

## • علامات التانيث:

- كل اسم يحمل علامة من علامات التانيث يلحظ فيه ما يأتي:
- تكون علامة التانيث عقب آخر مكوناته الصوتية، أي: عقب آخر حرف منه.
- تكون ملصقة بهذا الحرف دون فاصل.
- قد تحدث تغيرات صرفية باحتساب آخر حرف، أو بالنظر إلى نوع علامة التانيث.
- الحرف الأخير من بنية الاسم قبل تانيثه يكون مفتوحًا دائمًا.
- أما العلامة الإعرابية للاسم فإن حرف التانيث يحملها سواء أكان إعرابًا لفظًا أو تقديرًا أم بناءً أم نيابة.

- علامات التانيث الحرفية هي: التاء المربوطة وصلًا، أو الهاء وقفًا، وألف التانيث المقصورة، وألف التانيث الممدودة، هذا إلى غير علامات صوتية أخرى.



### الفعل منشأ التعلُّق:

لقد عُنِيَ النحاةُ أيضًا ببيان منشأ التعلُّق والارتباط في التركيب، ففي الجملة الفعلية وجدوا أنَّ الفعل يرتبط به أكثر الأجزاء التي تستدعيها دلالاته؛ فالأفعال تدل على الحدث والزمان والفاعل ودلالاتها على كل من هذه الأنواع الثلاثة دلالة مبهمة، فالفعل يدل على حدث مبهم وكذلك زمان مبهم، وفاعل مبهم.

فإذا قلنا مثلاً: "حَضَرَ": دلَّ هذا الفعل على حضور غير معين نوعه، وكذلك دلَّ على زمان ماضٍ، وهذا الزمان الماضي غير محدود في أيِّ جزء من أجزاء ذلك الماضي، ثمَّ إنَّه يدلُّ على فاعل ما لا يدري من هو، فإذا قيل: حضر محمدٌ؛ فقد أزال محمدٌ إبهامَ الفاعل، وإذا قيل: حضر محمد صباح اليوم؛ فقد أزال ذكر الظرف إبهامَ الزمان، وإذا قيل: أبلى محمدٌ بلاءَ الأبطال، فقد تبيَّن نوع هذا الحدث<sup>(١)</sup>.

ويذهبُ علم اللغة الحديث إلى إتباع حركة الصامت؛ فالصامت المتحرك أو الحرف المتحرك إنما هو صوت صامت + حركة.

لكنني أرى أنَّه صوت صامتٌ ملبوسٌ بالحركة؛ لأنَّه - في إيجاز - تنتهيأ أعضاء النطق الخاصة والمكلفة بتشكيل الصوت الصامت، والحركة تنتهيأ في وقت واحد لإخراج الصامت ملبوسًا بالحركة المطلوبة، إن ضمةً، وإن كسرةً، وإن فتحةً.

### من قوانين التركيب والمعنى

كلُّ قوانين التركيب وقواعده وأسسه تتلاءم مع الهدف من إنشاء اللغة، وهو التعبير والتواصل، ولا يكون تحقيق ذلك إلا من خلال اطراد القوانين اللغوية، مع مراعاة تحقيق المعنى المراد إزاء كلِّ مخالفة أو تغيير أو بناء لفظي.

وهذه القضية واسعة الأفكار والرؤى، ولا جدال في كونها سائدة شائعة في كلِّ دروب

(١) محمد إبراهيم البناء، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الثاني، ٩٤، ١٩٨٤م.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

البنى اللغوية: بسيطها ومركبها، وهي تبسُط يديها على كل عنصرٍ لفظي، بل على بنية هذه العناصر اللفظية؛ ناهيك عن سيطرتها على بنى كل تركيب.

وفي هذا المجال أشيرُ إلى شيءٍ من ذلك في إيجازٍ يلفت الأنظارَ وينبه الأفاكارَ إلى قضايا بحثيةٍ مهمة.

ينقل عن اللغويين الأوروبيين المعاصرين قولهم: "علم القواعد كثيرًا ما ادعى لنفسه حق احتواء النصوص، واستيعابها، بدعوى أن النص ليس سوى جملة، أو تتالٍ من الجمل، وهي فكرة خاطئة يرفضها علم لغة النص الحديث، الذي يرى في الجملة مجردَ إطارٍ لفهم جانبٍ من جوانبِ الواقع اللغوي، في حين يؤلفُ النص جزءًا فعليًا من الواقع بلحمه ودمه"<sup>(١)</sup>.

إن ما يُسمى بعلم القواعد، وهو النحو، في العربية فهمٌ فهمًا على غير حقيقته، وقد ظلم ظلمًا بيّنًا نتج من عدم فهمه الفهم الصحيح، كما هو موجودٌ لدى نحوي العرب الأوائل وغيرهم من البلاغيين وشارحي النصوص العربية الأولى، والمفسرين وغيرهم، فإن النحو كان لديهم وظيفة لاستنتاج المعنى، أو الدلالة الكلية في سياقها من النصوص اللغوية، ولا أدل على ذلك مما ذكر في هذا المؤلف من أفكارٍ متناثرةٍ أو مجتمعةٍ تبرزُ هذه الفكرة من هذا الجانب.

علينا أن نثق في أن كلَّ كلامٍ حطالٍ أم قَصُر - كَوْنٌ تعبيرًا أو خطابًا أو فكرةً أو نصًا قصيرًا كان أم متوسطًا أم طويلًا فإنه يعتمد على الجملة في تكوين الفكرة النواة، بل إنه يمكن جمعُ الفكرة كلها في جملة، فلا يجب علينا -ولا يحق لنا- أن نهجم على قيمة النحو في اللغة بدعوى تحليل النص كلاً متكاملًا، إذ إن النصَّ أفكارًا، المفروض أنها مترابطةٌ ومتماسكةٌ، تتجزأ وتتنامى وتتشكّل لتكوّن الفكرة الكلية من النص، وكلُّ فكرةٍ تتكوّن من أفكارٍ أصغرٍ تشكلها، وكلُّ فكرةٍ أصغرٍ تنقسمُ إلى أفكارٍ صُغرى، وهكذا حتى نصل إلى النوى الأساس لتكوين النص، وهي الجملُ التامةُ بركنيتها، وعندما يحلُّ أيُّ نصٍ فإنه يعتمدُ على الجمل، فالجملة، فالكلمة ذات الإحياءات المختلفة باختلاف البنية ذات الوحدات الصرفية المتنوعة، من خلال السياقات

(١) مدخل إلى علم لغة النص: تصدير ص: ٧. روبرت ديوجراند، ولفجانج دريسلر.



المتوافرة، ومن مجموع هذه الإيحاءات -بإيجاز- يكونُ التأثيرُ المطلوبُ.

أما أصحابنا هذه الأيام وما قبلها يفهمون النحو على أنه: إما ضبطُ الكلمات، وإما تحليلُ الجملة في مواقع كلماتها فقط، وإما... وكلُّه فهمٌ تجريديٌّ لفظي شكلي دون الاهتمام في غالب المدارس النحوية بالعلاقات الدلالية الحاكمة لهذه التحاليل، على الرغم من أن السياقات تفرض عليهم ذلك؛ من خلال عرض أوجه الإعراب المختلفة لكلمة ما في موقعها من الجملة، أو علاقة بعض الكلمات في جملة ما بما يسبقها من جمل...إلخ.

ويمكن أن يُلمس ذلك ويتضح في يسرٍ عند لفتِ الأنظارِ والأفكارِ إليها، ونلاحظُ أن أولَ مدوّن نحوي في العربية، وهو كتابُ سيبويه، قد استوعبَ النحو فالصرفَ فالأصوات. وقد ذكر في النحو كلَّ قواعد التركيب من احتمالِ حذفٍ، أو مخالفةٍ في الرتبة، ومن تعريفٍ وتكبيرٍ، ومن زيادةٍ، ومن تفرقةٍ بين دلالاتِ الكلمات في سياقاتها وسياقات ما يجاورها من: الدلالة على الجنس، النكرة وزيادة: (من) في سياقِ النفي، وكل أحرفِ الزيادة، والتوابع بدلالاتها وموقعية الكلمة من خلال علاقاتها الدلالية، فلا يذكرُ التحليلَ النحوي للكلمة إلا من خلال الجملة، أو الجمل إلى غير ذلك مما يجبُ إبرازُه في إعادة دراسة هذا السفرِ الأساس، وبيانِ اعتماده على الجوانبِ الدلالية في تحليله النحوي، بل إنه اعتمد في التحليلِ النحوي على سياقِ الموقفِ والحالِ في كثيرٍ من المواضع.

ونشيرُ إلى أن الكتابَ بدأ بالجملة، ثم تبعها بالكلمة، ثم أتبعهما الأصوات، وهو ما ينمُّ عن إحساسٍ بأنه فهم النحو على أنه جملةٌ من خلالِ نصٍّ واستشهادٍ شعري، أو نثري.

وهل لنا أن ننظرَ إلى حدودِ الجملةِ نظرةً أخرى، تعطِيها حقَّها، ولا تظلمُ أدها الأساس في النصِّ؟ ولا ريب في أن اللغةَ وجهانٍ متضامان لا ينفصمان، وهما المعنى المرادُ، والواسطةُ لأداءِ هذا المعنى، وهو الكلماتُ فالجملةُ فالجملُ، ولا يجوزُ لنا أن نفكرَ في أي منهما سبق الآخر، أو ننتصرَ لجانبٍ منهما على حسابِ الآخر.

وليس هذا ما أودُّ تنبيهه الأفكارِ إليه -في إيجازٍ وفي هذه المساحة الضيقة-؛ وإنما هو



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

النظرُ إلى نوعين من الجمل:

- أولهما: الجملة القاعدية: وهي الجملة التي تتم بركنيها الأساسيين، مهما كان نوعُ أي منهما.
- والأخرى: الجملة النصية: وهي الجملة التي لا تنتهي ولا تُحدُّ بذكرِ ركنيها الأساسيين، وإنما هي التي تمتدُّ لتشملَ كلَّ ما يرتبطُ بكلِّ ركنٍ من ركنيها بمكملٍ له، مهما امتدَّ، ومهما كان نوعُه: كلمةً، أو شبه جملةً، أو جملةً، أو جملاً، وتشمل - كذلك - كلَّ ما يرتبطُ بالعلاقة القائمة بين ركنيها: كعلاقة العلية والسببية، والعلاقة التفسيرية، والتأكيدية بالتشبيه الضمني، أو بالمثل السائر، أو الاقتباس أو غير ذلك من علاقات تمتدُّ إلى عددٍ لا محدودٍ من الجمل القاعدية، يستطيعُ الباحثون الجادون النابهون أن يستنتجوها وأن يبرزوها ويحللوها ويبيّنوا العلاقات المعنوية القائمة بينها، كما يستطيعون أن يوضحوا كيف أنها جزءٌ ممتد للجملة الأساس.

وهذه العلاقات القائمة في جملة واحدة إنما هي التي تكمل معنى الجملة القاعدية، وتوضح مدى كل ركنٍ من ركنيها كما أراد صاحبُ النص أن يوصله إلى متلقيه، فكلُّ مكملٍ له أثره الدلالي في تلك العلاقات المتشابهة بين عناصر الجملة النصية الممتدة.

فالجملة النصية تتضمن كلَّ ما هو امتدادٌ لركنيها من خلال ثلاثة محاور:

- أولها: محورُ الركنِ الأول، وما قد يبيّنه، أو يؤكدُه، أو يفسره، أو ...
- وثانيها: محورُ الركنِ الثاني، وما قد يوضحُه ويتصلُّ به من علاقاتٍ مذكورةٍ معنويةٍ ولفظية.
- وثالثها: وهو الأوسع: محورُ العلاقة بين الركنين، وهذا يمتد ويتسع ويتباينُ امتداده واتساعه من موضعٍ إلى آخر، وكلُّه علاقاتٌ معنويةٌ ممتدةٌ للعلاقة القائمة الرابطة بين ركني الجملة الأساس، أو الجملة النحوية.

وهذه النظرة تحققُ الفكرة من أن النحو يدرسُ بنيةَ الجملة من: ركنين أساسيين، وتوابعٍ بأنواعها، ومفعولاتٍ بأنواعها، وتمييزٍ وحالٍ واستثناءٍ، وظرفيةٍ بنوعيتها، وحروفٍ بدالاتها... إلخ.



وكلُّ هذه إنما هي معانٍ متضامنةٌ في بنيةِ الجملةِ، وتوضيحِ مداها وحدودها والعلاقاتِ اللفظيةِ والدلاليةِ فيها.

ويُفضل الله وهديه- بجواري طلابِ دراساتٍ عليا بدأوا الخوضَ في هذا المضمارِ، وأرجو لهم النجاحَ في الوصولِ إلى ما هو أصيلٌ في تثبيتِ نظريةِ لغويةِ عربيةِ، أطمحُ إليها منذُ أن توجهتُ إلى البحثِ النحوي، فإنني لم أومنُ -مطلقًا- بما كان عليه النحو من تجريدٍ ونظمٍ ومتونٍ على الرغم من دلالاته على الاستيعابِ الشاملِ والمركِّزِ لأصحابِ هذا الاتجاه، والدلالةِ على مدى عبقريتهم في هذا المجالِ التعليمي؛ لكن من جانبٍ آخر أهملوا كثيرًا من العلاقاتِ القائمةِ في الجملةِ الواحدة، واكتفوا بالمسندِ والمسندِ إليه، دون النظرِ إلى ما يمكن أن يمتدَّ إليه كلُّ منهما من علاقاتٍ معنويةٍ ولفظيةٍ أرادها العربي المبدعُ.

ولا أخوضُ طويلًا في توضيحِ ذلك؛ بل أترك المجالَ لطلابِ البحثِ اللغوي النبغاء؛ كي يدلوا بدلوهم ونظراتهم مما يقودهم إليه أبحاثهم، وتهتدي إليه قرائحهم، والله الهادي والموفق.

• ثلاثة عوامل تمنع من ظهور العلامة الإعرابية: الثقل، والتعذر، وانشغال المحل.

- إذا ضمَّ أول المضارع أو الماضي فاعرف أنه مبني للمجهول، إلا إذا عدَّينا المضارع إلى مرتبة أعلى من مرتبة تعديه أو لزومه؛ فيختلف في نطق ما قبل الآخر بين الفتح مبنياً للمجهول، والكسر مبنياً للمعلوم.

- ضمُّ ميم المشتق دليل على أن فعله أو مصدره أكثر من ثلاثي.

الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

## الفكرة المعنوية لوجود جملتين: اسمية وفعلية

### في اللغة العربية

كثيراً ما أثارني التفكير في علة وجود جملتين: اسمية وفعلية في اللغة العربية، وكنت أسعف كثيراً بالحل؛ لكنني لا أجرؤ على الجهر به؛ لأن العلم أمانة، والأفكار تحقق وثبت وبرهان واطراد، إلى أن وصلت إلى فكرة المجهول والمعلوم في الجملة الاسمية، وباطرادها في الجملة الفعلية يكون الفعل معلوماً لدى كل من طرفي الحديث، أما الفاعل فإنه يكون للمجهول لدى المتحدث، ذلك كي يكون للإخبار فائدة.

فكان الفعل مواز للمبتدأ في إنشاء الجملة، والخبر مواز للفاعل؛ على الرغم من أن الجانب الدلالي العلائقي يجعل المبتدأ نظير الفاعل<sup>(١)</sup>؛ لكن المناقشة الآتية توضح أن هذه تخدم الفكرة المعنوية لوجود جملتين مختلفتي البدء في اللغة العربية.

ويمر المرء بمراحل القراءة، والاستيعابات، والاهتمامات في الأفكار العلمية في التخصص إلى أن وجدت لدى سيبويه ما يشير إلى ذلك، ولكن من وجهة عامل الرفع وغيره<sup>(٢)</sup>، ووجدت ذلك عند المبرد في عوامل إعراب المضارع، حيث وقوعها موقع الأسماء، وقد خلط بين الفعل كلمة مفردة، ومع فاعله جملة، فالتبس الأمر لذلك؛ لكنني التقطت فكرة من المبرد شفت غليلي في هذا المضمار الفكري المثير للحيرة، وهي قوله: "فقولك: يقوم زيد: (يقوم) في موضع المبتدأ، وكذلك زيد يقوم: (يقوم) في موضع الخبر"<sup>(٣)</sup>.

ولقد اتخذت من هذا الفكر سبيلاً إلى إبراز الفكرة الحيية في ذهني: فكرة موازاة الفعل للمبتدأ، والفاعل للخبر، ودليلاً على فكرة المعلوم في الركن الأول للجملتين، والمجهول لدى المتلقي في الركن الثاني، سواء أكان كل منهما فعلاً أم اسماً. ثم نقرأ لدى ابن مالك قوله: "نسبة

(١) شرح ابن يعيش: ١-٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣-١٠.

(٣) المقتضب: ٢-٥.



خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما<sup>(١)</sup>.

فقد اهتم ابن مالك في رتبة المنطوق، فالمنطوق أولاً يحدد نوع الجملة، ويكون ركنها الأول، أو جزءها الأول، والمنطوق ثانياً متمماً يكون جزءها الآخر، ونسبة الثاني من الأول مطردة، لذا كان لأبد من وجود جملتين مختلفتين لفظياً في ركنها الأول من حيث أقسام الكلمة. والفكرة هنا تتضح من خلال الإجابات المفترضة عن الأسئلة المقترحة في الكلام، حيث إن الأسئلة تنقسم إلى مجموعتين:

- أولاهما: تتطلب الإجابة عنها بالتصديق أو عدمه؛ لأن السؤال يكون عن العلاقة المعنوية بين ركني الجملة المسؤول عنها من حيث الصحة، فيكون التصديق، وعدم الصحة، فيكون النفي، وأدوات الاستفهام في هذه المجموعة تكون حروفاً: الهمزة وهل.

وتلاحظ أنه إذا كان الاستفهام استخباراً عن مجهول؛ فإن المجهول في هذه المجموعة هو صحة العلاقة بين ركني الجملة؛ لذا كانت أدوات الاستفهام حرفين؛ لأن معنهما يكون مسلطاً على هذه العلاقة المتوهم أنها قائمة، ويحتاج السائل إلى التثبيت من صحة قيامها؛ وعدم صحته. والفكرة في هذه المجموعة تفيده في وجود جملتين: اسمية وفعلية في اللغة العربية من حيث التركيز على المسؤول عنه.

يذكر عبد القاهر: "إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل؛ كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم؛ كان الشك في الفاعل: من هو، وكان التردد فيه..."<sup>(٢)</sup>، ومنه يتبين لنا أن ما يُبتدأ به في الاستفهام حال طلبه التصديق من عدمه إنما هو المشكوك فيه، والشك ينصب على اسم أو حدث أو شبه جملة؛ من هنا كان الحاجة إلى وجود جملتين: اسمية وفعلية.

ويؤكد الرازي ذلك في قوله: "علم أنك إذا بدأت بالفعل فقلت: أبنيت الدار التي كنت

(١) شرح التسهيل: ١-٣٢٨.

(٢) دلائل الإعجاز، ت: محمود شاكر: ١١١.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

على أن تبنيها؟ كان الشكُّ في الفعل، وكان الغرضُ من الاستفهام هو معرفة وجوده، وإذا بدأت بالاسم فقلت: أنت بنيت هذه الدار؟ كان الشكُّ في الفاعل: من هو؟ لا في وجود الفعل<sup>(١)</sup>. والاسمُ النكرةُ كالمعرفة في هذه الفكرة، يذكر عبد القاهر الجرجاني: "إذا قلت: أجاك رجل؟ فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيء من واحدٍ من الرجال إليه؟، فإن قدمت الاسمَ فقلت: أَرَجُلٌ جاءك؟ فأنت تسأله عن جنسٍ من جاءه: أَرَجُلٌ هو أم امرأة؟"<sup>(٢)</sup>.

والفكرة تطردُ في المنفي، "إذا قلتُ: ما فعلتُ؛ كنتَ نفيتَ عنك فعلًا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلتُ، كنتَ نفيتَ عنك فعلًا يثبت أنه مفعول"<sup>(٣)</sup>. ويشرح فخر الدين الرازي ذلك في قوله: "يدل على هذا الفرق وجوه ثلاثة: الأول: أنك إذا قلتُ:

ما أنا وحدي قلتُ ذا الشعرَ كلَّه ولكن لشعري فيك من نفسه شعز<sup>(٤)</sup>

وجب أن يكون الشعر مقولًا على القطع، ويكون ذلك النفي متوجهًا إلى أنه ليس هو القائل لكل ذلك.

- الثاني: أنه يصح أن يقول: ما ضربتُ زيدًا ولا ضربته أحدٌ من الناس، ولا يصح أن تقول: ما أنا ضربتُ زيدًا، ولا ضربته أحدٌ من الناس.
- الثالث: أنك تقول: ما ضربت إلا زيدًا، فيكون كلامًا مستقيمًا، ولو قلت: ما أنا ضربت إلا زيدًا؛ كان لغوا من القول؛ لأن نقض النفي بـ (إلا) يقتضي أن تكونَ ضربتُ زيدًا، وتقديمك ضميرك وإبلاؤه حرفَ النفي يقتضي نفي أن تكونَ ضربته، فهما يتدافعان، وهذا الفرق بعينه يجيء في تقديم المفعول وتأخيرهِ...<sup>(٥)</sup>.

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٢١١.

(٢) دلائل الإعجاز، ت. شاکر، ١٤٢.

(٣) السابق ١٢٤.

(٤) البيت للمنتبي: ديوانه ٢-٣٣٣، دلائل الإعجاز (ت. شاکر) ١٢٥، نهاية الإيجاز ٢١٦.

(٥) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٢١٥-٢١٦.



ولكي يكونَ الحديثُ مفهومًا صالحًا للتواصلِ يجبُ أن يكونَ مبنياً على جملٍ تامةٍ أو كاملةٍ، أي: يتوافرُ فيها التمامُ أو الكمالُ، كما أن الجملةَ يجبُ أن تبدأَ بمعلومٍ لدى طرفي الحديثِ، كي يُبنى عليه إخبارٌ يتمثلُ فيما يُذكرُ بعد هذا المعلومِ، وهو المقصودُ من إنشاءِ الجملةِ، وقد تكونُ هذه المعلوميةُ عن طريقِ الذكرِ، أو عن طريقِ العهدِ، أو عن طريقِ المعرفةِ والعلمِ والشيوعِ، أو عن طريقِ الاستخبارِ عن مجهولٍ محددٍ مدلولُهُ من خلالِ نوعِ المستخبرِ به من أدواتٍ... إلخ.

ولما كانت أقسامُ الكلمِ تتحددُ -في الأغلبِ وعلى الشروعِ- من حيثِ عمومِ مدلولها في الاسمِ والفعلِ والحرفِ؛ ولما كان الحرفُ معناه الذي وُضِعَ له في اللغةِ يكونُ في غيره؛ فإنه يتبقى من أنواعِ الكلمِ قسمانِ تقومُ الجملةُ عليهما في ابتدائها، وهما: الاسمِ والفعلِ، أي: ذواتِ وأحداثِ، ومنه ينحصرُ ابتداءُ الجملةِ إما في اسمٍ، وإما في فعلٍ، لأنَّ مُنشئَ اللغةِ يريدُ أن يبيّنَ إخباره على اسمٍ أو على حدثٍ.

لا يعني هذا أن الجملةَ لا تبدأُ بحرفٍ، وإنما قد تبدأُ بحرفٍ، والحرفُ لا يكفي ولا يكتفي، فيذكرُ بعده ما يكونُ معناه فيه، وهو محصورٌ في الاسمِ والفعلِ.

إذن؛ لابدٌ من النظرِ إلى أنه يجبُ أن يكونَ في اللغةِ جملتانِ؛ حيثُ الابتداءُ باسمٍ فتكونُ الجملةُ الاسميةُ، أو الابتداءُ بفعلٍ فتكونُ الجملةُ الفعليةُ، ويكونُ الإخبارُ عن أيٍّ منهما متمثلاً في الخبرِ عن اسمٍ، وفي الفاعلِ عن فعلٍ، فالمبتدأُ به قد يكونُ اسماً وقد يكونُ فعلاً، أما الخبرُ فقد يكونُ خبراً عن الاسمِ، وقد يكونُ خبراً عن الفعلِ، ومنه يكونُ الفاعلُ بمثابةِ الخبرِ، والفعلُ بمثابةِ المبتدأِ، والفرقُ بينهما دلاليٌّ في مكنونِ المتحدثِ، وفي استنتاجِ المستمعِ أو المتلقي، وقد وضح ذلك مما ذكر من نقولٍ عن النحاةِ واللغويينِ الأوائلِ.

يذكر أبو القاسمِ الزجاجي: "إذا قلت: ضربتُ زيداً؛ فإنما أردتُ أن تخبرَ عن نفسك، وتثبتَ أين وقعَ فعلُك، وإذا قلت: زيدٌ ضربتهُ؛ فإنما أردتُ أن تخبرَ عن زيدٍ"<sup>(١)</sup>.

(١) الإيضاح في علل النحو ١٣٦-١٣٧.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

فالفارق بين البدء بفعلٍ في قول الزجاجي والبدء باسمٍ هو الفارق بين إرادة الإخبار عن الذات: (متمثلاً في الفاعل) مع مكان اصطدام الفعل: (متمثلاً في المفعول به)، والإخبار عن الذات، ذلك لأن الاسم المبدوء به في هذا المثل إنما هو المفعول به.

"ومن مؤكد القول أن مدلول قولنا: محمدٌ نجح؛ ليس كمدلول قولنا: نجح محمدٌ؛ ففي الجملة الأولى مدار الحديث هو الاسم، وكأنه يتساءل عما ارتبط به من حدث؛ فلنفترض أن محمدًا معلومٌ لدى طرفي الحديث؛ أما الفعل فإنه مجهولٌ لدى المتلقي، والنقيض من هذا الافتراض في الجملة الثانية، وكأن الجملة الأولى قد سبقها سؤالٌ، هو: ما فعل محمدٌ؟ فالركنُ المعلومٌ لدى الطرفين هو محمدٌ، أما الفعلُ فمجهولٌ. أما الثانيةُ فقد سبقها السؤالُ: من نجح؟ فالنجاحُ هو المعلوم، أما المسندُ إليه النجاحُ فهو المجهولُ"<sup>(١)</sup>.

يلحقُ بما سبق فكرةُ الإخبار عن الاستخبار؛ ذلك لأن اللغة قائمةٌ على سلسلةٍ من الاستخبارات، تتمثلُ في استخبارٍ متخيّلٍ أو مكنونٍ، ثم أخرى تترى بتبادلٍ الحديث بين طرفين أو أكثر، يعقبُ كلاً منها إخبارٌ مبني على هذا الاستخبار، وإن لم يكن استخباراً واقعي ظاهراً متبادلاً بين ظاهرين؛ فإنه يكونُ هناك استخباراتٌ داخليةٌ يقومُ بها التفكيرُ الذاتي؛ كي تجلبَ الإخباراتُ المتتاليةُ المتراكبةُ المتألّفةُ المكونةُ للنص.

ويجبُ أن يُلاحظَ في العلاقة بين السؤالِ والجوابِ ما يأتي<sup>(٢)</sup>:

- يسألُ المستخبرُ عن أمرٍ يجهله، ويجيبُ المخبرُ أو المجيبُ عن هذا الشيء، وهو يعلمه.
- فالعلاقةُ بين السائلِ والمجيبِ في الاستفهام من حيث العلمُ والجهلُ؛ على النقيض من العلاقة بين المتحدثِ والمستمع في الإخبار.
- لكنه يشارُ إلى أن أحدهما يعرفُ طرفي الجملةِ المخبرِ بها، أو المجابِ بها، والآخر يعرفُ من الجملةِ طرفاً واحداً، وهو الطرفُ الأول من المخبرِ بها، أو ما يُلفظُ به ثانياً من الجملةِ

(١) مبحث: "دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية للمؤلف"، ٤٨-٤٩.

(٢) يرجع إلى المصدر السابق ٣٤.



المستفهم بها.

فنظريةُ المعلوم والمجهول من طرفي الجملة واضحة في جمل الإخبار والاستخبار والإجابة.

وما أريدُ أن أبرِّره في هذا المقام هو كيفية الإخبار عن استخبار ما، أي: كيفية بنيته. وأوجز القول في هذا فيما يأتي<sup>(١)</sup>:

- قد يكون السؤال لإفادة الاستخبار عن حدث ما، أو ذات، أو معنى، أو صفة، أو زمن، أو حال... أو غير ذلك.

- قد يكون السؤال للاستخبار عن تخصيص أو تقييد أو تحديد لما هو مذكور في السؤال، ويبدو ذلك في قصة البقرة في سورة البقرة، فيزعم أن المطلوب منهم كان: "بقرة من شق البقر غير مخصوصة، ثم انقلبت مخصوصة بسؤالهم".

- يبتدئ الجواب بما هو معلوم لدى طرفي الاستخبار، سواءً أكان ذاتًا أم معنى، أم حدثًا، أم شبه جملة، أم جهة تتعلق بذات المسؤول عنه، ويكون هذا مذكورًا في صيغة السؤال.

- يُبنى الإخبار في الجواب على ما ذكر في الاستخبار، والإخبار يكون معنى مجهولًا لدى السائل.

- إذا اضطر المجيب إلى أن يتحدث عن نفسه باستخدام ضمير المتكلم في موقع الرفع؛ فإن الجواب يبدأ به؛ دون النظر إلى كونه طرفًا ثانيًا في الجواب أم لا.

ولتلاحظ السؤال وجوابه في قول الله: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَىٰ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾

﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (طه: ٤٩-٥٠).

(١) مبحث: دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، للمؤلف ص: ٣٤، وما قبلها وما بعدها.



الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

﴿ قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تَأْمُرُونَ ﴾ (البقرة: ٦٨).

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَأَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (البقرة: ٢١٤).

﴿ وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ (التحریم: ٣).

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ يَعْلَمُونَ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (المائدة: ٤).

وقد يحدف المذكور في السؤال لذكره أولاً، ويظل موقعه في الجملة المجاب بها محذوفاً، كما هو في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ بَدْرُؤٌ لَا يُخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ (غافر: ١٦) أي: الملك اليوم لله.

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَعْفُوكَذَلِكَ يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ (البقرة: ٢١٩).

يذكر أن لفظ الجلالة مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتها من قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ (الزخرف: ٩) فهذا الجواب مطابق للسؤال من حيث المعنى؛ إذ لو جاء على اللفظ لجيء فيه بجملة ابتدائية كالسؤال<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الدر المصون ٦-٩٢.

- قد يكون الجوابُ مخالفًا لهذه القواعدِ نظرًا لما يأتي:
- الإعراضُ عن الإجابةِ المطلوبةِ مهما كانت، وذكر ما يستتبعُها من معنى مقصودٍ في الإجابةِ النهائيةِ.
  - أن تبدأ الإجابة بضميرِي التكلم.
  - العدولُ عن ذكر ذاتٍ إلى ذكر معنى فيه أو متعلق به، أو بما فيه زيادةً في الإجابةِ. وما قد يكونُ هناك من ملابسَاتٍ أخرى في الجوابِ.
- وما ننتهي إليه في هذا المقام ما يأتي<sup>(١)</sup>:
- إن تنويعَ الجملةِ في اللغةِ العربيةِ ليس أمرًا اعتباطيًا، إنما هو نظمٌ مبني على الجانبِ الدلالي المراد.
  - ما تبتدئُ به الجملةُ يكونُ مدارَ الحديثِ ومركزه، ويكونُ معلومًا لدى طرفي الحديثِ، كما يكونُ مذكورًا ليُبنى عليه معنى آخرُ فيه يرادُ إعلامُه أو استعلامُه.
  - الجملةُ الاسميةُ تبتدئُ باسمٍ ليُبنى عليه خبرٌ مبناه مطلقٌ، أما الجملةُ الفعليةُ فإنها تبتدئُ بفعلٍ ليُبنى عليه فاعلٌ مسندٌ إليه معناه الحدثي محصورٌ -على الأرجح- في مبنى الاسمية.
  - الركنُ الأولُ من الجملةِ يجب أن يكونَ معلومًا؛ أما الثاني فإنه يكونُ مجهولًا لدى المتلقي أو المستمع.
  - يبدأ المتحدثُ بما هو به أهمُّ وأعنى، وبما هو معلومٌ، وبما يُرادُ أن يُبنى عليه.
  - يجب أن ينظرَ في الجملِ التي تبدأُ بشبهةِ جملةٍ أو تتكوّنُ من تركيبٍ شرطي، فإن لهما طبيعةً بنيويةً خاصةً.

(١) يرجع إلى: بحث في دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ٥٩-٦٠.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وبقولٍ مطلقٍ وعمام فإن الجملة العربية تبدأ بما يكون محورها، وما يكون علاقةً بين المتحدث والمستمع دون النظر إلى أولية ركنٍ دون الآخر.
- والإخبار في الجملة يتمثل فيما ذكر أخيرًا في بنية الجملة التامة أو المكتملة، وكلما تأخر مكونٌ من مكونات الجملة أصبح أكثر أهميةً في الإخبار، مع ملاحظة أن المكون هو العنصر اللفظي المتكامل الذي يمثل تركيبًا فرديًا... فمثلًا: الطلاب في القاعة، غير: في القاعة الطلاب، وقولنا: محمد نجح، غير قولنا: نجح محمد، والقول: عندنا رجل، غير القول: عندنا رجل مهم، غير القول: رجل مهم عندنا. ونلاحظ أن الصفة (مهم) عنصرٌ لفظي مهم في الإخبار وإذا افترضنا سؤالًا يسبق هذا الإخبار فإنه يكون عن المتأخرات من الألفاظ -على الأرجح-.
- والقضية تحتاج إلى بحثٍ ميداني من خلال المحادثات والنصوص والمحاورات... إلخ.



## جذع الجملة

لكلّ جملةٍ جذعٌ تنبني عليه سائرُ أجزائها أو عناصرها اللفظية، فينبني على مفهومه أو مدلوله مجموعها الدلالي، سواءً أكان ذلك بتوجّه مباشر، أو غير مباشر، أي: سواءً كان هذا المجموع الدلالي ينبني على مفهوم الجذع نفسه، أم على ما يتعلّق به، ومنه تلمسُ تشابك عناصر الجملة، وتنامي بنائها في صورةٍ مترابطةٍ؛ لذا كانت القواعد التركيبية التي تحرصُ على هذا الترابطِ ترابطاً، لا لبسَ فيه.

وجذعُ الجملةِ الاسميةِ هو المبتدأ؛ حيثُ ينبني عليه ما يقيدُ مدلوله، كي يكونَ محدداً واضحاً مهيباً لما ينبني عليه من أحكامٍ تتعلّقُ به هو دون غيره، تقولُ: المؤمن القوي خيرٌ: (هو) من المؤمن الضعيف، فتكونُ الأفضليةُ التي تبينُ مدى خيريةِ المؤمن المقيدِ بصفةِ القوة على المؤمن المقيدِ بصفةِ الضعف، وتتغيّرُ الأحكامُ بالنسبةِ للمبتدأ، كما أنها قد تتعدّد.

وجذعُ الجملةِ الفعليةِ إنما هو الفعلُ، حيثُ يُبتدأُ به لينيى عليه فاعلٌ قامَ به، أو صدرَ منه، وكلُّ تقييدٍ في الجملةِ إنما تكونُ لصالحِ الجذع، تقولُ: تفوقُ الطالبُ الذي حرصَ على حضورِ المحاضرات، واستوعب كلَّ المعلومات التي ألقيت عليه... فكلُّ هذه المعاني لتبرزَ كلَّ ما يدورُ حولِ التفوق.

وأنبه إلى أن المفعولاتِ الخمسةِ إنما هي مقيدةٌ للفعلِ، وتكونُ ملازمةً له، أو ما يؤدي عمله ومعناه.

ويجبُ أن يُنوه إلى أن هذا لا يُقصي فكرةً أن الركنَ الثاني قد يتعلّقُ به مقيداتٌ ممتدةٌ، وهو في ذاته يرجعُ إلى جذعِ الجملةِ.

## أفكار موجزة أخرى في التركيبي الجملي

## • بنية الجملة العربية وأمن اللبس:

لا جدال في أن الجملة العربية في بنيتها وبنية عناصرها اللفظية المكونة لها - سواءً أكانت بسيطةً أم متسعةً ممتدةً- تحرصُ على أمن اللبس؛ فالهدفُ منها أمانةُ التواصل اللغوي، مع دقته، ودقة تحديده، دون النظر إلى التلاعب اللغوي، والتشاكس الحداثي، وإرادة التعبير أو التلقي طبقاً لإيديولوجيات معينة، أو تيارات فكرية هادفة أو مهدفة.

والفكرة وقضاياها واسعةٌ وسع اللغة، ووسع التخاطب والتواصل والتحدث، وتحتاج إلى أبحاث واسعة وعميقة متعددة... وأشير إلى شيء من ذلك إما أن تكون قد ذكرت من قبل، وإما يُشار إليها بعد:

- البنية الأساس لركني الجملة: فعلية واسمية.
- سمات كل ركن، وخروجه عن هذه البنية، والتحليل اللفظي والدلالي لكل حال بنيته في الجملة المدروسة.
- قضايا الوجوب في الرتبة، بمفهومها الواسع.
- قضايا الذكر والحذف في جميع العناصر اللفظية المبنية الجملة منها.
- ضمير الفصل؛ سماته، مواضعه، الفرق بينه وبين الضمير في التوكيد، والبدل، وضمير الشأن.

## • التراكيب التي بينها أو فيها تشابه ما:

قد تتشابه بعض عناصر التركيبي أو الجملة، نحو: اجتماع المعرفتين، الفعل والفاعل من جذر واحد، المفعولين المعرفتين، النداء والاختصاص، النداء والاستغاثة، والندبة والتعجب. وأشير إلى شيء من الفروق بين هذه الأربعة الأخيرة، لتنبية الفكر إلى كيفية البحث



والتحليل، نجد أنه: يتم أسلوب النداء باستخدام أحرف متنوعة، وقد خُصصت لتعبّر عن المنادى في مراتبه المساحية المختلفة.

وتتشابه بنية أسلوب النداء مع أسلوبي الاستغاثة والندبة، وكل منهما نداءً في سياق معين خاص بكل منهما، ويتشابه معها أسلوب التعجب في بنية من بناه المتعددة، وهي أن يأتي في صورة النداء.

لكن اللغة تفرق بين هذه الأساليب من خلال القرائن اللفظية أمّا للبس بينها، فنجد أنه في أسلوب الاستغاثة تسبق لام قبل المستغاث به، والمستغاث له بطريقة نطقية معينة، أما في التعجب فإنه تُقحم لام مفتوحة بين حرف النداء والمتعجب منه، وهنا يكون متعجباً منه واحداً، أي: إن المذكور بعد حرف النداء لا يكون إلا واحداً، وقد يكون أكثر؛ لكن كلاً من المذكور يخضع للقواعد اللفظية للمنادى؛ فلا يلزم المنادى نطقاً واحداً؛ إلا إذا خضع كل ألفاظه لقاعدة نطقية واحدة، وليس اثنين كما هو في أسلوب الاستغاثة.

ولكن في الندبة يبني الأسلوب أو التركيب بحيث يتلاءم مع المعنى الذي وُضع له، فلما كان المندوب "مدعواً بحيث لا يُسمع أتوا في أوله بـ (يا) أو: (وا) لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم؛ كما يأتون بها في القوافي المطلقة، وخصّوها بالألف دون الواو والياء؛ لأن المدّ فيها أمكن من أختيها"<sup>(١)</sup>، والفتحة قبل الألف لازمة، مما يمكن من صفة التنعيم والترنم.

يذكر سيبويه رابطاً بين السمات اللفظية والمقاصد الدلالية: "وأما المستغاث به فـ (يا) لازمة له؛ لأنه يجتهد، فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس، ويا للماء، وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ، أو غافل، والتعجب كذلك.

والندبة يلزمها: (يا) و: (وا) لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات، وبعد عنهم، ومع ذلك

(١) شرح ابن يعيش ٢-١٣.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

أن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثمَّ أُلزِموا المدَّ، وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغةً في الترثُّم...<sup>(١)</sup>.

ومنه يتبين لنا أن بنية اللغة قد حرصت بعدة قرائن على إزالة اللبس بين التراكيب المتشابهة، وقد نوه إلى ذلك علماءنا الأوائل، ونبهونا إليه وإلى البحث فيه؛ بل إنهم قد نبهوا إلى أن اللغة العربية قد تخرج عن القواعد العامة لبنية التركيب إن كانت تؤدي إلى لبس بين المقصود في التعبير عنه بأسلوب ما.

ذلك واضح في بنية الندبة، حيث تتحرف عن الأسس التي وضعت عليها حين ندبة كلِّ مما يأتي مضافا إلى:

- ضمير الغائب، يحول إلى: واغلاموه؛ حتى لا يلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة.
- ضمير المخاطبة، يحول إلى: واغلامكيه؛ كي لا يلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب.
- ضمير الغائبين، يحول إلى: واغلامهموه، كي لا يلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبين.
- لا يحذف إلا لدليل مقامي وحالي، أو لفظي ومقالي.
- خبر ضمير الشأن جملة مفسرة له؛ كي لا يلتبس بضمير الذات والأنفس.
- قوانين التقاء الساكنين.
- قوانين التنغيم والنبر.
- قوانين العائد الرابط بين الجملة وما تنتمي إليه من مبتدأ، أو منعوته، أو صاحب حال، أو موصول... إلخ.
- الكلمات التي تتعدّد دلالاتها في الجملة، وسماتها البنيوية، من نحو: اللامات، إن، ما، من،

(١) الكتاب ٢-٢٣١.



حتى، كي، الفاء، إذا، الباء، الميم، النون، التاء.

والفكرة واسعة الأبعاد، متعددة المواضع وتحتاج إلى أبحاث جادة.

#### • في الجملة الفعلية:

كلُّ من الفعل والفاعل يقيّد الآخر بالضرورة، فقولك: قام الولد، فيه: (الولد) قيد جهة القيام ومحدثه، والقيام قيد الولد، فجعله غير مطلق الدلالة، فالمصدر أو الحدث مبهّم يقيّد تقييدًا ما بالفعل، كما أن الفعل يحدّد جهة دلالية من الفاعل، ويحدّد المراد منه في السياق الذي ذكر فيه.

#### • في الأفعال التي تتعدى إلى أكثر من واحد:

إن أمعنا النظر في الأفعال التي تتعدى إلى أكثر من واحد نظرةً دلاليةً فإننا نجد ما

يأتي:

أولاً: مجموعة الظن واليقين والرجحان: وهي: (ظن) و: (علم) و: (حسب) وما يجري مجراها من أفعال، هذه الأفعال يلحظ فيها ما يأتي:

- ليس فيها حديثة صريحة؛ لكنه حدسٌ كاملٌ في العقل والقلب. فهو حدثٌ شعوري غير حسي، وهذا لا يكون إلا في معنى، أو بمصطلح النحو لا يقع إلا على معنى أو علاقة معنوية، وهذا يكون في طرفي جملة يؤديان معاً معنى تاماً كامناً، فيكون الظن أو العلم أو الحساب في العلاقة القائمة بين هذين الركنين، فعندما تقول: ظننت قوله صدقاً، يكون بمعنى: ظننت صدق قوله، والظن معنى شعوري قلبي لا معنى حسي.

- فإذا نقلنا هذه الأفعال إلى التعدي إلى ثلاثة مفعولين - ما جاز منها - فقلنا: أعلمت محمدًا عليًا مجتهدًا، فقد أظهرت حقيقة الفاعل الذي علم سابقاً بأنه قد أعلم من غيره لا من ذاته؛ لذلك نقل من الفاعلية إلى المفعولية الفاعلية، فهو المفعول الأول للعلم، وهو المتلقي للإعلام؛ فهو فاعلٌ سلبي؛ لكن المفعولية الحقيقية تقع على العلاقة المعنوية بين الركنين: (علي مجتهد)، أي: اجتهاد محمد المتكلم، والمعلم المتلقي (فهو اسم مفعول، موصوف بالفاعلية)، وهو المفعول الأول: (محمد)، أما المفعولية: (عليًا مجتهدًا) فهي مفعولية من



## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

جهتين: المُعَلِّم والمُعَلَّم.

ثانياً: أفعال التحويل: حَوَّلَ، صَيَّرَ، جَعَلَ؛ إنما هي أفعالٌ حديثةٌ حسيةٌ؛ لأن فيها معنى الفعلية؛ لكن أصلها التعدي إلى الثاني بواسطة حرفِ الجرِ المقيد، فقولنا: جَعَلْتُ الماءَ ثَلْجًا، و: (جعل) بمعنى: حَوَّلَ، أو صَيَّرَ، يستلزم هذا التقدير: حولت الماءَ إلى ثلجٍ، وكذلك: جعل، لأن التحويل يكونُ ... (إلى) ... فالثاني منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، أو: إسقاطه، أو على التوسع والسعة.

ومثله تلك الأفعالُ التي تكونُ فيها هذه السمة، وتحتاج إلى استقصاءٍ وتجميعٍ من خلالِ النُصوصِ والمعاجم، من ذلك: سَمَّى، كَتَبَ، رَوَى، سَقَى، تَقَوَّلُ: سميتُه محمدًا، وبمحمدٍ، سقيته ماءً وبالماءِ، وبماءٍ.

ولتتأملُ معي القول: سقيتُ الزرعَ ماءً، وأصله، سقيتُ الزرعَ بالماءِ، فأصبحتُ الحديثةُ واقعةً على الزرعِ مباشرةً، فهو المسقى، كما تحققت بواسطةِ الماءِ، فهي مفعوليةٌ غيرُ مباشرةٍ.

القول: صببتُ الماءَ على الزرعِ، الصبُّ وقع مباشرةً على الماءِ، وبواسطةِ علي: (على الزرع).

ثالثاً: أفعال المنح والكساء وما جرى مجراها دلالية:

أفعال المنح لها ثلاثة أطرافٍ، سوى الحدثِ الوسيطِ بين الأطرافِ الثلاثة، وهي: المعطى: (اسم فاعل)، وهو فاعلُ الإعطاءِ، والآخذُ من المعطى، وهو المعطى أولاً: (اسم مفعول)، لكنه فاعلٌ في المعنى، أو ما يمكنُ أن أسميه بالفاعلِ السلبي؛ لأنه آخذُ الشيءِ المعطى، ثم المعطى: (اسم مفعول)، وهو المأخوذُ، ونجعلُه مفعولاً ثانياً؛ لكنه المفعولُ به حقيقةً، وتظهرُ مفعوليته من جهتين: الإعطاءِ والآخذِ.

والإعطاءُ يتبعُه آخذٌ، فالمعطي فاعلٌ حقيقي وقع فعلُه على الآخذِ؛ لأنه أعطاه، وعلى المعطى؛ لأنه أعطاه لغيره. والآخذُ معطىٌ فهو مفعولٌ به من حيثُ هذا الجانبِ الدلالي، وآخذُ الشيءِ المعطى، فهو فاعلٌ من حيثُ هذا الجانبِ الدلالي، وكان واسطةً بين الإعطاءِ والآخذِ.



• في الجملة الاسمية:

- الركن الثاني من الجملة الاسمية يجب أن يتضمّن الركن الأول بطريقةٍ أو بأخرى.
- الخبرُ إرادةٌ إثباتٍ<sup>(١)</sup>، ولكن المراد به علاقته بالمبتدأ وتحديدُ هذه الجهة، سواءً أكانت صفةً أم زمانًا، أم مكانًا، أم علةً، أم ملكيةً، أم غير ذلك من العلاقات الدلالية.

• الخبر سبب إنشاء الجملة الاسمية:

يذكرُ سيبويه: "إذا ابتدأت الاسمَ فإنما تبتدئُه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لأبدٍ منه، وإلا فسدَ الكلامُ، ولم يَسُحْ لك..."<sup>(٢)</sup>.

بإمعانِ الفكرِ في هذا المذكورِ لدى سيبويه يمكنُ لنا أن نستخلصَ عدةَ أفكارٍ لغويةٍ:

- قوله: "فإنما تبتدئُه لما بعده"، يدلُّ على أن سيبويه قد حرص على أن الخبرُ إنما هو سببُ إنشاءِ الجملةِ الاسميةِ، فحقيقةُ الحديثِ بها إنما هو الإخبارُ بحكمٍ ما منسوبٍ إلى المبتدأ، فما المبتدأُ إلا الركيزةُ التي عليها يتواصلُ المتحدثُ بالمتلقي لينقلَ إليه حكمًا عليه، أو: فيه، أو غير ذلك، أي: هو جذعُ الجملةِ الاسميةِ التي يبني عليه المتحدثُ ما يذكرُ بعده من أحكام، أو دلالات. وهو المدلول العام لدى طرفي الحديث.

- قوله: "فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ، لأبدٍ منه" يدعونا إلى نظريةِ الاستدعاء؛ فإذا ذكرَ مبتدأً فإنه لأبدٍ له من خبرٍ يحكم به عليه بما يحملُه من دلالاتٍ، وهو المعولُ عليه من إنشاءِ الجملةِ الاسميةِ، ومنه يتبينُ لنا أن الخبرَ ضرورةٌ للمبتدأ، ولا يمكنُ الاستغناء عنه، وإلا فسدَ الكلامُ، فالخبرُ هو المعولُ عليه من إنشاءِ الجملةِ الاسميةِ.

- الفرقُ بين الجملةِ الاسميةِ والجملةِ الفعليةِ فرقٌ دلاليٌّ؛ لأنك تبني الأحكامَ التاليةَ على اسمٍ أو فعلٍ ابتدأت به.

(١) همع الهوامع ١-١١٩.

(٢) الكتاب ٢-٣٨٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- يتمُّ الكلامُ الذي ابتدأتَ فيه باسمِ بذكرِ الخبرِ، وهو جانبٌ دلاليٌّ؛ لأنَّ المقصودَ بإتمامِ الكلامِ إنما هو إفادةٌ معنويٌّ؛ وإلا فإنك إذا ذكرتَ كلماتٍ عديدةً بعد المبتدأ لا توحى بمدلولِ الخبرِ فإنَّ الجملةَ لا تتمُّ، ولا يُعطي الكلامُ المقولُ معنىً مجموعاً، فعدمُ سَوِّغِ الكلامِ الذي ذكره سيبويه يحملُ عدمَ إفادةِ المعنى المقصودِ من إنشاءِ الجملةِ الاسميةِ، أو إن شئتُ القولُ: عدمَ فهمِ معنىٍ كليٍّ مفيدٍ.



• بين الخبر والنعته والحال:

إن الرابط الدلالي بينها جميعًا هو الوصفية، ولكن:

١- الخبر: له صاحب ويكتفي بهما استقلالًا دلاليًا؛ غير ما يكون عليه النعت والحال في جانب الاستقلال.

٢- النعت: له صاحب يطابقه لفظيًا، ولا يكتفي به في إرادة المقصود الدلالي الكلي، ولا يقترن بحدث ضرورة، وهو موضح أو مخصص لصاحبه دون الاكتفاء بهما جمليًا.

٣- الحال: لها صاحب مقترن بحدث، والحال تبيين هيئته -حينئذ-.

كل + مفرد:

إذا أضيفت: (كل) إلى ما يدلُّ على الواحد فإنه لا يكون إلا نكرة<sup>(١)</sup>. نحو:

• ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: ١٨٥).

• ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ (هود: ٣).

• ﴿إِنَّ رَيْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مُوَيْثِبَةَ حَفِيظٌ﴾ (هود: ٥٧).

• ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام: ٦٧).

وقد تضاف: (كل) إلى المفرد المعرف؛ حينئذ يراود بالحكم انسحابه على أجزاء المفرد،

أي: يكون المراد من المفرد دلالته على أجزائه. تقول: كلُّ البيت صالح للسكنى، كلُّ السيارة سليمة... إلخ.

(١) شرح ابن يعيش ٢-١٢٠.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## لماذا يكون الخبر جملة؟

يجب أن يكون الخبر جملة لدواعٍ لفظية ودلالية، منها:

- قد يكون الخبر المقصودُ إسناده للمبتدأ لا يصحُّ إسناده إليه إسنادًا مباشرًا؛ فيؤتى له بوسيطٍ يساعدُ على الربط بين المبتدأ وهذا الخبر، فيكون لذلك جملةً، أخذُ عناصرها اللفظية المبتدأ المسندُ إليه هذا الخبر، أو ما يعني عنه مما هو مذكورٌ في ثنايا كتب النحو.

- تتضمن معنى الملكية خبرًا عنه، وهي في محل رفع، لكنه قد تكونُ العلاقة بين عنصري الإخبار الأساسين علاقةً ظرفية، فيؤتى بوسيطٍ يفيدُ هذا المعنى، سواءً كان نوعه البنيوي، نحو: **فِي جَنَّتِ التَّعِيرِ** (الحج: ٥٦)، فلا يحتاج إلى جملة؛ لأنه يصحُّ الإخبار بالظرفية المكانية -حينئذ- هذا إذا لم نقدّر مع جمهور النحاة محذوفًا صفةً مشتقة، أو جملة فعلية.

- وقد يتحمل المبتدأ الملكية أو التخصيصية أو الاستحقاق؛ لأنه المرادُ تملكه، فيخبر عنه بما يفيدُ ملكيته ومالكه، كما هو في: **﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ ﴾** (ص: ٤٩). وفي القول:

للقراءة أثر كبير في التكوين العقلي.

ففي قوله تعالى: **﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ**

**وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾**

(الكيف)، نجد أن اللفظين الواقعين في بؤرة الركنين المقصود بهما إنشاء هذا الكلام أو الجملة هما: أولئك، وجنات؛ لكنه لا يصحُّ الإخبار بالثاني عن الأول؛ لأن العلاقة بينهما ليست إسنادية، وإنما قد تكون غير ذلك، ومنها أن تكون ملكية أو تخصيصية أو استحقاقية، فكان لا بد من وسيط يؤدي هذا المعنى، فكانت اللام سابقة للمتملك أو للمخصَّص له، وهو المبتدأ، بإنابة ضميره منابه بعد اللام، ويتحول العنصر الثاني إلى مبتدأ ثانٍ ليخبر عنه بما يفيدُ ملكيته، وهذا الناتج الدلالي هو المقصود من إنشاء الجملة؛ لكنه يبتدأ بما هو مقصود الإخبار عنه أساسًا، وهو اسم الإشارة: "أولئك"، فتكون الجملة التامة المعنى التي تضمنت المملك له



والممْلَك مسبوقةً بحرف التمليك خبرًا عن اسم الإشارة المكرر مدلوله في هذه الجملة بذكر ضميره.

وقد يكون العنصران اللفظيان الأساسان في إنشاء الجملة ليسا متطابقين تطابقًا كاملاً، فقد يكون المراد الإخبار به لا يشمل كلَّ المبتدأ؛ بل يصفُ جزءًا منه، عندئذٍ يذكر هذا الجزء مضافًا إلى كلِّه المبتدأ المذكور أولاً من خلال ضميره، ثم يخبر عنه بصفته، ويخبر بهما معًا عن المبتدأ الكل، تقول: محمد خطُّه حسنٌ.

وقد يكون الخبر سببياً حينئذٍ، فيكون مركباً من الصفة ومعمولها، وفيهما شبهة بالجملة، فنقول: محمد حسنٌ خطُّه.

وقد يخبر عن المبتدأ بفعله المستند إليه، فيخصص له ضمير المبتدأ فاعلاً له؛ ومجموعهما جملة فعلية يخبر بها عن الاسم المبتدأ المذكور أولاً، تقول: محمد يفهم.

وهذه الفكرة يمكن بحثها في ضوء هذا المنظور من خلال النصوص.

### مساحة حدوث المبتدأ في الخبر الظرف وعلاقة ذلك بالإعراب:

أذكر ملحوظتين تتعلقان بفكرة مساحة حدوث المبتدأ في الخبر الظرف وهيئة العلاقة بينهما وأثر ذلك في الإعراب، وهما:

### أولاهما: مساحة حدوث المبتدأ في الخبر، وعلاقة ذلك بالإعراب:

إذا كان الخبر ظرف زمانٍ نكرةً ووقع المبتدأ في جميعه أو أكثره رُجِحَ رفعه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَّلَتْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: ١٥)، حيث: (حمل) مبتدأ مرفوع خبره: (ثلاثون)، وقد وقع الحمل وما عطف عليه من الفصل في جميع زمن الخبر، فرفع.

ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧)، ويجوز في الخبر النكرة حينئذٍ

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

النصبُ، كما يجوز فيه الجرُّ بـ(في) الظرفية، فتقول: مجيئكَ يومًا ما، أو: في يومٍ ما. فإن كان المعنى كذلك والخبرُ معرفةً ترجحُ النصبُ، وجاز الرفعُ مرجوحًا، نحو قولك: سفركَ يومَ الخميس، أو: اليوم، النصبُ أغلبُ في الخبر.

لكن إذا كان المبتدأ واقعًا في بعض زمانِ الخبرِ النكرةِ أو المعرفةِ فإن النصبَ يكون أجودً، فتقول: الزيارةُ يومَ الخميس، أو: يومًا قريبًا، ويجوز الرفعُ لكن النصبُ أكثر.

فإن كان الخبرُ ظرفَ مكانٍ متصرفًا نكرةً فإن الرفعَ فيه راجحٌ، فتقول: هؤلاء جانبٌ وأولئك جانبٌ آخرُ: (برفع جانب).

فإن كان الخبرُ ظرفَ مكانٍ متصرفًا معرفةً كان النصبُ أجودً، فتقول: محمدٌ خلقك، وعليّ أمامك: (بنصبِ خلف وأمام).

فإن كان الخبرُ ظرفًا غيرَ متصرفٍ لزم النصبُ، نحو: محمدٌ عندك، والأستاذُ بينَ طلبته، بنصب: (عند، وبين).

ثانيتها: المبتدأ هو الظرف في المعنى وعلاقة ذلك بالإعراب:

إذا قلت: ظهرتك خلفك، وأردت أن الخلف منك هو الظهرُ رفعت، أما إذا أردت أن الظهرُ يقع في خلفك؛ فقد قصدت الظرفية؛ فإنك تنصب، ومنه أن تقول: رجلاك أسفلك: (بالرفع أو بالنصب تبعًا للمعنى المراد).

فإن كان الظرفُ غيرَ متصرفٍ، أي: (وضع للظرفية دون غيرها) لزم النصبُ، نحو: رأسك فوقك، ورجلاك تحتك، بنصب: (فوق وتحت)، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْمُدَوِّهِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْمُدَوِّهِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٢) بنصب: (أسفل) ورفعهِ.

أنواع الخبر دلاليًا:

يمكن لنا أن ننظرَ في الجملةِ الاسميةِ فنلمس -كما ذكرنا- أن سببَ إنشائها إنما هو



الخبر، ويتنوع المقصود من إنشاء الجملة الاسمية بتنوع دلالة الخبر، أو بتنوع العلاقة بين المبتدأ والخبر.

وهذه نظرة لبيان بعض الجوانب الدلالية للعلاقة بينهما، يمكن النظر فيها لإقرارها وإكمالها، أو تعديلها مع المشاركة في إكمالها.

- **الخبر الموطئ، أو المهيي:** وهو الخبر غير المقصود الإخبار به لذاته، وإنما يكون مهيناً وموطنًا للخبر المقصود معنوياً، والذي يُذكر متعلقاً به بصورة أو بأخرى. مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالْهَكَرَ اللَّهُ وَحْدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ١٦٣)، وقولك: هذا المواطن مواطن له أصالته الوطنية.

- **الخبر المسببي:** وهو ما يكون سبباً وتعليلًا للمبتدأ، وإن كان يمكن تقدير حدث بعد المبتدأ إن لم يدل المبتدأ على الحدثية، ويمكن لك أن تنتظر في: المكافأة لجده واجتهاده، نحو قوله تعالى ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (آل عمران: ١٨٢).

- وقد يكون الخبر مسبباً عن المبتدأ، تقول: حسن خلقه سبب احترام الآخر له.

- **الخبر السببي:** وهو الخبر الذي يتوجه إلى جزء من الخبر، أو إلى ما ينتمي إليه، ويتعلق به. نحو: محمدٌ جميلٌ خطه، الفتاة حسنٌ خلقها.

- **الخبر الوسيلة:** وهو ما كان وسيلة لأداء معنى المبتدأ، تقول: القطع بالسكين، الكتابة بالقلم.

- **الخبر الملكي:** وهو ما كان العلاقة بينه وبين المبتدأ علاقة ملكية، فالخبر ملك للمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ (آل عمران: ١٧٤).

- **الخبر التملكي:** وهو ما كان ملكاً للمبتدأ من طريق غير مدلوله. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ ﴿٩١﴾ (آل عمران ٩١)، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧٩).

- خبر مسؤول عنه: وهو اسمُ الاستفهام الذي يقع خبرا في أحد وجهيه، أو عن طريق الخبر التركيبي. نحو:

• ما اسمك؟

• لمن هذا؟

• متى الخروج؟.

- الخبر الحداثي: وهو الخبر الذي تلمس فيه معنى الحدث مهما كانت صورته، فقد يكون الحدثُ مباشرًا باستخدام الفعل، سواءً أكان حسيًا، نحو: محمد كتب، وجَرَى، ويشرب... إلخ. إنه يغلقُ الباب، وكانت تطهو الطعام، أم كان قلبيًا، نحو: إنني أهوى الفكرَ والتفكيرَ وأكره الغفلة.

- الخبر الوصفي: يكون الخبرُ في الجملةِ الاسميةِ وصفًا للمبتدأ، وهو أكثرُ ما يكونُ عليه الخبرُ دلالةً، وقد تكونُ الوصفيةُ من خلالِ مبانٍ مختلفة، ذلك على النحو الآتي:

• قد يكونُ الخبرُ جملةً معناها صفةٌ للمبتدأ، سواءً أكان معنى حسيًا، وكانت الجملةُ اسميةً، نحو: محمدٌ فكره مَنزَنٌ، أم فعليةً، نحو: محمدٌ يفكرُ في تحليلٍ، وفاطمةٌ تطهو في اقتصادٍ..

• أم كان معنى قلبيًا، نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ٥٧).

- وقد يكونُ الخبرُ صفةً مشتقةً تزيينيةً، نحو: إنه عظيمُ الخلقِ، وكريمُ اليدِ، أم غيرَ تزيينية،



نحو: لقد كان بخيلًا في معاملتنا.

- وقد يكون الخبرُ صفةً تعريفيةً، نحو: ذلك المُجيدُ عمله، المراقبُ ربّه.
- كما قد يكون الخبرُ صفةً تفضيليةً، نحو: محمد أفضل الناس، وأعظمهم أخلاقًا، ومنه: ما أجمل الجوّ، وما أفضل الصدق، وما أعظم أن تحبَّ خلقَ الله جميعهم.
- الخبر المفسّر: منه مفسر ضمير الشأن، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١)، ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: ٩)، ومفسر ضمير الشأن أو الأمر أو القصة أو الحكاية يكون جملةً اسميةً أو فعليةً أو تركيبًا شرطياً.

وأرى أنه من الخبر المفسّر أن تقول: هم عشرة، هم درجات، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَلَّقُوا مَرَاتَانِ فَأَتَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُضَيِّمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُضَيِّمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

- الخبر المفضّل: قد يكون الخبرُ مفضلاً للمبتدأ، نحو: الكلمة اسم وفعلٌ وحرفٌ، والجملة اسميةٌ وفعليةٌ.

- الخبر التعريفي: قد يأتي الخبرُ ليعرّف المبتدأ، فيكون بمثابة المحال إليه، من ذلك:

• ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (المائدة: ١١٩).

• ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِمْ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُوتِ سَكِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٥).

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

- هذا محمد.
- الخبر الكلي: يكون فيه الخبر كلاً للمبتدأ، أو يكون المبتدأ جزءاً من مجموع التركيب الخبري. نحو:
- ﴿لَتَجَلَّوْا فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (آل عمران: ١٨٦).
- ﴿فِيَنَّهُمْ مَّنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنَهُمْ مَّنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيراً﴾ (النساء: ٥٥).
- محمد من الأوائل، وعليّ أحدُ المكافئين.
- الخبر الجزائي والجوابي: أن يكون الخبر جزءاً للمبتدأ، وجواباً له، ذلك مع أسماء الشرط التي تقع مبتدأ، والأسماء الموصولة، نحو:
- ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْجِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَمْتَعٌ مُّؤْتَمَرٌ﴾ (آل عمران: ١٨٥)، على أن: (مَنْ) مبتدأ، خبره جملة الجواب -على الوجه الأرجح-، ومنه:
- ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (الحديد: ٢٤).
- ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكَم مِّنْ بَعْضٍ فَأَلَّيْنِ هَاجِرُوا وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الثَّوَابِ﴾ (آل عمران: ١٩٥).
- ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقٍ كَثِيرٌ تُرْدُونَ إِلَىٰ عَلِيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةُ فَيَسْأَلُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الجمعة: ٨).



• ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾  
(التغابن: ١٠).

- الخبر الظرفي: وهو أن يكونَ الخبرُ وعاءً للمبتدأ مبيِّنًا زمانه أو مكانه، أو هما معًا، وحينئذٍ يكونُ المبتدأ حدثًا، أي: اسمَ معنى، أو يكونُ اسمَ ذاتٍ أو جثةً إذا كانَ الوعاءُ مكانًا، ويعني بالوعاءِ ما يدلُّ على الظرفية -اسمًا كان أو فعلًا-، من ذلك: المقابلةُ مساءً، أو: في الثامنة صباحًا، محمدٌ أمامَ المسجد، أو: في المسجد، اللعبُ في الصالةِ المغطاة.

#### ملحوظات:

أولاً: كلُّ من هذه الأنواع من الأخبارِ قد يكونُ في الجملةِ أو السياقِ موجبًا، وقد يكونُ منفيًا.

ثانيًا: الخبرُ في هذه الأنواعِ هو ما يطلقُ عليه مصطلحُ الخبرِ، فيدخلُ تحتها أخبارُ الحروفِ الناسخة، وأخبارُ الأفعالِ الناسخة. كما يدخلُ تحتها ما كانَ خبرًا قبلَ دخوله في تركيبِ محولٍ عن الجملةِ الاسمية، كمفعولي اليقين والرجحان والتحول، والمفعولين الثاني والثالث لما ينصب ثلاثة مفعولين.

ثالثًا: يدخلُ في نطاقِ هذه الفكرةِ كلُّ ما كان مع ملازمه بمثابة المبتدأ والخبر، من: الحالِ وصاحبها.

رابعًا: ليست هذه الفكرةُ مكتملةً الأركانِ والداخلِ؛ وإنما تحتاجُ إلى دراساتٍ وصفيةٍ جادةٍ شاملةٍ. وما هذه إلا توجيهُ الفكرِ لمثلِ هذه الدراساتِ والأبحاثِ -إن جازت- كما أنها تفيدُ في دراسةِ العلاقاتِ بين الكلماتِ، والعلاقاتِ التركيبيةِ بنيةً ودلالةً.

لا يكون الحكمُ بالإسنادِ إلا بعد التمام:

"العالمُ بلغه العربُ لا يحكم على كلامِ المتكلمِ بالإسنادِ إلا بعد تمامه"<sup>(١)</sup>، ويحتاجُ إلى

(١) شرح ألفية ابن معطي: للموصلي، ١-٥٩٣.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

هذه الفكرة حال التراكييب التي فيها إخراج من الحكم، نحو: الاستثناء، والعنوان خير مثال على ذلك؛ فلا يجوز الحكم بتمام الإسناد إلا بعد احتساب المستثنى بـ(إلا)، مع أنه من تمام الإسناد؛ لأنه خير: (يكون)، نحو: ما أكون إلا خيرًا للإنسانية.

والتراكييب التي تتضمن عطف المخالفة بالحروف: لا، لكن، بل.

والتراكييب التي تلزم طرفين أو أكثر، كتركييب: سواء، وبين، وأمّا، ولا النافية مع الخبر والصفة والحال، ومن هذا ما أسميه بالعطف الإجماري، من نحو: الأوائل، محمدٌ وعلي وأحمدٌ، ومثل القول: هذا العمل لا يدلُّ على القِدَم فقط، وإنما يدلُّ على مدى التحضر ومراعاة النظام، وهذه تفيد -كذلك- في وجوب وجود مفعول به أو أكثر مع كثير من الأفعال، سواءً أكانت أفعالاً تتطلب ذلك بمعناها ودلالاتها كأفعال الظن واليقين والرجحان، أم تتطلبه بصيغتها، كصيغة: فاعل.

وتفيد في وجوب وجود أكثر من فاعلٍ معنى ولفظًا، أو معنى، نحو: ما جاء على صيغة: تفاعل.

وتفيد في أن الفضلات في بعض التراكييب تكون واجبة الذكر، ويكون ذلك في المفعولات، والحال.

وتحتاج الفكرة إلى بحثٍ جاد وعميقٍ ومتجولٍ في النصوص.

بين الابتداء والإخبار:

هناك فرق معنوي بين قولنا: زيدٌ منطلقٌ، والمنطلقُ زيدٌ؛ حيث إن الحاصل: "أن الإخبار يجب أن يكون عمّا يُعرف بما لا يعرف، فإذا قلت: المنطلقُ زيدٌ، فالمنطلقُ معلومٌ، أما الشخص



الذي هو منطلقٌ فمجهولٌ، وإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ كان المقصودُ إثباتَ الانطلاقِ لزيدٍ<sup>(١)</sup>.

هذا ما ذكره الرازي؛ مع أنه ذكر بعد هذا القولَ فصلاً تحت عنوان: إبطال قول من يقول: المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمته هو المبتدأ، ويذكر فيه أمثلةً تبدأ بالمعرفة اسم الذات، من: الله خالقنا، ومحمد نبينا، وتلحظ التناقض بين القولين، وأشيرُ إلى مناصرتي لاحتمالِ المبتدأ بما ابتدئَ به من المعرفتين؛ ذلك لأنَّ هذا الاتجاه يأخذُ بنظريةِ الابتداءِ بما هو معلومٌ، وتثنيتهُ بما هو مجهولٌ يخبرُ به عن المعلوم، والمعلوميةُ والمجهوليةُ أمرانِ نسيانِ من شخص إلى آخر؛ لذا كانت اللغةُ.

### الوظيفة الدلالية بين الخبر والصفة:

نلحظ في قولنا: هذا الرزقُ ساقه الله إلينا، والقول: هذا رزقُ ساقه الله إلينا، أن المشار إليه: (الرزق) المعروفُ بالأداةِ في الجملةِ الأولى لا يراؤُ به إتمامٌ للجملةِ بقدرِ ما يراؤُ به تخصيصٌ للإشارة، فهو مع إشارته كلمةً واحدةً ذاتُ معنى واحدٍ، أما المرادُ الإخبارُ به عن المبتدأ فهو الجملةُ الفعليةُ: (ساقه الله).

أما النكرةُ: (رزق) في الجملةِ الثانيةِ، فإنه المرادُ به إخبارٌ عن اسمِ الإشارةِ؛ لذلك فإن بنيتهُ كانت منكراً ليدلَّ به عن الإخبارِ المجهولِ المرادِ إعلامه وإيصاله للمتلقى.

وتلحظُ أن المشارَ إليه المباشرَ يختلف ما بين الجملتين، فهو في الأولى: (الرزق)، أما في الثانيةِ فهو مقدرٌ بما يلحظُ من السياقِ القبلي لاسمِ الإشارةِ، لذلك فالرزقُ في الأولى بدلٌ أو عطفٌ بيانٍ على الأرجح، وقد يُحتسبُ نعتاً لاسمِ الإشارةِ، أما: (رزق) في الثانيةِ فهو الخبرُ.

وجملة: (ساقه الله) إن كانت خبراً في الأولى؛ فهي نعتٌ في الثانيةِ، يخصُّ الخبرَ، ويحددُ جهتهُ ومصدره، فغرضُ المتحدثِ في الأولى الإخبارُ عن الرزقِ، أما في الثانيةِ فإنه

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١١١.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

يقصدُ إلى الإخبارِ عن اسم الإشارةِ بأنه رزقٌ، ثم خصصه بأنه مسوقٌ من الله تعالى.

ولنلاحظُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾ (ص: ٥٤)، حيثُ أُخبرَ عن اسم

الإشارةِ بـ(رزق)، وخصصه أو نسبته إلى ضميرِ المتكلمين، فكان المشارُ به هو المشارُ إليه، فالخبرُ توضيحي تعريفي للمبتدأ، ولَمَّا لَمْ يُؤدِّ الخبرُ المقصودَ الدلالي من إنشاءِ الجملةِ احتاج إلى خبرٍ آخرٍ في إرادةِ النصِّ، فكانت الجملةُ الفعليةُ المنفيةُ: ماله من نفاذٍ، بما فيها من ملحوظاتٍ تركيبية دلالية سامية التعبيرِ والبناء، وتكونُ في: التصدرِ بالنافي: (ما)، والمخالفة في الرتبة، واستخدام الحرفِ الزائدِ قبل النكرة الواقعة في نطاقِ النفي، لتعطي أقصى درجات المعنى المراد.

ويمكن مقارنة التراكيب السابقة بالأقوال:

- هذا رزقنا الذي ما له من نفاذ.
- هذا الرزق الذي ما له من نفاذ.
- هذا رزق، هذا هو الرزق.
- هذا ما له من نفاذ.
- هذا رزقٌ الذي يعمل بإخلاص.
- ولا يجوز مثلاً: هذا رزقٌ الذي يعمل بإخلاص.



## قوانين بنية الكلمة

لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام جملته:

الاسم الموصول وصلته بمثابة كلمة واحدة، فهو تركيب إفرادي، يمثل حقيقة واحدة، وكذلك الموصول الحرفي وصلته؛ ولذلك فإنه لا يجوز الإخبار عن الموصول إلا بعد تمام صلته.

ففي قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ. وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٤-١٨٥)، قرئ: (شهر) بالنصب في قراءة محدودة، ومن توجيه نصبه أنه بقوله: (وأن تصوموا)، وذلك على السعة والاتساع، حكاة ابن عطية، وأجازه الزمخشري، وذكره السمين<sup>(١)</sup>، لكن يمنع ذلك الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي، ف(شهر رمضان) من صلة: (وأن تصوموا)، وقد فصل بينهما بخبر الموصول: (خير)، والخبر أجنبي من الموصول.

ومن قوانين التركيب:

- لا يفصل بين الشيين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد - مضمراً أو مظهراً-؛ ذلك لأنهما يصيران بمنزلة اسم واحد<sup>(٢)</sup>. من ذلك:
- اجتماع الحرف والاسم أو الفعل، نحو: (لا النافية للجنس واسمها، وحروف نصب المضارع والفعل، وحروف الجزم والفعل، وحروف الجر ومجروراتها، وحروف النداء

(١) يرجع إلى: الدر المصون ١-٤٦٥.

(٢) يرجع إلى الكتاب: ٢-٢٩٠.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

والمنادى.

- اجتماع الاسم وصلته: من اجتماع الموصول وصلته، وأسماء الشرط وجملة الشرط، ومنه: المتضايقان.

- اجتماع الاسم والاسم: من اجتماع التوابع لمتبوعاتها.

- ومن هذه التراكيب ما فيه تجوزاتٍ سواءً أكان متفقًا عليها أم فيها خلافٌ.

## قوانين الرتبة:

أي: رتبة نطق الكلمة، أو رتبة ذكرها في الجملة، وتنقسم الرتبة إلى أقسامٍ تختلف بين مثالية الرتبة، والوجوب، والامتناع، والجواز. فأما الرتبة المثالية فهي ما توافق عليه اللغويون من كيفية بنية الجملة البسيطة والموسّعة، والعوامل الأساس لحكم ذلك:

- نوع الجملة، وتراتب ركنيها الأساسيين.

- الشروط التي يجب أن تتوافر في بنية ما يجب أن يبدأ به.

- توسيع أحد الركنين الأساسيين، وهو ما يمكن أن يقع تحت ما يُسمى بالتركيب الإفرادي.

- العامل يسبق المعمول دائمًا.

- الكلمات يدعو بعضها بعضها الآخر: (نظرية الاستدعاء اللغوي).

- بعض العناصر اللفظية يكون لها الصدارة مكونة معاني خاصةً بالأساليب اللغوية المقصودة، مستثناةً في ذلك من قوانين المثالية في الرتبة، أي: إن هناك عناصر لفظية موضوعة في اللغة لأداء دلالات خاصة منعكسة على عنصر الجملة وعلى العلاقات المعنوية بينهما؛ فتحول الأسلوب الذي أنشئنا عليه إلى أسلوب دلالي آخر مقصود، كأن يكون إنشاءً طلبياً أو غير طلبياً، أو تركيباً شرطياً، أو تعجبياً أو غير ذلك.



- وأما رتبة الوجوب فإنها يحكمها قوانينٌ لفظيةٌ، وأخرى خاصةٌ بالمعنى، وكلُّها لإحكام المعنى، والإفصاح عنه إفصاحًا آمنًا من اللبس.
- ومن عوامل وجوب المحافظة على الرتبة ما يأتي:
- بنية كل من الركنين الأساسيين.
- قوة العامل وضعفه من خلال البنية أو المشابهة أو الفرعية لما هو أصل أو غير ذلك.
- الالتباس المعنوي بين ما هو أولٌ وثانٍ من الأركان.
- إرادة حصر الركن الثاني.
- دخول ما له التقديم على الركن الأول.
- إرادة نوع معين بالجملة.
- أولوية التقديم للمتزاوجين.

إلى غير ذلك من هذه العوامل المتناثرة بين الجمل قصيرها وطويلها، أو بسيطها والموسع منها، لكنه لا يفوتنا أن هناك ما يؤثر في ترتيب العناصر اللفظية في الجملة، منها في إيجاز:

- أحقية الكلمة في الصدارة -وقد ذكر ذلك مرارًا-.
- القصد المجازي للمبدع أو المتحدث، سواء أكان المقصود المجازي من خلال الكلمة، أم من خلال التركيب الإفرادي، أم من خلال الجملة.
- نوع الأسلوب الذي يراود من إنشاء الجملة؛ أهو خبري؟ أم إنشائي؟ أم شرطي؟.
- إرادة المتحدث مع سماح القوانين التركيبية أو التحول من تركيب إلى آخر أو تعدد التراكيب التي تهدف إلى معنى عام واحد، كالتعجب على مثال: ما أجمله وجهًا، يا له

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

رجلاً، لله دره فارساً، أو التحول من الفعلية إلى الاسمية والعكس.

ذلك إلى جانب ما قد يلحظ ويُستنتج ويُستشف من خلال الأبحاث والدراسات الجادة.

## في الرتبة والدلالة

اللغة منطوقة في المقام الأول، يلزمها طرفان: أولهما وهو المتحدث إما أن يكون مخبراً، وإما أن يكون مستخيراً، فإذا كان مخبراً فإننا نتوقع أن يبتدئ إخباره بما هو مركز إنشاء الإخبار ومحوره، أو بما هو بؤرة الحديث، ويكون ذلك المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، وحينئذ يكتسب كل منهما دلالة المعلوماتية، في حين أن الركن الآخر المتمم لهما يكتسب دلالة المجهولية، أما من حيث المبتدأ فهذا واضح، حيث يبتدأ بما هو معلوم لدى كل من المتحدث والمستمع، وإلا كان الإخبار المستفاد من معنى الخبر إخباراً عن مجهول، فلا يؤدي قيمة معنوية لدى المستمع.

وعلينا أن نلتمس أن هناك فرقاً دلاليًا بين ما يدل عليه كل من الكلمتين المكونتين للجملتين: زيد أخوك، وأخوك زيد.

"فإذا قلت: زيد أخوك، كنت قد أثبت بـ(أخوك) معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت، فقلت: أخوك زيد، وجب أن تكون مثبتاً معنى لـ(أخوك)، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ، وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم: (المبتدأ والخبر) فائدة، غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحدٍ منهما بحكم لا يكون لصاحبه"<sup>(١)</sup>.

يرى بعضهم أن الحديث بالجملة الاسمية ذات الإخبار بالحدث أبلغ من نطقها جملة فعلية، ويعلل لذلك بأنه لا يؤتى باسم معري من العوامل إلا بحديث قد نوى إسنادُه إليه، فإذا قلت: (عبد الله) فقد أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده فقلت:

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١٣٢، ت: شاکر ١٨٩-١٩٠، وفي الفكرة أمثلة أخرى مذكورة، وانظر: د/ إبراهيم

بركات، الجملة العربية: ٢٥، ٢٦.



قام، أو قعد، أو نحو ذلك، كنت ذاكرًا له بعد تأنس به فيقبله القلبُ قبولَ المطمئن إليه، وذلك أشد في الثبوتِ وأنفى للشك، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشئِ عَفْلًا عن تقدم التثبيبه ليس كإعلامك به بعد تقدم التثبيبه عليه، فجرى لذلك مجرى التوكيد في التقرير<sup>(١)</sup>.

ولذا فإن تصدير الاسم يأتي مسبقًا في جواب إنكار، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٥-٧٨).

كما جاء أيضًا في تكذيب مدع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ وَكُمُ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ﴾ (المائدة: ٦١)، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ (الفرقان: ٣).

كما جاء أيضًا فيما اعترض فيه شك، وفي كل شيء كان عبارة عما يستغرب.

ولنا أن نقرن بين تقديم الاسم في الجملة الحديثة دلالة العلم والجهل بأحد طرفي الجملة، والفكرة واضحة فيما ذكر من آيات قرآنية.

ومما يذكر في تقديم الاسم<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهًا لِكُلِّ دِينٍ إِلَهٌ وَحِيدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ لَهُ كُنُوزٌ غَيْرُ مَعْدُودَةٍ﴾ (الفرقان: ١٦٤).

(١) الزملكاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢١٤/ وانظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٨٢-١٠٠.

(٢) يرجع إلى: الزملكاني، البرهان في علوم القرآن: ٢١٥-٢١٦.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

الصَّالِحِينَ ﴿١٣٦﴾ (الأعراف: ١٩٦)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسْطِيزُ الْأُولَىٰ أَكْتَبَهَا فِيهِ نُمُلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفرقان: ٥)، وقوله تعالى: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (النمل: ١٧). فالمعنى مع تقديم الاسم أقوى مما لولم يتقدم.

وواضح في الآيات السابقة أن الاسم المقدم قد اكتسب دلالة العلم مما هو مذكور سابقاً عليه، فأصبح مدار الحديث في الجملة التي تقدم فيها، كما صار مناط إنشاء الخبر، أو إنشاء معنى الخبر في هذه الجملة، فتقديمه ينبع من الدلالة المكتسبة مما ذكر ومما هو منشأ. ومما يدخل في هذه الفكرة ما يمكن أن يثار أو يتحدث به من نوع الجملة في كل من القولين:

- يخشى المؤمن ربه.
- المؤمن يخشى ربه.

والفكرة الدلالية لكل من: (يخشى)، و: (المؤمن) في الجملتين هي التي تحدد نوع الجملة، الجملتان خبريتان، والإخبار نقل حكم معنوي معين متعلق بما هو مدار الحديث إلى آخر أو آخرين، ومادام المتحدث قد بدأ حديثه في الجملة الأولى بكلمة: (يخشى)، إذن فالخشية مدار الحديث، ثم يخبر عن الخشية بأنها صادرة من الذات التي يطلق عليها: (المؤمن)، ولكن الأمر في الجملة الثانية يختلف، حيث بدأ المتحدث بكلمة: (المؤمن)، فهي مدار الحديث، وكان المستمع يجهل الحكم الذي يريد أن يخبره به المتحدث عن المؤمن، وهو الخشية من الله تعالى في زمنها الدال عليه لفظها<sup>(١)</sup>.

فكرة دلالة العلم والجهل هي التي تفرق بين الكلمتين في الجملتين، ويؤديها موقعيته كل منهما. ويرى عبد القاهر الجرجاني أنه مما يرى تقديم الاسم فيه كاللزام: (مثل)، و: (غير)، حيث يردان مبتدءا حال الإخبار عنهما بجملة فعلية.

(١) ينظر: د/ إبراهيم بركات، الجملة العربية: ٢٥-٢٦.



ودلالة العلم لمدلولها تجعلها مناط الحديث ومداره، فيكونان مبتدءًا لذلك، حيث يراد بمدلولهما دائمًا هذه الدلالة ليحكم عليه بالخبر الجملة الفعلية، لأن المعنى الكامن في الجملة الفعلية هو الحكم المجهول الذي يريد أن ينقله المتحدث، فعندما يقال:

ممتلك يثني المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

و(ممتلك رعى الحق والحرمة)، و(مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب)<sup>(١)</sup>، فإن: (مثل) وما أضيف إليها هو المحكوم عليه، وهو مدار الحديث، فهو الذي يُسند إليه دلالة العلم، أما ما بعدها من معنى في الجملة الفعلية، فهو المحكوم به، وفيه دلالة الجهل الذي يستفاد من الإخبار.

وفي المحور الدلالي الموقعي أمورٌ أشار إليها النحاة واللغويون في كتبهم، منها ما ذكره سيبويه من وقوع دلالة الاستفهام أو الاستخبار على أي من الاسم والفعل، في قوله: "واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى -معنى أيهما أو أيهم لأم- فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللقي، -وذلك في المثل: أزيدا لقيت أم بشرًا؟- وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم، لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلًا للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما"<sup>(٢)</sup>.

فالكلام في الاستخبار يختلف عنه في الإخبار، حيث المستخبر عنه يكون مدار الحديث، سواء أكان اسم ذات أو معنى أم أكان اسم استفهام، أما في الإخبار فالمخبر عنه هو الذي يُذكر أولًا، ويكون مدار الحديث، كما ذكرنا سابقًا.

لذا فإن المستخبر عنه في مثل: أزيدا لقيت أم بشرًا؟ يذكر بعد حرف الاستفهام.

"فإذا قلت: أزيدا ضربت؟، كنت مؤدنا أنك عالم بصدور الضرب من المخاطب، وإنما

(١) الأمثلة من دلائل الإعجاز: ١٠٠-١٠١.

(٢) الكتاب: ١٦٩/٣-١٧٠، وانظر: ٣-١٧٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

تسأله عن متعلقه لوقوع ترددك فيه<sup>(١)</sup>.

يلحظ في المثالين السابقين أثر زيادة: (أم) وما بعدها من اسم في الدلالة العامة من السؤال، حيث عادت: (أم) بين المستخبرين عنهما في الأول، فبينت جهة الاستخبار، وبالتالي دلالة تحديد المجهول لدى السائل.

ومنه نلمس أن قضية الرتبة تتعلق بجانب من دلالة الكلمة، وتختلف فيما بين الإخبار والاستخبار؛ فالمخبر عنه يذكر أولاً، ويكون في دلالاته العلم به من المتحدث.

وأما المستخبر عنه فإنه يذكر مبتدئاً به ويكون من دلالاته الاستخبار عنه، أي: الجهل به من المتحدث، ويسأل ليعلمه في الإجابة عن سؤاله.

يستمر سيبويه في تأكيد هذه الفكرة حيث يذكر: "وتقول: أضربت زيداً أم قتلته؟، فالبدء بالفعل أحسن، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل -ههنا- أحسن، كما كان البدء بالاسم -ثم- فيما ذكرنا أحسن..."<sup>(٢)</sup>.

فعلى مثال ما سبق: "لوقلت: أضربت زيداً؟ كنت مستعلماً عن وجود الفعل المتعلق بزید"<sup>(٣)</sup>.

ومثل ما سبق في ما إذا خرج الاستفهام إلى معنى بلاغي، فإذا قلت: "أزيداً تضرب؟ وهو في الضرب، كنت منكراً أن يكون: (زيد) ممن يجترأ عليه بضرب، أو أن يُعامل هذه المعاملة، ويجوز أن يكون ذلك استعلاماً بالمفعول لا الفعل.

ومما جاء به مراداً به إنكار المفعول قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَجْهًا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَهُوَ يُطَوِّمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنَّهُ أَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسَلَّ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ (الأنعام: ١٤)،

(١) الرملكاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٧٦.

(٢) الكتاب: ٣-١٧١، وانظر: ٣-١٧٩.

(٣) الرملكاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٧٦.



وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (الأنعام: ٤٠)، ولو قدمت الفعل كنت منكراً أن يكون الفعل فقط...<sup>(١)</sup>.

وقد يُبتدأ بالاسم في الاستخبارِ للتنبية، فيذكر سيبويه: "هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً، لأنك تبتدئه لتنبية المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرة رأيتَه؟، وعبُدُ الله هل لقيته؟ وعمرو هل لقيته؟ وكذلك سائرُ حروفِ الاستفهام، فالعاملُ فيه الابتداء"<sup>(٢)</sup>.

والفكرة مطردة هنا كذلك، حيث أرى أن الابتداء بالاسم هنا لا يعني التنبية، ولكنه يُبتدأ به لأنه مزارُ الحديث، وهو مركزه، وقد بُني عليه الاستخبار.

فالجمله هنا قد جمعت بين الإخبارِ والاستخبارِ، حيث إنها اسميةٌ تبتدئُ بزيد، وهو اسم، فهو المبتدأ، وهي إخبارٌ في هذا الشق، ولكنها في الشق الثاني منها، وهو شق الحكم على المبتدأ: (زيد)، تحولت إلى الاستخبارِ، حيث إن الخبرَ جملةٌ استخباريةٌ صدرت بأداة الاستفهام.

فابتدئ في مثل هذه بما هو معلومٌ لدى طرفي الحديث، وهو: (زيد)، ثم أخبر عنه بما هو مجهولٌ لدى المتحدث، ومن هنا يكون الاستخبارُ، حيث يكون المجهولُ في حال الإخبارِ لدى المستمع. ولذا فإن سيبويه يطردُ في ذلك بقوله: "فإن قلت: زيد كم مرة رأيت؟ فهو ضعيفٌ، إلا أن تدخلَ الهاء، كما ضعف في قوله: كله لم أصنع"<sup>(٣)</sup>.

حيث يكون الضمير: (الهاء) العائد على المبتدأ ممثلاً المفعول به للفعل، فيكون: (زيد) مرفوعاً على الابتداءِ دون لبس.

ومما يتصل بهذه الفكرة ما يجب أن يُذكر في الإجابة عن السؤال، إذ يجب أن تتضمن

(١) الزمكاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٧٦.

(٢) الكتاب ١٢٧/٣.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

الإجابةُ المسئولَ عنه، فإذا ذكر ما جاء في السؤال من معنى يُنسب إليه فإن هذا المعنى يُذكر في بدايةِ الإجابة، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (التحریم: ۳).

وإذا لم يذكر ما جاء في السؤال فإنه يُكتفى بالمسئول عنه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (يونس: ۳۱).

فالابتداءُ في جملة الجواب وهو إخبارٌ وليس استخبارًا يكون للمعلوم منه، وهو ما جاء في جملة الاستفهام من معنى مسند إلى المسئول عنه، وقد يُستغنى عنه ويُكتفى بالمسئول عنه في الجواب -كما ذكر-.

وإذا كان النفي بالحرف: (ما) فإن ما يذكر بعدها يكون هو المنفي، فإذا كان فعلًا فإنه يكون المنفي بالنسبة لما أسند إليه من فاعلٍ، فإذا قلت: ما قلتُ، فإنك تنفي القول عنك، أي: أيُّ قولٍ وإذا قلت: ما قلتُ هذا، فإنك تنفيه عنك كذلك، سواء أقال أم لم يُقل؛ لكنه من المؤكد أنه ينفي قوله لمقولٍ منهم به.

أما إذا كان ما بعد: (ما) النافية اسمًا فإنك تنفي نسبة الحدث المذكور في الجملة إلى هذا الاسم، ولكنه يمكن أن يُسند إلى اسمٍ غير المذكور فيما بعد أداة النفي، وذلك قولك: ما أنا قلتُ هذا.

فيذكر عبد القاهر الجرجاني: "إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلًا لم يثبت أنه مفعولٌ، وإذا قلت: ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلًا ثبت أنه مفعول" (١).

(١) دلائل الإعجاز: ١٢٤، ت شاكر، والنظر في ذلك: الزمكاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٧٨-١٧٩.



وأرى أن فكرة دلالة العلم تطردُ مع نوعي المقدم في قول عبد القاهر: "واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديمٌ يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله بابًا غير بابيه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدئًا، ويكون الآخر خبرًا له، فتقدم تارةً هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا..."<sup>(١)</sup>.

ويضرب مثلاً للنوع الأول بالقول: منطلق زيد، والقول: ضرب عمرًا زيد، كما يضرب مثلاً للنوع الثاني بالقول: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، وضربت زيدًا، وزيدٌ ضربته.

وهو في أمثلة النوع الثاني يعترف بدلالة المقدم، أما هو في أمثلة النوع الأول فإنه يذكر: "معلوم أن: (منطلق)، و: (عمرًا) لم يخرجًا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعًا بذلك، وكون ذلك مفعولًا ومنصوبًا من أجله، كما يكون إذا أخرجت".

ولكنني أرى أن التقديم هنا له دلالة كذلك من العلم به، وهي إن لم تكن واضحة في المثال الأول، فإنها تتأكد في المثال الثاني، إذ علينا أن نتصور سؤالًا سابقًا لهذا القول لفظه: من ضرب زيدًا؟

كما أنه إذا قيل: في الدار محمد، فعلينا أن نتخيل أن سائلًا يعرف أن أحدًا في الدار، ولكن يجله، فيسأل: من في الدار؟ فتكون الإجابة: في الدار محمد، مبتدئين بما هو معلوم، وهو ما جاء في السؤال من معنى منسوب أو مسند إلى المسئول عنه.

ومن لطيف مواضع التقديم من حيث الدلالة ما يذكر في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ

شُرَكَاءَ الْإِنِّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُم بَيْنَ وَبَيْنَ وَيَغَيِّرُ عَلَيْهِمْ سُبْحَانَكَ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (الأنعام: ١٠٠).

(١) دلائل الإعجاز: ١٠٦، ١٠٧، ت: محمود شاكر.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

فتقديم: (شركاء) وتأخير: (الجن) يعطي معنى لا نلمسُه فيما إذا تبادلا الرتبة، فيذكر عبدُ القاهر: "وإن كنا نرى جملةَ المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء، وعبدهم مع الله تعالى وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيدُ هذا المعنى، ويفيدُ معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكونَ له شريكٌ لا من الجن ولا غير الجن.

وإذا أخرج فقيلاً: (جعلوا الجن شركاء لله) لم يفدُ ذلك، ولم يكنْ فيه شيءٌ أكثر من الإخبارِ عنهم بأنهم عبدوا الجنَّ مع الله تعالى...<sup>(١)</sup>. "وليس بخاف أن: (الله) في موضع المفعول الثاني لـ(جعل)، و: (شركاء) مفعول أول، ويكون: (الجن) في كلام ثانٍ بتقدير، كأنه قيل: فمن جعلوا شركاء؟ قيل: الجن، وهذا يوجب أن يكونَ الإنكارُ وقعَ على جعلهم لله شركاء على الإطلاق فيدخلُ شركةَ غيرِ الجن في الإنكارِ دخولَ اتخاذِهِ من الجن"<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في كلمة: (الجن) قراءاتٌ بالنصب والخفض والرفع<sup>(٣)</sup>، أما النصبُ فعلى التفسير السابق، ومنهم من يجعل: (شركاء) مفعولاً ثانياً مقدماً، و: (الجن) مفعولاً أول، وأرى أن هذا التوجيهَ النحوي لا يخرجُ عن التوجيهِ الدلالي السابق، حيث يفيدُ تقديم: (شركاء) على: (الجن) ما ذكرناه من دلالة سابقة.

ومنهم من يذكر أن: (الجن) في موضعِ البديل من: (شركاء)، وإذا كان البديل في تية تكرير العامل، فإن المعنى لا يصح تبعاً لذلك.

وأقربُ توجيهه نحوي إلى المفهوم الدلالي هو التوجيهُ الأول، ويمكن أن نجعل: (الله)، و: (شركاء) مفعولين لـ(جعل)، وأما: (الجن) فإنها يمكن أن تؤوَلَ على أنها مفعول به لفعل محذوف، يُقدر بالفعل: أعني، أو: أذكر، أو غير ذلك.

(١) دلائل الإعجاز: ٢٨٦-٢٨٧، ت محمود شاكر.

(٢) الزمكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢٢٩، والمعنى موجود في دلائل الإعجاز، الموضع السابق منه.

(٣) يرجع إلى تفسير ابن عطية: ٣٠٣-٣٠٤.



أما الخفض فإنه يكون بتقدير: (من) بين المتضايقين، وأرى أن هذا يمكن أن يؤدي الدلالة المستفادة من التوجيه الأول لنصب: (الجن)، حيث نفى الشركاء، أي شركاء الله تعالى.

وأما: (الجن) بالرفع فإن توجيهه يكون كما هو في التوجيه الأول للنصب، حيث إنه كلامٌ مستجد عبارة عن جملة اسمية.

ولنا أن نجعلَ منه ما نلحظه في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً قَانِدًا لِيَأْتِيَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاقِينَ ﴾ (الأنفال: ٥٨).

حيث سبق الجار والمجرور: (من قوم) على المفعول به: (خيانة)، مع ملحوظة أن شبه الجملة صفةً للاسم، ذلك لأن الخوف يكون من الخصوم كلاً متكاملًا، بما يدل على مدى غدر أعداء الإسلام بالمسلمين، ثم تخصصُ جهة الخوف بالمفعول به المنصوب: (خيانة)، فالتقديم هنا له جهته الدلالية المستفادة.

ومن أثر الرتبة في المحور الدلالي التركيبي ما جاء في حديث ذي اليمين، إذ قال للنبي ﷺ: "أقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال ﷺ: "... كلُّ ذلك لم يكن، فقال ذو اليمين: بعض ذلك قد كان،" المعنى - لا محالة - على نفي الأمرين جميعًا، وعلى أنه ﷺ أراد أنه لم يكن واحدًا منهما، لا القصر ولا النسيان.

ولو قيل: لم يكن كل ذلك، لكان المعنى أنه قد كان بعضه. فالابتداء بـ(كل) مرفوعةً يغير دلالتها عما إذا وضعت بعد: (يكون) منصوبةً فيما إذا كان نفي.

ومما يماثل ذلك الفرق الدلالي لكلمة: (كل) في القولين:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه، وكل ما يتمنى المرء لا يدركه

حيث النفي في الأول دخل في حيزه: (كل)، أما: (كل) في الثاني فلم تدخل في حيز النفي، ومثال الأول أن تقول: ما يدرك المرء كل ما يتمناه.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ولذلك فلك أن تتبع الأول والثالث بالقول: (ولكن يدرك بعضه)، ولا يجوز لك ذلك في الثاني، حيث يحدث التناقض في المعنى<sup>(١)</sup>.

فالنكتة اللغوية في هذه التراكييب دلالة اللفظة: (كل)، حيث إنها تدلُّ على الشمول، فإذا وقعت في حيزِ النفي، أي: تقدّم عليها النافي لفظًا أو تقديرًا، فإنك بذلك تعدد إلى نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف، وتكون قد نفيت بعضًا دون إرادة كل المنفي.

فإذا قدمت: (كلًا) على النفي تقدمًا لفظًا ومعنى ومرتبته كان الحكم عليها مقرونًا بالنفي، وبذلك فإن النفي يقع على كل أجزاء: (كل)؛ لأنك قد سلطت الكلية على النفي، وذلك يقتضي ألا يشدّ مما تدلُّ عليه شيء عن النفي<sup>(٢)</sup>. فالنفي قد وقع على الجملة الفعلية التي هي خبر عن: (كل) وحكم عليها.

وإذا وقعت: (كل) تأكيدًا فإن النفي يتوجه إلى التأكيد خصوصًا، فإذا قلت: لم أر القوم كلهم، أو: لم يأتني القوم كلهم، أو: لم يأتني كل القوم، أو: لم أر كل القوم، كنت عمدت بنفيك إلى معنى: (كل) خاصة<sup>(٣)</sup>، ويفهم من ذلك أن بعضهم قد خرج من حكم النفي، أي: قد رأيت بعضهم، أو: أذاك بعضهم.

وهذه الفكرة تنصرف إلى كل ما فيه تقييد أو تخصيص، حيث يتجه حكم النفي إلى ذلك التقييد.

"تفسير ذلك، أنك إذا قلت: أتاني القوم مجتمعين، فقال قائل: لم يأتك القوم مجتمعين، كان نفيه ذلك متوجهًا إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ١٨٧ ٢٨٢، ت. محمود شاكر.

(٢) يرجع في ذلك إلى: دلائل الإعجاز، ت. شاكر، ٢٨٤، ٢٨٥.

(٣) المرجع السابق ص ٢٨٠.



أراد أن ينفى الإتيانَ من أصله؛ كان من سبيله أن يقول: إنهم لم يأتوك أصلًا...<sup>(١)</sup>.

فمعنى قولك: لم يأتِ القومُ مجتمعين، أنهم قد أتوا متفرقين، ويسري ذلك على ما يماثل: (كل)، نحو: جميع، وأمثالها.

ومن أمثلة تأثير موقعية الكلمة في المعنى دون تأثير الجانب الإعرابي، ما يكون في الكلمات من مثل: (أيضًا)، وأثرها المعنوي فيما تذكر بعدها.

ولنلق نظرةً معنويةً على الأقوال:

- إنه -أيضًا- جاءنا.

- إنه جاءنا أيضًا، ويمكن أن تكونَ على غير معنى: أيضًا إنه جاءنا.

- إنه جاءنا وناقشنا أيضًا إلى غير ذلك.

ولا جدال في أن لموقعية الكلمة: (أيضًا) أثرًا معنويًا في الكلمة التي ذكرت بعدها، من الضمير في الأول، والمجيء في الثاني، والمناقشة في الثالث.

**الرتبة في النحو والمعنى:**

مما يتصل بفكرة الرتبة وبناء الجملة والأداء الدلالي -أو إن شئت القول التركيب- ما درسه النحاة وتردد في كتبهم، من قضايا التقديم والتأخير، فليست هذه القضايا قضايا مفروضة بلا سند علمي، أو تبرير منطقي، وليست مواضع التقديم والتأخير مواضع حفظ في النحو بلا فهم، وإنما هي أمور لغوية مقننة، يدعو إليها أصول بناء الجملة، كما تكون عليه العلاقات المعنوية بين مكوناتها الأساسي، وهي الكلمات، وكل هذه القوانين في الرتبة إنما هي لفسح المجال البنوي لأداء الكلمة ودورها الدلالي في الجملة، فإن اختل هذا الأداء اختلت بنية الجملة، وبالتالي يختل المحصل النهائي الدلالي للتركيب.

(١) يرجع في ذلك إلى: دلائل الإعجاز، ت: شاعر، ٢٧٩.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ولابدَّ أن أنوه في البدء إلى أن رتبة العناصرِ والتراكيبِ اللغويةِ المكونةِ للجملةِ في اللغةِ العربيةِ محفوظةٌ؛ كي تؤديَ الغرضَ المعنويَّ من استخدامها.

كثيرٌ منها -وهو يحتاجُ إلى دراسةٍ حصريةٍ- يلزمُ فيه تحقيقَ الرتبةِ التي وُضعَ عليها تركيبياً، من ذلك: التركيبُ الإضافي، والوصفي، والموصولي، والتوكيدي، والبدلي، والإشاري، فإذا ما اختلفت الرتبةُ في عنصرٍ أحدها فإنه يتحولُ إلى واحدٍ منها -غالبًا- ولا تحولَ دلاليًا.

فالتراكيبُ الإضافي: (كل الرجال) إن اختلفت رتبةُ عنصره ليصبح: (الرجال كلهم) فإنه يكونُ تركيباً توكيدياً، مع ضرورةِ استيفاءِ سماتِ التركيبِ بإضافةِ لفظِ التوكيدِ إلى ضميرِ المؤكِّد.

ولتلاحظ التحولَ بين كلِّ من:

- المدرس محمد: (بدلي)، محمد المدرس: (نعتي).
- هذا الولد: (إشاري)، الولد هذا: (نعتي).

وإذا كان هناك تجاوزٌ في رتبةِ بعضِ العناصرِ المكونةِ للجملةِ؛ فإن هناك مواضعَ يجبُ فيها الاحتفاظُ بالرتبةِ محافظةً على الوظيفةِ الدلاليةِ لكلِّ عنصرٍ لغوي، والتي يمكنُ أن تلتبسَ أو تتغيرَ تمامًا إذا لم يحافظَ على الرتبةِ.

من هذه القوانين التركيبيةِ مواضعٌ وجوبِ تقديمِ المبتدأ، فإذا كانت الجملةُ الاسميةُ لها ركنانِ أساسيان: أولهما المبتدأ، وهو ما يجبُ أن تبتدئَ به الجملةُ الاسميةُ، لأنه محورُ الحديثِ ومركزه، وهو الركنُ المعلومُ مدلوله لدى طرفي الحديثِ، وثانيهما: الخبرُ، وهو ما يتمُّ معنى في المبتدأ، وهو الركنُ المجهولُ لدى المستمعِ أو المتلقي، لذا يجبُ أن يبنى على المبتدأ، فإن ترتيبها المثالي يجبُ أن يلتزمَ بهذا الناتجِ الدلالي، الذي يكونُ محصلةً نهائيةً لبناءِ مدلولِ الخبرِ على مدلولِ المبتدأ، ولذا فإنه يجبُ أن يكونَ هناك تواءمٌ دلالي بين الاثنين، إلا أن هناك مواضعَ يجوزُ فيها تقديمُ الخبرِ على المبتدأ، وأشار النحاةُ إلى هذه بأنها مواضعُ جواز، والتغليلُ لهذا الجوازِ يكمنُ في الأداءِ الدلالي، حيث لا يكونَ هناك التباسٌ بين أي منهما يبتدأ به، وأي



منها يبني عليه.

لكن هناك مواضع يجب فيها المحافظة على رتبة كل منهما، بحيث يكون المبتدأ هو المنطوق في صدر الجملة، والذي يدعو إلى هذا الوجوب إنما هو المحافظة على الأداء الدلالي للكلمة من خلال العلاقات المعنوية بينها وبين سائر مكونات الجملة.

ذلك لأن الأداء الدلالي للجملة لا يتم كما يراد له إلا من خلال المحافظة على الأداء الدلالي للكلمة.

ولذا فإن هذه المواضع يمكن إرجاعها جميعها إلى عوامل معنوية في المقام الأول، أما ما يقال من أنها عوامل لفظية تختص بالصناعة النحوية فإنه أمر يدعو إلى التفكير، حيث إن الصناعة النحوية إنما هي قائمة على العلاقات المعنوية أو الدلالية. وإذا استعرضنا مواضع وجوب تقدم المبتدأ فإننا نلمس هذه الفكرة واضحة جلية، وتتحصر هذه المواضع في<sup>(١)</sup>:

• التباس الخبر بالمبتدأ: كأن يكونا نكرتين، أو معرفتين متساويتين في التخصيص الدلالي، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، كأن يكونا اسمين موصولين، أو اسمي إشارة، أو ضميرين من لفظ واحد، أو معرفين بالأداة، وما يبتدأ به منهما نطقًا يكون المبتدأ؛ ليؤدي الجهات الدلالية المفهومة من المبتدأ، وأهمها إسناد الخبر إليه، ومعلوماته لدى طرفي الحديث، وأعتقد أنه لا يشك في أن هناك فارقًا دلاليًا واضحًا بين القولين:

- أكرم مني أكرم منك.

- أكرم منك أكرم مني.

والفارق الدلالي بين التركيبين ينبع من احتساب أي من اسمي التفضيل المبتدأ، فالمحصل الدلالي النهائي من التركيب الأول يدل على أن المتحدث أكرم من المخاطب، أما

(١) يرجع إلى: الزمخشري: المفصل: ٢٥، ابن مالك: التسهيل: ٤٧، ابن عصفور: المقرب: ١/٨٥-٨٦، السيوطي: الهمع:

١-١٠٢، الأزهرى: شرح التصريح: ١-١٤٧، النحو العربي: ١-١١٨ وما بعدها.



## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

الثاني فيدل على النقيض من ذلك.

- التباس المبتدأ بالفاعل: ويكون ذلك حال ما إذا كان الخبرُ جملة فعلية، فاعلها ضمير يعود على المبتدأ، ووجوب التقديم يكمنُ في الفرقِ بين الأداءِ الدلالي للمبتدأ والفاعل.
- حصر الخبر بإنما، أو إلا، فيلزم تقديم المبتدأ عليه، وهذا الحصرُ يفيد القصرَ والاختصاص، وهذه جهةٌ دلالية تضاف إلى الجهاتِ الدلالية المستفادة من الخبر، فلو لم يحافظُ على الرتبة لالتبس بين أي منهما المحصور معنى.
- كما يجب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان المبتدأ مما يستحق الصدارة في الجملة، إما بنفسه، نحو: (ما) التعجبية، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، وأسماء الاستفهام عند من يعربونها مبتداءً، أو أن يكونَ مشبهاً لما يستحق الصدارة: كالأسماء العامة، أو غير ذلك؛ كي تدلَّ على نوع الأسلوب استفهاماً أو غيره.
- إذا التبس المبتدأ بالفاعل بأن يكونَ خبره فعلاً مسنداً إلى ضميره المستتر.
- إذا كان ضمير الشأن؛ لأنه يجبُ أن يفسرَ بجملة، فلا بُدَّ أن يتقدمَ عليها، كي لا يلتبس بأحدِ عناصرها اللفظية.

وبالقياس ذاته يمكن إدراك العلة الدلالية لمواضع وجوب تقدم الخبر على المبتدأ<sup>(١)</sup>، حيث أداء الجهات الدلالية الكامنة في الخبر والإخبار به، إلى جانب ما يفاد من وجوب تقدمه.

ولنا أن ندرك ذلك في حصر مواضع وجوب تقدم الخبر، وهي:

- حصر مدلول المبتدأ على معنى الخبر، فيتقدم عليه الخبر، كي يحدد المحصور في المتأخر، والمحصور عليه في المتقدم.
- أن يكون الخبر دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يعطي دلالتَه المقصودة بالتأخير، كما هو في الأمثال والأقوال الشائعة والمأثورة.

(١) ابن عقيل: ١-٢٤١، الهمع: ١-١٠٣، شرح التصريح: ١-١٧٥، أوضح المسالك: ١-٢٢٣.



- أن يسند الخبرُ إلى مبتدأٍ يشتمل على ضميره، أو ضميرِ جزءٍ منه، فنضطر إلى تقديم الخبر، كي يفهم ما يعودُ عليه الضمير، فلا يحدثُ التباس، ويتحدد المقصودُ الدلالي من الضمير الموجود، وقد اعتدنا على القول في علة ذلك: كي لا يعودَ الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة.
- أن يوقع تأخيرَ الخبرِ في لبسٍ معنوي، كأن يكون المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة، فلو تقدم المبتدأ لفهم عدم إتمام الجملة، لأن شبه الجملة بعد النكرة نعتٌ في المقام الشائع.
- أن يسندَ الخبرُ إلى مبتدأٍ مقرون بفاء الجزاء، وتسبق الفاء بالسابقة: (أما)، ويجب أن يفصل بينهما، وحينئذ يكون الفاصلُ الخبر، ذلك لأن: (أما) تستدعي معنى يتلوها يكون محكومًا عليه، ثم يتلى بفاء الجزاء التي تتلى بمدلول الحكم، وأرى أن هذا هو ما يجب أن يفهم من تركيب: (أما).
- أن يكونَ الخبرُ مما هو واجبٌ تصديره في الجملة، كأن يكون اسمَ استفهام، أو مضافًا إلى اسم استفهام، ذلك عند من يعربون اسمَ الاستفهام خبرًا مقدمًا، وفكرة دلالة الاستفهام تتكرر في هذا الموضع من المبتدأ، ذلك لأن الفارقَ بين الموضعين هو الخلاف في وجهة نظر النحاة في إعراب اسم الاستفهام بين الخبر والمبتدأ.
- ومما يكونُ له حقُّ الصدارة: (كم) الخبرية، وما أضيفَ إليها، وشأنها شأنُ الاستفهام في الخلاف بين النحاة.
- إذا كان الخبرُ اسمَ إشارة للظرفية، نحو: ثم، وهنا، وهناك، ويمكن أن يكونَ هذا الموضعُ في نطاقِ الخبرِ شبه الجملة، إلا أن المبتدأ هنا قد يكون معرفةً.
- أن يكونَ الخبرُ مصدرًا مؤولًا منسبًا من: (أن) ومعموليها، فيتقدم الخبرُ حتى لا تلتبس المفتوحة الهمزة بمكسورتها.
- وتبدو قضيةُ الرتبة والدلالة واضحةً في مواضع الترتيب بين المفعولات إذا تعددت، وهي

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

تتبع كذلك من الأداء الدلالي المقصود للكلمة، ذلك أن أصالة التقديم محفوظة لما هو مبتدأ في الأصل ولما هو فاعل في المعنى<sup>(١)</sup>، فالمبتدأ محكوم عليه ولو كان مفعولاً به أول، كما أن الفاعل في المعنى معرفة -في الرأي الأرجح- بالإضافة إلى فاعليته، واشترائه في التركيب بين المفعولية لما سبقه، والفاعلية لما لحق به من مدلول.

أما الخبر وهو ما يكون المفعول الثاني فمحكوم به على المفعول الأول، والمفعول الثاني مع ما هو مفعول أول فاعل في المعنى مأخوذ وممنوح للمفعول الأول، ومن هذا المنطلق الدلالي للكلمتين كانت أصالة التقديم.

كما أن النحاة يقولون بتقديم المفعول به المسرح غير المقيد بحرف جر على غير المسرح المقيد<sup>(٢)</sup>، إلا أنني لاحظت أن هناك ضوابط لهذه القضية<sup>(٣)</sup>.

وهناك معانٍ يجب فيها تقديم المفعول الأول<sup>(٤)</sup>، ذلك للحرص على أدائه الدلالي في التركيب، وهي مستمدة من المواضع التي كان عليها أحكام الوجوب في رتبة المبتدأ والخبر، وهي:

- الخوف من اللبس بين المفعولين، ذلك إذا كانا علمين، أو اسمين موصولين، أو اسمي إشارة، أو اسمين مقصورين.

- حصر المفعول الثاني، فيوجب ذلك تأخيرَه، وتقديم الأول.

- إذا كان المفعول الأول ضميرًا متصلًا.

كما أن هناك معانٍ يجب فيها تقديم المفعول الثاني<sup>(٥)</sup>، وذلك للحرص على أدائه الدلالي

(١) يرجع إلى: المبرد المقتضب: ٣-٩٥، ابن مالك: التسهيل: ٨٤، ابن هشام، الجامع الصغير: ٩٠، الأزهرى: شرح التصريح: ١-٣٣٠.

(٢) ينظر: التسهيل: ٨٤/السيوطي، همع الهوامع: ١-١٦٨/ شرح التصريح: ١-٣٠٤.

(٣) ينظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ، رسالة دكتوراه للباحث بأداب القاهرة: ٥٠٦.

(٤) ابن مالك، التسهيل: ٨٤/ابن هشام، الجامع الصغير: ٩٠/الأزهرى، شرح التصريح: ١-٣١٣.

(٥) الجامع الصغير: ٩٠/شرح ابن عقيل: ٢-١٥٣/شرح التصريح: ١-٣١٤/ضياء السالك: ٢-٩٨.



المقصود منه في التركيب، وهي:

- أن يكون ما هو فاعلٌ في المعنى محصورًا.
  - أن يكون الأول اسمًا ظاهرًا والثاني ضميرًا متصلًا.
  - اشتمال المفعول به الأول على ضميرٍ يعودُ على المفعول به الثاني.
- وكل المواضع ضرورةً لأداء الجبهة الدلالية المقصودة من الاسم المقدم، حتى لا يلتبس بغيره من الألفاظ المجاورة في أدائها الدلالي.
- وبالفكرة السابقة ذاتها يمكنُ تعليلُ مواضع الرتبة بين الفاعل والمفعول به<sup>(١)</sup>، فيجب تقديمُ الفاعلِ على المفعول به، حيثُ:
- يخشى اللبس بينهما، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، كأن يكونا مقصورين، أو موصولين، أو مضافين إلى ياء المتكلم، أو اسمي إشارة.
  - أو يكون الفاعلُ ضميرًا متصلًا.
  - أو يحصر المفعولُ به (إنما).
- كما يجب تقديمُ المفعول به على الفاعلِ، حيثُ: يحصر الفاعل، أو يتصل بالفاعلِ ضميرُ المفعول به، أو يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا، والمفعول به ضميرًا متصلًا.
- وكلُّ هذه المواضع تنبع من الحرص على الأداء الدلالي المقصود للفاعلية أو المفعولية، أو لجهة دلالية مرادة من التركيب كالحصر وغيره، فكلها للحرص على الأداء الدلالي للكلمة من خلال التركيب، ولأداء دلالي يزيدُ على ما يؤديه اعتناقُ الركنين الأساسيين.

(١) المبرد: المقتضب، ٣/١١٢-١١٧، ٤-١٠٢، ابن مالك: التسهيل، ٢٧، ابن عصفور: المقرب، ١-٥٣، شرح ابن عقيل:

١-٢٨١، الأزهري: شرح التصريح، ١-٢٨١.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## التصرف في الرتبة حال وجود قرينة:

- يمكن أن يُتصرف في الرتبة -إن تقديمًا أو تأخيرًا- في المواضع الآتية:
- حال وجود قرينة دالة على الفاعل أو المفعول به<sup>(١)</sup>، من: العلاقة الدلالية بين الفعل والفاعل، نحو: أكل الكمثرى يحيي.
  - ولو أمأت فقلت: أرضعت هذه هذه، أو: ليلى علاء، أو: ولدت هذه هذه، لعرف الفاعل من المفعول؛ لأن الحال بالإيماء تبيّن ذلك، وهي متمثلة في العلاقة بين الفاعل والمفعول.
  - القرينة اللفظية، نحو: ضرب هذه هذا، وضربت هذا هذه.
  - ولو أمأت إلى رجلٍ وقرسٍ فقلت: كَلّم هذه هذا فلم يجبه؛ لجعلت الفاعل والمفعول أيّما شئت.
  - ظهور علامة إعراب التابع، نحو: ضرب يحيي نفسه بشرى، أفهم يحيي الحاضر مصطفى، كَلّم هذا زيدًا يحيي.
  - ظهور العلامة الإعرابية الفرعية، نحو: أكرم اليحيين البشريان، ضربت البشريين اليحيون.
- وفي التراكييب النحوية أبوابٌ أخرى يجب فيها المحافظة على الرتبة بين متلازميها، من نحو: الحروف وما تدخل عليه، من: حروف نصب المضارع، وجزم المضارع، والأحرف الناسخة، والأحرف الجارة، والمتضايقين، والمتتابعين، والمبهم وتمييزه، فإن جاز التصرف في شيء من ذلك فإن الإعراب والدلالة يتحولان، والفكرة تحتاج إلى بحثٍ للحصر والتحليل اللفظي والدلالي.

## الرتبة وعامل الأداة النحوية:

تتدخل الأداة النحوية في قضية الرتبة وعلاقتها بالمعنى، ويكون ذلك في مستوى المعنى التركيبي أكثر وضوحًا، كما هو في:

(١) يرجع إلى: الخصائص ١-٣٥.



- أدوات الشرط، والعلاقة المعنوية والزمنية بين معنى جملة الشرط ومعنى جملة الجواب.
  - وإن تقدم معنى جملة الجواب وتوسطت الأداة فإن قسمًا كبيرًا من النحاة يفترض وجود جملة الجواب محذوفة، دل عليها ما سبق مما ذكر قبل الأداة.
  - العلاقة المعنوية بين ركني الجملة، سواء أكانت اسمية، أم كانت فعلية.
  - إضافة جهة دلالية إلى العلاقة بين ركني الجملة بسبب ما يربط بينهما من فعل ناسخ، أو حرف ناسخ.
  - ولكن قضية الترتيب والأثر الدلالي لها تظل قائمة بين الكلمات من خلال هذه التراكيب.
  - وتظل الفكرة قائمة فيما إذا قدم الخبر أو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك كما وضعنا سابقًا.
- لكن بعض الأدوات لا تجيز لفظيًا الخلاف بين رتبتى ركنيها، يذكر سيبويه: "لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله، على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها -أي إن- ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف: (إن) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته، فكذلك: (ما)"<sup>(١)</sup>.

قد يكون للتقديم فائدة دلالية، على الرغم من استحسان التركيبي للتأخير، فيذكر سيبويه في الخبر شبه الجملة أنه إذا أردت أن يكون مستقرًا تكفي به فكلما قدمته كان أحسن<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا بُرَّهِنَ اللَّهُ وَمِنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (آل عمران: ٩٧).

يكون الخبر في أحد المجرورين: لله، وعلى الناس، والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله: على الناس، لأنه وجوب، والوجوب متعد بعلى.

يذكر السهيلي: "فإن قيل: إذا كان موضع الخبر ومقر الفائدة فيه، فلم أحر؟، وقد قال سيبويه: متى جعلته مستقرًا قدمته، فالجواب أن تقديم المجرور الأول لفائدتين:

(١) الكتاب: ١-٥٩.

(٢) السابق: ١-٥٦.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

إحداهما: أنه اسمٌ للموجب لهذا الغرض، فيقدم تقدّم السبب على المسبب.

والفائدة الأخرى: أن الاسمَ المجرورَ من حيث كان اسمًا لله سبحانه وجب الاهتمامُ بتقديمه، تعظيمًا لحرمة هذا الواجب الذي أوجبه، وتخويفًا من تضييعه، إذ ليس ما أوجبه الله سبحانه بمثابة ما يوجبه غيره<sup>(١)</sup>.

## موضع الكلمة في الجملة أو التركيب نطقًا وأثره الدلالي والإعرابي:

لنقل الكلمة مطلقًا من موضعها في الجملة إلى موضع آخر فيها وإن كانت فيه فضلةً في عُرفِ النحاة- أثره الحادُّ في الإعرابِ والدلالة، ويكونُ الغرضُ منه: التركيزُ الدلالي، وشدُّ انتباهِ السامعِ لاستقطابِ فكره، كما أن ذلك النطقُ قد يكونُ مرادًا به كيفيةً من الإخبارِ واتجاهً به إلى معين، وتتنوع الأغراضُ الدلاليةُ لكيفية لفظِ الكلمة في الجملة بما يحتاجُ إلى مدققٍ نابِه، من ذلك: نقولُ: وجهُ محمدٍ أحسنُ، فتحكم حكمًا إخباريًا بحُسنِ وجهِ محمد، وهو إخبارٌ مباشرٌ، ليس فيه من التنغيم ما يجذبُ انتباهِ السامعِ، كما لو أحدثتُ نقلًا لكلمة: (وجه)، فتحدثتُ نصبًا بالتونين، وتخصُّ -عندئذٍ- بعد أن عممت، ويختلفُ التنغيمُ، كما يختلفُ الجرسُ الصوتي والجرسُ النفسي الداخلي، فتقولُ: محمدٌ أحسنُ وجهًا. ويكونُ: (وجهها) منصوبًا على التمييزِ المحولِ، وهو تمييزٌ نسبيةً.

ومن التمييزِ المحولِ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (الكهف: ٣٤)، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرِ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم: ٤)، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدِ دُرِّرَ﴾ (القمر: ١٢).

(١) نتائج الفكر: ٣٠٩.



## الرتبة اللفظية والدلالة:

### يومئذ:

في قوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ (الفرقان: ٢٦)، تلحظ أن الظرف: (يومئذ) قد نُطِقَ بعد المبتدأ: (الملك)، فاحتملت كلمات الجملة عدة احتمالات إعرابية، لأبداً أنها ترتبط بالجانب الدلالي، وكلها تشترك في تحديد المبتدأ: (الملك)، ولك في سائر الألفاظ عدة أوجه<sup>(١)</sup>:

أ- الخبر: (الحق)، (يومئذ): متعلق بالملك، و: (للرحمن) متعلق بالحق، أو بمحذوف على أنه صفة للحق.

ب- الخبر: (يومئذ)، و: (الحق) نعت للملك، و: (للرحمن) كما ذكر.

ج- الخبر: (للرحمن)، (يومئذ) متعلق بالملك، و: (الحق) نعت للملك.

وأرى أن نطق الظرف على هذه الرتبة في الجملة له دلالة مراد إبرازها، حيث يوجه الأفكار إلى أن معنى الملك إنما هو يومئذ، أي: في هذا اليوم، فيكون الظرف متعلقاً بالملك، وهذا الملك هو الحق، أي: هو الملك الحق، وكان ما كان غيره غير حق؛ لأنه زائل وزائف، فيكون: (الحق) خبراً للمبتدأ، وهذا الملك هو الحق، وهو للرحمن لا لغيره من المخلوقين الذين فنوا، وفناؤهم حتمي، فيكون: (للرحمن) خبراً ثانياً للملك،

وهذا المعنى الإجمالي غير ما يكون عليه القول: الملك الحق يومئذ للرحمن، الملك الحق للرحمن يومئذ، يومئذ الملك الحق للرحمن، فهذه احتمالات الرتبة اللفظية للظرف.

ولتلحظ رتبة نطق العبارة: (لا غير) في الجمل الآتية؛ مع الاعتداد بموقعيتها وعلاقتها المعنوية في كل تركيب:

(١) يرجع إلى: الدر المصون ٥-٢٥٢.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- يكون مبتدأ لا غير في محل رفع.
- يكون مبتدأ في محل رفع لا غير.
- يكون: (لا غير) مبتدأ في محل رفع.
- (لا غير) يكون مبتدأ في محل رفع.
- وقعت (لا غير) مبتدأ في محل رفع.
- تُعربُ (لا غير) مبتدأ.

- فهي في الأولى متعلقة بمبتدأ، وهي نعت له أو خبر أول له.
- وفي الثانية واقعة على: (رفع)، فهي نعت له.
- وفي الثالثة تكون اسم: (كان).
- وفي الرابعة مبتدأ.
- وفي الخامسة فاعل.
- وفي السادسة مفعول به، أو نائب عن الفاعل، حسبما تنطق الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٤٤).

رتبة الظرفِ نطقًا تحدد الاتجاهَ الدلاليَّ لسياقِ التركييب؛ حيثُ يرتبطُ بالتحية، مع مراعاة ما أضيف إليه من مدلولِ الجملةِ الفعلية: (يلقونه). فالتحيةُ يومِ اللقاءِ سلام، وهذا غير ما إذا تأخر الظرفُ، فذكر بعد: (سلام)، فيكونُ مرتبطًا به، ويحددُ زمانه.

فالظرف متوسطًا محددُ لزمانِ التحية، ومؤخرًا محددُ لزمانِ السلام، ويجوز لهما مقترنين؛ ويكونُ للظرفِ فضلُ الاهتمامِ والتخصيصِ بالتقديم.

وقوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ



أَخْرَجَ شَطْرَهُ فَفَازَهُ، فَاسْتَفْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ (الفتح: ٢٩)، الرتبة اللفظية لشبه الجملة: (من الله) يجعلها متعلقة بالفضل، أو نعتًا له، حيث ذكرت بعده مباشرة، فلو أنها تقدمت عليه لأصبحت متعلقة بالابتغاء، ولو أنها تأخرت إلى ما بعد: (رضوانًا) لأصبحت مرتبطة بالرضوان -على الأرجح-، وقد تكون غير ذلك.

ولك أن تقدر محذوفًا بعد: (رضوانًا) شبه جملة تقدر بـ(منه)، لتكون متعلقة بالرضوان أو نعتًا له، وقد دل عليها ما سبق.

موقع الكلمة في الترتيب لفظًا يؤثر في الناتج الدلالي له:

تقول:

- إن محمدًا -أيضًا- جاءنا.

- إن محمدًا جاءنا -أيضًا-.

- إن محمدًا هاتفنا وجاءنا -أيضًا-.

تلحظ أن: (أيضًا) قد اختلفت رتبة ذكرها في الجملة السابقة، وهي بذلك تختلف علاقتها

الدلالية في كل ترتيب.

➤ ففي الأولى تفيذ أن محمدًا قد جاء بعد مجيء غيره.

➤ وفي الثانية تفيذ أن محمدًا فعل فعلًا ما، وجاء أيضًا.

➤ وفي الثالثة تفيذ أنه قد جاء بعد المهاتفة.

ولتلحظ الفروق الدلالية بين كل مما يأتي:

- أنا دافئ أيضًا.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

- أنا أيضًا دافئٌ.

حيث: (أيضًا) في الأول علاقتها الدلالية بالحدث: (الدفاء)، أما هي في الثاني فعلاقتها بالضمير، وكأن الأول قد تحدث عن أحداثٍ غير الدفاء سابقةٍ عليه، أما الآخر فقد تحدث عن أشخاصٍ غير المتحدثٍ يشعرون بالحدث المذكور: الدفاء.

ومثله أن تقول:

- أنا فهمت فقط.

- أنا فقط فهمت.

ولتلاحظ القيم الدلالية لكل من:

- أ محمدًا قابلت أم عليًا؟.

- أقابلت محمدًا أم هاتفته؟.

فتركيز الحديث في الأول على الاسم فعدلته باسم، أما في الثاني فكان على الفعل فقابلته بفعل، وقد أفاض الشيخ عبد القاهر الجرجاني في ذلك في دلائله.

فالتأثير الدلالي يمكن أن يحدث نتيجة النقل الموضوعي لكلمة ما في التركيب، وتتأكد الفكرة عندما نقارن دلاليًا بين الجملتين اللتين تحملان كلمتين لا غير محددتين، نحو:

- أبوه المحافظ، والمحافظُ أبوه.

- نجح محمدٌ، محمدٌ نجح.

ويبدو الفرق بين كل جملتين من محور الحديث ومفتحه، وذلك بالابتداء بما هو معلوم لدى طرفي الحديث<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر في ذلك كتاب: النحو العربي ١١٢/١-١١٣.



- والنتيجة الدلالية من الأقوال:

(كل هؤلاء أصحابك. وكل أصحابك هؤلاء)<sup>(١)</sup> واضح، فالأول يدلُّ على أن الحاضرين جميعًا أصحابك، دون أن يحدّد أن لديه أصحابًا آخرين، أما الثاني فيدلُّ على أن أصحابه جميعًا هم الموجودون المشار إليهم فقط، دون احتمال وجود أصحاب آخرين له.

- ولتلقظ الخلاف في موضع الصفة ومدى تأثيره على المجموع الدلالي المحدود: ذكر في أحد البرامج الإخبارية القول: "بما يضمن مستوى أعلى من الشفافية"، حتى لا يحدث لبس.

وهذا التركيبي بهذا الترتيب اللفظي يدلُّ على التفاضل بين: (مستوى)، و: (الشفافية)؛ لأن اسم التفضيل: (أعلى) توسطهما، وسبق لفظ: (الشفافية) بـ(من) الملازمة لاسم التفضيل، وإذا ذكر بعده الحرف: (من) فإنه يلزمه، ويكون متعلقًا به.

لكن هذه الدلالة غير مقصودة من التركيبي، وإنما المقصود أن المستوى مبين بالشفافية، وهو أعلى دون وجود مفضلٍ عليه، فيكون التركيبي الصحيح المعبر عن هذه الدلالة تعلق: (من) بالمستوى، ويكون: "بما يضمن مستوى من الشفافية أعلى".

فشبه الجملة ليست مستقلة عن: (مستوى) كما هو في التركيبي الأول، ولكنها متعلقة به، أو نعت له، وبذلك لا يحدث التباس، ويختلف المقصود الدلالي ونتاجه بين التركيبين باختلاف موضع ذكر اسم التفضيل: (أعلى).

الوصف بالجملة أبلغ من الوصف بالمفرد:

الوصف بالجملة أبلغ مما يكون بالمفرد، ذلك لأن الجملة تتضمن -غالبًا- تكريرًا للضمير المؤنن بالتفخيم، أو أنها تتضمن الحدث وزمانه، أو غير ذلك مما يلتبس من معانٍ

(١) أمالي المرزوقي ٧٧.

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

يدركها المتحدث أو المبدع.

ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجَرَ إِلَىٰ أَجَلٍ لَهُمْ بَلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ ﴾ (الأعراف: ١٣٥)، نجد أن الجملة الاسمية: (هم بالغوه) نعت لـ (أجل) في محل جر، وهي أبلغ مما لو كانت الصفة بالمفرد، لأنها تضمنت تكريراً لضمير الموصوف، وصدرت بالضمير العائد على من يتعلق بهم الموصوف، فكانت قوة أخرى في البلاغة.

- ومثل ذلك: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴾ (النجم: ٢٣).
  - ﴿ وَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (النمل: ٤٥).
  - ﴿ قَالَ لَا يَاأَيُّهَا طَعَامُ تُرْزِقَانِي إِلَّا يَاأَيُّهَا بَنَاتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُنَّ ذَلِكَ كَمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ ﴾ (يوسف: ٣٧).
  - ﴿ وَمَا تُرِيدُهُمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَأَخَذْتَهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الزخرف: ٤٨).
  - ﴿ وَكَانَ مِنْ قَرَبِهِ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرِينِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكَنَّهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ (محمد: ١٣).
  - ﴿ لِنُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَنْذَرْنَا أَوْ هُمْ غَافِلُونَ ﴾ (يس: ٦).
- والحال مثل الصفة فيما سبق ذكره، ومن ذلك:

- ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِبًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ (الملك: ٤).
- ﴿ أَنْظِمُوا أَنْ يَوْمِنَا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ مَحْرُوفُونَ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٧٥).
- ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِطَابِ يُوَدِّعُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّعُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دَمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ



لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ (آل عمران: ٧٥-٧٨).

ومثل ذلك في:

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿ (آل عمران: ٢٣).

﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿ (آل عمران: ١١٣).

﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْشُومٌ ﴿ (القلم: ٤٨).

﴿ أَوَلَا أَنْ تَدْرِكُهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَتُبْدِيَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿ (القلم: ٤٩).

ومثلهما الخبرُ فيما سبق من فكرة. من ذلك:

﴿ مَا أَنْتُمْ بِخَالِقُونَ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴿ (الواقعة: ٥٩).

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## مراتب الدلالة من طريق بنية التركييب

قد يهدف المتحدثُ أو المبدعُ إلى فكرةٍ جزئيةٍ ما، ويعبّرُ عنها بتركييبٍ مختلفةٍ مستخدمًا الجانبَ المجازي، فتتباينُ الدلالةُ قوةً وضعفًا، أو فصاحةً وبلاغةً وغيرَ ذلك؛ بتباينِ التركييبِ التي استخدمت للتعبير عن هذه الفكرة.

ويعرض عبدُ القاهر الجرجاني تباينَ المرتبةِ الدلاليةِ بتباينِ التركييبِ التشبيهي في الآتي:

أ- "إنك تقول: زيد كالأسد، أو: مثل الأسد، أو: شبيه بالأسد، فتجد ذلك كله تشبيها غفلا ساذجًا"<sup>(١)</sup>.

ب- ثم تقول: كأن زيدا الأسد، فيكون تشبيها أيضًا؛ إلا أنك ترى بينه وبين الأول بونا بعيدًا؛ لأنك ترى له صورةً خاصةً، وتجدك قد قحمت المعنى، وزدت فيه بأن أفدت أنه من الشجاعةِ وشدةِ البطش، وأن قلبه قلبٌ لا يُخامرُه الذعرُ، ولا يدخله الروح، بحيث يُتوهم أنه الأسدُ بعينه"<sup>(٢)</sup>.

ج- ثم تقول: لئن لقيته ليلقيك منه الأسد، فتجده قد أفاد هذه المبالغة؛ لكن في صورةٍ أحسن، وصفةٍ أخصَّ"<sup>(٣)</sup>.

ويبين عبدُ القاهر الجرجاني بأن الفرق بين هذا التركييب وما سبقه هو أنه في استخدامك الرابطةِ التشبيهيةِ: (كأن) يتوهم أنه الأسد، ولكنك باستخدامِ التركييبِ الشرطي الذي وقع جوابًا لقسمٍ تجعله يرى منه الأسدُ على القطع، وبذلك يخرج الأمرُ عن حدِّ التوهم إلى حدِّ اليقين.

د- ثم يذكر مرتبتين أعلى في البلاغةِ والفصاحةِ مما سبقهما، وهما المتمثلتان في قول الفرزدق:

(١) دلائل الإعجاز: ٤٢٥ ت: شاعر.

(٢) الموضوع السابق.

(٣) الموضوع السابق.



أَنَّ أُرْعَشْتَ كَقَا أَيْبِكَ وَأَصْبَحْتَ      يَدَاكَ يَدَيُّ لَيْثٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ<sup>(١)</sup>

فجعل ذلك وقد بدا في صورة أنق وأحسن.

والمرتبة الأعلى بلاغةً وفصاحةً ذكرها في قول أرطاة ابن سُهَيْبَةَ:

إِنْ تَلَقَّيْ لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ      تَنْسُ السِّلَاحَ وَتَعْرِفُ جِبْهَةَ الْأَسَدِ<sup>(٢)</sup>

حيث تجده قد فضّل الجميع، وقد أخرجها في صورة غير تلك الصور كلها.

نجد أن عبد القاهر الجرجاني قد جعل علو المراتب مبنياً على المجموع الدلالي للتركيب مما يؤدي ذلك بالمباشرة، فالتوهم، فاليقين، فاليقين مع إضافة معنى إيجابي، فاليقين مع إضافة معنى إيجابي وحذف معنى سلبي بكيفية ما.

ويوجز فخر الدين الرازي ذلك في قوله: "الكلام المنظوم - لا محالة - مركب من المفردات، وتلك المفردات أمكن تركيبها على وجه يفيد ذلك المعنى المقصود، وأمکن تركيبها على وجه لا يفيد ذلك المقصود، ثم للتركيب المفيد مراتب كثيرة، ولها طرفان وأوساط، فالطرف الأعلى هو أن يقع هذا التركيب بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسباً واعتدالاً في إفادة ذلك المعنى منه، والطرف الأسفل هو أن يقع على وجه لو صار أقل تناسباً منه لخرج عن كونه مفيداً لذلك المعنى، وبين هاذين الطرفين مراتب متباينة تكاد تكون غير متناهية، واختيار أحسنها يقتضي الفصاحة في النظم"<sup>(٣)</sup>.

ثم يربط الرازي بين هذا ونظرية عبد القاهر الجرجاني في أن النظم عبارة عن توحي معاني النحو فيما بين الكلم.

(١) الأغاني: ٢١-٣٢٧، دلائل الإعجاز: الموضع السابق.

(٢) السابق: ١٣-٣٤، دلائل الإعجاز: الموضع السابق.

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٦٤.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ويشار إلى شيءٍ من دراسة الرتبة من زوايا أخرى في غير هذا الموضع.

## قوانين الحذف

أي: حذف عنصرٍ لفظي من الكلام، أو النظم، أو الجملة:

بادئ ذي بدء فإن هناك عناصرَ لفظيةً لأبد أن تذكر في الجملة، ولا تصحُّ الجملة بدونها، وهي الأركان الأساسية للجملتين الاسمية والفعلية، فلا يجوز أن يهمل أحدٌ منها، وقد يحذف، وقد يقدَّر طبقًا للسياق المذكور فيه الجملة.

لكنه مما يراعى في قضية الحذف ما يأتي: اللغة إنما هي للتواصل المبني على الإبانة والوضوح والكشف، فليست اللغة للتعمية والتغطية، والإلباس، وليست معتمدةً على الظن والتخمين النابعين من طرفي الحديث؛ لذلك فإنه لا يحذف في اللغة أثناء درج الحديث؛ كي لا يؤدي ذلك إلى عدم وصول المطلوب معنويًا وصولًا كاملاً كما هو متعارفٌ على استنتاجه من الملفوظ به المسموع.

والعرب كانوا لا يحذفون إلا لدليل، يذكر السيرافي: "وإنما يُضمرون ما عليه الدلالة من الكلام، أو شاهد من الحال..."<sup>(١)</sup>.

فلا حذف في اللغة إلا بوجود دليل يهدي إلى المحذوف، وهذا الدليل يتخذ دائماً من خلال السياق، سواءً أكان مقامياً حالياً، أم كان لفظياً لغوياً وذكرياً، أم كان إرثاً منقولاً خاضعاً لعوامل مقبولة، كما هو مذكور في الأمثال.

ولتعدُّ إلى كتب النحويين لنلمس ذلك في مواضع الحذف جوازاً ووجوباً، وأنبه إلى نوع من الحذف جائز لوجود قرينة لفظية نابعة من طبيعة بعض الكلمات في التركيب، كأن تقول:

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥-٢٣.



(كسًا)، فذكر الفعل وحده يغني عن ذكر المفعولين؛ لأن الجذر يدلُّ عليهما، فالكساء يستلزم ثلاثة أطراف، أولها الفاعل، وليس له علاقة بالكساء إلا المنح، أما الآخران فهما الطرفان الأساسان؛ لأن أحدهما مكسو، والآخر مكسو به، فالأول لايس، والثاني ملبوس. والكساء يستقر عندهما.

وكثير من كلمات اللغة يمكن أن تكون على هذا النهج؛ أي حذف -سواء أكان صوتيًا أم عنصرًا لفظيًا أم كان جملةً أو أكثر- فإنه يجب ألا يحدث التباسًا في الأداء الدلالي، أو المجموع الدلالي، وإنما هو حذف للإيجاز والاختزال والاقتصاد اللغوي، أو حذف لما يعطي معنى عامًا مطلوبًا كالوجود العام أو الثبوت العام أو الكون العام، أو حذف لما هو مفهوم من الغرض العام الذي سيق من أجله الجملة، كالقسم أو النداء أو الاستغاثة، وقد يحذف كثيرًا لدليل قليل عليه، نحو: حروف القسم.

والفكرة تحتاج إلى بحثٍ شاملٍ وواعٍ.

#### سمات الكلم:

ومن قوانين التركيب سماتُ الكلم أثناء إشراكها في بناء التراكيب والجمل، وما تحتاج إليه أثناء ذلك.

ومثال لهذه الفكرة أو الاتجاه:

- حروف الجزم: تستلزم فعلًا مضارعًا؛ حتى يتمَّ الجزم، وقد تدخل على ماضٍ.
- حروف نصب المضارع: وقد يدخل بعضها على ماضٍ أو أمرٍ؛ لكن منها ما يستلزم المضارع، نحو: لن.

ويشار إلى دراسة ظاهرة الحذف من زوايا أخرى في غير هذا الموضع.

## في الحذف والإيجاز

## الحذف والدلالة:

ظاهرة الحذف في اللغة العربية لها أثرها في المحور السياقي لدلالة الكلمة، حيث إننا يجب أن نضع نصباً أعيننا عدة احتسابات:

- للجملة ركنان أساسيان، ويجب أن يحفظ وجودهما في التركيب، لأن كل جملة لا تتم إلا بمخبرٍ عنه ومخبرٍ به، أو مستخبرٍ عنه ومخبرٍ به. فإذا لم يوجد أحد الركنين؛ فإن حذفه يجب أن يحتسب ويقدر.

- كل فعل له ثلاثة أركان:

• الحدث، وهو الفعل.

• المحدث، بصيغة اسم الفاعل، وهو الفاعل، أو ما يقوم مقامه.

• جهة المحدث، وهو المفعولية في أي شكل من أشكالها التعبيرية، والمعنوية، كأن تكون مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً به، أو مفعولاً لأجله، أو مفعولاً معه، أو مفعولاً فيه، أو متعلقاً بالفعل من الجار والمجرور، أو الحال أو غيرها، وإذا لم يوجد في التركيب إحدى هذه الجهات فإنني أرى أن كثيراً منها يُقدر: إما لفظياً، وإما معنوياً، وربما يفرض السياق تقديرها، فإذا قيل: لقد جنّت، فالتقدير: إليك.

كثير من المواضع المجازية تستلزم إيجاد محذوف في ذهن أثناء السياق، ففي قوله

تعالى: ﴿ وَسَكَتِ الْقَرْيَةُ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ (يوسف: ٨٢)، لا بد لنا

من احتساب محذوف قبل القرية يكون أهلاً للسؤال، والذي أُلزم وجود هذا المحذوف إنما هو العلاقة المعنوية القائمة في التركيب بين القرية والسؤال.

فالقرية هنا لا تعطي مدلولها المعجمي، ولكنها ترتبط بهذا المحذوف، والمقصود



بالسؤال، أو، هو المرادُ به أن يكونَ مسئولًا، وإنما القريةُ محددةٌ لجهةٍ من جهاتِ دلالاتِهِ المعنوية.

ومثل ذلك من دلالة الحذف قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء: ٢٣)، أي: قريانهن: قريان أمهاتكم<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء: ٢٣)، أي: قريانهن: قريان أمهاتكم<sup>(١)</sup>.

وحذف أي ركن في الجملة؛ أو أي مكمل فيها؛ أو محدد موضح؛ أو مفسر مبين؛ أو غير ذلك من مكوناتها له تقديره المعنوي المؤثر في جهة من جهات دلالات غيره في الجملة، ولذا فإنه يجب أن يكون له تقديره اللفظي.

فإذا قيل مثلاً: من أتاناً؟ فأجيب بالكلمة: محمدٌ، فإننا يجب أن ننظر إلى محذوف مكون أساسي في الجملة ومحدد لجهة من الجهات الدلالية للكلمة المذكورة.

والمحذوف هنا يدل على الإتيان في أي صورة من الصور اللفظية المعبرة عنه، سواء أقدراها فعلاً، وهذا هو الأرجح عندي، حيث هو الذي تتضمنه صيغة السؤال، أم قدر حدثاً على صورة الاسم، حيث يوصفُ به اسم موصول على تقدير: الذي أتاناً، أم قدر وصفاً مشتقاً على الصورة اللفظية: الآتي... أم كان غير ذلك.

(١) ينظر: الزمكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٣٠٣.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وتطرد هذه الفكرة في كل الأبواب النحوية التي تحتل مواضع حذف.

وإذا كان عبدُ القاهر الجرجاني يذكر في حذف المفعول به أنه ينقسم إلى قسمين، ويفرق بينهما من حيث إرادة المحذوف وعدم إرادته، فإننا نحتزِر لذلك.

يذكر عبدُ القاهر الجرجاني: "اعلم أن أغراضَ الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك؛ كان الفعل المتعدي كغير المتعدي، مثلًا في أنك لا ترى له مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا، ومثال ذلك قول الناس: "فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع..."<sup>(١)</sup>.

ويجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (النجم: ٤٣ - ٤٤).  
وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْفَى وَآفَى﴾ (النجم: ٤٨).

ويفسر ذلك، ويعلل له، بأن الفعل لا يتعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض، وتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (هو يعطي الدنانير) كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصًا دون غيرها.

وإن كان في هذا كثيرٌ من صحة النظر والاعتبار إلا أنني أرى أن المحذوف هنا يجب أن يقدر في الذهن، وهو الذي يُجلى المعنى، ويظهره كما أريد له أن يكون، حيثُ يشمل المحذوف كل شيء، ويقدر في كل المواضع بالكل، فهو سبحانه وتعالى - ربُّ كل شيء.

ويستطرد عبدُ القاهر الجرجاني في ذكر القسم الثاني، فيقول: "وقسم ثان: وهو أن يكون له مفعولٌ مقصود، قصده معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جلي

(١) دلائل الإعجاز: ١٤٥. ت: شاعر.

لا صنعةً فيه، وخفي تدخله الصيغة، فمثال الجلي قولهم: أصغيت إليه، وهم يريدون أذني، وأغضيت عليه، والمعنى: جفني، وأما الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع...<sup>(١)</sup>.

ويستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّكَاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص: ٢٣ - ٢٤).

حيث حذف المفعول به في أربعة مواضع: يسقون: (أغنامهم ومواشيهم)، تذودان: (غنمهما)، لا نسقي: (غنمنا)، سقى لهما: (غنمهما).

يعلل لذلك بأنه إنما حذف لأن المقصود أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى، ومن المرأتين ذود، وأنها قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقى.

فأما ما كان من المسقى أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهمٌ خلافة، فاهتمام موسى عليه السلام بالذود والاعتداد به دون النظر إلى ماهية المدود، وحتى لا يلتبس إنكار الذود بعمامة إنكار ذود الأغنام بخاصة حذف المفعول.

ويقرن بذلك مثلاً بقولك: مالك تمنع أخاك؟ حيث ذكر المفعول به، وهنا تكون منكرًا المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ<sup>(٢)</sup>.

فالحذف في هذه المواضع الأربعة من الآيتين الكريميتين أعطى جانباً دلاليًا للأفعال المذكورة، حيث يوضح أن الذود والسقي مختصين في هذه المواضع بنوع معين من الأنعام، مقصود لذاته، وإنما المقصود لذاته في هذه المواضع إنما هو الأحداث التي تتمثل في الأفعال.

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٥، ت: شاکر، وينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢٤٣ وما بعدها.

(٢) يرجع إلى الموضعين السابقين من: دلائل الإعجاز، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومن أمثلة هذا الحذف ما هو موجود في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ (الليل: ٥). وحذف المفعول به هنا يعطي جهةً دلاليةً للفعلين: أعطى، واتقى، حيث لا يقتصر الإعطاء والتقوى على جهة من المفعول واحدة، وإنما يتعدى الإعطاء إلى كل شيءٍ يحتمله، وكذلك التقوى.

ومثل ذلك ما جاء بعده من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ يُجَلِّ وَأَسْتَعْتَبُ﴾ (الليل: ٨).

وتتجلى روعة الحذف في قوله تعالى لرسوله الكريم ﷺ في سورة الضحى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى: ٥)، فليس الإعطاء مقصورًا على معين، وإنما هو متعدً إلى كل شيء، شاملٌ لكل حاجة.

وليس الحذف أمرًا مطردًا في التركييب العربي، وإنما يجوز الحذف إذا كان هناك دليلٌ عليه: إما دليل لفظي، وإما دليل مقامي، وإما دليل معنوي يستمد من طبيعة دلالة كلمة مذكورة في التركييب، كما ذكرنا في: أصغى، وأغفى، إلى غير ذلك.

وقد يحذف لإضفاء جهة دلالية للكلمة المذكورة قبل الموضع اللفظي للمحذوف كما شرحنا سابقًا.

وقد ذكر سيبويه أن الفعل الذي يمكن أن يحذف يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ:

- "فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره.

فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكرٍ ضربٍ، ولم يخطر بباله، فنقول: زيدًا، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيدًا، وتقول له: قد ضربت زيدًا، أو يكون موضعًا يقبح أن يُعْرَى من الفعل، نحو: أن، وقد، وما أشبه ذلك.

وأما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيدًا، لرجل في ذكر



ضرب، تريد: اضرب زيدًا.

- وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره، فمن الباب الذي ذكر فيه: (إياك) إلى الباب الذي آخره ذكر: مرحبًا وأهلاً.

ويقصد سببويه بهذا القسم الأخير من الفعل المتروك إظهاره، باب الأمر في الإغراء، والتحذير، وذلك إذا استخدمت: (إياك) أو تثبت أو عطف.

وكذلك باب ما يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل<sup>(١)</sup>، من مثل: هذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك، وديار مية، أي: اذكر ديار مية...، وقول العرب: كليهما وتمرا، أي: أعطني كليهما وتمرا. ومن ذلك قولهم: كل شيء ولا هذا، وكل شيء ولا شتيمة حر، أي: أثت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر.

ومنه قوله تعالى: ﴿يٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَآبِ لَا تَغْلِبُوٓا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْإِلَآءَ ٱلْحَقِّ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ رَسُوْلٌ ٱللَّهُ وَكَلِمَتُهُۥ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوْحٌ مِّنْهُۥ فَتَأْمَنُوٓا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَاثَةٌ ۚ إِنَّهُمْ خَيْرٌ ۗ لَّكُم مِّنْهُۥٓ ٱلْحُكْمُ وَإِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَحِدٌ ۚ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُوْنَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ۗ﴾ (النساء: ١٧١)، وكذلك القول: وراعك أوسع لك، وحسبك خيرًا لك.

'وانما نصبت: (خيرًا لك، وأوسع لك)، لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبت؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال

(١) ينظر الكتاب: ٢٧٣/١-٢٩٦.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

له: انتة"<sup>(١)</sup>.

ويذكر سيبويه من ذلك القول: انتة يا فلان أمرًا قاصدًا، أي: وأت أمرًا، وكذلك القول: ألا رجل إما زيدًا وإما عمرًا، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدًا أو عمرًا.

ويدخل تحت هذا القسم باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، ذلك من مثل: أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهم فزائدًا، ويجعل منه المنادى، حيث حذف الفعل لكثرة استعمالهم له في الكلام، وصار: (يا) بدلًا من الفعل.

ومنه قول العرب: من أنت زيدًا؟، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدًا، ومنه: أما أنت منطلقًا انطلقت معك، وأما زيد ذاهبًا ذهب معك، أي: إذ صرت منطلقًا.

ومثل ذلك قولهم: إما لا، فكأنه يقول: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، ومنه: مرحبًا، وأهلاً، وإن تأتني فأهل الليل والنهار، أي: أدركت ذلك فأصبت.

لا جدال في أن المحذوف يضيف جهةً دلاليةً على المذكور في النطق، حيث يبين مدى أهميته في الحديث، ولذلك فإنه يعلل للحذف في كل ما سبق بأنه لكثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال إنما هي دالة على أهمية القول في الكلام، ومدى حاجة المتحدثين إليه.

وتتضح الأهمية في المغزي به والمحذر منه، والموقف النفسي والانفعالي لحالي الإغراء والتحذير.

كما تتضح الأهمية لدى المتحدث، وبيان أهمية المذكور لدى المستمع، ففي سائر الأمثلة تتضح مدى أهمية الإدخال فيما هو خير لهؤلاء.

ولو استعرضنا فكرة إضفاء الأهمية على المذكور على سائر الأمثلة لتضح في يسر.

(١) الكتاب: ١-٢٨٣.



وأنوه إلى أن الحذف في باب التخصيص، والنعت المقطوع إلى النصب، والمصادر التي نابت مناب فعلها، إلى غير ذلك<sup>(١)</sup>؛ إنما هو من قبيل الحذف الملائم للمقام أو الحال أو الموقف، حيث تحذف لوضوح مدلول المحذوف في التخصيص من موقف الحديث والمتحدث، وفي النعت لوضوح المعنى من السياق العام المتناقل بين النعت المنصوب ومدلول ما سبقه من جملة فيها الترحم أو التعظيم أو الإشفاق أو غير ذلك من الدلالات.

وتحذف في المصادر لدلالة الموقف الذي يستلزم السرعة في تنفيذ الأمر أو غيره، وأكرر القول: إن قضية الحذف لا تكون فيما سبق، وإنما تتجاوز ذلك إلى كثير من الأبواب النحوية، وتحتاج إلى دراسة مفصلة من خلال المنهج الوصفي.

ومن لطيف دلالة الحذف ما يذكره عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنْهُمْ حُشْبٌ مِّنْ سُنْدَةٍ يَّحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ فَنُفِهُوا أَنَّهُمْ وَاللَّهُ بَلِيغٌ عَلِيمٌ﴾ (المنافقون: ٤).

حيث يتعلق: (على) بمحذوف تقديره: (واقعة)، وهذا الحذف من أسباب الفصاحة في هذا الموضوع.

والفصاحة هنا معنوية - كما يرى عبد القاهر - ولم يكن حرف الجر متعلقاً بـ (صيحة)، يذكر عبد القاهر: "ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون: (عليهم) متعلقاً بنفس الصيحة، ويكون حاله معها كحالها إذا قلت: صحت عليه، لأخرجته عن أن يكون كلاماً، فضلاً عن أن يكون فصيحاً"<sup>(٢)</sup>.

ويجب أن يتلاءم تقدير المحذوف بمراعاة المعنى الكلي للسياق، ولا نتجاوز ما أكدنا عليه في هذا المبحث من أن المحذوف يعطي جهة دلالية للكلمة المذكورة المتعلقة بالمحذوف.

(١) يرجع إلى: الجملة العربية: ٢٠٤-٢٠٧.

(٢) دلائل الإعجاز: ٤٠٤، ت: شاکر، والكلام نفسه في البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢٠٣.

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (النساء: ١٧١)، يقدر محذوف بعد القول له علاقة بكلمة: (ثلاثة)، فهو يعطي جهة دلالية من جهاتها الدلالية، فإن قدر: (ثلاثة) خبراً لمبتدأ محذوف، كان ذلك إقراراً بوجود آلهة -أعوذ بالله من ذلك- حيث يقع النفي على الخبر بالنسبة لثبوته للمبتدأ، ولا ينفي المبتدأ، فإذا قلت: ليس الجو معتدلاً، فإنني أنفي الاعتدال، ولا أنفي الجو.

لذلك وجب تقدير محذوف ملائم، وتقدير الموضع الإعرابي الذي يكون عليه اللفظ المذكور، ويكون ذلك بتقدير أن: (ثلاثة) صفة لمبتدأ محذوف ذي خبر محذوف، ويكون التقدير: ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة، وينفي تقدير إلهين اثنين الذي لا ينفية هذا التقدير قوله تعالى: ﴿ أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (النساء: ١٧١)<sup>(١)</sup>.

وقد يكون الذكر واجباً للألفاظ للقوانين التركيبية العامة، إلا أن المعنى أو السياق الدلالي العام للتركيب يتطلب الحذف.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاحَ إِلَى سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (آل عمران: ٩٧).

فإذا ثبت أن: (من) بدل بعض من كل، وجب أن يكون في الكلام ضمير يعود إلى الناس؛ كأنه يقول: من استطاع منهم، وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام<sup>(٢)</sup>، وحسنه ههنا -كما يذكر السهيلي- أمور، منها:

(١) يرجع إلى: دلائل الإعجاز: ٣٧٩ وما بعدها ت: شاكراً، وهو بذاته موجود في البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٣٠٦ وما بعدها، وفي الحذف قضايا أخرى في دلائل الإعجاز: ١٤٦ - ١٧٢، ت: شاكراً، وفي البرهان: ٣ - ١٣٨، ١٣٧.

(٢) نتائج الفكر: ٣١١.

- أن: (من) واقعةً على مَنْ يعقلُ كالاسم الأول، ولو كانت أعمَّ لقبح حذفِ الضمير العائد، مثال ذلك أنك لو قلت: رأيت إختك مَنْ ذهب إلى السوق، تريد: من ذهب منهم، لكان قبيحًا، لأن الذهابَ إلى السوق أعمُّ من الأخوة، وكذلك لو قلت: البس الثيابَ ما حسنَ وكمل، تريد: ما حسن منها، ولم تذكر الضمير، لكان أبعَدَ في الجواز، لأن لفظ: (ما) أعمُّ من لفظ الثياب، وكذلك الحسن والكامل، وحق بدل البعض من أن يكونَ أخصَّ من المبدل منه، فإن كان أعمَّ وأضفته إلى ضمير، أو قيدته بضمير يعود إلى الأول، ارتفع العمومُ وبقي الخصوص.

- ومما حسنَ حذفَ الضميرِ في هذه الآيةِ أيضًا مع ما تقدم طولُ الكلام بالصلة والموصول<sup>(١)</sup>.

#### حذف الحرف والتغير الشكلي لما بعده:

إذا حُذِفَ الحرفُ -وهو أصلي- فإن ما بعده يتأثر -غالبًا- في نطقه بين التغير الإعرابي والتحول إلى البناء، ويبدو ذلك في النماذج التركيبية الآتية:  
أولاً: في التغير الإعرابي:

- إذا حذف حرف الجرِّ فإن ما بعده يتحول من موقع الجرِّ إلى موقع النصب، مثل ذلك<sup>(٢)</sup>:
- دخلتُ الدارَ، أي: في الدار.
  - سقيتُ الظمآنَ ماءً، أي: بماءٍ.
  - رويت الأرضَ الماءَ، أي: بالماءِ.
  - أمرتُك الخيرَ، أي: بالخيرِ.

(١) نتائج الفكر، ٣١١.

(٢) ينظر في ذلك: نزع الخافض، ٢١ وما بعدها.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

• أستغفر الله ذنبًا، أي: من ذنبٍ.

وقد يكونُ منه: دعوتُ الله أن يغفرَ لي، أي: من الله، سميتُهُ محمودًا، أي: بمحمودٍ.

## ثانيًا: في التغير من الإعراب إلى البناء المركب:

قد يحذفُ الحرفُ بأنواعه بين اسمين متضامنين في الأداء المعنوي الواحد؛ إذ إن أحدهما لا يؤدي المعنى المقصودَ بمفرده إلا بتضامنه مع الآخر، فيركبُ الاسمان تركيبًا لفظيًا، ويصبحان بمثابة الاسم الواحد الذي لا يتجزأ؛ لذا فإنهما يبينان على فتح الجزأين، من ذلك:

أ- حذف الحرف بين الحالين المؤديتين معنى واحدًا، فيصيران ما يسمى بالحال المركبة، ويبينان على فتح الجزأين. نحو: أنت جاري بيت بيت، وأصله: بيتًا لبيت، أي: ملاصقًا، لقيته كفة كفة، وأصله: كفة لكفة، أو: كفة كفة، أو: كفة عن كفة، أي: مواجهةً، ومنه قول الشاعر:

يساقطُ عنه روقه ضارباتها سقاط شرار القين أخول أخولاً

وأصله: أخول فأخول، أي: شيئًا فشيئًا، أو: متهاديًا...<sup>(١)</sup>.

حذف الحرف بين الطرفين المرتبطين به مكونين دلالةً واحدةً مقصودةً، فيصيران بمثابة الكلمة الواحدة الدالة على معنى واحدٍ، فيبينان على فتح الجزأين، لأنهما يصيران بمثابة الاسم الواحد.

من ذلك: زارني صباح مساءً، أصله: صباحًا ومساءً، أو: صباحًا ذات مساءً، صباحًا لمساءً. أي: دائمًا.

ومنه قولُ عبید بن الأبرص:

(١) للمزيد من ذلك يرجع إلى كتاب النحو العربي ٣-٧٧ وما بعدها.



نحْمِي حَقِيقَتَا وَبَعْضُ الْـ قَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنًا

وأصله: بين كذا، وبين كذا، ومنه: يومَ يومٍ، أولَ أولٍ.

ب- حذف حرف العطف مما بين العددين المتواليين المكونين عددًا واحدًا معدودًا به اجتماعيًا، فيصيران اسمًا واحدًا يبنى على فتح الجزأين بسبب حذف حرف العطف بينهما، نحو: ثلاثة عشر، وتسع عشرة، وما بينهما، عدا الجزء الأول من اثني عشر، فإنه يعربُ إعرابَ المثني، وقد حرصت العربية على ذلك.

### في حذف الموصوف والصفة:

يؤتى بالصفة لتحدد موصوفها، فهي من سبيل تقييد الكلمة، وتحديدها، وتقييد جانب منها، يساعد على تحديد المقصود منها، ولا يوصف إلا الأسماء، أما الحروف فإنها لا توصف، والأفعال لا يوصف منها إلا الجانب الاسمي الذي تتضمنه، وما يوصف وما يوصف به له أقسام، تعود إلى صحة نعته أو النعت به.

وفكرة الحذف في التركيبي النعتي تحتاج إلى تدبر؛ لأن كلاً من جزأيه له قيمته وأصالته في الجملة والسياق، فالمنعوت أساس من العناصر اللفظية المكونة للجملة، سواء أكان أحد ركنيها، أم كان مستدعى من أحدهما لبيان جوانب دلالية به.

أما النعت فإنه يؤتى به لتحديد منعوته، فاستدعاؤه مقصود من المتحدث، ولازم لتدقيق كلمة أتى بها، وأرادها، فإن أجاز حذفه فإنه ليس به مدعاة للإتيان به من بدء التركيبي، وبناء الجملة التي يريدتها؛ لذلك فإن حذف النعت لا يعقل، لكنه قد يحذف النعت إن علم من السياق، أو ضرورة إكمال المعنى، من نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: ٧٩)، فيقدر: كل سفينة صالحة، والدليل أنه قد أعيبت سفينة المسكين حتى لا يأخذها الملك.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وعندما يكونُ المنعوتُ صالحًا لكلِّ، والمرادُ به جزءٌ أو خاصَّةٌ فإنه لا بد من تقديرِ نعتٍ حتى يخصصَ المنعوتُ.

ومنه قولُ المرقش الأكبر:

ورب أسيلة الخدين بكرٍ مهفهفة لها فرعٌ وجيدٌ<sup>(١)</sup>

فكثير من عوالم المخلوقات لها فرعٌ وجيد، أي: شعر وعنق، ولكنه أراد أن يخصَّصَ فرع البكر وجيدها هنا، فكان لا بد من تقديرِ نعتٍ لكل منهما، كأن يكون الكلامُ: لها فرع فاحم وجيد طويل.

وحذفُ المنعوتِ أقربُ منالًا وقبولًا من حذفِ النعتِ، لأنه يكونُ متضمَّنًا في النعتِ، إن ظاهرًا وإن مقدَّرًا؛ ولأن السياق يدلُّ عليه، وينبئُ به، والصفة تتضامنُ في توضيحه.

لذلك فقد يذكرُ حذفُ المنعوتِ في المواضع الآتية<sup>(٢)</sup> في إيجاز -:

- أ- إذا ذكر سابقًا بلفظه على الصفة، نحو: اسقني ماءً ولو باردًا، أي: ولوماءً باردًا.
  - ب- إذا كان المنعوتُ بعضَ اسمٍ تقدَّم عليه، وقد ذكر النعتُ بعده، نحو: منا ظعن ومنا أقام، أي: منا إنسان ظعن، ومنا إنسان أقام، وهو كثيرٌ في اللغة.
  - ج- إذا كانت الصفةُ خاصَّةً بالمنعوتِ، نحو: أعجبت بكاتبٍ، أي: برجلٍ كاتبٍ، فالكتابةُ يختصُّ بها العقلاءُ، ومنه: أعجبت برجلٍ راكبٍ صاهلاً، أي: فرسًا صاهلاً.
- فإذا لم تكن الصفةُ خاصَّةً فإنه لا يجوزُ حذفُ الموصوفِ.

وأنبه إلى أن اللغةَ العربيةَ في ميلها إلى الإيجازِ والاختصارِ في التعبيرِ باللفظِ مع

(١) يرجع إلى: الصبان على الأشموني ٣-٧١/ ارتشاف الضرب ٢-٦٠٠/ شرح التصريح ٢-١١٩.

(٢) يرجع إلى: النحو العربي ٥-٨١.



وضوح المعنى والجانب الدلالي لجأت إلى سبلٍ لفظيةٍ أو صرفيةٍ لتحقيق هذا الهدف اللغوي، ذلك بإيجاد صيغٍ تحقق ذلك، من نحو: الأسماء المصغرة، والصفات المشتقة، واستعمال الصفة استعمال الأسماء التي توصف بها، ومنه: الأبطح: (المكان الفسيح)، الأبرق: (للمكان الذي فيه حجارة سودّ وبيض)، الأجزع: (للمكان المستوي)، الأدهم: (للقيد الأسود).

وفي كثير من التعبيرات والجملي يُكفَى بالصفة عن موصوفها لذكر قرينة تدل عليه، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَالُ آوِيَهُ مَعَهُ وَالظَّيْرُ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَبْلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سبأ: ١٠-١١)، أي: دروعًا سابغات، إذ دلّ الحديد على الدروع؛ لأنها مصاحبة له، إذ هي مصنوعة منه.

وقد يكون في القضية تفصيل وتوسيع عما ذكر.

### ما تضمن صاحبه أو قرينه في التركيبي

إذا أمعنا النظر في البناء اللغوي فإننا نجد أن هناك ألفاظًا يحكم بها على سابقها؛ ولذلك فإنها تتضمنه وتحتويه وتتطوي عليه معنى ودلالة، هذان -المحكوم عليه والمحكوم به- يمكن أن يكونا جملة اسمية؛ لكن إرادة استخدامهما في الكلام قد يكون مقصودًا بهما محكوم به ومحكوم عليه، أولًا، فالأول الجملة الاسمية، والآخر قد يبين جانبًا في المحكوم عليه يتصف به اتصافًا دائمًا سواء أكان الدوام حقيقة أم مجازًا، أو لا، فالأول النعت أو الصفة، والآخر قد يكون ما سبق في النعت لكنه مرتبط بحدث ما أو هيئة ما، أو لا، فالأول الحال، والآخر هو نوع من التمييز، سواء أكان تمييزًا للمميز أو لملابيه، نحو: كرم زيد أبا، فقد يقدر: زيد أب، أي: هو الأب، وقد يكون: كرم أبو زيد أبا. فأبو زيد يكون هو المميز في التقدير الثاني.

الفكرة تحتاج إلى تفسير وتفصيل وربطٍ أوسع مما هو مذكور من خلال دراسات

الباحثين.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

## في المصاحبات اللغوية

يجب أن يُنظرَ إلى مصطلح المصاحبة نظرةً أوسع وأشمل مما يدور دراسته في الأبحاث اللغوية العربية، حيث إنه يوجه الذهن إلى وجود كلمتين متصاحبتين في الجملة، أي: متراكبتين لأداء دلالة مقصودة من تصاحبهما، إما أن تكون حقيقية ملموسة يقبلها العقل والعرف اللغوي، وإما أن تكون مجازيةً مصطلحًا عليها بين أبناء المجتمع، لذلك فإن هذه المصاحبات تختلف دلالاتها من لغةٍ إلى أخرى<sup>(١)</sup>، والمصطلحان لا احتمالان -غالبًا- الترجمة دلاليًا ترجمةً حرفيةً بين اللغات.

لكنني أرى أن المصاحبات اللغوية أنواعٌ تختلف باختلاف الجوانب المتنوعة في اللغة، فقد تكون: بنيويةً: جمليّة، وغير جمليّة، وقد تكون دلاليّة مزدوجة الدلالة، أو موحدةً أو مفردة الدلالة، وكلُّ منهما يعطي تركيبًا إفراديًا دالًّا على حقيقة واحدة، وقد تكون اجتماعيةً: مجازيةً أو غير مجازية، اعتاد عليها المجتمع، وأصبحت بمثابة المصطلحات، وقد تكون غير ذلك.

وأوجه النظر إلى دراسة المفارقات اللغوية في اللسان العربي: بنيتها، وبنية مفرداتها، وموقعيتها، والمجموع الدلالي لها، وكيف تتفاعل الدالتان المتفارقتان لتنتج هذه النتيجة الدلالية، والمؤثر اللفظي الحقيقي في الوصول إلى هذه المفارقات، ويُعلم أن المفارقات اللغوية لفظيةً ودلاليةً، وبيان كيفية التواءم بينهما.

## في المقاييس اللغوية

من الأمور التي تقدّر في الاختبارات والمقاييس اللغوية ما ذكره بدر الدين بن عبد الله الزركشي تحت عنوان: "في ذكر الأمور التي تُعين على المعنى عند الإشكال"<sup>(٢)</sup>. وأجملها في نقاطٍ من خلال العنوانات الجانبية التي ذكرها، وهي: ردُّ الكلمة لضعدها، ردُّها إلى نظيرها، وما يتصل بها من خبرٍ أو شرطٍ أو إيضاحٍ في معنى آخر، دلالة السياق، ملاحظة النقل عن

(١) يرجع إلى: علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٢-١٩٩، وما بعدها.



المعنى الأصلي، وفيه مفهوم اتساع المعنى للكلمة الواحدة من خلال الاستخدام اللغوي وتناقله، ثم معرفة النزول وأسبابه ويمكن فهمه إلى سياق الموقف والحال والمناسبة، كما أنه قد يترجم إلى معياري المعلوماتية والمقبولية، ثم السلامة من التدافع، أي: من تنافر المعنى وتناقضه في جانب دلالي ما مع آخر، أو يعني توافقه مع معاني أخرى في النص، فلا يحدث بينه وبين أحدها تعارضٌ معنوي ما.

ويمكن أن نُضيفَ إلى ما سبق ما ذكره الزركشي تحت عنوان: "قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين في موضع، ويعين في موضع آخر"<sup>(١)</sup>، وهذا يدلُّ على وجوب دراسة النص كلاً متكاملًا، وربط أوله بأوسطه وآخره، وردَّ آخره إلى ما سبقه إلى أوله.

### الإيجاز في اللغة

بين الحذف والإيجاز بكل وسائله وطرائقه في اللغة العربية التقاء، مؤداه الأداء الدلالي بصورة تركيبية تعبيرية قليلة الألفاظ متسعة المعاني والدلالات، وقد عرض لذلك كثير من اللغويين في كلِّ العصور اللغوية، وعلى اختلاف مدارسها، وقد بدا ذلك في دراستهم لبعض الأبواب النحوية، ومنها باب العطف، والغرض منه: "اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول، فإذا قلت: قام زيد وعمرو؛ فأصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه..."<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون الحذف لغير الإيجاز، وإنما لإبهام الغرض الدلالي، وعدم الإفصاح عن المقصود منه إرادةً للتغطية لسبب ما، وقد شجعت طالبًا على البحث في قضية الحذف في شعر ابن الفارض أملاً أن ينتهي إلى ما هو قريب من هذه الفكرة.

(١) البرهان في علوم القرآن ٢-١٩٩، وما بعدها.

(٢) شرح ابن يعيش ٣-٧٥.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وأشيرُ في هذه الصفحاتِ إلى شيءٍ من ذلك، يكونُ موجَّهًا لأنظارِ الباحثين للبحثِ الجادِ في هذا الاتجاهِ، ولست في مجالِ حصرٍ، أو في قصدِ جمعٍ، وإنما هي أفكارٌ طارئةٌ تحتاجُ إلى استقصاءٍ.

## الحضور سبيل إلى الإيجاز اللغوي:

اتخذت اللغة العربية من منظورِ الحضورِ سبيلًا إلى الاختزالِ والإيجازِ في تشعبِ الاستخدامِ اللغوي والتعبيري، حيثُ نجد:

- أن الحضورَ مع ضميرِ التكلمِ يعني عن أربعةِ ضمائرٍ من ستة، حيثُ يعبرُ بـ(أنا) عن المفردِ مذكرا ومؤنثا، وبـ(نحن) عن المثلى والجمعِ بنوعيهما، والأولُ كان يحتاجُ إلى ضميرين، والمجموعةُ الثانيةُ كانت تحتاجُ إلى أربعة. فأغنى الحضورُ بالضميرين عن الستةِ اللازمة، فكان سمةً فارقةً بين الجنسين في المجموعةِ الأولى، وبين الجنسين وبين المثلى والجمعِ في المجموعةِ الثانية، لذلك عددنا الحضورَ من المورفيماتِ الصرفية.
- تنوينُ العوضِ في: (إذُ): (إذُ) اسمُ زمانٍ مبنيٌّ على السكونِ ملازمٌ للإضافةِ إلى جملةٍ، حالٌ إضافةِ اسمِ زمانٍ مُبهمٍ إليه فإن الجملةَ المضافَ إليها تحذفُ؛ لدلالةِ ما سبقَ عليها، ويعوضُ عن هذا الحذفِ بالكسرِ المنونِ، ذلك مثلُ: حينئذٍ - ساعتئذٍ - وقتئذٍ.

وهذا من قبيلِ الإيجازِ والاختزالِ وعدمِ التكريرِ، مادامَ غيرَ ملبسٍ للمعنى؛ فأتخذُ التنوينُ عوضًا عن المكررِ المحذوفِ سبيلًا إلى الاختزالِ والإيجازِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تُنظُرُونَ﴾ (الواقعة: ٨٣ - ٨٤)، أي: وأنتم حينئذٍ بلغتِ الحلقومِ تنظرون، فحذفتِ الجملةَ المضافةً، وعوضَ عنها بالتنوينِ بالكسرِ.

ومنه: سأزورك اليومَ وقتئذٍ نحلُّ الواجبِ، بعد قليلٍ نشربُ الشاي حينئذٍ أحكي لك ما حدث.



## من إيجاز اللغة دلاليًا باستخدام البنية:

تستخدم اللغة العربية التصرف في البنية بقسميها في الإيجاز والاختزال، ونوجه الأنظار إلى أمثلة، من ذلك:

- التصغير: وهو اختصار كلمتين في كلمة واحدة عن طريق التصرف في البنية بقواعد مطردة، وهي قوانين التصغير الصرفية، نحو: رَجِيل: رجل صغير، شَوِيرَع: شارع صغير، مصيبيح: مصباح صغير، مع عدم إغفال الأغراض الدلالية والبلاغية للتصغير.
- الصفات المشتقة: وهي عبارة عن أسماء، كلُّ اسمٍ في صيغته الخاصة يدلُّ على ذاتٍ وصفةٍ خاصةٍ بالصيغة، أو تدلُّ على علاقتهٍ بحدثٍ ما بشكلٍ خاص، فاسم الفاعل: (قارئ) تدلُّ على إنسان قرأ أو يقرأ.

أما: (مفهوم) فهو اسمٌ مفعول، تدل صيغته على شيءٍ ما قد فهم أو يفهم.

واللغة العربية في مبانيها تميلُ إلى الإيجاز والاختصار المحكومين إحكامًا دقيقًا لأداء الدلالة المقصودة دون إلباس أو التباس، وهذه تحتاج إلى إعمال فكر، وجدة بحث.

- أن يصطحب المنعوت ما يعنيه: كأن يصحبه ما يُصنع منه، أو ما يتفرع عنه، أو غير ذلك من القرائن الدالة على الموصوف.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَنجَالُ أَوِي مَعَهُ وَالظَّيْرُ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَمَلَ سِدْعَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سبأ: ١٠-١١)، أي: دروعًا سابغات، ومنه: ركب الفارس، أي: الرجلُ الفارس.

ومن الإيجاز والاختزال في الجملة العربية كل ما يذكر من قضايا الحذف في الأبواب النحوية المختلفة، من: المبتدأ، الخبر، المفعول به، العامل.

ويشترط فيها جميعًا عدم الإلباس لوجود دليل على المحذوف لفظي أو مقامي وحالي،

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ومن طرق الاختزال أنه قد يُسند الفعلُ إلى غير فاعله، أو يقع على مفعولٍ غير مفعوله، وإنما إلى ما يشمله ويتضمنه، ويكونُ جزءًا منه، نحو: رَعَفَ فلانٌ، أي: خرج الدم من أنفه، غلت القدرُ، وإنما يغلي ماؤها، وكلٌّ من: (فلان) و: (القدر) يتضمن الفاعلَ المعنوي الحقيقي.

قد يكونُ مثل تلك التراكيبِ لعرفِ اجتماعي في إرادةِ الحذفِ إيجازًا واختصارًا واختزالًا.

وليس هذا الحذفُ مطردًا؛ وإنما يكونُ في متلازمين، يشتملُ أحدهما على الآخر، فينوبُ الكلُّ عن الجزءِ فاعلاً أو غيره، وهو ما يكونُ نوعًا من أنواعِ المجازِ المرسلِ، فالفاعل مجازي، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ (يوسف: ٨٢)، أي: أهل القرية فالمفعول مجازي، وتقول: فُتِحَتِ الحجرةُ، أي: بابُ الحجرة، نائبُ الفاعل مجازي.

## ومن قوانين التركيب

- قوانين كل من: الإدغام، الوقف، الروابط وسمات كل منها، الضمائر، الأسماء الموصولة، حروف الصلة، أسماء الإشارة، الحروف ذات المعاني والوظائف النحوية، أو عديمة الوظيفة النحوية: (غير المؤثرة إعرابياً)، وسمات كل حرف.
- قوانين التعيين: التعريف والتكبير، وقوانين الجنس: التذكير والتأنيث، والعدد، والإعراب ودلالاته التركيبية. وكلٌّ من هذه القوانين يحتاجُ إلى أبحاثٍ علمية.
- يكونُ النصبُ عن تمام الاسم، أو تمام الجملة، هذا غيرُ النصبِ مع النواسخ، وتتمام الاسم يكونُ بالتثوين، أو نون التثنية، أو نون جمع المذكر السالم، أو حرف العطف، أو الألف واللام، أو الإضافة غير القابلة للإضافة.

تقول: هذا كاسي خالد ثوبًا.

➤ إنه مُعَلِّمٌ على محمدًا بريئًا.

➤ هو مُرِيٌّ محمودِ الدرسِ سهلًا... إلخ.



➤ أما تمامُ الجملة فيكون بذكرِ ركنيها.

- حروف الاستفهام، ودخولها على جملة تامة.
- أما أسماء الاستفهام فإنها تدخلُ على اسمٍ أو فعلٍ؛ ليحل محلّه في الجواب ما هو مسؤولٌ عنه.
- (رُبَّ): حرفٌ جرٌ شبيهٌ بالزائد، لا يدخلُ إلا على نكرةٍ؛ ذلك: "لأنها تدخلُ على واحدٍ يدلُّ على أكثرَ منه، ولأنها نظيرةُ: (كم)، إذ كانت: (كم) للتكثيرِ و: (رب) للتقليل، والتقليل والتكثير لا يتصوران في المعارف..."<sup>(١)</sup>.
- كما تلزم (رُبَّ) الصفة؛ لأن الموصوفَ النكرةُ أبلغُ في التقليلِ من غيرِ الموصوفِ؛ كما أن الصفةَ تكونُ كالعوضِ من حذفِ العاملِ<sup>(٢)</sup>.

### ملحوظة في توسيع الجملة

إن ارتباط الكلمات في النص من خلال الجملة يتأتى إما من طريق تصاعدي أو من طريق تنازلي، فالمبتدأ يتطلب خبرًا، والفعل يتطلب فاعلاً ومفعولاً، فإذا أكملت الجملة ووسّعت بوحدات أخرى فإنها يجب أن ترتبط سياقياً أو لفظياً بوحدة سابقة عليها، أو بمجموع ما سبقها، فالظروف ترتبط سياقياً بما سبقها، أما الحال فإنها ترتبط لفظياً لتضمنها ما يعود على ما سبقها، وهو الضمير، أو بالرابط: (الواو)، أو بمجموعهما معاً، وكذلك سائرُ المكملات والموسعات.

وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن الجملة التامة الكاملة إنما هي ركنان لا غير، وما توسع به من موسعاتٍ أو مكملاتٍ لفظيةٍ ومعنويةٍ لأداءٍ مقصودٍ دلاليٍ إنما هي تنتمي إلى أحدِ الركنين، أو

(١) شرح ابن يعيش ٢٧-٨.

(٢) السابق ٢٨-٨.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

تتنمي إلى ما ينتمي إليه، وهذا هو التعالق والتشابك والتماسك في الجملة، وهي ذات ركنين فقط.

## لزوم ما يُسمى بالفضلة لتمام الجملة وإفادتها معنى

قد لا تتم الجملة بذكر ركنيها مجردين، وإنما يلزم لها من تتميم أو تكميل؛ كي يتم أي ركنٍ منهما، وأشير إلى شيءٍ من ذلك، إلى جانب ما قد يتناثر في كتاب: "النحو العربي" من هذه الفكرة، من نحو: قد تكون الحال غير فضلة، يكون المفعول به أساسًا لتمام الجملة الفعلية في كثيرٍ من التراكييب، وأساس المستثنى في تمام الجملة في بعض التراكييب... إلخ.

وما أودُّ أن أشير إليه ما يأتي:

- لزوم الصفة أو غيرها من محددات الكلمة إذا كان المبتدأ والخبر من لفظٍ واحدٍ.

نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ١٦٣)، تلمس أن الخبر إنما ذكر لإبراز صفته، فالمقصود بذكر الألوهمية في هذا السياق هو إبراز الوجدانية لا غير، فكانت صفة الخبر هي المقصودة بالإخبار، أو بالخبر؛ ومنه لزوم البدلية أو عطف البيان المبتدأ والخبر في بعض السياقات، أن يُحدِّث عن لقبٍ مشتركٍ في غير زمانه، أو ما هو من قبيل ذلك، إذا قلت: الخليفة حاكم عادل، لا يُعرف الآن من المقصود بالخليفة، فلا يوجد خليفة الآن، وكانوا كثيرًا في العصر الذي وجدوا فيه، فلا بد من ذكر البدل أو عطف البيان؛ ليقال: الخليفة عمر حاكم عادل، فيتضح المعنى، ويفيد باكتمال الركن الأول دلاليًا ولفظيًا.

ومنه لزوم ذكر فضلة ما، مهما كان نوعها، لإبراز المعنى المقصود؛ حال عدم إفادة ذكر الركنين الأساسيين معنى، أي معنى مفهوم، من ذلك أن تقول: كتب الكاتب، سمع المستمع، أجاب المجيب... إلخ.

أنت ترى أن مثل هذين الركنين للجملة الفعلية المذكورة لا يفيدان معنى، وإنما يعقبهما



تساؤلات في المقصود بأيّ منهما؛ لذا كان لابدّ من ذكرِ فضلةٍ توضحُ أيّاهما، وتكمله، وتحول العلاقة المعنوية بينهما إلى علاقة مفيدة معني. كأن يُقال: كتب الكاتب درسه، كتب الكاتب المقصود، كتب الكاتب حسناً خطه، كتابةً مضبوطةً، سمع المستمعُ في إنصات، كلّ ما قيل، أجب المجيبُ جيّدًا، إجابةً كاملةً، في وعي وفهم.

المهمُّ أن يفيدَ الركنانِ معًا معنى مفيدًا؛ وإلاّ دُكرَ معهما ما يفيدُ هذا المعنى.

وقد يفهم من العلاقة بين الركنين المتشابهين معنى مجازيًا يترك في استنتاجه للسياق وحالة المتلقي، فعندما يقال: أنت أنت، يفهم من هذه الجملة التامة لفظًا، والمفترض فيها أنها تامة معني، أن يكونَ العلاقة بين ركنيهما متممًا بمقدرٍ مستنتج، تقديره: في صفاتك المحمودة، في صفاتك المذمومة، في إنقائك الشيء.

فلا بد من إفادة معني، وأرجو أن ينتبه الباحثون في اللغة إلى ما يكمل هذه الفكرة.

تصدرُ العناصر اللفظية المحددة للأساليب ذات المعاني الخاصة:

في اللغة العربية أساليب ذات معانٍ كلية خاصة بها، من نحو: الاستفهام والشرط والتعجب والنداء والندبة والمدح والذم.

وهذه الأساليب تُبنى بكيفية تركيبية خاصة، حيث تبدو بينها سمات عامة مشتركة، وأخرى فارقة، فأما العامة فتكمنُ في:

- أن لكل منها ألفاظًا خاصة به.

- أن العنصر المؤثر الفارق المؤدي المعنى المقصود يكون له الصدارة، حيث لا يفهم دلالة الأسلوب إلا من خلال تصدر هذه الألفاظ.

- فأما الفارقة فإنها كامنة في كل أسلوب يختص بها، وهذه الفكرة تحتاج إلى أبحاث علمية. لكن ما أوجه النظر إليه هو أن كثيرًا من هذه العناصر اللفظية تشترك بين هذه الأساليب



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

مكونة إياها؛ وموجهة دلالتها؛ وبين أدائها دلالةً أخرى لا تكون عليها في هذه الأساليب، من ذلك:

- (مَنْ): استفهامية يكون لها الصدارة، وتحتاج إلى جوابٍ فيه إحلال، لكنها قد تكون شرطيةً فتربط بين جملتين، وإن كان لها الصدارة كذلك.
- أما إذا كانت موصولةً فإنها تكون في وسط الكلام غالبًا، فإذا كانت مصدريةً فإن خصائص التركيب توجه تحديد دلالتها.
- ومثل ذلك يكون مع كثيرٍ من أدوات الاستفهام والشرط والنداء وما يخرج إليه، والتعجب، والمدح والذم... إلخ.
- فسماتُ التركيب ذات المعاني الخاصة تحتاج إلى دراساتٍ تبحث أوجه الالتقاء والافتراق والسمات التركيبية الخاصة بكل معنى... إلخ.

هل يجوز أن يكون الاستقبال في جملة الصلة أو الصفة أو الإضافة؟

يبدو أن ذلك جائزٌ في جملة الصلة، ولتقرأ متفحصًا وتمعنًا ما يأتي لتستنتج ما يؤيد ذلك:

- ﴿وَبِلِّ اللِّمَطْفِيفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (المطففين: ١ - ٢).
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٣٤).
- ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (المؤمنون: ١١).
- ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْزِلُونَ عَلَيْكُمْ رِجْسًا مِّن سَمَاءٍ مَّعْنَى هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ (الإسراء: ٥١).
- ﴿وَالَّذِي يُبَيِّنُ ثَمَرَ بَيْحِينَ﴾ (الشعراء: ٨١).
- ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنكُم فَيَذُوهَا فَوَقَّابًا تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا﴾ (النساء: ١٦).



- ﴿ وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا ﴾ (البقرة: ١٩٠).
- ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يُخِرُوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ (الفرقان: ٧٣).

وهناك مواضع أخرى كثيرة تحمل مثل هذا النحو من التبدليل على الفكرة.

أما جملة الصفة فهي كجملة الخبر، وجملة الحال مثلها؛ يجوز فيها الاستقبال الزمني.

فكلٌ منها معنى في صاحبها، فإن كان تاماً يفيد تمام معنى فهو الخبر مرفوعاً، وإن كان يصف جانباً يستغرقه أو يستغرق جزءاً منه أو شيئاً ينتمي إليه فهو نعتٌ وصفةٌ تابع، وإن كان مبيئاً لهيئة صاحبه أثناء حدثٍ ما له علاقةٌ به بعد تمام ركني الجملة فهو حالٌ منصوبة. ولنتأمل:

- ﴿ لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَسَتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمُ إِلَهِي جَمِيعًا ﴾ (النساء: ١٥٢).
- ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ (غافر: ٦٠).
- ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (الصافات: ٩٩).
- ﴿ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (الشعراء: ٦٢).
- ﴿ قِيلَ يَنْتُوْحُ أَهْبَطْ وَسَلِّمْ مِّنَّا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَّمٌ سَمِعَتْهُمِ ثُمَّ يَمْسُهُمُ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (هود: ٤٨).

من أوجه إعراب: (أمم) العطف على فاعل: (اهبط)، وهو الضمير المستتر فيه، وجاز

ذلك للفصل. وهو مردود؛ لكن هذا التقدير من الإعراب يجعل جملة: (سمنتهم) صفةً لأمم في محل رفع، وهي مصدرٌ بالسين.

- ﴿ فَكَانَ عَقِبَهُمَا أَنهَمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ (الحشر: ١٧).

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ رَبِّكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (الزمر: ٧٣).
- ﴿ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فليئسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (النحل: ٢٩).

ومما ذكر في كتب النحويين:

- "قالبدل هو المختار على ما سيذكر بعد"<sup>(١)</sup>.
- "والتي بمعنى إلا هي الأدوات التي سيذكرها"<sup>(٢)</sup>.

## الاستثناء جملة

الاستثناء مخرج لحكم عن حكم سابق على أداة الاستثناء، والإخراج يعني هنا النقيض، نفيًا أو إثباتًا، فإذا قلت: (حضر الطلاب إلا طالبًا) فإنك قد أخرجت حكم الطالب من حكم الطلاب، أو مخالفة ما بعد أداة الاستثناء لما قبلها.

والحكم يعني الإسناد، والإسناد جملة؛ ولذلك فإنني أرى أن المستثنى يجب أن يكون جملة؛ مع ملاحظة أن النحويين لم يقولوا بشيء من ذلك؛ إلا ما ذكره قليلهم على استحياء من أن المستثنى قد يكون جملة.

والدليل على ذلك:

- ١- أن قواعد الجملة إعرابيا تنطبق على جميع المستثنيات في الأساليب الاستثنائية المختلفة.
- حضر الطلاب إلا طالبًا أي: (أستثنى طالبًا)، والإيجاب هنا محور الإخبار، لذلك فإنه يقدر في المنفي: (إلا طالبًا): أستثنى طالبًا، لأن عدم الحضور ليس المقصود بالإخبار.
- ما حضر الطلاب إلا طالبًا أي: أستثنى طالبًا؛ لأن الاهتمام في مثل هذا الأسلوب،

(١) شرح ابن يعيش ٢-٧٩.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١-٥٥٠.



الإخبار بعدم الحضور. أو: إلا طالب، لأن النفي مرتبة ثانية بعد الإيجاب فتساوى النفي بالتقديم مع الإيجاب في أوليته في الوجود، فاحتمل الإيجاب، هنا تكون جملة جديدة، ويكون التقدير: وحضر طالب، أو: طالب حضر.

- ما حضر إلا طالب، الكلام هنا موجب، ومؤكّد؛ ما أدى إلى ذلك عدم ذكر مستثني منه، فلم يسند الحضور إلى ذات معنى، فكان إسناؤه إلى ما بعد: (إلا)، وعلى ذلك يكون الأسلوب كلّ جملة واحدة باكتمال ركنيها، فإذا ما قدرنا مسندًا إليه فاعلاً قبل: (إلا)، وهو: (أحد) النكرة، أدى ذلك إلى ما ذكرناه سابقًا من وجود جملة موجبة بعد: (إلا).

٢- لا يذكر بعد: (إلا) إلا ضميرُ فصل، لأن ضمير الفصل هو الذي يحتمل تكوين جملة، أما الضمير المتصل فليس أهلاً لذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ (طه: ١٤)، (إلا أنا الإله).

٣- أما نصب: (غير) و: (سوى) فإنه على الحالية، وقد يكون نصب: (سوى) على الظرفية.

٤- والقضية لا تحتاج إلى تأويل في: عدا، وخلا، وما خلا، وما عدا وحاشا، وليس يكون، ولا يكون، فإنها تكون جملاً أو شبه جمل محتملة مع: (عدا وخلا وحاشا).

ولو أن ما بعد: (إلا) لا يكون جملة لجاز أن يتصل بها -وهي حرف- ضمير متصل، كما تقول: فيه، لك، عليكم، إنكم.

أما إن وأخواتها فإنها تتصل بالضمير المتصل مع تكوينها جملةً لأن ذكر الخبر ضرورة، حيث لا يصح المعنى بدونه.

٥- ومما يرجح ذلك تقديرات النحاة في الاستثناء المنقطع.

٦- وإذا كانت أدوات الاستثناء يَكُنَّ لتتحية الفعل عما دخلن عليه<sup>(١)</sup> كان ذلك مدعاةً لتقدير

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢-٤٤٢.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

فعلٍ مخالفٍ لما هو مذكورٌ قبلها.

٧- وما سبق يؤيدُ أن حرفَ الاستثناءِ حلٌّ محلُّ الفعلِ أو أشبهه.

أما الاستثناءُ بغيرِ الحرفِ فإنه إما على الحالية أو غيرها إذا كان بالاسمين، وإما على جملةٍ متعلقةٍ إذا كان بالفعلِ.

- لكن هذا لا ينفي أن الاستثناءَ ليس جملةً مستقلةً؛ فهي جملةٌ متعلقةٌ بما قبلها، متعلقٌ حكمها بحكم ما قبلها تعلقٌ خلافٍ، ولا يجوزُ أن تكون تامّةً الدلالة في ذاتها؛ لأن معنى الاستثناءِ إخراجٌ مما قبله في الحكم المنسوبِ إلى المتقدم.

- فإذا نظرنا إلى أسلوبِ الاستثناءِ من منظورٍ ما بعد: (إلا) المخرجِ مما قبله، وجعلناه محطَّ الاهتمام والإخبار؛ فإننا نكونُ قد أهملنا إرادةَ الدقةِ ودقةَ التحديدِ في التعبيرِ بالاستثناءِ، حيثُ الإخبارُ بما هو مذكورٌ قبلَ الأداةِ، ثم استدراكٌ عليه بإخراجٍ منه؛ كي يكونَ محددًا ودقيقًا.

- وإذا نقلنا النظرَ إلى ما بعد أداةِ الاستثناءِ؛ فإننا نرى فيه تخصيصًا بمخالفتهِ الحكمِ السابقِ عليه مع تحديده، تقول: غادر القومُ إلا زيدًا، لم يغادر زيدًا، تلمس أن الأولى تؤكد عدم مغادرة زيدٍ وحده، وقد غادر كلُّ من هو غيره، أما الثانيةُ فلم تقطعْ بعدم مغادرة زيدٍ وحده، فربما لم يغادر أحدٌ غيره معه.

الاستفهام: ماهيته، وحقيقة الغرض منه ومن جوابه<sup>(١)</sup>

الاستفهامُ والاستخبارُ والاستعلامُ بمعنى واحد، وهي مصادرُ أفعالها: استفهمت واستخبرت واستعلمت - على الترتيب - وتعني طلب الفهم أو الخبر أو العلم، وكلُّ منها معني من المعاني، فكان لا بُدَّ لها من حروفٍ دالةٍ عليها.

والاستخبارُ -بمعنى عام- هو طلبُ إخبارٍ عن مجهول، والمجهولُ في الفكرِ الإنساني يكونُ معني في نمطين: الأول: أن يكون المجهولُ صحةَ العلاقةِ المعنوية بين طرفين مكونين لجملة،

(١) من كتاب النحو العربي: ٤-١٩ وما بعدها.



وهوما نسميه بالحكم، فالحكم علاقةً معنويةً بين طرفي الجملة، أحدهما يتضمن الحكم.

فالسؤال أو الاستفهام في هذا النوع من المجهول يكون عن تقرير هذه العلاقة المعنوية من عدمه، ويفضلُ عندنا أن نجعلَ هذه العلاقة المعنوية علاقةً مقترحةً، تحتاج إلى التقرير أو الموافقة فيكونُ الإيجاب، أو عدم التقرير أو عدم الموافقة فيكون السلب.

ولنؤكدُ على أن طرفي الجملة في هذا النوع من المجهول يكونان مذكورين، فلا يحتاج الجوابُ عن السؤالِ إلى ما يُتَمَّ ركني الجملة من تعويضٍ للمجهول، لأن المجهول إنما هو صحة العلاقة المعنوية بين الطرفين المذكورين أو عدمُ صحتها، لذا؛ فإن الاستفهامَ عن هذه العلاقة المجهولة يكون بالحرف؛ لأن المجهولَ صحةً أو عدم صحة، وليس هناك مجهولٌ في ركني الجملة، ولا يحتاج الجوابُ إلى تعويض.

والسؤال عن صحة العلاقة المعنوية بين طرفي الجملة يأتي في صورتين:

أولاهما: أن تكون العلاقة المقترحةً منسوبةً إلى واحدٍ فقط في السؤال، والمقصودُ بالواحد طرفٌ واحدٌ من ركني الجملة، فيراد من الإجابة التقريرُ أو عدمُ التقرير، ويتصدرُ الإجابة ما يدل على الإيجاب أو النفي، ويكون السؤالُ بأحدِ حرفي الاستفهام: (الهمزة وهل).

ويكون الجوابُ بأحدِ حروف التصديق والإيجاب، أو أحدِ حروف النفي. وحروفُ الإيجاب والتصديق هي: نعم وبلَى وأجلٌ وجيرٍ وإي وإن.

وحروفُ النفي في السؤال: لا، ونعم في نوع خاص من التراكييب الاستفهامية المتضمنة نفيًا.

تسأل: أأذن المغرب؟ فيكون السؤال عن صحة العلاقة بين طرفي الجملة، أي: أذان المغرب، فتجاب إثباتًا: نعم؛ أذن المغرب، ونفيًا: لا؛ لم يؤذن المغرب. وتسأل: ألم يأت الضيف؟ فتجاب إثباتًا: بلَى: أتى الضيف، وتُجاب نفيًا: نَعَمْ؛ لم يأت الضيف.

والأخرى: أن تكون العلاقة المقترحةً منسوبةً إلى أكثر من واحدٍ، فيراد من الإجابة التعيين،

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ويتضمن السؤال الحرف: (أَمْ) المتصلة المعادلة لهزمة الاستفهام.

تسأل: أأذن الظهر أم العصر؟ فيكون السؤال عن صحة إحدى علاقيتين بينهما مشترك، وهما: أذان الظهر وأذان العصر، أيهما حدث؟، فتكون الإجابة بالتعيين: أذن الظهر. أو تكون: أذن العصر.

والثاني من نمطي الاستخبار عن المجهول في الفكر الإنساني يمثل الاستعلام عن شيء ما مجهول، والمقصود بالشيء كل ما هو اسم، سواءً أكان إنسانًا أم حيوانًا، أم نباتًا، أم جمادًا، أم زمانًا، أم مكانًا، أم اسم معنى، أم عددًا وكمية، أم شيئًا كامنًا أو متخيلاً. وقد يكون حدثًا معبرًا عنه بالجملة الفعلية... إلخ.

فالمسئول عنه في هذا النمط في كل مستوياته المعنوية إنما يكون اسمًا بالضرورة، أي: أن المجهول اسم، لذا وجب أن يحل محلّه في السؤال اسم؛ فأداة الاستفهام المستخدمة في هذا النمط اسم، والمراد في الإجابة التعويض أو الإحلال، أي: إحلال الاسم المجهول محلّ اسم الاستفهام، فيصير المجهول معلومًا لدى المستمع، فتقول: من حضر؟ فتجيب: حضر محمد، وقد يكون الاستعلام في هذا النمط عن حدث مجهول؛ لذا فإنه يستعاض عن ذكر الاسم الحدث في الإجابة بذكر الفعل، حيث يتضمن الحدث وزمان حدوثه، فتقول: ماذا فعل محمد؟ فتجيب: محمدًا ذاكر، بدلًا من: فعل محمد المذاكرة.

أثر أداة الاستفهام في الجواب واختيار عناصره اللفظية:

تقول: متى ألقاك؟ فيكون الجواب: إذا شئت... يوم الجمعة. ولا يُقال: إن شئت... ولكنك تقول: هل تأتيني؟ فيكون الجواب: إن شئت<sup>(١)</sup>.

ذلك لأن السؤال الأول عن زمن اللقاء، فيكون الجواب مقابلًا للسؤال بزمن، فتكون: إذا الظرفية، أو: يوم الجمعة، تحديدًا للزمن.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ١-١٣.



أما السؤال الثاني فإنه عن الفعل، فيكونُ الجوابُ بفعلٍ فيه تعلقٌ حدثي، ويكون ذلك من طريقِ حرفِ الشرط: (إن).

معنى النفي كمعنى الإثبات في عدم التأثير في الإعراب:

يبدو أن معنيي النفي والإثبات في اللغة العربية معنيان أساسان؛ لذلك فإن أيًا منهما لا يؤثر إعرابيًا فيما بعده.

فمعنى الوجوب معنى لازم في كلِّ تركيبِ اللغة، يقابله معنى النفي الذي يحدث نتيجةً وحداتٍ صرفيةٍ خاصة به. والأول يتحقق من إنشاء جملةٍ ما مجردة، ولذلك فإنه لا يؤثر إعرابيًا، ويلزمه الثاني في هذا الجانب.

ولنقارن بين معنى الوجوب ومعنى النفي في كلِّ من:

- جئت بزاد، جئت بلا زاد الجر بحرف الجر.
- وإن تغفر لي، وإلا تغفر لي ← الجزم بإن.
- أكتب، لا أكتب ← الرفع على الأصل.
- إن رجلاً في... لا رجل في... الناصب معنى التوكيد، والبناء لتركيب: (لا) مع الاسم بعدها.
- كان موجودًا، ليس موجودًا. الناصب ما: ل(كان) من تشابهٍ وعملٍ كما هو في الحالية أو شبه المفعول.

ولنلاحظ معنى النفي وعامل العلامة الإعرابية في كلِّ من:

- لن أكتب، الناصب زمن المستقبل.
- لم أكتب، ولمّا أكتب، الجازم معنى الماضي.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

- لا تكتب، الجازمُ معنى الأمر.
- مثله الأمرُ حال بنائه على ما يجزم به مضارعُه.
- لا رجل، الناصبُ معنى التوكيد، مثل: (إن)، والبناء لتركيب الاسم مع حرفِ النفي.
- ليس موجودًا، الناصبُ ما في: (كان) من تشابه.
- غير موجود، الجار معنى الإضافة.

ويمكن أن يُستقرأ ما يُعطي معنى النفي في نطاق هذه الفكرة.

## (أي) في النداء يلزمها النعتُ

يعللُ لذلك بأنها: "أشدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، ألا ترى أنها لا تُثنى ولا تُجمع، فنقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال؛ ولذلك لزمها النعتُ..."<sup>(١)</sup>.

وتنعت -حينئذٍ- بما فيه الألف واللام، وباسم الإشارة الموصوف بما فيه الألف واللام.

لكنني أنبهُ في عُجالة إلى أن ما فيه الألف واللام لازم لأي في النداء سواء فصل بينهما ب(ها)، أو: (هذا)، ذلك لأنه المنادى الحقيقي؛ ولا يجوزُ أن يباشرَ حرفَ النداء، ففصل بينهما بأي، سواء ما تلاها ما ذكر ليمنعها من الإضافة، فلا تضافُ إلى المنادى الحقيقي وهو ما فيه الألف واللام.

## السمات التركيبية لبعض الكلمات

ومن قوانين التركيب طبيعةُ بعض الكلمات مع تنوع هذه الطبيعة؛ ما يمكن أن نسميه بالسمات التركيبية للكلمات، ويجوزُ أن تتسحبَ هذه الفكرةُ على كل كلمات اللغة، وذلك بتقسيمها إلى مجموعاتٍ كلمية، كلماتُ كل مجموعةٍ تشتركُ في سمةٍ أو سماتٍ لغويةٍ معينةٍ،

(١) شرح ابن يعيش ٢-٧.



وقد تشترك الكلمة مع أكثر من مجموعة كلمية.

وهذه المجموعة من الأبحاث المتناثرة في هذا البحث تعرض لهذه الفكرة من قريب أو بعيد، ويمكن استخلاصها وتجميعها وإكمالها وبحثها بحثًا شاملاً ودقيقًا.

وأشير إلى مجموعات كلمية لها سمات تركيبية خاصة، ليس على سبيل الحصر؛ ولكن على سبيل المثال:

- فمن هذه مجموعة كلمية من سماتها التركيبية أنها تحتاج إلى كلام سابق عليها في سياقها؛ كي تؤدي معنى؛ سواءً أكان كلامًا يمثل جملة، أم غير ذلك. منها: خصوصًا، بخاصة، لكن، إلّا، بل، أن، حروف العطف، أن، فاء الجواب والجزاء؛ مع...
- ومنها ما يتطلب جملة، ومنها ما يتطلب جملتين لاحقتين، أو تكون متوسطةً بينهما، ومنها ما يتطلب فعلًا تاليًا لها، أو اسمًا تاليًا لها؛ لذا لزم التقدير إن لم يكن ما يليها ذلك.
- ومنها ما يتطلب فعلًا مضارعًا، ومنها ما يتطلب جملة اسمية، وقد تتطلب إحدى نوعي الجملة بانحرافات تركيبية خاصة، ومنها ما يحتاج إلى اسم، ومنها ما يلزمه الإضافة، ومنها ما لا يضاف ولا يضاف إليه، ومنها ما لا ينعث ولا ينعث به، ومنها ما يتطلب مفعولين أو أكثر، ومنها... ومنها... وكل ما يمكن أن يلحظ له من سمات في التركييب.

### الصفة والموصوف لا يتضايقان

لا يجوز أن تُضاف الصفة إلى موصوفها، ولا الموصوف إلى صفته؛ ذلك لأنهما شيء واحد، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

لكنه قد ورد ذلك في الموروث اللغوي، نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

وكليها بالإضافة، وحقُّها أن تكونَ صفةً، فالصلاةُ هي الأولى، والمسجد هو الجامع... إلخ، "إنما أُزيل عن الصفة، وأضيف الاسمُ إليه على تأويل أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقدير: صلاة الساعة الأولى، يعني من الزوال، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء"<sup>(١)</sup>، فهذا من قبيل إضافة الموصوفِ إلى صفته.

وقد يضافُ الصفةُ إلى موصوفِها في بعضِ التراكييبِ الموروثة، من نحو<sup>(٢)</sup>: سحِقَ عمامة، وجرِدَ قطيفة، وأخلاقٌ ثياب...، وكلُّها بالإضافة، وأصلُها موصوفٌ وصفةٌ، فالمعنى: عليه عمامة سحِق، وقطيفة جرد، وثياب أخلاق، فتحوّلَ التركييبُ الوصفي إلى تركييبٍ إضافي من قبيل إضافة بعضِ الأشياءِ إلى كلها، على نحو: خاتمٌ ذهب، وسوار فضة، أي: من ذهب، ومن فضة، فيكونُ تقديرُ هذه التراكييبِ الإضافية: سحِق من عمامة، وجرِد من قطيفة، وأخلاق من ثياب.

## الحرف موضع الاسم

إذا وُضع الحرفُ موضعَ الاسمِ فإن العلامةَ الإعرابيةَ للاسمِ المحذوفِ تنتقلُ إلى الاسمِ الذي يليه، وهو بدوره يلي الحرفَ المبدل؛ ذلك لأن الحرفَ لا يتحمّلُ علامةً إعرابيةً، والاسمُ الذي يلي المحذوفَ يكونُ مع المحذوفِ تركيبياً إضافياً، فكأنه بمثابة حذفِ المضافِ وإبقاءِ المضافِ إليه حاملاً العلامةَ الإعرابيةَ لما له موقعٌ إعرابي من التركييبِ الإضافي، وهو المضاف، أما المضافُ إليه؛ وهو الجزء الثاني من الإضافة؛ يكونُ مجروراً دائماً، وهذا هو الذي يحملُ علامةَ الجزء الأول الإعرابيةَ عند حذفه، ومن ذلك: (غير وسوى) موضع: (إلا) وتقودنا هذه الفكرة إلى فكرة تركيبية أخرى، وهي:

(١) شرح ابن يعيش ٣-١٠.

(٢) يرجع إلى: شرح ابن يعيش ٣-١١.



### نقل الإعراب إلى ما يستحق الإعراب:

يبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسَبَّحَنَّا اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٢)، حيث (إلا) هنا صفة لآلهة بمعنى: (غير)، فلما كانت حرفًا تعذر إظهار الإعراب عليها، فجعل على ما بعدها، ولا يجوز أن يكون: (الله) بدلًا من آلهة لفساد المعنى<sup>(١)</sup>.

والوصف بها له شروط، منها:

أ- تتكبير الموصوف، أو تقريبه من النكرة، كأن يكون معرفًا بأل الجنسية.

ب- أن يكون جمعًا صريحًا؛ كما في الآية الكريمة.

ج- أن يكون في قوة الجمع، كما في قول لبيد بن ربيعة:

لو كان غيري سُلَيْمِي الدهرَ غَيْرَهُ وَقَعَّ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الدُّكْرُ<sup>(٢)</sup>

د- ألا يحذف موصوفها، عكس غير، ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان<sup>(٣)</sup>

أي: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، فيكون: (إلا الفرقدان) نعتًا لـ (كل أخ)، فكما يستثنى بغير؛ فإنه يوصف بـ(إلا)؛ لأنهما متاويبان.

(١) القضية مفصلة في: الدر المصون ٥-٧٧، الكشاف: ٢-٥٦٥، الإملاء: ٢-١٣١، المقتضب: ٤-٤٠٨، البحر: ٦-٣٠٥، الكتاب: ١-٣٧٠.

(٢) ديوانه: ٥٧، وفيه اليوم بدلًا من الدهر، الكتاب: ٢-٣٣٣، شرح الأشموني: ١٥٦، الدر المصون: ٥-٧٧، سليمي: أي: يا سليمي يقول: أنا لم أتغير ولو أصابت الحوادث غيري لغيرته، وليس أصير مني إلا السيف القاطع، فإن الحوادث لا تغيره أبدًا.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢-٣٣٤، الإنصاف: ٢٦٨، شرح ابن يعيش: ٢-٨٩، الهمع: ١-٢٢٩، الصبان على الأشموني: ٢-

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

وفي القضية تفصيلًا في كتاب سيبويه<sup>(١)</sup>.

وأنوه إلى أن: (غيرًا) الاسم الذي استبدل به الحرف: (إلا) كان مضافًا في التركيب، فلما حُذِفَ بالاستبدال بالحرف حمل المضافُ إليه العلامة الإعرابية التي كانت له في موقعه.

## قد يكون التمييز للملابس المميّز

إن صحَّ تكونُ جملةٍ اسميةٍ من التمييزِ ومميّزه؛ أي: إن صحَّ الإخبارُ بالتمييزِ عن مميّزه؛ فإنه قد يكونُ للمميّزِ أو لملايسه.

فإذا قلت: كرم زيدٌ أبًا؛ فإن: (أبًا) يكونُ تمييزًا، ويجوزُ أن يكونَ خبرًا عن زيدٍ، فنقولُ: زيدٌ أبٌ، عندئذٍ يجوزُ أن يكونَ التمييزُ لزيدٍ، فيكونُ التقديرُ: ما أكرمَ زيدًا أبًا، أو: من أبٍ، فيكونُ: (زيد) هو الأب.

ويجوزُ أن يكونَ تمييزًا بملايسه، فيكونُ التقديرُ: ما أكرمَ أبًا زيدٌ أبًا، أو: من أبٍ، أو: كرمَ أبو زيدٍ أبًا، فيكونُ الأبُ هو أبو زيدٍ، وهو المميّز<sup>(١)</sup>.

## دلالة النفي والإثبات في اجتماع: (لو) و: (إلا)

قد تجتمع: (لو) و: (إلا) في تركيبٍ واحدٍ، قبلَ ذكرِ جوابِ الشرطِ، وعندئذٍ يكونُ التركيبُ من حيثِ النفي أو الامتناعُ والإيجابُ كما يأتي:

$$\frac{\text{لو} + \text{جملة الشرط}}{\text{نفي أو امتناع}} + \frac{\text{إلا} + \text{مستثنى}}{\text{نفي أو إخراج}} + \frac{\text{جملة الجواب}}{\text{نفي أو امتناع}}$$

فتكونُ جملةُ الشرطِ في معنى الامتناعِ أو النفي مجازًا، وكذلك جملةُ جوابِ الشرطِ، لكن المستثنى يكونُ في معنى الوجوب؛ لأن: (لو) النافية، و: (إلا) النافية ينتجان إيجابًا.

(١) يرجع إلى: الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢-٣٨٤، ارتشاف القرب: ٢-٣٨٤.



يتضحُ هذا في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٢).

- (فيهما آلهة): معنى ممتنع، أو منفي.
- (لفسدتا): معنى ممتنع، أو منفي.
- (إلا الله): معنى موجب؛ لأنه نفْيُ نفْيٍ، وتقديره: الله فيهما.
- ويكون الناتج الدلالي = الله فيهما فامتنع فسأدهما، أو انتفى.

ويعبر عن ذلك الخطوات الجبرية الآتية:

- لو: امتناع حكم الشرط + امتناع حكم الجواب.
- (لو): امتناع حكم الشرط + (إلا) مستثنى ممتنع: مستثنى موجب.
- الناتج من التركيبي = مستثنى موجب + جواب شرط ممتنع.

### الخاص يدل على العام وزيادة معنى

أو: الفعل يتعدى بدلالته:

كلُّ خاصٍّ عام، وليس كلُّ عامٍّ خاصًّا، يتحقق ذلك في: الظروف بين نوعيها: ظروفِ الزمان، وظروفِ المكان، وعلاقتها بالأفعال، إذ الفعلُ يدلُّ على زمانٍ مخصوصٍ: إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، وإذا دلَّ على الخاصِّ كان دالًّا على المبهم العام؛ لأنَّ الخاصَّ يدلُّ على العام وزيادة، إذ العامُّ داخلٌ في الخاصِّ، فكلُّ يومٍ جمعةٍ زمان، وليس كلُّ زمانٍ يومٍ جمعةٍ، والفعلُ إنما يتعدى بما فيه من الدلالة؛ فلذلك يتعدى كلُّ فعلٍ إلى كلِّ زمانٍ مبهمًا كان أو مختصًا، وليست الأمكنة كذلك؛ لأنَّ دلالةَ الفعلِ على المكان ليست لفظيةً، وإنما هي التزامٌ ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان، ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهمًا منه لدلالته عليه، تقول: جلست مجلسًا، ومكانًا حسنًا، ووقفت قدامك، ووراءك، فتتصب ذلك كله على الظرف<sup>(١)</sup>.

(١) شرح ابن يعيش ٢-٤٣.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

التعويض<sup>(١)</sup>

من الأبحاث اللغوية الفريدة أن يُنظر في فكرة التعويض في البنية اللغوية في الجملة العربية، ذلك لأن الموضوع المعوّض فيه يستثير التأمل والتفكير لخروجه عن القواعد والقوانين اللغوية بنيويًا، فيوقف القارئ أو المستمع في فهمه وتحليله دلاليًا.

فإذا تأملنا قول العباس بن مرداس يخاطبُ خفافَ بنِ نديّة:

أبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ<sup>(٢)</sup>

فإننا نقف أمام التركيب: (أما أنت ذا نفر)، والجواب عنه بالفاء المصدرة للشطر الثاني، وما يعقبها من دلالة؛ لتأكد أن التركيب فيه علة لما بعده، وندتمس فيه محذوفات، تؤدي هذه الدلالات والعلاقات، وتحل ما في النطق والإعراب من الغار، فلا يكون إلا محذوفًا، وعوّض عنه بما هو زائد، ويكون المعنى والأثر اللفظي للمحذوف، فيقدر بالقول: لئن كنت ذا نفر، فحذفت: (كان)، وحذفت: (لام التعليل)، وعوّض عنهما: ب(ما)، مكان: (كان)، وأدغمت نون: (أن) في ميم: (ما) لتقاربهما في المخرج، فأصبحا: (أما)، ولما حذفت: (كان) أصبح ضمير المخاطب المتصل منفصلًا، فكان (أنت).

فالتعويض "زيادة حرف عوضًا من آخر محذوف"<sup>(٣)</sup>، والتعويض متشعب المواضع والمساحة البنيوية المعوض عنها.

ويمكن الإشارة إليها حسبما يأتي:

- التعويض عن المحذوف من حروف بنية الكلمة: إذا حُذِف من بنية الكلمة حرفٌ، قد يكون

(١) يرجع في ذلك إلى: الخصائص: ٢/٢٨٥-٣٠٦، الأشباه والنظائر في النحو: ١-١٢٩ وما بعدها.

(٢) يرجع إلى: الكتاب: ١-٢٩٣، الجامع الصغير: ٥٥، شرح الشذور: ١٨٦، أوضح المسالك: ١-١٨٧، شرح ابن الناظم:

١٤٣، شرح التصريح: ١-١٦٥، الصبان على الأشموني: ١-٢٤٤.

(٣) الخصائص: ٢-٢٨٥.



هذا الحرف من أصولها، وقد يكون دالًا على معنى فيها، كمعنى المصدرية، أو الجمع أو غير ذلك؛ فإن اللغة تعوض منه آخر في بنية الكلمة؛ لأنه حرف أصلي، أو وظيفي، ويؤثر في دلالة الكلمة، أو أدائها الدلالي، وإذا لم يعوض منه آخر بطريقة ما غير ملابسة فإن الكلمة التي تبقى بدونها تلتبس بأخرى، فيضيع المقصود الدلالي منها.

- ولأضرب مثلًا لهذه المجموعة بالكلمة: (وَزَن) مصدر: (وَزَن)، إذ تُحذف فاؤها؛ لأنه حرف لين، تبتدئ به الكلمة، والحرف اللين ضعيف الأداء السمعي، واللغة تحرص على الأداء الصوتي للكلمة لإكمال التلقي السمعي، فالأداء الدلالي لها؛ لذلك فإنها قد استخدمت حروف التنبية لتكثير الكلمات ذات الحروف الضئيلة؛ فكان من الضرورة أن يعوض عن حذف فاء الكلمة بحرف آخر، فكانت التاء في نهايتها؛ ليصبح: (زنة).

- ويمكن أن ينظر فيما هو مذكور من ألوان التعويض في الصفحات القادمة من خلال مثل هذا المنظور.

- وإنما هي توجهات للأنظار والأفكار لبحث هذه الظاهرة التي تناثرت في كتب النحو والصرف، وقد جمع كثير منها في موضع واحد من بعض النحويين، نحو: ابن جني، والسيوطي.

وحذف الحرف من بنية الكلمة والتعويض منه بحرف آخر يكون على ما يأتي من

صور:

- التعويض من الأول إلى الآخر: قد تُحذف فاء الكلمة، ويعوض منها في آخرها، نحو: وعد: عدة. وزن: زنة، وشئ: شية، وجه: جهة.

- التعويض من الآخر إلى الأول: قد تُحذف لام الكلمة، ويعوض منها في أولها، نحو: بنو: ابن، سنه: است، سمو: اسم.

- التعويض من الأوسط إلى الآخر: ويكون ذلك كما يأتي: قد يحذف الحرف الزائد في صيغة الجمع من أوسطها، والتعويض منه بالتاء في نهايتها:

➤ نحو، صياريف: صيارفة، زناديق: زنادقة.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- فرازين: فرازنة، دجاجيل: دجاجلة.
- جبابير: جبابرة، مهاليب: مهالبة.
- قد يحذف ألف: (إفعال واستفعال) في البناء المصدري من أوسطه، ويُعوَضُ منه بالتاء في نهايته:
  - نحو، إقوام: إقامة، استقوام: استقامة.
  - إعواد: إعادة، استعواد: استعادة.
- قد تُحذف ياء: (تفعيل) في البناء المصدري من أوسطه، ويعوَضُ منها بالتاء في نهاية الصيغة:
  - نحو، تقديم: تقدمة، تجريب: تجربة.
  - تزكيي: تزكية.
- التعويض من الأوسط إلى الأوسط: قد يحذف عين الكلمة من جمع التكسير، والتعويض منه بعد همزة الجمع:
  - نحو، أنوق: أينق، في أحد قولَي سيبويه<sup>(١)</sup>.
- التعويض من الآخر إلى الآخر: قد يعوَضُ آخر الكلمة مما حذف منه من صوت لين، سواء كان مفردًا أم جمعًا، ويعوَضُ منه في آخره على عدة صور.
  - أن يعوَضَ من المحذوف بالحركة في نهاية الكلمة، وتكون الحركة هي العلامة الإعرابية: نحو، يدي: يدٌ، غدو: غدٌ، دمو: دمٌ، علو: علٌ.
  - أن يعوَضَ من المحذوف بتوين العوض، ويظهر حال الرفع والجر، أما في النصب فإن الحرف المحذوف يُردُّ، وتظهر عليه علامة النصب وتكون فتحةً واحدةً؛ لأنه يكون ممنوعًا من الصرف، أو فتحتين إن كان مصروفًا، نحو: جوارِي: جوارٍ (رفعًا وجرًا)، جوارِي: (نصبًا)، ومثله: غواشٍ، عوادٍ، حوارٍ، عوالٍ.
  - أما المصروفُ فنحو، قاضٍ: (رفعًا وجرًا)، قاضيًا: (نصبًا). ومثله، جارٍ من: (جرى)، عارٍ،

(١) يرجع إلى: الكتاب: ٢-٢١١.



- خالٍ، واعٍ، داعٍ، راعٍ.
- أن يعوض عن المحذوف بحروف الإعراب: (في رأيي)، ويذكر ذلك في إعراب الأسماء الستة، وهي: ذو، فو، أب، أخ، حم، هن، وكذلك ما حذف منه لامه، وأعراب جمع المذكر السالم، ولم يكن منه، نحو: سنون، عزون، ثبون، مئون، قلون، رئون، برون، كرون، حرون، غصون، أرضون، أو تجمع جمع مؤنث سالمًا، دون عودة المحذوف، نحو: قلات، فئات، شيات، رئات، مئات، ثبات.
- التعويض عن المحذوف من الحروف الوظيفية: قد يحذف الحرف الذي يؤدي دلالةً وظيفيةً في الكلمة؛ حيث يُؤتى به لمعنى زائد على دلالة الجذر؛ لأنه مستغنى عنه بغيره، أو يحذف منه وحدةً صرفيةً، ويعوض عنها بالحرف.
- من الأول: حذف حرف التنبيه من اسم الإشارة: (ذلك)، فأصله: هذا لك، لكن لتحقيق المشار إليه بإدخال اللام حذفت: (ها) التنبيهية.
- ومن الثاني: حذف الألف التي يجب أن تلحق بالمستغاث به والمستغاث له أسوةً بالمندوب، والتعويض عنه باللام السابقة لكل منهما.
- ومنه: حذف: (رَبِّ) حرف الجر الشبيه بالزائد، والتعويض عنه بالواو.
- ومنه: حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة، والتعويض عنه بالميم المضعفة. يا الله: اللهم.
- ومنه: حذف إحدى ياءي النسب، والتعويض منها بألف مقحمة في الكلمة، نحو: شامي: شَام: شامي، يمان، يمان: يمني، تهامي: تهام: تهامي.
- ومنه: حذف حرف الجر بين المتضايين، وجرَّ المضاف إليه عوضًا منه، نحو: باب الحجرة، أصله: باب للحجرة، ماء الكوب، أصله: ماء من الكوب، أو: في الكوب، أو: للكوب.
- وأرى أن العلاقة الدلالية المستنتجة من علاقة النسبة بين المتضايين هي التي أباحت وأدَّت إلى هذا الاختزال والإيجاز اللفظيين.

• التعويض من المحذوف من كلمات:

- دأبت اللغة العربية على حذف المضاف إليه؛ والدالُّ على ذلك أن المذكور من كلمات تكون

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ملازمة للإضافة، فتعاملُ معاملةً لفظيةً غيرَ ما يجبُ أن تكونَ عليه، ذلك من خلال ما يأتي:

- التعويض عن حذفِ المضافِ إليه بإعرابِ الكلمةِ بما لا تكونُ عليه من إعرابٍ، أو: بما لا تستحقُّه من إعرابٍ، وذلك متوافرٌّ في توابع لفظ التوكيد: (كل)، حين تقول: تضامن المخلصون كلهم أجمعون، أبتعون، أكتعون، أبضعون، والأصل: أجمعهم، أبتعهم، أكتعهم، أبضعهم، بالإعرابِ بالحركات، ولكن حذفِ المضافِ إليه، وعض عنه بإعرابِ هذه التوابع بالحروفِ بدلًا من الحروفِ.
- التعويض من حذفِ المضافِ إليه بإلحاقِ الحرفِ: (ما) بالمضافِ: يتوافرُ ذلك في: (حيثُ)، فهو ظرفٌ ملازمٌ للإضافةِ إلى الجملةِ -على الوجهِ الأرجحِ-؛ ولكنه قد تلحقُ به: (ما) عوضًا مما يضافُ إليه. تقول: أزورك حينما تسكنُ، فلهوقُ: (ما) بـ(حيثُ) أزال منها معنى الإضافةِ.
- التعويضُ من حذفِ المضافِ إليه بإلحاقِ تاءٍ في نهايةِ كلمتي: أبت، أمّت، وأصلهما: أبي، أمّي.
- التعويضُ من حذفِ الفعلِ بكلمةٍ: قد تكونُ هذه الكلمةُ حرفًا، كما هو في: (لولا)، وأصلها -في رأيي-: لو لم يمنعني، فعوّضَ عن الفعلِ المنفي: بـ(لا).
- والتعويضُ بحرفٍ عن الفعلِ فيما ذكرناه في أولى هذه الصفحاتِ من التعويضِ عن: (كان) وحذفِ لامِ التعليلِ المذكورةِ في صدرِ تركيبه في القول: لأنّ كُنْتُ ذا نفر، فتصبحُ لفظيًا: أمّا أنتَ ذا... ومنه كذلك التعويضُ عن فعلِ القسمِ بالحرفين: الواو، والتاء، في القسمِ: والله، تا لله: فأصلهما: أقسم بالله.
- ومنه التعويضُ عن: (كان) ولامِ التعليلِ السابقةِ لها: بـ(ما)، وذلك في التعبيرِ: (أما كنتُ)، فأصله: لئن كنتُ.



- التعويض بالاسم من الفعل: ذلك في باب الإغراء والتحذير، حيث يذكر أن تكرير المحذر منه أو المغرى به تعويضًا لفعلي التحذير والإغراء، ومثل ذلك في التعبير بتكرير المصدر النائب مناب فعله الأمرى، في القول: سيرًا سيرًا، أي: سرّ سيرًا.
- التعويضُ بوجوبِ ذكرِ خبرٍ: (كان) الناقصة من مصدرها: حيث لا يجمعُ بينهما.
- التعويضُ من التراكيب: تؤولُ بعضُ الحروفِ إلى أن أصلها تراكيبٌ كما هو في: (أمّا)، حيث يذكر أنها عوضٌ من: (مهما يكن).
- التعويضُ بمذكورٍ واجبِ الذكر من محذوفٍ واجبِ التقدير: في تقدير بعضِ النحويين أن المبتدأ المذكور في أساليبٍ وظيفيةٍ خاصةٍ المعنى، يذكر بعدها اسمٌ يكونُ مبتدأً، خبره واجبُ الحذفِ، فيجعلُ الجملةَ بعدها؛ سواءً أكانت جوابًا أم غير ذلك؛ تعويضًا من الخبر المحذوفِ، وذلك مقدرٌ في كلِّ مما يأتي:
- القسم بالمبتدأ: (لعمري)، جملةُ جوابِ القسمِ عوضٌ من خبرٍ: (لعمري) الواجبِ حذفه.
- الاسمُ المذكورُ بعد: (لولا) مبتدأً، خبره محذوفٌ وجوبًا؛ مادام كونًا عامًا، عوضٌ عنه بجملةِ جوابٍ: (لولا).
- خبرٌ: (ليت) في أسلوبِ التعجبِ: (ليت شعري)، محذوفٌ، عوضٌ عنه بالجملةِ المتعجبِ منها الواقعة حاليًا.
- التعويضُ من الجملةِ المذكورة: قد لا تذكرُ الجملةُ في مواضعٍ يتطلبُها التراكيبُ أو الجملةُ أو السياقُ، ويعوضُ عنها بما يدلُّ على ذلك، ويبدو ذلك في:
- القول: افعلْ هذا إما لا، والأصل: افعلْ هذا إن كنت لا تفعلْ غيره.
- جواب الشرطِ المقدرِ بعد الطلبِ، في أحدِ وجهين، نحو: زرنِي أكرمك، والتقدير: زرنِي فإنك إن تزرنِي أكرمك، فيجعلُ الأمرُ عوضًا منها، ومثل ذلك: في جوابِ الاستفهام.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركيب والسياق

- تقدم جملة جواب الشرط يكون عوضًا من ذكرها بعد الشرط، نحو: أنت ظالمٌ إن فعلت.
- التتوين بالكسر في: (إذ) حين إضافتها إلى ما يدل على الزمن عوضًا من الجملة التي يجب أن تضاف إليها؛ لأنها ملازمة الإضافة إلى جملة، نحو: عندما أوزك حينئذ أعطيك ما تريد، والتقدير: حينئذ أوزك.
- ويمكن أن نجعل من ذلك ما ذكرناه سابقًا من: التعويض عن جملة القسم بالحرف تكرير المحذر منه أو المغربي به نيابة عن ذكر جملة الإغراء، وجملة التحذير، تكرير المصدر النائب مناب فعله الأمري عوضًا من ذكر جملة الأمر: (لا) في: (لولا) عوضًا من المحذوف المقدر: (لم يمنعني).

## تشبيه الشيء بالشيء في التركيب وإن لم يكن مثله

## في جميع أحواله

- من القوانين اللغوية المهمة في البنية بنوعيتها وفي تحليل سيبويه اللغوي لكثير من الكلمات والتراكيب ما أطلق عليه بين ثنايا التحليل: "تشبيه الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله"، وقد كرره في كثير من المواضع، وهذه تحتاج إلى بحث شامل، ودراسة تحليلية، لكن أشير إلى شيء منها مما ذكره سيبويه في ثنايا كتابه، في الآتي:
- ما تردّه علامة الإضمار إلى الأصل<sup>(١)</sup>:

ذكر سيبويه ذلك في بيان علة ذكر لام الملك، أو لام الجر بين الفتح والكسر، فأصلها الكسر، نحو: لعبد الله مالٌ، فإذا ذكرت قبل الضمير فتحت لعدم التباسها بلام الابتداء، ولم يخافوا الالتباس؛ لأن هذا الموضع موضع جر لا غير، ولا يكون موضع رفع، حيث تدخل لام الابتداء.

شبهوا بذلك وإن لم يكن مثله في كل أحواله - ضمير الجمع المتصل المنصوب إذا

(١) ينظر: الكتاب: ٢-٣٧٦.



أعقبه ضميرٌ منصوبٌ آخرُ، وذلك مع الأفعال التي تنصبُ مفعولين في المقام الأول، نحو: أعطيتكموه، في القول: أعطيتكم ذلك، بسكون الميم، وبضمها بالمد: (ضمة طويلة) في الأول وهو الأصل، "فشبهوا هذا بلك وله، وإن كان ليس مثله"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك:

- تشبيهه: (كلا وكنتا) بـ(عليك، ولديك) في الجر والنصب، ولم يكن مثله في كل شيء<sup>(٢)</sup>، وإن كان في ذلك نظرٌ، وقد شبهوا: (كلا) حال إضافتها بـ(على) حال ذكر الضمير بعدها لكثرتهما في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة، أي: الأول يضاف إلى ضمير المتنى، والآخر يذكر بعده الضمير كثيرًا.
- تشبيه الأسماء بالمصادر في وقوعها حالًا<sup>(٣)</sup>، نحو: كلمته فاه إلى في، ففاه حال منصوبة، وإن لم تكن مصدرًا تشبيهيًا لها بالمصدر في القول: رجع عوده على بدئه.
- تشبيهه (أمس) بـ(غاق) في البناء على الكسر، وليس مثله في كل أحواله<sup>(٤)</sup>.
- تشبيه قولهم: فداء لك بأمس: وذلك في بنائهما على الكسر؛ لأنها "كثرت في كلامهم، والجرُّ كان أخفَّ عليهم من الرفع؛ إذ أكثروا استعمالهم إياه، وشبهوه بأمس، وتوَّن لأنه نكرة"<sup>(٥)</sup>.
- تشبيه الصفة بالمصدر في وقوعها حالًا؛ كما شبهوا الأسماء بالمصادر في وقوعها حالًا؛ شبهوا الصفة بالمصدر في ذلك. نحو: دخلوا الأول فالأول، "جرى على قولك: واحدًا واحدًا،

(١) ينظر: الكتاب: ٢-٣٧٧.

(٢) ينظر: السابق: ٣-٤١٣.

(٣) ينظر: السابق: ١-٣٩٧.

(٤) ينظر: السابق: ١-٣٩٧.

(٥) ينظر: السابق: ٣-٣٠٢.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

ودخلوا رجلاً رجلاً<sup>(١)</sup>.

- تشبيه المصدر المعرفة بالصفة النكرة في وقوعه حالاً: ذلك نحو: أرسلها العراك، وجاء وحده... إلخ، أي: معتركةً، منفردًا.

وجعل سيبويه هذا الاستخدام اللغوي في المواضع الثلاثة السابقة شذوذاً، كما جعله مما يشبه الشيء بالشيء وليس مثله في كل شيء<sup>(٢)</sup>.

- تشبيهه: (أفعل) التعجب بالفعل، وإجراؤه مجرى الفعل في عمله، وليس مثله في كلِّ أحواله<sup>(٣)</sup>؛ إلا في نصبه لما بعده، في نحو: ما أحسن عبد الله زيداً قد رأيناه، والاختيار الرفع في: (زيد)؛ لأن: (أحسن) ليس كالفعل في كل أحواله فهو لا يتصرف، ولا يتقدم على: (ما)، وموضوع في التعجب.

- تشبيهه: (لئن) و: (كم) بالفعل، وتنزيلهما منزلته في عمل النصب فيما بعدهما<sup>(٤)</sup>، وليستا مثله في كل أحوالهما، وذلك في القول: لئن غدوةً، وكم رجلاً.

- تشبيهه: (حتى) بالواو والفاء وثم في عطف ما بعدها على ما قبلها<sup>(٥)</sup>، وليست مثلها في كلِّ الأحوال، وذلك في قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته، ضربت القوم حتى زيداً ضربت أباه، مررت بالقوم حتى زيداً مررت به.

- تشبيه الفعل المضارع: (تقول) في الاستفهام بـ(تظن):

وذلك في نصبه مفعولين، نحو: متى تقول زيداً منطلقاً؟، أتقول عمرًا ذاهبًا؟ أكل يوم تقول عمرًا أتياً؟ وذلك بشرط عدم الفصل بين همزة الاستفهام والفعل: (تقول)، مع الشروط المتوافرة في هذه البنية. وما سبق تشبيهاً للمضارع: (تقول) بالمضارع: (تظن) وليس في كل

(١) السابق ١-٣٩٨.

(٢) السابق ١-٣٩٧.

(٣) السابق ١-٩٦.

(٤) الموضوع السابق.

(٥) الموضوع السابق.



أحواله<sup>(١)</sup>.

- تشبيه اسم الفاعل بالصفة المشبهة في اجتماع أداة التعريف مع الإضافة فيهما:

لا تجتمع أداة التعريف: (أل) مع الإضافة في المضاف: (الجزء الأول من المتضايين)؛ لأنه يكون تنويته مع إضافته؛ ولا يكون تنويته مع: (أل) التعريفية، فهما متعاقبان؛ لكنه قد يُعرّف المضاف إذا كان اسم فاعل عاملاً فيما بعده، وقد كان ما بعده معرفاً بالأداة، أو مضافاً إلى معرفٍ بها، أو مضافاً إلى ضمير ما سبقه، أو معرفاً بالحروف: (المتى والجمع المذكر السالم)، وذلك تشبيهاً له بالصفة المشبهة باسم الفاعل. تقول: "هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه؛ وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجزُّ كما يجزُّ، وينصبُ أيضاً كما ينصبُ"<sup>(٢)</sup>.

- تشبيه جواب الشرط بخبر المبتدأ:

ذكر سيبويه الشبه بين جملة جواب الشرط وخبر المبتدأ، وإن لم يكونا متشابهين في كلِّ أحوالهما ولا قريبين؛ وذلك في تحليل: (الناس مجزيون بأعمالهم؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)، وما يكون على مثاله؛ حيثُ يجوزُ في نطقه أربعة أوجه، تختلفُ بين الرفع والنصب والتبادل بينهما، فيعللُ للنصب في جواب الشرط: إن خيراً فخييراً؛ بقوله: "وإنما أجازوا النصب حيثُ كان النصبُ فيما هو جوابه؛ لأنه يُجزمُ كما يُجزمُ؛ ولأنه لا يستقيمُ واحدٌ منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجوابَ بخبرِ الابتداء؛ وإن لم يكن مثله في كلِّ حاله..."<sup>(٣)</sup>.

فبعد أن ذكر سيبويه كثرة وجه الرفع واستحسنه في ما هو جواب الشرط، وعلل له بذكر فاء الجزاء واستئناف ما بعدها، فحسُن أن تقع بعدها الأسماء، فكان المقدرُ بعدها جملة اسمية.

لكنه حال نصب الثاني جعله جائزاً وفي مرحلةٍ دون السابقة، وعلل له بأن النصب

(١) الكتاب: ١-١٢٢.

(٢) السابق: ١-١٨٢.

(٣) السابق: ١-٢٥٩.



## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

المذكور فيما هو جوابه أجاز هذا النصب، فهما يجزمان معًا، ولا يكون أحدهما بدون الآخر، كما يكون الخبرُ والمبتدأ، فيكونُ الجوابُ بمثابة الخبر؛ وإن لم يكن مثله في جميع أحواله.

- تشبيه علامات إعراب جمع المؤنث السالم بعلامات جمع المذكر السالم:

يذكر سيبويه في تسمية رجلٍ أو امرأةٍ بـ(مسلمات أو ضربات) فإن الجمع يتصرف، ويكون في النصب كما هو في الجر بالكسرة المنونة؛ وذلك تشبيها للكسرة بالياء في: (مسلمين) جراً ونصباً، وللتنوين بالنون<sup>(١)</sup>.

- تشبيه تاء جمع المؤنث السالم بهاء التأنيث:

وذلك في منع صرف ما ذكر فيما هو مذكور قبل هذه، من: (مسلمات وضربات) علمين للتأنيث؛ وذلك لأن الهاء تجيء للتأنيث، أما الألفُ المذكورة بين الحرف المتحرك والتاء فليس بحاجزٍ حصين، "فصار التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء..."<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا كثيرٌ متناثرٌ في كتاب سيبويه، ويحتاج إلى استقصاءٍ وجمعٍ وتنظيمٍ وبحثٍ وتحليلٍ للخروج بنتائج.

## تحرير التعبير من بعض قواعد النحو

يضع النحاة قواعدَ مستقاةً مما هو متداولٌ ومطرّدٌ في اللغة؛ سواءً أكانت نصوصاً أدبيةً أو نثريةً أم أفولاً مختلفةً؛ لكنه قد يتحررُ كثيرٌ من التعبيراتِ والتراكيبِ اللغويةِ من قواعدٍ يصطلحُ عليها بالجمهوريّة، ولا يحكمُ عليها بالخطأ أو بصفةٍ من هذا القبيل، أشيرُ إلى شيءٍ من ذلك:

(١) السابق: ٣-٢٣٣.

(٢) السابق: ٣-٢٣٤.



– الضرورات الشعرية<sup>(١)</sup>:

تتركز الفكرة في قول سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"<sup>(٢)</sup>.  
ويفسر السيرافي ذلك في قوله: "اعلم أن الشعر لما كان موزونًا تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجُه عن صحة الوزن؛ ويحيلُه عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه؛ استُجِرَّ فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ممَّا لا يُستجَارُ في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحقًا، ومتى وُجد هذا في شعرٍ كان ساقطًا، ولم يدخل في ضرورة الشعر"<sup>(٣)</sup>.

وجمع السيرافي هذه الضرورات في تسعة أوجه، هي:

الزيادة والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث<sup>(٤)</sup>.

وفي كلٍّ من تلك الأوجه تفصيلٌ وتنوعٌ في المواضع التي يخرجُ فيها عن القواعد التركيبية السائدة: صرفية ونحوية.

عدم تحقيق المطابقات المطلوبة لصحة التركيب في بنية الجملة:

وهذه تتعدد بتعدد جوانب المطابقة من: العدد، الجنس: (التذكير والتأنيث)، التعيين: (التعريف والتتكير)، العلامة الإعرابية، ومن ذلك:

(١) ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه متناثرات في الأجزاء الأربعة: ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، ضرائر الشعر: (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة): للقزاز القيرواني، تحقيق: د. زغلول سلام، د. مصطفى هدارة، وتحقيق آخر: للمنجي الكعبي، ضرائر الشعر: لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الضرائر للألوسي-

(٢) الكتاب: ١-٢٦.

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي: ٥٣٤.

(٤) السابق: ٥٣٤.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

- وصف الجمع بالمفرد، ونعت المفرد بالجمع.
  - قد يجمع الضمير عائداً على اثنين، وقد يُثنى والمرجع مفرد.
  - قد يعود الضمير على بعض ما تقدمه.
  - إطلاق المثنى أو الجمع وإرادة الواحد، أو المثنى وإرادة الجمع.
  - تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.
- أشير إلى تحريرات أخرى من القواعد التركيبية:
- دخول الواو على الجملة الواقعة نعتاً.
  - إقامة صيغة مقام أخرى.
  - أساليب الحذف في الكلام.
  - المخالفة في الرتبة.
  - خروج كل من الخبر والإنشاء إلى معنى الآخر.
  - المخالفة في التعبير عن الماضي والمستقبل.
  - وضع الظاهر موضع المضمرة.
  - الخروج على خلاف الأصل<sup>(١)</sup>.
  - طرق الالتفات.

(١) يرجع إلى: البرهان في علوم القرآن: للزركشي، ٢-٤٨٤.



خروج التركيبي عن دلالاته الحقيقية:

- الاستفهام في حكم الخبر:

قد يكون التركيبي الاستفهامي في دلالة الخبر، فلا يحتاج إلى جواب، وإنما يكون استفهامًا لوجود أداة الاستفهام، ويكون ذلك في سياقين:

أولهما: أن يتصدر التركيبي الاستفهامي ما يدل على عدم الاستخبار، وإنما ما يدل على معنى التسوية، أو عدم الاكتراث والاهتمام، عندئذ يكون الاستفهام متضمنًا معنيين متناقضين، أولهما مصدر بالهمزة، ويتوسطهما: (أم) المعادلة. مثال ذلك: سواءً على أحضرت أم لم تحضر، لا أبالي أقمت أم قعدت.

والآخر: ما يحمله التركيبي الاستفهامي من معنى مجازي إخباري: هذا المفهوم المجازي يفهم من خلال درج السياق، وهذه الاستفهامات المجازية تتعدّد في الحوار الاجتماعي: الفصيح منه واللهجي.

- كأن يقول محاورك: لقد زرتك من قبل، فتستكر عليه ذلك في قولك: وهل زرتني عند مرضي؟ أي: لم تزرنني في مرضي.

- ومنه: أنت الذي يمكن أن تقوى عليّ؟ أتستطيع قدراتك حمل هذا؟.

- ويكثر هذا التركيبي المجازي في أسلوب الحصر والقصر، كأن يقال لك: عليك أن تبتّر جارك، فتردّ: وهل فعلت غير ذلك؟.

- ومنه: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَعَىٰ وَكَأَ ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقِ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الرعد: ١٦).

- ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل: ٩٠).

## الكلمة دلالية بين البنية والتركييب والسياق

- ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِيَةً لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة: ١١٤).
- ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ (النساء: ١٢٢).

تجريد الحرف عن دلالاته وأدائه دلالات أخرى:

قد يتجرّد الحرف في التركيب أو السياق عن دلالاته الأصلية وأدائه دلالاتٍ أخرى، تُكتسب من خلال العرف، أو التلاقي الدلالي، أو السياق الفكري، أو التواؤم التركيبي، أو اجتماع حرفين معينين، أو غير ذلك مما يمكن أن يلمسه ويتحسسه الباحث اللغوي.

وهذه تحتاج إلى بحثٍ لغوي جاد، لكنني أشير إلى شيءٍ من ذلك في إيجاز:

## خروج حروف النداء عن دلالتها:

قد تتجرّد حروف النداء عن الطلب لأداء دلالاتٍ أخرى، لا تتطلب جواباً، وأشير إلى ذكر شيءٍ منها سياقياً وتركيبياً فيما يأتي لأداء ما يأتي:

- أداء دلالة التخصيص، نحو: اللهم اغفر لنا، أيتها العصابة.
- ومنه: أنتم -أيها العرب- قوم، يجب ألا تكونوا سذجاً ذوي مصالح شخصية.
- وهو خاص بحرف النداء: (يا)؛ لأنه أم الباب.
- أداء دلالة التنبيه-على الوجه الأرجح- من وجهين متأولين- كما هو في قوله تعالى:
- ﴿ وَلَئِنْ أَصَبَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: ٧٣)، ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ (يس: ٢٦).

ويطرّد هذا فيما إذا باشرت: (يا) الحرف أو الفعل، ومنه قول جرير:



يا حبذا جبلُ الرِّيانِ من جَبَلٍ وحبذا ساكنُ الرِّيانِ من كانا<sup>(١)</sup>

على أن: (حب) فعلٌ، وهو خاصٌّ ب(يا).

- همزة الاستفهام + أم:

ذكر ذلك سابقًا، لكنني أنوه هنا من منظور التركيبي، وهو اجتماع همزة الاستفهام مع: (أم) في تركيبٍ واحدٍ ممتدٍ مصدرٍ بما يدلُّ على السواء أو ما في معناه من عدم المبالاة أو عدم الدراية يحولُ الاستفهامُ إلى إخبارٍ فيه استواءٌ أو تسويةٌ، من ذلك:

➤ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٦).

➤ ما أبالي أزررتي أم لم تزرني، لا أدري أنجح أم رسب، ليت شعري أحضر اليوم أم لم يحضر.

- هل الشرط استثناء؟

هل يمكنُ أن يلمسَ معنى الاستثناءِ في الشرطِ إذا توسطَ ما يحتاجُ أحدهما إلى الآخر، من ركني الجملة؟

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهتدون﴾ (البقرة: ٧٠)، توسطَ أداة الشرط: (إن) وجملة الشرط: (شاء الله) بين: (إن) واسمها من جانب، وخبرها: (لمهتدون) من جانب آخر، وتتحسسُ في الشرطِ معنى الاستثناء؛ لأنهم "لو لم يستنوا لما بيَّنتُ -أي: البقرة- لهم آخرَ الأبد"<sup>(٢)</sup>.

ويمكنُ أن يلمسَ في اللغةِ في استخداماتها المختلفةِ وفي سياقاتها المتباينةِ كثيرٌ من التراكيبيِّ -قصيرة أم طويلة- تخرج عن دلالاتها الحقيقيةِ، وهذه الفكرةُ مصدرٌ بحثٍ جادٍ وواعٍ مهمٌ مُجدٍ.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش: ٧-١٤٠، المقرب: ١-٧٠، الهمع: ٢-٨٨.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي: ١-٦٨.

## الكلمة دلاليًا بين البنية والتركييب والسياق

## • رأي في تكرير: (بين).

ذكرنا أن: (بين) لا تتكرر؛ لأنها تعبر عن مسافة بين طرفين أو أكثر، فلا تكرر بين أطراف البنية؛ لكن يُستثنى من ذلك إذا كان أحد الأطراف ضميرًا؛ وهذا للضرورة اللفظية، حيث إنَّ الضمير -حينئذ- يكون متصلًا، ولا بد من اعتماده نطقًا على كلمة أخرى، وهو طرف من أطراف البنية، أما الظاهر الآخر؛ فلا بد من سبقه بـ (بين).

ولكنني أرى أنه يجب أن تتكرر: (بين) قبل اسم يلتبس موقعيته في التركيب، كأن نقول: ربط بين الفعل العامل في الحال وبين المصدر وبين الوصفية، فإذا حذف: (بين) قبل: (المصدر) لأصبحت مسبوقه بالواو؛ فتحتسب لذلك معطوفة على الحال، ويكون: (المصدر) متعلقًا بكلمة: (العامل) بواسطة: (في) ويكون معمولًا له، وليس الكلام ذلك؛ لذا فإنني أرى ضرورة ذكر: (بين) مكررة قبل: (المصدر).

ويجوز أن تحذف: (بين) الثالثة المذكورة قبل: (الوصفية)؛ لأنها معطوفة على المصدر ومشاركة معه في العامل.

## • المبهم ونعته:

لا يفصل بين أسماء الإشارة، وهي أسماء مبهمة، وبين نعتها؛ فلا يقال: ضربت هذا زيدًا الرجل<sup>(١)</sup>؛ ولكن يقال: ضربت هذا الرجل زيدًا، فالنعت والمنعوت بمثابة اسم واحد؛ لذا فإنَّ النعت يتضمن منعوته في لفظه أو يؤول إلى ما يفيد ذلك.

لكنه قد يفصل بين النعت ومنعوته بفواصل معينة ومحددة<sup>(٢)</sup>.

أمَّا سائر المبهمات فإنه لا يجوز الفصل بينها وبين ما يُبين إبهامها ويزيلها.

(١) ينظر: المساعد على شرح التسهيل: ٢-٣٨٣.

(٢) يرجع في ذلك إلى النحو العربي: ٥-٨٩.



## **الفصل الثالث**

### **النحو والقيم الدلالية**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: النحو والمعنى.

المبحث الثاني: النحو والقيم الدلالية.



## المبحث الأول النحو والمعنى



يذكر في إنباه الرواة: "قال ثعلب: العرب تُخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعاني، وإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب"<sup>(١)</sup>.

ويُمتدح الفراء في هذا المجال؛ لأنه كان يقول: "كلُّ مسألةٍ وافقَ إعرابها معناها؛ ومعناها إعرابها فهو الصحيح"<sup>(٢)</sup>.

وكان بعضهم يغلطُ سيبويه؛ لأنه حملَ كلامَ العربِ على المعاني دونَ الألفاظ<sup>(٣)</sup>.

ولم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابقٌ للإعراب، والإعراب مطابقٌ للمعنى<sup>(٤)</sup>.

ويذكر أن: "الفراء حملَ العربيةَ على الألفاظ والمعاني، فبرعَ واستحقَّ التقدمة، وذلك كقولك: مات زيدٌ، فلو عاملتَ المعنى لوجبَ أن تقولَ: مات زيدًا؛ لأن الله تعالى هو الذي أماته، ولكنك عاملتَ اللفظَ فأردتَ: سكنتَ حركاتَ زيدٍ"<sup>(٥)</sup>.

فاللغةُ معنى ولفظٌ، ولا بدَّ أن يتسبقا ويتواءما، وهما متلازمان، والجانبُ اللفظيُّ في اللغةِ هو الظاهرُ والمحسوسُ من خلالِ النطق، ويستنتجُ منه المجموعُ الدلاليُّ كلُّ بحسبِ ترجمته وفهمه لكنَّ هناك أمورًا دالةً لا انفكاكَ منها، وكان العربُ يعرفون ذلك تلقائيًا دونَ رجوعٍ إلى قواعد؛ ذلك لأن القواعدَ التركيبيةَ كانت إحساسًا ومشاعرَ مُتَدَوِّقَةً؛ لأنها مرتبطةٌ لديهم بالمعنى المفهومِ من السياقِ مقامًا أو حالًا أو لفظًا، ولا دهشةَ أن نقرأ لدى اللغويين الأوائلِ: "البدويُّ يدركُ الفرقَ بين: جاء زيدُ الراكبِ، وراكبًا، وإن كان لا يُسمَّى الأولَ صفةً، والثاني حالًا؛ ولذلك قال أعرابيٌّ سمعَ مؤذنا يقولُ: أشهدُ أن محمدًا رسولَ الله، بنصبِ الرسولِ: فَعَلَ ماذا؟ لفهمه قصدَ الصفةِ"<sup>(٦)</sup>.

(١) إنباه الرواة على أنباء النحاة: ٢-٤.

(٢) الموضوع السابق.

(٣) الموضوع السابق.

(٤) الموضوع السابق.

(٥) إنباه الرواة: ٣-٤.

(٦) المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ١٥٤.

فالنحو والمعنى شئٌ وظلُّه، فكلُّ منهما يؤدي إلى صنوه، ويدلُّ عليه، ويرشدُ إليه، وينبئُ عنه، وليسا وجهين لعملةٍ واحدةٍ، وإنما هما معًا متداخلان في تكوين كلِّ وجهٍ من وجهي العملة الواحدة.

ولا تستطيعُ أن تجزَم حقيقةَ أي منهما يسبقُ الآخر، فهما كالدجاجة والبيضة، وهو دليلٌ على أن كلاً منهما يرى نفسه في الآخر.

ويقصدُ بالنحو بناءُ الجملة، فالنحو يبحثُ ويدرسُ الجانبَ التركيبيُّ في الكلام، وهو متشعبٌ وأنواعٌ يتصلُّ بعضه ببعضه الآخر، فهو كلُّ متشابكٍ متكاملٍ.

ويقفُزُ إلى ذهني فكرتان متضامنتان، موجز كلُّ منهما:

١- الناقدُ الأدبيُّ الذي لا يجمعُ دقائق اللغة، والأداءَ المعنويَّ لتراكيبها المتنوعة، والفروق الدلاليةَ الدقيقةَ لاستخدام وحداتها الصرفيةَ إلى غير ذلك مما تحويه اللغة من إمكاناتٍ عديدةٍ ومعقدةٍ تعبيريةٍ لإعطاء ناتجٍ دلاليٍّ معينٍ؛ هل يمكنُ لمثلِ هذا الناقدِ أن ينهضَ بمهمتهِ في التطورِ الأدبيِّ، وإظهارِ ما يمكنُ أن يكونَ عليه نصُّ ما؟!.

وهل يمكنُ لنا أن نركنَ إلى ترديدِ مثلِ هذا الناقدِ لمصطلحاتٍ نقديةٍ وعباراتٍ أو جمليٍّ غيرِ مترابطةٍ المعنى، وننبهرَ بما ينمقُ ويدبجُ؛ دونَ اعتماده على طبيعةِ اللغةِ بما تنطوي عليه من مظاهرٍ تدلُّ على المخابرِ المعنوية؟!.

٢- وفي مقابلِ ما سبقَ نقولُ: هل يمكنُ لنا أن نحللَ نصًّا إبداعياً لشاعرٍ أو منتجٍ أدبيٍّ لا يستوعبُ دقائق اللغة؟!.

فنحلُّ له -مثلاً- استخدامَه: (أم) في سياقٍ أخطأ فيه تركيبياً، لأنه لم يحزُ طبيعةَ تراكيبها، وخصائصها، والعلاقاتِ الدلاليةَ فيها وغير ذلك كثيرٍ.

وفي هذا الموضوعِ أشيرُ إلى كثيرٍ من الدلائل التي تجعلُ المعنى والأفكارَ النحويةَ شيئاً واحداً، كلُّ منهما يدلُّ على الآخر، وتبينُ أنَّ العلاقةَ بينهما علاقةٌ لا يمكنُ انفصالها، أو إيجادَ شعراتٍ فاصلةٍ بينهما، وهي إشاراتٌ دونَ تحليلٍ وتفسيرٍ، إلا ما كان بالنزيرِ اليسيرِ؛ وإنما هي توجيهٌ لدراساتٍ بحثيةٍ مستقبليةٍ، يتبينُ منها هذه العلاقةُ التي تهدفُ في المقامِ



الأول والأخير إلى إبراز الجانبِ الدلاليِّ، وأنه الغرضُ الأساسيّ من التراكيبِ وتقلباتها المختلفة، وأنه الهدفُ من نحو العربيةِ وقوانينها التركيبيةِ.

### الإعراب والمعنى:

لا جدالَ في أن العربيةَ لم تحرصْ على صحةِ نطقِ أواخرِ الكلمِ أثناءَ وصلِ الكلامِ وتكوينِ الجملِ لإفادةِ معنىٍ إلا للمشاركةِ في تحقيقِ هذا المعنى المرادِ وتجويدهِ ودقةِ نقله إلى المستمعِ كما يريدُه له متحدثُه؛ هذا على فرضيةِ الإلمامِ الكاملِ بقواعدِ التراكيبِ اللغويِّ، كما أنه لا جدالَ في عدمِ إفادةِ تراصِّ أيِّ كلمٍ وتركيبه معنىً إلا من خلالِ اتباعِ نظامِ تركيبِي معيّنٍ، واختيارِ كلمٍ متألّفٍ متناسقٍ، مع الحرصِ على قواعدِ الإعرابِ إلى جانبِ قواعدِ التراكيبِ الأخرى، وهذا هو المقصودُ الأهم من علمِ النحو؛ حيثُ: "معرفةُ الإعرابِ الحاصلِ في الكلامِ بسببِ العقدِ والتركيبِ"<sup>(١)</sup>.

وإن كان هذا الرأي والاتجاهُ لا يروقتني كاملاً؛ لأنه -في رأبي- لا يفني بحقيقةِ النحو فإن ما ألقطه منه هو تحقيقِ العقدِ والتركيبِ.

### فالمقتضى للإعرابِ عندهم أمران أو نوعان:

أولهما: يقتضى جنسيةَ الإعرابِ: وهو العقدُ والتركيبُ، ويقصدُ بالتركيبِ ائتلافَ كلمتين معاً لتكوّنا كلاماً مفيداً في المعنى يمكنُ السكوتُ عليه. أما العقدُ فيقصدُ به إسنادُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى إسناداً يُعطى معنىً متألّفاً يمكنُ فهمه، ويصحُّ تراكبُ كلامٍ عليه جديدٍ؛ لأنه صحَّ السكوتُ عليه.

### والآخر: يقتضى نوعيةَ الإعرابِ:

- وهذا الاقتضاءُ مبني على الجانبِ الدلاليِّ العامِ للكلمةِ في الجملةِ، أما ما يُسمى بالوظيفةِ النحويةِ؛ حيثُ إنها تقتضى نطقاً في الجملةِ معيّنًا يتلاءم مع ما اصطُلح عليه لعلاماتِ الإعرابِ.

(١) الرضى على الكافية: ١-٧.

- فالفاعلية مقتضية للرفع، وأصبح الرفع دليلًا على الفاعلية "وما جرى مجراها..."<sup>(١)</sup>.
- والمفعولية مقتضية للنصب، وأصبح النصب في عرف النحاة- دليلًا على المفعولية "وما جرى مجراها..."<sup>(٢)</sup>.

- والإضافة مقتضية للجرّ، وأصبح الخفض دليلًا على الإضافة، هذا في الأسماء.

أما في الأفعال فإن الاقتضاء يكون لزمان الفعل:

- فالدالّ على الحال مقتضى للرفع.
- والدالّ على المستقبل بالنسبة لزمان فعل آخر يقتضى النصب.
- والدالّ على المستقبل الابتدائي لأنه أمرٌ مقتضى للجرم، هذا غير ما هو مبني من الكلمات حروفًا أو أسماءً أو أفعالًا إنما يكون لانحصاره الدلالي، وعدم اعتوار المعاني المختلفة.

ولذلك فإنّ النحاة عندما يعرضون لبناء الحروف فإنهم يعللون لبنائها بعدم اعتوارها ما لا تقتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: أخذت من الدراهم، فالتبعيض مستفاد من لفظ: (من) بدون الإعراب<sup>(٣)</sup>.

فالاقتضاء مع المؤثر يكونان حصول الإعراب، والمقصود بالمؤثر ما يكون من عامل من الأسماء أو الأفعال أو الحروف، وكلها قائمة على العلاقات المعنوية في الجملة، والأداء الدلالي القائم على هذه العلاقات.

النحو علمٌ يضطلع بدراسة بنية الجملة من جميع جوانبها اللفظية التركيبية وما تنتهي إليه من محاور دلالية، مستخدمًا في ذلك وسائل عديدة نابعة من التوصيف الشكلي أو البنيوي للكلمة والكلمات فالجمل داخل النص، مبرزًا العلاقات الوظيفية فالمحاور الدلالية فالتضافرات المعنوية بين أجزاء التركيب بأنواعه؛ كي نتحصل من ذلك على المجموع الدلالي المراد إنشاؤه.

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل: لابن أبي الربيع، ١-١٨٢.

(٢) للمؤلف رأى في نظرية النصب في اللغة العربية أودعه في مؤلفيه: نزع الخافض، ونظرية التمام في النحو العربي.

(٣) يرجع إلى: شرح ابن عقيل: ١-٤.



ولا بدّ من التتويه إلى أن الإعراب لا يكون في الكلمات مفردة؛ إلا إذا افترض أنها جزء تركيبٍ إسنادي محذوفٍ أحدُ جزأيه، "فالاسم إذا كان وحده مفردًا من غير ضميمةٍ إليه لم يستحق الإعراب"<sup>(١)</sup>؛ ويجب أن تكون هذه الضميمة متألّفة مع الاسم المذكور مفيدةً معه يمكنُ السكوتُ عليه؛ ذلك لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني الناشئة من التركيب المفيد معنى.

وفى كل هذا ردُّ على أولئك الذين يرتابون في أن الإعراب إنما هو قائمٌ على العلاقات المعنوية بين الكلمات في الجملة.

فليس الإعراب قائمًا على قوالب تركيبية للجملة؛ فنتخيل أن أيّ فعلٍ يأتي بعده اسمٌ يكونان جملةً فعليةً، هي فعلٌ وفاعلٌ، أو أن أي اسمٍ يذكر بعده اسمٌ آخرٌ يكونان جملةً اسميةً، هي مبتدأٌ وخبرٌ؛ لكنه لا بدّ من التآلف بين الكلمتين، والتناسق المعنوي بينهما، فيتحقق فيها صحة العقد والتأليف.

وإن خرجًا عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي فلا بدّ من توافر القرينة الدالة على الائتلاف والوصول بهما إلى مجموعٍ دلالي مقصودٍ.

ومن وسائل النحو في إيضاح الوظيفة الدلالية التركيبية للكلمة الإعراب، والمقصودُ به "اختلافٌ أو آخرها - أي الكلمات - لإبانة معانيها"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان هذا التعريف غير دقيقٍ في بعض جوانبه فإنه يُستنتجُ منه ربطهم بين الإعراب والمعنى.

ولا بدّ أن يفهم من ذلك أن المقصودَ بالمعنى - هنا - هو الأداء الدلالي للفظة في التركيب التي انتظمت به، وتألّفت فيه موقعيًا ودلاليًا وتشابكًا معنويًا مع ما يسبقها أو يلحقُ بها من عناصر لفظيةٍ أخرى مختارة في هذا التركيب المفيد المقصود لذاته من منشئه.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١-٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ١-١١.

وفى موضعٍ آخرٍ يذكرُ ابنُ يعيش: "الإعرابُ الإبانةُ عن المعاني باختلافٍ أوآخرِ الكلمِ لتعاقبِ العواملِ في أولها"<sup>(١)</sup>، ويذكر: "إذ الإعرابُ إنما وُضِعَ للفرقِ بين المعاني"<sup>(٢)</sup>، واختلافُ أوآخرِ الكلمِ لتعاقبِ العواملِ عليها إنما هو معنَى، "فالإعرابُ يبيِّنُ المعنى، وهو الذى يميِّزُ المعاني، ويوقف على أغراضِ المتكلمين، بدليل قولك: ما أحسنَ زيدًا، ولا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ"<sup>(٣)</sup>، بل إن النحاةَ يذكرون أن: "الأصلَ في الدلالةِ على المعاني الطارئةِ على الأسماءِ حروفُ المدِ واللينِ وأبعاضُها، وهى الحركاتُ، متى قدر عليها، فهى أخفٌ من غيرها، ومتى لم يمكنَ كان أشبهُ الحروفِ بها وأقربُها إليها أولى بذلك مما هو أبعدُ منها"<sup>(٤)</sup>.

"الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلِّ لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه، ويُسمى الجملة"<sup>(٥)</sup>، وهذا شرح لقول الزمخشري: "الكلامُ هو المركبُ من كلمتين أُسِنِدَتِ إحداهما إلى الأخرى"<sup>(٦)</sup>. وإذا أمعنا النظرَ نجدُ أن الكلامَ من وجهٍ آخرٍ - شىءٌ وظلُّه، النحو أو المعنى هو الشىءُ، والآخرُ ظلُّه، ولا تستطيعُ أن تجزَمَ أيًا منهما يكونُ الشىءُ، فيكونُ الآخرُ ظلُّه؛ لذلك لا انفصامَ بينهما، ولا تحديدَ لأحدهما فى حالِ غيابِ الآخرِ.

ظاهرةُ الإعرابِ هو تغيُّرُ الكلمِ فى الجملةِ بسببِ العواملِ المختلفةِ المؤثرةِ فيها؛ لكن ما هو؟.

يختلفون فيما بينهم إلى كونه معنَى أو لفظًا؛ لكن الرأيَ الأكثرَ رجحانًا لديهم أنه معنَى، أو أنه قائمٌ على المعنى.

وأذهبُ بكلِ فكرى إلى أنه كذلك، وأذكرُ نقاطًا تختلفُ بين أقوالِ النحاةِ وما أراه وألحظهُ للتدليلِ على ذلك:

(١) شرح ابن يعيش: ١-٧٢.

(٢) السابق: ٢-١١٧.

(٣) البرهان فى علوم القرآن: ١-٣٠١.

(٤) نتائج الفكر: ٨٧.

(٥) شرح ابن يعيش: ١-٢٠.

(٦) الموضوع السابق.



- ١- "المعاني هي العاملة، وإنما جعلت الألفاظ دلالةً عليها"<sup>(١)</sup>.
- ٢- "اعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معني، قالوا: "وذلك اختلافٌ أواخرِ الكلمِ لاختلافِ العواملِ في أولها، نحو: هذا زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، والاختلافُ معني لا محالة"<sup>(٢)</sup>، ولذلك قالوا: حركات الإعراب.
- ٣- "ولمَّا كانت معاني المُسمَّى مختلفة؛ تارة تكونُ فاعلةً، وتارة تكونُ مفعولةً، وتارة تكونُ مضافًا إليها؛ كان الإعرابُ -المضافُ إليه- مختلفًا؛ ليكونَ الدليلُ على حسبِ المدلولِ عليه"<sup>(٣)</sup>.
- ٤- "كلُّ واحدٍ منها -أي: الرفع والنصب والجر- علمٌ على معني من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولولا إرادة جعل كلِّ واحدٍ منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجةٌ إلى كثرتها وتعددتها..."<sup>(٤)</sup>.
- ٥- أصلُ الرفع أن يكونَ للفاعل، وجميعُ ما يُرفعُ من الأسماءِ العُمَدِ إنما يرفعُ بالحملِ على الفاعلِ<sup>(٥)</sup>، وجميعُ ما يرفعُ من الأسماءِ راجعٌ إليه بوجهٍ ما.
- ٦- الرفع للمبتدأ هو الابتداء؛ لأن المعاني هي العاملة، والألفاظ دالةٌ عليها.
- ٧- "الإضافة هي المعنى المقتضى للإعراب، والعاملُ ما به يتقومُ المعنى المقتضى له"<sup>(٦)</sup>.
- ٨- يُحكى عن المازني أنه قال: "لم يدخل الجزمُ الأسماءَ لأنه بعواملٍ يمتنعُ دخولُها على الأسماءِ من جهةِ المعنى، نحو: لم، ولمَّا، وإنَّ الجازمة، وما جرى مجراها..."<sup>(٧)</sup>.
- فإننا نجد أن: (لم) و: (لمَّا) لنفي حدثٍ في زمنٍ، وهو خاص بالأفعال، و: (إن) الشرطية مع سائر أخواتها تقتضى حدثين في زمنٍ ما، ويكون ذلك مع الأفعال، ويمكن استعراض سائر حروفِ الجزم.
- وتسحبُ هذه الفكرةُ على حروفِ نصبِ المضارع، حيثُ تجعله في الزمنِ المستقبلي.

(١) شرح عيون الإعراب: ١-٩٢.

(٢) شرح ابن يعيش: ١-٧٢.

(٣) الموضوع السابق.

(٤) شرح ابن يعيش: ١-٧٣.

(٥) البسيط في شرح الجمل: ١-٢٥٩، شرح ابن يعيش: ١-٧٣.

(٦) شرح الموصلي على ألفية ابن معطي: ١-٧٣٣.

(٧) شرح ابن يعيش: ١-٧٣.



٩- الإعرابُ في النحو العربي مرتبطٌ بالكلمِ الذي له معنى في ذاته، ويكون له مواقعٌ مختلفةٌ في الجملة، فيتنوع المقصودُ منه في الجملة أو التركييبِ دلاليًا، كما أنه يمكنُ أن يفِي بهذه الأداءاتِ الدلاليةِ المختلفةِ والمتطلبيةِ، وهذا لا يكونُ إلا في الأسماءِ، وما ضارعها من الأفعال وهو الفعلُ المضارعُ، حيثُ يقبلُ الرفعَ والنصبَ والجزمَ، ويختلفُ زمنُه بين الماضي والحال والاستقبال.

أما الفعلُ الماضي فهو مبنيٌّ للزومِ الزمنِ الماضي، ولعدم قبوله مواقعَ إعرابيةٍ مختلفةً. وكذلك الفعلُ الأمرِي للزومِ الزمنِ المستقبلي، وعدم قبوله مواقعَ إعرابيةٍ مختلفةً.

أما الحروفُ فمعناها يكونُ فيما بعدها<sup>(١)</sup>، فلا يكونُ لها موقعٌ إعرابي خاص بها؛ لذا كانت لا محلَّ لها من الإعرابِ في النحو العربي.

١٠- أشيرُ إلى أحرفِ العطفِ ودلالاتها، وشروطِ العطفِ ببعضها، نحو: لا، بل، لكن، والخلافاتِ الدلاليةِ لها في السياقاتِ المختلفةِ... إلخ.

تكونُ الحركةُ الإعرابيةُ في تنوعها وتركيبها ملائمةً لما يُرادُ للكلمةِ من جانبِ دلاليٍّ معينٍ، ويبدو ذلك في:

- الظروف: من حيثُ كيفيةِ نطقِ آخرها؛ حيثُ نجدُ أنه:

أ- إذا نُصبت أو جُرَّت بحركةٍ غيرِ منونةٍ، فإن هذا يكونُ حالَ الإضافةِ، وفي هذا تقييدٌ للمعنى عن طريقِ الإضافةِ، تقولُ: أقابلُك بعدَ العصرِ، أزوره في يومِ الخميسِ.

ب- أما إذا نُصبت أو جُرَّت بحركةٍ معِ التثوينِ؛ فإن ذلك يدلُّ على تنكيرها وإبهامها، كأن تقولُ: أقابلُك صباحًا، نتركها إلى حينِ.

ج- أما إذا قطعت عن الإضافةِ لفظًا وانتوى المعنى فإنها تُبنى على الضمِ، نحو قوله

تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلْتَفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ

وَقَتْلِ أَوْلِيائِكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْلَا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿

(الحديد: ١٠)، وقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ (الروم: ٤).

(١) ينظر في ذلك: المدخل إلى النحو العربي، للمؤلف، قسم الحروف.

- النداء: ينطقُ المنادى في جملةِ النداءِ على صورتين:

أولهما: أن يكونَ منصوبًا: وذلك إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرةً غير مقصودة، نحو: يا بائعَ اللبن، يا بائعًا اللبن، يا رجلًا.

والأخرى: أن يكونَ مبنيًا على ما يرفعُ به: وذلك إن كان علمًا غير مضافٍ دالًّا على المفرد، أو نكرةً مقصودةً، نحو: يا محمدُ، يا فاطمةُ، يا رجلُ.

- والفارقُ بين المجموعتين معنوي، فجعلت اللغة العربية مصاحبًا له الفرق اللفظي في النطق.

- فالمجموعة الأولى يكونُ المنادى فيها غير محددٍ غير معين، فاختير لها النصبُ، والنداء يصبحُ المنادى غير قوی في تعريفه.

- أما المجموعة الثانيةُ فإن المنادى بها يكونُ قويًا في تعريفه وتحديدِه وتعيينه، فالمنادى فيها واحدٌ بعينه، أو مجموعةٌ بعينها، تكونُ بمثابة الواحد؛ فاختير لها البناءُ على ما ترفعُ به.

- ودليلُ بناءِ المنادى في هذه المجموعة أن ما يُضمُّ منها يكونُ بضمِّ واحدةٍ - لا غير -، فإن كانت معرفةً لزمها الضمتان، فتتوَّن، تقول: أقبلَ محمدًا، يا محمدُ أقبلُ، فتتوَّن: (محمدًا) في الموضعِ الأول؛ لأنه معرَّبٌ، ولا تتوَّن في الموضعِ الثاني؛ لأنه مبني.

- يلحظ أن العلمَ المثني والجمع يكونان نكرةً؛ لأن التثنية والجمع يجعلان الأعلامَ نكرةً، فلا تتعرفُ إلا من خلالِ أداةِ التعريفِ، لكنهما بالنداءِ يقربان من التعريفِ فيكونان نكرتين مقصودتين، ويبينان على ما يرفعان به.

• ويوضح ذلك في قسم (اللجوءِ إلى البناءِ لإيضاح المعنى).

من النحو ودلالة الكلمة في التركيب:

النحو المُمثَّلُ في قواعدِ التركيبِ والمعنى صيوان لا يفترقان، ولا تجدُ أحدهما دون الآخر في الكلام، فغايةُ اللغةِ دلالاتٌ ومعانٍ عن طريقِ تراكيبٍ تطوَّل أو تقصُر في درجاتٍ مختلفةٍ منها، وليس النحو والمعنى وجهان لعملةٍ واحدةٍ، بل هما ممتزجان ومتداخلان إلى حدِّ لا انفصامَ فيه.

فبين النحو والجهة الدلالية للكلمة رباطٌ وثيقٌ، وكلُّ منهما يؤدي إلى الآخرِ ويدلُّ عليه؛ لهذا فقد بُنيت اللغة العربية على الناحية الإعرابية من حيث الوصل في التركيب.

ورسم لذلك قواعدٌ نطقيةٌ عامةٌ، يدلُّ بها الضمة وما ينوبُ عنها على الفاعلية أو الابتدائية، وإن شئت قلت: وعلى ما يُشبهُ بهما، من: اسم كان، واسم كاد، وغيرها، وعلى ما يبني عليهما.

ويدلُّ بها الكسرة وما ينوبُ عنها على الجرِّ أو الإضافة الخاصة بالاسم أو الجملة.

ويدلُّ بها الفتحة وما ينوبُ عنها على ما عدا ذلك، وإن شئت القول - كما يراه النحاة - يدلُّ بهما على المفعولية وأشباهها، إلى غير ذلك.

ويدلُّ بها السكون وما ينوبُ عنها على الجزم والبت والقطع الخاص بالفعل.

وما يدورُ من خلاقاتٍ بين النحاة في التوجيه الإعرابي لكلمة ما إنما هو قائمٌ على التوجيه الدلالي، كما أنَّ الخلاف في نطق بعض الكلمات في مواقعها من الكلام إنما هو قائمٌ على الخلاف الدلالي، أو التوجيه الدلالي كذلك.

ولقد عرضت بعض الكتب مثل هذه الفكرة، سواءً أكانت النحوية منها أم تلك التي تتعرض لدراسة القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

ولقد قمتُ - بفضلِ الله - بإتمام فكرة للبحث في هذا الجانب منذ عام ١٩٨٣م، وأودعته كتابًا، أسميته: (العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه): يتعرض لقضايا الرفع والمعنى، والنصب والمعنى، والمعنى والتبعية، والخلاف الإعرابي والمعنى، والخلاف الدلالي والإعرابي، والعلاقة الدلالية بين الجملة والكلمة، والخلاف الدلالي للأفعال ولبعض الأدوات، والإعراب ومعنى المحذوف، ولن أعيد أفكار هذا الكتاب، ولكنني أعطى موجزًا إيجازًا شديدًا لها من خلال الخاتمة.

(١) ينظر في ذلك مثلًا: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣٠١/١ وما بعدها.



يرتبط النحو بالمعنى ارتباطًا وثيقًا، فالنحو لا يطبقُ قاعديًا إلا من خلال المعنى، كما أنَّ المعنى لا يفهمُ فكريًا إلا من خلال النحو، وقد راعى سيبويه في كتابه في عرضه للقواعد النحوية هذه الفكرة، ويتضح ذلك من خلال الجوانب الستة الآتية:

- **الرفع والمعنى:** حيث يُقرنُ الرفعُ بمعنى الفاعلية والابتدائية وما هو مبني على الابتدائية، وتؤولُ المرفوعاتُ على تقديرِ مضمراتٍ تسايرُ هذه المعاني، كرفع خبرٍ لحذفِ المبتدأ، والحملِ على موضعٍ: (إنَّ) واسمِها.
- **النصب والمعنى:** حيثُ ترتبطُ المنصوباتُ بمعنى المفعولية والحالية والتمييز، ويتمثلُ ذلك من خلالِ دراسةِ المفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معه، والمفعولِ له، وما بعدَ المقادير، والحالية وما في معناها، وبالحذفِ في معنى المفعولية، والإغراء والتحذير، والنداء، والاختصاص، والمنصوبِ على التعجب، وتلك المنصوباتُ التي تؤولُ لمضمراتٍ يتضحُ فيها معنى المفعولية، والكلماتُ التي تنطقُ بين النصبِ وغيره، وهي أثناءَ نصبِها تؤولُ بمعنى من المعاني التي تنصبُ لها الأسماءُ.
- **المعنى والتبعية:** حيثُ تتبعُ التوابعُ من نعتٍ، وتأكيدي، وعطفٍ، وبدلٍ متبوعاتها لإجرائها عليها، أو لأنها كالاسمِ الواحدِ، لهذا تبعَ بعضها بعضها الآخرَ نحوياً، ويتضحُ ذلك من خلالِ دراسةِ النعتِ، والعلاقةِ المعنويةِ بينه وبين منعوته، ونعتٍ: (أي) في النداء، والنعتِ بين الحقيقةِ والمجازِ، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ، والنعتِ بين التقديرِ اللفظيِّ والمجازِ، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ، والنعتِ بين التقديرِ اللفظيِّ والإعرابِ، والنعتِ بين التقديرِ المعنويِّ والإعرابِ، والنعتِ ومراعاةِ التقديرِ المعنويِّ للمنوعِ.
- **الخلافاً الإعرابِيُّ والمعنى:** حيثُ يدورُ المعنى مع دورانِ العلامةِ الإعرابيةِ، ويتضحُ هذا من خلالِ ذكرِ أسماءٍ أو أفعالٍ يصحُّ لها أكثرُ من علامةٍ إعرابيةٍ، وتوجهُ العلامةِ الإعرابيةِ المعنى -حينئذٍ-، من نحو: الفعلُ المضارعُ بين علامتِ إعرابيةٍ مختلفةٍ في جملةٍ واحدةٍ، أو ما يلحقُ به من إعمالٍ: (إنن) وإهمالها، وحتى، والمستثنى بأحواله الإعرابيةِ وعلاقاته المعنويةِ بما يسبقُه حينئذٍ.
- **الخلافاً الدلاليُّ والإعرابُ:** حيثُ تدورُ العلامةُ الإعرابيةُ مع دورانِ المعنى المقصودِ، ويتضحُ ذلك من خلالِ الأمثلةِ التي تتغيرُ فيها العلامةُ الإعرابيةُ للفعلِ أو الاسمِ تبعاً للمعنى المستهدفِ، نحو: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، لا تدن من الأسد يأكلك... إلخ،

وكذلك العلاقة الدلالية بين الجملة والكلمة، والخلاف الدلالي لبعض الأدوات: كالواو، والفاء، وحتى واللام، وكى، إلى غيرها، والخلاف الدلالي للفعل، نحو: دعا، علم، إلى غيرهما.

- الإعراب ومعنى المحذوف: حيث تبنى العلاقة الإعرابية للظاهر تبعًا للعلاقات المعنوية بينه وبين ما يُقدَّر من محذوف، ويتضح ذلك في معانى الإغراء والتحذير، والاختصاص، والنداء، والمبنى على مبتدأ مضمير إلى غيرها.

ومما يتدخل به الموقع الإعرابي، أو الجانب النحوي في التحديد الدلالي للفظ ما نجده في مثل التعبيرين:

- أدبته تأديبًا.

- وضربته تأديبًا.

فإذا كان الأول مفعولًا مطلقًا؛ فهو مؤكدٌ مبينٌ لحقيقة التأديب الذى يجب أن يكون، ولذا فقد جاء المصدر اسم جنس يدل على العموم.

أما هو فى التعبير الثانى فإنما يدل على المفعولية لأجله، أي: أن الحدث الأول قد وقع لإحداث هذا المدلول الكامن فى المصدر المذكور.

وأرى أن هناك فرقًا دلاليًا للتأديب فى الموضعين، فهو فى الأول يدل على التأديب الخالص المثالي، ولذا فقد كرر التأديب مرة فى الفعل، وأخرى فى المصدر، وليس مدلول الثانى كمدلول الأول، لأن الأول مسند إلى الفاعل، أما الثانى فهو غير مسند لأنه المثال الذى يحدث من أجله الفعل محاولة للوصول إليه<sup>(١)</sup>.

أما التأديب فى التعبير الثانى ففاعله هو فاعل الفعل الأول؛ ولذا فإن مدلوله يقصر عن مدلول التأديب فى التعبير الأول، حيث إن له فاعلاً فى الثانى، فهو غير مثالي، كما أرى أنه يمكن أن نربط دراسيًا بين أحوال الفعل البنائية والإعرابية وبين ما يمكن أن يؤديه من دلالة:

(١) للباحث فى هذا بحث: "نزع الخافض، دراسة فى عوامل النصب فى التراث النحوى، ينظر فيه بحث المفعول المطلق".



فالماضى والأمر مَبْنِيَانِ دائِمًا لدلالةِ كُلِّ منهما على زمنٍ مختصٍ بعينه، الأولُ لما مضى، والثانى لما يستقبلُ.

أما المضارعُ فإنه معرَبٌ لعدم اختصاصه بزمنٍ، فإذا دلَّ على ما مضى فإنه يجزَمُ، ويكونُ فيه جانبٌ من الاشتراكِ اللفظيِّ مع الماضى.

وإذا دلَّ على ما يُستقبلُ كان مثلَ الأمرِ، حيثُ يجزَمُ، والأمرُ يبنى على ما يجزَمُ به المضارعُ.

أما أنه ينصبُ فإنه فيما إذا دلَّ على مستقبلٍ من خلالِ أدواتٍ مختصةٍ بذلك.

وأعودُ فأذكُرُ بفكرةٍ أثبتُّها فى المحورِ الصرفيِّ، وتتعلقُ بهذا المحورِ النحوىِّ لدلالةِ الكلماتِ، وهى أنه عندما يعرضُ النحاةُ بناءَ الحروفِ فإنهم يعللونُ لبنائها عدمَ اعتوارها ما لا تقتقرُ فى دلالتها عليه إلى إعرابٍ، نحو: أخذتُ من الدراهمِ، فالتبعضُ مستفادٌ من لفظ: (من) بدونِ الإعرابِ<sup>(١)</sup>.

وللعلامةِ الإعرابيةِ فى كتبِ النحاةِ طرائفٌ جليلةٌ تبيِّنُ إلى أي مدى يمكنُ أن تحددَ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ.

وها أنذا ذاكرٌ شيئًا منها، عله يُرضى بعضَ الباحثين فيكشفُ لنا عن مدى أبعَدَ فى هذه الفكرة:

- قد تذكرُ الكلمةُ فى التركيبِ الواحدِ، وقد اختلفَ فيه جانبٌ من جوانبها الدلاليةِ، وذلك بسببِ العلامةِ الإعرابيةِ.

- يذكرُ سيبويه فى كتابه القول: (أما العبيدُ فأنتَ ذو عبيد)، أنَّ الوجهَ هو الرفعُ، ولكنَّها -أي: العبيد- تنصبُ حين لم يجعلهم شيئًا معروفًا<sup>(٢)</sup>.

- فالفرقُ بين دلالةِ العلمِ بالاسمِ ودلالةِ الجهلِ به فى مثلِ هذا التركيبِ إنما يأتى من العلامةِ الإعرابيةِ، فالنصبُ يدلُّ على الجهلِ به، وأنه شىءٌ غيرُ معروفٍ للمخاطبِ.

(١) ينظر شرح ابن عقيل: ١-٤٠.

(٢) يرجع إلى الكتاب: ٣٨٩/١-٣٩٠.

- أما الرفع فإنه يدلُّ على أنه معلومٌ، أي: أنهم -مدلول الكلمة- أعيانٌ قد عرفهم المخاطبُ كمعرفتك.
- فإذا قلت: "أما البصرةُ فلا بصره لك، وأما الحارثُ فلا حارثُ لك، وأما أبوك فلا أبًا لك، فهذا لا يكونُ فيه أبدًا إلا الرفعُ، لأنه اسمٌ معروفٌ ومعلومٌ، قد عرف المخاطبُ منه ما قد عرفت كأنك قد قلت: أما الحارثُ فلا حارثُ لك بعده، أو فلا حارثُ لك سواء، وكأنه قال: أما البصرةُ فليستُ لك، وأما الحارثُ فليس لك؛ لأن ذلك المعنى تريد، ولو قال: أما العبيدُ فأنت ذو عبيد: (بالرفع)، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطبُ كمعرفتك، كأنك قلت: أما العبيدُ الذين تعرفُ لم يكنْ إلا رفعًا"<sup>(١)</sup>، ألا ترى أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ في هذا التركيبِ هي التي حددتْ جهةَ العلمِ أو الجهلِ بالكلمة؟!، فوضَّحتْ أو دلَّتْ على جهةٍ دلاليةٍ من الكلمة.
- وفي القولين: هذا الرجلُ منطلقٌ، هذا الرجلُ منطلقًا نجدُ أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ تحدتْ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ لكلمة: ( منطلق ) في هذا التركيبِ.
- ففي حالِ النصبِ: "جعلتُ الرجلَ مبنياً على هذا، وجعلتُ الخبرَ حالاً له، قد صارَ فيها، فصارَ كقولك: عبد الله منطلقًا، وإنما يريدُ في هذا الموضعِ أن يذكرَّ المخاطبَ برجلٍ قد عرفه ذلك، وهو في الرفعِ لا يذكرُّه بأحدٍ، وإنما أشارَ فقال: هذا منطلقٌ"<sup>(٢)</sup>.
- ومنه يتبينُ أنَّ الرفعَ يدلُّ على جهةِ الإخبارِ بالكلمة، وبه يكونُ الرجلُ معروفًا ومعلومًا ولا يحتاجُ إلى تذكُّره.
- أما النصبُ فإنه يدلُّ على حاليةٍ أو وصفيةٍ للرجلِ الذي يُذكرُ به المتحدثُ المخاطبُ، والرجلُ يكونُ هو الخبرُ المبنى على المبتدأ الذي قد عرفه المتحدثُ والمخاطبُ من قبلُ، ويُذكرُ المتحدثُ المخاطبَ به في هذا التركيبِ، وعلى هذه الحالية، أو الوصفية. ويحددُ سيبويهِ الجهةَ الدلاليةَ -حينئذٍ- فيقولُ: "ويكونُ فيه معنى التنبيهِ والتعريفِ"<sup>(٣)</sup>، كما أنَّ مدلولَ عدةِ كلماتٍ قد يختلفُ بسببِ الخلافِ في العلامةِ الإعرابيةِ لكلمةٍ واحدةٍ، كما يكونُ في المجموعتين:

(١) يرجع إلى الكتاب: ١-٣٨٩.

(٢) السابق: ٨٦-٨٧.

(٣) السابق نفسه.



- فيها عبد الله قائمًا، أو: عبد الله فيها قائمًا.
- فيها عبد الله قائم، أو: عبد الله فيها قائم.

يذكر سيبويه:

- فإذا نصبت القائم (فيها) قد حالت بين المبتدأ والقائم، واستغنى بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه عمل: هذا زيد قائمًا، وإنما تجعل: (فيها)، إذا رفعت القائم، مستقرًا للقيام وموضعًا له، وكأنك لو قلت: فيها عبد الله، لم يجز عليه السكوت، وهذا يدلُّك على أن: (فيها) لا يحدث الرفع أيضًا في عبد الله؛ لأنها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتلغى، ولو كان عبد الله يرتفع ب(فيها)، لارتفع بقولك: بك عبد الله مأخوذ، لأنَّ الذي يرفع وينصب ما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى بمنزلة واحدة<sup>(١)</sup>.
- فنصب: (قائم) أو رفعه غير من جهات دلالية في كل من: في، وقائم، والضمير.
- ففي حال الرفع: يكون القيام إخبارًا عن عبد الله، وأصبح متممًا للمعنى المراد من ذكر عبد الله مبتدأً فيه، وأصبح الحرف: (في) متعلقًا بالقيام، فهو يبين جهة دلالية للقيام، وأصبحت: (هاء) مبنية لموضع القيام، أي: شيئًا في عبد الله أو صفة له.
- أمَّا في حال النصب فإنَّ الحرف: (في) يبين جهة دلالية لعبد الله، أو كما يحلو للنحاة: لاستقرار أو كينونة لعبد الله، وأصبحت هاء مبنية لموضع عبد الله لذاته، وليس شيئًا فيه، أو صفة له، وشبه الجملة لذلك هي الإخبار عن عبد الله، فهي المتممة لمعناه، أمَّا: (قائمًا) بالنصب فإنه يدلُّ على حال عبد الله أثناء هذا الوضع الإخباري الذي يفاد منه أن عبد الله فيها، أي: (في الدار أو غيرها).

ومن طريف ما تدلُّ عليه العلامة الإعرابية في التركيب وما يجوز منه وما لا يجوز تبعًا للدلالة المستفادة ما ذكره سيبويه في قوله: "فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بأمر، فقال أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيد منطلقًا، كان محالًا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل: هو ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمّر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى، إلا أنَّ رجلاً لو كان خلف حائط،

(١) يرجع إلى الكتاب: ٢-٩٠.



أو في موضعٍ تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ اللهٍ منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا<sup>(١)</sup>.

ف(منطلق) في التركيبين الأول والثاني الذي يفيدُ أنك تعرفه تكونُ مرفوعةً، ويكونُ من جهاتٍ دلالتها الإخبارُ، أو إعطاءُ الصفةِ للمبتدأ.

أما في التركيبِ الثالثِ الذي يفيدُ عدمَ العلمِ بمن هو خلفَ الحائطِ، فإنَّ الضميرَ يخصصُ أو يوضحُ بالاسمِ: (عبد الله)، وبه يكونُ إخبارًا عنه، لأنَّ الضميرَ -حينئذٍ-، أي في حالِ الجهلِ به يحتاجُ إلى إخبارٍ عنه، ثم ينصبُ على أنه حالٌ.

وأنوه في هذا المقامِ إلى ما لحظه عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ من العلاقةِ بين الحالِ والخبرِ، حيثُ يقسمُ الخبرَ إلى قسمين:

- خبرٌ هو جزءٌ من الجملةِ، لا تتمُّ الفائدةُ دونَه، وهو نحو: زيدٌ منطلقٌ، وخرجَ زيدٌ.
- وخبرٌ ليس بجزءٍ من الجملةِ، ولكنه زيادةٌ في خبرٍ آخرٍ سابقٍ له، وهو نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا، ثم يذكر: "وذاك لأنَّ الحالَ خبرٌ في الحقيقةِ، من حيثُ إنك تثبتُ بها المعنى لذي الحالِ، كما تثبته بخبرِ المبتدأِ للمبتدأِ، وبالفعلِ للفاعلِ"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان كلُّ من الخبرِ والحالِ صفةً فإنَّ جهةً دلاليةً في كلِّ منهما تختلفُ فيها عن الآخرِ؛ ذلك أنَّ الخبرَ إتمامٌ لمعنى المبتدأِ، وإخبارٌ لما أنشئتُ من أجله الجملةُ من معنى.

أما الحالُ فإنها مساعدةٌ لتوضيحِ معنى سابقٍ عليها، فهناك فرقٌ دلاليٌّ بين: جئتُ راكبًا، وأنا راكبٌ؛ حيثُ نفترضُ أو نتخيلُ أن: (راكبًا) في التركيبِ الأولِ تُبينُ صفةً لى أثناءَ المجيءِ، فهناك علاقَتانِ لها، حيثُ ترتبطُ كلمةُ: (راكب) في التركيبِ الأولِ بقيمتينِ معنويتينِ أو دلاليتينِ، وهما: المجيءُ، وأنا.

(١) الكتاب: ٢-٨١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٢١، ١٤٤.



أما هي في التركييب الثاني فإنها ترتبط بقيمة معنوية أو دلالية واحدة، وهي: (أنا)، وتنم أو تحقق معنى الإخبار عنه؛ لذلك فإنه علينا أن نتخيل الموقف الحدتي الذي يقال فيه كل من التعبيرين.

ومما يشابه ما سبق ما ذكره سيوييه من نصب النعت، دون أن يكون تابعًا لما سبقه بعد تمام الجملة بتأثير الدلالة، وذلك في قوله: "وقد يجوز أن نقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فتنزله منزلةً من قال لك: من هو؟، وإن لم يتكلم به، فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة، وإن كان لم يعرفهم"<sup>(١)</sup>.

فإن جرّ: (الكرام) يجعله نعتًا لكلمة: (قوم)، وبالتالي فإنها تكون امتدادًا لتحديدتها أو اختصاصها، وامتدادًا لشكّ المتحدث في أنّ المخاطب يجهلهم.

فإذا نصبت، وكان القطع بين النعت والمنعوت، دلّ هذا على أن المتحدث افترض أنّ المخاطب قد علم المنعوت، فلم يتبع ما جاء بعد ذكره من صفات له، ولكنه كوّن بها كلامًا جديدًا مرادًا به إخبار آخر.

وفي البحث إشارات أخرى إلى قضية قطع النعت عن منعوته في الجانب التركيبي، ألا ترى كيف أنّ العلامة الإعرابية أثرت في الجهات الدلالية للكلمة في تركيب واحد؟!.

ومما يذكر في لزوم الكلمة علامة إعرابية معينة بتأثير الدلالة المرادة لها، ما أثبتته سيوييه في قوله: "وقال:

أَي فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

ف (الجار) لا يكون فيه أبدًا ههنا إلا الجر، لأنه لا يريد أن يجعله جار شيء آخر فتى هيجاء؛ ولكنه جعله فتى هيجاء، وجر هيجاء، ولم يرد أن يعنى إنسانًا بعينه، لأنه لو قال: أي فتى هيجاء أنت وزيد لجعل زيدًا شريكه في المدح، ولو رفعه على أنت لو قال: أي فتى هيجاء أنت وجارها، لم يكن فيه معنى: أي جارها الذي هو فيه معنى التعجب<sup>(٢)</sup>، ومنع الرفع هنا لأنه يخرج عن معنى التعجب الذي هو المدلول المستفاد من التركييب، ولكنه أراد:

(١) الكتاب: ٢-٧٠.

(٢) السابق: ٥٥/٢-٥٦.

أي فتى هيجاء وأي جار هيجاء أنت، لذا كانت: (ها) في جارها عائدةً إلى: (هيجاء)، وكان في: (ها) معنى النكرة؛ لأنها عائدة على نكرة؛ لذا لزم الجرُّ في: (جار)، حتى تفيّد معنى التعجب، ولزم عود الضمير على هيجاء، حتى لا يكون هناك شريك للمتعبب منه.

ومما تفرّق فيه العلامة الإعرابية بين الجهة الدلالية للكلمة الواحدة في التركيب الواحد ما لحظه سيبويه في قوله:

- "مررت برجل رجل أبوه، إذا أردت معنى أنه كامل، وجره كجر الأسد، وقد تقولُه على غير هذا المعنى، تقول: مررت برجل رجل أبوه، تريد رجلًا واحدًا لا أكثر من ذلك"<sup>(١)</sup>.
- فالإتباع يدلُّ على الصفة، كما يدلُّ ذلك في القول: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، (بجر الأسد على الإلتباع)، أي: إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا.
- أما إذا رفعت في مثل هذا التركيب فإنما تريد العدد، أي: الوحدة لا أكثر من ذلك، كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه: (برفع أسد)، فإنك تجعل أباه مثل الأسد على سبيل الإخبار.

- وفي مجال التوجيه الدلالي للكلمة والدليل بالعلامة الإعرابية على ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني، ونقله عنه من جاء بعده ممن اهتموا بمثل تفكيره في التراكيب من أمثال الزملكاني<sup>(٢)</sup> وذلك في قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِهَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

حيث رفع: (كل)، وهم يرون النصب، حيث يضعفُ الرفعُ هنا من غير ضرورةٍ شعرية، لأنَّ النصب لا يكسرُ البيت، ولا يخلُّ به تركُّ إظهار الهاء<sup>(٣)</sup>، ولكنَّ عبد القاهر يوجهُ الرفعَ دلاليًا حيثُ يذكرُ: "قد حملهُ الجميعُ على أنه أدخلَ نفسه من رفع: (كل) في شيءٍ إنما يجوزُ عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة، قالوا: لأنه ليس في نصب: (كل) ما يكسرُ له وزنًا، أو يمنعه من معنى أرادَه.

(١) الكتاب: ٢-٢٩.

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٤٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب: ١-٨٥.



وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه، إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأي النصب يمنعه ما يريد، وذاك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا ألبتة، لا قليلًا ولا كثيرًا، ولا بعضًا ولا كلاً، والنصبُ يمنعُ من هذا المعنى، ويقتضى أن يكونَ قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بعضه....<sup>(١)</sup>.

ويكون الكلام في حال النصب: لم أصنع كله، وبذلك فإنه يكون قد صنع بعضه، ولكن الشاعر يريد أن ينفي صنع أي شيء من الذنب، فرفع: (كل)، ويكون الكلام حينئذ: كله غير مصنوع، أي: لم أصنع شيئًا من الذنب ألبتة.

وقد قدر سيبويه هذا التقدير حال الرفع فقال: "وأنه قال: كله غير مصنوع"<sup>(٢)</sup>، هذا على الرغم من أنه حكم على الرفع بالضعف.

ويؤكد عبد القاهر ذلك باستخدام فكرة أن النفي إذا كان في كلام فيه تقييد فإنه يكون موجهاً إلى هذا التقييد، والتأكيد تقييد، فالنفي يوجه إلى التأكيد فيما إذا قلت: لم أر القوم كلهم، أو: لم يأتني القوم كلهم، أو: لم يأتني كل القوم، أو: لم أر كل القوم، كنت عمدت بنفيك إلى معنى: (كل) خاصة، وكذلك الحال فيما إذا قيل: أتاني القوم مجتمعين، فقال قائل: لم يأتك القوم مجتمعين<sup>(٣)</sup>.

ومن قبيل تغيير العلامة الإعرابية للجهة الدلالية للكلمة ما ذكره سيبويه في قوله: "وأما قولهم من ذا خير منك، فهو على قوله: من الذي هو خير منك؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمك، ولكنك أردت من ذا الذي هو أفضل منك".

(١) دلائل الإعجاز: ١٨٤، والفكرة ذاتها والبيت موجودان في البرهان الكاشف: ١٤٨.

(٢) الكتاب: ١-٥٨.

(٣) يرجع إلى دلائل الإعجاز: ١٨٥، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٤٨-١٤٩.

فإن أومأت إلى إنسانٍ قد استبانَ لك فضلُه عليه، فأردت أن يعلمَته نصبت: (خيرًا منك)، كما قلت: من ذا قائمًا، كأنك قلت: إنما أريدُ أن أسألك عن هذا الذي قد صارَ في حالٍ قد فضلك بها، ونصبه كُنصب: ما شأنك قائمًا<sup>(١)</sup>.

فالرفعُ على أساسِ الاستخبارِ عن من هو أفضلُ، فلم تدل على أن هناك من هو أفضلُ؛ ولكنَّ النصبَ على أساسِ الإيماءِ إلى من هو أفضلُ.

فكلمة: (أفضل) تتغيرُ جهةً من جهاتها الدلالية بين النصبِ والرفعِ، وهي كذلك تؤثرُ في المستفادِ المعنويِّ من التركيبِ ككلِّ، كما أن السياقَ الدلاليَّ قد يقرضُ موقعًا إعرابيًا خاصًا دونَ ما يعتقدُ به بعضُ النحويين.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧) تكون: (مَنْ) بدلًا من الناسِ في موضعِ خفضٍ، لكنه قد استهوى طائفة من الناس بأنَّها فاعلٌ بالمصدرِ، كأنه قال: أن يحجَّ البيتَ من استطاعَ، ويضعفُ السهليُّ هذا القولَ من وجوه:

أحدها: من جهةِ المعنى، وهو أن الحجَّ فرضٌ على التعيينِ بلا خلافٍ، ولو كان التأويلُ ما ذكروه لكان فرضٌ كفايةً، فإذا حجَّ المستطيعون برئت ذمُّ غيرهم، وفرغت ساحتهم من التكليفِ وليس الأمرُ كذلك، بل الحجُّ فرضٌ على جميعِ الناسِ، حجَّ المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عذرٌ بعدمِ الاستطاعةِ إلى أن توجدَ الاستطاعة.

والثاني: أن إضافة المصدرِ إلى الفاعلِ إذا وجد أولى من إضافته إلى المفعولِ، ولا تعدلُ عن الأصلِ إلا بدليلٍ منقولٍ أو معقولٍ، فلو كان: (من) هو الفاعل لأضيف المصدرُ إليه<sup>(٢)</sup>.

ومن الخير أن نذكر أثرَ العلاقةِ بين الجانبِ الدلاليِّ للكلمةِ والعلامةِ الإعرابيةِ في الفعلِ. ولأضربُ مثلًا بما ذكره سيبويه من القولِ: "وتقولُ: كتبتُ إليه أن لا تقلُ ذلك، وكتبتُ إليه أن لا يقولُ ذلك: (بالنصب)، وكتبتُ إليه أن لا تقولُ ذلك: (بالرفع).

(١) الكتاب: ٦١-٢.

(٢) نتائج الفكر: ٣١٠.



- فأما الجزمُ فعلى الأمرِ .
- وأما النصبُ فعلى قولك: لئلا يقولَ ذاك .
- وأما الرفعُ فعلى قولك: لأنك لا تقولُ ذاك، أو: بأنك لا تقولُ ذاك، تخبرُهُ بأنَّ ذا قد وقعَ من أمره...<sup>(١)</sup>. أفلا ترى معي أنَّ التركيبَ واحدٌ، وأنَّ الوضعَ الإعرابيَّ لكلمةٍ: (تقول) هو الذى يؤثرُ فى الدلالةِ تأثيرًا كبيرًا .

ففى حالِ الجزمِ كان المعنى العامُّ أمرًا فى نفي، أي: نهياً، وتصبحُ: (لا) ناهيةً، ويكونُ زمنُ الفعلِ للمستقبلِ، وفيه معنى الطلبِ .

أما النصبُ فإنه على التعليلِ، وإنَّ كان زمنُ الفعلِ للمستقبلِ كذلك، وتكونُ: (لا) نافيةً .

أما الرفعُ فعلى أن القولَ قد وقعَ من أمره، وأصبحتُ: (أن) مخففةً من الثقيلةِ، فاتخذت مسارًا دلاليًا آخرَ، فالجزمُ طلبٌ، والنصبُ تعليلٌ، والرفعُ إقرارٌ .

وقد يكونُ النظرُ إلى معنى الكلمةِ ذاتِ المعنى المتعددِ فى التركيبِ له أثره الواضحُ فى الجانبِ التركيبى، وبالتالي فى المواقعِ النحويةِ أو الإعرابيةِ للكلماتِ المتعلّقةِ بهذه الكلمةِ .

- ففى قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقْرَأً وَمَقَامًا ﴾ (الفرقان: ٦٦)، الفعلُ: (ساء) قد يوجهُ فى هذا السياقِ على وجهين:

أ- يجوزُ أن يكونَ بمعنى: أحزن، أي: أحزنت مستقرًا ومقامًا، أي: أحزنت أصحابها مستقرًا، وعليه فإن الفاعلَ يكون ضميرًا مستترًا يعودُ على: (جهنم)، والمفعولُ به محذوفٌ مفهومٌ من السياقِ، تقديره: أصحابها، أو: داخلها. أمّا: (مستقرًا) فإنه يكونُ منصوبًا على التمييزِ، أو على الحالية .

ب- ويجوزُ أن يكونَ: (ساءت) بمعنى: (بئست)، والسياقُ يتحملُ ذلك، فيكونُ الأسلوبُ للذمِّ، وتقديره: بئست هى مستقرًا هى: فالضميرُ: (هى) الأول مبهمٌ فاعلٌ: (بئس)، وهو مميزٌ بالمنصوب: (مستقرًا)، كأنك قلت: نعم رجلاً، أما الضميرُ: (هى) الثانى فهو عائدٌ

(١) الكتاب: ٣-١٦٦ .

على: (جهنم) وهو المخصوص بالذم، ويتخذُ المواقع الإعرابية الثلاثة الشائعة في هذا الموضوع.

### الكلمة بين الخلاف الإعرابي والدلالي:

من أقوى الدلائل على العلاقة القائمة بين النحو والمعنى أن يختلف أحدهما على الكلمة في التركيب فيختلف له الآخر، وهذه الفكرة بدلائلها لها شواهد كثيرة في نصوص اللغة وتراكيبها الجمالية المترابطة، أو النصية، كما أن لها أقسامًا عديدة تتنوع باختلاف أثر أي منها في الآخر ومساحة الخلاف القائم والمقدر فيهما من تعدد وغيره، ونوع كل منهما. ولأشهر إلى شيء من ذلك في إيجاز وتنويه:

- احتمال تعدد الوجه الإعرابي في ألفاظ التركيب والأثر الدلالي، التبادل الموقعي والإعرابي لألفاظ التركيب:

قد يذكر التركيب بألفاظه المتناسقة؛ فيؤول موقعيتها في التركيب من خلال احتمال علاقتها بما قبلها وما بعدها معنويًا فموقعيًا، مع صحة المعنى الكلي، ومع صحة تحديد ركني الجملة الأساسيين واستيفائيهما، فيتحدد ذلك موقعية الألفاظ الأخرى، ويتنوع إعرابها، ويتبادل مع زميلاتها في التركيب.

وهذا النوع من التبادل الموقعي والإعرابي للألفاظ يتوافر في تراكيب كثيرة، مع مراعاة صحة المعنى الكلي، وإن تولد فيها نوع من الانحراف الدلالي، سواء صغر أم كبر، ضاق أم اتسع.

ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ ثُمَّ أَقَرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ ثُمَّ أَنْتُمْ هُنَالِكَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فِرْقَانَكُمْ مِنْ دِينِهِمْ تَطَاهُرُونَ عَلَيْهِمْ بِأَيْدِيكُمْ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْكَرَى تَقْتُلُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفْتَوْا مُنُونٌ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَافَرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٤-٨٥﴾. [١]



- في "أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم"، عدةٌ أوجهٍ إعرابيةٍ فيها كثيرٌ من تبادلٍ موقعيةِ الألفاظ، وذلك على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

أ- (أنتم هؤلاء) جملةٌ اسميةٌ فيها:

١- (أنتم) مبتدأ، خبره اسم الإشارة: (هؤلاء)، فتكون الجملة الفعلية: (تقتلون) حالًا في محل نصب، وفيها إخبارٌ باسم الإشارة عن الضمير في اللفظ، لكن الإخبار بالمعنى كائنٌ في الجملة الحالية، ونعلم أن الحال إنما هي إخبارٌ ووصفٌ لصاحبها، وصاحبها: (أنتم)، والعامل فيها اسم الإشارة، فالحال هنا بيانيةٌ، ويكون التقدير المعنوي بعد الإقرار والشهادة، ثم أنتم هؤلاء الشاهدون المقرونون تفعلون ما في الجملة الحالية من معنى.

٢- أن تكون جملةً اسميةً، لكن بتقديرٍ محذوفٍ قبل الخبر المذكور: (مثل)، فيكون الأصل: أنتم مثل هؤلاء، والجملة الفعلية: (تقتلون) حالٌ كذلك، والعامل فيها التشبيه، ففيه معنى الفعل، وهنا يختلفُ الناتجُ الدلالي؛ لأن هذا التقدير قد أوجدَ فئتين: أنتم، وهؤلاء، أي: أنتم وأسلافكم، والعامل المشترك هو الفعلُ البياني المذكورُ في الجملة الحالية.

٣- أن تكون جملةً اسميةً، لكن بتقديم الخبر: (أنتم)، وتأخر المبتدأ: (هؤلاء)، وليس هذا برأي لأن الاسمين معرفتان، بل إن الضميرَ أعلى درجةً من اسم الإشارة، فكان أولى بالابتداء، وجملة: (تقتلون) حاليةٌ أيضًا.

٤- أن تكون جملةً اسميةً على ترتيبها لفظًا ومعنى، لكن الجملة الفعلية مستأنفة، وأرى أنها تؤدي المجموعَ الدلاليَّ المقصودَ، لكن بانفصالٍ في المعنيين، معنى الجملة الاسمية الذي يدل على أن المبتدأ هو المشارُ إليه بفعلٍ ما سبق من إقرارٍ وشهادةٍ. ثم الاستئنافُ بأفعالهم الجديدة المتتالية مع مضمون الجملة الاسمية.

٥- أن تكون جملةً اسميةً أيضًا، لكن باحتساب اسم الإشارة اسمًا موصولًا، صلته جملة: (تقتلون)<sup>(٢)</sup>. والتقدير: ثم أنتم الذين تقتلون، وله شواهدٌ نحويةٌ، منها قولُ يزيد بن مفرغ:

(١) يرجع في ذلك إلى: إعراب القرآن للنحاس، ١-٢٤٢، مشكل إعراب القرآن: ١-٥٩، التبيان في إعراب القرآن: ١-٨٦،

الدرر المصون: ١-٢٨٣.

(٢) ينظر: تفسير النسفي: ١-٦٠.



عَدَسَ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمُتٍ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ<sup>(١)</sup>  
أي: والذي تحمليين طليق.

ويجعلون منه قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَلَكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَى﴾<sup>(٢)</sup> (طه: ١٧)، أي: وما التي  
ببيمينك؟ والبصريون ينكرون ذلك؛ لأن: (ها) التنبيه لا تدخل على الموصولات<sup>(٣)</sup>، وفي هذا  
التقدير زيادة تخصيص؛ لأنه يخبر بالفعل المتمثل في جملة الصلة عن المبتدأ مباشرة،  
فأصبح إخبارًا صريحًا أساسًا في الجملة، ولم يوسم بالفضلة.

ب- قد يحتسب اسم الإشارة منادى مبنيًا في محل نصب، وحرف النداء، وهو: (يا)،  
محذوف فيكون خبر المبتدأ الضمير هو الجملة الفعلية: (قتلون)، ويكون النداء للتنبيه  
والتأكيد على فاعل الفعل المستهجن، وقد يكون للتوبيخ والإنكار، أو للتحقير والاستهزاء،  
ويقوى ذلك اعتراض النداء بين المبتدأ وخبره، فهو بمثابة الاختصاص لضمير  
المخاطبين، ويعطى معنى تكراره لبيان شدة التصاق معنى الخبر به، ولا يجيز هذا الرأي  
البصريون، وهو حذف حرف النداء مع اسم الإشارة<sup>(٤)</sup>.

ج- التحليل السابق في: (ب)، إلا أن اسم الإشارة في هذا الوجه في محل نصب على  
الاختصاص، بإضمار: (أعني، أخص)، وجمهور النحاة يذهب إلى أن الاختصاص لا  
يكون بأسماء الإشارة أو النكرات.

ومثل هذا الموضع كثير، وقد درس منه الكثير؛ لكنني أنبه إلى ربطه بالجانب  
الدلالي، وأثره في السياق.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف رقم ٤٤٣، المحتسب: ٢-٩٤، أمالي ابن السجري: ٢-١٧٠، شرح ألفية ابن  
معطي للموصلى: ١-٦٩٥، شرح ابن يعيش: ٢-١٦، ٤-٢٣، الدر المصون: ١-٢٨٤، شرح التصريح: ١-١٣٩،  
الصبان على الأسموني: ١-١٦٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلى: ١-٦٩٥.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ١-١٣٩.

(٤) يرجع إلى: الصبان على الأسموني: ٣-١٣٧.



## تنوع إعراب الكلمة لتنوع دلالتها:

- من ذلك: قوله تعالى ﴿ وَكَمْ أَفْكَرْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَبَلَكَ مَسْكِنُهُمْ لَوْ شِئْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيْلًا وَكُنَّا نَعْنُ الْوَرِيْثِيْنَ ﴾ (القصص: ٥٨)، (قليلًا): نعتٌ لمحذوفٍ، قد يتنوع لتحمل السياق هذا التنوع مع صحته، أي: صحة المجموع الدلالي، فقد يكون المقصود الدلالي: إلا زمنًا قليلًا، فتتصب: (قليلًا) على الظرفية الزمانية، وقد يكون: إلا مكانًا قليلًا، أي: القليل من مساكنهم قد سُكن، فتتصب على الظرفية المكانية. وقد يكون: إلا سكنًا قليلًا، كسكون المسافر مثلاً، فتتصب على النيابة عن المفعول المطلق.

## قد تؤول بنية الكلمة في التركيبي، فتؤول دلالتها، ويختلف إعرابها:

كثير من الكلمات في اللغة العربية قد تتحرف عما وُضعت له أصلًا من بنية، فتؤول لذلك دلالتها، وعندئذ يتغير إعرابها تبعًا لكل انحراف بنيوي دلالي، والمصادر تأتي على رأس هذه المجموعات من الكلم. من ذلك:

- ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تُنظَرُونَ﴾ (البقرة: ٥٥)، (جهرة): قد تكون مصدرًا صريحًا في المصدرية، والجهر نوع من الرؤية، فيكون نائبًا عن المفعول المطلق بالمرادف، وقد يكون هذا المصدر واقعًا موقع الحال، أو يؤول إلى صفة مشتقة، فيكون حالًا من الفاعل، والتقدير: جاهرين، أو: ذوى جهر، أو من المفعول به ويكون التقدير: جاهزًا، أو: ذا جهر.
- ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ (البقرة: ٥٨)، (رغداً): ينصب على المصدرية، بالنيابة عن المفعول المطلق، والتقدير: أكلا رغداً، أو ينصب على الحالية من الفاعل: (واو الجماعة) على التقديرين السابقين: راغدين، ذا رغد. □

ومثل ما سبق مع زيادة في التأويل لطبيعة مدلول الكلمة المؤولة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (البقرة: ١٦٨)، (حلالًا) مصدرٌ فيه التأويلات الآتية:

- أن يكون مصدرًا واقعا موقع الحال أو مصدرًا مؤولاً بالمشتق، أو بتقدير آخر، وهو حال من الاسم الموصول: (ما)، والتقدير: كلوا من الذي في الأرض حال كونه حلالاً.
- وقد يكون انتصابه على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: كلوا أكلاً حلالاً، فيكون نائباً عن المفعول المطلق، أما مفعول: (كلوا) فإنه يكون محذوفاً، وشبه الجملة: (مما في الأرض) نعت، أو حرف الجر: (من) زائدٌ، ويكون: (ما) مفعولاً به في محل نصب.
- وقد يكون المصدر هنا منقولاً إلى التعبير عن الذات، فيكون مفعولاً به للأكل، وقد يحتسب: (حلالاً) نعتاً لمفعولٍ به محذوفٍ، والتقدير: كلوا شيئاً حلالاً، أو: رزقاً حلالاً.

احتمال تنوع دلالة الكلمة فيتنوع إعراب ما بعدها:

من ذلك: دلالة ( ما ):

- في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِقُ الْعَالَمِينَ ﴾ (يونس: ٨١)، تحتل دلالة: (ما) في هذا السياق أن تكون:
  - أ- موصولة، فتكون مبتدأ، والجملة الفعلية صلتها، وخبرها: (السحر).
  - ب- استفهامية، منصوبة على المفعولية لفاعل محذوف يفسره المذکور بعدها، فيكون: (السحر) خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، أو تكون: (ما) الاستفهامية مبتدأ، خبره الجملة الفعلية بعده، وفي: (السحر) الوجهان السابقان.
- وقد تُضمّن: (السحر) همزة استفهام، فتكون بدلاً من: (ما) الاستفهامية في وجهيها من الإعراب.

تنوع دلالة: (كلالة) وأثر ذلك على التوجيه الإعرابي:

- في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرَّبِيعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دِيْنٌ وَلَهُنَّ الرَّبِيعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دِيْنٌ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ رَاحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دِيْنٍ غَيْرِ مُضَكَّرٍ ﴾



وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ (النساء: ١٢)، في الموضوع والآية إشكالات معنوية ودلالية ونحوية عديدة، لكن ما أهتمُّ به في هذا الموضوع إعراب: (كلالة) على هذه القراءة، وهي منصوبة، وبيانُ العلاقة بين موقعها الإعرابي ومعناها التي تؤوّلُ إليه؛ لأن: (كلالة) قد يرادُ بها الميت، أو الوارث، أو تكون بمعنى القرابة، أو المال الموروث، أو الوراثة ذاتها، ومع كل معنى تدلُّ عليه يختلفُ وجهُ إعرابها لتحقيقِ ذلك المعنى المراد، إيجازُ ذلك فيما يأتي<sup>(١)</sup>:

أ- إذا أريد: ب (كلالة) الميت فإنها تكونُ حالًا من الضميرِ النائبِ عن الفاعلِ المستكنِّ في: (يورث)، والتقدير: يورث ميتًا.

ب- إذا أريد بالكلالة الوارثُ فإنها تكونُ حالًا من الضميرِ المستكنِّ في: (يورث)، والتقدير: يورث ذا كلالة، وقدر: (ذا) لأن الكلالة بهذا المعنى ليست الضمير نفسه في: (يورث)، فالمورثُ ميت، والوارثُ حيٌّ.

ج- إذا كانت: (كلالة) بمعنى القرابة فإنها تنصب على المفعول لأجله، والتقدير: يورث لأجلِ القرابة.

د- إذا كانت بمعنى المال الموروث فإنها تنصب على أنها مفعولٌ به ثانٍ، فالأولُ تحوّلٌ إلى نائبِ فاعلٍ ليورث، والتقدير: يورث مالًا، وقد يُوجه نصبها مع هذا المعنى على الحالية.

ه- وإن أريد بها معنى الوراثة فإنها تنصبُ على النيابة عن المفعولِ المطلق، فالتقدير: يورث وراثة كلالة، فتكون نعتًا للمصدر، ويحذفُ المصدرُ، وينوبُ نعتُه منابه.

### ملحوظات:

أ- الأوجهُ الإعرابيةُ السابقةُ في: (كلالة) قائمةٌ سواءً أكانت: (كان) ناقصةً أم تامةً، لكن الخلافُ يكون في الموقعِ الإعرابيِّ للجملةِ الفعلية: (يورث)؛ حيثُ تكونُ خبر: (كان)

(١) يرجع إلى: معاني القرآن للأخفش، ١-٢٣٢، إعراب القرآن للنحاس: ١-٤٤١، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١-

٣٣٦، الدر المصون: ٢-٣٢٥، البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١-٣٠٢.

الناقصة في محل نصب، وإن احتسبت: (كان) تامةً فإن جملة: (يورث) تكون نعتاً لرجل في محل رفع.

ب- إذا عُدَّت: (كان) ناقصةً فإن من أوجه خبرها إلى جانب الجملة الفعلية: (يورث) أن يكون: (كلاية) إن أريد بها معنى الميت، أو الوارث فتقدر: (ذا) قبلها، وتكون الجملة الفعلية: (يورث) في محل رفع صفة: لـ (رجل).

ج- قال مكي: "كان أي: وقع، و: (يورث) نعت للرجل، و: (رجل) رفع: بـ (كان)، و: (كلاية) نصب على التفسير، وقيل: هو نصب على الحال، على أن الكلاية هو الميت على هذين الوجهين"<sup>(١)</sup>.

والفكرة قائمة في كل من<sup>(٢)</sup>:

- (نقاة): في قوله تعالى: ﴿لَا يَخْذِرُ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ اُولِيَآءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّٰهِ فِي شَيْءٍ اِلَّا اَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ تَقِيَةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللّٰهُ نَفْسَكُمْ وَاِلَى اللّٰهِ الْمَصِيْرُ﴾ (آل عمران: ٢٨)، في نصب: (نقاة) ثلاثة أوجه تتغير بتغير المقصود الدلالي منها؛ حيث تكون:

أ- بمعنى الاتقاء، فتتصب على المصدرية، فتكون نائباً عن المفعول المطلق.

ب- بمعنى المفعولية، فتكون مفعولاً به، والتقدير: اتقوا أمرًا يجب اتقاؤه، أو بتضمين: (اتقوا) معنى: (تخافوا).

ج- جمعاً كرماء، فتكون حالاً مؤكدة.

د- (أحوى): في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثًا اٰخُوًى﴾ (الأعلى: ٥)، فإنه صفة لغناء إن كان بمعنى الجفاف واليبس، وحال من المرعى إن كان أسود من شدة الخضرة.

هـ- و: (من) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اٰتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثٰنِي﴾ (الحجر: ٨٧). تكون للتبعيض إن قصد بالمثنى القرآن الكريم، وتكون للبيان إن قصد بالمثنى الفاتحة، ولك في البرهان في إعراب القرآن، للزركشي مزيداً من ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) مشكل إعراب القرآن: ١-١٨٣.

(٢) الدر المصون: ٢- ٦٠ / البرهان في إعراب القرآن ١-٣٠٣.

(٣) يرجع إلى: البرهان للزركشي: ١-٣٠٢ وما بعدها.



## تعدد الوجه الإعرابي لتعدد التقدير اللفظي فالنتائج الدلالية:

من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ (البقرة: ١٥٨)، (خيرًا): في موضعها منصوبة، لكن تعليل نصبها يرجع إلى تقديرات لفظية يستتبعها جهات دلالية متقاربة، ذلك على النحو الآتي:

➤ التقدير: ومن تطوع تطوعًا خيرًا، فتكون: (خيرًا) نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، ويكونُ نائيًا عن المصدرِ، وليس فيه إلا معنى بيان هيئة الفعل بوصفٍ حديثه.

➤ أو: ومن تطوع بخيرٍ، فتكونُ شبهَ الجملةِ متعلقةً بالتطوع، والتعلقُ مفعولية؛ لكن الفعل يصلُ إلى مفعوله بواسطة حرفِ الجرِ الباءِ، وهو يدلُّ على جهةِ التطوعِ المبذولِ، وهو الخيرُ المتطوعُ به.

➤ أو: ومن تطوع خيرًا، أي: أتى خيرًا أو فعل خيرًا، فيكون مفعولًا به يتضمن الفعل معنى الإتيانِ أو الفعلِ، فقد وقع عليه الفعلُ مباشرةً.

➤ في قوله تعالى: ﴿ أَوْبَاطُهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ (الكهف: ٥٥)، يختلف إعراب: (قبلاً) تبعًا للمراد من مدلولها:

- فقد تدلُّ على القبالة، أي: المواجهة، فتكونُ منصوبةً على الظرفية المكانية.
- وقد تكون جمع: (قبيل)، أي: جماعة، ويكون المعنى: يأتيهم العذاب جماعات، فتكون منصوبةً على الحالية.

وقد يكون ذلك من احتمال تنوع نوع الكلمة، فيختلف معناها وإعرابُ ما بعدها:

- من ذلك قوله تعالى: ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ (البقرة: ٥٧)، (ما): تحتلُّ في هذا الموضوع أن تكون:

➤ اسمًا موصولًا، والتقدير: من طيباتِ الذي رزقناكموه، فتكونُ مضافًا إليه في محل جر، والجملة التي تليها صلتها، لا محل لها من الإعراب، ولا بد من تقدير ضمير رابط، أو عائِد.

- نكرة موصوفة، والتقدير: من طيبات رزق رزقناكموه، أو: أشياء... إلخ، فتكون مضافًا إليه في محل جر، والجملة التي تليها نعت لها في محل جر.
- مصدرية، والتقدير: من طيبات رزقنا لكم، فتكون حرفًا لا محل له من الإعراب، وهي وما بعدها مصدر مؤول مضاف إليه في محل جر.

### تأثير تنوع دلالة العامل في التوجيه الإعرابي:

قد تؤول الكلمة إلى دلالاتٍ مختلفةٍ في السياق، وربما كان ذلك شائعًا في كلماتٍ خاصةٍ تحتلُّ مع سياقاتٍ معينةٍ ذاك الخلاف الدلالي. فإذا كان من هذه الكلماتِ عواملٌ كان للتنوع الدلالي لها أثرٌ في التوجيه الإعرابي لمعمولاتها.

- من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَمَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمُ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا أَنْبَأَهُمْ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ (الأنعام: ٢٥)، الفعل: (جعل) يحتمل في هذا السياق ثلاث دلالات:

**أولاهما:** أن يكون بمعنى: (صير)، فيحتاج إلى مفعولين، أولهما: (أكنة)، والثاني: شبه الجملة المتقدمة: (على قلوبهم).

**ثانيتهما:** أن يكون بمعنى: (خلق)، فيحتاج إلى مفعول واحد، وهو: (أكنة)، أما شبه الجملة فتكون حالًا؛ لأنها لو تأخرت لصارت نعتًا لأكنة.

**ثالثتها:** أن يكون بمعنى: (ألقى)، فيتعدى إلى مفعول بلا واسطة، ويمكن أن يتعدى إلى آخر بواسطة تختار تبعًا لعلاقته المعنوية بالمتعدى إليه، أما المفعول به المسرح فهو: (أكنة)، وأما المقيد فهو: (قلوب)، وكانت الوسطة: (على) حيث الدلالة على الظرفية، وقد يختار: (على) أو: (إلى) أو: (الباء) تبعًا لما يراد من علاقة دلالية.

### قد يوجه الإعراب المعنى:

قد يتوجه الإعراب من خلال التوجيه الإعرابي، ويكون كل ذلك ملائمًا للسياق، والاحتمال المعنوي الكلي الناتج من هذا السياق، من ذلك:



- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣)، شبه الجملة: (بالغيب) قد تكون متعلقة بالإيمان، فتكون في موضع المفعول به، ويكون المعنى: يؤمنون بما يغيب عن الحواس، ولا يدرك إلا بالعقول، فالإيمان بما يؤمن به وهو غائب.
- وقد تكون حالًا، فيكون المعنى: غائبين عن مراعاة الناس ومخافتهم، أو: يؤمنون ملتبسين بالغيب عن المؤمن به<sup>(١)</sup>.
- ومنه قول أبي ذؤيب:

أخالدُ ما راعيت من ذى قرابةٍ فتحفظنى بالغيب أوبعض ما تُبدي<sup>(٢)</sup>  
 أي: فتحفظنى بالغيب، أو فى بعض ما تُظهر من الإخاء والمودة<sup>(٣)</sup>، فجمع بين التقديرين.  
 قد توجه القراءة الإعراب مع ثبات المعنى:

قد تحتل الكلمة في موضعها أكثر من وجهة نطقية، فتتعدّد علامتها إعرابها، ويتعدّد وجهها الموقعى، ويكون المجموع الدالّلى ثابتًا.  
 من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قرئ: (شهر) بالرفع، وهى القراءة المشهورة، والرفع على أوجه:

أ- مبتدأ، خبره الاسم الموصول: (الذى أنزل)، أو: (فمن شهد)، والرباط تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه، وفى الأول تنبيه على فضل شهر رمضان ومنزليته، فيكون ذلك تعليلاً لصومه، وتحبيباً فيه، وذلك فى التركيب الشرطى عقب هذه الجملة الاسمية بالرباط

(١) ينظر: الدر المصون، ١-٩٦.

(٢) ينظر: ديوان الهذليين، ١-١٥٩، طبقات الشعراء لابن قتيبة: ٣٣، معاهد التنصيص: (٢)-١٦٧، المقاصد النحوية: ٢٩٥-١.

(٣) شرح أشعار الهذليين: ١-٢١٩.



(الفاء)، وفي الثاني امتدادًا للمبتدأ يذكر صفاته التي تبيّن منزلته، فيكون الخبر بالتكليف بصومه أمرًا نافذًا.

- ب- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ذلكم شهر رمضان، أو: المكتوب صومه شهر رمضان.... إلخ، ويكون الاسم الموصول وما تعلق به نعتاً للخبر.
- ج- أن يكون بدلاً على تقدير محذوف مضاف، وتقديره: صياح شهر رمضان الذي...، فلما حذف المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه، واتخذ إعرابه.

أو بدلّ من: (الصيام) في قوله: (كُتِبَ عليكم الصيام)، ولكنه بعيدٌ لكثرة الفواصل بينهما، ولعدم إحكام المعنى بالتقدير: كُتِبَ عليكم شهر رمضان، كما قرئ: (شهر) بالنصب، وهي قراءة غير مشهورة.

وفي النصب أوجه:

- بإضمار فعل، والتقدير: صوموا شهر رمضان.
- أن يكون بدلاً من: (أيامًا معدودات)، وتكون هذه الأيام المعدودات شهر رمضان.
- أن يكون منصوبًا على الإغراء.
- أو أن يكون منصوبًا ب (تعلمون)، أي: تعلمون منزلة شهر رمضان، شرف شهر...

من الخلاف في العلامة الإعرابية والجانب الدلالي:

لا جدال في أن هذه الفكرة قد أجريت فيها أبحاث كثيرة، منها ما حقق المقصود منها، ومنها ما لم يوقه كاملاً، وهذه الفكرة ليست جزئية في حقيقة الدراسات النحوية وواقعها، وإنما النحو كله -وهو دراسة بنية الجملة- مبني على ذلك؛ لأن النحو إنما هو مستقى من الكلام المفيد، وهو ما يؤدي معنى مفهومًا مقصودًا له دلالة كلية.

ولابد من الإشارة إلى أن الخلاف في علامة إعرابية ما قد يؤدي إلى خلاف بين الجماعات والأمم، وقد يؤدي إلى نزاع وصراعات دموية، وقد يؤدي إلى تفرق وتشتت، وقد يؤدي إلى إقصاء لجماعات، أو تمزق لدول وأوطان... وقد... وقد...



وعندما تدرس هذه الفكرة فإنها تكون من خلال النصوص التي هي النتاج اللغوي الذي يبنى على وجهي اللغة المتقارنين الممزوجين الممتزجين غير المفترقين أبدًا، ثم تقسم إلى أنواع الخلاف في العلامة الإعرابية للأسماء أو الأفعال ذات الموقع الواحد النطقي في الجملة.

وفي هذه الصفحات القادمة أشير إلى شيء من ذلك دون تقسيم بحثي شامل؛ لأن ما أعنى به في هذا المجال هو إيضاح بعض جوانب العلاقة بين العلامة الإعرابية والدلالة حال الخلاف في النظر إلى الموقع.

قد يؤدي نطق الكلمة بين الرفع والنصب وهي في موقع واحد إلى خلاف دلالي يبنى عليه خلاف عقدي بين أهل الملل والنحل.

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: ٤٩)، العامة على قراءة نصب: (كل) على الاشتغال، وقرأ أبو السمال بالرفع<sup>(١)</sup>. وبين القراءتين استنتجوا دلالات مختلفة أدت إلى تغيير المفهوم فتغير الاتجاه العقدي.

### قراءة النصب:

يكون فيه: (كل) منصوبًا على المفعولية بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إنا خلقنا كل شيء بقدر؛ حيث: (خلقناه) تفسير وتأكيّد لـ(خلقنا) المضمير الناصب لـ(كل)، فيكون مدلول: (كل) واقعًا في نطاق الخلق، وموقعًا به، لذا فإنه قد دل على العموم، أي: إن كل شيء مخلوق بقدر، وتكون شبه الجملة: (بقدر) في محل نصب على الحالية، أو: متعلقة بحال محذوفة من الهاء أو من كل، أو: متعلقة بالفعل: (خلق).

(١) يرجع إلى: الكتاب، ١-١٤٨، إعراب القرآن للنحاس: ٤-٣٠٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢-٤، التبيان في

إعراب القرآن: ٢-١١٩٦، تفسير النسفي: ٤-٢٠٦، الدر المصون: ٦-٢٣٢.

وعلى ذلك فإن خبر (إن) يكون الجملة الفعلية: (خلقنا كل شيء بقدر)، فاسمها ضمير المتكلمين: (نا)، ومنهم من يرى أن النصب إنما لأن: (إن) تتطلب فعلًا، والفعل معها أولى من الاسم.

### أما قراءة الرفع:

فإن فيها يكون: (كل) مبتدأ، خبره شبه الجملة: (بقدر)، أو ما تعلقت به، والجملة الاسمية في محل رفع خبرًا لأن.

وتكون الجملة الفعلية: (خلقناه) في محل رفع نعتًا: ل(كل) أو: ل(شيء)، فقراءة الرفع توهم أن الفعل وصف، وأن الخبر مقدر، والتركيب في الآية الكريمة اشتغال، فيجيز ذلك فيه الرفع والنصب.

وبين القراءتين يختلف الاستنتاج الدلالي، ففي حال النصب يلزم دلالة المخلوق على العموم إذ التقدير: خلقنا كل شيء بقدر، فالخلق وقع على الكلية دونما احتمال استبعاد لأي من أجزائها، فالنصب يؤدي إلى دلالة على عموم الخلق؛ لأنه تدخل: (كل) بما فيها من دلالة العموم في نطاق المفعولية، ويكون عموم الخلق من شأنه تعالى.

أما في حال الرفع فإن الجملة: (خلقناه) يكون فيها الوصفية، فتقيد الكلية بالمخلوقية، ومنه يستنتج أن هناك أشياء غير مخلوقة، فلا تدل الكلية -حينئذ- على العموم، أو أن حكم القدرية يكون لكل شيء مخلوق، وليس مطلقًا على عموم الخلق، بما يوحي بأن بعض المخلوقات خارجة من العموم؛ لذلك فإنه يتعلل لاختيار النصب بأنه كي لا يتوهم الوصفية في الفعل الذي يلي: (كل)؛ إذ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، فيقدر ناصب من الفعل المذكور، لذلك فإن: "أهل السنة يقولون: كل شيء مخلوق لله تعالى بقدر"، ودليله قراءة النصب؛ لأنه لا تفسير في هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبرًا لو رفع الأول على الابتداء.



وقال القديرية: "القراءةُ برفع: (كل)، و: (خلقناه) في موضعِ الصفة: ل(كل)، أي: إن أمرنا أو شأننا كلُّ شيءٍ خلقناه فهو بقدر<sup>(١)</sup>؛ لكنه يجب أن نتمعن في قراءةِ الرفع؛ حيثُ يمكنُ أن نجعلَ الجملةَ الفعليةَ: (خلقناه) في محل رفعٍ خبرًا للمبتدأ: (كل شيء)، وتكون شبه الجملة حاليًا، وعليه فإن هذا الاتجاه في الإعراب يدلُّ على الحكم بالخلق على كل شيء في الوجود، ثم تأتي الجملةُ الحاليةُ لتعطي وصفًا آخر لكل شيء في صورته مخلوقًا، وبذلك فإن هناك حكمين على المرفوع: (كل شيء)، أولهما: مدلول الجملة الفعلية: (خلقناه)، والآخر: وهو مدلولُ شبه الجملة: (بقدر)، ويكونُ أثناء إجراء الحكم الأول، وهو الخلق.

والدليلُ على هذا التحليل الأخير للرفع قوله تعالى قريبًا في الموضع من هذه الآية: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر: ٥٢)، فإنه لم يختلف في رفعه، قالوا: لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن الواقع خلافه، وذلك أنك لو نصبته لكان التقدير: فعلوا كلُّ شيءٍ في الزبر وهو خلاف الواقع، إذ في الزبر أشياء كثيرة جدًا لم يفعلوها، وأما قراءةُ الرفع فتؤذن أن كلُّ شيءٍ فعلوه هم ثابتٌ في الزبر، وهو المقصود، فلذلك اتفق على رفعه<sup>(٢)</sup>.

فالنصبُ يجعلُ: (كلُّ شيء) مفعولًا به، وشبهُ الجملة متعلقةً بالفعل، وهذا يؤدي إلى فساد المعنى، أما الرفعُ فإنه يجعل الجملة الفعلية ما هي إلا نعتٌ: ل(شيء) في محل جر. و(كل) يكون مبتدأ، خبره شبه الجملة: (في الزبر)، وهو ما يؤدي المعنى المذكور سابقًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس: ١٣)، يختارُ النصبُ لأداء الدلالة المقصودة، وهي عمومية الإحصاء وشمولها، أما الرفعُ فإنه يجعلها جزئية.

ويذكر للنصب علةً أخرى، وهي: "ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل"<sup>(٣)</sup>، نظرًا لعطف هذا الجزء من الآية على ما سبقه منها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخِرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس: ١٢).

أما قولُ جرير:

(١) الدر المصون: ٦-٢٣٣.

(٢) الموضع السابق: ٦-٢٣٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣-٢٨٧، ويرجع إلى: الكتاب، ١-١٤٨ وما بعدها.

أَبْحَثَ حِمَى تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ<sup>(١)</sup>  
 ففيه رفع (شئ) على الابتدائية، ونعته الجملة الفعلية بعده، ولا يجوزُ النصبُ فيه  
 لئلاَّ ينتقض المعنى؛ لأن النصب يدلُّ على عدم الحماية للشئ المستباح، والتقدير: وما  
 حميت شيئًا بمستباح؛ لكن الشاعر يريدُ أن الشئ الذي يحميه لا يُستباح.

### زمن الفعل والتوجه الإعرابي والمعنى:

يحددُ زمنُ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ نوعَ الإضافةِ -معنويةً أم لفظيةً-، وفي تركيبٍ  
 معين تكونُ الصفةُ فيه وصفًا غيرَ خبرٍ يوجهُ الزمنُ كونها إضافةً معنويةً فتكونُ صفةً أو  
 نعتًا، أو إضافةً لفظيةً فتكونُ حالًا، وليست تابعةً، وذلك عند جمهور النحاة؛ حيث لا يعملُ  
 اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ إذا دلَّ على الماضي.

ذلك نحو قولك: هذا زيدٌ مكلّمنا أمس، فتكونُ الصفةُ: (مكلم) مرفوعةً على النعت؛  
 لأنها إضافةً معنويةً محضةً؛ حيث اكتسبت الصفةُ التعريفَ مما أُضيفت إليه.

أما قولك: هذا زيدٌ مكلّمنا غدًا أو: الآن، فتكونُ الصفةُ: (مكلم) منصوبةً على  
 الحالية؛ لأنها إضافةً لفظيةً غيرَ محضة، فلم تكتسب الصفةُ التعريفَ مما بعدها، فظلت  
 نكرةً، وامتنعت تابعةً، وتصيرُ حالًا منصوبةً<sup>(٢)</sup>.

### القول: يُهان الحاضرون غير المخلصين.

إذا رفعت (غير) فإنها تكونُ نعتًا للحاضرين، ويكونُ المهانُ الحاضرين الذين لم  
 يُخلصوا، وإذا نصبت: (غير) فإنها تكونُ دالةً على الاستثناء، ويكونُ المهانونُ معظمُ  
 الحاضرين، لأن المستثنىين هم المخلصون، ويكونون -على الأرجح- أقلَّ في العددِ من  
 المستثنى منه.

(١) الكتاب: ١-٨٧، التبصرة والتذكرة: ١-٣٢٩، أمالي الشجري: ١-٥، ٧٨، ٣٢٦.

(٢) يرجع في ذلك إلى: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢/٣٣٢-٣٣٣.



## من النحو ودلالة التركيب

لا جدالَ في أنَّ النحوَ، وهو يمثلُ بناءَ الجملةِ، علاقاتٌ بين الكلماتِ، فالنحو هو الضابطُ الدقيقُ والمنظَّمُ الصحيحُ للعلاقاتِ المعنويةِ بين الكلماتِ في الجملةِ الواحدةِ، وبين عدةِ جملٍ، باستخدامِ وسائلِهِ المتنوعةِ، من: ضبطٍ ورتبيةٍ، وذكرٍ أو حذفٍ، ومطابقةٍ<sup>(١)</sup>، إلى غيرِ ذلك.

والنحو لا يوازي المعنى فقط، ولكنه يرتبطُ به ارتباطًا وثيقًا، إلى درجةٍ لا يستطاعُ معها أن يفرقَ بين النحو والمعنى، فهما متلازمان التزامًا تامًا، ومندمجان اندماجًا وثيقًا.

والنحو شبكة من العلاقاتِ السياقيةِ التي تقوم كلُّ علاقةٍ منها عند وضوحها مقامَ القرينةِ المعنويةِ التي قد يعتمدُ وضوحُها على التآخي بينها وبين القرائنِ اللفظيةِ في السياقِ<sup>(٢)</sup>.

وأرى أنَّ العلاقةَ بين القرائنِ اللفظيةِ في السياقِ إنما هي قائمةٌ على أساسِ الاتجاهاتِ الدلاليةِ لكل قرينةٍ، ويجبُ أن تكونَ متسقةً ومتكاملةً ومتداخلةً.

فالضبطُ جانبٌ من الجوانبِ التي تحددُ دلالةَ الكلمةِ في الجملةِ، وما الابتدائيةُ والإخباريةُ، والفاعليةُ، والمفعوليةُ، والحاليةُ، وغيرُ ذلك من الأبوابِ النحويةِ إلا معانٍ أو جهاتٌ دلاليةٌ للكلمةِ.

وليست كلُّ كلمةٍ صالحةً لأن تكونَ في جميعِ هذه المواقعِ، كما أنه يُراعى أنه ليس كلُّ مبنىٍ للكلمةِ صالحًا لكلِّ هذه المواقعِ.

والكلمةُ في تنوعِها بين هذه المواقعِ تختلفُ علاماتها الإعرابيةَ المميزةَ، فلكلِّ موقعٍ علامتهُ أو محلُّه الإعرابيُّ، أو نوعُه الإعرابيُّ من: رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍّ، وجزمٍ.

(١) ينظر: الجملة العربية: ١٠.

(٢) ينظر: د. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: ٢٥٢.

وإذا قرأنا جملةً نحو: نظرَ محمدٌ، فلا بدَّ أن أدركَ أن محمدًا هذا مبصرٌ، وموقعيةٌ: (محمد) بعلامته الإعرابية، وهي الضمةُ التي هي علمُ الرفعِ أدركتني أن: (محمدًا) فاعلُ الفعل: (نظر)، فوصلتُ من هذه العلاقاتِ إلى هذه الدلالةِ.

في حين أنه إذا قيل: سمعتُ محمدًا، فإنَّ الموقعيةُ ذاتِ العلامةِ الإعرابيةِ الخاصةِ بها تغيرُ جهةَ دلاليةً من جهاتِ: (محمد)، وتعطيني مدلولًا خاصًا به، وهو أنه كان يتحدثُ في لحظةٍ ما، مؤكدًا ذلك، وهو يدلُّ بهذا على أن محمدًا ليس بأبكم، أو فيه عيٌّ، أو غيرُ ذلك، وإلا لحدثتُ هناك إضافاتٌ لفظيةٌ إلى الجملةِ تدلُّ على ذلك.

ومنه يتبينُ لنا أن الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ تتعدَّدُ، ويشير السياقُ بفروعه المتعددةِ إلى جوانبٍ عديدةٍ منها؛ حيثُ لا تقتصرُ على ما سبقَ من جوانبٍ محوريةٍ في دلالةِ الكلمةِ، وأقصدُ به: المحورَ الصوتيَّ، والمحورَ الصرفيَّ، وما ذكرَ من محاورٍ أخرى سياقيةٍ، كما لا تقتصرُ على ما سيأتي من جوانبٍ محوريةٍ في دلالةِ الكلمةِ، كالمحورِ المعجميِّ أو المجازيِّ أو غير ذلك.

وإنما تتخذُ من علامتها الإعرابيةِ محورًا دلاليًا مهما يختصُّ بها في موقعها في الجملةِ، وفي علاقتها بما يجاورها من كلماتٍ أثرت أو تتأثر بتحديدِ علامتها الإعرابيةِ.

ولا نتصورُ جملةً تعطي مفهومًا مقبولًا ومتعارفًا عليه، مثل: (حل الحمار المسألة). أو: (قاتل الجدار الرجل) دونَ النظرِ إلى ما يمكنُ أن يؤولوه إليها من مجازٍ، أو غيره؛ ذلك لموقعيةِ كلِّ من الكلمتين: (الحمار، والجدار)، وكذلك لموقعيةِ الكلمتين: (المسألة، والرجل)، وما حملته كل كلمة منها من علامةٍ إعرابيةٍ ليست أهلًا لها في هذا الموقع؛ ذلك لأنَّ الجوانبَ الدلاليةَ لكلِّ من هذه الكلماتِ لا تؤهلها في هذا الموقعِ لهذه العلامةِ الإعرابيةِ.

ولا بدُّ من الإشارةِ إلى علاقةِ هذه الكلماتِ المرفوعةِ والمنصوبةِ بالحدثينِ المذكورينِ في الفعلين: حلَّ، وقاتل، ولكن يمكنُ القولُ، مثلًا: (مشى الحمار، وسقط الجدار)، مع مراعاةِ المجازيةِ العرفيةِ في الثاني؛ لأنَّ العلاقةَ الإعرابيةَ تتلاءمُ مع الموقعيةِ في هذا التركييبِ، كما أنها تتلاءمُ مع الجهةِ الدلاليةِ التي يكونُ عليها كلُّ من: (الحمار، والجدار) في هذا الموقعِ.



وإن كانت هذه علاقات بين الكلمات؛ حيث تتدخل الكلمة السابقة في إمكان هذه الموقعية؛ فإن هذا يتلزم كما يتزامن مع العلامة الإعرابية، بل إن العلامة الإعرابية هي التي تحدد هذه العلاقة، وبالتالي: هذه الموقعية، وبالتالي: تلك الجهة الدلالية المكتسبة من الموقع، والملائمة لما تفرعت عنه من جهة. وينبهنا الدكتور تمام حسان إلى نقطة التباسٍ يمكن أن تحدث في التركيب من حيث الدلالة المقصودة للكلمة، فيذكر:

"قد يلتبس المقصود بإحدى الكلمات المنقولة إلى الظرفية فلا يدري السامع إن كان المقصود بها الظرف أو المفعول به، أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الكلمة مستصحبة الأصل أو منقولة، فمن ذلك مثلاً: أحببتُ مقدّم الربيع، تذكرتُ ساعة الأصيل، تأملتُ طلوع الشمس. فهل وقع الحبُّ على مقدّم الربيع أو في مقدّم الربيع؟، وهل وقع التذكُّر على ساعة الأصيل أو فيها، وهل وقع التأملُ على طلوع الشمس أو في وقته".

إنّ التفريق بين طريقي التحليل النحوي للكلمة تفريق بين المعجمي والوظيفي، أي: ما إذا كان: (مقدم) معناه الإتيان نفسه، أو وقت الإتيان، وما إذا كانت: (ساعة) معناها ستون دقيقة، أو معناها مطلق وقت، وما إذا كان: (طلوع) معناه البروز نفسه، أو وقت البروز...<sup>(١)</sup>.

وعلينا أن نذكّر، أو نوجه القارئ الكريم إلى أن السياق والمقام الحالّي الذي يدلُّ عليه الموقف هما المفتاح الأساس لفهم مثل هذه التعبيرات التي تتطوى على ملاسباتٍ معنوية، أو قد تتضمنها، كما أنهما المفتاح لحلّها.

وكلُّ حديثٍ له دافعٌ أو حاجةٌ تدفعه، ومن خلال الموازنة بينهما -أي: الحديث والدافع إليه- يظهر المدلول، إذن؛ تلك العلاقات الشكلية في الجملة، من: موقعية، وعلامة إعراب، ورتبة، وروابط، وسوابق، ولواحق، وحشايا إلى آخر كلِّ ما تنطقُ عليه الكلمات والجملة مع تلك العلاقات الدلالية التي تُسَنِّقُ منها، وتدلُّ عليها، وتسوقُ إليها، مع العلاقات الخارجية كليةً: سياقية، ومقامية وحالية، واجتماعية، وذاتية... إلخ؛ هذه العلاقات كلّها تشكل مجموعاً دلاليًا يجب أن يفهم من الشكل البنائي الذي آلت إليه الجملة بمجموعها.

(١) مقالات في اللغة والأدب: ١٥٧.



وليس النحو فكرة إعرابٍ فقط، وإنما هوشكلٌ نطقى للكلماتِ فى الجملةِ، كما أنه كذلك للجمالِ وعلاقتها المترابطةِ فى تكوينها نصًّا معيَّنًا - طالَ أم قصُرَ - .

وفى الصفحاتِ الآتيةِ إشاراتٌ وتنبهاتٌ إلى الارتباطِ الجازمِ والحاسمِ بين النحو والمعنى فى بعضِ جوانبِ الدرسِ النحوى من خلالِ كتبِ النحاةِ.

### الجوانبُ الدلاليةُ فى قطعِ النعتِ عن المنعوتِ:

النعتُ فى اللغةِ العربيةِ من وسائلِ التقييدِ، فهو يوضحُ المنعوتَ ويخصصُه، ويقيدُه من مثيلِه بما نُسِبَ إليه من معنى، فهو من وسائلِ توضيحِ معنى الاسمِ الذى يدلُّ على اشتراكِ.

والمنعوتُ قد يكونُ واضحًا ومعلومًا بدونِ النعتِ، أو بذكرِ نعتٍ واحدٍ؛ إن تعددتِ النعوتُ لفظًا ومعنى، حينئذٍ يجوزُ أن يُقطعَ النعتُ عن المنعوتِ، أو تقطعَ النعوتُ بعدَ النعتِ الأولِ، لكنَّ لهذا ضوابطَ دلاليةً - فى المقامِ الأولِ - أُشيرُ إليها فى الأفكارِ الآتية<sup>(١)</sup>:

- إذا تعددتِ النعوتُ؛ فإنَّ القدرَ الذى لا يُعرفُ المنعوتُ إلا به يكونُ تابعًا بالضرورة، وما عدا ذلك يجوزُ فيه القطعُ.

- إذا كان النعتُ واحدًا؛ فإنَّ بعضَ النحاةِ يمنعون القطعَ فيه، ولكنَّه دُكرَ قطعُه إذا علِمَ المنعوتُ بدونِه، فسُمِعَ قولُهم: الحمدُ لله الحميدَ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، بنصبِ: (الحميدَ وأهلَ)<sup>(٢)</sup>.

- لا يجوزُ القطعُ فى المواضعِ الآتيةِ:

١- إذا كان النعتُ لمجردِ التوكيدِ.

٢- إذا كان النعتُ ملتزمَ الذكرِ، فأصبحَ مع منعوتِه متصاحبينِ متلازمينِ، نحو: جاءوا الجماءَ الغفيرَ.

٣- نعتُ المشارِ إليه.

(١) يُرجع فى ذلك إلى كتابِ النحوِ العربى: ٥ - ٧٠، وما بعدها.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢-٦٢.



- ٤- النعتُ الخاصُّ بما نعتُه، نحو: هذه امرأةٌ حاملٌ.
- ٥- إذا بنى المتكلمُ حديثه على ذكرِ الصفةِ، كأنْ يقولَ: يُكافأُ العاملُ المخلصُ.
- ٦- لا يجوزُ القطعُ في النعتِ الأولِ إذا كان المنعوتُ نكرةً؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تخصيصِ بالنعتِ -حينئذٍ-.
- ٧- إذا تعدَّدَ المنعوتُ معنًى لا لفظاً وتعدَّدَ نعتُه لفظاً ومعنًى؛ فإنَّه يمتنعُ القطعُ؛ لأنَّ كلَّ نعتٍ يكونُ موجهاً لأحدِ أفرادِ مجموعِ المنعوتِ، كأنْ تقولَ: أكرمتُ الزوَّارَ القريبَ والصدیقَ والجارَ والمدعو.

### يجبُ القطعُ للخلافِ الدلاليِّ بين النعتِ والمنعوتِ، وذلك في المواضع الآتية:

- ١- يجبُ القطعُ للمخالفاتِ الموقعيةِ التي ينتجُ عنها مخالفةٌ دلاليةٌ؛ حيثُ إنَّ النعتَ لا يكونُ موافقاً لجميعِ منعوتِهِ -حينئذٍ- في جميعِ جوانبهِ الدلاليةِ، من ذلك: احترَمَ الصديقُ صديقَه العاقلانِ أو العاقلينِ، أجابَ عن هذا السؤالِ محمدٌ وهذا على المجتهدانِ أو المجتهدينِ. قابلتُ محمدًا وكان الواقفُ عليًّا الصديقانِ أو الصديقينِ، أُعجبتُ بعليٍّ ونظرتُ إلى محمودِ الكريمانِ أو الكريمينِ، ومنه: شاركَ محمودٌ سميْرًا الصديقانِ أو الصديقينِ.
- ٢- إذا اختلفَ المنعوتون في التعريفِ والتكثيرِ؛ فإنَّه يجبُ القطعُ؛ وذلك لخلافِ دلاليِّ بينهما نحو: حضرَ أخى وصدیقُ المقربانِ أو المقربينِ.
- ٣- إذا اختلفتِ العواملُ بكلِّ صورها في النعتِ والمنعوتِ؛ فإنَّ القياسَ القطعُ؛ لأنَّ ذلك الخلافُ يؤدي إلى خلافٍ في جهةِ دلاليةٍ ما بين النعتِ والمنعوتِ، كأنَّ<sup>(١)</sup> يكونَ الاختلافُ بين العواملِ لفظاً ومعنًى، واتفقهُما معنًى، نحو: قعدَ محمدٌ وجلسَ عليٌّ الواقفانِ أو الواقفينِ.

ومنهُ اختلافُ العواملِ معنًى لا لفظاً، أو في البنيةِ، أو في النوعِ: التعدى واللزومُ، البناءُ للفاعلِ أو المفعولِ، أو في العملِ، أو في جنسِ معنى الكلامِ: الخبرِ والإنشاءِ..

(١) يُرجع إلى: كتاب النحو العربي، ٥-٧٦ وما بعدها.

## بين النعتِ وعطفِ البيانِ دلاليًا

يختلفُ النعتُ عن عطفِ البيانِ في جوانبٍ معنويةٍ؛ حيثُ إنَّ الصفةَ: "تتضمنُ حالًا من أحوالِ الموصوفِ يَتميزُ بها، وعطفُ البيانِ ليس كذلك؛ إنما هو تفسيرُ الأولِ باسمِ آخرٍ مرادفٍ له، يكونُ أشهرَ منه في العرفِ والاستعمالِ من غيرِ أنْ يتضمَّنَ شيئًا من أحوالِ الذاتِ"<sup>(١)</sup>.

فالنعتُ صفةٌ في المنعوتِ يُرادُ إبرازُها، ويقصدُ توضيحُها فيه في السياقِ المذكورِ فيه، ويكونُ لذكرِها قصدًا دلاليًّا مرادفًا.

أمَّا عطفُ البيانِ فهو تفسيرٌ للمعطوفِ عليه، وبيانٌ له، وتوضيحٌ لذاتِهِ، وذلك بذكرِ مرادفٍ له يكونُ أشهرَ منه في العرفِ الاجتماعيِّ، والاستعمالِ اللغويِّ التعبيريِّ، ولا يُقصدُ بذلك بيانَ حالٍ من أحوالِهِ، لكنَّهُ يُلاحظُ أنَّ ذلك قد يحدثُ بتقديمِ حالٍ من أحوالِهِ، ثمَّ يُعطفُ عليها للبيانِ، كأنَّ تقولَ: الفاروقُ عمرٌ....، الطالبُ أحمدٌ....، الفتاةُ سعادٌ.... إلخ، كما أنَّ بينهما فرقًا معنويًّا آخرَ يتركزُ في العموميةِ؛ "النعتُ حكمُهُ أنْ يكونَ أعمَّ من المنعوتِ، ولا يكونُ أخصَّ منه".

ولا يلزمُ ذلك في عطفِ البيانِ، ألا ترى أنَّك تقولُ: مررتُ بأخيك زيدَ، و: (زيدٌ) أخصُّ من أخيك....<sup>(٢)</sup>؛ ذلك لأنَّ الصفةَ تتضمَّنُ دلاليًّا جانبيينِ من المدلولِ، هما: الذاتُ وصفَتُها، والذاتُ هي المنعوتُ، وصفَتُها هي المعنى الوصفيُّ، أو الحالُ التي يُرادُ إظهارُها فيه، لهذا كانتِ الصفةُ أو كان النعتُ أعمَّ من المنعوتِ، بذكرِ صفةِ المقصودِ.

## النحو والمعنى وقضايا التوكيدِ

التوكيدُ -في حدِّه- جانبٌ لفظيٌّ المقصودُ منه الأوحُدُ إنما هو الجانبُ الدلاليُّ، فالتوكيدُ كلُّه معنويٌّ، لكنَّهُ معنويٌّ مكرَّرٌ.

(١) شرح ابن يعيش: ٣-٧١.

(٢) السابق: ٣-٧٢.



ويبدو أنّ التوكيد لا يضيف قيمةً دلاليةً جديدةً في الجملة أو الكلمة؛ وإنما يكون لتوكيد ما كُرِّرَ لفظًا ومعنى، أو معنى بقيمه الدلالية في الجملة، فهو تكريرٌ لقيم دلالية موجودة مقصودة لكننى أشير إلى نقاطٍ في الجانب التركيبي في التوكيد تؤكد المحافظة على المعنى المقصود، وتخالف المؤلف إذا كان هناك التباس في الأداء الدلالي، منها:

### تأكيد الجملة:

- إذا أُكِّدَتِ الجملة لفظيًا فإنها تُقرَنُ بحرفِ العطفِ: (ثُمَّ) غالبًا، نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر ٣-٤)، ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ (القيامة ٣٤-٣٥).
- فإذا خيفَ من اللبسِ حينَ إقحامِ: (ثُمَّ) فإنَّه يجبُ أن يُترك؛ خوفًا من توهمِ العطفِ، كأن يُقال: أَكَلْتُ ثُمَّ أَكَلْتُ، فهذا التركيبُ يعطى معنى العطفِ وتكريرِ الحدثِ، فإذا أُريدَ التوكيدُ فإنَّه يُتركُ حرفُ العطفِ، فيقال: أَكَلْتُ، أَكَلْتُ.

### ليس كلُّ تكريرٍ توكيدًا لفظيًا:

- التوكيد اللفظي يكون بتكرير المؤكِّد، أو بذكر مرادفه، أو ما يقوم مقامه؛ لكن لا يكون كلُّ تكريرٍ لفظيًّا توكيدًا، وإنما يبيِّنُ ذلك على المسوغ المعنوي، من ذلك:
- القول: عَلَّمْتُهُ الحِسابَ بابًا بابًا؛ حيثُ يدلُّ التكريرُ على التدرج والموالاة، أي: بابًا بعد باب.
- ويجعلون من ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر ٢١-٢٢)؛ حيثُ يذهبُ أكثرهم إلى أن المقصود: دَكًّا بعد دَكًّا، وصفًا بعد وصفًا.
- قولُ المؤنِّدِ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، فالتكريرُ إنشاءٌ لإخبارٍ جديدٍ؛ لأنَّ معنى الجملة الأولى لا يحتاجُ إلى توكيدٍ.

### المؤكِّدُ بكلا وكلتا:

- شروطُ التوكيدِ بـ (كلا) تحرِّصُ على الجانبِ المعنوي، وإنَّ كانت في ظاهرها تركيبيةً.

## وأشيرُ إلى شرطين:

أولهما: أن يكونَ المؤكِّدُ بهما مقصودًا بالإخبارِ من الكلام<sup>(١)</sup> بالجملةِ الاسميةِ أو الفعليةِ، وعليه لا يجوزُ القولُ: ضربتُ عبدَ الزيدَيْنِ كليهما؛ لأنَّ المقصودَ بالإخبارِ إنما هو العبدُ، وليسَ الزيدَيْنِ؛ لذا لا يجوزُ تأكيدُهُما، فالعبدُ للزيدَيْنِ معًا.

والضابطُ اللفظيُّ لذلك هو صحةُ وقوعِ: (أحد) محلَّ المؤكِّدِ بهما، فلا يصحُّ القولُ: ضربتُ عبدَ أحدهما.

ولا يصحُّ القولُ: اختصمَ الزيدانِ كلاهما؛ لأنَّه لا يصحُّ: اختصمَ أحدهما؛ لأنَّ معنى الفعلِ: (اختصم) يتطلَّبُ الزيدَيْنِ معًا.

والآخرُ: اتحادُ عاملِ المؤكِّدِ بهما معنًى: لا جدالَ في اتحادِ العاملِ لفظًا ومعنًى، نحو: حضرَ الرجلانِ كلاهما؛ لكنه إن اختلفَ العاملانِ لفظًا فإنه يجبُ أن يتحدا معنًى؛ كي يصحَّ معنى التوكيدِ بهما؛ تقولُ: جاءَ محمدٌ وأقبلَ عليَّ كلاهما، ولكنك لا تقولُ: ماتَ عمرو وعاشَ زيدٌ كلاهما؛ لاختلافِ العاملينِ لفظًا ومعنًى.

وهذان الشرطانِ يوضحانِ أنَّ التوكيدَ بكلا وكنتا يكونُ سياقِيَّ الجملةِ أو التركيبيِّ؛ حيثُ يجبُ أن تصحَّ تنبيهُ المؤكِّدِ بهما تنبيهًا سياقِيَّةً، وليستَ تنبيهًا لفظيَّةً مزعومةً.

## المؤكِّدُ بـ (كل):

شروطُ التوكيدِ بـ (كل) لفظيَّةٌ تبرزُ الجانبَ المعنويَّ، وأركزُ على شرطِ:

أن يقبلَ المؤكِّدُ بها التبويضَ، أي: أن يكونَ ذا أجزاءٍ، إما في ذاته، وإما في عاملِهِ أو في الحكمِ، وهي العلاقةُ بين العاملِ والمؤكِّدِ، نحو: اشتريتُ المنزلَ كلَّهُ؛ حيثُ إنَّ المنزلَ يقبلُ التجزئةَ في الاشتراءِ.

ومعنى التجزئةِ سواءً أكانتَ حسيَّةً أم حكمًا إنما يُفيدُ التوكيدَ بها معنًى، فتحصلُ به الفائدةُ، فلا تقولُ: سافرَ محمدٌ كلَّهُ؛ لأنَّه لا تحصلُ به الفائدةُ، وليستَ فيه تجزئةٌ -حسًا أو

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ١-٢٧١، شرح الكافية الشافية: ٣-١١٧٨، النحو العربي: ٥-١٠٦.

حكماً-؛ لأنه لا يتجزأ بذاته، كما لا يتجزأ بعامله؛ لكنه يمكن القول: رأيتُ محمدًا كلّه؛ حيث إنَّ الرؤيةَ يمكنُ أن تتبعضَ أو تتجزأ بالنسبة للشخص، فيمكنُ رؤيةَ جزءٍ منه، أو أجزاءٍ منه<sup>(١)</sup>، كما أُشيرُ إلى: (كل) بعد النهي والنفي دلاليًا:

(كل): يكمنُ فيها جانبٌ دلاليٌّ، يتمثلُ في معناها المعجميِّ، كما تتعكسُ هذه الدلالةُ فيما أُضيفت إليه، فيكونُ معنى الكلية فيه، أوله.

وأداءُ الكليةِ يختلفُ مساحةً وحجماً بموقعية: (كل) بالنسبة لما تقعُ فيه أوله، ذلك على النحو الآتي:

- إذا وقعَ المؤكِّدُ ب (كل) في نطاقِ النفيِ أو النهيِ توجه كلُّ منهما إلى الكليةِ أو المجموعِ، فيحتملُ المعنى البعضية، تقولُ: لم يحضرِ القومُ كلُّم؛ ولذلك فإنه يمكنُ أن تُتبعه بالقولِ: بل حضرَ بعضهم، أو أحدهم...، وتقولُ: لا تعاقبِ الحاضرينَ كلِّهم، بل عاقبِ المخطئَ منهم.

- إذا وقعت: (كل) مضافةً إلى الظاهرِ بعدَ النفيِ أو النهيِ، نحو: لم يحضرِ كلُّ القومِ؛ فإنه يُفهمُ منه المعنى السابقُ، فتُتبعه بالقولِ: بل حضرَ بعضهم، أو معظمهم، أو أحدهم...، ومثله: لا تعاقبِ كلَّ الحاضرينَ، بل بعضهم...

- إذا وقعت: (كل) قبلَ النفيِ أو النهيِ؛ فإنهما يتجهانِ إلى ما بعدها دونَ: (كل)، نحو: كلُّ القومِ لم يحضروا. فيكونُ كلُّهم محكومًا عليهم بعدمِ الحضورِ، ومنه حديثُ ذي اليدينِ عندما قالَ للرسولِ ﷺ: "أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟"، فقالَ ﷺ: "كلُّ ذلكَ لم يكنْ"، أي: لم يكنْ شيءٌ من ذلكَ، ولا بعضُه، ولو أَخَّرَ: (كلًّا)؛ لأنَّه في حيزِ النفيِ، واقتضى أن يكونَ بعضُ ذلكَ في ظنِّه.

### التوكيدُ والنكرةُ:

من التراكيبِ التي تُوكِّدُ نظرةَ النحاةِ إلى العلاقةِ الأكيدةِ بين النحوِ والمعنى إنما هو نظرُهم إلى توكيدِ النكرةِ، فألفاظُ التوكيدِ معارفٌ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، أو بعلميةِ بعضها.

(١) يرجع إلى كتابِ النحوِ العربي: ٥ - ١٠٩.

## والنحاة ينقسمون إزاء توكيد النكرة بألفاظ التوكيد إلى:

- ما يراه البصريون من منع ذلك.
- ما يراه الكوفيون من جواز ذلك إذا كانت النكرة محدودةً بلفظ التوكيد، وما في معناه، نحو: أكلتُ رغيفًا كلّه، سرتُ يومًا كلّه، قضيتُ كلّه.
- ومنهم من يذهب إلى أنّ هذه المؤكّدات محدودةٌ، كما جاء في قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي:

لكن شاقه أن قيلَ ذا رجبٍ      يا ليت عدةً حولِ كلّه رجبٌ<sup>(١)</sup>  
فالحولُ محدودٌ، و: (كل) من ألفاظ الإحاطة، فالتوكيدُ بها لمثلِ هذه النكرة المحدودةٍ فيه إفادةٌ معنَى على رأي الكوفيين. فالمعولُ عليه هذا الجواز إنما هو إفادةٌ معنَى.

## من الجوانب الدلالية للبدل:

في البدلِ جوانبٌ دلاليةٌ واضحةٌ، تبدأ من المصطلح ومدلوله، وتتسعُ لتشملِ جوانبَ أخرى، منها:

## ١- أقسامُ البدلِ:

انتهى النحاة إلى مصطلحاتٍ لأنواعِ البدلِ نابعةٍ من اتجاهِ كلِّ نوعٍ دلاليًا، وإيجازُ ذلك في:

- **البدلُ المطابقُ:** وهو بدلُ الشيءِ من الشيءِ، أو بدلُ كلِّ من كلِّ، وكلُّها تدلُّ على أنّ البدلَ عينُ المبدلِ منه، ويكونانِ متطابقينِ.
- **بدلُ بعضٍ من كلِّ، أو بدلُ جزءٍ من كلِّ:** ويكونُ فيه البدلُ جزءًا من المبدلِ منه، سواءً كانت النسبةُ بينهما، لذلك فإنه لا بدُّ أن يُنسبَ إلى ضميرِ المبدلِ منه؛ حتى يرتبطَ به لفظيًا ومعنويًا، ويُحالَ إليه تركيبياً.

(١) شرح ابن الناظم: ٥٠٧، الصيان على الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣-٧٧، شرح التصريح: ٢-١٢٥، النحو العربي: ٥-١٢٢.



- **بدلُ الاشتمال:** ويكونُ فيه ملابسةً بين البدلِ والمبدلِ منه لغيرِ كليةٍ أو بعضيةٍ، ويمكنُ أن يُكتفى فيه بذكرِ الأولِ عن الثاني؛ **ولذلك لا بُدَّ فيه من مراعاةِ أمرين:**

**أولُهُما:** إمكانُ فهمِ معناه عندَ الحذفِ، فقولُك: (أعجبنى زيدٌ أخوه) ليسَ منه، ولكنه بدلٌ إضرابٍ؛ إذ لا يصحُّ الاستغناءُ عنه بالأولِ.

**والآخرُ:** حسنُ الكلامِ على تقديرِ حذفِهِ، ولهذا امتنعَ: أسرجتَ زيدًا فرسه، فهذا بدلٌ غلطٌ<sup>(١)</sup> ولا بُدَّ فيه من نسبةٍ إلى ضميرِ المبدلِ منه لتحقيقِ الانتسابِ والملابسةِ.

- **البدلُ المباينُ:** وفيه يباينُ البدلُ المبدلَ منه في الحكمِ، سواءً أكانتَ هذه المباينةُ بسببِ الإضرابِ، أم الغلطِ، أم النسيانِ، وبينها فروقٌ دلاليةٌ تعودُ إلى أحوالِ الناطقِ أثناءَ حديثِهِ، فبدلُ الغلطِ زلَّةُ اللسانِ، أما بدلُ النسيانِ فزلَّةُ الجَنانِ، وبدلُ الإضرابِ مقصودٌ باللسانِ والجَنانِ قصدَ المبدلِ منه؛ لكنَّ التحوُّلَ إلى الصوابِ أو الأولى أو غيرِ ذلك من الإراداتِ أوجدَ البدلَ.

## ٢- البدلُ والنوعُ:

إذا كان البدلُ مطابقًا فإنَّه يجبُ أن يتطابقَ مع المبدلِ منه في التذكيرِ والتأنيثِ؛ ذلك لأنَّ الثاني هو الأولُ، أما أنواعُ البدلِ الأخرى فليستَ هذه المطابقةُ بلازمةً فيها؛ لأنَّ الثاني ليسَ الأولَ في كلِّ جوانبه، والفكرةُ نفسها في جانبِ العددِ؛ إلا إن كان أحدُ ركني التركيبيِّ البدليِّ مصدرًا.

## ٣- البدليةُ والقطعُ في البدلِ المفصلِ من المجرمِ:

إذا كان البدلُ مفصلاً من مجرمٍ وكان موفياً للمبدلِ منه جاز في الثاني: (البدلُ) الإتيانُ على البدليةِ، والقطعُ بالرفعِ على الخبريةِ لمبتدأٍ محذوفٍ، أو بالنصبِ لفاعلٍ محذوفين، ذلك نحو: عندى كتابانِ: كتابٌ للنحو، وكتابٌ للصرفِ، برفعٍ: (كتابٌ) من وجهين، ونصبيهما من وجهٍ واحدٍ.

(١) ينظر: حاشية العليمي على شرح التصريح: ١٥٧/٢-١٥٨.



أما إذا لم يُوفَّ البِدَلُ المَبْدَلَ منه فإنَّه يجبُ القطعُ، تقولُ: لى ثلاثةُ أبناءٍ: محمدٌ وعلِيٌّ وأحمدٌ، أو محمدًا وعلِيًّا وأحمدًا، فالرفعُ على الابتدائيةِ لخبِرِ محذوفٍ، والتقديرُ: منهم محمدٌ... والنصبُ على المفعوليةِ، والتقديرُ: أذكرُ منهم محمدًا.

### النحو والمعنى بين عطفِ البيانِ والبَدَلِ المطابقِ:

عطفُ البيانِ يشبهُ البَدَلِ من أوجهٍ معنويةٍ؛ ذلك أنَّ فى كلِّ منهما بيانًا للأولِ، وأنَّ فيهما توكيدًا<sup>(١)</sup>؛ حيثُ إنَّ لفظَ كلِّ منهما هو لفظُ الاسمِ الأولِ معنًى.

والتراكيبُ التى تصلحُ عطفَ بيانٍ وبدلًا مطابقًا تعتمدُ على الجانبِ اللفظيِّ الذى ينتهى إلى الجانبِ الدلاليِّ، أو يمتزجُ به<sup>(٢)</sup>؛ حيثُ يفرقُ بينهما - فى الأساسِ القاعدى - جوانبٌ معنويةٌ وأخرى بنويَّةٌ.

أما جوانبُ الخلافِ المعنويةِ فإنَّها تتركزُ فى أنَّ البَدَلِ أي: -التابع- هو المقصودُ من حيثُ المعنى، أما فى عطفِ البيانِ فإنَّ المتبوعُ هو المقصودُ، كما أنَّه لا يشترطُ فى البَدَلِ أن يوضحَ الأولَ؛ لأنَّه بدلٌ منه لا غيرُ، وكلُّ من البَدَلِ والمبدلِ منه مستقلٌّ بجملتهِ.

أما عطفُ البيانِ فإنَّه يشترطُ فيه حصولُ فائدةٍ معنويةٍ من ذكرِ التابعِ، لا تحصلُ إذا لم يُذكرَ، فالغرضُ منه إيضاحُ الأولِ، وإيضاحُ جانبٍ معنويٍّ فيه لم يُذكرَ فى المتبوعِ<sup>(٣)</sup>.

وهناك جوانبٌ خلافيَّةٌ بنويَّةٌ أخرى تعتمدُ على صحَّةِ البنيةِ اللفظيةِ، كما أنَّ التراكيبَ التى تصلحُ عطفَ بيانٍ لا بدَّلًا تعتمدُ فكرتها على السمةِ اللفظيةِ للتراكيبِ البدليِّ؛ حيثُ لا تتوافرُ هذه السمةُ فى هذه التراكيبِ<sup>(٤)</sup>؛ لكنَّ هناك تراكيبٌ تختلفُ بين عطفِ البيانِ والبَدَلِ، وذلك حسبَ الضبطِ تارةً، أو إرادةِ المعنى أخرى<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر شرح ابن يعيش: ٣-٧٣.

(٢) يرجع إلى كتاب النحو العربى: ٥-١٧٣ وما بعدها.

(٣) السابق: ٥-١٧٤.

(٤) السابق: ٥-١٧٧.

(٥) السابق: ٥-١٨٤.



من هذه التراكيب التي تعتمد على الجانب المعنوي:

- سَلِبَ زيدٌ ثوبه، (ثوب): بدلٌ بالضرورة؛ لأنَّ البدلَ قد يكونُ غيرَ الأولِ، وذلك إذا لم يكنْ مطابقًا، أما عطفُ البيانِ فإنه لا يكونُ غيرَ الأولِ<sup>(١)</sup>.
- جاءَ أخوكَ محمودٌ، إن كان لك أخٌ واحدٌ - وهو محمودٌ - فالتابعُ بدلٌ، وإن كان لك أكثرُ من أخٍ فهو عطفٌ بيانٍ؛ لأنَّه يكونُ تبيينًا وتوضيحًا له، فيكونُ مع البدلِ بضمّةٍ واحدةٍ بناءً، وفي الآخرِ بضمّتينِ إعرابًا، ومثله قولك: أعجبتُ بأخيه الطويلِ.
- رَوَّجْتُكَ ابنتي عائشةً، فلو قلت: رَوَّجْتُكَ ابنتي فاطمةً، والمقصودُ: (عائشة)؛ فإذا احتسبتَ التابعَ بدلًا كان النكاحُ غيرَ صحيحٍ؛ لأنَّ الثاني في البدلِ مقصودٌ قصدَ الأولِ، أما إذا احتسبتَ هذا الخطأً على عطفِ البيانِ فالنكاحُ صحيحٌ؛ لأنَّ الغلطَ وقعَ في البيانِ الذي أُريدَ به التوضيحُ والبيانُ<sup>(٢)</sup>.

ولذلك يذكرُ ابنُ يعيشَ: "ومن الفصلِ بين البدلِ وعطفِ البيانِ أنَّ المقصودَ بالحديثِ في عطفِ البيانِ هو الأولُ، والثاني بيانٌ كالنعتِ المستغنى عنه، والمقصودُ بالحديثِ في البدلِ هو الثاني؛ لأنَّ البدلَ والمبدلَ منه اسمانِ بإزاءِ مسمى مترادفانِ عليه، والثاني منهما أشهرُ عند المخاطبِ، فوقَّعَ الاعتمادُ عليه، وصارَ الأولُ كالتوطئةِ والبساطِ لذكرِ الثاني"<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك مواضعٌ تركيبيةٌ أخرى تحتاجُ إلى استقصاءٍ.

### الحالُ وصاحبها:

الحالُ معنويٌ، وهي صفةٌ في حالٍ معيَّنةٍ؛ لذلك يجبُ أن يكونَ لها صاحبٌ تتضمَّنُه، وتتسقُ معه دلاليًا، وفي هذا المجالِ أُعْرِضُ فكرتَيْنِ توضحانِ مدى العلاقةِ الدلاليةِ بين الحالِ وصاحبها معنويًا.

(١) ينظر شرح ابن يعيش: ٣ - ٧٣ .

(٢) ينظر: السابق، ٣-٧٤.

(٣) السابق: ٣-٧٤.

**اتساقُ الحالِ وصاحبِها معنويًا:**

الحالُ وصاحبُها بمثابة المبتدأ والخبر، وكلٌّ مبتدأٌ خبره الذي يُتَمَّمُه معنًى، وتتلاءمُ دلالتهما فكلُّ منهما دلاليًا يُنبئُ عن مدلولِ الآخر؛ مع إعطاء مساحةٍ من الاختيارِ بين المدلولاتِ التي تشتركُ في سماتٍ دلاليةٍ خاصةٍ تتسقُ مع مدلولِ المبتدأ، كذلك كلُّ من له صاحبٌ في الجملة، من نحو: المنعوتِ ونعتِه، صاحبِ الحالِ وحالِه،.... إلخ.

ومنه فإنَّ دلالةَ الحالِ تُحدِّدُ سماتِ مدلولِ صاحبِها؛ حيثُ يتمُّ الاتساقُ المعنويُّ بينهما؛ لكنَّ ذلكَ مرتبطٌ بحدوثِ حدثٍ، أو ما فيه معناه.

فإذا كانتِ الحالُ: (مطمئنًا) تدلُّ على الاطمئنانِ؛ فإنَّ صاحبَها يجبُ أن يتحمَّلَ هذه الدلالةَ، ويجوزُ أن يتَّصِفَ بها، وليكن ذلكَ في نطاقِ ما يشعرُ بالاطمئنانِ، أي: ما يكونُ لديه شعورٌ وأحاسيسٌ نفسيةٌ يمكنُ أن تؤديَ به إلى الاطمئنانِ.

وهكذا يمكنُ إثراءُ هذه الفكرةِ من خلالِ الواقعِ اللغويِّ، كما يمكنُ انسحابُها على ذواتِ الأصحابِ في الجملة.

**صاحبُ الحالِ ومعنى التعيين:**

صاحبُ الحالِ يجبُ أن يكونَ معرفةً؛ لأنَّه محكومٌ عليه، ولا يُحكَّمُ إلا على المعرفةِ، فالحكمُ يكونُ على معلومٍ، يتمثَّلُ في المعرفةِ؛ لذا كان التعريفُ شرطًا للمبتدأ، وصاحبِ الحالِ والفاعلِ؛ لكنَّ اللغةَ تجاوزتْ مع مستعمليها في كونِ أنَّ المحكومَ عليه قد لا يكونُ معرفةً بالمبني، ويكونُ قريبًا من المعرفةِ في المبني التركيبيِّ؛ فقد يكونُ معلومًا لدى مستعملِ اللغةِ؛ لكنَّه ليس المعلوماتيةِ المختصةِ، أو يكونُ الحكمُ على ما يفيدُ جنسًا، أو ما يحدِّدُ من طريقِ التركييبِ.

من ذلكَ أن يكونَ صاحبُ الحالِ نكرةً مختصةً، فتكونُ في دلالتها قريبةً من المعرفةِ، ولا ينقصُها عنها سوى تمامِ التعيينِ، وتتخصَّصُ النكرةُ:

إما من طريقِ تخصيصِ معناها بتضييقِ إبهامِها معنويًا، ويكونُ ذلكَ بواسطة:



- وصفها: نحو قول الشاعر:

نَجَّيْتُ يَا رَبُّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فَلَكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا<sup>(١)</sup>  
(مشحونًا): حال من النكرة الموصوفة: (فلك ماخر).

- ومنه قراءة ابن أبي عبلة، وكما هو في مصحف أبي<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (البقرة ٨٩)، بنصب: (مصدق) على الحالية من: (كتاب) وهو نكرة موصوفة بشبه الجملة: (من عند).

- إضافتها إلى النكرة: كما هو في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُؤُوسًا مِّنْ فَوْقِهَا وَيَبْرُكُ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِبِينَ﴾ (فصلت ١٠)، العامة على نصب: (سواء) حالًا من ضمير الغائبة في: (فيها)، أو: (أقواتها)، وإما من: (أربعة)، وهي نكرة مضافة إلى النكرة: (أيام)، وتقوى الحالية من أربعة لقراءة جر: (سواء) نعتًا لها<sup>(٣)</sup>.

- إعمال صاحب الحال النكرة فيما بعده: نحو: أُعْجِبْتُ بِقَارِي الدرسِ فاهمًا، أنفق ثلاثين جنيهاً كاملة؛ لأنَّ المعمول يحدّد الجهة المعنوية للعامل الاسم النكرة، فيخصّصه ويقرّنه من المعرفة.

- مقارنة صاحب الحال النكرة بالمعرفة بوساطة معنى التفضيل: نحو: أُقَدِّرُ جَارًا أَفْضَلَ مِنْ أَقْرَبَائِي مَنَاصِرًا وَمَعَاوِنًا.

- عطف المعرفة على النكرة، وهما صاحبًا الحال: نحو: أَقْبَلَ رَجُلٌ وَأَحْمَدُ مُتَحَفِّزِينَ، فالمعطوف والمعطوف عليه يشتركان في جهاتٍ معنويةٍ واحدةٍ، فإذا قصر أحدهما في جهة التذكير؛ فإنَّ الآخر المعرفة يقويه.

وإما من طريق إفادتها العموم والشمول، ويكون ذلك من طريق:

- أَنْ يَقَعَ صَاحِبُ الْحَالِ النُّكْرَةُ فِي نِطَاقِ النِّفْيِ أَوِ النَّهْيِ: نحو قول الراجز:

(١) ينظر شرح التصريح: ١-٣٧٦، الصبان على الأسموني: ٢-١٧٥.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١-٢٤٦، إملاء ما من به الرحمن: ١-٥٠، الجامع لأحكام القرآن: ٢-٢٦، تفسير الرازي: ٣-١٦٣، الكشاف: ١-٦٤، المحرر الوجيز: ١-٣٨٩، تفسير البيضاوي: ١-٧٥.

(٣) ينظر الكشاف: ٢-٣٢٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢-٣٣٧، الدر المصون: ٦-٥٧.

ما حُمَّ من موتٍ حمي واقياً ولا ترى من أحدٍ باقياً<sup>(١)</sup>  
 حيث: (واقياً) حال من النكرة الواقعة في نطاق النفي: (موت)، ومثله: (باقياً) في  
 الشطر الثاني حيث: (ترى) بصريّة.  
 وقول الآخر:

لا يَزَكَّنْ أَحَدٌ إِلَى الإحْجَامِ يَوْمَ الوغَى متخوفاً لِحِجَامِ<sup>(٢)</sup>  
 (متخوفاً): حال من النكرة: (أحد)، وهي واقعة بعد النفي.  
 ففوق النكرة في نطاق النفي أو النهي يجعلها متخصصة، وتصبح قريبة من المعرفة؛  
 حيث يجعلها تقيّد الشمول والعموم، وهو معنى يدلُّ على الاستغراق، والاستغراق بمثابة  
 التحديد.

- أن يسبق صاحب الحال النكرة باستفهام: نحو قول الطائي:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأمل<sup>(٣)</sup>  
 (باقياً): حال من النكرة الواقعة في حيز الاستفهام: (عيش)؛ ذلك لأن النكرة المُستفهم  
 عنها تدلُّ على العموم والشمول، فهي مفيدة للجنس؛ ولذا كانت مختصةً محددةً، فكانت قريبةً  
 من المعرفة.  
 ملحوظة:

تلمس في المواضع السابقة أثر الجانب الدلالي في إتمام معنى النكرة صاحبة الحال؛  
 لتكون قريبة من المعرفة، فتصح صاحباً للحال.

(١) شواهد العيني: ٣-٢١٤، الصبان على الأشموني: ٢-١٧٥.

(٢) ينظر المساعد: ٢-١٨، شرح ابن الناظم: ٣٢٠، شرح التصريح: ١-٣٧٧، الهمع: ١-٢٤٠، الصبان على  
 الأشموني: ٢-١٧٥.

(٣) شرح التصريح: ١-٣٧٧، همع الهوامع: ١-٢٤٠، الدرر اللوامع: ٤-٦.



### بين النعت والحال

لا جدال في أن بين النعت والحال اتفاقًا في المعنى والقصد الدلالي؛ فكلُّ منهما له صاحبٌ يصفه؛ لكنَّ الحال تصفُ صاحبها وتبينُ هيئته أثناء حدوثِ الحدثِ، سواءً أكان ذلك من خلالِ المصاحبة، أم من خلالِ التقدير، أما النعتُ فإنه يصفُ حالًا من أحوالِ الموصوفِ تميزه، وهي في ذلك لا ترتبطُ به أثناء حدوثِ الحدثِ القائمِ فقط، وإنما تصفه وإن لم يكن هناك حدثٌ قائمٌ بينهما.

ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ﴾ (هود ١٠٢)، الجملة الاسمية المصدرية بالواو: (وهي ظالمة) حالٌ في محلِّ نصبٍ؛ حيثُ تبينُ هيئةَ القرى حين أخذِ ربنا إياها أنها في حالِ ظلمٍ تفعله، يدلُّ اسمُ الفاعلِ: (ظالمة) على ذلك، فأخذه -سبحانه وتعالى- القرى حالَ كونها ظالمةً مرتبطٌ أو مقيدٌ بالظلم الصادرِ منها؛ لكنَّ المقصودَ الدلاليَّ يختلفُ إذا كانت الحالُ نعتًا، كأن يُقالَ: عاقبتِ الدولةُ القرى الظالمةً، فالظلمُ هنا صفةٌ مميزةٌ للقرى، لا مبينةٌ لهيئتها أثناء حدوثِ المعاقبة، بل هي ظالمةٌ أثناء الحدثِ وقبله، ففيها معنى الملازمة.

فالأولى: (الحال) تدلُّ على أن الأخذَ مقترنٌ بحالةِ الظلم، فليس فيه دوامٌ، وإنما فيه الجزئية: (في الزمن)، أما الأخرى: (النعت) فإنها تدلُّ على أن العقابَ شاملٌ للقرى الظالمة، ففيه معنى الكلية.

### بين الحال وغيرها مما يوصفُ به معنويًا

يلحظُ أن الحالَ بوضعها هذا في التركيبِ العربيِّ تتداخلُ مع الخبرِ والنعتِ والتمييزِ في أحدِ أقسامه، وقد يكونُ النائبُ عن المفعولِ المطلقِ في بعضِ معانيه؛ حيثُ إنَّ الخبرَ والنعتَ يشتركان مع الحالِ في معنى الوصفية.

فإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، ف (قائم) خبرُ المبتدأ: (محمدٌ)، حتى إذا قلت: أجب محمدٌ قائمًا، تحول الخبرُ إلى الحالِ، وذلك لإجراء حدثٍ، وهو الإجابةُ، وكونُ الخبرِ: (قائمًا) فضلةً، فبيّن القيامُ حالَ محمدِ الفاعلِ أثناء إجراء الحدثِ: (الإجابة).

وإذا قلت: أجبَ محمدٌ القائمُ، ف (القائمُ) نعتٌ للفاعلِ: (محمدٌ)؛ لأنَّ كلمةَ القائمِ لا تبيّن هيئةَ محمدٍ أثناء إجراء الإجابةِ، وليس المقصودُ بها في التركيبِ ذلك، وإنما خصصتُ محمدًا وحددته من غيره غير القائمِ، فكأنما أريدُ ب (محمدٌ) و: (القائمُ) كلمةً واحدةً، تؤيدان معًا معنى الفاعليةِ.

فالسمةُ الفارقةُ بين الحالِ والنعتِ إنما هي بيانُ الهيئةِ أثناء إحدائِ ما، وهي التي تميّزُ الحالَ أما تخصيصُ الموصوفِ بالصفةِ فإنما تجعلُهُ معها كاسمٍ واحدٍ.

فالصفةُ تفرقُ بين اسمينِ مُشترَكين في اللفظِ، أما الحالُ فهي زيادةٌ في الفائدةِ والخبرِ، فإذا قلت: أقبِلَ محمدٌ المبتسمُ، يعنى هذا أنّ هناك من يُسمى محمدًا آخرَ، ففرقتُ بالصفةِ، لكنك إذا قلت: أقبِلَ محمدٌ مبتسمًا، زدّت في الإخبارِ بالحالِ، كما أنّ الحالَ تشتركُ مع تمييزِ النسبةِ غيرِ المحولِ في معنى الوصفيةِ، فإذا قلت: لله درّه فارسًا، فإنّ التمييزَ: (فارسًا) وإن كان يلمسُ فيه معنى الوصفيةِ إلا أنه لا يقصدُ به بيانُ الهيئةِ، وإنما بيانُ جنسِ المتعجبِ منه<sup>(١)</sup>. فبعدَ أن تعجبتُ منه بالقولِ: (لله دره) ميّزتُ جهةَ التعجبِ بالمعنى المفهوم من (فارسًا).

فالسمةُ الفارقةُ بين الحالِ وبعضِ أنواعِ التمييزِ إنما هي بيانُ الهيئةِ التي تميّزُ الحالَ.

أما ما يميّزُ الحالَ عن بعضِ معانى النائبِ عن المفعولِ المطلقِ التي يمكنُ أن تتداخلَ معها إنما هو الوصفيةُ؛ لأن معانى النائبِ عن المفعولِ المطلقِ لا يلمسُ فيها معنى الوصفيةِ. فإذا قيلَ: رجِعِ القهقري، فإنّ: (القهقري) ليس صفةً، وإنما هي لبيانِ نوعِ الرجوعِ، وليس هيئته.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم، ٣١١.



والتشابه المعنوي قائم -بقوة- بين الخبر والنعت والحال، ولذلك فإنه يمكن لك أن تحول كلاً من الحال والخبر والنعت إلى الآخر عن طريق التغيير في بنية الجملة أو التركيب المنشأ، مثال ذلك:

- أكلتُ البرتقالة ناضجةً: (حال منصوبة).
- البرتقالة ناضجةٌ (خبر مرفوع).
- أكلتُ البرتقالة الناضجة: (نعت منصوب).
- البرتقالة الناضجةٌ مأكولة: (نعت مرفوع).
- أمسكتُ ببرتقالةٍ ناضجةٍ: (نعت مجرور).

ولك أن تجرى هذه التغييرات والعلاقات المعنوية في كلِّ مما يأتي:

- محمدٌ وسميرٌ مبتسمان.
- أقبلَ محمدٌ السريعُ في مشيه.
- استمعتُ إلى الخطبةِ جيِّداً إلقاؤها.

### العلاقات الدلالية بين الظرف والفعل

الظرف وعاءٌ للفعل، يحددُ زمانه أو مكانه. ويلحظُ أنَّ من الظروفِ ظروفَ زمانٍ معدودةٌ مخصوصةٌ، تقعُ في جوابٍ: (كم)، كأن تقول: كم سفرك؟، فيقال: رجب، يومان. وهذه الظروفُ تستوعبُ كلها في إجراء الحدث، ولا يجوزُ وقوعُ الحدثِ في جزءٍ منها أو بعضها؛ لذلك فإنه لا يقعُ فيها إلا ما يطولُ من الأفعال، أو يكونُ فيه تكرارٌ، نحو: سافر، سار، تقول: سافرتُ شهرين، سرتُ ثلاثة أيام، ولا يقعُ فيها ما يقعُ دفعةً واحدةً من الأفعال، فلا يجوزُ القول: مات زيدٌ يومًا، ولا شهرًا<sup>(١)</sup>.

أما ظروفُ الزمانِ غيرُ المعدودةِ -وهي التي تصلحُ جوابًا لـ (متى)- فإنها تصلحُ لأنَّ يقعَ الفعلُ فيها كلها، وفي جزءٍ منها، ويجوزُ أن يقعَ فيها الأفعالُ التي تطولُ وتتكثُرُ، والتي تقعُ دفعةً واحدةً، تقول: زرتك يومًا، فتكونُ الزيارةُ في يومٍ، أو جزءٍ منه، ومنه: سافرتُ يومَ الإثنين.

(١) ينظر: شرح القمولى على الكافية، ت: عفاف بنتن، ١٤٨، النحو العربي: ٢-٣٨٥.



ظروف الزمان والجانب الدلالي<sup>(١)</sup>:

التعبير عن الزمن في اللغة يجب أن يتضمّن ثلاثة جوانب في اتجاه المنظور الدلالي، أدكرها في إيجاز في هذا المقام من البحث:

**أولها: التحديد الزمني للحدث:** ذلك لأنّ لكلّ حدث زماً موقوعاً فيه، ويعبر عن ذلك باستخدام صيغ فعلية معينة محددة ومقتنة، إلى جانب ضمائم وقرائن تضيف إلى السياق مراتب زمنية مختلفة، إلى غير ذلك مما يدل على التحديد الزمني.

**ثانيها: العلاقة الزمنية:** الأحداث تتعالق وتتنامى وتترابك في السياق، فتنشأ بينها علاقات زمنية تعبر عن ارتباطها ويكون هذا باستخدام أدوات معينة موضوعة في اللغة لتؤدي هذه العلاقات الزمنية، من نحو: القبلية والبعدية واليمنية....إلخ.

**ثالثها: الاستغراق الزمني للحدث:** علينا أن نفكر في كيفية القياس الزمني للحدث؛ ذلك لأنّ لكلّ حدث مدة زمنية يستغرقها، ووسائل التعبير عن هذه الفكرة أو عن هذا الجانب الدلالي تتمثل في ثلاث مجموعات: الفعل والتراكيب الفعلية وأداء الدلالة الزمنية، والاسم والتراكيب الاسمية الدالة على الزمن من جهتي تحديد زمن الحدث، أو بيان مدته الزمنية، وقرائن التحديد الزمني، والمقصود بها تلك القرائن والأدوات التي تختص بتحديد العلاقات الزمنية. والفكرة تحتاج إلى دراسة مستفيضة، وأبحاث جادة.

## الصفة المشتقة والإضافة

الصفة المشتقة العاملة إضافتها غير محضة، أي: غير حقيقية، أي: إضافة غير معنوية وإنما هي إضافة لفظية، الغرض منها التخفيف اللفظي.

فإذا كانت غير عاملة فإنّ إضافتها تكون حقيقية، محضة، معنوية؛ ذلك لأنّه لا يراد منها التخفيف اللفظي، وإنما غرض معنوي أو جانب دلالي من أغراض الإضافة، نحو: كاتب القاضي، ومصارع المدينة، وكريم القوم، وعميد الكلية، ومدرس الفصل، وكاسب عياله.

(١) يرجع في ذلك إلى: النحو العربي، ٢-٣٣٨.



وأنت لا تلمسُ في أي مضافٍ مما سبق إلا إضافةً للتقييدِ والتحديدِ بواسطةِ المضافِ إليه، كما أنك لا تلمسُ فيه إعمالًا فيما أُضيفَ إليه.

لما سبق فإنَّ الإضافةَ اللفظيةَ لا تفيدُ تعريفًا؛ لأنها إضافةٌ لفظيةٌ لا معنويةٌ، ومن الدلائلِ على ذلك:

- جوازُ نعتِ النكرةِ بما يُضافُ منها إلى المعرفةِ، مما يدلُّ على أنها نكرةٌ؛ لأنَّ النكرةَ تتعتُّ بالنكرةِ، ولا تكونُ المعرفةُ نعتًا للنكرةِ، ولا أقوى منها مرتبةً، فنقولُ: رأيتُ رجلًا حسنَ الوجهِ.

- وعلى نقيضِ ما سبق مؤيدًا الفكرةَ ومدللًا عليها امتناعُ نعتِ المعرفةِ بها؛ لأنها نكرةٌ، فلا نقولُ: رأيتُ الرجلَ حسنَ الوجهِ، على أن: (حسنًا) نعتٌ للمعرفةِ: (الرجل)؛ لأنَّ حسنًا نكرةٌ؛ على الرغمِ من أنها مضافةٌ إلى المعرفةِ، ولكنك تجعلها حالًا من: (الرجل)، فالحالُ نكرةٌ - في الأغلبِ -، ويجوزُ أن تجعلها بدلًا؛ لأنَّ النكرةَ تُبدلُ من المعرفةِ.

- جوازُ دخولِ حرفِ الجرِّ الشبيهِ بالزائدِ: (رُبَّ) على هذا المُرَكَّبِ الإضافيِّ، فنقولُ: رُبَّ كاتبِ الدرسِ لم يفهمه، ولا تدخلُ: (رُبَّ) إلا على النكراتِ.

### بين التفضيلِ والتعجبِ معنويًا

أسلوبُ التفضيلِ<sup>(١)</sup> إنما هو تفضيلُ شيءٍ ما في صفةٍ ما عن غيره من الأشياءِ المحددةِ في الأسلوبِ، أو المطلقةِ إن لم يحدِّدِ المفضلُ عليه، فهو يدلُّ على زيادةٍ في صفةٍ ما مستحسنةٍ أم مستقبحةٍ منسوبةٍ إلى مفضلٍ ما معلومٍ في التركيبِ. نقولُ: مصرٌ أطيبُ هواءً، وأثرى تاريخًا، وأعمقُ حضارةً.

أما أسلوبُ التعجبِ<sup>(٢)</sup> فهو دلالةٌ على انفعالٍ يحدثُ في النفسِ عند مشاهدةٍ ما يُجهلُ سببُه، ويقالُ وجودٌ مثله في نظرِ المتعجبِ<sup>(٣)</sup>، فهو انفعالٌ بسببِ الشعورِ بزيادةٍ ما في صفةٍ ما منسوبةٍ لشيءٍ ما، نقولُ: ما أطيبَ مصرَ هواءً، وأثرها تاريخًا، وأعمقها حضارةً، ألا ترى

(١) ينظر: النحو العربي، ٣-٥٦٢.

(٢) ينظر: السابق، ٤-١٨٥.

(٣) ينظر: شرح ابن يعيش، ٧-١٤٢.

أذك في التفضيلِ قد بينت أن مصرَ هواؤها طيبٌ أكثر من غيرها، وأن تاريخها ثرى من غيرها.

أما في التعجبِ فقد أظهرت شعورك إنشائيًا في طيبِ هواءِ مصرَ دونَ غيرها، وثناءِ تاريخها دونَ غيرها.

فأنت في الموضعينِ قد فضلتَ مصرَ في صفةٍ ما أو جانبٍ ما عن غيرها من الدولِ؛ لذلك فقد اشترك التفضيلُ مع التعجبِ في جانبٍ معنويٍّ، يذكرُ ابنُ يعيشَ في وجهِ الشبهِ بينهما: "وأما المعنى فلأنه تفضيلٌ كما أنه تفضيلٌ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما أعلمُ زيدًا؛ كنتَ مخبرًا بأنه فاقَ أشكاله، وإذا قلتَ: زيدٌ أعلمُ من عمرو فقد قضيتَ له بالسبقِ والسموعليه"<sup>(١)</sup>.

### من الجوانبِ الدلاليةِ في المنصوباتِ

#### أ- في المفعولِ معه بينِ النصبِ والرفعِ:

في المفعولِ معه -كي ينطبقَ عليه مفهومُ المفعوليةِ معه- جوانبُ دلاليةٌ يجبُ أن تتوافرَ في التركيبيِّ الموجودِ فيه، ولا تفهمُ إلا من خلالِ التضامنِ الدلاليِّ بينِ العناصرِ اللفظيةِ للتركيبيِّ أو الجملةِ، وهذه الجوانبُ الدلاليةُ هي المؤثرُ الأساسُ في كونِ المفعولِ معه واجبَ النصبِ أو راجحَهُ، أو واجبَ الرفعِ أو راجحَهُ، من تلكِ الجوانبِ الدلاليةِ في المفعولِ معه:

#### ١- في وجوبِ نصبِ المفعولِ معه:

إذا ترتبَ على احتسابِ الواو التي تسبقُه واوًا عاطفةً عدمُ التألفِ المعنويِّ بينِ ما سبقها وما لحقَ بها؛ حيثُ لا يصحُّ معنويًا أن يشتركا في الحدثِ القائمِ، حينئذٍ يجبُ نصبُ المفعولِ معه.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش، ٦-٩٠.



فإذا قلت: ذاكرتُ والمصباح؛ فإنه لا يجوزُ أن يعطفَ المصباحُ على الضميرِ الفاعلِ - إذا تجاوزنا عدمَ صحةِ العطفِ لفظيًا؛ حيثُ الحاجةُ إلى فاصلٍ - ولكن من الجانبِ المعنوي فإنَّ المصباحَ لا يجوزُ أن يشتركَ في عمليةِ المذاكرة.

## ٢- في وجوبِ رفعِ ما بعدِ الواو:

يجبُ أن يرفعَ ما بعدِ الواو، ولا يجوزُ نصبُه مطلقًا تحت مؤثراتٍ معنويةٍ، منها:

- إذا كان ما بعدِ الواو مشتركًا مع ما قبلها في الحدثيةِ والزمن، حينئذٍ لا يجوزُ أن يكونَ ما بعدَ الواو مفعولًا معه الحدثُ؛ لأنه مشتركٌ في إحداثه، ذلك نحو: تشاركَ محمودٌ وعلیٌّ، اقتسمَ أحمدٌ وسميرٌ الريحَ.

- إذا لم تغدِ الواو المصاحبةُ: إذا كانتِ الواو غيرَ مفيدةٍ للمعيةِ والمصاحبةِ فإنَّ ما بعدها يمتنعُ فيه النصبُ؛ لأنه لا يكونُ - حينئذٍ - مفعولًا معه صريحًا، كأنْ تقولَ: جاءَ محمدٌ وعلیٌّ قبله، أو بعده.... إلخ.

## ٣- ترجيحُ النصبِ:

يرجحُ النصبُ على المفعوليةِ معه إذا كان في العطفِ ضعفٌ من جهةِ المعنى، مع جواره لفظيًا، ففي قولِ الشاعرِ:

فكونوا أنتم وبنی أبيكمُ      مكانَ الكليتينِ من الطحالِ<sup>(١)</sup>  
يجوزُ عطفُ: (بنی) على واو الجماعةِ لوجودِ الفاصلِ الضميرِ المؤكِّدِ للواو: (أنتم)، ويصبحُ مرفوعًا، لكن تأدبًا وتوكيدًا لإعمالِ النصيحةِ الصادرةِ عن أمرٍ، كان النصبُ في: (بنی) على المفعوليةِ معه أرجحَ، فيتحولُ الأمرُ إلى النصيحةِ.

## ٤- ترجيحُ العطفِ:

يرجحُ عطفُ ما بعدَ الواو إذا لم يكن بين ما سبقها وما لحقَ بها مانعٌ معنويٌّ، إلى جانبِ عدمِ وجودِ مانعٍ لفظيٍّ أو صناعيٍّ.

(١) يرجع إلى: الكتاب: ١-٢٩٨، مجالس ثعلب: ١-١٠٣، التبصرة والتذكرة: ١-٢٥٨، شرح ألفية ابن معطي: ١-

٥٨٩، شرح ابن يعيش: ٢-٤٨، شرح التسهيل لابن مالك: ٢-٢٦٠، المساعد: ١-٥٤٤، شفاء العليل: ١-٤٩٣.

فإذا قلت: جاءَ عليٌّ وصديقُه، من الأرجح أن يرفعَ: (صديقٌ) على العطفِ على الفاعلِ: (على)، وقد ترجحَ ذلكَ لأنَّ الصديقَ يرجحُ مشاركته للفاعلِ في إحدائِ الحدثِ؛ لأنه مؤهلٌ بحكم مدلوله لتأديةِ الحدثِ، كما أنه يجوزُ العطفُ لفظًا، لكنَّ هذا لا يمنعُ من النصبِ على أنه مفعولٌ معه، وفي رأبي يتغيَّرُ الناتجُ الدلاليُّ.

#### ٥- امتناعُ العطفِ والنصبِ على المعية:

ربما كان المعنى مانعًا لاحتسابِ ما بعدَ الواو معطوفًا على ما قبله، كما يمنعُه من أن يُنصبَ على المعية، ففي قولِ ذي الرمة:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا      حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا<sup>(١)</sup>

الفعلُ: (علف) يكونُ واقعا على التبنِ، لكنه لا يكونُ للماءِ، وعليه فإنَّ العلفَ لا ينسحبُ على الماءِ، ولا يجوزُ أن يكونَ مفعولًا معه؛ لأنه مفعولٌ به حدثٌ خاصٌّ به، وهو السقيُّ أو الشرابُ؛ لذلك فإنه يقدرُ فعلٌ محذوفٌ لـ (ماء)، وليكن: سقيُّها.

وقد يقدرُ تضمينُ الفعلينِ فيما سبق معنى فعلٍ واحدٍ يصحُّ للمنصوبين معًا، كأن يكون في الأول: قَدَّمْتُ...، وفي الثاني: زَيْنَ.

ومن ذلك قولُ الراعي التميمي:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا<sup>(٢)</sup>

حيثُ التزجيجُ للحواجبِ فقط، أما العيونُ فلها التكهيلُ؛ لذا امتنعَ العطفُ والنصبُ على المعية، ولزمَ تقديرُ فعلٍ محذوفٍ للعيونِ، وهو: (كحلن).

(١) يرجع إلى: الخصائص، ٣٢١-٢، شرح ابن يعيش: ٢-٨، شرح التصريح: ١-٢٤٦.

(٢) ديوانه: ١٥٦، الإنصاف: ٢-٦١٠، شرح شذور الذهب: ٢٤٢، شرح التصريح: ١-٢٤٦، همع الهوامع: ٢-٢٢٢،

الصبيان على الأشموني: ٢-١٤٠.



ب- فى المفعول له بين النصب وغيره:

- قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ وَالنَّجْمَ وَالْجِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَمَخَلُّقًا مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٨). (لتركبوها): مفعول لأجله، وجب فيه ذكر حرف التعليل؛ لأنه فقد شرط الاشتراك مع عامله فى الفاعلية؛ إذ الخالق هو الله تعالى، أما فاعل الركوب فهم المخاطبون.

- أما: (زينة) فمن أوجه إعرابها أنها منصوبة على أنها مفعول لأجله، وجاز ذلك لاستيفائها الشروط التى ينصب لها المفعول لأجله، ومنها شرط الفاعلية المشتركة، فالخالق تعالى هو الذى يزيئكم فى أعين غيركم بالخيول وغيرها<sup>(١)</sup>.

ج- من الجوانب الدلالية فى التمييز:

فى التمييز جوانب دلالية واضحة تعتمد على احتساب المنسوب بين التمييز وغيره فيتغير مدلوله، أو جهات دلالية أخرى، منها<sup>(٢)</sup>:

١- الخلاف الدلالي للتمييز فى القول: كرم زيد أبا: إن صح أن يكون التمييز خبرًا للاسم قبله أو لملايسه المقدر، نحو: كرم زيد أبا، جاز فيه وجهان<sup>(٣)</sup>:

أولهما: أن يكون: (زيد) هو الأب، والتقدير: كرم زيد نفسه أبا، وصحته أنه يجوز أن تدخل عليه: (من) الجارة، أي: كرم زيد من أب، وتكون: (أب) تمييزًا منصوبًا للعلاقة بين الكرم وزيد، ولا يكون محولًا عن الفاعل، ويصح أن تقول: زيد أب، أو: زيد كرم.

ثانيهما: أن يكون المميز ليس زيدًا، وإنما هو أبوه، ويكون التقدير: كرم أبو زيد، أي: ما أكرم أباه، ويكون تمييزًا نسبة محولًا من الفاعل، وصحته أنه لا يجوز أن تدخل عليه: (من) الجارة، ولا يصح أن تقول فى هذا التقدير: زيد أب، ولا زيد كرم.

فالمعنى على التقدير الأول: أن زيدًا هو الأب، وهو المنسوب إليه الكرم، وعلى التقدير الثانى: أن أبا زيد هو المنسوب إليه الكرم.

(١) ينظر: النحو العربى، ٢-٣٠٢.

(٢) يرجع إلى: السابق، الجزء الثالث، موضوع التمييز.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢-٣٨٤، ارتشاف الضرب: ٢-٣٧٩.

- ٢- إذا قلت: عندي جبةٌ خزرًا؛ فإنَّ: (خزرًا) فيها أوجهٌ تبعًا للمعنى:
- إن أردت مقدار الخزر فإنها تُنصبُ على التمييز، أو: أردت جهة الأصل.
  - وإن أردت الصنع والخام فإنها تُنصبُ على الحالية.
  - يجوزُ أن ترفعها على أنها نعتٌ لما قبلها، فنقول: عندي جبةٌ خزرٌ.
  - يجوزُ أن تجرَّ على الإضافةِ إلى ما قبلها، فنقول: عندي جبةٌ خزرٌ.
  - كما يجوزُ أن تجرَّ بـ (من) التي تفيدُ معنى البعضية، فنقول: عندي جبةٌ من خزرٍ.
- ٣- القول: هذا خاتم حديد: في: (حديد) ثلاثة احتمالاتٍ للنطق، يترتبُ عليها ثلاثة أوجهٍ إعرابية:

أولها: النصب: حيثُ ينصبُ: (حديد) على التمييز أو على الحال، ويُنونُ: (خاتم) بالضم فيقال: هذا خاتم حديدًا، ويعنى دلاليًا: هذا خاتمٌ حال كونه أصله حديدًا. أو: من حديد.

ثانيها: الرفع: حيثُ يرفعُ: (حديد) مع التثوين، فيكونُ صفةً لخاتم، ويُنونُ: (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتم حديدٌ، ويعنى دلاليًا: هذا خاتمٌ صفته الحديد.

ثالثها: الجر: حيثُ يجرُّ: (حديد) مع التثوين، على أنه مضافٌ إليه، فيقال: هذا خاتم حديد، ويعنى دلاليًا: هذا خاتمٌ من حديد.

٤- القول: يا جارتا ما أنت جارة، في: (جارة) وجهان:

أولهما: أن تكونَ تمييزًا منصوبًا لأسلوبِ الاستفهامِ الذي يفيدُ المدحَ الشائع، أو التعجب، وكلاهما يحتاجُ إلى تمييزٍ لتحديدِ جهةِ المدحِ، أو جهةِ التعجبِ، وصحَّ ذلك لجوازِ تحملِ: (جارة)، (من): الجارة، وهي من علم التمييز، فيصحُّ القول: ما أنت من جارة، وعليه فإن: (ما) الاستفهامية في محلِّ رفع، مبتدأ أو خبر مقدم، و: (أنت) ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ رفع، خبر، أو مبتدأ مؤخر.

ثانيهما: أن تنصبَ: (جارة) على الحالية، والتقدير: ما أنت مجاورة، كأنه يمدحها، أو يتعجبُ منها في حالِ مجاورتها، وإعرابُ: (ما أنت) كالإعرابِ السابق.



- يجوز أن تُحْتَسَبَ: (ما) حجازيةً، فتكون عاملةً عملَ: (ليس)، فتكونُ: (أنت) اسمها، و:(جارة) منصوبةً على أنها خبرها.

- يجوز أن ترفع: (جارة)، على أن: (ما) نافيةٌ غيرُ عاملةٍ، و: (أنت جارة) جملةٌ اسميةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ.

- ويجوزُ أن ترفع: (جارة)، على أن: (ما) استفهاميةٌ، فتكونُ مبتدأً أو خبرًا مقدّمًا، وركنهُ الآخرُ: (أنت)، ثم ترفع: (جارة) على أنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، ويكونُ التقديرُ: ما أنت؟ أنتِ جارةٌ؟ على سبيلِ الاستفهامِ البلاغيِّ.

٥- إذا قلت: (هو أكرمُ أبٍ)؛ فإنه هو الأب؛ لأن الإضافة تجعلُ المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الاسمِ الواحدِ، فكأنك قلت: هو أبٌ أكرمُ، أما إذا قلت: (هو أكرمُ أبًا)؛ فإنه ليس الأبُ ولكنه ابنُ هذا الأبِ الذي ميّز به اسمُ التفضيلِ؛ حيثُ أرادَ المتحدثُ أن يُبيِّنَ أنَّ فيه جهةً من معنى الكرمِ، فميّزها بالأبِ، فنُصِبَ على التمييزِ، أما إذا عدّدت: (أبًا) حالًا؛ حيثُ يكونُ اسمًا جامدًا مؤوّلًا بالمشتقِّ؛ فإنه يكونُ الأكرمَ في حالِ احتسابه أبًا، أو بالنظرِ إلى أبوتِهِ.

فالتحظُّ كيف يتفقُ التوجهُ الإعرابيُّ مع التوجُّهِ المعنويِّ، مع الخلافِ في العلامةِ الإعرابيةِ أو الاتفاقِ فيها.

٦- يجوزُ إفرادَ التمييزِ وتثنيتهُ وجمعهُ بحسبِ حقيقتهِ التي يريدُها المتحدثُ له؛ فنقولُ: دارى خلفَ دارك فرسخًا، أو فرسخين، أو فراسخً؛ حيثُ يكونُ: (فرسخًا) وما يضاعفه تمييزًا منصوبًا مفردًا أو مثنيًا أو مجموعًا حسبِ الواقعِ.

ونقولُ: حسنُ الزيدانِ دارين، أو دارًا، أو دورًا. فتجمعُ أو تثني أو تفرّدُ حسبِ واقعِ ما للزيدين من عددِ الدورِ.

٧- ونقولُ: حسنُ محمدَ عسلًا وماءً وشايًا....

كما نقولُ: كرمَ المحمدونِ آباءً؛ حيثُ تجمعُ: (آباءً) ولا تريدُ المطابقةَ بقدرِ ما تريدُ أن تُبيِّنَ أنَّ أباهم ليسَ واحدًا؛ ولكنك تقولُ: حسنُ المحمدونِ آبًا، فتفرّدُ التمييزَ: (أبًا) لِتُبيِّنَ أنَّ أباهم واحدٌ.



٨- فإذا كان لمحمدٍ ثوبٌ واحدٌ فإنك تقول: نظفَ محمدٌ ثوبًا، فنفرَدُ التمييزَ: (ثوبًا)، وكأنك تودُّ أن تبيِّنَ أنَّ له ثوبًا واحدًا، يكونُ نظيفًا دائمًا، وقد يحتملُ أنْ له أثوابًا أخرى؛ لكنك إذا أردتَ أن تبيِّنَ نظافتهُ في كثرةِ أثوابه فإنك تقول: (نظفَ محمدٌ أثوابًا)، فتجمعُ التمييزَ المنصوبَ: (أثوابًا).

٩- مواقعُ بينَ الحالِ والتمييزِ:

اختلفَ النحاةُ فيما بينهم في توجُّهِ موقعِ بعضِ الأسماءِ في تراكيبيها بين الحالِ والتمييزِ؛ ويوجُّهُ كلُّ منها دلاليًا، منها:

- القول: هذا خاتمك حديدًا، ويا بئسَ ساجا....إلخ؛ حيث كلُّ من: (حديدًا، وساجا) منصوبٌ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامدٌ، فاختلَفوا في سببِ نصبِه بين الحالِ والتمييزِ؛ حيث إنه حالٌ جامدةٌ؛ لأنَّها مبينةٌ لأصلِ صاحبِها، وهو من المواضعِ التي تأتي فيها الحالُ جامدٌ.

- ومثلها إذا كانتِ الحالُ فرعًا لصاحبِها، أو مبينةٌ لنوعه، كأنْ تقول: هذا فطنك ثوبًا، وهذا مالكٌ ذهبًا، ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماءِ النصبُ على التمييزِ؛ حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ، ولكنها إلى الحالِ أرجحُ.

- القول: كرمٌ محمدٌ ضيفًا؛ حيثُ: (ضيفًا) تنصبُ على التمييزِ؛ لأنها تحددُ النسبةَ في العلاقةِ بين الكرمِ ومحمدٍ، ومنهم من يرى أنها تنصبُ على الحالية؛ حيث إنَّ الكرمَ حدثٌ لمحمدٍ، وهو ضيفٌ.

- التراكيب: كفى بالله ناصرًا، كقوله تعالى: ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (النساء ٨١)، وقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ (النساء ٤٥)، وأيضًا: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴾ (النساء ٧٠)، وأيضًا: ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (الإسراء ١٤).

وكل ما يذكرُ من منصوبٍ بعدَ هذا الفعلِ أو شبهه، وهو صفةٌ مشتقةٌ قد يوجُّهُ إلى أنه تمييزٌ منصوبٌ، ويقوى هذا الوجهُ من الإعرابِ أنه يصحُّ دخولُ: (من) عليه، فيقالُ: من ناصرٍ من وكيلٍ، من شهيدٍ....إلخ، ومنهم من يوجُّهُ نصبَ هذه الأسماءِ على الحالية؛ حيث إنها أسماءٌ مشتقةٌ، لكنَّ الحاليةَ فيها تقييدٌ، ولا يصحُّ التقييدُ في كثيرٍ من هذه الدلالاتِ.



- قوله تعالى: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَمٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (المدثر ٣١)، (مثلاً): منصوبٌ بعد قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا﴾، فعلاقته المعنوية باسم الإشارة وهي تحديدٌ لجهة دلاليةٍ لاسم الإشارة المبهم؛ حيث بيّن أنه يشارُ إلى مثلٍ، فكان منصوبًا على التمييز، وقد يفهم منه بيان هيئة اسم الإشارة أثناء الإرادة، فيكون منصوبًا على الحالية.

وفى كلّ المواضع السابقة إذا أريدَ بالمنصوبِ الحالية فكأنك أردت معنى: (فى حالٍ كذا)، وإذا أردت به التمييز فكأنك أردت: (من كذا)، ففى القول: هذا خاتمك حديدًا، أي: فى حالٍ كونه حديدًا، أو: من حديدٍ، وبينهما تتضح إرادة الحالية أو التمييز.

فإذا أردت التمييز وخشيت اللبس بالحالية فيجوزُ لك أن تدخل: (من) على التمييز، فتقول: لله درّه من فارسٍ، وما رأيتُ مثله من رجلٍ، وما أصدقّه من قائلٍ.

- إذا قلت: هو الجميلُ وجهًا، وهو الجميلُ تبسمًا تجدُ أن المنصوبَ فى كلِّ من التعبيرين يتغيّرُ إعرابه بتغيرِ المبني؛ حيث إن: (وَجْهًا) اسمٌ جامدٌ، فهو يميّزُ ويوضحُ ويفسرُ جهةَ الجمالِ فيه، فنكونُ تمييزًا، ويكونُ التقديرُ: هو الجميلُ وجهه، أما: (تَبَسُّمًا) فإنها تبينُ هيئةَ الجمالِ فيه حيثُ يكونُ التقديرُ: هو الجميلُ فى حالِ تبسمه، فنكونُ منصوبَةً على الحالية، وقد جعلها منصوبةً على التمييز إذا قصدت بالتبسم معنى المصدرية، فهو اسمٌ جامدٌ.

#### د- فى المصدرِ بين الرفعِ والنصبِ:

قد يقعُ المصدرُ فى الجملةِ مرفوعًا أو منصوبًا، وبينهما يختلفُ وقعُه الدلائى، بل يختلفُ المجموعُ الدلائى للجملةِ الواقعِ فيها، تقولُ: سلامٌ عليك، ويلٌ لك، ويحٌ لك، خيرٌ له، شرٌّ له أثناء الرفعِ يكونُ: "المعنى فيهن أنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك، ولست فى حالِ حديثك تعملُ فى إثباتها وترجيبتها"<sup>(١)</sup>.

"اختارت العربُ فيها الرفعَ؛ لأنهم جعلوها كالشيءِ اللازمِ الواجبِ فأخبروا عنها، وجعلوها مبتدأةً، وجعلوا ما بعدها خبرها"<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب: ١-٣٣٠.

(٢) شرح السيرافى: ٥-١٠١.

والجملة الاسمية دالة على الثبوت والوقوع، لا التجدد والحدوث.

ومما يفيد الدلالة على الثبوت والاستقرار التعبير بالجملة الاسمية، غير ما يكون عليه التعبير بالجملة الفعلية التي تدل على التجدد والحدوث، فإن المصدر في التركيب السابق إذا نطق منصوبًا فإنه يدل على أنه في جملة فعلية.

ويثبت ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمٌ ﴾ (هود: ٦٩)؛ حيث ذكر المصدر: (سلام) بين الرفع والنصب، فجواب سيدنا إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى حكاية منه: ﴿ قَالَ سَلَّمٌ ﴾ (هود: ٦٩)، أحسن من قول الملائكة: ﴿ قَالُوا سَلَّمًا ﴾، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّئْتُمْ بِهِ نَبِيَّتٌ فَحَيِّرُوا أَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (النساء: ٨٦)<sup>(١)</sup>.

فإذا نصبت هذه: "كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها"<sup>(٢)</sup>؛ حيث يقدر فعل محذوف، والفعل يدل على التجدد والحدوث.

وفي قول منذر بن درهم الكلبى:

فقال حنان ما أتى بك ها هنا      أذو نَسَبٍ أم أنت بالحي عارف<sup>(٣)</sup>  
رفع: (حنان) يدل على أنها تريد القول: أمرى حنان، فيكون شيئاً قد ثبت، ولو أنها أرادت إثبات الحنان أثناء قولها لنصبت، فقالت: حناناً، أي: تحنن حناناً.

أما قول ملبد بن حرمة:

يشكو إلى جملى طول السرى      صبر جميل فكِلاننا مُبتلى<sup>(٤)</sup>  
فإن النصب أجود وأكثر؛ لأن الشاعر يأمر جملة بالصبر؛ لأنَّ الجمل كان شاكياً لطول السرى.

(١) ينظر: الدر المصون، ١-٦٥.

(٢) الكتاب: ١-٣٣٠.

(٣) السابق: ١/٣٢٠، ٣٤٩، شرح السيرافي: ٥-٩٣، الصاحبى: ٢٥٠، شرح ابن يعيش: ١-١١٨.

(٤) السابق: ١-٣٢١، شرح السيرافي: ٥-٩٤، تهذيب إصلاح المنطق: ٣٦١، ٥٣٩.



ولذلك فإنَّ الرفعُ أجودُ في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨)؛ لأنَّه إخبارٌ يعقوبَ عليه السلام بصبرٍ حاصلٍ فيه.

وقراءةُ الرفعِ في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاحة: ٢)، "أمكنُ وأبلغُ من قراءةِ النصبِ؛ لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادرِ التي أصلُها النِّيابةُ عن أفعالها يدلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ، بخلافِ النصبِ فإنَّه يدلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ"<sup>(١)</sup>، فالرفعُ فيه عمومٌ في المعنى<sup>(٢)</sup>؛ لذلك فإنَّ إلقاءَ السلامِ من الملائكةِ على إبراهيمَ عليه السلام جاءَ بالنصبِ وكان جوابه عليهم بالرفعِ، ذلك في قوله المذكورِ سابقاً: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود: ٦٩)، لأنَّ سلامهم يثبتونه حالَ نطقهم إياه، أما جوابه فإنَّه يكونُ أبلغَ وأكثرَ ثبوتاً امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِنَجْوَى فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء: ٨٦)، فكان بالرفعِ للدلالةِ على الثبوتِ والاستقرارِ كما ذكرَ.

ومن الرفعِ دلالةٌ على الثباتِ والدوامِ ما جاءَ دالاً على الدعاءِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُكذِّبِينَ﴾ (المرسلات: ١٥)، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين: ١).

#### هـ - إعمالُ المصدرِ جانبِ دلاليٍّ في التركيبي:

أرى أن إعمالِ المصدرِ واسمِ المصدرِ إنما ينبعُ من جانبِ دلاليٍّ، لا تركيبِي لفظي؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كانَ دالاً على الفعليةِ وهي الحديثةُ، وأرى أنه في هذا البناءِ، أو في هذا السياقِ الدلاليِّ، يتضمنُ حدثاً وفاعلَهُ، فهو بمثابةِ اسمِ الفعلِ، واسمِ المفعولِ، أي: يدلُّ المصدرُ على إعمالِ ما قد حَدَثَ، أو يحدثُ، أو سيحدثُ، لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملةِ لا يكونُ فيها هذا الجانبُ الدلاليُّ؛ إذ إنَّ المصدرَ المؤكَّدَ إنما هو تكرارُ لحدثٍ سابقٍ مذكورٍ داخلَ فعلٍ وفاعلٍ، فليس المقصودُ منه إعمالَ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكُرُ فيما سبق هذا المؤكَّدَ، وهو الفعلُ، والمصدرُ المبيِّنُ للعددِ لا يُؤتَى به للإعمالِ، وإنما ليبينَ عددَ مراتِ الفعلِ السابقِ.

(١) الدر المصون: ١-٦٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١-٥.

إذن؛ فهو ليس معبرًا عن حدثٍ ما، وإنما يكونُ لغرضٍ دلاليٍّ معينٍ.

والمصادرُ الأعلامُ كالأسماءِ الأعلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ؛ لأنها قدَّ وُضعتْ لدلالةٍ خاصةٍ لا تحيدُ عنها، وهي المصدريةُ. كما أن ألفاظَ الأعلامِ إنما وُضعتْ للدلالةِ على العلميةِ لا غيرِ.

فالأعلامُ: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وتأبَّطَ شراً، وينقلُ، وينبعُ... إلخ) لا تعملُ بوضعِها البنيوي والذى يختلفُ بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والجملةِ، والفعلِ، وذلك لنقلِها من هذه الأصولِ البنيويةِ إلى دلالةٍ أخرى، وهي العلميةُ.

فالجانبُ الدلاليُّ من اللفظةِ المستخدمةِ فى التركيبِ هو المعوَّلُ فى أثرِها النحويِّ. والمصدرُ بوضعِها الأصليُّ البنيويُّ يدلُّ على الحديثيةِ لا غيرِ، لكنه يكتسبُ جانباً دلاليّاً آخرَ من التركيبِ، سواءً أكان هذا الجانبُ ظاهرًا فى اللفظِ، إذا ذُكرَ معه معمولاتُه، أم كان مقدراً؛ حيث يستترُّ فى تركيبه، ويُفهم من الخاصةِ الدلاليةِ للمصدرِ، إن متعدياً إلى واحدٍ أو أكثرِ، وإن لازماً، وإن احتاجَ إلى متعلقٍ.

فإذا قلت:

- الضرب: فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحديثيةِ، وهي معنى الضربِ.  
- أساءنى الضربُ: فهذا يدلُّ على حدثٍ وقعَ بالضرورةِ، ثم اكتسبَ الحدثُ من خلالِ التركيبِ جانباً دلاليّاً آخرَ، وهو الفاعليةُ؛ لأنَّ كلَّ حدثٍ فى تركيبِ مفهومٍ لا بدُّ له من محدثٍ فاعلٍ.

- أساءنى ضربك: فهذا يدلُّ على ضربٍ، أي: حدثٍ وقعَ عليك، أو منك.  
- أساءنى ضربك أخاك: فهذا يدلُّ على ضربٍ وقعَ منك على أخيك.

لهذا فإن النحاةَ يضطرون إلى أن يجعلوا من شروطِ إعمالِ المصدرِ أن يصحَّ إحلالُ (ما) والفعلِ، أو (أن) ومعمولِها محلَّه، وكلُّها فيها معنى الحديثيةِ التى تتضمنُ فاعلها.



## و- فى الاستثناء والمجموع الدلالى:

يذكر ابن يعيش<sup>(١)</sup> عدة تراكيب تدلُّ على مدى أثر النطق فى المجموع الدلالى الذى يمكن أن يغمض على كثير من المتحدثين؛ وهوما يدلُّ على أن المتحاكمين يجب أن يكونوا على علم دقيق بالمنتوج الدلالى للتراكيب المختلفة، فى أحوال نطق عنصر لفظى فيها، أو توجيه عنصر لفظى إلى نوع ما من أنواعه فى اللغة، وليس هذا من قبيل التعمية والتغطية، وإنما هو من قبيل الدقة والإحكام اللغويين.

من ذلك أن تقول: لفلان عندي مائة غير درهم، برفع: (غير) فتكون صفةً لمائة، وتكون قد أقررت بمائة كاملة لعدم الإخراج، أما إذا نطقت ما سبق بنصب: (غير)، أو: بقوله: إلا درهماً، فإنك تكون قد استثنيت الدرهم من المائة، وأخرجته مما هو عليك له، وتكون قد أقررت بتسعة وتسعين.

فالفرق بين (غير) فى التركيب الوصفى والتركيب الاستثنائى أنها فى الاستثناء تقتضى إخراج ما بعدها ممَّا قبلها كإلا، فتكون فى الإيجاب نفيًا، وفى النفي إيجابًا، وأما فى الصفة فتدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها من غير إخراج.

ويذكر ابن يعيش: "وكذلك لو قال: ماله على مائة إلا درهمن؛ لم يلزمه شيء، كما لو قال: ما له على ثمانية وتسعون درهماً، ولو قال: ما له عندي مائة إلا درهمن كان مقرراً بدرهمن"<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن تقدير ابن يعيش فى المسألة الأولى قد جانبه الصواب؛ حيث إن الاستثناء إخراج، فأخرج المتحدث ما بعد: (إلا)، وهو منصوب مما قبله، وهو منفي، والإخراج من المنفى إثباتٌ لذلك فإننى أرى أنه قد أقر بالدرهمن المخرجين بإلا من المائة المنفية، كما لو أنك قلت: ما بالقاعة أبواب إلا بابين، فإنك تكون قد أقررت بوجود بابين.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش، ١-١١.

(٢) الموضع السابق.

أما إذا رفعت ما بعدَ (إلا) فإنه يكونُ على البديلية من المائة المنفية، ويكونُ المحصلُ الدلاليُّ كما هو في المنصوب؛ والتقدير: له عليّ درهمان، لذلك فإن النحاة جوزوا إعرابَ المستثنى في مثلِ هذا الأسلوبِ على الاستثناءِ وعلى البديلية.

وأضيفُ إلى ذلك أنك إذا جعلت: (ما) موصولةً فإن الأسلوبَ يُصبحُ تامًا موجبًا، ويكونُ ما بعدَ إلا منصوبًا على الاستثناءِ، فيحملُ معنى الإخراج، ويكونُ الإقرارُ بثمانية وتسعين درهمًا، ولا يجوزُ في هذا التقدير رفعُ ما بعدَ (إلا).

### المستثنى والكلام التام المنفي:

ذكرنا أن المستثنى بـ (إلا) في الكلام التام المنفي فيه وجهها النصب والتبعية على البديلية، ويعلّل للوجهين تعليلًا لفظيًا معنويًا، موجزُهُ ما يأتي<sup>(١)</sup>:

النصب: لتتام الكلام السابق على: (إلا)، والتتام في الاسم أو الجملة يوجبُ النصب<sup>(٢)</sup>، فالتام من الاسم أو الجملة مقتضى لشيءٍ آخر، فيكونُ النصبُ، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا.

الرفع: على إرادة التفرغ، أي: تفرغ ما قبلَ إلا لما بعدها، ذلك لأن المبدل منه في حكم الساقط، إذ البديل في نية تكرير العامل، والبديل والمبدل منه جملتان، فيكونُ ما قبلُ: (إلا) كأنه مسلطٌ على ما بعدها لفظًا ومعنى، فيكونُ إعرابه إعرابَ المستثنى منه، وذلك على التبعية، أي: البديلية، فتقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا.

ويلزم في هذا التركيبِ النفي؛ لأن الإيجاب يجعل المعنى محالًا، يكون نقيض المقصود.

(١) يرجع إلى: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٠١/٢-٧٠٢.

(٢) للمؤلف بحث في ذلك: "تظرية التمام في النحو العربي".



قد يتعدّد المستثنى ويختلف الغرض الدلالي منه:

قد يستثنى في تركيب واحد أكثر من مستثنى، ويختلف الغرض الدلالي من كل منهما، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (سبأ: ٢٨)، المستثنى: كافّة، بشيرًا، نذيرًا، وكلها أحوال من الكاف المفعول به في (أرسلناك)، لكن في (كافّة) آراء أخرى في صاحبها وفي موقعها، ذلك على النحو الآتي:

- أن تكون (كافّة) حالًا من (للناس)، وبذلك يختلف وجهها الدلالي عما عليه الحالان الأخريان.
- أن تكون نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، فتكون نائبًا عن المفعول المطلق، وبذلك تكون قد خرجت إلى وجه دلالي آخر غير الحالية.
- أن تكون مصدرًا واقعًا موقع الحال.

وفي كلّ فقد تعدّد المستثنى في تركيب واحد، واختلف الغرض الدلالي.

**جملة الجواب في النداء والقسم هي المقصود من الكلام:**

كلّ من جملة جواب النداء وجواب القسم لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنها هي المقصودة من إنشاء الكلام، وإنما يوتى بالنداء للتبنيه، ويوتى بالقسم للتأكيد، وكلّ منهما لخدمة معنى جملة الجواب وإبرازها للتأكيد على أهميتها الدلالية بالنسبة للمتحدث. فكان لا محلّ لهما من الإعراب لأنهما مبتدأتان بالكلام، فكان ما قبلهما لا اعتداد به في الحديث.

**صاحب الحال يحدده الجواب عن (كيف):**

من البدهي أن يُذكر أنه يُسأل عن الحال باسم الاستفهام الحالي: (كيف)؛ لكنه يُلفت النظر أن الإجابة تنبئ وتفصح عن صاحب الحال -حينئذ-، يتضح ذلك فيما إذا قلت: كيف أضعت الفرصة؟ فالإجابة تحتمل ثلاث إجابات، هي:

- أ- أضعت الفرصة سهلةً، فتكون الحال مفصحةً عن صاحبها المفعول به.
- ب- أضعت الفرصة متكاسلاً، فتكون الحال من الفاعل ضمير المتكلم.



ج-أضعت الفرصة سهلةً متكاسلاً أو مهملاً، فالحالان -إذن- تكونان من المفعول به والفاعل، كلُّ منهما على حدة.

فإذا قلت: كيف قابلت محمدًا؟ فأجبت بالقول: قابلت محمدًا مبتسمين؛ فإن الحال تكونُ من الفاعلِ والمفعولِ به معًا، أما إذا كانت الإجابة: قابلت محمدًا مبتسمًا فإن الحالَ تحتُمَلُ أحدَ المذكورين: الفاعل والمفعول به، وليس معًا.

والإجابة الأكثرُ دقةً أن تكونَ كذلك إن أردتَ الحالَ للمفعول به، وأن تكونَ: قابلت مبتسمًا محمدًا؛ إن أردتَ أن تكونَ للفاعل، ففي التعبيرين والمفهوميْن قانونُ عدمِ الالتباسِ. ذلك لأن الحالَ تتضمَّنُ صاحبها مهما كانَ درجةً تعدده.

### قطع النعت بمخالفته البنيوية ولزوم النصب:

قد يقطعُ النعتُ عن منوعته، وهما متفقان في الجوانبِ الثلاثة: التعيين والجنس والعدد، وذلك إذا كان المنعوتُ معلومًا بدون النعت، فيرفعُ النعتُ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أو: ينصبُ مفعولًا به لفاعلٍ محذوفٍ، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بكسر الرجيم على النعت، ورفعُه ونصبه على القطع؛ لكن النعتُ قد يُقطعُ عن المنعوتِ بطريقةٍ أخرى، وهي التغيرُ في بنيةِ النعتِ من خلالِ الخلافِ في الوحداتِ الصرفيةِ؛ حيثُ يكونُ النعتُ نكرةً، ويكونُ المنعوتُ معرفةً، فتكونُ حالةُ قطعٍ، لكن النعتُ ينصبُ حينئذٍ، من ذلك قولُ امرئ القيس:

سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ قُرُوعُهُ وَعَالِيْنَ قِنَوَاتَا مِنَ الْبَسْرِ أَحْمَرَا<sup>(١)</sup>

أصله: من البسرِ الأحمر، فلما قطع عن التبعيةِ نصب: (أحمر)، إما على التمييز، وإما على الحالية. ويرى الكوفيون أنه على القطع، ويمثلون ذلك بقوله تعالى: ﴿مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (البقرة: ٢٦)، أصله -عندهم-: بهذا المثل، فلما قطع المثل عن التبعية انتصب، لكن الرأي الأرجح هو النصب على التمييز، وقد تجلعه على الحالية.

(١) ديوانه: ٥٧، البحر المحيط: ٣-٤٤٣، الدر المصون: ١-١٦٧. سوامق: صفة للنخيل، أي: مرتفعات طول، جبار:

الذي طال على أن فات اليد، أثيث: غزير، قنوان: العذوق، البسر: ما أحمر من التمر.



## من البناء والمعنى:

نكرّر تأكيدًا أن اللغة العربية تهدفُ إلى إبرازِ المعنى المقصودِ وتحديده ووضوحه وتقييده -في الأولِ والآخر-، ومن وسائلها في ذلك اللجوءُ إلى المخالفةِ اللفظيةِ القائمةِ على الخروجِ على القواعدِ المطردةِ، وجعلِ المخالفِ مطردًا هو الآخرُ، وتنتقلُ به من المخالفةِ على الاطرادِ محكومًا على ذلك بإرادةِ المعنى المستقَى من التركيبِ.

فليس البناءُ والإعرابُ بسببِ لفظي كما يذكرُه النحاةُ في كلِّ بابٍ نحويٍّ ذي علاقة<sup>(١)</sup>، لكنهما يرجعان إلى جانبٍ معنويٍّ في الاستخدامِ اللغويِّ للكلمةِ من خلالِ البناءِ الجمليِّ، وهذا يختلفُ من مجموعِ كلِّ إلى مجموعِ كلِّ آخرَ بحسبِ التقسيمِ اللفظيِّ للكلماتِ، وهو في ذاته راجعٌ إلى المعنى.

## من وسائل ذلك اللجوءِ إلى البناءِ:

- المبنيات من الكلِّم: في إشارةٍ سريعةٍ إلى المبني من الكلِّم في اللغةِ العربيةِ نجدُ أنها تكونُ على كيفيتين، أو قسمين:
- أ- ما بُني على نطقٍ واحدٍ منذُ أن وُضعَ في اللغةِ، ولا يتغيّرُ لفظه مع تنوعِ اتصاله بغيره، أو يتغيّرُ بقوانينٍ تركيبيةٍ للمحافظةِ على المعنى، وهو ما يكونُ مبنياً مطلقاً، من ذلك: الضمائرُ، أسماءُ الإشارةِ، الأسماءُ الموصولة، أسماءُ الشرطِ والاستفهامِ، عدا: (أي)، كثيرٌ من ظروفِ الزمانِ والمكانِ، أسماءُ الأفعالِ عدا القليلِ منها، هذا إلى جانبِ الحروفِ والأفعالِ الماضيةِ وأفعالِ الأمرِ.
- ب- ما بُني من المعربات: في اللغةِ كلِّمٌ أصلها الإعرابُ، لكنها تُبنى في ظروفٍ تركيبيةٍ في الجملةِ، وأشيرُ في هذا المقامِ إلى:
- اسم: (لا) النافية للجنس: لأنه مع: (لا) أصبحتُ كلمةً واحدةً، تأكيدًا لإغراقه في النفي.
- المركب من الأسماءِ والأحوالِ والظروفِ: لأنَّ المركبين منها أصبحتُ كلمةً واحدةً إغراقاً في الوحدةِ.

(١) يرجع إلى: شرح ألفية ابن معطي: ١-٢٣٤.

- **الجمل وأشباهاها:** لأنها لا تتحمل علامةً إعرابيةً، وكلها بألفاظها مجموعةً بمثابرة اسم واحد.
  - **المحكيات، سواءً كان بنيتها:** لأنه يرادُ نقلُها وحكيها على صورتها البنيوية المنطوقة عليها.
  - **المنادى العلم، والنكرة المقصودة:** لأنها مقصودان بالنداء تعيينًا، فأصبحا مميزين عن غيرهما من مناديات ليست على درجتها من التعيين والقصد، ويتضح ذلك من خلال الصفحات القادمة.
  - **ج- ما يتردد بين الإعراب والبناء:** في اللغة ما يكون معربًا أو مبنيًا وينتقل إلى مقابله من خلال وضعه في الجملة، إن جوازًا في الجمع بينهما، وإن انتقالًا إلى الآخر بسبب التركيب وقصد المعنى، من ذلك ما يُبنى ويعرب جوازًا.
  - **الظروف المبهمة الدالة على الجهات الست.**
  - **ما شابه الظروف من الأسماء الأخرى في الإبهام:** (مثل، دون، غير، عل، حين).
  - **ومن ذلك ما يتحول من البناء إلى الإعراب لتغيير جهة دلالية فيه، نحو: أسماء الأفعال المرادُ تكبيرها، ولأشُر إلى شيءٍ مما يُبنى للمحافظة على المعنى في الصفحات الآتية:**
- المقطوع عن الإضافة لفظًا لا معنى:**

من وسائل التحديد والتقييد في اللغة النسبةُ بالإضافة، أي: نسبةُ اسمٍ إلى ما بعده ليقيدَه، ويحددَ معناه، ويوضحَه، فيجعله غيرَ مطلقٍ في جنسه.

كما أننى أشيرُ إلى أن في اللغة أسماءً تلزمُ الإضافة؛ لأنه يلزمها التحديد والتقييد، فمعناها مبني على الإبهام، لكنه قد يلجأ في التعبير إلى تركيبٍ إضافي طرفه الأول من هذه المبهمات إلى عدم ذكر ما أضيف إليه، ويكون مفهومًا من السياق الجاري، ولا يرادُ إطلاقه وإبهامه، فتجعل العربية مثل هذه الأسماء مبنية على الضم؛ لأنها مقطوعة عن الإضافة لفظًا لا معنى، فإرادةُ الإضافة قائمة منويّة، من ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤) أي: من قبل النصر ومن بعده.



وقد يلجأ إلى بناء هذه الأسماء المبهمة على الضم؛ لأن إضافتها إلى ما بعدها يخلُ بالمعنى الكليَّ إخلالًا عميقًا، من ذلك أن تقول: (وليس من الواضح بعدُ وجودُ سببٍ يمنع من ذلك) فلو لم يُبين (بعدُ) على الضم لوجب إضافة هذا الطرفِ إلى (وجود)، فينقلبُ المعنى.

وهذا يكونُ أوضح في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَعْرَفْنَا بَعْدَ الْبَاقِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ (الشعراء ١٢٠)، وأنت تلاحظ الفارقَ المعنويَّ بين جعلِ (الباقيين) مفعولًا به للفعل، وجعله مضافًا إليه: (بعد)، وكلاهما بالياءِ المذكورة، لكنَّ الفارقَ اللفظيَّ بينهما كان ببناء (بعد) على الضم؛ للإشعارِ بأن المضافَ إليه الواجبَ ذكره منتسبًا إليه إنما هو محذوفٌ، وليس: (الباقيين)، فبناء: (بعدُ) على الضم أظهر أنها غيرُ مضافةٍ إلى (الباقيين).

**بناء المنادى:**

يبني المنادى العلمُ غيرُ المضافِ وغيرُ الشبيهِ بالمضافِ والنكرةُ المقصودةُ على ما يرفعان به أي: إذا كان المنادى معلومًا محددًا مقصودًا لدى المتحدثِ فإنه يُبنى.

وفكرةُ بناءٍ مثلِ هذا المنادى -كما أرى- تحدُّدُ المقصودِ الدلاليِّ بصورةٍ واضحةٍ، وينبع ذلك من ملحوظتين:

**الأولى:** يكثر حذفُ حرفِ النداءِ مع العلمِ -صفتُهُ هذه-، وحينئذٍ يُلْتَبَسُ بين كونه منادىً وغيرِ منادى. وتلاحظ الفرقَ بين: محمدٌ: (بضمّة واحدة)، ومحمدٌ: (بضمّتين)، لا بد أن تستنتج -دلاليًا وتركيبيًا- أن الأولَ مبنى على الضمِّ لعدم تتوينه، فيكونُ منادىً محذوفَ حرفِ النداءِ، ويحتاجُ إلى جملةٍ جوابِ النداءِ، أما الثاني فهو مضمومٌ بالتتوين فلا بد أن يكونَ مرفوعًا على الابتدائية، ويحتاجُ إلى خبرٍ.

**والأخرى:** إرادةُ القصدِ والتحديدِ، فيما إذا قلت: يا رجلُ: (بضمّة واحدة)، ويا رجلًا: (بالنصبِ المنون)، فالأولُ منادى مقصودٌ محددٌ بذاته، أما الثاني فغيرُ مقصودٍ بذاته، وإنما بجنسه، حيثُ ينادى على أي جزءٍ من أجزاء جنسه.

**دلالة: (أمس) بين الإعراب والبناء:**

إذا دلت: (أمس) على اليوم الذي قبلَ يومك فإنها تُبنى على الكسر، أما إذا دلت على ما زاد عما قبلَ يومك فإنها تُنصب، فأعرابها وبنائها يحددان بدقة اليوم الذي تدلُّ عليه بالنسبة إلى اليوم الذي أنت فيه، هذا إذا لم تكن معرفةً بالأداة ولا مثناةً ولا مجموعةً ولا مصغرةً، فكلُّ هذه تكونُ معرفةً.

**(سحر):**

يرادُ به وقتٌ محددٌ من يومٍ محددٍ، فيكونُ ممنوعًا من الصرفِ للعلمية والتأنيث، أو للعلمية والعدلِ عن لامِ العهد، تقولُ: قابلتكِ سحرًا. فإذا أريدَ به غيرُ معينٍ فإنه ينصرفُ، تقولُ: لقد قضيتُ سحرًا في تلاوةِ القرآن. فيقصدُ به سحرًا ما غيرُ معينٍ يومه، أو ليلته.

**في إعرابِ الفعلِ وبنائه والمعنى:**

الفعلُ يدلُّ على حدثٍ وزمنٍ، والحدثُ اسمٌ، والفعلُ يتضمنُ اسمًا وزمنًا، ومنه نرى أن الفارقَ الأساسَ بين الاسمِ والفعلِ إنما هو إضافةُ الزمنِ في الفعلِ، ذلك لأن الإحداث إنما هو إحداثٌ حدثٍ في زمنٍ ما، لذلك فإنني أرى أن اللغةَ العربيةَ وضعتِ الفعلَ في تركيبِ الجملةِ بالنظرِ إلى الزمنِ الدالِّ عليه، وعاملته من هذا المنظورِ في إكسابه وضعًا إعرابيًّا معينًا، ذلك في الموجزِ الآتي:

أ- الفعل الماضي جُعلَ مبنياً دائماً لدلالته على زمنٍ واحدٍ، وهو الماضي، لا يدخلُ في ذلك ما يمكنُ أن يفعله التركيبُ من مجازٍ أو اعتقادٍ أو توهمٍ أو تفسيرٍ لدلالته على غير الماضي.

ب- الفعلُ الأمرِي: مبنِي دائماً لأنه يدلُّ على زمنٍ واحدٍ، وهو المستقبل؛ فأحداثُ ما يؤمرُ به يكونُ بعدَ الحديثِ؛ لذا كان زمنُه في المستقبلِ.

ج- الفعلُ المضارع: أصلُه الإعرابُ؛ لأنه -كما يتناقلون- ضارعُ الاسمِ، وأصلُ الاسمِ الإعرابُ، لكنني أرى أن الفعلَ المضارعَ معرباً لدلالته على الأزمنة الثلاثة؛ حيثُ:

- يدلُّ على الزمنِ الماضي إذا سبق بحرفٍ يجعلُه كذلك، نحو: لم، ولما.



- ويدلُّ على الزمنِ المستقبلي إذا سبقَ بما يجعلُه كذلك، نحو: لام الأمر، ولا الناهية، وأدوات الشرط، وأحرفِ نصبِ الفعلِ المضارع.
- ويدلُّ على الزمنِ الحالي إذا كانَ مجردًا مما يجعلُه دالًّا على الماضي أو المستقبل؛ لكن النحاة ذكروا للفعلِ المضارعِ حالتين يُبنى فيهما، وهما:

### البناء على السكونِ حالِ إسنادِه إلى نونِ النسوةِ:

ويكونُ ذلك لغرضٍ لفظي، يؤدي إلى عدم التباسٍ في التقديرِ السمعي للألفاظ الذي يؤدي إلى التباسٍ في المفهوم.

فالفعلُ المضارعُ المسندُ إلى نونِ النسوةِ حالِ رفعِه ونصبِه إن لم يُبَيَّنْ على السكونِ فإنه يلتبسُ بما اتصلَ بضميرِ المتكلمين؛ حيثُ يختلف موضعُ النبرِ، فتظهرُ نونُ النسوةِ ملتبسةً مع ضميرِ المتكلمين، وذلك حالِ نطقِ ما قبلها مفتوحًا أو مضمومًا.

ولتُلحظَ نطقَ كلِّ من: يسمعونَ، لَنْ يسمعنَ، معربًا مرةً، ومبنيًا أخرى، أما إذا كان المضارعُ في حالِ جزمٍ فإنه يكونُ منطوقًا بالسكونِ.

### بناء الفعلِ المضارعِ على الفتحِ حالِ اتصالِه بنونِ التوكيدِ المباشرةِ:

والبناء في هذا البناءِ إنما يكونُ لغرضٍ لفظي يؤدي إلى عدم التباسٍ في التقديرِ السمعي للألفاظِ الذي يؤدي إلى التباسٍ في المفهوم، فيفرقُ بهذا البناءِ بين ما يسندُ إلى واو الجماعةِ وما أسندَ إلى الغائبِ والمخاطبِ حالِ الرفعِ.

ولتُلحظَ الفرقَ بين نطقِ كلِّ من: ليكتبنَ، لتكتبنَ بدونِ بناءٍ على الفتحِ، بل مرفوعًا بالضمَّةِ على أصلِه، مسندًا كلُّ منهما مرةً إلى واو الجماعةِ، وأخرى إلى المفردِ غائبًا أو مخاطبًا، فإنك لا تجدُ فرقًا بعد التغيراتِ الصرفيةِ حالِ الإسنادِ إلى واو الجماعةِ، لكنهما بالبناءِ على الفتحِ يظهرُ الفارقُ في النطقِ بين الإسنادين.

وفي حالِ الجزمِ يجبُ تحريكُ آخرِه للتخلصِ من توالي ساكنين أو توالي صامتين، أو التقاءِ ساكنين، فكان الفتحُ أولى للاطرادِ في البناءِ.

ولتلاحظْ نطق: لتفهمنَّ، لا تهملنَّ، مرةً بالإعرابِ، وأخرى بالبناءِ، فتجد أنه لا بُدَّ من تحريكِ آخرِ الفعلِ للتخلصِ من العائقِ اللفظي.

ومما سبق فإننا نوجزُ القولَ فيما يأتي:

إذا أكَّدَ بالنونِ الفعلُ المضارعُ المسندُ إلى اسمٍ ظاهرٍ أو إلى ضميرِ الواحدِ المذكِرِ فإنه يُبنى على الفتحِ، يعللون لذلكِ بمباشرةِ النونِ له، وإن كان هذا التعليلُ ملحوظًا لفظيًا وبنويًا فإنه يجبُ أن ينظرَ إلى جانبِ الأداءِ الدلالي؛ حيثُ إن بقاءه على أصله من قواعدِ التركييبِ، وهو الرفعُ بالضمَّةِ، أو النصبُ بالفتحةِ، أو الجزمُ بالسكونِ أو حذفِ حرفِ العلةِ؛ يكون فيه التباسٌ بغيره مما أسندَ إلى غيرِ ذلك، أو كان موضعًا لالتقاءِ الساكتين... مع التنبيهِ إلى أن المنصوبَ ليس قابلاً للتوكيدِ بالنونِ، فلم يبقَ إلا ما كان مضارعًا مرفوعًا أو مجزومًا، والأمرُ كالمضارعِ المجزومِ.

فأما الفعلُ المضارعُ الصحيحُ المرفوعُ المسندُ إلى اسمٍ ظاهرٍ أو ضميرِ مفردٍ مذكِرٍ إذا أكَّدَ بالنونِ فإنه يُبنى على الفتحِ: (لنتصرنَّ)؛ كي لا يلتبسَ بما أسندَ إلى واو الجماعةِ مؤكِّدًا بالنونِ: (لنتصرنَّ)، ومثله ما كان معتلًّا الآخرِ بالواو: (لتطفونَّ).

أما إذا كان مجزومًا فإنه يلجأُ إلى البناءِ على الفتحِ تخلصًا من التقاءِ الساكتين، وتحقيقًا لأمنِ اللبسِ المذكورِ سابقًا، (إما تطفونَّ): بدلًا من: (إما تطفنَّ)، (وإما ترمينَّ): بدلًا من: (إما ترمينَّ) فيلبسُ بما هو مسندٌ إلى ياءِ المخاطبةِ.

وفعلُ الأمرِ مثلُ المضارعِ المجزومِ فيما سبق، نحو: اكتبنَّ، اطفونَّ، ارمينَّ.

من التراكييبِ الملبسةِ:

- في إحدى المناقشاتِ الدينيةِ، قال أحدهم: الألعاب تلهو عن ذكرِ الله، الخطأ فيها: (تلهو)، فإنه مسندٌ إلى ضميرِ: (الألعاب)، وهو فعلٌ لازمٌ غيرُ متعدٍ، فتكونُ لاهيةً دونَ إلهاءٍ غيرها.



والصواب: تُلهي، مضارع: (ألهى)، فيكون الفعلُ متعديًا، ويحتاجُ إلى مفعولٍ به، ولا يكونُ إلا القائمين بها، أو المتفرجين عليها، وهذا هو المقصودُ لغويًا، دون النظرِ إلى صحته فكريًا أو عدم صحته.

- في إحدى المناقشاتِ الدينية، ذكر أحدهم: ولا سبيلَ إليك إلا بالصلاة: ناصحًا السائل أو المتلقي، وليس هذا هو الصواب، فاستخدام حرفِ الجر: (إلى) لأداءِ دلالةِ النهايةِ أو ما فيه معنى الغاية، وهذا يصحُّ مخاطبًا الخالقَ تعالى.

وإنما الصوابُ في السياقِ المعنوي المذكورِ -وهو مخاطبةُ المتلقي أو السائل- إنما يكونُ باستخدام حرفِ الجر: (اللام)، فيكون: ولا سبيلَ لك إلا بالصلاة، فهو يؤدي معنى التملك والاستحقاق.

- في إحدى الأمسياتِ الشعريةِ ذكر المقدم: رَحَبُوا معي مع الشاعر: والصواب: رَحَبُوا معي بالشاعر، فيقال: رَحَبَ ب...؛ ليكون المذكورُ المرحَّبَ به، أما (مع) ففيها معنى المصاحبة، أي: أن مجرورَ: (مع) يكون مشتركًا في أداءِ الترحيب.

وتكثرُ الأخطاءُ في التعبيراتِ الشائعةِ هذه الأيام، وليس لها فئةٌ معينةٌ، وإنما قد تشيعُ بين طبقاتٍ عليا في الثقافة وغيرها، وأشيرُ إلى:

كسر الحرفِ الأولِ من: بدء، فهم...، والصواب: فتحه.

ولتلاحظِ الناتجَ الدلاليَّ من كلِّ مما يأتي من تراكيبٍ متباينةِ الرتبةِ وبنيةِ الكلمة، والكلماتِ واحدةً، أو بعضها منقوص:

- كل شيء فعلوه في الزير، شيء فعلوه في الزير.
- كل الأشياء فعلوها في الزير، الشيء فعلوه في الزير.
- كل شيء في الزير، الأشياء في الزير.

ولتلاحظِ كذلك:

- هناك ما يمنع من توقيع العقوبة، عدم توقيع.
- ليس هناك ما يمنع من توقيع العقوبة، توقيع.



- هناك ما يمنع من عدم توقيع العقوبة، توقيع.
- ليس هناك ما يمنع من عدم توقيع العقوبة، عدم توقيع.

ومثلُ هذه التراكيب كثير؛ لأن المتحدثين يختلف أحدُهم عن الآخر في تركيب الكلمات وترتيبها وبنائها، ويعود هذا الاختلافُ إلى عواملٍ عديدةٍ تتركزُ في: طبيعة المتحدث، أحواله النفسية، السياقات المحيطة به، مدى تملكه زمام اللغة، سرعة بدهته، مدى إلمامه بقوانين اللغة بكل جوانبها... إلخ إلى جانب الدلالة من جذر الكلمات؛ فيعفل عن أن كثيرًا من الكلمات تحمل معنى النفي في جذرها، مثل: يمنع، يَأْبِي...؛ لذلك فإننا ننبه دائمًا إلى أن التراكيب اللغوية لا تحصرُ، ولا تُعدُّ؛ فالتبادل والتوافق فيها لا تحصها ولا تحددها، ولا تصل إلى منتهاها.



## **المبحث الثاني**

# **النحو والقيم الدلالية**

### من القيم الدلالية في التركييب

تهدف هذه الفكرة إلى بيان أن دلالة اللغويات مفردة ومركبة تختلف قيمها أو تتباين بحسب وضعها المعجمي، ووضعها في التركييب، وتتقلها من تركييب إلى آخر، وهذا التنقل لا حصر له ولا حدًا إلا بصحة التزاوج اللغوي، أو الوضع التركييب، أو العلاقات الدلالية القائمة بين عناصر تركييب ما، أو جملة موسعة أو غير موسعة، أو عدة جمل متضامنة في إبراز فكرة، كما أنه يمكن أن نجعل من ذلك كل اتجاه مجازي في التعبير، فما المجاز إلا إظهار قوي لدلالة ما من خلال تقوية القيم الدلالية للعناصر اللفظية المجازية.

هذه الفكرة تحتاج إلى بحوث جادة لإبرازها وتوضيحها، ولأشرف إلى شيء من ذلك:

### القيم الدلالية للتراكييب الثابتة بنيويًا

يجب أن يُنظر في الأداء الدلالي للتراكييب الثابت بناؤها في اللغة العربية، مع إبراز قيمها الدلالية، ذلك للربط بين الجانب الدلالي والثبات التركييب، ويكون هذا سبيلًا إلى بيان مدى حرص العربية على الاهتمام بالمعنى وكمال أدائه.

ومن هذه التراكييب الثابتة بنيويًا:

#### - تركيب لام الجحود:

يلزم لام الجحود أن تكون بعد كون متفي، نحو: ما كنت لأهمل حق الإنسانية. وهو أسلوب خبري، ويمكن أن يعبر عن هذا الإخبار بالقول: ما كنت أهمل حق الإنسانية.

نجد أن استعمال (كان) مع لام الجحود أبلغ من استعمالها بدونها؛ فمع لام الجحود يدل التركييب على نفي الإرادة والفعل، وبدونها يدل على نفي الفعل فقط، والأول أبلغ، وهذا ما يراه البصريون والجمهور، أما الكوفيون فإنهم يجعلون هذه اللام للتوكيد، ولا جدال في أن الكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد<sup>(١)</sup>، وفي كل تقدير فإن تركيب لام الجحود بشروطه البنيوية الثابتة أبلغ دلاليًا مما لو كانت بدون هذا الثبات التركييب.

(١) ينظر: الدر المصون، ١-٣٩٦.



بنظرةٍ يسيرةٍ في تركيبِ لامِ الجحود نجد أن الكون المنفي السابق لها شرطٌ أساسٌ، والكون المنفي يدل على عدم الوجود، فالمتحدث بلام الجحود يجحد وجوده ليفعل ما بعد اللام؛ لذا لا بد أن نستنتج منه عدم إقباله على هذا الحدث مطلقًا؛ فهو تأكيدٌ مؤكدٌ لنفي هذا الحدث المجحود عن المتحدث.

#### - تراكيب: (حتى):

الجانبُ الدلاليُّ لـ (حتى) التي تضيفه على ما قبلها وما بعدها يرتبطُ بخصائص التركيب التي يتضمنها، فقد يقع بعدها كلمةٌ إما اسمٌ وإما فعلٌ، أو جملةٌ إما اسميةٌ وإما فعليةٌ، ذلك على النحو التالي من التراكيب:

#### أ- إذا وقع بعد: (حتى) اسمٌ: إذا وقع بعد حتى اسمٌ فإننا نكون أمامَ أربعةِ احتمالاتٍ:

الأول: ألا يكون ما بعد (حتى) جزءًا مما قبلها، فلا يجوز -حينئذٍ- أن يقع الفعل الذي يسبقها على ما بعدها وقوعَ الإشراكِ أو الإتياع؛ لأن معموله الذي يسبقها لا يتضمن ما تلاها، فتتعلق مع ما بعدها بالفعل الذي سبقها تعلق شبه الجملةِ بالعامِلِ، فتكون جارةً، والتقدير فيها: (إلى)، وكأن الغايةَ منتهيةً عند أول ما بعدها، ولهذا لم يدخل، مثل ذلك: سرت حتى مغيبِ الشمس، أي: إلى مغيب، ف(مغيب) مجرورٌ بحرف الغايةِ والجر: (حتى)، ولم يقع السيرُ -حينئذٍ- في المغيب، فغايتهُ انتهت عند أول المغيب، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر: ٥)، حيث ما بعد: (حتى) غيرُ داخل في معنى ما قبلها، فتكون: (حتى) بمعنى: (إلى)، وكأن الغايةَ تنتهي عند ابتداءِ ما بعدها، فيجر الاسم: (مطلع) بحرف الجر: (حتى)، وتكون علامةُ جره الكسرة.

الثاني: أن يكون ما بعد (حتى) جزءًا مما قبلها، أي: من جنسه، لكنه ليس داخلًا فيما دخل فيه من معنى بوجودِ قرينةٍ تدلُّ على ذلك -حينئذٍ- لا يكون ما بعدها واقعًا فيما وقع فيه ما قبلها، فلا يكون بينهما إشراكٌ أو إتياعٌ، وكأن الغايةَ منتهيةً عند أول ما بعدها فلا يدخل فيما بعدها، فتكون: (حتى) بمعنى: (إلى)، وتجرُّ ما بعدها، مثل ذلك: صمت الأيام حتى يومِ الفطر، أي: إلى يومِ الفطر، فيومٌ مجرورٌ بحرفِ الغايةِ والجر:

(حتى)، ولم يقع الصومُ في يومِ الفطرِ، وتكون غايةُ الصيامِ قد انتهت عند أولِ يومِ الفطرِ، والقريئةُ أن الصومَ محرّمٌ يومَي العيدينِ.

ومما خرج مما قبلها -وهومن جنسه- لوجودِ قريئةٍ قولُ الشاعرِ:

سقى الحيا الأرضَ حتى أمكنَ عَزِيَّتْ      لهم فلا زالَ عنها الخيرُ محدودًا<sup>(١)</sup>

فما بعد (حتى) مجرورٌ بها، وهي بمعنى: (إلى)، وهو خارجٌ مما قبلها -على الرغم من أنه من جنسه- وذلك لوجودِ قريئةٍ، وهي دعاءُ الشاعرِ على ما بعد حتى بانقطاعِ الخيرِ أو محدوديته.

الثالث: أن يكونَ ما بعد (حتى) جزءًا مما قبلها، أي: من جنسه، وهو داخلٌ فيما دخلَ فيه ما سبقها الذي يتضمّنه، سواءً أكان هناك قريئةٌ سياقيةٌ تدل على الاشتراك، أم لم يكن هناك قريئةٌ تدل على عدم الدخولِ والاشتراكِ، فيكون ما بعدها تابعًا لما قبلها ومشاركًا معه، وتكون: (حتى) بمعنى الواو، وكأنَّ انتهاءَ الغايةِ تضمن ما بعدها، فلا تنتهي الغايةُ إلا به.

ومثل ذلك أن تقول: صمّتُ الأيامَ حتى يومَ الخميسِ، والتقدير: صمّتُ الأيامَ ويومَ الخميسِ، فيكون: (يوم) داخلًا فيما دخلَ فيه الأيامُ من معنى الصيامِ، وكأنَّ الغايةُ لا تنتهي إلا بما بعدها، وهو صيامُ يومِ الخميسِ.

ومنه: مات الناسُ حتى الأنبياءُ: (الأنبياء) اسمٌ معطوفٌ على الناسِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمة، ومنه: قدم الحجاجُ حتى المشاةُ، ومنه القولُ: قرأت القرآنَ من أولِهِ حتى آخرِهِ.

الرابع: أن يكونَ ما بعد: (حتى) اسمًا يمثلُ جملةً، حينئذ تكونُ: (حتى) ابتدائيةً، ويكون ما بعدها كلامًا مبتدأً به، فهو جملةٌ لا محل لها من الإعرابِ، حيث لا يقع المفرد موقعها، مثلُ ذلك قولُ امرئ القيسِ:

(١) المساعد: ٢-٢٧٢، المغني: ١-١٢٤، الأشموني مع الصبان: ٢-٢١٤، الدرر: ٢-١٧، وفي البيت رواية: مجدودًا، ومجدودًا، وهو يعني الانقطاع، والحيا: المطر، وقد يُمدّ.



مَطُوتٌ بهم حتى تكِلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١)</sup>  
 الجملة الاسمية: (الجياد ما يُقَدِّنُ)، جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها  
 وقعت بعد: (حتى) الابتدائية.

وقول جرير:

وما زالت القتلى تمورُ دماؤها بِدَجَلَةٍ حتى ماءٌ دجلةٌ أشكلُ<sup>(٢)</sup>  
 حيث (حتى) ابتدائية، ذكر بعدها الجملة الاسمية: (ماءٌ دجلةٌ أشكلُ)، فتكون لا محلَّ  
 لها من الإعراب؛ لأنها جملةٌ ابتدائية.

يذكر ابنُ القبيصي<sup>(٣)</sup> أن هذه المعاني الثلاثة قد اجتمعت في قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَهُ والرَّادَ حتى نعله ألقاها  
 حيث يروى: (نعله) بالجرِّ على أن (حتى) بمعنى (إلى)، وتكون الجملة الفعلية:  
 (ألقاها) في محلِّ نصبٍ على الحالية.

ويروى بالنصب على أن: (حتى) بمعنى الواو، ويكون: (نعل) معطوفاً على المفعول  
 به (الزاد)، وتكون الجملة الفعلية في محلِّ نصبٍ على الحالية، والهاء في (ألقاها) للفعل أو  
 الصحيفة أو الثلاثة، ويجوز أن تجعل جملة: (ألقاها) توكيداً، ويجوز النصب على الاشتغال،  
 و(حتى) ابتدائية، وتكون الهاء في: (ألقاها) للنعل.

ويروى بالرفع على أن: (حتى) ابتدائية، فيكون (نعله) مرفوعاً على الابتدائية، وجملة:  
 (ألقاها) في محل رفعٍ على الخبرية.

نلاحظ أن ما بعد (حتى) داخلٌ فيما قبلها بوجود القرينة، وهو جملة (ألقاها)، أي:  
 النعلُ داخلٌ فيما يتقله.

(١) ينظر: ديوانه ٩٣، الكتاب: ٢٧/٣، ٦٢٦، المقترض ٢-٣٩، التبصرة والتذكرة: ١-٤٢٠، الهادي في الإعراب:  
 ١١١، شرح المفصل لابن يعيش: ٨-١٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢-٩٠٤.

(٢) ينظر: ديوانه ١-١٤٣، الهادي في الإعراب: ١١١، خزنة الأدب: ٩-٤٧٧. (أشكل: أبيض تخالطة حمرة، وفي  
 رواية: سريت بهم).

(٣) ينظر: الهادي في الإعراب: ١١، ١١٢.

ومما رُوِيَ بالأوجهِ الثلاثة قولُ الشاعرِ:

عممتهم بالنّدى حتى غواتهم فكنت مالكَ ذي غيٍّ وذِي رَشَدِ  
(غواتهم): بالجرِّ على أنه مجرورٌ بحرفِ الجرِّ: (حتى)، وبالنصبِ بالعطفِ على  
المفعولِ بهِ ضميرِ الغائبين المتصلِ: (هم) في: (عممتهم)، و(حتى) تكون معطوفةً، وبالرفعِ  
على الابتداءِ، والكوفيون يذهبون إلى أن الرفعِ في مثلِ هذا جائزٌ بدونِ ذكرِ الخبرِ، لكن  
البصريين يرون أنه لا بدَّ من ذكرِ الخبرِ.

ومنه المثلُ المشهورُ: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، بالخفضِ على معنى: (إلى) فتكون:  
(حتى) حرفَ جرٍّ، والتقدير: إلى رأسها، وبالنصبِ على معنى الواو، والتقدير: ورأسها،  
فتكون: (رأس) منصوبةً بالعطفِ على المفعولِ بهِ المنصوب: (السمكة)، وبالرفعِ على  
الابتداءِ، فتكون (حتى) حرفَ ابتداءٍ مبنياً، ورأس مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف.

أ- إذا وقع بعدها فعل:

إذا وقع بعد (حتى) فعلٌ فإنه يُعاملُ حسبَ معناه الزمنيِّ بالنسبة لما قبلها، فهو إما  
أن يكون زمنه ماضياً، وإما أن يكون حالاً، وإما أن يكون مستقبلاً، وهو في هذا المعنى يمثل  
أربعة احتمالات:

أولها: أن يقع بعد (حتى) فعلٌ مضارعٌ زمنه للمستقبل، وما بعدها غايةٌ لما قبلها، فتقدر  
بمعنى: (إلى أن)؛ لأن الغايةَ تنتهي عند بداية ما بعدها -حينئذٍ- والمضارعُ  
المستقبليُّ الزمنُ يكونُ منصوباً دائماً. مثل ذلك: لأنتظرُهُ حتى يقدّمَ إليّ، فالقدومُ  
نهايةُ الانتظارِ، كما أنه مضارعٌ زمنه في المستقبلِ بالنسبة لما قبله، فتكون (حتى)  
على تقدير: إلى أن، أي: إلى أن يقدّم، و: (يقدم) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأن مضمرةً  
بعد (حتى)، والمصدرُ المؤولُ (أن يقدم) مجرورٌ بحرفِ الجرِّ: (حتى)، وشبهُ الجملةِ  
متعلقةٌ بالانتظارِ، ومنه: أسيرُ حتى تطلعَ الشمسُ.

ثانيها: أن يقع بعد (حتى) فعلٌ مضارعٌ زمنه للمستقبلِ، وما بعدها تعليلٌ لما قبلها، فتقدر  
(حتى) بمعنى: (كي) التي هي للتعليلِ، ويضمُرُ بعدها (أن)، والغايةُ تنتهي عند بداية  
ما بعدها، وينصبُ الفعلُ المضارعُ بعدها. مثل ذلك أن تقول: أطع الله حتى يدخلك



الجنة، والتقدير: كي يدخلك، فالغاية تنتهي عند الدخول، وهي علة الطاعة التي تسبق (حتى)، وما بعد: (حتى) لم يكن يُنصب الفعل (يدخل) بعدها بأن مضمرة، ويكون المصدر المؤول في محلّ جرّ بحتى، وشبه الجملة متعلقة بالإطاعة.

**ثالثها:** أن يقع بعد (حتى) فعلٌ مضارعٌ، زمنه للحال، فلا يجوز فيه النصب، لأنّ النصب للاستقبال -وحيثنذ- يلتبس فيها وجهان من المعنى.

١- أن يكون ما بعدها متصلًا بما قبلها، وقد كانت (حتى) فاصلةً بين ما سبقها مما حدث وما هو حادث الآن فيما بعدها، وتقدر: (حتى) بالواو، نحو: سرت حتى أدخلها، برفع الفعل المضارع: (أدخل)، وتكون (حتى) بمعنى الواو، والتقدير: أدخلها، برفع الفعل المضارع: (أدخل)، وتكون: (حتى) بمعنى الواو، والتقدير: سرت وأدخلها الآن، والسير متصلٌ بالدخول، ومنه قولهم: مَرَضَ حتى لا يرجوئه<sup>(١)</sup>، أي: هو الآن لا يرجو.

٢- أن يكون ما قبلها قد مضى، وما بعدها فعلٌ مضارعٌ، فإن كان معناه قد حصل وجب فيه النصب، فنقول فيه: سرت حتى أدخلها، فكأنك قلت: سرت فدخلت<sup>(٢)</sup>.

**رابعها:** أن يذكر ما بعد (حتى) فعلٌ مضارعٌ فتحكيه على وجهين:

١. إما أن تكون حكايتك له بحسب كونه مستقبلًا، فتتصبه على حكاية هذه الحال.

٢. وإما أن تكون حكايتك له بحسب كونه حالًا، فترفعه على حكاية هذه الحال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (البقرة: ٢١٤)، قرأ الجمهور الفعل المضارع بعد: (حتى) "يقول" بالنصب على حكاية المستقبل، حكيت به حالهم، والمعنى على المضى، والتقدير: إلى أن يقول، فهو غاية لما تقدّم من المسّ والزلال، وقرأ (نافع) بالرفع على أنه حال، أي: ما بعد (حتى) حال في الزمن لما بعدها، والتقدير: وزلزلوا فيقول الرسول بالرفع.

(١) ينظر: الكتاب، ٣-١٨، المقتضب: ٢-٣٩، شرح التسهيل: ٤-٥٤.

(٢) ينظر: السابق، ٣-٢٠، المقتضب: ٢-٤١، شرح التسهيل: ٤-٥٤.



## دلالات بعض التراكيب الثابتة

من خلال ما يذكر بعدها من كلمات مركزية

## في التعبير والسياق

في اللغة تراكيبٌ ثابتةُ العناصر اللفظية والدلالة، لكن ما يذكرُ بعدها من اسمٍ أو جملةٍ يكونُ مركزَ الكلام؛ لذلك فإنه تختلفُ دلالاته فيختلفُ إعرابه.

من ذلك:

## ١- تركيب: ما لـ....؟

حيث: (ما) استفهامية، يتلوها لامٌ جارةٌ لاسمٍ ما، تقول: ما لمحمدٍ؟ مالي؟ مالهم؟ مالنا؟، فيكون استفهامًا يخرج -غالبًا- إلى معنى التعجب، سواء أكانَ تعجبًا حقيقيًا، أم مجازيًا، لكنه قد يذكرُ بعد هذا التركيبِ كلمةً ما مركزيةً تستقطبُ المجموعَ الدلالي، وتأخذُ موقعًا إعرابيًا نابعًا من دلالتها الذاتية المستقاة من نوعها الاسمي، وبنيتها، وجذورها، تقول: مالك الليلة؟ فتكون (الليلة) ظرفًا منصوبًا، تجتمع فيه دلالةُ التعجب، أو التعجب الإنكاري، مع الدلالة الزمنية.

وتقول: ما لك ساهمًا شاردًا؟ فينصب ما بعد التركيبِ الاستفهامي على الحالية، وتلاحظ أنه عائدٌ للمتعبِّب منه المجرور.

وتقول: ما لك ومحمدًا؟ فينصبُ: (محمدًا) على المفعوليةِ معه؛ إذ إنه موازٍ دلالةً ومدلولًا للمتعبِّب منه، والأمثلةُ كثيرةٌ في هذا المجال من الفكرة.



## الصيغة ودلالة الأسلوب

### دلالة التعجب وصيغة الماضي:

يختص معنى التعجب باستخدام الفعل بصيغة الماضي، ذلك لأن التعجب مدح، ولا يمدح إلا بما ثبت فيه، وعُرف به، فالتعجب يكونُ فيما ثبت واستقر، وفاق أشكاله، وخرج عن العادة<sup>(١)</sup>.

يتمثل ذلك في صيغتي التعجب: ما أفعله! وأفعل به!، حيث إن جمهور النحاة يذهبون إلى أن (أفعل) في الصيغة الأولى فعلٌ ماضٍ، أما (أفعل) في الثانية إنما هو: (فعل) ماضيًا في الأصل، وجيء به على صورة الأمر لأداء معنى التعجب، للتفرقة بين كونه خيرياً وكونه إنشائياً في أسلوب التعجب، وفي التركيبين آراءً أخرى.

كما أنه يجب أن ينوّه إلى أن صيغتي التعجب الفعليتين لم يختلفا لكوننا دلالة على المعنى المراد التعبير عنه بهما، ولأن "التعجب إنما يكونُ مما هو موجود في الحال، أو كان فيما مضى"<sup>(٢)</sup>، ولما كان "التعجبُ استعظامَ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خفي سببها، وخرج بها المتعجبُ منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره"<sup>(٣)</sup> كان هذا المعنى محققاً، أو ملموساً أو متطلباً فيما مضى وثبت ووقع<sup>(٤)</sup> واستقر، وعبر عنه بالماضي.

لما سبق فإنه يجوزُ أن تزداد (كان) في صيغة التعجب: (ما أفعل) بين (ما) والفعل، فيقال: ما كان أحسنَ زيداً؛ لأن (كان) لمطلق الزمان الماضي<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش، ٧-١٤٧.

(٢) المقرب: ١-٧١.

(٣) السابق: ١-٧١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة، ١-٢٧١.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، ٢-٩٦٢.

## في النسبة وقيمها الدلالية

### النسبة في النحو العربي:

لست في مجالٍ حصرِ مصطلحِ النسبة في النحو العربي، ولا في مجالٍ مناقشةِ هذا المصطلح، ومدى تطابقه مع مدلولاته؛ سواءً أكان في ركني الجملة الاسمية، أم في ركني الجملة الفعلية، أم في الإضافة، أم في شبه الجملة من الجار والمجرور، أم غير ذلك في أبوابٍ نحويةٍ أخرى، أم من حيثُ تداخله مع مصطلحاتٍ أخرى، كالإسنادِ مثلاً.

لكنني أودُّ أن أوجهَ النظرَ إلى أن النسبةَ يجبُ أن ينظرَ إليها من خلالِ ثلاثةِ معاييرٍ من حيثُ أداؤها إلى التمام، أو من حيثُ فكرةَ التمام في النحو العربي:

**أولها:** نسبةٌ تؤدي إلى التمام: من نحو: نسبة الخبرِ إلى المبتدأِ أو ما يشبهه، نسبة الفعل إلى الفاعل، والعكس، ونسبة معمولات المشتقاتِ العاملةِ إليها التي تؤدي إلى تكوينِ جملةٍ من خلالِ الاعتمادِ على استقهاجٍ أو نفيٍ أو مبتدأ... إلخ.

**ثانيها:** نسبة لا يُقصدُ بها التمامُ الجملي: من نحو: التركيب الإضافي، سواءً أكانت الإضافةُ محضةً أم غير محضة.

**ثالثها:** نسبة تؤدي إلى التمام الاسمي: من نحو: نسبة معمولاتِ المشتقاتِ العاملةِ بالنصب أو الرفع، أو النسبة الكامنة في التركيب الشبيه بالإضافي، وذلك بأن يكونَ الجزءُ الأولُ من الإضافةِ غيرَ قابلٍ للإضافةِ من خلالِ إضافتهِ إضافةً لا تقبلُ إضافةً بعدها، أو من خلالِ تنوينه أو إلحاقِ المقابلِ للتوين به من نوني التنثية والجمع، أو حرفِ العطف.

وقد ينظرُ إلى الإضافةِ من حيثُ معيارٍ آخرُ في نوعها في ذاتها، هل هي إضافةٌ تامةٌ؟ أم غيرُ تامةٍ؟ والجوابُ الذي يؤدي إلى تحديدِ نوعها من خلالِ هذا المعيارِ هو: إن لم تقبلُ إضافةً أخرى فهي تامةٌ أي: تمنع من إضافتها إلى آخر، وإلا فهي غيرُ تامةٍ تبيحُ إضافتها إلى مضافٍ إليه آخر.



## حرفُ الجرِ مقيدٌ للمضافِ إليه وموجهٌ للعلاقةِ بين المتضايقين:

لا جدالَ في أن العلاقةَ المعنويةَ بين المتضايقين إنما تتحددُ من خلال حرفِ الجرِ المقدرِ بينهما، وهذا الحرفُ يكونُ واضحَ التحديدِ في كثيرٍ من التراكيبِ الإضافيةِ، ولكنه قد يكونُ فيه التباسٌ في تراكيبٍ أخرى، وبخاصةٍ تلكِ التراكيبِ التي يكونُ عنصرُها الأولُ صفةً مشتقَّةً، فتلتبسُ العلاقةُ الدلاليةُ بينهما التباسًا قد يصلُ إلى مرتبةِ الغموضِ وحيرةِ المتلقي، ويكونُ التأويلُ والتوجيهُ الإيديولوجي.

ولتلاحظِ الفرقَ الدلالي بين كلِّ من:

- التركيبِ الإضافي: مكتوبك.

- والتركيبِ شبه الإضافي: مكتوبٌ منك،...إليك،... بك،...لك،...فيك،...عنك.

فالأولُ يحتملُ كل المعاني التي يكونُ عليها التراكيبُ الأخرى، أو معظمها.

فإذا قلت: كان عيدُ الفرس، كان عيدًا للفرس، الأولُ ينتهي إلى أن هذا العيدُ خاصٌ بالفرس، وهو عيدٌ وحيدٌ لهم.

أما الثاني فإنه يحتملُ دلالةَ تعددِ الأعيادِ عند الفرس، وهذا واحدٌ منهم، أو تخصيصه بهم، ثم انتقله إلى غيرهم.

## من القيمِ الدلاليةِ في الإضافة:

بإمعانِ النظرِ في التركيبِ الإضافي نجدُ أن الأسماءَ التي تضافُ إما أن تكونَ واجبةً الإضافة؛ وإما أن تكونَ غيرَ واجبةٍ الإضافة، وإن كانت تحتاجُ إلى تحديدٍ لمدلولها، وتكونُ الإضافةُ واحدةً مما يحددُ جهتها الدلالية.

وهذه الفكرةُ مبحوثةٌ بالتفصيل في كتاب: (النحو العربي).

لكنني في هذا المقامِ أودُ أن أوجهَ النظرَ إلى فكرةٍ أخرى يجبُ أن تبحثَ في الجوانبِ الدلاليةِ للتركيبِ الإضافي، وهي: القيمِ الدلاليةُ للمضاف.

- **الأسماء المضافة:** فيإمعان النظر في التركيب الإضافي نجد أن الأسماء المضافة تنقسم إلى قسمين من حيث أداؤها الدلالي فيه:

**أولهما:** ما دلالته في غيره: (في المضاف إليه)، ومنه: غير، في كل مواقعها الإعرابية، مثل، دون، بعض، كل، وكل ما هو موغل في الإبهام، ومنه الألفاظ المساعدة المحددة لكمية ما بعدها، نحو: كل، بعض، جميع.

**والآخر:** ما دلالته في ذاته: وهذه الأسماء يكون مدلولها مقصودًا لذاته في عناصر التركيب المطلوبة لتكامل المجموع الدلالي، لكنها يجب أن تضاف لتخصص أو توضيح، أي: ليحدد مدلولها تحديدًا دقيقًا من غيره مما هو واقع تحت لفظه، نحو: أب، أم، أخ،... إلخ وكذلك: طبيب، مدرس، فمثل هذه الكلمات يجب أن تخصص أو تحدد في مفهوم المجموع الدلالي، ويكون ذلك من خلال الإضافة: إضافة ملفوظة أو مقدرّة ذهنية.

وبالنظر في القسمين السابقين من حيث المكانة الأساس في مجموع التركيب؛ أو الاحتياج الدلالي في أسس التركيب الكلي؛ نجد أن التركيب الإضافي في الأول يبدأ من الثاني إلى الأول، فالمضاف إليه هو الأساس، والمضاف متطلب لتحديد جهة من جهاته الدلالية.

وعلى النقيض من ذلك الإضافة في القسم الثاني، فالمضاف -الجزء الأول من الإضافة- أساس من أسس التركيب المقصود، أما الجزء الثاني -وهوالمضاف- فإنه محدد أو مخصص للأول.

**الفارق الدلالي بين المنسوب بالحرف والمنسوب بالإضافة:**

إذا خضع الاسم لصحة النسبة إلى غيره بالحرف وبالإضافة؛ فإن ما يفرق بين الاستخدامين أو التركيبين القصد الدلالي، ويقابلنا في هذا المجال التعبيري أربعة تراكيب:

أ- نكرة مضافة إلى نكرة؛ نحو: هذا باب حجرة، والنتائج الدلالي لهذه الإضافة هو تخصيص المضاف بالمضاف إليه دون زيادة معني، فالتعقيب على هذه الإضافة يكون:



وليس بابَ مدرجٍ أو غيره.

ب- نكرةٌ منسوبةٌ إلى نكرةٍ بحرف الجر، نحو: هذا بابٌ لـحجرةٍ، والنتيجةُ الدلاليُّ لهذه النسبةِ هو تخصيصُ للجزءِ الأولِ وإبهامٌ في الجزءِ الثاني، فالتعقيب الذي يكونُ لذلك: من الحجرات.

ج- نكرةٌ مضافةٌ إلى معرفة، نحو: هذا بابُ الحجرة، ويعني شمولًا وتحديدًا للخبر، حيثُ يكونُ التعريفُ للمضاف، وهو ما يكونُ مقصودًا دلاليته، ويعقبُ على ذلك بالصفة؛ المقصود، أو المقصودة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (يوسف: ٩٠)، حيثُ يقصدُ أخاه من أبيه الذي وجد السقاية في رحله، فهو معين ومحدد.

د- نكرةٌ منسوبةٌ إلى معرفةٍ بالحرف، نحو: هذا بابٌ للحجرة، والنتيجةُ الدلاليُّ لذلك هو تعريفٌ للمضاف، مع عدم الشمول، حيثُ نستنتجُ من هذا التركيبي أن الحجرة لها أكثرُ من بابٍ مقصودٍ في الدلالة الخفية، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (يوسف: ٧٧)، حيثُ إن يوسفَ كان له إخوةٌ كثيرون: (أحد عشر)، ولم يريدوا تحديده، ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتُنُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ ﴾ (يوسف: ٥٩)، فقوله: (أخ لكم) يعني: كثرة الإخوة، (من أبيكم): تعطي تقييدًا آخرَ للأخ المطلوب، فهو باللام يدل على المبالغة في عدم تعرفه بهم لكثرتهم، هذا غيرُ ما إذا قيل: سرق أخوه -حينئذٍ- يعني ذلك أخًا واحدًا معينًا.

ونجد فرقًا دلاليًا بين قولك: مررت بغلامك، ومررت بغلامٍ لك، فالأولُ يقتضي عرفانك بالغلام، وأن بينك وبين مخاطبك تعريف عهدي، أما الآخر فإنه لا يقتضي ذلك.

والقضية تحتاج إلى أبحاثٍ وصفيةٍ استقرائيةٍ تحليليةٍ من خلال السياق، ولتلاحظ الفروق الدلالية بين كلٍّ من التراكيبي الآتية:

- ماءُ الكوب، ماءُ كوبٍ.

- ماءٌ من الكوب، ماءٌ من كوبٍ.

- ماءً في الكوب، ماءً في كوبٍ.

وما قد يكون بين الكلمتين من علاقاتٍ نسبيةٍ وخلافاتٍ بنيويةٍ.

### شبه الجملة والإخبار بها عن نوعي الاسم الجامد

لا يجوز الإخبار بشبه الجملة إلا إذا كانت تامة، أي: تفيد معنى تاماً مع المبتدأ، وتذكر أن الاسم الجامد على ضربين: اسم ذاتٍ أو هيئةٍ أو جثةٍ أو عينٍ، واسم معنىٍ أو مصدرٍ أو حدثٍ، وليست شبه الجملة صالحةً معنويًا للإخبار بها عن نوعي الاسم في كلِّ الحالات، إذ لا تفيد، أو لا تكون تامةً في كلِّ أحوالِ الإخبارِ بها، ذلك على النحو الآتي:

- اسم المعنى أو الحدث يجوز الإخبار عنه بالجار والمجرور والظرف بنوعيه، فيقال: العلمُ في الكتبِ، الصداقةُ الحاقةُ بين الأوفياءِ، الإظلامُ مساءً، إذ المبتدآت: (العلم، الصداقة، الإظلام)، أسماءٌ معانٍ قد أُخبر عنها بأشباهِ الجملِ: (في الكتبِ، بين، مساءً)، الأولى جار ومجرور، والثانية ظرفُ مكانٍ، والثالثة ظرفُ زمانٍ.

- أما اسمُ الذاتِ أو العين فإنه لا يخبرُ عنه إلا بالجار والمجرور وظرف المكان فقط، فيقال: الطلبةُ في القاعةِ، الكتابُ بين يديكَ، حيث كلُّ من: (الطلبة، والكتاب) مبتدأ، وهو اسمُ عينٍ، وقد أُخبر عنهما بالجار والمجرور: (في القاعة)، وظرف المكان: (بين). ولا يخبر عن اسم العين بظرف الزمان؛ لأنه لا يفيد معنى.

ذلك لأن الأحداثَ يجوز أن تقعَ أو أن تكونَ في أماكنٍ دون أماكنٍ، وفي أزمنةٍ دون أزمنةٍ؛ إذ إن كلَّ حدثٍ له مكانه الخاصُّ به، وكذلك زمانه الخاصُّ به؛ لذا جاز الإخبار عنه بظرفي الزمان والمكان، إذ يفيد كلُّ منهما معنى.

أما الذواتُ أو الجثثُ فإنها بالضرورة لها زمنٌ واحدٌ، فاللحظةُ الواحدةُ يشترك فيها كلُّ الذواتِ أو الجثثِ بالضرورة، وإلا أصبحت منعدمةً الوجود، إذن لا تختص الذاتُ بزمنٍ دون زمنٍ ما دامت في الوجودِ الدنيوي، ولكن لكلِّ منها مكانٌ خاصٌّ به بالضرورة، حيث لا يشترك أكثرُ من ذاتٍ في مكانٍ واحدٍ، لذا فإن الإخبارَ بالزمانِ عن الذواتِ غيرُ مفيدٍ، لكن الإخبارَ عنها بالمكانِ مفيدٍ، ولذلك فإنه لا يخبر عن اسم العين بظرف الزمانِ، ويخبر عنه بظرف المكانِ، وقد يُفهم من ابنِ يعيشٍ مثلُ هذا في قوله: "الزمان لا يختصُ بشخصٍ دون



شخصٍ فلا يحصلُ به فصلٌ<sup>(١)</sup>.

وما سُمع من الإخبارِ بالزمانِ عن ذواتٍ فإن النحاةَ يقدرون له محذوفًا اسمَ معنى، ذلك في قولهم: الليلةَ الهلالُ، اليومَ خمْرٌ وغدًا أمرٌ، حيث التقديرُ: الليلةَ رؤيةَ الهلالِ، اليومَ شربُ خمْرٍ، وغدًا وقوعُ أمرٍ.

ويكون من ذلك: البرتقالُ في الشتاءِ، ونحن في أبريلٍ، والعنبُ في يوليو، والتقديرُ: ظهورٌ، أو ما يماثلُ ذلك.

### دلالة الألفاظ التركيبية وأثرها في البنية

وظيفةُ بعض الألفاظِ في الجملةِ من حيث موقعيتها أو علاقتها بغيرها من الجانبِ النحوي قد تؤثرُ في توجيهِ التركيبِ المستخدمةِ فيه، والمنطوقِ عليه، وهي في الوقتِ نفسه يكونُ مدلولها فيما بعدها، أو ما تعلقتُ به بطريقةٍ من طرائقِ التعلقِ والارتباطِ المعنوي، من ذلك:

- كلٌ وجميعٌ وبعضٌ: فيها معنى العمومِ والشمولِ والاختصاصِ، وهي من الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ، لكن إضافتها تكون على قسمين تبعًا لغرضِ استعمالها في التركيبِ: أولهما: أن تستعملَ في التوكيدِ والنعتِ والبدلِ، وحينئذٍ تلزم الإضافةَ لفظًا ومعنى إلى الظاهرِ والمضميرِ، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كَلَّةٌ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، حيث (كل) مضاف إليه ضمير الغائب: (الهاء)، و: (كل) توكيد للأمرِ منصوب.
- وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ (الحج: ٤٠)، (بعض) الأولى بدل من الناس منصوب، وهو مضاف، وضمير الغائبين في محل جر بالإضافة.
- وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١)، (كل): توكيد للأسماءِ منصوب.
- وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كَلَّةٌ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤). (كل) توكيد للأمرِ منصوب.

(١) شرح المفصل: ٣-٥٣.



- وتقول: أعجبت بالرجل كلَّ الرجل، (كل): نعت للرجل مجرور.
- وتقول: جاء القوم جميعهم، والنساء جميعهن، (جميع): توكيد لما قبله، وهو مضاف، والضمير في الموضعين في محل جر بالإضافة.

والآخر: أن تستعمل هذه الألفاظ في غير التوكيد والنعت والبدل، وحينئذ تكون ملازمة للإضافة معنى لا لفظًا، حيث يجوز حذف ما تضاف إليه، وتبقى مضافة في المعنى، ومن أمثلة إضافتها:

- قوله تعالى: ﴿ وَبُوتَ كُلُّ ذِي قَبْلِ فَضْلِهِ ﴾ (هود: ٣).
  - قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (البقرة: ٢٥٩).
  - قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ أُمَّرِي مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ (عبس: ٣٧).
  - قوله تعالى: ﴿ فَكُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ (البقرة: ٧٣).
- ومن أمثلة قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى:
- قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (هود: ٤٠).
  - قوله تعالى: ﴿ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ ﴾ (البقرة: ١٤٥).
  - قوله تعالى: ﴿ وَكَأَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَلُ ﴾ (الفرقان: ٣٩).
  - قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (الصافات: ٥٠).



## النكرة والتركيب

النكرة في التركيبي ليست اسمًا مبهمًا فقط إبهامًا مطلقًا، بحيث إن مصطلح النكرة يمكن أن ينسحب على كل اسم خرج من معنى التعريف ومدلولاته، وإنما يجب النظر إلى النكرة في التركيبي من خلال أدائها الدلالي الذي يمكن أن نقسمها باحتسابه إلى ثلاثة أقسام حسبما رأيناه، والفكرة مطروحة لتواصل البحث اللغوي، وهي:

### أ- نكرة عامة أو شمولية:

وهي النكرة التي تفيّد عموم جنسها من خلال تركيبها، كأن تكون:

- اسمًا ل (لا) النافية للجنس: نحو: لا رجل، لا مواطن، لا عامل.

- في نطاق النفي: نحو: ما مواطن، ما طالب، ما رجل.

- بعد (من) الاستغرافية: أمن رجل...؟ أمن فاهم...؟

- بعد النفي و (من) الاستغرافية: نحو: ما من إله إلا الله، ما من مواطن...

### ب- نكرة محددة بالوحدة أو العدد:

وهي التي لا تفيّد عموم الجنس من خلال التركيبي، فتخرج من أنواع ما يفيّد الشمول السابق، فتكون نكرة تناقض المعرفة الدالة على واحد معروف لدى طرفي الحديث، أو مجموعة محددة.

من أمثلة هذه النكرة:

- جاء رجل، أي: رجل واحد مجهول الهوية الدقيقة؛ لكنه معلوم كثير من مدلوله، ولا يجهل منه غير تحديد شخصيته.

- وتجد أن في النكرة المحددة بالعدد صفة كامنة تدل على عددها، فنقول: جاء مواطنان، أي: اثنان، أقبل رجال، أي: كثيرون...إلخ، وربما تنسحب هذه الفكرة على كلمات أخرى في التركيبي.

## ج- نكرة مقيدة:

وهذه النكرة التي قد تكون مخصصة بالصفة أو بالإضافة، حيث تكون هذه النكرة أقرب إلى المعرفة في شمولية التحديد. نحو:

- جاء رجلٌ عالمٌ،... طويلٌ،... قصيرٌ.

- أقبلَ عميدُ كليةٍ، ونائبُ رئيسِ جامعةٍ، وعضوٌ محليٌّ فاشلٌ، ورئيسُ مدينةٍ مهملٌ...إلخ.

ويدخل في نطاق هذه الفكرة الإبدال بين المعرفة والنكرة، والنكرة المسيوقة بـ (من) الاستغراقية.

وفي اللغة نكراتٌ مدلولها قريبٌ من المعرفة؛ ذلك لأنك تلمسُ فيها تخصيصًا كاملاً، من ذلك:

- النكرة المصغرة.

- النكراتُ الدالةُ على العموم والشمول، من نحو: كلّ.

- النكراتُ المقيدةُ لجزءٍ أو كميةٍ مما تُنسبُ إليه، من نحو: معظم، بعض...إلخ.

وفي الفكرة جوانبٌ أخرى تحتاج إلى بحثٍ وجمع، من نحو: النكرة والمُبهم، والحدود الدلالية بينهما، والنكرة والمعرفة العامة الدالة على الجنس...إلخ.



## قيم دلالية في الزمن

الزمن تحديدًا دلاليًا؛ لكنه ليس مطلقًا لكل المدلولات التي يكتنفها الزمنُ استخدامًا في أمورها، مع أن هذه الفكرة يجب أن تكون قائمةً، وهي اكتنافُ الزمنِ لكل المدلولاتِ، ذلك لأن كل ما في الوجودِ يخضعُ للزمانِ في المقامِ الأولِ، أو يخضع للزمانِ والمكانِ معًا في المقامِ الثاني، فالخضوعُ الأولُ قائمٌ وواضحٌ في شيءٍ يسيرٍ من التفكيرِ وإمعانِ النظرِ، أما الخضوعُ الثاني فإنه يحتاجُ إلى كلامٍ كثيرٍ من علماء الفيزياء وغيرها، وقد درس الزمنُ من خلال علماء عديدين متباينين في أفرع البحثِ العلمي، ولست في مجالِ إدراكِ ذلك أو جمعه أو الإشارةِ إليه.

لكنني أودُّ أن أشيرَ في هذه الصفحاتِ إلى أفكارٍ توجهُ البحثَ في القيمِ الدلاليةِ للزمنِ، وتحتاجُ إلى تضافرٍ أفكارٍ أخرى موضحةٍ أو مفسرةٍ أو فيها تعديلٌ وتصويبٌ.

### الزمن العام:

أقصد به اللحظة الدقيقة الضيقة أو المتسعة طبقًا لمصطلحات الزمنِ التقسيمية، وهذه تشمل أو تسعُ كل ما هو موجودٌ في الكونِ أو الوجودِ مقرونًا بالمصطلحِ الزمني المقصودِ، أو المتحدِّثِ به.

وهذه ليست مقرونةً بأحداثٍ؛ لكنها تعبيرٌ زمني محض لمجردِ إرادةِ الزمنِ الكوني الممتد والشاملِ، وعلينا أن نفكرَ فيما اندثرَ أو مات أو ذاب أو احترق... إلخ، أي: ما تحول من حالته المميّزة في الوجودِ الملموسِ إلى حالةٍ أخرى عن طريقِ الهلاكِ أو الفناءِ أو الاندثارِ أو الذوبانِ أو التحولِ الطبيعي أو الصناعي... إلخ.

### والزمنُ العامُ قسمان - كما أراه الآن -:

أولهما: الزمنُ المطلق: ويقصدُ به فكرةُ التعبيرِ عن الزمنِ، وهذا يشملُ كل ما هو موجودٌ أو مكنونٌ أو متخيَّلٌ... أو ما هو معنى غيرُ ملموسٍ، وعليه فإنه يتضمنُ كل الهيئاتِ والمعنوياتِ، ويجوزُ أن يحدّدَ هذا الزمنُ أو يضيقَ بتحديدِ زمني آخر، أو بنسبته إلى شيءٍ ما، كأن تقول: زمن العباسيين... أو: زمنُ حكم... إلخ. أو تقول: في

١٩١٩ أو: في ٢٠١١... ذلك دون أن ينظرَ إلى ما يمكن أن يقترنَ بهذا من حدثٍ، أو أحداثٍ... فعلى الرغم من أن هذا الزمن قد ضيقت مساحته الزمنية؛ فهي مطلقة إذا لم تقرن بحدثٍ ما، ذلك لأنها تتضمن كلَّ هيئةٍ ومعنى في تلك اللحظات أو الفترة الزمنية.

**والآخر: الزمن الحدتي المبهم:** وهو الزمن الصيغي المبهم أو العام، وهو ما عبّر عنه بالصيغ الفعلية، وأعتقد أنه يتضمن ثلاثة أقسام: الماضي، والحالي، والمستقبلي، وفيه أقسامٌ أخرى أخذُ بها، وأشجّع على البحث فيها، وتحديدِها بدقة من خلال النصوص التي تهدي إلى العلاقات الزمنية المستنتجة من التراكييب.

وهذا النوع من الزمن المبهم يعتمد على صيغ الأفعال الدارجة الأساسية، فإنها تتضمن حدثًا مبهمًا، وزمنًا محددًا واسعة دائرته الدلالية، فكان مشاركا للحدث في إبهامه. وهذه الصيغ: فعل، يفعل، افعُل، ويزول جزء من هذا الإبهام من خلال تسمية الأحداث، نحو: فهم، يعلّم، انتبه... ويكون تخصيص هذا الزمن المبهم من خلال تضيق دائرة إبهامه؛ بتضيق شموله الزمني، وذلك بطرق تركيبية، منها: إقران الفعل بالأحرف أو الألفاظ الدالة على زمن، نحو: قد، السين، سوف، اللام، لم، لا(الناهية)، ما...إخ.

وهذا النوع من الزمن خاص بالأحداث دون الذات أو الهيئات، وكل ما تفرع من هذا الزمن، أو كل ما ضيق مساحته الزمنية، أو حددها، أو قيدها... يكون خاصًا بالأحداث فقط.

### كلمات في اللغة خاصة بالزمن:

في اللغة كلمات خاصة بالزمن، تدل على قطعة منه محددة المساحة؛ لكنها ليست محددة الموقع والاستيطان، نحو: قرن، عقد، سنة، شهر، أسبوع، يوم، ليلة، نهار، مساء، صباح، ضحي، سحر.

تلحظ معي أنها كلمات مخصوصة دالة على الزمن، دون النظر إلى مساحتها الزمنية، فأنت تلحظ أنها تتدرج في الكبير أو الصغير. وهي مبهمة لأنها تنتقل من شيء إلى آخر، فليست مختصة بفترة زمنية معينة؛ بل يلزم لتحديدِها وسائل تركيبية أخرى، فموقعها



الزمني يجورُ أن ينتقلَ عبرَ المساحةِ الزمنيةِ الكليةِ -إن جاز هذا التعبيرُ-، وهي مخصصةٌ؛ لأنها تدلُّ على وقتٍ معينٍ ممتدٍ في الزمن، سواءً أكان متسعًا أم ضيقًا، فهي ألفاظٌ زمنيةٌ مخصصةٌ مبهمَةٌ.

تضيقُ درجةُ إبهامِ هذه الألفاظِ الزمنيةِ المخصصةِ أو تزولُ من خلالِ طرقٍ تركيبيةٍ، منها:

- الإضافة: مساء اليوم، مساء غدٍ... مساء الأربعاء...
- الإشارة: هذا المساء، اليوم هذا...
- الاقتران بحدثٍ ما محددٍ: يوم ظهور النتيجة، يوم مقتل عثمان...

قد يدقُّ التخصيصُ بالنصِّ على جزءٍ من المدلولِ الزمني أو قطعةٍ منه من خلالِ التحديدِ الوقي العديدي: الثانية مساء، عاشر ذي الحجة.

ومما دلَّ على الزمنِ في اللغة تلك الأفعالُ التي وضعت في اللغةِ للدلالةِ على زمنٍ اقترانِ الركنينِ بعدها، أو بيانِ هيئةِ زمنٍ اقترانهما، سواءً أكان منها ما هو مبينٌ لمطلقِ الزمنِ بين الماضي والحالِ والاستقبالِ، أم ما كان أكثرَ تخصيصًا... أم غيرَ ذلك، وهذه الأفعالُ: (كان) وما يحملُ عليها.

فالفعلُ: (كان) لربطِ الخبرِ بالمبتدأِ في الزمانِ الماضي مطلقًا، والمضارعُ: (يكون) للزمانِ الحالي... إلخ. لذلك فإنك تقولُ: كان محمدٌ محترمًا نفسه، فتعملُ اسمَ الفاعلِ لأنه دالٌّ على الحالِ المستمر؛ لكنه مرتبطٌ بـ (محمد) في الزمنِ الماضي؛ ولذلك فإنه يمكنُ أن نعقبَ بالقولِ: إذْ كان يفعلُ كذا وكذا...، وليس لك أن تقولَ: إذا فعل... ذلك لأن: (إذْ) دلت على الماضي، ولا يُضافُ إليها إلا الجملةُ، فتكون الجملةُ بعدها في الحالِ المستمر، وتقولُ: يكون محمدٌ محترمًا نفسه، وتعقب على ذلك بالقولِ: إذا فعل كذا وكذا... حيثُ: (إذا) دالةٌ على المستقبل... أما ما دل منها على زمنٍ أخصَّ من زمنِ: (كان)، فهو: أصبح، أضحى، ظل، أمسى... إلخ.

## درجات تقييد الزمن الحدثي:

الفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمنٍ، وإن كان الحدثُ يخضعُ للزمنِ العام، فهو اسمٌ معنَى يتضمنهُ الزمنُ العامُّ؛ فإنه إذا تحولَ إلى إحدَثٍ أو محدَثٍ أو مفعولٍ فإنه يلزمُه زمنٌ خاصٌّ به، يكمنُ في صيغةِ الفعل، ومما يستدلُّ به على أن المصدرَ (الحدث) أصلٌ للفعلِ بصيغِهِ المختلفةِ ما ذكره أبو البركات ابن الأنباري من: "أن المصدرَ يدل على زمانٍ مطلقٍ، والفعلُ يدلُّ على زمانٍ معينٍ"<sup>(١)</sup>، ثم يذكرُ أن المطلقَ أصلٌ للمقيّد، فكذلك المصدرُ أصلٌ للفعلِ.

وأرى أن زمانَ الفعلِ ليس فيه تعيينٌ مطلقٌ؛ لأن فيه إبهامًا، ولتقييدِ زمانِ الفعلِ طرائقٌ، يمكن الإشارةُ إليها فيما يأتي: من طريق الضمائم، وهذه نوعان:

- ضمائم قبلية: قد، أن، لم، إن، لا (النافية)، لا (الناهية)، حتى، فاء السببية، لن...
- ضمائم بعدية: مساءً، عقب، بعد، صباحًا، ضحى، الساعة الثالثة، ساعة... وقد يتقدم شيءٌ من هذه.

- من طريق المقارنات الحدثية، أي: الربط بين الحدثِ المرادِ وحدثٍ آخرٍ محددِ الزمنِ...
- من طريق النص على الزمنِ الوقتي العددي المنسوب، نحو: الساعة الواحدة من ظهر اليوم...

وليست هذه أفكارًا نهائيةً، أو جامعةً مانعةً؛ بل إنها تحتاج إلى توضيحٍ وإكمالٍ وتدقيقٍ من خلال جهودِ باحثين جادين.

## نظرة أخرى في مقيداتِ مفهومِ الفعل:

الفعلُ يتضمنُ جانبين: الحدثَ والزمانَ، ولكلِّ جانبٍ مقيداته التي إن دخلت على الفعلِ فإنها تقيّدُ هذا الجانبَ مقرونًا بالآخر.

أما مقيداتُ الحدثِ فإنها تكونُ الفاعلَ والمفعولات الأربعة، غير المفعول فيه... إلخ. فإذا قلت: جاء محمدٌ، فإن محمدًا قد قيدَ المجيءَ؛ لأنه الذي قام به، أو صدر منه، وكان

(١) أسرار العربية: ١٧١.



هذا المجيءُ مقرونًا بالزمن الماضي.

وكذلك المفعولات الأربعة غير المفعول فيه فإنها مقيدةٌ للحدث، ولا أدلَّ على ذلك من أنه إذا جئت بالمفعول المطلق فإننا نقول: إنه لتأكيدِ الفعلِ أو لبيانِ عددِ مراته، أو لبيانِ هيئته، وهذا ليس بدقيقٍ؛ لأن الذي أُكِّدَ إنما هو الحدث الذي في الفعلِ دون الزمن؛ وهو الذي قد بُيِّنَ عددُ مراته، وبُيِّنَتْ هيئته؛ لذلك فإنك تكررُ الحدثَ فقط حينئذٍ، فتقول: أكرمت المخلصَ إكرامًا، أو: مرتين، أي: إكرامتين، أو: إكرام المعجب، أو: الإكرام، أو: إكرامًا حسنًا، ولا يحقُّ لك أن تكررَ الفعلَ حينئذٍ، ففي تكريره تأكيدٌ لجانبه معًا: الحدث والزمن.

وفي المثل السابق إنما الذي وقع على المفعول به (المخلص) إنما هو الإكرام، مقرونًا بالزمن الماضي.

أما مقيدات الجانب الآخر الذي يتضمنه لفظ الفعل، وهو الزمن، فإنها الصيغة التي يُبنى عليها، والضمائم القبلية التي فيها معنى الزمن إلى جانب دلالاتها الأخرى، والضمائم البعيدة المتمثلة في الأسماء الدالة على الزمن، من نحو: الساعة، الآن، بعد، قبل، لحظة، برهة... إلخ.

ومن مقيدات زمن الفعل اقترانه بزمن حدثٍ آخرٍ قبلي أو بعدي، أو ارتباطه بزمنٍ مستقٍ من السياق، من نحو: حادثةٌ معينةٌ مشهورةٌ، مولد ما، وفاة ما، أحداثٍ تاريخيةٍ ما... إلخ.

### تقييد الحدث بالظرف:

الظرف في اللغات محددٌ بأحدِ مدلولين: الزمان، والمكان؛ لذلك فإن هناك ظروفًا دالةً على الزمان، وأخرى دالةً على المكان، وقد يلتبس في أحدِ الظروفِ ترددًا بين الزمان والمكان، وقد يلتبس في أحدها دلالةٌ عليهما معًا.

لكن إذا أمعنا النظرَ فإننا نجدُ أن الزمانَ والمكانَ مقترنان، فكلُّ زمانٍ له مكانه العامُّ أو الخاصُّ؛ كما أن كلَّ مكانٍ له زمانه الخاصُّ أو العامُّ، فلا يتصورُ أن نتخيلَ زمانًا أو مكانًا بدون الآخر، لكن ما نتنبه إليه هو أنه إذا كان أحدهما عامًّا فإنه لا يقيد ما هو مذكورٌ



من حدثٍ أو ذاتٍ، ذلك لأن العامَّ منهما يشملُ كلَّ الموجوداتِ، لكن الزمانَ العامَّ يكونُ أكثرَ إدراكًا؛ لذلك فإنه لا يخبر به عن اسم الجثةِ أو الهيئةِ أو الذاتِ أو العينِ؛ لأن كلَّ موجودٍ منها مشتركٌ في الزمنِ العامِّ دون استطاعةِ تخصيصِ أيِّ منها بزمنٍ خاصٍ به، وذلك ممكنٌ حدوثه مع المكانِ؛ لأن لكلَّ منها مكانه الخاصَّ في الملتمسِ من الأماكنِ، فإذا قلت: محمدٌ مساءً، كان الإخبارُ غيرَ مفيدٍ؛ لأنه لا يخصُّصُ المبتدأ، ولا يحكم عليه بحكمٍ يعطى معنى جديدًا؛ فالمساءُ يشملُ محمدًا وكلَّ موجودٍ في هذه اللحظاتِ على سطح الأرض، تلحظ أن ذكرَ سطح الأرض إنما هو مكانٌ؛ ذلك لأنهما لا يفترقان.

وتقييدُ الحدثِ بالزمانِ أو المكانِ في التركييبِ يكونُ خاصًا، ويكونُ تبعًا لإرادةِ المتحدثِ في إفصاحِهِ عن تقييدِ حدثِهِ، أو رؤيته في تقييدِ حدثِهِ بزمانٍ أو مكانٍ خاصٍ. وعندما يقيّدُ الحدثُ بزمانٍ ما فإنه يكونُ مقترنًا بمكانٍ مبهمٍ بالضرورة، وليس لدى المتحدثِ إرادةٌ إفصاحٍ عنه، والعكس عند التعبيرِ بالمكانِ.

### انتقاء الكلمات وأثرها في قوة المبالغة

في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ (الأنبياء: ٤٦)، نجد أن اختيارَ الكلماتِ وانتقاءها له أثره غيرُ المحدود في قوة مبالغةِ التركييبِ للتعبيرِ عن المقصودِ الدلالي، فنجد أن القرآن الكريم -وقد أنزلَ للمخلوقين وهو في معرضِ بيانِ ردِ فعلِ هؤلاء المستهزئين الجاحدين- يختار الألفاظَ المترابطة التي تنتهي بمجموعها الدلالي إلى مدى ضلالهم وأخطائهم، فيختار:

- القسم المعبر عنه باللام.
- (إن): الشرطية المعبرة عن التعليق الحدتي المطلق.
- (مس): أدنى مراتب الإشعار بالإحساس، ففيها معنى ضالة اللمس أو الإصابة أو الإدراك بالإحساس.
- (هم): ضمير الغائبين الدال على المكانية المتدنية في هذا السياق.
- (نفحة): معنى النفح بما فيه من القلة والنزارة، يقال: نفحت الدابة، أي: رمحته رمحًا



- يسيرًا، ونفحه؛ أي: أعطاه بنائيل قليل، إلى جانب دلالتها على المرة، فهي لمرة واحدة.
- (من): للتبيين، وفيها معنى القلة؛ لأنها وإن كانت مبينة للنفحة، فهي دالة على الجزئية والبعضية، فقولك: نفحة من العذاب، غير نفحة العذاب.
- (عذاب ربك): بيان موجة لما يصابون به.
- (ليقولن): لام جواب القسم للتوكيد، مع نون التوكيد...، ورد الفعل نابع منهم، فهم القائلون...
- (يا ويلنا): نداء يدل على مدى الندم غير المحدود، فهم ينادون لا شيء، وهو: ويلهم...، ليدل على مدى جزعهم وتشتت أمرهم وقوة فجيعتهم...، إلى غير ذلك مما يصيب بالهذيان وذهاب العقل...، فهو تعبير للتعديد على النفس التي تشعر بالندم يوم لا ينفع الندم.
- (إنا): بما فيه من التوكيد والجمعية.
- (كنا): وفيه عودة إلى ماضيهم الذي أدى بهم إلى ما مسهم.
- (ظالمين): ظلمًا مطلقًا، فهو لأنفسهم ولغيرهم...، والجملة كلها معبرة عن استغراقهم في الظلم الذي عدّوا منه، فاختيار أقل الكلمات عددًا، وأدناها تعبيرًا للتعبير عن هولٍ مطلق متمثل في رد فعلهم المعبر عنه جواب القسم، وما يكتنفه من أساليب، فالمقابلة بين ما جاء في نطاق جملة القسم، وهو الشرط، وما جاء في نطاق جملة جواب القسم تؤدي إلى استنتاج المحصل الدلالي القوي في التعبير عن المقصود المعنوي.

### زيادة كلمة في الجملة لأداء دلالي مقصود

قد تذكر الكلمة في الجملة أو التركيبي؛ وما قبلها يحتوي مؤداها الدلالي؛ ويعتقد أنها تكون زائدة؛ خروجها من التركيبي لا يؤثر في المجموع الدلالي، والتحقيق الكلي لتراكب الكلمات يدل على غير ذلك، ويؤكد أنه إنما جاء بالكلمة لتؤدي معنى مقصودًا؛ ليس موجودًا فيما يعتقد أنه يتضمنها.

من أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (الإسراء):

- (١)، فيه (أسرى): من السرى، أي: السير ليلاً، وعليه فإن: (ليلاً) لا تؤدي جديدًا في المعنى؛ لكن الأمر غير ذلك؛ لأن: (ليلاً) يدلُّ على تقليل مدة الإسراء، لذلك فقد جاءت نكرةً، فالتكثير يدلُّ على البعضية<sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله وحذيفة: (من الليل)، وهذه (من): البعضية، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ (الإسراء: ٧٩).
- هذا بخلاف ما إذا قلت: سرت الليل؛ فإنه يفيد استيعاب السير له جميعًا، فيكون (ليلاً) معيارًا للسير، لا ظرفًا له<sup>(٢)</sup>، وإذا قيل: لقد سريت؛ فقد يدلُّ ذلك -على الأرجح- أنني سرت طوال الليل.
- وقد يكون في تكبير (ليلاً) تعظيم هذا الحدث وهذه الليلة التي حدث فيها ودنا فيها المحبُّ إلى المحبوب<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثله تكرير: (لا) النافية، أو ذكرها بعد نفي:

- إذا ذكر معطوفان أولهما منفي؛ فإن النفي يسري على الثاني ويقع في نطاقه؛ لذلك فإن أداة النفي الثانية نجعلها زائدة لتأكيد النفي؛ كي لا يعتقد أنها نافية أصلاً لنفي سابق، فيكون ما بعدها موجبًا، والمقصود منه النفي.
- لكن تكرير (لا) له فائدة دلالية تظهر فيما يعتقد ما وقع عليه النفي، حيث تقيد انتفاء كل واحد من المتعاطفين، لا انتفاءهما مجتمعين فقط، فيحتمل إيجاب أحدهما منفردًا إن لم تتكرر (لا).
- نقول: ما قام زيدٌ وعمرٌ، فيحتمل نفي الفعل عن الاثنين مجتمعين، أي: بقيد الاجتماع، وحينئذٍ يجوز القول تعقيبًا؛ بل أحدهما.
- ولكنك نقول: ما قام زيدٌ ولا عمرٌ، فيقع النفي على كل واحدٍ منهما، ولا يجوز لك أن تعقب بالقول السابق: (بل أحدهما)، لأن التركيب يدلُّ على نفي الوقوع عن كل منهما،

(١) ينظر: الكشاف، ١-٥٤٠، الدر المصون: ٤-٣٦٨.

(٢) ينظر: روح البيان، ٥-١٠٣.

(٣) ينظر: أضواء البيان، ٣-٣٩٨.



ومنه:

- قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥).
- قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (سبأ: ٣).
- قوله تعالى: ﴿لَا جُرْمَ أَنْتُمْ تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ (غافر: ٤٣).

### تنامي التعبير اللغوي

التواصل اللغوي تواصلٌ فكريٌّ، وعلينا أن نتوقع أن يكون فيه تنامٍ بين طرفي الحديث؛ حيث ترتب الأحداث، أو ترتب التبادل اللغوي، أو ترتب التخيل الحدثي الذي يستتبعه ترتب لغوي، وفي كل هذا وغيره تنام لغوي بالضرورة.

ونشير في الصفحات المقبلة إلى شيء من ذلك.

### تنامي أساليب التوكيد:

من تنامي التعبير اللغوي تنامي أساليب التوكيد وطرقه أثناء الحوار أو التبادل اللغوي، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١١).
- فالأمر لهم بالنهاي عن الفساد في الأرض، فيكون ردهم مؤكدين: "إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ"، باستخدام: (إنما)، ونقيض المنهي عنه: (مُصْلِحُونَ)، حتى لا تتكرر وصمة الفساد ويؤكدوا لغويًا صحة ما هم عليه، فيكون التنامي بالتعقيب على إجابتهم بالقول: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١٢)، وتتنامى معه أساليب التوكيد باستخدام: (الآ) التبيهية الاستفتاحية، و(إن)، وضمير الغائبين: (هم)، والتعريف: (الْمُفْسِدُونَ)، والتذييل التعقيبي الذي يقدح في معرفتهم السابقة بأنفسهم وحقائقهم: (وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ)، لتتضمن كل هذه الأساليب في الإنماء التعبيري، أو التنامي، فيؤدي ذلك إلى التنامي الدلالي الذي يقطع

بصحةِ الفكرةِ الأولى، وفسادِ فكرتهم التي أجيب بها عليها؛ بل يؤكدُ ذلك ليكونَ دليلاً لا ريبَ فيه من المستمع أوالقارئِ.

ومثله في:

- قوله تعالى: ﴿ قَالُوا اتُّمِّنْ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ۖ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٣).
- وقوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (البقرة: ١٠).
- وقوله تعالى: ﴿ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ (البقرة: ٩).

تنامي اللغويات وتكاتفها لأداء دلالي معين:

إذا حرص المتحدثُ أن يوصلَ فكرةً مقصودةً إلى المتحدث؛ وأرادَ أن يقنعه بها؛ فإنه ينتقي من الألفاظِ المتكاملةِ التي تبتُّ الإقناعَ، وتحققُ من الأفكارِ المتكاتفِ ما يحققُ الأداءَ الدلاليَّ المقصودَ. ففي قوله تعالى: ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْتُمْ إِذْ كُنتُمْ كَافِرِينَ ﴾ (القصص: ١٢-١٣).

تأمل:

أ- الأسلوب الإنشائي باستخدام الاستفهام، وهو عرضٌ من المتحدثِ.

ب- الكلمات: أدلُّ، أهل بيت، يكفل...

ج- تكاتف الفكرة: وهم له ناصحون...

د- الإيحاء اللفظي لكل من: ناصحون، تقديم شبه الجملة له.

كل هذه تكاتف وتنامت حتى بثت الإقناعَ بالفكرةِ المقصودةِ في فكرِ المتلقي... فجاء التعقيب: فرددناه إلى أمه.

وكلُّ من هذه يحتاجُ إلى شرحٍ وتفسيرٍ لبيانِ جهاتِ التنامي اللغوي، وتكاتفِ الأداءِ



الدلالي.

وهذه إشارات موجزة وسريعة إلى وسائل الحث على القيام بالفعل، وإرادة تمكينه في النفس، وذلك للتنبيه على دراستها، والحث على بحثها:

- إشراكه في الإقرار بالفكرة للإقدام الجسور على تحقيقها وتفعيلها من خلال الاستفهام التقريري، وذلك كما هو:

- في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُجِئَ لَكُمُ الْيَوْمَ ﴾ (القيامة: ٤٠).
  - وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ ﴾ (الزمر: ٣٦).
  - وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (البقرة: ٣٣).
- العطف على الأمر بمعنى مساعدٍ حاثٍ على فعل الأمر:

كما هو في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ جَنَّحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْتَحِ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (الأنفال: ٦١).

فبعد الأمر بالجنوح للسلام، عطف عليه بالتوكل على الله، فألقى الأمر إلى الخالق تعالى، وليس بعد ذلك سبيلٌ إلى ضمان النتيجة الإيجابية للجنوح للسلام.

- الحث على تجربة القيام بالفعل:

وذلك بانتقاء الألفاظ، وترك حرية الاختيار، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ﴾ (سبأ: ٤٦).

فما هذه إلا عظة غير قائمة على الإجبار؛ بل يعقب ذلك اختيارٌ وتفكيرٌ لتدبر الأمر... ففي ذلك فضلٌ تأمل، وزيادة تفهيم<sup>(١)</sup>.

- الإغراء بالقيام بالفعل لمكانة فاعله:

من وسائل الحث على القيام بالفعل أن يسند ما يؤدي إليه، أو ما يقوم به، إلى من

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، ١-٣١٣.

يحرص على تقليده؛ لمكانته السامية التي لا مرأ فيها بين المجتمع.

يؤخذ ذلك من:

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣).
  - قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (فصلت: ٣٥).
- تذييل جملة الفعل بما يحث على فعله:

كما هو في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (الإسراء: ٧٨).

بل إن التذييلات المذكورة في الآيات إنما هي مؤدية إلى التحفيز على الفعل، والتحفيز على القيام به، أو الإقناع بما سبقها... إلخ، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ (الإسراء: ٦٥).
- وقوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفَلَكَ فِي الْبَحْرِ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (الإسراء: ٦٦).
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبْدِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (الإسراء: ٢٧).

وتدور المعاني التي تأتي عليها تذييل الآيات في مثل هذه، وتكون مبنية على ما قبلها من معانٍ، وتعطي جانباً فيها من تأكيد، أو تحفيز على القيام به، أو عدم القيام به، أو تعليل وسبب، وهو كثير، أو... إلخ.

- ذكر نتيجة عدم القيام بالفعل للحث على فعله:

من وسائل الحث على فعلٍ ما أو صفةٍ ما أن يذكر نتيجة عدم القيام بالفعل، أو نتيجة عدم الاتصاف بالصفة، باستخدام التراكيب اللغوية التي تؤدي ذلك.

ويؤدي ذلك من خلال:

- (لو): الامتناعية: كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَفَقَطْنَا الْقَلْبَ لَأَنْفَعُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل



عمران: ١٥٩).

- فالتحبيب في الاتصاف بالحكمة والموعظة الحسنة وتأليف القلوب ذكر نتيجة الفظاظه وغلظ القلب وهو الانفضاض من حوله، وكان الرابط (لو) الامتاعية لوقوع معنى جملتي الشرط والجواب، فيقع الامتاع عن حدوث معناهما.
- وأرى - والله أعلم - أنه لا يراد ذلك، وإنما المراد ألا يكون الداعي فظًا غليظ القلب، ومنه:

- قوله تعالى: ﴿فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ (محمد: ٢١).

- وقوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (النساء: ٩).

- وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ (السجدة: ١٣).

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُرْأَ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤١).

- ومنه في مجال الدعاء: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّر تَغْفِرَ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٢٣).

ففيه الحث على غفران الله تعالى؛ لأن الجواب نتيجه الخسران فيكون الشرط بالسلب، ليكون الكامن الخفي الإيجاب.

وقضية تذييل الآيات في القرآن الكريم تتشعب وتتسع وتحتاج إلى دراسات وأبحاث لغوية متعمقة غير سطحية، تبين علاقاتها التركيبية بما قبلها من مضمون معنوي، وبنية لغوية تصل إلى اختيار الألفاظ، ودلالاتها في التركيب، وصورها البنيوية وأثر وحداتها الصرفية، وعلاقاتها بما قبلها من معنى مفرد، أو متراكب متناج... إلخ.

ولا أود تلك الدراسات التي تعد اجتزازًا لما سبق من دراسة لرؤوس الآي، وسبب مخالفتها البنيوية أو اللغوية... أو غير ذلك مما أنجز من فواصل الآيات.

وقد يكون النقيض من ذلك بذكر نتيجة الفعل للحث على عدم القيام به.



بيدوذلك في:

- قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ سَـَٔطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ ﴾ (الشورى: ٢٧).
- وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ (المؤمنون: ٧١).

إشراك المستمع في علة النهي:

من وسائل الحث على القيام بالفعل حث المستمع أو المأمور -نفيًا أو إيجابًا- في العلة الدافعة إلى ما يؤمر به أو ينهى عنه.

من ذلك في النهي:

- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الممتحنة: ١)، فعطفهم عليه في عداوة هؤلاء له ولهم، فكان النهي واجبًا عليهم، وهم المقصودون به، وقد يكون بطريق المجاز في قوله تعالى: ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ (الكهف: ٥٠)، فالاستفهام يخرج إلى النهي، ثم يرعب المنهين بالجملة الحالية: (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ)، فعداوة الأبالسة لهم تدفعهم إلى القيام بالنهي: لا تتخذوهم أولياء من دون الله.

الحث على الفعل بالجزاء المعنوي والمادي من الخالق تعالى للقيام به:

- من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْنِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانْتَهُرُمُنِّيْنَ مَرْمُوسٌ ﴾ (الصف: ٤).

ويبدو التحفيز على الفعل بإسناد حب القائمين به إلى الله، وفي الموضع إفادة أخرى في هذا الحث، وهو هيئة القائمين به أثناء فعله: (صَفًا كَانْتَهُرُمُنِّيْنَ مَرْمُوسٌ)، والشرط الأساسي أن يكون الفعل في سبيل الله لا في سبيل الأفراد.

ومنه ما يكون من معنى في جواب الشرط وجزائه، كما هو في قوله تعالى: ﴿ إِنْ



تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخِصْمَةِ الْفِرْعَوْنَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَسْمُومِينَ ﴿١٢٥﴾ (آل عمران: ١٢٥).

ومن وسائل الحث على الفعل مدح القائم به:

بيد ذلك في مواضع كثيرة تذييل بها الآيات، من مثل:

- قوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (البقرة: ١٧٧، الزمر: ٣٣).

- وقوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (النور: ٥١، البقرة: ٥، التوبة: ٨٨).

- وقوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (الحجرات: ١٥).

ومنه: ... خير البرية، ... هداهم الله، ... الوارثون، ... المقربون، ... في جنات مكرمون، ... أولو الألباب... إلخ.

ومنه النقيض من ذلك بذكر القائم بالفعل للحث على عدم القيام به: كما هو في:

- قوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ (المؤمنون: ٧).

- قوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰسِقُونَ ﴾ (آل عمران: ٨٢/المائدة: ٤٧/النور: ٤).

- قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرَةُ الْفَجْرَةُ ﴾ (عبس: ٤٢).

- وقوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخٰسِرُونَ ﴾ (البقرة: ١٢١، الأنفال: ٣٧).

- قوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّٰلِمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٢٩، آل عمران: ٩٤، المائدة: ٤٥).

- قوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ ﴾ (المائدة: ٤٤).

- ومنه: ... لهم عذاب مهين، ... لهم عذاب أليم، ... شر البرية، ... أصحاب النار، ... يلعنهم الله، ... الضالون، ... مالهم من ناصرين، ... أصحاب الجحيم، ... الغافلون، ... إلخ.

- والوسائل اللفظية في هذا المقام تتعدد وتتشعب، كما أن ما تحمله من أفكار وعلاقات تتنوع وتختلف، وتحتاج إلى دراسة نصية، يرتبط فيها وسيلة التعبير، وهو الجانب اللفظي، بالأداء الدلالي، وهو الجانب المعنوي، وهذه تتأتى وتتضح وتبرز من خلال

النظم والسياق في جوانب الترابطِ والتراكبِ والتنامي والانتساع والتكامل فيهما، ووسائل ذلك.

ومن وسائل تأكيدِ الحثِ على الفعلِ، والدفعِ إلى تأكيدِ القيامِ به ذكرُ العائقِ لإحداثِهِ مع مناهضةِ هذا العائقِ، وقد يُدبّلُ كلُّهُ بالمقارنةِ الإعجازيةِ بينِ الفاعلِ الحاثِّ على الفعلِ والمأمورِ بالقيامِ به.

في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢١٦).

سياق الآيةِ الكريمةِ أسئلةٌ للرسول ﷺ عن الله تعالى، وعن الأهلّة، وماذا ينفقون؟ وعن القتالِ في الشهرِ الحرامِ، وعن الخمرِ والميسرِ، وعن اليتامى، وعن المحيض... وبين هذا وذاك تكون أحكامٌ إما مباشرةٌ بالقولِ: (كُتِبَ)، وإما بالإخبارِ المباشرِ، وإما بالأمرِ، وإما بالنهي.

ولا تُجزأُ الآيةُ الكريمةُ من هذا السياقِ، وهي مبنيةٌ على قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وفيها الأمرُ بالقتالِ في ظلِّ تلك القيودِ والحدودِ والشروطِ المذكورةِ في الآيةِ الكريمةِ، وهي موجزةٌ في: قاتل: (معنى المشاركة)، في سبيلِ اللهِ بخاصةِ دونِ إعلاءِ رأيِ شخصٍ ما، أو مناصرتِهِ، والمفعولُ به الذي تقاتلونه يجبُ أن يكونَ يقاتلنا، فزمنُ الأمرِ يكونُ بعدَ زمنِ فعلِ متعلقٍ بجملتهِ غيرِ أمرٍ، وتؤكدُ الآيةُ بعدمَ البدءِ بالقتالِ بالنهيِ عن الاعتداءِ، والمعتدي هو البادئُ بالقتالِ، وعليه لا نبدأُ مطلقاً بالقتالِ، فنحنُ منهيونُ عن ذلك، ثم التذييلُ الجامعُ المؤكدُ المطلقُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾، مهما كان معتدياً، وتذييلُ الآيةِ بهذا بعدَ نهينا عن الاعتداءِ على الآخرينِ يدلُّ على أن عدمَ الاعتداءِ سمةٌ أساسٌ في معاملةِ المسلمينِ لغيرِهِم، وإن كان غيرُهُم متسماً بالاعتداءِ، فلا يكونُ أولُ الاعتداءِ من المسلمينِ على غيرِهِم، وهو ما يتلاءمُ ويتسقُ مع قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَعَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ (الأنفال: ٦٠)، وتذكرُ الآيةُ:



- (القتال): بصيغته التي تدلُّ على المشاركة بالضرورة، وهو الفعل المرادُّ الدفعُ إليه، والحثُّ عليه، مع مراعاة ما سبق من شروطٍ وحدودٍ في الآية الأولى، المذكورة في هذا السياق، فليس القتالُ من أجل شخصٍ أو عدوانٍ وإنما قتالٌ من يقاتلنا وبدأ بقتالنا، ويكونُ في سبيل الله....
- العائق للقتال: وهو كُرةٌ لكم، وهذا يدلُّ على أنه يجب أن يستقرَّ في أنفسنا كراهيةُ القتال؛ لأنه إزهاقٌ لما صنعه الله تعالى من نفوسٍ وأرواح، فهو مكروهٌ لأنفسنا، وليس مما نندفعُ إليه، فهذا إكمالٌ مسايرٌ للطبيعة الإنسانية.
- مناهضة هذا العائق السابق في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وفيه تأكيدٌ على كراهية المسلمين للقتال، فما بالك بالقتل؟!!!!، لكن الحثُّ على الدفع إلى القتال بشروطه السابقة ومعناه الحقيقي كان باستخدام فعل الرجاء والتوقع: (عسى)، وقد جمع في جملة كراهية شيءٍ ما في نظرنا وأنفسنا؛ لكن النتيجة تكون خيرًا لنا، فهو مكملٌ مناهضٌ لما استقر في نفوسنا من كرهٍ للقتال.
- العطف على المناهض السابق لعائق القتال بأخرٍ مثله تركيبياً؛ لكنه مناقضٌ له لفظياً؛ لتأكيد هذا الحثُّ على الفعل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ فهو مكملٌ آخر، وحادٌ آخر.
- ثم التذييل بالجمع بين متناقضين، أحدهما بإيجاب العلم من الأمر تعالى، والآخر بسلب العلم من المأمور، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمْلِكُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وهو مكملٌ آخر، ومؤكِّدٌ لما ناهض العائق، فهو تذييلٌ لتأكيد ما ذكر، وإقراره في النفس.
- وترى الجمع بين الشيء ونقيضه؛ كي يتأكد المعنى، ويستقرَّ في النفس.
- وأودُّ أن أنبه إلى أن التحليل اللغوي السريع لهذا الموضع فيه معانٍ أخرى كثيرةٌ يجب أن تلحظ وأن تكتشف لتثيين حقيقة الفهم، وصحة استنتاج المفهوم المقصود، فتتضح صحة الأوامر والنواهي، كما أرادها صاحب الأمر والنهي الخالق سبحانه وتعالى لم يكلف إلا بالإقناع والافتتاح، وذكر الدلائل والبراهين، ومناهضة ما يستقر في النفس الإنسانية مما جُبِلت عليه، وفي الوقت نفسه يريدُ لكل صنيعه الحياة الدنيا، فلا عدوان ولا اعتداء؛ لكن قتالٌ إن بدأ غيرنا بالقتال والعدوان، وقاتلٌ عند ذلك في حث واندفاع نحوه؛ لأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

- القتال له شروطٌ وحدودٌ كتبها الخالقُ علينا، وحبَّب لنا أن نحافظَ عليها، وكره لنا أن نخالفها، وأن نبدأ بالعدوان والاعتداء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.
- توجيه الأمر إلى جماعة المسلمين الذين لهم حاكمٌ عام، أو رئيس عام، وقد قوتلوا أو اعتدى عليهم، وليست الحالةُ فرديةً أو انشاقيةً أو نابعةً من رؤيةٍ ذاتيةٍ فرديةٍ.
- الآيةُ كلها جملةٌ واحدةٌ فعلية، قوامها وعمادها ركنهاها، وهما: الفعلُ الماضي المبني للمجهول: (كُتِبَ)، ونائبُ الفاعل: (القتال)، ثم يُحددُ الموجَّهُ إليه الفعلُ بشبهِ الجملة: (عليكم)، وقد أظهرت الحالةُ التي كان فيها بالجملةِ الاسميةِ الحالية: (وهو كره لكم)، فالكتابةُ عليكم والكرهُ لكم، ثم تُربطُ هذه الحالُ بما يزيلُ معناه بجملتين متوازيتين لفظًا وفي التناقض المعنوي؛ لتؤكدَ فكرةَ زوالِ كرهِ القتالِ في توافرِ الشروطِ المذكورةِ سابقًا، فالصورةُ متراكبةٌ متضامنةٌ متناميةٌ في أفاظها ومعانيها أو مدلولها، وقد تصدرتِ الجملتان بما يعطي معنى التوقع: (عسى)، فما أنتم بمحيطين بكل شيءٍ وعلمٍ، ولكن الأمرُ هو صاحبُ هذه الإحاطة والعلم، فكان ذلك التذييلُ الدال على الثبوت والتجدد، معطوفًا عليه نقيض ذلك منسوبًا أو مسندًا إلى المأمورين.
- وكان الرابطُ واحدًا، وهو الواو، لكنه يختلفُ بين الحالية في مواضعٍ ثلاثة، والعطفُ الجامع في أربعة مواضع، وكان لا بدَّ من هذا الفاصلِ لتتنوع المعاني والدلالات موضع العطف والجمع، مع أن كل معنى يقوي ما قبله، ويتضافرُ معه لتقوية الفكرة الأساس من الآية.
- بهذه السمات والأخلاق والمبادئ انتشر الإسلامُ في النفوس، وتجاوزَ المكانَ ليشملَ ما عداه، وتجاوزَ الفردَ ليصلَ إلى غيره. وبغيرها وممارسة نقيضها تزعزعت العقيدة في نفوس كثيرين، وانحرفت أفكارُ مجموعات، وتجاوزت ممارساتُ تابعين إلى التعدي على ما صنعه الله، وأراد له الحياة والبقاء والتعمير.
- والقضيةُ تتشعبُ وتتسعُ وتحتاجُ إلى جمعٍ للمواضع وتحليلٍ لغوي صحيح لها من خلال السياقات المتنوعة.
- كما أن مواضع الحث على أداء الفعل تكثر وتعددُ في القرآن الكريم، وفي النصوص اللغوية الهادفة والحكيمة، كما أن وسائل الحث تتعدد وتتنوع، وتقلُّ أو تكثُر، وتتنامى أو تتشعبُ، وكلُّ موضعٍ له وسائله الخاصة.



من ذلك الحديث عن المنافقين في الآيات الثامنة إلى العشرين من سورة البقرة؛

حيث نلاحظ:

- مقابلة أقوالهم وأفعالهم بما يناقضها في صورة أبلغ، باستخدام حرف التوكيد: (بمؤمنين)، وصيغ المشتقات: (مؤمنين، مصلحون، المفسدين)، أسلوب القصر: (وما يخدعون إلا أنفسهم)، واستخدام المضارع الدال على التجدد: (يقول، يخادعون، يخدعون، يشعرون...) ليدل بذلك على استمرار صفاتهم وسلوكهم في النفاق، والاستفهام الدال على الإنكار: (أنؤمن كما آمن...)، استخدام ضمير الفصل للتوكيد والصاق الصفة بهم، الجمع بين الأمر والنهي تبعًا لمدلول كل مطلوب، الجمع بين الصفات الدالة على مآل النفاق: (صم بكم عمي...).

- المقابلة بين المعاني الدالة، من ذلك: (آمنًا) و: (ما هم بمؤمنين)، (يخادعون) و: (ما يخدعون إلا أنفسهم...)، (لا تفسدوا) و: (إنما نحن مصلحون)، و: (إنهم هم المفسدون)... وكذلك: (اشتروا الضلالة بالهدى)، (أضاءت) و: (ذهب الله بنورهم)، (كلما أضاء...) و: (إذا أظلم...).

- تنامي المعاني في الفكرة الواحدة أو الصفة الواحدة، مثال لذلك: (آمنوا...)، (أنؤمن كما آمن السفهاء)، (ألا إنهم هم... ولكن لا يعلمون)، وتكرر المعاني ذات التنامي في فكرتها.

- يتضح تعدد أساليب الإقناع للاقتناع، والحث على نبذ النفاق من خلال هذا التصوير الشامل لما هم عليه من مخالفات متناقضة لما يجب أن يكون.

- تنوع الجمل والأساليب مع انتفاء الألفاظ الدالة، والروابط ذات الدلالات التي تخدم المعنى.

- المخالفة بين نوع الكلمات وصيغها لتكون آكد في التعبير عن الفكرة، وأبلغ في إثباتها، من نحو: (من يقول آمنا بالله...) ثم يقول: (وما هم بمؤمنين)، فالمخالفة هنا بين الفعل الماضي واسم الفاعل للتأكيد أو المبالغة في التكذيب؛ لأن إخراج أنفسهم من المؤمنين أبلغ وأكد من نفي الإيمان عنهم في الماضي، وأتاح لتأكيد هذا النفي بالباء، فكانوا ليسوا

من الإيمان في شيء<sup>(١)</sup>.

- تلحظ في الآيات تأكيدُ الفكرة بتنوع إتيانهم ما لا ينبغي، وإعراضهم عما ينبغي، ووصمهم وسمتهم بما لا ينبغي.
- هذه الآيات جملةٌ واحدةٌ تتمثل في الآية الأولى منها، وهي جملةٌ اسميةٌ قوامُ معناها: (من الناس من يقول... وما هم...)، فتضامنُ هذه الألفاظِ ينتهي إلى: بعضُ الناسِ متظاهرون بالإيمان وهم غير مؤمنين في داخلهم.
- وتتنامى الفكرة وتتضامنُ الصفاتُ، وتتشابكُ النقائضُ، وتذيلُ الصورِ المجازيةُ لتأكيدِ فكرةِ الآيةِ الأولى، ودراستها الدراسةُ اللغويةُ الشاملةُ - كما أريد - تحتاجُ إلى مساحةٍ كبيرةٍ من الوقتِ والفكرِ والبحثِ والكتابةِ.
- وما هذا إلا توجيةٌ لدراسةٍ مثلِ هذه الجمليِ الممتدةِ التي لا يجوزُ أن تفصمَ فيها جملةٌ مترابطةٌ على ما قبلها عنها، فكل جملةٍ ممتدةٍ سلسلةٌ من الجملِ المترابطةِ المتناميةِ لتأكيدِ مدلولِ الجملةِ الأساسِ وتوضيحها، وتفصيلها.

### ضرورة مجيء كلمة ما في التركيب

في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصُّنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، شبهُ الجملة: (بأنفسهن) متعلقةٌ بالتربُّص، وهي شبهُ جملةٍ من جارٍ ومجرورٍ: (أنفس)، هي أنفسُ الفاعلِ نونِ النسوة، وقد أُضيفَ إلى ضميرِ الغائباتِ: (هُن) العائدِ إلى نونِ النسوة، وكان يمكنُ القولِ: بهنَّ، لكنه يجبُ أن يُؤتى بالكلمةِ (أنفس)؛ حتى لا يتعدى فعلُ الضميرِ المتصلِ إلى مضمرةِ المنفصلِ، وكذا لا يعتقدُ أن (هن) غير مفرداتِ نونِ النسوة، إذا قيل: يتربصن بهنَّ.

ومنه أن تقول: نظرتُ إلى نفسك، ولا تقول: نظرتُ إليك، لا يستمعون إلا إلى أنفسهم، ولا تقول: لا يستمعون إلا إليهم، ويمكنُ أن تلمسَ الالتباسَ الحادثَ من التعبيرِ المنهي عنه، وإقحامِ (نفس) وما يتصرف منها يزيلُ هذا الالتباسَ، ويحددُ المدلولَ.

(١) يرجع إلى تفسير البيضاوي: ٢٥-١.



### المفارقة في دلالات التراكيب

قد تبدو بعضُ المفارقاتِ في الدلالة النهائية لبعض التراكيب؛ بالنظر إلى عناصرها اللفظية المكونة لها.

- من ذلك: همزة الاستفهام التي يتلوها نفي فتكون النتيجة الدلالية تقريرًا للموجب فيه معنى التوكيد، أي: استفهام + نفي = تقريرٌ مؤكدٌ للمعنى الموجب، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (البقرة: ٣٣)، لما دخلت الهمزة على النفي: (لم) قررت المعنى، فيصيرُ إثباتًا.
- ومنه: ﴿الزَّشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح: ١-٨).
- ومنه: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢).
- ومنه: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (الكهف: ٧٥).
- ومنه: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِتْنًا وَوَلَدًا﴾ (الشعراء: ١٨).

ويبدو أن قوة تقرير الإيجاب في المعنى المنفي المسبوق بهمزة الاستفهام تكمن في أن المتحدث يلفظ بالتركيب على المتلقي في المعنى الذي لا يستطيع أن يخرج إليه، وهو النفي، فيضعه في نطاق الاستفهام البلاغي الذي يجعل المتحدث مشتركًا في إثبات إيجاب التركيبي، حيث إنه استفهامٌ يخرج إلى معنى النفي، أو الإنكار، أو الإنكار التوبيخي - إن شئت - وهو حقيقةً يجمع كل هذه المعاني التي تلزم المستمع بتقرير إيجابية المنفي، ولنستحضر فكرة أن نفي النفي إثباتٌ مؤكدٌ.



## الدلالة في التراكييب المجازية

المجازُ علاقةٌ دلاليةٌ من جهةٍ معينةٍ قريبةٍ المآخذِ أو بعيدتهِ بين طرفين لغويين موجودين لفظًا، أو أحدهما موجود، أو هما معًا غير موجودين لفظًا، لكنهما ينتجُ منهما دلالةٌ عُرفيةٌ، أو اصطلاحيةٌ أو مكتسبةٌ من التزاوج بينهما.

ومن العلاقاتِ المجازيةِ غيرَ ما هو شائعٌ في كتبِ البلاغةِ من المجازِ المرسلِ والتشبيهِ والاستعارةِ والكنايةِ ما قد يوجدُ في كتبِ المعاجمِ من إطلاقِ أسماءٍ على أخرى لعلاقةٍ بينهما، وأشير إلى شيءٍ من ذلك فيما يأتي:

- سميت النعمةُ يدًا لأن الإِطاءَ إنما يكونُ باليدِ.

- سُمِّي الحلفُ يمينًا لأنهم كانوا يتعاطون أيمانهم عند الحلفِ، وهو معهود في العرفِ الاجتماعيِّ.

وقد تكونُ الدلالةُ المجازيةُ بما يدلُّ على المعنى الأصلِ يحدثُ ما دالٌّ عليه: ذلك كقولهم: خرج فلانٌ قبلَ العطاسِ، يعنون: قبل الصبحِ، وأصله: قبل انتباهِ الناسِ.

## الفصل للبيان

يفصلُ بين الموجزِ وما يفسرُه أو يبيئُه؛ لأنه لا يحتاج إلى ربطٍ، فهو بمثابة التكريرِ اللفظيِّ.

- منه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَبْنَاءَ كُفْرٍ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ﴾ (البقرة: ٤٩)، لم يعطف: (يذبحون) وما بعدها من معطوفٍ على: (يسومونكم)؛ لأن: (يذبحون) مع ما بعدها بيانٌ ليسومونكم، فكأنهما معًا تكرر لفظي له، فلا حاجة للرباطِ -حينئذٍ-، فما بعد: (يسومونكم) كأنه تفسيرٌ له.

- ومن دلالاتِ الفصلِ الموازنةُ بين معنيين متتاليين، ليس بينهما عاطفٌ، يبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: ٣، ٤)، فلم يفصلُ بين خلقِ الإنسانِ وتعليمه البيان، لأنه "جعل تعليمَ البيانِ في وزانِ خلقه، وكالبديلِ من قوله: (خلق الإنسان)؛ لأنه حيٌّ ناطقٌ، وكأنه إلى نحوه أشار أهلُ المنطقِ بقولهم في حدِّ الإنسان:



حيوانٌ ناطقٌ<sup>(١)</sup>.

### في المفعول المطلق

- فهمت فهماً.
- فهمت هند فهماً.
- فهمت الفهم الكامل.

المفعول المطلق فيما سبق موجودٌ دلاليًا في الفعل السابق المسند إلى فاعله؛ لذلك فإنهم يجعلونه مؤكدًا للفعل، والحقيقة أنه مؤكدٌ بالتركيب للحدث المتضمن في لفظ الفعل، فإذا قلت: فهمت فهم المتقين، فإن المفعول المطلق هنا مبينٌ للنوع؛ لأنه دلاليًا ليس المصدر الموجود في الفعل السابق عليه؛ وكذلك فإنه يتضمن شبهًا، فيؤول بالقول: مثل فهم المتقين...، فالفهم المتضمن في الفعل إنما هو فهمُ الفاعل، إنما الفهمُ الثاني فهمٌ ما أُضيف إليه.

الفعل المطاوع معادل دلاليًا لفعله الذي اشتق منه المبني للمجهول أو يكون الفعل المبني للمجهول معادلًا دلاليًا لفعله المطاوع في السياقات المتنوعة.

- من ذلك: فُتِنَ الرجلُ بالمرأة، وافْتَنَّ بها، أي: الرجلُ مفتونٌ بالمرأة.
- ومنه: كُسِرَ الزجاجُ؛ فانكسرَ الزجاجُ، وكلُّ منهما ينقصُ الدلالةَ على الفاعلِ.
- ولذلك فإنَّ المطاوعة تُنقصُ الفعلَ درجةً من درجاتِ التعدي؛ فتجعل المتعدي إلى واحدٍ لازمًا، والمتعدي إلى اثنين متعديًا إلى واحد، والمتعدي إلى ثلاثة متعديًا إلى اثنين.
- والفارقُ اللفظيُّ أو التركيبيُّ بينهما هو أنَّ نائبَ الفاعلِ في المبني لما لم يسمَّ فاعله يكون فاعلاً في مطاوعه، وكلاهما مرفوعٌ.

وتحتاجُ إلى بحثٍ في المعاجم.

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١-٣١٢.

## قد يكون للحدثِ فاعلان

إذا قيل: قطعتُ اللحمَ بالسكين، فإنَّ قطعَ اللحمِ قد حدثَ بفاعلٍ مريدٍ محرَّكٍ، وهو تاءُ المتكلمِ، كما حدثَ بفاعلٍ قاطعٍ متحركٍ أو محرَّكٍ، وهو السكينُ؛ لأنَّ الفاعلَ الثاني أداةَ القطعِ لذلك رُبطَ بينه وبين الفعلِ، بحرفِ الجرِّ الدالِ على التوسلِ، أو ما يسبقُ الوسيلةَ أو الأداةَ، وهو الباءُ، وكلُّ من الفاعلين يتحرك، لكنَّ ثانيهما يتحركُ بفعلٍ أولهما، أو بإرادته، وكلُّ منهما اشترك في إحداثِ الفعلِ: (قطع)، ووقع الفعلُ بواسطةِ الاثنينِ معًا على المفعولِ به: (اللحم)، وفكريًا لا يستطيع أحدهما إحداثِ الفعلِ بدونِ مشاركةِ الآخر؛ لذلك فإنَّ كلاً منهما يصحُّ أن يقعَ فاعلاً مرفوعاً؛ فيكون أولهما حقيقيًا: قطعتُ اللحمَ، ويكونُ الآخرُ مجازيًا: قطعَ السكينُ اللحمَ، وهو مرفوعٌ على الفاعلية.

وهذه الفكرةُ تتسحب على كل أداةٍ يُستعانُ بها على إحداثِ فعلٍ، شرطُ أن تكونَ مؤثرةً في أداءِ الفعلِ، لا وسيلةً فقط، نحو:

- كتبَ محمدٌ الدرسَ بالقلم.
- أغلقتُ البابَ بالمفتاح.
- قطعَ النجارُ الخشبَ بالمنشار.

لكن إذا كانت الأداةُ غيرَ مؤثرةٍ في هذا الأداء، أي تكون غيرَ مشتركةٍ في إحداثِ الفعلِ فإنَّها لا تتدرج تحت هذه الفكرة، ودلالةُ ذلك أن تكون الأداةُ أو الوسيلةُ أو الآلةُ متحركةً بفعلِ الفاعلِ للاشتراك في إحداثِ الفعلِ؛ فهي الأخرى فاعلةٌ.

فإذا قلت: أكلتُ بالملعقة؛ فإنَّ المجرورَ ليس متحركًا لإحداثِ الفعلِ، وإنَّما هو أداةٌ غيرُ فاعلةٍ، ويمكن البحث في العلاقات الدلالية بين الفعلِ والفاعلِ المجرورِ الوسيلةِ المسبوقِ بالباءِ من خلال نص ما أو معجم ما، ذلك إذا راققت هذه الفكرةَ للباحثين.



### القيمة الدلالية للاسم الموصول بعد الخبر المعرفة

في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (الحشر: ٢٢) الاسم الموصول بدلٌ أو نعتٌ لفظ الجلالة؛ فكان لفظ الجلالة مع ما بعده بمثابة الكلمة الواحدة؛ لأنَّ كلاً من البدل والنعت بمثابة صاحبه الذي يسبقه، وهذا يدل على انتفاء الألوهية على غير الله تعالى وبطريق الحصر والقصر.

فإن لم يكن الاسم الموصول موجوداً؛ لأصبح بعد الضمير خبران، والأخبار المتعددة منفصلة، يجوز أن يسقط أحدها، على النقيض من التركيب النعتي أو التركيب البدلي؛ فكلاهما مقصودٌ بركنيه، وكلُّ منهما يحتاجُ إلى الركن الآخر، أو الجزء الآخر.

وإن شئت جعلت الاسم الموصول إنمًا جيء به للوصل بين لفظ الجلالة وما بعده مما أصبح جملة صلة لإيجاد التلاصق التام بينهما دلاليًا، وبيان عدم احتمال انفصام دلالي بينهما.

### الاسم الموصول والإحالة

يبدو أن الاسم الموصول يجب ألا يُبحث من خلال الوسائل الإحالية في بعض المواضع، أو في جميعها؛ فالاسم الموصول بمثابة المشتقات؛ إلا أن بينهما فارقاً دلاليًا كما هو مذكور في هذه الخواطر. يجوز لنا أن نقول: رأيت الذى زارنا، فيكون (الذى) ليس محالاً، وإنما هو صلة بين الجملة الفعلية الأساس (رأيت) والجملة الفعلية المتعلقة (زارنا)؛ ليحولها إلى مفعول به واقع عليه الفعل؛ وقائم بالفعل المحتوى في جملة الصلة، وقد ذكر ضميرٌ فيها عائد على الاسم الموصول، فاعلٌ في محل رفع، والتركيب الموصولي قائم مقام المشتق (الزائر)؛ إلا أن بينهما فروقاً دلالية.

فإذا قلت: الذى زارنا رأيتَه؛ فإن الموصول مبتدأ معيّر عن شيءٍ محددٍ الجنس والنوع والعدد، وقد يحتمل اختلافاً في نوع الجنس طبقاً للسياق الواقع فيه، ويجوز أن يعيّر عنه بالمشتق (الزائرنا)، أو: الزائر لنا رأيتَه، وبذلك فإنه لا يحتاج إلى مرجع، وإنما هو محتاج إلى ما يعودُ عليه، ويرجع إليه، أى إلى الموصول، وهو الضميرُ الكائن في جملة الصلة، وهو عمدتها أو مكملها.

فإذا صمّم أى من الباحثين على ضرورة وجود محالٍ إليه للاسم الموصول؛ فإنك لن تلتمسَه إلا من خلال مقدّرٍ بالجنس: الرجل، الطالب... وهو اسم عام، لا يدل على محالٍ إليه محدد، ولا يدل على

جنس محدد ، فقد يكون الزائر رجلا ، وقد يكون طيفا ، وقد يكون أى شىء آخر .... وتكون الإحالة خارجية مقدرة طبقا لاستنتاج القارئ وفهمه للنص وسياقه .

وفى الإحالة أفكار متشعبة غير ما هو موجود عليه الدراسات الإحالية الحالية ؛ سواء أكانت على مستوى علم اللغة العام ، أم على مستوى الأبحاث الشائعة فى النصوص عبر العصور .

وتحت إشرافى طالبة بحث فى الإحالة تأتى بأفكار عديدة غير مسبوقه أرجو أن تتم بحثها على المنوال الذى بدأت به ، ولا يؤثر فيها ظروف اجتماعية أو ذاتية أو غير ذلك . وهذه الفكرة مطروحة للبحث من قبل الباحثين الجادين .

### مدلول الاسم الموصول: (الذين) بين التركيب والسياق والدلالة

اللغة يجب أن تكون أدق العلوم الإنسانية ، وأهمها، وأوسعها أسرارًا ، وأشملها علاقة بكل العلوم الإنسانية ، كل هذا يكون بلا ريب لو استحضرننا أن اللغة هي المقابل التعبيري أو الإشاري والرمزي لكل ما هو موجود أو كائن أو متخيّل، سواء أكان ماديا أم معنويا .

لهذا فإنني أرى أن اللغة تحتاج إلى أبحاث جادة ودائمة طالما كانت الحياة الإنسانية. ومما أثار فضولي واستولى على حاجتي المعرفية والإدراكية مدلول الاسم الموصول (الذين)، أي: تحديد دلالاته على المرموز به إليهم فى القرآن الكريم.

ذلك لأنّ تحديد مدلول كل موصول يهديننا -بهدى الله وفضله- إلى الوصول إلى مدلول الجماعات المحكوم عليها بصفات مهمة راسمة لطريق التعامل الديني من خلال كلام رب العالمين تعالى وما يترتب عليها من جزاء منه تعالى من هذه الصفات مثلا: المتقون، المؤمنون ، الكافرون ، الصابرون ،... إلخ.

فلا يُطلق العنان لأي منا فقيها كان، أم عالما دينيا أو متعلما أم متلقيا ، أو ملقنا ، أم ملقنا أم واعظا ، أم خطيبا منبريا ... أم غير هؤلاء ممن يُستمع إليهم ؛ وهم لا يقدرّون أمانة الكلمة وقدرها عند البارئ تعالى لا يطلق العنان لأي من هؤلاء أو من غيرهم أن يطلقوا صفة من تلك الصفات على أحد أو مجموعة من مصنوع الله تعالى من خلقه .

وعليهم أن يتركوا الحكم لخالق الكون لأنّه هو الأوحّد العالم بتأويل متشابهه .



- لا بدّ أن أنوه إلى أنّ الكيفية اللفظية التي بُنيَ عليها التركيبُ المتضمنُ الموصولُ: (الذين) سواءً توحّدَ أم تعدّدَ هي السبيلُ المحددُ لمدلولِ كلِ موصولٍ ، وهذه هي المعولُ الأساسيُّ لهذا التحديد.

- من هنا قد ينشأُ الخلافُ الحادُّ في النظرِ إلى هذا المدلولِ؛ وذلك للخلافِ في الأوجهِ التركيبيةِ للموصولِ، ذلك من خلالِ احتسابِ التعاطفِ، أو المحالِ إليه الموصولِ ، أو إعرابِ كلِ موصولٍ في التراكيبِ المختلفةِ ، واحتسابِ المعانيِ النحويةِ وما تدلُّ عليه، أي: معنى العطفِ ، والبديليةِ ، والنعنيةِ ... إلخ.

- فإذا قلت: حضر الذي أحبه وأحترمه ، فإنَّ الحاضرَ واحدٌ لا غيرٌ؛ لكنّه يتصفُ بصفتينِ في جملةِ الصلةِ: (أحبه) والجملةُ المعطوفةُ عليها بالواوِ (أحترمه)، فالجائيُ موصوفٌ بصفتي الحبِّ والاحترامِ من قبلِ المتحدثِ أو الجائيِ، محبوبٌ ومحترمٌ لدى المتحدثِ.

- أمّا إذا كان القولُ: جاء الذي أحبه ، والذي أحترمه ؛ فإنَّ الجائيِ اثنانِ ، أحدهما محبوبٌ والآخرُ محترمٌ؛ فتكرارُ الاسمِ الموصولِ أو تعدده في مثلِ هذه التراكيبِ على هذا النحو من البناءِ أو البنية يدلُّ على أن كلاً منهما قائم بذاته؛ لذلك فإنَّ الإخبارَ عنهما يكون كما يأتي:

➤ الذي أحبه وأحترمه حاضرٌ .

➤ الذي أحبه والذي أحترمه حاضران .

- ولا يجوزُ غيرُ ذلك من الإخبارِ من حيثِ العدد ؛ ولأذكرُ أمثلةً مبدئيةً موضحةً لموصولاتٍ ما في تركيباتها السياقية من القرآنِ الكريمِ ؛ وقد يُمثلُ معها بأمثلةٍ اجتماعيةٍ لبيانِ المقصودِ من مدلولِ موصولٍ ما .

يلحظ في التراكيب الآتية:

مدلول: (المتقين) في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: ٢)

يشمل مجموعتين:

- ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُعِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (البقرة: ٣).

- ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَآخِرُونَ هُرُوفَهُمْ ﴾ (البقرة: ٤).

سواءً أكانت المجموعة الأولى بصفاتهما: الإيمان بالغيب، إقامة الصلاة، والإنفاق، غير المجموعة الثانية بصفاتهما: الإيمان بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، والإيقان بالآخرة. أم كانت المجموعتان بصفاتهما المذكورة مجموعة واحدة، وذلك بتقدير: وهم الذين يؤمنون ... فيكون الاسم الموصول خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هم، يعود إلى الاسم الموصول في الآية السابقة: "الذين يؤمنون بالغيب...".

فإذا جعلت الاسم الموصولين دالين على مجموعة واحدة؛ فإنها يجب أن تتصف بكل الصفات المذكورة الدالة عليها جمل صلوات الموصولين.

وعندئذ لا تنسحب صفة المتلقي إلا على من اجتمعت فيه هذه الصفات، وهذا يتطلب تقدير محذوف يكون مبتدأ للموصول الثاني، حتى نوجد ضميرًا محالًا إلى الموصول الأول، فإن قدرته محالًا إلى (المتقين) فإنه يكون فيه احتمالية الدلالة على مجموعة واحدة، والدلالة على مجموعتين؛ وأرى: أن الثاني أرجح؛ ذلك لأنه قد قُسم المتقون عندئذ إلى مجموعتين يدل عليهما الموصول الأول، والضمير المقدر.

وإذا جعلت الموصولين دالين على مجموعتين مختلفتي الصفات؛ فإن كلاً منهما مجتمعةً في أفرادها الصفات الدالة عليهما صلتهما الممتدة يكون في المتقين، وعلى ذلك فإنه ليس من الضرورة أو الواجب أن تجتمع صفات الموصولين في مجموعة ما حتى ينسحب عليها صفة المتقين، وإنما يكتفى بصفات أي من الموصولين المذكورين، كلاً بصلاته المذكورة معه.

وأرى أن هذا أرجح لما يأتي:

- وجود حرف العطف الواو بين الموصولين؛ فيكون قد جمع بين الاسم الموصولين، كل بصلاته معه، لا بين صلوات الموصولين معًا.
- عدم التأويل أولى من التأويل، وعدم تقدير محذوف أولى من تقديره؛ فيكون كل موصول قائماً بذاته مع صلته.
- أرى والله أعلم - أن حرف الواو العاطف قد جعلهما مجموعتين مدلولًا على كل منهما بموصول واحد بصلته.



- علينا أن نلاحظ أنَّ الاسم الموصول العام (ما) في الآية الرابعة قد كرر بحرف العطف الواو، لأنَّ كلاً من المكررين غير الآخر؛ فما أنزل من قبلك غير الذي أنزل إليك؛ لذا لزم التكرير بالعاطف دون تأويل محذوف؛ كي يستقيم المعنى.
- فمدلول كل موصول من: (ما) وصلتها غير مدلول الآخر؛ لوجود القرينة.
- أمَّا اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥) فإنه يعودُ على المتقين المذكورين بالصفات السابقة سواء أ جعلتهما مجموعتين مكونتين للمتقين، أم جعلتهما مجموعة واحدة، وبين التقديرين فارق دلالي، والله أعلم بمراده.
- وتلاحظ تكرير اسم الإشارة والفصل بين جملتيهما بحرف العطف: (الواو) ويحتمل ذلك وجهين:

أولهما: أنَّ الإشارة محالة إلى المتقين؛ فيكون كل من الموصولين داخلًا في الحكمين المجتمعين بحرف العطف.

والآخر: الإشارة بكل منهما إلى كل مجموعة من المجموعتين السابقتين؛ فيكون الأول بحكمه للموصول الأول، ويكون الثاني بحكمه للموصول الثاني، وقد يكون الأقرب للأقرب والآخر للآخر.

- سواءً أكان هذا أم ذلك؛ فإنَّ كلَّ الصفات المدلول عليها صلاتُ موصولٍ من الموصولين تؤدي إلى صفات الآخر، كما أنَّ حكم الواحدٍ منهما يؤدي إلى حكم الآخر.

وهذه التأويلات المختلفة والمتنوعة تدلُّ على رحمة الله تعالى بعباده، كما أنَّ كل صفة تؤدي - من قريب أو من بعيد، إن أجلاً أو عاجلاً- إلى الصفات الأخرى، فلتبدأ أيها المخلوق بصفةٍ مشارٍ إليها، ولتؤمن بها، ولتحرص عليها؛ يهدك الله إلى سائرها، وما تقود إليه من صفات محببة أخرى يرضى الله تعالى عنها.

- نظرة أخرى إلى تكرير الاسم الموصول بالعاطف: (الواو) و(أما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن



رَبِيهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ  
كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿البقرة: ٢٦﴾.

تلمس أن مدلول كل من الاسمين المذكورين مختلف عن الآخر؛ لذلك فقد كرر، ودل كل من الموصولين بالضرورة على مجموعة إنسانية تختلف في صفاتها عن المجموعة الأخرى من خلال النظر إلى ما تدل عليه صلات كل منهما.

فالفريضة اللفظية لذلك: (أما) الذي دل على التقسيم والتفصيل والجزاء المرتبط بكل مجموعة مذكورة بعد (أما).

- أما دلالة الفاسقين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُمَا فَوْقَ الْآخَرِ﴾ فأما الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿البقرة: ٢٦﴾ فإنها مجموع ما ذكر في الآية التالية لها؛ لأنها ابتدأت باسم موصول، وعطف على صلته الجملة الفعلية بجملتين فعليتين أخريين بواسطة العاطف: (الواو) دون تكرير الاسم الموصول، ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (البقرة: ٢٧).

فدل هذا على أن هذه الصفات الثلاثة المذكورة مجتمعة في من يطلق عليهم صفة الفسوق.

لذلك فإنه يكون من الأكثر ملاءمة ومناسبة أن تقول: اللهم اهدنا إلى ما فيه صالحنا، وتحبه وترضاه. من أن تقول: اللهم اهدنا إلى ما فيه صالحنا، وإلى ما تحبه وترضاه.

فالتركييب الأول يدل على اجتماع الصفات في المهدي إليه، ففيه الصلاح، وحب الخالق له ورضاه عنه. أما التركييب الثاني فإنه يدل على مهديين إليهما، كل منهما يتصف بما أمامه من صفة أو صفات، وقد لا تجتمع هذه الصفات في مهدي إليه واحد.



بادئ ذي بدءٍ أنبه إلى ما يأتي في:

### الموصول والصلة

- ١- (الذين): اسم موصول يدل على جماعة الذكور، وهو موضوع في اللغة لذلك.
- ٢- الاسم الموصول لا يبين إلا من خلال صلته؛ فالصلة إنما هي معانٍ تدل على الصفة أو الصفات التي تكون في مدلول الجماعة.
- ٣- كل موصول لابد له من صلة، لكنه قد تمتد الصلة؛ فتتعدد بطرائق تركيبية متعددة، كأن تتعدد من خلال تعدد جمل الصلة، بواسطة رابط عطفى أو بدونه، أو تتعدد من خلال تعدد عناصر لفظية أخرى في جملة الصلة الأساس، وعندئذ يجب أن ينظر في تحديد مدلول هذا الاسم الموصول الممتدة صلته.
- فقد يكون امتداد الصلة بتعدد ما يتمها، كأن يتعدد الخبر أو الفاعل أو المبتدأ أو الفعل، وقد يمتد أي منها من خلال تابع لها أو أكثر.
- وقد يكون امتداد الصلة من خلال تعدد ما يكملها، من نحو تعدد: المفعول به، أو المفعول به الثاني، أو الحال... إلخ.
- وقد يكون امتداد الصلة من خلال امتداد المعاني، كالتشبيه أو الحكم أو الجزاء... إلخ.
- لكننا نقف عند كون الصلة تركيبياً شرطياً، هل يكون هذا من قبيل تعدد الصلة؟.
- ذلك لأن الشرط أداة شرطٍ وجملتان مترابطتان؛ لكننا لا نستطيع أن نغفل فكرة أن التركيب الشرطي إنما هو حدثان مترابطان، وهما شرطٌ وجزاء، أو هما طرفا تعليل وسببية؛ لذلك فإن التركيب الشرطي من الأرجح أن يعد ممتداً.
- وقد تمتد الصلة التركيب الشرطي بالعطف عليه شرطاً آخر، أو بتعدد جملة جوابه معطوفاً عليها، أو بتعدد معمول من معمولاتها: الحال، المفعول به... إلخ.
- إن تعدد الاسم الموصول سواءً كان أي منها أحادي الصلة أم متعدداً فما مدلول كل منها؟.
- وقد يكون تعدد الاسم الموصول باستخدام رابط عاطف أو بدونه، فما مدلول كل حينئذ؟.
- وقد يتعدد الموصول تعدداً واجباً، إمّا من حيث الجانب اللفظي كوجود حرف ما يستلزم ذكر موصول آخر أو أكثر، أو وجود ما يتطلب طرفين كالقول: قائل ومقول له، أي:

المحاورة، أو التخالف في دلالة العامل -إن سلبيًا وإن لفظًا ومعنى- أو وجود الثاني في جملة الحكم الإجمالي على الأول، كأن يكون الثاني خبرًا عن الأول... إلخ.

- أو من حيث الجانب المعنوي، حيث يتعدد الموصول للتضييق الدلالي، أو اتساعه، ويدخل الثاني أو الأول في حكم الآخر، أو للمخالفة الدلالية الدالة عليها صلة كل منهما، أو أن يكون الثاني في ما يوصف به الأول... إلخ.

وفي الصفيحات الآتية إشارات إلى كيفية البحث والتحليل الجزئيين للاسم الموصول: (الذين) في القرآن الكريم؛ محاولة للخروج بنتيجة لتحديد مدلول الجماعة التي يرمز إليها بالاسم الموصول الموجود في الموضع مجال البحث والدراسة.

وليس ما هو مذكور في هذه إلا إلفات لأفكار لبحث هذه الظاهرة اللغوية من خلال سياق لغوي متداول، وتنبية إلى بحث ظواهر أخرى تنتمي إلى هذا الحقل اللغوي، أو التحول إلى حقول لغوية أخرى.

لذا فإن هذه الدراسة ليست جامعة مانعة، فمثل هذه القضية أو الفكرة أو الظاهرة تحتاج إلى بحث أوسع كثيرًا مما عليه هذه الصفحات.

وتتناول هذه الدراسة المبدئية الاسم الموصول (الذين) في سياقات القرآن الكريم، في إشارات سريعة، وإجازات شديدة، وبعضها ما هو إلا ذكر للعنوان، يستشهد له بمثلين أو أكثر، وأترك الدراسة المتعلقة الشاملة للباحثين الجادين، وهي في أربعة أقسام:

- القسم الأول: الموصول ذو الصلة الواحدة، وهذا القسم لا يحتاج إلى كثير تحليل لغوي؛ لأن البحث قائم -أساسًا- على فكرة التعدد لتبيان حدود الموصول.
- القسم الثاني: الموصول ذو الصلات المتعددة.
- القسم الثالث: تعدد الموصول، صورته، وأساليبه، وعمله ومدلولاته ودلالاته وتحليلها في إجاز أو إشارات.
- القسم الرابع: تعدد الموصول والصلة معا في التركيب الموصولي: (الذين) والصفات المشتقة.



### القسم الأول: الموصول (الذين) ذو الصلة الواحدة.

قد يكون الموصول (الذين) في التركييب السياقي ذا صلة واحدة؛ فيحمل صفةً واحدة لمدلول هذا الموصول، ولا يحتاج إلى تأويل دلالي؛ فمن يدخل ضمن مدلول هذا الموصول يتصف بما تدل عليه صلته لا محالة.

ويبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿فَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: ٤٥)، وقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (المائدة ٧٨) <sup>(١)</sup>.

### القسم الثاني: الموصول (الذين) المتعدد الصلة.

قد يكون الاسم الموصول (الذين) واحدًا، وتتعدد صلته بوسيلة ما من وسائل التعدد، وإذا كانت الصلة صفةً؛ وهي دالة على جوانب دلالية مختلفة ومتعددة لمن هي صلته؛ فإن تعدد الصلة تمتد بالصفات إلى ما هو أوسع من صلة واحدة، وكلها بلا ريب- تتوجه إلى موصول واحد، أو موصوفٍ واحد.

وتعدُّ الصلة لموصول واحد أريد به امتدادها أو توسعها، وهذا الاتجاه يبيح أن يكون من قبيل اتساع الصلة بما تمتد به من خارجها، كالعطف عليها، وما تمتد به من داخلها من خلال مكملاتها من حال أو مفعولات أو غير ذلك.

وفي هذا القسم إشاراتٍ وتنبهاتٍ إلى امتداد الصلة وتوسعها وتعددتها... لكن ما هو مذكور جزء يسير مما يجب أن يكون.

قد يكون هذا التعدد عن طريق التعاطف بين الصلات المتعددة بأحد أحرف العطف المناسبة للسياق دلاليًا.

من ذلك التعدد بالعاطف الواو للدلالة على الجمع بين الصلات المتعاطفة.

(١) من ذلك: (سورة المائدة: الآيات، ٧٨، ٨٠، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ١٠٥، ١٠٦)، (سورة الأنعام: الآيات، ٣١، ٣٢، ٤٥، ٥٦)، (سورة الأعراف: الآيات، ٩١، ١٣٧، ٢٠١)، (سورة الجاثية: الآية، ١٨)، (سورة الأحقاف: الآيات، ٧، ١٢، ٢٠، ٣٤)، (سورة الفتح: الآية، ٢٢).

مثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَبِّرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٢٥).

فالمبشرون بالجنات التي تجري الأنهار من تحتها إنما هم الذين اجتمع فيهم صفتا الإيمان وعمل الصالحات؛ وليست صفةً وحدها قائمةً بهذا الثواب؛ وهذا يدل على أنَّ غاية الإيمان في الإسلام إنما يتكامل ويتحقق بعمل الصالحات؛ فالإسلام غرضه خلق الله تعالى أن يوجه إليهم الصالح، ويقدم إليهم العمل الصالح.

ويلحظ أنَّ الصلتين قد ارتبطتا واجتمعتا بحرف العطف (الواو).

أمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة: ٣٣).

فالجزاء المذكور بتعده يكون للذين يتصفون بصفتي محاربة الله ورسوله والسعي في الأرض فسادًا، والصفتان تجتمعان فيهم، وهما متعاطفتان بالواو، وهذا يدل على أنَّ محاربة الله ورسوله ليست وحدها سببًا لإيقاع هذا الجزاء المتنوع المتعدد، وإنما يجب أن ينتج عن هذه المحاربة سعيًا بالفساد في الأرض، وهذا يعني أنَّ العلاقة بين العبد وربه وإيمانه برسوله إنما هي خاصة بالعبد وربه، وإنما الإفساد في الأرض إنما هو السبب في إيقاع الجزاء المذكور، وذلك مع محاربة الله ورسوله، فالمحاربة بمفردها ليس لها تأثير سلبي على خلق الله تعالى وإنما الإفساد في الأرض هو التأثير السلبي الكامل المتعدد بعواقبه العديدة.

والموضعان يتقابلان في هدف واحد، وهو الإيمان بالله ورسوله الذي ينتج عنه أو يفترن به العمل الصالح الدال على عدم الإفساد في الأرض.

وقد يكون امتداد الصلة بالتعدد من خلال العطف بالفاء للدلالة على تراخي الصلة الثانية زمنيًا؛ فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ فَذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التغابن:



(٥)، الصلة هي الجملة الفعلية: (كفروا من قبل) وقد عطف عليها بالفاء تراخيًا لحدثها بالنسبة لحدث ما قبلها قوله: "فذاقوا وبال"، فالله تعالى يُمهّل ولا يُهمل.

تعدد الصلة بالعطف: (ثم).

تتعدد جملة الصلة بحرف العطف: (ثم)، فيدل على أن الصلتين لاسمٍ موصولٍ واحدٍ؛ لكن كلاً منهما يحمل صفة تكون آخرتها مترخيةً عن الأولى زمنياً؛ ذلك بعد أن تستقر الصفة الأولى في مدلول الموصول؛ فتؤدي إلى الصفة الآخرة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا نَقَشَرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَآلَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (الزمر: ٢٣)، فصفة اقشعرار جلود الخاشعين لربهم تحدث من القرآن الكريم سماعًا أو تلاوة... إلخ، وبعد أن تستقر تلك الصفة وتصبح عادة تلين جلود هؤلاء وقلوبهم دائماً إلى ذكر الله.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (الحجرات: ١٥)، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمَلُوا بِهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (الجمعة: ٥).

قد تمتد الصلة بتعدد معمولها، من ذلك:

أ- تعدد المفعول به بالعطف عليه:

ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة: ٩٠)، لفظ الجلالة: (الله) مفعول به لفعل الصلة: (كذبوا)، وقد عطف عليه بالواو (رسوله)، فكان العطف امتدادًا للصلة؛ إذ وقع معناها على أكثر من مفعول.

ب- تعدد المفعول به الثاني بالعطف عليه:

ذلك في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هُنَّ لِأُولَئِكَ فَفَدَّ وَكَلَّمْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ (الأنعام: ٨٩)، فالكتاب مفعول به ثان، وقد عطف عليه كل من الحكم والنبوة.

ج- تعدد شبه الجملة المتعلقة بفعل الصلة:

كما هو في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧٢)، ومنه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٤٧).  
قد تتعدد الصلة من طريق الحال التي يكون صاحبها عنصراً لفظياً من الصلة المباشرة:

في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ وَإِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ (الإسراء: ٥٧)، جملة الصلة هي الجملة الفعلية: (يدعون) وقد امتدت الصلة بالجملة الحالية: يبتغون إلى ربهم الوسيلة، يرجون... يخافون... فأصبحت كلها صفات للموصول، فمدلول الموصول: الداعون ربهم مبتغين إليه الوسيلة وراجين رحمته وخائفين عذابه.

ومثل ذلك في الآية التاسعة والأربعين من سورة الأنبياء فالجملة الاسمية امتداد بالحال من الفاعل في جملة الصلة، وقد تحتسب معطوفة عليها مما يؤكد فكرة تعدد الصلة بالحال من عنصر لفظي منها.

وتعدد جملة الصلة له أنماط عديدة ومتنوعة سواءً أكانت مختلفة في البنية، أم تصدر بدلالي معين، أم بالخلاف أم بغير ذلك.

إذ قد تكون الصلتان مثبتتين: كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (التوبة: ٢٠)، فالمجموعة الدال

عليها الاسم الموصول: (الذين) موصوفة بالإيمان المعطوف عليها الهجرة والجهاد في سبيل الله بالأموال والأنفس، فتكون هذه الصفات مجتمعة في مجموعة واحدة مدلول عليها بالموصول.

ومن ذلك ما هو في:

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ (البلد: ١٧).
- قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا نَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٦-١٥٧).
- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (يونس: ٦٣).
- قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (هود: ١١).
- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحَسَنُ مَقَابٍ﴾ (الرعد: ٢٨-٢٩).
- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ تَوَكَّلُونَ﴾ (النحل: ٤٢).
- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِفَاءً لِلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ يَمَآئِعْمَلُونَ يُحِيطُ﴾ (الأنفال: ٤٧).

وقد تتعدد الصلوات إلى أكثر من صلتين، كما في:

- قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (العصر: ٣).



- قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةَ وَأَتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ بَرَأَ كُلٌّ مِمَّا نَمُكِّنُ مِنْهُ وَيَتَرَبَّعُ مِمَّا تَشْتَرُونَ ﴾ (المؤمنون: ٣٣).
- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَنْ يَصْرِفُوا اللَّهُ شَيْئًا وَسَيُحِطُّ أَعْمَلُهُمْ بِتَأْيِئِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (محمد: ٣٢-٣٤).
- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (هود: ٢٣).
- قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ اللَّعَنَةُ وَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ (الرعد: ٢٥).

وقد تكون إحدى الصلتين مثبتة، والأخرى منفية، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾، فهؤلاء متصفون بالكنز وعدم الإنفاق، فجمعاً بين صفات الإيجاب والسلب.

وقد يكون نفي الصلة الثانية المعطوفة لتوكيد الصلة الأولى الموجبة، من ذلك قوله

تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ (الشعراء: ١٥٢).

وقد يكون نفي الصلة الثالثة لتوكيد الصلة الثانية، كما في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ

يُلَٰغُونَ رِسَالَتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكُنْ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (الأحزاب: ٣٩).

وقد تكون الصلة شرطاً، وتتعدد كما هو مذكور في الآيتين الثانية والثالثة من سورة

المطففين.



وقد يكون تعدد الصلة من خلال تعدد جملة جواب الشرط الصلة؛ فجواب الشرط هو

المعول عليه دلاليًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (السجدة: ١٥).

تلاحظ أن في الآية تعددًا آخر للصلة من خلال الجملة الحالية: (وهم لا يستكبرون)

وهي ممتدة بالصلوات المذكورة في الآية (١٦): ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾، سواء احتسبت جملها صلوات أخرى، أم أحوالًا، فكلاهما امتداد وتعدد للصلة، ومثله في الآية التاسعة من سورة المجادلة.

وهذه الفكرة تحتاج إلى بحث أوسع لاستنتاج أفكار في الصلوات المتعددة، وما تزوج منها، وما كان بؤرة منها أو ركيزة تكرر مع صلوات أخرى متعاطفة، للوصول إلى القيم الدلالية لهذا التعدد، كما يبحث وسائل الربط بين الصلوات المتعددة والسمات التركيبية لها، وما تتطوي عليه من دلالات موضوعية وسياقية... إلخ.

كما أنه يكون أنماط وصورٌ عديدة ومتداخلة لتعدد الصلة لموصول واحد في السياق، وتحتاج إلى تأنٍ في التحليل، ودقة في الاستنتاج والتدليل. من ذلك في إشارات سريعة:

- إذا أمعنا النظر في قوله تعالى: ﴿ قَنِيلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (التوبة: ٢٩).

- نجد أن فيه موصولًا واحدًا هو: (الذين).
- صلته الجملة الفعلية ذات المضارع المنفي: (لا يؤمنون).
- تعلق به شبه الجملة: بالله، وعطف على مجرورها: ولا باليوم الآخر.
- عطف على جملة الصلة بالواو الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي: (ولا يحرمون)، وقد امتدت بالمفعول به، وبالعطف على فاعل صلة المفعول به.
- ثم عطف عليها بالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي: (ولا يدينون).
- وقد خصص الموصول بشبه الجملة: (من الذين أوتوا الكتاب).

- وقد حدد انتهاء القتال لهم بقوله تعالى: "حتى يعطوا الجزية"، يفهم من هذا - والله أعلم - أن الاسم الموصول المركزي الأول إنما هو مجموعة واحدة متصفة بمجموع ما تدل عليه الصلات المتعاطفة مع مراعاة ما تمتد به. فالصفات مجتمعة تبرير لقتال هؤلاء، كما هو في هذا السياق.

ونظرة سريعة في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ يَبْرَهُمُ وَتُقَسِّطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَى اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المتحنة: ٨-٩)، تجد:

- الموصول الأول غير منهي عنه، وله صلتان متعاطفتان بالواو: لم يقاتلوكم في الدين، لم يخرجوكم من دياركم؛ فدل على اجتماع الصفتين في هذه المجموعة من مدلول الموصول الأول.
- الموصول الثاني منهي عنه، وله ثلاث صلات متعاطفة بالواو: قتالكم في الدين، إخراجكم من دياركم، ظاهروا على إخراجكم.
- كلٌّ من الموصولين مناقض للآخر في الصفات المنسوبة إليه، وفي طلبنا تجاهه، وفي تذييل كل آية بالحكم عليه.

هذا يدل على أن كل اسم موصول له مدلول واحد يتمثل في مجموع دلالة صلاته.

ومما يدل دلالة قاطعة على أن الاسم الموصول (الذين) حال تكريره في السياق المتقارب المتوالي دلٌّ على أن كل موصول يدلُّ على جماعة غير ما يدل عليه الآخر؛ ما يدل على ذلك في الآيات: (٨، ٩، ١٠) من سورة الحشر.

فالاسم الموصول في الآية الثامنة يحمل مدلول الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم، أمَّا في الآية التاسعة فيحمل مدلول الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم.

أمَّا في الآية العاشرة فإنه يحمل مدلول الذين جاءوا من بعدهم، فهو في الآية الثامنة وسط زمني وتاريخي بين من كانوا قبلهم في التاسعة، ومن كانوا بعدهم في العاشرة.

فمدلول كل اسم يمثل مجموعة منفردة عن مجموعتي الآخرين.



وأوجه إلى دراسة فكرة تعدد الصلة لموصول واحد في القرآن الكريم، أو نصوص أخرى دينية أو أدبية كي نخرج بنتائج دلالية قد يُغفل عنها في مجالات الدراسات اللغوية والأدبية والنقدية والبلاغية وغيرها، مجملها تعدد صفاتٍ من يُحال الاسم الموصول إليه ذو الصلات المتعددة مما يصحح أفكار الأحكام على مثل هذه الموصولات.

وأنبه إلى بعض النقاط أو الأفكار التي يجب أن تراعى في هذه الدراسات والأبحاث:

- ١- توصيفُ بنى الصلات وتحليلها لغويا من جهات: نوعها، نوع ركنيها، ما تعلق بركنيها، أو ما أكملها.
- ٢- ما يُحال إليه الاسم الموصول بصلاته المتعددة.
- ٣- رابط التعدد بين هذه الصلات.
- ٤- عددية جملة الصلة.
- ٥- دلالتها من جهتي الإيجاب والنفي.
- ٦- قد تتعدد الصلة من جهة تعدد معمولها أو تعدد ما تعلق بها.
- ٧- اللواصق والسوابق واللواحق والحشايا ذات التأثير الدلالي، ومدى توجيهها له.
- ٨- المتلازمات من الصلات دلاليًا، مع إيجاد القاسم المشترك بين هذه الدلالات، من نحو: الإيمان وعمل الصالحات، الإيمان والاعتصام به، الإيمان والتوكل، الكفر والصد عن سبيل الله، الكفر والظلم، الكفر والتكذيب بآيات الله، الكفر والتكذيب بقاء الآخرة.
- ٩- مدى تعدد متلازمين أو أكثر في جملة الصلة المتعددة والوصول إلى دلالة ذلك.
- ١٠- مع تقسيم الصفات المكررة من جهات الشبوع وغيره ورتبة الذكر والوظيفة التركيبية والدلالية في جملة الصلة.
- ١١- التنبيه إلى الصلة المبتدأ بها، والمكررة في مواضع أخرى مع إيجاد العلاقات الدلالية بينها وبين ما عطف عليها، أو أدى إلى تعدد الصلة التي هي فيه كتعدد معمول. والخروج بنتائج تحدد الصفات العامة وما يبنى عليها من صفات أخرى، من نحو تعدد صلة الإيمان والتقوى والوفاء بالعهد، وما يترتب على كل منها.

١٢- التركيز على الحكم على المتصفين بالصفات المتعددة المستقاة من الصلات المتعددة وبيان أن هذا الحكم إنما يكون على اجتماع دلالات الصلة في المحال إليه الاسم الموصول.

١٣- ما يلحظ من خصائص تركيبية ودلالية أخرى، مع الانتهاء إلى نتائج فكرية تنبني على التحليل اللغوي التركيبي والعملية الصالح.

وهذا أصدق فهم للمقصود من النص.

### القسم الثالث: تعدد الموصول.

إنَّ تعدد الموصول (الذين) في تركيب واحد، أو في سياق واحد مثير للتفكير؛ لتخليص مدلول كل موصول على حدته، وتحديد حدوده؛ لبيان ما يحال إليه بصفته أو صفاته المدلول عليها بصلته أو بصلاته، وتعدد الموصول: (الذين) في السياق الواحد قد يحدث التباسات عديدة في الحكم على الجماعة المدلول عليها بكل موصول؛ فقد يظن أنَّ الموصولات المتعددة المذكورة تحال إلى مجموعة واحدة، والسياق غير ذلك لفظًا ودلالة؛ فتكون الأفكار الهادمة لمجتمعات وأفراد على غير ما أراده الخالق مع إمعان النظر في التركيب.

والقضية أوسع من أن يفصل فيها أو يحكم فيها في هذه الدراسة التي غايتها التتويه لخضوع هذه الفكرة للبحث العميق الجامع المانع.

وأرى أنَّ ظاهرة تعدد الموصول (الذين) يمكن أن تبحث في ثلاث مجموعات:

**أولاً:** دلالة الموصولات المتعددة على مجموعة واحدة، أي: يكون المحال إليه واحدا لكل الموصولات.

**ثانياً:** دلالة كل موصول على مجموعة خاصة به، لقرائن لفظية أو معنوية تستخلص من السياق.

**ثالثاً:** تعدد الموصول وتعدد صلة كل.

**أولاً:** تعدد الاسم الموصول مع وحدة المحال إليه، أو المدلول:



قد يتعدّد الاسم الموصول مع دلالة الأسماء الموصولة المكررة على مدلول واحد، أو محالٍ إليه واحد؛ فيكون الثاني مرتبباً بالأول أو محالاً إليه برابط ما، أو وسيلة من وسائل الإحالة كالضمير أو غيره، وقد يُربط الاسم بالعاطف، أو لا يُربط به.

ومثل هذه التراكيب تكون في مجموعتين مختلفتين دلاليًا، من حيث مدلول الاسم الموصول: (الذين) المكرر فيهما على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى: تكرير الموصول بلا رابط عطفي.
- المجموعة الأخرى: تكرير الموصول بالرابط العطفي.

المجموعة الأولى: أن يكرر (الذين) بلا عطف، ويرتبط الثاني بالأول باسم الإشارة المحال إليه، ويكون اسم الإشارة مبتدأ خبره الموصول الثاني.

- من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ رَبَّهُمْ وَلِقَاءُ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ مَفْصَلَةٌ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُفِيمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾ (الكهف: ١٠٣-١٠٥) تلحظ أن الاسم الموصول الأول يصح بدلًا أو عطف بيان أو نعتًا للصفة المشتقة: (الأخسرين) والأول يدل على ضلال السعي في الحياة الدنيا، والثاني ارتبط بالأول بأن كان خبرًا لاسم الإشارة (أولئك) العائد عليه؛ فأصبح هو هو، والثاني يعطي صفة الكفر للذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وتتنامى الأفكار وتتراكب الجمل لتدلّ مجتمعةً على وحدة الفكرة المنسوبة إلى الصفة المشتقة الأولى: (الأخسرين أعمالًا)، ومتضمنة الصفات الأخرى المترتبة عليها، والحكم الجزائي لهم... إلخ.

- ومثل ذلك نلمسه في الآية الثالثة من سورة الحجرات قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، وينظر في الآيات الخامسة والسادسة والسابعة من سورة الماعون قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾.

## القرائن التي تجعل الموصول الثاني هو الأول:

نظمُ الكلم في جمل يحتاجُ إلى إمعانِ النظرِ لتحقيقِ العلاقاتِ اللفظيةِ والدلاليةِ بينها، وهذه أهم نظرة في التحليل اللغوي، وتتطلب دقةً نظرٍ، وعمقَ فكرٍ، وحدّةَ قريحةٍ، وحسنَ الممارسة في التوصل إلى حقيقة العلاقات، وكيفية هندستها للوصول إلى حقائقها الدلالية.

ولكل موصول دلالاته الخاصة به، ما لم تكن هناك أمانةٌ تدل على كونه الأول، وهذه الأمارات تتعدد وتتووع وتستنتج من خلال العلاقات التركيبية.

ومن هذه الأمارات أو القرائن الدالة على أنّ الموصول الثاني هو الأول:

- استخدام الجذر اللغوي: أي: استعمال جذر لغوي ما، وتصريفه لإشراكه بين ما يتعلق بالموصولين، من ذلك ما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ١٧-١٨)، نجد في إيجاز:

أ- الموصول الأول: (الذين اجتنبوا الطاغوت) مبتدأً قد أخبر عنه بالجملة الاسمية: (لهم البشرى)

ب- الجذر الواسطة هنا: (بشر) فقد جاء منه المصدر المبتدأ في خبر الموصول الأول.

ج- ثم ورد منه الفعلُ الأمرى في الجملة الفعلية المرتبطة بالسابقة عليها بالفاء التعقيبية، والمبشرون المفعول به للفعل الأمرى: (عبادي).

د- فالتبشير والعباد هما الواسطة والصلة بين الموصول الأول والموصول الثاني.

هـ- حيث الموصول الثاني: (الذين يستمعون) بدلاً أُنعت للمفعول به: (عباد) وهم المبشرون.

و- مما سبق فإنّ الموصول الأول مبشر بالخبر، والموصول الثاني مبشر بالتبشير نفسه من خلال البدلية من المفعول به للأمر المشتق من: (البشرى)؛ فهذا يؤدي إلى أنّ الثاني هو الأول.

وفي نظرة رياضية للعلاقات السابقة نجد:



- الذين اجتنبوا = أ، خيرهم: (لهم البشرى) = ب، فالجملة الأولى = أ ب
- بشر عباد: التبشير = ب، عبادي = ج، فالجملة الثانية = ب ج.
- أ ب = ب ج، جملتان دلالتان.
- إذن؛ أ = ج دلاليًا.
- الموصول الثاني: (الذين يستمعون) بدل من: ج = ج
- ومنه فإن: (الذين اجتنبوا) هم (الذين يستمعون القول).

وتركيب الموصولين مبني على شقين:

- أولهما آخرهما، وهو استماع القول، فاتباع أحسنه دليلٌ على هُدْيِ الله تعالى واستخدام اللب، وهذا يستحق التبشير.
- وآخرهما أولهما، وهو النتيجة؛ لذلك كان اجتناب عبادة الطاغوت، فاستحقاق البشرى.
- أن يكون الموصول الثاني (الذين) بدلا من الأول، أو صفة له، أو عطف بيان له، يبدو ذلك في قوله تعالى: " إِمَّا وَلِيكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ " المائدة: ( ٥٥ )
- تضمن الأول الثاني:

يكون تكرير الاسم الموصول واجبًا إذا كان الثاني جزءًا خاصًا من الأول، فأصبح مقصورًا على مجموعة محدودة تنتمي إلى مجموعة الاسم الأول، لكن أصحابها أكثر تخصيصًا؛ فبينهما اشتراك في دلالة الأول، وما زاد به المجموعة الثانية ما هو مفهوم من دلالة صلتها.

وقد وضح هذا في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (آل عمران: ١٧٢)، فالصلة الثانية تضمنت سياقياً معنى الصلة الأولى، وازدادت دلاليًا بالمعنى الذي تضمنته في ذاتها.

ومن قبيل تعدد الموصول لتضمن الأول الثاني أن يكون الثاني جزءًا من الأول، وقد خصص أو ضيق مدلوله، لتلقي الحكم المراد عليه أوله.



من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (التوبة: ٩٠).

قد يكرر الموصول لوصف الثاني بالأول: في قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَجْعَلُونَ فِيءَ أَيِّدِ اللَّهِ أَنْ يُصْرِفُوا الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَإِنَّا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلًا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (غافر: ٦٩-٧٠) إذ الموصول الثاني بصلته الممتدة من خلال تعدد المتعلق بفعلها نعت للموصول الأول، وقد يكون بدلاً منه؛ لأن معنى صلة الثاني مفسرة وموضحة لدلالة صلة الأول.

تلحظ أنه لم يربط بين الموصولين بحروف ربط، لكن الربط قد تحقق من خلال الضمائر ومرجعها.

• تعدد الصلة وامتدادها مع وصف الأول بموصول آخر:

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ (الأنفال: ٢-٤) نجد:

- أ- الموصول الأول صفة أو بدل أو عطف بيان لـ (المؤمنون).
- ب- الموصول الأول ذو صلات ثلاث، الأولى والثانية تركيبان شرطيان زمنيان، والثالثة جملة فعلية، وكلها دلالات قلبية.
- ج- تلي ذلك بموصولٍ بدون عاطف، بما يجعله نعتاً آخر للمنعوت الأول: (المؤمنون).
- د- للموصول الثاني صلتان جملتان فعليتان دالتان على أفعال إيمانية: (إقامة الصلاة، الإنفاق).

هـ- ثم يجمع كل هؤلاء في حكم واحد: (أولئك هم المؤمنون)، ويؤكد بالقول: (حقاً) وهي جملة اسمية تجمع بين الإشارة المحالة إليهم بما فيها من دلالة البعد، والتوكيد بضمير الفصل ثم بالمفعول المطلق، وإعطاء الحكم الثاني عليهم المتمثل في الخبر الثاني لاسم الإشارة، وهي جملة اسمية تدل على الثواب المتعدد بتعدد المبتدأ الذي يحكم عليه بالملكية: (لهم).



- يتعدد الموصول: (الذين) إذا كان كل منهما في طرف من أطراف التشبيه. منه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بِسْأَتِنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام: ١٤٨).

- قد يكون تكرير الاسم الموصول للحكم على الأول: قد يكرر الاسم الموصول: (الذين) وتختلف جملتا الصلة دلاليًا؛ لكنهما مرتبطتان معنويًا؛ لأنَّ الثاني يكون حكمًا على الأول، ويرتبط به برباط إحالي.

- في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَأْذِنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّكَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النور: ٦٢).

تجد أنَّ الجملة الاسمية (أولئك الذين يؤمنون) خيرٌ للاسم الموصول الأول، وهو اسم إنَّ (إنَّ الذين يستأذنونك) وقد ربط بينهما باسم الإشارة (أولئك) المحال إلى اسم (إن). ومثل ذلك في الآيتين (١٠٤-١٠٥) من الكهف.

وقد يكون الحكم معنويًا مستقلًا بجملةٍ لا علاقة لها بسابقتها إلا بتكرير الاسم الموصول الأول بصلته فيها (ص: ٢٧).

- يتعدد الموصول (الذين) ويكرر لفظًا وصلة لتفسير الحكم الموجه إلى الأول، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٩٢)، يلحظ ما يأتي:

أ- الموصول الأول (الذين) صلته الجملة الفعلية: (كذبوا شعيبًا).

ب- حكم عليه بالقول (كأن لم يغنوا فيها).

ج- الموصول الثاني ذكر بلا فاصل ولا رابط، وتمثل بصلته بألفاظ الأول.

د- لكن الحكم عليه، وهو خبره الجملة الفعلية المحولة (كانوا هم الخاسرين)، إنما هو تفسير للحكم المنسوب إلى الموصول الأول.

- قد تتعاقب الموصولات بـ (الذين) ويُرَدُّ ثانيهما إلى أولهما، ثم يرد ثالثها - وهو أولها - إلى ثانيها، تلاحظ ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنَ لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ اللّٰهُ إِنَّ اللّٰهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النور: ٦٢).

- قد تتعدّد الصلّة لموصول واحد، ثم يوصل بأخر باستخدام (من) التيبينية، أو البعضية؛ فيكون الأول بعض الثاني، كل منهما بصلته؛ ذلك للتحديد الدقيق للمدلول؛ فيكون بين الموصولين اشتراك مدلولي جزئي، حيث إنّ الأول يكون جزءاً من الثاني، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿ قَدْ لَبِئُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّٰهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (التوبة: ٢٩).

#### المجموعة الأخرى:

أن يتكرر الاسم الموصول (الذين) ويسبق الثاني بحرف العطف (الواو) وتتصدر جملة صلة الثاني بضمير يكون مبتدأ خبره ما يُذكر بعده؛ فأرى أنّ هذا الضمير يحتمل عوده إلى مرجعين:

أولهما: الاسم الموصول الثاني؛ فيكون مدلول أحد الاسمين مختلفاً عن الآخر، ويكون حرف العطف جامعاً بين مجموعتين من الذوات مختلفتي الصفات المتمثلة في جملة صلة كل منهما.

- من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايٰتِنَا غٰفِلُونَ ﴾ (يونس: ٧).

فصفات مجموعة الموصول الأول عدم رجاء لقاء الله والرضا بالحياة الدنيا والاطمئنان بها، وأمّا صفات مجموعة الموصول الثاني؛ فهي الغفلة عن آيات الله. وصلته مصدرية بضمير الغائبين، أما مرجع هذا الضمير فإنه يؤول إلى وجهين:



الأول: أن يكون الموصول الثاني، فيكون الموصولان مجموعتين غير مشتركتين في الصفات.

والمرجع الآخر: أن يعود على الموصول الأول؛ فيتحدد مدلول الموصولين باجتماع صفات الأول مع صفات الثاني، ويعودان على مجموعة واحدة، ويكون الرابط جامعًا بين الصفات لا الذوات، وأميل إلى الرأي الأول؛ ذلك كي يكون هناك فرق دلالي بين ما سبق، والقول: الذين لا يرجون لقاءنا، "وهم الذين عن آياتنا غافلون" فيكون الضمير المبتدأ الذي خبره الاسم الموصول الثاني راجعًا إلى الموصول الأول؛ فيتحدد مدلول الموصولين.

ثانيًا: تعدد الموصول: (الذين) والمخالفة في المدلول.

يقصد بهذا القسم أن كل موصول (الذين) من الموصولات المتعددة المذكورة في السياق الجزئي يدل على مجموعة غير ما يرمز إليه الموصولات الأخرى؛ فالموصولات مهما كان موقعها أو تداخلها أو تعدد صلاتها؛ فهي دالة على مجموعة واحدة، ومذكور العلل والدلائل والقرائن التي تؤكد دلالة كل موصول على مجموعة خاصة به.

وما هذه إلا إحياءات وإشارات تحتاج إلى توسيع بحث، وتعميق فكر، وسعة استشهادات للخروج بنتائج أوسع، والتنبيه إلى علل وقرائن أوضح وأشمل.

#### - تعدد الموصول للمخالفة:

يتعدد الموصول (الذين) لمخالفة مدلول كل منهما للآخر، فكل موصول من خلال صلته يخالف الآخر في درجة ما من درجات المخالفة، قد تصل -في معظمها- إلى درجة التناقض، سواء أكان سلبيًا أم بجذر اللفظ... أم....

ومنه ما جاء في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانَ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ

(١) ومثله في: (الحشر: ١١، المطففين: ٢٩، الفجر: ٩، ١١، الأنفال: ١٥، النحل: ٨٦، ١٢٨، المائدة: ٩، ١٠، المائدة:

فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴿٥٣-٥٥﴾، تلاحظ أن السياق الجزئي لكل موصولٍ يجعلُ مدلوله مختلفًا عن سابقه أو لاحقه فنجد أن: (الذين) قد كرر أربع مرات، وكل منها له صلته ذات المدلول الخاص به، وهي في مجموع دلالتها مختلفة عن الصلات الأخرى، وفي الوقت نفسه متوافقة مع السياق الجزئي: (الجملي) الذي وردت فيه، حيث:

- الموصول الأول (الذين في قلوبهم مرض) يتوافق مدلول صلته مع ما سبقه من: إلقاء الشيطان، فتنة، وما لحق به من: القاسية قلوبهم، والظالمين، وشقاق بعيد.
- الموصول الثاني (الذين أوتوا العلم) تتوافق صلته دلاليًا مع ما سبقه من: يعلم، وما لحقه من الحق من ربك، يؤمنوا به، إخبارات قلوبهم، الهداية، الصراط المستقيم.
- فيكون الموصول الثالث (الذين آمنوا) محتوًى في الموصول الثاني المذكور.
- الموصول الرابع (الذين كفروا) يتوافق مع ما لحق به من: مرية...، تأتيهم الساعة بغتة، عذاب يوم عقيم، وما قبله من فعل الاستمرار الزمني يتلاءم مع غفلة هذه المجموعة من البشر، واستغراقهم فيما يعرضهم عن الآخرة.
- وقد يكون الخلاف بالسلب، أي: بإدخال أداة نفي على الاسم نفسه في حال تكرره لفظًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُخْبِلَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ (الزمر: ٩)<sup>(١)</sup>، ومنه ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَائِ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ لِلهَادِثِينَ (الرعد: ١٨).

- وقد تكون مخالفة مدلول الموصول (الذين) من خلال نهي الأول عن التشبه بالثاني، عندئذ يجب أن يتعدد الموصول لفظًا، وتختلف الموصولات مدلولًا ودلالة.
- كما ورد في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْكُمُونَ كَالَّذِينَ ءَادَوْا مُوسَىٰ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ (الأحزاب: ٦٩).

(١) ومنه ما جاء في: غافر: ٦-٧، الشورى ١٨.



- وقد يُحكم على تخالف الموصولين من خلال الحكم على كل منهما، حيث يكون متناقضًا إلى جانب تناقض مدلولي الصلتين، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (فاطر: ٧) (١).

- وقد يكون الحكم المتناقض على الموصولين غير متفقين رتبة أو موقعًا إعرابيًا، لكن كلاً منهما منسوب إلى صاحبه المحكوم عليه بطريقة أو بأخرى، من ذلك: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة: ٦١).

- قد يتعدد الموصول وصلته، ويحكم عليها جميعًا بموصولٍ آخر، في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَكَّعُوا لِلْكَذِبِ سَكَّعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ بِحَرْفٍ مِنَ الْكَلِمِ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاخْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة: ٤١)، نلاحظ:

أ- الموصول الأول ذو صلة واحدة.

ب- مدلول الأول مقسم إلى قسمين كل منهما متعدد الصلة.

ج- كل مدلولات الموصولات مجموعة في الجملة الاسمية: (أولئك الذين لم يرد... من خلال المبتدأ اسم إشارة الدال على الجمع، والمحكوم عليه بالخبر الاسم الموصول (الذين لم يرد...)) أو قد يحتسب بدلًا أو نعتًا، ثم يتلى بخبرين آخرين جملتين متعاطفتين.

- يتعدد الموصول إذا عطف أحدهما على الآخر مع المخالفة في مدلول صلة كل منهما من طريق أو آخر، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْكُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَعَايِنُنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٠).

(١) ومنه ما ورد في: فصلت: ٤٤، محمد: ٣/١، ١١-١٢، البقرة: ٢٥٧، الإسراء: ٩.

- كما يكون التخاليف من خلال تخالف دلالة العامل في كل من الموصولين؛ حيث يُنظر إلى المعنى المعجمي للعامل في كل من الموصولين، ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿قَتَمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا مَّا كُنْتُمْ فِيهِ أَبَدًا وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ (الكهف: ٢-٤)<sup>(١)</sup>.

- قد يكون العامل المتسلط على الموصول مصدرًا منفياً في موضع، وموجباً في الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ (النحل: ٩٩-١٠٠).

- وقد يكون العامل مناقضاً للآخر من خلال المجاز، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: ١٠٩).

وتلحظ أن تعدد الموصول في الموضع للمخالفة في الجزاء والحكم.

- كما قد يكون ضرورة تعدد الموصول للمخالفة المناقضة بين مدلول الموصولين من خلال بنية العامل، حيث وروده مع موصول مبنياً للفاعل، وأخرى في السياق ذاته مبنياً للمفعول، منه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (البقرة: ١٦٦).

- تعدد الموصول (الذين) للمحاورة مع المخالفة في مدلوله: المحاورة تستوجب وجود طرفين أو أكثر، وإن كان ذلك تقديرياً، لذا يلزم أثناء التحاور تكرير الاسم الموصول؛ فالتحاور انتقال الحديث من متحاورٍ إلى آخر، سواء أكانا مفردين أم مجموعين، وكل من أطراف التحاور مخالف في مدلوله للطرف أو الأطراف الأخرى.

ذلك لأنَّ التحاور يتطلب مخالفة مدلول المتحاورين، فالمتحاور يحاور غيره.

(١) ومثله: الأعراف: ١٦٥، الحج: ٥٠-٥١، الأنفال: ١١-١٢، هود: ٢٧، ٦٦-٦٧.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ (مريم: ٧٣)<sup>(١)</sup>.

وواضح ما في الآية من تحاورٍ من خلال القول؛ فهو يحتاج إلى قائل ومقول، ومقول له إن وجد، وهو هنا موجود بانتقال القول له باستخدام الحرف اللام؛ لذا كان تكرير الاسم الموصول مع الخلاف المدلولي.

وقد يكون التحاور طالبًا لتكرير الاسم الموصول مع المخالفة في مدلوله في صورة غير مباشرة؛ كما هو في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا مِنَّا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ جَعَلَهُمَا مَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونُوا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ (فصلت: ٢٩).

فالقائل مجموعة، والمقول له (الله) جل وعلا من خلال النداء، وجواب النداء متضمن الاسم الموصول (الذين) المخالف في مدلوله عن مدلول الموصول القائل.

ومن قبيل تعدد الموصول (الذين) للحوار والمخالفة مع قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُكُمْ مِنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُمْ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (يس: ٤٧).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا أَنْتُمْ صَدَدْتُمْ عَنْ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ ثَجْرًا مِينًا وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرٌ آلِيلٌ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سبأ: ٣٢-٣٣).

#### - الدلالة الزمنية فارقة بين الموصولين:

قد يكون بين الموصولين اشتراك لفظي ومعنوي، لكنهما يفتقران دلالة من خلال الفارق الزمني؛ فيحكم على كل منهما بالدلالة على مجموعة غير مجموعة الآخر.

(١) ومنه ما في النحل: ٢٧-٢٨، القصص: ٦٢-٦٣.



نلمس ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (النور: ٥٥).

أ- الموصول الأول: الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

ب- الحكم: ليستخلفنهم في الأرض.

ج- الحكم عليهم يشبه الحكم على مدلول الموصول الثاني: كما استخلف الذين من قبلهم.

د- لكن كلاً من مدلول الموصولين قائم بذاته، وهو غير الأول بالقرينة الزمنية: (من قبلهم).

- بعد (أما):

الاسم الموصول المذكور بعد (أما) يجب أن يكرر كما تكرر (أما)، وتكون جملتنا

الصلة مختلفتي الدلالة، سواء كانت مساحة هذا الخلاف الدلالي.

مثال ذلك: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَٰ أَيْمَانِكُمْ فَذُوقُوا

الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ أبيضَّتْ وُجُوهُهُمْ ففِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٦-١٠٧).

فالمجموعتان المدلول عليهما بالاسمين الموصولين بعد (أما) في موضعيهما

متناقضان دلاليًا من جوانب: الصفة: اسوداد الوجوه وبيضاضها، والجزاء أو الحكم والخبر:

(فذوقوا العذاب...، ففي رحمة الله)، وهو ما يقع بعد فاء الجواب والجزاء في موضعيهما،

ومثل ذلك نجده في مواضع أخرى<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ أن تكرير الاسم الموصول (الذين) بعد أمّا المكررة قد حقق دلالة التفصيل؛

لذلك نلمس في الصلتين الخلاف الدلالي، كما أن فيه معنى التقسيم.

(١) البقرة: ٥٦-٥٧، النساء: ١٧٣، هود: ١٠٦، ١٠٨، الروم: ١٥-١٦، السجدة: ١٩-٢٠، الزخرف: ٣٠-٣١.



ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ آيَاتُكُم زَادَتْهُ هِذِهِ آيَاتُنَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٤-١٢٥).

الاسم الموصول بعد (أَمَّا) الأولى هو: الذين آمنوا، أمَّا هو بعد (أَمَّا) الثانية؛ فهو الذين في قلوبهم مرض؛ فهما متخالفان؛ ولذلك فإنَّ كلَّ ما يتراتبُ على كل منهما مخالفٌ للآخر، فهو في الأول زيادة الإيمان والاستبشار، وأمَّا هو في الآخر فزيادة الرجس والموت كفرًا.

وقد توالى تكرير الاسم الموصول: (الذين) خمس مرات متتاليات في فكرة واحدة في الآيات: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ٥٥-٥٧)، وكل صلة منها تختص بذاتها في سياقها، وإن كانت مكررة لفظًا ومعنىً فمن أجل تحقيق التنامي السياقي، فالخطاب لعيسى عليه السلام:

- ١- مطهرك من الذين كفروا.
- ٢- وجاعل الذين اتبعوك.
- ٣- فوق الذين كفروا.
- ٤- فأما الذين كفروا فأعذبهم.
- ٥- وأمَّا الذين آمنوا فإوفهم أجورهم.

وهذا اقتضاء سياقي، كل اسم موصول في موقعيته يمثل مجموعةً مختلفةً عن مجموعة الاسم الموصول السابق عليه مباشرة.

- قد يتحدد الموصولان لفظًا وصلةً ويكونان متخالفين مدلولًا لوجود قرينة؛ أنه إلى أنه قد يكرر الاسم الموصول في سياق واحد مع تكرار جملة الصلة، لكن يذكر في صلة

الثاني ما يجعله مفترقاً عن الأول، وإن كان داخلاً في مجموعته، لكن مدلوله يكون بعضاً من كلّه الأول لافتراقه عنه بإكمال صلته.

وهذا مستنتج من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن سَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَحَرْبٌ رَّبَّيْنَا مِنْ قَبْلِ أَن يَسَآئِسَآ ذٰلِكَ كُوْنُوْا عٰظُوْمًا بِهٖ وَاللّٰهُ يَمَآ تَعْمَلُوْنَ حٰخِيْرًا ﴾ (المجادلة: ٣). فمدلول الموصول الثاني جزء من الأول؛ لكنّه يفترق عن سائره بأنهم يعودون لما قالوا.

- ويجوز لنا أن نفكر في نسب المواضع السابقة إلى جوانب دلالية مستقاة من وجوب التعدد أو التكرير للاسم الموصول (الذين)؛ حيث أذكر:

وجوب تكرير الاسم الموصول (الذين)؛ الوجوب الدلالي: أنّ الاسم الموصول (الذين)؛ إذا لم يشترك مع غيره في مدلوله فإنه يجب أن يكرر الاسم الموصول، ويكون ذلك في معان مختلفة:

- ١- التحذير: من ذلك قوله تعالى: ﴿ يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا اِنْ تَطِيْعُوْا رِجَالًا مِّنَ الَّذِيْنَ اٰتَوُا الْكِتٰبَ يَرْدُوْكُمْ بَعْدَ اِيْمَانِكُمْ كٰفِرِيْنَ ﴾ (آل عمران: ١٠٠).
- ٢- النهي عن الآخر: ﴿ يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا لَا تَكُوْنُوْا كَالَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَقَالُوْا لَاحُوْنِيْهِمْ اِذَا ضَرَبُوْا فِي الْاَرْضِ اَوْ كَانُوْا عٰزِيْ لَوْ كَانُوْا عِنْدَنَا مَا مَاتُوْا وَمَاقِيْلُوْا لِيَجْعَلَ اللّٰهُ ذٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوْبِهِمْ وَاللّٰهُ يَخْبِيْءُ وَاللّٰهُ يَمَآ تَعْمَلُوْنَ بَصِيْرًا ﴾ (آل عمران: ١٥٦).
- ٣- التناقض في المدلول، قال تعالى: ﴿ اِذْ تَبَرَّآ الَّذِيْنَ اٰتٰعٰوْا مِنَ الَّذِيْنَ اَتَّبَعُوْا وَرَاُوْا الْعَذٰبَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْاَسْبَابُ ﴾ (البقرة: ١٦٦)، ﴿ اَمَّنْ هُوَ قٰنِيْنٌ ءَاَنَآءَ الْاَيْلِ سَاجِدًا وَّقَآئِمًا يَحْذَرُ الْاٰخِرَةَ وَيَرْجُوْا رَحْمَةَ رَبِّهٖ ؕ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ ؕ اِنَّمَا يَتَذَكَّرُ اُولُو الْاَلْبٰبِ ﴾ (الزمر: ٩).
- ٤- الاختلاف في المدلول، قال تعالى: ﴿ اِنَّ الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَاجَرُوْا وَجَهَدُوْا فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ اُوْلٰئِكَ يَرْجُوْنَ رَحْمَتَ اللّٰهِ وَاللّٰهُ عَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ ﴾ (البقرة: ٢١٨).
- ٥- التخصيص الدلالي أو التضييق الدلالي، قال تعالى: ﴿ الَّذِيْنَ اَسْتَجَابُوْا لِلّٰهِ وَالرَّسُوْلِ مِنْۢ بَعْدِ مَا اَصَابَهُمُ الْفِتْحُ لِلَّذِيْنَ اَحْسَنُوْا مِنْهُمْ وَاَتَقُوْا اَجْرًا عَظِيْمًا ﴾ (آل عمران: ١٧٢).



- اجتماع عدة علل لمخالفة الموصولات:

قد تجتمع عدة علل لتعدد الموصول (الذين) ولا يمكن أن يحلل الموضع أو التركيب مراعيًا وسيلة أو علة دون الأخريات.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: ١٥٠-١٥٢).

فتلاحظ:

أ- اختلاف مدلول الصلتين؛ بل تناقضهما.

ب- تناقض المعطوفين على الصلتين بالسلب ( أن يفرقوا، ولم يفرقوا).

ج- تناقض الحكم مع كل موصول مع الآخر (الكافرون، عذابًا، مهينًا)، (يؤتيهم أجورهم...).

أما قوله تعالى: ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُؤْتُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ (النمل: ٢-٥).

فإنك تلاحظ فيه:

أ- الموصول الأول تابع للصفة المشتقة (المؤمنين).

ب- تعدد صلة الأول فهي ثلاث.

ج- صلة الموصول الثاني مناقضة بالسلب لمدلول متبوع الموصول الأول.

د- الموصول الثاني مخبر عنه (فهم يعمَهُون) بما فيه مناقضة لإحدى صلات الأول (هم يوقنون).

هـ- ثم يحكم على الثاني بجملة اسمية خبرها موصول ثالث صلته فيها دلالة الحكم، وتمتد بصلة أخرى معطوفة عليها، تتناقض مع صلة الأولى والثالثة.

يتجلى تعدد الموصول (الذين) في أوضح صورة ليدل على أن كل موصول بصلته يمثل مجموعة واحدة موصوفة بما تحمله صلته أو صلاته من معان، وذلك من خلال سيق كل موصول بالعاطف الواو .

ففي آيات سورة الرعد، قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَنْذَرُكَ أَولُوا الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَتَّقُونَ الْمِيثَاقَ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أُنَابَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴿الرعد: ١٩-٢٨﴾، نجد:

- أ- تكرر الموصول (الذين) ست مرات، وقد تعددت صلوات كل منها، عدا الخامس (الذين كفروا) وهو فاعل القول فقد كان له صلة واحدة.
- ب- الموصول الأول بدل أو نعتٌ للاسم الذي يسبقه (أولو الألباب).
- ج- الموصولات التالية للأول مسبوقه بحرف العطف (الواو) بما يدل على اختلاف المدلولات بما تدل عليه الصلوات مع تعددها.
- د- قد حكم على هذه الموصولات الثلاثة باسم الإشارة المبتدأ (أولئك) وهو محال إليها، وما بعده من أخبار ممتدة، وما ذكر بعدها من جمل متعلقة تختلف في وظائفها



النحوية بين البدلية أو الابتدائية والنعتية والعطف على العناصر اللفظية ذات المواقع الإعرابية المختلفة، والحالية المقدره والمدح التعقيبي.

هـ- ثم الموصول الرابع المسبوق بالواو، وهو مناقض للموصول الأول في صلته الأولى، ثم تعدد صلته دالة على اتجاه مناقضٍ لدلالات الصلات السابقة.

و- يأتي الحكم على مدلول الرابع بالمبتدأ اسم الإشارة المحال إليه والمخبر عنه بالحكم بجملتين اسميتين متناقضتين دلاليًا مع الحكم على الموصولات الثلاثة الأولى.

ز- ثم الموصول الخامس يكون فاعلاً للقول، ودلالة صلته مناقضة لدلالة الثلاثة الأولى، وملائم لسياق صلة الرابعة؛ لذا كانت الإجابة عليهم بما يتلاءم سياقهم، وهو ضلال الله لمن يشاء.

ح- ثم يعطف على الضلال السابق ضده ومناقضه (يهدى إليه...) ليتلاءم ذلك مع مدلول الموصول السادس بصلتيه.

هذه إشارات تحتاج إلى عمقٍ بحثٍ ودراسة وتحليل بنيوي وسياقي... إلخ.

وتلمس ذلك في الآية: (١٠٠) من سورة النحل، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُكَ عَلَى

الَّذِينَ يَتَوَلَّوْهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ أي: سلطان الشيطان يكون على الذين يتولون الشيطان فيتخذونه ولياً لهم، وعلى الذين هم مشركون بربهم.

وأرى أنّ الذين يتولون الشيطان غير الذين يشركون بربهم؛ لأنّ المرء قد يكون غير مشرك، لكنّه يخضع لسلطان الشيطان.

لذلك فإنّ تكرير الاسم الموصول (الذين) يدل على مجموعتين ذاتي صفتين مختلفتين، وإن كانتا متفقتين في أن موصوفهما يخضع لسلطان الشيطان.

والآيات: (٥٧-٦١) من سورة (المؤمنون): ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ وَالَّذِينَ

هُمْ شَاءَتْ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ

أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْحَزَنِتِ وَهُمْ لَهَا شَاقِقُونَ﴾، يتكرر فيها الموصول (الذين) أربع مرات، يربط بينها حرف العطف الواو، ويتصدر جملة صلة ثلاث منها ضمير الغائبين (هم)، أمّا الصلة

الرابعة فهي جملة فعلية مكرر فيها ضمير الغائبين في صوره من الرفع والنصب والجر، وهو عائد بالضرورة إلى الموصول الخاص به.

وأرى أن الموصولات الثلاثة الأولى ليست ذات مدلول واحد؛ وإنما تتعدد مدلولاتها بتعدد دلالات صلاتها.

ويجمع هذه المجموعات الوصلية الجزاء والثواب في الآية الحادية والستين المصدرة باسم الإشارة (أولئك) جامعاً كل الموصولات الأربعة بصلاتها.

والفكرة واضحة في الآيات الإحدى عشرة الأولى من سورة المؤمنون، وأنبه فيها إلى:

- ١- تكرر الموصول (الذين) سبع مرات.
- ٢- الموصول الأول بدل أو عطف بيان أو نعت للمؤمنين في نهاية الآية الأولى.
- ٣- والموصول السابع بدل أو عطف بيان أو نعت (الوارثون).
- ٤- تعددت صلات الأسماء الستة الأولى بالضمير: (هم) ليعود إلى الاسم الموصول الذي هو في صدر صلته.
- ٥- لذلك فإنه يرجح أن يكون كل موصول مختلفاً دلالية عن سابقه ولاحقه.
- ٦- يجمع مدلولات الموصولات جزءاً واحد في الآيتين العاشرة والحادية عشرة، وهما جملة اسمية ممتدة مصدرة باسم الإشارة المعهود في مثل هذه المواضع، وهو (أولئك) وهو مبتدأ خبره الحكم الثوابي لمدلولات الأسماء الموصولة السابقة.

ثالثاً: تعدد الموصول وتعدد صلة كل:

- قد يكرر الاسم الموصول (الذين) بالعطف بالواو مع تعدد الصلة مع كل.
- من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا أُوْتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَخُذُوهُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَبُونَ﴾ (الشورى: ٣٦-٣٩)، تكرر الموصول أربعا، والفاصل بين كل اسم بصلاته والموصول الذي يليه هو حرف العطف (الواو).



الموصول الأول له صلتان: آمنوا، وعلى ربهم يتوكلون، والثاني له صلتان: أولاهما: ممتدة بتعدد المفعول، والأخرى ممتدة لكونها تركيبًا شرطيًا، والثالث له أربع صلوات: ثلاث منها جمل فعلية، وأخرى اسمية، والرابع له صلة ممتدة؛ لأنها تركيب شرطية، لكن الآيات الأربع التي تليها: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (الشورى: ٤٠: ٤٣) فهي امتداد لها؛ لأنها تتصل بمدلول الصلة.

ويبدو والله أعلم - أن الثواب المحكوم به أولاً، وهو: "ما عند الله خير وأبقى" يكون لكل مجموعةٍ تتصف بما في صلة كل موصول من مدلول على حدته دون ضرورة أو وجوب اجتماع الصفات في من يستحق هذا الثواب، وإن كان الاجتماع في مدلول واحد يوجب حتمية الثواب.

#### - تداخل الموصولات:

قد تتداخل الموصولات: (الذين) تداخلًا يحتاج إلى تأنُّ في إحكام إحالاته، وتخليص كلٍّ منها، وهو تداخل يجمع بين الخلاف في دلالة الموصول من خلال الخلاف في دلالة الصلوات، وقد يعود بعضها إلى ما سبقه. فيدل هذا التداخل على روعة تشابك العلاقات الدلالية لاستخلاص المعاني الأوسع دلالة، ويستشهد لذلك بما يأتي:

- يبدو ذلك في الآيات: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُومًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٥٥-٥٧).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَفِيقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَزِلَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا



أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾  
(المدثر: ٣١)، تلحظ ما يأتي:

١- ذكر في الآية خمسة أسماء موصولة: (الذين) ومشتقان معطوفان على اسمين موصولين منهما.

٢- الموصول الأول: (الذين كفروا) في محل جرّ، في شبه جملة متعلقة بـ (فتنة).

٣- الموصولات الأربعة الأخرى في محل رفع على الفاعلية، وكلها لأفعال منصوبة بعد لام التعليل، أو بالعطف على منصوبها؛ أي: كلها في جملة تعليلية.

٤- يلحق بالموصولات الأربعة المشتقان؛ لأنهما معطوفان على اثنين منهما.

٥- تتحدد العلاقات وتتنوع بتنوع الفعل المسند إلى كل اسم موصولٍ مع مراعاة علاقة العلة.

٦- الأفعال، وهي: (يستيقن) للذين أوتوا الكتاب، (يزدادوا إيمانًا) للذين آمنوا، وعدم الارتياح للذين أوتوا الكتاب والمؤمنين، والقول للذين في قلوبهم مرض وللكافرين.

٧- فكل اسم موصول محدد من خلال صلته؛ وكل منها يختلف مدلوله عن الأخرى، لكن اثنين منها ذوا مدلول واحد، وهما يتحدان لفظًا وصلّة ومعنى، وهما الثاني والرابع.

- وفي قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَصْرُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (الحشر: ٨)، نلاحظ ما يأتي:

١- ذكر في الآيات الثلاثة ثلاثة أسماء موصولة.

٢- كل موصولٍ تتعدد صفاته وتمتدّ من خلال تعدد صلاته بالصلة، وتعدد الحال في الأول، وتعدد الخبر في الثاني، وبالصلة والخبر القول متعدد المقول في الثالث.

٣- كل موصولٍ يختلف مدلوله عن الآخرين بقرائن دلالية ولفظية، القاسم المشترك بينها القرينة الزمنية.

٤- فمدلول الموصول الأول هم الأوساط زمنيًا، يسبقهم المجموعة مدلول الموصول الثاني، والقرينة: (من قبلهم)، أمّا مجموعة المدلول الثالث فهم من بعدهم.



- وفي الآيات علاقات عديدة تحتاج إلى توضيح وإبراز، كما يبدو ذلك جليًا في قوله: ﴿إِنَّمَا وَإِلَيْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُومًا وَلِمَا مَنِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٥٥-٥٧).

- القسم الرابع: الموصول: (الذين) والصفات المشتقة:

في هذا القسم إشارة إلى بعض المواضع التي تجمع بين الموصول: (الذين) والصفات المشتقة لا للبحث والدراسة، وإنما للتنبيه إلى أن كلاً منهما مرتبط بالآخر دلاليًا ولفظيًا.

- عطف الصفات المشتقة على التركيبي الموصولي:

قد يذكر الاسم الموصول بصلته، ثم تذكر صفات مشتقة بعده معطوفة عليه، وتثلي بتركيبي موصولي.

- ففي قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَافِيهِ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٣-١٣٤).

- ذكر الاسم الموصول: (الذين ينفقون) بعد: (المتقين) ليكون نعتًا له، أو بدلًا منه، وكلاهما تابع، وما يعطف عليه يكون تابعًا مثله، وقد عطف على التركيبي الموصولي بواسطة الواو الصفتان المشتقتان المصدرتان بالأداة: الكاظمين، والعاقين، ولا يصح عطفهما على جملة الصلة؛ ولذلك فقد جُزأ؛ لأنها معطوفان على موقعية الاسم الموصول وهو الجر.

- دل ذلك على أن كلاً من الصفتين بمثابة التركيبي الموصولي أو في مقابلته في النظم، فهذه ثلاث مجموعات كلٌّ منها يتصف بصفة مخصوصة بها: الإنفاق، كظم الغيظ، العفو عن الناس.

- وأصحاب هذه المجموعات الثلاث تتصف بالإحسان، وهم جزء من المتقين.

- أما الآية (١٣٥) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، فقد ابتدأت بالاسم الموصول: (الذين) المسبوق بحرف العطف الواو، وصلته تركيبي شرطي

متنامي الدلالات بحروف العطف: أو، الواو...؛ كما أنه متنام في شرطه وجوابه وهذا التركيب الموصولي بكلّ دلالاته المتنامية مجتمعةً تمثل مجموعة أخرى تنتمي إلى الصفة الأولى: المتقين.

وأرى أنه ليس هناك مدعاة لتقدير مبتدأ محذوف قبل الاسم الموصول، إنما مجموع الجمل المنظومة بعد المتقين إنما هي مجموعاتٌ أجزاءٌ للمتقين، فكل منها يوصف بالتقوى، أو المتقي.

وقد جُمع أصحاب المجموعات في جزاءٍ واحد في الآية (١٣٦): ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُكُمْ مَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾، وكان الرابط ما ابتدأت به من اسم الإشارة إلى المحال إلى كل ما سبق: (أولئك).

- قد تتعدد صلة: (الذين) بعطف الصفتين المشتقتين وما يتعلق بهما على جملة الصلة الفعلية الأولى.

- من ذلك ما ورد في الآية الخامسة والثلاثين من سورة الحج: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُم وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، فالصفتان المشتقتان: الصابرين، والمقيمي بما تعلق بهما معطوفتان على جملة الصلة التركيب الشرطي، ثم عطف على ما سبق الجملة الفعلية.

نلاحظ في ما ذكر من تركيب ممتد ما يأتي:

أ- الموصول المصرح به: (الذين) وقع بدلاً أو نعتاً أو عطف بيان للاسم المصدر به الأداة قبله المخبتين.

ب- صلة الموصول: (الذين) تركيب شرطيّ يكتمل بجوابه: وجلت قلوبهم.

ج- المعطوفان التاليان للموصول الصفتان المشتقتان: الصابرين، والمقيمي الصلاة، وهما اسما فاعلٍ من: صبر، وأقام، وقد صدّراً بـ (أل) التي تكون موصولةً -على الوجه الأرجح- سواء أعدت حرفاً أم اسماً.

د- هذا كما أرى - والله أعلم - يدل على أن الاسم الموصول والصفتين كلٌّ منهما يدلُّ على مجموعة خاصة موصوفة بما تعنيه صلته.



هـ - أمّا الجملة الفعلية الأخيرة، وهي غير مصدرة بموصول أو بصفة مصدرة بالأداة، فإنها يجوزُ أن يُحتسب عطفها على موصول (أل) الأخيرة: المقيمي الصلاة. أو يحتسب عطفها على كل صلة سابقة من الصلات الثلاث، وهذا الاحتساب يدل على قيمة الإنفاق عند الله تعالى، ولأنّبه إلى أنّ السياق الموضوعي يحث على ذلك: وأطعموا البائس الفقير ثم محلها إلى البيت العتيق.

- قد يتعدد الموصول (الذين) بلا عاطف:

ففي قوله تعالى: " إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون " المائدة: ( ٥٥ ).

تكرر الاسم الموصول لفظًا، مع ملاحظة:

- الموصول الأول معطوف بالواو على الخبر لفظ الجلالة والمعطوف عليه، فهو يشترك مع المعطوف عليهما في الحكم على المبتدأ، وهو الولاية.

- لم يذكر حرف عطف بين الموصولين مع تواليهما دون فاصل.

- اختلفت ألفاظ الصلة؛ فاختلقت دلالة كل منهما.

- عدم ذكر العاطف يسوقنا إلى جعل الثاني بدلًا من الأول، أو نعتًا له؛ مع ملاحظة ضم الصلة بمعناها إلى كل اسم موصول.

- اختلاف ألفاظ الصلة مع الوجهين الإعرابين السابقين يقودنا إلى المساواة بين دلالتى الصلة، وبالتالي المساواة بين مدلوليهما.

- ومنه؛ فالذين آمنوا هنا يُقصد بهم: المقيمو الصلاة والمؤتو الزكاة، وهم راكعون، أي: كما أرى- يفعلون ذلك وهم مؤمنون ممثلون، مع اجتماع الصفات الثلاث في المؤمنين في هذا الموضع.

- اجتمعت المعطوفات الثلاثة في الآية التالية للسابقة، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة ٥٦).

فتبرز نتيجة هذه التولية الثلاثية في جملة جواب الشرط: فإن حزب الله هم الغالبون.

### - بين الاسم الموصول (الذين) والصفة المشتقة:

الاسم الموصول يكون اسماً ذا بنية خاصة في اللغة يذكر بعده جملة أو ما فيه معنى الجملة تحمل مدلول صفة الاسم الموصول إن مفرداً وإن مثنى وإن جمعاً، إن مذكراً وإن مؤنثاً، تحمل في بنيتها وظيفه الموصول الدلالية، والحديث الموصوف بها، والزمن الذي اتصف فيه بهذه الصفة، وجوانب دلالية أخرى تحملها الصلة في ضيقها واتساعها، في تجردها وامتدادها.

أمّا الصفة المشتقة فإنها تدل على صاحبها وصفته التي تحملها بنيتها ووظيفته في علاقات الكلمات في الجملة، إن فاعلاً وإن مفعولاً وإن غيرهما، أمّا الدلالة الزمنية فليست محسومة في البنية.

وكل منهما له وظيفتان في الجملة، إحداهما: تتبع من موقعيتهما في الجملة، والأخرى: تتبع من دلالة البنية، وهي في الموصول أوسع مما هي عليه في المشتق.

والاسم الموصول يمكن أن يحمل أكثر من دلالة في الاتصاف، ذلك من خلال تعدد الصلة التي تنتمي إليه، أمّا الصفة المشتقة فإنها تحمل في بنيتها دلالة واحدة غير قابلة للتعدد إلا من خلال روابط وبنى أخرى.

لكن أنبه إلى أنّ الصفات المشتقة تحمل بكيفية بنائها دلالاتٍ تتنوع بتنوع مقدار الصفة في صاحبها، وهذه إشارات لا غيرُ بين الموصول والمشتق؛ لتوجيه الأنتظار والأفكار لدراستها وتحليلها في دراسة أوسع وأكثر شمولاً.

وإذا أمعنا النظر في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص: ٢٨).

نجد أنّ الموصول قد تعددت صلته بالإيمان وعمل الصالحات، وهذا لا يكون بالصفة المشتقة كما تلمس من سائر الآية الكريمة.

ويمكن أن تعود إلى المواضع التي تعددت فيها الصلة لموصول واحد.



## **الفصل الرابع**

### **النظم والتركيب والسياق**

## النظم والتركييب والسياق

لا جدال في أن الكلمة تستمد معناها أو دلالتها من المحور الصوتي الذي بنيت منه وعليه نطقًا وصوتًا، ومن المحور الصرفي الذي يركز على مقابلة البنية بالدلالات المكتسبة من الكلمة المنطوقة، ويمثلها الرموز الصوتية التي نُطقت عليها، بما تتضمنه من وحدات صامتة وحركات قصيرة وطويلة، مع احتساب ما اعترها من قواعد بنيوية، وتوزيع كل ذلك بين الجذر ودلالته، والوحدات الصرفية المختلفة ودلالاتها.

ولكن لما كانت الكلمة عضوًا واحدًا في مجتمع كبير يتألف من مجموعة كبيرة من الكلمات تتناسق مع بعضها وتتناظم وتتراكب وتتعدّد لتؤلف معني مفهومًا، وقد تتزاحم متوافقة لتؤدي هذا المعني في أبلغ صورة؛ كان النظر إلى كيفية تحقيق هذا التوافق والتزاحم من أهم الدراسات اللغوية، إلى جانب الدراسات الإنسانية، فبقدر مستوي التوافق والتزاحم بين الكلمات تكون البلاغة المبيّنة للمعني في أدقّ وجهه وأكمله، ويكون النقل الصحيح والكامل لما يحيط بالإنسان، كما تكون الترجمة الدقيقة والمؤثرة لما يكئه من أفكار وعواطف ومشاعر وأحاسيس.

تدور هذه الفكرة بين اللغويين منذ الدروس اللغوية الأولى إلى الدرس اللغوي الحديث بين ثلاثة مصطلحات: النظم، والتركييب، والسياق، ولن أجعل هذه المصطلحات مادةً بحثيةً جامعةً مانعةً، لكنني سأخذ منها سبيلاً إلى توجيه الباحثين إليها في سياقاتها من النظم اللغوي والإبداع الأدبي، كي نتبين مفهومها، وجوانب ما تتضمنه من وسائل لغوية لتحقيقها في حقول اللغة، دون النظر إلى معجميتها أو ما يدور حولها من ملابس لفظية أو استخدام في البحث العلمي اللغوي أو الأدبي، فهذا القسم من الدراسة ما هو إلا إشارات إلى المصطلحات الثلاثة، قد نصل في نهايته إلى تداخلها ودراستها كلاً متكاملًا، أو وحدةً واحدةً، وربّ صفحات تالية من الدراسة ليست بالقليلة تحمل أفكارًا متشعبةً متماسكةً للدليل على ذلك، لذلك فإن هذه الدراسة تقع في ثلاثة أقسام:

- المبحث الأول: النظم.

- المبحث الثاني: التركييب.

- المبحث الثالث: السياق.



## المبحث الأول

### النَّظْم

أما النظمُ فنجدُه لدى عبد القاهر الجرجاني، وقد أسس عليه فكرة كتابه: (دلائل الإعجاز).

– والنظمُ لديه قسمان<sup>(١)</sup>:

نظم الحروف: أي تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظمُ لها بمقتضى في ذلك رسمًا من العقلِ اقتضي أن يتحرى في نظمها ما تحراه، ويضربُ لذلك المثل بقوله: فلو أن واضع اللغَةِ كان قد قال: (ريض) مكان: (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد.

نظم الكلم: وهو غيرُ ما سبق من نظم الحروف؛ لأنك تقتضي في نظمها آثارَ المعاني، وتُرتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظمٌ يُعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق.

ويجعل عبدُ القاهر هذا النظم للكلم نظيرًا لما عندهم من النسخ والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبارَ الأجزاء بعضها مع بعض.

والنظمُ لديه هو أن تضعَ كلامك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجَه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ رسومَه التي رسمت لك فلا تخل بشيءٍ منها، وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظمُ بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه...<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضا، ٤٨، تحقيق محمود شاكر: ٤٩.

(٢) ينظر: السابق: ٦٦-٦٧، تحقيق: محمود شاكر، ٨١.



ونجد بعد ذلك من ينظر إلى النظم نظرةً جادة، وينبه عليه، فما هو ذا الزركشي ينبه المفسر إلى ذلك في قوله: "لِيَكُنْ محطَّ نظر المفسرِ مراعاةً نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز"<sup>(١)</sup>.

ويستشهد لذلك بما اتبعه الزمخشري في كشافه فيستطرد: "ولهذا ترى صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام معتمدًا، حتى كأن غيره مطروح"<sup>(٢)</sup>.

ولست هنا في تتبع النظم وماهيته وجذوره النظرية عند عبد القاهر وغيره من لغويي البحث في إعجاز القرآن الكريم: كالرمانى: (ت: ٣٨٦هـ) في كتابه: النكت في إعجاز القرآن، والخطابي: (ت: ٣٨٨هـ) في كتابه: بيان إعجاز القرآن، وغيرهما، أو علماء البلاغة، أو من نقلوا عن هؤلاء وأولئك، فهذه الفكرة تحتاج إلى دراسة بحثية راسية، ولكنني أنبه إلى أن من جاء بعد عبد القاهر كان يردد ما ذكره في النظم.

والنظم "عبارة عن توحي معاني النحو فيما بين الكلم، وذلك أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، بأن تنتظر في كل باب إلى قوانينه والفروق التي بين معاني اختلاف صيغته، وتضع الحروف مواضعها، وتراعي شرائط التقديم والتأخير، ومواضع الفصل والوصل، ومواضع حروف العطف على اختلاف معانيها، وتعتبر الإصابتة في طريق التشبيه والتمثيل"<sup>(٣)</sup>.

والمقصود بمعاني النحو ليس معني اللفظة في تفسيرها، ولكن معناها الذي تكتسبه من خلال التركيب الذي وضعت فيه، وتآلفت معه، واتسقت مع عناصره اللفظية؛ حيث إن "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف"<sup>(٤)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن: ١-٣١٧.

(٢) الموضوع السابق.

(٣) نهاية الأرب: ٧-٨٧.

(٤) دلائل الإعجاز، ت: شاكر، ٥٣٩.



ويربط الدارسون بين النظم وعلم البيان في اشتراكهما في معرفة معاني النحو في التركيب<sup>(١)</sup>، فقد علم البيان أنه "علم يُعرفُ به معاني النحو في التركيب، وأما تحصيله فبإتقانِ جملٍ من علمي اللغة والإعراب<sup>(٢)</sup>".

ولا يجوزُ لنا أن نترك عبدَ القاهرِ الجرجاني دونَ إبرازِ مدي إيمانه بماهيةِ النظمِ النابعةِ من أحكامِ النحو ومعانيها، ويبدو ذلك في النظرِ إلى النقاطِ الآتيةِ من أفكاره:

أ- إعجاز القرآن الكريم لا يكونُ إلا بالنظرِ في النظمِ والتأليفِ، "إنا إن بقينا الدهرَ نجهدُ أفكارنا حتى نعلمَ للكلمِ المفردةِ سلكًا يَنظُمُها، وجامعًا يجمعُ شملها ويؤلفُها، ويجعلُ بعضها بسببِ من بعضٍ غيرِ توخَى معاني النحو وأحكامه فيها، طلبنا ما كلُّ محالٍ دونه"<sup>(٣)</sup>.

ثم يذكر: "ذلك لأنه إذا كان لا يكونُ النظمُ شيئًا غيرِ توخَى معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجبِ العجبِ أن يزعمَ زاعمٌ أنه يطلبُ المزيةَ في النظم، ثم لا يطلبُها في معاني النحو وأحكامه التي النظمُ عبارةٌ عن توخّيها فيما بين الكلم"<sup>(٤)</sup>.

ب- ضروبُ المجازِ من استعارةٍ وكنايةٍ وغيرهما إنما هي من مقتضياتِ النظم؛ لأنها نابعةٌ من تأليفِ الكلم، فيكون بينه حكمٌ من أحكامِ النحو<sup>(٥)</sup>.

ج- يكرزُ دائمًا فكرةُ أن الكلمةَ المفردةَ لا يكونُ فيها فصاحةٌ، وإنما يكونُ فصاحتها من خلالِ ضمّها إلى مع اتصالِ مقصودٍ بين معنييهما، وهذا يكون من خلالِ النظم، ولا يفوتنا أن الكلمةَ تتباينُ فصاحتها من موضعٍ في التركيبِ إلى آخر<sup>(٦)</sup>.

د- يردُ عبدُ القاهرِ فكرةُ أن المعاني لا تتزايدُ، وإنما تتزايدُ الألفاظُ، ويذكر: "وهذا كلامٌ إذا تأملته لم تجدُ له معنى يصحُّ عليه، غيرَ أن تجعلَ تزايدَ الألفاظِ عبارةً عن المزايا التي

(١) ينظر: المجيد في إعجاز القرآن المجيد، ٦٨.

(٢) الموضوع السابق.

(٣) دلائل الإعجاز: ٣٠٠، ٣٩٢، تحقيق: محمود شاكر.

(٤) الموضوع السابق.

(٥) الموضوع السابق.

(٦) الموضوع السابق: ٣٠٧، ٤٠١.

تحدث من توخَّى معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم؛ لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسانٍ محال<sup>(١)</sup>.

ويستمر عبدُ القاهرِ الجرجاني في تأكيده علي الربط بين النظم وتوخي معاني النحو، وأن كلاً منهما هو الآخر، وأن اللفظة مفردةٌ ليس فيها فصاحةٌ، وإنما فصاحتها تكون بعد أن يدخلها النظم، فإن جئت بها أفراداً لم ترم فيها لفظاً، ولم تحدث بها تأليفاً، فلا تجد فيها فصاحةً.

هـ- كما أن عبدُ القاهرِ الجرجاني يردد دائماً القول: "إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضم على طريقةٍ مخصوصة..."<sup>(٢)</sup>، ويبين نظرته في ماهية الضم أو كلفيته بأنه لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما... فلا يكون في ضم الكلمتين: (ضحك خرج) فصاحةً؛ ولكن الضم المقصود لإحداث النظم إنما يكون بتوخي معنى من معاني النحو فيما بين الكلمتين.

ويؤكد عبدُ القاهرِ علي أن فصاحة الكلمة لا تكون إلا من خلال النظم، فاللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع، ونراها لا يكون فيها شيء منها في مواضع كثيرة<sup>(٣)</sup>، وفصاحة الكلمة تكون بعد أن يدخلها النظم، وغير ذلك لا يكون فيها فصاحة.

يؤكد عبدُ القاهرِ فكرة النظم ومعاني النحو من خلال أمثلة إبداعية، منها قولُ بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ نَهَاوَى كَوَاكِبِهِ

يذكر عبدُ القاهرِ الجرجاني: "هل يُتصور أن يكون بشارٌ قد أُخِطِرَ معاني هذه الكلم بباله أفراداً عاريةً من معاني النحو التي تراها فيه؟"<sup>(٤)</sup>، وينبه إلى الأحكام والمعاني الموجودة في كلم البيت، وتعليق الكلمة بمعنى كلمة أخرى، وكيف أن مجموع هذه الكلم تحصل منه

(١) دلائل الإعجاز: ٣٠٢، ٣٩٥.

(٢) السابق، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠١، ٣٩٤.

(٣) السابق، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠٧، ٤٠١.

(٤) السابق، تحقيق: محمود شاكر، ٣١٥، ٤١١، ٤١٢.



على مفهومٍ هو معنى واحدٌ، لا عدة معانٍ، وقد اجتمع فيها جميعًا معاني النحو، ويتضح ذلك في:

- أ- (كأن) ومعنى التشبيه المقصود إيقاعه على شيءٍ.
- ب- إرادة الإضافة في كل من: مثار النقع، فوق رؤوسنا.
- ج- عطف (أسياف) على (مثار) بوساطة الواو دون غيرها.
- د- جعل (ليل) خبرًا لـ (كأن)؛ ليكون المشبّه به، ويؤتى به نكرةً.
- هـ- جعل (تهاوى) فعلًا للكواكب.
- و- جعل جملة (تهاوى كواكبه) صفةً لليل.
- ز- بمجموع ما سبق من (ليل تهاوى كواكبه) يتم ما أريد به من التشبيه.
- ح- المفهوم من جميع ما في البيت مفهومٌ واحدٌ، والبيت من أوله لآخره كلامٌ واحدٌ، فقد اتحدت معاني ألفاظها فصارت كأنها لفظةً واحدةً.

كما يذكر عبدُ القاهر الجرجاني: "أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمدًا رسول الله، بالنصب، أي: نصب رسول- فأنكر، وقال: صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أن النصب يُخرجه عن أن يكون خبرًا، ويجعله والأول في حكم اسمٍ واحدٍ، وأنه إذا صار والأول في حكم اسمٍ واحدٍ احتيج إلى اسمٍ آخر أو فعلٍ حتى يكون كلامًا، وحتى يكون قد ذكر ماله فائدةً إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال: صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبرًا"<sup>(١)</sup>.

فالأعرابي بحسب اللغوي أدرك أن المعنى منقوصٌ مع نصب (رسول)؛ حيث لم تكتمل الجملة اكتمالًا حدته قوانين التركيب ممثلةً في النحو وقواعده، وعليه فإن نظم الجملة لم يكتمل.

كما يذكر الزملكاني: "ليس قائل الشعر قائلًا من حيث نطق بالكلم؛ إذ يساويه الحاكي في ذلك، وإنما كان امرؤ القيس قائلًا:

ففا نَبِك من ذكري حبيبٍ ومَنزل

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٣٢١، ٣٢٢، ٤١٩.

من جهة جعله: (نبيك) جوابًا للأمر، ومن تعدييه إلى (ذكرى)، و(ذكرى) مضافة إلى (حبيب)، و(منزل) معطوف على (حبيب)، وهذا معنى قولنا: إلا من جهة توحي معاني النحو في معاني الكلم<sup>(١)</sup>.

#### - في أقسام النظم وما يكونه عند عبد القاهر:

يذكر عبد القاهر: "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"<sup>(٢)</sup>.  
ثم يوضح ذلك بأنه يتحقق بأن تركيب الاسم مع الفعل؛ ليكون فاعلاً أو مفعولاً له، أو تعد إلى الاسمين، فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو غير ذلك من الوظائف والمواقع النحوية.

فيدل ذلك على أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس<sup>(٣)</sup>.

ومقابل هذا النوع من النظم ما ضمَّ بعضه إلى بعض دون تعلق أو ترابط، ويشبه مثل هذا الكلام بمن "عمد إلى لال فخرطها في سلك لا يبغى أكثر من أن يمنعهما التفريق، وكمن نصد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نصدده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين"<sup>(٤)</sup>.

فأنت ترى مما سبق أن الكلام أو النظم عند عبد القاهر على قسمين أو مرتبتين، فممنه ما يتعلق كلمه بعضها ببعض، وتترابط، وتتعاقد، وتتشابك ويدخلها طرائق السبك من رتبة وحذف وتعريف وتكبير وربط وتوكيد ومجاز عقلي وغير عقلي... إلخ؛ حيث يوضع كل في موضعه الحسن من النظم.

ويوضح فخر الدين الرازي ذلك في قوله: "اعلم أن الجمل الكثيرة إن نُظمت نظماً واحداً فلا يخلو إما أن يتعلق البعض ببعض، أو لا يتعلق، فإن لم يتعلق البعض ببعض؛

(١) المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ١٥٢.

(٢) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٥٥.

(٣) الموضوع السابق.

(٤) الموضوع السابق: ٩٦، ٩٧.



لم يحتج واضع ذلك النظم إلى فكرٍ ورويةٍ في استخراج ذلك النظم؛ بل هو مثلٌ من عمَد إلى اللآلئ، فخرطها في سلك، وهذا الضرب من النظم لا يستحقُّ الفضيحة إلا بسلامة معناه، وسلامة ألفاظه؛ إذ ليس فيه معنى دقيقٌ لا يدرك إلا بتأقّب الرأي ودقيق النظر.

وأما القسم الثاني: وهو -الذي تكونُ الجملُ المذكورة متعلقًا بعضها ببعض- فهناك تظهرُ قوةُ الطبع وجودةُ القريحة واستقامةُ الذهن، وكل ما كان أجزاء الكلام أقوى ارتباطًا وأشدَّ اتحامًا كان أدخلًا في الصناعة<sup>(١)</sup>.

ويضربُ مثلًا للنظم الخالي من التعلُّق قولٌ بعضِ البلغاء في وصفِ اللسان: "اللسانُ أداةٌ يظهرُ بها حسنُ البيان، وظاهرٌ يخبرُ عن الضمير، وشاهدٌ ينبئُك عن غائب، وحاكمٌ يفصلُ به الخطاب، وواعظٌ يُنهي عن القبيح، ومزينٌ يدعو إلى الحسن، وزارعٌ يحرثُ المودة، وحاصدٌ يحصدُ الضغينة، ومُلّه يُونقُ الأسماع".

فمثلُ هذا النوع من الكلامِ جملٌ غيرُ مترابطةٍ المعنى، غيرُ دقيقةٍ المعنى، غيرُ متشابهةٍ التعبيرِ والفكر، مع أن به فضيلةٌ في سلامة المعنى، وسلاسة اللفظ، والتحرر من اللحن وزيج الإعراب، فهو مثيلُ اللآلئ التي تتضدُّ في سلكها بجوار بعضها.

ويضربُ من أمثلة الآخر، وهو الكلامُ الذي تتعلَّقُ كلمه بعضها ببعض، وتتحدُّ أجزاءه حتى يوضع وضعًا واحدًا، قولُ امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى      وَكِرْهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

وقولُ بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا      وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

ولا يجعلون لهذا النوع من النظم قانونًا يُحفظ، ولكنه يجيء على وجوه شتى، وقد عدَّد فخر الدين الرازي ذلك من<sup>(٢)</sup>: المطابقة، والمقابلة، والمزاوجة، والاعتراض، والالتفاف، والافتباس من القرآن، والتلميح، وإرسال المثليين، واللف والنشر، والتعديد، وتنسيق الصفات،

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٩٩-٢٠١.

(٢) يرجع إلى: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ١٩٥ وما بعدها.

والإبهام، ومراعاة النظير، والموجه، والمحتمل للضدّين، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وتجاهل العارف، والسؤال والجواب، والإغراق في الصفة، والجمع والتفريق والتقسيم، والمتزلزل والتعجب، وحسن التعليل.

ويدخل في ذلك كيفية بنية الجملة والظواهر التركيبية العارضة في بنيتها من: الرتبة (التقديم والتأخير)، الفصل والوصل، الحذف والإضمار والإيجاز، أدوات الربط: (إن، إنما...).

### - اللفظ والنظم وفصيح الكلام عند عبد القاهر:

ويفرق عبد القاهر بين اللفظ مفرداتٍ والنظم تراكيبٍ في توضيح الفصيح من الكلام فيجعلُ الكلامَ الفصيحَ ينقسم قسمين: "قسم تُعزى المزية فيه إلى اللفظ، وقسم تُعزى فيه إلى النظم"<sup>(١)</sup>.

ويفسر الأول بأن الكلام الفصيح يكون لأجل مزية تكون في معناه، ويتمثل ذلك في الاستعارة، والكناية، والتمثيل على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه مجازًا واتساعًا وعدولًا باللفظ عن الظاهر<sup>(٢)</sup>.

ويفسر القسم الثاني بأنه توخّي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجهه، والعمل بقوانينه وأصوله، فليس هذا القسم من معاني ألفاظ، فيتصور أنها لها تفسير<sup>(٣)</sup>.

ولا جدال في أن نظرية عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز اللغوي، أو إعجاز الإبداع اللغوي مكتملة متكاملة، لكنها تحتاج إلى تجميع وترتيب وتنسيق وترابط لإبرازها، فيجمع الشبيه مع الشبيه، والجزء مع الجزء لإبراز فكرته الكلية، والشواهد مع فكرتها للخصوص إلى حقيقة النظرية، مع الاستعانة بما ألفه غيره من العلماء ممن جاءوا بعده لإلقاء الضوء على أفكاره، من أمثال: الزملكاني والزرکشي... وغيرهما.

(١) دلائل الإعجاز: ٤٢٩، ٤٥١، ت: شاکر.

(٢) السابق: ٤٣٠.

(٣) السابق: ٤٥٢.



ذلك لأن النظرية عند عبد القاهر متناثرة غير مبنية على أفكار متسقة الذكر والإثبات، ومن يقرأ دون تمعن، أو يقرأ بتمعن غير مترابط لا يستطيع أن يلمّ شتات النظرية لديه، وهي موزعة مكررة أفكارها، وبيدئ الباحث ذلك بتحديد المصطلحات التي ذكرها، من: الكلام، الفصيح، النظم، فصيح اللفظ، فصيح النظم.... إلخ، وما عدا ذلك من مصطلحات بلاغية أو نحوية استخدمها عبد القاهر في مؤلفه، فهي مندرجة تحت مصطلح أساس مما سبق.

ولا يُظنُّ أحد من الباحثين أو الدارسين أو علمائنا الأفاضل أنه قد توصل إلى عميق عقل عبد القاهر، فاستخلص منه، وأبرز نظريته هذه؛ لكنه يُحمد له أن أقبل عليه، ونبه إليه، وأبرز مكانة عبد القاهر في التفكير اللغوي الحديث الحقيقي.

#### - تعليق علي النظم والنحو:

إن ما ذكر من علاقات فكرية ليدلُّ دلالة حاسمة علي أن فكر لغويينا الأوائل نظر إلى النحو على أنه علم دراسة الجملة بكل ما تتضمنه من مؤثرات دلالية صوتية، أو بنية كلمة بما يضاف إليها من زيادات بنوية، أو بنية جملة بما يكون فيها من موقعيات ورتبة واتساع لفظي لأحد عناصرها اللفظية، وما قد يكون فيها من تراكيب إفرادية تتوالد وتتنامي وتتعاقد، وما قد يكون في بنية كلماتها من وحدات صرفية دالة، وما يختار فيها من حروف المعاني... إلخ. ولا بد أن يتوافر في كل هذه علاقات دلالية متشابكة. وكل هذه تبني علي الأحكام النحوية والقواعد الجمالية، وكلها تحدد الإطار الدلالي والتشعبات الدلالية المتعاقبة والمتراطة.

فليس النحو قواعد مجردة من العلاقات الدلالية كما يعتقد كثير من محدثي اللغويين ويرددون؛ بل هو مبني علي صحة النظم متآلفا كلمه، معقودا تراكيبه، متشابكة دالاتها لتخرج بالمعني الكلي المقصود، فيحكم عليه بالخلود أو غيره، وليس كل تراص للكلم يعد تركيبا صحيحا يحكم عليه نحويا، إن لم يُفد معني مفهوما يمكن تداوله اجتماعيا.

وعلينا أن نتجاوز تلك الحقب اللغوية الوسطي والمتأخرة التي صببت همومها في اختزال النحو في نظوم مجردة، أو متون مغمضة مضمرة، فكان النحو عند هؤلاء مجردا من العلاقات الدلالية إلا من بعض المواضع التي اضطروا فيها اضطرارا إلى عدم الفكك من



الجانبِ الدلالي، كما تجدُ في كثيرٍ من الحدود، وبعضِ مواضعِ وجوبِ رتبةٍ معينةٍ، والشروطِ المطلوبةِ في بعضِ الأبوابِ النحويةِ. وكثيرٌ من أصحابِ هذه الحقبِ يذكرون كثيرًا من تلك الشروطِ الدلاليةِ والمتطلباتِ المعنويةِ دونَ التأكيدِ على تحليليها.

### - النظم والتأليف:

وقد يخرجُ مصطلحُ النظمِ إلى مصطلحِ التأليفِ، نجد أن الزمكاني قد جعل الكلامَ الفصيحَ قسَمين: أحدهما: المفرداتُ التي فيها مجازٌ واتساع.

والآخرُ: ما تُعزى فيه المزيّةُ إلى النظم<sup>(١)</sup>، وقد عَقَدَ له الركنَ الثاني الواقعَ تحت عنوان: في مراعاةِ أحوالِ التأليفِ<sup>(٢)</sup>، فالنظمُ هو التأليفُ، وهو المرامُ والمفرداتُ كالوسيلةِ إليه، وذكر أنه يجب أن يُراعى أحوالُ التأليفِ بين المفرداتِ والجملِ، ليقوي بذلك الارتباطَ، والتأليفُ كما ذكر هو الدعامةُ العُظمى في حُسنِ المعاني، ثم أثبت له اثني عشرَ فَناءً، توجز في<sup>(٣)</sup>: تقديم الاسمِ على الفعلِ وتأخيرهِ، في خبرِ المبتدأِ، في تقديم بعضِ الأسماءِ على بعضِ، في المجازِ الإسنادي، التشبيهِ، في الإيجازِ، التأكيدِ، في الحذفِ، في المنصوباتِ: (المفعولُ به، تنازعُ الفعلين، الحال، التمييز)، في معرفةِ الفصلِ والوصلِ: (عطفُ مفردٍ على مثله، عطفُ جملةٍ على جملةٍ لها محل، عطفُ جملةٍ على جملةٍ لا محلَ لها)، في معرفةِ أسبابِ التقديمِ والتأخيرِ، في قوانينَ كليةٍ يتعرفُ بها أحوالُ النظمِ: (فيما يتحققُ به بيانُ العباراتِ، في دلالةِ الكلامِ، في جهةِ إضافةِ الكلامِ إلى قائله، في معرفةِ الفصاحة).

وأشيرُ في هذا المقامِ إلى أن النظمَ له ثلاثةُ جوانبٍ لفظيةٍ تتضامنُ لتبرره وتبرزُ مجموعَه الدلاليّ والبلاغيّ، أذكرها في إيجازٍ يحتاج إلى دراسةٍ بحثيةٍ تطبيقيةٍ استنتاجيةٍ، بواسطةِ القائمين بالبحثِ العلمي، وهي:

أ- كيفية اختيار كلماته ذات المعاني الاستقلالية: الأسماء والأفعال، وذلك من حيث: نوعها الكلمي، بنيتها، دلالة الجذر، ما يلحقُ بها أو يحشئها أو يسبقها من

(١) المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ١٥٢-١٥٣.

(٢) السابق ١١١.

(٣) السابق ١١٤-١٥٤.



مورفيمات: (وحدات صرفية)، أي: كيفية اختيار الكلمة معنى ومبنى، ذلك لتكوين كلمات مهياة للمصاحبة والمزاوجة والتآلف والتناسق مع غيرها مما يسبقها أو يلحق بها، لهذا كان الاختيار للكلم ذات الوحدات الصرفية الموحية.

ب- كيفية تركيب هذه الكلمات مع بعضها في النظم أو النسق أو الرتبة، أو الذكر والنطق، فكل ترتيب -غالبا- له دلالاته المقصودة. ذلك لتكوين مجموعات كلامية مترابطة موحية ذات إشعاعات دلالية أوسع، تتضامن هذه المجموعات بوسائل عديدة لفظية ومعنوية مع بعضها لتكوين المرحلة الثالثة.

ج- كيفية الربط بين الكلمات ذات المعاني الاستقلالية، وتتعدّد هذه الروابط ما بين حرفية -علي الوجه الأغلب- واسمية، حين يحتاج إلى الربط بالضمائر.

وهذه الروابط تحتاج إلى مهارة من المبدع اللغوي لإبراز مقصوده الدلالي، وترجع أهميتها إلى اختلاف دلالاتها وتنوعها، مع تحديد استخدامها الوظيفي النحوي، وبيان كيفية استخدامها لوظائف عديدة معنوية، عبّر عنها التكوين اللفظي بجوانبه الثلاثة.

فالنظم اختيار كلمة ذات إحياء دلالية مقصودة، يُبنى عليها، وترتبط مع غيرها من كلمات مختارة، وتتناسق كلها، وتتعلق وتتشابك وتتراكب لتوسيع المجموع الدلالي، وتسهم كل من هذه الكلمات في إيجاد دائرة دلالية أوسع، وكل مجموعة من هذه الكلمات التي تحقق التمام والكمال ترتبط بمجموعات محدودة أو لا محدودة لتكوين نص مقصود، فكل هذا هو النظم أو التأليف، سواء أكان نظامًا قصيرًا أم متوسطًا أم طويلًا أم مغرّقًا في الطول.

## المبحث الثاني

## التركيب

أما فكرة التركيب أو مصطلحُه فقد ظهرت فيما بعدُ، والمقصودُ بالتركيبِ في هذا الجانب من المبحثِ تركيبُ الكلمات مع بعضها أو تألفها لأداء معنى لا يكون فيما إذا انفردت كلُّ كلمة.

يذكرُ ابنُ يعيش: "والشيثان إذا رُكبا قد يحدثُ لهما بالجمع والتركيبِ معني ثالث، ويخرجان عن حكم ما لكل واحدٍ منهما إلى معني مفرد"<sup>(١)</sup>.

هذه الرؤيةُ التي ذكرها ابنُ يعيش للوضعِ الدلالي للكلمات - حيث ينشأ معني ثالث من خلال تألف معنيين، يؤدي كلاً منهما كلمةً، ويتألف الكلمتين أو تركيبهما يتولد هذا المعني الثالث - تدل علي مدى عمق إدراك علماء اللغة العرب الأوائِلِ لنظريةِ الدلالةِ السياقية، أو الدلالةِ التركيبية.

والفارقُ بين ما ذكره عبدُ القاهر وما هو مذكور عند ابن يعيش أن عبدَ القاهر الجرجاني ينظرُ إلى تألفِ الكلمةِ مع غيرها من خلالِ الجملةِ، أو ما أسماه بالنظم، وسنوضح ذلك في الصفحاتِ القادمة، أما ابنُ يعيش فينظرُ إلى تغيرِ معني الكلمةِ بإضافةِ إضمامةٍ إليها كتغيرِ معني (إذا)، وهي ظرف زمان للماضي، بإضمام (ما) إليها حال الجزاء بها لتدلُّ علي معني الاستقبال.

## - والتركيبُ الذي يذكره ابنُ يعيش علي ضربين:

"تركيبُ أفراد وتركيبُ إسناد، فتركيبُ الأفراد: أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيلِ النقل، ويكون في الأعلام، نحو: معدي كرب، وحضر موت، وقالي قلا، ولا تقيدُ هذه الكلمُ بعدَ التركيبِ حتى يخبرَ عنها بكلمةً، نحو: معدي كرب مقبل، وحضر موت طيبة.

(١) شرح المفصل: ٨-١٥٥.



وتركيبُ الإسنادِ أن تركبَ كلمةً مع كلمةٍ تتسبب إحداهما إلى الآخر، فعرفك بقوله: "أسندت إحداهما إلا أنه لم يردْ مطلقَ التركيبي؛ بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى علي السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"<sup>(١)</sup>.

ويذكر الخصري في حاشيته علي شرح ابن عقيل للألفية في بدء باب الابتداء: "لما فرغ من الأحكام الإفرادية شرع في الأحكام التركيبية، والتراكيب المفيدة ترجع إلى جملتين: فعلية، ومنها جملة النداء - كما مر - واسمية، ومنها اسمُ الفعل مع مرفوعه، والوصف المكتفي بمرفوعه، وأما قولهم: الوصفُ مع مرفوعه ولو ظاهرًا في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا، وبغير صلة (أل) فإنها في قوة جملة فعلية - كما مر -"<sup>(٢)</sup>.

ونحن لا نستطيع أن ننفك من إطلاق مصطلح التركيبي علي كل ما يكون من أكثر من كلمة؛ لأن كلَّ تركيبٍ يُعطي معنى، حيث التضامن والتضافر لإنتاج هذا المعنى، لكننا علينا أن نحدد مدلول هذا المعنى، فقد يكون معنى تامًا يعطي ما يمكن السكوت عليه فتكون الجملة، وقد يكون معنى لا يمكن السكوت عليه، ولا يفهم منه معنى تام، فينظر فيه إن دلَّ علي حقيقة واحدة، أم دلَّ علي حقيقة واحدة وجزء من حقيقة واحدة، أو غير ذلك.

ولا يمكن لنا أن نفرِّ من إطلاق مصطلح التركيبي علي كل ما هو مبني من أكثر من كلمة وكان دالًّا علي حقيقة واحدة، كما أنه لا يمكن أن نهمل جانب الإفراد فيه.

#### - من ذلك كان مصطلحُ التركيبي الإفرادي:

فإن كنا مع ابن يعيش في تركيب الإسناد فإننا نريد التوسع في استخدام تركيب الإفراد ليشمل كلَّ كلمتين أو عدة كلمات ترتبط ببعضها ارتباطًا معنويًا، إما بسبب التوضيح، أو التخصيص، أو المشاركة، أو التفسير، أو أي معنى آخر من هذه المعاني. ويتسع هذا ليشمل عطف البيان والنعته والبدل والتوكيد والإضافة والشبيهة بالإضافة... إلى غير ذلك مما نوضحه فيما جعلته خاصًّا بالتركيب الإفرادي<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠-١.

(٢) حاشية الخصري على ابن عقل: ٧٨-١.

(٣) يرجع إلى: التركيب الإفرادي في الجملة العربية من خلال سورة فاطر، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة يناير

- مصطلح التركيبي الإفرادي عند النحويين<sup>(١)</sup>:

يذكر ابن يعيش: "تركيبُ الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين"<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بالحقيقة في هذا النص هو الشيء الواحد، أو المسمى الواحد، أو الجوهر الواحد، أو العين الواحدة، حيث تتضامن الكلمتان اللتان كانتا داليتين على مدلولين متفرقين، ليتحدا فيصيرا ككلمة واحدة دالة على حقيقة واحدة، أي: "مُزج الاسمان وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب..."<sup>(٣)</sup>.

وننوه إلى أن ابن يعيش قد قابل مصطلح تركيب الإفراد بمصطلح تركيب الإسناد؛ ليدل على أن الإسناد إنما يكون بمدلولين متتامين يحسن السكوت عليهما.

ولا بد أن نستنتج من هذه المقابلة أن تركيب الإفراد لا يحسن السكوت عليه، إذ لا يؤدي معنى تامًا مقصودًا يتحقق به الأداء اللغوي، أو الهدف من إنشاء اللغة، وهو التواصل من خلال تكوين جملة تامة الركنين، وبذلك لم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه<sup>(٤)</sup>، فلم تتحقق بنية الجملة.

ولذلك فإن شارح الكافية في تعريفه للجملة يحترز بسمية "الإسناد عن بعض ما رُكّب من اسمين: كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه..."<sup>(٥)</sup>.

ويتضامن مع هذه الفكرة ما ذكره شارح ألفية ابن معطي من أن التركيب الإضافي تركيب ناقص، أي: لا يؤدي معنى جملة يحسن السكوت عليها<sup>(٦)</sup>.

وعلينا أن ننبه إلى استحضار ثلاثة مصطلحات، تعود كلها إلى مصطلح اللفظ، وهي: الكلمة، المركب الناقص، المركب التام، فالكلمة ملفوظ واحد، أما المركب الناقص فهو

(١) هذا مستمد من المرجع السابق.

(٢) شرح ابن يعيش: ١-٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٤-١١٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الكافية للرضي الاسترأبادي: ١-٨.

(٦) شرح ألفية ابن معطي: ١-١٩٢.



المؤلف من كلمتين فأكثر؛ لكنه لا يحسن السكوت عليه، فهو لا يؤدي معنى تامًا يمثل إخبارًا أو استخبارًا أو طلبًا، أو غير ذلك من المعاني التامة.

أما المركب التام؛ فهو المؤلف من كلمتين فأكثر؛ يحسن السكوت عليه، فهو يؤدي معنى تامًا مقصودًا به الإخبار أو الاستخبار أو غيرهما.

والمركب الناقص يمكن أن نجعل جزءًا من مفهومه تركيبًا إفراديًا، وهو ما يتطابق مع فكرة التركيب الإفرادي من تضامن الكلمات وترباطها وتتامها للدلالة على حقيقة واحدة، تمثل عنصرًا من عناصر أساس الجملة.

والفارق بين المركب الناقص والمركب التام يكمن في مدلول كل منهما، فقد يكون مركب تام لفظًا دالًا على حقيقة واحدة، فيكون مركبًا ناقصًا، وينتقل حينئذ من المركب الإسنادي إلى المركب الإفرادي، كما يكون في العلم المنقول من تركيب إسنادي.

"قال معنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو: ضرب زيد، وعبد الله، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناها مفرد، وكذا لفظهما؛ لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك"<sup>(١)</sup>.

وتلنقط هنا الجانب الدلالي في علمية (ضرب زيد، وعبد الله)؛ حيث يجعل ابن الحاجب وشارح كافيته كلاً منهما مفردًا في المعنى، ويجعلهما كذلك في اللفظ، وليس الأمر كذلك من الجانب اللفظي حال علميتهما وعدم انسحابهما في العلمية، فالمدلول منهما علميًا مفردًا، لكن المبني فيهما تركيب أو مركب، ولا نستطيع أن ننفك من ذلك، وهذا أساس فكرة التركيب الإسنادي، كما أنه مؤيد لها.

ولا تُخدغ بفكرة المركب التام الدال على حقيقة واحدة، فيكون مركبًا إفراديًا، حيث الاحتراز من الجملة التامة الإخبارية أو الاستخبارية التي يكون المبتدأ فيها هو الخبر، كأن تقول: هو الحق، هذا الطالب... إلخ؛ لأن المقصود الإخباري يستحضر ليفيد حسن السكوت، فيكون هذا تركيبًا إسناديًا لا إفراديًا.

(١) الرضي الاسترلابادي: شرح الكافية، ١/٣-٤.

ونلتقط فكرة التمام عند النحاة لنفِيدَ منها في إنماءِ هذه الفكرة، وإن كان النحاة يجعلون من التمام سبيلًا إلى إعمالِ الاسمِ فيما بعده مما يُمَمُّه؛ فإننا سنجعله تمامًا دلاليًا إلى جانب ما عَنُوا به من التمامِ اللفظي، ذلك نحو قولك: "لا خيرًا من زيدٍ، ولا ضارياً زيِّداً، ولا حافظاً للقرآن، ولا عشرين درهماً، فهذه الأسماءُ مشابهةٌ للمضافِ، وجاريةٌ مجراه؛ لأنها عاملةٌ فيما بعدها، كما أن المضافَ عاملٌ فيما بعده، والمعمولُ من تمامِ المضافِ، فقولك: (من زيدٍ) من تمامِ (خيرٍ)؛ لأنه موصولٌ به، وزيِّداً من تمامِ ضارياً؛ لأنه مفعولُهُ، وللقرآنِ في موضعِ مفعولٍ حافظاً، ودرهماً من تمامِ عشرين..."<sup>(١)</sup>.

وكتب النحويين وأفكارهم ملأى بفكرةِ التركييبِ الإفرادي بطريقتي أو بأخرى، وتعبير مباشرٍ أو غير مباشرٍ -غالبًا- ذلك من مثل:

"الموصول والصلة كجزأي اسم، أشبه الأسماءِ يهما المركبُ تركيبٍ مزج كبعلبك؛ لمباينةِ المقردِ لهما بالإفرادِ، والمضافِ والجملة بتأثيرِ الصدر في العجز"<sup>(٢)</sup>.

وعلينا أن نقرن بين نظرةِ النحاةِ إلى التمامِ اللفظي دون المعنوي في إعمالِ الاسمِ التامِّ، والتركييبِ اللفظي والمعنوي في علميةِ الجملةِ والتركييبِ الإضافي المذكورين سابقاً؛ وهذا البحثُ يجعلُ التمامَ من قبيلِ التركييبِ، وكلُّ تركيبٍ يقصدُ به السكوتُ عليه، أو الإخبارُ به يكونُ تركيبياً إسنادياً، ولا يدخلُ ضمنَ هذه الفكرةِ إلا من قبيلِ المقارنةِ بالضدِّ للتوضيحِ والبرهانِ.

أما كلُّ تركيبٍ -مهما طال ومهما كثرت أفاظُه- ودلَّ على حقيقةٍ واحدةٍ دلالةً مباشرةً أو غير مباشرةٍ؛ فهو تركيبٌ إفرادي.

ولعلنا نلتمس شيئاً من هذه الفكرة عند حازم القرطاجني -علي أن لا يُقصدَ بها ما يقصده هذا البحثُ- حيث يذكر: "إن المعاني قد تكون مفردة الأجزاء ومضاعفتها، وقد يكون بعضُ أجزائها مفرداً وبعضها مضاعفاً"<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح ابن يعيش: ٢-١٠٠.

(٢) المساعد على شرح التسهيل: ١-١٧٥.

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٣٢.



فتوجه القرطاجني إلى المعنى، فلو افترضنا أن المعاني -علي غير ما يقصده- إنما هي المدلولات، أو الدلالات، فإننا نتحسس أنها إما أن تكون جزءًا واحدًا، أو عدة أجزاء متضامنة وتقرن -حينئذ- بين الجزء الواحد والكلمة الواحدة الدالة على مدلول، كما نقرن بين مضاعفة الأجزاء والتركييب الإفرادي الذي لا تقتصر بنيته على كلمة واحدة، وإنما تتجاوز إلى كلمتين فأكثر.

ولذا فإنه يذكر في موضع آخر: "وتتضاعف صورُ العبارات بما يوقع في معانيها من تحديداتٍ ترجع إلى ما تكونُ عليه في نفوسها، من كونها عامةً أو خاصةً، كليةً، أو جزئيةً. وتتضاعف أيضًا بحسبِ الأحكام الواقعة في المعاني بعد تحديداتها، من نفي وإثباتٍ ومساواةٍ أو ترجيحٍ أو غير ذلك، ومن جهةِ كفياتِ المخاطباتِ في المعاني، وكون ذلك يكون تأديّةً أو اقتضاءً ونحو ذلك.

وكل واحدٍ من هذه (...) له صيغ شتى يعبرُ بها عنه، فمع أن المعاني تتضاعف صورها بحسب ما تقدّم فإنّ هذه الأشياء أيضًا مما تتضاعف بها الصيغُ والعباراتُ عن تلك المعاني، فيؤدي تنوع صور المعاني والعبارات<sup>(١)</sup>.

فالمعاني يقابلها الصيغُ والعبارات: إن جزئيةً فجزئيةً، وإن مضاعفةً فمضاعفةً.

فيفادُ مما ذكره القرطاجني، وما لا يقصده، أن كلَّ معنى يقابله صيغةٌ، ومع تشابك الصيغِ أو الكلماتِ تتشابهُ المعاني، وتتعدّد، ومع كونها متعدّدة فإنها إن عادتْ علي حقيقةٍ واحدةٍ فإنها تمثلُ تركيبًا إفراديًا -طال أم قصر-.

وبهذا الاستنتاج نكونُ قد أفدنا بما يطبقه البلاغيون علي النظم الطويل، أو السياق الممتد، والذي يمتدُّ إلى أكثر من جملةٍ، وقد تكونُ مختلفةً المعاني، وهي تبحثُ في الحقيقة الواحدة الممتلئة لعنصرٍ أساسٍ في النظم أو السياق، وقد امتدت وتعددت الجوانبُ الدلالية التي تعودُ إليها، فتكونها.

وعلينا أن نقرّر بدءًا أن المقصودَ بالتركييب الإفرادي لا يقتصرُ علي ما يذكره النحاة من المركّباتِ في نظرهم، وإنما يمتدُّ إلى أوسع من ذلك.

(١) منهاج البلاغ وسراج الأنبياء: ٣٥.



## المقصود بالتركييب الإفرادي:

نرى أن المركب الإفرادي هو تضامن كلمتين أو أكثر في الدلالة علي حقيقة واحدة، أي: علي مدلول واحد، وذلك باعتداد ما قد يُضافُ إلى المدلول الواحد من محدداتٍ دلاليةٍ مقصودةٍ فيه أو في توابعه ولواحقه أو سوابقه، حيثُ توضحُ هذه جوانبٍ دلاليةٍ أخرى مرادةٍ في السياق، شرط أن يكون ذلك المجموعُ محصورًا في جملةٍ واحدةٍ، فيكونُ هذا المدلولُ الدالُّ عليه بالمركبِ الإفراديِّ ركنًا من ركني الجملة، أو متعلقًا من متعلقاتها المتممة لها.

وإذا كانت الكلمةُ اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فإن المركبَ الإفرادي لا يكونُ إلا لما كان من هذه الأنواع له معنى في ذاته؛ كي يمكنَ تقييده، أو تحديده، أو إضاءةً جوانبٍ دلاليةٍ فيه، أو إضافةً له، أو غير ذلك من المحدداتِ والمقيداتِ، وهذا لا يكونُ إلا في الاسم والفعل.

ويكثرُ المركبُ الإفرادي في الاسم؛ ولذلك فإن كلَّ من تعرضَ لما أسَمَّوه بالمركباتِ قصره علي أنواعٍ معينةٍ من الأسماءِ المركبة.

ولم يعرضَ أي منهم إلى الأفعالِ، أو نظرَ إلى سائرِ الأسماءِ التي لا تكونُ إلا من تركيبٍ أو بنيةٍ مركبة.

ولو أننا استحضرنَا قاعدةً عامةً في هذا المجالِ، أو فكرةً تحكمه وتحدده؛ فإننا نقولُ: كلُّ كلمةٍ تقيدُ اسمًا أو فعلًا خارجَ حدوده البنيويةِ المتاحة له فإنها تكونُ معه تركيبًا إفراديًا، وقد تتسعُ المقيداتُ وتمتدُّ إلى مدى من المساحةِ الدلاليةِ المضيقيةِ لحقيقةٍ واحدةٍ في الجملة، وهذه كلها متضامنةٌ تمثلُ تركيبًا إفراديًا.

كما أن مفهومَ التركيبِ الإفرادي يمتدُّ إلى ما يقيدُ الكلمةَ الأساسَ تقييدًا غيرَ مباشرٍ، أي: كل ما يقيدُ ما قيّدَ الكلمةَ الأساسَ يدخلُ في إطارِ المركبِ الإفرادي؛ لأن هذا التقييدَ ليس مقصودًا لذاته ما قيده بقدرِ أثره الدلالي في تقييدِ الكلمةِ الأساسِ الدالةِ على المفردِ، فكلُّ هذه الدلالاتِ إضاءاتٌ لجوانبٍ دلاليةٍ فيها.

وتراكبُ كلماتٍ كثيرةٍ، وتناميها، وامتدادها لتشكّلَ مركبًا إفراديًا واحدًا، قد تؤدي إلى:



- بناء العنصر الثاني للمركب الإفرادي من أكثر من كلمة، كأن يكون شبه جملة أو جملة، أو تركيبًا شرطيًا... إلخ.
- امتداد العنصر الأول أو العنصر الثاني إلى عدد غير محدود من الكلمات: كأن يكون موصولاً، أو مكوناً من أنواع مختلفة مكونة للتركيب الإفرادي؛ لكن الارتباط بين هذه التراكيب أو البنى قائم؛ لأنها مجتمعة في موقعها الكلمي تدلُّ على حقيقة واحدة.
- تراكب التراكيب الإفرادية، أو ازدواجها، أو امتدادها من خلال التكرير النوعي، أو التغاير النوعي، أو غير ذلك، وكلُّها تعودُ إلى حقيقة واحدة في موضع واحد من الجملة.
- لذلك فإننا نجد أن المركب الإفرادي حقيقةً واحدة ذات دلالات عديدة متضامنة في جملة واحدة تتعدّد بنوع المركب الإفرادي.

وهذا يفرض علينا أن نجعل المركب الإفرادي في الجملة العربية أنواعًا تختلف طبقًا للمعايير الآتية:

- تكوّن المركب الإفرادي: أمن كلمتين أم أكثر؟.
- فإن تكوّن من أكثر من كلمتين فكيف تكون العلاقات اللفظية بينهما؟.
- فقد تكون العلاقات مكونة لأكثر من تركيب إفرادي تعودُ في مجموع بناها إلى تركيب إفرادي واحد.
- كيفية ارتباط هذه التراكيب المتعددة بعضها ببعضها الآخر.
- كيفية ارتباط هذه التراكيب المتعددة بالتركيب الإفرادي الأساس، أو ارتباطها بجزأيه؟ أم بعنصر لفظي واحد منه؟ أم غير ذلك؟.
- أهذه التراكيب المتعددة من نوع بنيوي واحد؟ أم من أنواع متعددة؟.
- هذا إلى جانب المعايير الأخرى التي قد تجدُّ من أبحاث أخرى لاحقة.
- التركيب الإفرادي الممتد:

أثناء البحث في بنى التركيب الإفرادي ظهر أن أكثر من تركيب إفرادي بسيط قد يعودُ إلى حقيقة واحدة في الجملة الواحدة، وبإمعان النظر في هذه العلاقات الدلالية بين هذه التراكيب الإفرادية البسيطة وجدت أنها تتنوع في دلالاتها؛ ذلك بالتنوع في بناها، وكيفية ارتباطها لفظيًا بعضها ببعضها الآخر.

وبعد عدة تجارب في إيجاد مصطلح لمثل هذا التركيب الإفرادي المتنامي المتنوع في بناء المترابكة المتداخلة استقر المقام على تسميته بمصطلح: "التركيب الإفرادي الممتد".

ذلك لأنه تركب إفرادي بالضرورة؛ لكنه مركب من عدة تراكيب إفرادية بسيطة متشابهة أو متنامية أو مترابكة، وكلها تتشابه وتتعلق دلاليًا لإضفاء جوانب دلالية مختلفة ومتنوعة لحقيقة واحدة في الجملة.

فالتركيب الإفرادي الممتد ما كان مركبًا من تركيبين إفراديين بسيطين فأكثر، وكلها جوانب دلالية لحقيقة واحدة، أو شيء واحد في الجملة الواحدة.

وهذه التراكيب الإفرادية البسيطة المترابكة المتحدة لحقيقة واحدة تنتوع بناها، كما يتتوع كيفية تراكيبها في السياق اللفظي، فقد تكون:

- مكونة من تركيبين إفراديين بسيطين فأكثر.
- وهذه التراكيب قد تكون متشابهة البنى أو مختلفتها، أو جامعة بين التشابه والاختلاف.
- وقد يكون تولدها أو تناميها نتيجة بناء تركيبى بسيط مستجد أو ممتد من جزء سابق عليه، أي: متولد منه.
- وقد يشترك جزء تركيب إفرادي مع ما يتلوه من تركيب آخر أو أكثر.

وهذه المعايير التي تُبنى على كيفية بناء التركيب الإفرادي الممتد تفرض علينا أن نفكر في مصطلحات تتلاءم مع تنوع بنائها، وكيفية تراكيبها، فبنسأ لذلك أنواع مختلفة للتركيب الإفرادي الممتد.

ولتقنين هذه الأنواع نفترض رموزًا جبرية نعتمد عليها في مقابلة كل تركيب إفرادي ممتد، فنفترض بدءًا:

- كل تركيب إفرادي بسيط يعادل رمزين جبريين، على أساس أن كلاً منها يُبنى من كلمتين.
- ولنفترض أن الأول منها: أ ب، والثاني: ج د، والثالث: هـ و، والرابع: س ص.



- هذا الافتراض لا يعنى أن تركيبًا بعينه يعادل رمزين بأعينهما، لكن الاعتداد يكون للترتيب ولتوالي التراكيب الإفرادية، وبالتالي توالي الرموز الجبرية.
- قد يشترك تركيبان في كلمة بينهما، فيشترك الرمز المقابل لها في التركيبين.
- إذا تكرر الأول بنيويًا، كأن يكون التركيب الثاني مشابهًا له في كيفية بنيته فإن رموزه تتكرر مع الثاني.
- قد يتولد تركيب أو أكثر من جزء من تركيب سابق فيتكرر الرمز المقابل لهذا الجزء في التراكيب اللاحقة.
- قد يزداد في التركيب الإفرادي حرفٌ للصنعة اللفظية؛ فإن مثل هذا التركيب يقابل برمزٍ جبري إضافي؛ ليكون: أ ب ج. مثلاً. أو يقابل بالرمز الجبري المقابل لمثله الحرفي في موضعه، فيكون: أ أ ب، أو: أ ب أ... إلخ.

#### السمات المنظمة لأنواع التركيب الإفرادي الممتد:

- مع البحث الميداني والتحليل البنيوي والدلالي للتركيب الإفرادي الممتد وجد أن هناك سمات تقنن أنواعه، وتفرق بين ما يكون عليه بناءه، هذه السمات تتنوع بين: التضعيف، والتداخل، والازدواج الداخلي، والتركيب، والتركيب الجزئي، والتوالد والتنامي، والرجعية والتقدمية.
- فالتضعيف يُقصدُ به تشابه البنية، وقد يُضفي إليه سمةً الطول.
  - والتداخل يطلق على اشتراك عنصر بين تركيبين متوالين.
  - أما الازدواج الداخلي فيكون يعطف جزء على جزء الأول، ولا يجوز تقدير تكرير الجزء الأول من الآخر.
  - والتركيب يُقصدُ به الاختلاف في البنية، وقد يُضفي إليه سمةً الطول أو التراكب.
  - وقد يكون التركيب جزئياً بزيادة عنصرٍ لفظي تتطلبه الصنعة اللفظية، أو القوانين التركيبية.
  - ويقصدُ بسمة التوالد إنشاء تركيب من جزء تركيب سابق عليه، وهذه السمة متشعبة القصد والظواهر، ولذلك فإنه يُضفي إليه سمةً التنامي، فما التوالد إلا تنامٍ لجزء من التراكيب، أو أجزاء منها.

- أما التقديمية والرجعية فإنهما سمتان عامتان؛ لأن كل تأثير مكون للتركيب الإفرادي - بنوعيه البسيط والممتد- إما أن يكون تأثيرًا تقدميًا، وهو الأكثر شيوعًا، وإما أن يكون رجعيًا؛ حيث يسبق الجزء الثاني الجزء الأول من التركيبي، وهو أقل شيوعًا.

وبناءً على مما سبق؛ ومن خلال التحليل اللغوي للتركيب الإفرادي غير البسيط في سورة (فاطر)؛ يمكن أن نوجز ونحصر أنواعه في ثمانية، وهي: التركيبي الإفرادي المضعف، والمضعف الطويل، والمتداخل، والمزدوج داخليًا، والمركب، ومركب الجزء، والمترابك، والمتوالد المتنامي، وكلها تراكيبي إفرادية ممتدة، تطول بنية كل منها عما يكون عليه التركيبي الإفرادي البسيط، ويمكن أن تُجمع كل هذه الأنواع في: التركيبي الإفرادي الممتد؛ تيسيرًا للباحثين، ولجعل الفكرة الأساس في متناول الأفهام والقدرات البحثية.

وأرى أن أدع في هذا المكان خاتمة هذا البحث<sup>(١)</sup>:

نظرة النحاة العرب إلى الركنين الأساسيين لنوعي الجملة العربية نظرة تنم عن فكر دلالي حقيقي، لكنني أرى أن يضاف إلى ركني الجملة الفعلية كل مفعول به، وقد تصل إلى ثلاثة مفعولين، ذلك لأن العناصر اللفظية للجملة يمكن أن تعطي إخبارًا أو استخبارًا عن طريق هذه الأركان. وكل ركن لفظية واحدة، أو كلمة واحدة، وكل زيادة لفظية عن هذه الكلمات الأساس في الجملة تُعطي تقييدًا أو توضيحًا أو تبيينًا لعنصر أساس ما، وهذه الزيادة اللفظية مع العنصر الأساس الذي دخلت من أجله أو ارتبطت به دلاليًا؛ أو ارتبطت بما ارتبطت به دلاليًا، تكونان تركيبًا إفراديًا، لأن هذه الكلمات كلها تكون علاقات دلالية متشابهة متنامية متداخلة مترابطة، لذا كان هذا البحث: "التركيبي الإفرادي في الجملة العربية من خلال سورة فاطر".

فالجملة العربية إما مبتدأ وخبر وإما فعل وفاعل أو نائب فاعل، وهذا التركيبي تركيب إنشائي، وقد تمتد إلى مفعول به أو أكثر، أما كل من هذه الأركان فهو كلمة واحدة، وما عدا ذلك فهو مع ما يرتبط به دلاليًا تركيبًا إفراديًا، فالتركيبي الإفرادي كلمتان أو أكثر يدل على

(١) أي: بحث "التركيبي الإفرادي...."، المذكور سابقًا.



حقيقة واحدة أو شيء واحد، بعد أن كان كلُّ منها حقيقةً، ذلك لأن هذه الكلمات إنما دخلت لتضيء جانبًا دلاليًا من جوانب الكلمة الأساس، أي: كل توسيع لفظي ودلالي لركن من أركان الجملة الأساس يكون تركيبًا إفراديًا، قد يقصرُ وقد يطولُ، أو قد يفردُ وقد يتعددُ، والأولُ بسيطٌ، والآخر ممتد.

وقد جاء هذا البحثُ في ثلاثة أقسام بعدَ المقدمة، تضمن القسمُ الأولُ: المصطلح معجميًا، من خلال المعاجم، وعند النحاة واللغويين، وقد تعرض في هذا المجال للفرق بين المركبِ الناقصِ والمركبِ التام، وأفاد من فكرة التمام اللفظي والمعنوي للاسم، وانتهى القسمُ الأولُ إلى المقصود بالتركيبِ الإفرادي في هذا البحث؛ فيكون ما دلُّ على حقيقة واحدة ذات دلالات عديدة متضامنة في جملة واحدة، وذكر المعايير التي تقنن لأنواعه، ثم ختم بمناقشة نوعيه: البسيط والممتد.

وتناول القسم الثاني: التركيب الإفرادي البسيط بوسائله البنيوية المختلفة، وهي تتنوع بين: التركيب الإضافي، والنعتي، والتوكيدي، والبدلي، والعطف: عطف البيان، والحالي، والموصولي، والمصدري: المصدر المؤول، والاسم العامل ومعموله، والتركيب التمييزي، والمبهم ومبينه، والندائي، واسم الشرط وجملته، والحرف والاسم أو الفعل في مواقعه السابقة واللاحقة، والتركيب المكون من تنوع المعنى وتضامنه، والأسماء المركبة: الخبر المركب، والعدد المركب، والحال المركبة، والظروف المركبة، والعلم المركب، والتركيب الإشاري، واسم الإشارة المركب، وضمير الفصل وما قبله من اسم، والإشارة إلى الكلمات المفردة لفظًا والمتعددة معنى.

وقد نوقش كلُّ تركيب في موضعه؛ لبيان علاقته بالتركيب الإفرادي لفظًا ومعنى، وربما عُرض لما ذكره النحاة مؤيدًا لفكرة البحث.

أما القسم الثالث: فإنه يتضمن التركيب الإفرادي الممتد، وهو يتكون من أكثر من تركيب بسيطٍ ويدلُّ على حقيقة واحدة في جملة واحدة، وله معايير تقنن له، كما أن له سمات منظمة لأنواعه، وتفرق بين ما يكون عليه بناه، وأنواعه المذكورة هي: المضعف، والمضعف الطويل والمتداخل، والمزدوج داخليًا، والمركب، ومركب الجزء، والمتراكب، والمتوالد، ثم

عرض للتركيب التقدمي والتراجعي، والتتويه إلى أنهما يكونان في قسمي التركيبيّ الإفرادي كذلك.

وأنبه إلى أن كلّ زيادةٍ على الركنِ الأساسي في الجملة؛ والذي يمثله لفظةٌ واحدة؛ أو كلمةٌ واحدة؛ إنما يمثّلُ تركيبًا إفراديًا بسيطًا أو ممتدًّا؛ وهو ما يمثّلُ توسيعًا في الجملة؛ لكن هذا البحثُ يربطُ كلّ توسيعٍ بركنٍ أساسي، سواءً أكان توسيعًا مباشرًا لعلاقةٍ ما، أم غير مباشرها.

لكنني أوجّهُ النظرَ إلى أنه قد يكونُ إسنادٌ تام يفهمُ منه أنه يعودُ بركنيه على حقيقةٍ واحدة، نحو: هو الحق، هذا الرجل... على الابتداء والخبر، فكلٌّ من هذين تركيبًا إسنادي لفظًا، لأن المرادَ منهما الإخبارُ، وإن كان كلٌّ منهما يدلُّ على حقيقةٍ واحدة، ليس لها دلالاتٌ أخرى مما يدلُّ عليه التركيبُ الإسنادي، كالحديثية، أو الوصفية أو غير ذلك، ولكنهما دلًّا على الشيء الواحد من طريق الإسناد أو التأليف أو الإخبار.

لكننا لا نغفلُ أن كلًّا من الكلمتين في الجملة الواحدة إنما تمثلُ حقيقةً مستقلةً قبل التأليفِ بينهما في جملةٍ إخبارية؛ وهذا غيرُ ما يرادُ بالكلمتين معا حقيقةً واحدةً لغير الإسناد، كأن تقول: هذا الرجلُ كريمٌ، ولتتضح الفكرةُ فيما إذا قلت: هذا محمدٌ، فتريدُ إسنادًا، وتضطرُّ أن تقول إذا لم تردِ إسنادًا: هذا محمدٌ كريمٌ.

ومما سبق يتأكدُ أن كلّ ما تركبَ من أكثر من كلمةٍ فإنه تركيبٌ، سواءً أكان تركيبًا إفراديًا، أم كان تركيبًا جملةً، أم كان أوسعَ من ذلك.



### المبحث الثالث

#### السياق

ما وُجِّهَ إلى نظرية النحو التوليدي التحويلي:

لابد من الإشارة إلى أهمية نشأة الحاجة في الدراسات اللغوية الحديثة إلى دراسة السياق، عندما وُجِّهَ النقدُ إلى نظرية النحو التحويلي التوليدي التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين بأنها لم تهتم بالسياق إلى جانب عدم احتفالها بعلاقة اللغة بالمجتمع<sup>(١)</sup>. فلقد كان أصحاب هذه النظرية يدرسون اللغة ويحللون تراكيبها "من خلال اللغة نفسها، أي: بعض النظر عن الموقف أو المقام الذي تقال فيه تلك الجمل، ليس لأن المقام غير ذي أهمية في تحديد معاني الجمل، بل لأن هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوي المنظم، وهو عنصرٌ تصعبُ دراسته تترك لفئة أخرى من علماء اللغة هم الباحثون في الجانب الاجتماعي منها، أو: فيما أصبح يسمّى الآن بعلم اللغة الاجتماعي"<sup>(٢)</sup>.

وكان للسياق في الدراسة اللغوية الحديثة مدرسةً بحثيةً قائمةً عليه، حيث إن المدرسة اللغوية الاجتماعية التي أسسها (فيرث)<sup>(٣)</sup>، وشهرت بمدرسة لندن قد اعتمدت على المنهج السياقي، وجعلت نظرية السياق أساس تحليلها اللغوي الاجتماعي.

أما السياق فهو ما دأب على استعماله اللغويون المحدثون في معالجة فكرة تعلق الكلمات ببعضها في الجملة.

وكلمة السياق Context قد استعملت حديثًا في عدة معانٍ مختلفة، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي، أي:

(١) ينظر: د. كمال بشر: علم اللغة الاجتماعي، ٥٠، وما بعدها.

(٢) د. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢٢، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، طبعة سنة ١٩٧٩م.

(٣) J. R. Firth : Papers in Linguistics. P.184. Oxford. London



النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة<sup>(١)</sup>

السياق إنما هو نظمٌ لفظي للكلمة، فهناك علاقةٌ وطيدة بين مصطلح النظم لدي عبد القاهر الجرجاني ونظرية السياق لدي المحدثين؛ لأن كلاً منهما يتعلق بالكلمة مرتبطةً بغيرها من الكلمات في الجملة، وكلٌ منهما تركيبٌ ينتظم من عدة كلمات تؤدي معنى، وكلٌ منهما علاقات بين كلمات تتألف وتتظم وتتسجم مع بعضها لتعزف معنىً بليغاً مؤثراً واضحاً بسيطاً.

وكذلك فإن النظم عند عبد القاهر قائمٌ على النظام النحوي بكل قواعده وقوانينه التركيبية وقضايا الرتبة والذكر والحذف وما إليها؛ إلى جانب العلاقة الإعرابية، ولا يعدو السياق عن اشتماله على اعتبارات الصناعة النحوية، بكل ما تتضمنه من نظم معهودة.

ويؤكد عبد القاهر الجرجاني أهمية موقعية الكلمة وارتباطها بما يجاوزها في تحديد دلالتها وأداء المعنى المطلوب منها لدي المتحدث لنقله للمستمع، فيذكر: "وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمرًا ونهيًا واستخبارًا وتعجبًا وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظية على لفظة..."<sup>(٢)</sup>.

ويدلل على ما سبق من أثر علاقة الكلمة بما يجاوزها من كلمات بأن الكلمة تكتسب فصاحتها من حسن هذه العلاقة، "وهل تجد أحدًا يقول: هذه اللفظة فصيحة؛ إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها"<sup>(٣)</sup>.

بل إن تعلق الكلم ببعضه في الجملة ينشأ منه الفصاحة والبلاغة ويرتبط ذلك بمعاني

النحو<sup>(٤)</sup>.

(١) أولمان دور الكلمة في اللغة: ٥٤-٥٥.

(٢) دلائل الإعجاز، ت: محمود شاكر، ٤٤.

(٣) الموضوع السابق: ٤٢.

(٤) السابق ٢٦٢، ٢٦٣، وما بعدهما.



وكذلك السياق يشتمل على اعتبارات الصناعة النحوية والمقام البلاغي، ثم ما سماه تشومسكي قيود التوارد<sup>(١)</sup>.

وكما أن الكلمة قد تكتسب دلالة من خلال تزويجها بكلمة أخرى، لا تستطيع أن تفي بأدائها بمفردها حال انفصالها عنها؛ فإنها كذلك قد تتغير دلالاتها بتغير تزويجها بالكلمات الأخرى.

يذكر عبد القاهر الجرجاني: "أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر"<sup>(٢)</sup>.

ومن شأن السياق أن يحدد المعنى ويخصصه، فإذا دخلت الكلمة في السياق فقد حل إشكال صفة العموم التي في المعنى المعجمي، واشتمل اللفظ على معناه الأخص، ولم يعد في الأمر ما يدعو إلى طلب زيادة لمستزيد، وفي الغالبية العظمى من أمثلة دلالة السياق يجد المرء قدرًا عظيمًا من الكمال في الدلالة على المعنى<sup>(٣)</sup>.

فمعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية -نظرية السياق- هو استعمالها في اللغة، أو الطريقة التي تستعمل بها، أو الدور الذي تؤديه، ولهذا يصرح فيرث بأن المعنى لا يتكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي: وضعها في سياقات مختلفة<sup>(٤)</sup>.

كما أنه تتحدد الدلالة المقصودة للكلمة من خلال السياق؛ حيث إنه "يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، بالرغم من المعاني المتنوعة التي بوسعها أن تدلّ عليها"<sup>(٥)</sup>.

(١) مقالات في اللغة والآداب: ٢٦٠.

(٢) دلائل الإعجاز، ت: محمود شاكر، ٤٦.

(٣) د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٢١.

(٤) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ٦٨.

(٥) فندريس، اللغة: ترجمة الدواخلي والقصاص، ص: ٢٣١، الأنجلو المصرية ١٩٥٠م.

نستحضر في هذا المقام ما ذكر من أن اللغة فيها أفاظٌ مشتركةٌ من عدة جوانب، نشير إلى شيءٍ منها إشارةً، بعضها مذكورٌ مثيله فيما قبل، وبعضها الآخر يستجدي البحث الجاد، من ذلك الجوانب اللغوية:

#### - النطق واللفظ:

نحو: داري: دالة على أمر مسند إلى مخاطبة، واسم ذات منسوب إلى المتكلم.

#### - التضاد:

نحو: الجون: الأسود والأبيض.

#### - الدلالة المشتركة:

- نحو: عَلِمَ: (فعل قلبي)، ودال على المعرفة. رأي: بصيرة وقلبية.
- وَجَدَ: من وجدان الضالة، والفعل القلبي، وعليه: من الموجدة.
- ذهب: من المغادرة، وبمعنى الاختيار في الرأي... ومنه: عَلَا وَعَلَى: (فعلا وحرفاً).
- ومنه دلالة الصيغة دلالة متشعبة، من نحو: مفعَل: اسم زمان واسم مكان، ومصدرًا ميميًا.
- وكذلك: اسم المفعول من غير الثلاثي، ودلالته على الزمان والمكان، والمصدر الميمي، ودلالته على اسم الفاعل في بعض الجذور، نحو: امتدَّ، انهدَّ، مختار. ودلالته على الهيئة والمرّة.

#### - تشجر الدلالة أو تشعبها:

- من ذلك: اللام: حرف، والدروع، جمع لامة، والشخص.
- اللّم: الجمع، اللّمم: مقارنة المعصية، والصغيرة منها. ومن ذلك في إشارات: المس<sup>(١)</sup>، القيام<sup>(٢)</sup>، القرن<sup>(٣)</sup>، الغين<sup>(٤)</sup>، الكين<sup>(٥)</sup>، الكتاب<sup>(١)</sup>،

الكتاب<sup>(١)</sup>،

(١) ينظر: بصائر ذوى التمييز، ٤-٤٩٨.

(٢) السابق: ٤-٣٠٧.

(٣) السابق: ٤-٢٦٠.

(٤) السابق: ٤-١١٩.

(٥) السابق: ٤-٣٨٩.

كبير<sup>(٢)</sup>... وفي ذلك كتب ومعاجم عربية.

- الترادف:

- نحو: ذهب وانطلق، جلس وقعد، قام ووقف...
- وما قد يكون من ذلك من جوانب لغوية، لا تبيّن إلا من خلال التركيبي والسياق.
- وقد ربط كثيرٌ من اللغويين العرب بين السياق والنظم، فكانوا يرددون دائمًا في دراساتهم لإعجاز القرآن الكريم فكرة مراعاة نظم الكلام الذي سيق له<sup>(٣)</sup>، ويربطون بين أفراد الكلمة، تثنيتها، أو جمعها، أو تقديمها على نقيضها، أو غير ذلك من الأفكار بسياقها في الكلام<sup>(٤)</sup>.

ومما ذكره الزركشي من أمور تُعين على المعنى عند وقوع إشكالٍ في إيضاحه: "دلالة السياق، فإنها ترشد إلى تبيين المجلد والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته..."<sup>(٥)</sup>.

(١) السابق: ٤-٣٢٩.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٤-٣٢٣.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١-٣١٧.

(٤) السابق: ٤، ٧، ٩، ١٠، ١٦، ١٧، ٦٤، ٦٥.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٢-٢٠٠.

**حدود السياق:**

لكن؛ ما حدود السياق الذي يظهر من خلال دلالة الكلمة؟ أرى أن السياق عند علماء اللغة العرب الأوائل الذين تعرضوا له يتمثل في جانب الدلالة في اتجاهين:

**- اتجاه التركييب الإفرادي:**

- ويتمثل في علاقة الكلمة -معنويًا- بما ارتبطت به من كلمة مجاورة ملتزمة بها في الجملة، كارتباط المضاف بالمضاف إليه، أو المنعوت بالنعته، أو المتبوع بالتابع بوجه عام... أو غير ذلك مما يدل من تراكييب يدل كل منها على حقيقة واحدة.
- ومنه ما يمكن أن يكون الزمخشري قد ذكره في معجمه "أساس البلاغة" من تراكييب تتضامن كلماتها لتدل على معنى واحد، أو حقيقة واحدة.

**- اتجاه التركييب الإسنادي:**

- ويكون هذا في حدود الجملة التامة بما فيها من متعلقات أو مكملات، أي: يشمل ذلك ركني الجملة الأساسيين وفضلاتها.
- ولا جدال في أننا لا يجوز لنا أن نهمل أيًا من الاتجاهين؛ لأن دلالة الكلمة تُكتسب وتفهّم من خلال الاثنين معًا، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر، كما لا يجوز لنا في حال اجتماعهما أن نركز على أحدهما، ونهمل الآخر.
- فإذا قيل: تفجرت عينُ البترول، فعلينا أن نرعى العلاقة الدلالية الرابطة بين كل من: (عين) و: (البترول)، ثم علاقة الاثنين معًا بمدلول التفجر، وما يدل عليه من قوة انبثاق.
- ولا بد أن أنوه إلى أن استغراقنا في بيان أهمية السياق في التحليل النصي لا يجب أن يصرّفنا عن عماد هذا التحليل، وهو يتمثل في تحليل الجانب البيوي بشقيه الأساسيين، وهما: بنية الكلمة، وبنية الجملة، وما يتفرعان إليه من دراسة التركييب بأنواعه المختلفة.
- ولو أننا استحضرنّا فكرة التركييب الإفرادي في الجملة العربية لجمعنا كثيرًا من أفكار النظرة السياقية، كما نكون قد استحضرنّا جوانب التحليل اللغوي للوصول إلى المقاصد الدلالية.



- أما حدود السياق لدى علماء اللغة المحدثين فإننا نستطيع أن نستنتج أنهم لا يضعون حدًا نهائيًا ينتهي بحدود الجملة، وإنما ينظرون إلى حدوده نظرةً شمولية؛ حيث ينبغي أن يشمل إلى جانب الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة القطعة كلها والكتاب كله<sup>(١)</sup>، كما ينبغي أن يشمل -بوجه من الوجوه- كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات.
- والعناصر اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن.
- أما أن هذه العوامل جميعها لها تأثيرها المباشر على المعنى الدقيق للكلمات، فهذا أمر لم يعارض فيه أحد معارضةً جدية...<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن مدى السياق أو النظم أو التركيب بالنسبة لدلالة الكلمة المكتسبة من خلاله يجب أن يتضمن على الوجه الأدق:

- الفكرة العامة للجملة أو الفقرات التي كانت الكلمة عضوًا من أعضائها.
- إلى جانب ما يمكن أن ترتبط به من كلمات ملازمة.
- المعنى الخاص للجملة التي تنطق فيه الكلمة، كمعنى النداء أو الاختصاص أو التأكيد أو المنسوب... أو غير ذلك.
- ولا يجب علينا أن ننسى ما يمكن أن يكون عليه المتحدث من موقف نفسي خاص، فدلالة الكلمة لدى المتأثر انفعاليًا بالغضب أو الحزن تختلف عما هي عليه عند المتأثر انفعاليًا بالسرور والارتياح.
- واستخدام الكلمة في حال المأتم تختلف من الموت إلى الزواج أو الميلاد.
- هذا إلى جانب الحالة النطقية التي صدرت عليها الكلمة، وما تتحمّله وتتصف به من نبر أو ارتفاع أو تنغيم، إلى غير ذلك.
- المستمع ودرجة ثقافته وعلاقته بالمتحدث، فإن دلالة الكلمة يمكن أن تُفهم عند مستمع علي غير ما تُفهم عليه عند مستمع آخر، كما أن حدود العلاقة بين المتحدث والمستمع

(١) أولمان: دور الكلمة في اللغة، ٦٢.

(٢) السابق: ٥٥.

تتدخل في توجيه دلالة الكلمة، فربما تُلقَى جملةٌ أو كلمةٌ علي مجموع من الجالسين من خلال متحدث بعينه في ظرفٍ مشترك؛ ولكننا نجد أن انعكاس الدلالة تختلف من شخصٍ إلى آخر، فربما يركل أحدهم المتحدث، والآخر يضحك، والثالث يستهزئ، والرابع يسبّ، إلى غير ذلك.

وربما ألقى كلمةً أو جملةً إلى خصم فتؤول حسب هذه الخصومة، في حين أنني ألقياها إلى صديقٍ أو غيره فتؤول علي غير ما أوله الخصم، ومن الأمثال العامية في صورة ألفاظ الفصحى: "حبيبك يبتلع زلطك وحجارتك، وعدوك يتمنى خطأك"، فمثل هذه العلاقة يكون لها أثرها في فهم دلالة الكلمة من خلال السياق.

فيجب أن يشمل السياق كل ما يحيط بعناصر اللغة من ظروف:

- الكلمة.
  - الجملة أو الجمل.
  - الهدف اللغوي، أو الموضوع اللغوي، أو المعنى اللغوي.
  - المتحدث.
  - المستمع.
  - الموقف بين كل من المتحدث والمستمع، والعلاقة بينهما.
  - الظروف المحيطة بطرفي اللغة أو الحديث.
  - الأعراف الاجتماعية: لغوية، واجتماعية، وعادات، وتقاليد، وسلوكيات عامة شائعة... إلخ.
  - ما ألمّ بالمتحدث والمستمع أثناء الحوار أو الحديث من طوارئ، أو عوارض، أو أمراض، أو مؤثرات خارجية، أو داخلية كامنة في النفس أو الجسم... إلخ.
- إلى غير ذلك مما قد يوجد فيؤثر في تأويل الحوار أو الحديث.
- هذا إلى جانب كيفية اختيار الكلمات المكونة والمؤلفة للتعبير الكلي، وهل يمكن أن تحتل تأويلات مختلفة؟ وما مدي اتساع هذا التأويل؟ وما مدي ذهابه إلى أوجه عديدة؟.



- فالكلمة بجوار الكلمة قد تكتسب معنى غير ما وُضعت عليه في اللغة.

وفي كل مما سبق جوانب مفصلة يجب أن تراعى عند تحليل العناصر اللغوية لاستنتاج احتمالات المجموع الدلالي.

لكنه لا بد أن أؤكد على أنه ليس اعتمادنا على السياق بجوانبه المختلفة يهدف إلى الوصول إلى أصل دلالة الكلمة في اللغة، وإنما -كما أرى- يلجأ إلى السياق للوصول إلى هدف المتحدث أو المبدع من وجود هذه الكلمة دلاليًا في هذا الموقع من الجملة، فالجمل المترابطة، واستخلاص مدى مشاركتها في توضيح الفكرة الكلية، أو المجموع الدلالي.

### تأثير السياق في الكلمة:

تتأثر الكلمة في محاورها المعنوية بسبب السياق من حيث<sup>(١)</sup>:

#### • المعنى العاطفي:

حيث يحدث السياق ما تؤديه الكلمة من تأثير عاطفي أو انفعالي؛ بتأثير النبر والإيقاع والتتعيم واختيار الكلمة واللواحق ذات الدلالات المختلفة. وقد مثلنا لذلك فيما سبق من الضغط على نطق صوت معين، أو كلمة معينة، أو اختيار كلمة ذات بنية صوتية معينة، أو ذات وحدات صرفية معينة... أو غير ذلك من النطق بالنادى، أو المندوب، أو المتفجع عليه، أو المخدّر منه، أو المغرّى به... وغير ذلك.

#### • منطقة المعنى:

فمن المقرر أن مجال الكلمة قابل للتغير في كثير من الأحيان، وهي بتغير مجالها تتغير دلالاتها، وقد ذكرنا أن الكلمة تكتسب في موقع معين دلالة لا تكتسب من ذكرها في موقع آخر.

#### • تناوب المعنى:

فالكلمات ذات المعاني المركزية الثابتة إلى حد ما لها هي الأخرى صورة مختلفة في التطبيق والاستعمال.

(١) يرجع إلى: دور الكلمة في اللغة، ٥٦-٥٨، ٩٢.



والسياق وحده هو الذي يستطيع أن يبين لنا الدلالة المقصودة من استخدام هذه الكلمة في هذا المجال من التركيبي.

فكلمة (قريب) مثلًا لا يبين مدلولها المقصود إلا من خلال السياق أو التركيبي أو النظم، حيث يتضح إن كان المقصود به قرابة الرحم، أو القرب في المسافة، أو غير ذلك<sup>(١)</sup>.

#### • الغموض:

يكشف لنا السياق أو علاقة الكلمة بما يجاورها من كلمات كثيرًا من مدلول الكلمات التي تغمض علينا، والسياق أدق الوسائل التي نستطيع بها أن نكشف غموض الكلمات. وإذا كانت المجموعات اللغوية تتباين فيما بينها في استعمال أسماء بعض الأدوات المستخدمة من خلال المجتمع اللغوي الواحد، فإنه يمكن إدراك مدلول هذه الكلمات أو الدلالات المستخدمة لهذه الأدوات والآلات من خلال السياق.

#### • المشترك اللفظي:

"وهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"<sup>(٢)</sup>، وإن شئت أن تختصر تعريفه أمكنك أن تقول: "المشترك هو ما اتحدت صورته، واختلف معناه"<sup>(٣)</sup>.

ويمثل له بعين الماء، وعين المال، وعين السحاب، وعين الشيء، إلى غير ذلك من استخدام كلمة (عين) مضافة إلى غيرها.

ويذكر في المشترك اللفظي أنه: "لولا تنوع الاستعمال لما تنوع معناه، لأن اتحاد صورته مع اتحاد استعماله ما كان ينتج إلا اتحاد معناه؛ ولكن الصورة وحدها تماثلت في المشترك، بينما تباينت طرائق استعمالها إما لتغاير البيئات اللغوية، وإما لتفاوت المستعملين في مدي ولوعهم بالمجاز، أو إيتارهم الحقيقة"<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا المثل ذكره أ. د كمال بشر لبيان فكرة (أولمان) السابقة.

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ١-٣٦٩.

(٣) د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ٣٠٢.

(٤) الموضوع السابق نفسه.



### دليل تأثير السياق في الكلمة:

ندلل علي مدى تأثير السياق في مدلول الكلمة المقصود لدى النطق بدليلين:

- أولهما: ما ذكره عبدُ القاهر الجرجاني من وسيلة المفاضلة بين الكلمات؛ حيث يذكر: "فقد اتضح -إذن- اتضاحًا لا يدع للشك مجالًا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظٌ مجردة، ولا من حيث هي كلمٌ مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها من ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ...."<sup>(١)</sup>.

وإذا كان عبدُ القاهر قد جعل النظم وسيلةً للمفاضلة بين الكلمات فإن بعض علماء اللغة المحدثين يذهبون إلى أبعد من هذا بحدٍ كبير، حيث يُذكر أن مشايخي نظرية السياق كثيرًا ما يرددون القول بأن الكلمات لا معنى لها علي الإطلاق خارج مكانها في النظم<sup>(٢)</sup>.

وإن كان هذا الرأي مبالغًا فيه فإنَّ الكلمة -حقيقة- لا تكون لها حيويُّتها ودورها في اللغة إلا من خلال التركيب؛ لأن معنى التركيب هو المعنى اللغوي الرئيسي الذي تهدفُ إليه اللغة.

ومن هنا يتضح لنا أهمية السياق أو النظم أو التركيب في إنشاء اللغة أو تكوينها.

### • ثانيهما:

ما ذكره عبدُ القاهر مدللًا به أن الغرض من النظم ترتيبُ المعاني في النفس في قوله: "لو كان القصدُ بالنظم إلى اللفظِ نفسه دون أن يكون الغرضُ ترتيبَ المعاني في النفس، ثم النطق بالألفاظِ علي حذوها، لكان ينبغي ألا يختلف حالُ اثنين في العلم بحسنِ النظم، أو غير الحسن فيه؛ لأنهما يحسان بتوالي الألفاظِ في النطقِ إحساسًا واحدًا، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئًا يجهله الآخر...."<sup>(٣)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز: ٤٦.

(٢) دور الكلمة في اللغة: ٥٥.

(٣) دلائل الإعجاز: ٤٩، والفكرة تكاد تستولي عليه في كل كتابه وتكرر في أكثر من موضع وفصل، ينظر مثلًا: ٥٠-

٥٣، ٥٦، ٧١ وما بعدها، ٢٣٤-٢٤٠ وما بعدها.

يذكر أولمان في أثر نظرية السياق في علم المعاني: "إن نظرية السياق، إذا طبقت بحكمة، تمثل حجر الأساس في علم المعني، وقد قادت بالفعل إلى الحصول علي مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، إنها مثلاً قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسات التاريخية للمعني من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً، كما أنها قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات، تلك الوسائل التي ظهرت أول الأمر علي يد الأستاذين أوجدن وريتشاردز.

وفوق هذا كله قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسك بها، سماه الأستاذ فيرث: ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي سياقات، كل واحد منها ينضوي ضمن سياق آخر، وكل واحد منها وظيفة بنفسه، وهو عضو في سياقات أكبر، وفي كل السياقات الأخرى..."<sup>(١)</sup>.

وإن صح لي التشبيه، فإن الكلمات بمثابة الأزواج، والمعاني بمثابة الأبناء، تتراوح الكلمتان أو عدة الكلمات من خلال الظروف اللغوية والنفسية والمقامية وطرفي اللغة فينشأ معنى، فإذا تغيرت إحدى هذه الكلمات نشأ معنى مخالف عما كانت عليه أولاً.

ولقد وجد النحاة والمشتغلون باللغة أن الكلمات هي التي تصلح للإفراد وتدل مع الإفراد علي معنى مستقل، فجعلوا منها العناصر المكونة للتحليل السياقي، أو بنوا تقسيمات النحو علي أساس منها، وجري عرفهم علي ذلك في مختلف اللغات والعصور.

وراحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق، فرأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقتها مع وصفاتها في الجملة ربطاً ومطابقة، ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين إحداها وبقية عناصر الجملة..<sup>(٢)</sup>.

فالسباق -إن- ينقسم إلى كلمات في المقام الأول، سواء أكانت كلمات مفردة، أم ما فوقها، تتناسق وتتراتب وتترابط وتتشابك وتتزوج ويشع بعضها علي بعضها الآخر إشعاعاً

(١) دور الكلمة في اللغة: ٦١.

(٢) د تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، ٦٠.



متبادلاً فيتولد من ذلك كله معنى مقصوداً مراداً لا يكون في الكلمات عندما ينظر إليها بمفردها خارج السياق.

كما قد يؤثر التركيب أو النظم أو السياق في دلالة بنية الكلمة، فتخرج الكلمة عن معناها البنيوي إلى معنى آخر.

ينبها سيبويه إلى هذه الفكرة، فإذا قيل: مررت بهذا الطويل، فإن كلمة (الطويل) لا تأخذ هنا صفة الطول؛ ولكنها تدل على ذاتٍ مشار إليها.

يذكر سيبويه في وصف الأسماء المبهمة بالصفات التي فيها الألف واللام: "والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء، وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلت: مررت بزيد الطويل؛ لأنى لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً، ولا صفة له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقول: مررت بالرجل؛ ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء، وتشير إليه"<sup>(١)</sup>.

### وهذه الفكرة تحتاج إلى بحث وصفي.

ويمكن أن نلحق بهذه الفكرة مدى أثر الموضوع العام، أو النص كله، أو الفن، أو العلم الذي يستخدم فيه مصطلح ما في توجيهه الدلالي لهذا المصطلح، حيث يختلف المدلول المقصود منه باختلاف ما يستخدم فيه من معنى كلي، وينبها إلى هذا الدكتور تمام حسان في قوله: "الفاعل في اصطلاح النحو غير الفاعل في اصطلاح القانون الجنائي، ولكن لفظ الاصطلاح واحد في الحالتين..."<sup>(٢)</sup>.

ولا بد أن نلاحظ جوانب الاشتراك الدلالي بين المصطلحين إذا نظرنا إلى الكلمتين مستقلتين، إلى درجة تصل - في رأبي - إلى الاشتراك التام.

ومما هو جدير بالدراسة في مجال المحور الصرفي أو البنيوي للكلمات من خلال السياق أو النظم أو التركيب ما يمكن أن يقارن فيه دلاليًا بين:

- استعمال المصدر المؤول والمصدر الصريح.

(١) الكتاب: ٢-٨.

(٢) مقالات في اللغة والأدب: ٢١١.

- الوصف بين الصفات المشتقة والأسماء الموصولة وصلتها.
- استعمال الصلة بالجمع أو المفرد بعد الموصولات العامة، نحو: من، وما...
- التنوع بين استخدام أسماء الشرط أو حروفه التي يذكر النحاة أنها لأداء دلالي واحد، نحو: إذا ومتي وأيان، إن ولو... إلخ.
- التعبير بين الجملة الفعلية والصفات المشتقة.
- التنوع في اختيار المصادر المؤولة في التركيب.

ومن أمثلة ذلك ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَمِنَهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ۗ﴾ (محمد: ١٦).

صلة (مَنْ) جملة (يستمع) التي تدل على الأفراد، ثم عبّر بعد ذلك عن مجال الأفراد بالجمع في (خرجوا) و(قالوا)، و(من يستمع) للمفرد ليدل على أن كلاً منهم يستمع بمفرده إلى الرسول ﷺ فيؤمن به ويعتقده أثناء الحديث؛ حيث إن كلاً منهم أثناء الحديث منفصل عن الآخر.

فإذا خرجوا جميعاً، واجتمعوا أخذوا يوسوسون بعضهم للبعض الآخر، وفسد ما كان آمن به كل منهم على حدة، فاستخدم الجمع لذلك.



### جوانب الدراسة السياقية:

في إشارات سريعة نذكر أن أصحاب نظرية السياق يتفرعون بها إلى الجانب اللغوي، والجانب العاطفي، وسيقاق الموقف والحال، والجانب الثقافي، وقد أُيِّدت كما أفادت من الأنثروبولوجيا والفلسفة وعلم النفس<sup>(١)</sup>.

لكنه يؤخذ عليهم أنهم لم يقدموا نظرة شاملة للتركيب اللغوي، كما أنهم لم يحددوا مصطلح السياق، ولم يُجَلِّوا النظرة إلى مفهوم الموقف<sup>(٢)</sup>.

### سياق الموقف:

في هذا المقام يُذكر أن السياق المقامي يتضمن الظروف التي أحدث فيها الكلام، وما يصاحبه من أفعالٍ أخرى غير كلامية<sup>(٣)</sup>. فالموقف هو الحال الذي استحدثت فيه الأساليب أو التراكيب، أو أُلِّفت فيه اللغة، فانطلقت إلى متلقين، والحال تتضمن جوانب عديدة، وقد أُشير إليها في مواضع أخرى.

وقد يكون سياق الموقف خارجيًا، يُذكر: "وأما سياق الموقف فيعنى الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، مثل استعمال (يرحم) في مقام تشميت العاطس: يرحمك الله (البدء بالفعل)، وفي مقام الترحم بعد الموت: الله يرحمه (البدء بالاسم)، فالأولى تعنى طلب الرحمة في الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة، وقد دل على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير"<sup>(٤)</sup>.

وسياق الموقف "ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند الدراسة الأدبية للأسلوب، فالنص في نهاية الأمر ليس سوى تعبيرٍ يشكل جزءًا من عملية معقدة، مما يجعل من الضروري استحضار الملابس الشخصية والاجتماعية واللغوية والأدبية والأيدولوجية..."<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٧١-٧٢.

(٢) السابق: ٧٣-٧٤.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٩، الكلمة دراسة لغوية معجمية: د. حلمي خليل، ١٦٢.

(٤) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ٧١.

(٥) صلاح فضل: علم الأسلوب، ١٨٣.

## السياق اللغوي:

"أما السياق اللغوي فيمكن التمثيل له بكلمة good الانجليزية، ومثلها كلمة (حسن)

العربية، أو (زين) العامية التي تقع في سياقات لغوية متنوعة، وصفا لـ:

١- أشخاص: رجل، امرأة، ولد...

٢- أشياء مؤقتة: وقت، يوم، حفلة، رحلة...

٣- مقادير: ملح، دقيق، هواء، ماء...

فإذا وردت في سياق لغوي مع كلمة (رجل) كانت تعني الناحية الخلقية، وإذا وردت وصفاً لطبيب مثلاً كانت تعني التفوق في الأداء، وليس الناحية الأخلاقية، وإذا وردت وصفاً للمقادير كان معناها الصفاء والنقاوة.... وهكذا...<sup>(١)</sup>.

فالسباق اللغوي يجب أن يشمل كل العناصر اللفظية المذكورة في الكلام السابق منها واللاحق والعلاقات التي تكون عليها الكلمة في جملتها<sup>(٢)</sup>.

وإن أهم ما يجب أن يُلحظ في السياق هو السياق اللفظي، أي: سياق ما يتلفظ به منشئ الكلام، وهو ما يمكن أن نعدّه كيفية النظم، إذ مضمون هذا الجانب من السياق يتمثل في ما جادت به قريحة المتحدث أو المبدع من تأليف للكلمات، وتعالقها ببعضها ببعضها الأخر، وكيفية ترتيبها، وكيفية بنيتها، ووسائل ارتباطها داخل الجملة، والفقرة، والفكرة، فالنص، وكيفية نطقها فيما نسميه بالإعراب، وكيفية اختيار أدوات ذات وظائف نحوية ومعنوية ملائمة تربط بين العناصر اللفظية للنص ربطاً دقيقاً يتسق مع مجموع المقصود الدلالي للمتحدث، كما يتسق مع أجزاء النص كلاً متكاملًا، وهذا الاختيار والتوظيف يُميزان نصاً عن نص، وإن شئت فسمّ هذا النوع من السياق بالسياق اللغوي على غير موافقتي، إذ إنه جانب منه لا كله، إذ يُعنى بالجانب البنيوي من اللغة: بنية الكلمة، وبنية الجملة، ووسائل الربط... إلخ.

(١) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ٦٩-٧٠.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٣٩، الكلمة دراسة لغوية معجمية: د. حلمي خليل ١٦٢.



أما السياق اللغوي فله جوانبُ أخرى، من: مناسبات، وظروفٍ محيطيةٍ، واجتماعياتٍ، وثقافاتٍ، ومراعاةٍ لشخصية المبدع...إلخ.

ولا جدال في أن اللغويين العرب الأوائِل على اختلافِ دراساتهم اللغوية -نحوية وبلاغية وتفسيرية ونقدية ودراسة لإعجاز القرآن الكريم ودلالية ومعجمية متخصصة... إلخ- جهودًا واسعة ومشكورةً متناثرةً في هذا الجانب من السياق.

### السياق العاطفي:

"وأما السياق العاطفي فيحدد درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضى تأكيدًا أو مبالغة أو اعتدالًا، فكلمة: Love الإنجليزية غير كلمة: Like رغم اشتراكهما في أصل المعنى، وهو الحب، وكلمة: (يكره) العربية غير كلمة: (يبغض) رغم اشتراكهما في أصل المعنى كذلك"<sup>(١)</sup>.

### السياق الثقافي:

"وأما السياق الثقافي فيقتضى تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، فكلمة مثل: Looking glass تعتبر في بريطانيا علامة على الطبقة الاجتماعية العليا بالنسبة لكلمة: Mirror، وكذلك كلمة: Rich بالنسبة لكلمة: Wealthy، وكلمة: (عقيلته) تعد في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة بالنسبة لكلمة: (زوجته) مثلًا.

وكلمة: (جذر) لها معنى عند المزارع، ومعنى ثان عند اللغوي، ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات"<sup>(٢)</sup>.

### السياق الداخلي الشامل:

"وكلما تقدم القارئ في العمل الأدبي توفر لديه قدرٌ أعظم من البيانات عن النص يستطيع في ضوءها أن يوقع الحوار والنجوى والحدث الدرامي والوصف والكيفية والإشارات

(١) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ٧١.

(٢) السابق: ٧١.



الداخلية مما ينتج لونها من السياق الداخلي المتراكم، يجعل من الممكن الوصول عند نهاية القراءة إلى تصور السياق الداخلي الشامل.

وعند الاختيار الأسلوبي لعمل أدبي يمكن ان تستخدم جميع هذه الموقعات، سواء كانت داخلية في النص، أم خارجية عنه، كي نقرأ في اتجاه مستمر وتماسك نصي، وبمنظور شامل، كما يقول: (وبليك) في نظرية الأدب<sup>(١)</sup>.

### السياق والدراسات اللغوية العربية عند الأوائل:

من مباحث السياق في دراسات اللغويين العرب ما ذكره البلاغيون من جوانب عديدة في علم المعاني<sup>(٢)</sup>، من أفكار:

- ربط كثير من آيات القرآن الكريم بأسباب نزولها، والتوصل من ذلك إلى دلالات خاصة تربط بين مجموع ألفاظها وما نزلت له، وهذا الاتجاه الدراسي مودع في كتب أسباب النزول<sup>(٣)</sup>، إلى جانب التفاسير العامة<sup>(٤)</sup>.

ومنه الدراسات القرآنية<sup>(٥)</sup> بجميع أهدافها واتجاهاتها، وأخص منها:

- (١) علم الأسلوب: صلاح فضل، ١٨٤، ويرجع إلى: نظرية الأدب، وبيك، (٢٣-١١٨).
- (٢) يرجع في ذلك إلى أسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني، (ت: ٤٧١ هـ)، دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجاني، (ت: ٤٧١ هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: للإمام فخر الدين الرازي، (ت: ٦٠٦ هـ)، البرهان في علوم القرآن: للزركشي، (ت: ٧٩٤)، معترك الأقران في إعجاز القرآن: للسيوطي، (ت: ٩١١ هـ).
- (٣) نحو: أسباب النزول، لأبي الحسن الواحدي، (ت: ٤٦٨).
- (٤) نحو: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لابن جرير الطبري، (ت: ٣١٠ هـ)، النكت والعيون: تفسير الماوردي، (ت: ٤٥٠ هـ)، معالم التنزيل: تفسير البغوي، (ت: ٥١٦ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري، (ت: ٥٣٨ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تفسير ابن عطية، (ت: ٥٤٢ هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): للإمام فخر الدين الرازي، (ت: ٦٠٦ هـ)، الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، (ت: ٦٧١ هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن: (ت: ٧٢٠ هـ)، تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، (ت: ٧٧٤ هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: تفسير الألوسي، (ت: ١٢٧٠ هـ).
- (٥) من هذه: متشابه القرآن، لأحمد بن جعفر بن المنادي، (ت: ٣٣٦ هـ)، متشابه القرآن: للقاضي عبد الجبار، (ت: ٤١٥ هـ)، درة التنزيل وعزة التأويل: للخطيب الإسكافي، (ت: ٤٢٠ هـ)، البرهان في توجيه متشابه القرآن: للكرماني، (ت: ٥٠٥ هـ)، ملاك التأويل في توجيه المتشابه للفظ من أي التنزيل: لأبي جعفر الغرناطي، (ت: ٧٠٨ هـ)، كشف المعاني في المتشابه من المثاني: لابن جماعة، (ت: ٧٣٣ هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: للفيروز آبادي، (ت: ٨١٧ هـ)، أضواء على متشابهات القرآن: للشيخ خليل ياسين، بيروت، ١٩٨٠.



- اختلاف كلمة أو أكثر في غير موضع في سياق لغوي متفق: (جملة متحدة الألفاظ عدا ما اختلف منه مما هو مذكور)، والربط بين هذا الخلاف والسياق العام، أو السياق الذي يسبقه، فهو ربط بين المجموع الدلالي، واتساقه بعضه ببعضه الآخر.

- إعراب القرآن الكريم<sup>(١)</sup>: ويكون بعرض مواقع إعراب الكلمة ذات الدلالات المختلفة، أو ربطها بالسياق، من خلال السياق العام، أو السياق الخاص بكلمات أخرى ذات دلالات متنوعة، أو بالنظر إلى القراءات المختلفة، وغير ذلك مما يُعد نوعًا أو آخر من أنواع السياق.

- ومن هذه الدراسات القرآنية الدراسات التي تدرس الكلمة والأسلوب من خلال التركيب<sup>(٢)</sup>، فتعرض الجوانب البلاغية المختلفة، وهي في كل ذلك تهتم بالسياق القرآني: لفظًا ومعنى ودلالة...

### غريب القرآن ومفرداته:

ومنها ما اهتم بغريب القرآن، وبيان دلالاته من خلال ارتباطه بما سبقه، وما لحق به<sup>(٣)</sup> وما الدراسات المعجمية إلا مراعاة لدلالة الكلمة من خلال اختلاف السياقات المختلفة فيها، إلى جانب اختلاف وضعها الدلالي في هذه السياقات طبقاً لنوعها البنيوي. وبعض هذه المعاجم قد اهتمت بدلالة الكلمة في التركيب من خلال مصاحبتها اللفظية، وما تؤديه هذه التراكيب في سياقات مختلفة، من ذلك:

(١) من ذلك: معاني القرآن للقراء، (ت: ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن: للأخفش الأوسط، (ت: ٢٠١٥ هـ)، معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، (ت: ٣١١ هـ)، الدر المصون: للسمن الحلبي، (ت: ٧٥٦ هـ)، معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس، (ت: ٣٣٨ هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمن الحلبي، (ت: ٧٥٦ هـ).

(٢) من هذه: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (ت: ٢١٠ هـ)، البرهان في علوم القرآن: للزركشي، (ت: ٧٩٤).

(٣) من ذلك: غريب القرآن و تفسيره، لابن يحيى الزبيدي، (ت: ٢٣٧ هـ)، مفردات ألفاظ القرآن الكريم: للراغب

الأصفهاني، (ت: ٥٠٢ هـ)، المجموع المغيبي في غريب القرآن والحديث: لأبي موسى الأصفهاني، (ت: ٥٨١ هـ).

غرائب القرآن و رغائب الفرقان: للحسين بن محمد النيسابوري، (ت: ٧٢٨ هـ).

"معجم أساس البلاغة للزمخشري": (ت ٥٣٨هـ).

- البحث في تناسب الآيات والسور لسياقاتها المختلفة الخاصة، وربطها بالسياق العام. وكل هذا يتمثل في كثير من كتب التفسير، وكتب علوم القرآن الكريم. ومما بحث في ذلك:

- "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٥٨٨هـ).

والمكتبة اللغوية والقرآنية تزدهم بالكتب المختلفة التي تتناول هذه الأفكار السياقية، وغيرها من أفكار أضعافها.

#### • رأي في السياق:

- أرى أن السياق هو المعنى الكلي الذي تعتقد -متلقيًا أو قارئًا- أنه المراد من إيداع النص، أو من إنشاء الكتلة اللغوية موضع الدراسة اللغوية.
- وهذا المعنى الكلي يخضع لمنظورات عديدة تتعلق بالمنشي من كل ما يحيط به، وما ينطق به أو يكتبه، وقد تتعلق بالمتلقي أو الموجه له الأحداث اللغوية.
- وقد رأيت ذلك أثناء مناقشة طالبة لي أشرف عليها في الدكتوراه، وكانت مهتمة بالسياق وأثره في استدعاء الكلمات والتراكيب والأساليب ووجه إعرابي معين... إلخ.
- وقد نيهتني هذه الطالبة فيما بعد إلى أن شيئاً مما ذكرته متلائم مع ما ذكره الزركشي في برهانه وما هو مذكور في الصفحات السابقة، والعود إلى ذكره حميد ومفيد.

ذكر الزركشي في فصل في ذكر الأمور التي تُعين على المعنى عند الإشكال أثر دلالة السياق، وذكر فيها: "إنها تُرشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقيد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظرته"<sup>(١)</sup>، ثم يستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿نق إنك أنت العزيز الكريم﴾ (الدخان: ٤٩)، وكيف تجد أن السياق يدل على أنه الدليل الحقيق، ويظهر ذلك من خلال العود إلى سياق الآيات السابقة.

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢-٢٠٠.



وتلمس أن الزركشي قد قصرَ السياقَ على جوانبه اللغوية، لكنه قد ربطه بمراد المتكلم.

### ملحوظة:

لو توسعنا في فكرة التركيبي لدي ابن يعيش ليشمل ما سماه بالتركيبي الإسنادي سابقًا لاتضح لنا أننا لن نفرق بين المصطلحات الثلاثة: النظم، التركيبي، السياق. وأرى أن أعمال أصحاب مفردات القرآن الكريم دلاليًا من نحو: المفردات في غريب القرآن، وكتب الأشباه والنظائر وغيرها إنما هي تطبيق لغوي دلالي بمراعاة النظم أو السياق أو التركيبي، بل إنهم استخدموا السياق لفظًا ومعنى<sup>(١)</sup>.

وقد نرى أن كلاً منها في الكلام له حجمه ومساحته النسبية، فمثلاً التركيبي الدال على حقيقة واحدة تركيباً، والدال على جملة بسيطة من ركنيها الأساسيين مجردين تركيباً، وما تكون من أكثر من جملة يربط بينها أداة تستلزم الجملتين تركيباً، وهكذا نتصاعد حتى نصل إلى أن كل نص تركيب متكامل؛ لأنه نهاية الدلالة الكلية المقصودة.

وكذلك كل تركيب قصر أم طال إنما هو نظم للكلم، وكل نظم سياق تؤلف فيه الكلمات وتتجامع وتتساكل، وإن دل على مقال أو مقام أو غيرهما، فبهما وفيهما تتألف الكلمات.

ونجد ظاهرة الربط بين السياق والنظم واضحة جلية عند اللغويين العرب الذين بحثوا في مجمل النص - كما ذكرنا سابقاً -، لكنها أكثر وضوحاً لدى عبد القاهر الجرجاني ومن نهج نهجه في الدرس اللغوي، من هؤلاء الإمام بدر الدين الزركشي، ويكاد يكون كتابه: (البرهان في علوم القرآن) مبنياً على هذه العلاقة الثلاثية بين التركيبي والنظم والسياق.

- أما التركيبي فهو الوحدة الأساس في بناء النظم، سواءً أكان تركيباً إفرادياً أم جملياً، أم امتد وتراكب إلى تركيب نصي.
- وأما النظم فهو تألف الكلم لتتسيق هذه التراكيب وبناء التركيبي الكلي.

(١) ينظر مثلاً: الزركشي البرهان في علوم القرآن، ٣١٣.

- وأما السياقُ فهو التسلسلُ النظميُّ والتآلفُ التركيبي لإخراج النص إلى أداءٍ الناتجِ الدلالي أو الدلالي أو المجموع الدلالي المقصود.

ولا يمكن لنا أن نفصم بين المصطلحات الثلاثة المفضية إلى المصطلح الأساسي المقصود، وهو النص.

ويذكر بدر الدين الزركشي: "وقد تنزلُ الآياتُ على الأسبابِ خاصة، وتوضع كلُّ واحدةٍ منها مع ما يناسبها من الآيِ رعايةً لنظم القرآن وحسنِ السياق، فذلك الذي وضعت معه الآيةُ نازلة على سببٍ خاصٍ للمناسبة؛ إذا كان مسوقًا لما نزل في معنى يدخل تحت ذلك اللفظ العام؛ أو كان من جملة الأفراد الداخلة وضعًا تحت اللفظ العام..."<sup>(١)</sup>.

وتلحظ أنه يربط بين الألفاظ ممثلة لما يسمى بالتركييب والنظم والسياق منتهيًا إلى ما سماه باللفظ العام، وأرى أنه يقصد به المقصود الدلالي المتمثل في نص ما، سواء أكان قصيرًا أم طويلًا.

ويذكر الزركشي في برهانه مصطلح الاقتضاء كثيرًا؛ بل إنني أرى أن جُلَّ تحليلاته لآي القرآن إنما هي مبنية على هذا الأساس من الفكر، والاقتضاء فيه معنى السياق، ولنقرأ عنده:

- "فاقتضى السياق أن يذكر..."<sup>(٢)</sup>.

- "السياق في كل منهما مرشدٌ إلى الفرق..."<sup>(٣)</sup>.

- "فحيثُ ذكرت في سياق الرحمة جاءت مجموعة..."<sup>(٤)</sup>.

- "وحيثُ ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة..."<sup>(٥)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن: ١-٢٥.

(٢) السابق: ٤-٧.

(٣) السابق: ٤-٩.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٤-٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٤-١٠.



- "فلأن سياق السورة سياق المزدوجين"<sup>(١)</sup>.
- "ثم تأمل كيف اقتصر على المشاركين دون المغارب لاقتضاء الحال ذلك"<sup>(٢)</sup>.
- وقد تكرر ذلك في مواضع عديدة<sup>(٣)</sup>.

وأرى ما يأتي:

- كلٌّ من النظم والتركيب والسياق مفهومات قد تكون هلامية غير دقيقة، بدليل انغلاق فهمها لدى كثير من الراغبين في البحث اللغوي من جانب، والخلاف في تحصيل مفهوماتها من جانب آخر، والتداخل في استخدامها من خلال المهتمين من جانب ثالث.
- النظم والتركيب والسياق كلٌّ منها ضرورة للتحليل اللغوي السليم، ولا يمكن أن ينفصم أيٌّ منها عن الآخرين؛ لضمان صحة التحليل.
- أعتقد أنّ أعم هذه المصطلحات النظم، وأرى أنه يجمع الآخرين، فهو اختيار وتآلف وعقد وجمع، وتتام، وتراكب، وتداخل، وكلها تتضمن التركيبي والسياق.
- أرى أنّ النظم يعتمد على الاستدعاء والإجبار والاختيار، إلى جانب ما يذكر من التركيبي الجملي، والتركيبي الإفرادي... إلخ، ثم علوم المعاني، والبيان، والبلاغة، والنحو، والصرف، والدلالة.
- ولقد أدرك العرب قيمة المنظوم ومقصوده، فأطلقوه على أعلى فن لغوي أو منتج أدبي امتازوا به، وهو الشعر، فأطلقوا عليه النظم، وجعلوا صناعته نظمًا.

#### • تحليلٌ تركيبِيّ:

- الكلمة عضو واحد في مجتمع كبير يتألف من مجموعة كبيرة أو صغيرة من الكلمات، تتناسق مع بعضها وتتناظم لتؤلف معنى مفهومًا، وتتزوج متوافقة لتؤدي هذا المعنى في أبلغ صورة.
- وتدور هذه الفكرة بين اللغويين في ثلاثة مصطلحات، في: النظم، والتركيبي، والسياق.

(١) السابق: ٤-١٦.

(٢) السابق: ٤-١٧.

(٣) ينظر: السابق، ٤/٦٤-٦٥، ١٣٧-١٣٦.

ويتضح مدى تأثير السياق في الكلمة من خلال دليلين، أولهما: ما ذكره عبدُ القاهر من وسيلة المفاضلة بين الكلمات، والآخر: ما ذكره مدللًا به من أن الغرض من النظم ترتيب المعاني في النفس.

وخلال ذلك تبرز القضايا الدلالية الخاصة بالتركييب والكلمة من نحو: الرتبة والدلالة، الرتبة وعامل الأداة النحوية، الحذف والدلالة، النحو ودلالة التركييب، والنحو ودلالة الكلمة.

ثم تجول البحث في عرض أمثلة للطرائف الجلييلة في كتب النحاة للعلامة الإعرابية التي تبين إلى أي مدى ممكن أن تحدد جهة من الجهات الدلالية للكلمة، وذلك على سبيل الأمثلة، فالحصر يحتاج إلى دراسات مستفيضة.

الكلمة قد لا تكتسب دلالتها إلا من خلال غيرها، كما أن الكلمة قد تتأثر بما يلزمها أو ما يجاورها، فقد تكتسب بعض مدلولها مما لزم بها، وقد يكون من طريق السابقة، وقد تفرض الكلمة ذكر نوع معين من الكلمات بعدها، كما أنها قد تكتسب جهة دلالية مما يلحق بها.

وقد يتضمن التركييبُ كلمات تحدد جهات دلالية لكلمات أخرى، من نحو: الظروف، والصفات، أو ألفاظ التوكيد والبدل، وعطف البيان ونحوها.

وقد يفرض الموقع اختيار كلمة معينة، كما أنه ربما تتأثر بنية الكلمة بجهة دلالية من دلالات سابقة.

وعلينا أن نستحضر فكرة تعلق الكلم بعضها ببعض، وأنه أسباب، حيث تطلب الكلمة كلمة أخرى، إما متطلبًا تركيبياً، وإما متطلبًا فردياً، والأمثلة لذلك.

ولا بد من التنبيه إلى فكرة مهمة، وهي تضامن جميع المحاور الدلالية لإمداد الكلمة بالجهات الدلالية المختلفة المتضامنة المتشابهة في الأداء النهائي الدلالي للكلمة ومفهومها في التركييب.

وأحاول أن أشير إلى تكامل المحاور الدلالية للكلمة من خلال الآية القرآنية الكريمة

في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْمَكْتَبُ لِأَرْبَبٍ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢).



ونلاحظ أنّ المحاور الدلالية تتبع من جانبيين:

- جانب الكلمة ذاتها من خلال طبيعتها اللغوية.
- جانب الكلمة في التركييب من خلال ما يجاورها.

وسأشير إلى الجهات التي تكتسب منها الكلمة دلالاتها من الجانبين سوياً، وليس هذا تحليلاً دلاليًا شاملاً متعمقاً، ولكنّها إشارات فقط، وما عدا ذلك فمتروك للدارسين من بعد ذلك.

- (ذلك): الإشارة، المشار إليه: (المفرد المذكر البعيد) وفيها إحياءات دلالية خاصة، البديلية أو الإسناد: (للتخصيص)، المعرفة بالإشارة أي: بالحس والعين، وبين اختيار البديلية أو الإسناد تختلف الدلالة.
- (الكتاب): اسم للمكتوب، المعرفة، البديلية، أو الإسناد: (المشار إليه بما يوحيه اسم الإشارة من دلالات).

#### ملحوظة:

- قد يراعى ما سبق اسم الإشارة من قوله تعالى: (ألم) وهنا يقدر الربط بينهما، وتوضيح العلاقات الدلالية لذلك.
- (لا): حرف للنفي العام هنا، أي نفي الجنس: (وله دلالاته الخاصة) الدليل عليه العلامة الإعرابية لما هو منفي: (ريب) وتركيبه معه تركيب: (خمسة عشر).
  - (ريب): اسم يدل على الشك، نكرة للجنس، بالسابقة عليه يدل على نفي جنسه مع سابقته فيه دلالة المشار إليه أو الإسناد أو الإخبار.

#### ملحوظة:

- إذا احتسبنا كلمة: (الكتاب) فيها إسناد؛ فإنّ التنغيم الصوتي للمنطوق يدلّ على ذلك.
- وإذا احتسبت بدلا من اسم الإشارة فإنّ التنغيم للمنطوق يختلف عن وضعها إخبارا.
- والفكرة مطردة مع الجملة: (لا ريب)، فإذا احتسبنا القول: (لا ريب) جملة تدل على الخبر منقوصة فإنّ التنغيم يختلف، حيث يستلزم ذلك احتساب نطق شبه الجملة: (فيه) مع نطق: (لا ريب).



- (في): حرف يدل على الوعائية الظرفية التي تدل على داخل الشيء، والتمكين فيه من قبل غيره الموضوع فيه.
- (الهاء): ضمير، فهو اسم عام مبهم، يخصص بما ذكر قبله من كلمة: (الكتاب) وبه يكون معرفة، وهو بما سبقه يدل على الوعائية الظرفية الموضوع في داخله ما هو مسند إليه.
- وهذا المسند في هذا التركيب إما أن يكون الريب، وإما أن يكون الهدى، وبينهما -كما ذكرت- يختلف التنعيم.

### ملحوظة:

- يقدر أغلب النحويين أن بعد: (لا ريب) محذوفًا يقدر بالوجود، أي: موجود. وأكاد أشك في هذا التقدير<sup>(١)</sup>.
- (هدى): اسم يدل على الهدى والرشاد، نكرة مخصصة بما يليها، فيها شمول لجهات الهداية، إسناد أو إخبار عن المشار إليه، سواء أكان بلفظه، أم بتقدير ضمير يعود عليه.
- ويجوز أن تكون هي الموضوعة داخل الضمير العائد إلى الكتاب، والدال على الوضع الظرف في داخله الحرف: (في) السابق عليه.
- وبين التقديرين يختلف الوضع الإعرابي لكلمة (هدى)، وتختلف علاقاته الدلالية، وأداؤه في الجملة.
- (اللام): حرف يدل على الملكية والنسبة والإضافة.
- (المتقين): اسم يدل على ما فيه من مدلول معجمي لمصدره (التقوى) وبصيغته يدل على فاعل التقوى، فهو اسم فاعل، جمع مجرور باللام ليبدل على إضافته أو نسبته لما قبله وهو الهدى.
- فهو تخصيص للهدى بالنعته أو الصفة، وهذه لها إحياءاتها الدلالية، وقد يُحتسب متعلقًا بالهدى، ولكل دلالاته، ويتحسس فيها الاحتراز من أولئك الضالين العاصين.

(١) يرجع في الرأي في ذلك إلى: الجملة العربية، القسم الأول، للباحث، صفحة: ٦٠ وما بعدها.



### ملحوظة:

عدم وجود الفاصل -رابطًا- بين الإخبار عن اسم الإشارة له إبحاؤه الدلالي، حيث الإلصاق التام بين هذه الأخبار بما فيها من جهات دلالية متنوعة، وما أخبر به عنها، وحيث تضامنها بالضرورة في إيضاح المدلول العام، وتجمع معانيها متكاملة متضامنة في المبتدأ.

ويمكن أن نفكر تفكيرًا آخر من حيث تتويع الروابط بين الكلمات في تكوين الجملة. فنذكر أن هذا الرابط بين الكلمات له وجهان:

- صناعي: (لفظي).

- معنوي.

والصناعي ما تتطلبه الصناعة اللفظية من:

- بنية أصوات.

- بنية صرفية.

- بنية تركيبية، وهو ما يتطلبه النحو، أو جهات المحور التركيبي الذي ذكرناه في المبحث.

أما المعنوي، فيمكن أن يوجه من:

أن الكلمات لها عدة توجيهات معنوية:

- كلمات لها معان عامة، نحو: أسماء الإشارة، والضمائر، والموصولات... وغيرها من المبهمات.

- هذا على الرغم من تخصيص مفرداتها من حيث النوع والعدد، إلا أن هذا التخصيص يتخذ صفة الإبهام والعموم.

- فمثلاً: (هذا) يُشار بها إلى عاقل، وغير عاقل، وجماد، ونبات، وهيئة، ومعنى، وواقع ومتخيل، إلى غير ذلك.

- كلمات يمكن أن نلمس لها معنى خاصا من حيث:

- طبيعة معنى الكلمة ذاتها.

- ما تتعلق به من كلمات، أو ما تحتاج إليه من كلمات في الجملة.

- فمثلاً: الفعل (كتب) يحتاج إلى فواعل معينة، ومفعولات معينة كذلك، ومثل ذلك الأفعال: سمع، مشى، قرأ، صلى، صام، بسمل، حوّل، إلى غيرها.



## الفصل الخامس

### أفكار سياقية للبحث والدراسة

يتضمنُ أربعة مباحث:

- المبحث الأول: في الحرف والسياق.
- المبحث الثاني: في السياق والكلمة والتركييب.
- المبحث الثالث: في السياق والإعراب.
- المبحث الرابع: أفكار لغوية للبحث والدراسة.

## نظرية علم اللغة النصي

كلُّ المعايير التي تضمنتها النظرية واعتمدها مذكورٌ مفهومها ومعظم عناصرِ دراستها وبحثها بتفصيلٍ أوسع مما جاء عليه دراسة لغوية نصية؛ وذلك في كتاب: "البرهان في علوم القرآن" للإمام بدر الدين بن محمد بن عبدالله الزركشي، (ت: ٧٩٤هـ).

وتحتاجُ إلى إبرازٍ وتوضيحٍ وربطٍ وارتباطٍ وجمعٍ وتدقيقٍ وتوسيعٍ وتكميلٍ، ولا جدالٍ في أن الدافع الأول إلى هذه النظرات إنما هو عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، متزامنًا أو لاحقًا أو سابقًا لعلماء تفسير القرآن الكريم، وعلماء البلاغة، وبخاصة علم البيان، وأبرز ذلك في إيجاز تارة وفي توسيع أخرى علماء، منهم: فخر الدين الرازي، (ت: ٦٠٦ هـ)، والزملكاني: (ت: ٦٥١ هـ)، والزركشي بصفة خاصة، وغيرهم.

وما جاء عند الزركشي أوسع مما عليه نظرية علم لغة النص، ويحتاجُ إلى أبحاثٍ، وفي إيجازٍ أشيرُ إلى ما يأتي:

- الأسباب الموهمة الاختلاف.
- مرجع الكلام إلى ثلاثة أشياء: تفسيره، وتأويله، ومعناه.
- ما يحتاجُ لبيان المقصود الدلالي منه (المعنى) من خلال تضافر النصوص متلازمةً آنيةً، أو سابقةً، أو لاحقةً، أو داخليةً، أو خارجيةً، أو سياقٍ خارجيٍّ ومتضامنٍ، أو سياقٍ داخليٍّ لغويٍّ وغير لغويٍّ.
- الخروج على مألوفِ التركيبي لأغراضٍ دلاليةٍ.
- العلاقات التركيبية الخاصة بين الكلمات، نحو: التعبير بالخاص عن العام، والعكس، التعبير باللازم عن الملزوم.
- وهي علاقاتٌ متعددةٌ تتناثر في الكتاب.



## سياق الموضع

يفرض علينا النظرُ في كلِّ من السياقِ والتركيبِ أن نربطَ بينهما ربطاً كلياً، ولا نستطيعُ أن نُنحى بأحدهما جانباً عن الآخرِ، فكُلُّما حللنا سياقياً فرضَ التركيبيِّ بعناصره اللفظيةِ نفسه علينا وكذلك إن كان المنظورُ تركيبياً فإننا لا نستطيعُ أن نحققَ ذلكَ إلا من خلالِ السياقِ؛ لذلك فهما قطبانِ متوازيانِ مقترنانِ.

والفكرةُ الكليةُ لنصِّ ما، أو مفكرٍ ما، أو متحدِّ ما لا تكونُ جملةً، بل إنها تتجزأُ إلى وحداتٍ فكريةٍ مترابطةٍ متساقفةٍ، تُكوِّنُ هذهَ الفكرياتِ الجملُ وما يتخلَّلُها من تراكيبيِّ إفراديةٍ، وما ترتبطُ به من جملٍ أخرى لاحقةٍ، إلى جانبِ ما يربطُها من جملٍ سابقةٍ، وكلُّ من هذهِ يعتبرُ سياقاً خاصاً، أو سياقاً جزئياً؛ لكنه يحلو لي أن أجعله سياقَ الموضعِ؛ لأنه ينظرُ إلى التركيبيِّ في موضعه كلاً متكاملاً من خلالِ المنتوجِ الدلاليِّ لمجموعه التركيبيِّ والعلاقاتِ التركيبيَّةِ والدلاليةِ لعناصره اللفظيةِ المتشابهةِ المتعاقبةِ المتناميةِ.

فسياقُ الموضعِ مناسبٌ وملائمٌ لتحليلِ الكلمةِ تحليلاً تركيبياً ودلاليًا من خلاله. وهذا يدعونا إلى الربطِ بين السياقِ الموضعيِّ والتركيبيِّ، وأذكرُ بأنَّ التركيبيِّ أقسامٌ أو أنواعٌ، تعودُ إلى كليةِ التركيبيِّ أو جزئيتهِ، وإلى مدى أبعادهِ الدلاليةِ، ومدى مساحتها في النصِّ كله، فما النصُّ إلا التركيبيُّ الأكبرُ المقصودُ.

فما السياقُ الموضعيُّ إلا تركيبٌ محدودٌ، سواءً أكان ذلكَ بمحدوديةِ الجملِ الموسعةِ بتراكيبيها الإفراديةِ، أم بعدةِ الجملِ التي تدورُ في فكرةٍ جزئيةٍ واحدةٍ، أعودُ فأقولُ: إن كلاً من السياقِ والتركيبيِّ يُلقى بظلاله وذاتيتهِ على الآخرِ، فكلُّ منهما يرى نفسه في الآخرِ، إن جزءاً وإن كلاً.

وقد اقتُرِحَ عنوان لهذا الفصلِ: (أفكارٌ سياقيةٌ للبحثِ والدراسةِ) حيثُ أودعُ في هذا الجزءِ من الكتابِ أفكاراً متنوعَةً تربطُ بين السياقِ وكثيرٍ من الجوانبِ التحليليةِ للغةٍ متباينةٍ بين بنيةِ الكلمةِ والحرفِ والكلمةِ في التركيبيِّ والجانبِ الإعرابيِّ وغيرها، واستحضارِ الجوانبِ الدلاليةِ لكلِّ، وهي الهدفُ الرئيسُ للبنيةِ اللغويةِ.

وقد ظللتُ أسابيعَ متواليةً أقلبُ في هذه الأفكارِ كي أقسمها إلى فصولٍ متجانسةٍ؛

لكنه كلما قلبتها أعدت النظر فيما سبق الوصول إليه من تقسيمات وعنوانات، إلى أن رأيت دون كامل اقتناع - أن أنتهي بها إلى أن تجمع تحت عنوان يحمل الهدف من هذه الأفكار، وهو إلفات الأنظار والأفكار إلى دراسة ما يحلو منها، وبحثه بحثًا علميًا جامعا مانعا قدر الجهد والاستطاعة، تسمو بها الدراسات اللغوية العربية، وتثمر بما يجعل شباب الباحثين يولون أوجههم شطر أبحاث أكثرها أصيل مستحدث، وأقلها جديد في فكرته وقضاياها.

وكلها أفكار متضامنة مترابطة متداخلة، فلتنتق منها -أيها الباحث- ما شئت، سواء أكان مفردًا، أم مجتمعًا مع آخر، أو أخرى.



## **المبحث الأول**

### **في الحرف والسياق**



الأداة في اللغات؛ وإن لم يكن لها استقلالية تامة في الدلالة؛ فإنها ذات أثر حيوي في دلالة أداء المعاني الكلية من ناحية، والأداء الدلالي الخاص للكلمات من ناحية أخرى. ويشكك اللغويون غالبًا في التكامل الكلمي للأدوات، وينظرون إليها على أنها كلمات منقوصة دلاليًا.

### فيذكر أولمان:

"وهناك عامل آخر من عوامل تهديد استقلال الكلمة من الناحية الصرفية والنحوية، هذا العامل يرجع إلى الطبيعة الثنائية للكلمات، قارن مثلًا الكلمات: شارع، يكتب، خمسة، طويل، أجمل، بالصيغ: هو، واو العطف، هناك، أداة التعريف، وسوف. من الواضح أن الكلمات في المجموعة الأولى لها كيانًا واستقلالًا ذاتي أقوى بكثير مما هو للمجموعة الثانية.

وقد اقترحت مصطلحات شتى قصدًا إلى بيان الفرق بين النوعين، وكان من أبسط هذه المصطلحات المصطلحان:

- كلمات كاملة: Full Words

- وأدوات: Form Words

الليدان تبناهما هنري سويت (Henry Sweet)، فالكلمات الكاملة لها مضمون أغنى وأكثر تحديدًا من الأدوات، وهذه الأخيرة إن هي في حقيقة الأمر إلا مجرد عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها<sup>(١)</sup>.

ويجعل وظيفتها ليس شيئًا أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، ومنزلتها في علم النحو تستوى ومكانة التصريف والوسائل النحوية الأخرى التي تستخدم للغرض نفسه.

فما الأدوات -في نظر هؤلاء اللغويين- سوى حالات وسطى بين الكلمات الكاملة ومجرد العناصر النحوية التي من أمثلتها: السوابق، واللواحق التي تضاف إلى أول الكلمات،

(١) دور الكلمة: ترجمة، د. كمال بشر، ٥١.



وإلى آخرها<sup>(١)</sup>، واللغويون يظلمون الأدوات دائمًا ظلّمهم للحركات بالنسبة للصوامت.

وكل من الأدوات والحركات إنما هو الباعثُ الحقيقي لروح التركيب والكلمات، فكما نذكر أن الكلمة لا تستمد حياتها وروحها إلا من خلال الحركات، وبدون الحركات تصيرُ الصوامتُ جثًا هامدة لا حياة فيها ولا روح ولا مدلول لها غالبًا<sup>(٢)</sup>، فكذلك الأدوات لها التأثيرُ ذاته تقريبًا، وهذا إذا استثنينا الجمل المكونة من الركنين الأساسيين فقط، والتي نسميها بالجمل البسيطة<sup>(٣)</sup> وقد يُستثنى كذلك اكتفاء التركيب بالأسماء والأفعال دون ما يمكن عده منهُما من الأدوات، كأسماء الاستثناء والشرط والاستفهام، إلى غير ذلك.

ويجبُ أن ينظرَ إلى الأدوات نظرةً علميةً أعمق مما هي عليه من دراسات؛ حيث تقفز عدة أسئلة حولها:

- هل تكون الأدوات المكونة الرئيس في المعاني العامة التي تكون زيادة على المعاني المكتسبة من مكونات الجملة الأساسية؟ نحو معاني: الشرط، والاستفهام، والتعجب، والنداء والقسم، والاختصاص، والتوكيد، والنفي، والإجابة والتصديق، والزمن، إلى غير ذلك.

وهنا يحدث تداخل بين:

- عناصر الجملة الأساسية وهذه الأدوات، كما يكون في بعض مواضع أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و: (ما) التعجبية، إلى غير ذلك.
- الظروف والأداة.
- بعض الأفعال وهذه الأدوات.
- الجملة الفعلية المتمثلة في أسلوب الاختصاص والأدوات.
- هل تقتصرُ الأدوات على الحروف؟ أم أنها تتعدى إلى أن يكون منها أسماء وأفعال؟.
- وما المقنن اللفظي أو المعنوي الدلالي لذلك؟.

ويثير اللغويون فكرةً تتعلق بمدى استعمال الأدوات في اللغة، حيث يذكرون أن

(١) دور الكلمة: ترجمة، د. كمال بشر ٥١، ٥٣.

(٢) ينظر للباحث: البعد الزمني للرموز الصوتية، ١٤.

(٣) يرجع إلى: الجملة العربية، ٢٠.

"اللغات ذات النظم الاشتقاقية والتصريفية الغنية المتنوعة تستعمل الأدوات استعمالًا خفيفًا، والعكس بالعكس"<sup>(١)</sup>.

ومعلوم أن اللغة العربية لغةً اشتقاقية، حيث إنها تعتمد في تنمية ثروتها اللفظية على الاشتقاق والمشتقات المتنوعة، لكنه لم تجرِ دراساتٌ علميةٌ حول مدى شيوع استعمال الأدوات في التعبير اللغوي، وقد بيّنّا الأثر لكثير من الأدوات من خلال هذه الدراسة.

وليس علينا أن نجرى وراء هؤلاء اللغويين الذين يرون أن الأدوات -بما فيها من الحروف- ليس لها معنى خاص بها، بل علينا أن ندرك أنّها قد وُضعت في اللغة لأداء دلالات لا ينهض بها سواها، وإن كان المدلول الذي تؤديه يكون له علاقةٌ بغيرها من الكلمات أو الجمل، إلا أنها لو حذفت فإننا نعدمُ هذا الأداء الدلالي، مما يؤكد أن الدلالة نابعةٌ من لفظها.

فإذا قلنا: إن الطالب مجتهدٌ؛ فقد أكدنا علاقةَ الخبر بالمبتدأ باستخدام (إن) الموضوعية في اللغة لأداء دلالة التأكيد، فإذا حُذفت فإن علاقةَ الخبر بالمبتدأ لا تتصف بهذا التأكيد.

ومن ذلك يمكنُ القولُ أن: (إن) لها دلالةٌ نابعةٌ من لفظها، وإن كانت تضيفها على غيرها.

ذكر الفخر الرازي: "روى الأنباري أن الكندي المتفلسف ركب إلى المبرد، وقال: إني أجدُ في كلام العربِ حشواً، أجدُ العربَ تقولُ: (عبد الله قائمٌ)، ثم تقول: (إن عبد الله قائمٌ)، ثم تقول: (إن عبد الله لقائمٌ)، فقال المبردُ: بل المعاني مختلفةٌ لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائمٌ) إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائمٌ) جوابٌ عن سؤالٍ سائلٍ، وقولهم: (إن عبد الله لقائمٌ) جوابٌ عن إنكارٍ منكرٍ لقيامه"<sup>(٢)</sup>.

فكل أداة أو كل حرفٍ زيدَ له قيمتهُ في الأداء المعنوي الكلي، كما أن له أداءه الدلالي الخاص به.

(١) يرجع إلى دور الكلمة في اللغة: ٥٢.

(٢) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٤١-٢.



ولولا وجود الأدوات لانعدمت دلالات كثيرة في اللغة، ويمكن القول: إن الأدوات ذات معنى عام، وليس بمبهم كل الإبهام، فهو يمكن أن ينتقل من كلمة إلى كلمة، ومن جملة إلى أخرى.

يجب أن يُنظر إلى الأدوات بعامةٍ من حيث:

- **أدائها الدلالي:** وهذا ينقسم إلى أقسامٍ تبعاً لطبيعة كل أداةٍ مقترناً باستخدامها الوظيفي في اللغة، فقد تكون الأداة ذات مدلولٍ أساسٍ، ثم تتحول إلى مدلولاتٍ متنوعةٍ أخرى في السياق، وقد تكون غير ذلك.

- **طبيعتها بنيتها:** حيث إن الأداة قد تكون أحادية البنية، وقد تكون غير ذلك؛ لكن الفكرة الأكثر إلفاً وانتباهاً في هذا المضمار أن تكون الأداة مشتركة في هيئتها البنيوية في المنطوق مع أكثر من جهة صرفية أو أكثر من نوع من أنواع الكلمة؛ فيتغير مدلولها السياقي إلى أكثر من جهةٍ دلالية.

- **علاقتها التركيبية:** أي: ما ترتبط به الأداة من كلماتٍ لاحقةٍ بها، وهو الأغلب، أو سابقةٍ عليها، أو أنه قد يكون ما ترتبط جامعاً بين السابق واللاحق، وقد يكون ما ترتبط به أكثر من كلمة؛ فتصبُّ دلالتها في كل، أو فيها مجتمعةً، أو غير ذلك مما تكون عليه طبيعة الأداة.

- **أدائها اللفظي:** وهو ما يسمّى بإعمال الأداة وإهمالها، وقد تكون الأداة الواحدة مؤديةً وظيفتي الإعمال والإهمال تبعاً لموقفها التركيبي.

- ما قد يكون من جوانبٍ أخرى يراها الباحثون، فما هذه إلا عجالةٌ في التفكير.

لكن ما لا يمكن تجاوزه هو أن الأدوات موضوعةٌ في اللغة لأداء جانبيين دلاليين ينبعان من ذاتية كل أداة، مع مراعاة وضعها السياقي بكل جوانبه، وأثر هذه الدلالة فيما له بها علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

هذا إلى جانب أدائها الوظيفي، وهو من جانبيين: أولهما: وجودها في التركيب الذي استخدمت فيه، والآخر: الأثر اللفظي فيما بعدها، أو فيما لها به علاقة مباشرة.

الفكرة واسعة الجوانب، متشعبة فيما تقتضيه، وإنما هذا إلفاً للفكر والنظر، وتوجيهً

إلى فتح أبواب جديدة لدراسة الأدوات علمياً.

وقد لاحظ اللغويون العربُ قيماً دلاليةً متنوعةً للأدوات يفرضها التركيب، أو أن الأداة تفرض قيماً دلاليةً للتركيب غير ما يظن أنها له أولها.

ولأذكر أمثلة من ذلك:

- الواو والتركيب:

يذكر سيبويه أن الخليل قال في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا إِذَا يَنْشَأُ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (الليل: ١-٣).

"الواو الأخرى ليست بمنزلة الأولى، ولكنهما الواو اللتان تضمّنان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء".

ألا ترى أنك تقول: والله لأفعلن ووالله لأفعلن، فتُدخل واو العطف عليها كما تُدخلها على الباء والتاء.

قلت لل خليل: "فلم لا تكون الأخرى بمنزلة الأولى؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر، فيكون كقولك: بالله لأفعلن، بالله لأخرجن اليوم، ولا يقوى أن تقول: وحقك وحق زيد لأفعلن، والواو الآخرة واو قسم، لا يجوز إلا مستكرهاً؛ لأنه لا يجوز هذا في محلوفٍ عليه إلا أن تضمّ الآخرة إلى الأولى، وتحلف بهما على المحلوف عليه"<sup>(١)</sup>.

أفلا ترى كيف أثر كلٌّ من التركيب والأداة (الواو) في كل منهما، فكي يكون التركيب الثلاثة أقساماً كان أن نفرض أن الأولى واو القسم، وكي تستمرّ الأقسام كان علينا أن نفرض أن الواو الأخرى واو العطف.

هذا إلى جانب ما أتبه إليه من أن الواو تتعدد وتتباين دلالاتها من خلال التركيب الذي ترد فيه، وهو مذكورٌ مكرراً في كتب حروف المعاني، ومن خلال كتب التفسير.

(١) الكتاب: ٣-٥٠١.



كما أن هناك جوانب دلالية نلمسها في سياق الوصل بالواو، والفصل بدونها، أي: في سياق ذكر حرف الواو عاطفًا وعدم ذكره ليكون الفصل بين التركيبين.

من أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥)، توسط العاطف هنا لاختلاف مفهوم الجملتين، فالجملة الأولى تبيّن أي طريق يسلكون وينهجون، أما الثانية فتؤكد نتيجة ذلك؛ ولكن انظر في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف: ١٧٩)، فالتشبيهة بالبهايم والغفلة شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة في معناها ودلالاتها للجملة الأولى، فلا يتناسب العطف في هذا الموضع<sup>(١)</sup>.
- ويتضح أمر الفصل بالواو والوصل بدونها في آية الكرسي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (البقرة: ٢٥٥)؛ حيث ألمس أنه قد كان الفصل بالواو أثناء:

➤ **تتميم المعنى:** سنة ولا نوم، وله ما في السموات وما في الأرض، ما بين أيديهم وما خلفهم، السموات والأرض.

➤ **الإحاطة في المعنى:** ويكون بالعطف بالنفي المؤكّد للمعطوف عليه، نحو: ولا يؤوده حفظهما.

➤ **تباين المعنى:** ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وقد يكون لتوكيد المعنى السابق عليه.

- أما الوصل الأخير: (وهو العلي العظيم) فقد كان لجمع كل ما سبق في هاتين الصفتين الجامعتين، مع مراعاة اختلاف مدلولهما عما سبقهما، فهو تذييل مكمل ومؤكّد ومقصود دلاليًا، فالعلي العظيم هو الأحق بالعبادة.

(١) ينظر البيضاوي: ١-٢١، والدر المصون: ١-١٠٢.

- أما الوصل في الآية الكريمة بدون الواو فقد كان: أثناء الصفات المتباينة أو المستجدة المعنى: الحي القيوم لا تأخذه سنة.. له ما في.. يعلم.. وسع كرسيه، فكلُّ صفة -سواءً أكانت بالصفة المشتقة أم بالجملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع، أو اسميةً مقدرًا المبتدأ فيها- إنما كانت صفةً معناها جديدًا عما سبقها وما لحق بها.
- وكان الوصل لإفادة تكامل الصفات وتجمعها في واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ونسبةٍ واحدةٍ.

- وقد جاء في سورة (البقرة) ستة مواضع، تبدأ بالفعل المضارع ومعموليه: يسألونك، وقد ذكرت بدون الواو في أربعة مواضع، هي<sup>(١)</sup>:
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ (البقرة: ١٨٩).
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢١٥).
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٧).
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ (البقرة: ٢١٩).
- ذلك لأنها كانت في أوقات متفرقة، فلذلك لم تذكر الواو، واستوفت كل جملة، وجيء بها وحدها.

- وقد ذكرت الواو رابطًا في ثلاثة مواضع، وهي:
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَوْ﴾ (البقرة: ٢١٩).
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ (البقرة: ٢٢٠).
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

- وقد كان الوصل؛ لأنها كانت في وقتٍ واحدٍ، فلذلك ذكرها بحرف الجمع جمعًا بينها.
- ولم تعطف قصة الكافرين على قصة المتقين في سورة البقرة في الآيات: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِمَّا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَةَ هُمْ يُؤْفِقُونَ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٣-٥) للمؤمنين، والآيتين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

(١) يرجع إلى: تفسير البيضاوي، ١-١٢٠، والدر المصون: ١-٥٤٤.

ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦-٧﴾ للكافرين؛ ذلك لتباينهما في الغرض.

فالآيات الأولى سيقت لذكر الكتاب وبيان شأنه في المتقين، والأخريين سيقتا لشرح تمرد الكافرين وانهماكهم في الضلال<sup>(١)</sup>، ولكن العطف والفصل بالواو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الانفطار: ١٣-١٤)؛ لأنَّ المعنيين متكاملان؛ على الرغم من تباينهما في الدلالة؛ فكلُّ منهما جزءٌ لفئةٍ، والفتتان متناقضتان، والجزاءان متناقضان، وهما يكونان مترامين؛ لذا كان الفصل.

موضع آخر يدل على استعمال الأداة: (حرف الجر) في وصف حدث واحد في مكان واحد، ولكن فاعل الحدث تختلف صفته، أي جهة دلالية من جهاته.

- فحين وصف القرآن الكريم المتكبرين، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (الإسراء: ٣٧).

- وحين وصفه لعباده المتواضعين عباد الرحمن قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان: ٦٣).

- فمع المتكبرين ذكر حرف الجر (في)، ومع المتواضعين ذكر حرف الجر (على)، والفعل واحدٌ (يمشى)، والمتعلق به واحدٌ: (الأرض).

- "إن حرف الجر (في) يدل على رغبة هؤلاء المختالين في المشي لذات المشي دون أي هدف، ولهذا تكاد تراهم في كل مكان، أما حرف الجر (على) بشأن عباد الرحمن فإنه قادرٌ على الدلالة بأن هؤلاء العباد يكتفون من المشي الهين بما يوصلهم من أقصر طريق إلى غاياتهم السامية، وأهدافهم النبيلة...."<sup>(٢)</sup>.

وإذا وضحنا الأمر على حقيقة مدلول حرف الجر، فإن (في) تدل على الظرفية، وتعطى مدلول: داخل الشيء، فهؤلاء المتكبرون المرحون يمشون في الأرض بكل ثقل وتمكن، وكأنهم يمشون وسط الأرض دلالةً على هذا التمكن، وكأنهم تملكوا هذه الأرض،

(١) يرجع إلى: تفسير البيضاوي، ١-٢١.

(٢) د. حسن باجودة: تأملات في سورة الفرقان، ١٥٥-١٥٦.



وظنوا أنهم قادرون عليها، فأفاد حرفُ الجر (في) كل هذه المعاني التي تتلاءم مع هؤلاء المتكبرين.

أما (على) بما فيه من معنى الاستعلاء، فإنه يفيد أن هؤلاء المتواضعين عباد الرحمن يمشون على وجه الأرض، ليس لديهم هذه الفكرة من الظن بأنهم قادرون عليها، وإنما هم يقنعون منها بتحقيق المشي، وأقل درجة من درجات المشي عليها، فلا يتمسكون بالدنيا، ولا يتفكرون في خلودها.

ولذلك فإن كلمة (هونا) تتلاءم مع حرف الجر (على)، وكلمة (مرحاً) تتلاءم مع حرف الجر (في)، ثم يعضد ذلك التفسير ما ذكر من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ﴾ (الإسراء: ٣٧).

وبين الحرفين تختلف دلالة المشي، وعلاقته بالأرض، وبهذا لا يكون اللفظ الواحد ذات معنى أو مدلول كلي واحد في التركيبي، بل إنه يتأثر بما حوله فتختلف جهة دلالية من جهاته الدلالية المتنوعة.

ومما يجب أن نشير إليه هنا هو:

أن الأداة قد تتأثر دلالية بأداة أخرى مذكورة في التركيبي من أمثال:

- اجتماع أدوات النفي وأدوات الاستثناء؛ حيث يتحول المدلول العام من منفي، إلى ما هو أقوى من مجرد الإثبات، وهو القصر أو التخصيص أو التأكيد.
- ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠).
- ﴿مَا هَلَّا إِلَّا بَشَرٌ﴾ (المؤمنون: ٢٤).
- اجتماع الاستفهام الذي يخرج إلى معنى النفي مع الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ بَرَزُوكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (فاطر: ٣)، وهذه القضية تحتاج إلى حصر باستخدام فكرة السياق اللغوي.
- وقد تذكر أداة لتكرر معنى سابقاً عليه يتطلبه التركيبي، مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧)؛ حيث عطف بـ(لا) مع (الواو) على (المغضوب) مع ملحوظة النفي السابق بلفظ (غير).



يذكر السهيلي: "وأما فائدة العطف بـ(لا) مع (الواو) فلتأكيد النفي الذي تضمنه (غير)، فلولا ما فيها من معنى النفي لما عطف بـ(لا) مع (الواو)، وفائدة هذا التوكيد أن لا يتوهم أن (الضالين) داخل في حكم (المغضوب عليهم) أو وصف لهم، ألا ترى أنك إذا قلت: ما مررت بزيد وعمرو، توهم أنك إنما تتفي الجمع بينهما خاصة، فإذا قلت: ما مررت بزيد ولا عمرو، علم أنك تتفي الفعلَ عنهما جميعًا، على كل حال من اجتماع وافتراق؟"<sup>(١)</sup>.

قد تفرض دلالة الأداة عدم تكرار معنى سابق، على الرغم من أنها تربط بين المعنيين بالعطف، وليس ذلك مطردًا، وإنما يخضع هذا للحاصل الدلالي من التركييب.

نلمس ذلك من وضع حرف العطف: (أو) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُونَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا أَنتُمْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢٤).

يذكر سيبويه: "ولو قلت: أو لا تُطْعَمُونَ كَفُورًا، انقلب المعنى"<sup>(٢)</sup>، فـ(أو) فيما بعد الطلب تعطى مدلول الإباحة أو التخيير، والإباحة تكون فيما كان كل منهما مباحًا، ويطلب الإتيان بأحدهما، ولا يمتنع من الجمع بينهما؛ لكن الجمع لا يكون واجبًا، فلذلك تذكر (أو) بينهما دون الواو. أما التخيير فيكون فيما أصله المنع، ثم يرد الأمر بأحدهما، لا على التعيين، ويمتنع الجمع بينهما.

وللغويين كلام كثير في هذه الآية الكريمة، جمعه الزركشي في قوله: "ليس المراد منه النهي عن إطاعة أحدهما دون الآخر، بل النهي عن طاعتها مفردين، أو مجتمعين، وإنما ذكرت (أو) لئلا يتوهم أن النهي عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان.

وقال ابن الحاجب: "فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل، ولا يعد ممثلاً إلا بالانتهاء عنهما جميعًا، ومن ثم حملها بعضهم على أنها بمعنى (الواو) ... والأولى أن تبقى على بابها، وإنما جاء التعيين فيها من القرينة؛ لأن المعنى قبل وجود النهي: تطيع آثمًا أو كفورًا، أي: واحدًا منهما، فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتًا في المعنى، فيصير المعنى: ولا تطع واحدًا منهما، فيجيء التعميمُ فيهما من جهة النهي الداخل، وهي على بابها فيما ذكرناه،

(١) نتائج الفكر: ٣٠٦.

(٢) الكتاب: ٣-١٨٨.

لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهي عنهما، بخلاف الإثبات، فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر، فهذا معنى دقيق، يُعلم منه أن (أو) في الآية على بابها، وأن التعميم لا يجيء منها، وإنما جاء من جهة المضموم إليها<sup>(١)</sup>.

ويذكر في الأمالي أنها (أو) إذا سيقّت في النفي اقتضت نفي الأمرين<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا - وإن كان خبيرًا - قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾، لأن الميراث لا يكون إلا بعد إنفاذ الوصية والدين، وُجد أحدهما أو وُجدا معًا.

وقال أبو البقاء في (اللباب): إن اتصلت بالنهي وجب اجتناب الأمرين عند النحويين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾، ولو جمع بينهما لفعل المنهي عنه مرتين، لأن كل واحدٍ منهما أحدهما.

وقال في موضع آخر: مذهب سيوييه أن: (أو) في النهي نقيضة: (أو) في الإباحة، فقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ إذن في مجالستهما ومجالسة من شاء منهما، فضده في النهي: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾، أي: لا تطع هذا ولا هذا، والمعنى: لا تطع أحدهما، ومن أطاع منهما كان أحدهما، فمن ههنا كان نهيا عن كل واحد منهما، ولوجاء بالواو في الموضعين أو أحدهما لأوهم الجمع.

وقيل: (أو) بمعنى الواو، لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممثلاً بالانتهاء عنهما جميعًا.

قال الخطيبي: "والأولى أنها على بابها، وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي، والنكرة في سياق النفي تعم؛ لأن المعنى قبل وجود النهي: تطيع آثمًا أو كفورًا، أي: واحدًا منهما، فالتعميم فيهما، فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتًا، فالمعنى: لا تطع واحدًا منهما، فسمى التعميم فيهما من جهة النهي، وهي على بابها فيما ذكرناه؛ لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما، حتى ينتهي عنهما، بخلاف الإثبات، فإنه قد ينتهي عن أحدهما دون

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٢-٤١٢، ويرجع إلى: البرهان، ٤-٢١٤.

(٢) الأملية رقم: ١٠٧.



الآخر<sup>(١)</sup>.

ويذكر الرضى الاسترابادى: "وكذا معنى: لا تضرب زيدا أو عمرًا، ويحتمل احتمالًا مرجوحًا، لا تضرب أحدهما واضرب الآخر، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنْ كَفَرُوا﴾، إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحدًا منهما وأطع الآخر لقرينة الإثم والكفر، فلفظة (أو) في جميع الأمثلة موجبة كانت أو لا مفيدة لأحد الشئيين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج (أو) مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنْ كَفَرُوا﴾، عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وإذا افترضنا أن (أو) هنا تفيد الوحدة كما يذكر الكثيرون من الأقوال السابقة، وكان التقدير كما يرون: لا تطع أحدهما، فإن هذا يؤدي بنا إلى مفهوم آخر، أي: وأطع الآخر، وإذا كنا في مجال تفسير لغوى، فيجب أن يكون مطردًا.

وإنما يمكن التقدير: لا تطع أحدًا منهما، فإن (أحدهما) يفيد الواحد دون التعميم على الآخر ولكن وقوع النفي على (أحد) النكرة ثم وصفه بشبه الجملة منهما يشمل الاثنين معًا، بل إنه يكون أقوى مما لو ذكر التعبير: لا تطعهما.

مما يجب أن يُذكر في هذا الموضع أن (أو) تكون في معنيين بعد الطلب: التخيير والإباحة، والتخيير لا يجوز في معناه الجمع بين المتعاطفين بـ (أو)، أما الإباحة فإن شرط المتعاطفين في ظل معناه بـ (أو) أنه يجوز الجمع بينهما، فإذا كانا في ظل النهي؛ فإن النهي يقع عليهما جميعًا، ذلك أن الأمر في هذه الآية يكون تقديره: أطع آثمًا أو كفورًا، وهو فيه معنى الإباحة؛ لأنه يجوز الجمع بينهما أثناء التخيير، وحال تحويل الأمر إلى نهى، أي: الأمر المنفي؛ فإن النفي يقع على الاثنين معًا، كما جاز الجمع بينهما في الأمر، وبذلك فإن المعنى يكون: لا تطع آثمًا، ولا تطع كفورًا؛ فالإباحة هنا امتناع عن إطاعة الاثنين.

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢١٢-٢١٣، وينظر: معاني الفراء، ٣-٢١٩، إعراب القرآن للنحاس: ٥-١٠٧، مشكل

إعراب القرآن: ٢-٤٤٢، الأمالي النحوية، ١، أملية: ١٠٧، الدر المصون: ٦/٤٥٠-٤٥١... إلخ .

(٢) شرح الرضى على الكافية: ٢-٣٧٢.

وإن قَدَّر الأمرُ تخييريًّا؛ فإنَّه يكون: أطع واحدًا منهما؛ فيكون في تقدير النهي لا تطع واحدًا منهما<sup>(١)</sup>.

فكما أن التخيير ينسحبُ على الاثنين؛ فإنَّ النهي كذلك ينسحبُ عليهما. ولو قدرت الواو موضع (أو) في هذا التركيبي؛ لكان: لا تطع آثمًا وكفورًا؛ لتوهم أنَّ النهي يكون عن إطاعة الاثنين مجتمعين معًا؛ فينصرف النهي بذلك إلى أحدهما؛ ويجوز إطاعة الآخر.

فعندما يقال: لا تأكل السمك أو اللبن، فإن المفهوم من هذا التعبير: لا تأكل أحدًا من السمك أو اللبن، أي: لا تأكل أحدًا منهما.

ومثله إذا نهي أحد الآباء ابنه بالقول: لا تلعب في الشارع أو الميدان، أي: لا تلعب في أحدٍ منهما.

ولا يراد تكريرُ النهي وفعله كما ذكر سيبويه سابقًا، فلا يُقال: لا تطع منهم آثمًا أو لا تطع كفورًا، وإلا انقلب المعنى، أي يمكن إطاعة أحدهما والعياذ بالله-، كما لا يقال للابن: لا تلعب في الشارع أو لا تلعب في الميدان.

أما ما ذكره سيبويه في استعمال (أو) بعد الطلب فإنه يبدو في قوله: "وتقول: كُلْ خبزًا أو تمرًا، أي: لا تجمعهما"<sup>(٢)</sup>، هذا فيما إذا سبق (أو) بطلب، ويكون التقدير: كل واحدًا منهما.

وبين (أم) و(أو) في التراكيبي فرقٌ دلالي، "وتقول: ما أدري أقام أم قعد، إذا أردت ما أدري أيهما كان، وتقول: ما أدري أقام أو قعد، إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء، كأنه قال: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامه، أي: لم أعد قيامه قيامًا، ولم يستثن لي قعودٌ بعد قيامه، وهو كقول الرجل: تكلمت ولم تكلم"<sup>(٣)</sup>.

ويوضح سيبويه الفرق بينهما في موضع آخر، وفي روايتي قول زُفر بن الحارث:

(١) ينظر: النحو العربي، ٥-٢٣١.

(٢) الكتاب: ٣-١٨٤.

(٣) الكتاب: ٣/١٧١-١٧٢.



أبا مالك هل لُمْتِي مُذْ حَضَضْتِي      على القتلِ أم هل لَامَنِي لك لَائِمٌ  
ورواية أخرى فيه (أو).

"قأما الذين قالوا: أم هل لأمني لك لائم، فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه، وأما الذين قالوا: أو هل، فإنهم جعلوه كلامًا واحدًا"<sup>(١)</sup>.

والقضية تطول وتتشعب وتتأكد من خلال النصوص والدراسة الوصفية.

### اختيار حرف ما في السياق:

قد يكون لحرف ما أثر في السياق لا يكون لما يقرب منه دلاليًا في الموضع نفسه، وقد يكون لاختيار حرف ما أثر في إبراز معنى معين يرقى به إلى درجة أعلى من الاستنتاج الدلالي على غير ما يختار من فئاته الحرفية. وقد يكون اختيار الحرف مع كلمة ما دليلًا على سلوكها اللغوي في التركيب، سواء أكان سلوكًا دلاليًا؛ أم سلوكًا لفظيًا ذاتيًا أو تركيبياً.

وهاكم أمثلة لما تكون عليه هذه الفكرة وهي أوسع مما يذكر، ولكنها توجية لهذه الدراسة التي تبرز عبقرية اللغة، وخلود إبداع لغوي ما:

- اختيار: (الواو) دون: (أم): في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا آسَفَمْنَا فِي السَّمَاءِ وَأَلْأَرْضِ طَوْعًا  
وَكَرْهًا﴾ (آل عمران: ٨٣)، "طوعًا وكرهًا) فيهما وجهان:  
أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال، والتقدير: طائعين وكارهين.  
والثاني: أنهما مصدران على غير الصدر"<sup>(٢)</sup>.

ويرى أن (طوعًا) بالنظر في الأدلة والإنصاف من نفسه، أما (كرها) فبالسيف أو بمعانبة ما يلجئ إلى الإسلام؛ كنتق الجبل على بني إسرائيل، وإدراك الغرق فرعون.....<sup>(٣)</sup>؛

(١) الكتاب: ٣-١٧٧، وفي الفرق بين: (أم، أو) انظر كذلك: الكتاب: ٣-١٧٩ وما بعدها (سواء في القرآن الكريم)، بحث للمؤلف.

(٢) الدر المصون: ٢-١٥٨.

(٣) الكشف: ١-١٥٢.

لكن لماذا كان حرفُ النسقِ (الواو) في هذا السياقِ بدلًا من (أو) كما هو في مواضع أخرى<sup>(١)</sup>؟.

أرى أن اختيارَ الواو في هذا السياقِ؛ حيثُ تعطى معنى الجمع والمشاركة في الحدث، وهو الإسلام؛ لأن المخلوقاتِ كُلَّها التي توجدُ في زمنٍ واحدٍ، وفي أماكنٍ متفرقةٍ، بعضهم يؤمنُ باللهِ في درجاتٍ، وآخرون يجحدون في درجاتٍ، وكلُّهم في الزمنِ نفسه يُسلمون لقوانينِ الخلقِ من غنى وفقيرٍ، وصحة وسقمٍ، وأكل وشربٍ، وقضاء حاجةٍ... إلخ.

فمن آمن باللهِ كان خاضعًا طوعًا وكرهاً ممتثلًا مسبحًا لربِّ الخلقِ، وغيرهم يكونون خاضعين مُكرهين متأففين... إلخ، والمصدرُ الأولُ بمثابة اسمِ الفاعلِ، والثاني بمثابة اسمِ المفعول.

#### • اللام والباء بين دلالات أمثلة المبالغة واسم التفضيل:

أمثلة المبالغة واسم التفضيل وتعدى كلَّ بالحرفِ يرتبطُ بالدلالة على النحو الآتي:

١- إن كانت من فعلٍ متعدِّ بنفسه، ومعناها من العلم أو الجهل فإنها تتعدى بحرفِ الجر:

(الباء)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ (آل عمران: ٣٦)، ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ

بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل: ١٢٥)، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ﴿إِنَّهُ عَلَيْهِمُ

يَدَاتِ الصُّدُورِ﴾ (الأنفال: ٤٣)، وتقول: هو جهولٌ بك. وأنت أجهلُ به...

٢- إن كانت من فعلٍ متعدِّ بنفسه، ومعناها من غير العلم والجهل فإنها تتعدى بحرفِ

الجرِّ (اللام)، نحو: إنني أَعْقِلُ للمسألة، وهو لها أفهمُ، لقد كان شَرَّابًا لِلْبَيْنِ، وأصبحَ

مَجَاجًا للدخان.

٣- فإن كانت من فعلٍ لازمٍ يتعدى بحرفِ جرٍّ تعدت بهذا الحرفِ، نحو: هو يصبرُ على

فعلٍ صديقه، فتقول: هو أصبرُ على فعله، وهو صبورٌ على فعله، إنه يزهدُ في

الملذاتِ، فهو أزهدُ فيها، وزهيدٌ فيها، لقد خلا من كلِّ عيبٍ، فهو أخلى من كلِّ عيبٍ،

وهو خُلُو من كلِّ عيبٍ.

(١) ينظر: التوبة، ٥٣، فصلت: ١١.



• (اللام) و(على) دلاليًا مع الاصطبار:

ورد قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ (طه: ١٣٣)، ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ (مريم: ٦٥)، تعدى الاصطبار بالحرفين: (على) و: (اللام) لغرضٍ دلالي، فتعديه: بـ(على) هو الأصلُ الدلالي، حيثُ مواءمةُ الدلالة، وتتبعها، فالصبرُ يكونُ على المواقفِ والحوادثِ، فباستعلاءِ الصبرِ على الأحداثِ تتمُّ. أما تعديه: بـ(اللام) فإنه لتضمنِ معنى الثباتِ واللزومِ؛ لأنَّ العبادةَ ذاتُ تكاليفٍ تحتاج إلى من يثبتُ لها، فكانَ القولُ: واثبت لها مصطبرًا.

• اختلاف الدلالة بين (الباء) و(اللام) مع الإيمان:

- (أمن): على مثال (أفعل) لازم، ومجرده الثلاثي متعدِّ، فصارت الهمزة إما للمطاوعة، وإما للصيرورة.

- يردُّ في القرآن الكريم في سياقين تركيبين:

- إما بتعلق حرفِ الجرِ (الباء) به، وإما (اللام).

• ويختلفُ السياقُ الدلالي بينهما على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

- في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣)، تعدَّى الإيمانُ بالباءِ لأنه بمعنى: أقرَّ واعترف.

- أما (بالغيب) فإن كان صلةً أي: بالذي غاب، كان بمعنى اسمِ الفاعلِ، أي: بالغائب؛ وإن كان حالًا كان بمعنى الغيبةِ والخفاءِ.

- في قوله تعالى: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِكُمْ﴾ (البقرة: ٧٥)، تعدَّى الإيمانُ باللامِ إما لأنَّ المعنى<sup>(٢)</sup>: أن يستجيبوا لكم... وإما لأنَّ المعنى: لن نُقرَّ لك بما ادعيتَه.

ونظرةً في الأقوالِ الآتية:

- من استخدامِ الباءِ مع الفعلِ: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ٦٢).

- ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ١٢٦).

(١) ينظر: الكشاف: ١-١٧، الدر المصون: ١-٩٥.

(٢) ينظر: السابق، ١-٦٢، الدر المصون: ١-٢٢٩.



- ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ (البقرة: ٢٨٥).

- ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ (البقرة: ١٣٧).

- ﴿أَفْتَوْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ﴾ (البقرة: ٨٥).

نجد أن الباء كانت واسطة بين الفعل: (آمن) وما جرته، حيث تنوع ما بين لفظ الجلالة والملائكة والكتب السماوية والرسول واليوم....، وكلها تتحصر في هذه الدوائر الدلالية، ذلك لأن هذه المجرورات إنما هي التي يقع عليها مباشرة الإيمان، فكان لا بد من الباء لتعطي المعنى الحقيقي للتعدي والإلصاق، ويكون معنى التصديق.

ويؤكد ذلك اختلاف الألفاظ مع إرادة دلالة مما سبق قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَلْقَاءَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٤).

وإن كان ما يدخل في هذه الدائرة المعنوية ما يكون مقابلاً لأحد المدلولات السابقة فيؤدى إلى الكفر، ولكنه إيمان لدى أولئك المقابلين في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ وَالطَّغُوتِ﴾ (النساء: ٥١).

ومثله: ﴿أَفِيءَ الْبَنِيَّةِ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل: ٧٢)، مع ملاحظة تقدم الجار والمجرور.

هذا غير استخدام الباء مع الإيمان في سياق الآية: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَقْوَامِهِمْ وَكَرُّوا مِنْ قُلُوبِهِمْ﴾ (المائدة: ٤١)، فالباء هنا تعطي معنى الوسيلة لا التعدي، نحو: قطعت الشيء بالسكين، كما أنه غير ما عليه الباء في سياق الآية: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (يونس: ١٠٠)؛ حيث إن الباء تعطي معنى السببية، أي: بسبب إذن.

• من استخدام اللام مع الفعل:

- ﴿فَقَامَنَ لَمُرُوطٍ﴾ (العنكبوت: ٢٦).

- ﴿قَالَ ءَامَنْتُ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ (طه: ٧١).

- ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (البقرة: ٥٥).



- ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾ (التوبة: ٩٤).

نجد أن اللام كانت واسطةً بين الإيمانِ ومَنْ قاموا بالدعوةِ إليه، من: إبراهيم، وموسى، -عليهم السلام-، ويكون معنى الاستماع.

- ومنه: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاَعْتَرِلُونِ﴾ (الدخان: ٢١).

- ﴿فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ (يونس: ٨٣)، (لي) أي: لموسى ﷺ في الموضوعين.

- ومثله: ﴿قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبِعَكَ الْأَرْضُونَ﴾ (الشعراء: ١١١). أي: لنوح ﷺ.

- ﴿لَيْنَ كَشَفْتَعْنَا أَرْجَرَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ (الأعراف: ١٣٤)، أي: موسى ﷺ.

- ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ (المؤمنون: ٤٧)، أي: موسى وهارون ﷺ.

- ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ (الإسراء: ٩٠)، أي: محمد ﷺ. وتلمس في المواضع كلها قصدَ الاستماع.

وقد يكون ما بعد اللام متعلقًا بمن هو قائم بالدعوة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَنْ تُؤْمِنَ

لِرُفَيْكَ حَتَّىٰ نُنَزِّلَ﴾ (الإسراء: ٩٣)، أي: رقي سيدنا محمد ﷺ.

وقد اجتمع الحرفان في موضعٍ واحدٍ في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

(التوبة: ٦١)، لذلك فإن الباء تكون مع الإيمانِ سابقةً لمن استحقَّ الإيمانَ، فوقع عليه دلالةُ الفعل، ويكون المطلوبُ الدلاليُّ التصديق؛ ولذلك فقد حَسُنَ مع لفظِ الجلالةِ.

أما اللامُ فإنها تكونُ لغير ذلك، حيثُ تكونُ قبلَ من قامَ بالدعوة، أو لفعلٍ قامَ به

القائمُ بالدعوة... إلخ، ويكونُ المطلوبُ الدلاليُّ الاستماع؛ ولذلك فقد حَسُنَ مع المؤمنين.

#### • الدلالة بين: (اللام) و: (إلى) في سياق التعجب:

الفرقُ الدلاليُّ بين أسلوبِ التعجبِ: ما أَحْبَبَنِي لفلانٍ!، وما أَحْبَبَنِي إِلَى فلانٍ!، هو

الفرقُ بينَ الفاعلِ والمفعولِ، فالأولُ يعني أنك المحبُّ، والقائمُ بالحُبِّ المتعجبُ به، وفلانٌ هو المحبوبُ. أما الآخرُ فإنه يعني أنك المحبوبُ، وفلانٌ هذا هو المُحِبُّ.

### • بين اللام والباء مع القيام:

قولك: (القيامُ بهذا الحدثِ)، دلاليًا غيرُ قولك: (القيامُ لهذا الحدثِ)؛ حيثُ يعني الأولُ فعلَ الحدثِ وإنجازه، أو إرادةَ إنجازه، أما الآخرُ فيعني سببَ القيامِ، وسببه هذا الحدثُ. فالأولُ التعبيرُ عن الفعلِ، والآخرُ التعليلُ للفعلِ.

### • اختيار: (مِنْ) دون: (في) في سياق زمني:

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ (الجمعة: ٩).  
اختير لهذا السياقِ حرفُ الجرِّ (من) بدلًا من (في) الدالُّ على معنى الظرفيةِ، والسياقُ ظرفيٌّ زمنيٌّ، ويجعلون (من) هذه بيانًا وتفسيرًا لـ(إذا)<sup>(١)</sup>، فهي على معناها من التفسيرِ والبيانِ وما تفسره زمانٌ، وجعلها بعضهم بمعنى: (في)، أي: في يومِ الجمعة<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن دلالةَ (مِنْ) في هذا السياقِ غيرُ دلالةِ (في)، حيثُ يُعطى الحرفُ (في) ظرفيةَ الصلاةِ يومَ الجمعةِ، وهي خمسُ صلواتٍ، وبذلك فإن المناداةَ تكونُ للصلاةِ في كلِّ وقتِ صلاةٍ من يومِ الجمعةِ.

أما: (مِنْ) فإنها تُعطى دلالةَ بعضيةِ الصلاةِ من يومِ الجمعةِ فيخصُّ به وقتٌ معينٌ من يومِ الجمعةِ، وهو وقتُ الصلاةِ التي اختصَّ بها هذا اليومُ، وهي صلاةُ الجمعةِ.

وأرى أن هذا ليس من قبيلِ تناوبِ الحروفِ، حيثُ يختلُّ المقصودُ الدلاليُّ إذا قصدَ معنى (في)، ولو أنه قصدَ معناها لما احتيجَ إلى تحديدِ يومِ الجمعةِ... والله أعلم.

### • الفاء وتركيب التعليل:

نقول: لن يكونَ منكم نفعٌ فنتفعونى. فيُلْتَبَسُ في دلالةِ الفاءِ بين التعقيبيةِ والتعليليةِ أو السببيةِ.

أما التعقيبيةُ فلا تصحُّ؛ لأن التركيبَ ينقسمُ إلى مجموعين دلاليين، يفرقُ بينهما الفاءُ، والتعقيبُ يجعلُ المجموعَ الدلاليَّ المقصودَ متناقضًا، فالأولُ نفيُ النفعِ، وما بعدَ الفاءِ إثباتُه،

(١) ينظر: الكشاف، ٢-٤٥٨.

(٢) ينظر: الدر المصون، ٦-٣١٨.



ولكنها تكونُ للتعليل؛ لأن معنى ما بعدَ الفاءِ باحتسابه يكونُ منفياً، أي: ليس منكم نفعٌ، ولذلك فلن تنفعوني.

ويجوزُ أن تكونَ للعطفِ باحتسابِ المضارعِ المنصوبِ بعدَ الفاءِ معطوفاً على المضارعِ المنصوبِ بعدَ (لن)، فيكون واقعاً في نطاقِ نفي (لن) والتقديرُ: لن يكون... فلن تنفعوني.

### • وتكونُ النتيجةُ الدلاليةُ:

- حدث معل + ف + معلل له = معطوف + ف + معطوف عليه.
- ويجوزُ أن تقول: أجبت عن الأسئلة فملت جائزةً، مع ملاحظة الفارق في الغرض من الإنشاء بين التعليل المحض، والجزم أو الجواب والجزاء. تقول: اجتهد فتتال مكافأةً، اجتهد فتتال مكافأةً، وقد تُستخدمُ لامُ التعليل.
- ولهذا المدلول تراكيبُ أخرى عديدةٌ تجمع حروفاً أخرى غيرَ الفاءِ، وتكونُ في غير الإنشاء وقد تكونُ بلا حروفٍ رابطة.
- وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوْمِ إِنكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٥٤) نجد أن الفاءَ الأولى تفيد التسبب؛ حيث تسبب عبادتهم العجل في طلبِ التوبةِ إلى الله تعالى.
- أما الفاءُ الثانيةُ فإنها للتعقيب؛ حيث تعقبُ طلبَ لطلبٍ، وكلاهما مبني على الإثم السابق عليهما، لكن الطلبَ الثاني: (فاقتلوا) متراتبٌ على الطلبِ الأول: (فتوبوا).
- وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ (البقرة: ٢٢)، فيه الفاءُ للسببية، فقد دخلت على جملة النهي؛ لأن ما قبلها تعليلٌ لما بعدها، حيث ذكر شيء من نعم الله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢).

ولنتنبه إلى أن الفاءَ حسنَ دخولها في هذا الموضع لأن الجملة واقعةٌ في نطاق الاسم الموصول: (الذي جعل)، سواءً أكان مبتدئاً أم خبراً لمبتدئٍ محذوفٍ.

### • الفاء وترتيب الصفات:

وتكون الفاء عاطفة الصفات، وهي -حينئذٍ- تعطي إحدى دالتين:

أولاهما: ترتيب معاني الصفات في الوجود، من ذلك قول ابن زبابة:

يا لهف بن زبابة للحارثِ      فالصباح فالغانم فالأيب<sup>(١)</sup>

الصفات: الصباح، الغانم، الأيب، معطوفات بواسطة الفاء، وكلها للحارث، وقد كانت كذلك للترتيب، ومعانيها تدل على ذلك.

والأخرى: للدلالة على ترتيبها في التفاوت، تقول: خذ الأفضل فالأكمل؛ حيثُ الصفة الثانية تفوق الأولى، فاستخدمت الفاء للعطف بينهما للدلالة على التفاوت.

وتقول: أجب عن السؤال السهل فالعسير فالأعسر، وتقول في المصري الذي استوطن دمشق فبغداد: الرجل المصري فالدمشقي فالبغدادي. وقد يستخدم العاطفُ (ثم) في هذا الموضع.

### • الواسطة مع المتعدي لإرادة معنى:

- الفعل المتعدي يتوجه وقوع حدوثه على المفعول مباشرة، حيثُ يكون المفعول مساحة الحدث، أو موضع اصطدام الحدث، فإذا قرُن به حرفٌ فإن معنى الحدث يتوجه بالتوجه الدلالي للحرف.

- ولنتأمل: ﴿ تَدْعُوهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (الأنعام: ٦٣)؛ نجدُ أن الدعاء واقعٌ على الضمير مباشرةً فمدلول الضمير مستغرقٌ في وقوع الدعاء.

- أما قوله تعالى: ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ ﴾ (الأنعام: ٤١)؛ ففيه نجدُ أن الدعاء لم يقع على شيء، وإنما هو موجهٌ إلى شيء، وهذا الشيء -غالبًا- لا يحتملُ أن يقع عليه الدعاء، فالضميرُ في هذا التركيب غايةٌ للدعاء، وهي غايةٌ ينتهي إليها الدعاء، أو الحدث.

(١) ينظر الجني الداني: ٣٠، وشرح الباقولي على الكافية: ٢-٤١٧.



- وقد يجتمع الأمران مع الدعاء، ومعهما يختلف مدلول المتعدي إليه بواسطة وبلا واسطة اختلافًا يتلاءم مع دلالة الفعل أو الحدث.
- من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (المؤمنون: ٧٣)، المتعدي إليه بلا واسطة يحتمل مدلوله حدث الدعاء.
- أما المتعدي إليه بواسطة فإنه لا يحتمل هذا المدلول، ولكنه يحتمل توجيه الدعاء بواسطة حرفٍ ما، والحرف الملائم للصراط هو: (إلى)، حيث إنه غاية الدعاء.
- فإذا كان مثلًا -: (الحسنى) فإن الحرف الواسطة الملائم يكون الباء، أو إلى، وقد يكون اللام، تبعًا للعلاقة المعنوية المقصودة بين الفعل والمتعدي إليه؛ لأنها تختلف بين السببية أو الأداة، والغاية، والإلصاق.
- وإذا كان المقصود بالدعاء تمني الشر قلت: دعوت عليه، فإذا كان تمني الخير قلت: دعوت له.

وقد يُحوّل الحرف بعد الفعل أو قبل الاسم علاقة الفعل بالاسم تحولًا تامًّا...، تلمس ذلك في الفرق الدلالي بين كلٍّ من:

- حذرت فلانًا، وحذرت من فلانٍ
- أوصلت فلانًا، أوصلت إلى فلانٍ.

ولكن تأمل:

- سمعت فلانًا، سمعت إلى فلانٍ
- أمسكت الثوب، أمسكت بالثوب.
- (مدّ) بلا واسطة: بمعنى: زاده وقوّاه، ومنه: ﴿وَيُؤَدُّكُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة: ١٥)، أي: يزيدهم. ومنه: مددت المصباح بالزيت، والأرض بالسماذ.
- أما إذا عدّي باللام فإنه يكون خاصًا بالمدّ في العمر، يقال: مدّ له في عمره، كأملّي له.
- أثر السياق في تحديد مدلول الحرف:
- دلالات الحروف تتعدّد وتتنوّع وتتباين على مستوى الحرف الواحد؛ لكن ذلك منطقيًا لا يُفهم ولا يدرك ولا يُحدد إلا من خلال السياق الذي وجد أو ذكر فيه الحرف.

- وإن كانت هذه الدلالات مذكورةً بتفصيلٍ وتوسعٍ في كتب معاني الحروف، ومذكورٌ لكلِّ معنى أو دلالةٍ مثالٌ أو مثالان أو أكثر؛ لكن كثيرًا من الباحثين يلحظون في النصوص التي يقومون بتحليلها وبحثها دلالاتٍ أخرى لم تُذكر في حرفٍ ما؛ وهناك جوانبٌ أخرى في مدى أثر السياق في تحديد دلالة الحروف وتتويعها لم تُذكر أو تدرس، وتحتاج إلى ذلك.

منها - على سبيل المثال -:

تنوعُ دلالة الحرف الواحد في سياقٍ واحدٍ متواصلٍ، فيعطي هذا التنوعُ والاستخدامُ للحرف في التركيبي الواحد قيمًا دلاليةً ولفظيةً ترقى إلى خلودٍ في النص والاستخدام.

- من ذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الروم: ٤٠).  
- الحظ الحرف (من) في مواضعه الثلاثة، وتباين دلالاته، وأثر هذا التباين في المجموع الدلالي الكلي للتركيبي، ويُفهم ذلك من خلال العلاقات السياقية بين الحرف، وما يجاوره من كلماتٍ أسماءً أو أفعالًا أو حروفًا.

- ويمائل ما سبق من تأثير السياق في تحديد دلالة الحرف فتحديد دلالة التركيبي أن تقول: (ما تأتينا فتحدثنا)، حيثُ يحتمل الحرف (الفاء) معاني متعددة، فيتأثر لذلك إعراب الفعل بعده، ويحتمل الفعل -حينئذٍ- أكثر من وجهٍ دلالي عند التوجيه الإعرابي تبعًا لتوجيه معنى الفاء، ومع ذلك فإن العلامة الإعرابية للفعل بعد الفاء ليست كافيةً لتحديد الدلالة التي تُراد للفعل، ففي حال النصب يكون معنى السببية أو التعليل، ويكون معنى العطف على أنه مصدرٌ، وفرقٌ بين التوجيهين الدلاليين، وهنا تبرزُ وظيفة السياق، فالسياق وحده هو الذي يُبرزُ المعنى فاصلاً بين معنى محددٍ مقصودٍ متناسقٍ مع ما بعده وما قبله والمعاني الأخرى المحتملة.

والفكرة تحتاج إلى دراسةٍ بحثيةٍ جادة.



• دخول الحرفِ الكلامَ لتقويةِ الربط:

قد يُدخَلُ الحرفُ الكلامَ في غيرِ ضرورةٍ أو وجوبٍ لأداءِ وظيفةٍ دلاليةٍ في التركيبِ، تتمثلُ في تقويةِ ربطِ المعاني والمجموعِ الدلالي.

- من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ ﴾ (المائدة: ٣٢)، بدلًا من: طَوَّعَتْ نفسه قتلَ أخيه؛ حيثُ التضعيفُ جعلَ الفعلَ متعديًا بنفسه، ولكن أتى باللام لتقويةِ الربط، فكأنه مدفوعٌ دفعًا إلى القيامِ بالحدثِ من خلالِ مثيرٍ داخلي، فصارَ الفاعلُ أكثرَ من ظاهره، فساعده ودفعه جزءٌ آخرُ منه، ومنه أن تقولَ: زَيْنَ لي عقلي هذا الأمرُ.
- مثلُ ذلك أن تقولَ: حفظت لزيدٍ ماله، بدلًا من: حفظت مالَ زيدٍ<sup>(١)</sup>.

• أثر الحرفِ دلاليًا في التركيب:

لحرفِ الجرِّ أثرٌ دلاليٌّ يختلفُ باختلافِ ماهيةِ الحرفِ ودلالةِ السياقِ من خلالِ العلاقاتِ الدلاليةِ بينِ العناصرِ اللفظيةِ للتركيبِ، ويتدخلُ في ذلك نوعُ كلِّ عنصرٍ لفظي، ومدى حاجتهِ إلى الحرفِ، أو عدم حاجتهِ.

كما أنه يمكنُ لنا أن ندركَ أن التوجيهَ الدلاليَّ للحرفِ يؤثرُ تأثيرًا بالغًا في المجموعِ الدلالي.

وهذه الأفكارُ يمكنُ أن تكونَ أساسًا لدراسةٍ لغويةٍ متكاملةٍ.

وأشيرُ إلى شيءٍ من هذه:

- من ذلك دلالةُ حرفِ الجرِّ: (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ نَتَلَوُا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى ﴾ (القصص: ٣).
- يذهبُ الأخفشُ إلى أن (مِنْ) مزيدةٌ، فيكونُ الإخبارُ بكلِّ نبيٍّ موسى، أما غيرهُ فيذهبُ إلى أنها بعضيَّةٌ، فيكونُ الإخبارُ بشيءٍ من أخبارِ موسى، لا كلها.
- ومثلُ ذلك التوجيهُ الدلاليُّ والتأثيرُ في السياقِ قوله تعالى: ﴿ قَدْ بَعَثْنَا اللَّهُ مِنْ أَجْبَارِكُمْ ﴾ (التوبة: ٩٤).

(١) ينظر: الكشاف، ١-٢٥٢، الدر المصون: ٢-٥١٣.



- فقد تكون (من) غير زائدة، وتكون شبه الجملة نعتاً لمفعولٍ محذوفٍ، والتقدير: أخباراً من أخباركم، أو جملةً من أخباركم.
- وقد تكون (من) مزيدةً عند الأخفش، والتقدير: نبأنا الله أخباركم<sup>(١)</sup>، تقول: أقصُّ عليك النبأ، فتكون (النبأ) مفعولاً به دالاً على الوحدة.
- فإذا قلت: أقصُّ عليك الأنباء، فإن المفعول به يدلُّ على المجموع، فإذا أقيمت حرف الجرِّ (من) قبل الجمع فإن الدلالة تتغيَّر لتصبح دالةً على بعض الأنباء، ويكون المفعول به محذوفاً تقديره: نبأ من...، أو: بعضاً من....
- وقد تكون هذه الدلالة موجودةً في القول: أقصُّ عليك من نبأ اليوم، حيث (نبأ) اسمُ جنسٍ، فتكون (من) بعبارة.

ولنلاحظ الفروق الدلالية بين كلٍّ من:

- قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ﴾ (طه: ٩٩).
  - وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (الأنعام: ٥).
  - وقوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ (المائدة: ٢٧).
  - وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الأنعام: ٣٤)؛ لكنك إذا قلت: أمسكت الثوب، كان الثوب مفعولاً به، فإذا قلت: أمسكتُ بالثوب، كان المعنى أكثر تحديداً؛ حيث دلت الباء على الإلصاق الذي يُعطي معنى التوكيد، كما أن الحرف يدلُّ على دقة الفعل، فالإمساك يكون ببعض الثوب.
  - وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمَسُّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ (الأعراف: ١٧٠).
  - ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ (المتحنة: ١٠)، الباء في الآية الأولى تدلُّ على الآلة، أي: الذين يعملون بأوامر الكتاب وأحكامه، أما هي في الثانية فإنها تدلُّ على قوة الإلصاق.
- وتختلف دلالة الباء مع اختلاف بنية الفعل في الآية الثانية بين: تُمَسِّكُوا، وتُمَسِّكُوا، وتُمَسِّكُوا، أي: تَمَسَّكُوا.

(١) الدر المصون: ٣-٤٩٤.



والفكرة واسعة ومتشعبة وتحتاج إلى دراساتٍ علمية عميقة.

• **المبتدأ بعد: (أما) وتحديد الخبر:**

- تقول: أما المنتخبات التي تأهلت؛ وهي مصر والمغرب وتونس والجزائر و... فلا تتم الجملة لأن الخبر غير مذكور، وليس -كما قد يُظن- ما بعد الواو، ثم تكمل فنقول: ... فإنها تقسم إلى خمس مجموعات، فيكون الخبر، ويكون التركيب صحيحًا، حيث ذكر الفاء وما بعدها.

- وتقول صحيحًا: أما المنتخبات التي تأهلت فهي مصر و... وتكون الجملة تامة، وتختلف الجملتان في إرادة دلالة الإخبار.

• **تكرير الحرف والمعنى:**

- يكون العطف على المجرور بحرف الجر دون إعادته، وذلك إذا كان المعنى الواقع على الحرف واحدًا، تقول: مررتُ بمحمدٍ وعليّ، لأن مرورك وقع بهما معًا، فهو مرور واحد، وإن وقع على اثنين أو أكثر؛ لكنه قد يتكرر حرف الجر مع المعطوف دون حذفه، من ذلك قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة: ٧).

- أما (على) الثالثة المذكورة قبل: (أبصار) فإنها لا تحتاج إلى عدها من المشتركات؛ لأنها مرتبطة بالغشاوة، وهي غير الختم، ويقدر لها -على رأي جمهور النحاة- محذوف من الكون أو الاستقرار؛ لكن تكرير الحرف يُنظر فيه مع القلوب والسمع، لأنه فيهما متعلق بالختم، وحدث تكرير الحرف يدل على أن الختم ختمان متغايران، فالختم على القلوب غير الختم على الأسماع.

- مثل ذلك قولك: مررتُ بزيدٍ وعمرو، فيكون مروران، وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمرو؛ فإنه يكون مرورًا واحدًا.

- وإن قدر في الآية الكريمة: ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾، فإن تكرير الحرف (على) يدل على تغاير الغشاوتين، فتكون الغشاوة على الأسماع غير الغشاوة على الأبصار.

## • الجوانب الدلالية في تركيب: (حتى):

- تركيب (حتى) من أدق التراكيب التي يتعاقق فيها الجانب اللفظي والتوجه الدلالي بالنظر إلى العناصر اللفظية للتركيب: نوعها، وعلاقتها ببعضها ببعضها الآخر، والتقدير ذاتية لهذه العلاقات.
- و(حتى) تقيّد معنى انتهاء الغاية للحدث الذي يسبقها، لكن ما يقع في النطاق الدلالي لهذه الغاية يحدده خصائص التركيب من حيث ما ذكرناه آنفًا.

ونشير إلى ذلك - في إيجاز - فيما يأتي<sup>(١)</sup>:

أولاً: إذا وقع بعد (حتى) اسمٌ.

فإننا نكونُ أمامَ أربعة احتمالاتٍ دلاليةٍ نوجزها في الآتي:

- أ- ألا يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، فلا يدخل معه حكمًا، وتنتهي الغاية بها عند ابتدائه، ويقدر - حينئذٍ - معناها بـ(إلى)، وتكون جارة ما بعدها، ومثال ذلك قوله تعالى:
- ﴿ سَلَّمْهُ حَتَّىٰ مُطَاعَ النَّجْرِ ﴾ (القدر: ٥).
- ب- أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، لكنه يوجد في التركيب قرينة تمنع اشتراكه معه في الحكم، فتكون بمعنى (إلى)؛ لأن الغاية بها - حينئذٍ - تنتهي عند ابتداء ما بعدها، نحو: صُمّت الأيام حتى يوم الفطر.
- ج- أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، وداخلًا في حكمه، حيث لا توجد قرينة تمنع ذلك، فتكون بمعنى الواو عاطفةً، نحو: صُمّت الأيام حتى يوم الخميس.
- د- أن يكون ما بعدها اسمًا يمثل جملةً، فتكون ابتدائيةً، نحو: فهت كلّ الدروس حتى درس اليوم أكثر فهمًا، ويمثل له بقول جرير:

وما زالت القنلى تمور دماؤهم بدجلة حتى ماء دجلة أشكل<sup>(٢)</sup>

ولنتمعن في المثل المشهور: أكلت السمكة حتى رأسها، حيث يجوز في (رأس) أوجه نطقية توجه العلاقة الدلالية بينها وبين ما سبقها، فيجوز:

(١) ينظر: كتاب النحو العربي، ٤-٢٧٥.

(٢) ينظر: ديوانه، ١٤٣، الهادي في الإعراب: ١١١، خزنة الأدب: ٩-٤٧٧، أشكل: أبيض تخالطه حمرة، وفي رواية: رواية: سريت بهم.



- أن تُجرَّ: فتكون (حتى) بمعنى (إلى) على وجهيها السابقين.
- أن تنصب: فتكون (حتى) بمعنى (الواو) عاطفةً ما بعدها على المفعول به.
- أن ترفع: فتكون (حتى) ابتدائية، وخبرٌ ما بعدها يقدرُ محذوفًا.

### ثانيًا إذا وقع بعد (حتى) فعلٌ.

فإنه يعاملُ حسبَ معناه الزمني بالنسبة لما قبلها، فقد:

- أ- يقع بعدها مضارعٌ مستقبليُّ الزمن، وما بعدها غايةٌ لما قبلها، فتكون بمعنى: (إلى أن)، أو ما بعدها تعليلٌ لما قبلها، فتكون بمعنى (كي)، وحينئذ ينصبُ ما بعدها، نحو: أسيرُ حتى تطلعَ الشمسُ، أدُّ واجبك حتى تنالَ التقديرَ.
- ب- وقد يقع بعدها فعلٌ حاليُّ الزمن، فيكون مرفوعًا؛ ويكون متصلاً بما قبلها، فتكون (حتى) بمعنى الواو، نحو: سرتُ حتى أدخلها، أي: وأدخلها الآن.

فإن كان المضارعُ محكيًا فإنه يكونُ على وجهين: إما بحسبِ كونه مستقبلاً لما قبلها، فينصب، وإما بحسبِ كونه حالاً، فيُرفعُ.

فالجانبُ الدلالي، أو العلاقة الدلالية، بين الفعلين بعد (حتى) وقبلها مع النسبة الزمنية بينهما هما المحددان لنصب ما بعد (حتى).

### • حرف العطفِ وبنية الخبر وما يشبهه:

إذا كان المبتدأ متعددًا لفظًا ومعنى فإن حرفَ العطفِ يكونُ له أثره في توجيهِ بنيةِ الخبرِ عدديةً؛ حيثُ يكونُ الفارقُ المعنوي بين حرفي العطفِ (الواو)، و(أو).  
نقول:

- محمدٌ أو عليٌّ أكرمته.
- محمدٌ وعليٌّ أكرمتهما.
- أمحمدٌ أم عليٌّ أكرمته.
- أمحمدٌ وعليٌّ أكرمتهما؟.

ونقول:

- هندٌ أو زيدٌ أكرمته (بمراعاة الثاني).

- هند أو زيدٌ أكرمتها (بمراعاة الأول).  
ولا يجوز:
- هند أو زيد أكرمتهما.  
- وإنما تقول: هند وزيد أكرمتهما.  
- ونقول:
- إن جاء زيدٌ أو عمرو أكرمته.  
- إن جاء زيد وعمرو أكرمتهما.
- ومنه مع مراعاة الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة: ١١).  
- ومنه مع مراعاة الثاني: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٤).
- أما قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ (النساء: ١٣٥).
- فضميرُ المثنى في (بهما) يعودُ ظاهرًا على الغنى أو الفقر، فنَّي الضميرُ مع العطفِ ب(أو)، وللنحاة في تأويل ذلك خمسةٌ أوجه<sup>(١)</sup>، وهي في إيجازٍ:-
- أ- أن الضميرَ يعودُ على جنس الغني والفقر، وقد دُلَّ عليهما بالمذكور، ويكونُ التقديرُ: إن يكنُ المشهودُ عليه غنيًا أو فقيرًا فليشهد عليه، فاللهُ أولىٰ بجنسيهما، وليس (اللهُ أولىٰ بهما) جوابًا للشرط، بل يكونُ محذوفًا؛ كما هو في التقدير، والدليلُ على ذلك قراءةُ أبي: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ﴾.
- ب- يذهب الأَخْفَشُ إلى أن (أو) في هذا الموضع بمعنى الواو.
- ج- أن (أو) لتفصيلٍ ما أبهم في الكلام، والضميرُ عائدٌ على المشهود له والمشهود عليه على أي وصفٍ كانا عليه، لا على الصفة<sup>(٢)</sup>.
- د- أن الضميرَ على الخصمين، والتقديرُ: إن يكن الخصمان غنيًا أو فقيرًا فاللهُ أولىٰ بهما.

(١) يرجع إلى: الدر المصون، ٢-٤٤.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١-٣٩٧.



هـ- أن الضمير يعودُ على الغنى والفقير المدلول عليهما بلفظي الغني والفقير .

لكننا إذا تمعنا السياق فإننا نجد أننا في موقفِ شهادةٍ، وهي تتطلبُ طرفين بالضرورة: له وعليه، وأحدهما مقارنٌ للآخر، ومعطيه صفته، فهما متلازمان، وولايةُ الله واقعةٌ بهما بالضرورة؛ لأنه يعلمُ سبحانه وتعالى- الذي يجب أن يُشهدَ له حقيقةً، والذي يجب أن يُشهدَ عليه؛ لهذا فإن التقدير يكونُ: إن يكن المشهودُ له أو المشهودُ عليه غنياً أو يكن فقيراً، فإِنَّه أولى بكلِّ من المشهودِ له والمشهودِ عليه؛ ذلك لأن شهادةَ البشرِ تحتلُّ الصدقَ والزورَ، والله أعلمُ.

وقد أعقب ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَمُدُّوهُ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ١٣٥).

#### • الخلاف الدلالي للفعل في التركيبي للخلاف بين أحرف الجر المتعلقة به:

يجعلُ النحاةُ أحرفَ الجر التي يتعدى بها الفعلُ إلى مفعوله متعلقةً بالفعل، وأرى أن الفعلَ هو الذي يتعلَّقُ بها؛ لأنها تحدّدُ الجهةَ الدلاليةَ الدقيقةَ للفعل، كما أنه هو الذي يحتاجُ إليها لأداءِ العلاقةِ الدلاليةِ بينه وبين مفعوله، وهو المجرورُ بها، وتحتاجُ بعضُ الأفعالِ في اللغةِ -وهي اللازمةُ- في المقامِ الأولِ.... إلى حروفِ الجرِّ لتعددِ جهاتها الدلالية، فتحدّدُ إحداها بواسطةِ الحرفِ.

وأضربُ أمثلةً لذلك:

- خرج إلى... وخرج من... كتب ب... وكتب ل... إلخ.
- ولتأخّظْ معي:
- وجدَ فلانٌ: حزن، ووجدَ عليه: غَضِبَ، ووجدَ به: أحبه، ووجدَ الشيءَ: عثر عليه وأدركه...
- ومنه: ﴿أَنْبِئْتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٣٣)، أي بكلِّ أسمائهم.
- ﴿قَدْ تَبَيَّنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ (التوبة: ٩٤)، إما (من) زائدة، فيكونُ التبيُّنُ بكلِّ الإخبار، وإما أن تكونَ بعضيَّةً فيكونُ بشيءٍ من الإخبارِ وما دامت (من) قد ذكرتُ فإن معناها في السياقِ يقدِرُ على أنها تفيدُ البعضيةَ، وتقول: أنبأته عن حاله.

وقد ذكرنا شيئاً من ذلك فيما سبق.

### • حرفُ العطف والمعنى والإعراب والدلالة:

معنى حرفِ العطف قد يفرضُ عناصرَ لفظيةً معينةً في التركيبِ أو في السياقِ فيختلفُ المجموعُ الدلالي، فالتوجيهُ الإعرابيُّ لما بعده، وبذلك يمكنُ أن تختلفَ العلامةُ الإعرابيةُ.

- مثل ذلك القول: مررتُ بأخوتك الطويلِ والقصيرِ، ومررتُ بأخوتك الراكعِ والساجدِ، في كلِّ من: (الطويلِ والقصيرِ والراكعِ والساجدِ) الصفةُ والبدلُ والابتداءُ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ: (الواو) يجيزُ ذلك.

- أما إذا قلت: مررتُ بزيدِ الراكعِ ثم الساجدِ، أو: الراكعِ فالساجدِ، أو: الراكعِ لا الساجدِ، أو: الراكعِ أو الساجدِ، أو إما الراكعِ وإما الساجدِ، وما أشبه هذا؛ لم يكنْ وجهُ كلامه إلا الجرُّ، أي: لا تكونُ إلا نعتاً...<sup>(١)</sup>.

### • أثر الحرف في التحولِ الدلالي:

قد يكون للحرفِ الفارقِ بين جملتين أثرٌ في التحولِ الدلالي للعلاقةِ بينهما تحولاً ملموساً، من ذلك:

- الواو: فيما إذا قلت: أكرمُ زيداً لو جفاك، و: أكرمُ زيداً ولو جفاك.
- فالعلاقةُ الدلاليةُ بين الجملتين في التركيبِ الأولِ بدونِ الواوِ فارقةٌ علاقةً شرطيةً تفيدُ ما تُؤديه الوظيفةُ الدلاليةُ للحرفِ الشرطي (لو).
- أما إقحامُ الواوِ بين الجملتين في التركيبِ ذاته فإنه يؤدي إلى تحولٍ دلاليٍ مناقضٍ للأول، حيثُ حولت الواوِ العلاقةَ من شرطيةٍ ممتعةٍ الحدوثِ إلى حتميةٍ للحدوثِ<sup>(٢)</sup>.
- ومن ذلك القول: لا تأكلِ السمكِ وتشربِ اللبنِ، حيثُ التغييرُ الدلالي في التركيبِ كلُّهُ ووقوعُ النهي على الحدثين أم على أحدهما، وصحة الجمعِ بينهما أم لا، واختلافُ العلامةِ الإعرابيةِ للفعلِ (تشرب) مع التغييرِ الدلالي - كما ذكرنا سابقاً -.
- ومما يدلُّ دلالةً بارزةً أدركها كلُّ النحاةِ من قبلُ على أثرِ الحرفِ في التحولِ الدلالي لما

(١) ينظر: الكتاب، ٢-٨.

(٢) ينظر: النحو العربي، ١-١٠٤.



- يتعلق به من أسماء ما اصطُح عليه في المفعولات<sup>(١)</sup>؛ فإننا نجد أن الفعل وكلّ فعلٍ حين ارتباطه بما بعده من اسمٍ إما أن يكون واقعًا منه أو صادرًا عنه؛ فهذا هو الفاعل.
- وإما أن يكون مفعولًا بالنسبة للفعل؛ وحينئذٍ تختلف دلالة المفعولية باختلاف استخدام حرفٍ مع الفعل أو عدم استخدامه، فإن لم يكن حرفًا فإن المفعول مطلقٌ، ويكون مصدرَ الفعل.
- وإن كان الحرفُ المتضمَّنُ مع الفعلِ (في) فإن المفعولَ يكونُ زمانَ الفعلِ أو مكانه؛ وإن كان الحرفُ (الباء) فإن المفعولَ يكون ما وقع به الفعلُ، فكان بمثابة السطح الذي لاقى الفعلُ فاصطدم به، وحدثَ به حدوثه أو حدثه.
- وإن كان الحرفُ (اللام) فإن المفعولَ يدلُّ على سببية حدوثِ الفعلِ، ويكونُ علةً لإحداثه، وإن كان الحرفُ (مع) فإنه يجعلُ المفعولَ غيرَ مشتركٍ في إحداثِ الفعلِ؛ وإنما يكون حاضرًا مع الفاعلِ أثناء الإحداثِ.
- ولا يخفي علينا التحولُ الدلاليُّ إلى النقيض لأفعال ما؛ بسبب تغاير الحرف المتعلق به، من نحو: مال إليه، ومال عنه، وكذلك: انصرف، ذلك لأنَّ حدثية الفعل ثابتة الدلالة إلا من خلال تعالقيها بغيرها، فمعجميته ثابتة، لكن تحول جهة وقوعه تتبع من دلالة حرف الجر الذي تعلق به، والتحولُ يكون في درجاتٍ متفاوتة.

### اختيارُ الحرف مع الفعل والأثر الدلالي

- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥).
- عُدِّي: (تلقوا) بالحرف (إلى) لتضمنه معنى الانتهاء.
- طلبٌ بالنهي باستخدام الحرف النافي الجازم (لا) عن فعلٍ أو إحداثٍ ما، يتمثلُ في المضارع المجزوم (تلقوا) المسند إلى جماعة المخاطبين الدالَّ عليها (التاء) في صدر بنية المضارع؛ فهي وحدة صرفية تكونُ في هذه الصيغة لتؤدي دالتين: المخاطبية، والمضارعة، وأتبع بشبه الجملة (بأيديكم)، وهي متعلقة بعدم الإلقاء، ثم شبه الجملة (إلى التهلكة)، وهي الأخرى متعلقة بعدم الإلقاء، وكلُّ منهما يؤدي جهةً دلاليةً في الفعل المنهَى عنه.

(١) يرجع إلى: شرح عيون الإعراب، ٧٤-٧٥.



وهذا كله يستوجب تحليلًا تركيبياً وسياقياً يرتكز في بحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما القيمة الدلالية للواو في صدر الجملة؟
- ما معنى الإلقاء معجمياً وسياقياً؟
- ما مدلول واو الجماعة المسند إليها الفعل المنهى عنه؟ وما علاقة مدلولها بالسياق التي وردت فيه؟
- ما مفعول الإلقاء؟ وما قيمته الدلالية إذا قابلت بين فاعل الإلقاء ومفعوله المقترح؟
- (بأيديكم): شبه الجملة هذه ما علاقتها بالفعل؟
- ما القيمة الدلالية للباء الجارة؟
- ما دلالة التركيب الإضافي المجرور بهذه الباء؟
- ماذا نستنتج من العلاقة الدلالية بين الفاعل والمفعول والمجرور وعلاقة ثلاثتها بعدم الإلقاء؟

- ما الجانب البياني الذي تنمُّ عليه هذه العلاقة التركيبية؟
- شبه الجملة (إلى التهلكة) تحتاج إلى تحليلٍ تركيبى ودلالي من خلال بحث:
  - المفهوم الصرفي والدلالي لـ (التهلكة).
  - بيان حرف الجر الذي يصل به الإلقاء إلى التهلكة معجمياً.
  - التعليل الدلالي والسياقي لاختيار حرف الجر (إلى)...
  - الربط بين مفهوم التهلكة والسياق الذي ذكرت فيه هذه الجملة الطلبية.
  - وأخيراً يكون المنتوج الدلالي جامعاً بين التحليل المعجمي والتركيبى والدلالي المذكور في التساؤلات السابقة، وما قد يثيره التحليل من تساؤلاتٍ أخرى، وما ينم عنه من ملحوظاتٍ علاقيةٍ مع ربط كل هذا بالسياق المذكور.

#### • تغير دلالة الحرف لتغير دلالة معموله في السياق:

قد يُقصدُ بمعمولِ الحرفِ مقاصدَ دلاليةً متباينةً في السياق، فتتغيرُ لذلك دلالةُ الحرف، وكلُّه يدور مع صحةِ المعنى الكلى والتوافقي بين ما يراود بالحرف وما يراود بمعموله في السياق الواقعي فيه، مثالٌ لذلك:

- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣)، يدورُ معنى حرفِ الجرِ (الباء) مع المراد



لمدلول (الغيب)، على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

- الغيب: المطمئن من الأرض الخمصة، فيكون المرادُ به: الخفي الذي لا يدركه الحس، حينئذ تكون الباءُ للتعدية.
- الغيب: الغيبة والخفاء، فتكونُ شبه الجملة حاليًا، أي: ملتبسين بالغييب، وحينئذ تكون الباءُ للمصاحبة.
- الغيب: القلب؛ لأنه مستورٌ، حينئذ تكونُ الباءُ للآلة.

• (بل) وإعراب ما بعدها والمعنى:

- (بل) حرفُ إضرابٍ، ويعنى الإضرابُ التحولُ بالمقصود عما سبقها، ويكونُ موجبًا دائمًا عن الأول والثاني، وقد يليها جملةٌ أو مفردٌ، فإن وليها جملةٌ فإنها تقيدُ الإضرابَ، وقد يكون: -حينئذ- إضرابٌ إبطالٍ، أو إضرابٌ انتقالٍ، والفرقُ بينهما إبطالُ الحكم المذكور قبلها، أو عدمُ إبطاله، لكن الجامعُ بينهما إثباتُ الحكم لما بعدها، فهو تحولٌ بالحكم موجبًا لما بعدها، سواءً أبطلَ الحكمُ الأول، أم لم يُبطل.
- وإن وليها مفردٌ فإنها تكونُ حرفَ عطفٍ إضرابي، ويتبع ما بعدها ما قبلها ضبطًا، وينتقل حكمه إليه موجبًا، سواءً أكان منفياً أم موجبًا؛ لكن القاسمَ المشتركَ بينَ هذه التراكييبِ صحةُ المعنى المراد، وعدمُ التناقضِ بين ما ربطتَ بينهما.

وقد سمعتُ أو قرأتُ -لم أذكر فيما دُونت حقيقةَ المصدر- القول: الاعترافُ بالدولةِ الفلسطينية ليس خيارًا بل التزامًا، بنصب (التزام)، فتكونُ (بل) حرفَ عطفٍ ويكون ما بعدها معطوفًا على خبر (ليس)، وحينئذ يتناقضُ المعنى، فالعطفُ في نيةِ تكريرِ العاملِ، وكأن الأمر بل ليس التزامًا، فيتناقضُ المرادُ معنويًا، ولو كان من قبيلِ عطفِ الجملِ لكان التقديرُ: بل ليس التزامًا، ويكون المعنى متناقضًا وليس مقصودًا؛ لكن الأوفقُ نطقًا في مثلِ هذا التركييبِ أن يرفعَ ما بعدَ (بل)، ويكون: ... بل التزامٌ؛ ليكونَ (التزام) خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: بل هو التزامٌ، ويكونُ إضرابُ انتقالٍ.

مثل ذلك إذا قلت: ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ، برفعِ (قاعد)؛ فإن (بل) يكونُ حرفَ إضرابٍ لا عطفٍ، ويعربُ (قاعد) خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ ذلك لأنه يمتنعُ العطفُ على اللفظِ في هذا

(١) ينظر: تفسير البيضاوي، ١-١٨.

التركييب لانتنافض نفي (ما) ب(بل)، كما يمتنع العطف على المحل لزوال الابتداء بدخول الناسخ؛ لذا لزم الرفع على الخبرية<sup>(١)</sup>.

فتأمل الوفاق بين هذا المثل وما ذكر قبله من قولٍ مخطأ.

- تأمل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَنَحَدُ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٦)، أي: بل هم عباد مكرمون.

- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءُ﴾ (البقرة: ١٥٤)، أي: بل هم أحياء.

#### • في الحروف العاملة والمعنى:

بين الحروف ما له جانبان في التركييب: لفظي، ومعنوي، فاللفظي يشير إلى أن للحرف أثرًا في التركييب، سواء أكان أثرًا كليًا أم جزئيًا، على خلاف بين المدارس النحوية في بعض الحروف، ويتمثل هذا الأثر في تغيراتٍ نطقيةٍ حادثةٍ تجعله من العوامل النحوية. أما الجانب المعنوي فإنه ينبع من الجانب الدلالي الذي يحدثه الحرف فيما بعده؛ حيث بدخوله في موضعه من الجملة ينشأ تغيرٌ دلاليٌّ فيها: إما جزئي، وإما كلي، وهذا الجانب لازمةٌ في كل كلمةٍ من التركييب أو الجملة.

مثال للحروف التي يمكن أن يُمثل بها لهذه الفكرة: (إلا)، ف(إلا) على ضربين:

أحدهما: أن تعملَ لفظًا ومعنى، وهو قولك: جاءني القومُ إلا زيدًا<sup>(٢)</sup>، (زيدًا): دخلت عليه أداة الاستثناء (إلا) فأخرجته معنويًا من الحكم السابق عليه؛ كما أنها أثرت فيه لفظيًا بالنصب.

والآخر: أن تعملَ في المعنى دون اللفظ، ذلك في القول: ما جاءني إلا زيدٌ، وما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ: (برفع زيدٌ على البدلية)، (زيد): دخلت عليه: (إلا) فتضامنت مع (ما) النافية ليؤكدًا الإيجاب الواقع في الحكم على (زيد)، لكنها لم تؤثر فيه لفظًا؛ لأنه مرفوعٌ على الفاعلية في الأول، وعلى البدلية في الثاني.

(١) يرجع إلى: النحو العربي، ٥-٢٨٠.

(٢) المقتصد: ٢-٧٠٣.



وكذلك (لا):

يذكر عبد القاهر الجرجاني: "ونظير (إلا) في هذا المعنى: (لا)، تقول: لا رجل في الدار، ولا خيرًا عندك من زيد، فيعملُ لفظًا ومعنىً.

وتقول: مررت بمالٍ لا زيدٍ ولا عمرو، وما جاءني لا زيدٌ ولا عمرو، ومررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عاقلٍ، فتعمل معنىً ولا تعمل لفظًا"<sup>(١)</sup>.

ويمكن دراسة الحروفِ كلِّها في نطاقِ هذه الفكرةِ سواءً أكان ذلك دراسةً نظريَّةً من خلالِ كتبِ النحويين، أم كان دراسةً وصفيَّةً من خلالِ الإنتاجِ اللغوي، والأخيرُ أوفقٌ وأجدى؛ لأنه يستلزمُ الجمعَ بينِ الِاتنين.

#### • الحروف متعددة المعاني:

ندرك أن في اللغةِ حروفًا أو أدواتٍ مزدوجةَ المعنى، أو أكثر، وتصلُ هذه المعاني إلى مرتبةِ التناقض، وعلينا أن ننظرَ في هذه الحروفِ من خلالِ ما ذكره النحويون، وما جاء في الاستخدامِ اللغوي من طريقِ النصوصِ التي يحقُّ لها أن تخضعَ للبحثِ، فالمحددُ الدلالي للحرفِ حينئذٍ يكونُ تزامنَ السياقِ والتركييبِ والعلامةِ الإعرابيةِ، ولأشِرَ إلى شيءٍ من هذه الحروفِ:

- (إن): بكسر، فسكون:

قد تكون مخففةً من الثقيلة، فتكون مؤكدةً للحكمِ الرابطِ بينِ ركني الجملة، وقد تكونُ نافيةً لوجودِ هذا الحكم. وندرك ما بينِ التركييبين من تناقضٍ تام؛ إن لم يُدركْ فإن طرفي اللغةِ يسيران في اتجاهٍ معاكسٍ أحدهما للآخر، ولا لقاء.

فلو قلنا: إن محمدًا مجتهدٌ، لم نستطع أن نفهمَ أهو مجتهدٌ جدًا أم أنه غير مجتهدٍ تمامًا؛ لكن القوانينَ اللغويةَ في مثلِ هذا التركييبِ قد ألزمت المتحدثَ بزيادةٍ تكونُ فارقةً بينِ المؤكدةِ والنافيةِ؛ حيثُ ألزمت المتحدثَ المؤكِّدَ بزيادةٍ لاجِبِ الذِكرِ بعد: (إن) المؤكدة، فنقول: إن محمدٌ لمجتهدٌ، حينئذٍ يدرك المتلقي أنها للتوكيد.

فإن لم تُذكرْ فإن: (إن) تكونُ نافيةً، هذا إلى جانبِ كونِ (إن) شرطيةً، وما في

(١) المقتصد: ٢-٧٠٣.

الشرط من دلالاتٍ مختلفة، تتباينُ بكيفية ذكر أجزاء التركيب الشرطي في الكلام.

وقد تتوسطُ (إن) مع جملة الشرط ما فيه معنى جملة جواب الشرط، فيؤديان دلالاتٍ تختلفُ باختلاف السياق الذي تذكران فيه، فنلمسُ فيه معنى الاستثناء في قوله تعالى:

﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ (البقرة: ٧٠)، "لو لم يستثنوا لما بينت لهم -البقرة- آخر الأبد"<sup>(١)</sup>.

- (إن): بكسر فتضعيف:

- وأشيرُ من وجهٍ آخر إلى أن: (إن) في السياق تتعدّد دلالاتها وتتشعبُ نظرًا إلى:
- الجذر: (إن) الحرفية، أو: من (أن) الأئين، أو: (وأي) بمعنى: وعد، أو: (أن) يئين، بمعنى: قرب، أو: من الأئين، أي: التعب.
- الخطوات الصرفية حين إسنادها إن كانت فعلاً، وما يحدث فيها من إعلالٍ وإبدالٍ.
- الضمائر التي يُسند إليها الفعل منها، سواءً أكان أجوف، أم ناقصًا، أم مضعفًا ثلاثيًا.
- لكن المشكلة تكمنُ في وحدة اللفظ والنطق مع الخلاف بين الحرفية والفعلية والتضعيف والأجوف والناقص ونوع الضمير الملحق.

وأشير إلى:

- إن: بمعنى: (نعم)، حرف جوابي.
- إن: الفتاة مجتهدة، حرف توكيد.
- إن: يا فتى، من الأئين، وإني يا فتاة.
- إن: يا نسوة، من الوأي، أي: الوعد.
- إن: يا فتاة، من الوعد: أي: الوأي، وأصله: إين.
- إن: يا فتى، من الوأي مؤكدًا بالنون.
- إن: يا نسوة، من أن: قرب، فالنسوة إن، أي: قرين.
- إن: من الأئين، ومنه: النساءُ إن، أي: تعبن.
- إن: يا نسوة، أي: اتعبن.

(١) تفسير البيضاوي: ١ - ٦٨.



- **إِنَّ**: يا فتاة، أي: اتعبي.

- **إِنَّ**: قائم، أي: إن أنا قائم.

- **(لَمَّا)**: بفتح فتضعيف طويل:

تتشارك بين الدلالة على النفي وأداء الحينية، والسياق يفرق بينهما في ذلك، أي: العلاقات الدلالية بين الكلمات في التراكيب أو الجمل التي توجد فيها (لَمَّا)، كما أن لكل منهما سمات تركيبية تفرق بها عن الأخرى.

فالحينية تستلزم وجود جملتين حدثيتين تربط بينهما زمنيًا، أما النافية فإنها تستلزم فعلًا مضارعًا مجزومًا لاحقًا بها غير منفصل عنها.

- **(مِنْ)**: بكسر، فسكون:

تختلف في السياق ما بين التبعية الدالة على الجزئية، والاستغراقية الدالة على الشمول والعموم، وبينهما سمات تركيبية لا تؤدي الدلالة المقصودة منها إلا باكتمالها، هذا إلى جانب الدلالات الأخرى التي تؤديها (مِنْ) في التركيب دون التناقض في المعنى.

- **(لَا)**: بفتح طويل:

تؤدي في التركيب والسياق دلالة النفي أو النهي والزيادة، وكلٌّ منها سمات تركيبية تحتاج إلى بحثٍ وتقصُّ علميين للتقنين الدقيق لهذه السمات.

- **الاستفهام**:

الاستفهام بأدواته المختلفة -حروفًا وأسماء- يكون في السياق بين الاستفهام الحقيقي الذي يحتاج إلى جوابٍ والاستفهام المجازي الذي يخرج إلى معنى بلاغي آخر غير ما يراد من أسلوب الاستفهام، وهو الاستخبار، فيؤدي معاني أخرى: كالنفي، والتقريب، والتوبيخ، والإنكار،.... إلخ، والسياق هو الذي يقود إلى هذا المعنى؛ لكنه قد يفهم من الاستفهام معنى مجازيًا كاللوم أو الإنكار أو التوبيخ، ويُذكر بعده جوابٌ صريح، أو ما يفهم منه الجواب، وهو كثيرٌ في القرآن الكريم.

وكثير من مواضع الاستفهام لا يقصدُ به حقيقة الاستفهام، وإنما يدلُّ الموضع على ما تؤديه علاقة الاستفهام من معنى: كالحالية أو الاستفهام عن العاقل أو غير ذلك، وهو واقعٌ عليه معنى المفعولية أو غيرها، ويكثر هذا الأداء الدلالي للاستفهام بعد فعلٍ دراية والعلم وما يشاكلهما.

## - (إلا): بكسر فتضعيف طويل:

تكون (إلا) حرف استثناء، أي: حرف إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، نحو: قهمت  
الدرس إلا درسًا؛ لكنها قد تكون حرف قصرٍ وحصرٍ لما بعدها فيما قبلها، وهي حينئذ-  
تعطي معنى قوة التوكيد للعلاقة بين طرفيها، نحو: ما محمدٌ إلا رسولٌ، هذا إلى جانب  
احتمالها أن تكون كلمتين: (إن) الشرطية، و(لا) النافية.

## - لام الاستغاثة:

تكون سابقةً للمستغاث به والمستغاث له معًا، لكنها -حينئذ- فيها فونينٌ نطقيةً تفرقُ  
بين كونها لأيٍ منهما.

## - (لو): بفتح، فسكون:

حرف شرطٍ امتناعي، أي: يفيد امتناع وقوع معنى جملة الشرط، ولو كان امتناعًا  
وجوديًا أو افتراضيًا تخيليًا؛ لكنه في بعض السياقات تعطي (لو) معنى التمني، ويكون في  
تركيبها سمات لفظة خاصة، أبرزها أنها تكون في نطاق التمني والود والحب والرغبة، أي:  
بعد معنى قلبي يفيد الرغبة والتمني.

## - (حتى): بفتح، مفتوح مضعف طويل:

(حتى): تربط في كثيرٍ من التراكيب بين شيئين، أحدهما متبعض، من الآخر،  
يتمثلان فيما بعدها وما قبلها.

وحينئذٍ إما أن يدخل ما بعدها فيما قبلها في الحكم المنسوب له، وإما أن يخرج من  
هذا الحكم، ولكل معنى قواعده النطقية.

وهناك سياقات أخرى تفيدها إما التعليل وإما البدء والابتداء في الحدث، هذا إذا وقع  
بعدها فعل، فقد يكون مفيدًا زمن الحال، وقد يكون للاستقبال، ويختلف أدائه الدلالي بينهما  
بين انتظار وقوع الحدث ووقوعه؛ لكن بينهما ضوابطٌ نطقيةٌ إعرابيةٌ تتفق مع الضوابط  
المعنوية الزمانية لنصب الفعل ورفع.

## - (ما): بفتح طويل:

تكون (ما) لنفي ما بعدها من معنى، أي: عدم وقوعه، أو عدم إيجابه؛ لكنها قد تكون  
في سياقاتٍ أخرى للتوكيد، أو غيرها مما هو في حاجة إلى دراسةٍ جادة.



هذا إلى جانب سياقاتٍ أخرى تكون فيها مصدريةً أو موصولةً أو استفهاميةً... إلخ. وتلحقُ (ما) بالنكرة فتزيدها إبهامًا وشيوعًا، وتجعلها غيرَ قابلةٍ للتقييد<sup>(١)</sup>، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمَوْضِعَةٍ فَمَأْوَاهَا﴾ (البقرة: ٢٦)، تقول: أعطني كتابًا ما، أي: أي كتابٍ كان.

ما هذه الأحرفُ المذكورةُ إلا أمثلةٌ ورموزٌ لما يجبُ أن يُبحثَ من خلالِ هذه الفكرة، وما هي إلا إشاراتٌ لكيفيةِ بحثها ودراستها، وهي دراسةٌ منقوصةٌ في مجالِ الحقلِ اللغوي.

• (من): الزائدة دلاليًا.

- ﴿فَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (القصص: ٨١).
- (من): الزائدة الاستغراقية التي تعطي معنى الشمول والعموم لها دلالةٌ أهم مغفلةً، وهي منع دخولِ أي فردٍ من أفراد الجنس تحت الحكم الذي ذكرت فيه، وهو-هنا- عدم دخولِ أيةِ فئةٍ، وهذا ليس دالًّا على الشمول والعموم فقط؛ بل دلالاته تمتد إلى منع تسربِ أجزاء الجنس إلى الحكم السياقي.
- بتعبيرٍ آخر؛ لو حذفنا (من)؛ فقليل؛ فما كان له فئةٌ...؛ لكان هذا ليس دالًّا على نفي كلِّ الجنس، وإنما قد يدل على نفي العدد المذكور، وهو الدلالة على الوحدة، أي: يمكن إتباع ذلك بالقول: بل فئتان أو ثلاث أو أربع... إلخ.
- أمّا في وجود (من) فإننا لا نستطيع أن نعقب هذا التعقيب؛ لأنّ: (من) جعلت الجنس شاملاً ودالًّا على كلِّ أجزائه؛ فانتفت عديته.
- وهذا المفهوم لا يكون إلا من خلال وقوع ما بعد (من) في نطاق نفي سابقٍ عليه، سواء أكان التعبير عنه حقيقيًا أم مجازيًا.

لكن أنبه إلى أنّ ما بعد (من) لو وُصف بالوحدة؛ فإنّه يُحتمل أن يلحق به التعقيبُ السابقُ عليه؛ لأنّ الصفة حددت وخصصت، وكان التحديد بالوحدة في نطاق النفي فاحتمل التعبير الإيجاب بعد ذلك بغير الوحدة.

(١) يرجع إلى تفسير البيضاوي: ١-٤٤.



- تقول: ما من طالبٍ واحدٍ في القاعة؛ فتعقب بالقول: بل عشرةٌ طلابٍ... إلخ، وتكون (من) هنا -على الأرجح- بيانيةً لجنس المنفي.

• السياق وتنوع الحرف والخلاف الإعرابي والدلالي:

يذكر سيبويه: "وتقول: كتبتُ إليه أن لا تقلُ ذلك، وكتبتُ إليه أن لا يقولُ ذلك، وكتبتُ إليه أن لا تقولُ ذلك"<sup>(١)</sup>.

- الخلافُ الملحوظُ في نطقِ الفعلِ (يقول): فهو في الأولِ مجزومٌ، وفي الثاني منصوبٌ، وفي الثالثٍ مرفوعٌ.

- والمشتركُ المؤثرُ في هذا الخلافِ هو: (أن) و(لا)، وكلُّ منهما له جوانبُ دلاليةٌ متنوعةٌ في التركيبِ والسياقِ.

- في موضعِ الجزمِ: (تقلُ) نجدُ أن سببَ الجزمِ هو النهي؛ ف (لا) ناهيةٌ، وتكونُ: (أن) مخففةً من الثقيلةِ، والتقديرُ: كتبتُ إليه بأنه لا تقلُ ذلك، وقد تحتسبُ (أن) تفسيريةً بمعنى (أي)؛ ذلك لأنها مسبوقةٌ بما فيه معنى القولِ، فالكتابةُ فيها معنى القولِ، وقد تأخر عنها جملة، ولم تُسبقْ بحرفِ جرٍّ، وقد تكونُ (أن) مصدريةً داخلَةً على الأمرِ المنفي بـ(لا) الناهيةِ، ويكونُ التقديرُ: كتبتُ إليه بالنهي عن القيامِ، وهو مصححٌ عند كثيرٍ من النحاة<sup>(٢)</sup>.

- أما في موضعِ النصبِ: (يقول) نجدُ أن الناصبُ (أن) المصدريةُ الخاصةُ بنصبِ المضارعِ، والتي تكونُ منه معها مصدرًا مؤولًا، ويكونُ على قولك: لئلا يقولَ ذلك.

- أما في موضعِ الرفعِ: (يقول) فإن (أن) فيه مخففةٌ من الثقيلةِ لا غير، ويكونُ على قولك: "لأنك لا تقولُ ذلك، أو بأنك لا تقولُ ذلك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره"<sup>(٣)</sup>، فيكونُ المضارعُ مجردًا من الجازمِ والناصبِ، ويكونُ مبنياً على اسمٍ، هو اسمُ (أن)، وتكونُ (لا) نافيةً غيرَ مؤثرةٍ نطقًا وإعرابًا.

- وبين الخلافاتِ النطقيةِ في المواضعِ الثلاثةِ والتقديراتِ الدلاليةِ لنوعِ الحرفينِ المؤثرينِ: (أن)، و(لا) يختلفُ التوجيهُ الدلاليُّ للتركيبِ:

(١) الكتاب: ٣-١٦٦.

(٢) يرجع إلى: الصبان على الأسموني، ١-١٧٥.

(٣) الكتاب: ٣-١٦٦.



- ففي الجزم نهي عن الفعل، أي: أمر منفي.
- أما النصبُ ففيه تعليلٌ للحدثِ الأولِ وهو الكتابة.
- وأما الرفعُ ففيه إخبارٌ بأن هذا قد حدث من أمره، وكأنه تنبيهٌ له.

ونلاحظُ أن هناك خلافاً في زمنِ القولِ في المواضعِ الثلاثة، فهو حالٌ النهي والتعليلِ مستقبلي الزمن، أما في حالِ الرفعِ فإنه قد وقعَ ومضى.

#### • السياق وتنوع دلالة (ما):

- في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة: ١٧٥)، (ما) في ﴿مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ مع علاقتها وما بعدها بما قبلها من سياقِ أناسٍ يختارون الضلالةَ المؤديةَ إلى العذابِ، ويرفضون بل يبيعون الهدى المؤدي إلى المغفرة، فبأيديهم واختيارهم رموا أنفسهم في النار، ثم يكونُ التركيبيُّ المصدرُ بـ(ما)، يسبقُها (الفاء)، وهي واسطةٌ بين ما سبقها وما بعدها.
- (الفاء): دلالتها في هذا الموضع هو التعقيبُ، فما قبلها إخبارٌ مستكررٌ في معناه، أما ما بعدها فهو تعجبٌ من صبرهم على عاقبةِ الإحداثِ الأولِ المستكررِ، وعلى ذلك فإنها تحملُ معنى السببية، ويتضحُ ذلك من خلال ما يوجهُ إليه معنى (ما).

#### (ما): في هذا السياق تحتملُ أوجهًا دلاليةً، هي:

- أن تكونَ تعجيبيَّةً، فتكونُ نكرةً تامةً، معناها التعجبُ من فعلهم هذا الطاردَ للهدى والمغفرة، وتعربُ مبتدأً في محلِّ رفعٍ، خبره الجملةُ الفعليةُ التي تليه -على وجهِ أرجح- ويكونُ المعنى: شيءٌ ما جعلهم يصبرون على النار، وفيه تعجبٌ على صورةِ التركيبيِّ المذكورِ.
- أن تكونَ (ما) استفهاميةً، وفي الاستفهام هنا معنى التعجبِ، فهو استفهامٌ مجازي، وتكونُ مبتدأً، خبره ما بعده من جملةٍ فعليةٍ، كما أنه يحملُ معنى الإنكارِ عليهم فعلهم هذا، فهو استفهامٌ يخرجُ إلى معنى التعجبِ الإنكاري، أو التعجبِ والإنكارِ.
- قد تجعلُ (ما) نكرةً موصوفةً بالجملةِ بعدها، وتكونُ مبتدأً، خبره يقدرُ، والجملةُ بعدها في محلِّ رفعٍ.
- وقد تكونُ اسمًا موصولًا، صلتهُ الجملةُ بعدها، وتكونُ مبتدأً، وصلتها لا محلٌّ لها من

- الإعراب، والخبر يقدر -حينئذٍ-.
- وتكون العلاقة بين هذا التركيب وما بعده علاقة سببية تبريرية لما فعلوه، فهي شيء موجود لديهم، كامن في أفكارهم ونفوسهم.
- ويزيد التقديران الأول والثاني في معنى التعجب والإنكار الذي يتضح في معنى الاستفهام؛ لكن كل الاحتمالات والتقديرات تشترك في معنى السببية المستقاة من الفاء الرابطة بين ما قبلها من معنى وما بعدها سياقياً.

### • (أل): التعريفية والتأويل الدلالي:

- قد تختلف دلالة أداة التعريف في موضع واحد، مع صحة السياق واحتماله هذا الخلاف، فيتغير لذلك مدلول ما لحق بها.
- من ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ (البقرة: ١٧٦)، أداة التعريف في: (الكتاب) توجه على وجهين يحتملها السياق، وهما<sup>(١)</sup>:
- أن تكون للجنس، ويكون الاختلاف إيمانهم ببعض كتب الله تعالى وكفرهم ببعض.
- أن تكون للعهد؛ فتكون الإشارة إما إلى التوراة، ويكون (اختلفوا) بمعنى: تخلّفوا عن المنهج المستقيم في تأويلها، أو أنهم قد حرفوا ما فيها، وإما أن يكون اسم الإشارة إلى القرآن، ويكون اختلافهم فيه قولهم: سحر، وأساطير الأولين، إفاك.

### حروف الجرّ موضوعة للمفعولية

في معرض حديث عبد القاهر الجرجاني عن زيادة حرف الجر: (الباء) ذكر: "القياس أن تكون مزيدة في المنصوب؛ لأنّ حروف الجر موضوعة للمفعولية، ألا ترى أنّها توصل الأفعال إلى الأسماء، وتوقعها عليها، فإذا قلت: مررت بزيد، أوقعت الباء المرور عليه، وكذا إذا قلت: خرجت من البصرة، كان (من) معلقة الخروج بالبصرة، وكذا الباب، وإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية كان زيادتها في حال الزيادة على المنصوب أقيس..."<sup>(٢)</sup>.

وما نلتقطه من هذه الفقرة إنّما هو وضع حروف الجر للمفعولية؛ وإن كنا غير موافقين على مفهوم الجملة بتمامه؛ فهو متوافق مع ما نذكره من أنّ التعلق مفعولية، أي: إذا

(١) يرجع إلى تفسير البيضاوي: ١-١٠١.

(٢) المقصد في شرح الإيضاح: ٢-٨٢٤.



تعلقت شبه الجملة من الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبه الفعل فإنَّ مجرورها فيه مفعوليةٌ - غالبًا - أي: إلا في تراكيب قليلةٍ ذكرت في مواضع أخرى.

أما شبه الجملة من الظرف بنوعيه؛ ففيه المفعوليةُ المكانيةُ والزمانيةُ.

ولألتقط مرة أخرى عدةً أشباه جملةٍ من فقرة عبد القاهر السابقة؛ كي أوضح بها في صورةٍ عابرةٍ ما ارتأيتُه في عدة مواضع لهذه الفكرة - فكرة لزوم الفعل -:

- مزيدة في المنصوب: اختير (في) مع الزيادة؛ بيان ظرفيتها؛ فالزيادة قد تحتاج إلى: (اللام) دلالةً على الملكية، أو: (على) دلالةً على الاستعلاء والمبالغة في الزيادة، أو: (عن) للدلالة على التجاوز، أو: (من) للدلالة على مصدرها ومنبعها...
- موضوعة للمفعولية: اختير (اللام) مع الوضع؛ لبيان الملكية والنسبة بينهما؛ فالوضع قد يحتاج إلى (على)، أو: (اللام)، أو: ...
- توصل الأفعال إلى الأسماء: اختير الحرف (إلى) مع الإيصال للدلالة على انتهائه إلى المجرور؛ فالإيصال قد يكون باللام، أو بالباء، أو مع...
- توقعها عليها: اختير حرف الجر (على) مع الإيقاع لبيان تمكنه وسيطرته على المجرور وقد يحتاج حدث الإيقاع في سياقات أخرى إلى حرف الجر: (الباء) أو: في...
- خرجت من البصرة: الخروج قد يكون بالحرف: (من) أو إلى أو الباء...، فاختير (من) للدلالة على مصدر الخروج، أو: مكان بدئه.
- معلقة الخروج بالبصرة: التعليق قد يتعدى إلى اثنين؛ فيكون لأحدهما بالتسريح، أي: بدون حرف جر، وللآخر بالتقييد، أي: بواسطة حرف جر، ويكون هذا التقييد بالباء؛ ليفيد إصاق المجرور بالفعل أو الحدث؛ لأنَّه مفعوله الثاني المقصود من إنشاء التعليق أساسًا.

ومنه يتبين أن الفعل إنما يكونُ لازمًا، أي: لا ينصب مفعولًا؛ لتعدد العلاقات الدلالية المتفرعة منه بالمفعولات المرتبطة به؛ لكن لكل فعلٍ مساحةٌ يحدث عليها، ويصطدم بها، وهذه هي المفعولية؛ لكنَّها قد تكون بواسطة؛ فتكون مفعوليةً مقيدةً، وقد تكون مباشرةً بلا واسطة؛ فتكون مفعوليةً مسرحةً.

## المبحث الثاني في السياق والكلمة والتركيب



تجمع الصفحات القادمة أفكارًا تكاد تكون متناثرة، ويمكن تجميع أعضائها تحت عناوين يحتاج إلى بحثٍ ودراسةٍ وتحليلٍ وتوسيعٍ وتدقيقٍ من خلال النصوص المختلفة، أو من خلال تحليلاتٍ دراسيةٍ النصوص اللغوية التراثية والمعاصرة، والتماسها في الدراسات التراثية أجدى.

وهذه تدور في النظر إلى الكلمة دلاليًا من خلال وجودها بين التركيبي والسياق.

لا يخفى أن للكلمة دلالة في التركيبي -ونجعلها سياقها الخاص، أو سياق الموضوع- لا تكون عليه معجميًا أو بمفردها، وتكون تلك الدلالة أكثر تباينًا واختلافًا فيما إذا روعي السياق الأوسع مما يكون عليه سياق الموضوع الخاص بالتركيبي الذي احتواها وتضمنها، وكانت جزءًا من عناصره اللفظية المكونة.

فالكلمة مرتبطة بالتركيبي المتضمن إياها، فأصبحت طاقة مشعة بمذاقها الخاص بها، أو بإشعاعها الخاص بها في هذا التركيبي، وهو بدوره يرتبط بالسابق عليه واللاحق به، وتتسلسل التراكيبي المرتبطة لتشكل السياق العام الذي يريده المبدع، ويفهمه المتلقي، أو يترجمه.

وهاكم أفكارًا من هذا القبيل في صورة عناوين مستقلة أو جزئية مرتبطة، ليست نهائية الشمول والجمع؛ وإنما هي محفزة للفكر لينظر فيها، ويقبلها فينميها، أو يخالفها فيأتي بغيرها، وكله إفادة للدراسات اللغوية العربية التي تستحق أن تكون في مرتبة عالمية أسمى مما هي عليه الآن.

بادئ ذي بدء أنبه إلى أن جميع دراسات الكلمة دراسة نحوية أو صرفية من خلال التركيبي؛ وليس من خلال الدرس التعليمي السائد؛ إنما هي دراسات سياقية؛ لأن ما ينتهجه الباحث من تحليل يقوم على ربط الكلمة في جوانبها اللغوية المختلفة بما يسبقها وما يلحق بها؛ وهذا هو السياق الأصغر أو السياق الأقرب للكلمة، ويكون ذلك مرتبطًا بالسياق الكلي أو الأبعد؛ إن احتاج التحليل إلى ذلك. وكل ذلك محاولة لإيضاح المجموع الدلالي، أو استنتاجه أو .. إلخ.

وفي الصفحات القادمة إشارات إلى كيفية تحقيق ما سبق بحثيًا ودرسًا من خلال

مواضع محدودة وهذا النهج يحتاج إلى أبحاث جادة، أمل أن يوفقنا الله - تعالى - في ذلك.

قد لا تكتسب الكلمة دلالتها إلا من خلال غيرها:

مما يلاحظ من القضايا الدلالية السياقية أن الكلمة في التركيبي قد لا تكتسب دلالتها، ولا تؤدي مدلولها المؤلف له في التركيبي إلا من خلال ما يعده النحو فضلة من الكلمات، أو من خلال غيرها من التركيبي، بحيث إن كلاً منهما لا تؤدي مدلولها إلا باعتبار الأخرى.

ومما يؤدي ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ (الفرقان: ٢٧)؛ إذ أن ركني الجملة الأساسيين لا يؤديان المقصود الدلالي من الجملة، ولا يكون ذلك إلا من خلال اعتبار كلمة: (على يديه) متعلقة بالفعل: (يعص)؛ ليدلا على مدلول الندم.

ومنه نلمس أن (العص) بمفرده لا يعطي المدلول المقصود، وكذلك شبه الجملة: (على يديه)، ولكن تضامن الاثنين معاً يؤديان ذلك، ويلاحظ أن العص شمل اليدين معاً، وهو له دوره الدلالي الذي يعبر عن شدة الندم<sup>(١)</sup>.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلُوا عَصُوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْعِظِ ﴾ (آل عمران: ١١٩)، وقد بنى كثير من التعبيرات أو التراكيبي في اللغة العربية، وهي تؤدي هذه الفكرة الدلالية. ويحضرني في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَشْتَمَلُ الرَّأْسَ سَكْبًا ﴾ (مريم: ٤)، فلفظة: (اشتعل) مع: (الرأس) لا يبين مدلولها إلا باحتساب: (شيباً).

و: ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ (الزخرف: ٤)، كلمة (أم) لا يبين المقصود منها إلا من خلال احتساب: (الكتاب)؛ لتؤدي مدلول: أصل.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (الإسراء: ٢٤)، مدلول: (جناح) هنا لا يبين إلا باحتساب كلمة (الذل)؛ لتؤدي مدلول: (جانب)<sup>(٢)</sup>.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ ﴾ (الزمر: ٢٢)، الشرح لا يبين إلا من خلال كلمة: (صدر)؛ ليدلاً معاً على الفرح وحسن الاستجابة.

ومنه كذلك: ضَاقَ صَدْرُهُ، وَزُلَّ لِسَانُهُ، وَفَتَحَ أذُنُهُ، وَأَغْلَقَ أذُنَهُ...

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (القمر: ١٢). التفجير للعيون في المعنى،

(١) ينظر: تأملات في سورة الفرقان، د. حسن باجودة، ٨٧.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، ٣-٤٣٣.



وأوقع على الأرض في اللفظ<sup>(١)</sup>، ولا يبين المدلول المقصود بكل منهما إلا من احتساب الآخر له.

### تتأثر الكلمة بما يلزمها أو بما يجاورها:

قد تتأثر الكلمة بما يلزمها من كلمات مجاورة، كما قد تتأثر دلالتها بما يجاورها من كلمات. وتتشعب هذه الفكرة في عدة اتجاهات:

#### أ - قد تكتسب الكلمة بعض مدلولها مما لزم بها:

يذكر سيبويه: "ربُّ توكيدٍ لازمٍ حتى يصير كأنه من الكلمة"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك لزوم: (مِنْ) لـ (كَائِنٍ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرِيْبٍ﴾ (الحج: ٤٨، محمد: ١٣، الطلاق: ٨)، فإنما ألزموها (مِنْ)؛ "لأنها توكيدٌ، فجعلت كأنها شيءٌ يتمُّ به الكلامُ، وصار كالمثل. ومثُلُ ذلك: ولا سيما زيد"<sup>(٣)</sup>، أي: في لزوم (ما) لكلمة (سي) للتوكيد. وكذلك تجيء الكافُ للتشبيه، فتصيرُ وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد، من ذلك: كأن، أدخلت الكاف على (أن) للتشبيه<sup>(٤)</sup>.

ويمكنُ لي أن أجعل من ذلك ما ألحظه في التراكيب العربية من:

- اجتماع النفي مع الاستثناء لإفادة القصر، من نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤)، وقوله تعالى: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠). ولا يؤدي هذا المدلول إلا باجتماع نافي وأداة استثناء. فكانا متلازمين في هذا الأداء.

- وإذا كانا كذلك، وكان النفي نكرة؛ فإنه يلزمُ سبقُ النكرة بحرفِ الجر (من) الذي يعطي معنى الاستعراق، فأصبح التلازمُ بين ثلاثِ كلماتٍ قائمًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران ٦٢).

- وإذا كان هذا المدلولُ باستخدام (إن) فإنه يلزمُها (ما)؛ لتصبح (إنما)؛ حيثُ إفادةُ القصر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾ (البقرة: ١١).

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، ت: محمود شاكر، ص: ١٠٢.

(٢) الكتاب: ٢-١٧١.

(٣) الموضوع السابق.

(٤) الموضوع السابق.



- ومن ذلك لزومُ فاءِ الجوابِ لـ (أما)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (الضحى: ٩-١١).
  - ولزومها أنماطاً معينةً من جملة الشرط.
  - لزوم (سواء) لطرفين من الاستواء، إذا كانت بمدلول الاستواء، مع نمطٍ أو أنماطٍ معينةٍ خاصةٍ بتركيبها.
  - لزوم (أم) المعادلة لهزمة الاستفهام لإعطاء مدلول الاستخبار عن التعيين، وتكون الإجابة بالتعيين، كما في القول: أَقَمْتَ أم قَعَدْتَ؟، فتكون الإجابة: قمت، أو تكون قَعَدْتَ، والفكرة متشعبةً وأوسع مما ذُكِرَ، وتحتاجُ إلى بحثٍ.
- ب- السابقة والدلالة:

- يراعى أن هناك كلمات ذات دلالاتٍ خاصةٍ؛ حيثُ إنها لا تدلُّ على مدلولٍ بعينه؛ ولكنها وضعت لأداءٍ معنًى يضافُ إلى غيرها، وليس دالًّا عليها.
- ونلاحظُ أن هذه الكلمات لا تكونُ مع كلمةٍ غيرها جملةً ذات معنًى مفهومٍ، أو جملةً متعلقةً.
- فإذا كنا نقولُ: إن المعنى المفهوم المراد يمكنُ أن يتمَّ عن طريق كلمتين؛ فإن أيًّا من هاتين الكلمتين لا يكونُ من هذا النوع من الكلمات. وهذه ما نسميها بالحروف.
- ولسنا في مجال عرض ذلك، وإن كنا قد أجملنا القول في موضع سابقٍ في معاني الحروف.

وأريد أن أؤكد في هذا الموضع أن الكلمة المُلحقة بالحرف تكتسبُ جهةً دلاليةً من هذا الحرف.

ولأضربُ أمثلةً لذلك بما يكتسبه الفعلُ من: السين، أو سوف؛ حيثُ يدلُّ بهما على المستقبل من الزمان، ومن الأرجح أن الفعل المضارع المجرد من الأداة لا يتجاوزُ الزمن الحالي، ولكنه بالأداة أو الحرف أو قرينةٍ أخرى \_ نحو: قبل، أو بعد، أو غير ذلك \_ يتغيرُ زمنه.

وتختلفُ جهةً من جهاتٍ دلاليةٍ الاسم باختلافِ حرفِ الجرِّ مثلاً، فمدلولُ الكلية في



قولنا: من الكلية، ليس مثل مدلولها تمامًا في قولنا: إلى الكلية؛ حيث دلّ الأول علي أن الكلية متجة منها، فهي متروكة بشيء ما، وهي علي النقيض من ذلك في القول الثاني.

ويمكنُ دراسةُ هذا الوجهِ من الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ بتأثيرِ السابقةِ من الحروفِ.

وكلنا يعلمُ الأثرَ الدلالي في الكلمةِ لما يسمى بحروفِ الجرِ الزائدة؛ إذ تعطى جهةً دلاليةً في الكلمةِ التي تليها، إما الاستغراق، وإما التوكيد.

ويبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الفرقان: ١٨)، فالحرفُ (من) هنا لتوكيدِ العموم، والحاصلُ أن (من) في سياقِ النفي تعمُ وتستغرق<sup>(١)</sup>.

ويرى بعضهم أنها للتبويض، وأن نفي البعضِ أبلغُ من نفي الكل<sup>(٢)</sup>، ولكنها -في الأرجح- تقيدُ الاستغراقَ والشمولَ؛ حيثُ كانت في موضعِ نفي، كما أنه سبقت جمعًا نكرةً.

كما أن دلالةَ توكيدِ الحرفِ الزائدِ يبدو في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ (التين: ٨)، وقوله تعالى: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ (الغاشية: ٢٢).

وعلينا أن ننتبهَ إلى أنه في الوقتِ ذاته قد يتأثرُ المدلولُ المكتسبُ من تضامنِ الكلمةِ السابقةِ عليها بسببِ مدلولِ الكلمةِ، وما تؤديه من دورٍ دلالي مكتسبٍ من خلالِ كيفيةِ صوغها.

ففي القولين: "ما جاءني من رجلٍ"، و"ما جاءني من أحدٍ" نلمسُ أن المدلولَ المكتسبَ من الكلمتين: (من رجل) غيرُ ما يدلُّ عليه الكلمتان (من أحد)، و (من) فيهما زائدةٌ -كما يذكر- "وهي استغراقيةٌ في الموضعين؛ لكنها في الأولِ استغراقيةٌ، وزيادتها من وجهِ استقامةِ أصلِ الكلامِ بعد حذفها فقط، وإنما المعنى يتغيّرُ بعد حذفها، أما في الثاني فلأن (أحد) لا تستعملُ إلا في العموم، وكذلك في النفي، فزيادة (من) واضحةٌ ظاهرة"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٤/٤٢٢-٤٢٣.

(٢) ينظر: تأملات في سورة الفرقان، د. حسن باجودة، ٧٠.

(٣) كشف الواقية في شرح الكافية: للحلبي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٣٨٩.

والمعنى في الأولِ يحتملُ عدمَ مجيءِ أحدٍ من الرجالِ؛ لكنه قد يكونُ هناك إتيانٌ من النساءِ، أما في الثاني فيحتملُ عدمَ مجيءِ أحدٍ من الرجالِ أو النساءِ.

ولو حذفَ (من) من الأولِ لتغيرتِ الدلالةُ إلى النفي عن عددِ الجنسِ المذكورِ، فيحتملُ مجيءَ أكثرِ من رجلٍ حالَ الحذفِ.

أما أنها لو حذفَ من الثاني فإنها لا تحتملُ هذا المعنى للعادةِ اللغويةِ في استعمالِ كلمةٍ: (أحد) في العمومِ والنفي، والعمومُ يلغى إرادةَ العددِ للفظِ (أحد)، وهو واحد.

ج- قد تفرضُ الكلمةُ ذكرَ نوعٍ معينٍ من الكلماتِ بعدها:

من أثرِ تجاورِ الكلماتِ سياقياً أن الكلمةَ قد تفرضُ علي المتحدثِ اختيارَ نوعٍ معينٍ من الكلماتِ بعدها، له دلالةٌ خاصةٌ بنوعه؛ ذلك لأن الجهاتِ الدلاليةَ في الكلمةِ الأولى تتطلبُ هذا النوعَ من الدلالةِ، ذلك من مثلِ نوعِ الكلمةِ التي تكونُ في أسلوبِ الاختصاصِ والتي تحددُ المختصَّ.

يذكرُ سيبويه في هذا المجالِ "لا يجوزُ لك أن تبهمَ في هذا البابِ -أي: بابِ الاختصاصِ- فنقولُ: إني -هذا- أفعلُ كذا وكذا، ولكن نقولُ: إني -زيداً- أفعلُ كذا"<sup>(١)</sup>؛ ذلك أن المختصَّ يجبُ أن يكونَ واضحاً في مدلوله من لفظه، وليس من لفظٍ غيره؛ لأنه يُؤتَى به ليخصَّ ضميراً سابقاً عليه، والضمائرُ مبهماتٌ، ولا يخصصُ المبهمُ بمبهمٍ. ولذلك فإن المختصَّ يجبُ أن يكونَ: علماً، أو معرفاً بالألفِ واللامِ، أو مضافاً إلي ما فيه الألفُ واللامُ.

فدلالةُ الإبهامِ في الضميرِ؛ حيثُ يعودُ علي اسمِ موضوعٍ في اللغةِ؛ ليدلَّ علي مدلولِ بعينه، تتطلبُ أن يختصَّ بمثلِ الاسمِ الذي يرجعُ إليه، وهو معرفةٌ بالضرورة؛ ذلك أن الضميرَ يجوزُ تنقلُّه من ذاتٍ إلي أخرى.

كما أن هناك أبواباً نحويةً، أو إن شئتَ القول: هناك كلماتٌ في اللغةِ تتطلبُ نوعاً معيناً من بنيةِ الكلمةِ، والمؤثرُ في ذلك المدلولُ. منها:

- نعتُ (أي) في النداءِ.

(١) الكتاب: ٢- ٢٣٦.



- فاعلُ أفعالِ المدحِ والذمِّ.
- المخصوصُ بالمدحِ والذمِّ.
- ما يأتي بعد (زُبَّ) من اسمٍ.
- الحروفُ التي تختصُّ بالدخولِ على الأسماءِ.
- الحروفُ التي تختصُّ بالدخولِ على الأفعالِ.

وفي المقابلِ من ذلك قد ترفضُ الكلمةُ نوعًا معيّنًا من الكلماتِ؛ ذلك للتناقضِ الدلاليِّ بينهما، من ذلك:

- الفعلُ الذي يدلُّ على المشاركةِ، ويستلزمُ وجودَ فاعلين، يرفضُ ذكرَ (كلا وكلتا) بعده.
- كما أن التوكيدَ بـ (كلا وكلتا) يرفضُ أن يذكرَ مع مؤكدينِ اختلفَ معنى عاملِهما؛ ذلك لأنهما توكيدٌ للعلاقةِ القائمةِ بين المؤكّدِ بهما وعاملِهِ.
- ويرفضُ التوكيدُ بـ (كل) أن يكونَ المؤكّدُ بها وحدةً غيرَ قابلةٍ للتجزئِءِ بذاتها أو بعاملِها.
- ترفضُ: (لا) النافيةُ للجنسِ أن يُذكرَ المعرفةُ بعدها، فإذا ذكرَ فإن هناك قوانينَ تركيبيةً أخرى.

كما أن هناك مواضعَ أخرى دلاليةً تحتاجُ إلى نوعٍ معيّنٍ من بنيةِ الكلماتِ التي تدلُّ على دلالاتٍ خاصةٍ ملائمةٍ لهذه المواضعِ، منها:

- مبنَى المبتدأِ، وما هو بمنزلةِته.
- مبنَى الفاعلِ، وما هو بمنزلةِته.
- مقولُ القولِ.

وعلى غرارِ هذا يمكنُ إجراءُ دراسةٍ تكفي هذه الفكرة.

**د- قد تكتسبُ الكلمةُ جهةً دلاليةً مما يلحقُ بها:**

لا جدالَ في أن الكلمةَ تكتسبُ مما يلحقُ بها من كلماتٍ جهةً دلاليةً لا تؤدّيها إذا ذكرتِ بمفردها، نلمسُ ذلك في المنعوتاتِ ونعوتِها، والبدلِ والمبدلِ منه، والمعطوفاتِ والمعطوفاتِ عليها، والمؤكداتِ وما يؤكّدُها، وكذلك فيما هو محددٌ بالإضافةِ، أو بالزمانِ، أو بالمكانِ...، أو غيرِ ذلك.

- تقول: سير عليه يومين أو ثلاثة، فيعني هذا عددًا، ولكنك إذا قلت: سير عليه يومي الخميس والجمعة، أو ما يشابه ذلك فإنك تكون قد حددت أكثر.
- ولا جدال في أن مدلول (يوم) في كل من القولين تختلف دلالاته أو جهة من دلالاته بينهما.
- وتقول: سير عليه الليل، تعني بذلك ليل ليلتك.
- وتقول: سير عليه ضحوة من الضحوات، إذا لم تكن ضحوة يومك؛ لأنها بمنزلة قولك: ساعة من الساعات<sup>(١)</sup>.
- وتقول: سير عليه صباح يوم الجمعة، فتتخذ كل كلمة من: صباح، ويوم جهة دلالية لا تكون فيه إذا احتسبت بمفردها.
- وأبواب التركيب النحوي تتسع لهذه الفكرة إلى حد بعيد، ويوجد في العربية كثير من الكلمات أو الجذور يتناقض المدلول المفهوم منها باختلاف ما لحق بها من حروف، مثال ذلك:
- غضبت له، وغضبت عليه، وحزنت له، وحزنت عليه، وعدت إليه، وعدت منه، ووجدت عليه، ووجدت منه، وانصرفت إليه، وانصرفت عنه، وملت إليه، وملت عنه، وبكيت عليه، وبكيت منه، وتأثرت له، وتأثرت منه.
- يذكر عبد القاهر الجرجاني: "وهكذا الحكم في كل شيء تعدى إليه المصدر، وتعلق به، فاختلف مفعولي المصدر يقتضي اختلافه، وأن يكون المتعدي إلي هذا المفعول غير المتعدي إلي ذاك، وعلي ذلك تقول: ليس إعطاؤك الكثير كأعطائك القليل.."<sup>(٢)</sup>.
- وفي موضع آخر يذكر: "الضرب بالسيف غير الضرب بالعصا"<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك التعدي إلي الحال.... وأفكار أخرى في الموضع المذكور.
- والفكرة يمكن أن تتنامى وتتجاوز ما ذكر، فما ذكر ما هو لا تمثيل لتوجيه الفكر إلي البحث والاستقصاء والجمع.

(١) يرجع إلى كتاب سيبويه: ١-٢٢١.

(٢) دلائل الإعجاز، ت: شاکر، ١٥٠، ١٩٤.

(٣) يرجع إلى: الموضوعين السابقين.



هـ- قد تكتسب الكلمة بعض دلالاتها مما نسبت إليه:

قد تكتسب الكلمة بعض جهاتها الدلالية مما نسبت إليه؛ حيث تحدد الكلمة التي نسبت إليها كلمة أخرى كثيرًا من جهاتها الدلالية، ويمكن أن نعين النسب بين الكلمات في التركيب عن طريق وقوع المعنى عليها أو بها، والإضافة التي يكون فيها معنى المفعولية أو التعلق، أو النعت، أو التفسير والإيضاح، أو بيان الهيئة،... أو غيرها.

وينبئنا الأستاذ الدكتور تمام حسان<sup>(١)</sup> إلى تغيير معنى الكلمة في التركيب في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٢٦)، حيث تكررت كلمة: (المُلك) ثلاث مرات، وفي كل مرة تختلف عن الأخرى في المقصود الدلالي منها.

وأرى أن التغيير الدلالي لكل منها يتأتى من علاقتها بسابقها أو بلاتبعها، فإنه إن كان الاشتراك بين الكلمات الثلاثة في المعنى المعجمي فإن كل كلمة تتخذ لها جهات دلالية أخرى من خلال النسق أو النظم أو التركيب، وإنما يبني ذلك من علاقة الكلمة بمجاورها من الكلمات، سواءً أكان ذلك من طريق: الإسناد، أو النسب، أو النعت، أو التعلق، أو التفسير والإيضاح، أو بيان الهيئة....، أو غير ذلك من الجهات الدلالية، كالنفي، والنهي، والحث، والأمر.... إلخ.

وتكتسب كلمة (الملك) الأولى شيئاً من جهاتها الدلالية من خلال النسب الذي فيه معنى المفعولية؛ حيث نسبت إلى (مالك)، و (مالك) هنا أصلها الدلالي يعود إلى الله تعالى، ومنه فإن الملك هنا ينسب إلى الله، وبه تتخذ بعداً دلاليًا يدل على شمول وعموم، لا ندرك مداه، فليس له مدى محدود.

في حين أن (الملك) الثانية، وإن كانت مفعولاً به للإتيان من الله تعالى فإنها تحدد جهتها الدلالية مقارنةً بالملك الأولى من حيث المدى، ويتوقف هذا على أن الملك الثاني يكون للإنسان، فله مدى محدود، ومثل الثاني كلمة (الملك) الثالثة في هذا الجانب الدلالي. كما أن هناك جهةً دلاليةً أخرى تختلف فيها الكلمات الثلاث، تتبع من علاقتها بالمعنى المؤثر فيها، وهو ملك الله تعالى في الأولى، وإتيانه للإنسان في الثانية، ونزعه من

(١) يرجع إلى: مقالات في اللغة والأدب، ١٥٢-١٥٣.

الإنسان في الثالثة، فالملك الأول مملوكٌ دائمًا، والثاني مؤتى، ففيه رضاٌ أو ابتلاءٌ أو غير ذلك، والثالث منزوعٌ، ففيه عقابٌ أو ابتلاءٌ أو غير ذلك.

هذا إلي جانب معنى الدوام في الأولى، ومعنى الرفق في الثانية، ومعنى القسوة في الثالثة، فملك الله غير الملك الموهوب، غير الملك المنزوع.

ومثل ذلك كلمة (الظن) في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَجْتِنُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: ١٢)، فإلي جانب المعنى المعجمي لكلمة (الظن) تكتسب الكلمة في الموضع الأول معنى أوسع في عناصرها الجزئية مما هي عليه في الموضع الثاني؛ حيث يكون الظن هنا جامعًا لصادقه وغير صادقه، أما الثانية فتضيّق دائرتها الدلالية؛ لتدلّ علي الظن غير الصادق فقط؛ لأنه هو الموصوف بالإثم.

وقد اكتسبت الأولى صفة الوسع مما يجاوزها من كلمة التحذير، ونعتها لكثير، أما الثانية فقد أثر معنى البعضية ودلالة كلمة (إثم) في تضييق دائرتها الدلالية.

وإذا تأملنا الجذر: الكاف والنون فالنون، في القولين: كُنْ: (فعل أمر)، ولؤلؤٌ مكنونٌ نلمس الأثر العميق الذي أحدثه علاقة الكلمة بما يجاوزها، واكتسابها جهات دلالية لا تكون لها بمفردها، وقس علي ذلك: كِنَّ الطائرُ، استعارةً مكنيةً،... إلخ.

ومن أمثلة اختلاف التوجيه الدلالي للكلمة لاختلاف دلالة المنسوب إليها:

- التَّوَابُ: بمعنى الرجاء؛ ذلك إن وُصِفَ بها العبدُ كان رجوعًا منه عن المعصية وما يرتكبه من إثم، وإن وُصِفَ بها الخالقُ تعالى كان رجوعًا عن العقوبة إلي المغفرة<sup>(١)</sup> ولتأمل قوله تعالى:

﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ (الفرقان: ٧١).

- ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (النور: ٣١).

(١) يرجع إلى تفسير البيضاوي: ٥٥-١.



ولنتأمل:

- ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ (التوبة: ١١٧).

- ﴿ وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (المجادلة: ١٣).

- "والتائب يُقالُ لِبَازِلِ التَّوْبَةِ وَلِقَابِلِ التَّوْبَةِ، فَالعَبْدُ تَائِبٌ إِلى اللَّهِ، وَاللهُ تَائِبٌ عَلى عِبْدِهِ"<sup>(١)</sup>.

وهذا الخلافُ الدلالي ينتجُ من دلالةِ المسندِ إليه، والتزامِ التركيبيِّ واسطةِ معيئةٍ تختلفُ بين (إلى) و (على).

وكُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلى إِرادَةِ مَجموعِ دَلاليِّ مَعينٍ مَتراتبٍ عَلى سِياقٍ مَعينٍ، وَالالتزامُ بِكَلِماتِ ذَاتِ مَدلولاتٍ مَعينَةٍ.

وتلحظُ معي تضامنَ التركيبيِّ والنظمِ والسِياقِ، وَبِجانِبِ كَلِّ هَذِهِ إِرادَةِ المَجموعِ الدلاليِّ، أَوِ المَنتوجِ الدلاليِّ.

- ومن ذلك (الصلاة):

فَالصَلَاةُ يَخْتَلَفُ مَدلولُها بِما نُسبتِ إِليه، أَوِ بِما يُفهمُ مِنَ السِياقِ الَّذي ذُكرتِ فِيهِ. وَلستُ فِي مَجالِ جَمعِ ذلكِ وَبِحثِهِ وَتَحليلِهِ؛ لَكِنني أَشيرُ إِلى:

- ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (الأحزاب: ٥٦).

- ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ (الأحزاب: ٤٣).

- ﴿ وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (التوبة: ١٠٣).

- ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوقُوتًا ﴾ (النساء: ١٠٣).

- الصلاةُ عَلى النَّبِيِّ ﷺ.

- ﴿ هَلُمَّتْ صَوَامِعُ وَبِيعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ ﴾ (الحج: ٤٠).

- ﴿ وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء: ١٦٢).

(١) المفردات: ٧٦.



﴿ قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ (الماعون: ٤ ٥).

ومما يُضافُ إلي هذا التوضيح ما يذكره الفخر الرازي في قوله: "قد يُقال في بعض المعاني: إنه لا يمكنُ تعريفها بالألفاظ.... وأيضًا ربما اتفقَ حصولُ أحوالٍ في نفسِ بعضِ الناسِ، ولا يمكنه تعريفُ تلكِ الحالةِ بحسبِ التعريفاتِ اللفظية..."<sup>(١)</sup>.

ويضربُ مثلًا لذلك بما يمتازُ به حلاوةُ النباتِ من حلاوةِ الطبرزد لا يفِي به لفظةُ ماء، فيكونُ ذلك من خلالِ الإضافةِ.

وبيِّنُ الثاني بإدراكِ الإنسانِ من نفسه حالةً مخصوصةً لا يدركها سائرُ الناسِ استحالٌ له أن يضعَ لفظةً لتعريفِ هذا؛ لأن السامعَ ما لم يعرفِ المسمَّى أولًا لم يمكنه أن يفهمَ كونَ هذا اللفظِ موضوعًا له.

وهذا يتطابقُ معه فكرةُ أن هذا العالمَ عالمان: عالمُ الموجوداتِ والمكوناتِ والمتخيلاتِ وعالمُ اللغةِ، فلا بدَّ لكلِّ من مقابلٍ لغوي.

وتكثرُ الأمثلةُ لهذه الفكرة، وتحتاجُ إلي جمعٍ وبحثٍ وتمحيصٍ وتدقيقٍ لبيانِ أثرِ السياقِ في اختيارِ الوجهِ الدلاليِ للكلمةِ ذاتِ الأوجهِ الدلاليةِ المختلفةِ.

و- تعدى الفعلِ الواحدِ بواسطةِ وبنفسِهِ:

إذا كان فعلٌ ما متعديًا بواسطةِ حرفٍ مرةً وبنفسِهِ أخرى فإن ذلك يكونُ مرجعُهُ إلي علاقتهِ الدلاليةِ بما يقعُ عليه، إن كان متحملًا لدلالةِ الفعلِ دلالةً مباشرةً، أو كان متحملًا إياها من جهةٍ دلاليةٍ معينةٍ دونَ المباشرةِ، فنكونُ بواسطةِ حرفٍ ما. وهذه الأفعالُ عديدةٌ في اللغةِ. منها:

قضى: فإنه يتعدى بنفسِهِ، تقول: قضيتُ الأمرَ، ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكُمَا ﴾ (الأحزاب: ٣٧).

﴿ فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ ﴾ (القصص: ٢٩).

(١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ١-٣٢.



ويتعدى بواسطة حرف جرٍّ، ويختلفُ حرفُ الجرِّ باختلافِ العلاقةِ الدلاليةِ، نحو: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَيْنَا لَأَجَلَ مَسْمَى لَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ١٤).  
 ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ شَيْئًا﴾ (غافر: ٢٠).  
 ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ (الإسراء: ٤).  
 وقد جمع بين الحالتين في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ﴾ (الحجر: ٦٦).  
 ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ (سبأ: ١٤).  
 ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ (يونس: ١١).

ويجعلون الفعل (قضى) في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ (الإسراء: ٤)، متضمنًا معنى: أوحينا وأنفدنا<sup>(١)</sup>؛ لكنني أرى غير ذلك؛ حيث إن بني إسرائيل لا تتحمل مفعولية القضاء؛ حيث لا يقال: قضينا بني إسرائيل، ومن هنا كان التعدي بالحرف: (إلى)، والفعل (قضى) مع الإنسان يحمل معاني عديدة، فنقول: قضيتُ إليه، أو عليه، أو بينه وبين...، وقد يكون بـ (في) مع مفعولٍ آخر.

ومن هذه الأفعال كثيرٌ، نحو: حكم، أرسل، اشترى، فرض له، وعليه، والقرآن والأمر،...

ز - قد يتعدى الفعلُ المطاوعُ علي مثال (تفاعل):

جاء في درج الكلام: "كما يتداخلُ الصبغُ الثوبَ، تداخلهم حبُّه، ورسخ في قلوبهم صورته..."<sup>(٢)</sup>.

ح - قد يفرضُ الموقعُ اختيارَ كلمةٍ معينةٍ:

قد يفرضُ الموقعُ بتأثيرٍ دلالي اختيارَ كلمةٍ معينةٍ ذاتِ دلالةٍ عامةٍ معينةٍ لا تتوافرُ في الكلماتِ ذاتِ الدلالةِ المعينةِ المناقضةِ.

يذكرُ سيبويه: "قال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، علي إلغاء (كان)...، ثم يذكرُ، وقال:

(١) الدر المصون: ٤-٣٧١.

(٢) تفسير البيضاوي: ١-٧٦.

إن من أفضلهم كان رجلًا يقبح؛ لأنك لو قلت: إن من خيارهم رجلًا، ثم سكت كان قبيحًا حتى تُعَرِّقَه، أو تقول: رجلًا من أمره كذا وكذا...<sup>(١)</sup>.

حيثُ يقبَحُ في هذا الموضعِ نكْرُ النكرةِ المجردةِ، والمتطلبُ الدلالي هو الذي يُقبَحُ ذلك حيثُ إن التركيبَ يبينُ من هو أفضلُ المتحدثِ عنهم، فهؤلاءُ بمثابةِ المعرفين المعينين؛ لذا فإن من يحددُ بالأفضليةِ يجبُ أن يكونَ محددًا مخصصًا هو الآخرُ؛ لذا قبَحَ أن يكونَ نكرةً مجردةً، ولا يكونُ إلا إذا دلالةٌ تخصصه.

مما يتصلُ بهذه الفكرة ما يذكرُ لدى تشومسكي بما يسمى بقيودِ الانتقاءِ ( Selection Restrictions)، ويوضحه لنا الدكتور تمام حسان أنه يقصدُ به ما يتحتّم مراعاته عند اختيارِ المفرداتِ في الجملةِ.

فعندما تبدأ الجملةُ بكلمةٍ تحيطُ الشروطُ بإمكانِ ما يأتي بعدها من مفرداتٍ وأعمُ ذلك وأشمله أنك إذا بدأتَ بالفعلِ وردَ علي اختيارِك أن تأتي بالفاعلِ دون الخبرِ، وينعكسُ الأمرُ إذا بدأتَ بالمبتدأِ، ولكن هذا هو الجانبُ الوظيفي للانتقاءِ<sup>(٢)</sup>.

ثم يذكرُ الجانبَ المعجمي للانتقاءِ في قوله: "وبحسبِ هذا الجانبِ المعجمي يضيقُ أمامَ المتكلمِ مجالُ الاختيارِ كلما تقدم في بناءِ الجملةِ بمقدارِ كلمةٍ، وما تزالُ كلُّ كلمةٍ جديدةٍ تضيقُ مجالَ الاختيارِ أمامَ المتكلمِ؛ لأنها تصبحُ ضابطًا من ضوابطِ التواردِ بالنسبةِ لتاليّتها...<sup>(٣)</sup>".

ويضربُ مثلًا لذلك بأنه "إذا قلنا: (كلما) فإن الجانبَ الوظيفي للانتقاءِ، أو ما يسمى بالتلازم، وهو قسمٌ من التضامِّ، يجعلنا نتوقَّعُ بعدها فعلين علي غيرِ تعيينٍ لكلِّ منهما، ولكن يغلبُ علي ظننا أن هذين الفعلين ماضيان، ويمتنعُ فيهما أن يكونا فعلي أمرٍ، وذلك جانبٌ وظيفي غيرُ معجمي، فإذا قلنا: (أنبت) ازدادت قيودُ الاختيارِ، وأصبحت المفرداتُ الصالحةُ للموقعِ التالي محدودةَ العددِ؛ لأن فاعلَ الفعلِ (أنبت) يمكنُ أن يكونَ: الله، الفلاحُ، الربيعُ،

(١) الكتاب: ٢-١٥٣.

(٢) مقالات في اللغة والأدب: ١٤٥.

(٣) الموضع السابق.



المطرُ.... إلخ. وهكذا يبدأ الجانبُ المعجمي من الضابطِ.

ثم يذكر: "أما بالنسبة إلى مفعولي الفعل (أنبت) فينبغي له أن يكونَ من قبيلِ النباتِ إذا قصدنا الحقيقة، ومن قبيلِ الأشياءِ الناميةِ الأخرى إذا قصدنا المجازَ"<sup>(١)</sup>.

ط-تأثر الكلمة بجهة دلالية من دلالات سابقتها:

ربما تتأثر بنية الكلمة بجهة دلالية من دلالات سابقتها، يمكنُ أن ندللَ على ذلك من خلال قولِ سيبويه: "وأما رُبُّ رجلٍ وأخيه منطلقين، ففيها فُجْحٌ، حتى تقول: وأخٍ له، والمنطلقان عندنا مجروران من قِبَلِ أن قوله: وأخيه، في موضعِ نكرة؛ لأن المعنى إنما هو: وأخٍ له..."<sup>(٢)</sup>.

فالمؤثرُ هو دلالة النكرة في كلمة (رجل)، فلزم أن يكونَ ما هو معطوفٌ عليه وموصوفٌ به نكرة، فلو قيل: وأخيه، ففيه كذلك مدلولُ النكرة، وإن كانت كلمة (أخ) مضافةً إلى معرفة، إلا أنها تجرى مجرى النكرة، ويستدلُّ سيبويه على التكريرِ هنا بأنه لا يجوزُ لك أن تقول: رُبُّ رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوزُ لك أن تقول: رُبُّ أخيه، حتى تكونَ قد تكررت قبلَ ذلك نكرة، ولو قلت: وأخيه، وأنت تريدُ شيئاً بعينه كان محالاً، بل إن المدلولَ هنا هو: "أنك قد ضمنت إليه شيئاً من أمةٍ كلهم يقال له: أخ"<sup>(٣)</sup>.

فكلمة (أخ) المضافةُ إلى الضميرِ أو الموصوفةُ بشبهِ الجملة لا تدلُّ على شيءٍ معينٍ أو بعينه، وإنما تدلُّ على دلالة النكرة، كالكلمة التي عطفت عليها في هذا الموضع الذي سبق فيه (رُبُّ).

ولكنه يلاحظُ أنه قد تجتمعُ دلالة المعرفة ودلالة النكرة في بابِ العطفِ في تركيبٍ غيرِ (رُبُّ)؛ حيثُ يمكنُ القولُ: جاءني محمدٌ ورجلٌ آخرَ اليومِ.

هذا غيرُ دلالة: (أخ له) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف: ٧٧)، وقد عُولجَ في موضعٍ آخرَ.

(١) مقالات في اللغة والأدب: ١٤٦.

(٢) الكتاب: ٥٤-٢.

(٣) السابق: ٥٥-٢.

ي- في اللغة كلمات تحددُ جهاتٍ دلاليةً لأخرى:

ننبهُ إلي أن في اللغة كلماتٍ تذكرُ لتحديدَ جهاتٍ دلاليةً لكلماتٍ أخرى من نحو:  
الظروف.

الصفات.

ألفاظ التوكيد.

البدل.

عطف البيان.

وما قد يحدثُ بالتركيب الإفرادي نحو: الإضافة والصلة...

ومنه ما سبق من: التركيبي الوصفي، أو التوكيدي، أو البدلي، أو البياني، وما هو مذكورٌ تحت مصطلح التركيبي الإفرادي<sup>(١)</sup>، وما قد يلحظُ من التركيبي اللغوي مؤدياً هذه الفكرة.

ك- السياقُ وتحديد النوعِ الصرفي للكلمة:

في كثيرٍ من مواضعٍ درج الكلمِ يكونُ السياقُ أساساً في تحديد نوعِ بنيةِ الكلمة من كلِّ جوانبها الصرفية، وتبدو هذه الفكرة واضحةً قريبةً المأخذ فيما إذا كانت بنية الكلمة تحتملُ أكثر من نوعٍ صرفي، وهي ظاهرةٌ شائعةٌ في كلام العربية، وأشيرُ إلي أمثلةً مختلفةً لهذه الظاهرة اللغوية السياقية.

قد يحددُ التابعُ النوعَ الصرفي للمتبعِ من خلال السياق:

لا جدال في أن المطابقة المعنوية بين التابع والمتبع يجبُ أن تكون متوافرةً، بحيثُ إنه يمكنُ أن يكون التابعُ هو المتبعُ أو متضمناً إياه، لذلك فإننا نجدُ أن التابع قد يتدخلُ -في قوة- لتحديد النوعِ الصرفي للمتبعِ إذا تعددت جهاته الصرفية، وصلحت بنيته لأنواعٍ صرفيةً متعددة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ (النبا: ٣١-٣٢)؛ حيثُ (مفازًا) تصحُّ أن تكون مصدرًا ميميًا، واسمَ زمانٍ، واسمَ مكانٍ، لكن التابع (حدائق) -وهو مكانٌ- يرجحُ أن

(١) بحث منشور للمؤلف.



يجعل البنية اسم مكان، ويؤكد ذلك حرف الجر الظرفي (في) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذْبًا﴾ (النبا: ٣٥).

**(فُعول) بين المصدرية والدلالة علي الجمع والسياق<sup>(١)</sup>:**

كل ما كان علي: (فَعَلَ) بفتح ففتح؛ فلم يُسمع له بمصدرٍ، فإن شئت قلت في مصدره: (فَعَلَ) بفتح فسكون، وإن شئت قلت: (فُعول) بضم فضم طویل، وهي لغة تهامية، تقول: وَقَفَ وَقُفًا، وَوَقُفًا.

والصيغة نفسها (فُعول) جمع (فاعل)، تقول: سَاجِدٌ سُجُودٌ، قَاعِدٌ قُعُودٌ، وَاقِفٌ وَقُوفٌ، والسياق أو التركيب أو علاقتها بما يجاورها وهو الذي يبيّن مدلولها، تقول: كانوا وَقُفًا منتظمين، فتكون جمع (واقف)، وتقول: وَقُوفُكَ معتدلاً يبعث علي احترامك، فيكون مصدرًا.

**صيغة الفعل متعددة النوع ووظيفة السياق:**

قد تشترك الكلمة الدالة علي الفعل في أكثر من نوع له، حينئذ يحدد السياق أو التركيب أو علاقة الكلمة بما يجاورها من كلمات نوع هذا الفعل إن كان ماضيًا أم أمرًا، أو مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول.

مثال ذلك: (ارتدوا) يشترك بين الماضي والأمر، تقول: المهاجمون ارتدوا إلي أماكنهم، فيكون فعلاً ماضيًا، وتقول: يا متسابقون ارتدوا إلي مواضعكم، فيكون فعلاً أمرًا، مثله: اشتدوا، تذكروا...

ومن ذلك: شدّ (بضم فتضعف بالفتح)، يشترك بين الأمر والماضي المبني للمجهول، تقول: يا ولي الأمر؛ شدّ علي يدي من سُؤال عنه، وتقول: شدّ الحبل، فيكون ماضيًا مبنياً للمجهول، فالسياق من هذا الجانب معيارٌ للجانب الصرفي.

**ومن تلك الأفكار في صورة مجملة<sup>(٢)</sup>:**

إقامة الواحد مقام الجمع.

إقامة الجمع ويراد به الواحد.

التعبير بالجمع والمراد المثني.

(١) ينظر: شرح الفصيح: ٨٤.

(٢) يرجع إلى: فقه اللغة وسر العربية، القسم الثاني.

الخلاف بين صيغة الفعل والمراد الزمني منه.  
حمل اللفظ علي المعنى في التذكير والتأنيث.  
تناوب حروف المعاني.

كما أن هناك أفكارًا أخرى يمكن أن يتضمنها هذا القسم، وهي متناثرة بين الأفكار الأخرى من البحث، إلى غير ذلك مما يصل إليه الباحثون الجادون من أفكارٍ تعتمدُ علي التقريب والبحث الجاد الشامل.

### السياق وتعدد التوجيه الدلالي للكلمة أو المورفيم

قد تحتل الكلمة أو الوحدة الصرفية أكثر من وجهٍ دلالي ويتفاعل معه السياق، وقد يتغير الوجه الإعرابي لما بعدها، أو لا يتغير؛ ويكون ذلك تبعًا لنوع ما يتعدّد دلالاته، وما يؤثره إعرابياً فيما بعده، أولاً يؤثر فيه. ومن ذلك في إشارة وتوجيه فكرٍ.

### السياق وتجنح الدلالة:

قد يؤدي السياق إلى تجنح دلالة التركيب، فيجوز توجيه الدلالة إلى مدلولاتٍ مختلفة؛ لأن المعنى الكلي يحتمل كل توجيه، ويحتمل توجيه الجانب الدلالي إليه، يبدو ذلك في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ (البقرة: ٢٠٨).

السلم: (يكسر السين وفتحها مع سكون اللام) ضدّ الحرب، وحملت علي الإسلام، فأصل الكلمة الانقياد.

كافة: جميعاً، وهي حال منصوبة، يجوز أن يكون صاحبها واو الجماعة في (ادخلوا)، ويجوز أن تكون من (السلم)، وهي مؤنثة.

فإذا قدر السلم هو الإسلام؛ فيكون المعنى: يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في الإسلام، وهو غير جائز، والآية واردة في سياق المؤمنين والكافرين واليهود والمنافقين؛ لذا كان في تأويلها وجوه

(١) يرجع إلى: تفسير الرازي: ٥-٢٢٤، الجامع لأحكام القرآن: ٣-٢٢، تفسير النسفي: ١-١٠٤، تفسير البيضاوي: ١-



تتماشى مع هذه السياقات، ويصحُّ بها المعنى، وهي -في إيجازٍ-:  
 أن يكونَ الخطابُ للمناققين، فيكونُ المعنى: عليكم أن تستسلموا لله، وأطيعوه جملةً ظاهرًا  
 وباطنًا، أو: يا من آمنتم بالسنتكم ادخلوا بكليتكم في الإسلام، ويؤيدُ هذا أنها ذُكرت بعد  
 قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۚ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ  
 ﴾ (البقرة: ٢٠٤)، وتكونُ: (كافة) حالًا من واو الجماعة.

أن يكونَ الخطابُ لمسلمي أهلِ الكتاب، أو مؤمنِيهم؛ فإنهم بعد إسلامهم عظموا السبب،  
 وحرّموا ألبانَ الإبل... إلخ، ويُطلبُ منهم أن يدخلوا الإسلامَ بكليته أو بكليتهم، ولا يخلطوا به  
 غيره، وتكونُ (كافة) حالًا من واو الجماعة، أو من (السلم) علي أنه الإسلام.  
 أن يكونَ الخطابُ لأهلِ الكتاب الذين لم يؤمنوا بالنبى ﷺ، فهم مؤمنون بالكتاب المتقدم لهم،  
 ومطلوبٌ منهم الدخولُ في شرائعِ الله كلها بالإيمانِ بالأنبياءِ والكتبِ جميعًا، وتكونُ (كافة)  
 حالًا من واو الجماعة، أو: من (السلم).

أن يكونَ الخطابُ للمسلمين، فالمطلوبُ منهم أن يدخلوا في جميعِ شعبِ الإسلامِ وأحكامه  
 كلها، ولا يخرجوا عن شيءٍ من الشرائع، وهو مؤكدٌ بما قبلَ الآية وما بعدها. وتكونُ (كافة)  
 حالًا من واو الجماعة، وقد تكونُ من (السلم).

وقد يكونُ المقصودُ بالسلمِ معناه الأصلي، فيكونُ الأمرُ بأن يُسلمَ المؤمنون بعضهم بعضًا،  
 وأن يبتعدوا عن حروبهم فيما قبلَ الدخولِ في الإسلام، وتكونُ (كافة) حالًا من السلم.

وأنت ترى مدى أثرِ السياقِ في احتماليةِ توجيهِ دلالاتِ الكلماتِ إلي أكثرَ من مفسرٍ لها،  
 وتأثيرِ دلالةِ الكلمةِ فيما يصفُها، وتحولها من موصوفٍ إلي آخرٍ لصحةِ المجموعِ الدلالي  
 بتأثيرِ السياق؛ لكن الناتجَ الدلالي يختلفُ حينئذٍ من توجيهِ إلي آخر.

كما يتضحُ منها أن السياقَ قد أثر في توجيهِ مدلولِ جوابِ النداء، وحينئذٍ يختلفُ مدلولُ  
 المنادى، وكلُّ توجيهِ دلالي له مناداه اللائقُ به معنويًا.

ومن ذلك تجنُّحُ دلالةِ الإحصانِ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ  
 أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، فالإحصانُ في القرآنِ الكريمِ يُرادُ به معانى: التزويجِ والعفةِ



والحرية مع الشرف والإسلام<sup>(١)</sup>، وتختلف هذه المعاني بين كونها اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ،  
"والمرأة تكونُ محصنةً بالإسلام والعفافِ والحريةِ والتزويج"<sup>(٢)</sup>.

وتجنُّحُ الدلالةِ للإحصانِ في هذا الموضعِ من الآيةِ الكريمةِ يمتدُّ إلى المستثنى، وإلى نوعِ  
الاستثناءِ، ذلك على النحو الآتي:

إن أُريدَ بالإحصانِ معنى التزويجِ أو التزوجِ كان يعني بهنَّ المتروجاتِ، فيكنَّ لذلك محرماً  
على غيرِ أزواجهنَّ، ويكونُ المستثنى (ما ملكت أيمانكم) يُقصدُ به النساءُ اللاتي ملكت  
أيمانكم بالسبي أو بالشراء أو الهبة أو الإرث، ويكونُ الاستثناءُ -حينئذٍ- متصلًا.

إن أُريدَ بالإحصانِ العفافُ أو الدخولُ في الإسلام؛ يكونُ المقصودُ بالمستثنى منه  
(المحصنات) المسلماتِ أو العفيفاتِ، يَكُنَّ كلُّهنَّ حرامًا إلا ما ملك منهنَّ بتزويجٍ أو ملكٍ  
يمينٍ، فيكنَّ هؤلاءِ مستثنياتٍ من التحريمِ. ويكونُ الاستثناءُ -حينئذٍ- متصلًا.

والفرقُ بين هذا الوجهِ وما سبقه أن المستثنى منه في الأولِ جزءٌ من المستثنى في الثاني،  
ويكونُ المستثنى منه في الثاني شاملًا لكلِّ النساءِ الموصوفاتِ بالمسلماتِ أو العفيفاتِ؛ لكنه  
في الأولِ النساءِ المتروجاتِ.

إن أُريدَ بالإحصانِ الحريةَ فإن المستثنى منه يعني الحرائرَ، فكلُّهنَّ محرماً إلا ما كان  
منهنَّ بملكِ اليمينِ، فإنهنَّ مستثنياتٌ، ويكونُ الاستثناءُ -حينئذٍ- منقطعًا؛ لأنَّ المستثنى ليس  
من جنسِ المستثنى منه في صفةِ الحريةِ.

### التحديد الدلالي للكلمة المقترضة افتراضًا داخليًا:

يكونُ من خلال:

ما ترتبطُ به إسناديًا أو حديثيًا؛ ولتلاحظُ الخلافَ الدلالي لكلمة (الفهد) في الإسنادِ الآتي:

الفهدُ يأكلُ الفريسةَ.

يكتبُ الفهدُ.

(١) يرجع إلى: المفردات، كتاب الحاء مادة: (حصن)، الدر المصون: ٢-٣٤٤، بصائر ذوى التمييز: البصيرة، ٣٤، ٢-

.٤٧٢

(٢) لسان العرب، مادة: (حصن).



والفكرة قائمة فيما ليس فيه اقتراضٌ داخلي، وإنما يكون فيه تماثلٌ صوتي يؤدي إلى لبسٍ دلالي، من ذلك:

الشحنُ جارٍ.

محمدٌ جارٍ وجارٍ.

ما تُوصَفُ به:

بعضُ الكلماتِ مساحةٌ مدلولها يتمددُ ويضيقُ، وهذه تحتاجُ إلى تحجيمٍ للدلالة من خلال الوصف، وربما تحتاجُ إلى أكثر من صفةٍ، فمثلًا: كلمة (التركيب) يتسعُ مدلولها مساحيًا ونوعيًا؛ لكنه بالصفة يتحددُ المدلولُ المقصودُ، فيمكنُ القولُ في ذلك: التركيبيُّ الإفرادي، التركيبيُّ الجملي، التركيبيُّ النصي.....

ما تُضَافُ إليه:

قد يكونُ التركيبيُّ مصدرًا، فيتحددُ من خلال الإضافة، تقول: تركيبيُّ الآلة، تركيبيُّ بابِ الحجرة... إلخ.

وقد يحتاجُ إلى صفةٍ لبيانِ نوعه -حينئذٍ- تقول: تركيبيُّ حسنٌ، تركيبيُّ غيرُ صحيح... مع ملاحظة أن كلمة (تركيب) في المثالين السابقين يحتملُ المصدرية والاسمية الصريحة، مع هاتين الصفتين.

ويمكنُ البحثُ في التحديدِ الدلالي للكلماتِ المقترضةِ داخليًا من خلال ما يُحددُ دلالة الكلمة في الجملة بصفةٍ عامة، من التمييز، التوكيد، العطف، البذل... أو وسائلٍ أخرى. ولا يكونُ هذا إلا من خلالِ تركيبيِّ ما، مهما كانت مساحته، أو كان مداه: إفراديًا، أم جمليًا، أم نصيًّا.

فالكلمةُ معجميًا لها أصلٌ دلالي معيّنٌ؛ وإنما تخرجُ عنه إلى معانٍ ودلالاتٍ أخرى من خلالِ تركيبها مع زميلاتها أو صواحبها في التركيبيِّ، وتتعددُ وسائلُ هذا التركيبِ لتتسعَ بمعنى الكلمة، أو تضيقه، فتحدده، وتخصصه.

فإذا خرجت كلمة (عين) عن معنى الباصرة؛ فإنها لا تكتسبُ المعنى الجديد إلا من خلالِ تركيبها مع أخرى، فتكسبها بالتركيبيِّ معنى ليست عليه بمفردها.

وهذه هي السمة التي تكونُ عليها الكلمات، ويكونُ عليها التأليفُ والتركيبُ والنظمُ والسياقُ، ونشيرُ إلى شيءٍ من ذلك في هذه الصفحات.

## اختلاف دلالة الكلمة الواحدة باختلاف التراكيب والسياق:

قد تتباين دلالات الكلمة الواحدة بتباين التراكيب والسياقات التي ذُكرت فيها، وهو كثير، ومن ذلك ما أشرنا إليه من كلمة (عين)، ومنه كذلك (أحد) ودلالاتها في السياق.

للفظ: (أحد) أربعة استعمالاتٍ سياقية:

أولها: مرادفته (الأول)، كما هو في: أحد عشر.

ثانيها: مرادفته الواحد بمعنى المنفرد، كما هو في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١).

ثالثها: مرادفته لمدلول (إنسان)، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة: ٦)، ومنه أن تقول: لا أحد في المنزل.

رابعها: أن يكون اسمًا عامًّا في جميع من يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٧)، ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِذْ مَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ (البقرة: ١٠٢).



## السياق والضمائر

ليس جديدًا أن نذكر أن الضمائر وأخواتها من المبهمات من أهم العناصر اللفظية التي تحتاج إلى السياق احتياج السياق لها؛ بل إنها أعظم دافع ومناصر لدراسة السياق.

وفي هذه الصفحات المحدودة وهذه الدراسة العجلى التي هدفها تنبيه الأذهان إلى جوانب من البحث اللغوي أشير إلى جوانب من السياق والضمائر.

قد يُكنَى بالضمير عن غير مذكور؛ لكن السياق يحدده، بل يؤكد مرجعه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ (البقرة: ١٦١-١٦٢).

تتحدث الآيتان عن الكفار وقد ماتوا علي كفرهم، ثم تصف الآية الثانية حالهم بأنهم خالدون فيها، ولم يُذكر مرجع ضمير الغيبة، ويفرض السياق تحديده بأنه (جهنم)، وهي مؤنثة معنويًا، والقرائن كثيرة، فهو مفهوم من المقام<sup>(١)</sup>.

وربما لم يُذكر المرجع (النار) تفخيماً لشأنها وتهويلًا، أو اكتفاءً بدلالة المعنى عليها<sup>(٢)</sup>.

ويرجح الفخر الرازي كون المرجع: (لعنة)، ويؤيد ذلك بدلائل معنوية: أن ردّ الضمير إلى ما هو مذكور أولى، وأن رده إلى اللعنة أكثر فائدة؛ لأن اللعن يدخل فيه النار وزيادة، وأن: (خالدین) حال، فكان حمل الضمير علي اللعن يكون ذلك حاصلًا في الحال؛ لكنّ حملهُ علي النار يحتاجُ إلي تأويل.

وقد ذكر الرازي عن ابن عباس أن مرجع الضمير هو جهنم، فعلى هذا الكناية بالضمير عن غير مذكور<sup>(٣)</sup>، وذلك في آيات آل عمران التالية، ففي سياقات أخرى في سورة آل عمران: الآيات (٨٦-٩١) قد فرقت بين (الذين كفروا) والذين ماتوا وهم كفار، وجعل عذاب الآخرين حتمًا باتًا، أما قرينة العذاب المذكور في الموضع فإنه يرجح كون المرجع (النار).

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ٢-٧٣.

(٢) ينظر: تفسير الفخر الرازي، ٢-١٨٥، تفسير النسفي: ١-٨٦، تفسير البيضاوي: ١-٩٧.

(٣) ينظر: السابق، ٨-١٤٢.

وعلينا أن نعلم أن عذاب النار نتيجة وعقب للعنة الله، وجهنم هي مكان العذاب التي فيها الخلود، وقد صرح بمرادف (النار) في سورة الأحزاب مقترنة باللعن والخلود؛ لكن الخلود المتعلق به شبه الجملة (فيها) حال من (السعير) بما يدل على أن الضمير عائد إليها، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا خٰلِدِينَ فِيهَا اَبَدًا﴾ (الأحزاب: ٦٤ - ٦٥)، ويرجع إلى التغابن: (١٠)، سورة البينة: (٦).

أما رفع (خالدين) مع ذكر الضمير عائداً إلى النار صريحاً فهو كثير في القرآن الكريم، ويبدو الإبهام في مرجع الضمير واضحاً، ويفهم من خلال السياق بأنواعه المتباينة في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرًا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٩٧).

ويبدو إبهام المرجع من طريقتين:

**أولهما:** عدم ذكر المرجع لبعض الضمائر.

**والآخر:** تداخل الضمائر لاشتراكها في نوع واحد في كلمات متشابهة متتالية متتالية المساحة اللفظية، وهو ضمير الغائب في ستة مواضع.

جاءت الضمائر في هذه الآية الكريمة في صورتين:

**أولاهما:** ضمير المخاطب في موضعين:

**الأول:** فاعل القول المستتر (قُلْ)، ومن سياق الموقف والسياق الثقافي والمقامي أو الحالي، والسياق القريب والبعيد، والأصغر والأكبر، والجزئي والكلي نستنتج أن مرجعه الرسول محمد ﷺ، فهو المكلف بالرسالة والإبلاغ لعموم الخلق.

**والثاني:** ضمير المخاطب في (قلبك)، وهو الرسول ﷺ، والقرينة أنه المستقبل لجبريل الأمين؛ كي يتلقى منه ما أنزله رب العالمين. وهو متلائم مع ضمير المخاطب السابق.

والصورة الأخرى: ضمير الغائب في ستة مواضع:

**الأول والثاني:** ﴿فَأَنزَلْنَاهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، السياق الأقرب للمراد يجعل مرجع الضمير



الأول (إنه) جبريل، ومرجعُ الضميرِ الثاني المنصوبِ في (نزله) المفعول به هو القرآن، والقرينةُ السياقيةُ اللفظيةُ ذكر (جبريل) قبل الضميرِ الأول، وتسليطُ حدثِ التنزيلِ علي القلبِ في الثاني، ويشتركُ بينهما قرينةُ مدلولِ شبهِ الجملةِ (بإذن الله)، وكلُّ هذا يتلاءمُ مع السياقِ الكلي للآياتِ، من عداوةِ اليهودِ لجبريل، وإنزاله القرآن علي محمدٍ ﷺ دونهم<sup>(١)</sup>... إلخ.

وقد يذهبُ إلي أن الأولَ يعودُ علي الله ﷻ، ويعودُ الثاني إلي جبريل ﷺ، أي أن الله تعالى نَزَلَ جبريلَ ﷺ بالقرآن، "وفي كلِّ من هذين التفسيرين إضمارٌ يعودُ علي ما يدلُّ عليه سياقُ المعنى"<sup>(٢)</sup>؛ لكنه بالنظرِ في كلِّ من:

شبهِ الجملةِ (بإذن الله) مخرَجٌ له تعالى من المرجعيةِ.

(قلبك) ترجحُ كونَ التنزيلِ للقرآنِ الكريم، وهي دليلٌ علي إخراجِ الرسولِ من مرجعيةِ ضميري الغائبِ، فيبقى بعد ذلك تقديرُ المرجعِ (القرآن) للضميرِ الثاني، ويكونُ الأولُ لجبريلَ علي الاختيارِ الأولي.

ويؤيدُ هذا النحو ما هو كامنٌ من ضميرِ الغائبِ في الأحوال: مصدقًا، هدى، بشرى، فكُلها تتواءمُ دلاليًا مع القرآنِ الكريمِ المكنونِ عنه بضميرِ الغائبِ الثاني (نزله)، وهي صفاتٌ للقرآنِ الكريمِ، وبالتالي فإن هاءَ الغائبِ في (بين يديه) يعودُ إلي القرآنِ؛ ليتناسقَ المعنى، وتتكاملَ الدلالاتُ ومدلولاتها.

وإن عُدتَ إلي كتبِ التفسيرِ فإنك تجدُ أنهم يذكرونَ قرائنَ عديدةً ومتنوعةً لكلِّ وجهٍ معنوي، وكلُّها يربطونها بالسياقِ دون غيره موائمين لمعاني الكلماتِ المتعاقبةِ وإعرابها أو موقعها الإعرابي.

### ملحوظة:

لم يفتُ أصحابُ التفسيرِ أن يدركوا وينبهاوا إلي القيمةِ الدلاليةِ لإضمارِ ما لم يسبقُ ذكره؛ ليكونَ فيه تفخيمٌ لشأنِ صاحبه، فهو لفرطِ شهرتهِ وقوةِ مكانتهِ كأنه يدلُّ علي نفسه، ويكتفي

(١) يرجع إلي: تفسير الفخر الرازي، ٣-٢١١.

(٢) البحر المحيط: ١-٥١٢.

بضميره في السياق الذي يبرز شيئًا من صفاته<sup>(١)</sup>.

تغاير موقعية الضمير المحال:

يتغاير موقعية الضمير المحال سياقياً بتغاير:

بنية العامل:

فقد يكون الضمير فاعلاً ثم يتغاير إلى موقعية المفعولية؛ لأن بنية الفعل العامل قد تغيرت مما يفيد المشاركة إلى ما يفيد التعدي إلى واحد. مثال ذلك:

﴿وَقَاتِلُواْ وَقَاتِلُواْ﴾ (آل عمران: ١٩٥).

﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ (النساء: ٧٤).

﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ (التوبة: ١١١).

ولا يغفل عن العلاقات الدلالية القائمة بين الضمير وما يسبقه أو ما يلحق به من عناصر لفظية، وهذه فكرة عامة في هذه القضية.

التغاير بين الخطاب والغيبة والتكلم:

﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَكُمْ فِيهِ﴾ (البقرة: ١٩١).

﴿لَئِن بَسَطْتَ إِلَىٰ يَدِكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ (المائدة: ٢٨).

﴿أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِلَا مَتِّ﴾ (القصص: ١٩).

تبادل الموقعية:

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٠).

﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ (التوبة: ٣٦).

لا يحدث خلاف في الموقع الإعرابي مع اتحاد البنية:

﴿حَصَرْتُمْ صُدُورَهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْهِمْ فَلَقَاتِلُواكُمْ فَإِنِ اعْتَرَضْتُمْ فَلَا تَمَّ﴾

(١) يرجع إلى (مثلاً): تفسير الفخر الرازي، ٣-٢١٢، تفسير النسفي: ١-٦٤، تفسير البيضاوي: ١-٧٧.



﴿يُقْتَلُونَ﴾ (النساء: ٩٠).

﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ (النساء: ٧٦).

تغاير دلالة الجذر:

﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران: ١٥٦).

﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٧٤).

الأثر الدلالي لذكر الضمير العائد

في قوله تعالى: ﴿وَأَوْزَقَكُمْ أَرْضَهُمْ وَيُدْرِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطْعُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢٧)، ذكر الضمير في (تطونها) يربط الجملة الفعلية بالمنصوب (أرضنا)، ويكون عائدًا عليها، فتكون الجملة نعتًا لأرض في محل نصب، وعليه فإن (أرضنا) تدخل في المعطوفات علي ما يورث.

وإذا لم يذكر الضمير فإن (أرضنا) تكون مفعولًا به مقدمًا للفعل (تطونها)، وتكون مستأنفة، غير داخلية بمعناها فيما يورث.

### دلالة العطف في الأفعال

في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣١)، عطف الفعل: (تعمل) علي (يقنت) يدل علي أنهما مختلفان إرادةً ودلالةً، فالعمل الصالح -إذن- غير القنوت، ولا يدخل فيه، ويمكن أن ينظر في مثل ذلك من متعاطفات، نحو: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾... إلخ.

اسم الإشارة وأثر السياق في المحال إليه

لا أود أن أبحث هذه الفكرة بحثًا شاملاً؛ وإنما أريد أن أوجه النظر إلي فكرة أراها مفتقدة في دراسات اسم الإشارة بصورة عامة، وفي الإحالة بصورة خاصة.

في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّكَاثِينَ مَنْ يُقُولُ رَبَّنَا ءَايُنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلْقٍ مَّن يَقُولُ رَبَّنَا ءَايُنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ



سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿ (البقرة: ٢٠٠-٢٠٢)، نجدُ أن اسمَ الإشارةِ (أولئك) للمجموعِ البعيدِ، ويشيرُ إلى مجموعِ ما قبله من مجموعتينِ أو فئتينِ متناقضتينِ، فالمحالُ إليه متعدّدٌ؛ لكنه تعدّدٌ متناقضٌ:

أولاهما: ﴿فَمِنَ الْكَاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آئِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَنَا فِي الْآخِرَةِ مَن خَلَقَ﴾.

والأخرى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آئِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، فجمع اسمِ الإشارةِ الفئتينِ معًا: طالبِ الدنيا، وطالبِ الدنيا والآخرة؛ لذلك كانت صلةُ الإشارةِ وهي خبرها الممثلُ في الجملةِ الاسميةِ: ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ مستوعبةٌ لهاتينِ الفئتينِ دونِ لبسٍ أو إلباسٍ، وذلك من خلال:

انتقاءِ الكلماتِ الدالةِ: نصيب، مما كسبوا.

جمعِ الفئتينِ في شبهِ الجملةِ (لهم) المتضمنةِ لامِ الملكيةِ، وضميرِ الغائبينِ الشاملِ لهما. التذييلُ بجملةٍ دالةٍ دلالةً عامةً تتلاءمُ مع مجموعِ الفئتينِ، وما يخبرُ به عنهما من الجملةِ الاسميةِ السابقةِ، وذلك من خلالِ الجملةِ التذييليةِ: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

وبالنظرِ في مجموعِ الجملةِ الإشاريةِ وما دُوِّلتُ به نجدُ أن الدلالةَ التي تضمنتها دلالةً عامةً مع ملاءمتها لمجموعِ الأحداثِ المميزةِ للفئتينِ، فطالبُ الدنيا له نصيبٌ مما يطلبُه منها، وطالبُ الدنيا والآخرةِ له نصيبٌ منهما معًا، وكلُّ له نصيبٌ من طلبه، أي: من كسبه: أولئك لهم نصيبٌ مما كسبوا، وتحقيقًا للأمرينِ وغيرهما: اللهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ بصفةٍ عامةٍ.

فكان المشارُ به وما تضمنه من وحداتٍ لغويةٍ مترابطةٍ دالًا دلالةً محكمةً وشاملةً على المشارِ إليه، أو المحالِ إليه اسمُ الإشارةِ، على الرغمِ من تنوعِ متضمّنه وتناقضه.

هذا إلى جانبِ الإشارةِ إلى أن فريقًا من المفسرينِ يذهبون إلى أن اسمَ الإشارةِ يكونُ للفريقِ الثاني المذكورِ أخيرًا: (طالبِ الدنيا والآخرة).

وما يشبهُ اسمَ الإشارةِ في هذه الفكرةِ تلكَ الكلماتِ الدالةُ على العموميةِ أو الكليةِ أو المجموعِ أو أكثرَ من واحدٍ، ذلك نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ. فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ



جَهَنَّمَ يَصَلِّهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعِيهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعِيهِمْ  
مَشْكُورًا كَلَّا نُمِدُّ هُنُوْلًا وَهَتُوْلًا مِّنْ عَطَلِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿ (الإسراء: ١٨-٢٠)،  
﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ  
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿  
(النساء: ٩٥)، ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيََوْفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ (هود: ١١١).

ف (كلاً) في هذا الموضع يجمع في السياق من يدعو آلهة غير الله، والقرى الظالمة، ومن  
خاف عذاب الآخرة، والذين شقوا، والذين سعدوا...، وقوله: ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ فَمِنْهُمْ مَّنْ  
أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَّنْ أَغْرَقْنَا  
وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿ (العنكبوت: ٤٠)، ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ  
مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤْفِيَنَّهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ ﴿ (الأحقاف: ١٩).

ولكنك تلاحظ أن الحكم يكون صالحًا للمجموع دلاليًا، ويستوعب الفئتين المتناقضتين أو  
المتخالفتين أو المتباينتين أو الفئات التي توصف بذلك.

### اختيار الكلمة والسياق والدلالة

الوظيفة الدلالية لـ (غير) و(آخر) صفتين في التركيب:

يذكر أبو حيان: "جاء زيدٌ وأخرٌ معه، أو: مررتُ بامرأةٍ وأخرى معها، أو: اشتريتُ فرساً  
وأخر، وسابقتُ بين حمارٍ وأخر؛ لم يكن آخرٌ ولا أخرى مؤنثه ولا تثنيته ولا جمعه إلا من  
جنس ما يكون قبله، ولو قلت: اشتريتُ ثوباً وأخر، ويعنى به غير ثوبٍ لم يجز...، وهذا هو  
الفرق بين (غير) و (آخر)؛ لأن غيراً تقعُ علي المغاير من جنسٍ أو صفةٍ، فنقول: اشتريتُ  
ثوباً وغيره، فيحتملُ أن يكون ثوباً، ويحتملُ أن يكون غير ثوبٍ..."<sup>(١)</sup>، وذلك في توضيح:  
(آخرين) من قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿  
(النساء: ١٣٣).

(١) البحر المحيط: ٩٢/٤-٩٣.

ومن قبل أبي حيان ذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> وابن عطية<sup>(٢)</sup> ما يفيد أن موصوف (آخر) قد يكون من جنس ما تقدم، وقد يكون من غير جنسه أو من غير نوعه.

ويرد ذلك السمين، ويوافق شيخه أبا حيان؛ لكنه يعلل لكون موصوف آخر يكون من جنس ما قبله في قوله: "أن آخرين صفة لموصوف محذوف، والصفة لا تقوم مقام موصوفها إلا إذا كانت خاصة بالموصوف، نحو: مررت بكاتب، أو يدل عليه دليل، وهنا ليست بخاصة، فلا بد أن تكون من جنس الأول؛ لتحصل بذلك الدلالة على الموصوف المحذوف"<sup>(٣)</sup>.

فالمفهوم مما سبق أن (آخر) يكون موصوفها من جنس ما عطف عليه، ويرى آخرون أنه قد يكون من غير جنسه، أما موصوف (غير) فإنه يحتمل الوجهين بلا خلاف.

ونظرة سريعة في علاقة موصوفي (آخر) و (غير) بما يُقرنان به من خلال السياق في القرآن الكريم يلحظ ما يأتي:

(آخر):

وردت (آخر) وما تتصرف إليه في سبعين موضعًا، كانت موزعةً فيه بنويًا كما يأتي:

دالة علي المفرد في خمسة عشر موضعًا.

دالة علي المفردة في ستة وعشرين موضعًا.

دالة علي المثني المذكر في موضعين.

دالة علي جمع الذكور في اثنين وعشرين موضعًا.

دالة علي جمع الإناث في خمسة مواضع.

تنوع موقعها الإعرابي بين المرفوع والمنصوب والمجرور.

يلحظ أنه قد ذكر موصوفها ظاهرًا في ثلاثين موضعًا، ولم يُذكر في أربعين موضعًا؛ لكنه يُفهم من السياق.

كانت في كل مواقعها صفةً، إما لموصوفٍ مذكور، وإما لموصوفٍ محذوف، وقد حلت محلّه، واتخذت موقعه الإعرابي.

موصوفها الظاهر أو المحذوف من جنس ما عطف عليه؛ إما كان ذلك ملفوظًا، وإما كان

(١) ينظر: الكشاف، ١-٢٣٠.

(٢) يرجع إلى: المحرر الوجيز.

(٣) الدر المصون: ٢-٤٣٩.



ملحوظًا مقدراً، أو من جنسٍ ما تُرِن به موصوفُها، أو ما كان أوله، وهو آخره. وذلك في كلِّ المواضع.

كما يلحظ أنه تأتي بعدما يذكر لموصوفِها ما كان منه. فكأنه بموصوفِها وما عطف عليه، أو اقترن به، كانا مجموعةً واحدةً، ثم انقسمت إلى قسمين أو طائفتين أو غير ذلك، فهما من جنسٍ واحدٍ؛ لكنه يحتزُر في هذه الفكرة من وصفِها لـ: (إله) المقارن بالله تعالى، كما هو في: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ (الإسراء: ٢٢)؛ حيث يكون التجانس في صفة الألوهية عند المؤمنين حقًا، ومن يقابلهم من الضالين الذين يتخذون إلهاً آخر.

من أمثلة ذلك:

﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ (المائدة: ٢٧)، الحديث عن (ابني آدم) إذ قربا قربانًا، فيكون الآخر الابن الآخر الذي لم يُتقبل منه.

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤)، الموصوف: (أيام)، والمقارن به: (أيامًا معدودات).

﴿قَالَتْ أَخْرِجْنِي وَأَوْلِيهِنَّ رَبَّنَا هُنَّ أُولُو الْآرْحَامِ﴾ (الأعراف: ٣٨)، ﴿قَالَتْ أُولُوهُنَّ لَأَخْرِجْنَهُنَّ فَأَمَّا كَانَتْ لَكُمُ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ (الأعراف: ٣٩)، أي: أنهما فئتان: أولى، وأخرى، وواضح أنهما من جنسٍ واحدٍ.

(غير):

وردت (غير) في القرآن الكريم في سبعة وأربعين ومائة موضع، كانت موزعةً فيها على النحو الآتي:

ذكرت مضافةً إلي المظهر في سبعة وعشرين ومائة موضع.

كانت مضافةً إلي المضمرة في عشرين موضعًا، تنوع بين الغائب: (١٣)، والغائبة: (١)، والمنتكلم: (٢)، وإلي ضمير المخاطبين: (٤).

وردت (غير) في هذه المواضع واقعةً بين متغايرين في اثنين وخمسين موضعًا، وكان تركيبها مع المتغايرين اللذين ربطت بينهما دلاليًا على النحو الآتي:

وقعت نعتًا للمراد الموجب ومضافةً إلي ما هو من جنسه مرادًا تركه، ومن هنا كان التخالف والتغاير، سواءً أكان التغاير في الذات أم في الصفة، وسواءً ذكرا معًا أم دلَّ على أحدهما

أوعليهما بدليل قرينة لفظية أوسياقية أوغير ذلك، وهذا مذكور في اثنين وثلاثين موضعًا.  
من ذلك:

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (الفتح: ٧).

﴿ آمَاتٌ غَيْرٌ أَحْيَاءٌ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (النحل: ٢١).

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (النور: ٢٧)،  
يراعى تركب النهي مع (غير)، فينقلب الحكم، فالأول متروك، وما بعدها موجب.

وقد يكون المتغايران المتماثلان صفتين لموصوفين من جنس واحد. من ذلك:

﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ ﴾ (الأنعام: ٩٩).

﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ (النساء: ٢٤).

﴿ أَشْأًا جَنَّتٍ مَّعْرُوشَتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتٍ ﴾ (الأنعام: ١٤١).

﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَّانَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ ﴾ (الأنعام: ١٤١).

﴿ ثَمَرٍ مِّنْ مَّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مَخْلُوقَةٍ ﴾ (الحج: ٥).

وقد يكون أحدهما محذوفًا مفهومًا من السياق، أو من ذكر المتروك المضاف إلى (غير)،  
نحو: ﴿ أَفَغَيْرِ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ (آل عمران: ٨٣)، أي: أفدينًا غير دين الله يبعون.

ومنه: ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ (الأعراف: ١٦٢)، أي: قولًا غير  
القول الذي قيل لهم.

وقد يكون المتغايران محذوفين مدلولًا عليهما بالمذكور في سياقهما بصفتيهما اللتين حلنا  
محلهما، من ذلك: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (فاطر: ٣٧)، أي:  
نعمل عملًا صالحًا غير العمل الذي...

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ﴾ (إبراهيم: ٤٨)؛ إذ التبديل إما  
في الذات وإما في الصفات، وكلاهما تغاير في المثلية، والذي يؤدي ذلك التبديل لكن



الأرض الحالية تبدلُ إلى غير الأرض الحالية.

ومنه: ﴿وَوَدُّوْنَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَهٖ تَكُوْنُ لَكُمْ﴾ (الأنفال: ٧)، فـ (غير) صفةٌ لمحذوفٍ ليس من جنسِ المضافِ إليه، إذ غير ذات الشوكة هو العير، وذات الشوكة هي النفير، فالتقدير: تودون أن العير غير ذات الشوكة تكون لكم...، وعليه فقد ربطت (غير) بين غيرٍ متمثلين، أو غيرٍ متجانسين، أو مختلفين، أولهما الموصوفُ المحذوفُ مفهوم من السياق الخارجي والداخلي متمثلًا في: إحدى الطائفتين.

كانت (غير) مضافةً إلى الضمير في عشرين موضعًا، وهي صفةٌ لمحذوفٍ مرادٍ تركه، ومضافةٌ إلي الضمير العائدِ علي المرادِ المفهوم من السياق، فهما متغيران بين الترك والاتخاذ، وأرى أن بينهما تغييرًا في الجنس، وكان ذلك في ثمانية عشر موضعًا، منوعةً علي النحو الآتي:

قد يكون أحدُ المتغيرين مدلولًا عليه بضميره؛ لأنه مخاطبٌ مدلولٌ عليه بالحضورِ الخطابي و (غير) مضافةٌ إلي الضمير، وصفةٌ للمتغيرِ الآخرِ في أربعة مواضع، من ذلك قوله تعالى:

﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ (التوبة: ٣٩).

﴿وَأَنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ (محمد: ٣٨).

وقد تكونُ الصفةُ شبه جملةٍ، نحو: ﴿أَشْهَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ (المائدة: ١٠٦)، فأخر دلت علي مثلية الجنس، و (غير) أضيفت إلي الجنسِ المماثلِ للمتغيرِ الآخر.

وقد تكون (غير) صفةً للفظِ (إله) في نطاقِ النفي، ومضافةً إلي ضميرِ الغائبِ العائدِ علي: (الله) تعالى لاستغراقِ نفي الألوهيةِ إلا له تعالى في تسعة مواضع: من ذلك: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون: ٢٣، ٣٢).

والمغايرةُ هنا بين الخالقِ تعالى وغيره من المعبودات، وبهذا المفهوم يكونُ المتغيران غير متمثلين أو غير متجانسين، وأميلُ إلي هذا المفهوم من التركيب؛ لأن الإله الأوحَد هو الله

تعالى، أما غيره تعالى فهي مجسمات أو مخلوقات أو...، وعلى هذا فقد ربطت (غير) بين مختلفين، ليسا من جنس واحد.

أو تكون مضافةً إلي ضمير المتكلم العائد علي المتكلم لجعل الألوهية للمتكلم، وذلك في موضعين خاصين بفرعون، وهما:

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص: ٣٨).

﴿ قَالَ لَيْنَ اتَّخَذَتِ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْمَلِنَاكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ (الشعراء: ٢٩).

أو أن ضمير الغيبة المضاف إليه (غير) المتروك يعودُ علي الطرفِ المغايرِ الأولِ المراد، وذلك في ثلاثة مواضع، من ذلك:

﴿ كَمَا نَصَبَتْ جُلُودَهُمْ بَدَلَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ (النساء: ٥٦)، أي: غير جلودهم.

﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ (النساء: ١٤٠)، أي: غير حديثهم.

ومنه: ﴿ فَإِنْ طَلَمَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ نَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (البقرة: ٢٣٠).

أو أن تكون (غير) مضافةً إلي اسم الإشارة العائد علي الطرف الآخر، نحو: ﴿ آتَتْ يُشْرَةَ إِنْ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَلَهُ ﴾ (يونس: ١٥).

وردت (غير)، وقد عطف علي المضاف إليها المماثل لجنس ما قبله بمعطوفٍ مخالفٍ في جنس المعطوفِ عليه، ذلك في قوله تعالى: ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ (المائدة: ٣٢)، فالمغايرة الأولى: (نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ) بين جزئها تماثلٌ في الجنس، أما المغايرة الأخرى المعطوفة فتقديرها: من قتل نفسًا بغير فسادٍ في الأرض... فطرفاها غير متماثلين في الجنس.

وردت (غير) لمجرد النفي دون ذكر طرفين متغايرين في خمسةٍ وتسعين موضعًا. وكان ذكرها تركيبياً موزعاً علي النحو الآتي:

وردت حالاً مفردةً أو شبه جملة، وقد توولُ بنعتٍ لمصدرٍ مقدرٍ من الفعل المذكور.

من ذلك:

﴿ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ﴾ (آل عمران: ١١٢)، أي: قتلًا بغير حق، فتكونُ شبه الجملة

(بغير حق) حالاً في محلِّ نصبٍ، أو متعلقةً بحالٍ محذوفة، أو تكونُ نعتاً لمصدرٍ محذوف.



﴿ وَتَرْزُقُ مَنْ نَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (آل عمران: ٢٧)، أي: رزقًا بغير حساب، فنقدّر التقديرات السابقة لشبه الجملة (بغير حساب).

ووردت حالًا صريحةً دون تأويل، نحو:

﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة: ١٧٣).

﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرِينَ إِنَّهُ ﴾ (الأحزاب: ٥٣) بقراءة نصب (غير) على الحالية.

﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَكَّرٍ ﴾ (النساء: ١٢)، (غير) حال من الفاعل المقدر في الفعل المحذوف يُوصَى بها غير مضارٍ أحدًا.

﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْمَتُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مَحَلِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (المائدة: ١) (غير) حال من الضمير المجرور في (لكم)، وفيه أوجه أخرى لصاحب الحال<sup>(١)</sup>.

﴿ وَإِنَّا لَمَوْفُوهُم نَصِيبُهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ ﴾ (هود: ١٠٩).

ووردت مفعولًا به، أو مؤولة بصفة لمفعول به محذوف، نحو: ﴿ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ ﴾ (هود: ٦٣)، (غير): مفعول به ثانٍ للفعل، ويجوز أن يكون التقدير: فما تزيدونني شيئًا غير تخسير، ويجوز أن تجعلها استثناءً.

﴿ لِنَفْسِي عَلَيَّ غَيْرُهُ ﴾ (الإسراء: ٧٣).

﴿ يَطْفُئُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ (آل عمران: ١٥٤).

ووردت مجرورة بالحرف وشبه الجملة متعلقة بما قبلها، وقد تؤول بصفة لمصدرٍ من الفعل محذوف، نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِعَنَنِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (المائدة: ٣)، (غير الله): شبه جملة متعلقة بالإهلال، وقد يكون التقدير: وما أهل به إهلالًا لغير الله، فتكون نعتًا لمصدرٍ محذوف، هي نائبة عنه.

﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (الطور: ٣٥)، شبه الجملة متعلقة بالخلق، وقد تكون

(١) يرجع إلى: إعراب القرآن للنحاس، ٢-٤، مشكل إعراب القرآن: ١-٢١٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١-٢٨٢، الدر المصون: ٢-٤٧٧.



نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، والتقديرُ: خلقًا من غيرِ شيءٍ.

ووردت صفةً لمصدرٍ محذوفٍ مفهومٍ مما قبله، وقد تؤولُ إلي حالٍ منصوبةٍ، نحو:

﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ (المائدة: ٧٧)، أي: غلوا غير الحق،

أي: باطلاً، وقد تكونُ حالًا من واو الجماعة.

﴿ وَالْإِيمَ وَالْبَغْيَ يَغْيِرُ الْحَقُّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ ﴾ (الأعراف: ٣٣)، أي: إثماً وبغياً بغير الحق، وقد

تكونُ شبه الجملة حالًا.

﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَ هُمْ يَغْيِرُ عِلْمِ ﴾ (الروم: ٢٩).

ووردت لمجردِ النفي لما أضيفت إليه، وقد وقعت في الجملة بين:

الصفة: نحو:

﴿ مَنْ إِيَّاهُ غَيَّرَ اللَّهُ يَأْتِيكُمْ بِهِ ﴾ (الأنعام: ٤٦).

﴿ ذَلِكَ وَعَدُّ غَيْرِ مَكْذُوبٍ ﴾ (هود: ٦٥).

﴿ وَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ عَذَابٌ غَيْرَ مَرْدُودٍ ﴾ (هود: ٧٦).

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾ (النور: ٢٩).

﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (فاطر: ٣).

﴿ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ (فصلت: ٨، الانشقاق: ٢٥).

والخبر: نحو:

﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ (التوبة: ٣).

﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ (الواقعة: ٨٦).

﴿ إِنْ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴾ (المعارج: ٢٨).

واسم (إن):

﴿ إِنْ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴾ (الأنفال: ٧).

والمفعول به: نحو:

﴿ وَأَمْتَعٌ غَيْرُ مُسْمَعٍ ﴾ (النساء: ٤٦)، أي: واسمع كلامًا غير مسمع لك، إما لأنه مكروه، وإما

لأنه محبوبٌ، ويجوزُ أن تتصّب (غير) علي الحالية.



﴿ فَإِذَا بَرَّرُوا مِنَ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾ (النساء: ٨١)، أي: بيَّت طائفةً قولًا غير الذي تقول...، فتكون (غير) صفةً لمفعولٍ به محذوفٍ، وقامت مقامه فصارت مفعولًا به.

﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَحْسَدُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الأنعام: ١٤)، (غير): مفعول به أول مقدم.  
﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (الأنعام: ٤٠).  
والظرف: نحو:

﴿ مَا لَيْسُوا بِسَاعَةٍ ﴾ (الروم: ٥٥).

من المواضع التركيبية السابقة لـ (غير) يمكن الانتهاء إلى:

(غير) قد تربط بين متغايرين، وما أضيفت إليه يكون مدلولًا عليه بالنفي. وقد لا تربط بين متغايرين، ولكنه يؤتى بها لنفي ما بعدها المضاف إليها. ف (غير) ملازمة للإضافة، وهي مضافةٌ إلي ما بعدها، ويكون محكومًا عليه بالنفي بالضرورة في نطاق التركيب أو الحكم الذي ارتبط به، فإن كان موجبًا كان المضاف إليها منفيًا، وإن كان ما قبلها منفيًا كان المضاف إليها موجبًا مؤكدًا. تربط في حكمها المغايرة بين الذات والصفات.

قد يكون المتغايران اللذان تربط بينهما غير متعاطفين؛ حينئذ تكون صفة لأولهما، ويكون الآخر مضافًا إليها من جنس ما قبلها ولو ظنًا واعتقادًا، ويكون من لفظ السابق عليها ويكون ضميره، عندئذ يكون المطلوب إيجاده في التركيب أو إثبات وجوده واحدًا منهما، وهو السابق عليها غير المنفي بها، سواءً أكان ذاتًا أم صفةً، نحو:

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (الفاتحة: ٧).

﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسْفِهِينَ ﴾ (النساء: ٢٤).

﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (النور: ٢٧).

النهي يبادل موضعي المتروك والموجب؛ حيث يكون الأول هو الموصوف، أما الآخر فهو المضاف إليها. ومثله مع المنفي: ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (هود: ٥٠).

وقد يكون المتغايران متعاطفين، وحينئذ يكون حرف العطف سابقًا لـ: (غير) المذكورة أو

المقدرة، ويكونان من لفظٍ واحدٍ وجنسٍ واحدٍ، أو مختلفين لفظًا وجنسًا.

من الأول:

﴿صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَجِلْدٍ﴾ (الرعد: ٤).

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ﴾ (الأنعام: ٩٩).

﴿جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ (الأنعام: ١٤١).

ومن الآخر:

﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسٍ﴾ (المائدة: ٣٢).

مما سبق تكون (غير) واسعة الاستعمال اللغوي، وهي دالةٌ على نفي ما أُضيف إليها، أو مغايرته لما ارتبط به دلاليًا، وقد يكون متغايرها من جنسٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ، وقد يختلفان جنسًا ولفظًا، وقد يختلفان جنسًا وينفقان لفظًا.

ويستنتج مما سبق أن (آخر) يكون موصوفها من جنسٍ ما كان أولًا له، أو ارتبط به دلاليًا فكانا قسمين متجانسين، وإن كانا مختلفين أو متفقين في الحكم الدلالي عليهما، أما (غير) فإن موصوفها قد يكون من جنسٍ ما أُضيف إليها، وهو كثيرٌ، وقد يكون من غير جنسه، وقد لا تكون صفةً؛ لكنها رابطةٌ بين متغايرين متجانسين أو غير ذلك.

والقضية تحتاج إلى بحثٍ أوسع وأشمل من خلال النصوص المختلفة في العصور المتتالية مبتدئين بما تُورث من نصوصٍ في العصر الجاهلي، ويبحث كل الجوانب الدلالية والوظيفية لكل من: (آخر) و (غير) في السياق، وما يشاكلهما من ألفاظٍ مساعدةٍ في الجمل والتراكيب والسياقات.

ويمكن أن تتسحب مثل هذه الدراسات والتحليلات على كلماتٍ أخرى في اللغة من خلال سياقاتها، من مثل: ذي، صاحب... إلخ.



## **المبحث الثالث**

### **في السياق والإعراب**

## في السياق والجانب الإعرابي

لا جدال في أن السياق من مكوناته الجانب الإعرابي في اللغة العربية؛ ذلك لأن الإعراب إنما هو مبيِّنٌ لدلالة التركيب كلاً متكاملًا من خلال موقعية عناصره اللفظية، فتكون كيفية نطقها، أو العكس، مع عدم إغفال قواعد التركيب، ومراعاة الأحكام اللفظية والدلالية لجانبى البنية: بنية الكلمة، وبنية الجملة، هذه الأفكار تكون أكثر إيضاحًا وتأكيدًا إذا استحضرنا أن الجملة لا تقف عند حد ركنيها البسيطين، وإنما تمتد لتتضمن نهايات كلِّ حدٍّ، مهما طال وامتدت مساحته، أي: ينظر - حينئذٍ - إلى التراكيب الإفرادية بسيطةً وموسعةً ممتدةً.

وفي السياق الواحد قد يتعدّد التقدير اللفظي للكلمة في تركيبها، فتتعدّد المواقع الإعرابية المرتبطة بها طبقًا لتأثيرها فيما قبلها وفيما بعدها إعرابياً.

وهذه مواضعٌ محدودةٌ تبحث هذه الفكرة، وقد يلمس في بحثها شيءٌ من السعة في بحثها وتحليلها؛ لأنها قد فرضت عليّ ذلك دون تحكّم في إرادتي إلا ما يفيق الشغوف بالشيء من طول النظر لشعوره بالخوف من ملامة الآخرين له.

## التركيب والسياق والدلالة

من صحة الفهم اللغوي أن يكون من خلال التداول اللغوي، أي: من خلال سياقه الذي وُضِعَ فيه، سواءً كان نوع السياق، ويبدو أنه لا يصح أن يُنتزع التركيب -سواءً كان حجمه- من خلال سياقاته المتنوعة، ذلك لأن السياق اللفظي والمقامي والحالي وغيرها إنما هي التي أتت بهذا التركيب، واستدعته طبقًا لما يريده مستعمل اللغة، ويجب أن نربط بين هذا التركيب وما سبقه وما لحق به من تراكيب أخرى.

ومن أوضح الدلائل على ذلك ما جاء في القرآن الكريم من ربّ العالمين -وهو تعالى أعلمُ بهم- منجمًا طبقًا لأحداث الدعوة الإسلامية، وأحوال المنضوين تحتها مع ربهم، ومع أنفسهم ومع غيرهم، وما تخالف عليهم من أحداث، وما احتاجوا إليه من أحكام...، إلى غير ذلك من الظروف والأحوال المتعاقبة عليهم وعلى حياتهم.

لذلك فإننا نجد أن علماء التشريع والفقهاء إنما يضعون ذلك في بدء نظراتهم وأفكارهم،



واستنتاجاتهم؛ لكنني أنبه إلى أن كل كلمة في التركيبي لها وظيفتها الحيوية فيه من خلال جهات دلالية عديدة، ذكرنا جانبًا كبيرًا منها في هذا المؤلف، يعود إلى كيفية بنيتها وما لحق بها من وحدات صرفية، أو سبقها، أو حشاها، وموقعيتها في التركيبي، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها... إلخ.

وكل هذه الجوانب يجب أن تراعى في فهم النص، أو في فهم جزء من النص، أو في فهم تركيب ما، وسأنوه إلى شيء من ذلك، وأترك القضية للبحث الجاد الهادف إلى صحة الاستنتاج وحقيقة الفهم.

في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١١٥) دلالة كل كلمة علي ما بُيِّنَتْ عليه في التركيبي، وارتباط هذه الكلمات بعضها ببعضها الآخر، وموقعية كل كلمة في التركيبي؛ بحيث صنعت منه تركيبًا معينًا...، كل ذلك أدى بالعلماء إلى استنتاجات دينية كلها مقبولة، ليس مني، ولكن من خلال التداول والفهم اللغويين.

فالتركيب الشرطي يتصدر اسم الشرط الظرفي (أين)، وقد أُضيف إليه معنى التوكيد لدى النحاة، أو معنى الاتساع - كما أرى - بإلحاق الحرف (ما) به، ولا نغفل عن معنى الإبهام في اسم الشرط الذي يعطي عموم الظرفية، ثم اختيار جذر التولي بما يتضمنه من دلالة معجمية، وبنائه علي صيغة تضعيف العين؛ ليتلاءم دلاليًا مع اتساع الحدث، والمضارعة للدلالة علي التجدد والدوام والاستمرار، وجعل الفاعل للجماعة المطلقة المخاطبة؛ لأنه صادر إلى كل المخلوقات المخاطبة من قبل خالقها، ففيه إطلاق المخاطبة، ثم تلا ذلك فاء الجواب والجزاء التي تُنبئ عن قوة الربط بين الشرط وجوابه، ويؤدي إلى التركيز والإلفات إلى معنى الجواب، فهو المقصود من بناء التركيبي الشرطي؛ لأن المعنى الأساس فيه إنما هو مركز في جواب الشرط، وهو المراد من منتج اللغة.

ويكون جواب الشرط جملة اسمية مختلفة ترتيب الركنين، فقد بُدئت بالخبر شبه الجملة الظرفية الإشارية (ثم)؛ لتدل دلالة قوية واسعة موجزة علي المراد الدلالي (هناك)، فينحصر المكان بالنسبة للمتلقى في مكان توليته، وأي مكان يتولى وجهته مهما كان بعيدًا، ثم أي متلق يتولى، فكان الشمول والعموم محققًا من مجموع المتلقين، وهم لا حصر لهم، ولا حدًا،

ولا عدَّ ولا زمنَ نهائيًا.

فمكانُ التوليةِ محدودٌ لا نهايةَ له بالجمعية، سواءً كان التوليى بمعنييه: الإقبال والإدبار؛ لذلك كان (تَمْ) الدال على البعد والإبهام، ثم يكونُ المبتدأ من التركيبِ الإضافي: (وجه الله) بما يوحيه من دلالاتٍ مقصودةٍ فيها كثيرٌ من الأقوال.

بمثل هذا التحليل اللغوي يمكنُ لعالمِ الدين أن يستنتجَ حكمًا إلى جانبِ السياقاتِ الأخرى، وأولها السياقُ اللغوي واللفظي، وهو ما سبق هذا التركيبَ وما لحق به أيضًا، مهما كانت درجةُ القربِ أو البعدِ المكاني من التركيبِ.

وبتضامنِ السياقاتِ كلها كان لهم عدةٌ استنتاجاتٍ، أوجزها فيما يأتي<sup>(١)</sup>: يذكرُ أن السياقَ الخارجي (مناسبة النزول) الذي سبق له هذا الجزءُ من الآيةِ الكريمةِ -في إيجاز- ما يأتي:

تحويلُ القبلةِ من بيتِ المقدسِ إلى الكعبةِ، وتلمسُ في التركيبِ أداءَ هذا الهدفِ أو الغرضِ بسبلٍ كثيرةٍ: نفسيةٍ، وعقديةٍ، وتربويةٍ...

إنكارُ اليهودِ تحويلَ القبلةِ عن بيتِ المقدسِ، وفي التركيبِ ردُّ علي هذا الإنكارِ بأن الخالقِ تعالى الأمرَ بذلك موجودٌ في أي مكانٍ تولي فيه، سواءً كان هذا التوليى المرادُ بالتركيبِ استقبالَ الكعبةِ من أي جهةٍ شاء المسلمُ.

جدالُ اليهودِ والنصارى في تخصيصِ الجنةِ لاستقبالِ الأوائِلِ بيتِ المقدسِ، واستقبالِ الآخرينِ المشرقِ، وفي التركيبِ ردُّ بأنه تعالى له كلُّ الجهاتِ؛ فهو واحدٌ أحدٌ.

نسخةُ القبلةِ من بيتِ المقدسِ فكان علي المسلمين أن يختاروا الوجهةَ التي يريدونها؛ لكنه ﷺ كان يختارُ الكعبةَ.

بعد أن صلى المسلمون علي غيرِ القبلةِ في ليلةٍ مظلمةٍ أثناء غزوةِ لهم، فذكروا ذلك لرسولِ الله ﷺ فنزلت هذه الآيةُ.

في صلاةِ المسافرِ؛ حيثُ يصلى إلي حيثُ توجهت راحلتهُ في السفرِ، وهو ملائمٌ لسياقِ

(١) ينظر: تفسير الفخر الرازي، ٤-٢٠ وما بعدها، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢-٧٩، البحر المحيط: ١-٥٧٧، فتح القدير: ١-١٣٢.



التركيبِ الكريم، نزلت حين صدُّ رسولُ الله ﷺ عن البيت<sup>(١)</sup>.

والسياقاتُ الخارجيةُّ كُلُّها تتلاءم مع المدلولِ الكلي للتركيبِ؛ لكنَّ فيه ردًّا علي بعضِ أسبابِ النزولِ، وتأييدًا لبعضِها الآخرِ، وفي كلِّ دلالةٍ علي أن الله هو الأحد.

وأنبهُ إلي أن للتركيبِ وآيته أقوالًا أخرى في سببِ النزولِ، تخرجُ عن كونها للصلاة والقبلة، ويطولُ بنا المقامُ إن ذكرناها وناقشناها سياقيًّا ولغويًّا<sup>(٢)</sup>.

إن أُريدَ بمدلولِ التركيبيِّ تجويرُ التوجهِ -إلي آيةٍ جهةٍ- فهو منسوخٌ بتعيينِ التوجهِ إلي القبلة، وإن أُريدَ به نسخُ القبلةِ من بيتِ المقدسِ إلي الكعبةِ فهو ناسخٌ، وإن فسر بسائرِ الوجوهِ لا ناسخٌ ولا منسوخٌ؛ لكنه لأن كلَّ ما ذكر من أسبابِ للنزولِ وجيةٌ، وقد أُثبت عن القومِ الذين كانوا يحيون هذه الفترة؛ فإن مدلولَ التركيبيِّ قد جمع هذه المعاني السابقة، ومع إيجازه وقصرِ تأليفه أو نظمه، وضالةِ جملته الشرطية؛ فيه ردُّ علي ما سبق، وشفاءٌ لما في الصدورِ والعقولِ من تأولاتٍ مذكورة، مع مراعاةٍ ما فيه من شمولٍ وإبهامٍ واختيارٍ لألفاظٍ تفي بذلك.

فيه أقوى الدلائلِ علي عدمِ التجسيمِ وإثباتِ التنزيه، فلو أنه تعالى كان جسمًا ووجهه جسماني كان مختصًا بجهةٍ معينة، وجانب واحد، وإنما هو ﷻ موجودٌ أينما تولوا إقبالًا أو إدبارًا.

وقد استنتج الفقهاءُ من هذا التركيبيِّ أنه لو أخطأ المجتهدُ في تبينِ القبلة، ثم تبينَ له الخطأ لم يلزمه التدارك<sup>(٣)</sup>.

من أقوى التضامنِ الفكري واللفظي والترابطِ بينهما وبين مضمونِ هذا التركيبيِّ ما سبقه من بدءِ الآيةِ الكريمة: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾، وما لحق به واختتمت به الآيةُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَسِعُ عِلْمُهُ﴾، وفيهما تحليلاتٌ كثيرة، وطرائفٌ لطيفة، وتنبهاتٌ عديدة وأنواعٌ من اللغة متضامنةٌ مع التركيبيِّ، تحتاجُ إلي توضيحٍ وتبيينٍ؛ لكنني أشيرُ إلي الرابطِ بين التركيبيِّ الشرطي وما قبله، وهو الفاءُ وتلمسُ فيها معنى السببية، وهي سببيةٌ متبادلةٌ؛ حيثُ يجوزُ أن يكونَ كلُّ منهما سببًا ونتيجةً، ومعنى التضامنِ الدلالي والمعنوي بينهما.

(١) المحرر الوجيز: ١-٤٥٩.

(٢) يمكن الرجوع إلى المواضع السابقة لإدراك ذلك.

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي، ١-٨٣.



أما علاقته بما بعده ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ فهي بلا رابطٍ ولا فاصلٍ، وأداءً الوصلِ الدلالي في هذا الموضوع فيه كثيرٌ من الربطِ الدلالي؛ لأنه تذييلٌ جامعٌ لما قيل، وما فرض مؤكِّدٌ له تأكيداً لفظياً ومعنوياً وتضامنياً، وعائدٌ عليه معنوياً...، وقُلٌ في ذلك ما شئت من دلالاتٍ وتفسيراتٍ على الربطِ والتضامنِ.

ومن الآراء المهمة في سبب نزول الآية أنها "منتظمة في معنى التي قبلها"<sup>(١)</sup>، أي: لا يمنعكم تخريبُ مسجدٍ من أداءِ العباداتِ، فإن المسجدَ المخصوصَ للصلاةِ إن خُرِبَ فثُمَّ وجهُ الله موجودٌ حيثُ توليتُم"<sup>(٢)</sup>.

وتلمسُ محاولةُ المفسرين ودارسي القرآن الكريم الربطَ بين الآياتِ، ووضع مدلولٍ كلِّ تركيبٍ في سياقهِ الخاص، والسياق العام.

#### - تعدد التقدير اللفظي بين التوجيه الإعرابي والدلالي:

ينشأ تعددُ الوجهِ الإعرابي لتعددِ التقديرِ اللفظي فالتقديرِ الموقعي، فالتوجهِ الدلالي من خلال النظرِ إلى العلاقة بين الكلمة مفردةً أو مركبةً وما يجاورها، وبالتالي موقعيتها في التركيب الذي يحملُ المجموعَ الدلالي، مرتبطاً كلُّ ذلك بالسياق الأصغر والأكبر.

ومثالٌ لذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْضَوْسِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ إِنَّ يُعَمَّرُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٩٦).  
بالنظرِ في هذه الآية نظرةً لغويةً تنبهُ إلى ما يأتي<sup>(٣)</sup>:

الآية في سياقِ الحديثِ عن اليهود، وضميرُ الغائبين: (هم) في (لتجدنهم) يعودُ عليهم. مضمونُ الآية وهو: الحرصُ على الحياةِ وتمنيِ التعميرِ الطويلِ مكملٌ للسياقِ الذي يسبقها، وهو يتركزُ في ظنهم أن الدارَ الآخرةَ لهم من دونِ الناسِ، أي: أن الجنةَ لهم خالصة، فإذا

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَاسْمُ فِي حُرَابِهَا﴾ (البقرة: ١١٤).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز، ١-٤٥٩.

(٣) يرجع في ذلك إلى: الحليبات: ٢٥٥، ٢٦٠، الكشاف: ١-٦٦، المحرر الوجيز: ١-٤٠٢، تفسير الرازي: ١-٢٠٨،

التبيان في إعراب القرآن: ١-٩٥، تفسير الخازن: ١-٦٦، البحر المحيط: ١-٥٠١، الدر المصون: ١-٣٠٧، التحرير

والتتوير: ١-٦١٧.



كانوا كذلك فليقدموا على الموت، ولن يكون ذلك منهم مطلقًا، لأنهم أحرصُ الناسِ على الحياة.

أما الجوانبُ التقديريةُ لفظًا فالمحتملةُ إعرابًا فخلافاً دلاليًا فأنبهُ إلي جوانبٍ منها فيما يأتي:

﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾:

- ولتجدنهم:

الواو: رابطةٌ ما بعدها بما قبلها؛ ليتضامنَ السياقُ ويتحدُّ.

اللام: تنبئُ عن قسمٍ محذوفٍ قبلها، ليعطي معنى التوكيد.

وتتعدُّ وسائلُ التوكيد بين القسم واللام ونون التوكيد الثقيلة، والفعلِ القلبي المتطلبِ جملةً اسميةً ثابتةً المعنى، ويأتي بعد هذه مؤكداً أخرى.

تجد: فعلٌ مضارعٌ مبني على الفتح لمباشرته نون التوكيد الثقيلة، فيدلُّ على تجددٍ واستمرارٍ وتعدُّ، إلي جانبِ قوةِ التوكيد لمباشرته وسائله المتعددة المذكورة، وهو في محلِّ رفع، وفاعله ضميرُ المخاطبِ المستترُ فيه: (أنت)، ومرجعه خارجٌ عن السياق، وهو الرسولُ ﷺ، ويجوزُ أن ينسحبَ على كلِّ قارئٍ للآيةِ الكريمة، وهذا القولُ من دلائلِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ.

والفعلُ: (تجد) يجوزُ أن يكونَ له دالتان في هذا التركيب:

إحداهما: أن يدلَّ على العلمية، فينصبُ مفعولين: ضمير الغائبين، أحرص، فيكونُ فعلاً قلبياً كامناً في النفس لا صادراً من الجوارح.

والأخرى: أن يدلَّ على الوجود الحسي: (وجدان الضلالة، فينصبُ مفعولاً واحداً): (هم)، ويكونُ (أحرص): حالاً من المفعول به الضمير، وجازَ أن يكونَ اسمُ التفضيلِ هنا حالاً وهو مضافٌ إلي معرفة؛ لأن إضافته غيرُ محضة، ومن يرى أنها محضة لا يجيزُ الحال من المعرفة، فإنه لا يرى فيها الحالية.

وفي الدلالة على العلمية دلالةٌ على انطباعهم على هذه الصفة: الحرص على الحياة، وفيه تنبيهٌ للفاعلِ المخاطبِ المستترِ في الفعلِ على استحضارِ ذاكرته، ونبشِ معلوماته للتأكيد على المعنى المقصودِ في المتحدثِ عنهم؛ فهو معنى مستقرٌّ في الذهن والوجدان، ويعبرُ عن

ذلك العلم به، ثم إيراد الصفة المراد إبرازها في صورة المفعولين اللذين كانا يكوّنان جملة اسمية، مما يجعل العلاقة بينهما علاقة ثابتة، تتلاءم مع معنى العلمية.

وفي الدلالة علي الوجود الحسي الناتج عن الإبصار وحواس أخرى تنبيه المخاطب لاستخدام حاسته البصرية لرؤية العين اليقينية ما هم عليه من صفة في صورة الحالية يراد إبرازها وحس ذلك يقينياً؛ لينسجم هذا الناتج الدلالي مع سياق ما سبقه.

وأنت ترى الفارق الدلالي بين أثر (وجد) العلمية والبصرية، فالصفة مع العلمية الممثلة في الخبر فيها معنى الثبوت والإصاق، أما هي مع الحالية فعارضة وقتية.

وفي كلا الأمرين فإن الصفة (الحرص علي الحياة) ملصقة بهم، غير مبعدة إياهم من العذاب.

#### - أحرص الناس:

استخدام اسم التفضيل يعطي موازنة بين مفضل ومفضل عليه في صفة يحملها اسم التفضيل، والأول أعلى وأوسع في هذه الصفة.

والصفة هنا: الحرص علي الحياة، وتعني: فرط الشّره، وفرط الإرادة<sup>(١)</sup> وشدة الطلب. و (أحرص الناس) تركيب إضافي، يتضمن حرف الجر (من) بين المتضايقين، وهو من لوازم اسم التفضيل سابقاً للمفضل عليه، والمضاف إليه معرف بالأداة ليعطي معنى الشمول، أي: جميع الناس أو البشر، وهو ما يدل علي خصوصية الصفة المذكورة في أصحابها، وإن كانت غريزة في سائر البشر.

والألف واللام في (الناس) إما للجنس فتكون اللفظة عامة، وإما للعهد فتخص مشركي العرب، أو المجوس، أو جماعة معروفين، لا يوقنون بالبعث، فليس لديهم إلا الدنيا بأحوالها.

#### - علي حياة:

أما ما يحدد جهة التفضيل أو دائرة التفضيل؛ إنما هو كامن في شبه الجملة: (علي حياة)، فهي متعلقة باسم التفضيل، والفعل: (حرص) يتعدى بالحرف (علي) ليعطي معنى الاستعلاء الذي يوحى بسيطرة الصفة وتمكنها.

(١) المفردات في غريب القرآن: ١١٣.



وقد نكرت: (حياة) لتكون مبهمة نكرة، فتصبح شاملةً للحيوات وأنواعها، أو كما يذكر: "لأنه حياةٌ مخصوصةٌ، وهي الحياةُ المتطاولة؛ ولذلك كانت القراءةُ بها أوقع من قراءة أبيّ على (الحياة)"<sup>(١)</sup>، وقد يكونُ تنكيُّزها قصدًا للتويع، أي: كيفما كانت تلك الحياة بلا تحديدٍ أو تخصيصٍ<sup>(٢)</sup>، وأرى أن السياقَ يجعلُ التتكيُّر ملائمًا لمعنى مجرد حياةٍ، أي حياةٍ سواءً كان نوعها.

ولا تحتاجُ (حياة) النكرة إلى صفةٍ، أو إضافةٍ، أو غير ذلك؛ لأن هذا يقيدُها، فيجعلُها نوعًا من الحياةِ مخصصًا؛ لكن تنكيُّزها وإبهامها يدلُّ علي مدى حرصهم علي أية حياةٍ، مهما كان حالها أو صفتها، وهو ما يدلُّ علي مدى تدنيهم إلي الحرصِ علي التعميرِ في أية حياةٍ، فيتسقُ هذا مع السياقِ الموضوعي.

**(ومن الذين أشركوا):**

الواو حرفٌ عطفٌ؛ لكنه:

إما عاطفٌ مفردًا علي مفردٍ، فيكونُ ما بعده متصلًا بما قبله، وتكونُ التقديراتُ اللفظيةُ: أحرصُ الناسِ ومن الذين أشركوا...، أي: أحرصُ من الناسِ ومن الذين أشركوا...؛ حيثُ إضافةُ اسمِ التفضيلِ تتضمنُ (من) التفضيليةَ، فإذا عطفُ عليه جاز إظهارها، فيكونُ ذلك من الحملِ علي المعنى.

أحرصُ الناسِ وأحرصُ من الذين أشركوا...، وفي التقديرينِ يكونُ (الذين أشركوا) معطوفًا علي: (الناسِ) في أية حالٍ، ونلمسُ أن المفضلَ عليه تضمنُ (الذين أشركوا)

و(الناسِ)، ونلاحظُ أن اليهودَ المتحدِّثَ عنهم من الناسِ، والذين أشركوا أيضًا من الناسِ؛ لكنهم أفردوا بالذكرِ؛ لأن حرصهم شديدٌ، وفيه توبيخٌ عظيمٌ؛ لأن الذين أشركوا لا يؤمنون بالمعادِ، وما يعرفون إلا الحياةَ الدنيا...، فإن قيل: ولم زاد حرصهم علي حرص المشركين؟؛ قلنا: لأنهم علموا أنهم صائرون إلي النارِ لا محالةً، والمشركون لا يعلمون ذلك"<sup>(٣)</sup>.

ونعلمُ أن اليهودَ ليسوا من الذين أشركوا؛ ولكنهم من الناسِ، فكان المفضلُ (اليهود) من غير نوع المفضلِ عليه (الذين أشركوا)؛ لذا وجب إظهار (من) قبل المفضلِ عليه.

(١) تفسير الفخر الرازي: ١-٢٠٨، وينظر: تفسير الخازن: ١-٦٦، الدر المصون: ١-٣٠٨.

(٢) يرجع إلي التحرير والتتوير: ١-٥١٧.

(٣) تفسير الفخر الرازي: ١-٢٠٨.

وقيل: إن الذين أشركوا هم المجوس؛ لأنهم كانوا يشتهرون بالدعاء لبعضهم بطول العمر بالقول: عشت ألف نيروز<sup>(١)</sup>.

أحرص من الناس ومن الذين أشركوا الذين يودُّ أحدهم...، "صحَّ أن يكونَ وصفًا، ومن هنا قال الكوفيون: هذا يكونُ علي حذفِ الموصولِ وإبقاءِ الصلةِ..."<sup>(٢)</sup>. لكنَّ هناك تقديرًا لفظيًا آخر من خلال أن الواو عاطفةٌ مفردًا علي مفردٍ، وهو: لتجدنهم وطائفةٌ من الذين أشركوا أحرص الناس...، فكان الاسمُ الموصولُ في محلِّ نصبٍ بالعطفِ علي ضميرِ الغائبين المفعولِ به.

وفي هذا التقدير يتغيّر الجانبُ الدلالي بين المتعاطفين، فأصبح (الذين أشركوا) متعاطفًا مع اليهود، وأصبحت العلمية واقعةً عليهما متضامنين مفعولًا أول، وأصبحت الصفة المتمثلة في اسم التفضيل شاملةً لهما سويًا، ويكونُ ما بعده من الجملة الفعلية (يودُّ أحدهم) مفسرةً لهذه المحبة<sup>(٣)</sup>.

وهذا التقدير "وإن كان صحيحاً من حيث المعنى، ولكنه ينبؤ عنه التركيب لا سيما علي قول من يخصُّ التقديم والتأخير بالضرورة"<sup>(٤)</sup>.

وإما أن يكونَ حرفُ الواو عاطفًا جملةً علي جملة، أو يكونَ استئنافيًا، وحينئذٍ تتغيّر العلاقاتُ الدلاليةُ تبعًا للتقدير اللفظي، وهو: لتجدنهم أحرص الناس علي حياةٍ ومن الذين أشركوا قومٌ أو فريقٌ يودُّ أحدهم...، فيكون (الذين أشركوا) شبه جملةً في محلِّ رفع، خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوفٌ، تقديره: فريقٌ، أو: قومٌ، قد يكونون من المشركين، وقد يكونون المجوس، وقد يكونون مشركين من الفريق السابق. والجملة الفعلية (يودُّ أحدهم) تكونُ صفةً له في محلِّ رفع.

وحذفُ الموصوفِ في مثلِ هذا التركيبِ كثيرٌ مطردٌ، ومنه:

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١-٩٥.

(٢) السابق: ١-٩٥.

(٣) ينظر: تفسير الفخر الرازي، ٣-٢٠٨.

(٤) الدر المصون: ١-٣٠٩.



﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الصافات: ١٦٤)، أي: وما منَّا أحدٌ إلا له مقامٌ معلومٌ، أو: ما أحدٌ منا إلا له مقامٌ معلومٌ.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ (النساء: ١٥٩)، أي: وإن أحدٌ من أهل...، وقولهم: منا ظعن ومنا أقام، أي: منا فريقٌ ظعن، ومنا فريقٌ أقام. وقولُ الراجز: يرمى بكفي كان من أرمى البشر<sup>(١)</sup>، أي: يرمى بكفي رجلٍ كان من هو أرمى البشر، وتكون: (كان) زائدة، أما رواية: (من) حرف جرٌّ فلا تجعل (كان) زائدة. وهو كثير<sup>(٢)</sup>، إذ الوصفُ يقعُ في موقعِ الموصوفِ، ما دام دالًّا عليه. وحينئذٍ يكونُ ما بعد الواو منقطعًا عما قبله، ولا يدخلُ تحت حكمه المذكور له، إلا من خلال العلاقاتِ المعنويةِ التي تصلُّ إلى منتجٍ دلاليٍّ أكبر، يدلُّ علي تمني طولِ العمرِ.

وباستقراءِ التقديراتِ اللفظيةِ السابقةِ وبمراجعةِ السياقِ الذي ذكرت فيه الآيةُ الكريمةُ، وهو الحديثُ عن اليهودِ، فإننا نجدُ أن التقديراتِ اللفظيةِ التي تجعل (الذين أشركوا) داخلين في المفضلِ عليه، فهم أحرصُ من الناسِ وأحرصُ من الذين أشركوا، ويدلُّ علي ذلك لفظيًّا إظهار (من) قبل (الذين أشركوا)؛ لأنه إذا عطفَ علي المضافِ إليه أفعالُ التفضيلِ فإنه يجوزُ إظهارُ: (من) التفضيليةِ؛ لأنها مقدرةٌ بين (أفعل) التفضيلِ وما أُضيفَ إليه، ويتعين الإظهارُ إذا كان المفضلُ من غيرِ نوعِ المفضلِ عليه؛ لأن الإضافةَ حينئذٍ تمتع، كما هنا، فإن اليهودَ من الناسِ وليسوا من الذين أشركوا<sup>(٣)</sup>.

ومن جانبِ دلاليٍّ آخرٍ أخرج الذين أشركوا من الناسِ لحرصهم الشديدِ علي الحياةِ، فيكونُ المفضلُ (اليهود) أقوى في الصفةِ (الحرص علي الحياة) من عامةِ الناسِ وممن هم مشهورون بهذه الصفةِ، فهو تدرُّجٌ في إصاقِ الصفةِ بهم تدرُّجًا مقنعًا؛ بل إن هذا التدرُّجَ يكونُ أثبت وأقوى بذكر ما يؤيدُ حرصَ الآخرِ (الذين أشركوا) بقوله: يودُّ أحدُهم...

- يودُّ أحدُهم):

(١) ينظر: المقتضب، ١٣٧-٢، الخصائص: ٣٦٧-٢، شرح ابن يعيـش: ٦٢-٣، شرح التصريح: ١١٩-٢، الصبان علي الأشموني: ٧١-٣.

(٢) ينظر: المواضع السابقة، النحو العربي، ٥-٨١ وما بعدها.

(٣) التحرير والتتوير: ١-٥١٧.

يختلف الموقع الإعرابي للجملة الفعلية بناءً على الأوجه الإعرابية والدلالية لما سبقها، بدءاً من (لتجدنهم)، وتلمس فيها المواقع الإعرابية الآتية، ويختلف معها وظيقتها الدلالية في الجملة والسياق، ويمكن تقسيمها إلى قسمين تبعاً للجانب الدلالي، ذلك على النحو الآتي:

**القسم الأول:** أن يكون (من الذين أشركوا) داخلاً في صفة الحرص الأول: ولتجدنهم أحرص الناس على حياة، والتقدير في كل:

لتجدنهم أحرص الناس ومن الذين أشركوا.

لتجدنهم أحرص الناس وأحرص من الذين أشركوا.

لتجدنهم أحرص الناس وطائفة من الذين أشركوا.

وحينئذ تكون الجملة الفعلية: (يودأ أحدهم):

حالا من الضمير المفعول به الأول في (لتجدنهم) في محل نصب، أي: لتجدنهم وأدا أحدهم.

حالا من: (الذين أشركوا)، فيكون العامل فيه (أحرص) المقدر.

وتكون دلالية تعليلاً وبيانا لحرصهم الشديد على الحياة، وهو ما يساير السياق الضمني المحدود في صفة ما وأفعال دالة عليه.

وقد تكون حالا من الضمير الفاعل في (أشركوا) في محل نصب.

وحينئذ تقتصر دلالتها على مجموعة من المتصفين بالحرص؛ ولأنهم ذكروا آخرًا فإنها تكون مبينة لأقصى حرص اليهود على الحياة؛ فهم أحرص من هؤلاء.

أما الاستئناف في التقدير الثالث فيجعلها جملة فعلية، حسن فيها الفصل عما قبلها لتحقيق بيان مضمون الجملة قبلها، فهو بيان لمدى أحرصيتهم على الحياة<sup>(١)</sup>.

**القسم الثاني:** أن يكون في هذا الموضع استئنافاً أو ابتداءً، ويكون التقدير:

ومن الذين أشركوا فريق يودأ أحدهم...

وفريق من الذين أشركوا يودأ أحدهم...

(١) ينظر: التحرير والتوير، ١-٦١٨.



فالاستئناف في التقديرين الأول والثاني يجعلُ الجملة الفعلية:

نعتًا لفريقٍ (المبتدأ المحذوف) في محلِّ رفعٍ في الأولِ

خبرًا للموصوفِ بالاسمِ الموصولِ المبتدأِ المحذوفِ في محلِّ رفعٍ في الثاني.

وكلُّ من النعتِ والخبرِ تحديدٌ وحكمٌ، وكلُّ منهما بما هو متممٌ ومكملٌ للجملة الفعلية يتنامى بالمعنى المقصود، وهو مدى الحرصِ على الحياة.

وكلُّ التقديراتِ السابقةِ تلتقي في بيانِ مدى الحرصِ على حياةٍ أية حياةٍ، وكلُّها فيها البيانُ أو التفسيرُ أو التأكيدُ للصفةِ الكامنة في اسمِ التفضيلِ مع مراعاة ما بينها من فروقٍ دلاليةٍ ضئيلةٍ.

ويحتملُ تقديرٌ آخرٌ للجملة الفعلية (يودُّ أحدُهم)، وذلك من خلالِ التقديرِ اللفظي: ومن الذين أشركوا الذين يودُّ أحدُهم... فتكونُ صلةً لموصولٍ محذوفٍ صفةً للذين أشركوا...، وقال به الكوفيون - كما ذكر سابقاً -، وهي لا محلَّ لها من الإعرابِ، وباحتسابها مع الموصولِ يكونُ فيها المعاني السابقة تبعًا للتقديراتِ اللفظية السابقة.

- (لو يُعَمَّرُ ألف سنة):

هذا التركيبُ متعلقٌ معنويًا بما قبله من القولِ: يودُّ أحدُهم؛ و (أحد) هنا بمعنى: واحد، فأحدُهم يعنى الواحدَ منهم. والودادة: المحبة، ولذلك فإن (لو يُعَمَّرُ) واقعٌ في نطاقِ الودادة، بل هو الموقوعُ عليه الوحيدُ، فيكونُ المفعولُ به لـ (يودُّ)، سواءً كان نوعُ (لو) المقدرُ؛ فإن السياقَ يتطلبُ ذلك.

وقد ورد: (يعمر) للغيبةِ ليشقَّ مع (يودُّ أحدُهم)، وذلك كقولك: "حلف بالله ليفعلن" (١).

وفي نوع (لو) ثلاثة اتجاهات:

أنها حرفُ شرطٍ، يفيدُ ما كان سيقعُ لوقوعِ غيره، وقال به نُحاةُ البصرة، وحينئذٍ تحتاجُ إلى جوابٍ.

(١) الكشاف: ١-٦٦.



أنها مصدرية بمنزلة (أن)؛ ولكنها لا تنصب، فتكون مع ما بعدها من جملة فعلية مصدرًا منسبًا مؤولًا منهما.

أنها بمعن (ليت)، أي: تفيذ التمني.

والتقديرات اللفظية للتركيب الذي فيه (لو) بناءً على المعاني الثلاثة تكون كما يأتي:

إن احتسبت شرطية فإن التقدير اللفظي يكون يودُ أحدهم أن يطولَ عمره لو يعمرُ ألفَ سنةٍ لسُرَّ بذلك.

وفي هذا التقدير كثيرٌ من التقديرات اللفظية المحذوفة التي يجوز الاستغناء عنها معنويًا لتضمن معناها في غيرها المذكور، فتقدير: (أن يطولَ عمره، أو طولُ العمر، أو غير ذلك) إنما هو متضمنٌ في ذكر (ألف سنة)، وهو الطرفُ الزماني لفعل التعمير (يعمر).

أما جملةُ جواب (لو) المقدر، وهي محذوفة؛ فإنها متضمنةٌ في ودادتهم المدلول عليها بالجملة الفعلية المذكورة (يودُ أحدهم).

أما إن احتسبت: (لو) مصدريةً فإن التقدير اللفظي يكون: يودُ أحدهم تعمييره ألفَ سنةٍ، فتكون (لو) بمنزلة (أن) المصدرية، وتكون مع ما بعدها مصدرًا منسبًا مفعولًا به في محل نصب.

وهذا الاتجاه يسائر السياق دلاليًا، ويؤدي ما هو مطلوبٌ منه من التكامل الدلالي، والتضامن مع ما سبق وما لحق، ويؤيد هذا بمؤيدات لفظية، توجزُ في أن (لو) الشرطية للماضي، وما تنزلُ منزلته هنا (أن) للمستقبل، و (يودُ) يتعدى لمفعول، وليس مما يعلقُ إن احتسبت (لو) شرطية<sup>(١)</sup>، كما يستشهد له بأن (أن) وردت بعد (يودُ) في قوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّجِيلٍ وَأَعْتَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (البقرة: ٢٦٦).

وفي هذا ميلٌ إلى ظاهر المعنى دون الحرص على الجانب اللفظي، ففيه إدخال لقواعد الكلام بعضه ببعض، فجعل الودادة في معنى القول، وجعل (لو) للتمني دون أن تكون في

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١-٩٦، الدر المصون: ١-٣١٠.



بداية كلام، وربما كان ذلك لأنَّ السياق الخاصَّ لـ (لو) هنا يجعلها في معنى التمني، وبخاصةً أنه بعد الودِّ والرغبة والمحبة.

وقد جمع هذا الرأي بين ما ذهب إليه سياقياً وما ذهب إليه من قبله، وبين كون (لو) وما في حيزها مفعولاً به في محلِّ نصبٍ؛ إلا أن الفارق في مشابه (لو) بين (أن) و (ليت)، وبين معنى المصدرية والتمني، وبين الإعرابِ علي المصدرية والإعرابِ علي الحكاية.

أما إن احتسبت للتمني؛ فإنها مع بعدها تكونُ مفعولاً به لـ (يودُّ)، ويذكرُ الزمخشري صاحبُ التأييد لهذا الرأي "فإن قلت كيف اتصل: (لو يعمر) بـ (يود أحدهم)؟ قلت: هي حكاية لودادتهم، و (لو) في معنى التمني، وكان القياس: (لو أعمر)، إلا أنه جرى علي لفظ الغيبة لقولهم: يودُّ أحدهم، كقولك: حلف بالله ليفعلن<sup>(١)</sup>، فتكونُ: (لو) "في قوة: لينتني أعمّر، وتكونُ الجملةُ من (لو) وما في حيزها في محلِّ نصبٍ، مفعولاً به علي طريقِ الحكاية بـ (يودُّ)، إجراءً له مُجرى القول"<sup>(٢)</sup>.

وذكر الزمخشري: "أنه كان من حقّه أن يأتي بالفعل مسنداً للمتكلّم وحده، وإنما أجرى (يودُّ) مجرى القول؛ لأن: (يودُّ) فعلٌ قلبيّ، والقولُ ينشأ من الأمورِ القلبية"<sup>(٣)</sup>؛ ولكنَّ الناتجِ الدلالي من السياقِ واحدٌ في التقديرين الثالث والثاني، كما أنهما يُسايران ما سبقَ التركيبي وما لحق به وما اختير له من ألفاظٍ ذات دلالاتٍ موحية.

وإن عُدنا إلي تركيبِ الفعلِ (ودّ) في القرآن الكريم؛ فإننا نجدُ أنه استُعْمِلَ بين الماضي في سبعة مواضع، والمضارع في تسعة مواضع، وموضعٌ واحدٌ فيه معنى المشاركة والموالاتة مضارعٌ (يواد)<sup>(٤)</sup>، وهو ليس من هذا السياق.

أما المواضع التي وردَ فيها الفعلُ ماضياً فإنه ذكر بعده (لو) في ستة مواضع (البقرة ١٠٩، آل عمران: ٦٩، النساء: ٨٩، ١٠٢، الممتحنة: ٢، الفلم: ٩)، والفعلُ المذكورُ بعدها

(١) الكشاف: ١-٦٦.

(٢) الدر المصون: ١-٣١٠.

(٣) الكشاف: ١-٦٦.

(٤) المجادلة: ٢٢.

مضارع، وموضع واحدٌ ذُكِرَ بعده الحرفُ المصدرِي (ما) ملحَقًا به جملةٌ فعليةٌ (آل عمران ١١٨).

أما المواضع التي ذُكِرَ فيها الفعلُ (وَدَّ) مضارعًا؛ فإنه قد ذُكِرَ ما بعده على النحو الآتي:

أ - (لو): في ستة مواضع، وكان التركيبُ فيها على ما يأتي:

ثلاثة مواضع ذُكِرَ بعد (لو) فيها الفعلُ المضارعُ: (البقرة: ٩٦، النساء: ٤٢، المعارج: ١١).

وموضعان ذُكِرَ بعدها المصدرُ المؤوَّلُ من (أَنَّ) المشددةِ النونِ ومعموليها (آل عمران: ٣٠، الأحزاب: ٢٠).

وموضعٌ واحدٌ ذُكِرَ بعدها الفعلُ الماضي: (الحجر: ٢).

ب - (أَنَّ): المصدرية الناصبة الفعلِ المضارع: في موضعين: (البقرة: ١٠٥، ٢٦٦)، ويلحقُ ب (أَنَّ) المصدرية موضعٌ آخرٌ ذُكِرَ فيه بعد (يود) بدون ذكرِ (لو).

ج - (أَنَّ) المشددةِ النون: في موضعٍ واحدٍ (الأنفال ٧).

وموضعٌ واحدٌ تلا (لو) فيه (ما) المصدريةُ سابقةٌ لفعلٍ ماضٍ مكونةٌ معه مصدرًا مؤوَّلًا دالًّا على سياقٍ مضى.

يُوجَزُ ما سبق في الجدول الآتي:

الفعل (وَدَّ)	تركييب ما بعده	عدد المواضع	ملحوظات سياقية فيما بعده
ماضٍ	لو + مضارع	٦	الدلالة على المستقبل
ماضٍ	ما (مصدرية)	١	المصدرية
مضارع	لو + مضارع	٣	الدلالة على المستقبل
	لو + ماضٍ ناسخٍ خبره اسم فاعل	١	الدلالة على الزمن المستمر
	لو + أَنَّ (المشددةِ النون)	٢	المصدرية
	أَنَّ + مضارع	٢	المصدرية
	أَنَّ (المشددةِ النون)	١	المصدرية



ومنه نشيرُ إلى ما يأتي:

الفارقُ بين كونِ فعلِ الودِّ ماضيًّا أو مضارعًا هو حكايته قبلَ الحكي الكلي أو أثناءه أو بعده، أي: سياقَ الحكي.

العلاقةُ اللفظيةُ بين الودِّ وما بعده علاقةٌ مفعوليةٌ، فالمودودُ موقوعٌ عليه معنى الودِّ. لذلك فإن زمنَ دلالةِ المودودِ فيها معنى الاستقبالِ بالنسبةِ لزمنِ الودِّ، فووعُ الحدثِ المتمي يفترضُ بعدَ زمنِ الودِّ والتمني.

ونشيرُ إلى ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ (النساء: ٨٩) زمنُ الودِّ سابقٌ لزمنِ الكفرِ؛ لأن الودَّ من المنافقين والكفرَ الأولَ من المؤمنين؛ ولذلك لَمَّا شَبَّهَ حالَهُ ودَّهُم كان المشبَّه به ماضيًّا (كما كفروا)، أي: تكفرون ككفرهم.

أما قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ (النساء: ١٠٢)؛ فهو في سياقِ صلاةِ الحربِ؛ حيثُ الأمرُ بالصلاةِ في طائفتين مع أخذِ الحذرِ والسلاحِ من قبلِ الطائفةِ المنتظرةِ من يصلي رجالها، والفعلُ الماضي دالٌّ علي تمنٍ من الكافرين سابقٍ لصلاةِ المسلمين، وكأنه خطةٌ حربيةٌ موضوعةٌ سابقًا لعملٍ حربي ملحقٍ، فكان استخدامُ المضارعِ دالًّا علي ما سيكونُ، وتلاه ما يقومون به من الميلِ علي المسلمين باستخدامِ الفعلِ المضارعِ.

المذكورُ بعدَ (لو) إما فعلٌ مضارعٌ في تسعةِ مواضعٍ، وإما حرفٌ مصدرِي في ستةِ مواضعٍ، وإما ماضي ناسخٌ خبره اسمُ فاعلٍ في موضعٍ واحدٍ، وكلُّها فيها معنى الاستقبالِ أو الدوامِ. (لو): وما بعدها هو المودودُ، والمودودُ متمي، والمودودُ له نتيجةٌ، فنتيجةُ وقوعِ ما هو مودودٌ سرورٌ ورضًا، وكلُّ هذه المعاني تتلاقى مع الودِّ، وتتلاءمُ معه سياقياً.

أما من حيثُ المنظورُ اللفظي؛ فإننا نجدُ أن الودَّ ذكرَ بعده المصدرُ المؤولُ في ستةِ مواضعٍ باستخدامِ (أنَّ) المشددةِ، و (أن) الساكنةِ النونِ، و (ما)، وجاز تحولُ المواضعِ الأخرى التي ذكرَ فيها (لو) إلى مصدرٍ موقوعٍ عليه فعلُ الودِّ.

لذلك فإن: (لو) وما بعدها، أو ما كان غير (لو) في هذا التركيب إنما هو موقوعٌ عليه فعلُ الودِّ، وهو مصدرٌ مؤوّلٌ يتلاءمُ بناؤه وألفاظه مع المعنى السابق المرتبط به، سواءً أُولت (لو) إلى الشرطية، أم التمني، أم المصدرية.

وفيه لفظياً الاتجاهُ الأخير (المصدرية)، وتتضمنُ معنوياً الاتجاهين الأول والثاني، مع ملاحظة أن معنى الودِ يتضمنُ المعنيين: جوابَ الأول ونتيجته، ومعنى الثاني.

وفي القضية آراءً واتجاهاتٍ ودراساتٍ أوسع؛ لكن هذه إشاراتٌ وإفاداتٌ لا غير، ومثل هذه التراكيب تحتاجُ إلى دراساتٍ أوسع مما هو في الكتب، ومما هو موجودٌ في حقلِ البحثِ اللغوي القائم، فهل دُرِسَ مثلُ هذا التركيبِ في المصاحباتِ اللغوية؟.

- ﴿ وَمَا هُوَ بِمَرْحُومٍ مِّنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ (البقرة: ٩٦):

الواو في بدءِ هذا التركيبِ فيها معنى التعقيبِ والردِّ والمقابلة، فما بعدها ردُّ لما قبلها وردُّ عليه، أي: ردًّا لودادتهم وعليها، وفيه مقابلةٌ للمودود، فطولُ العمرِ غيرُ مزحجٍ لئانه من العذابِ، والزرزحةُ في هذا الموضعِ أو السياقِ أقوى دلالةً من البعدِ.

أم (ما) فإن للعربِ فيها استعمالين في مثلِ هذا التركيبِ: عاملةٌ وغيرُ عاملةٍ، وفي احتسابِ نوعِ الضميرِ (هو) اتجاهاتٌ: ضميرُ الكناية، أو ضميرُ الأمر، أو الشأن، أو ضميرُ الفصلِ والعمادِ، أو مبهم. وفي مرجعه أوجهٌ: إما عائِدٌ على: (أحد)، وإما عائِدٌ على المصدرِ المفهومِ من (يُعَمَّر) السابقِ عليه وكنايةً عنه، إلى جانبِ كونه للشأنِ أو الفصلِ، وبين هذه الاتجاهاتِ والاختلافاتِ تكونُ موقعيةُ المصدرِ المؤوّلِ: (أن يعمر).

ونشيرُ إلى ذلك فيما يأتي:

- (ما):

إما حجازيةٌ عاملةٌ، وإما تميميةٌ غيرُ عاملةٍ، ولا يتأثرُ المجموعُ الدلالي بينهما، فكلاهما للنفي، ومجموعُ ما بعدهما دلاليةً منفي، وإنما الخلافُ ينشأُ من الاستعمالِ اللغوي بين القبائل.

- (هو):

قد يحتسبُ عائداً على (أحد) في التركيبِ السابقِ، فيكونُ في محلِّ رفعٍ، سواءً كان اسماً ل (ما) الحجازية، أو كان مبتدأً بعد (ما) التميمية غيرِ العاملة.



- أما: (بمزرحة) فإنّ فيه -حينئذٍ-:

(الباء): حرف جرّ زائدٌ يفيّد التوكيدَ والإصاقَ، ويكثرُ مجيءُ حرفِ الجرِّ الزائدِ في الخبرِ بعد النافي، وحرفُ الجرِّ الزائدُ يوكّدُ إصاقَ الخبرِ بالمبتدأ المنفي، فهو تأكيدٌ لعلاقةِ النفي بين المنفي وخبره، أو ما جاء بعده من تركيبٍ.

(مزرحة): اسمُ فاعلٍ يدلُّ على أدنى التحريكِ أو التثقلِ، وهذه الصيغةُ في هذا السياقِ لها إيحائُها الخاصُّ، فهي تدلُّ على المحاولةِ الدائبةِ للتحريكِ، يعضدُ ذلك دلالةُ الصيغةِ على الأزمنةِ الثلاثةِ، وهو في محلِّ نصبٍ، خبرًا لـ (ما) الحجازيةِ، أو في محلِّ رفعٍ، خبرًا للمبتدأ: (هو).

و(ضميرُ الغائبِ: الهاء): في (بمزرحة) مضافٌ إليه مبنئٌ في محلِّ جرٍّ، وهو المفعولُ به لاسمِ الفاعلِ؛ لكن في مرجعه إشكالًا؛ فالواضحُ أنه يعودُ على (أحد)، وحينئذٍ يكونُ: (هو) و: (هاء الغائب) عائدتينِ لمرجعٍ واحدٍ.

ومع هذه التقديراتِ يكونُ المصدرُ المؤولُ (أن يعمر) فاعلاً لاسمِ الفاعلِ، والضميرُ المستترُ فيه النائبُ عن الفاعلِ، وهو في محلِّ رفعٍ، يكونُ عائداً كذلك على (أحد)، فيشتركُ معهما (هو وضميرُ الغائب) في المرجعِ.

ويكونُ التقديرُ اللفظيُّ: وما أحدٌ بمزرحةٍ تعميرُ هذا الأحدِ هذا الأحدُ من العذابِ. وبذلك يكونُ فاعلُ الودادةِ ونائبُ فاعلِ التعميرِ المودودُ والضميرُ المنفي (هو) ومفعولُ الزحزحةِ ونائبُ فاعلِ التعميرِ فاعلِ الزحزحةِ مرجعُها واحدٌ.

وقد يحتسبُ الضميرُ (هو) عائداً على المصدرِ المفهومِ من (يُعمر)، أو كنايةً عن التعميرِ أو مبهماً بوضوحه (أن يُعمر)، فيكونُ الضميرُ (هو) اسمَ (ما) الحجازيةِ، أو مبتدأً، خبرُ كلِّ منهما: (بمزرحة)، ويكونُ المصدرُ المؤولُ (أن يُعمر) بدلاً منه، أو عطفَ بيانٍ له. والتقديرُ اللفظيُّ: يودُ أحدهم أن يُعمرَ ألفَ سنةٍ وما تعميره بمزرحةٍ من العذابِ أن يُعمرَ، ويكونُ فاعلُ الزحزحةِ ضميرًا مستترًا فيه، يعودُ على ما رجع إليه الضميرُ (هو).

وقد يحتسبُ الضميرُ: (هو) ضميرَ الأمرِ والشأنِ، وحينئذٍ يكونُ التقديرُ اللفظيُّ: وما الأمرُ والشأنُ بمزرحةٍ من العذابِ تعميره، أو وما الأمرُ والشأنُ تعميره بمزرحةٍ من العذابِ. فيكونُ إما اسمًا لـ (ما) الحجازيةِ، أو مبتدأً، فيُعرب (مزرحة) مبتدأً، والمصدرُ المؤولُ: (أن)

يعمر) فاعله سدَّ مسدَّ الخبر، أو (مزحزح) يكونُ خبرًا مقدمًا، و (أن يعمر) فاعله سدَّ مسدَّ المبتدأ، أو هما خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر.

وفي كلِّ يحسنُ مجيء الحرفِ الزائد: (الباء) بعد الحرفِ النافي (ما)؛ لكنه مع الخبرِ أوجهٌ، وتكونُ الجملةُ الاسميَّةُ خبرًا لـ (ما)، أو للمبتدأ، وقد يحتسبُ: (بمزحزحه) خبرُ الضميرِ: (هو)، والمصدرُ المؤولُ بدلً من ضميرِ الأمرِ والشأنِ.

وهي تقديراتٌ لفظيةٌ محتملةٌ في الضميرِ (هو)، وتؤدي إلى توكيدِ المعنى المفسرِ له، وهو المقصودُ من التركيبِ، أي: إن التعميرَ لا يزحزحُ من العذابِ مهما طال، فعندما يجمعُ المعنى المرادُ في الأمرِ مطلقًا أو الشأنِ مطلقًا؛ فإنه يكونُ أكد؛ ولكن يبقى هنا إشكالاتٌ: **أولها:** دخولُ الباءِ على المبتدأ الاسمِ المشتقِّ، ويُستعاضُ عن ذلك بجعلِ المجرورِ خبرًا مقدمًا والاتجاهِ إلي الرأيين: الأول والثاني: (هو) اسم ما أو مبتدأ، خبرهما (بمزحزحه).

**ثانيها:** الإخبارُ عن ضميرِ الأمرِ والشأنِ بمفردٍ، ويمكنُ الخروجُ من ذلك بالاتجاهِ إلي الرأيِ الثالثِ، أي: (بمزحزحه أن يعمر) جملة اسمية: مبتدأ وخبر.

**ثالثها:** أن يكونَ مفسرُ ضميرِ الشأنِ ليس جملةً مصرحًا بجزئها؛ ويمكنُ الخروجُ من ذلك بالاتجاهِ إلي الرأيِ الثالثِ، وهو الخبرُ المقدمُ والمبتدأ المؤخر.

وحينئذٍ أرى أنه لا يُستشكلُ علي كونِ الخبرِ مسبقًا بالجارِ الزائد؛ لأنه يحسنُ في مثلِ هذا الموضع. ويكونُ التقديرُ اللفظي الثاني.

وقد يُحتسبُ (هو) ضميرَ عمادٍ مقدمًا مع الخبرِ المقدم، فبعضُ الكوفيين يجيزون أن يتقدَّم مع الخبرِ علي المبتدأ، فإذا قلت: ما زيدٌ هو القائمُ، جوِّزوا أن تقول: ما هو القائمُ زيدٌ، فتقديرُ الكلامِ عندهم: وما تعميره هو بمزحزحه، ثم قدَّم الخبرَ مع العمادِ، فجاء: وما هو بمزحزحه من العذابِ أن يُعمَّرَ، أي: تعميره، ولا يجوزُ ذلك عند البصريين؛ لأنَّ شرطَ الفصلِ عندهم أن يكونَ متوسطًا<sup>(١)</sup>، وعليه فإن الخبرَ (بمزحزحه)، والمبتدأ المصدرُ المؤولُ.

(١) البحر المحيط: ١-٥٠٦.



والناتجُ الدلالي من كلِّ ما سبقَ مع التقديراتِ اللفظيةِ أن ودادته بالتعميرِ مهما كانت - تحققت أم لم تتحقق - لا تزرُحُه أو تبعده من العذابِ مطلقًا.

وتلحظُ أن بالكلامِ طرقًا لتوكيدِ الناتجِ الدلالي، من نحو: الحرفِ الزائد، والتقديم، والبديلية، وإجماعِ المعنى في معنى الأمرِ أو الشأنِ... إلخ.

وعلينا أن ندركَ أنَّ هذه الآيةَ مصدرَّةٌ بواوِ العطفِ، وهي معطوفةٌ علي ما سبقها لتأكيدِ مضمونِ الجملةِ المعطوفةِ عليها؛ ولما فيها من زياداتٍ معنويةٍ تتضامنُ مع ما سبقها لتؤكدَ مدلولها كان وصلها بالعطفِ، ولو كانت لمجردِ التوكيدِ لفصلتِ عمَّا سبقها. فالآيةُ في مجموعِها الدلالي تتناسقُ وتتتظَّمُ في السياقِ المحيطِ بها، المحتضنِ إياها، المترتبةً فيه.

فهي في كلِّ التقديراتِ اللفظيةِ تبينُ مدى حرصِهم علي أيةِ حياةٍ، وأن هذا لا يزرُحُهم من العذابِ.

فمنَّ كانت فيهم سياقُ الآياتِ السابقةِ لن يتمنوا الموتَ أبدًا لظلمِهم وما قدمت أيديهم وعدمِ صدقِهم.

يؤكدُ ذلك هذا التركيبيُّ الممتدُّ الذي حُلِّ، فكانوا أحرصَ الناسِ علي حياةٍ لمعرفتهم بذنوبهم، وأن لا خيرَ لهم عند الله تعالى<sup>(١)</sup>.

ومن وسائلِ التوكيدِ مقارنتهم بأحرصِ الناسِ علي الحياةِ، وهم المشركون الذين لا يعرفون إلا الحياةَ الدنيا.

وتتنامى وسائلُ التأكيدِ للحرصِ بذكرِ اليهودِ، أو المجوسِ؛ لأن تسميتهم للعاطسِ منهم بقولهم: عَشْ أَلْفَ سَنَةٍ، والمرادُ بذكرِ الألفِ التكاثيرُ.

ويظلُّ تتامى التأكيدُ بأن العذابَ واقعٌ واقعٌ، وبذكرِ التذليلِ الذي يتضمَّنُ معنى الوعيدِ:

﴿وَاللَّهُ بِصِغِيرَاتٍ بِمَا كَمَلْتُمْ﴾، والذي يتكاتفُ مع المعاني السابقةِ لتأكيدِ عدمِ الزرُحَةِ عن العذابِ مهما كان طولُ عمره.

(١) ينظر: المحرر الوجيز، ١-٤٠٣.



ما له تأثيرٌ في السياق الكلي المحدودِ دلالاتِ الكلماتِ المؤثرة، من حيث: جذرها، بناؤها، الوحداتِ الصرفيةُ المكونةُ منها...، من ذلك: تجد، أحرص، حياة، يودُّ، أحد، لو، ألف، الباء، مزحج، من، مع الإحالاتِ الضميرية، والموصولية، وتعريف: الناس، العذاب، وتكثير: حياة، اختلافِ الأفعالِ بين الماضي والمضارع، استخدامِ المصدرِ المؤولِ بدلًا من الصريح، الحروفِ الموحية: اللام، من، لو، ما، الباء، من: (العذاب)...، إلى جانبِ تقديراتِ لفظيةٍ مختلفةٍ ومتنوعةٍ تنشأ من المراجع، وتقديرِ المحذوفِ، وتقديرِ الرتبة، وتنوعِ معاني كلمة ما محورية...

الوجهُ الدلالي يدورُ اتساقًا وانتظامًا واختلافًا لعدةِ أمورٍ تركيبيةٍ مقدرة، منها: معاني الروابطِ السابقةِ للجملِ ومدى احتمالاتها. مراجعُ المحالاتِ وتنوعُ احتمالاتها. تقديرُ المحذوفاتِ، وعلاقتها بما قبلها.

تقديرُ ما بعدِ الرابطِ بين الاتصالِ والانقطاعِ مع ما قبلِ الرابطِ. صحةُ التنوعِ الدلالي لكلمةٍ رابطةٍ ما توجهُ العلاقةُ الدلاليةُ بين الجملِ أو الكلماتِ. اختيارُ السياقِ لدلالةٍ ما لكلمةٍ ما بعينها: (أحد).

احتمالاتُ التنوعِ الإعرابي لكلمةٍ ما، أو موقعيةُ جملةٍ ما، فتنوعُ علاقتها الدلاليةُ. يمكنُ لك أن تقفَ من ذلك على أن التحليلَ اللغوي للنصِّ إنما يقومُ على علاقاتِ تركيبيةٍ، قد تكونُ متشعبةً متنوعةً متعددةً الاحتمالِ، وقد يفرضُ السياقُ اختيارَ علاقةٍ دلاليةٍ ما، وقد يقبلُ نوعين أو أنواعًا منها، ومع كلِّ يدورُ السياقُ في مجموعهِ الدلالي اختلافًا أو تنوعًا أو احتمالًا.

وفي داخلِ هذه العلاقاتِ تُلمحُ ذاتها وأنواعها في العناصرِ اللفظيةِ المكونةِ للتركيبِ، أو التراكيبِ، كما يكونُ ذلك كذلك مع الروابطِ بأنواعها العديدة، ومواقعها بين الكلماتِ أو الجملِ، سواءً كانت أولاهما مفردًا أم مركبًا، أو كانت ثانيتهما بسيطةً أم مركبةً موسعةً، أم متراكبةً.

ومع كلِّ ذلك لا بدُّ من حسنِ التعليلِ، وحسنِ التقديرِ، وحسنِ إيجادِ العلاقاتِ، مع التفكيرِ في الربطِ والارتباطِ ومجموعِ السياقِ.



## العلامة الإعرابية وضرورة السياق

قد لا تكون العلامة الإعرابية وحدها كافية لإبراز المعنى وتحديد علاقاته المنتجة للدلالة؛ بل لابد من النظر في وسائل أخرى تزيل بعضاً من التعمية والتغطية الناشئتين من تشعب الاحتمالات الدلالية للعلاقات بين الكلمات، وهذه الفكرة تكون أكثر احتمالاً عندما تستعمل الروابط الملبسة؛ سواءً أكانت ملبسة في ذاتها من خلال تشعب دلالاتها، أم كانت ملبسة من خلال أثرها في التراكيب السابقة واللاحقة من خلال تعدد احتمالات العلاقات الدلالية.

ولأشهر إلى ذلك من خلال الاستخدام اللغوي لـ (الفاء) رابطة:

يذكر سيويوه: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك"<sup>(١)</sup>.

ومما سبق ومن خلال التراكيب التي ذكرها أنه إلى الملحوظات الدلالية والنحوية الآتية<sup>(٢)</sup>:

**أولاً: (الفاء) حرف عطف أصلاً؛ لكن يأتي بعده المضارع على خمسة أوجه:**

أن يكون مشاركاً لما قبل الفاء، فيكون داخلًا في حكمه، وحينئذ يكون تابعاً له.

أن يكون مخالفاً لما قبل الفاء خارجاً عن حكمه؛ إذا كان ما قبل الفاء منفياً مرفوعاً، والمضارع بعد الفاء يؤدي أحد المعاني الآتية:

أن يكون مسبباً مبنيًا على مبتدأ محذوف، فيشترك الفعلان في معنى النفي، ويرتفع ما بعد الفاء.

أن يكون مرتباً للقطع والاستئناف، فينتقي الأول، ويوجب الثاني، ويرتفع ما بعد الفاء. وقد يرتفع على الخبرية لابتداء مضمير، وتبقى السببية.

أن يكون مسبباً غير مبني على مبتدأ محذوف، فينتقي المضارع بعد الفاء، مع انتفاء الأول، وينتصب.

أن يكون مرتباً على الأول لإفادة نفي الجمع بين الفعلين، فيثبت الأول، وينتقي ما بعد الفاء، وينتصب.

(١) الكتاب: ٣-٢٨.

(٢) يرجع إلى: شرح التسهيل، ٤-٢٦، المقرب: ١-٢٦٣، شرح ألفية ابن معطي: ١-٣٤٨، النحو العربي: ٢-٧٠.

**ثانيًا:** نصب المضارع بعد الفاء باحتسابها سببيةً تبعًا للمعنى، والفعل يكون مستقبلِي الزمنِ بالنسبة لما قبله، أو بالنسبة لزمان الحديث، ونصبه يكون بإضمار (أن) - كما يذهب إليه الجمهور - ويلتمس فيه السببية.

**ثالثًا:** لا إضمار لـ (أن) إلا بعد منفي قيل الفاء، فلا إضمار لها فيما يكون موجبًا، إلا في الضرورة الشعرية<sup>(١)</sup>.

**رابعًا:** فإن كان ما قبل الفاء موجبًا في أية صورة من صور الإيجاب؛ فإن ما بعدها ليس فيه إلا الرفع.

**خامسًا:** كما يجوز عدُّ المضارع المذكور بعد الفاء معطوفًا علي ما سبقه، فيرفع أو يجرم أو ينصب تبعًا للفعل السابق له متى وُجد.

**سادسًا:** كما يجوز عدُّ المضارع بعد فاء السببية مرفوعًا مطلقًا علي سبيل القطع والاستثناء؛ إلا إن كان استثناءً مفرغًا، نحو: ما تأتينا فتنال إلا خيرًا؛ لأن في القطع بعد الفاء استثناءً مفرغًا في الموجب، وهو غير جائز؛ فالتفريغ لا يكون إلا في المنفي.

وهاك صورًا للتراكيب التي يأتي فيها المضارع بعد الفاء، مرتبطًا تركيبها بما يسبقها من صور بنيوية للتراكيب<sup>(٢)</sup>:

**أولًا:** إن تقدم الفاء جملةً منفيةً، وكان فعلها مرفوعًا، فإن الفعل الذي يلي الفاء يجوز فيه الرفع والنصب، مثال ذلك: ما تأتينا فتحدثنا، تحدث (بالرفع والنصب).

#### الرفع علي وجهين:

أن يكون ما بعد الفاء من فعلٍ معطوفًا علي الفعل الذي يسبقها، فيكون معناه النفي مثله، ويكون التقدير: ما تأتينا فما تحدثنا، (برفع تحدث).

أن يكون ما بعد الفاء مقطوعًا عما قبله فيكون مبنياً علي مبتدأ محذوف، ويكون التقدير: فأنت تحدثنا، ويكون الأول علي انتقائه.

(١) يرجع إلى الكتاب: ٣-٣٨.

(٢) يرجع إلى: المواضع السابقة.



أما النصبُ فإنه يكونُ علي إضمارٍ: (أَنْ)، ويكون فيه معنيان:

أَنْ يكونُ قُصدَ نفي الأولِ فانْتفي لأجلِهِ الثاني، فكأن المعنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ فكل منهما مقترنٌ بالآخرِ نفيًا وإيجابًا، فالذي يحولُ بينك وبين الحديثِ تركُ الإتيانِ.  
أَنْ يكونُ قصدِ إيجابِ الأولِ ونفيِ الثاني، فكأنه قال: ما تأتينا محدثًا، بل غيرَ محدثٍ، أي: إنك تأتينا غيرَ محدثٍ لنا.

**ثانيًا:** إن تقدمَ الفاءُ جملةً فعليةً منفيةً فعلها منصوبٌ، فإنه يجوز فيما بعدَ الفاءِ الرفعُ والنصبُ، مثال ذلك: لن تأتينا فتحدثنا، تحدث: (بالرفع والنصب)، والرفعُ علي القطع، والتقديرُ: فأنت تحدثنا، فيكونُ المضارعُ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ.

أما النصبُ فعلي ثلاثة أوجه:

العطف فيكونُ الفعلانِ مشتركين في معنى النفي، فيكونُ التقديرُ: لن تأتينا فلن تحدثنا.  
النصبُ بإضمارِ (أَنْ) مع قصدِ نفيِ الأولِ فانْتفي لأجلِهِ الثاني، ويكونُ التقديرُ: لن تأتينا فكيف تحدثنا؟.

النصبُ بإضمارِ (أَنْ) مع قصدِ إيجابِ الأولِ ونفيِ الثاني، فيكونُ التقديرُ: لن تأتينا محدثنا بل غيرَ محدثٍ، أي: بل أتيتَ غيرَ محدثٍ.

**ثالثًا:** إن تقدمَ فاءُ السببيةِ جملةً فعليةً منفيةً، وفعلها مجزومٌ، جاز في الفعلِ الذي يلي الفاءِ الرفعُ والنصبُ والجزمُ، مثال ذلك: لَمْ تأتتا فتحدثنا.

الرفعُ علي القطع، والتقديرُ: فأنت تحدثنا. بتقديرِ مبتدأٍ محذوفٍ.  
والجزمُ علي العطف، والتقديرُ: فلم تحدثنا.

والنصبُ علي إضمارِ (أَنْ) فيكونُ فيه الوجهانِ السابقانِ، ويكونُ التقديرُ: لَمْ تأتتا فكيف تحدثنا؟ والتقديرُ الآخرُ: لَمْ تأتتا محدثًا بل غيرَ محدثٍ.

**رابعًا:** إن تقدمَ الفاءُ جملةً اسميةً ما قبلَ الفاءِ فيها منفيٌ؛ فإنه يجوز فيما بعدَ الفاءِ أن ينصبَ علي الوجهين السابقين، وأن يرفعَ علي القطع، مثال ذلك: سميرٌ غيرٌ محترمٍ فأحادثه.

التقديرُ في حالي النصبِ: سميرٌ غيرٌ محترمٍ فكيف أحادثه؟.

والتقديرُ الآخرُ: سمير غيرُ محترمٍ محادثًا، بل غيرُ محادث، أي: بل هو محترمٌ غيرِ محادث.

أما التقديرُ في حالِ القطع: فأنا أحادثه، ويقدر مبتدأً محذوفٌ يكونُ الفعلُ وفاعلهُ خبرًا له، ولا يصحُّ العطفُ لعدمِ وجودِ فعلٍ يعطفُ عليه.

**خامسًا:** إن تقدم الفاءُ جملةً استفهاميةً فعليةً جاز في الفعلِ الذي يليها الرفعُ والنصبُ، مثالُ ذلك: هل تأتينا فتحدثنا؟.

ويوجه الرفعُ كذلك على سبيلِ القطع، ويكون التقدير: هل تأتينا فأنت تحدثنا، بتقديرٍ مبتدأً محذوفٍ، أما النصبُ فعلى سبيلِ السببِ، الأولُ سببٌ للثاني، ويكون التقديرُ: هل تأتينا فيكون بسببه حديثٌ.

**سادسًا:** إن تقدم الفاءُ جملةً استفهاميةً اسميةً جاز في الفعلِ الذي يليها الرفعُ والنصبُ، مثالُ ذلك: أحمدٌ ضيفك؟ فنكرمه.

أما الرفعُ فعلى القطع، والتقدير: فنحن نكرمه، وأما النصبُ فعلى السببية.

**سابعًا:** إن تقدم الفاءُ جملةً تمنُّ أو ترجُّ فيها فعلٌ جاز فيما بعد الفاءِ الرفعُ والنصبُ، نحو: ليتني أجدُ مالًا فأنفقه.

ويكونُ الرفعُ على سبيلِ العطفِ، والتقدير: فأنفقه، أو على سبيلِ الاستئنافِ، ويكون التقديرُ: فأنا أنفقه، أما النصبُ فيكون على معنى السببية. فالتمني سببٌ للإنفاق.

ففي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾ (غافر: ٣٦-٣٧)، الفعلُ المضارع (أطلع) فيه قراءتان:

أولاهما: النصبُ، وفيه أوجهٌ:

بعد فاءِ السببيةِ المذكورةِ بعد الأمرِ: (ابن لي).

بعد فاءِ السببيةِ المذكورةِ بعد الرجاءِ (لعلِّي أبلغ).

على التوهمِ بالعطفِ على خبر: (لعل)، حيث يتوهم نصبُ المضارعِ بـ (أن) المضمرة؛ لأنه



يكثر مجيء خبر (لعل) إذا كان مضارعًا مقرونًا بـ (أن). وقد يكون التمني بفعله أو مرادفه مثلًا بـ (لو) في معنى التمني، فنقول: ودَّ لو تأتية فتحدثه<sup>(١)</sup>، فيكون في الفعل بعد الفاء وجهًا النصب على جواب التمني، والرفع على العطف، أو الاستئناف، أي: فأنت تحدثه. والأخرى: الرفع بالعطف على (أبلغ)، فيكون داخلًا في معنى الترجي.

**ثامنًا:** إن تقدم فاء السببية جملةً تمنَّ ليس فيها فعلٌ جاز فيما بعد الفاء الرفع على القطع، والنصب على السببية، نحو: ليت لي مالًا فأنفقه، يرفع (أنفق) على القطع، ويكون التقدير: فأنا أنفقه، وبالنصب على تقدير: فيكون المال سببًا للإنفاق.

**تاسعًا:** إن تقدم الفاء جملةً نهي، أو جملةً أمرٍ بلام الأمر، جاز فيما بعد الفاء من فعل الرفع والنصب والجزم، مثال ذلك: لاتهن غيرك فيهينك، لتحترم غيرك فيحترمك. يرفع (يهين ويحترم) على الاستئناف، والتقدير: فهو يهينك، وهو يحترمك. وينصبهما على السببية، وجزمهما بالعطف على المجزوم قبلهما.

**عاشرًا:** إن تقدم الفاء جملةً أمرٍ بغير لام الأمر جاز في الفعل المذكور بعدها الرفع على القطع، والنصب على السببية، فنقول: انتبه فتفهم الدرس، يرفع (تفهم) على تقدير: فأنت تفهم، وينصبه على السببية بتقدير: فيكون الانتباه سببًا للفهم.

**حادي عشر:** إن تقدم الفاء دعاءً في صيغة الأمر فحكم ما بعدها حكمه إذا تقدمها أمرٌ كما هو في الفقرة السابقة.

**ثاني عشر:** إن تقدمها جملةً عرضٍ أو تحضيضٍ أو دعاءٍ على غير صيغة الأمر جاز في الفعل بعدها الرفع على العطف أو القطع، والنصب على السببية، مثال ذلك: ألا تأتينا فتحدثنا؟ غفر الله لك فيدخلك الجنة، يرفع (تحدث ويدخل) على العطف والقطع، وينصبهما على أنها فاء السببية.

**ثالث عشر:** إن تقدم الفاء جملةً فعليةً منفيةً استفهاميةً<sup>(٢)</sup>، فعلها مضارعٌ مجزومٌ، نحو: ألم

(١) يرجع إلى الكتاب: ٣-٣٦.

(٢) يرجع إلى شرح التسهيل: ٣١/٤-٣٢.

تأتنا فتحدثنا، فيجوزُ في المضارع بعد الفاء:

أن يرفع على القطع والاستئناف مع إضمار مبتدأ، وينتفي الفعل الأول، ويوجب الثاني بعد الفاء، كأنك قلت: ألم تأتتا فأنت تحدثنا.

ومنه قول جميل بن معمر:

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ وهل يُخبرُك اليومَ بيداء سملق<sup>(١)</sup>

أي: فهو ينطقُ، "لم يجعل الأول سببًا للآخر؛ ولكنه جعله ينطقُ على كل حال"<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن يجزم بالعطف على الفعل الأول، فكأنه قيل: ألم تأتتا فلم تحدثنا.

٣ - أن ينصب على السببية، فكأنه قيل: ألم تأتتا محدثًا.

رابع عشر: إذا كان ما قبل الفاء جملة فعلية منفية، وكان ما بعدها من فعل مضارع ملحقا به أداة الاستثناء، نحو: ما تأتينا فتقول إلا خيرًا؛ فإن المضارع بعدها يجوزُ فيه:

الرفع على التشريك بالعطف، ولا يجوزُ القطع والاستئناف بعد الفاء؛ لأن ذلك يجعل ما بعد الفاء استثناء مفرغًا، وهو موجبٌ، ولا تفرغ إلا في منفي.

والنصب على السببية بإضمار (أن)؛ "لأنه في معنى: ما تأتينا فتقول شرًا"<sup>(٣)</sup>. يذكرُ سيبويه: "تقول: لا تأتينا فتحدثنا إلا ازددتُ فيك رغبةً، فالنصبُ ههنا كالنصبِ في: ما تأتيني فتحدثني، إذا أردت معنى: ما تأتيني محدثًا، وإنما أراد معنى: ما أتيتني محدثًا إلا ازددتُ فيك رغبةً"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب، ٣-٢٧، شرح ابن يعيش: ٧-٦٣، شرح التسهيل: ٤-٣١، شرح شذور الذهب: ٣٠٠، شرح التصريح: ٢٤٠-٢.

(٢) الكتاب: ٣-٣٧.

(٣) شرح التسهيل: ٤-٣٢.

(٤) الكتاب: ٣-٣٢.



**خامس عشر:** إذا انتقض النفي الأولُ باستثناءٍ أو غيره في جملته التي قبل الفاء؛ فليس في المضارع بعد الفاء إلا الرفع، نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، وما تزال تأتينا فتحدثنا، ذلك لأن ما قبل الفاء أصبح موجبًا.

**سادس عشر:** إذا كان ما قبل الفاء جملةً منفيةً ومعناها الماضي، نحو: ألسنت قد أتيتنا فتحدثنا؛ فإن ما بعد الفاء من مضارعٍ يجوزُ فيه وجهان<sup>(١)</sup>:

**النصب:** على أنه جوابٌ للأول، ولم تجعل الحديث قد وقع إلا بالإتيان، أي: هو جوابٌ للمنفي، ودخلت همزة الاستفهام فلم تغير من معنى النفي، ويكونُ النصبُ على إضمار: (أن).

**الرفع:** على القطع والاستئناف، والتقدير: فأنت تحدثنا، أو: فحدثتنا.

**سابع عشر:** إذا سبقت الفاء بموجبٍ يجوزُ أن يكونَ فيه معنى النفي والوجوب، كأفعالِ الظنِّ، نحو: حسبته شتمني فأثبَّ عليه؛ فإن المضارعَ بعد الفاءِ يجوزُ فيه:

**النصب:** إذا لم يكنِ الوثوبُ واقعًا، ويكونُ معناه: لو شتمني لو ثبتت عليه<sup>(٢)</sup>، فالوثوبُ غيرُ واقعٍ لعدم وقوع الشتم، وذلك بالنظرِ إلى ما تؤديه (لو) من دلالةٍ، والفعلُ الأولُ ماضٍ والثاني غيرُ ماضٍ؛ لذلك نصب؛ لأنه أشبه النفي وجوابه<sup>(٣)</sup>، وبإمعانِ النظرِ في التركيبِ نلمسُ أن فيه جوازَ النفي والإيجابِ، إذ الفعلُ (حسب) لا يعطي معنى اليقين، وإنما هو غلبةُ الإيجابِ دونَ معنى النفي، ففي حالِ استحضارِ دلالةِ النفي يكونُ نصبُ المضارعِ بعد الفاءِ، وفي حالِ استحضارِ دلالةِ الإيجابِ، وهو أرجح؛ فإن المضارعَ يُرفعُ.

**الرفع:** ويعنى أن الوثوبَ قد وقع، فهو بمنزلةِ القولِ: ألسنت قد فعلت فأفعل.

من الصورِ التركيبيةِ السابقةِ للفاءِ وما قبلها وما بعدها من فعلٍ مضارعٍ نوجزُ الاحتمالاتِ الإعرابيةَ للفعلِ المضارعِ بعدها، واحتمالاته الدلاليةَ مع ما قبلها:

**الرفع:** يُرفعُ الفعلُ المضارعُ بعد الفاءِ على وجهين:

(١) يرجع إلى: الكتاب، ٣-٣٥.

(٢) السابق: ٣-٣٦.

(٣) يرجع إلى: الهامش رقم ٤ من الكتاب: ٣-٣٦.



أولهما: الرفع مطلقًا على القطع والاستئناف في كل الصور التركيبية؛ ما لم يوجد إخلال بقواعد الاستثناء، وذلك بالتفريغ في استثناء موجب، وهذه صورة واحدة (رابع عشر). ويكون ما بعد الفاء موجبًا دائمًا، دون النظر إلي ما قبله، فإنه يمثل جملة جديدة، خبرها الجملة الفعلية المذكورة بعد الفاء، والمبتدأ فيها محذوف، يُقدَّر تبعًا للسياق، ويبقى معنى السببية بين ما قبل الفاء وما بعدها.

والآخر: الرفع بالعطف على ما قبل الفاء من فعل مرفوع في نطاق النفي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء بغير الأمر، فيشاركه معنى من هذه المعاني على تقدير ابتداء محذوف، ويكون خبرًا للمحذوف، وهو مذكور في التراكيب: أولاً، وخامساً، وسابعًا، وثاني عشر، ورابع عشر، وخامس عشر.

الجزم: يجرم الفعل المضارع بعد الفاء من وجه واحد، وهو أن يكون ما قبل الفاء مجزومًا في نفي، أو نهي، أو أمر باللام؛ فيعطف عليه وينجزم عليه، ويشاركه معنى من هذه المعاني. وهو مذكور في التراكيب: ثالثًا، وتاسعًا، وثالث عشر.

النصب: ينصب الفعل المضارع بعد الفاء على معنى واحد، وهو السببية، ويستلزم معناها تقدير (أن) مضمرة قبل الفعل، فينتصب، ولا يجوز إظهارها<sup>(١)</sup>، وهذه السببية ينتج عنها دلالات:

التشريك في المعنى، ويكون النفي؛ فينتفي ما بعد الفاء بسبب انتفاء ما قبلها، سواء كان محلّه الإعرابي، ونفي الاثنين مذكور في التراكيب: أولاً، وثانيًا، وثالثًا، ورابعًا.

المخالفة في المعنى: حيث نفي الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والأرجح أن يوجب الأول، وينفي الثاني، فالمقصود من الكلام أن الثاني مطلوب، ولم يحدث على الرغم من كثرة حدوث الأول، وذلك بقيد اقتران الأول بالثاني: تقول: ما تأتيني فتحدثني، فمعناه: ما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثني، أو: لا تأتيني إلا محدثًا، أي: منك إتيان كثير ولا حديث منك، أو: بلا حديث<sup>(٢)</sup>، فاقتران الحديث بالإتيان قيد، وذلك في التراكيب: أولاً، وثانيًا، وثالثًا، ورابعًا.

(١) يرجع إلى الكتاب: ٣-٣٠.

(٢) يرجع إلى الكتاب: ٣-٣٠، شرح التسهيل: ٤-٣٠.



فالمخالفة والمشاركة معنيان محتملان في هذه التراكيب، وفيهما معنى السببية، سواءً نتج عنها احتمال التشريك أم احتمال المخالفة.

السببية: وهي سببية خالصة المعنى، لا تحتل غيرها من معانٍ حال نصب الفعل المضارع بعد الفاء في معاني: النفي والطلب، ويكون ذلك في التراكيب: خامسًا، وسادسًا، وسابعًا، ثامنًا، وتاسعًا، وعاشرًا، وحادي عشر، وثاني عشر، ورابع عشر، وخامس عشر، وسادس عشر، وسابع عشر.

#### ملحوظة:

وأنبه إلى أن معاملة الفعل في انتصابه بعد الفاء على إضمار (أن) يُعامل كذلك في انتصابه بعد (الواو) و (أو)، ولا تظهر بعدهما كما لم تظهر بعد الفاء<sup>(١)</sup>، ويجوز فيه الرفع على المعاني السابقة.

#### السياق وعدم صحة التعلق

يفرض السياق بالنظر إلى المعنى الكلي وظروف إنشاء الكلام توجيهًا ملائمًا لترابط الكلمات وصحة المعنى مع هذه الظروف المحيطة بما يُلقى من كلام، قد يؤثر هذا في التوجيه إلى موقع إعرابي معين، ورفض موقع آخر لا يحقق جانبًا من الجوانب الدلالية التي يجب أن تكون متكاملة.

يبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (النمل: ٤٤)، شبه الجملة (مع سليمان) يصح لفظيًا وتحليلًا نحويًا معهودًا أن تتعلق بالفعل (أسلم)، ويجوز أن تكون حالًا في محل نصب؛ لكننا إذا أمعنا النظر في الدلالة الكلية الخاصة بالجملة والسياق العام الذي يفيدنا أن سليمان عليه السلام كان مسلمًا قبل أن تأتيه بلقيس بزمن؛ لذلك فإن التعلق لا يصح؛ لأنه يعني الارتباط الزمني؛ لأن المعية تعني ذلك؛ لهذا فإن شبه الجملة تكون حالًا في محل نصب، فالحالية تستوعب الزمن المشترك وغيره، والتقدير: أسلمت مصاحبة سليمان

(١) السابق: ٣-٤١ وما بعدها، ٤٦ وما بعدها.

الآن، أو: وأنا في معية سليمان أو صحبته الآن؛ لذلك كانت الحالية ملائمةً ومناسبةً للسياق والترابط اللغوي.

### في السياق ومجموع كلم الجملة تنامي الجملة لإبراز دلالتها الحقيقية، ودحض غيرها

أو: تماسك السبك وتكاتف الحبك:

أو: تكاتف السبك ودقة الحبك:

ما يؤدي إلى تماسك السبك؛ فينتج عنه دقة الحبك؛ فتتضح الدلالة النهائية المقصودة من التركيب ترابط العناصر اللفظية، وتراتبها، وتراكبها، وتناميها؛ كي تُعطي مدلولات جزئية متماسكة، تتضامن لتقوي المعنى الأساس، وتبرزه من خلال طريقين دلاليين:

إضفاء المعاني المتضاربة المقوية له، وتجنيب المعاني المزيفة الباطل باطنها، المظنون صحةً ظاهرها، وهو أسلوب من أساليب أحاديث الزيف الإنساني.

ويؤدى هاتان من خلال انتقاء الكلمات الموحية الدالة المتوائمة بعضها مع بعضها الآخر؛ لتحقيق هذا الترابط الدلالي والتنامي السبكي فالحبكي.

من أمثلة ما يحقق هذه الفكرة في شقها الثاني، ويبرزها ما هو مسبوک في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> (البقرة: ١٨٨).

نظرةً في الجانب السبكي للآية الكريمة نلاحظ أن الآية كلها جملةً واحدةً ممتدةً، أو متناميةً قوامها أو أصلها: (لا تأكلوا أموال) كلُّ عنصر لفظي فيها له توضيح وبيان، فالأموال منسوبة إلى ضمير المخاطبين، ومبين حدودها بشبه الجملة (بينكم)، فنستشف المفارقة الموجودة في أن الأكل والناهب إنما هو المأكول، والمنتهب أو المنهوب ماله.

(١) يُرجع في هذه المسألة إلى: الكتاب، ٣-٤٤، معاني القرآن للأخفش: ١-١٦٢، المقتضب: ٢-٢٤، إعراب القرآن للنحاس: ١-٢٩٠، مشكل إعراب القرآن: ١-٨٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١-١٤٥، التبيان في إعراب القرآن: ١-١٥٦، الكشف: ١-٩٠، تفسير الفخر الرازي: ٥-١٢٥، المحرر الوجيز: ٢-١٣٢، تفسير القرطبي: ٢-٣٣٧، تفسير النسفي: ١-٩٦، البحر المحيط: ٢-٢٢٥، الدر المصون: ١-٤٧٧.



ويبينُ الأكلُ المنهَى عنه بأن وسائله الباطلُ.

ثمَّ يرتبط بهذا الأصلُ الدلالي جملةٌ أخرى معطوفة عليها: (وتدلوا بها إلي الحكام)، وهي معللة بمعنى موسع: (لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم).

بعد أن تصدرت الآيةُ بالمطلوب دلاليًا المتمثِّل في الإنشاءِ بالنهاي عن سلب الأموال بطرقٍ باطلةٍ غير عرفيةٍ؛ كان الاحترازُ بما ورد بعدها من مواصلةِ النهي عن وسائل ظاهرها مشروعٌ، وخفيها آثامٌ وذنوبٌ ترتكبُ لتحقيق المنهَى عنه في الصدور، وتحقيقِ باطلٍ بقانونيات المجتمع وأعرافه.

ففي الآية امتداد للنهي عن كل ما يؤدي إلى المقصود الدلالي الأساس.

إذن؛ في الآية أكلان:

**أولهما:** الأكل والمنهَى عنه المصدر به الآية، وهو الأساس المقصود.

**والآخر:** المعلول به للمعطوف عن الأول المنهَى عنه. وسيلة الأول الباطل، أمَّا وسيلة الثاني فهو الإثم وكلُّ يفسرُ في موضعه.

ويقع كلُّ خطٍ دلالي متكاملٍ مما سبق تحت حالٍ مسيطرةٍ دليلٍ على الارتكاب المقصود الذي يستوجب إحاطةً نهى الحدث، وهي الجملة الحالية: (وأنتم تعلمون).

ومنه نرى أنَّ الآية جملةٌ واحدةٌ ممتدة، لا تتفصم عراها، ولا تستطيعُ أن تجعلَ جملةً داخليةً متعلقةً قائمةً بذاتها دلاليًا، كما أنَّك لا تستطيعُ أن تجعلَ الأصلَ الدلالي نتيجةً دلاليةً نهائيةً، وإنَّما كلُّ التراكيب المسبوكة سواءً أ جعلتها جملاً أم تراكيبٍ إنَّما هي مترابطةٌ متراكبةٌ متماسكةٌ متضامنةٌ للأداءِ الدلالي المقصودِ في صورةٍ إحاطيةٍ، لا منفذٍ إلي إحدائه من سبيل ما.

يراعى أحرفُ الربطِ وما تؤديه من تحوُّلٍ دلالي بين الكلماتِ والجمال: (لا) الناهية، الباء في مواضعها: بالباطل، بها، بالإثم، الواو في مواضعها، لام التعليل، إلي...، كما يراعى إحياء الكلمات: بين، فريقًا، تدلوا...، وأنبه إلي دلالةِ التراكيبِ: إضافيةً، ونعتيةً، وإسناديةً....

**ويفسر ذلك ويوضح فيما يأتي:**

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ ﴾  
(البقرة: ١٨٨)، هذا النظم أو السبك هو أصل الدلالة المقصودة من الآية الكريمة.

**جذع الجملة: (تأكلوا)،** وهو حدث مستقبلي الزمن: (أكل)، وهو دال على نفاذ الشيء مسنداً إلى ضمير مخاطبين، مدلولاً على الخطاب بالسابقة: (التاء) في الفعل.  
هذا الجذع مسبوق بكليته وعلاقة ركنيه بالحرف الناهي: (لا)، والدلالة عليه تاء الخطاب وجزم الفعل المضارع بحذف لاحقة النون منه، فمرفوعه: (تأكلون)، أما نصبه وجزمه؛ فهما بحذف النون الأخيرة منه، والفارق بينهما سوابق ناصبة أو جازمة.  
فعلُ جذع الجملة متعدٌ بنفسه، فذكر المتعدّي إليه: أموال، وهو مضافٌ إلي ضمير المخاطبين (كم)، الذي مرجعه المخاطبون المنهيون، فالمنهي: المخاطبون، والمنهي عنه: أكلهم أموالهم.

وتلحظ أن علاقة المفعول به بالفعل الواقع عليه مجازية، وهي علاقة مجازية قوية الدلالة في سياقها؛ فهي تتلاءم مع النهي؛ فأكل المال غير مرغوب فيه، وإنما اكتسابه واغتنامه فهو الحق؛ فتضامن حرفُ النهي مع الأكل مع وقوعهما على الأموال المنسوبة إلى فاعل الأكل لتعطي مدى قوة النبذ والفحش؛ ليكون النهي؛ فكأنَّ الفاعل يحدثُ حدثه على نفسه، فأموالكم منكم ولكم.

والأكل في حد ذاته يدلُّ على انتهاء ودرس وإخفاء وإنهاء للشيء، كما أنه يدلُّ على قصد لإحداث الحدث، فالأكل يفعلُ ذلك بإرادته وتصميمه.

ومثل ذلك في الإحداث المتبادل ذاتياً للفعل قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (النساء: ٢٩).

(بينكم): شبه جملة ظرفية من الظرف (بين) الذي يدل على الخلائية، سواءً أكانت واحدة أم متعددة، وهو مضاف إلى ضمير المخاطبين المقصودين بالمنهي والمنهي عنه، ذلك لأنَّ البنية هنا تتلاءم معهما من حيث:



كلّ منهما منهي ومنهي عنه في ماله، وكلّ منهما متعدّد، وشبه الجملة هذه متعلّقة بعدم الأكل، وبينت ظرفيّةه، فدلّت هذه الألفاظ بهذا السبك على قوة التداخلية وعدم الانتظام والفوضى والسلب والنهب في غير نظامٍ أو انتظامٍ؛ فهناك أكلُ أموالٍ متبادلٍ في غير تأنٍّ وفي فوضى عارمة.

وشبه الجملة قد تكون دالة على ظرفية الأكل؛ فيكون منتقلًا بينكم بالكيفية التي ذكرها التركيبي: بالباطل، وقد تكون حالًا من (أموالكم)، فتقدر: أموالكم كائنة بينكم، وكلاهما مؤدّ للمعنى الأساسي ودالّ عليه، ومقوِّ له.

### (بالباطل):

بطل الشيء: ذهب ضياعًا وخُسْرًا؛ فهو باطل<sup>(١)</sup>، والباطل: نقيض الحقّ، وهو ما لا ثبات له عند الفحص عنه<sup>(٢)</sup>.

فالباطل يشمل كلّ ما هو غير حقّ، ويصيرُ إلى خسارة بالنقصان، أو ضياعٍ بالكامل، وكلاهما انتهابٌ وسلبٌ.

### و(الباء): يلحظ فيها معنيان:

أولهما: أن تكون سببِيّة؛ فيكون المعنى: لا تأكلوا أموالكم بأسبابٍ باطلة، أي: غير حاقة؛ إنّما هدفها الخسران أو الضياع، وعندئذٍ تتعلّقُ شبه الجملة بالأكل.

والآخر: أن تكونَ حالِيّة: إمّا من (أموالكم)، أي: أموالاً ملتبسةً بالباطل. وإمّا من ضمير المخاطبين، واو الجماعة، ويخصُّ به آكلُ المال؛ فتقدرُ الحال: مبطلين.

ومنه نجد أنّ (بالباطل) شبه جملةٍ من جازٍ ومجروره المعرّف بالأداة، وهي لازمةٌ لبيان هيئة المنهي عنه حدثًا، أو لتفسيرِ سببِ اختيارِ الأكلِ للأموال، وهي منهيٌّ عنه؛ فدلالته ملائمةٌ للنهي فيهما؛ فالمنهيُّ عنه ملتبسٌ بالباطل، والمنهي عنه قد يكون آكلُ المال؛ فتقدرُ الحالُ مبطلين، وقد تكونُ المالُ المأكولُ؛ فتقدرُ الحالُ: أموالاً ملتبسةً بالباطل، أي: باطلة وقد يكون الباطلُ سببًا لأكلِ الأموال.

(١) يرجع إلى لسان العرب، مادة: بطل.

(٢) ينظر: المقررات في غريب القرآن، ٥٠.

إذن: شبه الجملة (بالباطل) إمّا حال في محل نصب، وصاحبها: المأل أو واو الجماعة، وإمّا متعلّقة بالفعل: (لا تأكلوا)....

فإذا استحضرنّا أنّ (الباطل) اسمُ فاعلٍ؛ فإنّه من الأوفق أن يُدلّ به على الوسائل التي تؤدي إلى خسران أموال الآخرين وضياعها؛ لذلك فإنني أرى أنّ الباء للوسيلة، أي: يعبرُ أو يتعدّى بها الفعل إلى وسيلة إحدائه، نحو: كتبتُ بالقلم، وقطعت بالسكين، وهو ما يعبرُ عنه بمعنى الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل<sup>(١)</sup>.

فتكون شبه الجملة متعلّقة بالآكل.

وعند هذا المفهوم نلمس أنّ الباطل يكون الوسائل غير المشروعة، أو غير الحاقّة التي يتوصل بها إلى انتهاب الأموال وخسرانها أو ضياعها، ومن هذه الوسائل التي تلحظ من المعاملات الاجتماعية: الملاهية، والقيان، والشرب، والظلم، والغصب، والنهب والقمار، والخيانة، والدجل والشعوذة، والرشاء، وشهادة الزور، والاختطاف، والسرقة، وعدم الاعتراف بالدين، وأكل مال اليتيم، والتزوير، والادعاء بالملكية، والخداع....، وما قد يجدُّ من وسائل شيطانية باطلة؛ فكلُّ ما هو مخالفٌ للحق والحقيقة إنّما هو باطلٌ.

ومجموع ما سبق يتضامنٌ ليفصح عن المعنى المقصود، وهو: النهي عن تآكل، أو تسالب، أو تناهب أموالكم بينكم على غير حقّ؛ ففيه معنى تداولية أموالكم بينكم بطرائق غير مشروعة، بل هي محرّمة عليكم؛ لأنّها بوسائل باطلة.

ثم ينتقل سبك الآية وسياقها إلى إحكام دلالي آخر لإحكام النهي، وإبطال كل السبل التي تؤدي إلى إحداث المنهي عنه؛ فيُنهي عن هذه السبل، ومنها:

- (وتدلوا بها إلى الحكام): جملة فعلية مسبوقّة بالحرف، الواو، وهو عاطفٌ مُشركٌ بين ما لحق به، وما سبقه؛ فكلاهما متعاطفٌ متضامنٌ لأداءٍ دلالي مقصود.

(١) يرجع إلى: النحو العربي، ٤-٢٤١.



المعنى المركزي في هذه الجملة هو الإدلاء، مصدرٌ فعلُهُ: أدلى، وجذره: دلى، أو: دلو وهو "أصلٌ يدلُّ على مقارنة الشيء ومداناته بسهولة ورفق"<sup>(١)</sup>، فالإدلاء يدلُّ على تقريب الشيء وجعله دانيًا من المدلى، ويقال: أدلى فلانٌ بحجته، إذا أتى بها، وأدلى بماله إلي الحاكم إذا دفعه إليه"<sup>(٢)</sup>، ومنه يكون الإدلاء دالًّا على إحضار الشيء، والدفع به إلي غير مالكة.

### (بها إلي الحكام):

وقد تعلق بالإدلاء شبه الجملة (بها)، وهي مكونة من حرف الجر (الباء) الذي يدلُّ على جهة تعدية الإدلاء إلي ضمير الغائبة العائد على الأموال، أي: تدلُّوا الأموال إلي الحكام، أو ترسلوها إليهم.

يرى بعضهم أن ضمير الغائبة في (بها) يعود على شهادة الزور التي يدلُّ عليها السياق، وعندئذ تكون (الباء) سببية، وليس هذا بشيء..."<sup>(٣)</sup>.

لكن الإدلاء متعلقٌ به شبه جملة أخرى، وهي (إلي الحكام)، حرفُ الجر (إلي) يدلُّ على الانتهاء؛ فكأن انتهاء هذه الأموال إلي الحكام، ويكون ذلك بصرفها، للحصول عليها بالباطل.

و(الحكام) جمعُ (حكَم): بفتح ففتح، وهو أبلغ من الحاكم؛ لأنه المتخصص بذلك، وهو القاضي، وضمير الغائبة يختلف مرجعه تبعًا لتفسير الإدلاء الدلالي، وهو يدور بين ثلاثة معانٍ:<sup>(٤)</sup>

الإسراع إلي الحكام بالتخاصم في الأموال موضع الباطل، أو الجنوح بها إليهم، وعليه فإن ضمير الغائبة يعود على الأموال المتناهبة.

ويكون ذلك في سياق وجود الحجة بين أيديكم مع علمكم ببطلانها، أو عدم وجود بينة على صاحب الحق، أو يكون المال أمانة لديكم...، إلي غير ذلك من ظروف المعاملات الاجتماعية، والباء الجارة للضمير تكون لسبب حينئذ.

(١) مقاييس اللغة: دلى.

(٢) السابق: دلى.

(٣) يرجع إلى: تفسير القرطبي، ٣٤٠-٢، المحرر الوجيز: ١٣٢-٢، البحر المحيط: ٢٢٦-٢، الدر المصون: ١-٤٧٨.

(٤) يرجع إلى: البحر المحيط، ٢٢٦-٢.



رشاء الحكّام:

وقيل: معنى الآية: ترشوا بها على أكل أكثر منها<sup>(١)</sup>، فالباء لذلك تكون للإلصاق دون السببية، أي: للتعدية.

ويرجّح ابن عطية هذا القول؛ لأنّ الحكام مظنة الرشاء إلا من عُصم، وهو الأقل، وبديل على ذلك بتناسب لفظتي الإدلاء والرشاء<sup>(٢)</sup>؛ فكلّ منهما مدٌّ وإرسالٌ لقضاء حاجة، الأولى: إرسال الدلو للحصول على الماء، والأخرى: إرسال المال والمدُّ به للحصول على سائر المال بالباطل، ويستحسن أبو حيان هذا الاتجاه<sup>(٣)</sup>؛ فيكون ضمير الغائبة عائداً على الأموال، كما هو في المعنى الأول للإدلاء.

الإدلاء بشهادة الزور:

وقد يُذهب بالضمير إلى أنّه عائداً على شهادة الزور، والتقدير: ولا تدلوا بشهادة الزور إلى الحكام، ويكون المنهَى عن الإدلاء محتملاً شاهدي الزور، أو المشهود لهم بالزور، وتدور العلة التالية -حينئذٍ- بين الاحتمالين، ويتمثل الخلاف في مدلول: (فريقاً من أموال الناس)، و (بالإثم).

وبين الرشوة والإدلاء تشابهٌ من وجهين: "أحدهما: أنّ الرشوة رشاءُ الحاجة، فكما أنّ الدلو المملوء من الماء يصل من البعيد إلى القريب بواسطة الرشاء؛ فالمقصود البعيد يصير قريباً بسبب الرشوة، والثاني: أنّ الحاكم بسبب أخذ الرشوة يمضي في ذلك الحكم من غير تثبّت كمضيّ الدلو في الإرسال"<sup>(٤)</sup>.

وسواء كان هذا أم ذاك فإنّ الإدلاء في هذا السياق يعطي معنى الدفع بالأموال إلى الحكام لمناصرتهم فيما يراد منهم بالحكم من نقلها من مالكها إلى مالك غيره؛ لتحقيق معنى الباطل الملتبس بمعنى النهي السابق.

(١) المحرر الوجيز: ١-١٣٣.

(٢) السابق: ١-١٣٣.

(٣) البحر المحيط: ٢-٢٢٦.

(٤) تفسير الفخر الرازي: ٣-١٢٨.



فكأنَّ جزءًا من المالِ الباطلِ يكون شفيعًا لإقامةِ الحجَّةِ لسائرِ الأموالِ الباطلةِ لتحوُّلِ إلى أموالِ حاقة، يقال: دلوت إليه بفلان: استشفعت به<sup>(١)</sup>.

ومنه يتبيَّن أنَّ الإدلاءَ المنهَى عنه المقترنَ به الأموالُ يدلُّ على استخدامِ الأموالِ أو جزء منها في أمرٍ باطلٍ.

أمَّا من حيثِ الجانبِ الشكليِّ اللفظيِّ فإننا نجد أنَّ الفعلَ (تدلوا) محذوفُ النون؛ وهذا يدلُّ على أنَّه إمَّا مجزومٌ، وإمَّا منصوبٌ، فإن احتسب مجزومًا كانت الواو عاطفةً منهياً على منهي ويكون الفعلان مشتركين في النهي، والتقدير: ولا تدلوا بأموالكم أو غيرها مما يفسرُ به ضمير الغائبة إلى الحكام؛ فالنهي قد امتدَّ من أكل المالِ بالباطلِ إلى الإدلاءِ ببعضه إلى الحكام.

وإن احتسب (تدلوا) منصوبًا فإنَّ الواو تتخذ جانبًا دلاليًا آخر يؤثر فيما بعدها، وعلاقته بما قبلها، وقد ردَّد الوجهين: الجزم والنصب كثيرٌ من النحويين والمفسرين، يذكر الأخفش: "جزم على العطف، ونصب إذا جعله جوابا بالواو"<sup>(٢)</sup>. وقد جوز وجه النصب الزمخشري<sup>(٣)</sup> ممثلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعَالَمُونَ﴾ (البقرة: ٤٢)، يذكر الزمخشري: "وتكتموا جزمٌ داخل تحت حكم النهي، بمعنى: ولا تكتموا، أو منصوبٌ بإضمار (أن)، والواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن"<sup>(٤)</sup>....، ثم يذكر أنَّ الفعلين أمران متميزان، والنصب هنا يكون بإضمار أن بعد واو المعية<sup>(٥)</sup>.

ذلك لأنَّ الواو تنصب الفعل المضارع في موضعين:<sup>(٦)</sup> أحدهما: أن تعطف فعلاً على اسم ملفوظ به؛ فلا يمكن ذلك؛ فتنصب الفعل بإضمار (أن) حيث يؤولان بمصدر، وتكون قد

(١) الموضع السابق.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط: ١-١٦٢.

(٣) الكشاف: ١-٩١.

(٤) الكشاف: ١-٥٣، وينظر: تفسير النسفي: ١-٤٥.

(٥) يرجع إلى الكتاب: ٣-٤٢، المقتضب: ٢-٢٤، المقرب: ١-٢٦٨، شرح التصريح: ١-٢٤١.

(٦) يرجع إلى: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٢-١٥٧.

عطف اسماء على اسم، من ذلك قول كعب بن سعد الغنوي، أو لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان:

للبس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف<sup>(١)</sup>  
أي: وأن تقرَّ عيني، أي: وقرور عيني.

والآخر: أن يكون ما بعد الواو مخالفاً في المعنى لما قبلها؛ فيتعذر العطف، كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، على إرادة النهي عن الجمع بينهما دون إرادة النهي عنهما على كل حال؛ فينصب ما بعد الواو إمّا بالواو، وإمّا ب (أن) مضمرة، وهو الأكثر شيوعاً وتكون الواو للمصاحبة والمعية، والتقدير: مع شرب اللبن.

ففي القول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يجوز أن تعتري العلامات الإعرابية الثلاثة (تشرب) السكون، والضمّة، والفتحة، ولكل دلالاته مع النهي السابق عليه، والمجموع الدلالي المحتمل من كلّ جائزٍ ومتوقَّع ما بين: النهي عن الحدّثين، أو النهي عن الأول أثناء إحداث الثاني، أو النهي عن الجمع بين الاثنين في وقت واحد بالنصب، والمفهوم من عدم الجمع بينهما إباحة فعل كلّ منهما في ظل عدم فعل الآخر، أي: أنّه حال نصب (تشرب) يلزمه عدم الجمع بينه وبين أكل السمك؛ لأنّ الواو عندئذٍ تكون للمصاحبة أو للمعية، ويعني ذلك: عدم أكل السمك مع شرب اللبن، أو العكس؛ فتفعل أحدهما، وتمتّع عن الآخر.

ويردد كثيرون<sup>(٢)</sup> فكرة جواز أن يكونَ (تدلوا) منصوباً بجعله جواباً للنهي بالواو، "فإن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد، وهو الجمع بين الشيين، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا يكون منك جمع بين هذين..."<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب، ٣-٤٥، المقتضب: ٢-٢٤، المفصل: ٢٤٩، شرح ابن يعيش: ٧-٢٥، شرح الجمل لابن عصفور:

٢-١٥٧، الهمع: ٢-١٧، شرح التصريح: ٢-٢٤١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ١-٢٩٠، مشكل إعراب القرآن: ١-٨٨، البيان في إعراب القرآن: ١-١٤٥، التبيان في

إعراب القرآن: ١-١٥٦.

(٣) المقتضب: ٢-٢٤.



وتفسيرُ النصبِ حالَ النهي أوضحُ عند سيوييه، إذ يقول: "ومنعك أن ينجزم في الأول لأنه إنَّما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة"<sup>(١)</sup>.

ولكنك يمكن أن تجد الغموض الدلالي في ذلك عند ابن مالك، ذلك في قوله: "لا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ وَشَرْبٌ لِلبَنْ..."<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن أووله دلاليًا بأنَّ النهي يكون للحديثين: أكل السمك وشرب اللبن، أو أنَّ ابن مالك لم يستطع أن تكون لديه القناعة الكاملة، والرأي الراجح لأقوال النحويين والمفسرين في مثل هذا الموضوع.

ويذكر أبو البركات بن الأنباري في تفسيرِ دلالة التركيب حال النصب في الآية الكريمة: "فكأنَّه يقول: لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، وأن تدلوا بها إلى الحكام، كقول الشاعر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

أي: لا تجمع بين أن تنهي عن خلقٍ وأن تأتي مثله"<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر مفسرون إلا وجه الجزم، فالفخر الرازي بعد أن فسر (تدلوا) في سياقات مختلفة يذكر: "إذا عرفت هذا فنقول: إنَّه داخلٌ في حكم النهي"<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح بعض المفسرين هذا الوجه، وقد رجح نحويون وجه الجزم إما تلميحا، وذلك بذكره أولاً، وإمَّا بالنص على ذلك، فيذكر ابن جمعة الموصلي (ت: ٦٧٢) في آية البقرة: (٤٢) ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾، فيحتمل أن يكون منصوبًا، والواو

(١) الكتاب: ٤٦-٣.

(٢) شرح التسهيل: ٣٦-٤.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٥-١.

(٤) تفسير الفخر الرازي: ١٢٧-٥.

للجمع، وأن يكون مجزومًا، وهو الأظهر؛ لأنَّ النهي يتناول كلاً منهما على انفراده؛ فتستلزم النهي عن الجمع، ولا ينعكس...<sup>(١)</sup>.

لكن هذا المعنى المفهوم من النصب لا يجوز -في رأبي- في سياق قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٨).

فأرى أنَّ الفعل (تدلو) لا يجوز أن يكون محذوفَ النون على النصب؛ لأنَّ هذا يستوجبُ أن يكون على معنى عدم الجمع بين المنهيين عنه، وما تبعه بعد الواو من منصوب؛ فيكون المعنى في الآية على هذا التقدير: "لا تجمعوا بين أكل المال بالباطل وبين الإدلاء إلى الحكام بالحجج الباطلة"<sup>(٢)</sup>؛ فالنهي على ذلك عن عدم الجمع بينهما.

وهذا لا يصحُّ ولا يُقبلُ معنىً وسياقًا ومقصودًا دلاليًا من جهة أنَّ عدم الجمع بينهما لا يمنع من فعل أحدهما دون الآخر، وهذا غير مقصود؛ لأنَّ المقصودَ والصحيحُ أن ينهي عن كل منهما معًا؛ ففعل أحدهما يقدر في النهي عن الآخر؛ بل يبطله، ونستحضر هنا ما ذكر في مصحف أبي: "ولا تدلو".

يعلق أبو حيان على النصب بقوله: "قال النحويون: إذا نصبت كان الكلامُ نهيًا عن الجمع بينهما، وهذا المعنى لا يصحُّ في الآية لوجهين:

**أحدهما:** أنَّ النهي عن الجمع لا يستلزمُ النهي عن كل واحدٍ منهما على انفراده، والنهي عن كلِّ واحدٍ منهما يستلزمُ النهي عن الجمع بينهما؛ لأنَّ في الجمع بينهما حصولَ كل واحد منهما عنه ضرورة؛ ألا ترى أنَّ أكل المال بالباطل حرامٌ، سواء أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات؟.

(١) شرح ألفية ابن معطي: ١-٣٥٠.

(٢) تفسير القرطبي: ٢-٣٣٩.



والثاني: وهو أقوى؛ إنَّ قوله: لتأكلوا علةً لما قبلها؛ فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له؛ لأنَّه مركب من شيئين لا تصح العلة أن يترتب على وجودهما؛ بل إنَّما يترتب على وجود أحدهما، وهو الإدلاء بالأموال إلي الحكام...<sup>(١)</sup>.

ومنه يحتمل (تدلوا) إعرابياً وجهين: الجزم، والنصب؛ أمَّا الرفعُ فيمنعه الجانبُ اللفظي للفعل. الجزم على العطفِ على ما سبق بواسطة الواو؛ ويعني المشاركة دلاليًا في حكم السابق، وهو النهي، أي: ولا تدلوا بها إلي الحكام، ويذكر أنَّه في مصحف أبيّ "ولا تدلوا" بتكرار (لا) الناهية<sup>(٢)</sup>، وهو ما يؤيد هذا الاتجاه.

أمَّا النصب فإنَّه يُخرِجُ مفهومَ (تدلوا) وما تعلق به، وارتبط به من التكامل السياقي، أو الاتساق السياقي دلاليًا.

﴿لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ﴾، (لتأكلوا): اللام علة حرف لا محل له من الإعراب، وهو ناصب للفعل: (تأكلوا)، أو بإضمار (أن) المصدرية.

هذه العلة تعليل لما سبقها من حدث، أي: الإدلاء إلي الحكام علته أكل فريق من أموال الناس بالإثم، أي: انتهاب جزءٍ من أموال الناس، الفريق: الطائفة، القطعة، الجزء، "الإثم": الذنب، وقيل: أن يعمل ما لا يحلُّ له<sup>(٣)</sup>.

ف فعل ما لا يحلُّ للمرء إنَّما هو ذنب؛ لذلك؛ فقد أطلق الإثم على بعض المحرمات، نحو: الخمر، والقمار...، وفعل ما لا يحلُّ للفاعل ظلم، وتعدُّ، وتجاوز، والباء: سببية. أو: وسيلة كما يأتي، أي: تصل الفعل بوسيلته التي يؤدي بها.

ويجعلون الإثم هنا دالاً على شهادة الزور، أو اليمين الكاذبة، أو الصلح مع العلم بأنَّ المقضي له ظالمٌ غيره، وكلُّها أمورٌ لا تحلُّ للمرء فعلها؛ فهي إثم وذنب.

(١) البحر المحيط: ٢-٢٢٦.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي: ٢-٣٤٠، المحرر الوجيز، ٢-١٣٣، البحر المحيط: ٢-٢٢٥، الدر المصون: ١-٤٧٧.

(٣) لسان العرب، مادة: أثم.

ويدور المفهوم الذي يقصدُ به الإثم -هنا- مع ضمير الغائبة المرتبط موقعياً ودلاليًا بالإدلاء؛ فإن فهم منه أنه الأموال؛ فإن الإثم يكون كلَّ سبيل للحصول على باقي الأموال، لأنَّ المشهد -حينئذ- يكون خاضعاً للتحاكم والقضاء للمبطل بشهادة الزور، أو باليمين الكاذبة، أو بالتصالح غير المنصف لحق المالك الحقيقي...، أو غير ذلك من وسائل في ظاهرها صحيحة مؤيدة، وفي باطنها مغلطة باطلة.

وإن فهم أنَّ الضمير يعودُ على شهادة الزور؛ فهي الإثم عينه، وقد حذر الرسول ﷺ منها ثلاثاً، دلالةً على مدى خطورتها اجتماعياً وأخلاقياً ودينيًا، وعندئذٍ ينظرُ في مرجع واو الجماعة في (تدلو)، فقد يكون عائدًا على شهود الزور، ويكون الفريق من الأموال مقصودًا به المال الذي أخذه ظلماً لإدلاء شهادة الزور، وقد يكون عائدًا على المشهود لهم زورًا؛ فيكون الفريق من الأموال هي الأموال الباطلة التي انتهبها من آخرين بسبب الشهادة الزور لهؤلاء الشهود.

ومنه يتبين لنا أنَّ الإثم في هذا السياق يعني كلَّ ما سبق من وسائل غير مشروعة، بل هي باطلة؛ للحصول على أموال آخرين، لا حقَّ للمطالب الباطل، أو لما حازها، أو: احتوزها فيها.

وقرنا بين كل من:

الإدلاء، وانتهائه إلي الحكام، ومرجع ضمير الغائبة في (بها) أو العلة (لتأكلوا)، و(فريقًا من أموال الناس بالإثم)، نرجح ما يأتي:

الإدلاء بشيءٍ إلي الحكام: (القضاة) يحتمل هذا الشيء أن يكون: جزءًا من المال، وهو المرتشي به، وأن يكون شهادة الزور، والأول أرجح.

فريقًا من أموال الناس، وهو المال المتبقي بعد إبعاد ما أنفق في الرشاء، أو ادعى ملكيته بعد شهادة الزور، والأول أرجح.

الإثم: بأي وسيلةٍ من وسائل الزور غير المشروعة المذكورة سابقًا، أو أكثر من وسيلة. (وأنتم تعلمون): جملة حالية، صاحبها المنهون في كل مواضعهم من الآية، أي متلبسين بالإثم.



وفيهما تنامٍ للمعنى، فهي تبيّن مدى الإثم المرتكب، ومدى إمعان هؤلاء في الباطل؛ لأنّه من يعلم بقبيح المعصية، فإنّ وزره يكون أفدح؛ ففي الحال بيانٌ للمبالغة في الجرأة والمعصية والإقدام عليها مع العلم بها.

والمعلوم مفهومٌ من السياق، وتقديره: تعلمون أنكم على الباطل، وارتكاب المعصية.

قد تتخذُ الأمورُ الباطلةً غيرَ الحاقةِ وسيلةً لانتهابِ الأموالِ المتداولةِ بيننا بسببِ الائتمان، أو الاتجارِ أو....، غير ذلك من وسائل التداول.

قد يتخذُ التحاكمُ أو التقاضي سبيلًا إلى هذا الانتهابِ المالي بوسائلِ آثمة.

الباطل وسيلةٌ إلى استلابِ المال، أمّا الإثمُ بصورهِ المختلفةِ؛ فهو سبيلٌ إلى استلابِ فريقٍ أو جزءٍ من المال.

فالباطلُ الأمورُ غيرُ الحاقةِ، والإثمُ الوسائلُ التي تؤدي إلى ارتكابِ الذنبِ؛ فالأولُ غيرِ الحقِ فهو غير مشروع، والثاني: تحايلٌ بأساليبٍ مُذنبية.

فالإثمُ بأنواعه يكونُ سبيلَ الظلمِ بالتحاكم، وثمرًا له، كشهادةِ الزور، أو اليمينِ الكاذبة.

ومنه يتبين أنه قد يُتخذُ التحاكمُ سبيلًا إلى الظلمِ في أي صورة من صوره.

وهنا نستحضر ما قاله الرسول ﷺ للخصمين<sup>(١)</sup>: "إنّما أنا بشرٌ، وأنتم تختصمون إلي، ولعلّ بعضكم ألحنُ بحجته من بعضٍ؛ فأقضي له على نحو ما أسمعُ منه؛ فمن قضيت له بشيءٍ من حق أخيه؛ فلا يأخذنّ منه شيئًا؛ فإنّما أقضي له قطعة من نار".

أقبحُ فعلِ الآثامِ وارتكابِ ما هو باطلٌ أن يفعلها المرءُ، وهو يعلم ذلك.

### نتيجة إعرابية دلالية:

لذلك فإنّه ليس كلُّ تركيبٍ يكون صالحًا لكل وجهٍ إعرابي يتقلبُ على مثل تركيب ما بألفاظٍ أخرى، وإنّما تتحكم العلاقاتُ المعنويةُ بين العناصر اللفظية المكونة للتركيب، ومواءمة كل كتلةٍ دلاليةٍ لغيرها في صحة احتمال أوجه التقلبات الإعرابية؛ ليكون الناتجُ الدلالي صحيحًا غير متناقضٍ مع أي نوعٍ من أنواع السياقِ الموضوعي أو الجزئي.

(١) يرجع إلى: الكشاف، ١-٩١، البحر المحيط: ٢-٢٢٧.



المعنى الخفي الحقيقي الذي يفهم من خلال ذكر المعنى الظاهري:

قد يذكر تركيباً ما يدلُّ على معنى ما مقصود مفهوم من العلاقات الدلالية الظاهرية المفهومة من عناصره اللفظية المكونة له، ومما بها من روابط دالة؛ ذلك ليدلُّ به على معنى خفيٍّ يستنتج من وراء تلك العلاقات الظاهرية.

ويبدد ذلك في العلاقات بين الجملتين المتلازمتين، كجملتي الشرط والجواب، والجمل التعليلية، والتفسيرية...، والمتعاطفة... الخ.

ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَلَكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكَاتٌ رَسُولًا ﴾ (الإسراء: ٩٥).

(لو): تفيؤ امتناع وقوع معنى جملة الشرط لامتناع وقوع معنى جملة الجواب، أو: لما كان سيقع لوقوع غيره، أي: لم ينزل الله تعالى ملكاً رسولاً؛ لأنه لا يمشي في الأرض ملائكة، وأرى أنّ هذا الظاهر من المعنى إنّما كان ليدلُّ دلالة قوية على بشرية الرسول ﷺ لأنه مرسلٌ إلى البشر؛ وليدلَّ أنه رسولٌ على الرغم من بشريته فرسالته حق، وبعثه حق، وخلقهم كخلقكم، وبعثه كبعثكم؛ لكنّه رسولٌ إليكم، ومن ذلك كثيرٌ:

فقوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْيلًا ﴾ (الكهف: ٥٨).

المعنى الظاهري: عدم وقوع تعجيل العذاب لعدم أخذهم الله تعالى بما كسبوا، أمّا المعنى الخفي المراد الحثُّ على عدم فعل ما يؤاخذ الناس عليه بالعذاب.

﴿ وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتًا وَهُمْ رُفُودٌ وَنُقِلَبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعَتْ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتُ مِنْهُمْ فِرَارًا وَكَلِمَتْ مِنْهُمْ رُعبًا ﴾ (الكهف: ١٨).

يفهم منه أنّ مناظرهم كانت مخيفةً مرعبةً لعدم العهد على أشكالهم، وعدم هندمة ما يهندم من شعورهم...، وغيرها، وهذا ما يكون تحت التعبير الكنائي من الدرس البلاغي.

والفكرة واسعة الاضطراد، وتحتاجُ إلى بحثٍ أو أبحاثٍ واسعةٍ من خلال الواقع اللغوي، مهما كانت مستوياته.



## البلاغة والنظام النحوي

لا تقوم الأفكار في هذا القسم من الدراسة أو في أقسام أخرى مماثلة على الصراع والتنافس بين جوانب دراسة اللغة أو بين أفرعها المتكاملة المتشابهة، أو على التحيز وإظهار فرع لغوي على آخر، أو إثبات السيادة لفرع لغوي على الأفرع الأخرى، وإنما كلها متكاملة، كلٌّ منها يأخذ بيد الأخرى، وبخاصة تلك الفروع التي تدرس الجوانب والأفكار التي تختصُّ باللغة وأدائها وطبيعتها، وبيان شيء من أسرارها.

ولا جدال في أن ما سبق من إشارة إلى دراسة النظم يوحي بنا ويدفعنا إلى الإشارة إلى هذه الفكرة؛ ذلك لتوجيه الدراسات البحثية إلى الاتجاه إليها.

يذكر عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن إعجاز القرآن الكريم، وأنه لا يكون إلا في النظم الذي هو توحي معاني النحو، وأن النظم بمفهومه يقتضي دخول أنواع المجاز في الإعجاز؛ "ذلك لأن هذه المعاني - التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها - من مقتضيات النظم، وعنه يحدث، وبه يكون"<sup>(١)</sup>، ويعلل الجرجاني لذلك مدللًا على فكرته بأنه: "لا يتصور أن يدخل منها شيء في الكلم وهي أفراد لم يتوخَّ فيها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون ها هنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد أُلِّف مع غيره...."<sup>(٢)</sup>، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤)، مجاز من طريق الاستعارة، كان من جعل الرأس فاعلاً للفعل: (اشتعل)، فكان: (شيبًا) منصوبًا عنه على التمييز، وكلُّ هذا لم يكن إلا من خلال توحي معاني النحو، أو من خلال العلاقات الدلالية بين الكلمات في هذه الجملة بمراعاة مابنيها ومواقعها ورتبتها وكلُّ ما ينجم عن ذلك من تشابك وتعلق وتناسق.

وأوجه النظر إلى أن عبد القاهر الجرجاني يفرق في الكلام بين فكرتين في الإعراب:

**أولاهما:** العلم بمواضع الرفع والنصب والجر، مما يشترك فيه العرب جميعًا، ولا يحتاجون

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠٠-٣٩٣.

(٢) الموضوع السابق.

فيه إلى حدّة ذهنٍ وقوةٍ خاطرٍ....<sup>(١)</sup>، ويقصد بهذا تلك المواضع الإعرابية التي تكونُ العلاقاتُ المعنويةُ فيها واضحةً وضوحًا مباشرًا كأن نقولُ: شَرِبَ الطُفْلُ الدَوَاءَ، نظم الشاعرُ قصيدةً....

والأخرى: تلك العلاقاتُ الدلاليةُ الموجبةُ لأفْرَعِ الإعرابِ، وهي تحتاجُ إلى حدّةِ ذهنٍ، وقوةِ خاطرٍ، وهي التي تنشأُ من طريقِ المجازِ، ويضربُ مثلًا لذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَمْرُؤُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦)، وقول الفرزدق: "سَقَّتْهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِعِ....."، "وأشبهه ذلك مما يُجْعَلُ الشَّيْءُ فِيهِ فَاعِلًا عَلَى تَأْوِيلٍ يَدِقٍّ، وَمِنْ طَرِيقِ تَلَطُّفٍ، وَلَيْسَ يَكُونُ هَذَا عِلْمًا بِالْإِعْرَابِ، وَلَكِنْ بِالْوَصْفِ الْمَوْجِبِ لِلْإِعْرَابِ"<sup>(٢)</sup>.

تلحظُ أن الفكرةَ الأولى جعلها عبدُ القاهرِ العَلَمُ بالإعرابِ، وجعلَ الأخرى العَلَمُ بالوصفِ الموجبِ للإعرابِ، وأعتقدُ كما ذكرتُ أن الأولى هي معرفةُ أن الفاعلَ مرفوعٌ، وأن المفعولَ به منصوبٌ، وأن المضافَ إليه مجرورٌ؛ ولكن الأخرى تمثلُ معرفةَ العلاقاتِ الدلاليةِ الدقيقةِ بين العناصرِ اللفظيةِ للجملةِ التي تكونُ مجازيةً غيرَ حقيقيةٍ، فتحتاجُ إلى ما أسماه بحدّةِ الذهنِ وقوةِ الخاطرِ.

وهذه الفكرةُ تقودنا إلى أن العلاقةَ الدلاليةَ بين الكلماتِ التي يقومُ على أساسِها الإعرابُ تكونُ في لحظِها على درجتين:

أولاهما: اتضاحُ العلاقةِ بين الكلماتِ اتضاحًا ظاهرًا حقيقيًا لا لبسَ فيه، كالعلاقةِ بين الفعلِ (فهم) والفاعلِ (محمد)، أو العلاقةِ بين المبتدأِ (محمود) والخبرِ عنه (طويل).... وهكذا.

وهذا يدعونا إلى دراسةٍ موقعيةٍ دلاليةٍ عامةٍ للكلماتِ، كأن يقال: الفهمُ يستلزمُ العاقلَ، أما الظهورُ فيستلزمُ المتحركَ.... وهكذا.

وتنقسمُ الألفاظُ كلها على هذه الأفكارِ.... وهي تطول.

والأخرى: أن تكونَ العلاقةُ الدلاليةُ بين الكلمةِ وغيرها علاقةً مجازيةً غيرَ حقيقيةٍ حقيقةً

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠٢-٣٩٥.

(٢) السابق، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠٢-٣٩٦.



مطرده، وهذه تحتاجُ إلى نوعٍ من التفكيرِ وقوةِ الخاطرِ وسرعةِ البداهةِ والملاحظةِ، تختلفُ كلُّ هذه الحاجاتِ قلةً وحادّةً باختلافِ العلاقةِ الدلاليةِ، قريباََ وبعدها واستحالتها...

ومثل هذه العلاقاتِ: العلاقةُ بين الرّواجِ والسوقِ، أو بين الرجلِ والأسدِ أو بين الظهورِ والفكرةِ، أو بين البروزِ أو السيرِ والحائطِ، أو بينه وبين العلو... وهكذا.

واللغةُ قائمةٌ على العلاقاتين قيامًا واسعًا، ولا يَظنُّ أحدٌ أن العلاقةَ المجازيةَ تتحسّرُ في اللغةِ، بل هي مستخدمةٌ في دائرةٍ تعبيريةٍ واسعةٍ جدًّا، لا أستطيعُ أن أحدّدَ نسبةً شيوعها إلا من خلالِ دراسةٍ بحثيةٍ؛ لكن جانبًا كبيرًا من هذه العلاقةِ أصبح مطردًا في المجتمع اللغوي، إلى درجةٍ أن كثيرًا من مستخدمي اللغةِ لا يلحظون مجازيتها، ذلك لشيوعها واطرادها وإصباحها بمثابة الحقيقةِ.

من ذلك أن تقولَ: راجت البضاعةُ، وازدهر السوقُ، امتد الظلُ، شاعت الفوضى، انعدمت الوطنيةُ عند كثيرٍ منهم، استاءت البلادُ من أفعالهم....

والفصاحةُ للكلمةِ عند عبد القاهر الجرجاني لا تكونُ إلا بعد أن ينتهي الكلامُ إلى آخره، أي: تنتهي الجملةُ التي وجدت فيها الكلمةُ الفصيحةُ، ويبينُ عبد القاهر<sup>(١)</sup> ذلك بأن القارئَ إذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَكَبًا﴾ (مريم: ٤)، فإنه لا يجدُ الفصاحةَ التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلامُ إلى آخره.

وهذا يؤدي إلى أن الكلامَ المذكورَ في موقفٍ ما لا بدُّ أن يُنظرَ إليه جملةً متكاملةً، لا جملاً أو تراكيبَ منفصلة، ذلك حتى يفهمَ المقصودُ الدلالي النهائي.

فلا يفتنعُ من الكلامِ ما هو ذو دلالةٍ خاصةٍ بألفاظه دون النظرِ إلى ما اكتسبه من جوانبِ دلاليةٍ أخرى مما يجاوزُه -إن سابقًا عليه وإن لاحقًا به- فالمجموعُ الدلالي يكون من مجموعِ الدلالاتِ وتعالقها وتراكيبها وتضامها وتضامنها وتداخلها أو تشابكها.

وقد ذكر الزركشي في معرضِ إبرازِ إعجازِ نظم القرآن الكريم أن سبب ذلك: "ما أودع من حسنِ التآليفِ، وبراعةِ التركيبِ، وما تضمنه في الحلاوةِ وجلله في رونقِ الطلاوةِ؛ مع

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٣١٢-٤٠٧.

سهولة كلمه وجزالتها، وعدويته وسلاستها، ولا فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى<sup>(١)</sup>.

لكن بعضهم زعم: "أن صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني، فلم يعد الأساليب البليغة، والمحاسن اللفظية"<sup>(٢)</sup>.

ولقد نسي هؤلاء أن المعاني إنما هي بألفاظ وأسايب تتعالق وتتشابك لتدل على هذه المعاني.

والمعاني إنما تكون حقيقية، نحو: أحمد طويل، أو مجازية، نحو: أحمد يطاول النخلة، أو البناء.... إلخ.

وكلها تؤدي إلى معنى واحد، لكن الجملة الأولى تؤدي مباشرة، والذي أدى إلى هذه المباشرة إنما هي دلالة الألفاظ المكونة للجملة، وعلاقتها ببعضها.

أما الجملة الثانية فإنها تؤدي غير مباشرة؛ وذلك من خلال العلاقات الدلالية المتشعبة بين عناصرها اللفظية.

فالمعاني إنما هي مؤداة من خلال الألفاظ؛ والديناميكية التي تؤديها، وتتفاعل بها... لذلك فإن الصحيح فيما سبق "مجموع المعاني والألفاظ؛ إذ اللفظ مادة الكلام الذي منه يتألف، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعًا خرجت عن جملة الأقسام المعتمدة؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا بها"<sup>(٣)</sup>.

إذا قلت: زيدٌ أسدٌ، فإن هذا في علم البلاغة تشبيه بليغ، ولم يكن هذا التشبيه إلا بمدلول الخبر عن المبتدأ (زيد)، أو إسناد حكم متمثل في الخبر (أسد) للمبتدأ (زيد)، حيث العلاقة الدلالية القائمة المستنتجة من هذا الإخبار، وهو جعل محمد أسدًا، عن طريق الإخبار عنه بهذه الدالة ومدلولها، ولم يرد المتحدث أن يخبر عن: (زيد) بالصلاح أو الشر أو العالمية أو الرجولة.... إلخ.

(١) البرهان في علوم القرآن : ٢-٣٨٢.

(٢) الموضوع السابق.

(٣) الموضوع السابق: ٢-٣٨٢.



لذا كانت العلاقة بين المبتدأ والخبر، وهي ما حُكِمَ به على المبتدأ مثيرًا للذهن بالشبيهية، فكان التشبيه.

ومراعاة لما هو مستتبّط من معانٍ مسكوتٍ عنها بكلمٍ تكونُ مقدرةً في الملفوظ يكون نوعُ التشبيه من مشبهٍ ومشبه به فقط؛ ليفرق بذلك عما إذا كان منطوقُ جملة التشبيه: زيدٌ كالأسد، أو: زيدٌ كالأسد في الشجاعة.

وكلُّ ما سبق مبنى على النظم أو التركيبي أو التأليفي والعقد، وهو ما يعنى به علمُ النحو.

وبمثل هذا التحليل تكونُ ألوانُ المجاز الأخرى، ولم يستطع البلاغيون والذين عُتُوا بإبراز جوانب نقدية في الإبداعات اللغوية أن ينفصلوا عن النحو وأحكامه في تحليلاتهم ونظراتهم.

ولأضرب أمثلةً تؤيد ذلك استشهادًا وتمثيلًا لا حصرًا ولا جمعًا، وقد ذكرها اللغويون تدل دلالةً قاطعةً على أن الأساليب البلاغية إنما هي من أحكام النحو:

في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤)، يذكر عبدُ القاهر الجرجاني: "أفلا ترى أنه إن قُدِّر في (اشتعل).....، ألا يكون الرأسُ فاعلاً له، ويكون: (شيبيًا) منصوبًا عنه على التمييز؛ لم يتصور أن يكون مستعارًا؟"<sup>(١)</sup>.

فالمجازية تحققت بالنظر إلى علاقات الكلمات في موقعيتها من الجملة، حيث إسناد الاشتعال إلى الفاعل (الرأس)، وانتصاب الشيب على التمييز للعلاقة الكامنة في الإسناد السابق.

قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُدُوَّ﴾ (المنافقون: ٤).

يذكر عبد القاهر في النظر "إلى إكبار الناس شأن هذه الآية في الفصاحة؛ أن يضع -من يعقل- يده على كلمة كلمة منها، فيقول: إنها فصيحة، كيف؟ وسببُ الفصاحة فيها أمورٌ لا يشكُّ عاقلٌ في أنها معنوية:

أولها: أن كانت (على) فيها متعلقةً بمحذوفٍ في موضع المفعول الثاني.

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠١-٣٩٣.

والثاني: أن كانت الجملة التي هي: (هم العدو) بعدها عاريةً من حرف عطفٍ.

والثالث: التعريفُ في: (العدو)، وأن لم يَقُلْ: (هم عدو) ولو أنك علّقت (على) بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي: (هم العدو) حرفَ عطفٍ، وأسقطت الألف واللام من العدو، فقلت: يحسبون كلَّ صيحةٍ واقعةٍ عليهم، وهم عدو، لرأيت الفصاحةَ قد ذهبت عنها بأسرها....<sup>(١)</sup>.

في قول الشاعر:

أخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا      وسالت بأعناقِ المطيِّ الأباطحِ<sup>(٢)</sup>

ليست الدقة والغرابة في هذا البيت في تحقيق الإسراع الذي يشبه سرعة السيل؛ فإن هذا شبه معروفٌ ظاهرٌ، ولكن في أن جعلَ الفعلَ (سال) للأباطح، ثم عدَّاه بالياء، ثم جعلَ السيلَ بالأعناق لا بالمطي ذاتها<sup>(٣)</sup>.

لكن في هذا البيتِ نظماً لعناصره اللغوية الجزئية أضفت عليه فصاحةً وبلاغةً؛ نشأت من العلاقات المعنوية المتشابهة بينها، وهذه كلها مستقاة من دلالة الجذور، ودلالة الينى، ودلالات التركيب والتناسق، أشير إلى شيءٍ منها تركيبياً:

- انتقاء الفعل (أخذ) وإسناده إلى ضمير المتكلم الجمعي.

- اختيار تعديهِ إلى مفعوله بحرف الجر (الباء) المفيد للإلصاق.

جعل المتعدي إليه بالياء مضافاً إلى (أطراف) ومصاغاً عن طريق الجمع: (الأحاديث)، مما يرسم صورةً داخليةً تخيليةً ترسم مدى الامتزاج والشغف والصبابة والذوبان وعدم الملل ومدى الود.....

اختيار الظرف (بين) مضافاً إلى ضمير الجمع السابق، دالاً على التبادل والتجاذب

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ٣٠٩-٤٠٣.

(٢) ينظر: الخصائص، ١-٢٨، ٢١٨، الشعر والشعراء: ٦٦، الصناعتين: ٤٢، أسرار البلاغة: ٢٢، دلائل الإعجاز:

٥٩-٧٤، تحقيق: محمود شاكر، المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ٧٧، التبيان: ١٤٥.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز، ٥٩-٧٤، تحقيق: محمود شاكر، المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ٧٧.



والتلاحم.....

وهكذا يمكن تحليل الشطر الثاني من البيت لتظهر أن سحر البيت إنما كان من خلال نظمه.

قول الشاعر:

سالت عليه شعابُ الحيِّ حين دعا أنصاره بوجوهٍ كالذنانير<sup>(١)</sup>

يذكر عبدُ القاهر أن الغرابة في هذا البيت: "ليس في مطلقٍ معنى (سال)، ولكن في تعديته بـ (على) و (الباء)، وبأن جعله فعلاً لقوله: شعابُ الحيِّ"<sup>(٢)</sup>.

ويضاف إلى ذلك:

اختيار الظرف (حين) ليدلَّ على سرعة التلبية، والفعل (دعا) ليدلَّ على مجرد الدعوة لا الاستغاثة ولا الإلحاح. والمفعول به (أنصار) دون تحديدٍ لمدعو معين، وإنما على سبيل العموم..... واختيار (وجوه) إذ هي دلالةٌ كيفية الإقبال عليه والقبول للدعوة.

الصفة بشبه الجملة (كالذنانير)، بما فيها من دلالةٍ على البشر، وسد العجز، والاستعانة على المفاجآت والنوازل....

ويعد هذا كله؛ فالنظم الذي اعتمد على إسنادٍ معين، وعلى التقديم والتأخير، وتمثلاً في تقديم شبه الجملة (عليه) على الفاعل (شعاب) والظرف (حين) بما أضيف إليه من جملةٍ فعلية مع مفعولها والمضاف إليه، على المتعدي إليه بالباء ( وجوه).

يذكر عبد القاهر الجرجاني: " فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تم لها الحسنُ وانتهى إلى حيثُ انتهى بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك، وموازرتة لها، وإن شككت فاعمُدْ إلى الجارِئين والظرفِ فأزلْ كلاً منها عن مكانه الذي وضعه الشاعرُ فيه، فقلْ: سالت شعابُ الحيِّ بوجوهٍ كالذنانير عليه حين دعا أنصاره، ثم انظرْ كيف يكونُ الحالُّ؟، وكيف يذهبُ الحسنُ والحلاوةُ؟، وكيف تعدمُ

(١) يرجع إلى: دلائل الإعجاز: ٧٤/٥٩-٧٨، ٩٩ تحقيق: محمود شاكر، الإيضاح: ٣٠٠، التبيان: ٤٥، المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ٧٧.

(٢) الموضوعان السابقان من: دلائل الإعجاز، وينظر: المجيد، ٧٧.



أريحيتك التي كانت؟ وكيف تذهبُ النشوّة التي كنت تجدها؟<sup>(١)</sup>.

قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قَلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا      لَدَى وَكْرَهَا الْعَنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي<sup>(٢)</sup>

البيتُ كُلُّهُ جملةٌ واحدةٌ مترابطةٌ الأجزاء، تدورُ كُلُّ المعاني لـ (قلوب) المضافِ إلي (الطير)، ويمكنُ لك أن تلاحظَ:

الجملةُ اسميةٌ صُدِرت بحرفِ التشبيهِ (كأن).

رطب (كأن) بين المبتدأ المشبه: (قلوب....)، والخبر المحكوم به على المبتدأ (العناب)، وهو المشبه به.

تحدّد المبتدأ وَخُصَصَ وَقُيّدَ بالمضافِ إليه (الطير).

حُدّد أكثر بالحالين المتناقضين: (رطبًا ويابسًا)، وقد ذكرنا بعد المبتدأ لتأكيد أنه صاحبهما، فلا يلتبس بالعناب والحشف.

تتقاضى مدلول كل من الحالين يعطى معنى طول فترة جمع العقاب لفرائسها لتقديمها لأفراخها وكثرتها حتى يبست قلوبها.

والتعبير عن الصفتين بالحال للدلالة على أنها -قلوب الفرائس- رطبة ويابسة في الأوكار لا خارجها، أي: إنها صيدت حية، ثم أصبحت قلوبها بين رطبٍ لجدته، ويابسٍ لطول مدته. وكله يتضامن مع الجمع في (قلوب، والطير).

(لدى وكرها): توضيحٌ للمكان الذي يدلّ على الخصوصية، وقد قوّى هذا المعنى اختيارُ الظرفِ (لدى) غير: (عند)، وضمير الغائبة.

(العناب والحشف البالي): خبرُ المبتدأ، أو خبر (كأن)، وهما المشبه به، وهو حكمٌ مركبٌ من متضادين في صفة، كي يتلاءم الخبرُ المركبُ من متضادين متعاطفين، مع المبتدأ المركبِ باعتبار حاله: رطبًا ويابسًا.

وصف الحشف بالبالي له قيمته الدلالية في تأكيد الحالة التي عليها الحشف، وهو أردأ

(١) دلائل الإعجاز: ٧٨-٩٩ تحقيق: محمود شاكر.

(٢) ديوانه: ٣٨، الشعر والشعراء: ١١٠، ١٣٤، المنصف: ٢-١١٧، أسرار البلاغة: ١٧٦، دلائل الإعجاز: ٧٥، ٤١٣

٩٥-٥٣٦، تحقيق: محمود شاكر، المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ٧٨، أمالي المرتضى: ٢-١٢٥.



التمر، وأنت تلمس مدى تضامن كيفية النظم، والربط بين أجزائه، وترتيبها وتسيقها، وتحديدها بالحال والصفة والإضافة، مع استحضار مدلول جذر كل عنصر لفظي، وكيف تشابك دلاليًا مع ما يلحقه ويسبقه.....

أنبه إلي التجميع والتركيز المتتالي والمتراتب لما تكون عليه قلوب الطير .  
فالبلاغة علاقات دلالية نابعة من دراسة التراكيب النحوية، وهي نابعة من تحليل العلاقات الدلالية واللفظية بين العناصر اللفظية لأنواع التراكيب المختلفة، ويكون ذلك على أساس إبراز المعنى المباشر أو الحقيقي، والمعنى غير المباشر أو المجازي، ولا يكون ذلك إلا من خلال حقيقة العلاقة حقيقية أم مجازية بين الألفاظ المكونة، أو الجمل المؤلف.

ولا نتخيل أن تكون بلاغة دون التحليل النحوي، لإبراز حقيقة العلاقات المعبرة عنها الموقعية والسمات الصرفية والتركيبية، أو مجازيتها.

وهو ما سماه عبد القاهر الجرجاني بالمعاني النحوية، وهي النابعة من العلاقات بين العناصر اللفظية المكونة والمؤلفة.....

ويردّد الزمكاني فكرة عبد القاهر في أن الفصاحة تكون في مراعاة أحوال المفردات ومعاني النحو في التأليف، كبيت بشار:

كأن مئاز النقع فوق رؤوسنا وأسيفنا ليل تهوى كواكب<sup>(١)</sup>

"فإنه أوقع (كأن) على مشبه ومشبه به، وأضاف (مئاز) إلي (النقع)، و (فوق) إلي: (الرؤوس)، وعطف الأسيف على (مئاز) بالواو، وجعل (الليل) خبرًا لـ (كأن)، و (تهوى) فعلًا للكواكب، ثم أجرى الجملة على الليل صفةً ليتم التشبيه"<sup>(٢)</sup>.

وكأها - كما ترى - راجعة إلى التحليل النحوي للكلام، ويضاف إلي ما سبق في إيجاز:

إضافة (النقع) إلي (مئاز) للتحديد والتخصيص والتعيين.

(١) ينظر: ديوانه، ٤٦، دلائل الإعجاز: ٧٦-٢٦٢، ٣٣٩، أسرار البلاغة: ١٥٩، الإيضاح: ٢٣١، المجيد في إعجاز

القرآن المجيد: ١٥٤، أمالي المرتضى: ٢- ١٢٦.

(٢) المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ١٥٤.

اختيار الظرف (فوق) ليتلاءم مع الخبر (ليل تهاوى كواكبه)، ويحدد مقدار الفوقية بإضافته إلي: (رؤوسنا).

أتبع كل ركنٍ أساسٍ من ركني الجملة بما يحدده ويخصصه ويبرز قيمته الدلالية في الجملة، فأتبع: (مثار النقع) بما يحدد مكانه (فوق رؤوسنا)، وبما عطف عليه فشاركه في الحكم أو جزء منه (وأسيافنا)، وأتبع الليل بما يصفه من صفة مركبة (تهاوى كواكبه).

وازن الشاعر بين المعاني المركبة لكل ركنٍ من ركني الجملة، فجعل المبتدأ بما يتبعه مشبهاً، وجعل الخبر بما يتبعه مشبهاً به، فمثارُ النقع فوق رؤوسنا ليلٌ، والمعطوفُ عليه (أسيافنا) في حركتها العلوية والسفلية كواكبٌ متهاويةٌ.

ثم أهديك إلي تفحص المباني التي أتت عليها الكلمات: مثار، النقع: (اسم الجمع)، رؤوس وأسياف وكواكب: (جمعاً)....، وفوق: (ظرفاً)، وتهاوى: (حدثاً زمنياً).... والإيحاء المعنوي لكل من: مثار النقع وليل، أسيافنا وكواكبه، فوق وتهاوى.

كلٌ من الكلمتين تتلاءم معنويًا وإيحائيًا مع الأخرى في موضعها، إلي جانب تضامن الكلمات الثلاث: (مثار النقع، فوق، أسيافنا) من جانب في الصورة التركيبية، وهي تمثل الركن الأول للجملة، وهو ركن ممتد أو متسع في مقابل الكلمات الثلاث الأخرى من الجانب الآخر في الصورة التركيبية، وهي تمثل الركن الثاني للجملة، وهو ممتد مركبٌ أيضًا.

وهل يمكن لبلاغيٍّ أو ناقدٍ أدبيٍّ أو مبدعٍ أن يأتي في فنه؛ وأن يصل إلي مراده وفكره في اختصاصه إلا بتحليل التراكيب بعد إدراك الأسرار المحسوسة المستقاة من مجموعها؟!.

ولا يكون التحليل عن طريق التفكيك البنيوي لكل لفظٍ على حدة؛ وإنما يكون عن طريق اتضاح وإيضاح ما بينها من علاقات تركيبية، أدت إلي تشابكٍ دلالي، امتزج بها، وصهرها بعضها ببعض الآخر، فتألفت واتسقت واجتمعت على الإبداع الدلالي بكل جوانبه التي تكمن في المعاني والبلاغة والفصاحة ومواءمة السياقات المختلفة.

ذاك بعد إدراك ما تشعه كل كلمة في خصائص بنيتها وكيفية، وما تضيفه وما توحى به من دلالاتٍ معنوية متعددة، تنشأ من دلالة الجذر، ودلالات الوحدات الصرفية المكونة لها، وتضامن هذه بعضها مع بعضها الآخر لتتألق دلالات لم تكن لو أن كل واحدٍ من هذه كان بمفرده.



ولأعدك مرةً أخرى إلى ما سبق من صيغة الجمع بين رؤوس وأسياف وكواكب، وأداة التعريف في (النفع)، وجهة الإسناد أو الإضافة في كلٍّ من رؤوسنا، أسيافنا، كواكبنا، وتكبير ليل.

ثم الإتيان بمعنى التهاوى في صيغة (تهاوى) لتشكّلها طبقًا للقواعد الصرفية المتاحة في اللغة العربية بين الماضي: (تهاوى)، فيدل على التأكيد، أو المضارع (تتهاوى)، وجاز حذف تاء من الاثنيتين على عرف اللغة، فيدل على الاستمرارية والكثرة.....

فالبلاغة حقًا قائمة على النظام النحوي، وإن شئت القول -بلا مبالغة- هي ابنة النظام النحوي، وربيبته، وصنعتُه.

وهذه الفكرة تحتاج إلى استقصاء فجمع مع تبويب وتنظيم من خلال كتب اللغويين الأوائل.

## المبحث الرابع

### أفكار لغوية للبحث والدراسة

يحتوي هذا القسم من الكتاب أفكاراً لغوية متنوعة الهدف والمضمون لإجراء أبحاث علمية فيها، أو أخرى على غرارها، وليس المقصود منها في هذا الجزء إنجاز بحثها، وإنما التنبية إلى بحثها ودراستها؛ فكانت أشبه بالعنوانات، وقد يتضمن بعضها شيئاً من الأفكار الجزئية الموجّهة.

أسماء الإشارة في القرآن الكريم، دراسة سياقية، أو نحوية دلالية: حيث يهتم بمرجع اسم الإشارة، والموقع الإعرابي لكل، والعلاقة القائمة بينهما من حيث: العددية، الجنس، النوع... إلخ. مع إبراز جوانب الاتفاق والاختلاف، وبيان أفكار لم ينبه إليها من قبل، من نحو:

أن اسم الإشارة قد يرجع إلى مرجعين متناقضين دلاليًا، أو غير ذلك. أن المرجع قد يكون مفهومًا من السياق الموضوعي السابق على اسم الإشارة، وقد يكون مصرحًا به محددًا.

أثر موقعية كل من اسم الإشارة والمرجع في المنتوج الدلالي...

والأفكار تتنامى وتتشعب في هذا الموضوع طبقاً لدرجة ملاحظات الباحث، وإخلاصه في بحثه.

بنية الجملة العربية وأمن اللبس، أو التركيبي وأمن اللبس:

وذلك بالنظر إلى:

البنية الأساس لركني الجملة قضايا الوجوب في الرتبة والذكر، جواز الحذف وأمن اللبس، حذف عامل المفعول المطلق: ما أنت إلا سيرًا سيرًا...، التراكيبي المعوض فيها: أما أنت منطلقًا، ضمير الفصل والفرق بينه وبين الضمير في التوكيد والبدل وضمير الشأن، العائد في الجملة ذات الوظيفة النحوية: جملة النعت، جملة الحال، جملة الصلة، التشابه في الركنين: المبتدأ والخبر، الفعل والفاعل، المفعولين: الأول والثاني، والثاني والثالث...، التراكيبي المتشابهة: النداء والاستغاثة والندبة والتعجب، النداء والاختصاص...



إبراز الانحراف الدلالي الذي تلجأ إليه العربية في تراكيب كثيرة مما سبق لأمن اللبس الدلالي.

أمن اللبس في الحروف والأدوات ذات الدلالات المتعددة من نحو: اللامات، إن، ما... قوانين التقاء الساكنين، وأثرهما في أمن اللبس، القوانين الصوتية: النبر، التثغيم....

وما يلحظ من أفكار أخرى في البنية اللغوية المقصود منها أمن اللبس الدلالي، وذلك من خلال: الاتضاح الصوتي، أو النطقي؛ لصحة السمع وعدم تداخل المفردات اللغوية للوصول إلى المنتج الدلالي المقصود.

### تراكيب التباير في المعنى:

أي التراكيب التي تتضمن كلماتٍ أو أدواتٍ تختلف بين الأسماء والحروف والأفعال، تجعل ما بعدها مغايرًا لما قبلها في المعنى، من نحو: أدوات الاستثناء، لكن، بل، لا... وما قد يكون في بعض الأدوات من تحقيق جزئي لهذه الفكرة، نحو: أما... وإما... إما... وإما... إلخ.

وما قد يكون من عبارات أو جمل تحتل سياقًا هذه الفكرة من خلال تضمينها لكلمات متناقضة في الدلالة... إلخ.

وتتسع الفكرة ومؤديها من خلال الواقع اللغوي باستخدام نصٍ أو نصوص محددة الزمان والمكان....

### العدول في القوانين اللغوية والمعنى:

هذا موضوعٌ مركبٌ يتضمن عدة أبحاثٍ يمكن أن تبحث منفصلةً، ذلك لأنَّ القوانين اللغوية تدور في ثلاثة جوانب:

الجانب الصوتي، والجانب الصرفي، والجانب الجملي أو التركيبي.

وكلٌّ من هذه له قوانينه الخاصة به، وفي الاستخدام اللغوي يكون بكل جانب كثير من العدول أو الانحراف في هذه القوانين لدواعٍ مختلفة، إما أن تتصل بطبيعة اللغة، وإما أن تتصل بالطبيعة الإنسانية ومقدرتها، وإما أن يكون غير ذلك من خلال البحث، لكنَّ الفكرة

الأبرز في مثل هذه الأبحاث هي المحافظة على الوضوح النطقي لتحقيق الاتضاح السمعي؛ فيتبين المقصود الدلالي، سواءً أكان ذلك في الجانب الصوتي، أم في جانب الكلمة، أم الجملة.

فكلُّ عدولٍ أو انحرافٍ إنما هو إما للمحافظة على المعنى الخاص أو المعنى الجمعي، وإما أن يكون مع تحقيق ذلك.

وقد يُبحث ذلك صوتيًا من خلال:

الحذوفات التي تلحظ في الكلمات لدواعٍ صوتيةٍ يُحدثها تجاور الأصوات، أو دخول العوامل عليها، أو طبيعية بنيتها الصوتية، أو للمحافظة على جانبٍ دلالي فيها كالتكثير.... إلخ... ولا يكون الحذفُ فيما جيء به لأداءٍ دلالي؛ إلا إذا بقي في الكلمة دليلٌ عليه، من نحو: حذف واو الجماعة في تراكييب معينة، وجاز هذا الحذف لوجود دليل صوتي عليه، وهو الضمة السابقة عليها.

الزيادات التي تحدث للمحافظة على المعنى، من نحو ما يحدث في قوانين الوقف، والترخيم، والاستغاثة.....

النظرُ إلى ما يحملُ العلامة الإعرابية، حيثُ بقاؤه، وعدم الاستغناء عنه غالبًا. اللجوء إلى بدائل من خلال التقدير، أو الاستتار، أو غير ذلك مما يوضحه البحثُ الجامعُ المانع.

### نظرية التمام في النحو العربي:

أو التمام والنصب، أو نظرية التمام في الاسم والجملة العربية، أو التمام علةُ النصبِ في الجملة العربية...

كل ما سبق أفاكّرُ تدور في دائرةٍ واحدةٍ، وهي علةُ النصبِ في الجملة العربية. سواء كان المنصوب، والفكرةُ تدور في قسمين:

أولهما: النصب عن تمام الاسم. أي تمام الاسم العامل عمل الفعل، سواء كان نوعه، ويكون تمام الاسم من خلال وجوده في بنية أو هيئة في الجملة لا تقبل إضافته، أو إضافة شيء ما إليه، فيكون مضافًا معها، وقد كان قبل ذلك يقبلُ الإضافة، ويكونُ عدمُ تقبل الاسم الإضافة، فيعمل النصب، بعد أن كان يقبلها من خلال تنوينه، أو انتهائه بالنون إن كان



مثلى أو مجموعًا جمعًا سالمًا، أو معرفًا بالأداة في غير المواضع التي يجوز أن تجتمع فيها أداة التعريف مع الإضافة، أو مضافًا إلي ما لا يجوز إضافته بعد ذلك....

والآخر: النصب عن تمام الجملة: المقصود بالجملة في هذه الفكرة كل جملة كانت تامة، أي كانت جملة قائمة بذاتها مقصودة في الكلام لأداء دفقة دلالية مكتملة يحسن الابتداء بها، والسكوت عليها، ولا تكون جملة لها محل إعرابي؛ فتكون مطلوبة إعرابيًا لغيرها...

أو كانت جملة متعلقة مطلوبة إعرابيًا لغيرها، سواء أكان لها محل إعرابي أم لا محل لها من الإعراب، غير ما ذكر في القسم الأول من الجملة العربية.

والمقصود بتمام الجملة ذكر ركنيها الأساسيين وما يتبعهما، وما يضاف إليهما، وما يتبع ما كان تابعا لهما، وما يضاف إلي أي منهما...، عندئذ بعد هذا التمام يستحق النصب...

وفي القضية أسرارًا كامنة في منصوبات الأسماء العاملة، ومنصوبات الجملة، والسمات التركيبية والبنوية لكل في السياق، وتكتمل الفكرة والقضية بدراسة الجوانب الدلالية في كل مبحث أو مطلب...

### أبحاث عروضية:

العروض والدراسة الصوتية.

عوارض التفعيلات العروضية والمقاطع الصوتية.

الزحافات والعلل والبعدين الزمني والمكاني.

العلاقات العروضية فيما يصيب الوزن الشعري من انحياز وانحراف.

النظرية العروضية وعلاقتها بالبعد المكاني.

كل بحث من تلك الأبحاث يُجرى من خلال شاعرٍ متنوع الأوزان والقافية، أو من خلال مجموعات شعرية، ويكون من الأجدى أن يرتبط ذلك ببيئة الشاعر وعصره وقبيلته أو بلده... إلخ.

### العدول في بنية الكلمة:



أي: الدراسة الصوتية والصرفية لما تكون عليه بناء الكلمة من تغيرات قائمة بها، وصائرة إليها، وتصنيفها وربطها بعلة وجودها وقبولها في بنية الكلمات، سواءً أكانت عللاً نابعة من: طبيعة بعض الأصوات، أو الرموز الصوتية، أم نابعة من مقدرة أعضاء النطق البشري، أم كانت نابعة من إرادة الإيضاح السمعي...، أم كان غير ذلك.

ويبحث ذلك من خلال نصوص متنوعة أو من خلال كتب الصرفيين وعلماء الأصوات، أو طبقاً لما يرتئيه الباحثون.

**أبحاث بين كتابي: المحصل في شرح المفصل للورقي، والكافية لابن الحاجب:**

القضايا النحوية بين اللورقي وابن الحاجب، أو القضايا الصرفية، أو الأسماء بين...، أو الأفعال بين...، أو الحروف بين... أو غير ذلك مما يمكن أن يروق لباحث ما، ويلتقطه من خلال الكتابين التراثيين من نحو: المصادر، المشتقات، آراء خاصة بالمؤلفين... إلخ.

بحث في العلاقات الدلالية في الجملة العربية، من نحو: علاقة السببية، علاقة التفسير، علاقة التوكيد... إلخ.

وما يؤدي كل علاقة دلالية من شكل لفظي، كأن يكون: كلمة، حرفاً، فعلاً أم اسماً، أو تركيباً إفرادياً أو تركيباً جملياً.

أو جانب دلالي معنوي من خلال العلاقات الدالة عليها الجمل المترابطة والمتراصة.

بحث السمات الدلالية والتركييبية للمبهمات للملازمة للإضافة، نحو: غير، مثل، شبه،...، دراستها من حيث: إبهامها ودرجاته، وإعرابها وبنائها، ودلالة كل في التراكييب المغايرة... إلخ.

### مقاصد البناء في اللغة العربية:

تمييز نوع الكلمة: الحروف.

دلالة أكثر من كلمة على دلالة واحدة، أي: دلالة اسم واحد: (المركبات من الأسماء).

التفرقة بين المعاني.

التمييز بين المضاف والمقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنى، والمقطوع عنها لفظاً ومعنى، والمقدر فيه.



التمييز بين معاني كلمة واحدة، منها: أمس، سحر .  
دلالية الماضي والأمر...، إلى غير ذلك مما يقتضيه عنوان البحث ومقصوده.  
أمًا مقدمة للجوء إلى البناء في العربية فإنها تتركز في:  
المخالفة والخروج على القواعد المطردة في كلمات: (الضمائر، الماضي...)، تركيب ما:  
(المقطوع عن الإضافة لفظًا لا معنىً، المركبات من الأسماء....)، للتحديد المعنوي  
والدلالي.

الانتفاء من المبنيات إلى صيرورتها قواعد مطردة مرتبطة بالجوانب الدلالية...، وغير ذلك.  
الرتبة بين التركيبي والدلالة في دلائل الإعجاز، أو عند عبد القاهر الجرجاني...  
جهود الزركشي: (الأسلوبية، النحوية، اللغوية) في البرهان في علوم القرآن، البحر المحيط  
في الأصول.....

القضايا النحوية أو الصرفية للقرافي في كتابه نفائس الأصول في شرح المحصول لفخر  
الدين الرازي.

الدلالة والتحليل النحوي في: كتاب سيبويه، الخصائص، شرح ابن يعيش، المقتصد في شرح  
الجملة...، أو الأسس المعنوية للتحليل النحوي عند سيبويه، نحو: لأن معنى الحديث الجزاء:  
١٤٠-١.

ما يصير الجملة التامة ناقصة من الأدوات، منها: أدوات الشرط، وما في معناه، أن  
المفتوحة الهمزة، الظروف التي تضاف إلى الجمل، الحروف المصدرية، الموصولات  
الاسمية....

إجراء العرب أساليب أشياء مجرى أساليب أشياء أخرى، من ذلك: إجراء الاختصاص  
مجرى النداء، فاستعير لفظ أحدهما للآخر لاشتراكهما في الاختصاص.  
إجراء التسوية مجرى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام.  
النداء والترخيم والاستغاثة والندبة، مع ملاحظة اختلاف مقصد كل منهما.  
الاستفهام والتعجب...، إلى غير ذلك.

يستعان في ذلك بالكتب التراثية، وبخاصة شرح ابن يعيش الجزء الثاني.

وإذا اختير لفظ: (أشياء) في الموضوع فيمكن أن ينظر في:

إقامة المصدر مقام المشتق والعكس.

إقامة المفرد مقام الجمع والعكس.

وقد يقترح لهذا البحث عنوانات أخرى، مثل: الافتراض بين الأساليب، بين الأساليب ذات المعاني الجامعة أو بين الصيغ أو بين الأسماء...

الحروف والأدوات غير العاملة نحويًا بين التركيب والدلالة، ذلك مثل: لَمَّا - أَمَّا - أحرف الاستفهام - أحرف الشرط غير الجازمة، وما في معنى الشرط.

يدور البحث في دراسة: الأصل البنيوي، السمات التركيبية، الجانب الدلالي، تنوع الاستخدام اللغوي..... إلخ.

ويمكن أن يكون العنوان: السمات البنيوية والتركيبية والدلالية للحروف والأدوات غير العاملة نحويًا.

الإحلال والقياس النحوي ونظرية الإعراب في كتاب نحو ما: كتاب سيبويه، المقتضب، أصول النحو، التبصرة والتذكرة، شرح ابن يعيش، شرح التسهيل، شرح الكافية للرضي...

التحديد الدلالي للاسم أو الفعل: (التقييد).

المقيدات الدلالية للجملة البسيطة.

توسيع الجملة في نص ما.

العلاقات التركيبية والدلالية في نص ما.

وأقترح أن يكون محصورًا محدودًا؛ لأنَّ دراسة العلاقات تتشعب وتتسع وتتشابك بين الكلمات بأنواعها، والتراكيب إفرادية وجمالية مع التركيز على تنامي العلاقات التركيبية والدلالية.

الأسلوب الكنائي في نص ما، دراسة لغوية تركيبية دلالية: القرآن الكريم، شعر المنتبي، شعر البحتري، شعر أبي تمام، بشار بن برد، ابن زيدون... مع إبراز الجانب التركيبي والعلاقات الدلالية في الأسلوب، وبين المجموع الدلالي للأسلوب والدلالة الخاصة بالكناية: ليوم لا ريب فيه كناية عن يوم القيامة، يلاحظ: تتكير اليوم، التركيب الوصفي، الإبهام في الضمير، وفي زمنه، التحليل اللغوي لجملة الصفة: لا النافية للجنس، تتكير اسمها، دلالتها



الجزرية...، الجمع بين الإيهام الملحوظ في هذا اليوم والتوكيدات في الصفة التي تحتوي على أفكار مناسبة للحال أو المقام.... إلخ.

جمع التكسير في الشعر الجاهلي، ذلك من خلال بحث جمع التكسير في شعر القبائل العربية، كل قبيلة على حدة بواسطة باحث ما، وبعد انتهاء الأبحاث عند القبائل الست يقارن بين كيفية الجمع، محاولة للوصول إلى علة اختلاف جمع الاسم الواحد مكسرًا، واضعين في الحسبان أن هذا الاختلاف قد يكون ناشئًا بسبب اختلاف القبائل.

ويفضل استخدام المنهج الإحصائي في هذا المشروع البحثي للوصول إلى استنتاج: أشهر الصيغ الجمعية لصيغة ما للمفرد.

أقل الصيغ الجمعية استعمالًا لصيغة ما للمفرد.

مدى تأثير اللغات القبلية في جمع الاسم مكسرًا، أي: كيفية جمع الاسم الذي ينطق على لغتين أو أكثر...، وما قد يلحظه الباحث من مقارنات تضيء الموضوع، وتحقق الهدف منه.

قد يتخذ هذا المشروع البحثي مسارا آخر ينطلق من المفرد، وما يكون عليه من جموع التكسير، والمشارك من الألفاظ والبنى الاسمية بين الدلالة على المفرد والدلالة على الجمع، وينتهي هذا المشروع البحثي إلى صنع معجم لما يجمع جمعًا مكسرًا.

الصيغ الفعلية في الشعر الجاهلي والدلالة: وذلك على غرار المشروع البحثي لجمع التكسير، يكون بحث صيغ الفعل ودلالات كل فعل من خلال السياق مع استخدام المنهج الإحصائي للوصول إلى أشهر الأوزان الفعلية، وأكثرها استعمالًا عند شاعر ما... إلخ، ويراعى ربط تلك الملحوظات والاستنتاجات والدلالات المختلفة بالجهود المبذولة عند النحويين في هذا الجانب.

السياق والدلالة على المفعول المحذوف في القرآن الكريم، ووظيفته في التماسك النصي، من:

ذكر لفظي سابق....

تأويل معنى اللفظ....

مبنى اللفظ.....

حذف العائد....

ذكر لفظي لاحق.....

الخلاف في المحذوف تبعًا للخلاف بين القراءات.

تقدير جملة محذوف مستقاة من الوفاق بين السابق واللاحق.

والاستعانة في ذلك بكتاب: إعراب القرآن ومعانيه، المنسوب للزجاج: ٢/ ٤٠٥-٥١٥.

التوجيه الدلالي للسمات البنيوية لعناصر الجملة الأساس في شعر أو غيره...، من ذلك:

ركنا الجملة الاسمية، التوصيف البنيوي للمبتدأ والتوجيه الدلالي لذلك.

ويكون كذلك الخبر، وتوابع أي منهما، وركنا الجملة الفعلية...، وما يكون عليه جمل الظن،

وما يتفرع عنه، والمقاربة والرجاء والشروع...، والتركييب الشرطي....

علل البناء بين النحو والدلالة.

محاور الأداء الدلالي للكلمة في الجملة، يبحث ذلك من خلال نص ما: للكلمة في أداء

وظيفتها الدلالية في الجملة عدة محاور تكتسبها، وتكتسب منها هذا الأداء الدلالي في هذه

الجملة أو في هذا النص، ولنا أن نسترشد بما يأتي:

المحور الدلالي أو الذاتي أو المنفرد أو الضيق من خلال المحور التوارثي المعجمي والمحور

الكسبي الاجتماعي والثقافي والشخصي.... إلخ.

المحور التركيبي: من خلال المحاور: البنيوي الصرفي، الموقعي، النحوي، التجاوري أو

التداخلي أو التشابكي أو التفاعلي، وما قد يجد من محاور أو مداخل أو غيرها تكتسب

الكلمة منها قيمتها الدلالية.

الأداة بين الوظيفتين النحوية والدلالة في شعر...

دوران هذا البحث من خلال مشروع بحثي في الشعر الجاهلي بانتظامه قبليًا من خلال

شعراء كل قبيلة.

ذلك للوصول إلى كمية الأدوات ذات الوظيفة النحوية مهمة أو عاملة، أسماء وحروفًا

وأفعالًا التي كانت تستخدم في مجتمع قبلي بعينه، ووظيفتها في التركييب أو الجملة مع



الإشارة إلى أدائها الدلالي، وسماتها التركيبية، والوقوف على مدى شيوع أدوات بعينها في قبيلة ما دون الأخرى، ومدى عدم استخدام أدوات أخرى، وبيان مدى اختلاف القبائل في هذا المضمار...

والحرص على السمات التركيبية للأداة يؤدي بنا إلى الوقوف على العلل والعدول والانحرافات التركيبية الملحوظة في كتب اللغويين للأدوات بخاصة والتركيب بعامة.

وأتوقع أن مثل هذه الأبحاث ستكشف لنا أسرارًا لغوية كانت مجهولة لدينا، وغير ملحوظة عند علمائنا الأوائل.

السمات البنيوية للأساليب أو التراكيب ذات المعاني الخاصة: النداء، التخصيص، الترخيم، الاستغاثة، المدح، الذم، التعجب...

وقد يكون العدول في الأساليب للأداء الدلالي الخاص أو غير ذلك....

الدلالة والعدول في بنية الأسماء، نحو: سيد وميت، اسما فاعل ولكنهما لم يكونا: سائد ومائت، ربما لعلاقتهما بمدلول كل منهما؛ لأنّ الفاعلية فيهما ليست حقيقية، وإنما هي واقعة على كل منهما وصادرة من غيرهما، فالسيادة من الناس، والموت من الله تعالى.

ويبحث عن سائر المشتقات المعدول في بنيتها المقابلة للمقصود الدلالي منهما.

سياق وجوب ذكر الفضلة في الجملة، دراسة تركيبية دلالية: سمات التركيب التي يجب أن تذكر فيها الفضلة ودلالاتها: الحال، المفعول، التمييز...

وجوب الربط في التركيب أو الجملة، من ذلك:

الربط في الشرط: الفاء، الأدوات...

العطف اللازم الواجب تعديته بالحرف....

الجملة الخبر أو الحال أو النعت....

ضمير المبتدأ في الخبر....

الإسناد الصحيح دلاليًا بين الفعل وفاعله....

التعليل النحوي والدلالي لأحكام الوقف في القرآن الكريم في قراءة...

وذلك يبحث العلة النحوية والدلالية لكل حكم من أحكام الوقف إن كان لازمًا وإن ممتنعًا وإن جائزًا مع ترجيح الوصل، أو مع ترجيح الوقف، وإن جائزًا مع استوائهما... ويمكن تقسيم القرآن الكريم على خمسة باحثين أو ستة، بحيث يدور كل بحث منها على ما لا يزيد عن مائة موضع إلى مائة وعشرين موضعًا، سواء أكانت متحدة الحكم أم مختلفته، والخروج بنتائج نحوية ودلالية لكل حكم من الأحكام، وبيان مدى الخلاف والاتفاق بين المواضع المتحدة في الحكم، إلى غير ذلك من نتائج يلحظها الباحث الجاد الواعي.

الوحدات اللغوية والدلالة والدين والغرائز الاجتماعية والاشتقاق.

الدراسة اللغوية لمعجم ما: يمكن أن تعد هذه الدراسة مشروعًا بحثيًا يشترك فيه أكثر من باحث، لتعدد أقسامه وجوانبه البحثية بين:

الدراسة الموضوعية.

الدراسة الصرفية.

الدراسة اللغوية.

العدول بجوانبه المتعددة المختلفة في البنية والدلالة...

ما قد يجد من أقسام بحثية أخرى يرتبها الباحثون، ومن تلك الأفكار الدالة على جانب مما سبق.

الدلالات على الأشياء: إنسان، حيوان، جماد...

ما يستخدم للمذكر وبه علامة تأنيث، ما يستخدم للمؤنث وليس به علامة تأنيث.

ما يتردد بين التذكير والتأنيث.

ما يستخدم للجمع: اسم الجمع، اسم الجنس...

ما يدل على العدد: رهط...

المنحوت من كلمتين فأكثر.

المصاغ مما لم يسمع منه مصدر.

العدول عن البنية والدلالة.

ما تعددت صيغته واتحدت دلالته: (رباعي، خماسي...).

ما خرج عن قواعد الجمع الصرفية.

خروج المصدر عن المصدرية إلى: اسم الذات، اسم الفاعل، المفعول.



الأضداد.

ما عدل بسبب الخلاف اللغوي بين القبائل.

ما زيد في آخره للمبالغة.

ما زاد على الثلاثة بين القياس والوضع.

الصيغ المهجورة وكلماتها ودلالاتها.

سبب الهجر: (تتافر الأصوات، طول الكلمة...).

الكلمات التي أبدل حرفها المضعف.

الكلمات قليلة الوزن في الكلام، وتعليل ذلك.

مجموعة الكلمات التي تشترك في صوتين، وتختلف في ثالثها، وتشترك في حقل دلالي

واحد: عمى، عمش، عمه...

مجموعات الكلمات التي حدث بها قلب صوتي مكاني، أو حدث بها تغيير صوتي وعلّة

ذلك.

ما بني على حرفين مقارنة بما بني على ثلاثة أو أكثر.

وتتسع جوانب البحث في مثل هذا المشروع البحثي، ويبدو ذلك أثناء الدراسة.

التحويل البنيوي والدلالي في الجملة العربية: طرقه، سماته، دلالاته، مثلاً:

من الاسم إلى المصدر المؤول والعكس.

من الجملة إلى الاسم والعكس.

من الذات إلى المصدر والعكس...

طرائق التحويل البنيوي تتعدد وتختلف بين:

الأسماء، الأفعال، الحروف، الاسم والفعل، الاسم والجملة، الجملة والاسم، الاسم والمصدر

مؤولاً وصريحاً، المصدر المؤول والصريح...، ويمكن بحث جانب واحد متسع الوسائل أو

ضيقتها في نص واحد، وأرى أن هذه أفضل، كي تكون الدراسة جادة ومتعمقة، وجامعة

مانعة، وتكون ذات ثمر في المكتبة العربية، والفكرة مطروحة للإبداع والابتداع.

المصدر لغويًا في القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية، أو خروج المصدر عن

المصدرية من خلال معجم ما، أو عدول المصدر عن الدلالة المصدرية، ويمكن بحثه



ودراسته من خلال نصوص أخرى، فقد يخرج إلي اسم ذات، اسم معنى، اسم فاعل، اسم مفعول.... إلخ

الأسماء المختتمة بالألف والنون في معجم ما، دراسة صرفية دلالية، مثل: ظريان، رمضان، نسوان، سودان، قمران، عدنان...

ما دل على الواحد: (زائدتان، النون أصلية، النون بين الأصالة والزيادة...).

ما دل على الجمع.

ما دل على مثني.

الدراسة الصرفية والدلالة اجتماعيًا:....، أو غير ذلك.

فعل الأمر وموقعه في النصف الأول من القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، أو النصف الثاني من القرآن الكريم، يبحث من خلاله:

الأمر الموجب باللفظ الفعلي وموقعه، الأمر الموجب بالأسماء العاملة وموقعه.

الأمر في صورة الخبر، وموقعه، ومنه الأمر الموجب بالمعنى.

دراسة الأمر المنفي بالتقسيم السابق.

الهدف من هذا البحث إبراز موقع الأمر في القرآن الكريم، أي: المأمور به والمنهي عنه.

لكن الأوضح هدفًا أن يبرز كون المأمور به المتعدد إما عطفًا أو غيره يكون جملة أو غير ذلك، وما المقصود السياقي من هذا التعدد، مع توثيق الرأي بالبرهان والدليل والقرائن اللغوية، والله تعالى الهادي إلي قصد السبيل.

الخلاف النحوي والدلالي في همزة - إن - بين القراءات القرآنية.

التقارض الدلالي بين جانبي البنية اللغوية، أي: بنية الكلمة، وبنية الجملة.

ويجوز أن يكون التقارض بين عناصر إحداهما، يبحث ذلك من خلال النصوص: شعرية أم نثرية.

الأفعال ذات الحقل الدلالية الواحدة والخاصة بين التجرد والزيادة في نص ما، وليكن

النص القرآني، مثال هذه الأفعال: شاء، أراد، رغب...، أحب، مال...

الإيثار بين الصوامت والصوائت بنية، أي: إيثار الصوامت لحركات معينة:



إيثار حروف الحلق للفتحة.

إيثار الحروف المفخمة للفتحة.

اللهجات التي تميل آخر منطوقها، نظرا لوجود الياء أو غير ذلك.

يدخل فيه قوانين الإمالة.

التفخيم والترقيق لأصوات معينة: الراء، اللام.

درجات تفخيم الأصوات المفخمة، وترقيق المرققة، وميل أحدها إلى المجموعة الأخرى.

يدخل فيه المغايرة الصوتية، والمماثلة، وبعض قوانين الوقف، ومخالفة بعض اللهجات

العربية لنطق الكلمات، نحو: كسر الأول، إذا تلاه حرف حلق...، وما قد يجد من أفكار في

هذا المجال البحثي.

الاشتقاق الكبير بين ابن جني والثعالبي، وذلك من حيث الربط بين مدلول الكلمات وطبيعة

الأصوات المكونة لها؛ فمثلاً: يذكر الثعالبي: "الفاء والراء، في أي كلمة تدل على التفرقة،

والقاف والطاء في أي كلمة تدل على القطع".

### تعالق الأفعال والحروف في... دراسة تركيبية دلالية:

فكرة التعالق تركيبياً.

الأفعال المختلفة المتعالقة بحرف واحد.

الأفعال المختلفة المتعالقة بأكثر من حرف بين لازمة وغير لازمة.

الأفعال المتعالقة الملزمة بحرف واحد، والأداء الدلالي في سياقاتها.

الأفعال المتعالقة غير الملزمة، والأداء الدلالي في سياقاتها.

الأسماء العالمية عمل الفعل والتعالق مع مراعاة الأقسام السابقة، وما قد يجد من أنواع وأفكار

في هذا الجانب، مع بحث:

سبب لزوم الفعل: فكرة التعالق.

ما السبب الدلالي في تعدد حروف الجر التي تدور مع فعل واحد مع تحديد سياقاتها.

اختلاف الحروف بين صيغ الفعل الواحد...

صيغ اللزوم وما يتفرع عنها من صيغ محولة بنيويًا ودلاليًا.

من اللزوم إلي التعدي، مثلاً: مال إليه، استماله، ميّله، أماله...، وطرائق ذلك أو وسائله البنيوية.

ويمكن لهذه الدراسة أن تتطرق من الحروف إلي الأفعال، فيتوجه إلي الحروف وما يتعلقه من أفعال...

كما يمكن أن يوجه هذا البحث إلي: نصوص متنوعة البيئة اللغوية، نصوص مختلفة العصر اللغوي، نصوص مختلفة الثقافة اللغوية، المعاجم. أبحاث في كتاب الخصائص، لابن جني:

بحث مادة كتاب الخصائص العلمية مقسمة إلي عدة أبحاث مقارنة بما ورد لدى النحويين والصرفيين واللغويين وغيرهم...، ممن تعرضوا للمعلومات الواردة في مثل هذا الكتاب، ويكون ذلك من خلال:

الدراسة الصوتية، أو الجانب الصوتي.

القوانين الصوتية.

الدراسة النحوية، أو الجانب التركيبي النحوي.

الدراسة اللغوية.

الدراسة الدلالية.

آراء ابن جني الصرفية والنحوية والدلالية، أو جهوده، وما قد ينم من إبداع وحسن تفكير. وظيفة البنية في التوجيه الدلالي من خلال نص ما، مع توجيه البنية بين: بنية الكلمة، أو بنية الجملة، أو بهما معا.

التركييب والسياق لمولدات لفظة في القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية، مثلاً: الكفر، الحفظ، التقوى، النفاق، الإنفاق، الشرك، القتال، الجهاد، العلم، الولاية، الإيمان، الإسلام...

مدلول الكلمة يستخلص من خلال علاقاتها الدلالية والتركييبية بما يسبقها ويلحق بها من كلمات، كما أنه يختلف باختلاف السياق الذي وضعت فيه، وهو الذي يحدد المقصود الدلالي الذي وضعت الكلمة له، والذي يريده منشئ اللغة.



فليس الأمر مقصورًا على الكلمة وحدها خارج السياقات المتنوعة التي يجب أن تستحضر حينئذ، وتُحلل الكلمة لغويًا في نطاقها؛ باحتساب مقصود كل منها.

كما أن الأمر ليس مقصورًا على الجانب المعجمي، وإنما يتعداه إلى استحضر كل ما يؤثر في بنية الكلمة من وحدات صرفية وعلاقات بالسابق عليها، واللاحق بها، ووضعها التركيبي، وكل ذلك لا يخلو من إمعان نظر، وحسن تدقيق، وسعة ممارسة...

ويمكن استخدام مثل هذا البحث في موضوعات أو أفكار عامة أو خاصة، من نحو:

الحث على العلم والبحث العلمي.

الآداب الاجتماعية، أو العلاقات الاجتماعية أو الأسرية...

ويمكن إجراء هذه الأفكار مستخدمًا الجذر مما سبق، ويكون مثلًا تحت عنوان: السياق والجذر في القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية؛ فتكون الجذور: كفر، حفظ، نفق، فتن، جهد، قتل، علم، شرك.....

السمات الدلالية والتركيبية لما هو مبهم في الجملة العربية.

حروف الربط في الجملة العربية: حروف العطف، الجر، الشرط، واو الحال، أحرف الجواب، أحرف الربط بين جملتين متلازمتين...

السمات التركيبية للأسماء ذات المبني الثابت، وهي: الضمائر، الأسماء الموصولة، أسماء الإشارة، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام... إلخ، مع تخصيص فصل أو أكثر للأسماء ذات المبني الثابت متعددة الدلالة والاستخدام في الجملة، نحو: مَنْ، ما، ذا، ذو، أي... إلخ.

الأدوات ذات الدلالات المتناقضة سياقياً وتركيبياً، منها:

إن: نافية، ومخففة من الثقيلة.

لما: نافية، وحينية...

لا: زائدة ومؤكدة للنفي ونافية ونافية.

مَنْ: تبيضية، ودالة على الاستغراق والشمول.

ما: نافية، ومصدرية، وموصولة، ومؤكدة،...

حتى: دخول ما بعدها أو عدم دخوله فيما قبلها.

إلا: استثناء وإخراج، حصر وقصر: (شدة التوكيد).

اللام: المستغاث به، والمستغاث له.

لو: امتناعية، وللتمني...

ويمكن أن يكون عنوان هذا البحث: التركيبي والكلمات واحدة النطق متعددة الوظيفة

اللغوية، وتقسم إلى: حروف، وأفعال، وأسماء، فيدخل فيها:

كان وأخواتها بين التمام والنقصان...

الأفعال بين القلبية والحسية: رأي، علم... إلخ.

صيغة الفعل بين الماضي والأمر: شُدَّ، زُدَّ، تذكروا، ارتدوا...

ويمكن أن يحول البحث إلى الحروف ذات الوظائف النحوية المتعددة، ومن الأفضل أن

يبحث كلُّ مما سبق من خلال نص من النصوص التراثية أو المعاصرة، وبيان أوجه الاتفاق

والاختلاف بين ما استنتج من النص، وما ذكر في كتب النحويين.

تداعي الكلم في النظم القرآني، دراسة نحوية دلالية، أو دراسة في السبك المحبوك، في

الحبك المسبوك، يُختار لإجراء البحث سورة من القرآن، أو جزء منه، من نحو: البقرة، آل

عمران...، أو الجزءان الأول والثاني، أو الربع الأخير إلى آخره...

الموصول في (نص ما): وذلك بدراسة الموصول بنوعيه في نص ما؛ لإبراز:

مواضع استخدامه.

تراكيبه البنيوية.

أدائه الدلالي، خاصة حين اتساع الصلة بالعطف على استخدامه، أو غير ذلك من وسائل

الاتساع.

الجوانب اللفظية والدلالية المؤدية إلى استخدامه.

المفردات التي يؤدي موقعها...، وجوانب الافتراق والتشابه لفظيًا ودلاليًا.

الدواعي اللفظية والدلالية لوجوب استخدامه.

أحكام استخدامه بين الوجوب والجواز، والأثر الدلالي واللفظي والسبكي والحبكي.



وما قد يراه الباحث الواعي من أفكار وسمات لفظية ودلالية توضح أهمية البحث والفكرة العامة.

**التعبير عن الكمية في نص ما، دراسة نحوية دلالية:**

العدد، والمساحة، والكيل، والوزن، ما أشبه ذلك، ما يُكنى به عنه، والكلمات ذات الجذر الدال على الكمية غير المحدودة، من نحو: حقة، برهة...، أجل مسمى، مثقال، عدة، ذرة، ثقل، شبه، مثل، غير... إلخ.

ولحظُ التراكيب الإفرادية الدالة على الكمية من مثل: من في السموات، ومن في الأرض، من شاء الله، ما موصولة دالة بصلتها على كمية... إلخ.

**المواضع الخلافية في المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، أو: تعدد أوجه الإعراب في رواية الحديث الشريف، دراسة نحوية دلالية من خلال شرح النووي لصحيح مسلم، أو: تعدد رواية الحديث وأثرها النحوي والدلالي، دراسة من خلال شرح النووي لصحيح مسلم.**

أو إتمام الموضوع في: (إكمال المعلم) للقاضي عياض.

**التأويل في نص ما، دراسة لغوية، أو تركيبية دلالية:**

ولتكن دراسة التأويل في القرآن الكريم من خلال قطاع منه: سورة أو جزء، أو أكثر حسب الهدف العلمي من البحث، ولتكن جوانب إجراء البحث كما يأتي:

المصطلح لغويًا واصطلاحيًا، وإبراز مفهومه لدى النحويين، ومفهومه حسب نهج البحث له.

تتبع مواطن التأويل في النص موضع البحث، وتحليل كل موضع على حدة.

وتتعدد الدوافع إلى اللجوء إلى التأويل ما بين:

التنوع أو الخلاف البنيوي في: العدد، النوع الجنسي، النوع الكلمي، النوع الاسمي...

التنوع أو الخلاف الأدائي، كما في: التمام، النقصان، كيفية التعدي، والتعلق بالحروف...

التنوع أو الخلاف الإعرابي للتوجيه الدلالي أو غيره، كما في: ظهر ك خلفك، بالنصب والرفع في الثاني.

الخلاف الإعرابي للخلاف في التقدير التركيبي...

الخلافاً للدلالي، من نحو: السؤال عن الذات أو الماهية، الوعد بمعنى القسم، تنوع دلالة الكلمة، والتأويل التركيبي لذلك.

التقدير التركيبي: تقدير محذوف، الإسناد إلي فاعل: (نعم) المؤنث بالتاء وبدونها، وتأويل الكون المنفي، المدح والذم بالصيغتين...

عدم صحة الإسناد، أي: العلاقات المعنوية بين ركني الجملة...

تنوع المعنى المعجمي لكلمة ما في التركيب...، سواء أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا.

صحة العطف على أكثر من معطوف عليه...

صحة النعت لكل من جزأي التركيب الإضافي.

عدم التوافق بين مبنى اللفظ وما وضع له من دلالة سياقية، وما قد يكون من دوافع أخرى يلحظها الباحث؛ فيلتنقها من خلال السياقات المختلفة للنص والمواقف التي تولّفه، ويمكن أن تستحضر فكرتين تكونان أساساً في الدفع إلي التأويل، تتركزان في:

اضطراب العلاقات اللفظية أو العلاقات المعنوية في الجملة، أو الاضطراب بينهما.

بعض الكلمات مدلولها المعجمي ليس نهائياً، وإنما يصلح تأويله بارتباطه مع عناصر لفظية أخرى في التركيب أو الجملة، قد تتعدد، ذلك مثل كلمة: (شيء)، وفي اللغة كلمات أخرى محددة لغيرها، فإذا أضيفت إلي مُبهم فإنه يجوز تأويل محددها، نحو: كل، بعض...

ومن خلال الدوافع تستقي الجوانب العامة للتأويل، كما تكون عليه صورته، والقرائن التي ترجح صحة ما أول منه، وما أول إليه، وما يجمعها من دلالات وترجيحات لفظية أو لغوية عامة.

ولا بدّ لدوافع التأويل أن نفكر في أن نجعله على قسمين يختلفان بين اللزوم والجواز.

والباحث الواعي ينتهي إلي قوانين للتأويل، حتى لا يكون التأويل مدعاةً للظن والتشكيك، في المقصود الدلالي...

ويمكن الاستعانة بكل من:

ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د/ محمد عبد القادر هنادي.

التأويل، صورته وقرائنه، دراسة لغوية من خلال سورة النحل، د/ إبراهيم إبراهيم بركات.



## أبحاث في (البرهان في علوم القرآن) للزركشي:

العلاقات التركيبية والدلالية بين الجمل، أو العلاقات التركيبية بين الجمل واختلاف الدلالات. ظاهرة التأويل في البرهان.

السبك والحبك في القرآن الكريم من خلال البرهان....

الكلم والكلام في البرهان...

الرتبة وسياقاتها الدلالية.

سياق الخلاف النبوي للكلمة.

الفصل والوصل دراسة تركيبية دلالة في البرهان...

حروف المعاني: سماتها البنيوية ودلالاتها دراسة تركيبية من خلال...

الدراسة السياقية في البرهان...

الجوانب الصرفية، أو الجهود الصرفية في البرهان...

العدول الصرفي في البرهان.

وسائل التوكيد وأساليبه في القرآن الكريم.

ظواهر التركيب في البرهان: الرتبة، الحذف والذكر، الخبر والإنشاء، التذكير والتأنيث...

التوجيه النحوي والدلالي للقراءات في البرهان....

الجملة بين التركيب والدلالة في القرآن الكريم من خلال...

التوابع في القرآن الكريم من خلال... أو الجوانب اللفظية والدلالية للتوابع في البرهان...

العدول أو الخروج عن المألوف في البرهان...

ظاهرة الحذف عند الزركشي، دراسة تركيبية دلالية في البرهان...

النص وحدة واحدة في الدراسة والتحليل، أو وحدة النص دراسة وتحليلًا... أو التحليل النصي

وحدة واحدة.

دراسة الفعل في البرهان، دراسة صرفية تركيبية دلالية.

البحث الدلالي في البرهان.

أبحاث أخرى في أساليب وموضوعات: الاستفهام، القسم، العطف، الأسماء المشتقة،

التعليل، القلب، الالتفات،...، في البرهان.

يمكن دراسة هذه القضايا والأفكار في موسوعات مماثلة.



الشواهد الشعرية في الهداية إلي بلوغ النهاية.

القضايا الصرفية في الهداية إلي بلوغ النهاية.

القضايا النحوية في الهداية إلي بلوغ النهاية.

آراء النحويين الأوائل في كتاب من:

الهداية إلي بلوغ النهاية.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

تفسير من التفاسير الشائعة: المحرر الوجيز، البحر المحيط، التحرير والتنوير...

التعليل النحوي والدلالي لاعتراضات العماني في كتاب: المرشد في بيان الوقف والابتداء.

عروض التركيب في شعر المتنبي، أو أبي تمام، أو البحتري، أو أبي العلاء المعري.

المعجم اللغوي لديوان شاعر ما.

العلاقات الحكيمة والسبكية بين: التوالد، والتنامي، والتراكب، وما يدعى بالتكثيف.

مورفييمات المضارعة ودلالاتها.

العلاقات الدلالية تركيبيا في شعر: (...).



### من المراجع والمصادر

- أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة، د. أحمد عمر، عالم الكتب، القاهرة ١٤٠٣ هـ.
- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، لمقاتل بن سليمان البلخي، تحقيق: د. عبد الله شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن البادش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٣ هـ.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، مكتبة صبيح بالقاهرة.
- أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاري، ط٥، بيروت ١٩٩٦ م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ١٣٢٨ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت ١٩٧٢ م.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق: د. خديجة الحديثي، وآخر، بغداد ١٣٩٤ هـ.
- اليسيط في شرح جمل الزجاجي، لعبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الشيبلي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- البعد الزمني للرموز الصوتية، د. إبراهيم إبراهيم بركات، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة ١٩٨١ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي.
- تأملات في سورة الفرقان، د. حسن باجودة، الناشر دار النور، مطبعة نهضة مصر.
- التأنيث في اللغة العربية، د. إبراهيم بركات، دار الوفاء بالمنصورة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

تتقيف اللسان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. خديجة الحديثي، بغداد ١٣٩٧هـ.

التصارييف، تصريف القرآن مما اشتهت أسماؤه وتصرفت معانيه، ليحيى بن سلام، تحقيق: هند شلبي، تونس ١٩٧٩م.

التطور النحوي، لبرجشتراسر، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الخانجي القاهرة ١٤٠٢هـ.

تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد صقر، بيروت ١٣٩٨هـ.

تفسير غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مصر ١٩٨٠م.

الجملة العربية، القسم الأول، د. إبراهيم بركات، الخانجي، مصر ١٩٨٢م.

خزانة الأدب ولب لباي لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٦م.

دراسات تحليلية لغوية لسور قرآنية، د. علي أحمد طلب، مصر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ط ٨ بيروت ١٩٨٠م.

دراسة الصوت اللغوي، د. مختار أحمد عمر، القاهرة ط ٣ ١٤٠٥هـ.

دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، اسكندرية ١٩٨٣م.

دروس في الألسنية العامة، لفردينان دي سوسير، تعريب صالح الفرماوي وآخرين الدار العربية للكتاب ١٩٨٥م.



- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، صبيح، القاهرة ط ٦: ١٣٨٠هـ: ١٩٦٠م.
- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط ٤، ١٩٨٠م.
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة وتعليق وتقديم: د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ٢: ١٩٦٩م.
- رسالتان في المغرب، لابن كمال والمنشي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد، مطبوعات جامعة أم القرى.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحماوي، الحلبي القاهرة ١٩٦٥م.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأتصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٣٥٦هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، السعادة ١٩٦١م؟
- شرح الرضي على الكافية، رضى الدين الاسترأبادي، بيروت ١٤٠٢هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المفصل، لابن يعيش القاهرة. د.ت.
- شروح التلخيص، القاهرة ١٣٤٢هـ. د.ت.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، تحقيق: د. عبد الله الحسيني، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، الحلبي ١٩٧٧م.
- الصاحح ومدارس المعجمات العربية، أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢: ١٣٨٦ - ١٩٦٧م.
- علم الدلالة العربي، د. فايز الداية، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، المعارف ١٩٦٢م.
- عوامل تنمية اللغة العربية، د. توفيق محمد شاهين، وهبة، ١٩٨٠م.

فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، للشوكانى، دار الفكر ١٤٠١هـ.

فصول في علم اللغة، فردينان دي سوسير، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م.

فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، الخانجي ١٩٨٠م.

فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ١٩٧٢م. القاموس المحيط، للفيروز آبادي.

القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيبويه، د. إبراهيم بركات، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة ١٩٨٢م.

الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: ١٩٧٥م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، القاهرة ١٣٩٢م.

كشف السرائر في معنى الوجوه والأشياء والنظائر، لابن العماد، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية ١٩٧٧م.

كشف الوافية في شرح الكافية، لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي، تحقيق: سعيدة عباس عبد القادر، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٨هـ.

كلا وكلتا بين التراث النحوي والواقع اللغوي، د. إبراهيم بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

لسان العرب، لابن منظور.

اللغة، لفندريس، تعريب: عبد المجيد الدواخلي، ومحمد القصاص، الأتجلو، ١٩٥١م.

اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، القاهرة ١٩٥٨م.

اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢: ١٩٧٩م.

مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، بيروت ط٧، ١٩٧٢م.



- المثل السائر، لابن الأثير، تحقيق: د. الحوف وآخر، القاهرة.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: فؤاد سزكين، الخانجي.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد الله الأنصاري قطر، الدوحة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المدخل إلى علم اللغة، د/ محمود فهمي حجازي، القاهرة، ط٢: ١٩٧٨م.
- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى.
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، د. محمد أحمد أبو الفرج، الإسكندرية ١٩٦٦م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط٢: ١٤٠١هـ.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف وآخر، مصر ١٣٧٤هـ.
- المعجم اللغوي، نشأته وتطوره، د. حسين نصار، ط٢: ١٩٦٨م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي.
- المعجم الوسيط، إدارة إحياء التراث بقطر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني) تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت.
- مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٦م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣: ١٤٠٣هـ.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثنون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٤ هـ.
- من أسرار التعبير في القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، السعودية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الأنجلو، القاهرة، ط ٥: ١٩٧٥ م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء: ١٤٠٠ هـ.
- من وظائف الصوت اللغوي، د. أحمد عبد العزيز كشك، الفيصلية بمكة المكرمة.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، ط ٢، ١٩٨٤ م.
- النحو القرآني، قواعد وشواهد، د. جميل ظفر، مكة المكرمة ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، التجارية، القاهرة.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، بيروت، دار المعرفة.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	تقديم الطبعة الثانية.....
٦	المقدمة .....
١٨	تمهيد.....
١٨	اللغة وحدات.....
٢٠	ليست اللغة رموزا صوتية فقط .....
٢٢	النظام اللغوي.....
٢٣	فكرة فى الإحداث اللغوي.....
٢٤	تعقيب فى مقدره اللغة العربية.....
٢٧	الفصل الأول: فى بنية الكلمة والدلالة.....
٢٨	المبحث الأول: الكلمة وحدودها.....
٢٩	الكلمة هى المحور الرئيسى فى الكلام.....
٣٦	هل للكلمة حدود صوتية فى الكلام؟.....
٣٧	كيف تكتسب الكلمات دلالاتها؟.....
٤٤	حد الكلمة.....
٤٧	الكلمة واللفظ.....
٥٧	القيمة المعنوية للكلمة أو كيفية إثبات الجوانب الدلالية للكلمة
٦٠	معايير التحليل الكلمي.....
٦٢	اختيار الكلمة نوعا وبنية لتحقيق المقصود الدلالى .....
٦٣	الإخبار بالفعل والاسم .....



٦٦	من المؤثرات في دلالة الكلمة.....
٧٠	في الكلمات الاحتوائية.....
٧١	في السياق والصرف والدلالة.....
٨٣	الكلمات المختلف في أصولها وبنيتها والمتنوعة دلاليًا في السياق
٨٨	<b>المبحث الثاني: المحور الصرفي ودلالة الكلمة.....</b>
٨٩	المحور الصرفي.....
٩٠	التصريف اصطلاحًا.....
٩٦	التوليد من الجذر.....
٩٩	نماء الألفاظ اللغوية.....
١٠٣	ملحوظات أخرى في بنية الكلمة .....
١١٩	من الصيغ الصرفية والدلالة.....
١٢٢	من العدول الصرفي.....
١٢٣	العدول الصرفي لأمن اللبس.....
١٢٤	خروج الوحدة الصرفية عن معناها الموضوعية له .....
١٢٥	مخالفة القوانين الصرفية للدلالة.....
١٢٦	اختلاف الصيغ بنيويًا باختلافها دلاليًا.....
١٢٩	من الانحراف البنيوي الدلالي.....
١٣١	بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.....
١٣٣	السمات الصرفية لأنواع الكلم في اللغة العربية .....
١٣٦	<b>المبحث الثالث: في الوحدات الصرفية.....</b>
١٣٧	الكلمة مجموعة من الوحدات الصرفية.....
١٣٩	نظرة في معايير أقسام الوحدات الصرفية .....
١٤٣	مدى ثبات المورفيم (الوحدة الصرفية).....



١٤٨	..... السمات التركيبية للوحدات الصرفية .....
١٥٠	..... من أثر الوحدات الصرفية في التوجيه الدلالي .....
١٥١	..... النكرة والمعرفة والدلالة .....
١٥٦	..... تتحدد النكرة بالإسناد.....
١٥٨	..... أقسام مدلول أداة التعريف .....
١٦٥	..... الدلالة بين المعرفة والنكرة.....
١٦٧	..... ألفاظ تنقل من الوحدة إلى الشمول.....
١٧٤	..... <b>المبحث الرابع: التغيرات الصوتية والدلالة</b> .....
١٧٦	..... إحكام تقنين الوحدات الصرفية لتجنب الالتباس النطقي فالدلالي ...
١٧٨	..... من التغيرات الصوتية للاتضاح السمعي.....
١٨٠	..... أثر الخلاف الصوتي في بنية الكلمة فدلالاتها.....
١٨٥	..... التخالف الصوتي والتوجيه الدلالي للكلمة.....
١٨٥	..... الخلاف الحركي والتوجيه الدلالي.....
١٨٧	..... الخلاف الحركي والتعدية .....
١٩٢	..... الحركة والأصول والدلالة.....
١٩٣	..... تغير دلالة المبنى للتغير الصوتي.....
١٩٤	..... من الالتباس في النطق.....
١٩٦	..... الإدغام والمحافظة على المعنى.....
١٩٩	..... <b>الفصل الثاني: في القوانين اللغوية والمعنى</b> .....
٢٠٠	..... إشارة إلى القوانين اللغوية والمعنى.....
٢٠٣	..... تذكرة بالنظام اللغوي.....
٢٠٥	..... <b>أولاً: من القوانين الصوتية والمعنى</b> .....
٢٠٩	..... الحذف الصوتي في التركيب وأمن اللبس.....

٢١١	الخلاف في دلالة الوحدة الصرفية وأثره في استخدامها النحوي.
٢١١	ثانياً: من قوانين بنية الكلمة والمعنى.....
٢١٤	الكلمة تدعو غيرها.....
٢١٧	توسيع أحد الركنين.....
٢١٧	توسيع الركنين معا.....
٢١٧	توسيع الجملة.....
٢١٩	الإجبار والاختيار في البناء اللغوي.....
٢١٩	أولاً : بنية الجملة البسيطة.....
٢٢٣	ثانياً : بنى الجملة الموسعة.....
٢٢٤	مواطن الإجبار في الجملة الموسعة.....
٢٢٨	التعلق سببية.....
٢٣٩	التتوين وعدم الجزم في الأسماء.....
٢٤٠	علامات التأنيث.....
٢٤١	الفعل منشأ التعلق.....
٢٤١	ثالثاً: من قوانين التركيبي والمعنى.....
٢٤٦	الفكرة المعنوية لوجود جملتين (اسمية وفعلية) في اللغة العربية
٢٥٥	جدع الجملة.....
٢٥٦	أفكار موجزة أخرى في التركيبي الجملي.....
٢٥٦	بنية الجملة وأمن اللبس.....
٢٥٩	في الجملة الفعلية.....
٢٥٩	في الأفعال التي تتعدى إلى أكثر من واحد.....
٢٦١	في الجملة الاسمية.....
٢٦١	الخبر سبب إنشاء الجملة الاسمية.....



٢٦٣	بين الخبر والنعت والحال.....
٢٦٤	لماذا يكون الخبر جملة؟.....
٢٦٥	مساحة حدوث المبتدأ في الخبر الظرف وعلاقة ذلك بالإعراب
٢٦٦	أنواع الخبر دلاليًا.....
٢٧١	لا يكون الحكم بالإسناد إلا بعد التمام.....
٢٧٢	بين الابتداء والإخبار.....
٢٧٣	الوظيفة الدلالية بين الخبر والصفة.....
٢٧٥	قوانين بنية الكلمة.....
٢٧٥	لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام جملته.....
٢٧٦	قوانين الرتبة.....
٢٧٨	في الرتبة والدلالة.....
٢٨٩	الرتبة في النحو والمعنى.....
٢٩٦	التصرف في الرتبة حال وجود قرينة.....
٢٩٦	الرتبة وعامل الأداة النحوية.....
٢٩٨	موضع الكلمة في الجملة أو التركيب نطقًا وأثره الدلالي والإعرابي
٢٩٩	الرتبة اللفظية والدلالة.....
٣٠١	موقع الكلمة في الترتيب لفظًا يؤثر في الناتج الدلالي له.....
٣٠٣	الوصف بالجملة أبلغ من الوصف بالمفرد.....
٣٠٦	مراتب الدلالة من طريق بنية التركيب.....
٣٠٨	قوانين الحذف.....
٣٠٩	سمات الكلم.....
٣١٠	في الحذف والإيجاز.....
٣١٠	الحذف والدلالة.....

٣١٩	حذف الحرف والتغير الشكلي لما بعده.....
٣٢٣	ما تضمن صاحبه أو قرينه في التركييب .....
٣٢٤	في المصاحبات اللغوية.....
٣٢٤	في المقاييس اللغوية.....
٣٢٥	الإيجاز في اللغة.....
٣٢٦	الحضور سبيل إلى الإيجاز اللغوي.....
٣٢٧	من إيجاز اللغة دلاليًا باستخدام البنية.....
٣٢٨	ومن قوانين التركييب.....
٣٢٩	ملحوظة في توسيع الجملة.....
٣٣٠	لزوم ما يسمى بالفضلة لتمام الجملة وإفادتها معنى .....
٣٣١	تصدر العناصر اللفظية المحددة للأساليب ذات المعانى الخاصة
٣٣٢	هل يجوز أن يكون الاستقبال في الصلة أو الصفة أو الإضافة ؟
٣٣٤	الاستثناء جملة.....
٣٣٦	الاستفهام : ماهيته وحقيقة الغرض منه ومن جوابه الاستفهام
٣٤٠	(أي) في النداء يلزمها النعت.....
٣٤٠	السمات التركييبية لبعض الكلمات.....
٣٤١	الصفة والموصوف لا يتضايقان .....
٣٤٢	الحرف موضع الاسم.....
٣٤٣	نقل الإعراب إلى ما يستحق الإعراب .....
٣٤٤	قد يكون التمييز لملايس المميز.....
٣٤٤	دلالة النفي والإثبات في اجتماع (لو) و (إلا).....
٣٤٦	التعويض.....
٣٥٢	تشبيه الشيء بالشيء في التركييب وإن لم يكن مثله فى جميع أحواله



٣٥٦	تحرير التعبير من بعض قواعد النحو.....
٣٥٧	الضرورات الشعرية.....
٣٥٧	عدم تحقيق المطابقات المطلوبة لصحة التركيب في بنية الجملة ..
٣٥٩	خروج التركيب عن دلالاته الحقيقية.....
٣٥٩	الاستفهام في حكم الخبر.....
٣٦٠	تجريد الحرف عن دلالاته وأدائه دلالات أخرى ..
٣٦٠	خروج حروف النداء عن دلالاتها.....
٣٦٢	رأي في تكرير (بين).....
٣٦٢	المبهم ونعته.....
٣٦٣	<b>الفصل الثالث: النحو والقيم الدلالية.....</b>
٣٦٤	<b>المبحث الأول: النحو والمعنى.....</b>
٣٦٧	الإعراب والمعنى ..
٣٧٣	من النحو ودلالة الكلمة في التركيب.....
٣٨٦	الكلمة بين الخلاف الإعرابي والدلالي.....
٣٨٩	تنوع إعراب الكلمة لتنوع دلالاتها.....
٣٩٠	احتمال تنوع دلالة الكلمة فيتنوع إعراب ما بعدها.....
٣٩٠	تنوع دلالة (كلالة) وأثر ذلك في التوجيه الإعرابي.....
٣٩١	ملحوظات.....
٣٩٣	تعدد الوجه الإعرابي لتعدد التقدير اللفظي فالنواتج الدلالي.....
٣٩٤	تأثير تنوع العامل في التوجيه الإعرابي.....
٣٩٤	قد يوجه الإعرابُ المعنى.....
٣٩٦	من الخلاف في العلامة الإعرابية والجانب الدلالي.....
٤٠٠	زمن الفعل والتوجه الإعرابي والمعنى.....

٤٠١	من النحو ودلالة التركيب.....
٤٠٤	الجوانب الدلالية في قطع النعت عن المنعوت.....
٤٠٦	بين النعت وعطف البيان دلاليًا.....
٤٠٦	النحو والمعنى وقضايا التوكيد.....
٤٠٩	التوكيد والنكرة.....
٤١٠	من الجوانب الدلالية للبدال.....
٤١٢	النحو والمعنى بين عطف البيان والبدال المطابق.....
٤١٣	الحال وصاحبها.....
٤١٤	اتساق الحال وصاحبها معنويًا.....
٤١٤	صاحب الحال ومعنى التعيين.....
٤١٧	بين النعت والحال.....
٤١٧	بين الحال وغيرها مما يوصف به معنويًا.....
٤١٩	العلاقات الدلالية بين الظرف والفعل.....
٤٢٠	الصفة المشتقة والإضافة.....
٤٢١	بين التفضيل والتعجب معنويًا.....
٤٢٢	من الجوانب الدلالية في المنصوبات.....
٤٣٦	من البناء والمعنى.....
٤٤٠	في إعراب الفعل وبنائه والمعنى.....
٤٤٥	<b>المبحث الثاني: النحو والقيم الدلالية.....</b>
٤٤٦	من القيم الدلالية في التركيب.....
٤٤٦	القيم الدلالية للتركييب الثابتة بنيويًا.....
٤٥٢	دلالات بعض التراكيب الثابتة من خلال ما يذكر بعدها من كلمات مركزية في التعبير والسياق.....



٤٥٣	الصيغة ودلالة الأسلوب.....
٤٥٤	في النسبة وقيمها الدلالية.....
٤٥٥	حرف الجر مقيد للمضاف إليه وموجه للعلاقة بين المتضايقين....
٤٥٥	من القيم الدلالية في الإضافة.....
٤٥٥	الفارق الدلالي بين المنسوب بالحرف والمنسوب بالإضافة.....
٤٥٨	شبه الجملة والإخبار بها عن نوعي الاسم الجامد.....
٤٥٩	دلالات الألفاظ التركيبية وأثرها في البنية.....
٤٦١	النكرة والتركيب.....
٤٦٣	قيم دلالية في الزمن.....
٤٦٤	كلمات في اللغة خاصة بالزمن.....
٤٦٦	درجات تقييد الزمن الحدتي.....
٤٦٦	نظرة أخرى في مقيدات مفهوم الفعل.....
٤٦٨	انتقاء الكلمات وأثرها في قوة المبالغة.....
٤٦٩	زيادة كلمة في الجملة لأداء دلالي مقصود.....
٤٧١	تتامي التعبير اللغوي.....
٤٨٢	ضرورة مجيء كلمة ما في التركيبي.....
٤٨٣	المفارقة في دلالات التراكيبي.....
٤٨٤	الدلالة في التراكيبي المجازية.....
٤٨٤	الفصل للبيان.....
٤٨٥	في المفعول المطلق.....
٤٨٦	قد يكون للحدث فاعلان.....
٤٨٧	القيمة الدلالية للاسم الموصول بعد الخبر المعرفة.....
٤٨٧	الاسم الموصول والإحالة.....



٤٨٨	مدلول الاسم الموصول (الذين) بين التركيب والسياق والدلالة..
٤٩٥	القسم الأول : الموصول (الذين) ذو الصلة الواحدة .....
٤٩٥	القسم الثاني : الموصول(الذين) المتعدد الصلة .....
٥٠٤	القسم الثالث : تعدد الموصول .....
٥٠٤	أولاً : تعدد الموصول مع وحدة المحال إليه أو المدلول .....
٥١١	ثانياً : تعدد الموصول والمخالفة في المدلول .....
٥١٥	الدلالة الزمنية فارقة بين الموصولين.....
٥١٩	اجتماع عدة علل لمخالفة الموصولات.....
٥٢٢	ثالثاً : تعدد الموصول وتعدد صلة(كل) .....
٥٢٣	تداخل الموصولات.....
٥٢٥	الموصول (الذين) والصفات المشتقة.....
٥٢٩	الفصل الرابع: النظم والتركييب والسياق.....
٥٣١	المبحث الأول: النظم.....
٥٣٦	في أقسام النظم وما يكونه عند عبد القاهر .....
٥٣٨	اللفظ والنظم وفصيح الكلام عند عبد القاهر.....
٥٣٩	تعليق على النظم والنحو.....
٥٤٠	النظم والتأليف.....
٥٤٢	المبحث الثاني: التركيب.....
٥٤٤	مصطلح التركيب الإفرادي عند النحويين.....
٥٤٨	المقصود بالتركيب الإفرادي.....
٥٤٩	التركيب الإفرادي الممتد.....
٥٥١	السمات المنظمة لأنواع التركيب الإفرادي الممتد.....
٥٥٥	المبحث الثالث: السياق.....



٥٥٥	..... ما وُجِّه إلى نظرية النحو التوليدي التحويلي.....
٥٦٠	..... حدود السياق.....
٥٦٣	..... تأثير السياق في الكلمة.....
٥٦٩	..... جوانب الدراسة السياقية.....
٥٧٢	..... السياق والدراسات اللغوية عند الأوائل.....
٥٧٣	..... غريب القرآن ومفرداته.....
٥٧٤	..... رأي في السياق.....
٥٧٧	..... تحليل تركيبى.....
٥٨٣	..... <b>الفصل الخامس: أفكار سياقية للبحث والدراسة</b> .....
٥٨٤	..... نظرية علم اللغة النصي.....
٥٨٥	..... سياق الموضوع.....
٥٨٧	..... <b>المبحث الأول: في الحرف والسياق</b> .....
٦٠١	..... اختيار حرف ما في السياق.....
٦٠٢	..... اللام والباء بين دلالات أمثلة المبالغة واسم التفضيل.....
٦٠٤	..... من استخدام اللام مع الفعل.....
٦٠٥	..... الدلالة بين اللام و(إلى) في سياق التعجب.....
٦٠٦	..... الفاء وتركيب التعليل.....
٦٠٨	..... الوساطة مع المتعدي لإرادة معنى.....
٦٠٩	..... أثر السياق في تحديد مدلول الحرف.....
٦١١	..... دخول الحرف الكلام لتقوية الربط.....
٦١١	..... أثر الحرف دلاليًا في التركيب.....
٦١٣	..... المبتدأ بعد (أما) وتحديد الخبر.....
٦١٣	..... تكرير الحرف والمعنى.....

٦١٤	الجوانب الدلالية في تركيب (حتى).....
٦١٥	حرف العطف وبنية الخبر وما يشبهه.....
٦١٧	الخلاف الدلالي للفعل في التركيب للخلاف بين أحرف الجر المتعلقة به.....
٦١٨	حروف العطف والمعنى والإعراب والدلالة.....
٦١٨	أثر الحرف في التحول الدلالي.....
٦١٩	اختيار الحرف مع الفعل والأثر الدلالي.....
٦٢٠	تغيير دلالة الحرف لتغيير معموله في السياق.....
٦٢١	(بل) وإعراب ما بعدها والمعنى.....
٦٢٢	في الحروف العاملة والمعنى.....
٦٢٣	الحروف متعددة المعاني.....
٦٢٨	السياق وتنوع الحرف والخلاف الإعرابي والدلالي.....
٦٣٠	حروف الجر موضوعة للمفعولية.....
٦٣١	المبحث الثاني: في السياق والكلمة والتركييب.....
٦٣٣	قد لا تكتسب الكلمة دلالاتها إلا من خلال غيرها.....
٦٣٤	تتأثر الكلمة بما يلازمها أو بما يجاورها.....
٦٤٩	السياق وتعدد التوجيه الدلالي للكلمة أو المورفيم.....
٦٥١	التحديد الدلالي للكلمة المقترضة اقتراضًا داخليًا.....
٦٥٣	اختلاف دلالة الكلمة الواحدة باختلاف التراكييب والسياق.....
٦٥٤	السياق والضمانر.....
٦٥٧	تغاير موقعية الضمير المحال.....
٦٥٨	الأثر الدلالي لذكر الضمير العائد.....
٦٥٨	دلالة العطف في الأفعال.....



٦٥٨	اسم الإشارة وأثر السياق في المحال إليه.....
٦٦٠	اختيار الكلمة والسياق والدلالة.....
٦٧٠	المبحث الثالث: في السياق والإعراب.....
٦٧١	في السياق والجانب الإعرابي.....
٦٧١	التركيب والسياق والدلالة.....
٦٧٥	تعدد التقدير اللفظي بين التوجيه الإعرابي فالدلالي.....
٦٩٢	العلامة الإعرابية وضرورة السياق.....
٧٠٠	السياق وعدم صحة التعلق.....
٧٠١	في السياق ومجموع كلم الجملة.....
٧١٥	نتيجة إعرابية دلالية.....
٧١٦	المعنى الخفي الحقيقي الذي يفهم من خلال ذكر المعنى الظاهري
٧١٦	البلاغة والنظام النحوي.....
٧٢٧	المبحث الرابع: أفكار لغوية للبحث والدراسة.....
٧٤٨	من المراجع والمصادر.....
٧٥٤	فهرس الموضوعات.....